بسم الله الرحمن الرحيم

شيعة العراق وبناء الوطن

ISBN 978-9933-489-06-9

9 789933 489069

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد لسنة ٢٠١١ - ١٦٢

الرقم الدولي: ٩٧٨٩٩٣٣٤٨٩٠٦٩

DS مالك، محمد جواد.

٧٠/٨ شيعة العراق وبناء الوطن: دراسة تاريخية منذ الدستور حتى الإستقلال ١٩٠٨ - ١٩٣٢م /

٩ س/ [تأليف] محمد جواد مالك؛ تقديم محمد حسين الصغير، [اللجنة العلمية في قسم الشؤون

٢ م الفكرية والثقافية]. - ط ٢ - كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية

٢٠١٢م ١٤٣٣ق. = ٢٠١٢م.

ص٩٦٠. - (قسم الشؤون الفكرية والثقافية؛ ٦٧).

المصادر: ص ٩١٧ - ٩٤٣؛ وكذلك في الحاشية.

١ . الشيعة - العراق - تاريخ. ٢ . العراق - تاريخ - العصر الحديث. ٣ . المرجعية الشيعية - العراق - تاريخ. ٤ . العراق - تاريخ - ثورة العشرين - ١٩٢٠م. ٥. العراق - سياسة وحكومة . ٦ . العلماء والمجتهدين - العراق - ١٩٠٨ - ١٩٣٢م. - الدور الاجتماعي والسياسي. ٧ . فقهاء الشيعة - نقد وتفسير. ٨ . الأكراد - تاريخ. ٩ . العلماء والمجتهدين - كربلاء - تاريخ. ألف. العنوان

DS ٧٠ / ٨ / ٩ س ٢ م

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

شيعة العراق وبناء الوطن

دراسة تاريخية منذ ثورة الدستور حتى الاستقلال ١٩٠٨ – ١٩٣٢م

الدكتور محمد جواد مالك

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد حسين الصغير

هذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير قدمت الى كلية الإمام الأوزاعي في بيروت – لبنان وقد نوقشت بتاريخ ٢٤/ذي القعدة ١٤١٨هـ الموافق ٢٣ آذار ١٩٩٨م ونال المؤلف مرتبة جيد جداً

إصدار
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
في العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: ٣٢٦٤٩٩
www.imamhussain-lib.com
البريد الالكتروني: info@imamhussain-lib.com

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين..

أقدّمُ هذا الجهدَ الذي أعتزُّ به، وهو من ثمارِ تربيتهما،

فقد غرسا في قلبي – منذ نعومة أظفاري – حبَّ الوطن

والمسيرة الإسلامية المباركة عبر التاريخ.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الكرام في بيروت، أخص بالذكر الدكتور نـايف معروف، والدكتور محمد علي القـوزي والـدكتور حسّان حـلاّق علـى مـا قـدّموه مـن ملاحظات مفيدة.

كما وأشكر العاملين في مكتبة الأسد الوطنية، ومكتبة الحوزة العلميـة الزينبيـة في دمشق، وكذلك العاملين في مكتبة حسينية النبطية في الجنوب اللبناني، وذلـك لإتاحتـهم لي فرصاً ثمينة لغرض الإطلاع على المصادر والمراجع المعنيّة.

وأرى من الانصاف توجيه شكري الكبير إلى العلماء الأفاضل والأخـوة المـثقفين الذين بعثوا لي بأجوبتهم الوافية، لاسيّما شهيد المحراب السيد محمـد بـاقر الحكـيم رحمـه الله، والذين زوّدوني ببعض الكتـب المعنيّـة - القديمـة والحديثـة - لتكـون تحـت تـصرفي مباشرة، كمـا - لابـد لي أيـضاً - أن أوجـه شـكري الخـاص إلى زوجـتي الفاضـلة الـتي تحملت عناءً مضاعفاً في إدارة البيت وشؤون الأبناء وذلك لتوفر لي الوقت والهدوء أثناء انشغالي في البحث حتى إتمامه بصورته الحالية.

راجياً للجميع الموفقية.

تقديم

بقلم: الأستاذ الدكتور محمد حسين الصغير

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة رائدة تتحدث بأصالة وموضوعية عن مظاهر التحرر السياسي في العراق منذ ١٩٠٨م حتى ١٩٣٢م، وهي فترة خصبة بالعطاء الفكري المتوثب، وحقبة حاشدة بالعمل السياسي المتحرر، قلّ من كتب عنها بأمانة وإخلاص، وندر من استوعب ظواهرها بدّقةٍ وموضوعية، ففيها من الأحداث الجسام والتحرك الضخم ما يجعل الدوائر الاستعمارية في حيرة وذهول.

كانت الدوافع في هذه الأعوام الحرجة الشديدة وهي تقاوم الأطماع الأوربية شرقاً وغرباً، من أنصع الدوافع إعتداداً، ومن ألمع الأهداف إشراقاً، فلا رائد إلاّ الحق، ولا هدف إلاّ خدمة العراق وطنياً وقومياً وإسلامياً.

الضوء الأخضر الذي تسلّمه القادة والشباب والمتحفزون من المراجع العظام، كان إيذاناً بسقوط أعتى المؤامرات على الشعب العراقي، لتتوجّه الطلائع المناضلة بإشارة من النجف الأشرف، وتتهيأ الجموع المقاتلة بفتاوى منها ومن كربلاء المقدسة، وتتحرك الجحافل بقيادات دينية تنطلق منهما، ومن الكاظمية المشرفة، لتلتقي جماهير الأمة مندمجة في المناخ الديني، وهي تزحف شيباً وشباناً وكهولاً، فيها العالم المتنوّر، والمثقف الواعي، والأديب البارع، والفلاّح الثائر، والزعيم المقاتل.

وكان دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية بارزاً في تطوير العقليات الشابة والناشئة والساذجة إلى حيث الأرتماء في لهوات الحروب وخوض المعارك الدامية، لاسيما:

١. الشيخ محمد كاظم الخراساني (زعيم الأحرار).

٢. السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، المشارك في جهاد الإنكليز، والمنكمش لدى ثورة النجف لأنها غير ناضجة ولا مبرمجة، وهو الصحيح.

٣. الشيخ محمد تقي الشيرازي الحائري (مفجر ثورة العشرين).

٤. السيد محمد سعيد الحبوبي النجفي (زعيم حركة الجهاد ضد الإنكليز ١٩١٤م).

٥. الشيخ فتح الله / شيخ الشريعة الاصفهاني (قائد ثورة العشرين بعد الشيرازي).

٦. السيد علي الداماد التبريزي.

٧. الشيخ مهدي الخالصي الكاظمي.

٨. الشيخ ميرزا محمد حسين الغروي النائيني.

٩. السيد أبو الحسن الاصفهاني.

١٠. الميرزا السيد علي الشهرستاني.

١١. السيد مهدي الحيدري الكاظمي.

١٢. السيد محسن الطباطبائي الحكيم.

١٣. الشيخ عبد الكريم آل الشيخ أحمد الجزائري النجفي.

١٤. الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء.

وكان لعلماء الدين والقادة الوطنيين والزعماء العشائرين أكبر الأثر في مواصلة النضال دون كسب سياسي إلاّ الخدمة العامة، وأبرزهم:

١. الحاج محمد جعفر أبو التمن البغدادي.

٢. الشيخ محمد رضا الشبي النجفي.

٣. الشيخ محمد جواد الجزائري النجفي.

٤. السيد محمد علي بحر العلوم النجفي.

٥. الشيخ محمد جواد صاحب الجواهر النجفي.

٦. السيد عيسى كمال الدين النجفي الحلي.

٧. الشيخ جعفر الشيخ عبد الحسن الشيخ راضي النجفي.

٨. الشيخ عبد الرضا الشيخ راضي النجفي.

٩. الحاج عبد الواحد الحاج سكر آل فتلة.

١٠. السيد نور السيد عزيز الياسري.

١١. السيد علوان الياسري.

١٢. الشيخ شعلان أبو الجون.

١٣. الشيخ فريق آل مزهر الفرعون آل فتلة.

١٤. الشيخ مرزوك العوّاد العبادي، وأضرابهم.

كان هؤلاء جميعاً وأتباعهم وأشياعهم وقود الثورات المتلاحقة في سبيل الله والأمة والعراق، وهم النواة لكل المؤسسات والجمعيات، والنوادي التي تأسست في العراق لأغراض التحرر والتحرير، وكانت ثورة النجف ضد الإنكليز محفزاً كبيراً في عطائها وتضحياتها الجمّة، فيما تعرض له أبناؤها من الإعدام والأسر والتشريد لا سيما

الحاج نجم البقال وجماعته، والحاج عباس علي الرماحي، وآل الحاج سعد الحاج راضي وأولاده الأشاوس.

وكان لكل ما تقدم أسباب خارجية، وعوامل داخلية، ومؤثرات نفسية، وضغوط، ومواقف، ومعارضته، ومؤتمرات وأحداث، وإعدامات، وقتلى، وجرحى، ونداءات، وخطوات، وعزل سياسي، وتجهّمٌ إنكليزي، وتخطيط لإقصاء أبناء العراق الغياري، وتسفير للعلماء، وكبت للحريات، وخنق للأنفاس، حتى تطور الحال من سيءٍ إلى أسوء، فساد الصمت العميق، وأحتلب البعداء ثمار كل شيء، وانتهى كل شيء، وإذا بالاستقلال عين الاحتلال، وإذا بالانتخاب هو الأنتداب، رحم الله باقر الشبيبي:

المستشار هو الذي شرب الطلا   فعلام يا هذا الوزير تعربد

كل هذه الآثار والمفارقات تجد عرضها في هذه الرسالة الجيدّة التي نهد بها قلم الأستاذ القدير الشيخ محمد جواد مالك، وهو من الباحثين المثابرين، والتلامذة الأذكياء، يسترسل شوطاً، ويبدع شوطاً، كاتباً ومناقشاً ومدافعاً، وقد لا أتفق معه في بعض الآراء، ولكني أبارك فيه هذا العطاء.

أرجو أن تكون رسالته هذه بداية صالحة لأطاريح علمية أخرى، وما التوفيق إلاّ من عند الله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمد حسين علي الصغير

أستاذ أول متمرس في جامعة الكوفة/ النجف الأشرف

دمشق ١٥/جمادى الآخرة /١٤٢٣هـ

٢٤/ آب /٢٠٠٢م

مقدمة المؤلف

دلّلت وقائع التاريخ الإسلامي على أن الشريعة الإسلامية تمتلك قدرات ذاتية تمكّنها من استيعاب الإنسان بواقعه وطموحاته، بمفرده واجتماعه، ببساطته وتطوره العلمي والحياتي، بل بكامل تفاصيل أوضاعه وتطلعاته وأزماته النفسية وتعقيداته الفكرية وحركته السياسية، وذلك لتصوغ منه مخلوقاً متميزاً بكرامته وعطائه.

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾.

ومتحملاً مسؤولية إقامة النظام العادل في إدارة شؤون الحياة، باعتباره خليفة الله في الأرض. يقول سبحانه وتعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وقد بيّن المفسرون أنها ليست خاصة للنبي آدم عليه السلام بل هي شاملة لأبنائه أيضاً.

وما التجارب البشرية عبر الأدوار المتنوعة في التاريخ إلا مظاهر معبرة تعبيراً حياً عن الصدقيّة العملية – في النتيجة – لحقيقة الانتصار الإلهي لمسيرة رجال الله، وهذا المعنى تشير إليه الآية المباركة في قوله تعالى:

﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾.

والواقع أنّ أزمة تأسيس الدولة وبناء الوطن بشكل عادل، يضمن حماية حقوق الناس، ويوظف طاقاتهم في بناء الحياة، على ضوء نظريات وتصورات البشر بقيت تراوح محلها كحصان الناعور الذي يدور في دائرة ضيّقة ويحسب أنه يقطع مسافات طويلة، وبالفعل ما إن تباشر هذه النظريات عملها في معالجة أزمة حياتية إلاّ وتختنق بأزمات أكثر منها في الشدة والإيلام، وهكذا نلاحظها قد انكمشت داخل حدودها، بل انتكست إلى الخلف بتجاربها المعاصرة، مما أدى – هذا الانتكاس – إلى تكريس أزمة الفكر السياسي المعاصر، في مختلف تبنّياته الفكرية ورؤاه العملية. وبالفعل شهد الربع الأخير من القرن العشرين تهاوي صروح المعسكر الشرقي سياسياً، بعد أن عاش واقعه الفكري هزيمة تامة في خريف مروّع، تساقطت أوراقه الصفراء عن شجرته الاصطناعية، وبالمقابل – أيضاً – غرقت الحضارة الغربية في وحل الأزمات الإنسانية المتنوعة، رغم ضجيجها الإعلامي، وإمكانياتها الاقتصادية والتقنية، ليعود الإنسان المثقل بهمومه وتطلعاته – بين فترة وأخرى – إلى نقطة الصفر باحثاً بِنَهَمٍ وشغفٍ عن هويته الفطرية وروحه الإنسانية، كالضائع الذي يبحث بجدّيةٍ وصدقٍ عن سبل تحقيق السعادة.

كل ذلك بعد رحلة شاقة من العناء والتعب، في الإطار الفكري والسلوكي على المستوى الشخصي والاجتماعي. بينما تفتح بصائر القرآن وتجارب المسلمين في التاريخ آفاقاً صافية، ليتزوّد منها المتلقون وعياً ناضجاً بالاعتماد على الله سبحانه في حركتهم،

وعزماً واثقاً بالإرادة الذاتية القادرة عبر تلك البصائر من بناء الحياة السعيدة في المدينة الفاضلة التي يبحثون عنها يقول تعالى:

﴿..ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ..﴾.

وهنا أتذكر مقولة (لاندريه بالرو) الكاتب الفرنسي الشهير ووزير ثقافة (ديغول) في هذا الصدد يؤكد من خلالها بأن الحضارة الغربية تحتضر، وعندما يظهر البديل فستنهار. من هنا كان لابد للدراسات الهادفة أن تغور إلى أعماق الواقع التاريخي ـ قديماً وحديثاً ـ لتكتشف أسرار العظمة في تاريخ الشعوب الإسلامية، ومنابع القوة للوعي الإسلامي والإيماني. ومن ثم تقدّمها كتجارب غنّية ترفد بها المسيرة الإسلامية المعاصرة، وترمّم نواقصها. وكان من المفروض أن تأتي هذه المحاولات متقدّمة على المساعي السرابيّة في توجيه أحداث التاريخ، بقَلب الموازين، وطمس الحقائق لصالح (الأيديولوجيات) التي يتبناها أصحاب تلك المحاولات سعياً من طرفهم لتشكيل الخلفية التاريخية لمنطلقاتهم الفكرية ورؤاهم السياسية. والمتتبّع لنتاج الباحثين في التاريخ السياسي في العراق يكشف بوضوح محاولات عديدة لتجيير أحداث التاريخ، بتفسيرها تفسيراً تحميلياً على ضوء التوجّهات السياسية، المصلحية والحزبية ـ أحياناً ـ والعصبيّات القومية والمحلية ـ غالباً ـ كل ذلك على حساب المسلمين الواعين وحركتهم السياسية.

إن دراستنا ـ هذه ـ محاولة جادة في هذا الاتجاه الذي عانى ولا يزال يعاني من تلك المحاولات القسْرية. فهي إذن خطوة ـ أرجو أن تكون متقدّمة ـ تضاف إلى جانب الخطوات الإيجابية الأخرى في هذا المضمار. هدفها استرجاع الحق إلى نصابه وإعادة المياه إلى مجاريها، وذلك عبر تحرير الوقائع التاريخية من القيود المصلحية الضيقة، وأغلال العصبيّات المحلية والإقليميّة والقوميّة، لتعيش في رحاب الإسلام الذي تكمن فيه أسرار قوة الشعوب، وطموحات الإنسان والمجتمع الإنساني في بناء حياة كريمة عزيزة.

﴿..وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

ففـي العـراق، بـدأت تتبلـور نـشاطات الإسـلاميين الـشيعة بالخـصوص حركيـاً وسياسياً، برعاية القيادة الإسلامية، المتمثلة بالمرجعية الدينية وذلك منذ إعلان ثورة الدستور في إيران (١٩٠٥-١٩٠٦م)، وفي تركيا (١٩٠٨-١٩٠٩م)، وتحديداً بعد انحسار دوْر الدولة العثمانية إسلامياً عبر التخلي عن إدارة شؤون عموم المسلمين وذلك إثر صعود الاتحاديين لقيادتها.

هـذه الحركـة المتناميـة شـقّت طريقهـا في خـضم الأحـداث والوقـائع التاريخيـة الساخنة، وصاغت للأمـة الإسـلامية تاريخاً حـافلاً بـالمواقف المبدئيـة في توجيـه وقيـادة الساحة - ثقافياً وسياسياً وجهادياً - وبذلك انتشلت واقع المجتمع العراقي المسلم - آنذاك - من وحل التخبّط العشوائي، سواء بمنهجيّة الترقيعات الفوقيـة والـشكليّة الـتي تتّخذ من الإسلام شعاراً لخدمة دنيا العروش، أو التوجيهات القوميّـة الـتي باتـتْ تنظـر للـشريعة الإسـلامية نظـرةً هامـشية تلجـأ إليهـا وقـت الحاجـة والمـصلحة، أو بمنهجيـة (العلمنة) وتجاوز شريعة الإسلام - علناً-.

المهم كان لعلماء المسلمين الشيعة من المجتهدين الكبار، الـدور الأسـاس في قيـادة وتوجيه الأمة - في تلك المرحلة - على رأسهم الشيخ الآخوند الخراساني (المتـوفى سـنة ١٣٢٩هـ-١٩١١م) والذي كان يتّخذ من مدينة النجف الأشرف مقراً لزعامته الدينيـة والسياسية، ومنها قاد الحركة الدستورية في إيران، واستوعب مـا رافقهـا مـن تطـوّرات مضادّة داخل التيار الإسلامي الشيعي بالتحديد، وبالمستويات القيادية أيضاً، حيث بـرز في قمة المعارضين لها المرجع الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي (المتوفى سنة ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م)، وهنا نؤكد على أن هذه الظاهرة التي تبدو غريبـة بنسبة معينـة، لكنـها - في الوقـت ذاتـه - تـدل بوضـوح علـى مبـدأ الحريـة في وعـي الأحـداث الـسياسية وعلـى

الشجاعة المبدئية في التعامل معها. هذه الحالة وفّرت مناخاً إيجابياً لنمو وتبلور الرؤى الحركية إلى مستوى النضوج لدى العراقيين، مما أدى إلى استيعابهم مفاهيم النهوض والثورة بما يتناسب مع ظروف تلك المرحلة.

إن هذا الوعي المتميّز الذي برز لدى العلماء المجاهدين، وهم في قمّة حركة المعارضة السياسية، مكّنهم من توظيف طاقات الأمة نحو المواجهة والمقاومة والثورة ضد مشاريع السيطرة الاستعمارية، وذلك عبر إصدار الفتاوى الجهادية، والتصدي الميداني لقيادة الأمة. هذه الفتاوى الدينية التي هي بالإضافة إلى كونها تحمل روح الموقف المبدئي المعارض لسياسة الاستعمار، فإنّها تكشف عن النظرة الثاقبة لدى العلماء القادة نحو مسلسل الأحداث المتعاقبة، التي تستهدف مصير العباد والبلاد.

وبالفعل جاءت فتوى الجهاد محققةً لطموحات الأمة الواعية، لذلك هبّ شعب العراق مستجيباً لها، حاملاً راية الجهاد ضد الإنكليز الغزاة منذ بداية احتلال العراق عام ١٩١٤م. هذا وقد تطور الوضع إلى ثورة النجف ١٩١٨م، ومن ثَمّ برز الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي (المتوفى سنة ١٣٣٨هـ- ١٩٢٠م) في موقع القيادة، ففجّر ثورة العشرين الشاملة، كتتويج للمسيرة الجهادية ميدانياً.

بينما استمرت محاولات الإسلاميين الجادة في رفض مشاريع الاستيلاء والسيطرة الاستعمارية على شعب العراق، في مراحل العمل السياسي التي تلت ثورة العشرين حيث وقفت المعارضة الإسلامية ضد مشروع الانتداب البريطاني بكامل ثقلها، واستمرت في مواقفها وجهادها حتى نال العراق استقلاله الرسمي عام ١٩٣٢م. بالرغم من كافة محاولات سلطات الاحتلال والحكومات المحلية المتعاقبة ـ آنذاك ـ نحو تضيق دور العلماء الأعلام والتحرك الإسلامي الواعي، وحصر فعاليات الإسلاميين في زوايا المساجد والحوزات والحسينيات والكتاتيب والتكيات. وكذلك سعت تلك المحاولات نحو

تمزيق وحدة الصف الإسلامي، وتحطيم قوة الإسلاميين عبر توجيه ضربة قاصمة للعلماء المراجع لتجميد دورهم السياسي بإبعادهم عن الوطن تحت ذرائع واهية، وفي الوقت ذاته، تم تشتيت امتداداتهم في العمق الشعبي الواسع داخل أوساط العشائر وأبناء المدن معاً، وبالفعل تعددت الأسباب، وتلونت الأساليب من قبل سلطات الاحتلال البريطاني والحكومات المحلية، لنيل الهدف المشترك وهو إنهاء دور الإسلام والإسلاميين من الحياة السياسية. إلا أن الذي نؤكده هنا هو أن الإسلاميين بقيادة العلماء المراجع بلغوا قمة التحدي في مواجهة تلك المحاولات بدرجة كبيرة. ولكن، يبقى أن نشير إلى أن الدوائر الاستعمارية بالرغم من فشلها وانكسارها، لم تنسحب من المعركة تماماً، وإنما سعت جاهدة لتغيير أساليبها الإدارية التي تظهر تنازلات شكلية من الممكن أن تخدع بها التيار الاجتماعي العام، ومن ثَمّ يتمُّ إبعاد القيادة الإسلامية الواعية عن ساحتها الجهادية، ليتسنى للدوائر الاستعمارية تمرير المؤامرة.

نعم هذا هو الذي حصل في العراق!! إبّان فترة الانتداب البريطاني، بعد ثورة العشرين المجيدة. فتراجع التحرك السياسي الإسلامي إثر تراجع العلماء المراجع على ضوء التعهدات الخطّية بعدم التدخل في الشؤون السياسية في العراق لقاء عودتهم إليه من المنفى، بينما توافرت الأسباب المشجّعة لتحريك غير الإسلاميين ليحتلوا مواقع التحرك السياسي في البلاد - حاكمين ومعارضين - كما سنرى ذلك في تطور الأحداث.

إنّ البحث في تلك المعطيات مسؤولية جسيمة بقدر ما هو أمانة تاريخية أيضاً لذلك عشت مع معظم البحوث والدراسات المختلفة لتلك المرحلة، مستنطقاً بعض الأحداث الخطيرة، رادّاً على بعض التوجيهات ذات الأغراض الخاصة، مناقشاً بهدوء وموضوعية الآراء التحميليّة الساعية لتجيير أحداث التاريخ لمصلحتها السياسية.

محتويات الكتاب

يشمل الكتاب على ثلاثة أبواب، كل باب منه يتألف من ثلاثة فصول.

الباب الأول بعنوان: الإسلاميون في مواجهة السياسية العثمانية، أواخر عهدها ١٩٠٨-١٩١٤م -صراع من أجل الإصلاح -.

الفصل الأول: تناولنا فيه أوضاع العراق في ظل الدولة العثمانية، فألقينا نظرة تمهيدية حول تاريخ العراق وأوضاعه العامة. وخصّصنا الحديث عن أوضاع العراق في نهايات العهد العثماني، باعتبار هذه الحقبة الزمنية هي الأساس التاريخي لبحثنا، فسلّطنا الأضواء على تعديلات الإدارة الداخلية، ومجمل الحياة الاقتصادية، وكذلك أوضاع العراق من الناحية الاجتماعية والثقافية. كما وأشرنا في الأثناء إلى الجغرافية الطبيعية للعراق لتكتمل الصورة العامة عنه.

الفصل الثاني: تناولنا فيه العوامل المؤثرة في واقع الساحة الإسلامية (داخلياً وخارجياً). أما على المستوى الداخلي فقد خصّصنا الحديث عن السلطة المركزية في مواجهة الأحداث الداخلية، ومن أبرزها مسألة صراع مراكز القوى داخل السلطة القائمة، وكذلك اصطدم السلطة بالثقافة السائدة في الأمة. ثم تحدثنا عن المسألة الخارجية الخطيرة التي هددت الكيان الإسلامي بشكلٍ عام، وهي قضية النفوذ الأجنبي في البلاد الإسلامية واعتبرناها بداية الاختراق المباشر، ومن ثم سلّطنا الأضواء على الواقع الثقافي والأبعاد التاريخية للساحة الإسلامية في العراق، باعتبارهما من العوامل المؤثرة في واقع الإسلاميين، إضافة للعاملَيْن السابقَيْن.

الفصل الثالث: تناولنا فيه مسألة نمو الوعي الإسلامي في العراق، وقد تحدثنا بإسهاب عن أطروحة الإسلاميين الإصلاحية، التي تنطلق من مبدأ ضرورة الإصلاح للكيان السياسي للأمة الإسلامية، وعن سيادة الحركة الإصلاحية في الساحة

الإسلامية، ودور المرجع الإسلامي الشيعي الميرزا حسن الشيرازي (المتوفى ١٣١٢هـ - ١٨٩٤م) قائد ثورة التنباك المشهورة عام ١٣١٢هـ وقيل ١٣٠٩ وعن أثره الواضح في وضع أسس التحرك السياسي والجهادي في العراق على المستوى القيادي بالتحديد فضلاً عن المستوى الشعبي العام. وبعد ذلك بيّنا أهم أفكار وخطوات المدرسة الإصلاحية، وأخيراً قدمنا تقويماً لهذه الأطروحة.

وفي نهاية هذا الفصل تناولنا موضوع تبلور الوعي الإسلامي وانتشاره في مظاهر حركية - سياسية، والعوامل المؤثرة فيه، كالتأثير الواضح لحركتي الدستور - الإيرانية والتركية، (١٩٠٥-١٩٠٦، ١٩٠٨- ١٩٠٩)، على عموم الأوضاع السياسية والحركية في العراق.

الباب الثاني: العراقيون في مواجهة الاحتلال البريطاني، صراع من اجل الحرية، ١٩١٤-١٩٢٠م.

الفصل الأول: تحدثنا فيه عن حركة الجهاد الإسلامي ضد الغزو البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩١٧. بعد أن استعرضنا مواقف العلماء من الاعتداءات الأجنبية على بلاد المسلمين المختلفة.

الفصل الثاني: تناولنا فيه مسألة ظهور الجمعيات والأحزاب السياسية المعارضة في عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٠م، وأثرها في ثورة النجف ١٩١٨، والتطورات الحركية والسياسية في كربلاء والكاظمية وبغداد. وكذلك دور الإسلاميين في عملية الاستفتاء الشعبي ١٩١٨-١٩١٩ وذلك ضمن التصدي القيادي للمرجعية الدينية الشيعية.

الفصل الثالث: خصصناه لثورة العشرين، وسميناها «الثورة العراقية الشاملة» وتحدثنا عن أسبابها وقيادتها العلمائية، والصفة الشمولية في استجابة الناس بكافة توجهاتهم ومذاهبهم لندائها. وختمنا الفصل بأبرز نتائج الثورة بروح موضوعية هادفة.

الباب الثالث: العراقيون في مواجهة مشاريع السيطرة البريطانية، تطور الصراع من اجل الاستقلال ١٩٢١ـ١٩٣٢، وهو بثلاثة فصول أيضاً:

الفصل الأول: تناولنا فيه المعارضة الإسلامية في مواجهة الانتداب البريطاني، والحكومة المؤقتة وتنصيب فيصل ملكاً على العراق.

وفي الفصل الثاني: تناولنا دور المعارضة الإسلامية في مواجهة المعاهدة البريطانية ـ العراقية، وانتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤م.

أما الفصل الثالث: فخصّصناه لدخول الإسلاميين في المعترك الثقافي منذ منتصف العشرينيات حتى الاستقلال الرسمي عام ١٩٣٢. وفي الختام ذكرنا استنتاجاتنا من هذه الدراسة.

أهداف الكتاب

١. معرفة جذور التحرك الإسلامي المعاصر: إن الحقبة الزمنية التي تناولناها تعتبر حقبة تأسيسية للتحرك الإسلامي الحديث، وذلك لتوافر الظروف الذاتية والموضوعية الملائمة لهذا الانطلاق الحركي والسياسي، وعليه تكرّست جهود الإسلاميين نحو تفجير الطاقات الذاتية المتاحة ـ آنذاك ـ مستثمرة الظروف الموضوعية التي ساعدت على نمو التحرك الإسلامي في العراق، خصوصاً بعد استلام الاتحاديين لزمام الحكم في تركيا وغياب دولة الخلافة العثمانية عن الساحة السياسية ـ كما قلنا ـ.

وهذه الحقبة بالتحديد ضاعفت من مسؤولية المتصدين للتحرك الإسلامي وبالذات علماء الدين، حيث توسعت مهامهم الحركية انطلاقاً من مسؤولية نشر الوعي الإسلامي في الأمة ـ كنقطة بداية ـ، ووصولاً إلى الهدف الأساس في تحمل مسؤولية إقامة الحكومة العادلة، ومروراً بممارسة العمل الميداني في أوساط الأمة بهدف تنظيم قدراتها وتوجيه طاقاتها ولملمة الجهود لغرض إدارة شؤون التحرك باتجاه المعارضة

السياسية والمطالبة بالحقوق ومواكبة تطور الأوضاع السياسية وتغييراتها.

إذن تعتبر تلك المرحلة التأسيسية غاية في الأهمية للدارسين والمهتمين بشؤون التحرك الإسلامي في العراق، وذلك للتعرّف على تلك المواقف ونتائجها من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر مهمة وأساسيّة للمراحل التي تلتها كمسلسلٍ مترابطٍ في التأثر والتأثير للأحداث والنتائج المتعاقبة.

ومن أبرز تلك النتائج أنها شخّصت الوظيفة الشرعية للمتصدين للساحة الإسلامية – علماء وقيادات ميدانية وقواعد شعبية – بمزاولة العمل التغييري وخوض تجربة إدارة التحرك والثورة وربما الحكم أيضاً. ومما لا شك فيه، ان دراسة تلك التجارب الغنيّة بالمواقف والإنجازات والنتائج تشكّل الخلفيّة الحركيّة الراعية للتحرك الإسلامي المعاصر.

٢. المعالجة الموضوعية للحقبة التأسيسية: بتقديري أن تلك الحقبة التأسيسية – كما سميناها – وما تلتها من تطورات حركيّة وسياسية في العراق لم تعالَج بالطريقة الموضوعية الطموحة، بحيث تُكتب تلك المساحة المهمة من تاريخ شعبنا بما يتناسب مع مبادئ وقيم الإسلام التي يؤمن بها.

لذلك تحولت تلك الحقبة التأسيسية إلى مادة دسمة لمن يريد أن يضع الأسس التاريخية لتوجهاته العائلية المحلية، أو القومية، أو للصراع الطبقي إثر التفاوت الاقتصادي. وبالفعل تحولت المادة التاريخية لتلك المرحلة إلى أرضٍ خصبةٍ يتنافس على استثمارها المتنافسون، كلٌّ يدعي أحقّيته بذلك.

حقاً لقد أضحى ذلك الإرث الكريم نهباً بأيدي السياسيين الحاكمين –بالتحديد – والباحثين الذين يدورون في فلكهم. والذي ساعد على نجاح هذه العملية بنسبة كبيرة، هو ضعف الكتابات التاريخية بأقلامٍ مهنيّةٍ منصفة. ويمكن القول أن هذا الأمر هو نتاج

ما زرعته القوى الاستعمارية في بلادنا من حكومات مرتبطة غذتها روح الانهزامية وحالة عدم الثقة بقدرات الناس الواعين، فكأنما انتزعت الثقة من أعماق النفوس بالشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي الحافل بالإمكانيات الذاتية للأمة التي صنعت الحضارات، لذلك جاءت أغلب الكتابات متوافقة مع نظريات الحاكمين - للأسف - وعادة يكون النسيان أو التناسي في هكذا منهجية من حصة الثائرين والمضحين، الذين كتبوا التاريخ بدمائهم وعرقهم وجهودهم وفي الطليعة القادة العلماء -رضوان الله عليهم - وحتى أن بعض المحاولات التي دونت تلك المرحلة -جديداً - وعالجت أحداثها، فإنها - في نظرنا - لم تكن وافية الأغراض رغم أهميتها، وسنتناولها في هذه المقدمة كنماذج شاهدة، لما تشكو منه.

٣. تقويم المرحلة الماضية لمعرفة الحاضر وبناء المستقبل حيث إن شعب العراق شعبٌ متحمسٌ شجاع، تتشرب روحه بنهضة واعية وهي معروفة على مرّ العهود، ويمتاز وعيه بروح النقد والمعارضة الهادفة لنيل حقوقه. فهذا الشعب المسلم أضحى هو المرشح - كما يبدو لي - لتهديد مصالح الاستعمار في المنطقة لو قُدّر لإمكانيات العراق المادية والبشرية أن تتحول إلى أيدٍ أمينةٍ مستقلةٍ، من هنا نفهم بدقةٍ فصول مسرحية الحرب عام ١٩١١م إثر احتلال الكويت من قبل الجيش العراقي، حيث نفّذ أبطال المسرحية أدوارهم المناسبة بأداء متكامل، كل ذلك لتدمير العراق روحاً وقدرات.

إن دراسة التاريخ السياسي تفسر أحداث الحاضر وترسم آفاق المستقبل، أي إنّ بناء المستقبل إنما يتم عبر النظرة التقويميّة الصريحة لأحداث التاريخ، هذه النظرة التي تستطيع أن تخترق الزمن وتتوصل إلى معرفة جذور المعارك الدائرة اليوم، فهي تسبر الأعماق بكوا شف ثاقبة لتستوضح الحقائق الدفينة، ومن ثمَّ ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ هكذا نحاول من دراستنا هذه أن نعيش الماضي وندرسه بروحٍ موضوعية واعية،

لنتعرف على موقعنا وواقعنا اليوم، وندرك أيضاً أطماع المتصارعين من حولنا وبذلك نستطيع أن نرسم هيكل البناء المستقبلي بمستوى الطموح – بإذنه تعالى – يقول الأستاذ (سميث) الكاتب الغربي في كتابه (الإسلام في التاريخ الحديث): «..التاريخ في نظر المسلم هو سجل المحاولة البشرية لتحقيق ملكوت الله في الأرض ومن ثم، فكل عمل وكل شعور، فردياً كان أو جماعياً ذو أهمية بالغة، لأن الحاضر هو نتيجة الماضي، والمستقبل متوقف على الحاضر..». فالعبرة من دراسة التاريخ دراسة جدية تتمحور حول تشخيص أخطاء المسيرة الماضية، لغرض معالجتها في ظروف مماثلة، وكذلك لمعرفة نقاط القوة في مسيرة الإصلاح والتغيير والنهضة لغرض المحافظة على قوّتها بل وتطويرها بما يتلاءم والظروف المستجدة.

مصادر ومراجع الكتاب

وأما بالنسبة للمصادر والمراجع، فهي على كثرتها وتنوعها، إلا أنها تشكو – بشكل عام – من ضعف خاص في إبراز دور الإسلاميين وعلى رأسهم العلماء المراجع في قيادة الأمة، وبالشكل الذي يليق بمكانتهم وتصديهم بمختلف المراحل للحالة السياسية والجهادية. ويمكن تقسيم المصادر والمراجع إلى ثلاثة أقسام بالشكل التالي:

١. المصادر التي اهتمت بسرد الوقائع التاريخية التفصيلية أكثر من التحليل وهي – غالباً – من نتاج أبناء المرحلة. وهي تعكس وجهة نظر كاتبها، إن كان من العراقيين، أو من الإنكليز المعاصرين والمساهمين في الأحداث. فمن أمثلة الكتّاب العراقيين: محمد مهدي البصير، وكتابه «تاريخ القضية العراقية» بجزأين. وكذلك حسن الأسدي وكتابه «ثورة النجف ضد الإنكليز»، وأيضاً فريق المزهر الفرعون وكتابه «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠». أما ما يخص الجانب البريطاني فقد أصبح كتاب (المس بيل) «فصول من تاريخ العراق القريب» ومجموعة رسائل لها إبّان الأحداث المتصاعدة.

وكذلك (الجنرال هالدن)، و(ولسون) وغيرهم من الذين شغلوا مواقع قيادية في إدارة الاحتلال البريطاني للعراق من أهم الكتب الأجنبية لتلك المرحلة.

أما بالنسبة لكتاب الأستاذ البصير، فهو يعتبر من الكتب التاريخية المهمة في سرد الأحداث وتقييم الأوضاع السياسية، إلا أنه اعتمد على كتاب (هالدن) كثيراً وخاصة في معلوماته عن الوضع العسكري للثائرين في ثورة العشرين، بشكل غير متوازن مع وجهة نظر المعارضة والثوّار، هذا وإن كانت – على الأغلب – تقارير الثوار لا تخلو من المبالغة، كنتيجة طبيعية لحالة الحماس والثورة، وخاصة فيما يتعلق بأعداد الشهداء والقتلى في ثورة العشرين، إلا أنه كان يستطيع ذكرها إلى جانب ذكر التقارير البريطانية ليتمكّن المتلقي من التوصل إلى الحقائق عبر وجهتي النظر. هذا وأنه شخصياً كان يتمكن من إبراز الصورة القريبة من الواقع لأنه من رجال تلك الحقبة الزمنية والمساهمين في الحركة السياسية – آنذاك – وهكذا نلاحظ فريق المزهر الفرعون في كتابه «الحقائق الناصعة..» فبالرغم من أهمية الكتاب، لقربه من الثوّار واشتراكه مع عشيرته بشكل بارز في الأحداث. وكذلك لقرابته من الشيخ عبد الواحد الحاج سكر – من الزعماء الكبار لثورة العشرين – ومما لا يخفى إن أبناء العشائر كانوا هم رجال الثورة، سطّروا بدمائهم وتضحياتهم صفحات مشرقة من تاريخنا الحديث. مع ذلك يُلاحظ على الكاتب توجهاته العشائرية الخاصة، ونحن من الممكن أن نجاريه في بعضها، إلاّ أنه قد يتخيّل المتلقي أن ثورة العشرين ثورة فتلاويّة بزعامة شيخ آل فتلة عبد الواحد الحاج سكر. والحال إنها ثورة عراقية شاملة، كان للعشائر الدور البارز في ساحات القتال، لاسيما الشيخ عبد الواحد وآل فتلة وبقية عشائر الفرات الأوسط. أما كتاب (المس بيل) السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني، فهي تمثل وجهة نظر الإنكليز، أي أنها تنظر إلى المعارضة والثوّار من الزاوية السلبية، بل الموغلة في السلبية إلى درجة الخروج عن إطار البحث العلمي والقيم الأخلاقية والإنسانية. فلنستمع إليها وهي تصف

الاجتماع السياسي الذي أقامه المحامون ببغداد ضد الانتداب عام ١٩٢٢م، حيث تقول «إنّ المحامين الأوغاد!! أقاموا حفلة دعوا فيها النوّاب، ألقى اثنان من هؤلاء الحمير الصغار!! خطباً عنيفة». أما في صدد تقييمها للأوضاع الحركية فإنها تعكس خلفيتها الاستعمارية بوضوح في كتاباتها، ولا تخرج من دائرة التمني في استيعاب تطورات المعارضة، والحكم عليها بسطحية وسذاجة. وحينما تصل إلى زعماء الثورة تتعرّض لهم بالنقد والتجريح، بعيدة كل البعد عن الروح الموضوعية، فتصف قائد الثورة الإمام الشيرازي بقولها: «إنه يكاد يكون خرفاً». وذلك لتحطّ من قدره ومكانته.

٢. المراجع التي تقدّم تحليلاً للإحداث، وهي التي تمتلك رؤية تحليلية مقبولة في أوساط الباحثين، وحينما توجّه إليها انتقادات معينة فهي لا تخرج من إطار الملاحظات التقويمّية العامة، وسيتضح هذا المعنى عندما نتحدّث عن النوع الثالث من المراجع، وهي التي تحمّل الأحداث وجهات نظر قسرية. أما هذا النوع - أي الثاني - من المراجع نجده غالباً في الرسائل الجامعية والكتب الهادفة. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

النفيسي، الدكتور عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ترجمة دار النهار، بيروت ١٩٧٣.

الكاتب، أحمد: تجربة الثورة الإسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠. دار القبس طهران ١٩٨١.

الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤، بيروت ١٩٨٥، الدار العالمية.

شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، جزآن، ج١، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨م، بيروت - دار التراث العربي ١٩٨٩م، ج٢ التحرك الإسلامي في العراق ١٩٠٠-١٩٥٧م، بيروت دار المنتدى ١٩٩٠م.

فياض، الدكتور عبد الله: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م – بغداد ١٩٦٣م.

الوردي، الدكتور علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ستة أجزاء، طبع بغداد، مطبعة الإرشاد ١٩٦٩–١٩٧٦م.

الحَسَني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، صيدا ١٩٦٥م. وكتابه الآخر: تاريخ العراق السياسي الحديث وغيرهما من كتب السيد الحسني، التي تعتبر مع كتاب الأستاذ الوردي من الكتب الأساسية لتلك المرحلة.

لنبدأ من الأخير فالدكتور الوردي يتناول الأمور بطريقة النقد الاجتماعي ولنا على كتابه ملاحظات عديدة، أهمها يعتمد النقد المباشر للسلوكيات الاجتماعية وكأنّه يحملّها على الجانب الفكري، ممّا يدفع القارئ بإتجاه الإحباط من مشروعات التغيير والإصلاح، عوضاً عن وضعه على خارطة النهضة إنطلاقاً من المبادئ السامية التي يؤمن بها. أما السيد الحَسني فكتبه وثائقية وشبه رسمية ومع ذلك لا يبخل من تسجيل ملاحظاته بشكل مقتضب، رعاية للأجواء المحيطة به، والتزاماً منه بالطريقة السردية في كتابة التاريخ – كما يبدو لنا–.

أما كتاب النفيسي، فهو جيّد في بابه، ويظهر أن المؤلف قد بذل جهداً كبيراً لإخراج أطروحته تلك، وهي أطروحة دكتوراه قدّمها إلى جامعة كمبردج عام ١٩٧٢، فينقل مقابلاته الشخصية التي أجراها في أوساط العلماء والعشائر بنفسه، مما أعطى لبحثه أهمية خاصة. إلا أن القارئ يشعر وكأنه يقرأ كتاباً منحازاً إلى جانب سلطات الاحتلال البريطاني، على حساب الجانب الإسلامي المعارض. وربما لأن المؤلف قد اعتمد في بحثه بشكل كبير على التقارير الإنكليزية وبالذات تقارير المخابرات البريطانية في تلك المرحلة، فرتب على ضوئها قناعاته الفكرية، فمثلاً يسمي ثورة العشرين في عنوان مستقل (اضطرابات سنة ١٩٢٠) مما يوحي بالدلالة السلبية في تفسير الثورة

الكبرى كما يسميها معظم الباحثين كالسيد عبد الرزاق الحسني، الذي يسمي كتابه (الثورة العراقية الكبرى)، وكذلك الدكتور عبد الله فيّاض الذي يسمي كتابه (الثورة العراقية الكبرى) أيضاً، ولعل أمر الأستاذ النفيسي وأمثاله، يعدّ طبيعيّاً – حسب تصوّري – إذا كان ينتمي إلى مدرسة تقديس التراث الحاكم على ما فيه – قديماً وحديثاً – فلا يستطيع أن يرى المعارضة وهي تبني صروح الوعي والمقاومة والنهضة في التاريخ الإسلامي القديم أو الحديث، كما يراها الآخرون، فمع توافر هذا الشرط يكون من حقّه أن يعتمد على كتابة الحاكمين والمستعمرين، ويبني قناعاته عليها. أما كتاب أحمد الكاتب (تجربة الثورة الإسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠)، فيعدّ محاولة لها أهميتها في ظرفنا المعاصر. إلاّ أنّه كتاب تنقصه النواحي العلمية والفنية غالباً، بالإضافة لحاجته إلى توضيح وتفصيل أكثر. فمثلاً لا يشير الباحث إلى مصادر البحث بشكل مفصل إلا نادراً، كما ويعتمد على آرائه وتصوراته الشخصية غالباً في تحليل الأحداث. وهذه التصورات – في نظري – لا تخرج من إطار ردة الفعل اتجاه قضايا وسلوكيات مضخمة في ذهنه، مما يصنف الكتاب باتجاه البحوث الاستنتاجية، التي تفرزها المعاناة الحالية. ولو كانت لغة الكتاب أكثر علمية وموضوعيّةً وتوثيقاً بالمصادر، لازدادت أهميته. ويلاحظ أيضاً على لغة الكتاب، فهي قريبة من لغة المعارضة (الراديكالية) الخطابية، فيتهجم – أحياناً – بطريقة إعلامية صارخة لا تتلاءم مع الدقة العلمية للبحوث العصرية، التي من المفروض أن تمتاز بروح موضوعية هادئة وملاحظة أخرى لا تقلّ أهميتها عما سبق، وهي أن الكتاب تناول ستين عاماً من تاريخ العراق في ثلاثمائة صفحة من القطع المتوسط، معنى ذلك إنه بحث مضغوط كثيراً، وعليه فإنه يُعدّ فهرسيّاً انتقائياً يصعب الاعتماد عليه في البحوث العلمية. أما الأستاذ عبد الحليم الرهيمي، فقد استطاع في كتابه «تاريخ الحركة الإسلامية..» أن يسد ثغرة في المكتبة الإسلامية المعاصرة، ويتضح من خلاله، أن جهداً مضاعفاً قد بذل لأجل إخراجه بهذه

الصورة من الناحية الفنية والموضوعية. إلا أنه تناول الحالة الفكرية بشكل مسهب أكثر من تناوله للتطورات السياسية. فعنوان الكتاب «تاريخ الحركة الإسلامية..» ويفهم منه النشاط السياسي الإسلامي، فالمفروض - كما يبدو لي - أن يختصر الكاتب الجانب الفكري والعقَدَي، ليدخل في صميم الأحداث السياسية، وإن كان الباحث يضع تحت العنوان الرئيس لكتابه عبارة «الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م» إلا أنّ الملاحظة تبقى في موقعها، تدل على ضرورة تسليط الأضواء بشكل أوسع على جانب المعارضة الإسلامية ودورها، أكثر من توضيح الجانب الفكري. وكذلك نلاحظ على الأستاذ الرهيمي أنه يتناول أحداث مهمة وخطيرة بالهوامش، مثلاً يذكر الاتفاقيات البريطانية - العراقية، وهي أربع اتفاقيات مهمة يشير إليها في هامش الصفحة، وكأنه يعتبرها هامشية في الصراع السياسي - آنذاك-، والحال أنها تعدّ من الأمور المهمة التي نفّذتها السياسة البريطانية كمحاولة لترضية الإسلاميين، فهي ثمرة من ثمار المعارضة السياسية والمقاومة الجهادية، وفي الوقت ذاته تعتبر خطوة تنازلية ضمن نتائج سياسة الانتداب البريطاني. أما محاولة الأستاذ حسن شبّر، في كتابه «تاريخ العراق السياسي..» فهي محاولة حديثة، ويبدو لي أن السيد شبّر لفرط حماسه وكثرة أعماله أنجز مشروعه بسرعة. إلا أن الحماس الزائد أحياناً لا يخدم الدراسات الفكرية والتحليلية، وفي كتابه «تاريخ العراق السياسي المعاصر» الجزء الثاني أظن بأننا لسنا بحاجة إلى الحماس المتزايد، فمثلاً لا نجده يركّز حتى في بيان المصادر والمراجع المعتمدة، فيذكرها أحياناً بشكل غير دقيق وأحياناً أخرى لا يشير إلى المصادر التاريخية المعتمدة لتوثيق حديثه، خصوصاً في ذكر أحداث ذات طابع محليّ خاص ومع ذلك فهو كتاب جدير بالاهتمام في محاولته الجدّية نحو إظهار الأصالة الإسلامية المترسخة في العراق. واما أستاذنا المرحوم الدكتور عبد الله فيّاض، فبالرغم من اعتزازي الكبير بشخصه، وحبيّ لكتاباته، فقد كنت من الطلبة المنشدين لتحليلاته والملحّين في مناقشة آرائه أثناء الدرس وبعده - أيام دراستي

الجامعية - إلا أنني ألاحظ عليه الخلط في بعض المفاهيم التي توصلنا إلى نتائج غير واضحة، فمثلاً ينظر إلى انطلاق حركة الجهاد ضدّ القوات البريطانية المحتلة للعراق من زاوية متخلفة! حيث يعتبرها نتيجةً لضعف الوعي الوطني!! ونسجل هنا أيضاً ملاحظة فنية على كتابه «الثورة العراقية الكبرى» فإنه يكرّر أحياناً بعض المعلومات، مما يسئ إلى منهجية البحث، - ويبدو لنا - أن السبب وراء هذا التكرار هو ضعف تسلسل الأحداث بالشكل الذي يضمن عدم التكرار.

٣. المراجع الموجهة للأحداث بتحليلات تحميلية لتحقيق أهدافها الخاصة، ومن أبرز الأمثلة الدكتور وميض نظمي، فإنه بالرغم من اهتماماته الكثيرة لتلك المرحلة، إلاّ أنّ بحوثه متوجهة نحو صب الأحداث لصالح الاتجاه القومي - العربي، وتجده أحياناً يفرِّط في تحميل أحداث التاريخ توجهاته القومية إلى درجة لا تطاق، فمثلاً يصف ثورة العشرين التي قادها الإمام الشيرازي والحركيين الإسلاميين من أبناء المدن والعشائر، بأنها قومية!

ويصف وحدة المسلمين (شيعة وسنة) تحت رايات الجهاد الإسلامي بأنها وحدة قومية!! ويتطاول أكثر ليرسم للقوميين العرب دوراً قيادياً في ثورة العشرين، بل دوراً مؤثراً على قائد الثورة!

وفي تقديري إنه بهذه المحاولة يخدم الاستعمار بطريقتين، بالأولى يرفع عن تاريخ العراق اسم الإسلام والإسلاميين وهذا طموح الاستعمار، لأن الحركات غير الإسلامية ممكنة الاحتواء - غالباً - من قبل المستعمرين بشكلٍ أو بآخر، على العكس من الحركات والفعاليات الإسلامية المبدئية التي لا زالت - حتى اليوم - تعاني من ترويضها واحتوائها دوائر الاستكبار العالمي. أما بالطريقة الثانية، فهو يثير نوعاً من الحسّاسية الطائفيّة والفتنة المذهبية وهذا أيضاً طموح الاستعمار في المنطقة.

ويلاحظ على المؤلف - أيضاً - أنه يعتمد اعتماداً كلياً على تقارير البريطانيين ضد المرجعية الدينية الشيعية، وخاصة السيد محمد كاظم اليزدي بأنه كان داعماً

ومسانداً للمحتلين البريطانيين، وهو إذْ يؤكد ذلك ولكن من دون إثباتٍ علمي يدعم صحة تلك الادعاءات من مصادر أخرى. وكأنه يتشفّى بإلصاق التهم بالرموز الدينية والوطنية، بل يعارض أي كلامٍ يعاكس تصوره، وهذه الظاهرة من الابتلاءات المرَضية القاتلة للمنهج العلمي. وإلاّ لو كان لبان – كما يقال – في النتائج على الأقل، فلم يتحدث التاريخ عن أية نتيجة سجلها البريطانيون لصالح المرجع اليزدي أو غيره.. وهكذا نراهُ يتغافل – عمداً – عن معرفة الأساليب الماكرة للبريطانيين المحتلين في إشاعة هذه الأكاذيب والتي يقصد منها زعزعة ثقة الناس بالمرجع الأعلى وبالرموز الدينية والوطنية بشكل عام وبالتالي إسقاط هيبتها في الأوساط العامة لتسهيل عملية السيطرة على العباد والبلاد. ومن الأمثلة على هذا النوع من المراجع: كتاب الدكتور خالد التميمي، «محمد جعفر أبو التمّن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية»، ترى من خلاله، أنّ المؤلف يقف إلى جانب الملك فيصل بشكل تام، والسياسة البريطانية أيضاً، بعيداً كل البعد عن آلام العراقيين وطموحاتهم السياسية، وكأنه من حاشية الملك مرتبط به وبإمتداداته ارتباطاً وثيقاً، لذلك ينتقد المعارضة ويرمي بالمسؤولية على كاهلها، في الوقت الذي يعلن براءة الملك عن أية مسؤولية اتجاه الأحداث. لنستمع إليه هو يتحدث عن المعارضة المتصاعدة بأنها أصبحت: «وجهاً لوجه أمام بريطانيا والملك و(الصفوة) الشريفيّة مجتمعين. وكلما حاول الملك فيصل الأول الاقتراب من عناصر المعارضة والاستجابة لما يمكن أداؤه ازدادت المعارضة – وغالبيتهم من الشيعة – في طرح الشعارات المثالية والمطاليب التعجيزية فيحصل الافتراق. لقد كان ذلك إلى حدٍ كبير نتيجة التربية العقائدية المثالية التي نشؤا عليها.. كما كان ذلك أيضاً نتيجة الشعور بالزهو، الذي قد يصل أحياناً عند البعض إلى درجة الغرور». وكأنه لم يمرّ على موقف الإمام الخالصي (الشيعي) من الملك فيصل في بداية مجيئه. هذا، ويذهب إلى أبعد من ذلك في تقييمه للسياسة البريطانية – آنذاك – بطريقة تحميلية ساذجة حيث يقول: «إن

السياسات التي اعتمدها فيصل والبريطانيون في العراق، والتي استهدفت تقوية الإحساس بالهوية الوطنية العراقية [!].. وكان أمام الملك فيصل طريقاً طويلاً صعباً لبناء (الوطنية العراقية)[!]». طبعاً يقصد بذلك، الوطنية العراقية على الطريقة البريطانية، والتي تعني الخضوع التام للإنكليز بعد الانسلاخ التام من الهوية الوطنية والقومية والإسلام. ومن أمثلة هذ الكتب أيضاً: كتاب الأستاذ اسحق نقّاش فهو كتاب حديث يتناول تاريخ الشيعة في العراق ونشاطهم في نشر التشيع في أوساط العشائر العراقية، ثم يربط الأحداث بحرب الخليج الأولى والثانية بطريقة ساذجة وغير شاملة. وهذا لا يعني عدم وجود نظرات مهمة في الكتاب جديرة بالدراسة والتأمل. كما ويتناول السادة الأشراف في وسط العشائر من زاوية موغلة بالسلبية والاستغلال، حتى يصف بعضهم بالمنجمين والعرّافين المتجولين.

كما ويعتبر شعائر عاشوراء من الطقوس الدينية المسرفة، وزيارة العتبات المقدسة يعتبرها عبادة الأولياء، وأن كربلاء مرقد الحسين يتحدى مركز مكة والكعبة، ويعتبر زيارة الحسين تعويضاً عن فريضة الحج معتمداً على حكاية رجل بدوي! ويزداد سوءً في نظراته حينما يشبّه بعض العبادات والسلوكيات للمسلمين الشيعة باليهود القدامى، وفي تقديري إنه بحاجة إلى أن يكون متديناً بالإسلام ليبحث عن عبادة المسلمين الشيعة، فهو لا يعي مفاهيم الواجب الشرعي والحق الإيماني لدعوة الناس إلى الإسلام والتشيع، وإنما يربط ذلك بعوامل اقتصادية تارةً ومصلحية دفاعية أو ابتزازية تارة أخرى. أما الكتب الأجنبية، الواضحة في تحميل الأحداث ما لا تطيق، فأبرزها كتاب الكاتب السوفيتي (كوتولوف): «ثورة العشرين التحريرية في العراق». وذلك لأنه يعتبر اندلاع ثورة العشرين يعود إلى أسباب الصراع الطبقي والعوامل الاقتصادية، هنا يقول مير بصري: «باعتقادي إن هذا الرأي خاطئ لأن زعماء الثورة وقادها كانوا من رؤساء العشائر.. وقد ناقش الموضوع الدكتور علي الوردي فقال، إنه قرأ كتاب المؤلف

الروسي فشعر كأن الرجل يتحدث عن غير الثورة التي عرفها العراقيون وأدركوا رجالها، وعن غير البلاد التي نعيش فيها».

أما الكاتب السوفيتي (البرت م، منتشاشفيلي)، في كتابه «العراق في سنوات الانتداب البريطاني»، فالملاحظ عليه أنه لا يعتمد على التقارير البريطانية، والحال أنها تعتبر من المصادر المهمة لأنها طرف في القضية باعتبارها الدولة المحتلة للعراق ـ آنذاك ـ هذا وأنه يفسر الأحداث على ضوء النظرية الماركسية، فيربط المعارضة بالعوامل الاقتصادية والصراع الطبقي، لذلك يستغرق في بحث تفاصيل الأوضاع الاقتصادية.

كانت هذه أهم الملاحظات التي سجلناها على تلك المصادر والمراجع.

ولقد احتلت الوثائق الرسمية، العراقية البريطانية وكذلك منشورات المعارضة، ـ آنذاك ـ موقعاً مهماً في مصادر الكتاب نظراً لما تحتوي من أسرار ووقائع بالغة الأهمية، وذلك لأنها تقع في طريق كشف الخلفيات والمعطيات المرحلية معاً، كذلك انصبّ جزء من اهتمامنا نحو الصحافة العراقية، التي عكست تطور الأحداث السياسية يومياً، وإن صُنّفت تلك الصحف في اتجاهات سياسية معينة، إلا أنه في حالة جمعها ومقارنتها ببعضها، وخاصة لو قرأنا ما وراء الأسطر ـ قدر الإمكان ـ في الصحف المؤيدة للنظام أو الصحف المعارضة له، لاكتشفنا ـ بوضوح ـ طبيعة الصراع السياسي وأدواته ـ آنذاك ـ ومدى انعكاس أثر الصحف الخارجية ـ أيضاً ـ في الصحافة المحلية وفي الأوساط العامة كذلك.

طموحي أن يكون هذا الكتاب محاولة ضمن المحاولات التحليلية الهادفة، لمرحلة موضوع البحث. والمسألة المهمة تكمن في معرفة نقاط الضعف والقوة للتحرك الإسلامي في تلك المرحلة، لتنعكس على مسيرة النهضة الحالية والمستقبلية بظلالها النافعة، باعتبارها حلقات متواصلة في المسيرة الإنقاذية. وذلك لتوفّر الجهد والزمن في سبيل إنقاذ البلاد والعباد من قيود المستعمرين، أكرر إنّها محاولة أرجو أن توصلنا إلى الهدف المنشود.

الباب الأول

الإسلاميون في مواجهة السياسة العثمانية أواخر عهدها ١٩٠٨-١٩١٤م

صراع من أجل الإصلاح

الفصل الأول

العراق في ظل الدولة العثمانية

١. لمحة تمهيدية عامة عن العراق

العراق بلد عريق بتاريخه وشعبه، قامت على أرضه كيانات متحضرة منذ القدم فهو «**بفضل تربته ومياهه وسهولة التنقل فيه، كان مهد الحضارة، وأن حضارته - بفضل خصائصها وغناها والتي توجت باكتشاف الكتابة - فاقت حضارة وادي النيل. وفي العراق ازدهرت المدن ونشطت الأفكار وظهرت الأديان وبرزت الفنون وتمتع الناس بنظام ري دقيق، فتقدمت الزراعة كما تقدمت التجارة، وشمل الناس نظام إداري، وما قانون حمورابي - الذي خلّد بابل - إلاّ مَثلاً رائعاً لمقاييس العدالة ولوسعة الفكر الحر**»[١]. وقد أصبحت أرض الرافدين ميداناً مهماً لحركة الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، فهي مزينة اليوم من شماله إلى جنوبه بمقامات الأنبياء والأوصياء ومراقدهم، ففي مسجد الكوفة ومسجد السهلة

---

(١) كنه، خليل: العراق أمسه وغده، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، ص٧. الملك حمورابي، هو سادس ملوك سلالة بابل الأولى (١٧٩٢-١٧٥٠قبل الميلاد)، عرف بالقانون بحيث قسمه إلى أثني عشر قسماً، تظهر فيه ٢٨٢ مادة، ويمكن تزيد هذه المواد إلى ٣٠٠ بقليل. وقد عثر على مسلّة حمورابي - هذه - في السوس وهي مدينة في خوزستان، وكان الملك (شتروك ناخويتي) قد نقلها إلى هناك بعد غزوه بابل حوالي سنة ١٦٧١ ق.م. للمزيد من المعلومات راجع: العشماوي، محمد سعيد: روح العدالة، طبع بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص٣٧-٤١. وكذلك يحصل الزائر لآثار بابل في محافظة بابل بالعراق على الشواهد التاريخية الحيّة لهذه المسلّة القانونية وغيرها من الآثار المهمة.

بالكوفة مقامات الكثير من الأنبياء والأئمة والصالحين، كما أن في الموصل هناك مقامات للأنبياء أيضاً[١] وهنالك المراقد المقدسة لأئمة المسلمين، فمرقد الإمام علي عليه السلام في النجف الأشرف، والإمام الحسين عليه السلام في كربلاء، ومرقد الإمامين الكاظم والجواد عليهما السلام في بغداد، والإمامين الهادي والعسكري في سامراء، وفي بغداد - أيضاً - مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان، والشيخ عبد القادر الگيلاني، ومراقد مجموعة من الفضلاء والعلماء.

والعراق في العهود الإسلامية له خصوصيته، ودوره المتميز، فمنذ دخول رايات الإسلام إلى العراق عام ٦٣٨م، ١٦هـ[٢]، بدأ عهد العراق الإسلامي، فشارك شعب

---

(١) توجد في مسجد الكوفة مجموعة من المقامات الشريفة لبعض الأنبياء عليهم السلام مثل مقام النبي آدم عليه السلام، والنبي نوح عليه السلام، والنبي إبراهيم الخليل عليه السلام، والرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك هناك محراب للإمام علي عليه السلام الذي استشهد فيه، وضريح مسلم بن عقيل، وفي مسجد السهلة - بالقرب من جامع الكوفة - يوجد عدد من المقامات الكريمة - أيضاً - للأنبياء والأئمة، أمثال مقام النبي إدريس عليه السلام ومقام الخضر عليه السلام وكذلك مقام الإمام زين العابدين عليه السلام. ومقام الإمام الصادق عليه السلام. وفي المسجدين الكريمين مقامات عبادية معروفة، وقد ذكرت في كتب الأدعية والزيارات، الأعمال العبادية الخاصة لهذين المسجدين العظيمين، راجع، الجوهري، محمد صالح: ضياء الصالحين، أعمال مسجد الكوفة وأعمال مسجد السهلة. وكذلك راجع القمي، الشيخ عباس: مفاتيح الجنان، وغيرهما من كتب الأدعية والزيارات، وهي مطبوعة مراراً. كما وتوجد مقامات للأنبياء عليهم السلام في كثير من مناطق العراق، فمثلاً في الموصل هنالك مقام للنبي شيت عليه السلام، وكذلك للنبي يونس عليه السلام.. وتقصد هذه المقامات الكريمة لأداء الصلوات والزيارات.

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، عهد الخلفاء الراشدين، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ط١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص١٧٥، قال الطبري: «فيها - سنة ست عشرة - دخل المسلمون مدينة بَهُرسير (وهي من نواحي سواد بغداد قرب المدائن) وافتتحوا المدائن».

العراق بحماسته المعهودة في بناء صرح الحضارة الإسلامية، فأقيمت على أرضه عاصمة الإسلام، وأصبحت الكوفة حاضرة الإمام علي عاصمة الخلافة الإسلامية، مركز القرار السياسي، كما أصبحت مركز الإشعاع الفكري والعلمي في عهده، ولعبت البصرة فيما بعد دوراً فكرياً وعلمياً بارزاً، ومن ثم صارت بغداد عاصمة الخلافة العباسية.

وعرف العراق، بأنه بلد العلم والمعرفة والصراعات الفكرية، إلى جانب كونه بلد الانتفاضات والثورات. وهكذا فأنّ «**للعراق دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي حتى أصبح يمثل الحجم الكبير في هذا التاريخ، باعتبار أنه البلد الذي عاشت فيه الأحداث الكثيرة، التي تركت بصماتها على كل ملامح الأوضاع الإسلامية اللاحقة في مختلف بلاد العالم الإسلامي وفي حياة الشعوب الإسلامية، بحيث لا تجد أي تجمع إسلامي في انتماءاته المذهبية أو في اتجاهاته الفكرية أو في خطوطه السياسية إلا وتلاحظ وجود شيء عراقي في أي جانب من تلك الجوانب، سواءاً أكانت فقهية أم كلامية، أم لغوية، أم سياسية، لأن العراق كان يحمل في تاريخه اتجاهات التشيع والتسنن، وكما يلتقي الأشاعرة والمعتزلة، ويواجه الخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين، ويحرك الذاكرة التاريخية الدموية في كل الخلافات الداخلية بين المسلمين وفي الإحتلالات الخارجية المتكررة له**»[1]، وكان وسط وجنوب العراق مركز الانتفاضات والثورات المستمرة بعد عهد الخلفاء الراشدين، يقول عبد الله النفيسي: «**بعد ذلك [بعد شهادة الإمام علي عليه السلام] أصبح جنوب العراق مركز ثورة دائمة ومسرحاً لحوادث الاضطهاد المتكررة في كلا العهدين الأموي والعباسي. كذلك أصبحت هذه المنطقة محجّاً لجميع الحجاج من الشيعة الذين يؤمون المزارات المقدسة حيث فيها جماعة من الأئمة، وبعد غياب الإمام**

---

(١) فضل الله، السيد محمد حسين، في مقدمته لكتاب (تاريخ العراق السياسي المعاصر) للأستاذ حسن شبر ج٢، ص٧.

الثاني عشر، وبعد أن شاع في أوساط الشيعة أمر رجعته، أصبحت الشيعة في جنوب العراق جماعة ثورية ترفض الاعتراف بأي سلطة قائمة»(١).

وسيأتي توضيح هذه الأدوار للفترة المخصصة في البحث.

أما من الناحية الجغرافية، فقد «**أتخذ العراق شكل حدوده الحالية إثر تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠م، ١٣٣٩هـ وقد تمّ ذلك نتيجة للتوحيد السياسي للمناطق الثلاث التي كانت خاضعة للحكم العثماني قبل التاريخ المذكور، وهي ولاية بغداد، وولاية الموصل، وولاية البصرة. وثبتت تلك الحدود رسمياً بعد عام ١٩٢٠م، بفترات مختلفة وبعدة اتفاقيات مع الأقطار المجاورة وهي تركيا شمالاً، وإيران شرقاً، وسورية والأردن غرباً، والكويت والسعودية جنوباً»**(٢). وهذه الحدود للعراق رسمتها الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وقد أطلق عليه اعتباراً من تاريخ تنصيب الأمير فيصل ملكاً في ٢٣/ آب/١٩٢١م ـ١٩/ذوّ الحجة/ ١٣٣٩هـ. اسم (المملكة العراقية)(٣). «**أما قبل ذلك، فقد كان العراق يسمى دولياً بـ(بلاد النهرين التوأمين) أو (وادي الرافدين)، أو (بلاد ما بين النهرين). بينما كان يعرف في زمن الدولة العثمانية بـ(ايالة بغداد) إلى أن انقسمت تدريجيّاً إلى ثلاث ولايات»**(٤).

وكما أشرنا «**فالعراق الحديث هو النتاج التاريخي لعملية التوحيد السياسي والاقتصادي**

---

(١) النفيسي، عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ترجمة دار النهار، بيروت ١٩٧٣م. (بالمقدمة) ص١١-١٢.

(٢) الانصاري، الدكتور فاضل: مشكلة السكان، نموذج القطر العراقي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٠، ص٥.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي، ص٢٩.

(٤) حليم، أحمد: موجز تاريخ العراق الحديث، ١٩٢١-١٩٥٨. دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٨، ص١٩.

للولايات العثمانية الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة»[١].

«ويمثل موقع العراق جزءاً من منطقة جنوب غرب آسيا. وتمتد أراضيه بين خطي عرض ٥َ/ ٢٩ْ و ٢٢َ/ ٣٧ْ شمالاً، وبين خطي طول ٤٥َ/ ٣٨ْ-٤٥َ/ ٤٨ْ شمالاً، وهو بهذا الموقع يشرف من جهة الجنوب على تخوم النطاق الصحراوي الكبير الذي تمثله صحراء شبه الجزيرة العربية في آسيا، كما يتصل من جهة الشمال والشرق بسهوب وسط القارة الآسيوية بين هضبة الأناضول وحياض إيران الجافة»[٢].

أما مساحة العراق فتبلغ ٤٤٠ و٤٤٤ كيلومتر مربعاً[٣]. كما وينقسم سطحه إلى ثلاثة أقسام رئيسيه هي: السهل الرسوبي، والهضبة الصحراوية، والمنطقة الجبلية. ويمثل السهل الرسوبي خمس مساحة العراق، تقريباً. ويمتد على شكل مستطيل، بين مدينة بلد على نهر دجلة، ومدينة الرمادي في منطقة التل الأسود على نهر الفرات من جهة الشمال والحدود الإيرانية من جهة الشرق والهضبة الصحراوية من جهة الغرب. وتشكل الزراعة الحرفة الرئيسية في البلد حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة ثمانين ألف كم ٢ بالرغم من أن المساحة المستثمرة للزراعة لا تزيد عن ربع مساحة المنطقة. أما المنطقة الجبلية، فهي تقع في شمال وشمالي شرق العراق وتمتد إلى الحدود المشتركة مع سوريا وتركيا وإيران، وتبلغ مساحة الأراضي الواقعة ضمنها ٣٧٠و٩٠ كم٢، أي خمس المساحة الكلية تقريباً.

وأما المنطقة الصحراوية، فهي تقع في غربي العراق وتحتل حوالي ثلاثة أخماس

---

(١) نظمي، دكتور وميض جمال عمر: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)، طبع بيروت ط ١٩٨٤م. ص٣١.

(٢) الانصاري، د. فاضل: المرجع السابق، ص٥.

(٣) حليم، أحمد: المرجع السابق، ص٢٢.

مساحة العراق تقريباً. أي ٢٧٠٠٠٠و كم٢، وتسكنها القبائل البدوية التي تعتمد على رعي الجمال والماشية(١). ولذلك يمكن تقسيم المناخ إلى ثلاثة أنواع: مناخ البحر المتوسط، مناخ السهوب (استبس)، والمناخ الصحراوي.

وتعتبر الزراعة هي الحرفة الرئيسة لأغلب السكان، نظراً لملائمة الظروف الطبيعية، فوجود النهرين (دجلة والفرات)(٢)، بالإضافة إلى مياه الأمطار، والآبار وكذلك توافر الأراضي الخصبة وتنوع المناخ. كل هذه العوامل تمكّن العراق من الزراعة المتنوعة، وتجعل مهنة الزراعة هي الأكثر شيوعاً، أما أشهر المحاصيل الزراعية فهي: القمح والشعير، الرز، الخضروات، الفواكه، وينتج العراق ٤٥٤ نوعاً من التمور والتي يمكن تمييزها وتصنيفها بصفات وأسماء خاصة(٣). هذا ويلاحظ هنالك تحول باتجاه القطاع الصناعي، كما وأن السكان يزاولون حرفة صيد الأسماك في مناطق الأهوار والمستنقعات(٤).

---

(١) الانصاري، د. فاضل: المرجع السابق، ص٦-٨.

(٢) «إن النهرين التوأمين الرئيسيين في العراق هما دجلة والفرات، ويقطعانه من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ويعمرانه بالغنى بما يقيضان به من غرين وطمي، مما يجعل العراق من أخصب أراضي العالم. نهر دجلة: وطوله ١٨٤٠ كم يبدأ منبعه من سلسلة جبال طوروس الشرقية، وله منبعان: الجدول الأصلي في منبعه الأعلى وستة روافد تصب فيه من الجهة الشرقية، وأهم روافده داخل العراق هما الزابان -الكبير والصغير. نهر الفرات: وطوله ٢٣٥٢ كم يبدأ منبعه الرئيس الأعلى في سفوح جبال أرارات، وله كذلك منابع أخرى تجتمع عند سهول خربوط لتشكل نهراً واحداً. وتلتقي بهذا النهر في سوريا روافد ثلاثة ثم يدخل العراق عند البوكمال ويلتقي بدجلة عند القرنة. والنهران التوأمان العظيمان يلتقيان في القرنة ليشكل شط العرب الذي يبلغ طوله ١٨٥كم، وهو نهر واسع وعمقه كافٍ ليجعل الملاحة فيه ممكنة للسفن الكبرى، وشط العرب يصب في الخليج العربي قرب البصرة». سليمان، حكمت سامي: نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة ببغداد ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩م، ص٢٠-٢١.

(٣) حليم، أحمد: المرجع السابق، ص٢٣.

(٤) تكثر في القسم الجنوبي من منطقة السهل الرسوبي، الأهوار والمستنقعات، وذلك بفعل الترسبات ←

وفي العراق - أيضاً - ثروة معدنية هائلة، فأرض العراق غنية بالمعادن، ويعتبر النفط من أهم الثروات المعدنية التي يمتلكها العراق، **«وقد تمّ استخراجه وتصفيته بطرق بدائية منذ القرن التاسع عشر في منطقتي مندلي والقيّارة»**(١) قرب منابع النفط. يقول حكمت سامي سليمان: **«ويظهر.. أن الشرق الأوسط وخاصة البلدان العربية التي يختزن الآن فيها ما يقارب من ٦٧٪ من مجموع احتياطي العالم من النفط سوف تمثل ولا شك دوراً بالغ الأهمية في ميدان الاقتصاد والسياسة الدولية والاستراتيجية العسكرية.. وأصبحت أوروبا الغربية وأمريكا تعتمد كليا - وأكثر من أي وقت - على موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط إذ يقدر مجموع كميات النفط التي تستوردها أمريكا وأوروبا الغربية من بلاد هذه المنطقة بحوالي (٨٥) بالمائة من المجموع العام الذي تستورده من مادة النفط من العالم أجمع»**(٢).

→ التي تحملها مياه الفيضانات والتي تقدر سنوياً بعشرة ملايين طن، راجع الأنصاري، د. فاضل: المرجع السابق، ص٦.

(١) حليم، أحمد: المرجع السابق، ص٢٤. يقول سليمان: «لقد عرف أهل العراق النفط منذ قديم الزمان، فقد استخرجوا القار من منابعه على مقربة من المنابع النفطية واستعملوا مشتقات النفط في بناء برج بابل وبناء المنازل وتغطية جدران القنوات والسفن ومخازن الحبوب وفي التدفئة والإنارة. ومن الرسوبات المتجمعة في بلاد ما بين النهرين ظهر الوهج الأحمر الأبدي للغاز الطبيعي الذي اثبت وجود النفط في أعماق أرض العراق منذ أقدم العصور في التاريخ». سليمان، حكمت سامي: المرجع السابق، ص٥.

(٢) سليمان، حكمت سامي: المرجع السابق، ص١٢، (بالمقدمة). ويصنف النفط المدخر تحت سطح الأرض والمقدر استغلاله والحصول عليه كما يلي:

البلد	احتياطي النفط مقدرة بآلاف ملايين الأطنان	
الشرق الأوسط	١٩٣٠٠	٦٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧٢٠	١٤
روسيا ومناطقها والبلقان	٣٣٥٠	١٠
منطقة البحر الكاريبي	١٩٩٠	٦

←

وبالنتيجة يقول: «**إن احتياطي ثروة العراق النفطية تقدر بأكثر من (٣٥٠٠) مليون طن، وهذا المعدل يكون رصيد نفط العراق بمقدار (١١) بالمائة من مجموع احتياطي النفط في العالم**»[(١)]. ويضيف سليمان -أيضاً- «**..ومن بين الموارد العظيمة الأخرى في العراق اكتشاف حقول الكبريت الممتدة بكميات غزيرة في بعض المناطق الشمالية والجنوبية الغربية من العراق حيث توجد مخلوطة بالأحجار الكلسية وصخور الجص بنسبة (٣٠) بالمائة تقريباً، ويعتقد أن أهمية الكبريت والفوسفات تأتي بعد النفط في العراق بالنظر لغزارتها وثمنها المرتفع في الأسواق العالمية**»[(٢)].

سكان العراق

من ناحية البنية القومية للسكان فهم عرب بالأغلبية، ومن خلال النظرة إلى نسبتهم إلى مجموع السكان للأعوام ١٩١٩م، ١٣٣٨هـ و١٩٤٧م، ١٣٦٧هـ و١٩٥٧م، ١٣٧٧هـ. نلاحظ بأنها تقترب من أربعة أخماس سكان العراق.

→

الهند الشرقية	٧٤٥	٢
كندا	٤١٠	١
الأقطار الأخرى	٧٣٠	٢
مجموع موجودات النفط في العالم	٣١٢٤٥	١٠٠

«إن القسم الرئيس من حقول النفط في الشرق الأوسط ينحصر في منطقة ضيقة مثلثة الشكل تمتد من الموصل في شمال العراق إلى قطر على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، وهكذا تكون البلدان:

العراق وإيران ودولة الإمارات العربية والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، التي تمتد فيها هذه المنطقة المثلثة قد حبتها الطبيعة بأعظم قسط من مخزون النفط بين بلدان الشرق الأوسط».

سليمان، حكمت: المرجع السابق، ص١١.

(١) سليمان، حكمت سامي: المرجع ذاته، ص٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٩.

جدول رقم (١)

البنية القومية للسكان[(١)]

	١٩١٩م		١٩٤٧م		١٩٥٧م	
الجماعة	**عدد السكان بالآلاف**	٪	**عدد السكان بالآلاف**	٪	**عدد السكان بالآلاف**	٪
العرب	٢٢٠٦	٧٦و٧	٣٧٤٦	٨٠و١٠	٤٩٥٠	٧٨و٢
الأكراد	٥٠٠	١٧و٤	٧٩٣	١٦و٩	١٠٦١	١٦و٧
التركمان	٦١	٢و١	٨٢	١و٧	١٤٢	٢و٢
الآخرون	١١١	٣و٨	٥٦	١و٣	١٨٥	٢و٩
المجموع	٢٨٧٨	١٠٠و٠	٤٦٧٧	١٠٠و٠	٦٣٣٨	١٠٠,٠

ويذكر أن نتيجة الإحصاء الأول للحكومة في العهد الملكي عام ١٩٢٧م هو ٠٠٠و٩٧٠و٢ نسمة، بينما وصلت نتيجة الإحصاء الثاني عام ١٩٥٣ إلى ٠٠٠و٢١٠و٣ نسمة[(٢)].

---

(١) الأنصاري، د. فاضل مرجع سابق، ص٢١-٢٢. وقد صححنا المجموع لعام ١٩١٩م، واعتبرنا الخطأ من الأخطاء المطبعية.

(٢) التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمّن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، مرجع سابق ص١٧.

«وأما (السير ايرنست دوسن (Dowson Ernest Sir) الذي تعتبر نتائجه من أكثر التقديرات صحة قبل عام ١٩٤٧م [يؤكد على أن] المجموع الكلي للسكان مقداره ٢و٨٠٠و٠٠٠ نسمة لعام ١٩٣٠م»(١).

ويذكر المؤرخون عدد نفوس العراقيين في عام ١٩٢١م، ١٣٤٠هـ بلغ ٢و٧٥٠و٠٠٠ نسمة وفي عام ١٩٣٧م، ١٣٥٧هـ بلغ ٣و٩٤٠و٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٥٧م، ١٣٧٧هـ بلغ ٦و٤٩٦و٠٠٠ نسمة، وقد بلغ تعداد السكان عام (١٩٧٠م-١٣٩١هـ) حوالي ٩و٤٤٠و٠٠٠ نسمة(٢). وفي مطلع الثمانينات بلغ عدد السكان ١٤ مليون نسمة(٣).

ويعتبر الأكراد ثاني مجموعة قومية بعد العرب من حيث عدد السكان، والتركمان ثالث مجموعة كما هو مبين في الجدول.

ويتركز الوجود العربي في المحافظات الوسطى والجنوبية، فتزيد نسبتهم فيها على ٩٥% من مجموع السكان، بينما تنخفض هذه النسبة في المحافظات الشمالية، فتصل في محافظة الموصل إلى ٥٠ % تقريباً، وفي كركوك إلى ٣٦%، وأربيل إلى ٢٨% والسليمانية إلى ٣% من مجموع السكان.

أما منطقة انتشار الأكراد في العراق، فهي المثلث الشمالي الشرقي بجوار الحدود الإيرانية، بما يشمل معظم حيز المحافظات الشمالية من العراق. وتكون نسبتهم في

---

(١) المرجع ذاته، ص ١٧.

(٢) حليم أحمد: مرجع سابق، ص٢٢. ويذكر أيضاً أن التاريخ يحدثنا عن عدد نفوس العراق في فترة العهد العباسي قد بلغ ٣٥ مليون نسمة، بل في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد بلغ أربعين مليون نسمة، إلا أن الدكتور فاضل الأنصاري يعتبر هذه الأرقام مبالغ بها. راجع الأنصاري، د. فاضل: المرجع السابق، ص٤١-٤٢.

(٣) الحركة الإسلامية في العراق، دراسة موضوعية عن الماضي والحاضر والمستقبل، مؤسسة الجهاد، بيروت -لبنان ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٢٤.

محافظة السليمانية ٣٨٪ من مجموع أكراد العراق، وفي محافظة أربيل ٣٤٪ من أكراد العراق وفي محافظة دهوك ١٢٪ من مجموع أكراد العراق، وفي محافظة التأميم (كركوك) ١٠٪ من مجموع أكراد العراق، وفي محافظة نينوى (الموصل) حوالي ٣٪ من مجموع أكراد العراق وينتشر حوالي ٣٪ في المحافظات الوسطى من العراق، منهم ٣٪ في محافظة ديالى و١٪ في محافظة بغداد.

وعلى أساس تقدير معدلات الزيادة الطبيعية، يتوقع أن تقترب أعداد الأكراد - آنذاك - إلى مليوني نسمة. أما التركمان فينتشرون في الحدود الفاصلة بين الأكراد والعرب. وتمتد على طول خط يبدأ من الشمال الشرقي في منطقة تل عقره في محافظة نينوى، إلى الجنوب الشرقي في مندلي من محافظة ديالى، ماراً بمحاذاة أو قرب ساحل نهر دجلة الشرقي. ويتوقع أن تكون أعدادهم حوالي ربع مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك هناك أقليات قومية ودينية صغيرة.. أخرى مثل: الكلدان، الآشوريون، اليزيدون، الصابئة.

وقد بلغ عدد اليزيديين في عام ١٩٦٥م، ١٣٨٦هـ ما مجموعه (٦٦٥و٦٩) نسمة، بعد أن كان عددهم عام ١٩٥٧م ما مجموعة (٦٩٠و٥٥) نسمة، وتعيش الغالبية العظمى من اليزيديين في محافظة نينوى، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٩٥٪ من مجموع يزيدي العراق. وهؤلاء يتركزون في قضاء سنجار (٩٣٨و٤٤) نسمة، وقضاء الشيخان (٦٣٩و١٤) نسمة[1]. أما «**الآثوريون فهم غير الآشوريين الساميين القدماء، وقد هاجروا إلى العراق، من منطقة الأناضول سنة ١٩١٨م، [١٣٣٧هـ] بمساعدة الإنكليز بعد القتال الدامي بينهم وبين الأكراد هناك. وقد أسكنوا في البداية في منطقة خانقين وبعقوبة، ثم نقل منهم ما يقرب من (١١) ألف نسمة إلى الشمال في مندان من محافظة نينوى. حيث أعطوا أراضي زراعية، وما بقي منهم وعددهم ٠٠٠و٦ نسمة تقريباً، استخدموا عمالاً في جيش المرتزقة الذي**

---

(١) الأنصاري، فاضل: المرجع السابق، ص٢٤-٢٦.

شكله البريطانيون في عهد انتدابهم للعراق. يتكلم الآثوريون اللغة السريانية الآرامية التي خرجوا فيها بعض الألفاظ الأرمنية والتركية والكردية.. لم يجر حتى الآن تعداد رسمي للآثوريين في العراق ويقدر زعماؤهم نفوسهم بـ(٧٠-٨٠) ألف نسمة، وهم اليوم منتشرون في محافظتي نينوى وأربيل، إضافة إلى أن أعداداً منهم تشتغل في شركات النفط في محافظة التأميم (كركوك) أو تعمل في بغداد.

ويختلط بالآثوريين اختلاطاً شديداً، (الكلدان والسريان) بحكم اللغة السريانية الآرامية التي يتكلمون بها. وبحكم العقيدة النسطورية التي يؤمن بها السريان، وهي عقيدة غالبية الآثوريين. ولذلك تدمج الإحصاءات العراقية أعدادهم ضمن الآثوريين، ويرجع الكلدان والسريان أصلهم إلى سكان العراق القدماء من الآشوريين والآراميين وينتشرون عموماً في محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل. [أما الفرس] يرجع استيطان قسم من الفرس إلى عهد استيلاء الدولة الصفوية على العراق في ١٥٠٧م،[٩١٤هـ]، ومعظم هؤلاء اندمجوا بالسكان المحليين الآخرين، وهم ينتشرون بشكل غير مميز تماماً في المدن العراقية الدينية في محافظتي النجف وكربلاء، كما يوجد قسم منهم في محافظة نينوى.. وأما من ناحية عدد الفرس، فقد أشار تعداد عام ١٩٦٥م، [١٣٨٦هـ] إلى أن مجموع الإيرانيين في العراق هو ٠٠٩و٤٠ نسمة. وبالإضافة إلى هذه الجماعات يوجد عدد قليل من الأرمن لا يتجاوز (١٥) ألف نسمة. وعدد أقل من الشراكسة، وهجرة هاتين الجماعتين المذكورتين إلى العراق تمّت بعد الحرب العالمية الأولى، وهم موزعون في مناطق متفرقة من شمال العراق وفي مدن بغداد والموصل وكركوك»[1]. أما من

(١) الأنصاري، فاضل: المرجع السابق، ص٢٦-٢٨. و«النسطورية نسبة إلى الكنيسة التي أسسها أسقف القسطنطينية (نسطور) في أوائل القرن الرابع الميلادي.. وقد أخذ السريان الفرس تعاليم نسطور باللغة السريانية مما ساعد على توحيد أركانها في الشرق بكيان الكلدان وبقايا الآشوريين في العراق». المرجع ذاته، هامش ص٢٧.

←

الناحية الدينية، فالإسلام هو دين الشعب العراقي عموماً، بعربه وكرده وأقلياته القومية الأخرى. ويدين بالمسيحية قلة من العرب، إضافة إلى الكلدان والسريان والأرمن والآثوريين، وحسب **«البيانات الرسمية التي سجلتها التعدادات العامة للسكان عن البنية الدينية لهم حتى ١٩٦٥م [١٣٨٦هـ]، يظهر أن الغالبية العظمى من السكان هي من المسلمين ويشكلون حوالي ٩٥٪ من المجموع، ويليهم في ذلك المسيحيون ٣٪ من مجموع السكان ثم بقية الديانات التي يعتنقها حوالي ٢٪ من مجموع السكان»**(١).

«وبالإضافة إلى الديانة الإسلامية والمسيحية واليهودية واليزيدية، توجد في العراق ديانات أخرى كالصابئة والبهائية والبابية، غير أن حجم السكان الذين يدينون بهذه العقائد صغير جداً بالنسبة لبقية الأديان. ويدين بالصابئية جماعة صغيرة لا يتجاوز عدد أفرادها (١٥) ألف نسمة، أي ١٧و٠٪ من مجموع سكان العراق،..أما البهائية فتدين بها جماعات صغيرة جداً لا تتجاوز ألف نسمة»(٢).

فالنسطورية مذهب من المذاهب المسيحية، وفي العراق كانوا يعيشون إلى جانب الأكراد في المناطق الجبلية وتحت حمايتهم الا أن الإنكليز والأمريكان وعن طريق البعثات التبشيرية في البداية، استثمروا وجودهم خدمة لسياستهم. وفي الحرب العالمية الأولى استخدمهم الإنكليز ضد الدولة العثمانية. وفي فترة الانتداب البريطاني في العراق أواخر ١٩٢٠م شكلت سلطة الاحتلال منهم جيشا وجهته لمحاربة السلطة الكردية. هذا وكان النساطرة في أواخر العهد العثماني يطالبون الدول الأوروبية باحتلال الدولة العثمانية، بل كانوا يسعون لذلك، بينما كان الأوروبيون يحرضون النساطرة لطلب الاستقلال التام عن الدولة العثمانية.

راجع: نوّار، الدكتور عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. إصدار وزارة الثقافة – مصر، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ١٣٨٧هـ، ١٩٦٨م. ص٣٠٩-٣١٣. وكذلك: الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، صيدا ١٩٣٥م حـ١، ص٢٨٨.

(١) الأنصاري، د. فاضل: المرجع السابق، ص٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٣.

جدول رقم (٢)

البنية الدينية لسكان العراق من عام ١٩٣٢-١٩٦٥م (بالآلاف)[١]

الديانة	سنة ١٩٣٢	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٥
مسلمون٪	٢٦٤١ ٩٢و٧	٤٥٠٩ ٩٣و٦	٦٠٥٧ ٩٤و٧	٧٧٥٦ ٩٥و٨
مسيحيون٪	٧٩ ٢و٧	١٥٠ ٣و١	٢٠٦ ٣و٢	٢٣٨ ٢و٨
يهود٪	٨٨ ٣و١	١١٨ ٢و٥	٥ ٨	٣ ٢
آخرون٪	٤٢ ١و٥	٣٩ ٠و٨	٧١ ١و٣	١٠٠ ١و٢
المجموع	٢٨٥٠ ١٠٠و٠	٤٨١٦ ١٠٠و٠	٦٣٣٩ ١٠٠و٠	٨٠٩٧ ١٠٠و٠

ومن المفيد أن نتعرف على كل شيء من التكوين الديني - الطائفي و(الأثني) العرقي لسكان العراق، ونحن ما زلنا في ذكر الأديان لسكان العراق. والجدول أدناه يبين لنا ذلك لسنة ١٩٤٧م. وهو يعكس لنا النسب التقريبية للتكوين الديني والعراقي لما بعد هذه السنة[٢].

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٠، وقد صححنا المجموع لعام ١٩٣٢ وكذلك المجموع لعام ١٩٥٧، معتبرين ذلك من الأخطاء المطبعية.

(٢) (لم تحتوِ البيانات التي نشرت عن التعداد العام لسنة ١٩٧٧م أية إشارة للتصنيف الديني للسكان). الأنصاري، د. فاضل: المرجع ذاته، ص٢٩ بالهامش.

جدول رقم (٣)[١]

التكوين الديني الاتني (العرقي) لسكان العراق سنة ١٩٤٧م، تقدير تقريبي (بالآلاف)

الطائفة	سكان المدن (الحضر)%		سكان الريف		المجموع	
المسلمون						
الشيعة العرب	٦٧٣	٤١و٩	١٦٧١	٥٦و٥	٢٣٤٤	٥١و٤
السنة العرب	٤٢٨	٢٦و٧	٤٧٢	١٦و٠	٩٠٠	١٩و٧
السنة الأكراد	١٧٦	١٠و٩	٦٦٤	٢٢و٤	٨٤٠	١٨و٤
الشيعة الفرس	٤٩	٣و١	٣	٠و١	٥٢	١و٢
السنة التركمان	٣٩	٢و٥	١١	٠و٣	٥٠	١و١
الشيعة التركمان	١١	٠و٧	٣١	١و١	٤٢	٠و٩
الشيعة الأكراد (الفيلية)	١٤	٠و٩	١٦	٠و٥	٣٠	٠و٦

---

(١) Batatu ،Hanna : The old Sicial Classes and The Revolution ary movement of Iraq، (New Jerrey) ١٩٧٨ p ٤٠.

عن (إحصاء العراق ١٩٤٧) وزارة الشؤون الاجتماعية بغداد ١٩٤٥.

الطائفة	سكان المدن (الحضر)%		سكان الريف		المجموع	
غير المسلمين						
المسيحيون	٩٤	٩و٥	٥٥	٨و١	١٤٩	١و٣
اليهود	١١٣	٠و٧	٤	٢و٠	١١٧	٦و٢
اليزيديون والشبكيون	٢	١و٠	٣١	٠و١	٣٣	٨و٠
الصابئة	٥	٣و٠	٢	١و٠	٧	٢و٠
المجموع	١٦٠٤	٠و١٠٠	٢٩٦٠	٠و١٠٠	٤٥٦٤	٠و١٠٠(١)

٢. تطور السياسية العثمانية - داخلياً وخارجياً - (نظرة عامة)

إن الدولة العثمانية استطاعت أن تصد الخطر الصليبي لفترات طويلة بالقوة. إلاّ أنها ما استطاعت أن تبلور وعياً ثقافياً إسلامياً يمدّ هذا التصدي - باستمرار - عزيمةً وإصراراً، بتمكين أدوات الصراع الميداني في الأمة، وبالتالي لكسب الغلبة على الأعداء دوماً، وظهر جلياً في أيام ضعفها بالمراحل الأخيرة. يقول أبو الحسن الندوي:

«كان العالم الإسلامي، من شرقه إلى غربه مصاباً بالجدب العلمي، وشبه شلل فكري، قد أخذه الإعياء والفتور، واستولى عليه النعاس.. وترى هذا الخمود شاملاً للعلوم الدينية والفنون الأدبية والمعاني الشعرية، والإنشاء والتاريخ ومناهج التعليم، فلا تجد في كتاب التراجم التي ألفّت للعصور الأخيرة من تطلق عليه لقب العبقري أو النابغة.. إذا استثنينا بعض الأفراد في أطراف العالم الإسلامي»(١).

وشمل الخمول والتراجع مجالات العلوم والصناعات الحديثة، فمثلاً:

«لم تدخل المطابع في العاصمة والمحاجر الصحيّة في هذه الدولة إلاّ في القرن الثامن عشر، وكذلك مدارس الفنون الحربية على النسق الأوروبي، وفي آخر هذا القرن كانت تركيا بمعزل عن

---

(١) الندوي، أبو حسن: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ط٧،ص١٥١.

الصناعات والاكتشافات، حتى لـمّا شاهدوا بالوناً يحلّق فوق العاصمة ظنـوه مـن أعـمال الـسحر والكيمياء. قد سبقتها دول أوروبا الصغيرة في الأخذ بأسباب المدنية والرفاه العام..»[1].

هذا، والذي يمكن أن نشير إليه ضمن بيان حالة السياسة العامة للدولـة العثمانيـة على مستوى الداخل هو وصول الدولة إلى درجـة التآكـل والـضعف في نهايـة المطـاف، هذه الحالة تزامنت مع ظهور أوروبا المتنمّرة على مسرح الأحداث الدوليـة ضـد الدولـة العثمانية من الخارج فتمّ تطويقها تطويق السوار الحديدي بالمعـصم، وبالفعـل أصـبحت الدولة العثمانية بين كمّاشتين خطيرتين، إحداهما داخلية تمثلت بجمعيـة الاتحـاد والترقـي وانعكاسات سياستها على الشعوب الإسـلامية. والثانيـة خارجيـة مـن الـدول الأجنبيـة الـتي اسـتنفرت قواهـا لاختـراق الكيـان الإسـلامي العثمـاني حكومـة وشـعوباً، بـل لافتراسـه وتوزيـع تركتـه الهائلـة. ولابـد أن نـشير أيـضاً -ونحـن في صـدد تبيـان الخطـر الداخلي المتمثل في ثـورة الاتحـاديين - إلى دور أعـداء الإسـلام والدولـة العثمانيـة مـن دعـاة القوميـة التركيـة ومـن ثم القوميـة العربيـة، الـتي نـشأت رداً علـى الطورانيـة، وبتحـريض منـسق مـن الاسـتعمار واليهـود بالتحديـد، حيـث تلاقـت أهـداف أعـداء الـشريعة الإسـلامية، وأعـداء الدولـة العثمانيـة، في داخلـها وخارجهـا لوضـع خطـط سياسية محكمة لغـرض إنهـاء وجـود الدولـة العثمانيـة مـن قبـل دعـاة القوميـة التركيـة، وكـذلك لتـرويج فكـرة القوميـة العربيـة ودعمهـا بـشتى الوسـائل لتنـال الـدول العربيـة استقلالها عن الدولة العثمانية، ومن ثَمَّ ستـسقط أسـيرة في شـراك الـدوائر الإسـتكبارية تحت بريق التحرر والثورة!! وذلك لضعفها وتجزأهـا، وبالفعـل هـذا هـو الـذي حـصل بالنتيجة. يقول محمد علي الزعبي:

---

(١) المرجـع ذاتـه، ص١٥٤. للمزيـد مـن المعلومـات راجـع الفـصل الثالـث مـن المرجـع ذاتـه (دور القيـادة العثمانية). ص١٤٤-١٥٥.

«الدونمة[1]، هم ماسون تركيا المسترون باسم اتحاد وترق، وإن خدع بعض الأتراك.. أسسوا حزب (تركيا الفتاة) ليدفعوا العرب لتأسيس (العربية الفتاة) تنفيذاً للمخطط اليهودي الدونموي الذي يرى شطر السلطنة التركية إلى قومية عربية وقومية تركية، يراه مدخلاً أو طريقاً لابد من تعبيده ليسلكه إسرائيل تحقيقاً لمخططاته المعلومة، ينتطح القوميتان ويهدمان برجاً يعجزان عن إعادة بنائه. وتفوز اليهودية بالأسلاب»[2].

فمن هنا كانت الصهيونية تشخص مصدر العداء الحقيقي لوجودها ولطموحاتها في دولة الخلافة العثمانية، فإنها العقبة الكأداء أمام مشروعها الاستيلائي في المنطقة. فلذلك كانت محاولاتها الحثيثة مستمرة، وضغوطها غير متوقفة أبداً نحو السلطان عبد الحميد الثاني، وبشتى الإغراءات، لتنال أبرز أحلامها في إقامة دولتها في فلسطين. وحينما اصطدمت بموقف السلطان قررت تصفيته، وبذلك: **«تحققت اليهودية المسترة بالدونمة والماسونية، والاتحاد والترقي، أن السلاطين والقياصرة عشرة في طريق القفزة شطر فلسطين، حيث السلاطين يمثلون الخلافة الإسلامية»**[3].

يقول الدكتور حسّان حلاّق:

---

(١) (الدونمة) كلمة تركية تعني مرتداً، ملحداً، زنديقاً، كافراً..، وهم يهود يزعمون الإسلام كذباً، يعيشون بوجهين: يصلّون ويصومون ويحجّون كالمسلمين، ويقرؤون التلمود والعهد القديم أيضاً، أسماؤهم في أوكارهم: عزرا، وشمعون، وحاييم، وفي السوق والوظيفة: أحمد ومحمد وحسين وزينب وعائشة. يقول ابن زيفي (مؤلف كتاب الدونمة، الصادر عام ١٩٥٧ وهو الرئيس السابق لإسرائيل): «إن يهوداً كثيرين وكثيرين جداً يعيشون بين الشعوب بطبيعتين: إحداهما ظاهرة وهي اعتناق دين الشعب الذي يعيشون في وسطه اعتناقاً جماعياً وظاهرياً. والثانية باطنة وهي إخلاص عميق لليهودية». للتفاصيل راجع الزعبي، محمد علي: الماسونية في العراء، طبع سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - لم يذكر مكان الطبع - ص٢١٨ وما بعدها.

(٢) الزعبي، محمد علي: المرجع نفسه، ص٢٢.

(٣) الزعبي، محمد علي: المرجع نفسه، ص٢٢٢.

«وكان ثمن مواقفه (السلطان عبد الحميد الثاني) المعادية للصهيونية تحالف القوى الدولية والصهيونية والماسونية للقيام بثورة ١٩٠٨م،١٣٢٦هـ، وتدبيره مؤامرة لخلعه عن العرش عام ١٩٠٩م،١٣٢٧هـ»[١].

وهكذا **«لم تكتفِ جمعية الاتحاد الترقي بإعلان المشروطية (الدستور) بل قررت خلع السلطان عبد الحميد الثاني، ومهدت لذلك بنشر عدد من البيانات خلال عام ١٩٠٨م،١٣٢٦هـ تحرّض الجنود العثمانيين على الثورة وخلع السلطان»**[٢]. وهكذا حينما أعلن الدستور سنة ١٩٠٨م،١٣٢٦هـ تبينت الأهداف الحقيقة للاتحاديين، فبعد أن كان العرب ينظرون إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة المسلمين كافة، أخذوا ينظرون إليها نظرة أحادية ضيقة، لأن الاتحاديين أرادوها دولة للعنصر التركي فقط. فكانت **«السياسة التي أعلنتها الحكومة العثمانية بعد صدوره (الدستور) أثارت النفور بين العرب والترك»**[٣].

يقول الدكتور محمد عمارة:

«وبعد أن استولى الاتحاديون على السلطة في الدولة العثمانية، واتسمت سياسة المركزية والتريك بالعنف والقسوة تكونت في مواجهة هذه النزعة الطورانية أهم جمعيتين عربيتين (جمعية العربية الفتاة) التي تأسست بباريس سنة ١٩١١م، ١٣٢٩هـ، ثم نقلت مركزها إلى بيروت سنة ١٩١٣م، ١٣٣١هـ ثم إلى دمشق في العام التالي.. لقد غلب الطابع الإسلامي على عضوية هذه

---

(١) حلاق، د. حسان: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨-١٩٠٩م، بيروت الدار الجامعية ص٢٢. للتفاصيل راجع: السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية ١٨١٩-١٩٠٨م، طبع بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ،١٩٧٩م، ص٣٧، رسالة السلطان بخطه إلى الشيخ محمود أبي الشامات حول أسباب خلعه عن الحكم.

(٢) حلاق، د. حسان: المرجع ذاته، ص١٣١.

(٣) السعيد، نوري: مذكرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦م – ١٩١٨م، ص٢٠.

الجمعية التي سعت إلى استقلال البلاد العربية، وتحريرها من الحكم التركي، وأية سيطرة أجنبية أخرى. أما الجمعية الثانية فهي (جمعية العهد) التي كونها الضابط عزيز علي المصري أوائل سنة ١٩١٤م، ١٣٣٢هـ، والتي كانت بالنسبة للضباط العرب في الجيش العثماني بمثابة العربية الفتاة للمدنيين. وفي سنة ١٩١٥م،١٣٣٣هـ، تمّ الاتصال بين (العربية الفتاة) و(العهد) بدمشق، فتوحدت خططها واجتمعت مواردها استعداداً للثورة العربية على الأتراك الذين كانوا قد دخلوا الحرب العالمية الأولى في جانب الألمان ضد الحلفاء..».

ويضيف الدكتور عمارة بقوله:

«لكن هذه المسيرة القومية العربية التي انخرط فيها عرب المشرق، لم تؤت الثمرة المرجوّة.. ولعل القدر يسخر عندما جعل إجهاض مشروعها العربي بفضل الغرب والترك معاً، رغم أنهم كانوا أعداءاً متحاربين. فالأتراك قد أعدموا أبرز قيادات الجمعيات القومية العربية، الأمر الذي جعل هذه الجمعيات تسلم زمام أمرها لقائد من خارج صفوفها هو الشريف حسين بن علي (١٨٥٦-١٩٣١م) الذي وإن لم ينقصه الطموح والحس القومي إلاّ أنّ ثقته في (الشرف) الإنجليزي قد أدت إلى المأساة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى بالمشرق.. فمقابل وعود تميزت بالغموض في كثير من جوانبها، أعلن الشريف من الحجاز ثورة العرب ضد الأتراك في ٥ يونيو (حزيران) سنة ١٩١٦م [الموافق للخامس من شهر رمضان ١٣٣٤هـ].. على حين كان الإنجليز والفرنسيون والروس قد تبادلوا - سراً - قبل ذلك بشهر واحد في ٩/ مايو، المذكرات حول معاهدة (سايس - بيكو) التي اقتسموا بها المشرق العربي. وبانتهاء الحرب أعلنت المأساة.. فلسطين والعراق احتلها الإنكليز.. وسوريا ولبنان احتلها الفرنسيون، وانتهى المطاف بالشريف حسين ملكاً سابقاً يعيش في قبرص منفياً»[1].

---

(١) عمارة، د. محمد: القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، طبع بيروت ١٩٨١م، الفصل الرابع، ص١٦٤-١٦٥.

كانت هذه النظرة عامة عن تطور العامل الداخلي، أما العامل الخارجي المتلخص في محاولات تدخل الدول الأجنبية الطامعة في شؤون بلاد المسلمين، فقد كان هذا العامل في بداية أمره تحت ذريعة حماية حقوق المسيحيين في الدولة العثمانية، إلاّ أنه سرعان ما اتضحت أهدافهم الاستعمارية. يقول محمد فريد بك:

«يرى القارئ تعصب الدول لحماية المسيحيين بالدولة (العثمانية)، مع أنه لو تدخلت الدولة (العثمانية) في شؤون إحداها وطلبت من فرنسا مثلاً، عدم التعرض لما يمس الأمة الإسلامية بالجزائر، أو مساواة المسلمين بها بالمسيحيين واليهود، لشدّدوا النكير عليها ورموها بالتعصب الديني، المتصفين هم به دون غيرهم. ولكن هي القوة، قضى التمدن الغربي الحديث أن تسود على كل حق تحت راية الإنسانية والمساواة، وما هي إلاّ ألفاظ لا معاني لها إلاّ فيما يلائم مصالحهم»[1].

وذلك بدليل أن الدول الأوروبية المتحالفة، حينما لمست حالة الضعف في الدولة العثمانية أواخر عهدها، بدأت سلسلة من الاجتماعات والاتفاقيات فيما بينها ظاهرها مصالح إنسانية معينة، كتحسين أحوال النصارى في الدولة العثمانية، وإجراء إصلاحات في البوسنة والهرسك، إلاّ أنها تضمر نوايا استعمارية، ظهرت على السطح فيما بعد. فمثلاً (بروتوكول) لندن[2] الذي تمّ فيما بين الدول المتحالفة ضد الدولة العثمانية بتاريخ ٣١ مارس (آذار) ١٨٧٧م، ١٧ ربيع الأول ١٢٩٤هـ، وقد كانت هذه الدول المتحالفة تتقاسم الأدوار على ضوء مصالحها في المنطقة، وبالرغم من وجود حالة التنافس الاستعماري فيما بينها، إلاّ أنها تتفق في جامع مشترك واحد، ألا وهو القضاء

---

(١) فريد، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة ١٨٩٣م، ١٣١١هـ، ص٤١٦.

(٢) للمزيد من الاطلاع راجع: فريد، محمد: المرجع ذاته، ص٤١٤ وما بعدها، (ترجمة لائحة لندن وإعلان الحرب).

على الدولة العثمانية واستغلال ثروات المسلمين، واستعمار بلدانهم وشعوبهم. وقد تم هذا الاجتماع بتجاوز الدولة العثمانية وكأنها غير معنية ببلادها!! فما دعيت للمشاركة في المذكرات والحوار، إنما أُبلغ الباب العالي بنتائج المؤتمر العلنية. وما كان من الباب العالي إلاّ أن يرد على لائحة لندن بما يتناسب مع عزة الإسلام والمسلمين، وقد أبلغ الرد إلى سفراء الدولة العثمانية في أوروبا، إلا أن المؤامرات والفتن كانت متسارعة كقطع الليل المظلم، تستهدف تمزيق وحدة المسلمين، فقد «**كان سعي أوروبا الاستعمارية للإجهاز على هذه الدولة التي تحتفظ بذلك الرمز الذي أرق الغرب تاريخياً، ولا زال يؤرقه. وهو وحدة الشرق والغرب تحت أعلام الخلافة والإسلام، ولقد تظافر بروز هذين العاملين، الداخلي والخارجي، فزاد من ضعف العثمانيين حتى إذا الجدار الذي مثلوه أمام الغرب لعدة قرون مليئاً بالثغرات.. ولقد كانت الامتيازات الأجنبية التي منحها السلاطين العثمانيون (للدول الأوروبية)، واحدة من صور التسلّل الاستعماري إلى (مناطق المسلمين). و(بالنتيجة) تزايد النفوذ الاستعماري حتى أُجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن العديد من ولاياتها، بعد أن تحول النفوذ الاستعماري فيها إلى احتلال سافر وغاشم، ففي فترة لم تتجاوز الأربعين عاماً، ومنذ اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢-١٩١٨م)، [١٢٥٨-١٣٣٦هـ] زمام السلطة في سنة (١٨٧٦-١٩٠٩م)، [١٢٩٣-١٣٢٧هـ] وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م [١٣٣٢هـ] أُجبرت الدولة العثمانية على أن تتنازل - رسمياً أو واقعياً - لروسيا القيصرية عن عدد من المقاطعات الغنية في آسيا الصغرى، ولبريطانيا عن قبرص ومصر - ومن قبل ذلك عن عدن-، ولفرنسا عن تونس والمغرب - ومن قبل ذلك الجزائر - ولإيطاليا عن ليبيا، وللنمسا عن البوسنة والهرسك..**»[(١)].

وتستمر أطماع الدول الأوروبية وكأنها الوحوش الكاسرة تترقب فرص الضعف، لتنهش جسد الأمة بمخالبها وأنيابها ما استطاعت إلى ذلك من حيلة وقوة،

---

(١) عمارة، د. محمد: المرجع السابق، ص١٤٦-١٤٧.

تحت شعارات مناسبة للمرحلة تمهّد للانقضاض التام على الدولة التي تحمل اسم الإسلام.

ومع كل ذلك، بقيت السلطة العثمانية محافظة على الموقف المبدئي اتجاه اليهود ومسألة استيطانهم في فلسطين، رغم الترويض الدولي الذي مورس بحقها في ظروف الضعف الداخلي. فمن «**المعروف أنه في عام (١٨٩٧م،١٣١٥هـ)، اجتمع مؤتمر (بال) وقرر اختيار فلسطين لإقامة الوطن القومي اليهودي، وتحدد أمر الاتصال بالسلطان والدولة العثمانية. ومن ثم بدأت المعركة الخفية بين السلطان واليهود، وخاصة بعد أن تبين لهم إصرار السلطان عبد الحميد في فترة حكمه (١٨٧٦-١٩٠٩م)، على عدم التسليم لهم بأي مطمع في فلسطين**»(١). ثم أفصح السلطان عن رأيه القاطع بقوله: «**أنصح للدكتور (هرتزل) أن لا يسير أبداً في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي، ولقد حصل شعبي على هذه الدولة بإراقة الدماء، وقد غذاها بدمائه، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا. ليحتفظ اليهود بملايينهم فإذا ما قسمت الدولة فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون قتال.. إننا لن نقسم إلاّ جثثاً، ولن اقبل بتشريح أجسادنا لأي غرض كان. يونيو ١٨٩٦م [١٣١٤هـ]. ..ولما توالت النذر، أصدر السلطان في يونيو ١٨٩٨م [١٣١٦هـ] أمراً بمنع اليهود الأجانب من دخول فلسطين دون تمييز بين جنسياتهم**»(٢). وبالفعل «**يعتبر هذا الموقف ذروة المعارضة العثمانية للاستيطان اليهودي في فلسطين**»(٣). وبالمقابل، استمرت المحاولات الصهيونية بالضغط على السلطان دون ملل. فقد جاء هرتزل، زعيم الحركة الصهيونية

---

(١) الجندي، أنور: السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث، ص٩٨.

(٢) الجندي، أنور: المرجع ذاته، ص١٠٢، ١٠٤.

(٣) حلاق، د. حسان: المرجع السابق، ص٢١.

بـــ«مشروع جديد يتضمن مغريات مالية مضاعفة، فعرض إقراض الدولة العثمانية مبلـغ عـشرين مليون جنيه إسترليني، لا تعيدها مطلقاً، وإنـما تحـسمها مـن رسـم الـضرائب التـي تفـرض عـلى المهاجرين اليهود إلى فلسطين بمعدل مئة ألف جنيه إسترليني في السنة الأولى. ثم تـزداد إلى مليـون جنيه سنوياً، وتتصاعد الضرائب كلما تـضاعفت الهجـرة، ومقابـل هـذا القـرض يـسمح جلالتـه بالامتيازات التالية: (الهجرة اليهودية إلى فلـسطين التـي لا تكـون فقـط غـير محـدودة، بـل أيـضاً تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسـيلة ممكنـة، ويعطـى المهـاجرون اليهـود الاسـتقلال الـذاتي المضمون في القانون الـدولي، في الدسـتور والحكومـة وإدارة العمـل في الأرض التـي تقـرر لهـم، فلسطين كدولة شبه مستقلة). ولكن السلطان العثماني رفـض هـذا العـرض الـصهيوني، وفـضل القروض الأوروبية رغم سيئاتها، وذلك للحيلولة دون خضوع الدولة العثمانيـة للـضغوط الماليـة الصهيونية»[1]. وبتطور هذه الأحداث، تفاعلت الحالة الإسلامية داخل الأمـة، ووقـف السلطان عبـد الحميـد الثـاني (١٨٤٢-١٩١٨م/١٢٥٨ - ١٣٣٦هـ) إلى جانـب فكـرة تكـوين الجامعيـة الإسـلامية، لتتوحـد كلمـة الـشعوب المـسلمة إلى جانبـه ضـد الخطـر الأوروبي الغازي، «ولقد لقيت صيحته اسـتجابة في خـارج الدولـة العثمانيـة - بوصـفه زعيماً للعالم الإسلامي كله، وليس للدولـة العثمانيـة وحـدها - والتـف حولـه العـرب المسلمون والفرس والترك لتعضيد الخلافة، وللذود عنها دون قيد أو شـرط. وكـان مـن أخطر هذه الإنجازات تصفية موقف الخلاف بين تركيا وفـارس، وبـين الـسنة والـشيعة، ومن كلماته في هذا الصدد: «**إن السمّ القديم يجب ألاّ يـسري في جـسد آسـيا القـوي، وعـلى السنيّين والشيعة أن يتّحدوا لمقاومة أوروبا في محاولتها قهر العالم**». وقوله: «**يجب ألاّ ندع الغرب يبهرنا فإن الخلاص ليس في المدنيّة الأوروبية وحدها**»، «**إن تركيا هي نافذة الإسـلام التـي سيـشع**

---

(١) حلاق، د. حسان: المرجع ذاته، ص٢٢. نقلاً عن يوميات هرتزل، ٢٥ آب (أغطس) ١٨٩٦، ص٤٥٧ (الترجمة العربية، ص٤٥).

منها النور الجديد»[١]. وبالفعل بدأ السلطان بتنفيذ قرار مد خط حديدي إلى مكة المكرمة في عام ١٩٠٨م، كجزء من خطة الجامعة الإسلامية لمساعدة آلاف المسلمين على أداء فريضة الحج، وكذلك لتيسير عملية التنقل للدعاة والمبشرين المسلمين إلى هذه المسافات البعيدة، وقد نهض بالمشروع في حماسة بالغة، وحشّد له كل ما استطاع من جهد مادي وبشري حتى تم إنجازه بسرعة خارقة، وبدون أي عون من أوروبا. وقد أشار تقرير السفير البريطاني لدى الباب العالي سنة ١٩٠٧م، ١٣٢٥هـ، إلى هذا الخطر بقوله: «يمكننا أن نقرر، أن أهم حوادث السنوات العشر الأخيرة على الأقل (١٨٩٧-١٩٠٧م / ١٣١٥-١٣٢٥هـ) خطة السلطان الباهرة التي استطاع أن يظهر بها أمام ٣٠٠ مليون مسلماً في ثوب الخليفة الذي هو الرئيس الروحي في الدين الإسلامي، وإن يقم لهم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية ببناء سكة حديد الحجاز، ونتيجة لهذه السياسة فقد أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له خضوعاً أعمى»[٢].

وهكذا نتلمس - من خلال هذه النظرة العامة - محاولات إصلاحية، بذلها المصلحون العثمانيون على المستوى الإداري والسياسي، لغرض تطوير أوضاع الدولة العثمانية، إلاّ أن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي حلت بالدولة ما كانت تنفعها تلك الإصلاحات المتأخرة، وإن نجحت - نسبياً - على المستوى العاطفي العام، ولكن بالمقابل رافقتها عملية النمو السريع في الحركة الدستورية التي أخذت تسيطر على القرار السياسي للدولة وقد بانَ ضعفها. كل ذلك حال دون التوفيق لمواصلة مسيرة الإصلاح الداخلي. وحينما استلمت جمعية الاتحاد والترقي زمام الحكم بثورتها عام (١٩٠٨م - ١٣٢٦هـ)، نفّذت مآرب الاستعمار ضد الدولة العثمانية، وكافة المسلمين، مستفيدين من الأجواء المتخلفة التي كانت سائدة في الأمة بشكل عام - آنذاك-.

---

(١) الجندي، أنور: المرجع السابق، ص٩٩، ١٠١.

(٢) الجندي، أنور: المرجع نفسه، ص١٠٢.

٣. أوضاع العراق في نهايات العهد العثماني

أ. نظرة تاريخية عامة

إن المعرفة التاريخية لمجمل الأوضاع، توفر حالة من الفهم والاستيعاب لتطور الأحداث وتناميها على الساحة - فيما بعد -، فالتاريخ هو البوابة الطبيعية لدراسة جذور الأحداث المستجدة، فنلاحظ آثار الماضي من الفعاليات والمواقف، منعكسةً في سلوك الحاضر، أساس بناء المستقبل، حيث يتفاعل الناس مع اللاشعور الجمعي - إن صحّ التعبير - الذي يعتبر المخزون المتراكم لتلك الفعاليات والمواقف، وذلك بالصورة التي تضمن استيعاب تطورات الوعي الحياتي، ونضوج الظروف المحيطة. والعراق، ومنذ اكتمال الفتح العثماني للبصرة عام (١٥٤٦م -٩٥٤هـ)، أصبح يتألف من أربعة ولايات هي: بغداد، الموصل، البصرة، شهرزور (كردستان). وكانت الإمارات والعشائر الكردية منتشرة في ولايتي شهر زور والموصل، وأما العشائر العربية فكانت منتشرة في ولايتي بغداد والبصرة، وكذلك في ولاية الموصل. وقد اعترف العثمانيون بالعصبيات الحاكمة وبشيوخ العشائر، سواء في مناطق الأكراد، أو في المناطق العربية، وكانت ولاية الموصل تغطي الجزء الشمالي الغربي من العراق، وتشمل مدينة الموصل وأسكي موصل وعشائر طي، وتمتد إلى الجنوب حتى تكريت، وإلى الشرق منها توجد ولاية شهرزور (كردستان). وقد امتازت ولاية الموصل عن غيرها من الولايات

العراقية، بوجود أعداد كبيرة من الجيش فيها، وأنها تعتبر كهمزة الوصل بين ولايات العراق وولايات الأناضول وولايات الشام.

أما ولاية بغداد فكانت أهم الولايات العراقية، وكان واليها (الباشا) من المرتبة الأولى، بينما الولاة الآخرون كانوا من المرتبة الثانية في الموصل وشهرزور، وأما ولاية البصرة فقد تبادلها الولاة العثمانيون وشيوخ المنتفك وشيوخ الحويزة غير مرة فكانت في موضع الطمع من قبل الآخرين، وكان من العسير على ولاة بغداد أن ينقذوها من متاعبها، وأن القطع العثمانية البحرية التي وضعت أمامها كانت عاجزة عن حفظها دوماً. أما ولاية كردستان فلم تعمر طويلاً، لأنها امتازت بكثرة الإمارات والعشائر الكردية المتنافسة فيما بينها، وكانت سياسة العثمانيين تقضي بالاعتراف بالعصبيات المحلية في حدود معينة[(١)] إلاّ أن بعض الباشوات كان يطمح إلى ربط الولايات بالقرار المركزي في بغداد، فمثلاً داود باشا (١٨١٧-١٨٣١م،١٢٣٢-١٢٤٦هـ) آخر الولاة المماليك[(٢)] في العراق، وإن كان -كما يعتبره بعض المؤرخين - مقلداً في كثيرٍ من الأمور لسياسة محمد علي باشا في مصر، إلاّ أنه واجه بعض القبائل العربية والكردية بقبضة حديدية بهدف القضاء على الروح الانفصالية لدى بعض القبائل وربطها بالقرار المركزي تحت سلطته. لذلك أخمد الانتفاضات القبلية وأقصى الشيوخ غير الموالين له، ووضع رجاله على رأس بعض القبائل العربية، وكانت تعترضه صعوبة خاصة لإخضاع كردستان للحكم، وذلك لتحالفها مع ملك إيران، فكانت تتدخل القوات الفارسية إلى جانب الأكراد ضد الباشا والحكومة العثمانية. وهكذا كانت تتضاعف معاناة الباشا - أحياناً - من تمرد العشائر الكردية، فكان يصب جام غضبه على الفرس الذين كانوا يعيشون في العراق وعلى الشيعة في الوسط والجنوب لتعاطفهم مع شيعة

---

(١) نوار، عبد العزيز: المرجع السابق، ص٦.

(٢) فترة حكم المماليك في العراق هي (١٧٣٩-١٨٣١م، ١١٦٣-١٢٤٦هـ).

إيران[1].

«فقد أمعن في اضطهادهم وصادر ممتلكاتهم، وألقى القبض عليهم، وأُبيد الكثير منهم، وأُخذت الكنوز التي كانت تعود (لعلماء) الدين في كربلاء والنجف.. وهذا مما زاد من حدة النزاع التركي - الإيراني الناجم بصدد كردستان، وأدى إلى حرب ١٨٢١-١٨٢٣م، [١٢٣٧-١٢٣٩هـ] وفي هذه الحرب كان التفوق بجانب الفرس.. إلاّ أن وباء الهيضة اضطرهم إلى التراجع إلى أرضهم وتوقيع صلح (أرضروم) في آذار عام ١٨٢٣م حيث ظلت كردستان بموجبه تحت سلطة الباشوات الأتراك»[2].

أي (الدولة العثمانية) إلاّ أن داود باشا كان يعتمد على القوات العشائرية للدفاع عن العراق، لذلك استمرت العشائر في سيادتها شبه المطلقة. وكان لداود باشا طموح الانفصال عن الدولة العثمانية والإعلان عن دولة المماليك في بغداد، وقد باشر بعدة إجراءات اقتصادية وعسكرية للوصول إلى طموحه، إلا أنه فشل في تمرده وانهزم جيشه أمام علي باشا والي حلب المرسل من قبل الباب العالي، وقد انتشر مرض الطاعون عام ١٨٣١م، ١٢٤٦هـ في جيشه، وبذلك انتهت فترة المماليك في العراق لتعود سلطة الولاة العثمانيين مباشرة. وعلى المستوى الخارجي، عقدت معاهدة (أرضروم الثانية)، في ٣١ آيار عام ١٨٤٧م،١٢٤٦هـ بوساطة بريطانية روسية (لمصالح مشتركة)، بين الدولتين الفارسية والعثمانية وحسمت فيها المسائل المتنازع عليها بشأن الحدود والأماكن المقدسة، فتخلت إيران عن ادعائها بالسليمانية وبعض المناطق الأخرى، أمام تنازل الباب العالي لإيران عن المحمرة (عربستان) والساحل الأيسر لشط العرب.

---

(١) أحمد، حليم: المرجع السابق، ص٢٨-٣٠.

(٢) أحمد، حليم: المرجع ذاته، ص٣٠، عن: لوتسي، ف. أ: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة دار التقدم، موسكو ١٩٧١ ،ص٩٠.

تعديلات الإدارة الداخلية

إن تلك الظروف التي شهدت فيها عمليات قمع للانتفاضات العشائرية في الجنوب والشمال تميزت - أيضاً - بعددٍ من الإجراءات والقرارات الإدارية، كانت بمنزلة التعديلات المتواصلة للإدارة الداخلية، والتي سميت (بالتنظيمات)، وكان عهد مدحت باشا في بغداد (١٨٦٩-١٨٧٢م)، (١٢٨٧-١٢٩٠هـ)، هو عهد الإصلاحات، وإعادة تنظيم الحياة الإدارية في العراق، فقد كان مدحت باشا والياً وقائداً في الوقت نفسه، أي اجتمعت بيده السلطة المدنية والعسكرية، وشهد العراق عناية خاصة في طرق المواصلات والملاحة التجارية في دجلة، وكذلك بذلت عناية كبيرة للزراعة لغرض تحسينها وتنويعها. وكانت بعض الإصلاحات - في الحقيقة - هي امتداد للتطور الإداري الحاصل في عاصمة الدولة العثمانية. فمثلاً قانون الولايات لعام ١٨٦٤م،١٢٨٢هـ المتضمن إصلاحات إدارية وثقافية، انعكس أثره في العراق، فأُلف مجلس الولايات والقائمقامات والنواحي وأنشأت الوظائف، وبوشر في التطور الصناعي والتجاري للولاية، والغي النظام الضرائبي القديم، وأنشأت المصارف الزراعية، كما وضع تنظيم جديد للتقسيم الإداري للبلاد. وفي مجال القضاء طبقت قواعد الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية[١]. ومن الناحية الإدارية[٢] فقد أصبح «العراق قبل الحرب

(١) أحمد، حليم: المرجع السابق، ص٣١-٣٤. راجع: لوتسكي - المرجع السابق - ص١٧١-١٧٥، وأيضاً نوار، عبد العزيز سليمان، مرجع سابق ص٣٢٧-٣٤٧.

أما حول عهد مدحت باشا فللتفاصيل راجع: نوار، المرجع ذاته، ص٣٥١-٣٩١. وللمزيد من الاطلاع حول بغداد، راجع: النجار، د. جميل موسى: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، ١٨٦٩-١٩١٧م. طبع القاهرة ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

(٢) راجع: نوار، عبد العزيز سليمان: مرجع سابق، ص٣٥٧-٣٥٨. عن خورشيد: سياحتنامه، ص١٨-٢١، ٢٤٦-٢٤٧، ٣٠٠، سالنامه الدولة العثمانية لسنة ١٢٨٠هـ. وكذلك للمزيد من تفاصيل التطور الإداري راجع: لونكريك، ستيفن همسلفي: أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة: جعفر الخياط، طبع بيروت ١٩٤١م. ص٢٩٩ وما بعدها.

العالمية الأولى، ينقسم إلى ثلاث ولايات هي: بغداد والموصل والبصرة، وكل من هذه الولايات تنقسم إلى عدد من السناجق، وهذه بدورها إلى أقضية، والأقضية إلى نواحٍ، ويقف الوالي على رأس الولاية ويخضع للسلطة المركزية. أما السناجق فيديرها المتصرفون في حين يدير الأقضية القائمّقامون، والنواحي مدراء النواحي، ويؤلف المختار - عمدة القرية - الحلقة الأخيرة في سلسلة الإدارة الطويلة في الولاية.

تتألف الهيئة المهيمنة على إدارة الولاية من المعاون أي نائب الوالي، والدفتردار الذي يصرف الشؤون المالية، والمكتوبجي الذي يرأس مكتب الوالي وترجمان الولاية المسؤول عن العلاقات مع القناصل الأجانب، ثم موظفي الدرجة الثانية الذين يصرّفون شؤون الأوقاف وطرق المواصلات وشؤون العقار ورؤساء الشرطة والبريد والتلغراف، ومفتشي التجارة والزراعة، وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك مجلس دائم يتمتع بصلاحيات استشارية وينظر في كل قضايا الولاية، ويضم هذا المجلس نائب الوالي والدفتردار والمكتوبجي والمفتي - رئيس (علماء) الدين للمسلمين-. والنائب - رئيس المحكمة الشرعية-، وكذلك ممثلين عن الطوائف غير الإسلامية، (من المسيحيين واليهود).

والوالي ملزم، مرة في السنة، بدعوة مجلس عام يدخل فيه ممثلون عن السناجق والأقضية كافة، وهكذا كانت السلطة تتركز بيد الوالي وكان يشغل أيضاً منصب قائد القوات المرابطة في الولاية. ويشابه الهيكل الإداري في السناجق ما هو عليه في الولاية»[1]. «أما في القرى فقد كان هناك إلى جانب المختار، مجلس للمشايخ يتألف من ٣-١٢ شخصاً من (علماء) الدين يمثلون الأديان كافة، وينتخب لمدة سنة، ومهمة هذا المجلس توزيع الضرائب على الطوائف، والمحافظة على النظام والاستقرار، وحل

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة الدكتور هاشم التكريتي ص٢١-٢٢ مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٨م.

المنازعات.. أما المسؤول عن جباية الضرائب في القرية فهو المختار نفسه»[١]. ويضيف البرت منتشاشفيلي: «ان المجلس البلدي، هو الذي يصرّف قضايا الإدارة في المدينة، ويتألف من سبعة أشخاص، وينتخب لمدة أربع سنوات، ويوجه عمل المجلس رئيس المدينة، ويقوم بتعيين الأخير، الوالي في مركز الولاية. أما في مدينة السنجق الرئيسية، فيعيّنُهُ المتصرف.. وتخضع البلديات لمجالس الولايات ومجالس السناجق، وتتألف مدخولات ميزانيتها من ضرائب خاصة كضريبة مقابل تأجير الحراس الليليين، واستعمال موازين المدينة وجسورها، والبيع والشراء في ساحاتها، واستخدام مجازرها - وغيرها - يدفعها سكان المدن بطريقة الالتزام»[٢].

مجمل الحياة الاقتصادية

كانت مجمل الحياة الاقتصادية أمام تلك التقسيمات والهيكليات الإدارية تتراوح بين المدّ والجزر، نتيجة الظروف الطبيعية والبشرية التي تتحكم في نموها أو تراجعها، ففي تلك الحقبة الزمنية كانت تتمحور الحياة الاقتصادية في ابرز مظاهرها بالزراعة بينما بقيت الصناعة في مستواها البدائي، ففي عام ١٩٠٩م،١٣٢٧هـ كان الوضع الصناعي بدائياً ولم يتطور. وأما التجارة العراقية فكانت تعتمد لدرجة كبيرة على تجارة (الترانزيت)[٣]. إلاّ أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جرى توسع سريع في تجارة الصادرات العراقية، ورافق ذلك نمو ملحوظ في تصدير المنتجات المحلية العراقية. كان ذلك نتيجة التغييرات - الإصلاحية والإنمائية - التي مر بها العراق في تلك الفترة، حيث امتازت بإخضاع العشائر للسلطة المركزية، وتوحيد الولايات حول بغداد،

---

(١) المرجع ذاته، ص٢٣.

(٢) المرجع ذاته، ص٢٣-٢٤.

(٣) نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص٣٣، ص٤١.

وتطبيق نظام الولايات العثماني في العراق عام ١٨٧٠م،١٢٨٨هـ، وإصلاحات مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) على المستوى الاقتصادي والإداري.

كما كان لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م،١٢٨٧هـ تأثير قوي على الاقتصاد العراقي، إذ أنه نتيجة تقليص التكاليف ومدة الرحلات والتنقلات، حدثت طفرة واضحة في التجارة العراقية[١]. ومن عوامل تقدم التجارة في العراق المعاهدات الدولية مع الدولة العثمانية وفق المصالح المشتركة، فقد انخفضت بموجبها الرسوم الكمركية، فمثلاً - ما بين (١٩٠٠ - ١٩١١م، ١٣١٩-١٣٣٠هـ) عارضت الحكومة البريطانية أية محاولة من قبل الدولة العثمانية لزيادة رسوم الاستيراد.

وثمة عامل آخر مساعد على توسيع التجارة في العراق، هو إدخال البواخر والمواصلات النهرية للنقل والتبادل التجاري، وانعكست - أيضاً - آثار النقل النهري، والنمو التجاري على عملية استيطان العشائر، فإنها سهلت إخضاع العشائر بالقوة العسكرية وذلك باستخدام المواصلات النهرية الجديدة. وكذلك شجعت العشائر على تطوير الزراعة، وتصدير المحاصيل الزراعية للخارج، ففي تلك الحقبة الزمنية كانت معظم الصادرات العراقية المحمولة بحراً -بمعظمها- موجهةً إلى أوروبا، ففي عام ١٩٠٩م كان ٤و٣٣ بالمائة من الصادرات العراقية تذهب إلى بريطانيا، و٨و٥٨ بالمائة من وارداتها يأتي من بريطانيا، بينما كانت التجارة البرية تتجه شمالاً إلى تركيا، وغرباً إلى سوريا، وشرقاً إلى إيران، وكذلك من بغداد إلى دمشق عن طريق البادية الغربية، ومن الزبير والنجف وسوق الشيوخ إلى العشائر في الصحراء الغربية. وكانت صادرات العراق الرئيسية: التمور والقمح والشعير (حاصلات زراعية)، والصوف والجلود والحيوانات الحية (حاصلات حيوانية)، ففي عام ١٨٧٨م،١٢٩٦هـ كانت الصادرات

---

(١) للتفاصيل راجع: حسن، محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق، (١٨٦٤- ١٩٥٨م)، طبع صيدا، ١٩٦٥.

الزراعية تؤلف ٤٩ بالمائة من مجموع الصادرات العراقية، في حين كانت الصادرات الحيوانية تؤلف ٥١ بالمائة، وخلال عامي ١٩١٢و١٩١٣م كانت السلع الزراعية تؤلف ٨٠ بالمائة من مجموع الصادرات، في حين انخفضت الصادرات الحيوانية إلى ٢٠٠ بالمائة(١). وبالمقابل أخذت نسبة الاستيراد تتزايد للسلع الإنتاجية، كمضخات الري – مثلاً – وبالنتيجة لقد شهدت تلك الفترة تطوراً ملحوظاً في الإنتاج الزراعي والحيواني في العراق.

ب. أوضاع العراق من الناحية الاجتماعية والثقافية والتوزيع الجغرافي

كان المجتمع العراقي – وما يزال – متميزاً بالتعداد القومي – الأتني، وبالتنوع في الانتماء الديني والمذهبي. فمن الناحية الاتنية (العرقية) كان العراق مقسماً إلى عدة فئات: العرب يؤلفون الأكثرية (حوالي ٧٠ بالمائة)، والأكراد (حوالي ١٩ بالمائة)، والباقي من التركمان والفرس والأرمن والشركس. فمن الطبيعي أن تترك هذه الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية المتعددة، آثاراً واضحة في تطور الأحداث السياسية على الساحة العراقية أواخر العهد العثماني وما تلته من عهود أخرى، بنسب معينة. والذي ساعد في إيجاد المناخ السياسي والحركي، هو التوزيع الجغرافي لهذه الطوائف، فظهرت حالات من التماسك والتكتل بدرجات عالية في تأثيرها على مجريات الأحداث. وهذا التوزيع الجغرافي القائم على أساس الكثافة السكانية المتواجدة في تلك المناطق، أفرزته ظروف تاريخية في فترات مختلفة، مما كرّس طابعها الفكري، وتماسكها أمام العواصف. وهذه المناطق هي:

---

(١) نظمي، وميض: المرجع السابق، ص٤٢-٤٥، للتفاصيل راجع: حسن، محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق – المرجع السابق–، وكذلك: غنيمة، يوسف: تجارة العراق قديماً وحديثاً، طبع بغداد ١٩٥٢.

المنطقة الأولى: وهي التي تغطي محافظات جنوب بغداد على ضفتي دجلة والفرات، وهي عبارة عن إقليم مؤلف من سهول مروية، وفيها أكبر كثافة سكانية وهي موطن المسلمين الشيعة، ما عدا بعض الجزر السنية المتناثرة فيها، وأغلب سكانها من العرب.

المنطقة الثانية: تقع في أعالي بغداد ومحيط وادي الفرات، وهي ذات كثافة إسلامية سنية عربية، مع أقليات شيعية. وهنالك على امتداد الطريق القديمة للبريد، بغداد - الموصل - استنبول، شريط من المستوطنات التركمانية منها: تلعفر وداقوق وطوز خورماتو وقره تبه، وهي شيعية، وألتون كوبري، وكفري وهي سنية.

وأما المنطقة الثالثة: فهي المنطقة الجبلية التي تقع في الشمال والشمال الشرقي تتطابق مع الهلال الجبلي الكردي. وأغلب سكانها من المسلمين السنة الأكراد.

وكانت تلتقي وتتداخل هذه المناطق الدينية الثلاث، في بغداد الكبرى، وفي محافظة ديالى شرق بغداد، مع أقليات دينية لا تزيد نسبتها عن ٣و٥٪ من سكان العراق، أما في عام ١٩٤٧م،١٣٦٦هـ، وقبل هجرة اليهود، فقد بلغت النسبة حوالي ٧و٦ بالمائة من مجموع السكان(١) وكما لاحظنا ذلك في الجدول رقم(٣).

أما من الناحية الاجتماعية، فقد كان سكان العراق مقسمين إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

سكان البادية وسكان الريف وسكان المدن. وكان البدو يسكنون الصحراء في

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٣٠-٣١. ومما يذكر أن عدد سكان العراق في نهاية القرن التاسع عشر قدر بـ ٠٠٠و ٢٥٠و ٢ نسمة، كان ٥٥٪ تقريباً من العرب المسلمين الشيعة و٢٥٪ من العرب المسلمين السُّنة، والبقية ٢٠٪ هم الأكراد ومعظمهم من السُّنة، وفيهم شيعة. بالإضافة إلى المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى. راجع أيضاً، التميمي، د. خالد: مرجع سابق، ص٤٣٧-٤٣٨.

القسم الغربي والجنوبي الغربي من العراق. وكانت العشائر[١] الرئيسية هي: شمّر في الشمال والجزيرة، وعنزه في الشامية، والدليم في جنوب غربي العراق، وكان البدو يعتمدون اقتصادياً على الجمال والغزو، ولم يكونوا عنصراً ذا إنتاجية عالية في المجتمع العراقي، بل كانوا يشكلون عقبة كأداء أمام نمو التجارة البرية وخطراً على الأمن، وتحدياً لأية حكومة مركزية[٢]. ولعل بساطة الحياة والتنقل في البراري، والاعتماد على الذات وعلى الأعراف السائدة لديهم، كل ذلك كان وراء استقلال وضعهم وعدم قدرتهم على التعايش مع التطور المدني للحكومة المركزية. هذا وقد تحدثنا عن سكان المدن ومناطقهم - آنفاً - «وأما بالنسبة لسكان الريف فلقد كانت تشكيلاتهم الاجتماعية تختلف تبعاً لأنظمة الري والزراعة، أما في الجنوب حيث المنطقة المأهولة بالعرب المروية بالنهر، فكانت الوحدة الاجتماعية هي العشيرة.

كان الإحساس بالانتماء عشائرياً، وكانت العشائر - عادةً - تمتلك (أراضٍ) تدعى (الديرة) وتضم أراضٍ مزروعة وغير مزروعة، بالإضافة إلى أراضٍ تغطيها المياه

---

(١) العشائر، جمع عشيرة، والعشيرة «تتألف من عدة أفخاذ أو بيوت وتعيش مجتمعة بالوجه المتعارف.. أما القبيلة: فقد تتألف الجماعة العربية من عدة عشائر، بأن تكتسب ضخامة وسعة في تكوينها.. وحينئذ يقال لها (القبيلة)، وقد يتساهل في التعبير فتسمى العشيرة باسم القبيلة.. وهذه لا تفترق عن العشيرة إلاّ في الرياسة العامة بأن يكون رؤساء العشائر منقادين لرئيس القبيلة، وقد يصح التعبير إذا قلنا: إن القبيلة عشيرة موسعة وبالغة حداً كبيراً من التفرع والتشعب، فهي لا تختلف في حكمها عن العشيرة وحينئذ تكون الكلمة واحدة وإن كانت كل عشيرة تدار داخلياً من قبل رئيسها.. فالرؤساء هنا بمنزلة رؤساء الأفخاذ في العشيرة..

وتظهر قوة تكاتفها (القبائل) في أمور منها.. الدّية، والمطالبة بالدم أو الثأر وبضمانات الجرائر.. (أما الإمارة) فقد تتقارب عدة قبائل أو تتكاثر إلى أن تكون قبائل عديدة فيتولى إمارتها رئيس الفخذ الأول». للتفاصيل راجع: العزاوي، عباس: عشائر العراق ج١، ص٥٤-٦٠ طبع بغداد، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م.

(٢) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص٣٦.

(الأهوار)، وكان نظام (الديرة) يعطي القبيلة الحق في زراعة أي جزءٍ منها وفقاً لخصوبتها وريّها، وكانت الديرة تعتبر ملكاً للعشيرة كلها، وليست ملكاً فردياً للشيخ أو العائلة التي ينتمي إليها»[1].

إنّ هذا التماسك داخل العشيرة يدعمه الوعي الإسلامي ضمن الحدود الشرعية، ويستوعبه ضمن إطار الصالح العام، ويوجهه بالمنحى الإيجابي، ليتحول الإحساس القوي بتوحيد العشيرة إلى رافد مهم يدعم الشعور الإسلامي بتوحيد كلمة الأمة. وهذا سيفسر لنا وقوف العشائر إلى جانب علماء الدين للدفاع عن حقوق الأمة، بل للدفاع عن الحكومة العثمانية لكونها تحمل راية الإسلام ضد الأجانب الغزاة.

– ومن هنا – نحن نميل إلى رأي الدكتور وميض نظمي الذي يذهب إلى أن الإحساس القوي بالوحدة داخل العشيرة أعاق بالنتيجة نمو الوعي القومي أو الوطني[2]، وذلك لأن الطرح القومي – تماشياً مع هذا الرأي – لا ينهض إلا على حساب تفتيت التماسك الداخلي للعشيرة، وتصفية الإحساس بالوحدة الداخلية، هذه الحالة يتولد منها الوعي القومي أو الوطني في الأمة!! – كما يزعم–.

والمهم أن العشائر العراقية لعبت أدواراً مهمة في أواخر العهد العثماني، والعهود التي تلت العهد العثماني، وذلك لتمسكها الداخلي حول شيخ العشيرة (رئيسها) وارتباطها المصيري بالمواقف المتخذة من قبله، بالإضافة إلى طبيعة النظم والعادات والتقاليد التي تعتبر بمثابة الضوابط القانونية لتنظيم حياتها الاجتماعية والسياسية. وبذلك امتلكت رصيداً تاريخياً ذا أهمية معتبرة. مما شجع الالتزام بنظامها حتى صار الارتباط الوثيق بقرار العشيرة – من قبل أفرادها – له قيمته الشرفية المميزة. والذي كرّس هذه

---

(١) نظمي، د. وميض: المرجع نفسه، ص٣٧.

(٢) المرجع ذاته، ص٣٧.

القيمة في النفوس، هو تكرار التجارب التاريخية(١)، ففي الظروف القاسية التي كانت تعصف بخيرات البلاد نتيجة الحروب والمنازعات الداخلية، أو نتيجة الكوارث الطبيعية المدمرة لمشاريع الري، «كان طبيعياً، تحت ظروف كهذه أن تكون القبيلة هي التنظيم السياسي والاجتماعي التي يمكن أن يعيش في ظله الأفراد، وأن يمنح هؤلاء الأفراد إخلاصهم وولاءهم لذلك التنظيم لا غيره»(٢).

وربما كانت من الحكمة والمصلحة أن يترك السلطان سليمان القانوني (٩٠٠ – ٩٧٤هـ، ١٤٩٤ – ١٥٦٦م) مساحة من إدارة العشائر لأمر شيوخها – كما مرّ معنا سابقاً – إلاّ أن الملاحظ في الأمر، أن لغة التعامل بين السلطات العثمانية والعشائر كانت تشكو من الضعف، لعوامل ذاتية وموضوعية لسنا في صددها الآن، ولكن بالنتيجة دفعت العشائر إلى حالة البناء الذاتي – اقتصادياً واجتماعياً – داخل العشيرة الواحدة، هذا من جانب، ومن جانب ثانٍ توسعت صيغة التحالفات والاتحادات العشائرية ما بين العشائر المتعددة، وذلك للوقف أمام الحالات الطارئة. وبالفعل كانت العشائر تعيش هاجس الخوف من غزو وبطش العشائر الكبيرة، وبالمقابل هذه العشائر الكبيرة كانت تشعر بضرورة التحالف مع العشائر الصغيرة وذلك لتوحيد الموقف الداخلي للعشائر في صدّ الحملات العسكرية التابعة للسلطات المركزية التي تحاول بسط نفوذها في المناطق العشائرية بشكل مطلق، لغرض إرغامها على دفع الضرائب، فلذلك تشكلت تحالفات قبلية واسعة بزعامة شيخ عام يدعى (شيخ المشايخ). وذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة فيما بين العشائر، والتي تعجز عن تحقيقها العشيرة بشكل منفرد، فأصبحت القبائل المتحالفة في موضع المجابهة الدائمة للسلطات

---

(١) للتفاصيل راجع: نوار، عبد العزيز سلمان: المرجع السابق، ص١٠. وكذلك الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، طبع بغداد ١٩٦٣، ص٤٥.

العثمانية[١] ويرى بعض الباحثين أن هذه التحالفات «**لم تكن لتتناغم وتتجانس إلا تحت تأثير تهديد خارجي، أو عندما تتراءى في الأفق ملامح غزوة مشتركة. وفي هذا ما يشير إلى طبيعتها السياسية ووظيفتها، فقد كانت هذه التحالفات (تحالفات من أجل الحرب) وكانت الحرب والدفاع عن الذات سبب وجودها. وقد لاحظ (دنيس دي ريغوار)، الذي زار المنتفك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن كل شيء لدى العشائر كان يقام ويعمل من أجل الحرب، وكان التنظيم الاجتماعي تنظيماً عسكرياً بالدرجة الأولى. ومن الطبيعي جداً، في هذه الحالة، أنه كانت للبسالة العسكرية داخل الأحلاف قيمة كبرى، وكان المقاتلون من رجال العشائر يحتلون مرتبة مميزة**»[٢].

وبالفعل أضحت العشيرة - في تلك الفترة بالذات - بمثابة التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الوحيد الذي يرتبط به الأفراد، ليحميهم ويحافظ عليهم وعلى أعراضهم وأموالهم[٣].

هذا، وقد «**بلغت قوة العشائر ودورها، مستوى مهماً من التأثير والأهمية، لاسيما في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني، وفي الشطر الأول من العهد الملكي، وهذا ما جعل أحد الخبراء العراقيين في شؤون العشائر، يتوصل إلى استنتاج مهم قال فيه: إن من يستطيع السيطرة على شيوخ العشائر، يستطيع السيطرة على العشائر ذاتها، ومن يسيطر على العشائر يحكم العراق بسهولة.. فالقبيلة في العراق كانت تمثل خلال العهد العثماني، وحدة اجتماعية سياسية، واقتصادية**

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٣٥.

(٢) بطاطو، حنا: العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الأول، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ج١، ص٩٤.

(٣) الطاهر، عبد الجليل: العشائر العراقية، بغداد ١٩٧٢م، ج١،ص٣٦ وما بعدها.

مستقلة في أغلب الولايات، ظلّ يتمتع أفراد القبيلة بموجبها، حتى تطبيق قانون الأراضي في عهد مدحت باشا، بالمساواة في توزيع حصص الأرض.. وبهدف تنظيم شؤونها الداخلية العامة، بعيداً عن السلطة المركزية، انفردت العشائر العراقية (بنوع خاص) من التنظيم الإداري والقضائي والإنتاجي والاجتماعي والسياسي. وقد ظلت المجتمعات العشائرية، إلى عهد قريب، تتمتع بشيء من النفوذ والاستقلال القضائي والإداري، الذي يعتمد على التقاليد والأعراف التي يطلق عليها اسم (السواني) وليس على القوانين المدنية أو الجزائية»[1]. أما مواطن انتشار القبائل فقد تحددت منذ متصف القرن التاسع عشر على الشكل التالي:

- القبائل المتوطنة على امتداد نهر دجلة، من القرنة جنوباً إلى بغداد، وهي قبائل: كعب، ألبو محمد، بني لام، وشمّر طوكه. وفي شمال بغداد تمتد ديار العبيد، شمر جربه. أما على نهر ديالى فقد توطنت بني تميم، العزة، وقسم من العبيد والسبيات.

- القبائل المتوطنة على نهر الفرات، من السماوة شمالاً حتى القرنة والغرّاف وهي: عشائر اتحاد المنتفك، ويضم عشائر، آل شبيب، بني مالك، الأجود، وبني سعيد. ومن الاتحادات الأخرى: بني حجيم، وبني ركاب، وفي الفرات الأوسط من السماوة إلى الحلة، عشائر اتحاد الخزاعل ويضم عشائر: الخزاعل، عفك، الأكرع وآل فتلة، ومن الوحدات القبلية المهمة أيضاً قبائل بني حِسن.

- وفي المنطقة الكائنة بين نهر دجلة وشط الحلة، قطنت قبائل زبيد وبني ربيعة، أما قبائل الدليم فقطنت على الضفة الشرقية والجنوبية لنهر الفرات ما بين أبو كمال وكربلاء. بينما قطنت شمر جربه في الجزيرة الفراتية، وقبائل الجبور في المنطقة الواقعة بين الموصل والشرقاط.

- أما القبائل الكردية، فتقطن في المناطق الجبلية، في الشمال والشمال الشرقي

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٣٣-٣٤.

من العراق[١].

وكان أشهر الاتحادات (اتحاد المنتفك) الذي شمل الجزء الجنوبي من البلاد، أي من القرنة إلى السماوة وعلى امتداد نهر الفرات ـ كما أسلفنا ـ وكانت القوة التي توحد هذه العشائر وتقودها متمركزة في عائلة السعدون الشهيرة، وكانت المدينتان الشهيرتان في هذه المنطقة هما الشطرة والناصرية[٢].

وكانت وحدات (اتحاد الخزاعل) منتشرة في الفرات الأوسط إلى جانب عشائر واتحادات أخرى مشهورة أيضاً بخصائصها القتالية، ومن بينها آل فتله التي استوطنت حول نهر المشخاب والشامية. وكان فرع آخر من آل فتله يسكن المنطقة المحيطة بالهندية، أما عشيرة بني حِسن فكانت تسكن في المنطقة الواقعة بين كربلاء والكوفة.

وكان يضم اتحاد زبيد، عشيرة ألبو سلطان وعشيرتي المعمرة والجوحية. وعليه كانت منطقة الفرات الأوسط تتسم بشكل استثنائي بتلاحمها العشائري القوي، وكانت الروح العشائرية عميقة الجذور في تلك المنطقة بسبب الظروف التاريخية والموضوعية لها[٣].

ونتيجة لذلك، فقد تمكنت بعض هذه الاتحادات القبلية من إقامة إمارات (مشيخات) داخلية مستقلة عن الحكومة، تتمتع بتصرف تام في الأرض والمناطق الواقعة تحت نفوذها، مثل إمارات المنتفك والخزاعل وزبير وبني لام[٤]. ومن المفيد أن نذكر ـ

---

(١) المرجع ذاته، ص٣٧-٣٨، راجع الجوهري، عماد أحمد: تاريخ مشكلة الأرض في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، طبع بغداد ١٩٧٨.

(٢) نظمي، وميض: الجذور السياسية.. مرجع سابق، ص٣٧. للمزيد من الإطلاع راجع: العزاوي، عباس: عشائر العراق - مرجع سابق - ج٤.

(٣) نظمي، د. وميض: المرجع نفسه، ص٣٨.

(٤) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٣٦.

بعد إشارتنا السابقة لأسباب ظاهرة عدم الاستقرار المكاني للعشائر - بأن التطور الاقتصادي، وتعزيز الأمن، وإدخال نظام (الطابو) في الأراضي، والنقليات النهرية، كل هذه العوامل شجعت على استيطان العشائر، فقد كانت نسبة البدو في العراق تتألف عام ١٨٦٧م،١٢٨٥هـ حوالي ٣٥% من مجموع السكان، بينما تقلصت النسبة إلى ٧% فقط بحلول عام ١٩٣٠م،١٣٤٩هـ، كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

التغييرات في التكوين البدوي والحضري للسكان في العراق حتى عام ١٩٣٠- (بالآلاف)(١)

السنة	البدو	النسبة المئوية	سكان الريف	النسبة المئوية	الحضر	النسبة المئوية	المجموع
١٨٦٧	٤٥٠	٣٥	٥٢٠	٤١	٣١٠	٢٤	١٢٨٠
١٨٩٠	٤٣٣	٢٥	٩٦٣	٥٠	٤٣٠	٢٥	١٨٢٦
١٩٠٥	٣٩٣	١٧	١و٣٢٤	٥٩	٥٣٣	٢٤	٢٢٥٠
١٩٣٠	٢٣٤	٧	١و٢٤٦	٦٨	٨٠٨	٢٥	٢٢٨٨

(١) نظمي، د. وميض: المرجع السابق، ص٤٨، مقتبس من مقال بالإنكليزية للدكتور محمد سلمان حسن:

Mohammad Salman Hasan .Growth And Structure Of Iraq S Population .١٨٦٧-١٩٤٧

Bullelin of The Oxford University Institute Of Statistics .No(١٩٥٨) ٢٠

وقد صححنا في الجدول عدد سكان الريف سنة ١٨٦٧، وفي المجموع أيضاً لسنة ١٩٣٠، معتبرين ذلك من الأخطاء المطبعية.

وكانت عشائر العراق العربية تقسم إلى (أهل ابل)، وشاوية (أهل غنم) وفلاحين، ومربي جواميس يقطنون الأهوار، ولم تكن هذه التقسيمات واضحة دوماً نظراً لأن العاملين في الزراعة قد يعتنون بتربية الأغنام والجواميس. وبالرغم من توافر فرص العمل هذه، إلا أنهم كانوا يعتبرون حمل السلاح والقتال أفضل طريقة للحياة، لأن السيطرة – عادة – للأقوى عسكرياً. بينما يقع المجتمع الزراعي أي طبقة الفلاحين ورعاة الأغنام تحت رحمة المقاتلين[1].

وهذه المسألة ليست منحصرة بالعشائر العربية بل «**طبعت – سيطرة المحاربين على الزراع – أيضاً بطابعها مجتمعات الحزام الجبلي الكردي.. فإن أهل كردستان كانوا ينقسمون إلى رجال عشائر محاربين، وطبقة من الفلاحين غير العشائريين الأدنى منزلة، تسمى (غوران) أو (رعية).. ويبدو أن السلطة الحقيقة كانت لرؤساء عشائر المحاربين أو المولعين بالحرب – مثل البرواري والميزوري والدوشكي والرايكان – الذين كانوا آشوريين أو نسطوريين. ولم تكن حالة هؤلاء الفلاحين تختلف كثيراً عن حالة الآخرين من أبناء طبقتهم في بقية أنحاء كردستان**»[2].

هذا وان كانت الزراعة، هي المهنة الأساسية للقسم الأكبر من أفراد العشائر العربية والكردية، باستثناء العدد القليل من البدو، إلاّ أن هناك فوارق عديدة بين العشائر العربية والكردية –آنذاك – «**وان أهم الفروق ذات الدلالة، هي يعكسها التباين بين البيئة القبلية العربية بشكل عام، والبيئة الكردية. فحيث كانت الأرض تعتبر مشاعاً عند القبائل العربية وتوزع على فروعها وأفرادها، فإن (الآغا) الكردي يعتبر (ملاّكاً) للأرض، أما الفلاحون فهم مستأجرون عنده، كذلك تميزت العشائر الكردية في الشمال بنموذج مختلف للمجتمع القبلي حيث تشكل الروابط المشتركة – أساس الوحدة القبلية – أكثر منها روابط العائلة الموسعة، التي تميزت**

---

(١) بطاطو، حنا: المرجع السابق، ح١، ص٩٤-٩٥.

(٢) المرجع ذاته، ص٩٧.

بها العشائر العربية»[١]. ففي منطقة الري في وسط وجنوب العراق بشكل أساس كانت الأرض تخضع لنظام الملكية الجماعية، وكان الفلاح الفرد يزرع أرضه بحكم عضويته في العشيرة، وملكية (الديرة) كانت تستند إلى قدرة العشيرة بمجموعها على الدفاع عنها، وكانت بالتالي تعتبر ملكاً مشتركاً للجميع، بالرغم من امتياز الشيخ في المحصول فانه ينفقه لمصلحة العشيرة[٢].

فيبدو أن للظروف السياسية غير المستقرة أثرها الواضح في عدم توافر الضمانات الحقيقة لحيازة الأرض سواء في المنطقة الكردية أم في المناطق العربية، وهو عامل أدى إلى انتشار زراعة الكفاف[٣].

وهكذا بقيت مسألة حيازة الأرض من ابرز القضايا التي استخدمتها الإدارة العثمانية لغرض بسط نفوذها بين العشائر في العراق ولربطها بالسلطة المركزية، وقد مرت هذه المسألة بعدة مراحل تاريخية أهمها في عهد (التنظيمات) العثمانية، الذي بدأ عملياً في العراق منذ عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)، أما قبل ذلك أي بعد انضواء العراق تحت الحكم العثماني كانت الأراضي العامة (الأميرية) تمنح للمستثمرين «مقابل مبالغ مقطوعة، وأداء ضرائب سنوية للسلطان.. وهكذا منحت (الإقطاعات) في مناطق الموصل وأربيل وكركوك إلى (السنجق بيكات) (أي أمراء الولاية) وإلى السباهية. أما في ولايتي بغداد والبصرة، فقد استخدمت طريقة الالتزام.. والسبب يعود إلى البنية القبلية التي حتمت اتباع نظام (الملكية العشائرية) وإلى مقاومة القبائل للسلطة بالسلاح أية سيطرة على أرض القبيلة»[٤].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٣٤.

(٢) نظمي، د. وميض: المرجع السابق، ص٥٠.

(٣) بطاطو، حنا: المرجع السابق،ص٥٠.

(٤) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٣٩. و(السباهية) مفردها (سباهي) وهي لفظة تركية تعني الفرسان. وهي فرقة عسكرية من الفرق العثمانية.

أما مدحت باشا فقد «شرع بتطبيق قانون الأراضي العثماني على العراق ليعزز سياسته الرامية إلى تصفية النظام العشائري، وبمقتضى أحكام هذا القانون كان يجوّز تفويض الأرض الأميرية لزارعها الفعلي، وبالتالي إكساب مصلحة ثابتة فيها، (لغرض) تحويل العشائر شبه البدوية، إلى مجاميع متوطنة بصورة دائمة، قائمة على الزراعة، وبالتالي تسهيل خضوعها للسلطة المركزية. وعن طريق جعل ملكية الأرض خاضعة لوثيقة تحريرية، كان مدحت يرمي إلى القضاء على الحروب العشائرية حول الأراضي المتنازع عليها، والاستعاضة عن سلطة الشيخ في منح الأراضي بسلطة الدولة.. وعن طريق توزيع الأراضي بين زارعيها، كان مدحت يرمي إلى إلغاء الملكية العشائرية المشتركة والاستعاضة عنها بالملكية الفردية الخاصة، التي كان يعتقد أنها ستحطم النظام العشائري.. إلا أن الهدف الرئيس لسياسة مدحت باشا وهو تفويض الأراضي لصغار المزارعين، وتحويل أفراد العشائر إلى ملاّك أرض، لم يتحقق أبداً، فلم يكن بوسع أفراد العشائر أن يهيئوا ما يكفي من المال لدفع (المعجّل) للحصول على سندات الطابو، ومن جهة أخرى كان القانون يمنع الملكية المشاعة. وبذلك حَرَم العشيرة كهيئة جماعية من إمكانية شراء الأرض.. وفوق كل هذا لم يكن أفراد العشائر يجدون أي سبب لشراء أراض كانوا قد حققوا الحيازة الكاملة والفعلية عليها بالقوة. إنّ تردّد، أو عزوف أفراد العشائر في شراء سندات الطابو، أفسح المجال أمام الموظفين الكبار وتجار المدن وبعض الشيوخ الأذكياء لشراء الأراضي والحصول على السندات»[١]. هذا وقد «أصبحت تلك القوانين والتشريعات تشكل الأسس العامة التي تحدد أشكال حيازة الأرض وزراعتها طيلة الفترة الأخيرة من العهد العثماني»[٢]. والجدير بالذكر أن هذه السياسة خاصة للأراضي الأميرية أي التابعة للحكومة العثمانية والتي أصبحت معظم أراضي العراق منها. «أما العقارات التي كان بوسع أصحابها إبراز حجج

(١) نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية.. مرجع سابق، ص٥١، ٥٣.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٤٠.

لإثبات كونها أراضي (خراجية) أو (عشيرية)، فقد بقيت في أيدي أصحابها، باعتبارها (ملكاً). وعلى الشاكلة نفسها، أُعترف بالهبات الدينية كـ(أوقاف)»[(١)].

والتساؤل المطروح – هنا – ما هي انعكاسات هذه السياسة على الوضع الاجتماعي في العراق؟ وللإجابة عليه نقول: إن هذه السياسة كانت ترمي إلى اهتزازات البنية الداخلية للتماسك العشائري، وذلك لانحصار التفويض بعدد محدود من زعماء القبائل وتحوّل الأفراد إلى فلاحين أُجراء لديهم، بعيدين عن الاهتمامات العامة. وبذلك يتحقق نوع معين من السيطرة على القبائل بإضعاف الاتحادات القبلية، لا سيما المستقلة منها، وبالفعل استطاعت السلطة تقويض بعض المشيخات بالقوة، كما حدث عام ١٩٠٩م،١٣٢٧هـ ضد مشيخة بني لام، كما تمكنت من توطين بعض القبائل البدوية في أراضٍ مفوضة لشيوخها.

وبالرغم من ذلك فإن هذه السياسة أثارت عداءً داخلياً بين أفراد القبائل وشيوخها الملاّكين من جهة، ومن جهة أخرى بين القبائل وأصحاب سندات الأراضي من أهل المدن وغيرهم. وقد التهبت نيران الاضطرابات والفتن الداخلية -آنذاك-، كما حصل في مدينتي الديوانية والحلة، حيث ظلّت حالة الاضطراب مستمرة، ولم يجرؤ الملاّكون من الوصول إلى أراضيهم. وقد استمرت حالة التمرد والانتفاضة حتى نهاية العهد العثماني، وقد كانت في قبائل الفرات الأوسط – بالذات – متوجهة ضد الملاّكين وضد الدولة العثمانية في آن واحد، باعتبارها المقررة لسياسية تفويض الأراضي[(٢)]. «أما في المناطق التي رفض الشيوخ فيها التحول إلى ملاكين – لسبب أو لآخر – أو تأخرت هذه العملية لغاية ما بعد ١٩٣٠–١٩٣١م [١٣٤٩–١٣٥٠هـ] فإن النظام العشائري

(١) نظمي، وميض: المرجع ذاته، ص٥٠، عن:

Haider.Land Problems OfIraq ،Ph.D Dissertaton ،University،Of London ١٩٢٤ ،P.١٧١.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع ذاته، ص٤١–٤٣.

ازداد تماسكاً، واصبح الشيوخ غير الملاكين فرسان عشائرهم في النضال، ضد الملاك الغائبين والحكومة»[(١)]. وهكذا استمرت الاضطرابات بالتصعيد رغم تعطيل نظام الطابو بمرسومين خلال عامي ١٨٨٠-١٨٨٢م، [١٢٩٨-١٣٠٠هـ].

وفي عام ١٩١١م، ١٣٢٩هـ اضطرت الحكومة العثمانية إلى تأليف (لجنة تحقيق) للتحرّي عن أسباب هذه الاضطرابات، وأشارت المعلومات فيما بعد إلى أن «الاضطرابات تعود إلى واقع، أن الأراضي الزراعية للعشائر كانت محصورة في أيدي شيوخ أقوياء قلائل، يضطهدون أفراد عشائرهم، ويثيرون المنازعات فيما بينهم، وإن العلاج الصحيح هو تقسيم الأراضي بشكل دقيق»[(٢)].

ومن خلال الأحداث، يمكننا أن نقول: إن هذه الإجراءات رغم تأثيرها المباشر على البنية العشائرية، إلا أنها وفرت مناخاً خاصاً لتلاقي المصالح بين أفراد العشائر وصغار مشايخها، لتتلاحم فيما بينها في ميدان التمرد والانتفاضة. وسنرى ذلك بتطور الأحداث.

ومن المفيد أن نذكر السبب في توضيح مسألة الأرض وحيازتها واثر ذلك على الوضع الاجتماعي والحركي في العراق، هو أن هذه المعضلة من أضخم المشكلات التي واجهت السلطة العثمانية، واستمرت تواجه إدارة الاحتلال البريطاني، لما تمتاز من تأثير على الساحة الاجتماعية والسياسية. فقد أشار تقرير الحكومة البريطانية ١٩١٦م، ١٣٣٤هـ، إلى المنازعات الجديدة بين شيوخ المنتفك آل السعدون الذين تحولوا إلى ملاكين للأراضي، وبين أفراد عشائرهم، لاستمرار تذمرهم من شيوخهم[(٣)].

---

(١) نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية.. مرجع سابق، ص٥٥، للتفاصيل راجع: العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، طبع بغداد ١٩٥٥.

(٢) المرجع ذاته، ص٢٦١.

(٣) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٤٨-٤٩.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في واقع الساحة العراقية،

(داخلياً وخارجياً)

توطئة

يتضح من مجمل المطالعات في تاريخ العراق – في فترة موضوع البحث – أن السلطة المركزية كانت تعاني من عقبات عديدة، أدت بالنتيجة إلى ضعفها في إدارة وتطوير شؤون العراق. ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

العوامل الداخلية: وهي تتوزع بنسب معينة ما بين الوضع الإداري والتنظيمي للدولة العثمانية –وخاصة في أواخر عهدها – ومدى قدرة العاصمة على استيعاب الشعب العراقي بظروفه وثقافته وتاريخه، لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارته وتحسين أوضاعه المعاشية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، مدى سيطرة الجهاز المركزي في عاصمة الدولة العثمانية على إدارة ومحاسبة الوالي، والإداريين بشكل عام في بغداد، وبقية الولايات العراقية.

أما العوامل الخارجية: فهي مجمل انعكاسات الوضع الإقليمي المحيط بالعراق، والأهم من ذلك –كما يبدو في تلك المرحلة – تأثيرات البعد الدولي، وبالتحديد أطماع أوروبا بالعراق وبقية التركة العثمانية بشكل عام. وسنتحدث عن هذه العوامل بشيءٍ من التفصيل، ومن بعد ذلك سنسلط الضوء على أهم سمات شعب العراق، من الناحية الثقافية، والتاريخية، تحت عنوان (الواقع الثقافي والأبعاد التاريخية للعراقيين)، وذلك لتكتمل الصورة عن حالة الشعب بمختلف مكوّناته، وأطيافه الدينية والقومية. هذا الشعب بتنوعه هو الذي يتلقى الخطة الإدارية التي تسعى لتنميته، ومعالجة أزماته، والتعامل مع انعكاسات تلك العوامل الداخلية والخارجية.

١. السلطة المركزية ومواجهة الثقافة العامة

أ. صراع مراكز القوى داخل السلطة المركزية

إن صراع مراكز القوى داخل السلطة المركزية في عاصمة الدولة العثمانية، من أبرز العوامل الداخلية المؤدية إلى ضعف النظام الإداري بشكلٍ عام، وقد انعكس أثر ذلك الصراع في إدارة شؤون العراق، باعتباره جزء من الدولة العثمانية، ينال حصته الطبيعية من مشكلات العاصمة، بالإضافة إلى صراع الأجنحة داخل السلطة الحاكمة في بغداد -أيضاً - وذلك بهدف الإستيلاء على مركز القرار في الولاية، وهذا الصراع الداخلي بدأ في النمو بشكل واضح، لتوافر المناخ المناسب لنموه من جرّاء مجموعة عوامل تفاعلت فيما بينها، فأدت بالنتيجة الطبيعية إلى ضعف البنية الداخلية للنظام، فبدت غير متلاحمة بالدرجة المطلوبة لاستيعاب الأزمات وتطوير البلاد، وهذا الصراع الداخلي الذي سبّب نزيفاً داخلياً خطيراً في جسم الدولة العثمانية في أواخر عهدها، لم يكن واضحاً في بداية نشوء الدولة العثمانية، وذلك لأن الجهود كانت متظافرة في بداية أمرها، من قبل القيّمين على السلطة، ومن السلطان بالتحديد، بالإضافة إلى تلاحم العلماء والناس معهم بالشكل الذي يغطي هذا النقص الذي ظهر في أيام ضعف الدولة العثمانية. ففي المدن - مثلاً - كان الولاء للسلطان العثماني قوياً، وكان التجار وأهل

الحرف يرون في الحامية العثمانية القوة القادرة على نشر الأمن اللازم لنجاح أعمالهم، وكان العلماء يرون السلطان حامي حمى الإسلام ورافع راية الجهاد، ولذلك كان الثوار على الوالي لا يقولون أنهم ثائرون ضد السلطان، وإنما ضد والٍ ظالم. فكان الوالي يعتمد في السنوات الأولى من الحكم العثماني على القوات الإنكشارية، ولكن بسبب التمردات العديدة التي قامت بها تلك القوات، لجأ الولاة إلى تكوين قوّات محلية، جاهزة لتنفيذ الأوامر عند الحاجة، من دون الاعتماد على القوات التقليدية. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور حالة من الصراع والصدام، من وقت لآخر، بين القوات الإنكشارية من جهة، والقوات المحلية من جهة أخرى. وكانت القوات الإنكشارية هي الأقوى داخل بغداد، لخبرتها العسكرية والميدانية المتراكمة. فإذن، كان الوالي أو السلطان في الإدارة المركزية يسعى لتثبيت سلطانه بإضعاف القوة النامية في جهازه إلى درجة المنافسة لقراره والتمرّد على حكمه. فحينما كانت تتجاوز القوات العسكرية حدود صلاحياتها المرسومة لها، وتظهر حالة التمرد، وعدم الطاعة، حينها كان يخطط السلطان لتحجيمها، وإعادتها إلى حجمها الطبيعي، وكانت الطريقة -آنذاك - تتلخص باللجوء إلى تأليف قوة عسكرية جديدة، تأخذ شرعيتها وقوتها من السلطة، منافسة لمهام القوة التقليدية، وتكون مقربة للسلطة. وبالرغم من كونها جديدة في ممارساتها، إلا أنها أكثر انضباطاً وإطاعة للأوامر. فإن اصطدمتا معاً، سيلجأ الفريقان المتصارعان إلى حكم السلطان ليفضّ النزاع بحكمته وإدارته في الظروف الاعتيادية، وأما في الظروف غير الطبيعية، سيسعى كل طرف لنيل الشرعية والإمكانيات من إحدى الخطوط الحاكمة، فتتوزع مراكز القوى على الفرقاء المتنازعين، وهكذا سنصل إلى الحقيقة المؤلمة التي تتلخص، بأن الصراع بين قوتين نظاميتين داخل النظام الواحد، وضمن مهام مشتركة ومتداخلة بين القوتين، يعكس بوضوح صراع مراكز القوى، هذا الصراع النازل على شكل محاور متقابلة من السلطة العليا إلى أطرافها على الأرض، فلذلك برزت حالات

من التمرد بين الوالي، وبين الباب العالي، وبين القوات التقليدية والقوات المحلية – أيضاً –[1]. وهذا – بالفعل – ممّا أضعف السلطة المركزية في بغداد، وأظهر عجزها في تحقيق الحماية اللازمة للبلاد، وبالمقابل كان – هذا الضعف – عاملاً مهماً لانتعاش سلطة العشائر، وبروز دورها كقوةٍ مؤثرةٍ على مجريات الأحداث.

إن تدهور القوة العسكرية في العراق، ليس إلا امتداداً للانحلال العام للقوة العسكرية العثمانية، وبالرغم من اعتماد الولاة على القوات المحلية إلا أنها كانت عاجزة – هي الأخرى – من السيطرة الكاملة على البلاد. ولنا في فترة حكم المماليك (١٧٤٩–١٨٣١م،١١٦٣–١٢٤٦هـ) شواهد كثيرة على هذا الصراع.

وبالرغم من اعتبار معظم صراعات مراكز القوى ضمن إطار الذاتيات وصراع الإرادات الشخصية، إلا أن تطوّر الأحداث السياسية في أواخر العهد العثماني أفرز حالة من الصراع المصيري على مركز الخلافة. فبالرغم من محاولات الإصلاح والتجديد في عهد الخليفة عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩م) إلا أن التيار النقيض للحالة الإسلامية كان يستمد قوته وخبرته من الدوائر الاستعمارية، الراصدة لأوضاع الدولة العثمانية والمتربصة بها من كل جانب، بالإضافة إلى وقوف – هذا التيار النقيض – على نواقص وسلبيات العهد العثماني، ممّا وفر أجواءاً مناسبة لنجاح الخطة الماكرة، داخل العاصمة، وكذلك انعكاساتها على الولايات العثمانية ومنها بغداد. – ففي فترة موضوع البحث – بلغ الصراع ذروته داخل العاصمة العثمانية، فدخل التيار القومي التركي إلى مستوى التنفيذ للخطة الاستعمارية المدروسة لغرض إنهاء دور الدولة الإسلامية، هذا الدوْر – على علاّته – يمثل الشبح المرعب للصليبية والصهيونية العالمية، وبعد نجاح هذه العملية يتمّ إدخال الأمة الإسلامية في معركة الإثارة القومية،

(١) للتفاصيل التاريخية، أنظر نوار، عبد العزيز سليمان: المرجع السابق، ص١١ وما بعدها.

التي كانت أرضيتها مهيأة بمعونة الاستعمار والتخلف في الأمة. فبعد ثورة الاتحاديين (١٩٠٨م،١٣٢٦هـ) دخلت أوضاع البلاد الإسلامية في دوّامةٍ من الصراعات التي مزقت وحدتها بل حولتها إلى أشلاء مقطعة جاهزة للاستيلاء عليها والتحكم بها. ففي العراق «**أخذت تدوّي بشكل متزايد المطالبة بتوسيع الحقوق السياسية للأهالي في حكم العراق، وزيادة نسبة الموظفين العرب في الإدارة المحلية، بل وطرحت أيضاً قضية الاستقلال الذاتي**»[١]. وهذه الحالة تعتبر من إفرازات ذلك الصراع.

ب. مواجهة الواقع الثقافي للأمة

إن مسألة قيادة الأُمة – سياسياً وإدارياً – ترسم إطار التعاطي الشعبي معها، لأنها تشكل أبرز مظاهر الارتباط بين الراعي والرعية، وأكثرها حساسية ودقة، فهي ترتبط بمصير الأمة من ناحية، وإنها شاملة لكافة مناحي الحياة المعيشية من ناحية أخرى. فهي ليست محصورة بالمعاطاة التجارية، أو العلمية، بل هي عامة تعكس آثارها على الحياة عموماً. وقد قيل قديماً «**الناس على دين ملوكهم**» إذا كانت حالة الاستيعاب لدى السلاطين ناضجة، بدرجةٍ معينةٍ تحفظ الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم، فقد ورد عن الإمام علي عليه السلام قوله: «**آلة الرياسة سعة الصدر**»[٢].

أما إذا افتقدت الحالة الاستيعابية لدى الحاكمين، وضاقت صدورهم من الناس في توجيه وعيهم، وتنمية أدوارهم الإيجابية عن قناعة، إثر تطور الأحداث، حينذاك يحدث الاصطدام الذي يبدأ – لعلّهُ – من نقاط بسيطة في الزوايا العامة، ثم تتطور الحالة، – إذا لم تعالج معالجة صحيحة – لتصل إلى درجة الانتقاد، ثم الاعتراض، ثم التمرد والثورة ضد الواقع المؤلم. وقد تراكمت – بمرور الأيام – تلك السلبيات في وعي

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص١١٢.

(٢) نهج البلاغة، باب الحكم والكلمات القصار، رقم ١٧٦.

الأمة حتى بلغت درجة الغليان والانفجار، إبّان حركة الدستور عام ١٩٠٨م، التي

أولاً: الاصطدام بالمسلمين عموماً، وبالمسلمين الشيعة على الخصوص

إنّ تصرفات القادة السياسيين - بشكل عام - أخذت تعكس صوراً عن سلوكيات غير إسلامية في حياهم، كأنها تنبؤ عن عمليات منظمة لغزو الإدارة العثمانية، فقد أدت إلى اهتزاز الثقة بين الراعي والرعية، وضعفت العلاقة بين الطرفين، لذلك بدأت الشعوب المحكومة تتطلّع للنجاة والخلاص. «**وهكذا أصبح الحكم العثماني في العراق، ذا طابع يبعده عن طابعه الإسلامي، الذي كان يتميز به من قبل، وفكرة وحدة المسلمين تحت حكم الخليفة كانت من أقوى العوامل التي ربطت بين الناس والخليفة العثماني، أما وقد تخلى الخليفة ورجاله عن بعض مظاهر الحكم الإسلامي، واتبعوا طريق الأوروبيين، فلا أقل من أن ينفض الناس من أنفسهم الولاء لهم.. فكان الناس يتطلعون إلى اليوم الذي يخلصهم من هذا النظام الجديد**»[(١)]. وهذه الحالة تجسدت في الأذهان عبر الممارسات الجديدة، وكذلك من الترسبات المشوهة التي أنتجتها ممارسات بعض الولاة والقادة، والتي زادت من استياء صورة السلطة، وكمثال على ذلك، واقعة مذبحة المماليك في التاريخ القريب، فقد بقيت أصداؤها في أذهان البغداديين تنتقل من جيل إلى جيل. حيث أدّت - في وقتها - إلى الانفجار والثورة ضد حكومة علي رضا، في (١٨٣٢م،١٢٤٧هـ) ومما يذكر - كشاهد ملموسٍ في هذا المجال - أن موكب الوالي ورجاله من الإداريين والحرس، لما وفدوا البلاد كانت طريقتهم غير مرضية لدى عموم الناس لأنها افتقدت أبسط مقومات الرعاية للحالة الثقافية السائدة «**فكان الباشا الجديد - علي باشا رضا - يرتدي الملابس الأوروبية، وكذا عدد من حاشيته، وكان هذا الزي في نظر أهل بغداد خروجاً على التقاليد الإسلامية وأَخْذاً بالتقاليد الأوروبية التي كان الناس يخشون منها على الإسلام كل الخشية، وكانوا يعتقدون أن ارتداء مثل هذه الملابس ليس سوى مقدمة للتحول عن**

---

(١) نوار، عبد العزيز سليمان: المرجع السابق، ص٤٥١.

الدين الإسلامي»[١]. وبالنتيجة، لقد مارست السلطة الجديدة أعمالاً ونشاطات أثارت الشارع الإسلامي ضدها، وأنها جاءت تتويجاً لأخطاء بعض الولاة والقادة في بغداد عبر المسيرة الطويلة. يقول السلطان عبد الحميد - في صدد بيان حرصه وخشيته من إثارة غضب الرأي العام الإسلامي-: «**إن مدحت باشا قد ولّى المناصب الكبرى، المسيحيين والروم في المناطق الواقعة خارج تركيا، والخاضعة (للدولة) العثمانية، إن مثل هذه الأعمال تؤلّب المسلمين علينا**»[٢]. وبالفعل أخذ الناس يلمسون عدم قدرة السلطة العثمانية على تطبيق الشريعة الإسلامية في بناء الحياة والمجتمع والنظم الاقتصادية، وعليه فقد كانت تختفي صورة الإسلام المنقذ عن الأذهان، بل تفاقمت الأزمات الاقتصادية في البلاد، فسلّموا الأسواق التجارية والحرف المهمة إلى اليهود والأرمن، وبذلك «**ظهروا بمظهر الحكّام الوقتين الذين همّهم أن يعتصروا من البلاد أكثر مما يمكن من الفوائد طالما أنها تحت سلطانهم**»[٣].

إنّ مثل هذه الممارسات كانت تصطدم بالوعي العام لدى المسلمين كافة، وهنالك ممارسات إدارية خاطئة اصطدمت بواقع المسلمين الشيعة، أكثر وضوحاً وأشدّ إيلاماً من سابقتها. فالشيعة «**وهم أكثرية سكان العراق**»[٤]. كانت علاقتهم بالسلطة العثمانية متوترة وغير جيدة، وذلك لأسباب طائفية بالدرجة الأولى وقومية بالدرجة الثانية انعكست - بوضوح - على طريقة حكم العراق وإدارته، يقول عبد الله النفيسي: «**أما أسلوب الحكم الذي كان الأتراك يمارسونه فقد كان أسلوباً يتميز إلى حدٍّ بعيد بالتعصب ضدّ الشيعة**»[٥].

---

(١) المرجع ذاته، ص٤٥١-٤٥٢.

(٢) حلاق، د. حسان: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان (مرجع سابق) ص٤٥.

(٣) منتشاشفيلي، البرت. م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٤) خدوري، مجيد: العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٤م،ص١٢.

(٥) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص٨١.

ويقول حسن العلوي: «**فقد أقصى الأتراك العثمانيون، الشيعة العرب في العراق عن أيّ مركزٍ إداري في الدولة وأبعدوهم عن التمثيل النيابي، فإذا اضطرت الدولة لتعيين نائب عن المدن الشيعية اختارت أحد أبناء العراق من أهل السنة، ممثلاً لكربلاء أو العمارة أو الديوانية أو الناصرية، فيما أعطت الدولة العثمانية لليهود والمسيحيين في العراق حق اختيار أو تعيين مندوب لهم في مجلس المبعوثين (البرلمان العثماني) وعلى الرغم من صدور الدستور العثماني عام ١٩٠٨م.. حُرم الشيعة من حق التمثيل عن مدنهم**»(١). لأسباب طائفية بالدرجة الأولى، ولأسباب سياسية بالدرجة الثانية وذلك بانعكاس حالة الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية - آنذاك - على الساحة العراقية، فكما أن السلطة العثمانية نصبت نفسها مدافعة عن حقوق أهل السنة في العراق، بالمقابل نصبت الحكومة الفارسية نفسها مدافعة عن شيعة العراق، وكان لهذين العامليْن السياسيين المتصارعين، أثرهما الواضح في إثارة الصراع على الأرض لتحقيق أغراض سياسية، فكلما اشتدت الأزمة بين السلطان والشاه، انعكست ظلالاً قاتمة على الحياة في العراق. مما دفع القبائل العربية الشيعية إلى التسلح على طول نهر الفرات لكي تحمي نفسها بنفسها، وتدافع عن قادتها الشرعيين في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، بل لتكون على أهبة الاستعداد لإعلان التمرّد والعصيان والثورة - أيضاً - إذا اقتضى الأمر ضد السلطات الحاكمة. يقول (لونكريك): «**إن اللوم في الاختلاف الفكري المميت، وفي النفور الشديد بين الأتراك ورعاياهم من الكرد والعرب لا يقع على الحكام وحدهم، لان هؤلاء الرعايا لم يبتعدوا عن الولاء والطاعة للأتراك لأنهم أتراك، وإنما كان ذلك ابتعاداً عن أية حكومة كانت تصطدم نظمها ونظمهم الخاصة، وحريتهم المطلقة التي كانوا يحيون بموجبها طوال القرون السابقة. فقد كانت كل حكومة شيعية مثلاً تلاقي حتماً بعداوات كردستان وشمالي العراق وكثير من أواسط العراق،**

---

(١) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية، مرجع سابق، ص٥٣.

كما كانت كل حكومة سنيّة لابد أن تلاقي معارضة المجتهدين في كربلاء والنجف علاوة على معارضة القبائل الشيعية»[١]. والملاحظ في الخط البياني لحركة الشعب العراقي - تاريخياً أثناء الصراع بين الدولتين - أن ولاء العراقيين الشيعة كان متوجهاً للسلطة الفارسية بشكل عام فترة الصراع بين الطرفين، والتي استمرت عدة قرون من عام (١٥٠٨حتى ١٩١٣م،٩١٤-١٣٣١هـ). وذلك لأسباب مذهبية واقتصادية وتاريخية، فقادة المذهب الشيعي - الفقهاء المجتهدون - كانوا في المدن المقدسة بالعراق - غالباً - وكان الحكم الصّفوي والقاجاري في إيران بحاجة إلى دعمهم المعنوي والشرعي، مقابل سعي الحكّام الفرس لتلبية متطلبات علماء الشيعة في العراق[٢]. المهم أن هذا الصراع الدولي على الساحة العراقية، زاد من تذمر ومعارضة أغلبية الشعب العراقي للسلطات العثمانية الحاكمة، مما نتج «**انحسار ظل السلطة العثمانية في معظم مناطق الفرات الأوسط، وتحولها إلى سلطة صورية على الدوام، ومقتصرة على الضرائب حتى نهاية الحكم العثماني، فقد أدى ذلك إلى زيادة ارتباط العشائر وسكان تلك المناطق والمدن، بزعاماتهم الدينية في النجف وكربلاء وتعميق الولاء لهم. وهذا كان يوحد بدوره من زعامة العلماء على كافة شيعة العراق، ويساهم في تكتلهم كجماعة ثقافية وسياسية متمايزة في وجه حملات السلطة، وإجراءاتها ضدهم**»[٣]. ومن العوامل المؤثرة في هذا الاتجاه، هو موقف الدولة العثمانية بعدم الاعتراف بالمذهب الجعفري أسوة بالمذاهب الأربعة. بل عدم اعتبار الشيعة في العراق كغيرهم من الطوائف الإسلامية الأخرى.. بينما يمنح نظام (الملل) العثماني الطوائف غير الإسلامية حقا في

---

(١) لونكريك، المستر ستيفن، همسلفي: مرجع سابق، ص٣٨٨، والجدير بالذكر أن المؤلف رجل عسكري بريطاني اشترك مع الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية برتبة آمر لواء.

(٢) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص١١. انظر: الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص٢٨.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص١١٢.

ممارسة شعاراتهم الدينية[١].

ففي الإطار الإسلامي «كان الولاة في مختلف الأدوار.. يقومون بتأسيس المدارس، ويوقفون لها الأوقاف الخيرية، مستثنين من ذلك أبناء المذهب الجعفري، الذي يحتل اتباعه جانباً كبيراً من البلاد، مما اضطرهم لإنشاء المدارس الخاصة بهم بعيدين عن تشجيع الولاة أو مساعدتهم المالية»[٢]. وهكذا «فحكومة السلطان العثماني التي تقود المسلمين السنة، تعتبر بالنسبة للشيعة المتشددين - في الجوهر - [المؤمنين حقاً] حكومة مغتصبة للسلطة، وفي رأي هؤلاء لم تكن هذه الحكومة تمتلك حتى مؤهلات تطبيق قوانين الإسلام، لذلك فقد كانوا يشعرون بالاغتراب عنها، وكان قليل منهم يبالي بخدمتها أو الذهاب إلى مدارسها»[٣]. يقول كامل الجادرجي: «كانت الطائفة الشيعية تعدّ في زمن السلطان عبد الحميد وبالحقيقة في زمن الدولة العثمانية أقلية تنظر إليها الدولة بعين العداء، فلم تفسح لها مجالات التقدم في أية ناحية من نواحي الحياة العامة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك أنها كانت لا تقبل لها تلميذاً في المدرسة الحربية، ولا يقبل منها فرد في وظائف الدولة إلا ما ندر وعند الضرورة القصوى، وحتى في مدارس الدولة القليلة كانت توضع العراقيل في دخول أبناء الطائفة فيها»[٤].

لذلك يذهب أكثر الباحثين إلى أن سياسة التمييز الطائفي للحكّام الأتراك كانت وراء إثارة الفتن الطائفية بين السنة والشيعة في العراق، وبالفعل «تقع على الأتراك أنفسهم

---

(١) المرجع ذاته، ص١٠٩ - ١١٠. راجع كوثراني، د.وجيه: الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠-١٩٢٠م) معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦م، ص٣١-٣٧.

(٢) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق، باريس ١٩٨٩م، ص٥٠، عن: الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، بغداد ١٩٥٩م، ص٤٣.

(٣) بطاطو، حنا: المرجع السابق، الكتاب الأول، ص٣٦.

(٤) العلوي، حسن: المرجع ذاته، ص٥١، راجع: من أوراق كامل الجادرجي، طبع بيروت ١٩٧١م، ص٦٨.

تبعة إثارة الشقاق بين الشيعة والسُّنة، فلم يكن لهذا الشقاق وجود بشهادة الجميع منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، حتى أن السُّنة والشيعة كانوا يتزاوجون، ولكن الشقاق المذهبي أخذ يشتد من سنة لأُخرى، منذ أن أصبح الأتراك يناصرون السُّنة علناً ضد الشيعة»[1]. ويبدو لنا من مجمل الأحداث أن الحكّام الأتراك في سياستهم الإدارية للعراق كانوا يريدون من الشعب أن يكون مسلماً بطريقتهم الخاصة ليتمكّنوا منه، وأن يكون منتمياً لقوميّته ووطنيته بطريقتهم الخاصة - أيضاً - ليستوعبوا طموحه وتطلعاته، فتجاهلوا المسلمين الشيعة تماماً، وذلك باتباعهم سياسة الإقصاء والإلغاء لهم من الحياة السياسية والمواقع الإدارية، ومع كل ذلك لم يفلحوا في تحقيق أهدافهم، بل اصطدموا بصخور الوعي لدى المسلمين الشيعة، ومتانة تماسكهم حول قياداتهم العلمائية الواعية، وبالفعل أصبح المسلم الشيعي عَصِيّاً على دوائر التمييز الطائفي والقومي للدولة العثمانية.

وها هنا - بالتحديد - موضع الجرح النازف، ونحن إذ نضع الإصبع على الألم العميق نكتشف بوضوحٍ تام جذور الحقيقة الكامنة وراء الضعف الإداري للسلطة العثمانية. ومن هنا نقول - بصراحة -: إن العلاقة بين الدولة العثمانية والمسلمين الشيعة كانت تتسم بالعداء والتوتر على طول المسيرة، كنتيجةٍ طبيعيةٍ للسياسة الطائفية والتميزية التي كانت تتبعها الدولة العثمانية ضدّهم.

ولكن، وبالرغم من كل تلك المعاناة المؤلمة، سجّل علماء المسلمين الشيعة مواقفهم المبدئية التي يشهد لها التاريخ، اتجاه الدولة العثمانية المسلمة في أحلك ظروفها، حيث وقف علماء الشيعة بكل ثقلهم وقدراتهم وامتداداتهم إلى جانب الدولة العثمانية في معاركها المصيرية - كما سنرى ذلك - وإن دلّ هذا الأمر على شيء إنما يدلّ على نضوج الوعي السياسي لدى علماء الشيعة، المنبثق من الأصالة الإسلامية لديهم.

---

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٠٩.

ومعنى ذلك، أن الخلافات والأزمات ووجهات النظر بل أكثر من ذلك، أن الإشكاليات الفكرية والعملية التي دفعت الشيعة لمعارضة سياسة العثمانيين عموماً وبالذات سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر العهد العثماني، ولمعارضة سياسة الاتحاديين بشكل أوسع.. كل ذلك يجمعه علماء الشيعة ويضعونه في المجمّدة، بالرفوف العالية، لغرض شحذ الهمم، وتركيز العزائم للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية التي ترفع لواء الإسلام والجهاد ضد أعداء الإسلام المعتدين، وهذا الموقف ليس خاصاً باعتدائهم على العراق فقط بل شمل البلاد الإسلامية بشكل عام. فوقفوا إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد إيطاليا عام (١٩١١م،١٣٢٩هـ)، عند غزوها لليبيا، فقد أعلنوا الجهاد في حينها، وبالفعل «**تشكّلت في جميع أنحاء العراق لجان للدفاع عن ليبيا وكانت تضم أشخاصاً من الطائفتين، ولعب الشيعة فيها دوراً فعالاً جداً**»[1]. فتأسست عدة جمعيات لدعم العمل الجهادي في ليبيا، فمثلاً: «**قام عدد من أعيان الشامية بتأليف لجنة في القضاء المذكور، كان الشيخ مبدر الفرعون وأخوته من أوائل المتبرعين لها.. وفي كربلاء عقد الأهالي اجتماعاً عاماً عند ضريح الإمام الحسين وألقيت الخطب الحماسية، ثم جرى الاكتتاب لجمع التبرعات، فجمعت ستمائة ليرة في يوم واحد.. وفي يوم ١٢/ تشرين الأول/ أكتوبر تظاهر ما يقارب الألفين من الأهالي، ثم احتشدوا عند ضريح الإمام الحسين، وألقى السيد جواد (الروزخون) كلمة أثنى بها على شجاعة الطرابلسيين.. وقد شهدت مدينتا النجف وسامراء تظاهرات مماثلة خلال يومي ١١و١٧ تشرين الأول / أكتوبر، ألقيت خلالها الخطب الحماسية، ودعا الخطباء إلى نبذ الخلافات الطائفية وتوحيد الجهود**»[2]. وقد

---

(١) نظمي، د. وميض جمال: شيعة العراق وقضية القومية العربية، الدور التاريخي قبل الاستقلال، الفصل السابع من كتاب (دراسات في القومية العربية والوحدة)، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٥)، بيروت ط٢، ١٩٩٢م، ص١٩١.

(٢) الجابري، محمد هليل: الحركة القومية العربية في العراق بين (١٩٠٨-١٩١٤م)، (رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨٠، ص٤٢٤.

«حدثت في مدن العراق الكبرى - أيضاً - فعاليات معادية للاستعمار احتجاجاً على احتلال قوات روسيا القيصرية، وإنجلترا لإيران، وقمع حركة الشعب الإيراني الثورية في كانون الأول ١٩١١م، فأصدر المجتهدون الشيعة في النجف فتوى دعوا فيها جميع مسلمي العراق لإسناد مطلب سحب القوات الأجنبية من إيران، وطلبوا منهم أن يضحّوا من أجل هذه القضية المقدسة بحياتهم وممتلكاتهم..»(١).

أما موقفهم الجهادي ضد الحلفاء المعتدين عام ١٩١٤م، فتشهد له ميادين القتال، وهذا ما سنوضحه في حديثنا عن حركة الجهاد عام (١٩١٤م، ١٣٣٢هـ). وهكذا فإن **«علماء الإسلام في النجف وكربلاء الذين رفضوا الانسياق وراء شهواتهم وطموحاتهم الخاصة.. وفضلوا التمسك بالإسلام وبالوحدة (الإسلامية)، والعض على جروحهم من أجل مجابهة العدو الخارجي.. ورفضوا كل العروض التي قدمتها بريطانيا لدعمهم، وتوفير الحماية لهم، بل رفضوا السماح للقوى الأجنبية بأي تدخل في الشؤون الداخلية للدولة الإسلامية»**(٢).

والحال - وعلى ضوء التحليل السياسي القائم على المصالح والمنافع - كان بإمكان علماء الشيعة وهم المضطهدون في ظل السيطرة العثمانية، أن يمدّوا جسوراً مع الدول الطامعة بل أن يستجيبوا لمحاولات تلك الدول وخصوصاً بريطانيا، وذلك لكي ينتقموا من السلطات العثمانية المعادية لهم، وكذلك ليضمنوا مستقبلاً حافلاً في إدارة البلاد.

إن هذا الأمر ليس بعيداً على الإطلاق عن ذهنية علماء الشيعة ولكن الحاجز الحقيقي دون تنفيذه هو تقوى الله سبحانه. وهنا أتذكر ما نقرأه في زيارة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في يوم الغدير حيث ورد في وصفه عليه السلام: «وكم

---

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٠١.

(٢) الكاتب، أحمد: مرجع سابق، ص١٩.

من أمرٍ صدَّك عن إمضاء عزمك فيه التقى، واتّبع غيرُك في مثله الهوى، فظن الجاهلون أنك عجزت عما إليه انتهى، ضَلّ واللهِ الظّان لذلك وما اهتدى، ولقد أوضحت ما أُشكل من ذلك لمن توهم وامترى، بقولك صلى الله عليك **«قد يرى الحوّلُ القلّبُ وجهَ الحيلةِ ودونها حاجزٌ من تقوى الله فيدعُها رأيَ العين وينتهزُ فرصتَها من لا حريجةَ له في الدين، صدقتَ وخسر المبطلون..»**[1]. وبعد ذكر إمام المتقين أعود إلى مواقف علماء الشيعة، فلقد بلغ الوعي السياسي الإسلامي ذروته المبدئية لديهم، ليس فقط لرفضهم الاستجابة لإغراءات وعروض البريطانيين بل لوقوفهم ضد مشاريعهم الإستيلائية، فقد حاربوها بكامل قوتهم وطاقاتهم. وكشاهد على هذا الرأي، ما حدث للإمام محمد حسن الشيرازي في سامراء، قبيل الحرب العالمية الأولى من اعتداءٍ شخصي، فأصيب بحجرٍ طائش مما دفع قنصل بريطانيا، وروسيا بالتوجه إلى سامراء مستنكرين هذا العمل الذي يحتمل انه جرى بتوجيه من أحدهما.. فرفض الإمام الشيرازي هذا التدخل الغريب في حادثة داخلية.. وحينما أُبلغ القنصل البريطاني برفض المقابلة من قبل الإمام، بعث إليه أنه مستعد للاقتصاص ممن أرتكب هذا الاعتداء، ولو أدى ذلك إلى إرسال إنذار للحكومة العثمانية! : فرفض عرضه قائلاً : **«إنه لا يعتقد بوجود عداء بينه وبين أهل سامراء، وإن ما حدث كان نتيجة الصدفة، ولا يرى حاجة لدسّ أنف بريطانيا في هذا الأمر الذي لا يعنيها، لأنه والحكومة العثمانية على دين واحد، وقبلة واحدة، وقرآن واحد»**. ومما يذكر أن الإمام نال شكر الحكومة العثمانية وتقديرها[2]. وهذا العالِم الكبير هو الذي قاد ثورة

(١) مقطع من زيارة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام يوم الغدير، راجع نص الزيارة في كتب الأدعية والزيارات، فستقف على معاني ودروس ودلالات هائلة. راجع للمثال: الجوهري، الحاج محمد صالح: ضياء الصالحين. مطبعة الآداب النجف ط١٢، سنة ١٣٨٩هـ، ص١٨٦.

(٢) محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان – ثورة العشرين (الثورة الإسلامية الأولى في العراق) – ط١، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م، سلسلة نحو حضارة إسلامية رقم ١٨ – مكان إصدار السلسلة لندن، ص٥٩. وأيضاً الكاتب، أحمد: مرجع سابق، ص١٩.

التنباك المعروفة ضد اتفاقية بريطانيا مع شاه إيران، بفتواه الشهيرة، التي سببت إخراج الإنجليز من إيران عام (١٨٩١م،١٣٠٩هـ)، وسنوضح هذه المواقف من قبل العلماء المجتهدين، لاسيما الميرزا محمد حسن الشيرازي عند حديثنا عن أطروحة الإسلاميين الإصلاحية.

ثانياً: الاصطدام بالقوميات غير التركية عموماً، وبالقومية العربية على الخصوص

لقد تميزت – بوضوح – المراحل الأخيرة من العهد العثماني باضطهاد القوميات غير التركية، وعلى رأسها القومية العربية، وذلك نتيجة تفاعلات عديدة لعوامل داخلية وخارجية استعمارية أفرزت هذا الاتجاه في الإدارة السياسية للسلطة العثمانية بشكلٍ علني بعد ثورة الدستور، فمنذ استلام الاتحاديين زمام الأمور عام ١٩٠٨م، أصبحت سياسة التتريك من ابرز سمات تلك المرحلة. وقد ظهرت آثار تلك السياسية على الساحة العراقية. وبالفعل كشفت الدولة العثمانية عن سياستها العنصرية اتجاه القوميات غير التركية، فكانت تعتبرها من الدرجة الثانية، فأبناء العروبة مواطنون من الدرجة الثانية داخل الإمبراطورية، والذي زاد الطين بلّةً «**أنّ العثمانيين قد اتخذوا موقفاً شذّوا به عن (الأسر) و(الدول) غير العربية التي بسطت سلطانها على العرب من قبلهم، فتلك قد تعربت – على تفاوت في نجاحها في امتلاك القَسَمات العربية، وارتقائها وعمقها فيها – أما العثمانيون فقد شذوا عن هذا السبيل، عندما احتفظوا بتركيّتهم، حتى لقد احتقروا العرب والعروبة، بل لقد راودتهم في المرحلة الأخيرة أحلام (تتريك) الرعية العربية، فكانوا البادئين لتلك المأساة التي تلقفها وزادها دعماً وبلورةً وتشييداً أعداء العروبة والإسلام، مأساة التناقض بين العروبة والإسلام**»[1].

إنّ هذه التطورات دفعت ذوي الاتجاهات القومية – وغيرهم أيضاً – إلى الاعتقاد

(١) عمارة، محمد: القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات، المرجع السابق، ص١٤٥-١٤٦.

بأن سياسة التتريك شكّلت عاملاً مهماً من عوامل استثارة الوعي القومي العربي ونهوضه، أواخر العهد العثماني، على عكس المراحل الأولى من العهد العثماني، فقد كان الالتزام بالشريعة الإسلامية من قِبل الدولة، يفرض احترام أبناء القوميات الأخرى، ويشعرهم بالمساواة أمام القانون الإسلامي. إن هذا الاختلاف بين الموقفين المتعاكسيْن يدعو الباحثين إلى التفريق بين السياسة العثمانية، في بدايتها، عن سياستها أواخر عهدها، «**ففي الفترات الأولى من الحكم العثماني، عومل العرب بالكثير من الاحترام، وكانت الدولة العثمانية قائمة على أسس اللامركزية، وبقيت كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر.. (فقد كان العثمانيون) يعتبرون أنفسهم مسلمين أولاً وقبل كل شيء، وكانوا ينظرون النظرة ذاتها إلى (الدولة) بمجموعها (من حيث الحروب والمناصب)..**»[1]. ولكن حينما اتبعت سياسة التتريك، بدأت مطالبة العرب بالحقوق القومية ونمت شيئاً فشيئاً إلى درجة الانفصال عن الدولة العثمانية. ومن المؤكد أن المسألة ليست عبثية، حيث أوصلت الأمة الإسلامية إلى درجة التفكك والانحدار، وإنما كانت مؤامرة دقيقة حيكت خطوطها بأيدٍ صهيونية صليبّية معادية في عواصم أوروبا، حيث كانت منتشرة بكل قواها لتحطيم الدولة العثمانية، وغزو المسلمين في عقر ديارهم. وذلك عبر البعد الاستراتيجي لهم داخل المسلمين، وهم الاقليات الدينية، بالإضافة إلى الذين حملوا أفكارهم، واصبحوا جسوراً لعبور جيوش الغرب إلى مناطق المسلمين، وبالتالي ليحقق الغرب أحلامه في السيطرة واستغلال الثروات. فلذلك حرصت أوروبا وبريطانيا بالتحديد «على التعاون مع الاقليات في الدولة العثمانية، لاسيما اليهود من ذوي النفوذ، بالإضافة إلى العملاء المحليين والأجانب على السواء. ويتحدث (مصطفى كامل) – الزعيم المصري – عن هذه الحقيقة فيقول: «**لقد دخل في جسم الدولة كثير من**

---

(١) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

الأجانب نساءً ورجالاً، وغيّروا أسماءهم بأسماء إسلامية، عملوا على الارتقاء في المناصب حتى وصل بعضهم إلى أسماها، وصاروا من أقرب الدخلاء في الزمن السالف، في كل فروع الدولة العليّة، حتى في الجيش نفسه، وصارت لهم سلطة عظيمة،ونفوذ كبير، وكنتَ تجد من وزراء الدولة العلية من يعمل لصالح الروس مدعياً أنه روسي السياسة، ومن يعمل لصالح إنكلترا مدعياً أنه إنكليزي السياسة، ولكن ليس منهم من كان عثماني السياسة». يضيف الدكتور حسّان إلى ذلك بقوله: «إن هؤلاء الأشخاص الأجانب الذين دخلوا في جسم الدولة لعبوا دوراً بارزاً في إنهاكها وتقصير سنيّ حياتها»(١). وهكذا فقد «استخدمت الدول الأوروبية مختلف الوسائل والسبل لمحاربة الدولة الإسلامية العثمانية، شملت غزو أجزاء منها، وبث الدسائس والفتن والأفكار العلمانية والقومية في أركانها، كل ذلك لإنهاء الرابطة الإسلامية وفسخها، ومن ثم اقتطاع الأمصار الإسلامية وتقسيمها، والقضاء على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. إن الركيزة الأساسية التي اعتمدتها الدوائر الغربية في إنهاء الدولة العثمانية هي مؤامرة الحركة القومية التركية (الطورانية)، واعتمدت في غرس ونشأة هذه الحركة على علماء الغرب المنتشرين في مؤسسات الأستانة من روس، وفرنسيين ويهود (الدونمة) سلانيك..»(٢).

فقد جاء في أحد منشورات تركيا الفتاة «إن هذه البدعة الخيالية المخيفة، التي يسمونها الأمة الإسلامية، التي ظلت إلى أمد طويل سداً يحول دون التقدم بوجهٍ عام، ودون تحقيق الوحدة الطورانية بوجه خاص، هي في طريقها إلى التفكك والزوال»(٣). وعليه، فقد كانت حلقات التآمر على الدولة العثمانية والشعوب الإسلامية، مستمرة ضمن مسلسل متكامل،

---

(١) حلاّق، د. حسّان: دور اليهود والقوى الدولية..، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) الطائي، نجاح عطا: الفكر القومي إسلامياً وتاريخياً، طبع طهران (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ص٢٩. الناشر: معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي - الجمهورية الإسلامية في إيران.

(٣) المرجع ذاته، ص٢٣.

حلقته الأولى كانت بإثارة القومية التركية بالذات، لأن الأتراك حسب الظاهر المعلن هم أصحاب السلطة الإسلامية - آنذاك - بينما جاءت إثارة القومية العربية، والقومية الكردية فيما بعد، ضمن الحلقات الأخرى. وكان الاستعمار يستهدف الدولة العثمانية بالدرجة الأولى، فنجاحه بإثارة القومية التركية، كبديل عن الإسلام، للنهضة والتقدم، يضمن النجاح في القوميات الأخرى، وعلى رأسها القومية العربية لما تملك من تاريخ إسلامي حافل بالمواقف، خاصة في عصر صدر الإسلام، كما أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، بالإضافة إلى ما تملكه بلاد العرب من خيرات وثروات. لذلك، وبعد ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨م «**كانت كلمة (بيس عرب) (عربي قذر)، يسمعها العربي أينما سار في الأستانة**»[1]. فإذن هو مخطط يهودي دقيق غايته الانقضاض على الإسلام والمسلمين «**وتبرز الوثائق المعاصرة من أن أصحاب العقول المحركة لثورة الاتحاد والترقي هم اليهود الدونمة والدول الأجنبية على حد قول: (Seton Wastson) ويؤكد لوثر (Lowther) السفير البريطاني في الأستانة هذه الحقيقة بـ (أن جمعية الاتحاد والترقي تبدو في تنظيمها الداخلي تحالفاً يهودياً - تركياً مزدوجاً).. ويذكر أرنست رامزور (Ramzour.E)، ومحمد رشيد رضا، وجواد رفعت اتلخان - القائد التركي - من أن الثورة التركية عام ١٩٠٨م، كلها تقريباً من عمل مؤامرة يهودية ماسونية نظراً لعظم نفوذ اليهود الماسون فيها**»[2]. ومعنى ذلك أن نجاح الاتحاديين سيعبّد الطريق نحو نجاح القومية العربية في المسعى المشترك لتفريق الوحدة الإسلامية. ومما لا شك فيه كان لانعكاسات السياسة العنصرية والطائفية التي مورست ضدّ العرب والقوميات الأخرى، الأثر الكبير والواضح في إذكاء روح القومية وتطورها لدى العرب، حيث استخدم حزب الاتحاد والترقي أساليب

---

(١) حلاق، د. حسان: المرجع السابق، ص١١، من مقدمة المؤلف.

(٢) المرجع ذاته، ص١٠-١١ بالمقدمة.

عديدة لتحقيق أهدافه، التي هي أهداف الغرب «**إذ أخذ يذل المسلمين، ويقتل أحرارهم، ويتصرف معهم تصرفاً استعمارياً منفّراً لهم، الأمر الذي أدى إلى نفرة المسلمين وعلى رأسهم العرب من الحكم.. فهذا جمال باشا أحد القادة الثلاثة للجمعية وللدولة، عمل كل ما في وسعه من أجل إثارة النعرة القومية عند عرب سوريا بقتله وشنقه للمئات، واحتقاره لهم ولدينهم وقوميتهم! وبفعل أعماله القومية والعنصرية تلك، نال لقب (السفاح) ومن يومها أخذ يعرف باسم جمال باشا السفاح**»[1]. وقد بلغ الاستياء درجة لا تطاق، داخل القوميات غير التركية من تلك السياسة، «ففي العام (١٩١٠م،١٣٢٨هـ) كان أحد نواب بغداد في (البرلمان) العثماني قد كتب يقول: «**أسلم للمرء ألف مرة أن يعتمد على العشيرة، من أن يعتمد على الحكومة، ففي حين أن هذه الأخيرة تؤجل أو تتجاهل الإخضاع، نجد أن العشيرة - ومهما كانت ضعيفة - ما أن تعلم بأن ظلماً قد وقع ضدّ أحد أعضائها حتى تعد نفسها للأخذ بثأره**»[2]. وهذه العملية كانت مقصودة ومرسوم لها سلفاً على صعيد الوضع الاجتماعي في العاصمة، وعلى صعيد مجلس النواب، بل حتى على صعيد ساحة العمليات العسكرية، فقد «**قال الجنرال الألماني (ليمان فون ساندرز)، قائد القطاع الجنوبي التركي في الحرب العالمية الأولى، في (٢٥/ ت١/ ١٩١٦م،٢١/ ذو الحجة/ ١٣٣٤هـ)، للجنرال لوندوروف: إن الإجراءات الصارمة القاسية التي اتخذها جمال باشا بحق العرب جعلتهم يتخلون عن تركيا وافقدتهم كل عطف نحو الأتراك.. أن سياسة الحكومة التركية المؤسفة والمحزنة نحو البلدان العربية قد جعلت من العرب أعداءاً ألداء**»[3].

---

(١) الطائي، نجاح عطا: المرجع السابق، ص٤٣-٤٤.

(٢) بطاطو، حنا: العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية -مرجع سابق - ج١، ص٤٠.

(٣) الطائي، مرجع سابق، ص٤٨.

وكذلك انعكست هذه السياسة على القومية الكردية أيضاً[١]. كأمر طبيعي نتيجة ردة الفعل على سياسة التتريك التي أنتهجها رجال السلطة في الأستانة. وبالنتيجة يمكن القول: إن الشعوب الإسلامية التي كانت متحدة على الأسس العامة تحت لواء الدولة العثمانية قد تمزّقت وتفرقت، وكذلك ضاعت الجامعة -على علاّتها - من أيدي المسلمين. يقول (لورنس) مبعوث بريطانيا والمنفذ الحقيقي للسياسة البريطانية في المنطقة «**لقد كنت أؤمن بالفكرة العربية أيمانا عميقاً، وكنت واثقاً قبل أن أحضر إلى الحجاز، أنها هي الفكرة التي ستمزق تركيا شذر مذر**»[٢].

ووقف (كرزون)، وزير خارجة بريطانيا في مجلس العموم البريطاني مجيباً عن بعض التساؤلات حول تركيا واستقلاها.. قال: «**لقد قضينا على تركيا (الدولة العثمانية) التي لن تقوم لها قائمة بعد اليوم.. لأننا قضينا على قوتها المتمثلة في أمرين: الإسلام والخلافة**»[٣].

وهكذا دخلت دول الاستكبار حرباً متعددة المراحل، ابتدأت بإضعاف الدولة العثمانية، وقد وظفت الثورة العربية لصالحها في المعركة، «**فهي من ناحية رفضت تدعيم القوات العثمانية بمزيد من الجنود العرب..، كما قامت بإبطال مفعول سلاح الجهاد الخطير.. (وأكثر من ذلك).. قامت باحتلال الأراضي والمدن العربية كالقدس وعمان ودمشق وتسليمها لقوات الاحتلال**»[٤].

ألم يخاطب فيصل بن الحسين برسالته إلى (فرانكفورت)[٥] بقوله: «..**إننا نعتبر**

---

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) الطائي، نجاح عطا: المرجع السابق، ص٩١.

(٣) المرجع ذاته، ص٥٧.

(٤) الكاتب، أحمد: مرجع سابق، ص١٦.

(٥) خطاب رسمي من الملك فيصل إلى (المستر فرانكفورت) القاضي والأستاذ بجامعة هارفرت، وعضو الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح، والمتحدث الرسمي باسم الصهيونية الأمريكية وذلك في ٣/مارس/١٩١٩م.

العرب واليهود أبناء عمومة في الجنس، وقد تعرضوا لاضطهادات مماثلة على أيدي قوى أقوى منهم.. إن وفدنا.. ليدرك المطالب التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في الأمس تمام الإدراك.. إننا نعتبرها مطالب معتدلة وصحيحة.. وسوف نعمل جهدنا، حسب طاقاتنا في تحقيقها، وأملي أن يحتل العرب في القريب مركزاً يمكنهم من رد المعروف لليهود.. فالحركة اليهودية قومية وليست استعمارية.. لكلينا مكان في سوريا.. بل اني، لا أظن أن لأيٍّ منّا مكاناً في النجاح بدون الآخر..»[1]. وهكذا تضيع القيم الإسلامية والوطنية من خلال المنهج القومي الذي اتخذه الاتحاديون، ورجال القومية العربية.. وبالتأكيد حينما أفاقت جمعية الاتحاد والترقي من سباتها، وجدت نفسها خسرت كل شيء بما فيها دولة أحلامهم - تركيا - وكذلك رجال القومية العربية، قد خسروا كل شيء، بما في ذلك الوعود العسلية، من الدول الاستعمارية.

ثالثاً: الاصطدام بالاقليات الأُخرى

تقع الاقليات الدينية - غالباً - في محط نظر وتأمل، من قبل عيون المخططين لمشاريع السيطرة، لإمكانية التحالف والاتفاق معها أكثر من غيرها. وذلك لتجاذب الحاجة وتبادل المنفعة بين الطرفين. وفي حالة نجاح المشروع تصل درجة التحالف والالتصاق إلى مستوى الضرورة الحياتية ذات المصير المشترك.

إنّ الدولة العثمانية رسمت الخطوط الإسلامية العريضة لغرض التعامل مع تلك الاقليات المنتشرة في الأقاليم التابعة إليها، أما المعاملة الميدانية فيحددها المنهج السياسي للدولة، ومدى انسجام الاقليات معه. والمهم، لقد ساد في أوساطها شعور بضرورة التكتل فيما بينها، لتبرز بصورة مقبولة للساحة الحياتية، بشكل يرضي قسطاً من طموحها - على الأقل - فكانت تظهر بهذه الصورة من التكاتف والتكتل لتنال بعض

---

(١) الطائي، نجاح عطا: المرجع السابق، ص٩٤-٩٥.

طموحها وهي مجتمعة، وكان لابد لها من أن تمتاز بقوة مؤثرة - أيضاً - لتضغط من خلالها لتثبيت وجودها، ونيل مطالبها. وهذا هو السبب الذي دعاها للتفكير بالدخول في مجالات الحياة غير السياسية. فـ«**كان غير المسلمين - اليهود والآثوريون الكلدان وغيرهم - في المدن منعزلين عن بقية المجتمع في النواحي الاجتماعية.. ولهذا فانهم ركّزوا كل طاقاتهم في المجال الاقتصادي**»[(١)].

ولقد «**تركزت حركة الشراء والبيع في بغداد عام ١٨٧٩م [١٢٩٧هـ]، في أيدي اليهود، كما أشار إلى ذلك تقرير للقنصلية البريطانية حول حركة التجارة في بغداد، أصبحوا في عام ١٩١٥م [١٣٣٣هـ] مسيطرين بصورة كاملة على التجارة المحلية، حيث لا يستطيع المسلمون ولا المسيحيون منافستهم**»[(٢)]. وقبيل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت حركة التجارة الخارجية، كانت السيطرة التجارية لأوروبا، ولا سيما إنكلترا على مجمل العمليات التجارية. وكان عدد التجار العراقيين، ومعظمهم من اليهود والمسيحيين، قليلاً لم يتجاوز عدة مئات[(٣)].

وهذا لا يعني - أبداً - أن الدول الأوروبية بمصالحها ومطامعها في أقاليم الدولة العثمانية - ولا سيما العراق - قد اعتبرت هذا التوجه الاقتصادي معيقاً لطموحاتها، بل على العكس، لقد ساهمت في نمو الاقليات اقتصادياً، وفي الوقت ذاته كرّست وجودها من خلال الاقليات عبر مشاريعها السياسية. ففتحت قنوات الاتصال معها، واعتبرتها العمق الاستراتيجي لأهدافها، والجسور الطبيعية لتدخلها في المنطقة. نظراً لفقدان الحواجز النفسية بينها وبين الدول الأوروبية، وتلاقيها في المصالح والأهداف.

---

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.

(٣)Batatu H: The Old Social Classes and The Revolutionary Movement Iraq.New.Jerey . .١٩٧٨p.٢٤٤.

وهكذا بدأت عملية إيجاد موطئ قدم للدول الغربية في المنطقة.

«ونتيجة للرعاية المباشرة التي أولاها التجار الأوروبيون ومؤسساتهم المصرفية، للتجار المحليين من الاقليات الدينية، لاسيما اليهود، فقد احتلت هذه الفئات موقعاً (متقدماً)، يشارك أو يلي مباشرة مواقع التجار الأوروبيين في السيطرة على تجارة العراق، وكمثال على ذلك، الموقع الذي احتلته مؤسسة (ساسون) التجارية – الربوّية في بغداد، التي كان ممثلوها من كبار تجار (بومباي) ويملكون معامل للنسيج في (مانشستر).. هذا فضلاً عن أن غالبية تجار الأقمشة بالجملة عموماً، وكذلك تجار البصرة مع الخارج، كانوا من اليهود، في حين احتكر تجارة الماعز في كردستان بضع شركات مسيحية. أما تجارة التمور فإن ستة فقط من أصل عشرين، من كبار مصدريها كانوا من العرب (تجار محليين). أما في بغداد فإن اليهود والأرمن هم الذين ازدهروا بينما كان أغلبية تجار البصرة الذين يعتمدون بالأساس على التجارة مع اليهود.. هم من عناصر غير مسلمة ومن قوميات غير عربية[١]. وزاد انتعاش الاقليات حين اتصال أوروبا بالدولة العثمانية وتغلغلها في المنطقة على الصعيد الاقتصادي والثقافي، بالاعتماد على تلك الاقليات، فقد فتح الاتحاد الإسرائيلي (ISRAELITE ALLIACE) مدارس في الموصل والحلة والبصرة وخانقين والعمارة، كذلك أسست البعثة التي أرسلها أسقف (كانتريري) مدرسة في (بيباير) بالقرب من العمادية، كما نشطت بعثات الكرملين والدومنيكان الفرنسية بين الآثوريين الكلدان، والبعثة الانكليكانية البريطانية بين الآثوريين النساطرة، إضافة إلى المبشرين الأمريكان الذين كانوا يعملون في جنوب العراق وفي بغداد والموصل. وتعود الدعاية الصهيونية في العراق إلى هذه الفترة – أيضاً – فقد وصلت إلى العراق من أوروبا لجنتان صهيونيتان في أوقات مختلفة لدراسة إمكانية الهجرة، وطالب كراس وزع في ١٩١٣م [١٣٣١هـ] بفلسطين»[٢].

---

(١) راجع الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٥٣.

(٢) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٢١-١٢٢.

لتكون موطناً لليهود. إنّ مجمل هذه الإرساليات، التي سبقت أو رافقت التغلغل الاقتصادي والسياسي لبلاد المسلمين، بلورت وعياً خاصاً داخل الاقليات، مفاده تكريس العزلة عن مشاريع الدولة العثمانية من ناحية، ومن ناحية أخرى استثمار الطاقات والإمكانيات المتاحة لغرض النمو الذاتي على المستوى الاقتصادي، ومن ثمّ لتدخل في سير الأحداث السياسية بشكل مؤثر، ضمن المشروع الأوروبي الذي يناسب مع معطيات المرحلة. وعليه «**لم يكن السكان المسيحيون واليهود، كذلك اليزيديون يرغبون في المشاركة بمغامرات (الدولة) العثمانية العسكرية، وبعد إصدار قانون تطبيق الخدمة العسكرية على غير المسلمين في ١٩٠٩م، بدأ هؤلاء يحاولون التهرب من الخدمة العسكرية. بمختلف الوسائل..**»[(١)]. إن هذه الأرضية في واقع الاقليات قد نضّجتها إلى درجة الخصوبة، مخططات أوروبا والصهيونية بالذات، عبر تفعيل أمرها ثقافياً وسياسياً، وإبراز دورها السياسي والاقتصادي المغمور نتيجة السياسة العثمانية. والسؤال الصعب الذي تطرحه هذه الحالة هو: هل كان بإمكان الدولة العثمانية أن تستوعب الاقليات وتفتح أمامها آفاق العمل السياسي والإداري داخل البلاد الإسلامية! وبشكل يرضي طموحها الخاص، وطموح الطامعين من ورائها؟ إنها المعاناة الحقيقية لكل نظام إسلامي تتعايش في أوساطه أقليات بتلك الظروف الذاتية والموضوعية. لذلك «**ومنذ أن أحرز الإنكليز تفوقاً على منافسيهم الفرنسيين في العراق، عمل القناصل والوكلاء الإنكليز، على رسم دور سياسي واقتصادي مباشر، وآخر مستقبلي للجماعات غير المسلمة، ومن ثم توظيف هذا الدور في خدمة النفوذ والتغلغل الإنكليزي، وبالاستفادة من نزعة هؤلاء للدول الأوروبية، كمراكز تبشير، والتي نمّتها الحركة التبشرية، وحيث ساهم نظام الملل العثماني في توفير شروط مهمة لتحقيق هذا الدور، فإن تسليم هذه الجماعات قيادة العملية التجارية، بعد التجّار الإنكليز، شكّل**

---

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: المرجع ذاته، ص١٢١.

شرطاً مادياً آخر لربط هذه الجماعات بالمصالح الإنكليزية، والأوروبية عموماً. وقد استكمل ذلك بمباشرة الإنكليز الإفصاح عن وصايتهم على هـذه الجماعـات.. فـضلاً عـن تمويـل رؤسـاء هـذه الجماعات بالمال، علانية..»[١].

«ففي عام ١٩١٣م [١٣٣١هـ]، اقترح القائم بأعمال القنصل البريطاني ببغـداد، بـأن تقـدم للمبشرين مساعدة مالية، وأن يتوجه وزير الخارجية البريطاني (أدور كري) إلى الجمعية الأوروبيـة للاستعمار باقتراح رسمي يقضي بالصرف على مدرسة، لتدريس اللغة الإنجليزيـة، وأوصى فـضلاً عن ذلك. بمساعدة الآثوريين النساطرة، ودافع عن فكرة توسيع نظام الـري بـإشراف الإنجليـز، حيث كتب يقول: من المهم السيطرة على النظام، وتكوين دولة داخل دولة»[٢].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٥٩.

(٢) منتشاشفيلي، البرت. م: المرجع السابق، ص١٤٣.

٢. النفوذ الأجنبي، بداية الاختراق المباشر

أ. البعد الدولي - سبل التغلغل الأوروبي - الإنكليزي

ولعل هذه العقبة من ابرز العقبات الخارجية، التي عرقلت مركزية السلطة العثمانية، فعلى أثر ظهور أعراض مرض الشيخوخة، داخل أجهزة الدولة، ازداد نشاط الأوروبيين مستغلين فرصة الضعف – هذه – فتحركوا متنافسين فيما بينهم، لوضع اليد على أجزاء من التركة الهائلة، بما أوتي – كل طرفٍ منهم – من قوة وحيلة وخداع، وذلك بكشف ما أمكن من خطوط الضعف داخل النظام، لغرض التمكّن من كسب المبادرة، ومسك أكبر قدر ممكن من أوراق الفوز في التسابق. فصار التغلغل الأوروبي والنفوذ الأجنبي داخل الجسم الكبير للدولة، هو السمة البارزة لمعالم تلك الحقبة الزمنية، «**فقد كانت (الدولة) تسيطر على جزء كبير من البلاد في القارات الثلاث الغنيّة بمواردها الزراعية والصناعية، كما كانت تسيطر على كثير من المواقع السوقية، كالمضايق والجزر، فكان طبيعياً أن تكون هذه الميزات مطمح أنظار الدول الراغبة في التوسع، كبريطانيا وروسيا وفرنسا، وقد شرعت هذه الدول في إقامة رؤوس جسور لها في داخل (الدولة) العثمانية، فمنها من ادّعت حق حماية مصالحها التجارية، ومنها من ادّعت حق حماية الاقليات الدينية، ومنها من ادّعت حق حماية الاقليات العنصرية، وهكذا أصبح لهذه الدول نفوذ وتنافس، وكانت كلٌّ منها**

تنتظر القضاء على الرجل المريض للاستيلاء على ميراثه»[1]. بالضبط كتنافس الحيوانات الوحشية الكاسرة، وهي تجتمع على فريسة ضعيفة، وقد كانت المنافسة شديدة فيما بين الدول الأوروبية الطامعة بثروات المسلمين، وأشدّها ضراوةً كانت بين فرنسا وبريطانيا. وهنا تظهر صدقية الحديث النبوي الشريف، فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم:

«يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة على قصعتها، فقال قائل: من قلّةٍ نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل.. ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن. فقال قائل: يا رسول الله وما الوهن؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: حبّ الدنيا وكراهية الموت»[2].

ولعدة مبررات سياسية واقتصادية، اندفعت بريطانيا نحو العراق، يقول (ويلسن) وكيل الحاكم البريطاني العام في العراق، في برقية له إلى وزير الهند بتاريخ ١٠/١٢/١٩١٨م الموافق للسابع من ربيع الأول عام ١٣٣٧هـ، جاء فيها:

«إن المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط تقع في بغداد، وقد استطعنا باحتلالنا للعراق أن ندق إسفيناً في العالم الإسلامي، وبذلك منعنا تجمع المسلمين ضدنا في الشرق الأوسط»[3].

هذا هو الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدول الأوروبية، فبالرغم من تنافسها على الحصص، نراها متفقة تماماً في ذلك الهدف المشترك. بالإضافة إلى أن العراق - كما هو معلوم - بلد زراعي خصب لوجود الرافدين - دجلة والفرات - بالدرجة الأولى إلى جانب مياه الأمطار، وكذلك توافر الشروط المناسبة للإنتاج الزراعي والحيواني في

---

(١) السعيد، نوري: مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العراقي في الحجاز وسوريا (١٩١٦-١٩١٨م)، بيروت ط٢، ١٩٨٧م، ص١٨-١٩.

(٢) سنن أبي داود، ج١١، ص٣٧١، الحديث رقم ٣٧٤٥. وقريب منه في مسند أحمد، ج٤٥، ص٣٧١، حديث رقم ٢١٣٦٣.

(٣) رقم البرقية (١٠٩٧٣) بتاريخ ١٠/١٢/١٩١٨م.

منطقة السهول والمناطق الجبلية، وهو يمتاز - أيضاً - بوجود الثروة المعدنية، وخاصة النفط[١]، وكذلك يتمتع العراق بموقع جغرافي استراتيجي في المنطقة، ويعتبر سوقاً للبضائع التجارية، ونافذة لأسواق المنطقة. لذلك سعت بريطانيا بكل جهدها لتتمسك بالعراق وثروته[٢]، مستوعبة كافة المستجدات السياسية والتفاعلات الميدانية داخل العراق إثر احتلالها، وبالفعل أصبحت بريطانيا «**مسيطرة سيطرة تامة على الخليج..، من جانبيه العربي والإيراني، منذ مدة تزيد على القرن،..اكتسبت نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً، وصار هذا النفوذ يزداد ويتقوى دون منافس ومنازع**»[٣]. حتى نهاية القرن التاسع عشر، فأصبح للعراق أهمية سياسية خاصة، وذلك لاحتلاله الموقع الاستراتيجي المهم للمصالح البريطانية، فهو الطريق المؤدية إلى المستعمرات البريطانية وبالذات الهند، يقول عبد الرزاق الحسني:

«**توصف الهند، بأنها الدرة اللامعة في التاج البريطاني.. وأنها مصدر ربحه وسر عظمته، وحصن استعماره في الشرق، وأنه لولاها لما كان لهذه الإمبراطورية هذا الشأن العظيم..**

ويضيف الحسني إلى ذلك فيقول:

والطرق التي يحتمل أن تهاجم الهند منها، هي طرق تجارة الشرق المشهورة وهي ثلاث.. الطريق الوسطى: الطريق الذاهبة إلى الخليج العربي، جنوب العراق، وهي المعروفة بطريق

---

(١) سليمان، حكمت سامي: نفط العراق، المرجع السابق، ص٩٥-٩٧.

(٢) تعد الأسباب الحقيقة، لاحتلال العراق أربعة: ١- وضع العراق الجغرافي وخطوطها الجوية، ٢- نفط العراق، ٣-خصوبة أرض العراق وتبادله التجاري، ٤-العامل التاريخي. للتفاصيل راجع: الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، طبع صيدا - لبنان (١٣٦٧هـ،١٩٤٨م) ج١، ص٥٢-٥٨.

(٣) سليمان، حكمت سامي: المرجع ذاته، ص٢٧. لمعرفة تفاصيل أسباب الاحتلال راجع (أيضاً)، خدوري، مجيد: أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، طبع بيروت ١٩٦٦.

الفرات، وهذه الطريق أقصر الثلاث مسافة، وأقلها كلفة وأكثرها أمنا»[١].

وذلك لغرض «**نقل البريد من لندن إلى الهند والعكس بالعكس عبر العراق إلى البحر الأبيض المتوسط**»[٢]. كمهمة من المهمات الرئيسية في تلك المرحلة، هذا وأن وجودها في العراق يعني تعزيز سيطرتها - أيضاً - على منابع النفط في عبادان، وسيطرتها - أيضاً - على المنطقة المائية الحيوية في الخليج، وكذلك يمكن القول إن احتلال العراق من قبل بريطانيا يعني تقوية الربط المصيري في التحالف البريطاني مع شيوخ وأمراء الخليج في الصراع ضد العثمانيين، علماً بأن مناطقهم صارت مرشحة للانفصال عن الدولة العثمانية تحت شعار الاستقلال! وبذلك يتحقق حلم الدول الاستعمارية في تفكيك الوحدة الإسلامية وهكذا فقد سعت بريطانيا ونجحت في سيطرتها على العراق مستبعدة أقوى المنافسين لها، ألمانيا، من العراق والمنطقة، ففي الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤م،١٣٣٢هـ) وعلى أثر هزيمة الألمان استقر العراق للبريطانيين.

والحقيقة أن هذه القناعة التي ولدت لدى البريطانيين باتجاه العراق، لم تكن آنية وليدة الساعة، بل أنها جاءت نتيجة دراسات تحليلية وتجارب تاريخية تعود إلى القرن السادس عشر، أي منذ حصول الأوروبيين على امتيازات اقتصادية من الدولة العثمانية، ودخولهم الولايات العثمانية ومنها العراق، أدركوا مبكراً أهمية العراق الاستراتيجية، فسعوا لتوسيع نفوذهم - شيئاً فشيئاً - لغرض ربطه بالعجلة البريطانية ربطاً محكماً، اقتصادياً وسياسياً. ففي أوائل القرن السابع عشر تأسست (شركة الهند الشرقية) البريطانية، ووضعت - هذه الشركة - العراق في مركز استراتيجي على الطريق البري بين الشرق والغرب، ثم انطلقت نحو تطوير العلاقات إلى مستوى موافقة

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، المرجع السابق، ج١، ص٣٤.

(٢) مراد، محمد عدنان: بريطانيا والعرب، تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي -دار طلاس - دمشق ط١، ١٩٨٩م، ص٢٥٤.

الباب العالي على تعيين قنصل بريطاني في بغداد.

وهكذا أخذت تتوسع طرق التغلغل والنفوذ البريطاني في العراق والمنطقة[١]، وكأنما وجدت بريطانيا ضالتها في إمكانيات العراق وموقعه الجغرافي، فقد صدرت عدة مؤلفات وتقارير عن أهمية العراق، فمثلاً، كتب (جون جاكسون) عام ١٩١٥م مقالاً عن (قضايا هندسية في العراق وحوض الفرات)، وفي عام ١٩١٧ ظهر كرّاس بقلم (مارك سايكس) عن (مستقبل العراق التجاري)، وأصدر (بارفيت) كتابه (العراق مفتاح المستقبل)، وكذلك ألقيت محاضرات عديدة أثناء الحرب العالمية الأولى، حول العراق جمعت بمجلد واحد صدر بعنوان (بلاد الرافدين المدهشة - أعجوبة العالم)[٢]. يقول محمد عدنان مراد في كتابه (بريطانيا والعرب): «**منذ بداية القرن التاسع عشر تغيرت نظرة الإنكليز للعراق إلى حد كبير، وبخاصة، بعد ازدياد حجم التجارة البريطانية معه زيادة كبيرة إثر انفراد بريطانيا بالسيادة على الخليج العربي**»[٣].

ومما يذكر، أنه - حينما بدأ النفوذ الألماني في النمو إثر توطيد العلاقات الألمانية - العثمانية، عبر أبرز مظاهره، وهو إنشاء سكة حديد الحجاز، تحسّست بريطانيا وروسيا من منافسة الألمان لمصالحهما في العراق والمنطقة، وخاصة حينما نجحت ألمانيا أن تبعد بالتدريج إنكلترا وفرنسا عن الدولة العثمانية، وقد ظهر ذلك جلياً في الحرب العالمية الأولى[٤]، من هنا يرى بعض المحلّلين أن السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢-

---

(١) صالح، د. زكي: مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، محاضرات على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٦م، ص٤٥، وما بعدها.

(٢) حليم، أحمد: مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٤) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٤٠.

١٩١٨م،١٢٥٨-١٣٣٦هـ)، أخذ يكره بريطانيا كراهية مقيتة حينما شعر بأنها طامعة في اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية منذ قيام الأسطول الإنكليزي في البحر الأبيض المتوسط بتوجيه مدافعه على الإسكندرية عام (١٨٨٢م،١٢٩٩هـ)، وكانت لهذه الكراهية أهمية كبيرة في تغيير سياسة الدولة العثمانية اتجاه بريطانيا، وأخذت تقترب الدولة العثمانية، من ألمانيا، لعدم وضوح أطماعها في تلك المرحلة(١).

هذا التطور دفع بريطانيا لاستنفار طاقاتها وتفعيل نفوذها، لتتشبث بمواقعها بكل جدية، فلذلك أصبح تواجد سفنها الحربية في مياه شط العرب بصفة دائمة، وقد تحولت إمارات الخليج إلى محميات بريطانية، ففي الكويت افتتحت قنصلية بريطانية عام ١٩٠٤م، وتمّت عدة اتفاقيات بين بريطانيا وشيوخ الكويت والبحرين وعمان وقطر وشيخ المحمرة، كرست من خلالها السيطرة البريطانية على الموارد الطبيعية، فلا تمنح - بموجبها - امتيازات صيد اللؤلؤ والإسفنج واستخراج النفط إلا بموافقة بريطانيا. ولا يعني أنّ هذا التطور لنفوذ بريطانيا في المنطقة كان يتمّ بمعزلٍ عن المنافسة الأوروبية التي كانت في حقيقتها تستبطن صراعاً حاداً بين المتنافسين، إلاّ أن الجامع المشترك الذي كان يوحّدهم هو اشتراكهم في محاولة إسقاط الدولة العثمانية، وتقسيم تركتها الهائلة، هذا الهدف الموحَّد هو الذي أخفى مظاهر الصراع ومنعها من الظهور على سطح الأحداث، وعليه سارت الأمور في مسار الاتفاقيات السّرية من وراء الكواليس بين القوى المتنافسة، فعقدت بين إنكلترا وفرنسا في نيسان ١٩٠٤م ثلاث اتفاقيات كانت بداية (الوفاق الودي)، وفي ١٩٠٧م وقّع الميثاق الإنكليزي - الروسي وبموجبه قسمت إيران إلى مناطق نفوذ لهما(٢)، ومن ثم دخلت بريطانيا في مفاوضات مع ألمانيا والدولة العثمانية حول مسألة بناء سكة حديد بغداد، فقد وافقت بريطانيا سنة ١٩٠٩م على أن

---

(١) مراد، محمد عدنان: بريطانيا والعرب، ص٢٥٧-٢٥٨.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث - مرجع سابق-، ج١، ص٤٠-٤٢.

تكون لألمانيا حرية تامة في العمل إلى الشمال من بغداد، شريطة أن يكون لها الامتياز ذاته في جنوب ما بين النهرين، واستمرت هذه الاتفاقيات والتنازلات المتبادلة، إلاّ أن النتيجة النهائية كانت في العراق لصالح النفوذ البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد مارست بريطانيا نشاطات خاصة في الوسط الاجتماعي بالعراق، غرضها تسقيط الهيبة العثمانية، وتأجيج نار العداء ضد الحكومة العثمانية[١]، وكانت «**تمارس بالسر نشاطاً تخريبياً واسعاً بين القبائل العربية المحلية، أن الإنكليز لم يتوقفوا عن مد العرب بالأسلحة النارية المحسنة التي كانت تنتشر في العراق بطريق التهريب، كما أن الوكلاء السياسيين الإنكليز لم يبخلوا بالأموال لأغراض الهدايا والرشاوى، وكذلك لم يترك القناصل الإنجليز أية فرصة إلا واستغلوها لإقامة علاقات مباشرة مع الشيوخ العرب المتنفذين، مؤججين فيهم كراهية النظام (العثماني)**»[٢].

إنّ تلك الممارسات والمقارنات أوجدت ميداناً خصباً للصراع الفكري بين الثقافة الغربية بشعاراتها البراقة، وتجربتها الجديدة، وبين الثقافة الإسلامية بتجربتها العثمانية، وتكالُب الأعداء من الخارج ضدها، هذا التنافس الاستعماري اقترن مع التخلف العام في الوعي الاستقلالي لدى الأمة ــ من الداخل ــ «**ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أخذت هذه البعثات تنشط بشكل ملحوظ في: مجال طباعة الكتب الدينية باللغة العربية والكلدانية والفرنسية ونشرها، وكان أول مطبوع طبع في مطبعة الدومينيكان في الموصل هو (رياضة درب الصليب)، ثم تتابع تأسيس المطابع ونشر الكتب الدينية وتأسيس المدارس الحديثة، وقد أسست الراهبات، المعروفات بـ(أخوات المحبة) عام (١٨٧٣م،١٢٩١هــ)، أول مدرسة في الموصل للبنات المسيحيات والمسلمات على السواء**»[٣]. وقد أسست بإشراف الاتحاد

---

(١) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٤١-١٤٣.

(٢) منتشاشفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص١٣٧.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم، مرجع سابق: ص٨٥.

الإسرائيلي العالمي عدة مدارس ابتدائية لليهود، في بغداد والبصرة والموصل والعمارة وفي (١٩١٣م،١٣٣١هـ) أسست مدرسة خانقين، بالإضافة إلى المراكز الثقافية والصحية الهادفة ضمن التخطيط الدولي، للاستيلاء والاستعمار.

وكان دخول البريطانيين للعراق تحت شعارات الخلاص والتحرر من الدولة العثمانية وآثارها، وقد وُظّف الإعلام في المعركة، وذلك بتضخيم أسباب الاستياء من السلطات العثمانية لتمرير المؤامرة على عموم الناس[1]. من هنا ندرك أهمية استغلال العامل الثقافي والإعلامي، في تعبيد الطريق لغرض النفوذ البريطاني من ثَمَّ للسيطرة الاقتصادية والسياسية.

إنّ الأمة عندما تصاب بالاهتزاز الفكري عبر التشكيك بمبادئها وقدراتها في بناء الحياة، وذلك من خلال التجربة القائمة، تعيش هزيمة نفسية أمام بريق الشعارات الجديدة من المستعمرين، وأنها - في ذلك الظرف-، تعاني من ضعف الوعي العام للتصدي عن قناعة لتلك المؤامرة. وهكذا كلّما تأخر العلاج الجذري تتكرّس حالة الانهزامية وعدم الثقة في النفوس، إثر تكثيف عملية دسّ السموم المخدرّة داخل الأمة، ممّا يسهّل عملية الاختراق المعادي، وبالمقابل يكلّف المهمة الإنقاذية جهوداً مضاعفة.

ب. البعد الإقليمي

من الصعب - أحياناً - فصل المؤثرات الدولية عن الإقليمية في المسار السياسي والاقتصادي، وذلك لكونها متداخلة في الأجزاء المشتركة، فكما أن النظام الدولي يترك آثاره على العراق مباشرة، فإنه يترك آثاراً مثيلة على الأقاليم المؤثرة في الوضع العراقي، فهي تتلقى تأثيرات البعد الدولي بدرجة معينة، وبظروف خاصة. وهي بدورها تعكس آثارها على المنطقة بعد التلقي والتفاعل مع آثار البعد الدولي ينسب معينة.

---

(١) المرجع ذاته، ص٥٩.

فمثلاً: بدأت الحركة القومية العربية بالتحرك، داعية إلى الاستقلال والانفصال من الدولة العثمانية، وانعكست آثارها على العراق. وفي الوقت ذاته كانت التأثيرات الدولية واضحة على هذا البعد الإقليمي، منذ التأسيس والتطوير والتوسّع بالدعم والتنسيق، إلى مستوى التدبير والإدارة والمتابعة، لضمان مستقبل الصراع.

ولقد كان لثورة الدستور في إيران خلال (١٩٠٥-١٩٠٦م، ١٣٢٣-١٣٢٤هـ) تأثير مباشر على الأحداث السياسية في العراق. لأنها لا تشكل تأثيراً إقليمياً من بلد مجاور فقط، وإنما كانت مدينة النجف مقراً للمرجعية العليا للشيعة، تلعب دوراً أساسياً في تأييد أو معارضة الدستوريين، وبمعنى آخر أن القرار الصادر من العراق هو الذي يحسم الصراع الدائر على الساحة الإيرانية بين أنصار المشروطة ومعارضيها وهذا الأمر بحد ذاته يولد تطورات حركية على الساحة العراقية في أوساط العلماء والمثقفين مما يعكس آثاراً واضحةً على الساحة الاجتماعية والحركة السياسية.

فشهدت الساحة «**بروز علماء الشيعة [في قمة القيادة والتوجيه كونهم] أداة حاسمة في النشاط والتحريك السياسيّن، وظهر تيّارين متميزين بين العلماء الشيعة أنفسهم وهما التيار.. الدستوري. يقابله، التيار المحافظ.. والذي خلق جواً جدياً تماماً في البلاد.. وفضلاً عن ذلك، فإن الحركة الدستورية أو (المشروطية) كما كانت تدعى. أثارت جدلاً واسعاً في العراق، ولم يكن هذا الجدل محصوراً بين أوساط المثقفين الضيقة، بل امتد إلى أقسام أوسع من السكان وخلق انقساماً حول المسألة. وأخذ السُّنة العراقيون بدورهم يشتركون في الجدل، وينقسمون حول المسألة**»(١). وسنتحدث بشيء من التفصيل عن انعكاسات ثورة الدستور في إيران على الساحة العراقية وأثرها في تبلور الوعي الإسلامي والحركي فيها، عند حديثنا عن (تبلور الوعي الإسلامي وانتشاره بمظاهر حركية).

---

(١) نظمي، وميض: شيعة العراق وقضية القومية العربية.. مرجع سابق، ص١٨٨-١٨٩.

وهكذا بالنسبة لثورة الدستور في تركيا (١٩٠٨-١٩٠٩م)، كان لها التأثير المهم على مجريات تطور الوضع الحركي والسياسي في العراق. وكيف لا؟ وهو ولاية من ولايات الدولة العثمانية، فالتطورات السياسية في العاصمة تأخذ طريقها في انعكاسات واضحة على أوضاع الولايات. وبما أن النجف تعيش صراعاً بين مؤيدي الدستور وبين معارضيه إثر ثورة الدستور في إيران، وقد انتصر الدستوريون وأقصي الشاه المناوئ للدستور في تموز/ يوليو ١٩٠٩م، هذه الحركة الدستورية في النجف بزعامة آية الله المرجع الشيخ كاظم الخراساني، هي التي حسمت الموقف في إيران، ولذلك حينما تحرك الدستوريون في تركيا، جاءهم التأييد من النجف ومن قبل الزعيم ذاته، حيث بعث برسالة مفصلة للسلطان عبد الحميد - أواخر أيامه - يطالبه بالتفاهم مع الدستوريين، وتبعه مجموعة من العلماء والمثقفين والتيار الاجتماعي، «**وبالطبع فإن تأييد الحركة الدستورية في الأستانة، إنما كان يستند إلى الموقف المبدئي لعلماء النجف في معارضة الاستبداد، والدعوة لإقامة، أنظمة حكم في البلدان الإسلامية تستند إلى الأسس الدستورية**»[(١)]. إلا أنه حينما كشف النقاب عن سياسة الاتحاديين المعادية للدولة العثمانية الإسلامية وللمسلمين عموماً، بدأت المقاومة لهذا النهج الاستعماري من قِبل رواد حركة الدستور في العراق - أولاً - ممّا عكس آثاراً جديدة على الساحة الحركية في العراق. وسنسلط الضوء على تلك الانعكاسات في حديثنا عن تبلور الوعي الإسلامي. ومن هنا يبدو جلياً، أن المخطط الصهيوني - الأوروبي كان يرعى خطوات الاتحاديين بشكل دقيق داخل الأستانة وخارجها. سعياً لتحقيق مآربه وأهدافه في الاستغلال والاستعمار للمنطقة الإسلامية. وكان من أبرز الانعكاسات، تطور فكرة القومية العربية إلى جانب ظهور القومية التركية. وتحولها إلى تشكيلات تنظيمية هادفة، حيث «**امتازت الجمعيات**

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص١٤٩-١٥٠.

السياسية السرية التي تشكلت في كل من بيروت ودمشق والقاهرة واسطنبول خلال الفترة ١٨٧٠-١٩٠٨م [١٢٨٨-١٣٢٦هـ]، بدقة أكثر من سابقاتها في تجديد طلباتها، وتعيين أهدافها. وبدلاً من المطالب العامة والغامضة الداعية إلى إصلاحات سياسية وإدارية أكدت هذه الجمعيات رغبتها في الحكم الذاتي، ومن ثم الانفصال عن الدولة العثمانية»[١]. وقد انعكست آثار التحرك القومي على العراق وغيره، إلا أن الأفكار الانفصالية لم تأخذ طريقها في الأوساط العامة، لوجود الروابط الإسلامية بينها وبين الدولة العثمانية، هذه الروابط المقدسة كانت هي العائق الأكبر الذي حال دون تحقيق قفزات سريعة لأفكار القوميين العرب، الداعية للانفصال عن الدولة العثمانية، لذلك أستخدم أسلوب وسطي مناسب لتلك المرحلة، فدعا القوميون إلى (اللامركزية في الحكم) (كتكتيك) مرحلي مؤقت، يفتح آفاق الانفصال التام بعد تقدم الاتحاديين في سياستهم بشكل أوسع، كمبرر لانفصالهم، وكذلك لتكتمل الخطة المرسومة في الدوائر الغربية من كل جوانبها، حتى تتمكّن من السيطرة على وضع القوميين العرب بشكل يدركون أن قوتهم ومصيرهم بالارتباط التام بأسيادهم الغربيين.

لذلك «**نشأت ضمن إطار البيئة الإسلامية مدرسة فكرية جديدة نادت بإيجاد حل للقضية العربية على أساس تكوين إقليم عربي يتمتع بالحكم الذاتي ضمن إطار (دولة) عثمانية لا مركزية. وقد تكونت هذه المدرسة خارج التيار الرئيس للفكر القومي العربي، وكبديل لدعوته الرامية إلى الانفصال.. إلا أنها ساهمت بصورة غير مباشرة في خدمة الحركة القومية من خلال جذبها الغالبية العظمى من السكان الذين كانوا قد رفضوا ربط أنفسهم بالحركة القومية الانفصالية بسبب رابطتهم الدينية، وقد رحب هؤلاء بالاتجاه الجديد للحركة القومية المنادي**

---

(١) الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، الناشر: الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة ١٩٨٥م، بيروت، ص٤٠.

بمبدأ العلاقات اللامركزية ضمن الإطار العام للمجتمع الإسلامي القائم»[(١)].

وعليه فقد انعكست تطورات الحركة القومية العربية في سوريا ومصر وبيروت، على الساحة العراقية عبر الصحف القادمة من هناك، والتطورات السياسية المشهودة أيضاً. فإذا كانت الصحف الإيرانية والهندية تؤثر على المسلمين الشيعة ومدنهم وكذلك بغداد أكثر من غيرها من مناطق العراق، فإن الصحف السورية والمصرية مثل (العروة الوثقى) و(المقطم) و(المقتطف) و(المقتبس) كانت تؤثر على الساحة العراقية بشكل أوسع حيث إنها كانت تقرأ في كربلاء والنجف كما تقرأ في بغداد والموصل.

ولم تقتصر الانعكاسات على العرب في العراق،! بل شملت الأكراد والقوميات الأخرى أيضاً، كنتائج طبيعة لردود الفعل اتجاه سياسة الاتحاديين القومية. إلا أننا سنلاحظ عبر تطور الأحداث في العراق كيف تنبري رايات الجهاد الإسلامي، ضد القوى الأجنبية الغازية لبلاد المسلمين، حيث سيقف العلماء المجاهدون في وجه التيارات المعارضة للإسلام، ببث الوعي الحركي والثقافة الهادفة لانتشال الأمة من قبضة المستعمرين.

---

(١) الكبيسي، باسل: المرجع ذاته، ص٤١.

٣. الواقع الثقافي والأبعاد التاريخية للعراقيين

ونحن إذا نتناول العوامل المؤثرة في واقع الساحة العراقية، ودرجة تأثيرها على نمو الوعي الإسلامي، وتطوره الحركي والسياسي، يلزم علينا أن نتعرف على الواقع الثقافي للفئات الاجتماعية المختلفة، والمتعايشة على أرض العراق. ومعنى ذلك، معرفة الأسس الفكرية التي تستند شرعية التحرك عليها، ويستلهم الحركيّون روح العمل والجهاد منها، كما يستمد عموم الناس قدراتهم المعنوية بالإيمان بها، كل ذلك لغرض توظيف الطاقات والجهود المتنوعة في مسار المعارضة والرفض، بما يتناسب مع الظروف الموضوعية للساحة. فـ«**في مطلع القرن الحالي، لم يكن العراقيون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة. وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الاقليات العرقيّة والدينية في العراق، كالأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والأرمن والكلدانيين واليهود واليزيديين والصابئة. فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون، إلى حد بعيد، من جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها والمنغلقة على الذات، بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة. وبدءاً، كانت هناك هوة واسعة تفصل المدن عن المناطق العشائرية. وكان العرب الحضريون وعرب العشائر ينتمون إلى عالميْن يكاد أن يكونان منفصليْن، باستثناء سكان المدن الواقعة في عمق المناطق العشائرية أو رجال العشائر الذين يقطنون قرب المدن. ولقد كانت الروابط بين الطرفين**

اقتصادية بالدرجة الأولى»[(١)]. ويستنتج حنا بطاطو من ذلك بوجود «**تباعد اجتماعي ونفسي بين العرب الحضريين والعرب العشائريين. وكان هؤلاء وأولئك يختلفون بعضهم عن بعض بطرق كثيرة. فقد كانت حياة العرب الحضريين تخضع بشكل عام للقوانين الإسلامية والعثمانية أما حياة العرب العشائريين فكانت تخضع للعادات والتقاليد العشائرية القديمة المصبوغة بصبغة إسلامية.. إن عرب المدن كانوا على وعي كبير بإسلامهم، بينما لم يكن شعور عرب العشائر اتجاه الإسلام بهذه الكثافة»**[(٢)]. ولكن، وبالرغم من هذه التصورات التي تبدو - أحياناً - واقعية من خلال بعض السلوكيات، إلا أنه، ومن خلال النظرة الداخلية للأوضاع الاجتماعية والسياسية، نلاحظ أن العامل الديني - المذهبي، والإتني (العرقي) يشكّلان المحوريْن الأساسيّين لتلك التجمعات الفكرية. لذلك تميزت كلّ طائفة مذهبية أو عرقية بجوامع مشتركة فيما بين أفرادها على مستوى العقيدة والثقافة والعادات، وكذلك على مستوى الأحداث التاريخية التي كرست تلك الحالة الفكرية، أو على الأقل جذّرت بعض أسسها الثقافية، وبمعنى آخر، إن كل جماعة تفاعلت مع متبنياتها الفكرية ومواقفها العملية التي سجلت من خلالهما أحداث تاريخية لها ظروفها الخاصة والتي خلّفت قناعات خاصة أيضاً، وبذلك أنتجت تراثاً وعادات وتقاليد ميّزها عن غيرها، ويبدو لنا - على الأغلب - إن الدين والمذهب والتاريخ واللغة، بمثابة الروافد الطبيعية لتلك الموروثات المترسبة في لا شعور كل فئة وبمساحة واسعة، وعليه - فإننا سنشهد - ظهور وعي ثقافي متبلور لديها، بما يتناسب مع تلك الخلفية الفكرية التي تملكها وتتفاعل معها بظروفها الحالية، من عقائد وتاريخ وتراث وأعراف وعادات سلوكية.

وبما أن الثقافة العامة للشعب العراقي هي ثقافة إسلامية، فإن التطورات الحركية

---

(١) بطاطو، حنا: العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، مرجع سابق، ص٣١.

(٢) المرجع ذاته، ص٣٢.

والسياسية كانت منطلقاتها من الإسلام، في حين ظلّت تحتفظ الاقليات الدينية - كالطوائف المسيحية - بدورها المحدود في إطار الساحة الحركية والسياسية، على المستوى الشعبي - بالذات-. وبذلك برزت القيادة العلمائية للمسلمين الشيعة بشكل واضح - في مراحل موضوع البحث - والذي كرّس موقعها القيادي، بالإضافة إلى الجانب الشرعي والمبدئي، هو وجودها الميداني المتواصل على الأرض، بل المتصدّي للأحداث، والمتفاعل مع طموحات الناس، وبما تمتلك هذه القيادة من صدقية ووعيّ في رؤيتها الحركية، ممّا جعلها في الموقع القيادي المتقدم لحركة الأمة عموماً. وقد تعزّز الموقع القيادي للعلماء المجتهدين أمام ارتباك القيادة الرسمية، التي كانت تسجل تقهقراً مستمراً في نفوس العراقيين.

ومع ذلك نرى «**الجماعة الإسلامية، ورغم الوحدة الثقافية والأيدلوجية والحضارية التي تجسدها، توزعت إلى ثلاث جماعات، شكّل الانتماء المذهبي العامل الرئيس في تمايز جماعتين منها هما: المسلمون الشيعة، والمسلمون السنة. بينما شكل الانتماء الأتني (العرقي)، العامل الرئيس في تمايز الجماعة الثالثة التي يمثلها الأكراد، وهم في غالبيتهم من المسلمين السنة**»[1].

الوحدة الإسلامية، محور التحرك الواعي

إنّ هذه الجماعات الثلاث، بالرغم من اشتراكها بالأسس الفكرية الإسلامية، إلا أنها تمحورت ضمن دوائرها الخاصة في حركتها ومعارضتها، وصحيح أن أدبيات المسلمين السُّنة كما الشيعة لم تشهد - على الأغلب - اسم الطائفة، وإنّما كانت تنطلق باسم الإسلام والمسلمين إلا أن الخصوصية المذهبية والخصوصية العرقيّة في الأثر العملي لا يمكن تجاوزهما تبعاً للجذور الفكرية والأبعاد التاريخية لكل جماعة.

من هنا برز الخطاب الإسلامي الداعي إلى وحدة الصف، لغرض الوقوف الموحّد بوجه المؤامرات الاستعمارية على المستوى الفكري والعسكري. وهذا

(١) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٦٢.

الخطاب التوحيدي - بحد ذاته - يحمل دلالة واضحة على نمو الوعي الإسلامي في الساحة العراقية، ففي الوقت الذي كان يدعو إلى وحدة الصف ضمن الإطار الإسلامي العام، كان يحافظ على الخصوصيات الفقهية النابعة من الاجتهادات المتعددة. ومع هذا، يظهر للمتتبع للأحداث - آنذاك - تصدّر علماء المسلمين الشيعة لقيادة الحالة الإسلامية العامة في العراق، فكرياً، وسياسياً، وجهادياً، خلال الربع الأول من القرن العشرين، خصوصاً بعد اضمحلال الدولة العثمانية من الداخل، إثر ثورة الاتحاديين، وقد ساهمت كل الجماعات في تطوير الحركة الإسلامية العراقية رغم التمايز الثقافي الناجم من الانتماء المذهبي أو العرقي، إلا أن الإسلاميين الشيعة كانوا في المقدمة، حتى أنهم اقتحموا أوساطاً غير شيعية، ونجحوا في توسيع نفوذهم فيها[1]. وعليه ستحظى العقائد الشيعية، السياسية - الفكرية، بوقفة عاجلة تناسب دراستنا هذه، وذلك لمعرفة الأسس والمنطلقات الفكرية التي تشكّل المرتكزات الأساسية لمجمل نشاطاتها الحركية - السياسية. وأن دراسة النتائج من خلال تلك المرتكزات، توضح المسار الطبيعي لمسيرة المعتقدين بها من ناحية، كما وتجعل - هذه الدراسة - متكاملة ومترابطة منطقياً من ناحية أخرى. بينما يلاحظ على الأدوار التغيرية للمؤسسة الدينية السّنية كانت محدودة سواءاً لدى القيادة العلمائية أو الزعامة الاجتماعية، بالرغم من ظهور بعض المنعطفات على الساحة السياسية، التي رافقت عملية التغلغل الأوروبي للبلاد الإسلامية. هذه

---

(١) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص٦٩. ومما يذكره إن «القبائل التي نزحت إلى العراق من مواطنها في البادية الجنوبية، اعتنقت المذهب الشيعي بعد توطنها أمثال: الخزاعل وتميم وربيعة، وقد عزا المؤرخون العراقيون في القرن التاسع عشر هذه الظاهرة - اعتناق القبائل النازحة المذهب الشيعي - إلى الدعاة والوعاظ الشيعيين الذين كانوا يغادرون الأماكن المقدسة مثل النجف وكربلاء وسامراء للعمل التبليغي بينها..».

التطورات التي منحت القيادة الدينية فرصاً ذهبية للتصدي للعمل الإسلامي وتوجيهه، إلا أنه «باستثناء عدد قليل من العلماء اتخذوا مواقف انتقادية من السلطة، وعبّروا عن نزعات إصلاحية، على صعيد الفكر الإسلامي، كأبي الثناء الآلوسي، ومحمود شكري الآلوسي، ومحمد فيضي الزهاوي، وإبراهيم الحيدري، فان القسم الأكبر من العلماء لم تَثُر لديهم تلك التحولات والقضايا أية تساؤلات فكرية مهمة حولها. وفي حين كان دورهم السياسي المستقل نسبياً يميل نحو التقلص التدريجي، مع ميل متنامٍ في ميزان القوى لصالح السلطة، لاسيما في أواخر القرن التاسع عشر، فقد رافق تحسن أوضاعهم ومواقعهم الاقتصادية، استتباعهم للسلطة التي عملت على توظيف نفوذهم في تشكيل غطاء شرعي لأعمالها. لكنهم وفي سياق تكيّفهم مع الأوضاع الجديدة وأنماط الحياة الحديثة التي أدخلتها هذه الأوضاع، شرعوا في نهاية القرن التاسع عشر يرسلون أبناءهم إلى المدارس المهنية العثمانية، ومنها إلى الخدمة المدنية والعسكرية وميلهم لأن يصيروا جزءاً من أرستقراطية الخدمة العثمانية من أجل صيانة موقعهم»[١]. في حين «كانت حكومة السلطان العثماني.. تعتبر بالنسبة للشيعة المتشددين - في الجوهر - حكومة مغتصبة للسلطة، وفي رأي هؤلاء لم تكن هذه الحكومة تملك مؤهلات تطبيق قوانين سلام..»[٢]. يقول النفيسي في هذا الصدد: «..ومن الملاحظ أن العالِم الديني السني يعتبر الحكومة القائمة وسلطتها حكومة شرعية، أما العالِم الديني الشيعي فإنه يعتبرها غير شرعية فينظر إليها نظرة شك وريب..»[٣].

ومع كل ذلك كان سعي علماء الشيعة منصبّاً باتجاه الوحدة السياسية للأمة كمحور أساسي لانطلاقة التحرك الإسلامي ضد الأعداء المتربصين بالأمة - كما سنرى -.

---

(١) الرهيمي، المرجع السابق، ص٦٧.

(٢) بطاطو، حنا: مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص٧١.

ظهور أسر الأشراف

إن الانتساب للنبي المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وسلم عبر أحد أحفاده الكرام يضفي صفة اعتبارية متميزة في وسط المسلمين عموماً، تعبيراً عن المودة والولاء للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الكرام عليهم السلام فهم في منزلة رفيعة من التقدير والإجلال في الأوساط الشيعية والسنية معاً، ولنبدأ بالسُّنة فقد برزت أُسر (الأشراف) السادة عند أهل السنة ببغداد وغيرها في مواقع الصدارة الدينية والزعامة الاجتماعية وتفاوتت في أدوارها الإصلاحية، وقد نالت بعضها اعترافاً رسمياً من السلطة، لعوامل النسب الشريف والمكانة الاجتماعية البارزة والثراء المالي والدور الاجتماعي، واستناداً إلى لائحة رسمية نشرت في العام (١٣١٢هـ،١٨٩٤م) بهدف وضع حد - على ما يبدو - للنزاعات حول الأسبقية في الأهمية، كانت هنالك في بغداد آنذاك، خمس عائلات (أشراف) سُنة فقط، هي عائلات جميل والكيلاني والآلوسي والحيدري، والسنوي، وكان مجموع (الأشراف) واحداً وعشرين فقط، ستة عشر منهم من آل الكيلاني، وكان الكيلانيون يتزعمون الطريقة القادرية. ولسببٍ ما فإن آل السنوي، الذين يدّعون تحدّرهم من الأمويين، وبالتالي من قريش، قبيلة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وليس من بيت الرسول نفسه، أُدخلوا في اللائحة، في حين أن آل السويدي، الذين يدّعون التحدّر من العباس، عم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لم يدُرجوا فيها. وكذلك فقد استبعد من اللائحة آل الطبقجلي، ورجب الراوي، الذين يدّعون التحدّر من الحسين عليه السلام، حفيد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. لأنهم كانوا ينتمون إلى الطريقة الرفاعية، وهي طريقة باطنية تنافس طريقة الكيلاني النقيب الذي يرأس القادرية[1] أو لأنهم قريبون من الشيعة وساداتهم. أما في الموصل،

---

(١) بطاطو، حنا: المرجع السابق، ص١٨٤. ويذكر المؤلف في الصفحة ١٨٥ جدولاً يضمّ اللائحة الرسمية لعائلة الأشراف السُّنة في بغداد عام (١٣١٢هـ،١٨٩٤م). من عائلة الكيلاني ١٦ ←

فقد برزت عائلة الجليلي، وعائلة العمري، في الصدارة الاجتماعية والدينية، بالرغم من منافستهما على الزعامة، إلى جانب عائلة النقيب والعبدي والفخري، وهي أقل شهرة. أما في البصرة فقد اشتهرت عائلة النقيب وهي كانت تتزعم الطريقة الرفاعية، وعائلة الباش أعيان[١].

← شخصية، ومن عائلة جميل شخصيّتان، وشخصية واحدة من العوائل: الآلوسي، السنوي، الحيدري. وهناك اتجاه سائد بين المؤرخين والمثقفين يذهب إلى التشكيك بصحة هذا الانتساب الشريف وأن بعض العوائل أصبحت من الأشراف لأغراض سياسية منذ العهد العثماني.

(١) لذكر الطريقة القادرية، والطريقة الرفاعية، من المفيد أن نشير إلى أن الطريقة القادرية هي من الطرق الصوفية، التي انتشرت في العالم الإسلامي، وهي تنتسب إلى مؤسسها الشيخ عبد القادر الكيلاني (١٠٧٧-١١٦٦م،٤٦٩-٥٦١هـ) الذي قدِم إلى بغداد عام (١٠٩٥م،٤٨٨هـ) من منطقة كَيلان في إيران، وأنها تعرف في بعض الأقطار الإسلامية بالطريقة الكيلانية. وقد توفي في بغداد وأقيم له مرقد وسط مسجد عرف باسمه. وقد أسندت أول رئاسة لحكومة عراقية عام ١٩٢٠، إلى نقيب الكيلانين عبد الرحمن النقيب، عرفت بالحكومة المؤقتة التي شكلها الإنكليز. أما الطريقة الرفاعية، فهي إحدى الطرق الصوفية التي تنتسب إلى السيد أحمد الرفاعي أبو العباس أحمد الحسيني، المتوفى سنة (٥٧٨هـ،١١٨٢م)، وهو صوفي من الكبار، شافعي المذهب، ولد في قرية حِسَن من أعمال واسط في العراق، تفقّه وتأدّب وتصوّف، أسسّ الطريقة التي عرفت بالرفاعية، فتبعه خلق كثير. توفي بقرية أم عبيدة بالبطائح بين واسط والبصرة، فأقيم له مرقد في مدينة الحي جنوب العراق. له تفسير (سورة القدر)، و(الطريق إلى الله)، وجمع كلامه في رسالة سميت (رحيق الكوثر) وقد تفرعت عن هذه الطريقة عدة طرق سورية مثل: الحريرية والسعدية، وطرق مصرية مثل: المالكية والحبيبية. وقد برز في أواخر القرن التاسع عشر الشيخ أبو هدى الصيادي، كزعيم لهذه الطريقة، وكان مقرباً من السلطان العثماني عبد الحميد (١٨٤٢-١٩١٨م،١٢٥٨-١٣٣٦هـ) في فترة حكمه (١٨٧٦-١٩٠٩م،١٢٩٣-١٣٢٧هـ). راجع المنجد في الأعلام ط١٢، ١٩٨٢م، ص٥٤١، ص٣٠٨-٣٠٩. ومشكور، الدكتور محمد جواد: موسوعة الفرق الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية للدراسات والنشر، بيروت (١٤١٥هـ،١٩٩٥م)، ص٣٧٠و٣٦٦. وكذلك، بطاطو، حنا: العراق، مرجع سابق، ص٢٠٠. ومن المفيد أن نذكر معنى التصوف، فهو «منهج سلوكي يقوم على ركائز روحية – وجدانية تؤدي إلى صفاء القلب ونقاء السريرة، وليس منهجاً مادياً أو قائماً على حالة عقلية فقط، بل يسعى ←

وكانت تمتاز عائلة النقيب بالسيطرة على أملاك وقف واسعة، فهم يعودون إلى السيد أحمد الرفاعي مؤسس الطريقة الرفاعية. أما عائلة السعدون، فقد اشتهرت في المنتفك، حيث كان رجالها حكّاماً سابقين لاتحاد المنتفك العشائري.

أما في الوسط الشيعي فللسادة الأشراف منزلة خاصة، تتميز بالاحترام الكبير والتقدير الهائل لأنهم يحملون شرف الانتساب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله عليهم السلام، خاصةً لو أصبح السيد عالم دين ومن رجال الإصلاح والهدى. هذه المنزلة محفوظة في المدن المقدسة وفي أوساط العشائر أيضاً وربما بشكلٍ أوضح. فانتسابهم إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم عبر أحد أحفاده يمكّنهم من تصدر الوجاهة الاجتماعية، بالإضافة إلى نمو الثروة لديهم -أحياناً- ففي المدن المقدسة كانت لهم الصدارة في المجتمع، وكذلك الإدارة في شؤون الأوقاف، كإدارة المقامات المشرفة، ومما يصطلح بالسدانة و(الكليدارية)[1] للمقامات والأضرحة الكريمة، فمنذ أيام الصفويين في القرن السادس عشر، كانت عائلة النقيب في كربلاء هي المشرفة على ضريح الإمام الحسين. وإن الرفاعيين في النجف كانت لهم السدانة لضريح الإمام علي عليه السلام[2].

الصوفي بعد أداء الفرائض إلى تحقيق حالة روحية لا تكون لغيره ولا يشاركه فيها أي إنسان آخر». السحمراني، د.أسعد.. التصوف منشؤه ومصطلحاته، بيروت - دار النفائس ط١، (١٤٠٧هـ،١٩٨٧م) ص٣٠-٣٢. ولمعرفة تفاصيل المدارس الصوفية في التاريخ الإسلامي راجع: شرف: د. محمد جلال: التصوف الإسلامي مدارسه ونظرياته. طبع دار العلوم العربية، بيروت ط١، (١٤١٠هـ،١٩٩٠م). وكذلك: شرف، د. محمد جلال: دراسات في التصوف الإسلامي - شخصيات ومذاهب - طبع بيروت ١٩٨٤.

(١) سادن الروضة هو لقب المحافظ على المقام، والكليدار هو اللقب الرسمي له.

(٢) بطاطو، حنا: المرجع السابق، ص١٨٧، ١٩١، ١٩٢. وعائلة النقيب في كربلاء تنتسب إلى الإمام موسى بن جعفر الكاظم وهو الإمام السابع للشيعة الإمامية. وتولت عائلة النقيب عدة مناصب هامة في المدينة، كنقابة الأشراف، وسدانة الروضة الحسينية، ورئاسة البلدية، كما وأن فيهم

ولم تنحصر ظاهرة السادة في الإطار الشيعي فقط، فقد كان للسيد العالِم – الشيعي أو السني – وزنه وتقييمه الاجتماعي الإرشادي بين الناس جميعاً، وإن كانت مراتبهم غير متساوية، تخضع لعوامل ذاتية في شخصياتهم من الاتزان والحكمة والثراء، وكذلك الناحية العلمية، إلى جانب القضية الاجتماعية. فالسادة الذين لهم عشائر خاصة بهم يتمتعون بمنزلة أعلى من غيرهم، مثل أبو طبيخ، والمكَوطر، وجاف بيكَزاده. فمثلاً السيد عبد الرحمن النقيب، الذي كان في العام (١٩٢١م،١٣٣٩هـ) نقيباً للأشراف، وثرياً، ومرشداً للطريقة القادرية، ورئيساً للوزارة العراقية فإنه يتمتع بالمكانة العزيزة والتقدير العام لعناوينه المتعددة(١). وهذا ليس معناه، أن أمثال الشيخ محمد شكري الآلوسي، الذي لا يتمتع بثراء كبير، وليست له هذه العناوين، لا يحظى بالاحترام والتقدير، بل بالعكس، فإن عامة السكان وخاصة الطبقة المستضعفة في بغداد

→

رجال علم وفضل، وقد تولت عائلة السادة آل طعمة النقابة والسدانة أيضاً، وكان يحمل بعض أعلامهم لقب (الكليدار) كالسيد عبد الحسين الكليدار آل طعمة، سادن الروضة الحسينية المتوفى عام ١٣٨٠هـ، راجع: آل طعمة، سلمان هادي: تراث كربلاء، طبع بيروت، ط٢ (١٤٠٣هـ،١٩٨٣م) ص١٤٦-١٥٢.

(١) يذكر «أن الرفاعيين أصبحوا العائلة الأغنى على الإطلاق في النجف، خلال وجودهم لمدة نصف قرن في سدانة مقام علي بن أبي طالب في تلك المدينة. وفي بعض الحالات، كانت العائلة التي تقوم بإدارة المقام ترتبط بقرابة مباشرة بالعالم المدفون فيه. فنقيب بغداد. السيد عبد الرحمن الكيلاني، الذي كان مسؤولا في العشرينات عن مقام القادرية في بغداد، الذي أنشئ في القرن الرابع عشر لتكريم عبد القادر الكيلاني، كان من أحفاد هذا الواعظ والباطني الكبير، وكانت المنح الكبيرة جداً التي توهب للمقام تعتبر من بين الأوقاف الأحد عشر التي كانت مستثناة من رقابة وإشراف وزارة المالية في (الدولة) العثمانية. بالرغم من أن تكاليف إيواء الحجاج كانت تصل إلى مبلغ كبير في السنة، فإنه يبدو أن النقيب مَثَلُه مِثل متولي الأوقاف. كان يدير العائلات بما يلائم صالحه وصالح عائلته. وكان للنقيب أيضاً عقارات خاصة قيّمة حول بلدة بعقوبة وعلى الفرات، وكان يعتبر قبل الحرب العالمية الأولى أغنى رجل في البلاد». بطاطو: حنا: مرجع سابق، ص١٩١-١٩٢.

كانت تكنّ له أكبر الاحترام لفكره ومواقفه[(١)].

أما في الأوساط الكردية: فقد كان السيد العالِم - أيضاً - يحتل موقعاً ريادياً في المجتمع، خاصة إذا كان مرشداً لطريقة باطنية مثل: أحمد خانقة، مرشد النقشبندية في كركوك، فقد كانت له منزلة عليا في أوساط الأكراد[(٢)]. وهكذا، احتلت طبقة السادة الأشراف موقعاً متميزاً في الوسط الاجتماعي العراقي، كما لسدنة الروضات المباركة، والمشرفين على الأوقاف العامة، مكانة مرموقة في الأوساط الشعبية. ولموقعهم المؤثر هذا، كانوا يفرضون احترامهم داخل الأوساط العلمائية والقيادية منها أيضاً. إلا أن هذا الموقع المتميز الذي حصل عليه بعضهم عن طريق الوراثة، لم يسعوا لحفظه بالشكل الذي يمكن توظيفه في تطور الوعي الإسلامي، ليكونوا الحلقة الوسطى - إلى جانب المثقفين الإسلاميين، والخطباء ووكلاء العلماء المراجع - بين القادة وعموم الناس - كما هو الطموح - يقول: جعفر آل محبوبة: «**السدانة شبه حكومة استبدادية، يتوارثها الأبناء عن الآباء، مرة تضم معها النقابة، وذلك إذا كان السادن علوياً كما وقع في أكثر العصور الغابرة، ويكون النقيب السادن هو الحاكم المطلق في البلد. وآونة يتقلد النقابة، العلوي فيكون هو الحاكم في البلد، وينفرد السادن بالسدانة، كما هي على هذا السير في بعض الأزمنة فتقتصر سيطرة السادن على الشؤون الخاصة الراجعة إلى الحرم.. حتى صارت النقابة من قبيل الوسام الذي تمنحه الحكومة (العثمانية) لشريف من السادات ولم يكن في يده أقل سلطة أو زعامة**»[(٣)].

---

(١) مما يذكر حول السيد محمود شكري الآلوسي، أنه كان يعيش ظروف القلة. ومع ذلك حينما عرض عليه المندوب السامي البريطاني، (السيربيرسي كوكس)، ثلاثمائة دينار عبر (أنسطاس الكرملي)، فرد قائلاً: «أفضّل الموت جوعاً على أن آخذ مالاً لم أكسبه». راجع: العمري، خيري أمين: شخصيات عراقية، بغداد ١٩٥٥، ص١٢.

(٢) بطاطو: حنا: مرجع سابق، ص١٨٨،

(٣) آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر: ماضي النجف وحاضرها، ط٢، بيروت (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) ج١، ص٢٥٨-٢٥٩.

الدور السياسي والأمني للمؤسسات الدينية والاجتماعية

على ضوء ما تقدم يلاحظ في المدن الرئيسية الثلاث: بغداد، الموصل، البصرة، أن الدور السياسي والحركي للعلماء والأعيان المسلمين السنة كان محدوداً إذا ما قيس بالإمكانيات المتاحة لديهم. والذي يذكر في هذا الصدد، أن نفوذهم الاقتصادي كان كبيراً حتى في المناطق ذات الأغلبية الشيعية. ففي البصرة - مثلاً - كان الملاّكون، وأصحاب الأراضي كلّهم من السنّة باستثناء واحد فقط من الشيعة. وكانوا هم الأكثر نفوذاً في البلد، بينما كان المزارعون - في أكثريتهم الساحقة - من الشيعة، وكان الاستثناء هو شيخ المحمّرة. وهكذا في المناطق الجنوبية الأخرى، كان العنصر السُّني الذي شكّل أقلية دوماً، متفوقاً اجتماعياً واقتصادياً. ففي مدينة الحلة - مثلاً - كان الشيخ (هزاع بن المحيميد) شيخ المعامرة وهي فرع من التحالف الزبيدي سنياً مع أن مزارعيه العشائريين كانوا شيعة في أكثريتهم. وفي بغداد - أيضاً - حيث تمتعت الطائفتان بالمساواة العددية تقريباً، كانت العائلات المسيطرة اجتماعياً سنّية مع بعض الاستثناءات، وهنا لا بأس أن نشير إلى الجذور السياسية العميقة لهذه السيطرة الاقتصادية والاجتماعية للسنّة، ففي ريف المنتفك مثلاً، نجمت عن سيطرة عشائر (أهل الأبل) على عشائر الفلاحين وسكان الأهوار وأهل الغنم الشيعة، كما في المدن فقد انبعثت هذه الظاهرة لسيطرة الدولة العثمانية السنية التي دعمت علماء وزعماء الطرق الصوفية ووجهاء السنة بينما وقفت حائلاً أمام نمو الشيعة اقتصادياً[(١)].

ومع ذلك، كانت أدوارهم محلية محدودة. على العكس من علماء وأعيان الشيعة. ولعل من الأسباب المهمة - كما يظهر لنا - أن المواقف والنشاطات المهمة للمسلمين الشيعة، تتحدّد بقرارات وتوجيهات مركزية مستقلة تصدر من القيادة الإسلامية المتمثلة بالمرجع الأعلى، هذه القيادة تمتاز بطريقة خاصة في إدارتها الاستيعابية

(١) بطاطو: حنا: مرجع سابق، ص٦٥-٧٠.

لآلام وآمال الناس، فهي تحتضن وتوجّه عموم الفعاليات الاجتماعية والثقافية في مؤسسات المجتمع المدني، ونشاطات التبليغ ونشر الثقافة الواعية وإقامة الشعائر الإسلامية والمطالبة بحقوق الإنسان، بل النشاطات الحركية والسياسية العامة في الظروف الاعتيادية، من دون أن تسمح للسلوكيات الانفعالية والأعمال الارتجالية في الساحة الحركية، بأن تُملي عليها قراراتها، أو تفرض مواقفها. فالمرجعية الشيعية لها طريقتها في التعاطي مع الأحداث المستجدة وتفاعلاتها في الساحة، حسب ما تراه مناسباً من خلال وعيها المبدئي أي ضمن الإطار الإسلامي بما يخدم المصلحة الوطنية العامة. وهذا ما سنراه جلياً في ثورة النجف عام ١٩١٧م، ١٣٣٥هـ.

هذا وقد ساهمت عوامل سياسية ومذهبية واقتصادية في نمو الروح المحلية، للعشيرة، والمدينة أو لطرف من أطراف المدينة الواحدة، إلى مستوى من العصبية غير الطبيعية. فمثلاً: يتقدم عدد كبير من أعيان ووجهاء البصرة باحتجاج مكتوب إلى حكومة الاتحاديين إثر تعيين أحد أبناء الموصل في منصب قضائي في البصرة عام (١٩٠٩م،١٣٢٧هـ) وذلك لأنه لم يكن بصريا! ولا من أشراف البصرة[1].

وبالفعل لعبت الأسباب المذهبية والاقتصادية دوراً مهماً في نمو الظاهرة المحلية، فلذلك «**وجدت كل الانشقاقات الحضرية لنفسها تعبيراً في ظاهرة (المحلة) أو الحي المديني، وبكلمات أخرى فإن المجموعات التي كانت تنتمي في مدن العراق إلى عقائد دينية، أو طوائف، أو طبقات مختلفة، أو كان من أصول إتنية (عرقية) أو عشائرية مختلفة، كانت تميل إلى أن تعيش في (محلات) منفصلة.. والظاهرة نفسها ميّزت ضواحي بغداد، فالكاظمية التي تضم ضريحي الإمامين الشيعيين السابع والتاسع [الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام، والإمام محمد بن علي الجواد عليهما السلام] لم تكن مسكونة إلا بالشيعة.. في حين أن الأعظمية التي**

(١) بطاطو: حنا: مرجع ذاته، ص٣٥-٣٦.

تستمد وجودها من وجود ضريح (أبو حنيفة) المشرع السّني وعالم الدين.. كانت تقتصر في سكانها على السُّنة.. وكذلك فقد كان أعضاء كل من الحِرف المختلفة التي توزع عليها أصحاب المهن اليدوية، الذين كانوا منظمين بشكل ضعيف نسبياً ضمن تجمعات مهنية، أو (أصناف) يميلون أيضاً إلى السكن معاً في شوارع منفردة لكل حرفة.. [وكذلك] فإن الذين كانوا يشكلون جزءاً من (جماعة دينية) كالمسيحيين واليهود، كانوا يتمتعون باستقلالية ذاتية في شؤونهم الشخصية والمليّة (الدينية)»(١).

وهذه الحالة كانت تعبرّ عن الحاجة الفطرية في توفير الحماية الأمنية من خلال الاتفاق على أساس تلك الولاءات المصنّفة. وقد استفحلت بوضوح بعد ثورة الدستور (١٩٠٨م،١٣٢٦هـ)، واستلام الاتحاديين زمام الحكم. ففي عام (١٩١٠م،١٣٢٨هـ) - مثلاً - كتب أحد نواب بغداد في المجلس العثماني، يقول: **«أسلم للمرء ألف مرة أن يعتمد على العشيرة من أن يعتمد على الحكومة، ففي حين أن هذه الأخيرة تؤجل أو تتجاهل الإخضاع، نجد أن العشيرة، ومهما كانت ضعيفة، ما أن تعلم بأن ظلماً قد وقع ضد أحد أعضائها حتى تعد نفسها للأخذ بثأره»**(٢).

كما أن حالة التماسك هذه كانت ملحوظة داخل العشائر، فإنها كانت موجودة في المدن أيضاً باتجاه المحلات أي الأطراف، ومما لا يخفي إن لهذه الظاهرة إيجابياتها كما أنّ عليها سلبياتها، فقد تتطور هذه الحالة إلى العصبية والصراع بدوافع محلية، فمثلاً في بغداد جرت مظاهرات عامة في تشرين الأول ١٩١١م ضد الغزو الإيطالي لطرابلس، فتجمع الناس بحسب المحلات، واندلع شجار عنيف بين جماعة حي باب الشيخ وجماعة حي الحيدرخانة حول مسألة الأسبقية ومن يتصدّر

(١) المرجع ذاته، ص٣٦-٣٧.

(٢) المرجع ذاته، ص٤٠.

المظاهرة[1]. إلاّ أن الثقافة الإسلامية ومن خلال انتشار الوعي الحركي استطاعت أن تحدّد هذه التوجهات المحلية - بالرغم من استفحالها أحياناً - لتعيش ضمن إطارها المحدود والمسموح به شرعاً وعرفاً، على أن تصب الجهود لبناء الوطن وخدمة الأمة. لا أن تتحول الحالة إلى عصبية جاهلية منكرة. وسنتلمس آثار هذا الوعي أثناء تطور الأحداث، حيث ستذعن الأمة مطيعة بكل تفاصيلها لقرارات وفتاوى القيادة المرجعية، التي تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية العامة، مستوعبةً الخصوصيات المحلية بكل أصنافها في الإطار الطبيعي.

تمايز المسلمين الشيعة عن المسلمين السنة

يتميز المسلمون الشيعة عن إخوانهم المسلمين السنة في بعض الأسس الفكرية والمنطلقات الحركية والرؤية النقدية المسؤولة للتاريخ الإسلامي بأحداثه وأبطاله، مما يعكس وعياً متميزاً في الأوساط الشيعية قلّما نلمسه في الأوساط السنية. ونحن إذ نذكر هذه الحقيقة، إنما نحاول من خلالها التوصل إلى جذورها ومنطلقاتها التي سنسلط الضوء على بعضها بما يناسب المقام، وذلك لغرض دراستها بصورةٍ موضوعية، وتعميم فوائدها بل للإقتداء بها، إن حصلت القناعة بأهميتها.

إن المسلمين الشيعة يتميزون بالاستقلالية في المرجعية الدينية والتحصيل العلمي والناحية المالية، والمسلم الشيعي لابد أن يقلّد المرجع الديني في الأحكام الشرعية ويتبنى المواقف الإسلامية الصادرة عنه، فبالتقليد تتعيّن وظيفته الشرعية في العبادة ودفع الحقوق المالية والاستجابة لفتوى التحرك السياسي، والجهادي بمختلف الوسائل والظروف. وهذه المسألة دقيقة ومهمة جداً، كما سنرى ذلك عملياً. بينما يلاحظ على

---

(١) المرجع ذاته، ص٣٩. وللمثال راجع دستور محلة البراق في النجف الأشرف عام ١٩١٥م، وفي مدينة السماوة خلال الحرب العالمية الأولى وقف الحي الشرقي إلى جانب البريطانيين بينما بقي الحي الغربي محايداً، وكان لكل حيّ شيخه ودستوره وتوجهاته. المرجع ذاته، ص٣٨-٣٩.

المسلمين السُّنة – بشكل عام – أنهم مرتبطون بأئمة المساجد، وهم بدورهم مرتبطون بوزارة الأوقاف أي السلطات الرسمية الحاكمة إلا ما شذّ وندر(١).

مناطق تواجدهم

يتواجد المسلمون الشيعة في مناطقهم الأساسية في وسط وجنوب العراق، وقد آمتازوا بتراث إسلامي واضح، وبوعي ثقافي متميز، بالإضافة إلى التقاليد والأعراف الشعبية التي تسود أوساطهم خاصة في الأرياف والعشائر، وفوق هذه الحالة تبقى للمرجع الديني الأعلى الكلمة النافذة في الأوساط الشيعية بشكل عام، ولوكلاء المرجع وللخطباء والمبلغين مكانتهم المؤثرة باعتبارهم القادة الميدانيين للتوجيه المباشر، وأنهم يشكلون حلقة الوصل بين القيادة المرجعية والناس. حتى أن الزعامات الاجتماعية المحلية المتمثلة بالسادة الأشراف ورؤساء العشائر ووجهاء المدن تحرص في أداء مهامها ضمن دوائرها الخاصة بشكلٍ يضمن عدم الاصطدام بالقيادة الدينية، والقيادة تسعى باستمرار – أيضاً – في استيعاب تلك الزعامات وتوظيفها في السياق الممكن، «ويمكن القول في سياسية النجف، أو الموقف الذي تتخذه إزاء السادة أصحاب الامتيازات الرفيعة، أنها سياسة مبطنة يقصد بها تحاشي الاصطدام والمجابهة.. ويمكن القول أيضاً أن جماعة السادة لا تزال تتمتع باحترام العامة لها نسبة إلى حرمتها ومكانتها من آل البيت»(٢).

---

(١) يقول المحامي أحمد حسين يعقوب: «أكثر المساجد في العالم العربي (والإسلامي) ملك لوزارة الأوقاف في كل دولة، وفي كل مسجد جهاز من الموظفين من خطيب وإمام ومؤذن وخادم ومشرف دار القرآن الكريم، تعيّنهم وزارة الأوقاف ويتقاضون رواتبهم منها، ويخضعون لتوجيهات تلك الوزارات، أي أن الدولة.. ضبطت عملية الدعوة إلى الإسلام وجعلتها عملية رسمية تجري من خلالها، وبالأسلوب الذي تعتمده، ووفق القانون النافذ الذي يحكم عملية الدعوة..». يعقوب، المحامي أحمد حسين: مرتكزات الفكر السياسي، في الإسلام في الرأسمالية في الشيوعية. طبع الدار الإسلامية بيروت (١٤١٧هـ،١٩٩٧م) طبعة جديدة، ص٣١٩، وطالع أيضاً ص٣٢٢.

(٢) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص٧٧.

الأسس العَقَدية والمرتكزات الفكرية - السياسية لدى الشيعة

وهي الأصول العَقَدية ذاتها المعروفة لدى عموم المسلمين، من الإيمان بالتوحيد والعدل والنبوة والمعاد يوم القيامة، ولكن بإضافة أصل الإمامة بعد أصل النبوة، على المستوى العَقَدي المبدئي، ممّا يبلور المرتكزات الفكرية - السياسية لديهم، ويظهر كيانهم موحداً متماسكاً في منطلقاته الفكرية، ورؤاه التاريخية، ومواقفه السياسية، وطاعته لقيادته الدينية المعاصرة. سنحاول أن نشير إلى أهم تلك الأسس والمرتكزات بما يتناسب مع دراستنا هذه، ونحيل القارئ الكريم إلى بعض المراجع والكتب المعنيّة - إن أراد معرفة التفاصيل[1].

(١) لمعرفة تفاصيل عقائد وأفكار الشيعة الإمامية، وتاريخهم نذكر المراجع التالية:

شمس الدين، محمد جعفر: دراسات في العقيدة الإسلامية، طبع بيروت، دار التعارف ط٣، (١٤٠٦هـ،١٩٨٦م).

مطهري مرتضى: العدل الإلهي، طبع بيروت، ١٩٨١م. (مترجم).

الشيخ المفيد، محمد محمد بن النعمان: الإرشاد. طبع بيروت ط٣، (١٣٩٩هـ،١٩٧٩م).

المظفر، محمد رضا: عقائد الإمامية. طبع بيروت (١٣٩٣هـ،١٩٧٣م).

البهادلي، أحمد: محاضرات في العقيدة الإسلامية، طبع بيروت ١٩٧٩م.

السبحاني، جعفر: بحوث في الملل والنحل، دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الإسلامية، الجزء السادس، يتناول تاريخ الشيعة، نشأتهم، عقائدهم، فرقهم وشخصياتهم. لجنة إدارة الحوزة العلمية بقم المقدسة - إيران، طبع قم ١٤١٣هـ.

الوائلي، د. أحمد: هوية التشيع، بيروت ١٩٨٠م.

الحسني، هاشم معروف: سيرة الأئمة الأثني عشر، جزءان طبع بيروت ط٣، ١٩٨١م.

الطوسي، محمد بن الحسن: تلخيص الشافي في الإمامة، طبع النجف، ١٩٦٣م.

كاشف الغطاء، محمد حسين: أصل الشيعة وأصولها، ط٤، بيروت ١٩٨٢م.

الزين، الشيخ محمد حسين: الشيعة في التاريخ، طبع بيروت ط٢، ١٩٧٩.

مغنية، محمد جواد: الشيعة في الميزان، بيروت ط٤، (١٣٩٩هـ،١٩٧٩م).

مغنية، محمد جواد: الشيعة والحاكمون، بيروت ط٥، ١٩٨١م.

←

أئمة أهل البيت خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

إن أهم ما يميز الشيعة هو اعتقادهم بالإمامة أي الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهي – لديهم – محصورة في قريش وبالتحديد في أهل بيت الرسول المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعدد أئمتهم اثنا عشر، أولهم الإمام علي بن أبي طالب وآخرهم الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، وقد تمّ اختيارهم بالنص والتعيين من الله سبحانه، وبلّغ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الأمة بذلك. وهذا الأصل الجوهري، بامتداداته القيادية يشكل الأساس العقدي – المبدئي الذي يميّز الشيعة في حركتهم الفكرية والجهادية، «**وهو فرق جوهري أصلي، وما عداه من الفروق فرعية عرضية، كالفوارق التي تقع بين أئمة الاجتهاد**»[١]. فالخلافة – في نظر الشيعة – «**منصب إلهي مقرّر من قبل الله تعالى حيث اصطفى سبحانه –لمهمة الإمامة – مَنْ فيه الأهلية والقدرة على تحمل مسؤليتها**»[٢]. يقول الشيخ المظفر: «**نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلاّ بالاعتقاد بها.. كما نعتقد أنها كالنبوة لطف من الله تعالى، فلابد أن**

معروف، هاشم: أصول التشيع، طبع بيروت – غير مؤرخ-.

فياض، الدكتور عبد الله: تاريخ الامامية وأسلافهم من الشيعة منذ نشأة التشيع حتى مطلع القرن الرابع الهجري، طبع بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.

المظفر، محمد حسين: تاريخ الشيعة، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.

الغريفي، عبد الله: التشيع، نشوءه – مراحله –مقوماته، بيروت ١٩٩٠م.

مالك، محمد جواد: العقائد الإسلامية دراسة منهجية في أصول الدين، بيروت (١٤١٢هـ،١٩٩٢م).

الأمين، محسن: في رحاب أئمة أهل البيت، ٥ أجزاء في مجلدين بيروت ١٩٨٠م.

نعمة، عبد الله: عقيدتنا في الخالق والنبوة والآخرة، بيروت ط٢، ١٩٨٣م.

شبر، عبد الله: حق اليقين في معرفة أصول الدين: جزآن في مجلد واحد، بيروت (١٤٠٤هـ،١٩٨٣م).

(١) كاشف الغطاء: محمد حسين: أصل الشيعة وأصولها. ط٤، ص٦٥.

(٢) مالك، محمد جواد: العقائد الإسلامية دراسة منهجية في أصول الدين، ص٣٨٩.

يكون في كل عصر إمام هادٍ يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشأتين، وله ما للنبي من الولاية العامة على الناس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم والعدوان من بينهم. وعلى هذا فالإمامة استمرار للنبوة والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.. إن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان النبي أو لسان الإمام الذي قبله وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس.. «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». على ما ثبت ذلك من الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بالحديث المستفيض»[1]. وقد ورد في صحيح البخاري بسنده عن جابر بن سمره قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: **«يكون اثنا عشر أميراً.. كلهم من قريش»**[2]. وفي صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: **«إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة.. كلهم من قريش»**[3]. وفي كفاية الأثر بالإسناد إلى أبي سعيد الخدري قوله صلى الله عليه وآله وسلم: **«معاشر أصحابي، إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، وباب حطة في بني إسرائيل فتمسكوا أهل بيتي بعدي والأئمة الراشدين من ذريتي فإنكم لن تضلوا أبداً. فقيل: يا رسول الله، كم الأئمة بعدك؟ قال: اثنا عشر من أهل بيتي أو قال: من عترتي»**. وفي ينابيع المودة للقندوزي الحنفي (الباب ٩٤) عن المناقب بسنده إلى جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«يا جابر إن أوصيائي، وأئمة المسلمين من**

---

(١) المظفر، محمد رضا: عقائد الإمامية، ص٦٥-٦٦. وللعلم إن اسم الشيعة يطلق اليوم ويراد به الشيعة الإمامية أو الجعفرية نسبة للإمام السادس من أئمة أهل البيت عليهم السلام الإمام جعفر الصادق عليه السلام (٨٣-١٤٨هـ) وكذلك يسمون بالإثني عشرية لإيمانهم بالأئمة الإثني عشر خلفاء الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) صحيح البخاري، ٩/٧٢٩. حديث ٢٠٣٤. كتاب الأحكام باب ١١٤٨.

(٣) صحيح مسلم: ٣/١٤٥٢، ١٤٥٣، حديث ١٨٢١.

بعدي أولهم علي، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف بالباقر ستدركه يا جابر فإذا لقيته فأقرأه مني السلام، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي، ثم القائم، اسمه اسمي وكنيته كنيتي، محمد بن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تعالى على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة لا يثبت على القول بإمامته إلاّ من امتحن الله قلبه للإيمان»[١]. ومن هنا يوسع علماء الشيعة الامامية، السُّنة الشريفة - وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم - لتشمل قول المعصوم وفعله وتقريره، والنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم على رأس المعصومين الأربعة عشر في الإسلام، وهم من بعده، آبنته فاطمة الزهراء عليها السلام، والأئمة الأثنا عشر، يقول السيد محمد تقي الحكيم: **«وسّعها الشيعة إلى ما يصدر عن أئمتهم عليهم السلام فهي عندهم كل ما يصدر عن المعصوم قولاً وفعلاً وتقريراً، ولهم استدلالاتهم من الكتاب والسنة النبوية والعقل»**[٢].

الامتداد الشرعي المتواصل لقيادة الإمام

الذي يهمنا في دراستنا هذه ليس الإطار التاريخي، وإثبات السلطة الإلهية للأئمة - عترة الرسول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم - وإنما لتثبيت هذا الأصل العَقَدي الذي يميّز الشيعة عن غيرهم، وما يترتب على ذلك من وعي حركي - سياسي شهده التاريخ الشيعي في العراق - موضوع بحثنا - وتشهده أحداث الأمة حالياً من آثار مفصلية فعّالة حيث الامتدادات القيادية لمبدأ الإمامة والخلافة عبر العلماء المراجع.

---

(١) للمزيد من الاطلاع على هذه الأحاديث الشريفة - مسندة - راجع الغريفي: المرجع السابق، ص٤٢٨-٤٥١. وغيره من الكتب التي تناولت العقيدة الإسلامية لدى الشيعة الإمامية.

(٢) الحكيم، محمد تقي: الأصول العامة للفقه المقارن.. ص١٢٢، وللوقوف على الاستدلالات وتوضيحها ومناقشتها راجع المرجع ذاته، ص١٤٧-١٩٠.

«**فمراجع التقليد (لدى الشيعة) هم الامتداد الطبيعي للقيادة الشرعية، فهم يملكون حق الولاية على المسلمين، بالنيابة العامة**»(١). ومن المفيد أن نشير إلى وجوب توافر شرائط أساسية تؤهل الفقيه القائد لهذا الدور الخطير. وبالإجمال، على المستوى الشرعي، بالإضافة إلى بلوغه درجة عالية في إيمانه بالعقيدة الإسلامية، لابد أن يكون فقهياً عادلاً جامعاً لشرائط الاجتهاد. وعلى المستوى النفسي، يكون شجاعاً في تصدّيه لإدارة أُمور المسلمين، وعلى المستوى الحركي، يكون متفهماً لظروف الأمة الموضوعية، عارفاً بإمكانياتها الذاتية ليقودها بحكمةٍ ودرايةٍ بما يحققُ لها العزّة والكرامة. وهكذا يبرز دور القيادة المرجعية للأمة بالشكل الذي يواكب تطور الحياة عبر «**الممارسة القيادية القادرة على توجيه حركة الأمة على كافة المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وعلى ترشيد المواقف في مواجهة كل حالات التحدي**»(٢). وعليه تكون قيادة الفقيه جامعة لأمور الدين والدنيا معاً، للعبادة والفتاوى المستحدثة وتدريس الفقه والتفسير، بالإضافة إلى إدارة الأمة في حركتها السياسية.

وجوب تقليد المرجع الحي

ومن المبادئ الأساسية للشيعة الامامية، وجوب تقليد المجتهد الجامع للشرائط. والتقليد هو الرجوع إلى المجتهد الأعلم في الشؤون الدينية والحياتية والحركية والجهادية. والتقليد - لدى الشيعة الامامية - واجب شرعي على كل مكلف لم يبلغ درجة

---

(١) مالك، المرجع ذاته، ص٥٠٩. يقول المحامي أحمد حسين يعقوب: «والعترة الطاهرة هم أساتذة أهل الشيعة وأساتذة أصحاب المذاهب الأربعة عند أهل السنة، فعلماء الشيعة إذا أردنا الحق وتركنا التقليد الأعمى هم المرجع بفهم الدين في حالة غياب العترة الطاهرة، والشيعة تثبت آراء العترة الطاهرة طمعاً برضوان الله ورضوان رسوله وقد أمر بالتمسك بالقرآن والعترة لأنهما لا يفترقا أبداً..». يعقوب، المحامي أحمد حسين: المرجع السابق، ص٢١٩.

(٢) الغريفي، عبد الله: التشيع، نشوءه - مراحله -مقوماته، ص٤٨٣.

الاجتهاد، لذا «**يكون في جميع عباداته ومعاملاته وسائر أفعاله وتروكه مقلداً..**»[١]. للمرجع المعاصر، أي الحي، ويحصل المجتهد الفقيه على درجته العلمية المتقدمة عبر دراساته الفقهية والأصولية الوافية، التي تؤهله - بكفاءة وقدرة - على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وهذه الدرجة هي التي تسمى درجة الاجتهاد، وهي «**ملكة تحصيل الحجج على الأحكام الشرعية أو الوظائف العملية، شرعية أو عقلية**»[٢]. وبالفعل «**إن هذا التقليد الديني قد أكسب النجف مزيداً من النفوذ السياسي في أقطار نائية مثل الباكستان والهند وأفغانستان، ناهيك عن التفاعل الحضاري الذي يتم في النجف عندما تلتقي جماعات مختلفة جاءت لتدفن موتاها، جماعات تنتمي إلى قوميات تتباين حضارياً، ويختلف بعضها عن بعض في اللغة والتاريخ والذهنية والنظرية الفلسفية إلى الحياة..**»[٣].

والأمر الجدير بالاهتمام - هنا - هو اشتراطهم في التقليد - ابتداءاً - أن يكون المجتهد حياً، فلا يجوز - لديهم - البقاء على تقليد المجتهد الميت إلا بعد إجازة من المرجع الحي، وذلك ليعود المجاز في بقائه على تقليد المرجع الميت إلى المرجع الحي في المستجدات الفقهية والحركية. ومعنى ذلك هو استمرار القيادة الفعلية لأتباع هذا المذهب من قبل المجتهدين - المراجع الأحياء - في شتى الظروف والأحوال، ففي نظر الامامية أن المجتهد هو الامتداد الشرعي لقيادة الإمام عليه السلام، الذي هو الخليفة الشرعي للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وأن رادّ عليه كالراد على الإمام، والراد على الإمام كالراد على النبي، في قراره الديني والسياسي، وهنا يكمن سر الطاعة والانقياد من قبل المؤمنين لعلمائهم، ومن هنا نستوضح التماسك المتين بين القيادة

(١) الخوئي، السيد أبو القاسم: منهاج الصالحين الجزء الأول، العبادات، طبع بيروت ط٩، ص٧.

(٢) الحكيم، محمد تقي: الأصول العامة للفقه المقارن، ص٥٦٣.

(٣) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق: ص٧٩.

المرجعية وعموم الناس. يقول الدكتور حامد حفني، وهو في صدد بيان أهمية فتح باب الاجتهاد عند الشيعة الامامية: «**بل يشترطون وجود (المجتهد المعاصر) بين ظهرانيهم ويوجبون على الشيعة إتّباعه رأساً دون من مات من المجتهدين، ما دام هذا المجتهد المعاصر استمد مقومات اجتهاده - أصولها وفروعها - ممّن سلفه من المجتهدين وورثها عن الأئمة كابراً عن كابر.. [ويضيف] وإنما الجميل والجديد في هذه المسألة أن الاجتهاد على هذا النحو الذي نقرأه عنهم يساير سنن الحياة وتطورها ويجعل النصوص الشرعية حيّة متحركة، نامية متطورة تتمشى مع نواميس الزمان والمكان، فلا تجمد ذلك الجمود المضر الذي يباعد بين الدين والدنيا أو بين العقيدة والتطور العلمي وهو الأمر الذي نشاهده في أكثر المذاهب التي تخالفهم**»[1]. ويقول السيد محمد تقي الحكيم: «**إن في تشريع جواز الرجوع إلى الأموات في التقليد ابتداءاً إماتة للحركة الفكرية التشريعية، وتجميداً للعقول المبدعة عن الانطلاق في آفاقها الرحبة. وقد لاحظنا هذا الواقع في الكثير من علماء الإسلام من أهل السُّنة يوم سدّوا على أنفسهم أبواب الاجتهاد وحصروا التقليد بخصوص أئمتهم، حيث ظلت الحركة الفكرية واقفة عند حدودها لديهم قبل قرون، وما ألّفوه بعد ذلك كان يفقد في غالبه عنصر الأصالة والإبداع**»[2].

وفي اعتقادي أن غلق باب الاجتهاد يعدُّ مؤامرةً كبيرةً تستهدف الإسلام والمسلمين لغرض تجميد التطور الفقهي والحركي والجهادي لدى الطائفة السنية، وذلك بحصر فعالياتها في الحالة الرسمية - إن وجدت - وينسحب ذلك إلى حصر عملية الدعوة الإسلامية والإفتاء الشرعي، وحتى إحياء ذكريات الإسلام بالطريقة الرسمية، وليس على العلماء والشعب إلاّ المشاركة والتأييد فقط[3]. بينما تبقى الأُمة - في مختلف

---

(١) الدكتور حامد حفني داود، أستاذ الأدب العربي بكلية الألسن بالقاهرة في مقدمته لكتاب عقائد الامامية للشيخ محمد رضا المظفر، ص١٧-١٨.

(٢) الحكيم، محمد تقي: المرجع السابق، ص٦٥٦.

(٣) يعقوب، المحامي أحمد حسين: المرجع السابق، ص٣٢٠.

مراحلها - تنهل باستمرار من بركات المعين الصافي، حيث الأصالة الإسلامية مباشرة، عند فتح باب الاجتهاد، ووجوب تقليد الفقيه المعاصر الأعلم، كما هو لدى الشيعة الامامية، وبهذه الطريقة ستستمر مسيرة الإبداع العقلي ضمن الأطر الشرعية، وهي تواكب تطورات العصر، ومستجدات الحياة العملية، وفي اعتقادي - أيضاً - إن هذه المسألة تعتبر ضرورة شرعية وعقلية وحياتية. فلذلك أسس العلماء مدارس دينية وحوزات علمية بطابعها الاستقلالي التام عن السلطات الحاكمة، وذلك في مناهجها الدراسية، وطريقة إدارتها، والمسألة المالية. كما وَثّقوا حالة الارتباط بالأمة إلى درجة كبيرة وذلك عبر شبكة الوكلاء والممثلين عنهم المنتشرين في أنحاء البلاد، حتى القرى والمناطق النائية. وكذلك يلاحظ على الحوزات العلمية، خصوصاً في مراحلها المتقدمة أنها شيّدت عند مراقد الأئمة والأولياء، ففي العراق ظهرت النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، مراكز علمية للدراسات الإسلامية والأدبية. وحينما يتخذ المرجع الأعلى إحدى هذه المدن مقرّاً له، ستتحول إلى مركز القرار القيادي للتحرك والثورة والإدارة السياسية. كما سنلاحظ ذلك بتطور الأحداث في المباحث القادمة[(١)].

بينما تبقى ممارسة الأدوار الثقافية والفكرية مستمرة في جميع المراكز الأخرى. وإن لم تكن مقراً للمرجع الأعلى، ولكن المواقف الحاسمة التي تتطلب الرأي المركزي القاطع تحال إلى المرجع الأعلى الذي يبتّ بها، بعد أن يدرسها مع مستشاريه مراعياً الظروف الذاتية والموضوعية للأمة. ولذلك تتطلع جميع المراكز الدينية الأخرى، بل تتطلع الأمة لقراره العام. وبمرور الأيام أصبحت لهذه المدن المقدسة أهمية اقتصادية واجتماعية

(١) الحوزة العلمية هي مركز دراسات العلوم الإسلامية الشرعية، وهي تكون بإشراف المراجع وامتداداتهم من الوكلاء. للمزيد من الإطلاع حول الحوزات الدينية راجع، مالك، محمد جواد: الحوزات والجامعات تقويم ومقارنة، طبع بيروت (١٤١٤هـ-١٩٩٤م). وللاطلاع على أهم مدارس الفقه الشيعي، وتنقلها من مكان لآخر عبر العصور، راجع، الآصفي، محمد مهدي: تاريخ الفقه الشيعي، تقديمه لكتاب اللمعة الدمشقية للشهيد الأول. ط٢، بيروت ١٤٠٣هـ، ص٢٦-٧٦.

بالإضافة إلى الأهمية الفكرية والسياسية. وبالفعل تحولت إلى مراكز للإشعاع الفكري والأدبي، فتكثفت فيها اللقاءات بين مختلف الطبقات الاجتماعية والثقافية، ومما زاد في كثافة حركتها وجود مواسم الزيارات المخصوصة لها، فتعيش أجواءً خصبةً للتبادل الثقافي والتجاري، كل ذلك يؤدي إلى توطيد العلائق بين مختلف المدن والأرياف والعشائر بل حتى سكان البادية مع تلك المراكز ورموزها الفكرية، والجدير بالذكر أن لوكلاء المراجع في كافة مناطق العراق الدور الواضح في توثيق تلك العلائق. وبالفعل منذ أواخر القرن التاسع عشر شهدنا «..**بلوغ النجف ذروة مكانتها مركزاً للعواصف السياسية، وبروز علماء الشيعة أداة حاسمة في النشاط والتحريك السياسيين..**»[1]. ومن هنا نؤكد على أن هذه الحيوية الحركية لدى علماء المسلمين الشيعة هي نتاج تلك الأسس والمرتكزات الفكرية التي يستندون عليها في انطلاقتهم نحو بناء الحياة، بالإضافة إلى الاستقلالية المالية التي يعتمدونها في إدارة شؤونهم الخاصة ونشاطاتهم الدينية بشكل عام، يقول الدكتور النفيسي: «**إن العامل الرئيس الذي عمّق شقّة الخلاف بين علماء السُّنة وعلماء الشيعة في العراق، الأمر الذي كان له أثر فعّال في وجهتي النظر السياسية لدى الطرفين هو مصدر الدخل لدى كل طائفةٍ منهما، فإن العالِمَ الديني السُّني في العراق يعتمد في دخله على ما تقدمه له السلطة العراقية، أي أنه كان يعتبر موظفاً حكومياً يتقاضى مرتّباً، بينما كان العالِمُ الديني الشيعي.. يرفض كل عونٍ مالي حكومي..**»[2]. نعم «**ولأن النجف كانت دوماً تؤكد استقلالها الذاتي فإنها أصبحت مع الأيام مركزاً سياسياً مهماً ناشطاً للشيعة في العراق**»[3].

---

(١) نظمي، وميض: شيعة العراق وقضية القومية العربية: الدور التاريخي قبل الاستقلال، الفصل الرابع من كتاب (دراسات في القومية العربية والوحدة)، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي(٥). طبع بيروت ط١، ١٩٨٤م، ص١٨٨.

(٢) النفيسي: عبد الله: المرجع السابق، ص٧٠.

(٣) المرجع ذاته، ص٤٧.

بل أبعد من العراق «**فإذا نشأت مشكلة خطيرة في العالم الشيعي، وليس في النجف وحده، فإنّ الناس يتطلعون صوب النجف، وينتظرون كلمة المجتهد الأكبر، الحكم الأول في القضايا الخطيرة الذي يصدر فتوى بعد أن يكون قد تداول القضية مع مستشاريه**»(١).

هذا، ومن المهم أن نشير إشارة سريعة - أيضاً - ضمن هذه الفقرة من الحديث الإجمالي عن مميزات المسلمين الشيعة إلى مسألتين مهمتين بالإضافة إلى ما سبق، وأحيل القارئ الكريم لتناول التفاصيل إلى الكتب المعنية، وهما:

أولاً: مسألة التزامهم بالتقيّة في حياتهم

وفي الحقيقة أن سلوك التقية مبدأ إنساني فطري، مارسه الإنسان المؤمن قبل الإسلام، كي يدفع الضرر عن نفسه وعياله. فقد قال تعالى:

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾(٢).

فإخفاء الإيمان وستره في ظروف فرعونية قاهرة هي ضرورة حياتية.

إن التقيّة أسلوب في التخفّي والتستر والكتمان على الإيمان والمبدأ، حماية للنفس والعِرض والمال. ومشروعية التقية نابعة من القرآن الكريم ففي قوله تعالى:

﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ ..﴾(٣).

يبيّن المفسرون في أسباب نزول هذه الآية الكريمة بأنها نزلت في الصحابي الجليل عمّار بن ياسر رضي الله تعالى عنه حينما أُكره من قبل المشركين بعد أن قتلوا أمه وأباه أمامه، وعذبوه تعذيباً شديداً، أعطاهم ما أرادوا بلسانه فقال بعضهم: كفر عمّار، قال

---

(١) المرجع ذاته، ص٥٠.

(٢) سورة غافر، ٤٠/٢٨.

(٣) سورة النحل، ١٦/١٠٦.

الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**كلاّ، إن عماراً يغمره الإيمان من قرنه إلى قدمه**»، ودخل عليهم عمار باكياً على ما صدر منه، فمسح الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عينيه، وقال له: «**إنْ عادوا فعدْ لهم بما قلت**»[١]. وهكذا «**التجأ عمار إلى التظاهر بالكفر خوفاً من أعداء الإسلام**»[٢]. يقول أبو بكر الرازي الجصاص - من أئمة الحنفية في قوله تعالى:

﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ..﴾[٣].

يعني أن تخافوا تلف النفس، أو بعض الأعضاء، فتتّقوهم بإظهار الموالاة من غير اعتقاد لها». ويستمر الشيخ مغنية في عرضه للآراء في هذا الصدد ثم يقول «**وهذا الذي قاله صاحب السيرة الحلبية، ونقله الجصاص عن الجمهور من أهل العلم هو بعينه ما تقوله الإمامية**»[٤]. وباعتبار أن المسلمين الشيعة قد تعرضوا - ولا يزالون - إلى أنواع القهر والملاحقات والتشريد والقتل من قِبل الحكّام على طول التاريخ، دفعهم - أكثر من غيرهم - للتمسك بهذا المبدأ القرآني.

ثانياً: مسألة إحياء عاشوراء، ذكرى مقتل الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته وأصحابه

هذه المسألة من الشعائر الدينية المتميزّة بطابعها العاطفي الشديد، وما تكتنزه من بصائر وعبر لها دلالاتها العقَدَية والثقافية، ولها آثارها التربوية والإصلاحية، حيث ترفد الأمة درجات عالية من الوعي الإيماني المكثّف، وتزوّد الأمة طاقات جهادية في أرفع مستويات العطاء والإيثار والإقدام والتضحية في سبيل حماية الإسلام والكرامة الوطنية والإنسانية، فمن خلال عقد المجالس الحسينية وإظهار مراسيم العزاء والبكاء والزيارة

---

(١) مغنية، محمد جواد: الشيعة في الميزان، ص٣٤٥.

(٢) المظفر، محمد رضا: عقائد الإمامية، ص٨٦.

(٣) سورة آل عمران، ٢٨/٣.

(٤) مغنية، محمد جواد: الشيعة في الميزان، ص٥٠-٥١.

وكرم الضيافة من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال في نسيجٍ ملحمي لا مثيل له في الدنيا، حيث تتجاوب الزفرات والدموع مع القلوب والعقول ليشهد الجميع موسماً حافلاً بالانتفاضة الحقيقية والثورة الصادقة ضد الفساد والظلم والاستبداد في عالم الإنسان. إنه يوم تجديد البيعة مع الإسلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من آل النبي، إن إقامة المجالس والمسيرات العاشورائية بالإضافة إلى الثواب والأجر للمساهمين والمشاركين، هي عملية تطهيرية للذات ومراجعة الحسابات في محاكمة واعية غرضها طلب العفو والمغفرة من الله تعالى، والتقرّب إليه بالمودّة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام. فقد قال سبحانه:

﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ..﴾[1].

وهي في الوقت ذاته إحياء لسنة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت عليهم السلام في إقامة مجالس الإمام الحسين عليه السلام ونشر أفكار نهضته وسيرته المباركة. فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**كلُّ عينٍ باكيةٍ يوم القيامة إلا عينٌ بكت على مصاب الحسين، فإنها ضاحكة مستبشرة بنعيم الجنة**».

ويقول الإمام الصادق عليه السلام:

«**إن لقتل الحسين حرارة في قلوب المؤمنين لن تبرد أبداً**».

ويقول لفضيل بن يسار:

«**تجلسون وتتحدثون قال: نعم جعلت فداك، قال عليه السلام: إن تلك المجالس أحبها فأحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا**»[2].

---

(١) سورة الشورى، ٤٢ آية ٢٣.

(٢) لواعج الأحزان في مقتل الحسين، للسيد محسن العاملي، لبنان - صيدا سنة ١٣٣١هـ، ص٣-٤. وراجع أيضاً المجالس الحسينية في مناقب ومصائب العترة النبوية للسيد محسن الأمين العاملي المجلد الأول ج١، ص٣٧-٣٨.

لـذلك انتـشرت مجـالس الإمـام الحـسين وبـرز الـشعراء والخطبـاء والواعظـون ليستثمروا هـذا الموسـم بالتوجيـه والتربيـة والتبليـغ، يقـول الـشيخ محمـد مهـدي شمس الدين: «**فليست الذكرى الحسينية مناسبة للحـزن وحـدها، وليـست مناسـبة للثقافـة المجـردة. الذكرى الحسينية كما أرادها أهل البيـت علـيهم الـسلام هـي مناسـبة للتربيـة ومناسـبة لاحتـواء المفاهيم الجديدة**»، ويقول أيضاً «**حفلات عاشوراء هي في مفهومنا حفلات للحرية نـتعلم فيهـا روح الجهاد وروح الثبات والصبر**»[1]. وبالفعل «**إن الأمة التي تملك تاريخاً صلباً تقف عليه أنهـا أمة تستحق الحياة وأنها ستصنع المستحيل في خضم الأحداث..**»[2]. نعم بهذه الـنفس المطمئنـة يتناول الشيعة تاريخ الإسلام بأحداثه وأبطاله، لا تأخذهم في الله لومة لائـم، لينـصروا الحق وأهله ويرفضوا الباطل وأهله، ومن خلال إقامة المجالس الحسينية يتوسل المؤمنـون بالله تعالى ليوفقهم لأعمال الخير والصلاح، وكذلك للاستمرار على الاستقامة والهدى، بالتوكّل على الله والصبر على نوائـب الـدهر والإقـدام نحـو أداء الواجبـات الإسـلامية. فإحياء عاشوراء إنما هو إحياء للإنسان حيث يستلهم المحيي لعاشوراء دروس بناء الحيـاة العزيزة والكريمة، بيقظة وأمل، فترتفع عن قلبه غشاوة الباطل، رغم إعلامه وضجيجه، فالذي يحيي عاشوراء بقلبه وعقله وعواطفه، إنما يدخل في دورة تربوية مكثفة بالـوعـي والبصيرة والهدى، يتـزود مـن القـرآن والنبـي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام بالتقوى في النفس والطموح في الإقتداء الميداني حيث يـستوعب فهـم الحقـائق، الإيمانية والتاريخية بثقةٍ وشجاعةٍ، ليتم تجنب الأخطاء أثناء الأداء الحالي، ومن ثمّ ليتم بناء المستقبل الواعد، على المستوى الشخصي والجمعي معا[3].

(١) شمس الدين، محمد مهدي: عاشوراء، من الخطبة الثانية ص٢٥، والخطبة الأولى ص١٠.

(٢) مالك، محمد جواد: العقائد الإسلامية، مرجع سابق، ص٤٢١.

(٣) يقـول المحامـي، أحمـد حـسين يعقـوب، «وتبـين أن الـسُّنة تنطـلق مـن تقليـد وتمجيـد للواقـع التـاريخي، وإن الـشيعة تنطلـق مـن حقـائق شـرعية داحـضة، ولم أصـل إلى هـذه القنـاعـة إعتباطـاً وهوى». راجع المرجع السابق، ص٢١٩.

الأكراد والتركمان والأقليات الأخرى في العراق

إذا كانت الثقافة الإسلامية - الشيعية-، إلى جانب اللغة والروابط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في وسط وجنوب العراق، هي التي تحدّد سمة الفعاليات الفكرية، وترسم اتجاه الشعائر الدينية، وتميّز صورة المواقف السياسية التي تتبَعها النشاطات الجهادية في عموم تلك المناطق - على الأغلب-، فإن منطقة كردستان العراق - في الشمال والشمال الشرقي منه-[1]. كان العامل العرقي (الاتني) هو المميّز لتلك الجماعات القاطنة هناك، إلى جانب العامل الديني، والعامل الاقتصادي، فمن الناحية الدينية، فالأكثرية الساحقة من الأكراد مسلمون سُنة من حيث العقيدة، وإنهم من أتباع المذهب الشافعي. وكان رؤساء الطرق الدينية - الصوفية يمثلون الزعامة الاجتماعية والروحية للسكان، مثل مشايخ البرزنجي للقادرية، ومشايخ النقشبندية في بارزان[2].

(١) تقع منطقة كردستان في القسم الشمالي من العراق، تحدّها شمالاً وشرقاً إيران، وشمالاً تركيا، وغرباً سوريا، ويبلغ عدد نفوسهم في العراق أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. راجع بدر الدين، صلاح: الأكراد شعباً وقضية. طبع بيروت - دار الكاتب ١٩٨٧م، ص٧٢.

إن أكراد العراق هم جزء من الأكراد الموزعين في عدة أقاليم، حيث «يمتد [أقليم] كردستان من بحيرة أرومية في الشمال الشرقي، إلى مالطية في الجنوب الغربي، فيكون طوله ٩٠٠كم، ويتراوح عرضه بين ١٠٠و٢٠٠كم، وهو قطر جبلي يقع بين الدرجة ٣٤و٣٩ عرضاً، وبين الدرجة ٣٧-٤٦ طولاً،.. وأكثر الجهات صلاحاً للزراعة هو القسم الجنوبي والجنوب الشرقي، حيث حوض دجلة والفرات وروافدهما، مثل الزاب الأكبر والأصغر ونهر الخابور». شيركوه، د.بله: ج: القضية الكردية (ماضي الكرد وحاضرهم)، طبع بيروت - دار الكاتب ١٩٨٦م، ص١٩. يقول الكاتب الروسي فان مينورسكي: «إن الأكراد يعيشون في الوقت الحاضر عند حدود تركيا وفارس، من مدينة مندلي (في شرق بغداد) حتى أرارات حيث تتعدى أرضهم حدودنا فتدخل في قفقاسنا». و«ينقسمون إلى قبائل الرحالة والحضر، وهم يعيشون ممتزجين بعضهم بالبعض الآخر». راجع مينورسكي، ف: الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة: د. معروف خزنه دار، طبع بيروت ١٩٨٧م، ص٢٣،ص٤٩.

(٢) الطريقة النقشبندية: هي إحدى الطرق الصوفية، تنتسب إلى الشيخ محمد بهاء الدين النقشبندي المتوفى عام ٩٧١هـ-١٣٨٩م، وهو صوفي من الكبار، أصله من بخارى وفيها قبره، وقد انتشرت في ←

وهنالك الأكراد الفيليّون، وهم جزء من الأكراد، ولكنهم يتميّزون عن غيرهم من الأكراد مذهبياً، فهم من المسلمين الشيعة، أي أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، وأنهم يقيمون شعائر عاشوراء سنوياً كغيرهم من الشيعة، بالحزن والعزاء لما جرى على أهل البيت من مظالم في كربلاء من قبل بني أُمية، إظهاراً لمودّتهم للنبي وأهل بيته الكرام، فهم يتخذون الإمام الحسين عليه السلام عنواناً للاستقامة والتضحية لأجل الإسلام، ورمزاً للجهاد والصبر، ونبراساً للهدى.

وقد ساهم الأكراد عموماً، والفيلية منهم[1] في بناء حضارة وادي الرافدين، وقد أضافت مساهماتهم الفعالة الشيء الكثير إلى رصيد التاريخ الإسلامي في الأبعاد الثقافية والإدارية والجهادية. وفي العصر الحديث سجل الأكراد مواقفهم الجهادية المبدئية بشجاعة، وذلك في تصديهم الميداني للغزو الأجنبي - خصوصاً البريطاني - للعراق عام (١٩١٤ - ١٩١٨م)، استجابة لنداء الجهاد الذي أطلقته المرجعية الدينية الشيعية، دفاعاً عن بلاد المسلمين إلى جانب الدولة العثمانية المسلمة. وهكذا اتسم الموقف العام للأكراد بالتضامن السياسي والجهادي مع المسلمين الشيعة في تصديهم للمحتلين ومشاريعهم الاستيلائية، وظهر ذلك جليّاً في ثورة العشرين التي فجرّها علماء الشيعة ضد الاحتلال البريطاني. وسنتحدث عن هذا الموقف حين الحديث عن الثورة.

الصين وتركستان والهند وتركيا، وقد نشطت بين المسلمين الأكراد منذ أوائل القرن التاسع عشر، وسميت بالفاروقية نسبة إلى الشيخ أحمد الفاروقي، وبالخالدية نسبة إلى الشيخ خالد النقشبندي المتوفى عام ١٨٢٦م، الملقب بالطيار ذي الجناحين وهو الذي نشر الطريقة في بلاد الشام. راجع: المنجد في الأعلام، ص٧١٣. ومشكور، د. محمد جواد: موسوعة الفرق الإسلامية، ص٣٧٢. وللتفصيل راجع، دمشقية، عبد الرحمن: كتاب النقشبندية، طبع دار طيبة. ودرنيقة، د. محمد: الطرق الصوفية ومشايخها في طرابلس.

(١) راجع المنشور الخاص للتعرّف على الأكراد الفيليين، الصادر عن الحركة الإسلامية للأكراد الفيليين (١٤١٩هـ -١٩٩٨م). (صورة منه في الملاحق).

نظرة عامة إلى انطلاقة الحركة السياسية للأكراد وتطوراتها

لكي تتكامل الرؤية عن الحركة الكردية، سنسلط الضوء على بدايتها ثم نتتبع مسارها التاريخي عبر تطور الأحداث بشكل سريع. فلقد ظهرت بعض الإمارات الكردية شبه المستقلة في مراحل تاريخية عديدة، إلاّ أنّها أُخمدت في غضون النصف الأول من القرن التاسع عشر، ففي عام (١٨٣٤م، ١٢٥٠هـ)، وبأمر من السلطان عبد الحميد الثاني، (١٧٨٤-١٨٣٩م، ١١٩٨-١٢٥٥هـ) تمّ احتلال كردستان من جديد. فأصبح الأكراد فيما بعد من مواطني الدولة العثمانية[1]. وقد «**اشتركوا في حروب تركيا في الشرق والغرب بدمائهم وأموالهم وأسلحتهم ولا شك في أن قبور العثمانيين المبعثرة في أفريقيا، والبلاد العربية وأوروبا وأمام أسوار فينا بالنمسا تحتوي على الكثير من عظام الكرد**»[2]. ومن الجدير بالذكر أن أغلب زعماء الأكراد ورؤساء الأحزاب والحركات الكردية القومية، هم من المسلمين المتدينين وينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية، إلا أن الوعي الحركي للمسلمين لم يكن متبلوراً وناضجاً من الناحية السياسية، والمسألة ليست محصورة - آنذاك - بالساحة الكردية فقط. وأمام ضعف الوعي الحركي - السياسي للحالة الإسلامية ظهر التيار القومي العلماني بشكل فعال في الساحة الكردية. وقد شهدت سنوات (١٨٤٣-١٨٤٦م، ١٢٦٠-١٢٦٣هـ) حركة قومية كردية لأول مرة بقيادة بدر خان باشا، تم إخمادها من قبل الجيش العثماني. وفي (١٨٥٥م، ١٢٧١هـ) اندلعت مرة أخرى، بقيادة يزدان شير من أقارب بدر خان باشا، وقد أخمدت أيضاً. وفي (١٨٨٠م، ١٢٩٧هـ) أنتفض الأكراد بهدف إعلان استقلال كردستان[3]. ومن ثَمَّ تطور

(١) مينورسكي، ف.ف الأكراد وملاحظات وانطباعات، مرجع سابق، ص٤١.

(٢) شير كوه، د. بله. ج: القضية الكردية، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

(٣) جليل، جليلي: انتفاضة الأكراد في سنة ١٨٨٠م، أطروحة دكتوراه في التاريخ، والمؤلف سوفياتي كردي، وقد طبعت الأطروحة في السنة ١٩٦٦ في موسكو باللغة العربية، ص٤١. ويلاحظ على هذا الكاتب وأمثاله، أنهم يضعفون دور العامل الديني في الحركة الكردية تماشياً مع الثقافة الماركسية.

التوجه القومي لدى الأكراد بعد إعلان الدستور (١٩٠٨م،١٣٢٦هـ) فأُسست أول جمعية سياسية كردية في الأستانة سنة ١٩٠٨هي (جمعية التعاون والترقي الكردية)(١)، وقد أصدرت جريدة (الكردي) باللغتين الكردية والتركية في استنبول، واعتبرت لسان حال (كرد تعاون ترقي جمعيتي) وكانت أسبوعية(٢). كما وأُسست في التاريخ ذاته جمعية ثقافية باسم (جمعية نشر المعارف الكردية) وفتحت مدرسة كردية لتعليم أولاد الجالية الكردية بالأستانة، وفي سنة (١٩١٠م،١٣٢٨هـ) تأسست في الأستانة جمعية (هيفي) الكردية للطلبة الأكراد من الأفندية: عمر أفندي، وقدري آل جميل باشا من أعيان ديار بكر وغيرهما، واستمرت الجمعية بنشاطها إلى حين دخول تركيا في الحرب العامة. فعطلت أعمالها، وقد عادت إلى النشاط بعد الهدنة، كما أسس الأمير فريا بدر خان في القاهرة، بعد الهدنة (جمعية الاستقلال الكردي). وتأسست مجموعة جمعيات أخرى انتشرت فروعها في كردستان تطالب بالاستقلال(٣). ومع هذه التطورات بقيت الزعامة الدينية المحلية في كردستان العراق لها منزلتها الروحية وموقعها في الإرشاد والإصلاح بين الناس، إلا أن الملاحظ على مجمل النشاطات الإسلامية الكردية أنها كانت ضعيفة التفاعل مع الحالة الإسلامية في بقية مناطق العراق. وبعيدة عن عوامل التأثير في الجماعات الثقافية في وسط وجنوب العراق(٤). ولعل السبب يعود إلى طبيعة حياتهم الجبلية التي تساعد على عزلتهم - ككيان اجتماعي - عن شركاء الوطن البعيدين عنهم، ويمكن القول بأنّ للموقع الجغرافي دوراً أساسياً في تقوية نسيجهم الداخلي،

---

(١) شير كوه، د. بله. ج: القضية الكردية، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) جليل، جليلي: نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نقله عن الروسية: باي نازي دمور لآثور، كدر، رابطه كاوا للثقافة الكردية، منشورات المكتبة التقدمية رقم ٩، ط١ بيروت ١٩٨٦، ص٦٥-٦٦.

(٣) شيركوه، د. بله. ج: المرجع السابق، ص٦٣-٦٦.

(٤) العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد ١٩٥٥، ج٧، ص٢٨٥.

وتنمية أواصرهم الاجتماعية ضمن اللغة والعادات والتقاليد والفعّاليات المشتركة، كل هذه العوامل عزّزت في النفوس قوة الالتفاف حول المشروع القومي كطموحٍ عام، وذلك بتشكيل كيان سياسي – إداري موحد لهم. إلاّ أن عقبات متعددة حالت دون تحقيق ذلك الهدف، ولعل من أبرزها العامل الجغرافي بعينه، في مفارقة استثنائية، ففي الوقت الذي أشرنا إلى أهمية العامل الجغرافي في تكتلهم وتوحيد طموحهم السياسي، شكلّ -أيضاً – عاملاً أساسياً معرقلاً لمشروعهم في إقامة دولتهم القومية، وذلك لتداخل موقعهم الجغرافي مع أكثر من قومية محيطة بهم، سبقتهم في التشكيل السياسي، واعتبرت مناطقهم ضمن حدود كياناتهم السياسية، وعليه يشكّل الأكرادُ عمقاً اقتصادياً واجتماعياً تابعاً لنفوذهم، وعلى أفضل تقدير يعدّونهم ضمن رعاياهم، هذه الحالة التنافسية على مناطقهم وكيانهم الاجتماعي عسّرت ولادة هدفهم المنشود.

فالأكراد – بخصوصيتهم القومية – يتداخلون مع العرب في العراق وسوريا – جغرافياً –، كذلك مع الفرس في إيران، ومع الأتراك في تركيا الجديدة، مما يجعل مهمة قطع تلك الأجزاء الجغرافية، وللمة شمل الأكراد في كيان سياسي مستقل من الأمور الصعبة. ومما لا يخفى أن السياسة الدولية والإقليمية، إثر تقلبات موازين القوى وآنعكاساتها على المنطقة لعبت دوراً مهماً في ربط القضية الكردية بعجلة المصالح الدولية والإقليمية معاً، ممّا دفع حكّام المحيط الكردي في ظروف معينة إلى التمسّك بالقضية الكردية كورقة ضغط مهمة في الصراع السياسي، والتنافس على مواقع النفوذ في المنطقة، وذلك عبر تأييد الشعارات السياسية للأكراد بالإعلام تارةً، وبالدعم السياسي والمادي تارةً أخرى، وبالنتيجة لاستغلال الأوضاع الداخلية للأكراد وحركتهم السياسية، وانتفاضتهم الشعبية ومواجهتهم الثورية، لا حبّاً بهم وإنما لغاية في نفس يعقوب! وعلى أفضل توجيهٍ نؤيده، هو تلاقي المصالح، وفي كل الاحتمالات يكون الاكراد وقود المعركة، بينما يجني ثمارها الحكّام الماسكون بتلك الورقة، وحينما تتحقق

مصالحهم عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تتغيّر بوصلة الدعم للقضية الكردية تماماً، وفي حينها تخنق القضية بحبال المحتضنين لها، الذين هم في واقعهم تجار سياسة. وأوضح مثل معاصر عاشته القضية الكردية، هو ما فعله شاه إيران لثورة الملا مصطفى البارزاني بعد اتفاقية الجزائر الشهيرة عام ١٩٧٥، التي أبرمها مع صدام حسين.

ومع كل ذلك يبقى الخيار الوطني للأكراد والقوميات الأخرى في العراق -على ضوء الظروف الموضوعية والخبرة التجريبيّة - محدّداً بآتجاه الاتفاق مع إخوانهم العرب في العراق ضمن شراكة وطنية تقوم على أساس الثقة والعدل والمساواة.

صحيح أن تجربة الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية في آب ١٩٢١م، وحتى سقوط نظام صدام حسين، أساءت لروّاد هذا الخيار الواقعي، إلاّ أنّ الطرق الأخرى لنيل الحقوق لم ترق إلى مستوى الطموح للشعب الكردي.

ما بين الشيعة والأكراد

الجدير بالذكر، أن الأكراد عموماً كانوا مع إخوانهم الشيعة العرب في خندق متقارب من المعاناة القاسية التي كانوا يتلقوها من النظم المتعاقبة على السلطة في طول تاريخ الحكومات في بغداد، حيث كانت تتمركز بيد السُّنة العرب، وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ الأجواء الثقافية الهادفة لا تحبّذ لغة التصنيف المذهبي والعرقي، ولكن لا يمكن تجاوز واقع الساحة العراقية حيث الثقافة السائدة من الناحية العَقَدية، والموروث التاريخي الطويل وما يفرزه من خصوصية في المعاناة النفسية والأزمات الحياتية لكل جماعة مترابطة فيما بينها بالعيش والمصير. فالمتتبع - بقراءة واعية - للحوادث والتطورات - يكتشف بكل وضوح حقيقة التعامل التمييزي المصنّف من قبل الحكومات، خصوصاً في الحقبة الزمنية الأخيرة أيام حكم البعثيين. فيلاحظ أن الأكراد مضطهدون قومياً من قبل الحكام العرب في بغداد، كما يلاحظ أن المسلمين الشيعة

مضطهدون مذهبياً وطائفياً من قبل الحكام ذاتهم، وهذا لا يعني نفي الاضطهاد عن السُّنة العرب، ولكن - وعلى ضوء الحقائق والتجارب نقولها بثقةٍ واطمئنان - على طول المراحل السابقة لم يضطهد أحدٌ من السُّنة العرب إلا لصفة سياسية، أي لكونه معارضاً للحكّام، بينما يضطهد الشيعي لأنه شيعي فقط، حتى لو كان مستقلاً سياسياً، أو من علماء الدين، أو من المفكرين غير السياسيين، بل حتى لو كان عضواً في حزب البعث الحاكم!![1].

والذي يلاحظ - أيضاً - من خلال تطور الأحداث في كردستان العراق أن طبيعة المناطق الجبلية منحت الأكراد متنفساً جميلاً للتعبير عن آضطهادهم والمطالبة بحقوقهم، وذلك عبر مسلسل الانتفاضات والثورات المسلحة، فلذلك أخذت معارضتهم طابع المواجهة العسكرية المعلنة في مناطقهم، هذه الفرصة التي تعدّ ذهبيةً أحياناً لم تتوافر للعراقيين المضطهدين في مناطق الوسط والجنوب، ومع أن هذه الظاهرة حجّمت تحركهم داخل المناطق الجبلية، إلاّ أنها كلفتهم تضحيات هائلة، مما دفعهم لفتح قنوات للتحرك السياسي باتجاه البعد الدولي فضلاً عن البعد الإقليمي، فكلما سنحت الفرصة استغلها القادة الكرد، ففتحوا آفاقاً سياسية متعددة، سعياً منهم لتقوية وضعهم الذاتي في مواجهة الدكتاتورية والتسلط العنصري والطائفي لحكّام بغداد، واستمر الأمر بين المد والجزر حتى تم تتويج المسيرة الكفاحية الطويلة بالحصول على اتفاقية آذار ١٩٧٠م، إلاّ أن هذه الاتفاقية كذلك وضعت تحت رحمة الدكتاتورية ومظلة المصالح الدولية معاً. وبالفعل عاش الأكراد تجاذبات سياسية شديدة إثر تناقض المصالح الدولية

---

(١) راجع محاضر لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية بدمشق، في تسعينيات القرن الماضي، وقد قال مثل هذا الكلام الأخ فخري كريم، السياسي المعروف وكان ممثلاً عن الحزب الشيوعي العراقي في بعض الاجتماعات، قال ذلك بحضور ممثلين عن الحركات الإسلامية والوطنية والكردية، وممثل عن حزب البعث - قيادة قطر العراق - أيضاً.

والإقليمية، كلفتهم ضرائب كبيرة، من دماءٍ سخيةٍ وتضحيات كبيرة.

إن حركتهم السياسية والعسكرية كانت تتناغم مع حركة الشيعة في الوسط والجنوب بشكلٍ معين في المنطلقات والمطالب، ولكن بفارق مهم وهو أن القضية الكردية أصبح لها بُعداً إقليمياً ودولياً، بينما حركة الشيعة امتازت بالقيادة العلمائية والحركية الميدانية وبالعمق الشعبي الكبير الملتف حول هذه القيادة المستقلة عن البعديْن المذكوريْن.

ومع هذا الفارق المهم، تحدّد خيار التلاقي ما بين الحركات الكردية والحركات الشيعية ضمن حالة المعارضة الوطنية والحركة السياسية منطلقةً من المسألة الجوهرية لهما، والتي غدت تشكل أساساً لانطلاقتهما وهي مسألة المظالم الإنسانية الصادرة بحقهما من مصدر مشترك وهو النظام الجائر.

فلذلك نقرأ للشيعة اليوم تاريخاً حركياً وجهادياً طويلاً منذ أواخر العهد العثماني،كما نقرأ للأكراد أيضاً، في تلك المراحل، وقد ظهرت أسماء لامعة في التاريخ الكردي الحديث، وكان من أبرزها الشيخ محمود البرزنجي، الملقب بالشيخ الحفيد، فقد قاد الحركة الاستقلالية آنذاك، وهو من العوائل الدينية المعروفة في السليمانية، وقد قتل والده الشيخ سعيد وأخوه الشيخ أحمد، في حادثٍ مدبّر في مدينة الموصل، في كانون الأول ١٩٠٨م، حيث أُبعدت الأسرة إليها من قبل السلطة العثمانية، وقد أُشيع في وقتها بأن الحادث كان بسبب تحريض جمعية الاتحاد والتّرقي في الآستانة. فرفع الشيخ الحفيد لواء الحركة الاستقلالية للتخلص من حكم الأتراك، وإقامة دولة كردية مستقلة، وبالفعل توسّع أمره داخل شعبه، وبدأ بآتصالات سياسية مع روسيا القيصرية وبريطانيا، وأعرض إمكانية مشاركته عسكرياً ضد الدولة العثمانية مقابل نيل الاستقلال، وأن يكون زعيماً للدولة الكردية، وكان للقرب الجغرافي من روسيا أثره في

توطيد العلاقة معها أكثر. ولكن هذه المحاولة لم ترقَ إلى مستوى الاتفاق التنفيذي، إلاّ أن الرجل دخل اسمه في دائرة الضوء لدى روسيا وبريطانيا، باعتباره زعيماً محلياً طموحاً. ويظهر لنا أن القناعة بصدق عرضه في توظيف إمكاناته العسكرية ضد الدولة العثمانية، والقناعة بقدرته في سحب الشارع الكردي المسلم إلى محاربة الدولة العثمانية، لم تبلغا الدرجة المطلوبة لدى الروس والإنكليز، وبالفعل لقد عبّر الأكراد عن موقفهم المبدئي انطلاقاً من الإسلام وحب الوطن فاشتركوا عملياً بقيادة الشيخ الحفيد في الحرب العالمية الأولى ضد الجيش الروسي الغازي، كما واشتركوا ميدانياً إلى جانب المجاهدين العرب في جنوب العراق ضد المحتلين الأجانب، استجابة لنداء الجهاد الذي أطلقه علماء كربلاء والنجف والكاظمية - سنسلط الضوء على هذه المشاركة في حينها-.

وبعد آنتهاء الحرب تحرك الأكراد باتجاه العمل السياسي لنيل حقوقهم القومية، وبالفعل استغلوا مؤتمر الصلح في باريس، فرفعوا مذكرةً إلى مجلس الحلفاء في ٢٢/آب/١٩١٩م، منطلقين من مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، الذي نادى به الرئيس الأمريكي (ويلسن) في مؤتمر (سيفر)، يطالبون فيها بحقهم في إقامة دولة قومية لهم في كردستان، الممتدة شرقي الفرات وجنوب غرب تركيا وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسوريّة والعراق. ويرى المحللون أنها تقع ضمن تركيا الحالية. وفي حالة حصول الاستقلال يلتحق أكراد العراق بها إن رغبوا في ذلك. إلاّ أن تركيا رفضت تلك المطالب بل المعاهدة برمتها، في الوقت الذي دخل العراق تحت الانتداب البريطاني في نيسان ١٩٢٤م حسب اتفاقية (سايكس بيكو) السرية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا أثناء الحرب، مما جمّد معاهدة (سيفر) وأصبحت حبراً على ورق.

هذا وقد آتخذت بريطانيا القضية الكردية ورقة ضغط ضد الكيانات السياسية التي تشكلت في المنطقة أعقاب الحرب العالمية، وعلى حكومة بغداد بالذات لتمرير

سياستها[(١)]. خصوصاً عندما آصطدم المشروع البريطاني الرامي إلى فصل المناطق الكردية عن بغداد بصعوبات غير متوقعة حيث «**شعر [المندوب السامي البريطاني، السير برسي كوكس] أن هذا الفصل معناه فصل منتوجات كردستان عن أسواقها الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار المباشر بالأكراد أنفسهم، وفي الوقت نفسه لاحظ أن كردستان العراقية تكاد تكون منفصلة تمام الانفصال عن بقية المناطق الكردية الواقعة في تركيا وإيران، حيث آندمجت حياة الأكراد الاقتصادية والاجتماعية بحياة العرب الاقتصادية والاجتماعية**»[(٢)]. وبالفعل تراجعت بريطانيا عن قرارها[(٣)]. وعليه «**تمّ حسم موضوع الدولة القومية الكردية التي وعدت بها معاهدة (سيفر).. وبذلك ألغت معاهدة (لوزان) الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ معاهدة (سيفر) ولم يعد لمشروع الدولة الكردية أي وجود**»[(٤)]. وفي الحقيقة تحوّل المشروع إلى إشارة اعتراف بخصوصية الأكراد القومية في مناطقهم، وحقهم الإداري، وذلك في بيان بريطاني – عراقي مشترك، يقول الأستاذ صلاح الخرسان في هذا الصدد: «**وكانت تلك أول إشارة وردت حول ما أصبح يعرف لاحقاً بنظام (الحكم الذاتي) وإن لم تسمّه بعد**»[(٥)].

وقد برزت أُسرة البارزاني بزعامة الشيخ عبد السلام، الأخ الأكبر للملاّ مصطفى البارزاني، الذي أُعدم في الموصل في ١٩١٤/١١/١م، بعد فشل ثورته ضد العثمانيين. والمعروف عن هذه الأسرة إنها تتبع الطريقة النقشبندية السائدة في كردستان، وكان

---

(١) راجع، الطالباني، جلال: حول القضية الكردية في العراق، دار أرارات للثقافة والنشر، بيروت ١٩٩٦م، ص١٧ وما بعدها.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، بغداد ١٩٨٨م، ج١، ص٢٨٠.

(٣) المرجع ذاته، ص٣٤-٣٥. وكذلك ص٤٥-٥٥.

(٤) الخرسان، صلاح: التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، ص٢٥.

(٥) المرجع ذاته، ص٢٦.

بروزها في مسائل النهضة القومية والحركة السياسية والتحالفات العشائرية واضحاً، حيث آنتهت الزعامة الروحية والسياسية إلى القائد الملا مصطفى البارزاني، وبالفعل اجتمعت تحت رايته العشائر الكردية، وخاض معها حركته السياسية ومواجهته العسكرية ضد السلطات الحكومية منذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد استطاع عبر الكفاح الطويل أن يحقق مطالب شعبه في الحكم الذاتي لكردستان، وذلك في بيان ١١ آذار ١٩٧٠[(١)]. وبعد هذه المرحلة دخلت القضية الكردية في معترك الصراع السياسي والتجاذبات الإقليمية، وسجلت في تلك الحقبة الزمنية مؤامرات ودسائس ضد القضية وزعيمها القومي بالذات، ولكن ورقة القضية كانت بيد شاه إيران، الذي خنق القضية الكردية في اتفاقية الجزائر الشهيرة عام ١٩٧٥م. وبعدها آنبثق الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة السياسي المعروف جلال الطالباني في ١٩٧٥م بدمشق[(٢)].

المسلمون التركمان

وهم يشكلون القومية الرئيسية الثالثة في العراق بعد العرب والأكراد من حيث الكثافة السكانية، فعدد نفوسهم يتجاوز المليونين نسمة حالياً[(٣)]، وإنهم سكنوا العراق

(١) راجع الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية ج٦، ص٢٩٠-٢٩٢ وص٣٠١. وكذلك ج٧، ص١٧٥.

(٢) مؤتمر الذكرى التسعين لميلاد البارزاني الخالد، في صلاح الدين ١٤-١٧/٩/١٩٩٣م، إعداد وإشراف: ممتاز الجبوري ونجاد عزيز سومري. وللمزيد من الاطلاع حول (الاتحاد الوطني الكردستاني) منذ التأسيس راجع الخرسان، صلاح: التيارات السياسية في كردستان العراق، مرجع سابق، الباب الثالث ص٣١١ وما بعدها.

(٣) عدد سكان العراق حسب إحصاء عام ١٩٥٧م بلغ ٠٠٠و٣٤٠و٦ نسمة، وعدد نفوس التركمان ٠٠٠و٦٠٠ نسمة، أي بنسبة ٩٤و٨٪ من مجموع سكان العراق. يذكر ذلك الأستاذ حسن أوزمن، ويقول: «إننا نرى اليوم بأن عدد نفوس التركمان في العراق هو ٠٠٠و٢٥٠و٢ نسمة، أي بنسبة ١٣٪ من مجموع سكان العراق». أوزمن، حسن: التركمان في العراق وحقوق الإنسان، أنقره ٢٠٠٢م، ص٧-٨.

منذ أكثر من ألف عام، وهم جزءٌ لا يتجزأ من شعب العراق، **«تشهد لهم بذلك الوقائع التاريخية، وحقائق الحياة اليومية، والاندماج الاجتماعي، حيث تمازجت الدماء واختلطت الأنساب وتداخلت الأُسر..»**[١].

وبالفعل يحفظ لنا تاريخ العراق صفحات مشرقة عن أدوارهم الثقافية والحركية والسياسية، خصوصاً من قبل الشيعة التركمان.

أصل التسمية

يتفق المؤرخون على أن التركمان فرع من الترك، ولكنهم يختلفون في سبب التسمية، والأقرب إلى الصواب هو أن أصل التسمية **«يرجع إلى أنه كل من أسلم من أتراك القسم الغربي من الإمبراطورية كان يقال له صار (ترجماناً) لكونه أصبح يجيد لغة المسلمين (العربية) ويقوم بالترجمة بين المسلمين الفاتحين وبين بقية الأتراك، حتى صار ذلك علماً لهم، أي لمن أسلم منهم، ثم قيل بالتحريف والتخفيف (تركمان).. وهناك سبب آخر للتسمية لا يتعد كثيراً عن سبب التمسية الأول وهو أن كلمة التركمان مركبة من كلمتين هما (ترك) و(إيمان) أي الأتراك الذين أسلموا وآمنوا تمييزاً لهم عن الأتراك الوثنين الذين بقوا على وثنيّتهم (إلى مرحلة متأخرة)، ومن ثم قيل: بالدمج فأصبح تركماناً»**[٢].

أما من الناحية الدينية، فالتركمان في العراق هم مسلمون قاطبة موزعون على المذهبين الرئيسين بالتساوي تقريباً ٥٠% شيعة إمامية، و٥٠% سُنة حنفية وشافعية،

---

(١) البياتي، عباس: تقديمه لكتاب الشهداء التركمان، ص ١٦.

(٢) الشهداء التركمان، صفحات من التاريخ السياسي المعاصر لتركمان العراق، ١٩٧٩-١٩٩١م، دائرة حفظ وتوثيق تراث الشهداء (٧)، الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، دار الدليل للصحافة والنشر، (١٩٩٩م،١٤٢٠هـ)، ص٣٥. للمزيد من الاطلاع راجع كتاب: التركمان في العراق لأرشد الهرمزي، وكذلك كتاب موجز تاريخ التركمان في العراق، لشاكر صابر ضابط. مطبعة المعارف بغداد عام ١٩٦٠م. وكذلك كتاب: قضية التركمان في العراق لعباس البياتي، دار الدليل ١٩٩١م.

وأن المسلمين الشيعة مرتبطون عقدياً وحركياً بالغالبية الشيعيّة العربية في الوسط والجنوب، ولهم علاقاتهم الطبيعية مع اخوانهم السنة التركمان من الناحية القومية والأسرية والنسبية»[١]. وتشكل مناطقهم فاصلاً بشرياً وجغرافياً بين المنطقة الكردية في الشمال والمنطقة العربية في الوسط والجنوب، وتعتبر منطقتهم داخلة من حيث الجغرافية والمناخ ضمن المنطقة الشمالية، وهم يتواجدون بكثافة في منطقة تسعين. الضاحية الجنوبية لمدينة كركوك، وفي قضاء تلعفر، وطوز خورماتو، وآلتون كوبري، والبشير وكفري ومندلي وغيرها. وبذلك يمتدون جغرافياً وبشرياً على خط منحني، يبدأ من أطراف الموصل في الشمال حيث قضاء تلعفر على الحدود السورية حتى الوسط عند سلسلة جبال حمرين ومنصورية الجبل وينتهي عند مدينة مندلي قرب الحدود الإيرانية، مروراً بكركوك وسائر المدن والمناطق الممتدة على الخط المنحني[٢].

الأصالة الإسلامية والدور الوطني الحديث للتركمان

«إن التركمان العراقيين ينتمون من حيث السلالة العرقية إلى المجموعة التي فيها الأتراك، ويرجع أصلهم إلى آسيا الوسطى، والتي كانت تعرف سابقاً بتركستان (اليوم جزء منها يخضع لسيطرة الصين، والجزء الآخر تتشكل منه الجمهوريات الإسلامية التي استقلت حديثاً -تركمانستان، وقرغيزستان، واوزبكستان، وطاجيكستان، وداغستان.. الخ) حيث كانت لهم - للتركمان - إمبراطورية تمتد من منغوليا إلى شمال إيران، وفي عام ٧٠٥م، وصلت جيوش الفتح الإسلامي إلى تلك البلاد.. ومنذ ذلك الحين أخذوا يفدون بكثرة إلى الشرق الإسلامي حيث لم تنقطع سلسلة هجراتهم»[٣].

---

(١) أوزمن، حسن: التركمان في العراق، ص١٦.

(٢) الشهداء التركمان، المرجع السابق، ص٣٦.

(٣) الشهداء التركمان، المرجع ذاته، ص٣٥.

إن التركمان – عموماً – يتميّزون بالألفة الاجتماعية والانسجام الخلقي مع المحيط الإنساني، فمنذ بدايات الفجر الإسلامي الذي أشرق على وادي الرافدين قبل أكثر من ثلاثة عشر قرناً، سكنوا الأمصار والثغور لحماية الخلافة الإسلامية، وذلك لما يتميزون منذ القدم بروح الشجاعة في القتال خصوصاً في المناطق الوعرة، لذلك تمّت الاستعانة بهم في حماية الثغور في العهود الإسلامية، كما ساهموا مع بقية المسلمين في النشاطات الثقافية والجهادية انطلاقاً من إيمانهم بالإسلام. وهكذا عندما انقسمت المنطقة إلى عدة دول ساهموا في بناء العراق فكرياً وعملياً، ووقفوا يدافعون عن العراق انطلاقاً من إيمانهم الوطني ومبادئ حقوق الإنسان. وبالفعل كانوا منسجمين مع متطلبات الحالة الإسلامية في مراحلها المتعددة، ومع مسؤوليات المواطنة وواجب الدفاع عن الوطن إلى جانب أبنائه المخلصين، فالتركمان مسلمون من الناحية الدينية وعراقيون من الناحية الوطنية، وبالفعل كان دورهم منسجماً مع النسيج الوطني في العراق، فقد سجّل التاريخ لهم مواقف مبدئية ووطنية، سياسية وجهادية ضد المحتلين للبلاد. «**فبعد انهيار الخلافة العثمانية واحتلال الإنكليز للعراق وإخضاعه لانتدابهم الاستعماري، كان للتركمان مساهمة فاعلة في التصدي للغزو الأجنبي وهكذا قدموا شهداء بررة وخير مثال على المشاركة التركمانية ثورة تلعفر المشهورة ضد الإنكليز، وهكذا كان للتركمان شهداء إلى جانب سائر أبناء العراق في الدفاع عن وطنهم ورد الاعتداء عنه وسقط منهم ضحايا كثيرة، وهم يؤدون واجبهم الوطني هذه المرة، باعتبارهم باتوا جزءاً من رعايا دولة جديدة حددت حدودها الأطر الاستعمارية البريطانية بعدما كانوا يقومون بواجبهم الإسلامي في عهود الخلافة الإسلامية**»[1].

إن هذه الأصالة واضحة ضمن التركيبة الإسلامية التي انصهرت فيها القوميات المتعددة في الإطار الإسلامي العام، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية في اللغة والتقاليد

---

(١) الشهداء التركمان، المرجع ذاته، ص١٢٠.

من تقريره: «**ثمة تدابير قمع أشد جسامةً تمس أقلية التركمان المنتمين إلى طائفة الشيعة أيضاً**»، ويعقب الأستاذ حسن أوزمن على هذا الكلام في هامش الصفحة بقوله: «**يظهر غضب وانتقام النظام الحاكم من الشيعة في بعض الوثائق الرسمية، حيث يتهم الشخص بكونه تركمانياً، وكذلك شيعياً، فإن كنت تركمانياً فتلك مصيبة، وإن كنت شيعياً تركمانياً فالمصيبة أعظم**»(١).

وعلى ضوء ما تقدم، تتحدد الاتجاهات السياسية حالياً في الساحة التركمانية في محورين أساسيين هما: «**الاتجاه الإسلامي الشيعي، والاتجاه القومي العلماني**»(٢). وكانت بداية تشكيل الحركة الإسلامية الشيعية في ستينيات القرن الماضي في منطقة تسعين في كركوك، «**ومن هنا تعتبر الحركة الإسلامية أقدم وجود سياسي في وسط التركمان، والتي استقطبت أكبر عدد ممكن من المعارضين التركمان، واستوعبت طاقاتهم**»(٣). ومما لاشك فيه أن «**الإسلام محور الهوية التركمانية، والتي من دونه لا يمكن الحديث عن هوية تركمانية أو جذور تاريخية لهذه الشريحة في العراق والمنطقة**»(٤). ولعل سائل يسأل عن المعارضة السنية التركمانية؟ وفي الحقيقة إن المشهد الذي مرّ علينا عن السنة العرب يتكرر بذاته عند السنة التركمان، وبالسبب الرئيس ذاته، الذي «**يعود إلى استيعاب التركمان طائفياً - وهي القاعدة التي تأسست عليها الدولة العراقية - حيث إنّ السُّنة منهم تمّ احتسابهم إلى جانب الأنظمة والحكومات وأدمجوا في مؤسساتها وإداراتها، واما الشيعة التركمان فتعرضوا إلى الاضطهاد والقمع والتهميش في الدور، مع عموم شيعة العراق، وجرى عليهم في الشمال كما**

---

(١) أوزمن، حسن: التركمان في العراق، ص١٧٩.

(٢) راجع النشرة الموجزة الصادر عن الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، نسخة منها موجودة في مكتبة المرجع الروحاني، في بلدة السيدة زينب بدمشق.

(٣) الشهداء التركمان، المرجع ذاته، ص٦٢.

(٤) الشهداء التركمان، المرجع ذاته، ص٦٧.

جرى على أبناء الوسط والجنوب، وعلى هذا الأساس تم التعامل مع التركمان من حيث الموالاة أو المعارضة للأنظمة.. [ومع ذلك] يمكن القول: إن التركمان الشيعة والسنة.. كانوا يتمردون على هذه القاعدة الطائفية ويعملون من أجل تأسيس وضع سياسي تركماني مستقل يقوم على التحصّن بالشعور القومي، والمطالبة ببعض الحقوق، وقد جوبهت تلك المحاولات بقسوة شديدة من قبل الأنظمة الحاكمة، لتموت عند ولادتها، وإحياء الأسلوب الطائفي في التعامل مع التركمان، وهكذا كان ينفرط العقد السياسي التركماني المتشكل من الشيعة والسنة باستمرار.. من هنا أصبحت معارضة السنة التركمان استثنائية - ذات طابع قومي-...ومعارضة التركمان الشيعة متواصلة وإسلامية ومندمجة مع التيار الإسلامي العام في العراق وعليه لا يمكن الحديث بشكلٍ منفصل أو مستقل عن وجود معارضة تركمانية سياسية صاحبة قضية وتملك مشروعاً وتحمل هوية خاصة قبل عقدين أو أكثر..»[1].

---

(١) الشهداء التركمان، ص٦٣-٦٤. لقد أُسس (الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق) في آذار ١٩٩١م بدمشق، من قبل بعض الكوادر الإسلامية العراقية، ممن كان لهم تاريخ جهادي طويل في صفوف حزب الدعوة الإسلامية، كما وأَسس القوميون التركمان (الحزب الوطني التركماني في العراق) وذلك في تشرين الأول ١٩٩٠م في أنقرة بتركيا. وكان أول ظهور سياسي للاتحاد الإسلامي وللحزب الوطني، في مؤتمر بيروت في آذار ١٩٩١م، حيث شارك ممثلون عنهما في المؤتمر إلى جانب قوى المعارضة العراقية، «ومن هناك انطلقت صفارة البدء، وسمع الآخرون لأول مرة الصوت التركماني المزدوج، واعلنت المعارضة التركمانية عن نفسها، وبدأت بالانفتاح على غيرها من قوى الشعب العراقي». راجع عن الشهداء التركمان ص٦٥. ويذكر الأستاذ حسن أوزمن عن بدايات تأسيس (الحزب الوطني التركماني في العراق) وذلك في ١٩٥٩م حيث تشكلت أول جمعية ثقافية اجتماعية لتركمان العراق من قبل بعض الطلبة والدارسين التركمان في جامعات تركيا، وقد أطلق عليها اسم (جمعية أتراك العراق للثقافة والتعاون)، ورافقتها نشاطات سياسية أيضاً حتى عام ١٩٨٨م، حيث تم تأسيس (الحزب الوطني التركماني العراقي). وهنالك (نادي الإخاء التركماني) الذي أُسس في ١٩٦٠ للنشاط الفكري فقط، وقد أصدر مجلة (الإخاء) في ١٩٦١م، وبعد توسع النشاطات تم إلقاء القبض على أعضائه من قبل البعثيين في ١٩٧٩م وتم ←

ومن الاقليات الدينية في العراق النصارى، أتباع الدين المسيحي وهم منتشرون في العاصمة بغداد وغيرها، بمختلف طوائفهم ويقيمون شعائرهم الدينية ويحتفلون في أعيادهم ومناسباتهم، ولهم كنائسهم ونشاطاتهم الثقافية الخاصة.

وهنالك الايزديون وهم أقلية تتواجد في كردستان العراق، خصوصاً في سنجار والشيحان ودهوك وزاخو، يتكلمون اللغة الكردية، ولهم امتدادات في تركيا وسوريا وروسيا، وعدد نفوسهم بالآلاف، ودينهم «**كمذهب ثنائي الاعتقاد، الخير والشر من الله، والشرُّ هو إظهار الرغبة الحرّة الصادرة من الله، ويعتقدون بتناسخ الأرواح، ويعبدون النار والضياء..**»[1].

يختلف الباحثون عن سبب التسمية، ويبدو أنه قد يعود السبب إلى مؤسس ديانتهم (يزيد بن عنيزة) الذي يمثله الشيخ عدي بن مسافر. وقد يعود إلى عشيرتهم الأصلية (آزيدي) ثم حرّف الاسم. وهم يتكتمون في عبادتهم وكتابهم (الجلوة).

ويقال إنهم يعتقدون بيزيد بن معاوية لأن الشيخ عدي بن مسافر ينتهي نسبه إليه، وممّا يذكر في سيرته أنه تعرف على الشيخ عبد القادر الكيلاني وتأثر به كثيراً، وقد مات عن عمر يناهز التسعين وهو أعزب، فخلفه ابن أخيه صخر بن صخر بن مسافر المعروف باسم (أبو البركات)، ومن ثم ولده عدي بن صخر (أبو المفاخر) المشهور

←

إعدامهم عام ١٩٨٠م. ومن ثمّ تشكلت (منظمة الوطنيين الديمقراطيين التركمانيين) كرد فعل على تلك الجريمة. وقد آنضمت إلى الجبهة الديمقراطية كعضو فيها، وفتحت مقرّات عسكرية لها في شمال العراق، إلا أنها جمّدت نشاطها عام ١٩٨٥ إثر تغييرات في المسار السياسي، فأُعلن عن تأسيس (الحزب الوطني التركماني العراقي) عام ١٩٩١م. وقد توافرت له فرص المشاركة السياسية داخل صفوف المعارضة العراقية، فاشترك في اجتماعات المعارضة في الرباط وبيروت وفينّا وصلاح الدين ولندن وأميركا. راجع، أوزمن، حسن: التركمان في العراق وحقوق الإنسان ص١١٣ وما بعدها.

(١) مينورسكي، ف.ف: الأكراد ملاحظات وانطباعات، مرجع سابق، ص٧٧.

بالكردي لولادته بين الأكراد[١].

«وهم أكراد في نطقهم، ربما في أصلهم أيضاً.. من عبدة الشيطان الذي يسمونه (ملك طاووس)، لكن أصح وصف لهم أنهم ثنائيون، (والثنائية في اللاهوت هي العقيدة بوجود إلهيْن مستقليْن في الكون أحدهما للخير والآخر للشر).. ويمارسون.. طقوساً دينية يمكن تتبّعها وإرجاعها إلى عبادات الآشوريين.. مزارهم الكبير.. في الشيخ عدي الواقع في شمال الموصل»[٢].

---

(١) أسود، العميد عبد الرزاق: المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب، الدار العربية للموسوعات، مج٣، ص٢٦١-٢٩١.

(٢) بيل، المس: فصُول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت ١٩٦٣م، ص١٥٧.

ويذكر الكاتب الروسي ف.ف. مينورسكي: إنه في سنة ١٨٩٥م، استطاع أحد المبشرين الإنكليز أو. باري أن ينشر النص العربي الذي اكتشفه، وقد تضمن كتابين هما: (الجلوة) و(مصحف ره ش) أي الكتاب الأسود. حيث كان محفوظاً بعناية في صندوق في أقبية دير في شمال سنجار. وقد استطاع (أنتاس باري) أن يستنسخ نسخة طبق الأصل من المحفوظة بشكلٍ سري، وذلك بوضع ورقة شفافة على صفحة المخطوط ويرسم الحروف، ويذكر صعوبة العمل حيث استغرق مدة سنتين، راجع مينورسكي: الأكراد ملاحظات وانطباعات، مرجع سابق، ص٧٧، بالهامش.

الفصل الثالث

نمو الوعي الإسلامي في العراق ١٩٠٨-١٩١٤

١. بروز أطروحة الإسلاميين الإصلاحية

ثمّت عوامل عديدة تفاعلت في الساحة الإسلامية على المستوى المحلي داخل العراق، وعلى المستوى الإسلامي العام، تركت آثارها على الساحة العراقية بشكل معين. فتفاعلت هذه العوامل والأسباب فيما بينها، وأفرزت عدة تيارات فكرية - سياسية شقت طريقها داخل المجتمع العراقي، وبالنتيجة توزعت اهتماماته وانتماءاته نحوها في تلك المرحلة. ومن خلال استقراء الأوضاع - آنذاك - كانت أطروحة الإسلاميين الإصلاحية تقع في موقع الصدارة، من بين التوجهات الثقافية والتيارات السياسية الأخرى، حيث برزت آثارها بشكل واضح، في تلبيتها لمتطلبات المرحلة وذلك على ضوء المعطيات الملموسة. وقبل الحديث عن الأطروحة الإصلاحية ورموزها وخطوطها الفكرية، ينبغي لنا أن نقف على أهم العوامل التي أدت إلى بروزها، وذلك بعد تبيان عاجل لأهم التيارات الأخرى التي انعكست آثارها في الساحة العراقية.

لقد واجه الإسلاميون ظروفاً عسيرة بعد قيام ثورة الدستور عام ١٩٠٨م، حيث أخذ نفوذ العلماء ينحسر عن الساحة انحساراً واضحاً، وذلك لتوجّه الاتحاديين نحو توطيد مركزية السلطة عبر إضعاف السلطات الدينية والاجتماعية، فانكمشت هيبة التجربة الإسلامية المتمثلة في دولة الخلافة العثمانية، ومن ثم تزعزعت ثقة الناس بها،

فظهرت فراغات واضحة في البناء الإسلامي لديهم. ومعنى ذلك، أن هذه الفراغات وفرت فرصاً متعددة، واستعدادات داخلية لتقبل دعوات وصيغ جديدة، لها بريقها وشعاراتها الهادفة، وقد تحمل مبررات موضوعية لنهجها الحديث. في وقت بلغ تكالب الدول الأجنبية على الدولة العثمانية أوجّه، فكرياً واقتصادياً وعسكرياً، وعليه ظهرت عدة اتجاهات متباينة إثر هذه التطورات. منها المدرسة التسويغيّة – كما يسميها بعض الباحثين[1] – وكانت تدعو إلى الحفاظ على المظاهر الإسلامية على حالها، من دون المساس بالقضايا الجوهرية والتفصيلية للنظام والقائمين عليه، وقد اعتبرت – هذه المدرسة – الدولة هي السلطة الشرعية التي يجب الوقوف معها والدفاع عنها، كسبيل وحيد لمقاومة الخطر الاستعماري، واستمدت هذه المدرسة خلفيتها من آراء الماوردي والجويني وابن جماعة[2] وقد تمثلت بطبقة من المفكرين والعلماء المرتبطين بالسلطات، وكذلك الذين يواجهون مشاكل الأمة والتحديات التي تواجهها بطريقة سطحية، تعالج ظواهر الأزمات من دون الغور إلى المعالجة الجذرية. وهكذا استمر هذا النهج الفكري في الأمة بتأييد كل حاكم قائم – على علاته – لا باعتبارات شرعية، وإنما باعتبارات واقعية، فهو السلطان القائم وولي الأمر الفعلي. إلا أن الأحداث المتعاقبة أثبتت، بأن هذا الخط الفكري قد اصطدم بصخرة الواقع، وتحول إلى الزوايا الهامشية من أحداث الأمة. وقد انجلى ذلك بوضوح حينما فرض عليه تصديق النظريات التي لا تعتمد على الشريعة الإسلامية في الحكم كالقومية والاشتراكية فيما بعد. لذلك انحسر هذا الخط الفكري ضمن حلقة علماء الأنظمة، وفي العراق بلغ الوعي الإسلامي شوطاً متقدماً

---

(١) الموسوي، محسن: آفاق المستقبل في العالم الإسلامي. طبع بيروت دار المنهل، ط٢، ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ، ص١٩٣.

(٢) الملاحظ على روّاد هذا الخط الفكري انهم استغلوا كتب وأفكار أمثال هؤلاء العلماء لغرض دعم وتسويق أفكارهم التسويغية تلك، وربما لم يكن هذا التوجيه مقصوداً في الأصل.

مكّن، من خلاله معظم الناس من تمييز الطبقة السلطانية وتجاوزها. وإلى جانب هذا الاتجاه الفكري، كانت هناك أفكار تدعو إلى العلمنة والالتحاق الكامل بالركب الغربي، وبات دعاتها، منبهرين أمام التقدم العلمي والتقني للغرب، وأضحت هذه الدعوات العلمانية مكشوفة العداء للإسلام والمسلمين، ومدفوعة من قبل الصليبية والصهيونية، وكان دعاتها الأوائل من الاقليات الدينية من اليهود والنصارى(١). ولا نجد تفسيراً لإلتحاق بعض المسلمين بهم إلاّ نتيجة ضعف الرؤية وسذاجة التفكير، أو للارتباط المصلحي. المهم إن أطروحة الاتجاه العلماني ما كانت وافية الشروط، خاصة في العراق، ويذهب بعض الباحثين في تعليل ذلك، إلى الموقع الجغرافي للعراق، البعيد نسبياً عن المؤثرات الغربية، ورداءة وسائل المواصلات، وبعده عن سواحل البحر المتوسط، وضعف النشاطات التبشيرية العامة، وقلة المدارس التبشيرية الخاصة في عموم العراق، حيث كانت محصورة في المدن الرئيسية هي بغداد والموصل والبصرة(٢). وكذلك إلى ضعف التوجه لدى العراقيين - بشكل عام - نحو التعليم والدراسة الحديثة. فمثلاً **«كان التعليم العالي - الحديث في العراق يختلف كثيراً عنه في مصر وسوريا، فما بين عامي ١٨٧٢-١٩١٢م [١٢٩٠-١٣٣١هـ]، كان مجموع عدد الطلبة العراقيين في استنبول يبلغ ٤٠٠و١ فقط، منهم ٢٠٠و١ تخرجوا كضباط في الجيش العثماني، وخلال الفترة نفسها كان عدد الطلاب العراقيين في الجامعة الأمريكية في بيروت لا يتجاوز السبعين»**(٣). ويذكر عبد الرزاق الهلالي في كتابه (تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني) معلومات وافية عن عدد

---

(١) الطائي، نجاح عطا: المرجع السابق، ص١٠٠ وما بعدها.

(٢) فياض، د.عبد الله: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ص٨٠. راجع:

Lreland W.Iraq ،London، ١٩٣٧ P .٢٢٢.

(٣) نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية الاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مرجع سابق، ص٧٤.

المدارس في العراق - آنذاك - فمثلاً: في ولاية بغداد، كان عدد المدارس الابتدائية فيها لا يزيد عن (٣٤) مدرسة، وفي سنة (١٩١٤م،١٣٣٢هـ) كان عدد مدارس البنات فيها لا يزيد عن أربع مدارس، وفي العراق كله لم يكن سوى (٢٠) مدرسة رشدية (ثانوية)، عدد طلابها جميعاً (٨٤٠) طالباً وذلك عام (١٨٩٩م،١٣١٧هـ)، أمّا المدارس الابتدائية في سنة ١٩٠٨م لم تكن تزيد عن (١٣٠).

أما في ولاية الموصل، فقد أصبح عدد المدارس (٣٠) مدرسة رسمية سنة (١٩١٤م،١٣٣٢هـ). وأما في ولاية البصرة، ففي عام (١٩٠٥م،١٣٢٣هـ) بلغ عدد المدارس الابتدائية في لواء البصرة (١٢) مدرسة، وفي لوائي العمارة والناصرية (١٥) مدرسة ابتدائية، أما المدارس الرشدية فكان عددها أربع مدارس في العام ذاته[1]. ومن المفيد أن نذكر أن الصحف العراقية كجريدة (الرقيب) ومجلة (لغة العرب) وغيرهما، «**كانت تتحسس سوء الأوضاع وتعمل على نقدها بصورة موضوعية في أكثر الأحيان**»[2]، فتشير إلى حالات التخلف والأمية، وقلة الخدمات الصحية والاجتماعية في العراق، فمثلاً: نشرت (الرقيب) في عددها السابع من السنة الأولى، مقالاً عن (التربية والتعليم) ورد فيه «**أن من يعرف القراءة والكتابة.. لا يكون إلا بنسبة واحد في المائة على جهة المبالغة، وإلا فلعله بنسبة عدد من العشائر لا يكون واحداً من ألف..**»[3]. وبالنتيجة، إن هذه الأسباب مجتمعة كانت معرقلة لنمو التيار الثقافي الغربي في العراق. وبمعنى آخر إن أجواء التلقّي والتأثير بالأفكار المتغربة كانت غير فاعلة في الوسط العراقي «**ففي تلك الحقبة، لم يشهد**

(١) للتفاصيل، راجع: الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، طبع بغداد ١٩٦١م، ص١٥٣-١٨٤.

(٢) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٨٥.

(٣) جريدة (الرقيب) البغدادية، العدد ٧، السنة الأولى، الصادر بتاريخ ١٨/ صفر١٣٢٧هـ، ١١/مارس ١٩٠٩م.

العراق وجوداً مؤثراً وذا أهمية للاتجاه الثقافي المتغرِّب باستثناء بعض التعبيرات المحدودة التي مجّدت الثقافة والحضارة الغربيّتين، ودعت للأخذ بهما، كجمعية (مساعي التقدم) التي أنشأها مسيحيون عراقيون عام ١٨٤٧م [١٢٩١هـ] فضلاً عن روايات حذرة عن حركة تدعو إلى (الاتحاد والترقي) وعن أفكار تدعو لاستقلال العرب»[١].

أما دعوة التغيير الجذري والثورة ضد الواقع، فإنها بقيت في إطار الطموح للحركيين الإسلاميين لأنها كانت تشكو من الضعف العام في مقوماتها وأساليبها، ومن هنا يمكن القول أن البذور الأولية لمدرسة التغيير الجذري كانت بطيئة الاستقرار والنمو في الوسط الاجتماعي، وذلك للظروف الذاتية والموضوعية غير المواتية لانتعاشها ونموها - آنذاك -، **«وقد شاء الله أن يكون تقدم الأمم وانحطاطها، بشروط طبيعية كشروط تمدد الأشياء بالحرارة، وانكماشها بالبرودة وانجذابها وفقاً لقانون الجاذبية، والكهربة وفقاً لقوانين الكهربة، وهكذا فإذا حصلت الأسباب حصلت المسببات»**[٢].

إذن ساعدت تلك الظروف العدو الاستعماري - بكل قواه - ليتربص بالأمة الدوائر، لغرض السيطرة على المسلمين وبلادهم، خصوصاً بعد أن اخترق الدولة العثمانية وزعزع كيانها إثر ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨م. وعليه أصبحت المقاومة المطلوبة من قبل المسلمين ضد قوى الاستعمار في المنطقة، بحاجة إلى مراحل ترويضية لتتم عملية تنضيج الأجواء النفسية لادائها بنجاح، وكذلك لقطف ثمارها بشكل يحفظ مصلحة الإسلام والمسلمين. فأُسلوب المواجهة العنيفة تعدّ مبكرةً، وغير متكاملة الخطوات - آنذاك - حتى أن بعض الباحثين وجّه نقداً من هذه الزاوية لحركة جمال

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم، مرجع سابق، ص١١٦. راجع، لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، طبع بغداد ١٩٤١، ص٣٣٨. – مترجم -.

(٢) أمين، أحمد: فجر الإسلام، الناشر مؤسسة الخانجي. بمصر تاريخ المقدمة سنة ١٩٥٢م، ص١٣٩.

الدين الأفغاني الذي كان يدعو المسلمين لتحصين أنفسهم وأداء واجبهم المشروع، يقول أحمد أمين: «**غير أن طريقة السيد جمال الدين كانت قوية عنيفة، إذ كان يريد الثورة على الملوك والأمراء من الداخل، وإشعال نار الشعوب ضد الخارج**»[١].

وهنا لابد من التنويه، بأننا لا نؤيد هذا التقويم العام لحركة السيد جمال الدين في الوقت الذي نعتبره رائداً متميزاً من روّاد الحركة الإصلاحية في الأمة.

سيادة الحركة الإصلاحية في الساحة الإسلامية

إن الدعوات العنيفة ما لقيت استجابة واضحة في أوساط الأمة، وإنما كانت تحرك الأجواء نحو ضرورة الإصلاح المتجزئ غالباً، والكلّي أحياناً. لذلك سادت في العالم الإسلامي حركة إصلاحية عامة في كلٍّ من إيران ومصر وسورية ولبنان وتركيا، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري أي القرن التاسع عشر الميلادي، وقد برز عدد من القادة الإصلاحيين الذين نشروا الأفكار التجديدية والإصلاحية في الأمة. وكان ظهور هذا التوجه الإصلاحي النهضوي بعد فترة من الركود الفكري في الساحة الإسلامية، كرد فعل للغزو الاستعماري للبلاد الإسلامية سياسياً واقتصادياً وفكرياً[٢]. فإذن عاشت الحالة الإسلامية إرهاصات متعددة نتيجة تأثيرات خارجية وداخلية أظهرت هذه الأطروحة الإصلاحية على سطح الأحداث وفي مقدمة المعالجات، حيث كانت - كما يبدو - تعيش فرصتها الذهبية المتناسبة مع الظروف المرحلية - آنذاك - وكان لآنعكاس الأوضاع السياسية والثقافية إثر التطورات السياسية في الدولة العثمانية، وإيران، الأثر الواضح في إيجاد الخلفية المناسبة للإصلاحيين الإسلاميين. وبالفعل «**أن ظهور الحياة الدستورية في البلاد العثمانية ساهم في**

(١) المرجع ذاته، ص١٤٠.

(٢) المطهري، مرتضى: الحركات الإسلامية في القرن الأخير، ترجمة: صادق العبادي، دار الهادي - بيروت ط١، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ص١٩.

بروز اتجاه سياسي وفكري نشيط في البلاد العربية، كانت له امتدادات وانعكاسات في الوسط العراقي، فأضيف بذلك رقم إلى حركة الوعي السياسي»[١].

ومما يذكر في هذا الصدد عند انتخاب النوّاب عن مناطق العراق، بعد ثورة الدستور، لمجلس المبعوثين أو مجلس الأمة الذي افتتح في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٦هـ، ١٧ كانون الأول سنة ١٩٠٨م، في دورته الأولى، أنه قد «**تحولت إرادة المجلس لخدمة الدولة وحدها، وبرزت أوضاع تستدعي النفرة منه، وقيام الشعوب للمطالبة بحقوقها والمعارضة لسلوك الدولة. ومن جهة أخرى، إن الانتخابات لم تكن حرة، وإنما عينت الحكومة من رأته موافقاً لرغبتها وملائماً لسياستها.. وبعد أمد وجيز صار يميل النوّاب إلى التوظّف وأن يحرزوا منصباً في الدولة أكبر راتباً من النيابة، وبهذا أهملوا النيابة وتركوا النضال والجهاد في سبيل الإصلاح، وزال أمل أنهم يكافحون للأمة وإنهاضها، فخابت الآمال في الكثير منهم..**»[٢].

يقول الشاعر معروف الرصافي (١٨٧٥-١٩٤٥م):

يا أهل بغداد متى ينجلي	هذا العمى عنكم وهذا الفتورْ
قد أُعلن الدستورُ لكنّكم	لم تظفروا منه ولا بالقشورْ
يقول مَنْ شاهد مبعوثكم	سبحان من يبعث من في القبورْ

«**ذلك لأنه لم يرهم يتكلمون ويناضلون عن حقوق الأمة في المجلس وإنما كانوا كما وصفهم لا ينبسون ببنت شفةٍ، وكأنهم خشبٌ مسندةٌ**»[٣].

هذا نموذج واحد يكشف عمّا وصلت إليه إدارة شؤون الأمة من فساد وتقهقر، وأما ما حملته ثورة الدستور من أهداف خفية ضد الإسلام ودولة المسلمين تحت شعار

---

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر ج٢، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، مرجع سابق، ج٧، ص١٦٧.

(٣) المرجع ذاته، ص١٧٣.

الحرية والتقدم فحديثه مؤلم[١] وللتوضيح نذكر بعض المظاهر الاجتماعية التي عانى منها الإسلاميون في سبيل الإصلاح، حيث ظهر الفساد الاجتماعي عبر مظاهر متعددة، كشيوع المراقص والملاهي في البلاد، لاستقطاب طاقة الشباب في هذا الاتجاه، في وقت أصبح الاستعمار متنمّراً بكلّ قواه وأساليبه للانقضاض على دولة المسلمين وثرواتهم. يقول عباس العزاوي في شأن هذه الظواهر المفسدة التي شاعت في بغداد، بأنها «**أضرت بالآهلين من جهة فساد الأخلاق والوقائع المؤلمة وابتزاز ثروة الآهلين، فهاج في الناس السفه، وصاروا يأوُنها بانهماك، وكان ما ينفقه المرء في ساعة لا يستطيع أن يربحه في أيام بل في شهر، فكثرت الأسواء وزادت الموبقات.. ومن ثَمّ اقتنع الناس بأن الحرية ليست إلا مجموعة من السفاهات وارتكاب الموبقات وإفساح المجال للنفس أن تنال كل ما ترغب من أهواء، فلا دين يردع، ولا سيطرة عامة يُفزع إليها، ولا قوة قاهرة تحول دون التوغل في هذه الأمور، فأكتسبت شكل مصيبة..**»[٢].

يقول الشاعر معروف الرصافي في قصيدته تحت عنوان (بغداد بَعد الدستور):

أرى بغداد تسبح في الملاهي … وتعبث بالأوامر والنواهي
رمت حملانها الأرباق حتى … تناطحت الكباش مع الشياه
أيا بغداد أن الأمر جدّ … فخلّي بعض هزلك في الملاهي
وفيك معاهدُ الدستور تُشقى … بغفلة غافل وبسهو ساهي[٣]

---

(١) لمعرفة المزيد من الصدمة المؤلمة التي أصابت المصلحين العراقيين إثر انكشاف نوايا الاتحاديين راجع، عزالدين يوسف: تطور الفكر الحديث في العراق. بغداد ١٩٧٦م، ص٣٨-٤٥. تحت عنوان (الاتحاديون يقلبون ظهر المجن)، يقول الرصافي:

قد استأثروا بالحكم وارتزقوا … وسدّوا على مَنْ حولهم منبعَ
أترضى بأن يختص بالحكم … وتصبح للباقين حبراً على رقِّ

المرجع ذاته، ص٤٤. نقلاً عن ديوان الرصافي، ص٣١٩-٤٠٠.

(٢) العزاوي، عباس: المرجع السابق، ص١٧١.

(٣) نشرت في جريدة (الرقيب) البغدادية عدد ٥٦ في ٢٩/ رمضان/١٣٢٧هـ.

إذن، ضمن هذه الأجواء المتدهورة كانت الطريق معبدة للأطروحة الإصلاحية لمقاومة الفساد الإداري والثقافي والاجتماعي في الإدارة القائمة وفي حالة الأمة. لذلك برز «**عدد من المجتهدين وعلماء الدين في العراق، تحسسوا بالظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشونها فسعوا لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي في الوسط الإسلامي لكي يتخلص من جموده ويواكب حركة السياسة العامة وتطوراتها لا سيما وأن الاتجاه الغربي بدأ يغزو البلاد الإسلامية ومنها العراق..**»[1]. وبالفعل انطلقت دعوات تجديدية إصلاحية متوازنة كانت تسعى إلى الاستفادة من التطور العلمي الحديث ضمن الأسس الإسلامية. ومن الطبيعي أن تصطدم هذه الدعوات بالواقع التقليدي السائد في الأمة - آنذاك-. ومع وجود هذه العقبة الكأداء، فقد شقت طريقها كاستجابة طبيعية لانعكاس التطور العام للحياة العصرية، وهكذا أثّرت الأجواء الإصلاحية على عموم الطبقة المثقفة في الأمة، فساهمت بطريقة أو بأخرى في مجال الإصلاح، ومما يذكر - كمثال على ذلك - لقد «**قدم المحامي رؤوف آل كتخدا في الدورة الأولى للمجلس رسالة في الإصلاحات وهي لائحة أرسلها إلى النواب تحوي ٥٢ مادة.. ثم ألحقها بمواد أخرى.. ضمّها إلى لائحة الإصلاحات، فأكمل المواد فبلغت ٦٨ مادة.. فكانت خير وصية إصلاحية للقطر العراقي وللدولة**»[2].

إلا أن علماء الدين والمثقفين الإسلاميين - في حركتهم غير الرسمية - كانت لهم ريادة الأطروحة الإصلاحية في الساحة، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أثّر رواد الإصلاح في العالم الإسلامي على الساحة العراقية، أمثال السيد جمال الدين الأفغاني[3] (١٨٣٨-١٨٩٧م)، وخلفه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩-

---

(١) شبر، حسن: المرجع السابق، ج٢، ص١٣٣.

(٢) العزاوي، عباس: المرجع السابق، ص١٦٨.

(٣) يصف العلامة الشهيد مطهري، السيد جمال الدين بأنه (رجل الدين والثورة)، بينما يصف تلميذه وصديقه الشيخ محمد عبده بأنه (رجل الفكر والاعتدال). فكان يمتاز السيد جمال الدين ←

١٩٠٥م) ورشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥م) وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢م). وبالفعل استقبلت الساحة العراقية تلك الدعوات الإصلاحية والأفكار التجديدية، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة علاقة - بعضهم على الأقل - بالجهات الأجنبية وبالماسونية بالتحديد، وإن كانت مبررّة من قبل المؤيدين لحركتهم ونتائج أعمالهم الإصلاحية[1]. وممّا يذكر أنّ السلطان عبد الحميد آتخذ موقفاً واضحاً باتجاه الماسونية، فبالرغم من

«بمعرفته الجيدة بفوارق واختلاف وضع (علماء) الدين الشيعة، و(علماء) الدين السنة، لأنه كان يعرف المجتمع السني والمجتمع الشيعي جيداً. كان يعلم بأن أكثر (علماء) الدين السُّنة ذلك الوقت كانوا لا يسلكون سلوكاً مستقلاً أمام القوى الديكتاتورية والاستعمارية، وذلك لأنهم كانوا ينتمون إلى تلك الحكومات تحت عنوان (أولي الأمر). لذلك عندما كان يدخل الأفغاني في البلاد التي يعيشها السُّنة، لا يذهب إلى علمائها بل كان يذهب إلى المسلمين السُّنة، وأنه كان يعتقد بأن ليس (لعلماء) الدين امتيازاً عن بقية الفئات حتى يعتمد عليهم لمكافحة الدكتاتورية والاستعمار، ولكن يختلف ذلك عن (علماء) الدين الشيعة، حيث أنهم كانوا يشكلون قاعدة مستقلة وقوة وطنية، دائماً كانوا إلى جانب الشعب وضد الحكّام، ولهذا السبب عندما كان الأفغاني يدخل البلاد الشيعية كان يذهب إلى علماء دينها.. فهم القاعدة لمكافحة الدكتاتورية»، المطهري: المرجع السابق، ص٢٢-٢٣. وللمزيد من معرفة المقارنة والتقييم بين جمال الدين والشيخ عبده، والتفاصيل عن أفكارهما، راجع، المطهري: المرجع نفسه، ص١٩-٥٤.

(١) الماسونية، هي مجموعة أفكار ورجال يتحركون بخفاء ودقة وسرية بإدارة بريطانية، هدفها اختراق الأمم، والأفكار، تنادي بالشعارات البراقة الخادعة إلا أنها تخفي أهدافها الحقيقية. بمكرٍ ودهاء. فتستولي على بعض العقول الساعية للتطور والتجديد، لتلتبس الأمور على الآخرين. والدليل على كونها برعاية بريطانية، أنه «عندما أصدر البرلمان البريطاني عام ١٧٩٨ قراره بمنع الجمعيات السرية استثنى منها الجمعية الماسونية. وقد دخل في الماسونية خمسة من ملوك بريطانيا هم: جورج الرابع، ووليم الرابع وإدوارد الثامن وجورج السادس». الوردي، علي: لمحات اجتماعية - مرجع سابق - ج٣، الملحق الثاني: ما هي الماسونية؟ ص٣٤٢. بل كانت الماسونية هي التي تخطط للسياسة البريطانية فقد «ترأس عليها سبعة عشر أميراً من بيت الملك في أوقات مختلفة، وأن الملكة فكتوريا هي ابنة ماسوني، وأن أكثر أعضاء عائلتها ماسونيّون» من كلمة ألقيت في العيد الخمسيني لجلوس الملكة فكتوريا على العرش في ١٣/ حزيران ١٨٨٧م. راجع الوردي: المرجع ذاته، ص٣٤٣.

المجاملات الكبيرة من قبل المحافل الماسونية للسلطان لكنها ما أفلحت في التأثير على موقفه، فقد أصدر في (١٨٩٢م-١٣١٠هـ) أمراً بإغلاق محفل (فينيقية) في بيروت[١].

ويذكر الأستاذ الوردي، إن أول كتاب صدر في الشام ضد الماسونية بقلم عالم دين شيعي هو الحاج عزالدين محمد بن علي الشامي العاملي في (١٨٧٢م،١٢٨٩هـ) وهو (كشف الظنون عن حال الفرمسون)، وقد دعم المؤلف رأيه بأدلة عقلية ونقلية لصدّ شباب الإسلام عن الدخول في المحافل الماسونية. وصدر كتاب (السر المصون في شيعة الفرمسون) في بيروت عام (١٩١١م،١٣٢٩هـ) بقلم الأب لويس شيخو اليسوعي هاجم فيه الماسونية وبيّن وجهها التآمري الخفي. وبالرغم من أن المحافل الماسونية سجلت تراجعاً شعبياً واضحاً أمام هذه الإرشادات الدينية، ولكن مع ذلك أن حالتهم تغيّرت إلى العكس بعد الانقلاب عام (١٩٠٨م،١٣٢٦هـ) «فقد أخذ الماسونيون يرفعون رؤوسهم فخاراً زاعمين أنهم هم الذين قاموا بالانقلاب وأن الدولة أصبحت في يدهم»[٢]. ومع كل ذلك تركت الحركة الإصلاحية برموزها المعروفة آثاراً واضحة في الحياة الإسلامية في أكثر بلاد المسلمين كمصر والعراق وإيران والهند، فكان لتلك الأفكار التي نشرت في جريدة (العروة الوثقى) أثراً فعّالاً في حياة المسلمين، فدفعت بآتجاه إعادة تنظيم مناهج التربية والتعليم على ضوء الشريعة الإسلامية، مع الاستفادة من التطور العلمي والتقني الغربي[٣]، ومن ناحية أخرى كانت الدعوة إلى

---

(١) مكاريوس، شاهين: فضائل الماسونية، طبع القاهرة ١٨٩٩. و(مكاريوس) هذا «من أوائل اللبنانيين الذين دخلوا الماسونية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، ثم هاجر إلى مصر وساهم في الماسونية هناك، وأصدر مجلة: (اللطائف)، كما وأصدر عدة كتب في الماسونية». راجع، الوردي، علي: المرجع السابق، ج٣، الملحق الثاني، ما هي الماسونية؟ ص٣٢٩.

(٢) الوردي، علي: المرجع ذاته، ص٣٧١-٣٧٢.

(٣) للوقوف على ما جاء في العروة الوثقى راجع، الأسد آبادي: السيد جمال الدين. وعبده، الشيخ محمد: العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، طبع إيران، تاريخ التقديم ربيع الثاني ١٣٩٠هـ. ←

الوحدة الإسلامية والجامعة الإسلامية تشكّل محور طموحهم، يقول أحمد أمين: «**وليس يقوم للعالم الإسلامي قائمة إلاّ بهذا التوحيد في العقيدة والعمل، لهذا دعا كثير من المصلحين إلى الجامعة الإسلامية، ويعنون بها الرابطة التي تربط بين المسلمين في مختلف الأقطار من فرس وترك وعرب، وقد كانت هذه الكلمة مفزعة لأوروبا في القرن الماضي.. وإذا كان الأوروبيون يتكتّلون على الباطل لمحق المسلمين فأولى أن يتكتّل المسلمون على الحق لدفع كارثة الاستعمار، وقد كان أول من نادى بها في العصر الحديث، السيد جمال الدين الأفغاني، وخَلَفه الشيخ محمد عبده، والسيد عبد الرحمن الكواكبي..**»[١].

وأمام هذا الاتجاه الإصلاحي كان الغرب ببريقه العلمي قد اجتاز حواجز عديدة داخل البلاد الإسلامية ونفوس المسلمين، متخذاً من العوامل الاقتصادية والسياسية أدوات لتغلغله في أوساط المسلمين، يقول الدكتور حسّان حلاّق: «**لذلك اعتمد الأفغاني تعاضد المسلمين ووحدتهم واستند على أسس إسلامية، وعمل على الصعيد السياسي مباشرة ضد النفوذ الأوروبي المتغلغل، إلى جانب الدعوة الإصلاحية ضد المساوئ الدينية والاجتماعية التي دخلت المجتمعات الإسلامية**»[٢]. وهكذا كانت نهضة جمال الدين «**فكرية واجتماعية معاً، (هدفها) إيجاد نهضة وصحوة في أفكار المسلمين ونظم حياتهم**»[٣]. وذلك عبر مكافحة الدكتاتورية الداخلية والاستعمار الخارجي معاً، لأنهما «**من أهم وأقدم مشاكل المجتمع الإسلامي**»[٤].

← ومما يذكر عن السيد جمال الدين أنه «كان يحارب الذين يحاولون تفسير ومعرفة العالم أو القرآن أو المفاهيم الإسلامية برؤية غربية، وكان لا يسمح لأولئك الذين يوجهون ويؤولون المفاهيم (الغيبية) للقرآن ويحاولون تطبيقها بالأمور الحسية والمادية»، مطهري، مرتضى: المرجع السابق، ص٢٦.

(١) أمين، أحمد: فجر الإسلام، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

(٢) حلاق، د. حسان علي: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان...، مرجع سابق، ص٢٥.

(٣) مطهري، مرتضى: المرجع السابق، ص٢٠-٢١.

(٤) المرجع ذاته، ص٢١.

إذن، بالوحدة الإسلامية ونبذ البدع والخرافات الطارئة في أفكار المسلمين، وبالاقتباس من التقدم العلمي الغربي بروح إسلامية واعية - ترى الحركة الإصلاحية - أن الأمة حين ذاك تستطيع أن تقاوم الدكتاتورية في الداخل والاستعمار الخارجي بجدارة.

ومما تقدّم، فقد شهدت الساحة العراقية، انطلاقاً من المدن المهمة: بغداد والنجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، صراعاً بين الاتجاه الإسلامي الإصلاحي، وبين الاتجاه الثقافي المتأثر بالغرب، حيث بدأت راياته تلوح في الآفاق - في تلك المرحلة - مما نشّط الاتجاه الإصلاحي للرد على المستسلمين أمام التيار الغربي، والمنهزمين من حلبة الصراع ضده. وذلك لغرض تحصين الحالة الإسلامية من إمكانية الانفلات والانخراط ضمن الثقافة الغربية التي أصابت بعض المسلمين. ومما لا يخفى، فقد كان للصحف والمجلات العربية والأجنبية، التأثير الفكري والاجتماعي في الأوساط العراقية، كالصحف المصرية والإيرانية، التي كان - بعضها على الأقل - بمثابة المرآة العاكسة للثقافة الأوروبية، حيث «**أصبحت مصر كأنّها الواسطة الفكرية ودار التعريب بين أوروبا والبلاد العربية، فكانت الأفكار الحضارية الجديدة تأتي إليها من أوروبا يترجمها الكتّاب والمؤلفون المصريون بعد أن يضيفوا إليها طعماً عربياً، ثم ترسل بشكل صحف ومجلات وكتب إلى العراق والبلاد العربية الأخرى عن طريق البواخر.. وأهم المجلات التي كانت ترد إلى العراق في تلك الآونة هي: (المقتطف) و(الهلال)، وكانت النزعة الغالبة على كلتا المجلتين هي الدعوة نحو تبنّي الحضارة والعلوم الحديثة ونحو بناء المجتمع على أساسها**»[1]. يقول آلبرت حوراني: «..عندما

---

(١) الوردي، د. علي: مرجع سابق، ص ٨ - ٩. شخّص السيد جمال الدين مشاكل المجتمع الإسلامي بـ«١- ديكتاتورية الحكّام. ٢- الجهل واللاوعي عند المسلمين وتأخرهم عن ركب العلم والمدينة. ٣- تسرب العقائد الخرافية إلى أفكار المسلمين وابتعادهم عن الإسلام الأصيل. ٤-التفرقة بين المسلمين باسم المذاهب الدينية.. ٥ - سيادة الاستعمار الغربي.. [ووضع أمامها الحلول المناسبة]: ←

وصلت الأعداد الأولى من المقتطف إلى بغداد في ١٨٧٦م، لم يرحّب بالمجلة إلاّ بعض الشباب، بينما قاومها الـمحافظون من مختلف المذاهب السنية والشيعية والمسيحية واليهودية، لأنها كانت في نظرهم تنشر عقائد جديدة وخطرة، حتى أن نعمان الآلوسي نفسه (سيرد ذكره مع المصلحين العراقيين)، الذي كان زعيم حركة إصلاح إسلامية لا تختلف عن حركة محمد عبده، قاومها هو أيضاً، وقد انقضى بعض الوقت بعد أن أخذت عقائدها في الانتشار»[1]. فهذه الصحف كرّست بل ضاعفت المسؤولية الشرعية على عاتق الإسلاميين الإصلاحيين، لذلك نشطوا لمناقشتها والردّ عليها، ومن ناحية أخرى سعوا إلى ترشيد الرأي الإسلامي في مسار ثقافي إصلاحي يواكب النهضة العصرية. فمثلاً، حينما نشرت مجلة (المقتطف)، مقالات شبلي شميل، شارحاً فيها نظرية (داروين) في النشوء والارتقاء، ومبيناً أصل خلقه الإنسان في مقالات متسلسلة، كانت مادة غنية للإسلاميين للرد عليها شرعياً وعلمياً. ومن خلال هذا التوجه كان يتم الحذر من أمثال هذه النظريات الهدّامة وذلك لأنها تستهدف العقيدة الإسلامية، وبالتالي تثير الشكوك والتردد في أصل الوجود وخالق الكون. وقد ردّ على تلك المقالات الشيخ آغا رضا الأصفهاني، والشيخ محمد جواد البلاغي «**وألفوا في ذلك كتباً ضخمة بأسلوبهم الجدلي، حتى أنها وصلت إلى الشميل نفسه**»[2].

هذا وقد تأثر العراق بدرجة مهمة بالهند وإيران وتركيا جراء اتصالاته التقليدية بها،

→ ١.الكفاح ضد أنانية المستبدين.. ٢. التسلح بالعلوم والفنون الجديدة. ٣ . الرجوع إلى الإسلام الأصيل والاعتماد عليه. ٤.الإيمان بالإسلام والاعتماد عليه. ٥.الكفاح ضد الاستعمار الخارجي. ٦.اتحاد المسلمين. ٧.بعث روح الهجوم والنضال والجهاد في المجتمع الإسلامي المتحضر. ٨.الكفاح ضد روح الانهزامية اتجاه الغرب». راجع مطهري: المرجع السابق، ص٢٨-٣٠. تجد تفاصيل الحلول المذكورة ومناقشتها في المرجع ذاته، ص٣٠-٤٣.

(١) حوراني، البرت: الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، ص٢٩٥-٢٩٦. طبع بيروت ١٩٦٨.

(٢) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ج٣، ص٩.

بالإضافة إلى مصر ولبنان وسورية والبلاد العربية الأخرى. فكان لصحف إيران التأثير البالغ على المسلمين الشيعة - بوجه خاص - وكذلك صحف الهند بدرجة أقل. ومن أبرز الصحف الإيرانية التي كان يتمّ تداولها في الساحة العراقية - لاسيما في الحوزات الدينية والمدن المقدسة - هي: مجلة (بهار) الطهرانية، وجريدة (كرمنشاه) التي كانت تصدر في مدينة كرمنشاه وجريدة (جمالية) الهمدانية[١]. وكذلك جريدة (القانون) التي كانت تطبع في لندن باللغة الفارسية، حيث «**كانت.. ترسل إلى العراق أيضاً. وكان لها قراؤها والمتأثرون بها فيه. فقد كان في العراق كثيرون يعرفون الفارسية خاصة بين طلبة الدين وعلمائه في العتبات المقدسة، ومن الممكن القول أن هذه الجريدة مهّدت الجو لحركة (المشروطية) التي حدثت فيما بعد**»[٢]. أما صحف مصر وسوريا فكانت شاملة التأثير على الساحة العراقية في بداية هذا القرن، مثل (العروة الوثقى) و(المقطّم) و(الهلال) المصرية. و(العرفان) و(المقتبس) الشاميتين، فقد كانت هذه الصحف معروفة في العراق، وإن كان التأثير مقتصراً على الطبقة المثقفة، إلا أن دورها الحركي والسياسي ما كان ضئيلاً على كافة المسلمين سنة وشيعة[٣]، فقد كان الاتجاه التجديدي لدى علماء ومثقفي المسلمين السنة كذلك متأثراً بالأفكار الإصلاحية التي نادت بها (العروة الوثقى)، وهنا يذكر الأستاذ الوردي على سبيل المثال «**أن سليمان الكيلاني وهو أحد نقباء الكيلانيين، ومفتي بغداد، الذي كان مشتركاً في (العروة الوثقى)، كان يقول: كلما وصله عدد منها واطلع عليه: أن تأثير هذا العدد من الجريدة يوشك أن يوقع ثورة قبل مجيء العدد الذي يليه**»[٤].

---

(١) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط٢، مرجع سابق، ص٩١.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٣، ص٣٠٠.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٩٠.

(٤) الوردي، المرجع السابق، ج٣، ص٢٨٧.

المدرسة التجديدية للإمام الميرزا حسن الشيرازي، انطلاقة التحرك السياسي والجهادي

إن المدرسة التجديدية في العراق كانت متأثرة بتلك الصحف، وبرواد الفكر الإصلاحي - التجديدي في العالم الإسلامي - وقد ذكرنا أبرزهم - إلا أن التأثير المباشر كان ينبع من داخل الساحة العراقية، فقد كانت المدرسة العراقية تستقي رؤاها، وتستمد خطوطها العريضة من مراجع المسلمين الشيعة، وخاصة أولئك الذين لعبوا أدواراً سياسية واجتماعية بارزة على مستوى الأطروحات الفكرية أو الممارسات الميدانية. ويبدو لنا أن أفكار وممارسات المرجع الميرزا حسن الشيرازي (١٢٣٠-١٣١٢هـ، ١٨١٤-١٨٩٥م) الذي كان يقيم في سامراء، رسمت للإسلاميين خطوط التحرك الإسلامي لتلك المرحلة. فهو أحد كبار المجتهدين الشيعة، برز دوره السياسي في (١٢٨٧-١٣١٢هـ، ١٨٧٠-١٨٩٥م) إلى جانب دوره العلمي والاجتماعي والثقافي، فقد أرسى دعائم الحالة الاستقلالية بكامل معناها لعلماء الدين على المستوى الدراسي - التعليمي والمالي - وعلى مستوى قيادة الأمة عملياً، وظهر ذلك جلياً في موقفه المؤثر، وذلك في بداية بروزه القيادي حيث رفض أن يخرج لاستقبال ملك إيران ناصر الدين القاجاري، عند زيارته للنجف الأشراف عام (١٢٨٧هـ - ١٨٧٠م)، واكتفى بلقائه في الحضرة العلوية - مقام الإمام علي عليه السلام - أي ضمن الاستقبال العام من دون خصوصية لسلطانه، كما ورفض هديته المالية. وقد شاع عنه ذلك في الوسط الاجتماعي مما منح للمرجعية الدينية قوة معنوية عالية، كما وصعّدت هذه القضية رصيده الشخصي لدى العلماء والعامة[1].

---

(١) راجع: الأمين، الإمام السيد محسن: أعيان الشيعة، طبع بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، المجلد الخامس ص٣٠٥. وأيضاً الطهراني، آغا بزرك: المجدد الشيرازي، طبع النجف ص٣٩. وقد جاء في وصف الميرزا حسن الشيرازي، أنه «كان إماماً عالماً فقهياً ماهراً محققاً مدققاً رئيساً دينياً عاماً، ورعاً تقياً،.. انتهت إليه رئاسة الإمامة الدينية العامة في عصره وطار صيته ←

وكان هذا السلوك المميز من قبل الميرزا الشيرازي، بحد ذاته يعدّ رسالة واضحة الدلالة اتجاه الحكام المستبدين، من ناحية، ومن ناحية أخرى، عزّز - الميرزا الشيرازي بموقفه هذا - حركة الوعي الإسلامي داخل الأمة ورعى نموها الطبيعي بمبادرته الشجاعة والواعدة - ففي نظرنا - إن انطلاقة التحرك السياسي والجهادي لدى المسلمين الشيعة في العصر الحديث نابعة من الإمام الميرزا حسن الشيرازي (صاحب ثورة التنباك)، على مستوى القيادي بالتحديد، فضلاً عن المستوى الديني العام. فقد استطاع هذا المرجع الكبير بمواقفه التجديدية الإصلاحية أن يواصل حلقات المسيرة الإسلامية الممتدة بجذورها التاريخية القديمة لجهاد المسلمين الشيعة إلى العصر الحديث، حيث استمرت مدرسته التجديدية في الإصلاح والنهضة عبر تلامذته الذين حملوا أفكاره السياسية ورؤاه الحركية والجهادية، فيما بعد. وسنرى ذلك في تطور الأحداث ابتداءً من الشيخ الآخوند الخراساني المتوفى سنة (١٣٢٩هـ -١٩١١م)، قائد ثورة الدستور المشروطة في إيران ١٩٠٦م، من قاعدته في النجف الأشرف. فهو تلميذ الميرزا حسن الشيرازي[(١)]، وانتهاءاً بالسيد أبو الحسن الأصفهاني قائد الثورة الثقافية، من بعد ثورة

→

واشتهر ذكره، ووصلت رسائله التقليدية وفتاواه إلى جميع الأصقاع وقلّد في جميع الأقطار والأمصار في بلاد العرب والفرس والترك والهند وغيرها..». واصل دراسته الدينية في النجف الأشرف بعد دراسته الأولية (السطوح) في شيراز وأصفهان، ويعدّ من التلاميذ البارزين للشيخ مرتضى الأنصاري، استقر به المقام في سامراء بالعراق سنة ١٢٩١هـ وأمضى فيها ٢١ سنة بنى فيها مدرسة كبيرة للعلوم الدينية بالإضافة إلى مشاريعه الاجتماعية والخدماتية للبلدة. ابرز تلاميذه الكبار الشيخ الآخوند الخراساني والسيد كاظم اليزدي والشيخ محمد تقي الشيرازي، الذين سنشهد أدوارهم القيادية المهمة. ومما يذكر في ترجمته الشخصية إنه امتنع من زيارة ملك إيران حينما زار النجف، وبعد الإلحاح عليه من قبل وزير الملك حسن خان وافق على لقائه في الحضرة العلوية أمام الناس، وبالفعل تمّ ذلك. راجع الأمين: السيد محسن: المرجع ذاته، ص٣٠٤-٣١٠.

(١) الأمين، الإمام السيد محسن: أعيان الشيعة، المجلد التاسع، ص٥-٦. ولد الشيخ الخراساني في
←

العشرين حتى وفاته سنة (١٣٦٥هـ-١٩٤٥م)، وهو تلميذ الآخوند الخراساني ومن أنصار الثورة الدستورية، وسنعالج مسألة الأولوية للعمل الثقافي لدى الإمام السيد الأصفهاني - في حينها - ونبين أيضاً برنامجه السياسي والجهادي في تلك الظروف، حيث برزت عزيمته الثورية إبّان ثورة العشرين، فحضر كربلاء منطلق قيادة الثورة، ثم توجه إلى جبهات القتال حاملاً بندقيته بيده، كمساهمة فعلية إلى جانب المجاهدين ضد الإنكليز المحتلين[١].

وكذلك ظهرت مواقفه الصلبة ضد الإنكليز - فيما بعد - إبان الحرب العالمية الثانية، ومن هنا نستوضح أهدافه من الثورة الثقافية في العراق التي أرادها بمثابة الإسناد الفكري والروحي لمواصلة طريق النهضة في الإصلاح والتغيير. ومروراً بالإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي المتوفى في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٣٨هـ قائد ثورة ١٩٢٠م ضد البريطانيين، فهو تلميذ الميرزا حسن الشيرازي - أيضاً -[٢] وهكذا خليفته في قيادة الثورة الشيخ فتح الله الأصفهاني (شيخ الشريعة) حتى وفاته في كانون الأول ١٩٢٠م، ومن ثم الميرزا حسين النائيني المتوفى سنة (١٣٥٥هـ،١٩٣٥م) من كبار المراجع في قيادة الثورة[٣]. وهو كذلك من تلاميذ الإمام الميرزا الشيرازي.

مشهد، خراسان وتوفي في النجف بذي الحجة سنة (١٣٢٩هـ،١٩١١م)، واصل دراسته الفقهية في النجف على يد الشيخ مرتضى الأنصاري، وبعد وفاته سنة ١٢٨١م، أخذ علومه من الميرزا حسن الشيرازي وكان من المقربين له. أصبح الأستاذ الأكبر في النجف في علم الفقه وعلم الأصول، أهم كتبه (كفاية الأصول) الذي أصبح مدار الدرس والتدريس والشروح والتعليقات إلى يومنا هذا في الحوزات الدينية.

(١) سنتناول ترجمة حياة السيد أبو الحسن الأصفهاني في الباب الثالث بالفصل الثالث.

(٢) تتلمذ الشيخ محمد تقي الشيرازي على الميرزا محمد حسن الشيرازي في سامراء وانقطع إليه حتى صار من أكبر تلامذته. راجع، الأمين: المرجع ذاته، المجلد التاسع، ص١٩٢.

(٣) للاطلاع على حياة الميرزا محمد حسن الشيرازي وآثاره وتلاميذه، راجع الأمين، المرجع ذاته، المجلد الخامس، ص٣٠٤-٣١٠.

وللاستدلال، على ما نذهب إليه من أن طروحات المجدّد[1] الميرزا الشيرازي هي التي وضعت دعائم المدرسة التجديدية - الإصلاحية في العراق، ورسمت خطوطها الحركية - السياسية ومعالمها الفكرية وآفاقها النهضوية، نستشهد بموقفين بارزين في حياته:

الموقف الأول: ممارساته السلوكية الناضجة، التي سجلها في صفحات مشرقة من حياته، وخاصة بعد أقامته في مدينة سامراء في شهر أيلول عام (١٨٧٤م،١٢٩١هـ). كانت تبرهن عملياً على ضرورة الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة. مما وفرّت هذه التجربة الغنية جهداً وعبرة حية للإصلاحيين في المسيرة التجديدية. يقول نور الدين الشاهرودي: «**نقل لي حفيده [أي حفيد المجدّد] العلامة المفضال السيد رضي الشيرازي - نزيل طهران - حكايات عن بعض تصرفاته التي تنبئ عن حكمته وتبصّره وحرصه على صون روح الوئام بين المسلمين [منها]: عندما شرع السيد الميرزا الشيرازي ببناء مدرسته الدينية العلمية الكبرى في مدينة سامراء وهي من جملة المنشآت التي أقامها في هذه المدينة خلال سنوات إقامته فيها، تشجع المسلمون السُّنة بدورهم لبناء مدرسة دينية لعلمائهم، ولكنهم لم يتمكنوا من إتمام بنائها نظراً لأنهم كانوا يفتقدون المال اللازم لها، ولم يكن أمامهم من حيلة سوى الرجوع إلى السيد الشيرازي لطلب مساعدة مالية منه، وعندما التمسوا منه مثل هذه المساعدة، قام على الفور بتلبية**

---

(١) كان يلقب الميرزا الشيرازي بالمجدِّد، وذلك لامتياز حركته بالشجاعة والوعي، ونهضته بالتطلعات العصرية، فآجتمعت الأمة تحت لوائه، مجدداً لها نهجاً إسلامياً عصرياً في المعارضة والمقاومة والبناء. فلذلك «أشتهر.. بلقب كان جديراً به وأجمع المؤرخون والنسّابة على هذا اللقب وباتوا يطلقونه عليه، حتى أصبح مشتهراً بهذا اللقب أكثر من اسمه الحقيقي، وهذا اللقب المشهور هو (المجدد الشيرازي) لأنه بحق جددّ رونق الدين بأعماله ومآثره ورفع من شأن ومكانة الحوزات العلمية والمؤسسات الدينية». الشاهرودي، نور الدين: أسرة المجدد الشيرازي، طبع قم ط٣، ١٣٧١هـ، ص٤٦. وبالفعل أصبحت مدرسته التجديدية مفتاح الآفاق المستقبلية للإسلاميين في العراق.

طلبهم وزودهم، بمنحة مالية سخية، وكانت هذه اللّفتة الكريمة منه عاملاً من عوامل الانسجام والوئام بين سكان المدينة»[1]. ومن أبرز مواقفه في اتجاه تحقيق الوحدة الإسلامية على الأرض، أنه رفض النزول إلى الفتنة الطائفية التي كان يختلقها البريطانيون والعملاء المحليون بشتى الوسائل والمغريات، لغرض إشعال الفتنة الداخلية بين السنة والشيعة، ومن ثم لتمتد نيرانها فيتم الاصطدام بين الدولة العثمانية والشيعة، فيتكرس الضعف العام للمسلمين، وبالتالي ليخوض البريطانيون معركة تمهد لاحتلال العراق. حتى أنهم كانوا يحيكون مختلف المؤامرات للوصول إلى مآربهم الاستعمارية، فاستخدموا – أخيراً – مسألة الاعتداء الشخصي على الإمام الشيرازي من قبل بعض المغرضين داخل مدينة سامراء، ولكن الإمام عالجها معالجة ذكية، وتعامل معها بروح المسؤولية الشرعية والمصلحة الوطنية، أي فوق الاعتبارات الذاتية والمذهبية، وإلا كادت أن تؤدي هذه الفتنة إلى الاقتتال الداخلي سنة (١٣١١هـ،١٨٩٣م)، وفي حينها أرادت بريطانيا استغلال هذا الحادث والتدخل في شؤون البلاد، وذلك عبر إظهار التأثر على ما جرى، وعرض المساعدة للمرجع في حلّ الأزمة في سامراء مع أهل السنة، وإنزال العقوبة بالمعتدين، فرفض الإمام مقابلة قنصلها في بغداد والذي سافر إلى سامراء لهذا الهدف، فقطع عليه الطريق بشكلٍ تام بموقفه الحاسم، فتمّ إخراجه من محاولة تسعير الفتنة الطائفية بجوابه القاطع حيث قال: **«إنه لا يعتقد بوجود عداء بينه وبين أهل سامراء، وأن ما حدث كان نتيجة الصدفة، ولا يرى حاجة لدس أنف بريطانيا في هذا الأمر الذي لا يعنيها، لأنه والحكومة العثمانية على دين واحد، وقبلة واحدة، وقرآن واحد»**[2]. وبذلك كرّس دعائم وحدة الأمة الإسلامية، أمام أعداء الإسلام معتبراً الخصوصية المذهبية حالة طبيعية،

---

(١) الشاهرودي، نور الدين: المرجع السابق، ص٤٠-٤١.

(٢) آل بازركان، علي: الوقائع الحقيقة في الثورة العراقية، بغداد ١٩٥٢، ص٤. وغيره من المصادر والمراجع المعنيّة.

ضمن الإطار العام، من المفروض أن تحترم وتوضع ضمن طريق بناء الوطن. ومما يذكر له في مجال الممارسات الوحدوية في سامراء التي تسكنها أغلبية سنية، أنه قدّم مجموعة من الخدمات الاجتماعية والعمرانية لسكان سامراء وللوافدين إليها ولطلبة العلوم الدينية. فقد **«بنى فيها مدرسة كبيرة فخمة لطلاب العلم فيها إيوان كبير وغرف جمّة ولها ساحة واسعة، وبنى سوقاً كبيراً بمال بذله بعض أغنياء الهند. ولم يكن في سامراء جسر، وكان الناس يعبرون على القفف من غربي دجلة إلى الجانب الشرقي الذي فيه المدينة.. وكان أصحاب القفف يشتدون في الأجرة، ويلقى منهم الزوار أذىً كبيراً فبنى جسراً محكماً على دجلة من السفن بالطريقة المتبعة في العراق، تسهيلاً للعبور ورفقاً بالزوار والواردين وكانت نفقته ألف ليرة عثمانية ذهباً. ثم سلمّه للدولة تتقاضى هي أجوره رجاءً لدوامه، وبنى عدة دور للمجاورين»**[1]. وكذلك بنى حماماً للرجال وحماماً للنساء، **«حتى أصبحت [سامراء] بلدة عامرة، مع العلم أنها لم تكن قبل ذلك سوى قرية صغيرة بيوتها من طين»**[2]. وبالفعل كانت تجربة رائدة في تغليب المصلحة الإسلامية والوطنية العامة على الاتجاه الذاتي والطائفي، وسنلاحظ على هذه الأفكار الوحدوية ومشاريع الخدمة العامة، ورعاية الناس على أسس المواطنة، بأنها ستصبح متبنيات الإسلاميين من أجل بناء الدولة والوطن.

الموقف الثاني: يتجسد في الفتوى الشهيرة التي أصدرها ضد التدخل الاقتصادي في إيران من قبل بريطانيا. ويعتبر موقفه الصارم هذا من أبرز مواقفه السياسية ضد التغلغل الأوروبي في حياة المسلمين، وذلك في عام (١٣٠٩هـ-١٨٨٩م) فقد أصدر فتواه بحرمة استعمال التبغ، فامتنع الناس عن استعماله، وأرغمت الحكومة الإيرانية على إلغاء امتياز الاحتكار البريطاني للتبغ الإيراني، هذا نصها:

---

(١) الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، المجلد الخامس، ص٣٠٦.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٣، ص٩٠.

«بسم الله الرحمن الرحيم، اليوم استعمال التنباك والتتن حرام بأي نحوٍ كان، ومن استعمله كمن حارب الإمام عجّل الله فرجه»(١).

يقول الدكتور الوردي: **«إن هذه الفتوى على اختصارها، كانت بمثابة القنبلة من حيث تأثيرها في المجتمع الإيراني، فهي حين وصلت إلى الشيخ محمد حسن الاشتياني بطهران، وكان كبير المجتهدين فيها أمر بأن تقرأ على الجمهور من على المنابر، واستنسخ منها مائة ألف نسخة، فأرسلت إلى أنحاء إيران، وقد حاولت الحكومة الإيرانية جمع النسخ من أيدي الناس، ومنع انتشارها فلم تفلح»**(٢).

وسميت فيما بعد بثورة التنباك، فوقف الشعب الإيراني متلاحماً مع علمائه المجاهدين وعلى رأسهم الميرزا وأَسقطوا الاتفاقية الاستعمارية بالكامل. إنّ هذه الثورة الشعبية عكست تفاعلاتها الثقافية والسياسية على الشعب العراقي، وخلقت جواً من العداء التام للاستعمار الغربي وأساليب تغلغله في أوساط المسلمين، وكذلك منحت الإسلاميين قوة شرعية للوقوف أمام الحاكم المستبد كملك إيران ناصر الدين القاجاري الذي أبرم اتفاقية التنباك مع بريطانيا، بعيداً عن موقف العلماء ورأي الشعب. هذه التطورات وفّرت أجواء خصبة لنمو الوعي السياسي والحركي في العراق، خصوصاً حينما تفاعلت الساحة الإيرانية بالفتوى، وتم نقل الموقف الشامل من كافة الطبقات الاجتماعية والفكرية داخل إيران إلى الساحة العراقية. فقد **«شاع – آنذاك – أن رجالات البلاط القاجاري في إيران، امتنعوا بدورهم عن التدخين، وقيل أن زوجة السلطان ناصر الدين شاه ملك إيران في ذلك الوقت.. امتنعت هي الأخرى عن التدخين، ولم تكتف بذلك بل بادرت**

---

(١) شبر، حسن: المرجع السابق، ج٢، ص٥٣. وتجدها في عموم المراجع التي تناولت هذه القضية، وبحثت في آثارها ومدى انضباط الشعب المسلم في إيران بتطبيقها والالتزام بها.

(٢) الوردي، علي: المرجع السابق، ج٣، ص٩٥.

إلى كسر وتحطيم النارجيلة التي كانت تستعملها في تدخين التبغ العَجَمي»[١]. وحينما طلب الشاه من خادمه إحضار النرجيلة الجاهزة للتدخين، امتنع الخادم محتجاً بوجوب طاعة نائب الإمام الميرزا الشيرازي. وقد بلغت شمولية المقاطعة والثورة درجة كبيرة، استجابة للفتوى المباركة، ومن الأمور التي تنقل في هذا الصدد أن بعض المنحرفين الذين اعتادوا على ارتكاب المنكرات، امتنعوا عن التدخين، بل وحطموا النرجيلات في المقاهي والبيوت، وحينما سألهم بعض الناس عن ذلك «**قالوا: إننا نفعل المعاصي ولنا أمل بالرسول الأكرم وآل بيته أن يشفعوا لنا إلى الله – تعالى – في غفران ذنوبنا، والميرزا اليوم هو نائبهم وحامي شرعهم ومؤدّيه إلى الناس، فنحن نأمل أن يشفع لنا عندهم، فإنْ أغضبناه فمن الذي يشفع لنا؟ وهكذا ترك عشرون مليوناً في إيران التدخين عملاً بأمر الميرزا الشيرازي»**[٢]. صحيح أن القضية ابتدأت بالتنباك، ولكنها كانت أبعد منه بكثير، حيث كانت الخطة الاستعمارية متكاملة لغرض السيطرة على بلاد المسلمين ونهب خيراتهم ومحاربة العقيدة الإسلامية. هذا ما كان يعيه الميرزا المجدّد والعلماء المجاهدون، لذلك جاء الموقف حاسماً وصارماً ليتم اقتلاع جذور الخطوة الأولى التي لو كانت قد ترسخت من خلالها أقدام المستعمرين فإنها ستتبعها الويلات المتعاقبة. يقول ذبيح الله المحلاتي ـ الكاتب الإيراني المعاصر لأحداث ثورة التنباك ـ: «**..جاء من لندن جماعة من الأجانب لا يقل عددهم عن مائة ألف نسمة بين رجال ونساء، ودخلوا طهران وشرعوا في تنفيذ مقاصدهم، وأرسلوا في كل بلد من بلاد إيران عدداً من هيئتهم، وقويت بذلك كل ملّةٍ في إيران سوى ملّة الإسلام وكثرت الفواحش وشرب الخمور، فلم تزل كل يوم تكثر هذه الدواهي، وقد منح الأجانب المدارس لدعوة الناس إلى**

(١) الشاهرودي، نور الدين: المرجع السابق، ص٤٩. وينقل الخطباء والمربون عن زوجة الملك –أثناء حديثهم عن هذه القضية – بأنها قالت لزوجها: إن الذي حلّلني عليك وجعلني زوجة لك، حرّم علينا التدخين فلابد من الالتزام بفتواه.

(٢) الأمين، السيد محسن: المرجع السابق، ص٣٠٦–٣٠٧. وكذلك الشاهرودي: المرجع ذاته، ص٥١.

مذهب المسيح، وجعلوا المبشرين (البرتستانت) في جميع المستشفيات ينفقون أموالاً جمّة على الفقراء والمساكين ويستخدمون بنات الإسلام..»[1].

ومن هنا نستوضح أن الفتوى التي فجّرت تلك الثورة الشعبية، صدرت في الوقت الذهبي لإنقاذ الأمة، حيث تمت المبادرة القيادية في وقتها، فأدت إلى لملمة شتات الأمة للوقوف صفاً واحداً تحت راية الإسلام، ضد الحاكم المستبد، وضد التدخل الاستعماري الغربي في شؤون المسلمين.

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الممارسات القيادية للميرزا الشيرازي، والمنطلقة من العراق، إلى جعل المرجعية الدينية في موقع الصدارة لقيادة الأحداث السياسية في الأمة، بالإضافة إلى صدارتها المعهودة في مسائل الفقه والتشريع. وهكذا أرست هذه الممارسات دعائم القيادة الإسلامية في العراق،ومهّدت لتبلور الحالة الإسلامية نحو وعيٍ حركي سياسي متقدم في أوائل القرن العشرين. ومما يذكر تأييداً لما نذهب إليه، من أن أفكار الإسلاميين تستند إلى المدرسة التجديدية للميرزا الشيرازي، ما ذكره السيد محمد الطباطبائي، أحد كبار المجتهدين في طهران، في مذكراته التي كتبها عام (١٩١١م، ١٣٢٩هـ) قال فيها: «**جئت إلى طهران، عام ١٨٩٤م [١٣١٢هــ] ومنذ دخولي إليها كنت بصدد تأسيس مشروطة في إيران، وتأليف مجلس شورى شعبي..**». وكتب رسالة إلى عين الدولة – رئيس الوزراء – في عهد مظفر الدين شاه، جاء فيها: «**إن إصلاح جميع المفاسد يتم من خلال تأسيس مجلس، واتحاد الحكومة والشعب ورجال الدولة مع العلماء**». وقد تكونت هذه الأفكار لدى السيد الطباطبائي، منذ إقامته في العراق وتتلمذه على يد الميرزا الشيرازي في سامراء[2].

(١) المحلاتي، ذبيح الله: مآثر الكبراء في تاريخ سامراء، ج٢، النجف ١٣٦٨هـ، ص٦٥ وما بعدها.

(٢) شبر، المرجع السابق، ج٢، ص٦١. عن دواني، علي: نهضت روحانيون إيران (بالفارسية) ج١، ص١١٦، وكذلك منه عن الطهراني، آغا بزرك: ميرزاي شيرازي (بالفارسية) ص١٩٠.

التجديد والإصلاح في الساحة العراقية

هكذا عاشت الساحة العراقية حالة من التفاعل مع هذه المدرسة الإصلاحية - التجديدية في منطلقاتها الفكرية وتأثيراتها على الأوضاع العامة ومفاصل الحياة السياسية بالذات، والتحكّم بها لضمان الخير والأمن والكرامة للعباد والبلاد. وبالفعل شهدت الساحة العراقية تعاطياً ناضجاً مع مستجدات الأحداث من قبل العلماء المتصدين، دعاة التجديد والإصلاح، وكان من أبرزهم، العالِم المجاهد السيد محمد سعيد الحبوبي (١٢٦٦-١٣٣٣هـ، ١٨٤٩-١٩١٥م)، والعلامة هبة الدين الشهرستاني (١٨٨٤-١٩٦٧م) والمجتهد الشيخ محمد حسين النائيني (١٢٧٣-١٣٥٥هـ)، (١٨٦٠-١٩٣٦م) والشاعر عبد المحسن الكاظمي (١٨٧٠-١٩٣٥م)، والأستاذ جعفر أبو التمن (١٨٨١-١٩٤٥م) وغيرهم. وقد باشروا بمشاريعهم الثقافية، التي تعتبر البداية الأساسية في طريق الإصلاح، والدعامة الرئيسية لعملية التجديد. وكان للسيد محمد سعيد الحبوبي وهو «**عالم متجدّد من علماء الشيعة**»[(١)].

الدور الأهم في إنجاح مشروع فتح المدارس الحديثة في أوساط الشيعة في العراق حيث «**كان لنفوذ الحبّوبي الروحي أثر كبير في إقناع المعارضين لفكرة التجديد من أبناء الجعفرية**»[(٢)].

وبهذا «**فقد استطاع أن يعطي لحركة التجديد دفعةً قوية، وقد قويت هذه الحركة في مجال**

---

(١) فياض، د. عبد الله: مرجع سابق، ص١٢١. السيد محمد سعيد الحبوبي، هو أحد كبار الفقهاء المجاهدين، وقد برز في الأوساط الأدبية كشاعر وله ديوان مطبوع، امتاز بنظراته العصرية، فدعا لتأسيس مدارس حديثة للتعليم، وقاد المجاهدين ضد المحتلين الإنكليز في جبهة الشعيبة عام ١٩١٥م. توفي في الناصرية أثناء عودته من الجهاد. راجع الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، مج٩، ص٣٤٤.

(٢) الجعفرية هم الشيعة الإمامية الأثني عشرية، نسبه إلى الإمام جعفر الصادق، وهو الإمام السادس من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

التعليم الحديث»[(١)]. وبالإضافة إلى السيد الحبوبي، برز علي البازركان وجعفر أبو التمن، ومهدي الخياط، في تأسيس أول مدرسة حديثة عام ١٩٠٨م، وقد استطاعت هذه المبادرة أن تحطم الطوق أمام أبناء الطائفة لخوض الميادين العلمية الحديثة، وقد تم افتتاح (مكتب الترقي الجعفري العثماني)، ببغداد في ١٧ ذي القعدة ١٣٢٦هـ، الموافق ١٢ كانون الأول ١٩٠٨م، وعرف فيما بعد بالمدرسة الجعفرية[(٢)]. وقد «**كانت المدرسة الجعفرية تعنى بها اللغة الفرنسية والرياضيات والعلوم المدنية**»[(٣)]. وهكذا أُسست مدارس حديثة أخرى في عدة مناطق، على غرار المدرسة الجعفرية، قد آعتنت بدراسة العلوم الحديثة واللغة الأجنبية كالفرنسية والإنكليزية. وحظيت بتأييد العلماء المجتهدين أمثال: الآخوند الخراساني، وشيخ الشريعة الأصفهاني والميرزا حسين الخليلي، والشيخ عبد الله المازندراني، وقد أسست مدرستان أهليتان هما: المدرسة العلوية في النجف التي افتتحت سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م)، والمدرسة المرتضوية[(٤)]. وكانت المدرسة العلوية -فضلاً عن مهمتها الثقافية - بمثابة نادي ثقافي وسياسي، اتخذهُ المشتغلون بالحركة الدستورية الإيرانية مقراً لأعمالهم. وقد زودّت المدرسة (المرتضوية) خاصة بقاعة للمطالعة[(٥)].

هذا، وكان لتأييد معظم العلماء والمراجع لفكرة تأسيس المدارس الحديثة، أثره

---

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر – مرجع سابق – ج٢، ص١٣٥.

(٢) للتفاصيل راجع: الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق (١٩٠٨-١٩٥٤م) ص٣٤.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق ص١٢٥.

(٤) المرجع ذاته، وقد أرفق الدكتور فياض في ص١٢٢-١٢٣ صورة استنساخية عن «قرار هيئة تأسيس المكتب الجعفري الذي يتضمن افتتاح المكتب». وذكر المرحوم فياض أن الأستاذ جعفر الخليلي أخبره بأن اسم المدرسة هو (المرتضوية) لا (الرضوية) كما جاء في كتاب (ماضي النجف وحاضرها) للشيخ جعفر محبوبة ج١، ص٩٩.

(٥) فياض، عبد الله: المرجع ذاته، ص١٢٧.

المتميز في دفع حركة التجديد والإصلاح إلى الأمام، وخاصة في الأوساط التقليدية المحافظة فضلاً عن الأميين وعامة الناس، وقد لعبت الصحف دورها في نشر هذه الآراء المستحدثة، بين الناس وخاصة في الأوساط المثقفة، فقد نشرت جريدة (الرقيب) البغدادية في ٥ نيسان عام ١٩٠٩م، بياناً موقعاً من جعفر أبو التمن - أمين صندوق المدرسة الجعفرية - تحت عنوان (جواب الاستفتاء من الجعفريّين) جاء فيه: «**جواز دخول أولاد الجعفرية إلى المكاتب لتعليم العلوم والمعارف والكمالات واللغات المختلفة التي تمس الحاجة إلى تعلّمها وتقتضي الضرورة بعدم جهلها، مع التحفظ على القواعد الإسلامية وعقائدهم مما لا ينكر ولا قائل بعدمه، ولذا فإنّ أساطين العلماء الأعلام المجتهدين في النجف وكربلاء دفعاً للشبهة الواقعة في أذهان الجهلة قد كتبوا لعموم الجعفرية يحثّونهم ويشّوقونهم إلى تأسيس وتشييد مكاتب كهذه، حاوية للشروط المتقدمة. وذكروا أن ذلك من أفضل الأعمال الخيرية**»(١). وأكثر من ذلك فقد «**أجاز المجتهد الأكبر الملا كاظم الآخوند صرف الحقوق الشرعية على أمثال هذه المدارس**»(٢). وبالإضافة إلى فتح هذه المدارس، أُنشأت حلقات للتعليم الحديث من قبل بعض الإسلاميين التجديديّين، لغرض استقطاب الشباب المسلم وتوجيههم بالثقافة الإسلامية المطعّمة بإنجازات العلم الحديث، وذلك بطريقة توفيقية لغرض إذابة الجليد المصطنع بين الإسلام والعلم، ورفع التناقض الموهوم بينهما، ومما لا يخفى أنها ظاهرة جديدة تستبطن التحّدي للحالة التقليدية الجامدة التي كانت سائدة -آنذاك - بين الناس. فعلى سبيل المثال: «**كان الشهرستاني في أوائل القرن العشرين من أكثر الناس ولعاً بالمطبوعات المصرية.. وقد اتخذ له حلقة دراسية في جامع الطوسي في النجف الأشرف، كان يدرّس فيها بعض مبادئ العلوم الحديثة التي استمدها من المجلاّت والكتب المصرية، فأثار بذلك**

---

(١) جريدة (الرقيب) البغدادية، العدد ١١ في ٥ نيسان عام ١٩٠٩م.

(٢) فياض، عبد الله: المرجع السابق، ص١٢٩.

شيئاً من الضجة، وآعتبره المتزمّتون متفرنجاً زنديقاً»[١].

ومع وجود هذه النظرة السلبية، استمرت الأطروحة التجديدية في انطلاقتها الفكرية، من عدة مساجد وحلقات دراسية وكتب ومجلات وجرائد، وبذلك شكلت تياراً فكرياً واجتماعياً متميزاً في الأمة، هذا التيار له رموزه وطلائعه، وبالفعل لقد **«خلقوا مدرسة جديدة في التفكير ما لبثت أن تحدّاها كتّاب آخرون وتعرضت للاضطهاد من جانب المؤسسات الدينية المحافظة وكان من الطبيعي لهذا الصراع أن يتحوّل إلى جدال علني يؤثر -ضمن حلقات واسعة - على مثقفي العراق في تلك المرحلة»**[٢]. وبالنتيجة كانت هذه الحالة التجديدية أبرز المعالم الفكرية الرئيسية في العراق - آنذاك - أدت إلى نمو وعيٍ حركيٍ سياسيٍ في الساحة.

وبالإضافة إلى المدارس وحلقات التعليم، كان للصحف والمجلات دور أساسي في تبيان الأفكار التجديدية، فقد أصدر السيد هبة الدين الشهرستاني مجلة (العلم) عام (١٩١٠م،١٣٢٨هـ) لتكون منبراً للأطروحة الإصلاحية في العمل الإسلامي، وتعتبر أول مجلة فكرية باللغة العربية، ظهرت في النجف الأشرف تنادي بالإصلاح والتجديد

(١) الوردي، علي: لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث ج٣، ص١٠. السيد هبة الدين الشهرستاني ولد بسامراء سنة ١٣٠١هـ وتوفي ١٣٨٦هـ ببغداد. نشأ في كربلاء فدرس الفقه والأصول فيها ثم واصل دراسته في النجف الأشرف، على يد الملاّ كاظم الخراساني وشيخ الشريعة الأصفهاني. أصدر مجلة (العلم) في النجف في ١٩١٠-١٩١٢م. التي امتازت بالمنهج الإصلاحي الجديد. وهو من أقطاب الحركة الدستورية في العراق وإيران. خرج إلى قتال الإنكليز المحتلين للعراق مع العلماء المجاهدين في جبهة الشعيبة وهو من الرجال القادة لثورة العشرين، اختير وزيراً للمعارف في أول وزارة في عهد الملك فيصل، ثم استقال منها وعاد إلى كربلاء. ثم اختير رئيساً لمجلس التمييز الجعفري عند تشكيل المحاكم الشرعية. له عدة مؤلفات منها (نهضة الحسين) و(الهيئة والإسلام). راجع الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، المجلد العاشر، ص٢٦١.

(٢) نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية - المرجع السابق - ص٦٧.

وتدعو إليهما بوضوح تام، ويعتبرها بعض الباحثين «أهم المجلات التي صدرت في عهد الدستور»[١]. وكانت تنطلق من فكرة جوهرية وهي أنه لا تناقض بين الإسلام والعلم[٢]. فنشرت في عددها الأول حديثاً مهماً تقول فيه: «**إن الإسلام مع العلم الصحيح فرسا رهان ورضيعا لبان لا يفترقا حيناً من الدهر..**»[٣]. ويحدد محررها السيد هبة الدين الشهرستاني مهمة الصحافة فيقول في العدد ذاته: «**أليست هي للأمة عيناً مراقباً، ولساناً ناطقاً، وخطيباً صادقاً، ودرعاً واقياً، ومعلماً هادياً، ومؤدباً ناجحاً، وصراطاً واضحاً، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، لا تحمي في الباطل حمياً، ولا تهضم في الحق خصيماً..**»[٤]. وهكذا اتسع نفوذ مجلة (العلم) حتى أضحت «**من أشهر مجلات ذلك العصر، وقد بلغت من النضج والرصانة درجة لا يستهان بها**»[٥]. ومما يذكر أن السيد الشهرستاني ما انحصرت مهمته بحلقات التدريس الحديث وبمجلة (العلم) فقط، بل واصل مهمته الإصلاحية عبر الكتابة، فكان قد أصدر في هذا الاتجاه التجديدي كتاب (الهيئة والإسلام) عام (١٩٠٩م،١٣٢٧هـ) الذي يعتبر كتاب المرحلة، فقد أظهر الأصالة الإسلامية بلغة عصرية حديثة، فجمع بين العلوم العصرية والشريعة الإسلامية على سبيل التوافق والتكامل محذراً من مغبة الإعجاب المطلق بالتقدم العلمي الحاصل في الغرب. ففي هذا الصدد يقول: «**إن الفلسفة المستحدثة والمبادئ العصرية ستفعل بالناس ما فعلته القديمة لنقصٍ فيهم وفيها، إلا إذا تصدّى المحققون لإصلاح فاسدها، ونهضوا لدفع هذه المفاسد ببذل الجهد**

---

(١) الوردي، علي: المرجع السابق، ج٣، ص٢٤٩.

(٢) مجلة (العلم)، السنة الأولى، العدد الأول، طبع النجف، ربيع الأول ١٣٢٨هـ،٢٩ مارس ١٩١٠م، ص٤، ٧، ٢٢.

(٣) مجلة (العلم) العدد ذاته، ص٢٢.

(٤) مجلة (العلم) العدد ذاته، ص٤.

(٥) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٩٤.

البليغ في ترويج العقائد [الحقّة] وتنقيحها مما علق بها أباطيل»[١].

وقد برزت – أيضاً – جهود الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، في سبيل الإصلاح في المرحلة ذاتها، فأصدر كتابه المعروف (الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية)، ويعتبر هذا الكتاب رسالة وجدانية تناشد المسلمين كافة، لتشخيص أسباب ضعف الحالة الإسلامية في الأمة، ويضع – المؤلف – في مقدمة الأسباب مسألة التعلق بالدنيا وأطماعها، وكذلك حالة التفرقة بين المسلمين، لذلك يدعو في كتابه إلى الوحدة بين السنة والشيعة، والوقوف بحزم أمام التيار الغربي الجارف. وقد خصص فصولاً منه للردّ على النظريات الغربية كنظرية داروين في النشوء والإرتقاء[٢].

ومما يدلل على كون موجة التجديد والإصلاح، قد أصبحت لغة العصر السائدة في أوساط العلماء والمثقفين –آنذاك – ما نلاحظه من نشاطات بعض المجتهدين والمفكرين في هذا الاتجاه، بالرغم من اختلافهم في النهج السياسي، فمثلاً يلتقي السيد الشهرستاني مع الشيخ كاشف الغطاء في نقطة التجديد والإصلاح، مع أنهما «**كانا ينتميان إلى خطين سياسيين متعارضين، فالشهرستاني كان من أنصار الآخوند الخراساني ومن الدعاة النشيطين للمشروطة الإيرانية وللحركة الدستورية بشكل عام. لكنهما اشتركا في حركة التجديد الإسلامي.. وتميزت مساعيهما بالوعي السياسي والتقدير الدقيق لطبيعة المرحلة والتحديات التي تواجه المسلمين»**[٣].

---

(١) الشهرستاني، هبة الدين: الهيئة والإسلام. طبع بغداد (١٣٢٧هـ،١٩٠٩م) ص٦.

(٢) راجع: كاشف الغطاء، محمد حسين، الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية، طبع بيروت – دار المعرفة – غير مؤرخ، بجزأين. وقد طبع في بغداد عام (١٣٢٩هـ،١٩١١م) الجزء الأول فقط، ومنعت السلطات طبع الجزء الثاني. راجع، الطهراني، آغا بزرك: نقباء البشر في القرن الرابع عشر، ج٢، ص٦١٣.

(٣) شبر، حسن: المرجع السابق، ص١٣٨. والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، هو حفيد المرجع المعروف في أوائل القرن التاسع عشر، الإمام الشيخ جعفر، صاحب كتاب (كاشف الغطاء) الذي ←

ومن أبرز الكتب الفكرية التي تناولت سبل التجديد الإسلامي في تلك المرحلة هو كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملّة في وجوب المشروطة)، للشيخ محمد حسين النائيني (١٢٧٣ - ١٣٥٥هـ، ١٨٦٠ - ١٩٣٦م) يثبت فيه توافق المبادئ الدستورية مع الشريعة الإسلامية، ويرّد على الفقهاء والمثقفين الذين يتصورون أنها أفكار مستوردة من الغرب، ويتوهمون بأنها تستهدف طمس الإسلام، وبالفعل كانت تشكل أطروحته هذه نقلة موضوعية في حركة الفكر الإسلامي الحركي والسياسي. **«ونظراً لأهمية أطروحة الشيخ النائيني في تقليص مبدأ (لا شرعية الدولة) إلى الحد الأدنى الذي لا مفر منه في ظروف الغيبة الكبرى، استحصل بحثه بتعريف واجبات الدولة العصرية الداخلية منها والخارجية، [ويقول بوضوح] إن أفضل طريقة لإبعاد السلطان عن الطغيان هي عصمة الحاكم أي تحرّره من ارتكاب الخطيئة والخطأ، والخضوع لإرادة الله.. وأمامنا في الوقت الحاضر وسيلتان:**

الأولى: دستور يحدد حقوق وواجبات الدولة ويفرض إتباعها.

الثانية: مجلس يضم الأذكياء والحكماء في الأمة: المعروفين بحبهم للشعب ولمطالبه الخيّرة، ويتولّون الإشراف على تطبيق الدستور، والرقابة على أعمال الحكومة شريطة ألاّ يتضمن الدستور أي بند يعارض أحكام الشريعة الإسلامية»(١).

اتخذ لقباً للعائلة، وقد كان الشيخ محمد حسين من أنصار الشيخ الخراساني ومن دعاة الدستورية، إلا أنه انحاز للسيد اليزدي فيما بعد. انظر: الأسدي، حسن: ثورة النجف ضد الإنكليز، طبع بغداد، ١٩٧٤م، ص٤٤-٤٥.

(١) النائيني، الشيخ محمد حسين: تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب: صالح الجعفري ص٤٠-٤١. والكتاب منشور في مجلة الموسم، التراثية الفصلية تحت عنوان (كتاب الموسم) العدد الخامس، المجلد٢، (١٩٩٠م - ١٤١٠هـ) طبع بيروت ص٣٦-١٤٢. والنائيني هو: الميرزا محمد حسين بن الشيخ عبد الرحيم الملقب بشيخ الإسلام. ولد في بلدة نائين ١٢٧٣هـ، أبوه ملقب بشيخ الإسلام في اصفهان، كان من العلماء والأساتذة. بدأ الشيخ محمد حسين دراسته الدينية في اصفهان ثم

وهكذا يدعو – الشيخ – إلى تشكيل مجلس شورى، ومجالس نيابية منتخبة في الشؤون الإدارية والدستورية، كما ودعا إلى مقاومة الظالمين والنظم الاستبدادية، ودعا – أيضاً – إلى الحرية الفكرية وإصدار الصحف والمنشورات. لذلك يصفه جعفر الخليلي بأنه: «**المصلح المدرك الذي يفهم مقتضيات المسلم المعاصر فهماً صحيحاً**»[1]. أما فهمي هويدي فيقول عنه: «**أهم تنظير لهذا الموقف صدر عن الشيخ محمد حسين النائيني الذي أصدر كتابه الشهير.. الذي يعدّ وثيقة نادرة تعبر عن النظرية السياسية الشيعية**»[2]. وبالإضافة إلى ذلك ضمّن كتابه «**آراء جريئة جداً بالنسبة لزمانها كتعليم المرأة وإصدار الصحف وحرية الرأي**»[3]. هذا، ومن رموز الإصلاح لدى المسلمين – السُّنة في تلك المرحلة الشيخ نعمان الآلوسي، والشيخ محمود الآلوسي، والمفتي محمد فيضي الزهاوي وغيرهم. وكان

واصل دراسته العليا في سامراء بالعراق على الميرزا محمد حسن الشيرازي، ثم رحل إلى كربلاء، وبقي فيها عدة سنين ثم استقر في النجف الأشرف. كان يحضر المجالس الخاصة للملاّ الآخوند الخراساني لا في درسه العام وذلك لغرض المذاكرة في المسائل الخاصة. وبعد وفاة الخراساني ومحمد تقي الشيرازي انتقلت الزعامة الدينية إليه وإلى السيد أبو الحسن الأصفهاني وبعد وفاته (١٣٥٥هـ،١٩٣٦م) انحصرت الزعامة للسيد أبو الحسن. كان من أكبر دعاة المشروطة أي الثورة الدستورية في إيران، صاحب كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة). طبع وعليه تقريض الشيخ الآخوند والشيخ عبد الله المازندراني. ولكن بعد وفاة الآخوند جمع كتابه من الأسواق وآثر الصمت والسكوت، ويعلل ذلك الشهيد العلامة المطهري، لمحيط الجهل في المجتمع. راجع المطهري، مرتضى: الحركات الإسلامية في القرن الأخير، مرجع سابق، ص٥٩. قاوم الاحتلال البريطاني للعراق بعد الحرب الأولى، أُبعد إلى إيران أواخر ١٣١٤هـ، وبعد سنة من إقامته مع العلماء المبعدين إلى مدينة قم رجع إلى العراق معهم. ومن أبرز تلاميذه السيد أبو القاسم الخوئي. راجع: الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، مرجع سابق، المجلد السادس، ص٥٤-٥٦.

(١) النائيني، الشيخ محمد حسين: المرجع ذاته، ص٤٢. في عام ١٩٢٩م نشرت مجلة (العرفان) الصيداوية ترجمة الكتاب على شكل حلقات متتابعة.

(٢) المرجع ذاته، ص٤٥.

(٣) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٣، ص١٢٦.

هذا التيار الفكري التجديدي يوجه التيار التقليدي العام، فقد كان للشيخ نعمان التأثير على الساحة الإسلامية عبر مواقفه ومؤلفاته، فقد اعتبره البرت حوراني «**زعيم حركة إصلاحية إسلامية، لا تختلف عن حركة محمد عبده**»(١). وأهم مؤلفاته التجديدية (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) - أحمد بن حجر وأحمد بن تيميه - وكان من المقاومين ضد مجلة (المقتطف المصرية) التي نشرت رسائل خطيرة من الناحية العقائدية كنظرية داروين في اصل الأشياء. هذا، وقد كانت تعقد في دور هذه الشخصيات حلقات ثقافية وسياسية، تبحث في القضايا المستجدة على الساحة فـ«**أصحاب الفكر الإسلامي والدين تجدهم في دار محمود شكري الآلوسي، ويذهب المفكرون وكتّاب السياسة إلى دار فهمي المدّرس كما كانت تعقد بعض الاجتماعات الفكرية في دار عطا الخطيب ومحمود صبحي الدفتري**»(٢). وقد تبوأ الشيخ محمود الآلوسي مكانة بارزة وشهرة واسعة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كداعية للإصلاح والسلفية وبتعاطفه مع الحركة الوهابية. وأبرز كتبه (بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب)، وقد تولّى تحرير القسم العربي من جريدة (الزوراء) واشترك في الكتابة بعدد من المجلات العربية مثل: سبيل الرشاد، المقتبس، المشرق، المجمع العلمي العربي والمنار. غير أن نشاطه المهم الآخر هو إدارته مع الشيخ محمد فيضي الزهاوي لعدد من الحلقات الثقافية السياسية، وتعتبر حلقة الآلوسي التي كانت تناقش مسائل التجديد الإسلامي، الفكرية والسياسية، واحدة من الحلقات الثقافية المسيّسة الأربع الموزعة في دمشق وبيروت وطرابلس. وكانت لمفتي بغداد - أيضاً - الشيخ الزهاوي والد الشاعر جميل صدقي الزهاوي حلقة ثقافية - سياسية نوقشت فيها قضايا الإسلام المعاصرة ومسائل أدبية ومستحدثات العلوم الأوروبية(٣).

---

(١) حوراني، البرت: الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، ص١٩٨.

(٢) عزالدين، د. يوسف: تطور الفكر الحديث في العراق، بغداد - مطبعة أسعد ١٩٧٦م، ص٦٦.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص١٢٢. انظر: نوار، د. عبد العزيز: مرجع سابق، ص٤٦٢.

أهم أفكار وخطوات المدرسة الإصلاحية - التجديدية -

لقد تبنت مدرسة الإصلاحيين الإسلاميين عدة ثوابت فكرية، شكّلت الهيكّلية النظرية للأطروحة، والبرنامج العلمي لمسيرهم التجديدية، والتي كانت – بدورها – ستفتح لهم السبل الموصلة إلى الهدف الأسمى في الحياة الإسلامية، حيث سعوا جاهدين للوصول إليه، وهو بلوغ الوعي الإسلامي مبلغاً متقدماً في الأمة يؤهلها من تحقيق طموحات المسلمين في الإدارة الواعية المستقلة بروح عصرية. لذلك كانت أمام الإصلاحيين مهمتان رئيسيتان.

الأولى: تبيان القيم الإسلامية الأصيلة.

والثانية: استيعاب التطور الحديث ومواكبته.

فلذلك تركز اهتمام أصحاب التجديد والإصلاح نحو إظهار القيم الذاتية للإسلام التي تواكب مسيرة التطور الإنساني، ليس من باب الدفاع عن الإسلام، لأن هذا الدفاع قد يشتبك مع حماس العاطفة فيؤثر على القيمة الواقعية للإسلام[1] لذلك كان لابد للإصلاحيين من الاعتماد على ثوابت فكرية قادرة على استيعاب المتطلبات العصرية ضمن الإطار الإسلامي.

إن من أبرز تلك الثوابت الفكرية التي نادت بها المدرسة الإصلاحية، وقد أصبحت طموح الإنسان المسلم الواعي على مر العصور، مسألة الوحدة الإسلامية بين كافة المسلمين باختلاف طوائفهم ومذاهبهم، عبر إيجاد وعي إسلامي مكّثف لمقاومة التخلف داخل الأمة، والصعود بها إلى مستويات المسؤولية المصيرية، ونبذ الخلافات المذهبية، لكي لا يستطيع الاستعمار من التغلغل والنفوذ داخل الأمة من خلال هذه

---

(١) البهي، د. محمد: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، ط٨، (١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م)، مكتبة وهبة بالقاهرة، ص٣٦٧.

الاختلافات والفوارق[١] وحينما تستكمل شروط الوحدة، تقف الأمة في ساحات المقاومة ضد الاستعمار صفاً واحداً كالبنيان المرصوص أمام أساليب الاستعمار الخارجي وعملائه المحليين، لغرض تطهير الجو الإسلامي وتنقيته من أسباب التخلف والهزيمة. وهكذا «**كان المصلحون يهدفون إلى إثارة المشاعر الدينية كوسيلة فعّالة لمكافحة الاستعمار الغربي، ولم يتردّدوا في إدانة الطائفية، ودعوا إلى نبذ الخلافات (الثانوية التافهة البالية) على حد تعبيرهم بين الشيعة والسنة**»[٢]. ويرى بعض الباحثين أن الوحدة الإسلامية بين الطوائف والشعوب المسلمة أصبحت ناضجة لدى السلطان عبد الحميد الثاني فترة خلافته (١٨٧٦-١٩٠٩م)، (١٢٩٣-١٣٢٧هـ)، كونها العلاج الرئيس لتقوية سلطته المركزية، وتوجيه جهود الأمة نحو مقاومة الاستعمار، يقول الدكتور حسّان حلاّق: «**والجدير بالذكر أن (الجامعة الإسلامية) كانت في حقيقة ذاتها أداة دينية لتقوية سلطة عبد الحميد السياسية في العالمَيْن العربي والإسلامي، وبواسطتها استطاع أن يحتفظ بولاء العناصر الإسلامية غير التركية داخل (الإمبراطورية) العثمانية واستطاع أيضاً أن يكسب إلى جانبه جميع المسلمين خارج حدودها، ومن أجل ذلك - ولفترة طويلة - اعتمد في حكمه على مجموعة من المسلمين العرب وغير العرب،..[ويضيف] كان لجمال الدين الأفغاني دور مؤثّر في سياسة السلطان، فبعد أن كان خصماً عنيداً لسياسة عبد الحميد إذا به يبدل رأيه فيه ويؤيد سياسته، ثم رأى أن الإهانة التي تمس الدولة العثمانية تنال جميع المسلمين في الشرق والغرب..**»[٣]. وأمام خطر الاجتياح الأوروبي للبلاد الإسلامية، وقفت هذه المدرسة إلى جانب ترميم النواقص داخل الدولة

---

(١) المخزومي، محمد باشا: خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني، ص١٦٨، تحت عنوان (نفور جمال الدين من قول سني وشيعي - وأن لا موجب لهذه التفرقة التي أحدثتها مطامع الملوك لجهل الأمة). طبع بيروت، دار الحقيقة، ط٢، (١٩٨٠م،١٤١٠هـ).

(٢) نظمي، د. وميض جمال: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٦٧.

(٣) حلاق، د. حسان: دور اليهود والقوى الدولية، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

العثمانية، والتصدي للمؤامرات الأجنبية التي تستهدفها، وذلك من خلال تقوية الدولة العثمانية، ما دامت تمثل الجانب السياسي للمسلمين، حيث «**كان العراقيون يخافون على الدولة العثمانية خوفهم على نفوسهم، لأنها تحمي مقدساتهم ودينهم وأعراضهم وأموالهم، أنها رمز الإسلام**»[1]. وبالمقابل كانت الدولة العثمانية تدرك موقعها الريادي في صراعها مع الغرب، وأنها رأس الحربة الإسلامية ضد أعداء الإسلام والمسلمين. «**واستمراراً لسياسة (الجامعة الإسلامية) بدأ السلطان بتنفيذ مشروع خط سكة حديد الحجاز في ربيع عام ١٩٠١م، وانتهى في خريف عام ١٩٠٨م، حيث أوصل القسطنطينية بالمدينة المنورة.. وكان من ضمن الأسباب الهامة لإنشاء هذا الخط هو استمالة عطف المسلمين في جميع أنحاء العالم وكسب صداقتهم، لما يترتب عنه من تيسير سبل أداء فريضة الحج**»[2]. وقد عبرت المرجعية الدينية الشيعية في العراق عن مواقفها المبدئية في التحامها مع السلطات العثمانية ضد التدخلات الأجنبية، ولقد أعلنت الجهاد المقدس في أكثر من قضية اعتداء استعماري، - كما سنرى ذلك-. وفي الوقت ذاته كان العلماء الإصلاحيون ينادون بضرورة الإصلاح الدستوري داخل الدولة العثمانية، ليتسنى لأطروحتهم أن ترى النور، وبذلك تتحقق تطلعاتهم عبر معطيات واضحة على الأرض. فكانوا يطالبون بضرورة تحكيم الشورى في الإدارة والحكم، بدلاً عن الحالة الفردية، نعم «**كان المصلحون دعاة متحمسين للدستور، وأعربوا مراراً عن رغبتهم في قيام حكم دستوري عادل يرأسه حاكم (إذا ما خان الدستور.. فأما أن يبقى رأسه بلا تاج أو يبقى تاجه بلا رأس) وعزوا التقدم الأوروبي إلى غياب الحكم الفردي، وأعلنوا أنه عندما تتنوّر الأمة بالعلم والمعرفة، يجب عليها أن تتحرر من الحكم المطلق**»[3].

---

(١) عزالدين، يوسف: تطور الفكر الحديث في العراق، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) حلاق، د. حسان: المرجع السابق، ص٢٨.

(٣) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية، مرجع سابق، ص٦٨.

الهادفة، دعم النظرية القومية في تحليل الأحداث التاريخية، بكافة السبل والوسائل، سواء أكانت طرقهم هذه ضمن القناعات الشخصية، أم ضمن القرارات المفروضة عليهم، في كتابة التاريخ الحديث.

ومن هنا نقول: ان الأحداث أثبتت بأن الساحة العراقية ـ آنذاك ـ كانت تتحرك لغرض تطبيق الإسلام، الذي يشكل قمة الطموح الحركي، وغاية الأهداف الثورية، وبتطبيق الشريعة الإسلامية يسود العدل والمساواة بين الناس أمام القانون. ومعنى ذلك، أن العلماء والمثقفين الإسلاميين كانوا في سعي حثيث، لفصل الإسلام عمّا يجري في الإدارة المحلية من سلبيات في السلوك والتصرف، الذي يعتبر انعكاساً مباشراً لسياسة الاتحاديين.

ولنا إلتفاتة أخيرة، لدعاة القومية العربية، ندعوهم ـ أدبياً ـ ألاّ يحمّلوا أحداث التاريخ أكثر ممّا تتحمل، فان التفسير التحميلي القاسي يسيء لهم أكثر ممّا ينفعهم. فالأحداث، هي اللسان المعبر عن خلفياتها الفكرية، ومنطلقاتها الحركية.

ان العروبة، والعشائرية، والإقليمية، والمحلية، كلّها قيم اجتماعية لها احترامها في حدودها المشروعة، إلاّ أنْ تصل الحالة إلى مستوى المزايدات، والمهاترات بينها وبين الإسلام! حينذاك ستعزّز مفاهيم الجاهلية بعينها ـ فعلاً ـ بينما العزّة الحقيقية هي لله ولرسوله وللمؤمنين، فلا تتحقق العزّة والوحدة والكرامة لشعب العراق والأمة العربية إلاّ من خلال تطبيق الإسلام بوعي عصري.

أما أن يتم تفسير مسيرة التاريخ الجهادي في العراق على أساس القومية العربية، بتفريغ روح الإسلام منها، إنّه ـ بالتأكيد ـ توجّه بعيد عن المنطق، والأصول العلمية، لأنّنا نؤمن بأنّ الإسلام هو الوعاء المقدس الذي يحتوي الجميع دون فرق، ويتم التمييز والتفاضل على أُسس التقوى والعمل الصالح، ومقدار التضحية من أجل مبادئ

الإسلام، وهذه هي المنطلقات الإسلامية لحركة الجهاد الإسلامي في العراق - آنذاك -.

وعلى ما تقدم، فإن حركة الجهاد الإسلامي، تعدّ تجربة واعية، أكتسب الإسلاميون فيها خبرةً عسكريةً ميدانية، إلى جانب القوات العثمانية، ممّا شجّعهم لكسر حواجز الخوف والتردد في الاعتماد على الذات في مواجهة العدو المحتل في المرحلة المقبلة.

وقد زوّدت الإسلاميين خبرةً تنظيميةً - أيضاً - شخّصت مواطن القوة في القيادة المرجعية. التي دفعت الناس للتلاحم المصيري معها، ويمكن أن نستنتج من العلاقة المتينة بين القيادة وعموم الأمة في حركة الجهاد، إن الدور الكبير يعود للرابط بين القمة والقاعدة، فإنه من العوامل الرئيسية لعمق العلاقة والارتباط بالمرجع القائد. وبمعنى آخر، أن النسغ الصاعد والنازل، بين الطرفين كان قوياً محكماً، وغير مخترق. لذا وظّفت الطاقات العامة في سبيل التنفيذ المخلص للفتاوى عبر الرابط، فمثلاً كان السيد الحبوبي «العنصر الأكثر نشاطاً في حركة الجهاد»[١].

يقول النفيسي: «إن إعلان الجهاد وفّر للأتراك تجنيد ١٨ ألف عربي من الفرات، وثلاثة آلاف رجل من الأحواز، هذا إلى جانب عشرات الآلاف من الذين سجلوا أسماءهم في النجف وكربلاء والكاظمين وبغداد كجنود احتياطيين وذلك لقلة السلاح»[٢].

فإذن، نجاح القائد المرجع، بالإضافة إلى وعيه الشخصي وقدرته الإدارية، يعود إلى قوة كوادره، ومساعديه، ووكلائه الذين يوصلون المرجع القائد عبر لغة مشتركة متفاعلة بين الطرفين، وبالفعل جاءت الفتاوى الشرعية التي هي بمثابة القرارات القيادية متناسبة مع تطلعات الأمة وطموحاتها، هذا من جانب ومن جانب آخر كانت الأمة تتلقى تلك الفتاوى بمزيد من الثقة والإيمان لأجل تنفيذها على الأرض مهما كانت تستوجب تضحيات جسيمة وعطاءات هائلة.

---

(١) نظمي، وميض: المرجع نفسه، ص١٢٥.

(٢) النفيسي، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٨٩.

الفصل الثاني

التصدّي السياسي للمرجعية الدينية الشيعية، وظهور الجمعيات والأحزاب السياسية المعارضة ١٩١٧-١٩٢٠

السياسيون ومسؤوليات المرحلة

إن الاحتلال البريطاني لبغداد في ١١ آذار ١٩١٧ ـ ١٨ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ، أضحى مفْصلاً مهماً في السياسة البريطانية، وسياسة الدول الأوروبية اتجاه مستقبل العراق والمنطقة، فقد اختلفت توجهات السياسة البريطانية بعد احتلال بغداد عمّا كانت عليها قبل الاحتلال ـ كما سنبين ذلك ـ، وبالمقابل شكّل احتلال بغداد ـ بعد إفراغ الساحة من رجال الدولة العثمانية ـ تحوّلاً رئيسياً في مهام ومسؤوليات السياسيين الإسلاميين، اتجاه شعبهم ووطنهم، حيث انتهت مرحلة الإدارة المستقلة في النجف وكربلاء. أو شبه المستقلة كما لدى بعض العشائر الفراتية، وبدأت مرحلة جديدة تمتاز بالمواجهة الجديّة ضدّ قوات الاحتلال البريطاني، ومشاريع الإدارة البريطانية للسيطرة على العراق، وما ينطوي تحت هذه الإدارة من توجهات وارتباطات ومواقف.

والذي يذكر، ان الدوائر البريطانية، بعد أن اكتمل احتلال البصرة في آب ١٩١٥ ـ رمضان ١٣٣٣هـ، كان مشروعها المطروح، يرمي إلى جعل العراق محميّة بريطانية تحت سيطرة الإدارة في الهند، وهذا ما كان يسمى بمشروع التهنيد، أي إلحاق البصرة وبغداد بالإدارة البريطانية في الهند. وكان (ارنولد ولسن) نائب الحاكم المدني العام في العراق من المؤيدين والداعين لهذا المشروع.

أما الموقف الدولي، فما كان يرى ضيراً في هذا التوجّه البريطاني، وذلك لاقتسام الأدوار والحصص في المنطقة عبر اتفاقية (سايس بيكو) السرّية التي عقدت في ١٩١٦م، ١٣٣٤هـ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. فأخذ كلُّ طرفٍ حصته حسب الاتفاق، وكانت

حصة بريطانيا، العراق - ما عدا الموصل. وكانت المراسلات بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون، نائب ملك بريطانيا في مصر، التي عرفت بـ«مراسلات حسين - مكماهون»، داعمة -أيضاً - هذا التوجه البريطاني في جعل العراق محمية تابعة لبريطانيا.

أما بعد الاحتلال البريطاني لبغداد، فقد دخلت السياسة البريطانية في مجال التردد، والانقسام في الرؤية والتوجهات، خاصة بعد توقف الحرب العالمية إثر إعلان هدنة (مودروس Mudros) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، ٢٥ محرم ١٣٣٧هـ. فكانت اللجنة التابعة لوزارة الخارجية البريطانية، هي المخوّلة في وضع الترتيبات السياسية اللازمة لكيفية إدارة المناطق التي ستبقى تحت الاحتلال البريطاني[١].

وكان سبب هذا الارتباك السياسي، هو انعكاس حالة السياسة الدولية، حيث تمثلت بتيارات متناقضة، تعالج الأحداث بتوجهات مختلفة، مما كرّس هذه الأزمة داخل اللجنة المشتركة برئاسة (اللورد كرزن). فـ «جميع التناقضات التي وقعت فيها سياسة الحلفاء في الشرق الأوسط، ظهرت جلية واضحة المعالم في العراق، وعلى حساب مستقبل العراق. فإن مبدأ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي (ولسن)، كانت له مفاهيم مختلفة لدى الشعوب المختلفة. فقد كان مفهومه لدى البعض، (إقامة حكومة وطنية منبثقة من الانتخاب الحر الذي يقوم به الشعب)، ولكن في مفهوم (ولسن) نائب الحاكم المدني في العراق، كان مبدأ تقرير المصير يعني (عملية مستمرة متطورة، وليس اختياراً أرعن بين خطط ومشاريع مبهمة غير مدروسة درساً كافياً). هذا بينما كان الشعب العراقي يفهم مبدأ تقرير المصير، على أنه يعني.. الاستقلال الناجز التام من دون حماية بريطانية لهذا الاستقلال»[٢].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع السابق، ص١٨٦. وللعلم لقد تمّ احتلال الموصل من قبل القوات البريطانية في ١٣/١١/١٩١٨، بينما هدنة (مودروس) أعلنت في ٣٠/١٠/١٩١٨.

(٢) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١١٤.

أثر إعلان الانتداب، وشعارات الوعود

كانت أمام اللجنة المختصة، مهمة صعبة، لوضع الصورة السياسية، لطريقة الحكم في العراق. ومع ذلك اجتمعت التوجهات المتعددة على محورَيْن متضادَيْن، هما: الإدارة البريطانية المباشرة في حكم العراق، أو الإدارة البريطانية غير المباشرة.

واستمرت حالة التردّد - هذه - دون حسم واضح حتى إعلان الانتداب البريطاني الرسمي للعراق، من قبل الحلفاء، في مؤتمر «سان ريمو» في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ الموافق للسابع من صفر ١٣٣٨هـ. وقد أعلنت بريطانيا في ٣ أيار، موافقتها الرسمية على الانتداب، وعندها استقرت سياسة الانتداب البريطاني على العراق[١].

ومما يذكر، إن الذي ساهم في زيادة ارتباك السياسة البريطانية في العراق، آنذاك، هو البيان الذي نشره (الجنرال مود) قائد القوات البريطانية في العراق، إلى أهالي بغداد في ١٩ آذار ١٩١٧م - ٢٦ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ. والذي هو في الحقيقة صادر عن الحكومة البريطانية في لندن، وكان من صياغة (السر مارك سايكس) وهو من أعضاء المكتب العربي بالقاهرة. وقد نشر باللغتين العربية والإنكليزية[٢]. وقد جاء فيه: «إننا جئناكم محرّرين، لا فاتحين، وقد طرد العرب من الحجاز الأتراك والجرمان الذين بغوا عليهم، ونادوا بعظمة الشريف حسين ملكاً عليهم، وهو متحالف معنا كما تحالف

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ط٤، بيروت، ١٩٧٨، ص١٠٠.

(٢) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ج٤، ص٣٦١.

أشراف العرب وأحرار نجد والكويت وعسير، فيا أهل بغداد، هيّا للتعاون معنا لتحقيق اطماحكم القومية..»(١).

وقد «اشتهر هذا البيان باسم (بيان مود) لانه كان مذيلاً بتوقيعه، ولكن الواقع أن (مود) لم يكن راضياً عنه، بل هو أصدره مرغماً، وكان رأيه، أن البيان غير ضروري، وليس في أوانه، وهو سيثير في السكان آمالهم واطماعهم في الوقت الذي يجب فيه أن تبقى سلطة الجيش هي السائدة لا ينازعها أحد»(٢). إلاّ أن الحكومة البريطانية بدأت تتوجه في حسم رأيها بالعراق، باتجاه تبني أفكار مدرسة القاهرة، مبتعدة عن مدرسة الهند. لذلك بدأ التمجيد للثورة العربية، وقائدها الشريف حسين من قبل (كوكس) وأعوانه، وبدأ البريد العسكري يوزع جريدة «القبلة» الناطقة بلسان الثورة العربية، وجريدتي «المقطم» و«الكواكب» اللتين كانتا تصدران باشراف المكتب العربي في القاهرة، وهما تدعمان خط الثورة العربية، وكذلك وزعت السلطة في العراق كتاب (ثورة العرب) لأسعد داغر، على وجهاء المدن ورؤساء العشائر.

وهذا الاختلاف في الرأي، ما انتهى بعد نشر (بيان مود)، بل تفاقمت الخلافات بين (الجنرال مود) و(السير برسي كوكس)، فنشطت الاتصالات بلندن، إثر محاولة تقديم (كوكس) لاستقالته، أن بقيت الأمور على حالها. ولكن انتهت الأزمة بمنح (كوكس) الصلاحيات التي طلبها، بالتنسيق العام مع (مود)(٣).

وقد أكد (الجنرال وليم مارشال)، خلَف (الجنرال مود) في قيادة القوات البريطانية في العراق، على وعود (مود) بالاستقلال الوطني، وذلك في خطبته أمام حشد من

---

(١) للاطلاع على النص الكامل للبيان راجع، الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث: ج١، طبع صيدا ١٩٤٨، ص٨٦-٨٨. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٢-٢٥.

(٢) الوردي، د. علي: مرجع سابق، ص٣٦٢. راجع: آيرلند، فيليب: العراق، دراسة في تطوره السياسي. ترجمة: جعفر الخياط، بيروت ١٩٤٩م، ص٦٦.

(٣) الوردي، د. علي: المرجع ذاته، ص ٣٦٢-٣٦٤.

وجهاء بغداد، في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ ـ ٢٨ محرم ١٣٣٧هـ. ويعتبر تأكيده هذا تعهداً رسمياً لتلك الوعود، وقد تضمنت الخطبة: ـ أيضاً ـ وعداً خاصاً باطلاق سراح الأسرى، بمن فيهم ١٠٧ من المنفيين الشيعة من النجف إلى الهند، ووعداً برفع القيود عن التجارة، والسماح بزيارة الأماكن المقدسة في العراق، وكذلك دفن الموتى في النجف وكربلاء. وجاء في ختام خطبته، قوله: «أطلب إليكم أن تدركوا أن الإزعاج الذي يسببه وجود جيش في بلادكم، أمر لم نقصده ولا نريده، وإنما ضرورات الحرب أملته علينا، وأعدكم باسم جلالة الملك الإمبراطور، بأني سأسعى في أقصى سرعة، لأن أزيل كل ما من شأنه أن يحملكم على الشكوى والتململ». هذا «وبالفعل، فان السنة التالية لهذه الخطبة كانت سنة أمل وتطلع»[1]. على الأقل في مجال التصريحات والشعارات. وكانت أهم تلك الوعود، هو التصريح الإنكليزي – الفرنسي المشترك، الذي أعلن في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م ـ ٣ صفر ١٣٣٧هـ، والذي ينص على تعهد الدولتين بتأليف حكومات وطنية حرة، نابعة من الشعب في سوريا والعراق[2].

وقد جاء في هذا الإعلان المشترك: «إن الهدف النهائي لدى كلٍّ من فرنسا وبريطانيا العظمى، هو التحرير الكامل الناجز، لجميع الشعوب التي خضعت طويلاً للجور التركي، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها ومبادرتها من الممثلين الشرعيين الذين ينتخبهم الشعب»[3].

كما وكان لمبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن)، التي تأخر نشرها في العراق، إلى الحادي عشر من تشرين الأول ١٩١٩ ـ محرم ١٣٣٨هـ، أثر واضح في تصعيد الطلبات

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١١٢-١١٣.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ج١، ص٥٩-٦١.

(٣) النفيسي، المرجع ذاته، ص١١٢. عن:

Foster.Henry .The making of modren Iraq .٦٨،

راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٨-٢٩.

نحو الاستقلال، وخاصة النقطة المتعلقة بحق الأمم في تقرير مصائرها، ولا سيما تلك التي كانت في ظل الدولة العثمانية.

هذا الوجه الظاهري المعسول للبيانات والوعود البرّاقة، الصادرة من المستعمرين، ولكن كان من وراء ذلك الوجه الناعم الصورة الحقيقية للمحتلين وهي صورة الوحوش الكاسرة والذئاب المفترسة وقد كشّرت عن أنيابها ودبرت مؤامرتها في ظلام الليل على عدة مخططات ومشاريع وكان «أبرز المشاريع التي جرى تداولها سراً، خلال تلك الفترة، والمناقضة للوعود، والتعهدات التي قطعت: المشروع الذي اقترحته وزارة الحرب الهندية - البريطانية، وأرسلته في ٢٩ آذار ١٩١٧م [٦ جمادى الثانية ١٣٣٥هـ] إلى سكرتير الشؤون الخارجية في «سملا» مقر نائب الملك في الهند، وإلى الدوائر العسكرية والملكية البريطانية في بغداد، وتضمن أسساً لتشكيل إدارات محلية «بواجهات عربية». وقد نصتّ الفقرة السابعة مثلاً، في هذا المشروع، على أن تكوّن من العتبات المقدسة، وحدة منفصلة، تكون تحت الإدارة البريطانية، وان لا تضم أي منطقة زراعية مهمة إليها. أما المشروع الآخر فهو الذي قدّمه «الكولونيل لورنس» في ٤ تشرين الثاني ١٩١٨م [٣٠ محرم ١٣٣٧هـ] إلى وزارة الحرب، واقترح فيه، تشكيل ثلاث دول منفصلة، ومستقلة، الأولى في سورية، والثانية في شمال العراق وعاصمتها الموصل، والثالثة في جنوب العراق وعاصمتها بغداد»[1].

لذلك كانت أوساط القادة البريطانيين في العراق، غير راضية بالبلاغ الإنجليزي، الفرنسي المشترك، فقد اعتبر (ولسن) الحاكم الملكي العام في العراق، أن البلاغ سيورطهم في مشاكل جسيمة، ووصفه بأنه نوع من الدجل السياسي، وأنه يناقض وعد بلفور في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٧م الموافق للثاني عشر من صفر ١٣٣٦هـ، الذي يهدف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان لا يرى ضرورة لمثل هذا البلاغ في

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص١٨٧.

الظروف السياسية التي تشهد نمواً في الوعي التحرري في سوريا والعراق. أما (المس بيل) فكتبت في مذكرة عنوانها «تقرير المصير في العراق» إن البلاغ كان «ضرورة يؤسف لها»[١]. وكتبت في مذكرة لها نشرها ولسن الحاكم الملكي في كتابه، ومن جملة ما قالت في مذكرها: «وكان أهل العراق قبل أن ينشر فيهم هذا التصريح قد أيقنوا، بعد الذي رأوه من نجاحنا في إنهاء الحرب، أن البلاد ستبقى تحت السلطة البريطانية، وأن عليهم أن يرضوا بما يمليه السيف، ولكن هذا التصريح فتح لهم أبواباً جديدة للأمل»[٢].

وقد ثارت مخاوف اليهود والمسيحيين بسبب البلاغ المشترك، فتقدم اليهود بطلبات التجنّس بالجنسية البريطانية، في حال إنشاء دولة مستقلة عربية في العراق[٣].

إذن «لقد كانت المنافسة بين الفريقين، من مخططي السياسية البريطانية، شديدة حادة، وكانت الخصومة بينهما عنيفة، بحيث تعذّر على اللجنة أن تصل إلى قرار في ما يتعلق بالسياسة التي ينبغي إتباعها في العراق. في تلك الآونة كانوا يشيرون إلى «لورنس» بقولهم أنه «وحش ولسن الأسود»[٤].

إلاّ أنه إلى جانب هذه التوجهات السياسية المختلفة لدى البريطانيين في إدارة شؤون العراق، والتي كانت تؤثر في مسارها تطورات الحرب العالمية، ظهرت عليها - بوضوح - تأثيرات العوامل الداخلية المتجسدة في تطورات الساحة الحركية داخل العراق، فقد نضجت إلى مستوى التكتلات السرية، والمواجهة المسلحة ضد الاحتلال، ممّا أضفت للمعارضة الإسلامية طابعاً حركياً متقدماً، أدخَلَها في حسبان الإنكليز من

---

(١) ويقول لونكريك في كتابه: العراق ١٩٠٠-١٩٥٠ «لما تسلّم ولسن التصريح البريطاني - الفرنسي في تشرين الثاني ١٩١٨م، أصابه الذعر منه، واعتبره أساساً غير صالح للحكم في العراق».

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية، ص٣١ عن:

Sir ،A.T.Wilson ،Loyalties Mesopotam :ap.٣٣٠.

(٣) النفيسي، المرجع ذاته، ص١١٣.

(٤) النفيسي، المرجع ذاته، ص١١٥.

أوسع الأبواب، فآرتبكت المعادلة السياسية لدى البريطانيين بشكل كبير.

وعلى ما تقدّم، شهدت الساحة لقاءات مكثفة بين عدد من العلماء في كربلاء والنجف، ورؤساء العشائر في الشامية والناصرية، وغيرهما من مناطق الفرات الأوسط، للبحث في القضايا المستجدة في سبيل الإعداد لمقاومة الاحتلال البريطاني والثورة عليه[1]. شملت هذه النشاطات معظم مناطق العراق من ١٩١٧-١٩٢٠م، وكان أكثرها تركيزاً، تلك التي ظهرت في وسط وجنوب العراق، حيث الأكثرية من المسلمين الشيعة، وكذلك بغداد. وقد حصلت حركات عسكرية موضعية في شمال الموصل، ففي آب ١٩١٩، ذي القعدة ١٣٣٩هـ، حصلت واقعة (الكوبان)، وواقعة (العمادية) في الشهر نفسه، وواقعة (القعر) في الشمال أيضاً في تشرين الثاني ١٩١٩، صفر ١٣٣٨هـ، وكذلك ظهرت نشاطات الأكراد بقيادة الشيخ محمود البارزاني. والأمر الأهم هو ظهور نشاطات سياسية - حركية منظمة على الساحة العراقية، فقد تأسس حزب «حرس الاستقلال» في بغداد خلال عامي ١٩١٩و١٩٢٠، وغيره من التكتلات الإسلامية السرية التي سنسلط الأضواء على أدوارها المهمة على المستوى الحركي والسياسي[2]، وكان أهمها، في مستوى المواجهة العسكرية، نشوب ثورة النجف خلال آذار ونيسان ١٩١٨، جمادى الثانية ورجب ١٣٣٦هـ، والتطورات الحركية التي حصلت في كربلاء والكاظمية وبغداد - كما سنرى-.

أما المواجهة السياسية فتجسدت في عملية الاستفتاء الشعبي، لاختيار نوع الحكم في العراق الذي أجرته الإدارة البريطانية أواخر ١٩١٨ وأوائل ١٩١٩. وهكذا تمّ تتويج هذه المواجهات العسكرية والنشاطات السياسية والحركية في إعلان ثورة العشرين الشاملة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ لغاية تشرين الثاني ١٩٢٠.

---

(١) الأسدي، حسن: ثورة النجف ضد الإنكليز، مصدر سابق، ص٢١٨.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، الفصل الرابع: الجمعيات السرية وأثرها في الثورة العراقية الكبرى، ص٦٥-١٠٩.

ثورة النجف، أسبابها ووقائعها

لما انتهت مرحلة الجهاد الإسلامي، التي لعبت مدينة النجف دوراً أساسياً فيها، اصطدمت بالسلطة القائمة، التي أدت بالنتيجة إلى تكوين إدارة محلية ـ كما ذكرنا ذلك ـ، وكان الإنكليز يفكرون بإدارة النجف، من دون إثارة لوضعها، وخاصة علماء الدين، إلاّ أن الأوضاع، سرعان ما تصاعدت إلى مستوى المواجهة العسكرية، لعدة أسباب منها: إنشاء حامية عسكرية للجيش البريطاني في الكوفة، وذلك في مطلع عام ١٩١٨ أي ربيع ١٣٣٦هـ، وهو عمل استفزازي واضح، والذي زاد في الطين بلّة، هو استفزاز الدوريات العسكرية حول سور النجف لأوضاع الأهالي. وبالمناسبة يعترف (السر برسي كوكس) بخطأ ذلك، فيقول: «إن قيامنا بوضع جيوش في الأماكن المقدسة نفسها، كان مناقضاً لتصريحاتنا السابقة، وهذا مما زاد الصعوبات في إيجاد سيطرة تامة لنا في النجف»[١].

ويبدو أن العامل المباشر لتفجير الأوضاع في النجف، هو دعم السلطات البريطانية لحليفها فهد الهذال، رئيس قبيلة عنزة[٢] للدخول إلى النجف، وذلك للحصول

(١) العمر، فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ مرجع سابق، ص٣٦-٣٧. عن: (برسي كوكس) مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق، ص٢٧.

(٢) وقّعت السلطات الإنكليزية اتفاقاً مع ابن الهذال بعد الاحتلال بشهرين، أو أكثر، ودفع الإنكليز له معونة مالية. انظر النفيسي، المرجع السابق، ص٦٥. وكذلك: العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

على كمية كبيرة من الحبوب، لمعالجة وضع القبيلة، وبالفعل قدم النجف في تشرين الأول ١٩١٧ أي في ذي الحجة ١٣٣٥هـ، وبيده رسالة من (الكولونيل ليشمان) موجهة إلى حميد خان معاون الحاكم السياسي في النجف، يأمره بمساعدة القبيلة في الحصول على الحبوب، فارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، في وقت كانت النجف تعاني من قلة الحبوب، إثر القيود التجارية التي فرضتها الحرب، والتي ما زالت قائمة بين الإنكليز والقوات العثمانية(١). فأدّى ذلك إلى الاصطدام بين قبيلة عنزة والأهالي، وخرجت مظاهرة شعبية اشتركت فيها النساء، وهن يصرخن بالشكوى من ارتفاع الأسعار(٢).

وبالتالي تم الاصطدام بين الأهالي ورجال القبيلة(٣) وقد تدخلت السلطة إلى جانب ابن هذال، والذي عقّد الأزمة بصورة أشد، إنّها تمّت في عهد الحاكم (الكابتن مارشال) المعروف بشدته وقساوته في معاملة أهالي النجف(٤).

وأظهرت هذه الحادثة بوضوح «أن الإنكليز لا يبالون ولا يهتمون إلاّ بمصالحهم الخاصة أولاً، وبمصالح حلفائهم ثانياً»(٥).

وهكذا شكّلت هذه الأسباب مجتمعة، إثارة واضحة لدى العلماء والرأي العام، فأصبحت بمثابة الانطلاقة المستقلة للمعارضة التي تعتمد مبدأ الاكتفاء الذاتي، لغرض مواصلة المقاومة والانتقام من رجال الإدارة البريطانية، «بطريقة منظّمة، تستطيع أن

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص٥٤.

(٢) لتفاصيل الحادث راجع: الوردي، د. علي: المرجع ذاته، ج٥، ص٢٠٩.

ويذكر الوردي في الصفحة ذاتها، في ٢٨ تموز ١٩١٧، عيّن الكابتن بلفور حاكماً سياسياً لمنطقة النجف والشامية. كما عين في ١ آب حميد خان معاوناً له في النجف، وهو من عائلة معروفة تسكن النجف.

(٣) الاسدي، حسن: المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٤) العمر، فاروق صالح: المرجع ذاته، ص٣٧.

(٥) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص٥٥.

تحقق أغراض عمل ثوري كبير، يقود إلى تشكيل حكومة إسلامية، كهدف نهائي»(١)، ولو على مستوى الشعار كطموح مبدئي.

هذا، وقد شهدت فترة الحكم المحلي للمدينة، التي سبقت هذه المرحلة، توثيق الصلات بين العلماء والزعماء في النجف، مع العشائر خارج النجف، بل مع العالم الخارجي أيضاً(٢). ممّا ساهم في تنضيج الحالة الحركية لدى بعض العلماء، وقد كان وضع النجف في تلك المرحلة غير مستقر على رأي واضح، اتجاه هذه التطورات، حتى لدى القيادة الدينية، فقد التزم المرجع السيد اليزدي بالصمت، إثر تلك المستجدّات، وكانت تفسِّر السلطات البريطانية هذا الموقف لصالحها، فقد زار الحاكم المدني العام (السير برسي كوكس) السيد اليزدي، في مقر إقامته بالكوفة. أما الشيخ محمد تقي الشيرازي، والشيخ فتح الله الاصفهاني شيخ الشريعة، فلم يتخذا موقفاً صريحاً بهذا الاتجاه.

أما موقف عامة الناس فكان مع الزعماء المحليين المتحمسين للاصطدام بسلطات الاحتلال وسنلاحظ عبر تطور الأحداث تبلور الموقف العدائي الصريح ضد المحتلين البريطانيين(٣).

---

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص١٦٥.

(٢) الفياض، عبد الله: المرجع السابق، ص١٨٩.

(٣) للتفاصيل راجع الأسدي: المصدر السابق ص٢١٨-٢٣٨. وكذلك الفياض: المرجع السابق، ص١٨٢-١٨٣.

وللعلم أن هناك محاولات عديدة للنيل من مواقف السيد اليزدي اتجاه الإنكليز، لدرجة انها تجعله متعاطفاً ومتعاوناً مع الإدارة البريطانية. وأن بموته فقدت سلطات الاحتلال سنداً قوياً لها تستعين به على العوام البسطاء الذين وجدوا فيه الإمام المطاع، فموته خسارة جدّية لهم. راجع العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية.. مرجع سابق، ص٩٤-٩٨.

- ويبدو لنا - ان هذه المحاولات مقصودة، وهي تستهدف المرجعية الدينية كموقع قيادي للأمة لا فقط السيد اليزدي، هذه المحاولات إبتدأت من المسؤولين البريطانيين أولاً ثم نزلت في كتاباتهم ومن ثم ←

كما وشهدت تلك الحقبة الزمنية نشاطاً ثقافياً – سياسياً هادفاً في أوساط العلماء والمثقفين الإسلاميين في النجف، على شكل ندوات، منها «ندوة الشيخين، جواد الجزائري وعبد الكريم الجزائري، وندوة آل شبيب، ويديرها الشيخان، محمد رضا ومحمد باقر الشبيبي، وندوة السادة آل كمال الدين، ويديرها محمد سعيد، ومحمد علي، وندوة آل الصافي، ويديرها السيدان، محمد رضا وأحمد الصافي النجفي – الشاعر المعروف–..»[1].

→

انعكست في كتب المؤلفين العرب. والمسألة في نظرنا لا تتجاوز ما ذكرناه. بأن البريطانيين استثمروا صمته وعدم تفاعله الكبير مع الحالة الثورية لصالحهم.

هذا وبالمقابل هناك محاولات جادة للدفاع عن السيد اليزدي ومواقفه تلك، جديرة بالإطلاع. راجع: الحسني، سليم: دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠–١٩٢٠، الغدير للدراسات والنشر بيروت – لبنان ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م، ص١٨٤. «إشكالية النص التاريخي». وللوقوف على التفاصيل راجع، المرجع المذكور، الفصل الرابع وهو بعنوان: «ثورة النجف ١٩١٨م رؤية جديدة لمواقف السيد اليزدي». ص١١٧–٢٢١. ومما يذكر في هذا الصدد قوله: «رغم التهم الكثيرة التي وجهت للسيد اليزدي وحاولت البرهنة على علاقته الودية أو المتعاطفة مع الإنكليز، إلاّ أنها لم تظهر أي وثيقة تؤيد هذا الاتجاه، فكل الذي صدر لا يعدو عن كونه تصورات وآراء الكتّاب الإنكليز.. وأبرزهم في هذا الخصوص (المس بيل) و(ولسون)..» المرجع ذاته، ص١٨٤.

(١) الرهيمي، المرجع السابق، ص١٩١–١٩٢.

(جمعية النهضة الإسلامية) والتطورات الحركية في النجف الأشرف

ان التطور الأهم على الصعيد الحركي - آنذاك - هو تأسيس (جمعية النهضة الإسلامية) في النجف، وذلك في تشرين الثاني ١٩١٧م - ١ذي الحجة ١٣٣٥هـ، وهي جمعية سرية، أسسها السيد محمد علي بحر العلوم، والشيخ محمد جواد الجزائري، بالإضافة إلى عدد من علماء الدين، والمثقفين الإسلاميين، والزعماء المحليين، وكانوا بمثابة اللجنة القيادية للجمعية(١).

كما «أنضم إلى الجمعية بعض رؤساء العشائر، كمرزوق العوّاد رئيس العوابد، ورايح العطية رئيس الحميدات، ووداي العلي رئيس آل علي، وسلمان الفاضل رئيس الحواتم وغيرهم»(٢).

«وتعتبر الجمعية أول تنظيم سياسي - إسلامي، تأسس في العراق إبان الحرب، بعد أن انفرط عقد الجمعيات والأحزاب الإصلاحية والاستقلالية القومية، والإسلامية المحافظة، التي ظهرت قبل الحرب»(٣) وكان منهاجها مؤلفاً من إحدى وعشرين مادة،

(١) العمر، فاروق صالح: المرجع السابق، ص٣٧. يذكر قوامها: السيد محمد علي بحر العلوم، نائباً للرئيس، الشيخ محمد جواد الجزائري - رئيساً-، عباس الخليلي، سكرتير، محمد علي الدمشقي، سكرتير ثان، عباس الرمّاحي - عضو - عبد الرزاق عدوه - عضو - كاظم الصبي - عضو-.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، ص٢١٤.

(٣) الرهيمي، المرجع السابق، ص١٩٣.

نقل منه المادة الثانية فقط[١]، لنتعرف على أهم الأهداف الرئيسة للجمعية، حيث ورد نصّها بالشكل التالي:

«السعي لإعلاء كلمة الإسلام، وسعادته، وترقيته، ومراعاة القانون الأعظم في ذلك، ألا وهو الشرع الشريف المحمّدي، والعمل به طبقاً لقوله تعالى:

﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[٢].

ونبذ التقاليد الإفرنجية الذميمة ورفضها، مع مباراة الأمم المتمدنة، ومجاراتها في المزايا الجميلة، ودرس الأحوال السياسية، والعمل بما ينفع به المسلمون ويعلو به الإسلام»[٣].

وممّا يذكر للجمعية في مجال النشاط الإعلامي أنها كانت تصدّر نشرة دورية، تكتب باليد، وتوزع على الناس، وتلصق على الجدران، وأبواب الصحن الحيدري[٤]. وفي مجال عملها السياسي، يقول الدكتور علي الوردي: «وأخذتْ الجمعية تتصل سرّاً بالأتراك، الذين كانت جيوشهم ما زالت في الرمادي على الفرات، [ويضيف قائلاً] حدثني السيد عبد الوهاب الصافي، فقال: إنه كان يشهد بعض أعضاء الجمعية يجتمعون سراً في بيت خاله الشيخ عبد الكريم الجزائري، ويكتبون الرسائل إلى الأتراك»[٥]. وذلك لتقوية جانبهم، لغرض الوصول إلى أهدافهم الكبيرة في تحرير العراق من المحتلين، وفي

(١) للتفاصيل راجع: شبر، حسن: المرجع السابق، الجزء الأول: العمل الحربي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، ص٣٦-٤١. وغيره من المراجع المعنيّة.

(٢) سورة النساء ٤٤، رقم الآية ١٤١.

(٣) الوردي، د. علي: المرجع ذاته، ج٥، ص٢١٤. راجع، كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين – معلومات ومشاهدات – ص٢٥. وشبر، حسن: المرجع السابق، ج١، ص٣٨.

(٤) الاسدي، حسن: المصدر السابق، ص١٦٩.

(٥) الوردي، المرجع السابق، ج٥، ص٢١٤-٢١٥.

هذا الصدد يذكر الشيخ محمد الخالصي في مذكراته المخطوطة، وكان في الموصل يومذاك، فيقول: «إنّ رسولينْ جاءا[١] وأخبرا بتشكيل جمعية في النجف، من أهل النجف وغيرهم، غرضها إنقاذ العراق من الإنكليز، لأن أهل العراق سأموا من ظلم الإنكليز واعتسافهم، وهم مستعدون لتنفيذ أي أمر يصدر من القيادة العثمانية، ونادمون أشد الندم على ما كان منهم.. فأخذتُ لهما من القيادة ما يلزم لإعاشتهما من القوت والمال، وخلعتْ عليهما القيادة خلعاً نفيسة، وخصصت لهما داراً إلى جنب دارنا، وبعد أيام حدث نزاع بينهما وصار يسعى كلٌّ بالآخر، فمنعتهما من ذلك وفرقتُ بينهما..»[٢].

من هذه الاتصالات وما وقع بأيدي الإنكليز من وثائق في مخلفات الجيش الألماني في المنطقة الغربية من العراق، استنتج الإنكليز، ان هذه الجمعية تابعة للسلطة العثمانية والألمان. والواقع إن هذه الجمعية بعد تأسيسها طلبت النجدة من الأتراك لغرض مدّها بالسلاح لتتمكن من مقاومة المحتلين البريطانيين، كما تشير الوقائع التاريخية[٣].

---

(١) وهما الحاج عباس بن الحاج نجم البقال، والآخر هو أحمد والده مدير دائرة البرق في النجف.

(٢) مذكرات الشيخ محمد الخالصي المخطوطة، نقلاً عن الوردي، المرجع ذاته ٢١٧.

(٣) تقول (المس بيل): «عندما استولت الفرقة الخامسة عشر، على (هيت) (الواقعة شمالي الرمادي على الفرات)، وقع في يدها ضابط ألماني، ومعه جميع أوراقه، وقد دلت بعض المستندات، على وجود لجنة للثورة الإسلامية في النجف. كانت غايتها جعل النجف، مركزاً لخلق الاضطرابات بين العشائر، وكان مائة أو أكثر، من (علماء) الدين متورطين فيها، والرئيس من أسرة بحر العلوم» المس بيل: فصول من تاريخ العراق القريب – مصدر سابق – ص٥٠. ولذلك، «تدّعي المصادر الإنكليزية، ان الجمعية إنما تأسست بإيعاز من الأتراك، والألمان، وإنها تسلمت منهم مالاً وفيراً – يستند الإنكليز بذلك، على الذي عثروا عليه، كما في رواية (المس بيل) – ولكن الشيخ جواد الجزائري، يُكذّب إدعاء الإنكليز – هذا – فهو يقول ما مفاده: إنه بعد تأسيس الجمعية، وبعد أن يئس من استنفار العشائر القريبة، لدعم الحركة، أرسل إلى الأتراك، رسولاً ومعه رسائل، عسى أن يمدوّه بالسلاح والعتاد. وعند وصول الرسول إلى القائد التركي، ترجمت رسالته ←

أما في مجال التشكيل الداخلي للجمعية، فقد تشكل تنظيمها من جناحين، الأول: سياسي، والثاني: عسكري، وعلى رأس هذين الجناحين عضو ارتباط يشرف عليهما. وكان الجناح السياسي مهتم بالتوغل في الأوساط الاجتماعية، بحثاً عن الانصار والدعم، وبالفعل أوجدت الجمعية قاعدة كبيرة تؤيدها. وكان الجناح العسكري مكوناً من مائتي عنصر تقريباً، وأبرز الوجوه القيادية لهذا الجناح هم: الحاج نجم البقّال وكاظم صبّي، وعباس علي الرمّاحي، وكريم الحاج سعد الحاج راضي(١).

وقد غادر النجف أبرز تلك الوجوه عطية أبو كَلل إلى البادية بعيداً عن أنظار الإنكليز الذين أخذوا يسحبون تأييدهم منه ويضيقون عليه تلك الصلاحيات والإمكانيات التي منحوها إليه سابقاً لأسباب أمنية وسياسية(٢).

إلى الألمانية، لكي يطلّع عليها القائد الألماني، ولما أحتل الإنكليز (عانه)، بعدئذٍ، وقعت الرسالة المترجمة في أيديهم، فربطوا بينها، وبين ثورة النجف، وادّعوا أنها كانت بتدبير (الألمان) وحلفائهم الأتراك..».

أنظر: الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، ص٢١٥.

(١) الأسدي، حسن: المصدر السابق ص١٦٩. وكذلك شبر، حسن، المرجع السابق، ج١، ص٣٧.

(٢) يذكر الدكتور الوردي تفاصيل جديرة بالاطلاع عن المواقف المصلحية المتقلبة لأبرز المتصدين للحالة الثورية، مثل عطية أبو كَلل الذي تحوّل هو وجماعته وامتداداته في الوسط الاجتماعي إلى مواقع الصدارة في المواجهة، فتارةً يتمرد على العثمانيين متفقاً مع الإنكليز وتارةً أُخرى يثور ضد الإنكليز ويمدّ خطوطه نحو الأتراك كل ذلك بدوافع مصلحية. ففي أوائل عام ١٩١٤ أُتهم هو وجماعته بسرقة أموال الحكومة فاُعتقلوا في بغداد وعذّبوا، وبعد إعلان الجهاد ساوم الأتراك عطية على أن يطلقوا سراحه لقاء انضمامه إلى المجاهدين وبالفعل شارك في جبهة الشعيبة، ولمّا عاد إلى النجف ساهم في العصيان ضد الترك، وحينما سقطت بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ ذهب وجماعته إلى السير برسي كوكس مهنئاً بانتصار الإنكليز، وقد أغدق الإنكليز عليه أموالاً كثيرة ومنحوه سلطة إعطاء الرخصة لنقل المواد الغذائية والبضائع من وإلى النجف وصارت تعرف بين الناس (باص عطية) وقد جنى من ذلك ثروة طائلة. وبالفعل أصبح رئيساً للنجف بدعم الإنكليز، ولما وصلت الإخباريات إلى

ونحن – من هنا – إذ نُجاري المحللين للأحداث في هذا التقييم إلا أننا في الوقت ذاته لا نؤمن به على إطلاقة العام، وذلك للحقيقة التي نعيها وهي أن الدوافع الإسلامية الوطنية كانت وراء المؤسسين والموجهين للجمعية من العلماء الأفاضل بينما الحالة الشعبية ما كانت تمتاز بالدوافع الالتزامية ذاتها، بقدر ما كانت دوافع ذاتية وحماسية، مما أفقد العلماء والقادة سيطرتهم عليها، فمن هنا نؤكد بأن هذه الجمعية ما كانت على استعداد لاستيعاب الحالة الشعبية العامة التي غالباً ما تمتاز بالانفعالات والارتجاليات وردود الفعل.

على كل حال، لقد توسع الحجم المؤيد للجمعية بانتماء الزعماء المحليين لها. ولكن هذا التوسع الأفقي في التنظيم، خَلَقَ بوناً شاسعاً بين أعضائها في طريقة التفكير، وأسلوب التنفيذ، والتوقيت، فسرعان ما توزّعت قوّتها على جناحين متقابلين في طريقة العمل. أحدهما يدعو إلى دراسة الأوضاع، ومعالجتها بتروٍ وامعان، والثاني يحمل راية

الإنكليز بأن عطية يهرّب مواداً ممنوعة إلى الأتراك وتأكدوا منها بطرقهم الواضحة، عاتبوه فيما بعد، بل حتى قضية قبيلة عنزه وشراء الحبوب من النجف التي أثارت ضجة كبيرة كان من ورائها عطية بسبب رفض القبيلة دفع الأتاوة له وحينما بدأ الإنكليز بتقليص نفوذه أعلن تذمره عليهم وأخذ يدعو للتخلص منهم، ويذكر أيضاً إنه في أوائل كانون الأول ١٩١٧م زار (كوكس) النجف وطلب من رؤساء المحلات الأربع أن يأتوا إلى لقائه بالكوفة، حضر اثنان فقط هما: مهدي السيد سلمان وسعد الحاج راضي، وامتنع عطية وصاحبه كاظم الصبي من الحضور خشية أن ينفيهما كوكس إلى الهند كما فعل بفخري كمونه في كربلاء. ولما وصلت خيالة هنود إلى أسوار النجف أطلق عطيه وجماعته عليهم النار وقتلوا جندياً ظناً منه أنهم يطلبونه. ولما ذهب مهدي سيد سلمان ومعه سعد الحاج راضي وبعض الوجهاء إلى الحاكم بلفور معتذرين له طلب غرامة قدرها خمسون ألف روبية وتسليم عطيه وكريم، قام الرؤساء بجمع الغرامة وعطيه غادر النجف إلى البادية والتحق به كريم. راجع الوردي، المرجع السابق ص٢٠٦-٢١١. وكذلك يوميات الشيخ محمد رضا الشبيبي في مجلة البلاغ العدد ٨، ٩ السنة الخامسة.

السرعة والتعجيل في تنفيذ المهام وإعلان الثورة(١). وهذه الحالة من أكبر المصائب على الحركة في طورها السّري، وذلك لأن اصطدام القناعتين سيولّد انفجاراً ثورياً غير مدروس، ومعنى ذلك تضاؤل احتمالات النجاح.

والمهم، كان على رأس الجناح المستعجل، الحاج نجم البقال، الذي استطاع أن يجمع ما يقارب الأربعين متطوعاً من أعضاء الجمعية، في محور سري ضمن الجمعية لتنفيذ هجوم مسلح على مركز السلطة البريطانية في النجف. وقد تمّ هذا الاتفاق بين أعضاء هذا الجناح، من دون استشارة تذكر لرأي الجناح السياسي في الجمعية، وحتى اللجنة القياديّة الموجهة فيها. وبالفعل كان عملاً ارتجالياً تسبق عاطفته حكمته(٢).

---

(١) للاطلاع على تفاصيل الخلفيات الثقافية والتوجهات الاجتماعية لزعماء ثورة النجف، راجع: الجبوري، كامل سلمان: النجف الأشرف ومقتل الكابتن مارشال، طبع بيروت دار القارئ ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

(٢) العمر، فاروق صالح: المرجع السابق، ص٣٨، وأيضاً شبر، حسن: المرجع السابق الجزء الأول ص٣٩. ويذكر عبد الله النفيسي في كتابه، انه «في التاسع عشر من شهر آذار، عقدت جمعية النهضة الإسلامية اجتماعاً في أحد بيوت حي الحويش في النجف. أجمعت فيه غالبية الحضور على أن الظرف مؤاتٍ لقيام الثورة العامة.

واتفقوا في الرأي على أن اغتيال الضابط (مارشال) سيكون بمثابة إشارة تعطى للقبائل حوالي النجف، ليبدؤوا مناوشة المكاتب البريطانية الحكومية، التي استحدثت في تلك المنطقة، فأصدرت اللجنة التنفيذية إلى جماعة منهم، قوامها حوالي عشرين رجلاً، ليغتالوا (مارشال)، وليخلقوا حالة من الاضطراب والفوضى في النجف إعتقاداً من اللجنة، ان هذا سيعقبه قيام ثورة عامة في الفرات الأوسط». النفيسي، المرجع السابق، ص٥٦-٥٧.

ويذكر أيضاً - أن الخاقاني، الكاتب الشيعي المرموق في النجف، صاحب كتاب (شعراء الغري) قد التقاه في بغداد، وفي شهر آب ١٩٦٨، وكان يقيم بالنجف طوال السنة التي حوصرت فيها المدينة. هو الذي أكد له ذلك.

ولكن هذا التوجه غير وارد في أغلب كتب المحللين لأحداث النجف، والمشهور، ان تصرّف هذا الجناح كان ارتجالياً. لم يأتِ بقرار مركزي من الجمعية.

أما كبار العلماء فقد وجدوا «أن الأحداث إنما يصنعها رؤساء النجف وليس لهم تأثير عليهم.. وإنهم يسيرون بمعزل عن آراء العلماء ومراجع الدين وإنهم يتصرفون وفق إدارتهم الخاصة»(١).

وبالفعل، قامت مجموعة قوامها عشرون مسلحاً، بتنفيذ عملية قتل الحاكم السياسي في النجف (وليم مارشال) بنجاح في ١٩ آذار ١٩١٨م - ٦ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ. مما أثار الحماس في نفوس الأهالي فهجموا على السراي ونهبوا الأسلحة والأثاث وأشعلوا فيه النار، وهكذا «انتشرت صيحة الثورة في مختلف أنحاء النجف.. لم يبق مُنكمشاً عن الثورة سوى قليلين»(٢).

وعند هذه الحادثة اشتدّ غضب الإنكليز وأصدر (الجنرال مارشال) قائد القوات البريطانية في العراق - وهو غير (الكابتن مارشال)-، أوامره بمحاصرة المدنية.

وقد اتبع الإنكليز سياسة (فرّق تسد) كعادتهم وللأسف كانت هنالك استعدادات ذاتية داخل المجتمع النجفي لقبول هذه السياسة، يقول الأستاذ الوردي: «فقد كان الإنكليز يعلمون ما كان بين رؤساء النجف من تنافس وتحاسد.. لابد أن ينقسموا إلى فريقين متنازعين أحدهما موافق والآخر مخالف»(٣).

مما شدّد عملية الحصار على المدينة، وهكذا استمر الحصار على الأهالي لأكثر من أربعين يوماً.

فأصبحت حالة الناس يرثى لها، فاضطروا إلى شرب مياه الآبار المالحة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً فاحشاً، وانتشرت بين الناس هذه الأهزوجة «راس البصل

(١) شبر، حسن: مرجع سابق، ص١٦٩.

(٢) د. الوردي: المرجع السابق، ص٢٢٣. يذكر منهم «مهدي السيد سلمان، وسلمان أبو شبع، وحسون شربة، وعنيدان عدوة من محلة الحويش، وآل جريو وآل الشمرتي من محلة البراق».

(٣) د. الوردي: المرجع ذاته، ص٢٢٤.

بقران ترضَ يا ربي»[1]. وقد بيع لحم الحمير في السوق علانيةً، ويحدثنا محمد علي كمال الدين مـمّا شاهده بنفسه، فيقول: «وقد شاهدت القطط وهي تأكل التمر، مع أنها لم تكن معتادة على أكله في النجف.. وكنت أتألم كثيراً لمرأى هذه الحيوانات الوديعة وهي تعالج سكرات الموت جوعاً»[2]. إن هذه الأسباب الإنسانية دفعت العلماء بما فيهم المرجع الأعلى لمناشدة الإنكليز لرفع الحصار عن النجف. يقول الدكتور علي الوردي: «تشير بعض القرائن إلى أن كبار الملاّئية (علماء الدين)، وفي مقدمتهم السيد كاظم اليزدي، كانوا في أعماق قلوبهم يستنكرون الثورة، وربما اعتبرها بعضهم فتنةً وعملاً من أعمال الأشقياء، وهنا يكمن الفرق الأساسي بين ثورة النجف، وثورة العشرين». [ويضيف أيضاً]: «يمكن القول، على أي حال، إن كبار الملاّئية، كانوا باتجاه ثورة النجف في موقف حرج، ففي الوقت الذي كان فيه معظمهم يستنكرون الثورة قلبياً، كانوا يشعرون بالألم لما أصاب الفقراء والضعفاء منها من ويلات الحصار»[3].

على كل حال، اجتمع عدد كبير من علماء وأعيان النجف في دار الكليدار في اليوم الرابع من الثورة أي في ٢٢ آذار ١٩١٨م، وذلك لاختيار أعضاء وفد لمقابلة الإنكليز، وبالفعل تشكل الوفد من «السيد عباس الكليدار، وعمه السيد هادي ومحمود

---

(١) القِران: اسم لعملة معدنية معروفة في العراق، كانت تقدر – آنذاك – بعشرين فلساً وفي حينها كانت لها قيمة شرائية جيدة.

(٢) كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، معلومات ومشاهدات: بغداد ١٩٧١، ص٤١. للتفاصيل راجع، الشبيبي، محمد رضا: (ثورة النجف) في مجلة (الثقافة الجديدة) في عددها الخاص الصادر في تموز ١٩٦٩. ص٢٩٨-٣٠٢.

(٣) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، ص٢٣٢-٢٣٣. ويذكر المؤلف في صفحات لاحقة مجموعة من الرسائل المتبادلة بين العلماء والقائد البريطاني العام، يطلب العلماء فيها الرأفة بالأهالي. وحول رسائل العلماء كلام خصوصاً في حالة زج اسم المرجع الأعلى فيها. راجع النفيسي، مرجع سابق، ص٥٩.

آغا الهندي، والشيخ جواد الجواهري، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ جعفر الشيخ راضي ومهدي السيد سلمان، وقد عارض الحاج نجم البقال وأعوانه اختيار مهدي السيد سلمان بالوفد [من دون فائدة]»(١).

استقبل (بلفور) الوفد في خان عطية مرحباً بهم مطالباً إياهم بتسليم القاتلين، ومن ثَمَّ طرح الشروط التالية، التي فرضتها القوات البريطانية وهي:

«أولاً: تسليم بعض الأشخاص، الذين عرف عنهم إنهم يتزعمون الثورة من دون قيد أو شرط.

ثانياً: دفع غرامة بالبنادق، قدرها ألف بندقية.

ثالثاً: دفع غرامة مالية قدرها، خمسون ألف ليرة إنكليزية ذهبية.

رابعاً: نفي ألف رجل إلى الهند، كأسرى حرب.

خامساً: تبقى النجف، محاصرة، ويمنع عنها الماء والطعام إلى أن تنفذ الشروط السابقة»(٢).

وبالنتيجة اضطر الأهالي إلى قبول تلك الشروط القاسية ليتم رفع الحصار. ففي ٨ نيسان ١٩١٨ «خرج جماعة من رؤساء النجف ووجهائها كان منهم السيد مهدي وعبد المحسن شلاش والسيد عباس الكليدار والسيد هادي الرفيعي والسيد علي جريو وعبد الله الرويشدي، بغية مقابلة (بلفور) وقابلوه في موضع يدعى (الرحى)..أكد عليهم بلفور أن يعودوا إلى البلدة ويبحثوا عن الثوار في كل مكان.. أخذ الكثير من الثوار يتبرؤن من الثورة»(٣). وبالفعل بدأ العدّ التنازلي للثورة وسادت الحالة الانهزامية

(١) الوردي، د. علي: المرجع ذاته، ص٢٢٤.

(٢) النفيسي، عبد الله: المرجع نفسه، ص٥٧. وقد استمر الحصار ستةً وأربعين يوماً.

(٣) الوردي، د. علي: مرجع سابق، ص٢٤١.

والنفاقية، يقول الشيخ محمد رضا الشبيبي: «..أما سائر من حمل السلاح وأطلق النيران على الإنكليز.. فقد ألقوا سلاحهم واحداً بعد الآخر، وشهروا ظاهراً في وجوه رفاقهم اليوم سلاحهم الذي شهروه بالأمس في وجوه الإنكليز..»(١). ويقول جعفر الخليلي: «..وتولى آل السيد سلمان زعامة المدينة كلها والبحث عن العاملين في الثورة، ومال إليهم عدد غير قليل ممّن أسهم في الثورة وكانوا من المعتمد عليهم في الجمعية التنفيذية، وانقلبوا يبحثون عن الثوار. ويخرجونهم من مخابئهم ويسلمونهم إلى الإنكليز.. وكانوا يسوقون المقبوض عليهم تحت الضرب والركل والصفح بالنعال على رؤوسهم ويسلمونهم بهذه الكيفية للإنكليز خارج سور النجف فيتسلمهم أولئك مكبلين ويشدونهم بالحبال إلى الخيول التي كانت تسحبهم كما تسحب الأثقال والعربات فيهرولون خلف الخيل لاهثين وهم مكتوفو الأيدي ليقطعوا عشرة كيلومترات على هذه الصورة حيث الكوفة التي تقيم فيها القيادة العسكرية الإنكليزية..»(٢).

وقد كتبت المس بيل في رسالة إلى أبيها مؤرخة في ٢٤ نيسان ١٩١٨ تقول فيها: «..ان قضية النجف انتهت بانتصارٍ لنا، فإن التعفن ظهر بين الثوار أنفسهم وازدادت شجاعة أصدقائنا بينهم. فألقي القبض على عدد غير قليل من قتلة مارشال وسلّموا لنا»(٣). وهكذا تم إلقاء القبض على الثوار مثل الحاج نجم البقال، أو سلّم نفسه بشجاعةٍ آضطراراً، مثل سعد الحاج راضي وعباس الرمّاحي وهكذا بلغ عدد المعتقلين في الكوفة مائة واثنين، وقد عوملوا معاملة قاسية. وبعد إجراء التحقيقات سفّر منهم إلى الهند ٦٥ رجلاً وذلك في ٢ أيار ١٩١٨. كما وأصدرت المحكمة حكم الإعدام شنقاً

---

(١) الشبيبي، محمد رضا: ثورة النجف، دراسة نشرت في مجلة (الثقافة الجديدة) عددها الخاص في تموز ١٩٦٩م، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) الخليلي، جعفر: هكذا عرفتهم طبع بغداد ١٩٦٢م، ج٤، ص٦٥-٩٦.

(٣) Burgoyne (Gertrude Bell) – London –١٩٦١ Vo.١,٢P.٨٤

بحق أحد عشر رجلاً هم: كاظم صبي، نجم البقال، عباس الرماحي، علوان الرماحي، محسن أبو غنيم، جودي ناجي، مجيد دعيبل، كريم وأحمد ومحسن أولاد سعد الحاج راضي وصاحبهم سعيد.

وحكمت المحكمة على الآخرين بالسجن لمدد تتراوح بين الست سنوات والمؤبد ونفوا إلى الهند لقضاء مدة السجن فيها. هذا وقد نفّذ حكم الإعدام في الكوفة صباح يوم ٣٠ أيار ١٩١٨ الموافق للتاسع عشر من شعبان ١٣٣٦هـ. وكان الإنكليز قد أجبروا لحضور الإعدام عدداً من النجفيين وبعض رؤساء العشائر القريبة لإشاعة الرعب والخوف في النفوس(١).

والملفت للنظر بحرقةٍ وألم، أنه أقيم حفل كبير في عصر يوم الاعدامات ٣٠ أيار في دار السيد عباس الكليدار في النجف تكريماً لبلفور حضره من بغداد (ويلسون) وبعض الوجوه والأعيان وقدّموا هدية إلى الإنجليز سيف شرف إلى (بلفور) وخاتماً ذهبياً ضخماً إلى (ويلسون)، وشكر (بلفور) الحضور باللغة العربية فيما (ويلسون) شكرهم باللغة الفارسية(٢).

أما زعيما الجمعية وهما: الشيخ محمد جواد الجزائري، والسيد محمد علي بحر العلوم، فقد استبدل حكم إعدامهما إلى النفي خارج العراق، بعد توسط الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي، وشيخ المحمّرة خزعل(٣).

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع ذاته، ص٦٢. للتفاصيل راجع: الوردي، المرجع السابق، ج٥، ص٢٢٤ وما بعدها. وكذلك الأسدي، حسن: مصدر سابق ص٣٤٢. وفي الطبعة الثانية ص٢٥٤، وما بعدها.

(٢) راجع Wilson (CIT.OP) vol.٢،P.٧٦ وكذلك محمد رضا الشبيبي، المصدر السابق ص٣٣٩-٣٤٠.

(٣) الأسدي، حسن: المصدر نفسه، ص٢٤٨، ويذكر النفيسي في ص٦٢، إن توسط المجتهد الأكبر اليزدي، هو الذي أبدل حكم الإعدام بالنفي بحق بحر العلوم.

وهنا يمكننا أن نتساءل هل كان في استطاعة الإنكليز أن يتفادوا حادثة حصار النجف؟ وهل عرفوا إلى أين سيجرهم هذا الحصار؟ ومن هم الأشخاص الذين كانوا يُسدون لهم المشورة والنصح في طريقة معاملتهم مع أهل النجف؟ يقول النفيسي: «نحن نعتقد، أنه كان في إمكان السلطة البريطانية أن تتفادى حصار النجف المفجع، لو انه قيّض لها أن تتصل بمستشارين يعرفون العقلية الشيعية[!]، وأنهم كانوا حسني الإطلاع على النجف، وطبيعة أهلها، ولكن كان مستشارهم وناصحهم السيد مهدي سلمان، والسيد محمد المحيسين، وهما من زعماء تجار الاحتكار، ولم يكن رفع الحصار، أو تشديده يعنيان شيئاً بالنسبة إليهما، إلاّ بقدر ما كانا يدرّان لهما من ربح في بيع تمور البصرة، أو حنطة الحلّة التي كانت تتكدس في عنابرهم (مخازنهم). فانه عندما فرغت عنابر السيد مهدي سلمان، مما تكدس فيها من طعام، أظهر ميلاً إلى الاستسلام إلى الإنكليز، ورفع الحصار.. كذلك السيد محمد المحيسين فانه أقنع (ليشمان)، بأنه إذا عضدته الحكومة البريطانية بالمال، فإنه يستطيع أن يدخل النجف على رأس جماعة من أعوانه، بدعوى انه قادم إليها لمعاضدة النجفيين ومساندهم في مقاومتهم، ولكن الغرض الحقيقي من خديعته هذه، هو تنظيم حركة مقاومة، مناوئة للحركة النجفية. وعندما اتصل (ليشمان ببلفور)، ونقل إليه اقتراح محمد المحيسين، ارتاح إلى الفكرة ووافق عليها، فانه إذا وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ، لكانت وقعت داخل النجف حرب أهلية دامية، وإذا اضطر الإنكليز إلى قمعها، فإنّه يتوجب عليهم أن يتشدّدوا في اجراءاتهم الحربية، وفي إحكام الحصار، مما يعود على المحيسين بالأرباح الطائلة نسبة إلى ما كان عنده من الطعام المحتكر..»(١). إذن هنالك خلل في تصورات الإدارة البريطانية، وربما يكون متعمداً، لإحكام سيطرتهم عبر البندقية والمدفع. ففي مثل حادثة قبيلة عنزة وقضية الحبوب يمكن القول «إن حسن العلاقات بين بريطانيا والشيعة، أهم بكثير من

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع نفسه، ص٦٦.

إقامة علاقات حسنة مع قبيلة عنزة، ذلك بأنه لم يكن لابن هذّال كلمة مسموعة لدى بعض القبائل التي تشكل قبيلة عنزة، كقبيلة العمارات مثلاً. ولكن المجتهد الأكبر في النجف، ولعلماء النجف وأعيانها سلطة نفوذ لدى أكثر من نصف أهل العراق جميعاً. هؤلاء هم الذين في يدهم حفظ الأمن، وإشاعة الاستقرار. ولكن الموظفين البريطانيين في الفرات الأوسط، في تلك الفترة، أظهروا إنهم دوماً على استعداد لتكدير العلاقات الودّية مع النجف، ولاستفزازها في الوقت الذي كانت فيه النجف مركزاً للنفوذ السياسي والديني في المنطقة بأسرها»[١].

تقول (المس بيل) السكرتيرة الشرقية، الناشطة في الاستخبارات البريطانية[٢]: «ليس هناك شك، بأن العشائر كلها ترمق النجف باهتمام، وإن أي تدابير فعّالة كانت ستتخذ ضد البلدة المقدسة - كما كان يأمل الترك - كانت ستثير شيئاً لا يستهان به، من الشعور بالتعصب. لكن الخطر الرئيس ينطوي على عكس ذلك، لأن التقصير في الاقتصاص من قتلة ضابط بريطاني، كان سيضع أرواح جميع زملائه تحت رحمة الأراذل..»[٣].

وبالرغم ممّا تقدم، فإن ثورة النجف تركت آثاراً واسعة على شعبي العراق وإيران، في معارضة الاحتلال البريطاني، وحتى حكومة الهند، ومكتب الهند، أعربا عن قلقهما إزاء أحداث النجف[٤].

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع نفسه، ص٦٦.

(٢) (المس بيل) السكرتيرة الشرقية، سكرتيرة المعتمد البريطاني في العراق، يسميها بعض الباحثين الجاسوسة البريطانية أو رئيسة الاستخبارات في القوات البريطانية في العراق، وإن رسائلها المعنونة إلى والدها هي في الحقيقة إلى مسؤوليها وحكومتها.

(٣) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص١٢٥.

(٤) النفيسي، المرجع نفسه، ص٥٨. عن مذكرات (ولسن) الحاكم المدني العام ببغداد، وكالة.

Wilson (Loyalties) .London-١٩٣٦ Vol.٢.P ٧٥

هذا، وقد تأسس في ٣ تموز ١٩١٨م – ٢٤ رمضان ١٣٣٦هـ، حزباً سرياً – كما قيل – في النجف الأشرف باسم (حزب النجف السري) بمبادرة من الشيخ الجزائري، والشيخ محمد رضا الشبيبي، وقد ضمّ الحزب أبرز المثقفين الإسلاميين، ومعظم زعماء عشائر الفرات الأوسط، أمثال: عبد الواحد الحاج سكر، علوان الياسري، كاظم العوادي، وكذلك السيد هادي زوين، ومحمد أبو شبع. ومما يذكر حول هذا التنظيم إنه أصبح في موقع الاعتماد لدى المرجعية الثائرة، و«لقد وجد الميرزا الشيرازي في هذا الحزب ذراعاً فاعلة تستطيع أن تدفع الأمة بالاتجاه الذي تريده المرجعية»[1].

بينما «الملاحظ على هذا الحزب، أن بعض أعضائه كان ضمن أحزاب سياسية أُخرى، ولعل عدم توضيح أسسه التنظيمية، هي التي كانت وراء هذه الظاهرة، فهو قد اتخذ شكل التنسيق أكثر من الانتماء الحزبي، مع عدد كبير من الأشخاص. أو أنهم كانوا يريدون أن يعملوا مع أية جهة عاملة لغرض إنجاز الهدف الكبير، وهو خروج الإنكليز واستقلال بلادهم»[2].

كما وأسس شيخ الشريعة الاصفهاني، في أواخر ١٩١٨ جمعية (الهيئة العلمية)، وكانت أهدافها تتمحور حول استقلال العراق، وسبل تنضيج الظروف السياسية المطلبية، وتوحيد الكلمة في المقاومة المسلحة ضد الإنكليز[3].

---

(١) شبر، حسن: المرجع السابق، ج١، العمل الحزبي في العراق، ص٧٤.

(٢) شبر، حسن: المرجع السابق، ص٧٤.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص١٩٩. راجع: الجبوري، عبد الجبار حسن: الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي (١٩٠٨-١٩٥٨)، بغداد ١٩٧٧، ص٤٧، ٤٨، ٥٣. وأيضاً: شبر، حسن: المرجع ذاته، ص٧٣.

حديث التقويم

والآن، وبعد هذا العرض لجمعية النهضة الإسلامية، ونشاطاتها وبالذات الجانب العسكري فيها، ولثورة النجف وآثارها. لنا تقييمان متداخلان للجمعية، وللثورة ولنبتدأ بالجمعية.

إن التقييم الموضوعي لجمعية النهضة الإسلامية، يقتضي أن نضعها في ميزان المناقب والمثالب، فنقطة قوتها في منهجها الحركي والتربوي، الذي ينطلق من الفكر الإسلامي الجهادي، أي المعادي لسيطرة الكافرين على المسلمين، والساعي لإقامة الحكم الإسلامي في العراق كهدف استراتيجي. فلو أمعنا النظر في قصيدة الشيخ محمد جواد الجزائري، المؤلفة من خمسة وعشرين بيتاً، والتي نظمها أثناء فترة اعتقاله ببغداد وبعد أن حكم عليه بالإعدام. لعرفنا بوضوح منطلقات وأهداف الجمعية. فلنقرأ بعض الأبيات من قصيدته حيث يقول:

مددنا بصائرنا، لا العيونا	وفزنا غداة عشقنا المنونا
رعينا بها سُنة الهاشمي	نبي الهدى، والكتاب المبينا
وصُنّا كرامةَ شعب العراق	وكنّا لعلياه حصناً مصوناً
وخُضنا المعامع وهي الحِمام	ندافع عن حوزة المسلمينا
وجحفلُ أعدائِنا الإنكليز	يملأ سهل الفلا، والحُزونا

ومــا ضــامَنا الأســرُ في موقــفٍ أطعنــا عليــه الرســول الأمينــا[1]

والجمعية هي بمثابة تجمع حركي، منظّم، يقف في وجه سلطات الاحتلال هذا بالأصل، بينما الذي حدث على الأرض من التوسع والتنوع، يدفعنا للقول بأن هذا التجمع ليس حزباً منظماً كما يفهم اليوم، بل هو تنظيم تجريبي أقرب إلى أسلوب التعاون والمشاورة بين الوجهاء والمثقفين. لذلك نرى إن قيادة الجمعية، ما استطاعت أن تضبط تنظيمها بالقرارات المركزية، النازلة من القمة للقاعدة. ومن المعلوم إن هذا الانضباط أمام القرارات المركزية هو سرّ التماسك والاستمرار في النشاط، وخاصة في تلك الظروف الحسّاسة التي سبقت العواصف الهوجاء. والذي حدث أن التنظيم السري الخاص، تحوّل إلى تيار اجتماعي شعبي متحمّس، وبمعنى أدق غير منضبط أمام القيادة، ممّا أدى إلى ضعف، أو انعدام قوة القرار المركزي في توجيه الأوامر، وعليه «أن الظروف القاسية، واللامركزية في التنظيم، والتخطيط، أدّت بها إلى الفشل»[2].

ثمة التفاتة خطيرة أُخرى في مسار هذه الجمعية، لابد من الإشارة إليها، وهي إن القيادة المرجعية، وبالذات شخص المرجع الأعلى في النجف، لم يكن في صورة توجهات الجمعية، ولا الثورة - أيضاً - بالشكل الذي يتبنى تحركها، ويتحمّل نتائج أعمالها، بالرغم من وجود علماء أفاضل في قيادتها، إلا أنّ المرجعية العليا - كما هو معروف - غير مستعدة للمغامرة في خطّة لم تشترك في إعدادها، ولم تكن في موقع القيادة والتوجيه لها، ويبدو أن هذه المسألة لم تدرس دراسة وافية في قيادة التنظيم، لتتحدّد العلاقة المشروعة بين التنظيم والمرجعية العليا المتمثلة بالمرجع الفقيه[3]. ممّا جعل

(١) الأسدي، حسن: مصدر سابق، ص٣٤٩-٣٥١. الشيخ محمد جواد الجزائري أحد المؤسسين والقياديين للجمعية.

(٢) العمر، فاروق صالح، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص٣٩.

(٣) من هنا يمكن أن نفرّق بين المجتهد المفتي، والمجتهد الحاكم، فالمجتهد المفتي هو الذي يرجع إليه ←

رجال الجمعية، يعتمدون على البعد الشعبي -الاجتماعي أكثر من البعد المرجعي - الشرعي. صحيح أن خلفية الثورة انطلقت من الموقف العام للمرجعية، إزاء الاحتلال البريطاني، إلا أن الحالة اختلفت عن مرحلة حركة الجهاد الإسلامي، ففي مرحلة ثورة النجف، ما كانت للعلماء الكبار علاقة واضحة مع الجمعية، التي تعتبر هي محور أحداث النجف. بينما في حركة الجهاد، كانت لهم الصدارة والقيادة على مستوى فتاوى الجهاد المقرونة بالمساهمة الميدانية الفعلية -كما مر معنا-، ومع ذلك يرى بعض الباحثين، إنه حينما التهبت الساحة ثورةً ضد القوات البريطانية، كان لزاماً على العلماء والمراجع مساندها، فمثلاً يقول السيد حسن شبر: «فإن اندلاع ثورة النجف، كان يحتّم على العلماء مؤازرة الثورة خصوصاً، وأنها تسعى لتحريك عشائر الفرات الأوسط ضد الإنكليز في ثورة شعبية كبيرة.. وكانت الثورة بحاجة إلى فتوى دينية، تؤكد الجهاد ضد الإنكليز، على أقل تقدير، إن لم تصدر فتاوى خاصة بشأن المأزق الذي تعانيه. [ثم يتساءل]: لماذا غابت الفتوى؟»[1].

يبدو لنا أن السبب الذي ذكرناه قبل قليل، هو الأساس في ذلك. وتبقى الجدلية قائمة بين القيادة المرجعية، وقادة التنظيم الإسلامي، وأن هذه الجدلية لا زالت قائمة حتى الآن. فرجال التنظيم الحزبي يعيشون حالة من المعاناة نتيجة المباشرة الدقيقة في التأثيرات، والممارسات الميدانية، فتترتب عليها مواقف متشددة أحياناً، إلاّ أن المرجعية الدينية، غير قادرة على مسايرة هذا التطورات بحذافيرها التي يتوصل إليها رجال الحزب

في المسائل الشرعية للعبادات والمعاملات، التي تقع في إطار التقليد من قبل الناس لهذا المجتهد. بينما المجتهد الحاكم هو الذي يرجع إليه الناس في الأحكام الشرعية على المستوى الفردي الشخصي وكذلك على مستوى الأمة في الإدارة ورعاية النظام وقضايا الجهاد والثورة، وهكذا فهو مرجع مبسوط اليد - كما يصطلح عليه - ولكلٍّ ظروفه الموضوعية التي تحدد مسؤولياته الشرعية ومساحته الحركية.

(١) شبر، حسن: المرجع السابق، ص١٦٨.

والتنظيم. وبمعنى آخر، يبقى السؤال قائماً، منذ بداية تشكيل التنظيمات الإسلامية في العراق وإلى اليوم. من يقود الحالة الجهادية؟ المرجعية أم قيادة الحزب، أو قيادة جناح من أجنحة التنظيم كما حدث في ثورة النجف.

وللعلم إن القيادة المرجعية – بحد ذاتها – كيان له خصوصيته القيادية، فلا تُملى عليه المواقف والفتاوى، حتى وان أشعل التنظيم فتيل الاصطدام والعنف، لان ذلك يعتبر محاولة لجرّ القيادة المرجعية، وامتداداتها الشعبية إلى ميدان المعركة من دون مشاورتها – على الأقل – في التخطيط والتحرك. والذي كان يبدو في وضع النجف، هو أن الزعماء المحليين الذين دخلوا الجمعية، واصبحوا في موقع قيادي في الجناح العسكري، اظهروا «اتجاهاً مستقلاً عن موقف المرجعية، ورغبات علماء الدين.. بل أنهم ساروا في طريق معاكس لتوجيهاتهم.. [التي] بدت للوهلة الأولى، إرتجالية منفصلة عن العلماء وآرائهم، [ويؤكد الأستاذ شبّر على ذلك بقوله] لم يقع في أيدينا ما يشير إلى تحرّك قائديْ الجمعية، السيد محمد علي بحر العلوم، والشيخ محمد جواد الجزائري، في الأوساط العلمية، ومحاولة كسب تأييد المرجعية، ولعل الأحداث قد فاجأتهما أيضاً، لان العملية لم تتم بعلمهما»(١).

هذه المسألة تأكدت في اليوم الحادي والعشرين من آذار عام ١٩١٨ الموافق للثامن من جمادى الثانية ١٣٣٦هـ، وهو اليوم الثالث للثورة، حيث عقد السيد اليزدي اجتماعاً موسعاً، في مدرسته، للعلماء والزعماء المحليين، لتداول الأوضاع المستجدة في النجف، وكيفية الخلاص من هذه الأزمة الخانقة، إلاّ أن الاجتماع انفضّ دون نتيجة(٢).

«ومن حسن طالع الإنكليز، أنه لم تقم في النجف فئة تستطيع أن توفّق بين هذه التيارات المختلفة في صفوف النجفيين. إذ أن [ساحة] النجف كانت مسرحاً تلتقي فيها

---

(١) شبر، حسن: المرجع السابق، ص١٦٨-١٦٩.

(٢) شبر، حسن: المرجع ذاته، ص١٦٩-١٧٠.

مختلف الفئات البشرية: الثوار، والمحتكرون، والانهزاميون، والفئات الفقيرة المعدمة، والمساكين الضعفاء، والجياع. كان لدى النجفيين جميع إمكانيات المقاومة، إنما كان يعوزهم التعاون، والتعاطف في ما بينهم، وهذا كان سبباً من أسباب رضوخهم آخر الأمر، واستسلامهم للسلطة»[١].

ويبدو لنا إن سرّ النجاح في العمل الجهادي والثوري وفي الساحة الشيعية بالخصوص يكمن في وجود الارتباط الوثيق بالمرجعية الدينية أولاً، ثم الانسجام الداخلي في صفوف المجاهدين ثانياً، والدعم العام من الناس المتماسكين حولهم ثالثاً، هذه العوامل الثلاثة ما كانت متوافرة في ثورة النجف. فالمرجعية غير متصدرّة لها، ومعنى ذلك إن الثورة لا تمتلك غطاءاً شرعياً، كما أن الانسجام الحركي داخل أعضاء الجمعية غير متوافر أيضاً بالشكل المطلوب، والأدهى من ذلك عدم التعاون والتماسك بين النجفيين أنفسهم، ليسندوا الثائرين عموماً، ولعل السبب يعود إلى ضعف الرؤية الجدية لديهم وعدم إيمانهم بأن هذه الأحداث ستحدّد مصير الأمة. ومن هنا نقول: لا غرابة في النتيجة الاستسلامية التي وصلت إليها الحالة في النجف. بينما سنلاحظ في ثورة العشرين توافر هذه العوامل الأساسية الثلاثة بدرجة كبيرة، واختلاف النتائج فيهما، يعدّ أمراً طبيعيّاً يتبع إختلاف المقدمات.

ومع كل الذي حدث، تبقى الأحداث المتصاعدة هي سيدة الموقف المعارض للسلطات، «فقد اعترفت السلطة المحتلة، بأن كربلاء والنجف معاً، بقيتا قبلة مزدوجة للفوران السياسي، الذي كانت تسهل إثارته برد الفعل للحوادث في أنحاء العراق»[٢].

هذا، وقد اعتبرت (المس بيل)، أن هذا الحدث قد أوقع الإنكليز في «أدق موقف»

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص٦١.

(٢) العمر، فاروق صالح: المرجع السابق، ص٣٩، راجع: المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، المصدر السابق، ص٥٢.

منذ احتلال بغداد. أما نائب الحاكم الملكي (ويلسن)، فقد اعتبره «أخطر لحظة» في تاريخ الإدارة الإنكليزية، بعد احتلال بغداد. وخطورتها تكمن في كونها، مظهراً أساسياً من مظاهر حركة المعارضة الإسلامية، في وجه مشاريع السيطرة الإنكليزية، وبالإضافة لذلك ان ثورة النجف، وما حملته من أحداث وتطورات «عززّت سلطة المجتهد الأكبر، الروحية والسياسية، لأن السلطة السياسية، عند الشيعة تصدر عن السلطة الروحية»[1]. كما وأخذت الروح الجهادية في نفوس المؤمنين تأخذ طريقها في النمو والتكامل مستفيدين من التجارب الميدانية، وبالفعل لعل أهميتها الاجتماعية والحركية أكبر من أهميتها التاريخية.

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص٦٧.

(الجمعية الإسلامية) وتطورات الحركة الإسلامية في كربلاء المقدسة

كانت حسابات سلطة الاحتلال - بالرغم من إخفاق ثورة النجف - تشير إلى أن الأحداث تتسارع في الساحة السياسية والجهادية لصالح المعارضة الإسلامي في العراق، وان الزمن ليس في صالح المحتلين، فهنالك ثمة معطيات واضحة، بعد ثورة النجف التي تعدّ معْلماً ميدانياً مهماً لتلك المرحلة، برزت تحمل دلالات القوة الكامنة في تحرك الإسلاميين للتصدي والمقاومة في المدن المقدسة والعشائر المرتبطة بها. وقد شهدت الساحة تطوراً ملحوظاً للحركة الإسلامية في كربلاء، وخاصة بعد استقرار الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي فيها، وتزعمه للعمل السياسي والجهادي من هناك.

وبالفعل نشطت عمليات الاتصال والتنسيق بين علماء كربلاء والنجف وبين العشائر، وذلك لتلافي الأخطاء المحتلمة اثر التحرك الميداني، فأصبح الاهتمام كبيراً بالعمل السري المنظّم، لغرض الإعداد الفعلي للمقاومة المسلحة - التي باتت وشيكة الانطلاق-. وكانت للإمام الشيرازي مبادرته الحركية والقيادية في الساحة، فمن جانبٍ شكّل بإشرافه تحركاً ميدانياً هادفاً، ومن جانب آخر أعلن عن مساندته بالتأييد والدعم للتحرك العام، وبذلك آنضوت الأمة تحت رايته.

هذه الرعاية الناضجة من قبل المرجع هيأت الأجواء المناسبة للإعداد الثوري. فيذكر أنه قد أُسست جمعية سرية في أوائل تشرين الثاني ١٩١٨م الموافق لشهر صفر

١٣٣٧هـ، بإسم (الجمعية الإسلامية) في كربلاء، ضمّت العديد من علماء الدين والشخصيات الاجتماعية في المدينة منهم: السيد حسين القزويني، والسيد عبد الوهاب الوهاب، ومحمد علي أبو الحب والسيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني، والشيخ محمد حسن أبو المحاسن، وعبد الكريم العواد، وعمر العلوان، وعثمان العلوان، وطليفح الحسون، وعبد المهدي القنبر وغيرهم.

وكان محور أهدافها العمل ضد الاحتلال البريطاني، وقد أشرف عليها الشيخ الشيرازي بذاته، وكانت برئاسة نجله الشيخ محمد رضا. كما ترأس الإمام الشيرازي جمعية سرية أخرى، وبالاسم ذاته، ضمنت عدداً آخر من العلماء والمثقفين الإسلاميين، وكان أبرز مهامها إلى جانب العمل الإعلامي والتحريضي، التنسيق بين رؤساء العشائر في الفرات الأوسط(١).

وقد بادر شيخ الشريعة الاصفهاني(٢)، والشيخ الجزائري وبتأييد من الإمام الشيرازي، في التحرك ضمن أوساط العشائر، وذلك لغرض تنضيج الوعي الحركي،

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص١٩٩-٢٠٠. وكذلك الطعمة، سلمان هادي: كربلاء في الذاكرة، مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٨، ص٣٨٧-٢٨٩. ويسمي الجمعية باسم (الجمعية الوطنية الإسلامية)، كما ويذكر المؤلف (سلمان الطعمة) إنه قد أُسس في سنة ١٩٠٨ في كربلاء، فرع جمعية مكافحة الاستبداد، لغرض مكافحة استبداد الحاكم. وكان الاسم الحقيقي لهذا الفرع، (جمعية الأحرار) وموقعه في محلة العباسية الغربية. كما وأُسس فرع (جمعية الاتحاد والترقي) سنة ١٩٠٨ في كربلاء بهدف مكافحة استبداد السلطان العثماني والمطالبة بالدستور وكان المركز في محلة باب الطاق. إلاّ أن العلماء والمثقفين الإسلاميين لم يتفاعلوا مع الاتحاديين، وذلك لان أمرهم كان مريباً في نظر العلماء منذ البداية. راجع، الطعمة، سلمان هادي: المرجع ذاته، ص٣٨٧-٣٨٩.

(٢) شيخ الشريعة، هو الشيخ فتح الله الاصفهاني، من كبار العلماء المجتهدين في النجف، كان تلميذاً للمرجع الشيخ كاظم الخراساني (الآخوند) اشترك في حركة الجهاد عام ١٩١٤-١٩١٥م في جبهة القرنة، وقد خَلَفَ الإمام الشيرازي في المرجعية وقيادة ثورة العشرين.

وتقوية المعنويات لديهم، وكذلك لربطهم بالقيادة المرجعية عبر قنوات أمينة ومتمكنة.

هذا، وقد أدت الجمعية الإسلامية في كربلاء، دوراً مهماً في تعميم توجيهات وتطلعات القيادة المرجعية، وعموم الرموز الدينية إلى أوساط المجتمع العراقي. يقول السيد الحسني: «وكانت لهذه الجمعية صلات بحرس الاستقلال في بغداد، كما كان لها أثر بارز في إشعال نار الثورة»(١).

وهكذا أصبحت كربلاء في قمة نشاطاتها السياسية والحركية، خصوصاً قبيل اندلاع ثورة عام ١٩٢٠م، منهمكة في الإدارة والتخطيط لشؤون الساحة العراقية عموماً، تؤسس جمعيات إسلامية أو تؤيد مبادرات حركية وتمنحها صفة الشرعية لنشاطاتها، وحقاً لقد بلغت الذروة في تماسكها ونشاطها بتوجيه المرجع الأعلى الشيخ الحائري الشيرازي، فكانت تبعث المعتمدين إلى مدن ونواحي العراق لتهيأتها للثورة فمثلاً «أُرسل [الشيخ علي] الشرقي إلى منطقة الشطرة والغرّاف للتمهيد للثورة، من قبل مخططي الثورة في مدينة كربلاء، ولتأسيس فرع الجامعة الإسلامية - التي تأسست في كربلاء لإدارة شؤون الثورة بقيادة الشيخ محمد تقي الشيرازي، في الشطرة.. وقد ساهم الشرقي في أحداث الثورة بحوادث كادت تقضي عليه»(٢).

إنّ هذه التطورات، تشير إلى تبلور ناضج للرؤية الحركية الواعية داخل الساحة الإسلامية، ومن المؤكد أن تنامي هذا الوضع سيؤثر على مستقبل الإدارة البريطانية في العراق، بشكل مباشر. لذلك، أدركت السلطات البريطانية وبوضوح، أنه لا خيار لها

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٢٢.

(٢) عواد، عبد الحسين مهدي: الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، دار الرشيد للنشر ١٩٨١، طبع بغداد، ص٣٧.

والشيخ الشرقي واكب مسيرة الجهاد ضد الإنكليز سنة ١٩١٥ أيضاً. للمزيد من الاطلاع راجع: الكرباسي، موسى: موسوعة علي الشرقي النثرية. الألواح التاريخية، القسم الأول. وكذلك القسم الثاني النوادي العراقية. وكلاهما طبع بغداد.

أمام هذه التطورات إلا أسلوب الترويض للتيار الإسلامي، بالترهيب والترغيب. وستشهد الساحة - كما سنرى - اعتقالات ونفي من البلاد، كما تشهد إلى جانب ذلك وعوداً عسلية، تتوِّجُها عملية الاستفتاء الشعبي. وقد تمّ التصدي للاستفتاء بصورة واضحة.

وكان لابد لهذه التطورات الحركية والسياسية، من التصدي الواعي والشجاع من قبل القيادة المرجعية. لذلك حتّمت على الإسلاميين التوجه بجدية تامة للبحث عن القائد المناسب للمرحلة الدقيقة التي يمر بها العراق. وهذه عملية شاقة وحساسة بدرجة كبيرة، كان لزاماً عليها أن تتم في جو هادئ من دون توجيه أية إثارة للناس في الساحة العامة، لأنهم ينظرون إلى المرجع الأعلى السيد اليزدي بأنه يمثل الزعامة الشرعية، وأمره هو المطاع، وأنه ملاذ عموم الأمة، ورأيه بالأحداث هو الأصلح.

المهم، في هذه المرحلة، نشطت واجهات إسلامية أمثال (جمعية النهضة الإسلامية) وغيرها في إقناع الشيخ الشيرازي،باتخاذ موقع غير سامراء، البعيدة عن ساحات التوتر العالي.

فاستقر رأيه باختيار كربلاء موقعاً له. وذلك لأن الساحة في كربلاء، لم تصل - بعد - إلى مستوى الصراع الداخلي، المفرّق بين قرار المرجعية، وقرار الزعامات المحلية، الذي وصلت إليه النجف أثناء ثورتها. فكربلاء في تماسكها حول المرجع بقيت مقفلة وعصيّة أمام التوجهات المحلية والميول الشخصية لرؤسائها المحليين بنسبة مرضية، كما وعزّزت ممانعتها - المبدئية والأخلاقية - من الدخول في صراعات خاصة ضد توجهات المرجع اليزدي، من المحتمل إثارتها من قبل الحواشي السذّج أو المدفوعين لتفريق كلمة المراجع القادة. لذلك كان على العلماء والمثقفين الإسلاميين، أن يفتحوا آفاقاً حركية، عالية المضامين، للمرجع المرتقب وذلك لتثبيت كفاءته القيادية، وأهليته في التصدي لشؤون العراقيين.

وبالفعل، اتجهت أنظار وجهود الإسلاميين، والزعامات الاجتماعية، اتجاه الشيخ محمد تقي الشيرازي، الذي واكب مسيرة حركة الجهاد، ولم يدخل في تفاصيل الاختلافات مع زعامات محلية كما حدث للسيد اليزدي في ثورة النجف.

وكانت مهمة الشيخ الشيرازي في البداية - وخاصة بعد وفاة السيد اليزدي، وانتقال المرجعية العليا إليه في أيار ١٩١٩م الموافق لشعبان ١٣٣٧هـ - تتمحور حول لملمة ساحة الأمة بكل طبقاتها، لغرض توجيه حركتها السياسية، وتوحيد موقفها الجهادي، وذلك بربط وتفعيل المقومات الرئيسية الثلاثة لحركة الأمة، بدءاً من العلماء المجتهدين، ومروراً بوكلاء المرجعية ورؤساء العشائر والزعماء المحليين والمثقفين الإسلاميين وانتهاءً بالقاعدة الشعبية العامة في المدن والعشائر. وقد أولى لحلقة الوصل بينه وبين الناس أهمية كبيرة، وبالفعل لقد «شكل تولي الإمام الشيرازي للمرجعية العليا، بذاته، حلاً لمسألة غياب الزعامة الدينية السياسية القوية، والقادرة على أن تكون عامل جذب وتوجيه، خاصة بين المرجعية والمجتهدين الآخرين»[١].

ويجدر بنا، أن نقف عند هذه النقطة بشيءٍ من التنظير، ففي التحرك الإسلامي، على المستوى الثقافي والسياسي تتضافر الجهود وتتكامل فيما بينها، من المرجعية، والعلماء المجتهدين، والمثقفين الإسلاميين، ورؤساء العشائر، في سبيل تنضيج رؤية الساحة، والاسهام في التصحيح الثقافي والسياسي، وقد يبرز الكادر الوسط على المنبر الخطابي أو الصحافي أكثر من المرجع الأعلى، ولكن يبقى ذلك الجهد في حدوده التفصيلية، بينما يكون للمرجع القائد، الدور الأساس والحاسم، في دعم هذا التوجه أو الإعراض عنه وإفشاله.

أما في العمل الحركي والجهادي، فالممارسات المؤيدة للحالة الحركية الجهادية على الأرض، من قبل المرجع القائد، توفر على الإسلاميين جهوداً كبيرةً، وفرصاً ذهبية،

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع نفسه، ص٢٠٦.

تدفعهم لتكريس توجّههم نحو الأمة، لغرض تنظيمها وتعبئتها باتجاه الالتزام بالفتاوى الجهادية الصادرة من المرجع. باعتباره القائد الديني والسياسي لتلك المرحلة.

وأما في حالة عدم قناعة المرجع الأعلى في أداء هذه المهام الحركية والجهادية لمسوغاته الموضوعية، وأسبابه الذاتية، تجعله يعزف عن اتخاذ المواقف الصعبة، وهذه الحالة تنعكس بآثارها على خارطة العمل السياسي بشكلٍ كبير، فتتصدع وحدة الموقف في ظل المرجعية، ممّا يدفع بعض المجتهدين - الأقل رتبةً من المرجع الأعلى - إلى المبادرة لقيادة الساحة سياسياً، وتحمّل مسؤولية حركة الأمة جهادياً، امتثالاً للواجب الشرعي. وفي هذه الحالة تتوزع طاقة الإسلاميين إلى اتجاهين متعاكسين، اتجاه المرجع الأعلى لاقناعه بضرورة التحرك، واتجاه عموم الناس لاقناعهم أيضاً، ممّا يضعف قدرة التركيز في عمل الإسلاميين.

وفي هذا الصدد يذكر (ولسن) وكيل الحاكم الملكي العام، إنه بالرغم من الصمت الذي كان يلتزم به السيد اليزدي، فإن المجتهدين الذين هم دونه مرتبة، كانوا قد اتفقوا وقادة الحركة الشعبية في تحريض الأهالي والتأثير عليهم(١).

إلا أنه، حينما برزت قيادة الشيخ الشيرازي على ساحة الحركة السياسية في العراق، باعتباره المرجع الأعلى وفّرت للإسلاميين جهوداً كبيرة، وظروفاً مساعدة لنجاح مهمة الارتباط في اتجاه التنظيم والتعبئة والإدارة. ولولا هذا التطور لانصرفت معظم تلك الجهود في سبيل إقناع المرجعية وأطراف المؤسسة الدينية بضرورة اتخاذ القرار القيادي المناسب. ومن الصعوبة بمكان التكهن بنجاح تلك الجهود، وخاصة لو عرفنا، أنها ستصطدم بعقليات غير واعية لهموم الإسلام والأمة، محيطة بالمرجع قد تعرقل نجاح هذه المهمة الحساسة - في بعض الأحيان - حيث تعكس حالة من الفوضى الشعبية لتناقض الآراء وتصادم التوجهات. بين كوادر الإسلاميين من جهة والمرجع الأعلى من جهة ثانية.

(١)Wilson T: Mesapotamia.١٩٢٠-١٩١٧ p .٢٩٥.

وهنا لابد أن نُعطي الحق لعامة الناس، في حالة عدم تسليم مصيرها لقيادة حركية سرية، لا تشعر بالارتباط الشرعي بها، وخاصة في حالة وجود مرجعية عليا غير مقتنعة بها. وبالتالي ستصل الحالة إلى بعثرة وحدة المقاومة، فضلاً عن الإحباط النفسي الذي سيصيب المجاهدين.

وعليه، فالإمام الشيرازي برز في موقعه القيادي في الوقت المناسب، فمسك زمام الساحة الحركية، في ظل تلك الظروف العصيبة. وأدت جهوده إلى حلحلة الأزمات، وتوحيد الرؤى الحركية لدى الإسلاميين في المدن والعشائر المنتشرة في البلاد، والتي تعتبر العمق الاستراتيجي للحركة الإسلامية، وذلك لكثافتها البشرية ولنفوذها الواسع في معظم أنحاء العراق. كما «ساهم الشيرازي نفسه في حل مسألة مهمة كانت تواجه حركة المقاومة الإسلامية، وهي إنهاء أو الحد من الصراع والتناحر بين العشائر»[1].

ومجمل هذه النشاطات، أثارت مخاوف سلطات الاحتلال، فكانوا يرون أن المعارضة تسير بشكل منظّم ومدروس، فأقدمت في ٢ آب ١٩١٩م، ذي القعدة ١٣٣٧هـ، على اعتقال ستة من رموز الجمعية الإسلامية في كربلاء، باعتبارهم الأداة الفاعلة لاعمال الإمام الشيرازي، وهم: عمر العلوان، عبد الكريم العواد، طليفح الحسون، محمد علي أبو الحب، السيد مهدي المولوي، والسيد محمد علي الطباطبائي.

ولما كانت المرحلة – مرحلة صراع سياسي – لذلك أعلن المرجع الشيرازي قرارهُ بالهجرة إلى إيران، لاعلان الجهاد من هناك. فثارت عواطف الناس، وضجت الساحة لهذا الموقف. ولما انتشر الخبر بين الناس، جاءت إليه رسائل عديدة من علماء وشخصيات العراق خصوصاً من النجف والكاظمية، ينددون بأعمال السلطة ويعزمون على السفر معه. ومما جاء في إحدى تلك الرسائل:

---

(١) الرهيمي، المرجع نفسه، ص٢٠١.

«يا آية الله الكبرى إن حادث كربلاء المقدسة أقام قيامة العلماء وكدّر خواطر الفقهاء، أدمى القلوب وأبكى العيون. كيف لا وإنه إعتداء على مقام الإسلام.. وتحقير الشيعة. يا حجة الإسلام لم يبلغنا خبر هجرتكم إلاّ وصمّمنا على إتباعكم والسير على منهاجكم فلا تطيب لنا بعدكم دار، ولا يكون لكافة أهل العلم قرار. فأمرونا فإننا ممتثلون طوع أمركم ورهن إشارتكم».

التواقيع: سعيد كمال الدين، محمد باقر الشبيبي، محمد الشيخ يوسف، وغيرهم.

هذه الضغوطات دفعت الإنكليز لإطلاق سراحهم والتخلص من خطورة الموقف، وذلك في مطلع سنة ١٩٢٠ أي بعد خمسة شهور تقريباً من الإبعاد، وقد أرسل (ويلسون) مبلغاً كبيراً إلى الميرزا الشيرازي إرضاءً له بيد محمد حسين خان الكابولي، وقد رفض الشيرازي استلام المبلغ وردّ عليه برسالة مجاملة. وحينما وصل الأحرار إلى كربلاء استُقبلوا استقبال الأبطال، وذلك في اليوم التاسع من شهر ربيع الأول ١٣٣٨هـ، ومن ثم اشتعلت الساحة مرة أخرى. تقول المس بيل «ولكن أولئك المشبوهين أطلق سراحهم بكفالة الميرزا محمد تقي نفسه، فعادوا في الحال إلى سيرهم الأولى وبذا فقد شجع الحادث حبك الدسائس بدلاً من إيقافها عند حدّها»[١].

وبالفعل استمرت الجمعية في عملها الحركي والسياسي ونشاطها الإعلامي، ضد سلطة الاحتلال فتعرقَل مشروع السلطة وارتبك أداؤها، فقررت اعتقال رئيس الجمعية الشيخ محمد رضا نجل المرجع الشيرازي ونفيه إلى الخارج[٢].

إن هذه التطورات في الساحة، كرست قيادة الشيرازي سياسياً، ودفعت الشارع العراقي، بطبقاته المختلفة، إلى التمحور حول قيادته، الداعية بالمطالبة الفعلية لاستقلال العراق، واقامة الحكم الإسلامي فيه.

---

(١) المس بيل: فصول من تاريخ العراق القريب ص٤٤١. طبع بيروت ١٩٧١.

(٢) شبر، حسن: المرجع السابق، ج١، ص٧٥-٧٦. انظر: الحسني، عبد الرزاق. العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٦. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٢٥.

الاستفتاء الشعبي العام

على ضوء تطورات السياسية الدولية، بعد توقف الحرب العالمية الأولى، وإعلان الهدنة[1]، انعكست البيانات والتصريحات على الساحة العراقية بتطور ملحوظ، ابتداءاً من مبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن) التي منحت حق تقرير المصير للشعوب، وإلى التصريح الإنكليزي الفرنسي المشترك الذي حدّد الغاية من دخول الحرب في تحرير الشعوب، بالإضافة إلى الوعود التي أعلنها قادة الاحتلال البريطاني في العراق، بالتحرر والاستقلال - كما مضى سابقاً - فلقد بعثت الإدارة السياسية في مكتب الهند، رسالة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩١٨م، ١٧ ربيع الثاني ١٣٣٦هـ، إلى لجنة الإدارة البريطانية في العراق، فيها إشارة إلى «حاكم وطني أو حكومة وطنية، ولكن في حماية الإنكليز، في كل شاردة وواردة إلاّ في الاسم»، فان الاسم سيظل حكماً وطنياً، وإنما السلطة تبقى في يد الإنكليز، وفي ٣٠ تشرين الثاني، تلقّى نائب الحاكم المدني العام في العراق (ارنولد ولسن): تعليمات من مكتب الهند، ورد فيها تفويض له، بإجراء استفتاء عام في العراق، على أن يبعث النتائج الموثوقة للقيادة هناك، لمعرفة آراء الشعب العراقي في نوعية الحكم الذي يرغبه لبلاده. وقد حدد موعد الاستفتاء في شهري كانون الأول ١٩١٨م، وكانون الثاني ١٩١٩، ربيع الأول والثاني ١٣٣٧هـ، وتمّ حصره بالأسئلة التالية:

---

(١) عقدت هدنة (مود روس) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨. والتي أنهت العمليات العسكرية بين تركيا وبريطانيا. (ومود روس) هو ميناء جزيرة (ليمنوس) على بحر ايجه.

- هل ترغبون بحكومة عربية مستقلة تحت الوصاية الإنكليزية، يمتد نفوذها من أعالي شمال الموصل إلى الخليج؟

- هل ترغبون في أن يرأس هذه الحكومة أمير عربي؟

- من يكون ذلك الأمير الذي تختارونه؟

واختتمت التعليمات بأهمية النتائج وضرورة ممارسة هذا الحق، وذلك لتشتد عناية الناس بحقهم في تقرير مصيرهم، وقالوا ليكن «تقريراً نستطيع نشره على الملأ، ونقول عنه إنه تعبير محايد لشعب العراق.. ومن هنا كانت بداية مسرحية الاستفتاء الهزلية المضحكة»[(١)]. التي تحولت إلى مادة جيدة لأدباء وشعراء العراق، لوصفها وبيان ثغراتها[(٢)].

المهم بعث (ولسن) نائب الحاكم المدني في العراق، بنسخة من تلك البرقيات إلى جميع ضباط الارتباط، مرفقة بتعليماته الخاصة، عن كيفية إجراء الاستفتاء. وتعليماته هذه تدور حول فرض رأيه الخاص مسبقاً، فمثلاً يقول: «لا تقبل سوى الأجوبة المرضية، والملائمة بالنسبة لنا». فكان إذا اطمأن الضباط، بتوفر هذه الأجوبة لديهم، فإنهم يعقدون اجتماعاً، ويلخّصون الأجوبة ويدّونونها في مضابط موقّعة من قبل أكبر عدد ممكن من الشخصيات، وإذا لم يحصل مثل هذا الاطمئنان، تتم معالجة هذا الموقف حسب إرشادات (ولسن) حيث يقول في تعليماته «ولكن إذا استشعرتم، أن الرأي العام منقسم في صورة جلية، أو إذا استشعرتم أن الرأي العام لا يميل إلى جانبنا، أو أنه غير مرضٍ لدينا، فعليكم أن تؤجلوا عقد مثل هذا الاجتماع، وتخبروني بالأمر، كي ابعث إليكم بتعليماتي..». يقول عبد الله النفيسي: «ومعنى قوله «أجوبة مرضية»، هو دعوة إلى تأييد استمرار الوجود البريطاني في

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١١٦-١١٧.

(٢) الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية، مصدر سابق، ص٦٩.

وأيضاً: الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص١٠٥.

العراق [ويضيف] إن كل من يقرأ تاريخ العراق السياسي المعاصر، لا يستطيع أن يفهم نتيجة الاستفتاء، وما أسفر عنه من أحكام، ما لم يمعن النظر في التعليمات التي أصدرها (ولسن) لضباط الارتباط السياسيين في مختلف ألوية العراق»(١).

وفعلاً، كانت هذه التعليمات مقيِّدة لعملية الاستفتاء، لذلك من الصعوبة بمكان، ان يتيقّن الباحث، بحقيقة الموقف المعلن، حيث «أن الوثائق التاريخية، لا تستطيع رسم الصورة الحقيقية حول هذه المسألة، لأنّ الإجابات غير المرضية رفضت في أكثرها. ومن هنا لا يمكن ان تمثل النتائج المعلنة وثيقة معتمدة في التاريخ العراقي»(٢).

وبالرغم من أن أسئلة الاستفتاء، لا تشكل الطموح الوطني لدى الإسلاميين بل عموم الناس، فالسؤال الأول يحدّد إقامة الدولة بإشراف بريطاني، بينما الطموح يقتضي انتزاع الاستقلال التام من المحتلين. إلا أنه في الوقت ذاته، لا تشكل الطموح البريطاني أيضاً، على الأقل لدى أجنحة معينة في الإدارة البريطانية، في الهند مثلاً. لان طموح هذا الجناح يتلخص في أن يختار شعب العراق التبعية المطلقة لبريطانيا، وعليه يتحول العراق إلى محميّة بريطانية بإرادة العراقيين انفسهم، فلذلك أصبحت سمة تلك المرحلة هي الصراع ما بين النظريتين، الأولى تدعو للحكم البريطاني المباشر، والثانية تدعو للحكم غير المباشر عبر واجهات محلية من العراقيين ينفّذون الإرادة البريطانية بحذافيرها.

ومهما تكن الملابسات في إدارة هذه العملية الاستفتائية، فإنّها اسفرت عن تقديم مضابط موقعه بالإكراه، تؤيد الوصاية والانتداب البريطاني، بينما أُسقطت مضابط أخرى لم تؤيد مطالب إدارة الاحتلال، في حين قُدّمت مضابط أخرى موقعه من قبل كبار التجار والملاّكين وبعض شيوخ العشائر وممثلي الاقليات الدينية تؤيد فيها الوصاية

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع ذاته، ص١١٨.

(٢) شبر، حسن: المرجع السابق، ج٢، ص١٧٧.

والانتداب على العراق[١]. حيث قدّم اليهود المقيمون في العراق عريضة خاصة بهم، التمسوا فيها بقاء الإدارة البريطانية المباشرة، وكذلك طالب المسيحيون - أيضاً - بعد أن رفض ممثلوا الاقليات التوقيع على مضبطة المسلمين[٢].

إلا أن سير الاستفتاء في معظم مناطق الفرات الأوسط، ولا سيما في المدن المقدسة، النجف، وكربلاء، والكاظمية، وحتى بغداد. لم يكن بالأمر اليسير، وبذلك تعتبر مواقف الحركة الإسلامية إثر عملية الاستفتاء، مرحلة من مراحل المواجهة السياسية الساخنة، التي نضّجت العملية الثورية التي انتهت باشتعال نيران الثورة سنة ١٩٢٠ [٣]. فلقد شهدت هذه المدن المهمة، والمناطق العشائرية المجاورة لها، لا سيما الشاميّة وابي صخير، شجاعة كافية في إبداء آرائهم بالاستفتاء، حيث طالبت مضابطهم بالاستقلال التام، بزعامة أمير عربي مسلم. وكانت سلطات الاحتلال تعاني من هذه المضابط، ممّا دفعها للاحتيال والمكر لتزوير الحقائق، يذكر الشيخ محمد رضا الشبيبي نموذجاً من عملية إجراء الاستفتاء في الديوانية، والتدخل السافر من قبل الحاكم السياسي للمنطقة، وكان شاباً إنكليزياً يعترض الناس بسوطه، فجمع شيوخ العشائر، وطلب أختامهم منهم، فختم أوراقاً لا يعلمون منها شيئاً[٤].

هذا الاستغلال لطيب شيوخ العشائر وبساطتهم، يدل على الهزيمة الداخلية لسلطات الاحتلال التي كانت لهم معاناة فعلية أمام توجهات الإسلاميين الوطنية، وأن توسع هذه المعارضة يدلّ بوضوح على تطور الوعي الحركي والسياسي في تلك المناطق، وعلى مدى عمق العلائق بين المرجعية والناس خصوصاً العشائر في تنضيج الرؤية السياسية وطرحها أثناء عملية الاستفتاء.

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص١٩٧-١٩٨.

(٢) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٢٦.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى ص٤٨.

(٤) الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ص٦٧.

البداية الصعبة، ومسلسل الصدمات الشديدة

في البداية وقع اختيار (ولسن) الحاكم العام في العراق، على مدينة النجف، وذلك لأهميتها الاستراتيجية من الناحية الدينية والقيادية، ففيها مقر المرجع الأعلى للمسلمين الشيعة في العالم، ويعني ذلك إنها مصدر الحراك السياسي، ومركز قرار التصدي والثورة ضد المحتلين في العراق، وأن نجاح الاستفتاء فيها، يعني نجاح السيطرة على بقية المناطق. بالإضافة إلى كونها متعبة، إثر أحداث ثورة النجف في ١٩١٨، فمعارضتها ستكون ضعيفة ـ حسب تقدير سلطات الاحتلال ـ لذلك حضر (ولسن) للنجف شخصياً، في ١١ كانون الأول ١٩١٨ الموافق للثامن من ربيع الأول ١٣٣٧هـ، والتقى عدداً من العلماء، والوجهاء فيها، كما التقى المرجع الأعلى السيد اليزدي، ثم عقد اجتماعاً في اليوم الثاني، بمقر الحاكم العسكري بالنجف، حضره عدد من العلماء والتجار والوجهاء، ومعظم زعماء العشائر، وكان من الحاضرين السيد هادي الرفيعي النقيب[1].

---

(١) ومما يذكر حول السيد هادي الرفيعي بأنه كان «رئيس نقابة الأشراف السُّنة في النجف». راجع الرهيمي: المرجع السابق، ص٢٠١. ويذكر النفيسي عن مزهر الفرعون – وهو من الحاضرين في هذا الاجتماع – بأن الحاضرين بالإجماع أكدوا على الاستقلال كمطلب ديني ووطني، إلا أنّ الرجل الوحيد الذي لم يوافق على هذا الأمر كان السُّني الوحيد، السيد هادي النقيب، كما أن السيد عبد الرزاق الحسني يذكر وقائع الاجتماع تماماً كما ذكرها الفرعون.

←

تحدث (ولسن) عن الاستفتاء وضرورته والمسؤولية اتجاهه، بعد ذلك طالبه الحاضرون بالاستقلال التام، ما عدا السيد الرفيعي الذي طالب باستمرار الحكم البريطاني بقوله: «لا نريد غير الإنكليز»، فوقف كل من عبد الواحد سكر، ومحمد رضا الشبيبي، ليقولا: إنهما يبغيان إنشاء حكم عربي مستقل، فانبرى في الاجتماع، نور الياسري، طالباً تأجيل الاجتماع عدة أيام للتداول فوافق (ولسن)[1].

راجع النفيسي: المرجع السابق، ص١١٩. وقد قمت بعدة اتصالات حول الموضوع سائلاً بعض الشخصيات العراقية والنجفية بالذات حول السيد الرفيعي، مثل سماحة الشيخ محمد جواد السهلاني - وهو من علماء العراق المعروفين - الذي أكّد شيعية الرجل. كما واتصلت تلفونياً بالدكتور فاضل الأنصاري - في أواسط آب ١٩٩٧م - وهو أستاذ في جامعة دمشق - فأكد على أنه رجل شيعي ومن وجهاء شيعة النجف الأشرف. وقد كان جواب السيد محمد باقر الحكيم أكثر وضوحاً حول الموضوع حيث يقول: «إنّ النجف لم يسكنها أحد من ابناء السنّة إلا مجموعة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهم من أتباع طريقة البكداشية التي تكنّ حباً شديداً لأهل البيت عليهم السلام ويحسبون على الشيعة في مشاعرهم وعواطفهم ولديهم حضور كبير في تركيا وألبانيا. ولذا يكون من الطبيعي أن يتولى النقابة شخص كالسيد (رضا الرفيعي) الذي هو من السادة الأشراف الذين تمكنوا أن يحوّلوا سدنة الروضة من عائلة الملالي إلى هذه العائلة العريقة وهي (آل الرفيعي)، وبقيت السدانة والنقابة تنتقل إلى أبنائه حتى أنتقل الأمر إلى السيد أحمد بن السيد محمد حسن فاختص هو بالسدانة وانتقلت النقابة إلى عمه السيد هادي، باعتباره كبير السن ويتناسب سنّه مع هذا الموقع الاشرافي.

ولا شك أن ضعف الدولة العثمانية في عهد السيد رضا، وتولّي العلماء لإدارة شؤون البلد (النجف) كان له دور في ذلك». الجواب عن السؤال الأول في الرسالة الجوابية للسيد الحكيم، راجع نص الرسالة في الملاحق. يقول الدكتور الوردي: «إن البكداشيين يقدسون الخمسة (أهل العبا) تقديساً مفرطاً، وقد جعلوا شعارهم كفّاً مفتوحة إذْ يرمزون أصابعها الخمسة إلى أولئك الخمسة». الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، ج٤، ص٧٩.

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٥٦، لتفاصيل اجتماع (ولسن) بالنجف وبالأسماء راجع: الفرعون ص٧٥ وما بعدها. وللعلم أن وقائع هذا الاجتماع، نقلت بعدة صور، غير صحيحة، من قبل (المس بيل) في مقالها «مذكرة حول تقرير المصير»، وكذلك (ايرلند) في كتابه

وردّاً على قول (المس بيل) و(ايرلند)، حول أعيان الشيعة، بأنهم وقّعوا مضبطة بالموافقة على الحكم الإنكليزي المباشر في العراق، من دون أمير عربي، يقول عبد الله النفيسي: «أستطيع الآن أن أقول، بعد المقابلات التي أجريتها في صيف ١٩٦٨م [١٣٨٨هـ] في النجف مع المجتهد الأكبر، ومع بعض أعيان المدينة، أنه لم تكن عريضة وقّع عليها في ذلك الاجتماع (مضبطة، كما كانوا يسمونها)، إلا بعد يومين، عندما قدم مدينة النجف السيد جعفر أبو التمن.. قد أبدى نشاطاً ملحوظاً في الكاظمية وبغداد، وفي سعيه لتوحيد وجهتي النظر لدى السنة والشيعة في العراق»[1]. أي لتوحيد القرار السياسي والجهادي.

هذا وبالإضافة إلى إدعاء (المس بيل) و(ايرلند)، يستنتج (ولسن) بعد لقائه بالسيد اليزدي، بأنه متعاطف مع البريطانيين، وينقل عنه قوله: «إن تنصيب الموظفين

«العراق: دراسة في التطور السياسي». وآدّعى كلاهما، ان الذين حضروا الاجتماع،وافقوا بالإجماع، على استمرار الحكم البريطاني، من الموصل إلى الخليج بدون أمير عربي. إلا أن مزهر الفرعون، وهو من الذين حضروا الاجتماع، ينكر هذا الإجماع، ويؤكد أن الرجل الوحيد الذي طالب بذلك هو السيد هادي النقيب الرفيعي. – كما أشرنا آنفاً – وتجدر الإشارة هنا، إلى تقييمات (المس بيل)، في شأن المرجع اليزدي، بأنه متعاون مع البريطانيين، وكذلك بالنسبة للمرجع الشيرازي أيضاً، بأنه لم يكن ضد البريطانيين، حتى قبيل فتوى الاستفتاء أنها غير دقيقة. ويبدو أن المس بيل «في أحيان كثيرة كانت عواطفها وأحاسيسها تطغى على روح الموضوعية عندها.. وتنبغي الإشارة إلى أن المجتهد الشيرازي، كان يعمل في الخفاء ضد الإنكليز، وما كان يظهره من اللطف والإيناس، نحو أي موظف إنكليزي قدم لزيارته، إنما هو نوع من التقية التي تمارسها الشيعة، إذا اقتضت الحال ذلك. كذلك فعل الشيخ محمد كاظم اليزدي، فإنه على الرغم من الود والصداقة اللذين كان يبديهما نحو البريطانيين، فإنه عمل كثيراً في الخفاء على تقويض دعائم السلطة البريطانية. أما الشيرازي فقد كان يظهر العداء علناً للبريطانيين، حتى أنه أصدر فتوىً كفّر بموجبها أي مسلم يصوّت من أجل حكم غير إسلامي». -كما سنرى ذلك – النفيسي: المرجع السابق، ص١٢٣، ١٢٤.

(١) النفيسي: عبد الله، المرجع ذاته، ص١٢٠.

العرب، سيؤدي إلى الفوضى، انهم لم يتعلموا بعد معنى الاستقامة، وإلى أن يتعلموا ذلك، فيجب بقاءهم تحت أوامر الحكومة»[١]. بينما ينكر هذه الرواية، جملةً وتفصيلاً، السيد اليزدي، ويؤكد على أنه لم يتحدث معه بهذه الصراحة[٢].

وهكذا نستنتج من هذه الادعاءات، الصادرة عن شخصيات سلطة الاحتلال تناسق الأدوار فيما بينهم في اتجاه الهجمة الفكرية المركزة، الغرض منها طمس الحقائق، وتزوير الوقائع، لإظهار ما يتمنّونه بأُسلوب إعلامي. وبالرغم من ذلك، اجتمع العلماء والوجهاء ورؤساء العشائر الذين حضروا اجتماع (ولسن)، إلى المرجع الأعلى السيد اليزدي، يطلبون رأيه وتوجيهاته، فأجابهم: «إن القضية مهمة، ويجب أن تعقدوا اجتماعاً عاماً يحضره الجميع، من جميع الطبقات، وأن لكل فرد الحق في إبداء الرأي، سواء أكان تاجراً أم بقّالاً، زعيماً أم حمّالاً»، وبعد اجتماعات عديدة، ومشاورات عادوا إلى السيد اليزدي، فأجابهم بأنه «رجل دين، لا دخل له بالسياسة مطلقاً، فاختاروا ما هو أصلح للمسلمين»[٣].

وبالفعل عقدوا عدة اجتماعات واتفقوا فيها على: «أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل إلى خليج فارس، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم، هو أحد أنجال الملك حسين على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي»[٤]. ويذكر حسن الأسدي - وهو من المعاصرين للأحداث - إن الصيغة التي أُتفق عليها لدى الناس المجتمعين، هي المطالبة «بالاستقلال التام الناجز أو الثورة»، دون ذكرٍ لأحد أنجال الشريف حسين لتولي الحكم، وإنما المضبطة التي وُقّعت وفيها هذا الطرح، إنما تمت

(١) وقائع الاجتماع على رواية (ولسن) راجع: العطية، غسان: نشأة الدولة العراقية ص٣٥٥.

(٢) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٥.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٥٨.

(٤) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب مرجع سابق، ج١، ص٧١.

بإشارة السيد اليزدي كحل وسط[1].

ولا نريد أن نسوِّغ للمرجع رأيه، وإنما قد يكون ذلك، نوع من الاستجابة للضرورة المرحلية، التي أملت عليه هذا الرأي، خوفاً من ضياع الفرصة، والانتقال إلى مرحلة أشد خطورة. ويبدو أن الآراء كانت متباينة، ومقلقة للأوضاع المستقبلية، فحسمت بإشارة السيد اليزدي! والحقيقة أن هذا الموقف للسيد اليزدي هو موقف التيار الإسلامي عموماً والشيعي بالتحديد وبمعنى آخر لقد حصل شبه إجماع عام على فيصل نجل الشريف ليكون رئيساً للعراق، وذلك لأسباب ضاغطة عاشتها الأمة آنذاك، سنشير إليها فيما بعد. ومهما كان التحليل المبرر لهذه الإشارة، فإنها هفوة سياسية، وإدارية أيضاً في منظارنا الحالي. فمن الناحية السياسية، هل يمكن نسيان دور الشريف حسين وحركته في محاربة الدولة العثمانية: إلى جانب الإنكليز، وهو أمر مخالف لموقف العلماء في العراق، حيث وقفوا بكامل ثقلهم إلى جانب الدولة العثمانية ضد الإنكليز.

أما من الناحية الإدارية، فإن هذا الترشيح يدل على عدم قناعة السيد اليزدي بقيادة الساحة سياسياً، وذلك لعدم تمكنه من ترشيح أحدٍ من جانبه لهذا الموقع تجتمع عليه الأمة، مما ترك فراغاً واضحاً، ولم تفرز الأحداث في وعي الناس رمزاً سياسياً وطنياً يجمع أطراف الساحة، وبالنتيجة ملأ هذا الفراغ رجل بريطانيا فيصل، بطريقةٍ مدبرة، وبالفعل «مكّن [هذا الموقف السلبي] إدارة الاحتلال من توظيفه لصالحها»[2].

أما الاستفتاء في كربلاء، فانه آتخذ سبيلاً أشد وأعنف من الأماكن الأخرى. يقول الأستاذ حسن شبر: «الانتكاسة الثانية التي واجهت الإدارة البريطانية في عملية

---

(١) الأسدي، حسن: ثورة النجف ضد الإنكليز. مصدر سابق، ص٣٦٦-٣٦٧.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢٠٣.

الاستفتاء، التي حدثت في كربلاء، وهي انتكاسة أكثر شدة مما حدث في النجف الأشرف، والذي ساهم في ذلك، أن الحركة الإسلامية في كربلاء، كانت قوية في الفترة القصيرة التي سبقت الاستفتاء»[1].

وقد ذكر الحاكم المدني العام (ويلسن) في كتابه (ثورة العشرين) حجم تهديدات وأساليب المعارضة خصوصاً في كربلاء، مؤكداً على أن «تهديدات الوطنيين الذين كانوا أقوى في كربلاء منهم في النجف، كما كانت أساليبهم على جانب كبير من الدهاء والمكر وكانت المطبعة دائمة الانشغال بأعمالهم»[2].

والمهم لقد اتفق العلماء والأشراف ووجهاء كربلاء ورؤساء العشائر، على مضبطة ورد فيها:

«..اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالاً لأمركم، وبعد مداولة الآراء، وملاحظة الأصول الإسلامية، وطبقاً لها، تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف، ليكون أميراً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق..».

١٥/ ربيع الأول ١٣٣٧هـ ١٨/ ١٢/ ١٩١٨[3].

وفي الكاظمية، جرى الاستفتاء في ٥ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ، الموافق ٨ كانون الثاني ١٩١٩م. واتفق العلماء والوجهاء والأشراف على مضبطة ورد فيها:

«إننا ممثلو جمهور كبير من الأمة العربية العراقية المسلمة، نطالب أن يكون للعراق الممتدة أراضيه، من شمالي الموصل إلى خليج فارس، حكومة عربية إسلامية، يرأسها ملك عربي مسلم،

---

(١) شبر، حسن: المرجع ذاته، الجزء الثاني، ص١٨٧. وكذلك الفرعون، فرق المزهر: الحقائق الناصعة. مصدر سابق. ص٨١.

(٢) ويلسون: المرجع السابق، ص١٣٩.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٢. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٤٧.

هو أحد أنجال.. الملك حسين، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني»[١].

وفي بغداد، كان الأهالي يتمتعون بوعي سياسي معين، وكانت (بغداد) تعيش ظروفاً خاصة في التعددية الفكرية، لذلك اقترح الحاكم المدني العام (ولسن) تشكيل لجنة قوامها، ٢٥ عضواً سنياً، يختارهم القاضي السني، ولجنة أخرى قوامها ٢٥ عضواً شيعياً، يختارهم القاضي الشيعي. أما النصارى واليهود في بغداد، فترك أمرهما لزعمائهم ليختاروا ممثلين عنهم.

واتفق القاضيان الشرعيان – السني والشيعي – على عقد اجتماع عام للمسلمين في بغداد، يضم الطرفين ليختاروا ممثلين عنهم، وبالفعل فاز في الانتخاب، أعداء سلطة الاحتلال. وحينما التقى وفدهم مع (ولسن) قدّم ثلاثة اقتراحات، لضمان إجراء الاستفتاء الصحيح وهي:

«١- إنشاء مجلس تمثيلي وطني يمثل العراق بكامله، بغية التداول في مستقبل العلاقات العراقية البريطانية.

٢- وجوب ضمان حرية الصحافة.

٣- إلغاء جميع القيود المفروضة على تنقل الأشخاص داخل العراق، والسماح للعراقيين بالسفر إلى البلدان العربية المجاورة»[٢].

«وكانت هناك ثلاث هيئات سياسية تبدي اهتماماً خاصاً بنتائج الاستفتاء، وهي: الوزارة البريطانية في لندن، والإدارة البريطانية في بغداد، وشعب العراق.

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٢، ٧٣. وللاطلاع على صور المضابط الصادرة عن كربلاء، والموصل، والحلة، والكاظمية، وبغداد، والنجف. راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٤٥-٥٩.

(٢) راجع، البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ص١٦٠.

أما الوزارة البريطانية فإنها كانت تعتمد على الإدارة البريطانية في بغداد، لتوفر لها المعلومات الصحيحة الموثوق بها، عن الرأي العراقي العام.. أما الهيئة الثانية، الإدارة البريطانية في بغداد، فقد كان همها أن تعد العراق ليقبل بإقامة حكم بريطاني في العراق. وأما الهيئة الثالثة، الشعب العراقي، فقد كان في حيرة من أمره، إزاء الجهود التي كان يبذلها نائب الحاكم المدني، في فرض وجهة نظره، وهي إقامة حكم بريطاني مباشر في البلاد، الأمر الذي كان العراقيون يعتبرونه أمراً على غاية الخطورة، إذ من شأنه أن يشجع على نشوء اضطرابات سياسية»[١].

في هذا الصدد، يذكر السيد علي البازركَان، الذي كان مندوباً سنيّاً في اجتماع بغداد، في كتابه «الوقائع الحقيقة»، بعض ما جاء في خطاب ألقاه المستشرق البريطاني، (مارغوليوث)، وكان حاضراً الاجتماع هذا، أكد المستشرق، بأن العراق بلد اعتاد الحكم الأجنبي الغريب عنه، وإنه لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه، لذلك وجب على العراقيين أن يختاروا الإنكليز، ليكونوا عليهم أولياء وأوصياء[٢].

ضمن هذه الأجواء التآمرية، يجتمع في بغداد ممثلوا السنة والشيعة، من العلماء والأعيان والوجهاء، على تقديم مضبطة موقعة من قبلهم، جاء فيها:

«إننا ممثلو الإسلام، من السنة والشيعة من سكان بغداد وضواحيها، بما أننا أمة عربية وإسلامية، فقد اخترنا أن يكون لبلاد العراق الممتدة من شمال الموصل إلى خليج العجم، دولة

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص ١٢٦. وللانصاف نقول إن الحكم البريطاني غير المباشر، هو أكثر خطورة من الحكم البريطاني المباشر، وذلك لأن الحكم المباشر يدعم باستمرار عملية إيقاظ الأمة، فبوجوده العلني المباشر يدفعها نحو بلوغ درجة متطورة من الوعي الوطني وبه تتوافر أسباب الثورة وتتفاعل عوامل نجاحها. وبالمقابل يمكن القول، بأن البريطانيين شدّدوا على الحكم المباشر للوهلة الأولى، ليتمكنوا من فرض عملائهم في خطوةٍ ثانية يطالب بها الناس، وهي أقل كلفةً وخسارةً لهم.

(٢) راجع البازركَان، علي: الوقائع الحقيقة، مصدر سابق، ص٦٦-٦٧.

واحدة عربية يرأسها ملك عربي مسلم، وهو أحد أنجال.. الشريف حسين، مقيد بمجلس تشريعي وطني».

١٩ ربيع الآخر ١٣٣٧ هـ الموافق ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩م(١).

وبالنتيجة، انتهى الاستفتاء في بغداد، أيضاً بالفشل، حيث لم تحصل إدارة الاحتلال على مؤيدي الحكم البريطاني المباشر الذي يرضيهم. ولما أحست السلطات بخطورة الموقف المعارض لطموحاتها، استخدمت عدة أساليب لعرقلة النتائج غير المرضية لها، منها قررت اعتقال مجموعة من العاملين الناشطين: منهم: الشيخ سعيد النقشبندي، وعبد الوهاب النائب، وحمدي الباججي، وجعفر أبو التمن، لكن النقيب عبد الرحمن الكيلاني، تدخل ونصح السلطات بعدم اعتقال الأولَيْن لمركزهما الديني وقد نفي أحد عشر شخصاً إلى الخارج(٢).

والملاحظ على هذه المضابط التي قدمت لإدارة الاحتلال، إنها كانت متفقة على المطالبة بالاستقلال، وعلى الأمير العربي المسلم، أحد أنجال الشريف حسين ليكون ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس تشريعي وطني، إلاّ أن مضبطة بغداد، طالبت بدولة عربية واحدة، بينما مضابط المدن المقدسة، طالبت بدولة عربية إسلامية.

هذا، وقد استخدمت السلطات أساليب عديدة لتضيع حقائق الاستفتاء، منها إنها دفعت لتشكيل مضابط موازية لتلك المضابط غير المرضية، تطالب بالحكم الإنجليزي المباشر للعراق، وضغطت بهذا الاتجاه، وبالفعل نُظمت مضابط مفردة من معظم أنحاء

---

(١) للاطلاع على النصوص الكاملة للمضابط راجع: الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب ج١، ص٧٢-٧٤. وللاطلاع على قائمة الموقعين بالأسماء على المضبطة الشيعية - السنية المشتركة في كانون الثاني ١٩١٩ ببغداد، راجع: العطية، غسان: نشأة الدولة العراقية، ص٤٩٣-٤٩٥.

(٢) راجع الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق. ص٧٤.

العراق، تؤيد حكمها المباشر، وعمدت لتحريك خيوطها لغرض نسج مضابط عنكبوتية تنافس المضابط الأصلية(١). إن هذا الإجراء، بالإضافة إلى أنه إجراء وقائي عنيف، فقد جسّد رفض السلطات للمضابط غير المرضية، في جميع أنحاء العراق.

وبالفعل تساقطت بعض الشخصيات أمام هذا الإجراء وسحبت توقيعها من المضابط الأصلية. وأبدت استعدادها للتوقيع على مضابط مرضية لسلطة الاحتلال، ففي بغداد نظم عدد من وجهائها مضبطة مخالفة للمضبطة الأولى، وتم التوقيع عليها من قبل كل من: عبد الرحمن جميل زاده، فخري جميل، صالح الملي، جميل صدقي الزهاوي، عبد الكريم الجبلي، موسى الباججي، وعبد المجيد الشاوي.

وقد تقدمت شخصيات اجتماعية ثانوية في مناطق أُخرى من العراق بمضابط ترضي السلطة، فمثلاً تقدم السيد هادي الرفيعي، وعشرون تاجراً من النجف بمضبطة يطالبون فيها، «الحكم البريطاني المباشر»(٢).

كما وتقدمت شخصيات مغمورة تطالب سلطات الاحتلال بالبقاء فترة زمنية.

أما في الكاظمية، فقد سحب رئيس البلدية جعفر عطيفة، وأحد رؤساء عشيرة بني تميم، وعبد الحسين الصراف تواقيعهم من المضبطة الأولى، ووقّعوا تحت مضبطة ثانية، تطالب باستمرار الحكم البريطاني المباشر، كما وقع عليها بعض رعايا الإنكليز من الهنود(٣). وكان (ولسن) حريصاً على الاقليات الموالية للحكم البريطاني، كالكلدانيين والكاثوليك، واليزيدية، «الذين لو جمعت أعدادهم كلها، لما شكلوا ربع عدد الشيعة،

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣، عن:

Atiyyah Ghassan :Iraq .١٩٢١-١٩٠٨ Apolitical Study Berirut.١٩٧٣.p.٢٧٣.

وكذلك البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، ج٢، ص٨٣.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٤٨-٥١.

أو ربع عدد السنة من سكان العراق»[١].

وبعد ذلك طلبت الحكومة البريطانية، من (ولسن) إرسال مخطط تمهيدي لدستور دولة عربية على أساس أن يكون زمام الحكم بيد البريطانيين.

ولكي نكون واقعين أكثر، فان مقترحات (ولسن) التي وافقت عليها الحكومة البريطانية في ١٩ أيار ١٩١٩ الموافق لـ ١٩ شعبان ١٣٣٧هـ، كانت ضمن اللعبة الإدارية المدبرة، هدفها استبعاد الشعب عن طموحاته في الاستقلال، وإبقاء الاحتلال، فآنصبّ جهدها في اتجاه عرقلة المشروع الوطني، أقل ما يقال عنه إنه سيؤدي إلى ترويض الإسلاميين، وإدخال الساحة إلى المنازعات الداخلية، وسينبري الموالون لبريطانيا في حركة معادية لطموحات الشعب، وهذا يعني توقف الإسلاميين عن المبادرات السياسية، وذلك بعدم فسح المجال أمامهم لتنضيج مستلزمات التحدي للمشروع البريطاني، وعلى الأقل لسحب الصاعق عن فتيل المعارضة، وإفشالها - ولو وقتياً-. وستكون النتيجة لصالح مدبري سياسة الترويض. وهذا هو الهدف الذي كانت تسعى إليه الدوائر الإنكليزية وذلك لتحقيق النفوذ السياسي التام لها في العراق، بمسك مصالح البلاد عن طريق عملائهم المحليين.

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٢٧.

تظافرت محاولات القيادة المرجعية لإنقاذ الموقف، وجاءت فتوى الإمام الشيرازي، تتويجاً لنشاطات الإسلاميين التي أوقفت محاولات سلطات الاحتلال، في الاستمرار في سياسة الالتفاف والتزوير على نتائج الاستفتاء.

ولولا هذه النشاطات، والفتوى الحاسمة. لكانت النتائج خطيرة جداً في تلك المرحلة، وما يليها من المراحل، لأنها كانت ستمنح إدارة الاحتلال شرعية البقاء والاستمرار في الحكم. ولما رأى المخلصون من أبناء العراق تساقط بعض الشخصيات والواجهات الاجتماعية أمام اغراءات السلطة المحتلة، ونجاح بعض ضغوطاتها وأساليبها – كما لاحظنا ذلك – زاد قلق الإسلاميين والقادة الوطنيين وزعماء العشائر في كربلاء والنجف – بالذات – على نتائج الاستفتاء، وخاصة في ظرف كان المرجع الأعلى السيد اليزدي، في أواخر أيامه متردداً في اتخاذ قرارات صعبة ربما تكلف الأمة كثيراً، وقد «شعر الوطنيون أن هنالك روحاً خبيثة دبت في البلاد، وأن مساعي تبذل تحت الخفاء لتجيء الأجوبة مطابقة لرغبة السلطة، كأن ينتخب (السير برسي كوكس) رئيساً للحكومة المنوي تأليفها في العراق»[1]. في تلك الظروف الحسّاسة، كانت زعامة الشيخ

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٤٦. وكان (ولسن) قد أبرق إلى حكومته البريطانية عن نتائج الاستفتاء مدعياً: «إن الأكثرية في العراق لا ترغب في تبديل الحكم القائم، وأن الأقلية ترغب في أمير عربي تحت الهيمنة الإنكليزية..». راجع تحت عنوان (ولسن يشوه الحقائق) لدى الحسني: الثورة العراقية الكبرى، ص٦١.

الشيرازي قد أخذت موقعها القيادي في كربلاء، فاتجهت الأمة صوبه، تنتظر رأيه، بفارغ من الصبر، فبادر عدد من العلماء وزعماء العشائر بتكليف أحد فتيان المدينة بتوجيه سؤال الاستفتاء إليه بعد مقدمة مدروسة، في ختامها الاستفتاء التالي: «هل يجوز لنا انتخاب غير المسلم للامارة والسلطة علينا، أم يجب علينا اختيار المسلم؟».

فأجابهم بالفتوى التالية وذلك في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ، الموافق ١٩١٩/١/٢٣م.

«ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب، ويختار غير المسلم للامارة، والسلطة على المسلمين»[1].

وعلى أثرها، صدرت فتاوى عديدة من علماء كربلاء، والكاظمية، تؤيد هذه الفتوى، وتدفع باتجاه السير خلف قيادته الحكيمة، وأن مخالفتها خروج عن تعاليم الإسلام. وبالفعل، يعتبر هذا التصدي من قبل الميرزا الشيخ الشيرازي، وتأييدات المجتهدين والعلماء، وعموم الناس له، بمثابة ترشيحه الفعلي للقيادة المرجعية العليا، وحصل ذلك عملياً عند وفاة السيد اليزدي في ٣٠ نيسان سنة ١٩١٩ - ٣٠ رجب ١٣٣٧هـ.

وكانت «أهمية فتوى الشيرازي، تكمن في كونها تحديداً لحرية المسلم. عند اتخاذه قرارات مصيرية»[2]. وبالفعل أوقفت هذه الفتوى عملية اللهاث وراء المشروع البريطاني من قبل أنصار البريطانيين أو من قبل المستعدين للالتحاق بهم، ففي كربلاء لم توّقع مضبطة واحدة تأييداً للبريطانيين، ولو كانت هامشية ومن أشخاص مغمورين، وكذلك في الكاظمية حتى أن السلطات آنزعجت من مضبطة كربلاء ورفضت إدراجها في النشرة

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب مرجع سابق. ج١، ص٧٤.

(٢) النفيسي، مرجع سابق: ص١٢٤.

الرسمية لنتائج الاستفتاء[١]. وبذلك تعرقلت جهود سلطة الاحتلال، في تزوير النتائج، أو في تمييع المضابط الأصلية، بخلق مضابط جانبية تنافسها، وأن هذه النتائج تعزّزت بالفتوى، وفي الحقيقة أنها -تعدّ- عرقلة واضحة لمشروع الحكم البريطاني. ويذكر الحسني، أن (المس بيل) أبدت امتعاضها لما يجري في كربلاء، إثر هذه الفتوى، وذلك في مذكرة رفعتها إلى حكومتها في شباط ١٩١٩م - جمادى الأولى ١٣٣٧هـ. وقد انتشرت هذه الفتوى في معظم مدن العراق، لا سيما بين عشائر الفرات الأوسط والأسفل[٢].

«ولقد كانت فتوى الميرزا الشيرازي، تبنياً قوياً لحركة المعارضة الإسلامية في العراق بأسره، ولذلك انتشرت في مناطق العراق، كموقف إسلامي عام»[٣]. وقد شكّلت هذه الفتوى، بداية لمرحلة جديدة من مراحل المواجهة السياسية ضد الاحتلال، وأظهرت الشيرازي قائداً وموجهاً لحركة المعارضة الإسلامية والوطنية[٤].

يقول الدكتور الوردي: «من الممكن القول إن فتوى الشيرازي كانت عاملاً مهماً في تطوير الوعي السياسي في العراق، فهي قد جعلت الدين والوطنية في إطار واحد

---

(١) راجع، نظمي، د. وميض: الجذور السياسية، مرجع سابق، ص٣٠٨-٣١٠.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب مرجع سابق. ص٧٤.

(٣) شبر، حسن: المرجع السابق،ج٢، ص١٨٩.

(٤) إن مضبطة كربلاء، التي ذكرناها، صدرت بتاريخ ١٥/ربيع الأول/ ١٣٣٧هـ، بينما صدرت فتوى الشيرازي بتاريخ ٢٠/ ربيع الأول/١٣٣٧هـ - الموافق ٢٣/١/١٩١٩م. ولعل هذا التأخير، من باب الالتزام الأدبي من قبل الشيرازي، اتجاه المرجع اليزدي، لعلّه يحسم الموقف بفتوى مناسبة، لذلك جاءت الفتوى متأخرة، وفي الأيام الأخيرة. كما ويفهم أيضاً إن مضبطة كربلاء كانت تعبر عن رأي الإمام الشيرازي المبدئي ضد الكافرين المعتدين. وقد كانت أجواء كربلاء واضحة التأثر برأي الشيرازي قبل صدور الفتوى -، المهم جاءت الفتوى متأخرة، لا كما يراها الدكتور علي الوردي، بأنها صدرت بعد انتهاء الاستفتاء.

راجع، الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، الجزء الخامس، القسم الأول ص٧٥-٧٦.

وهذا أمر جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل. وبذا أصبح الوطني متديّناً والمتدين وطنيّاً. وانتشر بين الناس الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو (حب الوطن من الإيمان) وصار شعاراً للحركة الوطنية الجديدة»[١].

وهكذا استمر الشيخ القائد، انطلاقاً من وعيه الإسلامي – الوطني في دعمه ورعايته لطموحات الشعب العراقي في نيل الاستقلال التام، ومما يذكر، إنه خاطب وفد جمعية حرس الاستقلال – سنتحدث عن الجمعية ونشاطاها في بغداد لاحقاً – بقوله: «إن حركتكم الإسلامية في بغداد، أفعمت قلوبنا غبطة.. إننا نضم أصواتنا إليكم في الهتاف، نطالب الاستقلال التام، بدون تدخل أجنبي»[٢] وهذا يعني تصديه للعمل الحركي في عموم الساحة العراقية، لا سيما بغداد.

ولم يكتف الشيخ الشيرازي بالعمل الداخلي، وإنما شرع في مناشدات جدّية خارج العراق، على المستوى العربي والدولي، لغرض ترسيخ الاستقلال للعراق، وفضح أساليب سلطات الاحتلال[٣].

فبعد مشاوراته مع علماء كربلاء، وأعيانها، أرسل مذكرة إلى الشريف حسين، بواسطة رسوله الشخصي، الشيخ محمد رضا الشبيبي، فحملها إليه، يخبره عن أوضاع العراق، ويطلب منه التدخل في الأمر، لإيقاف ضغوط السلطة في تزوير الحقائق. ومما يذكر إن المذكرة كتبت بإشراف الشيخ الشيرازي، والشيخ عبد الكريم الجزائري، وكتب نصها الشبيبي. ولكي يضع رموز الساحة في الأجواء الحركية، وزعت سراً على قبائل

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، القسم الأول، ص١٠٤.

(٢) نظمي، وميض، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص٣٥٣.

(٣) من المعلوم أن الوضع العربي والدولي – آنذاك – كان برعاية الدول الاستعمارية، إلا أن مناشدة المرجع الديني لهما تعدّ ضمن نشاطات التحرك السياسي، وذلك لإيضاح الموقف في العراق، وبذلك يتم تفويت الفرصة على السلطة الحاكمة في تضييع حقوق الشعب العراقي المسلم.

الفرات الأوسط[1]. وقد رد الشريف حسين على مذكرة الإمام الشيرازي، مؤكداً دعمه لما ورد فيها.

كما وجه الشيخ الشيرازي رسالة أخرى إلى الأمير فيصل بدمشق، طالباً إياه دعم استقلال العراق، وكشف مظالم الاحتلال في المحافل الدولية والصحافة العالمية، كما وبعث نجله الشيخ محمد رضا رسالة إلى ولي عهد أمير الحجاز، الأمير علي بن الحسين، بهذا الاتجاه.

وبعث الإمام الشيرازي، وشيخ الشريعة الاصفهاني، رسالتين، إلى الرئيس الأمريكي (ولسن)، أعربا له في الأولى، عن مساندتهما لتشكيل دولة عربية إسلامية في العراق، وللأمير فيصل الذي كان يفاوض في مؤتمر باريس. وقد تم إرسالها سراً إلى إيران، وقدمت إلى الوزير المفوض الأمريكي بطهران، ولأهميتها نذكر أهم ما ورد فيها:

«..نظراً إلى ما أملته حكومة الولايات المتحدة من الشروط المعروفة التي قدمها رئيس جمهوريتها لإحقاق الحقوق، وتقرير المصائر، قد رأينا أن نراجع حكومة الولايات المتحدة بتوسطكم ونستعين بها في تأييد حقوقنا في تشكيل دولة عربية.. لذلك رأى الشعب أن يستعين بحكومة الولايات المتحدة على المطالبة بحقوقه وإنجازها».

١٢/ جمادى الأولى سنة ١٣٣٧هـ، ١٣ شباط ١٩١٩م.

وفي الرسالة الثانية: عبّرا فيها عن رغبة العراقيين، كأمة مسلمة، في اختيار دولة عربية إسلامية، وملك مقيد بمجلس وطني. فقد ورد فيها:

«..بما أنكم كنتم صاحب المبدأ في هذا المشروع، مشروع السعادة والسلام العام، فلابد أن تكونوا الملجأ في رفع الموانع عنه.. فرغبة العراقيين جميعهم والرأي السائد بما أنهم أمة

---

(١) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٢٢.

مسلمة.. اختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية وملك مسلم مقيد بمجلس وطني. وأما الكلام في أمر الحماية فإنّ رفضها أو الموافقة عليها يعود إلى رأي المجلس الوطني بعد الانتهاء من مؤتمر الصلح..»[1].

وبهذه النشاطات، تكرست قيادة الإمام الشيرازي في الساحة الحركية والشعبية، وبقي في تعامله الحذر، واليقظ مع سلطات الاحتلال، فقد رفض الشيرازي طلب وكيل الحاكم العام (ولسن) الذي زاره في حزيران ١٩١٩م – رمضان ١٣٣٧هـ، بإصدار فتوى تنقض فتوى الجهاد، وذلك لايقاف حركة الجهاد في جنوب إيران ضد القوات البريطانية[2]. وكان – بالفعل – موقفاً صلباً شجع كافة طبقات الشعب العراقي على معارضة سلطات الاحتلال، والالتفاف المصيري حول قيادته ومرجعيته. وهذه الصلابة ستتوَّج في فتواه الجهادية، وقيادته لثورة العشرين – كما سنرى–.

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، القسم الأول، ص١٠٤–١٠٥.

(٢) الوردي، علي: المرجع ذاته، ج٥، ص٦٥.

سنثبت في الملاحق، نصوص الرسائل الصادرة عن الشيرازي إلى الشريف حسين، مع إجابتها، وكذلك إلى الملك فيصل، وإلى ولسن الرئيس الأمريكي – آنذاك–.

(حرس الاستقلال) والتطورات الحركية في بغداد والكاظمية

أما التطورات الحركية لدى الإسلاميين في بغداد، فقد أدت - في تلك المرحلة - إلى تأسيس حزب جديد سمّوه (حرس الاستقلال) من السنة والشيعة، وهذا التنوّع الطائفي بحدّ ذاته يشكل نضوجاً واعياً لتحمل المسؤولية الوطنية العامة، ويقطع الطريق أمام المراهنين على تفرقة كلمة المسلمين[1]. وكان من المؤسسين لهذا الحزب الشيخ محمد باقر الشبيبي، ومحي الدين السهروردي وعلي أفندي البازركان، وجلال بابان، وشاكر بيك محمود. وقد بيّنت المادة الثانية من دستور الحزب: إن غاية الحزب القصوى هي نيل الاستقلال التام الناجز.

والمادة الثالثة نصّت على:

إن الحزب هو الذي سيرشح أحد أبناء الشريف حسين ملكاً على العراق. فيما أكدت المادة الرابعة، والخامسة، والسابعة، على ضرورة الوحدة الوطنية العراقية، بغض النظر عن اختلاف الأديان والطوائف. وقد انتمى إلى الحزب شخصيات

---

(١) تحركت الجمعية في تقريب وجهات النظر الشيعية - السنية في بغداد، فأقامت مهرجانات سياسية عامة، في جوامع بغداد، للمولد النبوي الشريف ولذكر مصيبة الحسين عليه السلام في آن معاً. وكان لها أثر حسن في النفوس، وقد أثارت مخاوف السلطات البريطانية، وحاولوا الالتفاف عليها. راجع: شبر، حسن: المرجع السابق، ج١، ص٦٦-٦٨.

سياسية بارزة منهم: السيد محمد الصدر، - العالِم الشيعي المعروف الذي صار رئيساً للحزب - ويوسف السويدي، ومحمد جعفر أبو التمن، وعبد الغفور البدري، وقد عمل الحزب على تنسيق الجهود بين بغداد ومنطقة الفرات الأوسط، لغرض توحيد الموقف الشعبي أمام ضغوطات الإدارة البريطانية، - وكما ذكرنا - كان الشيخ الشيرازي مسانداً لهذا الحزب، ومؤيداً لنشاطاته ضمن خطه السياسي العام. وكانت اجتماعات الحزب تعقد في الكاظمية برئاسة السيد محمد الصدر، أما في بغداد فكانت تعقد برئاسة جعفر أبو التمن، وكان الهدف المحوري للحزب، هو نيل استقلال العراق - كما لاحظنا ذلك في المادة الثانية من دستور الحزب - وذلك عبر العمل السياسي، والمطالبة السلمية للوصول إلى الاستقلال. وقد نجحت جمعية حرس الاستقلال أكثر من حزب العهد، لأنها قطرية تحمل همّ العراق، وقراراتها سريعة لأن لجنتها المركزية في العراق، على العكس من العهد، فانه فرع يتبع المركز العام في الشام[1].

وكانت نشاطات جمعية حرس الاستقلال، منطلقة من مساجد بغداد، واستمر التصعيد في الخطابات، والمهرجانات التي نظمتها في المساجد، وقد حاولت (المس بيل) عرقلتها، وذلك بإقامة ندوة مفتوحة لها في الأوقات ذاتها (ليلة الجمعة) وذلك لتسحب الشباب من المساجد، ولكن دون جدوى لقوة التيار الإسلامي المتفاعل مع برنامج الجمعية.

ففي احتفالها ليلة السادس من شهر رمضان في جامع الحيدر خانه ببغداد، هذا الجامع الذي أصبح مركزاً عاماً للاحتفالات واللقاءات، ألقى عيسى أفندي، أحد

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٢٦-١٢٧. للاطلاع على ظروف التأسيس ومنهج الحزب راجع، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، ص٤٨-٥٥.

وأيضاً شبر: حسن: المرجع السابق، الجزء الأول، ص٥٢-٧٢.

الموظفين في الأوقاف قصيدة حماسية، اعتقلته على أثرها السلطات ونفته إلى البصرة، وقد وصل الخبر للجنة التنفيذية للحزب، وهم مجتمعون في بيت جعفر أبو التمن، فقرروا الاحتجاج عبر مظاهرة سلمية، أمام المسجد، وبالفعل نظمت تظاهرة جماهيرية كبيرة، احتجاجاً على إجراء السلطة، وخطب جعفر أبو التمن، ومحمود رامز، وعلي البازركان فيها، وطلبوا تفويض خمسة عشر مندوباً، لمفاوضة السلطات الإنكليزية حول مطالب الأمة، وقد تمّ انتخابهم، وكان منهم: السيد محمد الصدر، علي البازركَان، السيد أبو القاسم الكاشاني، جعفر أبو التمن، يوسف السويدي، الشيخ سعيد النقشبندي، رفعت الجادرجي. وفي حينها، اجتمع الوفد، وتوزعت الأعمال، فانتدب جعفر أبو التمن للسفر إلى كربلاء، ولقاء الإمام الشيرازي ومفاتحته بالتطورات الحركية والسياسية في بغداد. وبالفعل عاد إلى بغداد ومعه رسالة من الشيرازي، موجهة إلى كافة العراقيين جاء فيها:

«..فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء، وغيرها من أنحاء العراق، قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع، والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق، إنْ شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد، وفداً للمطالبة بحقه، متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد. الواجب عليكم بل على جميع المسلمين الاتفاق مع أخوانكم في هذا المبدأ الشريف..». ٩/ ١٠ رمضان ١٣٣٨هـ، ٢٦ أيار ١٩٢٠[1].

هذا، وشهدت الساحة نشاطات سياسية للجمعية، فالتقى وفدها بالحاكم الملكي العام في بغداد في ٢ حزيران ١٩٢٠م الموافق لـ ١٦ رمضان ١٣٣٨هـ، وطرح ثلاثة

---

(١) شبر، حسن: المرجع ذاته، ج١، ص٦٨-٧٠.

مطاليب هي:

١- الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة في العراق، ليعيّن مصيرها، فيقرر شكل إدارها في الداخل ونوع علاقاها في الخارج.

٢- منح الحرية للمطبوعات..

٣- رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق في أنحاء القطر أولاً، وبينه وبين الأقطار المجاورة له ثانياً.. فأوعدهم الحاكم البريطاني في مدة شهرين لإصدار الموافقة على المطاليب.

وفي إبان ثورة العشرين تعرض أعضاء الجمعية للاعتقال، فمنهم أُعتقل، ومنهم التحق بالثوار(١).

جمعية الشبيبة الجعفرية

تأسست جمعية الشبيبة الجعفرية في عام (١٩١٩م،١٣٣٧هـ)، بعد تأسيس حزب الاستقلال، وكانت علاقتها جيدة مع الحرسيين، ومن رموزها سامي خونده، محمد حسن كبه، صادق البصام، صادق الشهر باناللي، سليم الحريري، وقد انضمت هذه الجمعية إلى جمعية حرس الاستقلال فيما بعد(٢).

الجمعية الإسلامية في الكاظمية المقدسة

أما في مدينة الكاظمية، فقد برزت مظاهر العداء للإنكليز، قبيل الاستفتاء الشعبي، بصورة واضحة، إلا أنها لم تشهد قيام منظمات سرية إسلامية سياسية على غرار النجف وكربلاء، كما يرى بعض الباحثين(٣).

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ج١، ص٩٠.

(٢) شبر، حسن: المرجع ذاته، ص٥٩-٦٠.

(٣) الرهيمي، المرجع نفسه، ص٢٠٠.

إلاّ أنه، قد أسس السيد أبو القاسم الكاشاني (الجمعية الإسلامية) عند قدومه من كربلاء إلى الكاظمية. وقد تواصلت النشاطات الحركية لهذه الجمعية، وبذلت سعياً لتوثيق العلاقات ما بين علماء الكاظمية، والأُسر العلمية هناك: آل الخالصي، وآل ياسين، وآل الصدر، وآل الحيدري، وآل الأعرجي، وآل أسد الله. وقد طلب الكاشاني من الشيخ الخالصي، القدوم إلى الكاظمية، بعد أن كان في ذلك الوقت في كربلاء، لقيادة المواكب الحسينية، التي تعدّ من أبرز الواجهات الدينية والاجتماعية. وقد كانت للجمعية نشاطات إعلامية واسعة، فقد كانت توزع منشوراتها في العديد من مناطق العراق. بالإضافة إلى النشاطات الحركية الأخرى، وكانت تحظى بدعم وتأييد شيخ الشريعة الاصفهاني. مما دفع السلطات لبذل الجهود في المراقبة والوقوف أمام تحركها السياسي المعادي لسلطة الاحتلال[1].

وهكذا نرى بالرغم من قساوة الظروف وسيطرة المندوب السامي على مصير البلاد، كانت النشاطات الحركية والسياسية للأحزاب المعارضة ماضية في أداء رسالتها، وقد «اعترفت السلطة المحلية [آنذاك] بأن كربلاء والنجف معاً بقيتا قِبلةً مزدوجةً للفوران السياسي الذي كانت تسهل إثارته بردّ الفعل للحوادث في أنحاء العراق»[2].

(١) شبر، حسن: المرجع ذاته، ج١، ص٧٦-٧٩.

(٢) العمر، د. فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق، ص٣٩. راجع المس بيل: فصول من تاريخ العراق القريب، ص٥٢.

الفصل الثالث

الثورة العراقية الشاملة عام ١٩٢٠

ثورة العشرين، الثورة العراقية الشاملة[1]

شهدت الساحة العراقية تطورات سياسية وجهادية ضد سلطات الاحتلال، إثر محاولات ترسيخ دعائم الاستعمار البريطاني في العراق، وعدم الاستجابة لمطاليب العراقيين المشروعة في الاستقلال السياسي.

وعلى ضوء ذلك، أخذت تتصاعد مواقف القيادة الإسلامية، التي وجهت عموم الشعب المؤيد لتطلعاتها المستقبلية، عبر مراحل التعبئة العامة لغرض المواجهة السياسية والإعلامية حتى الوصول إلى المقاومة والثورة المسلحة. وذلك ابتداءاً من المظاهرات الاحتجاجية والمنشورات الإعلامية في بغداد وكربلاء والنجف وغيرها من مدن العراق، مروراً بفترة الإعداد الثوري لخوض المواجهة المسلحة، ووصولاً إلى تفجير الثورة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م ـ ١٤ شوال ١٣٣٨هـ.

وتعتبر الميزة الرئيسية لهذا التحرك العراقي الشامل، هي الصدارة التامة للزعامة الدينية، فقد اجتمعت خطوط المعارضة العراقية الإسلامية والوطنية، الشيعية والسنية

(١) أحصت السلطة البريطانية عدد نفوس العراق أوائل عام ١٩٢٠م، وكانت نتيجة إحصائها ٢٨٢و٨٤٩و٢ نسمة. وقد اشتركت أغلب مناطق العراق بالثورة خصوصاً كربلاء والحلة والديوانية والناصرية وبعقوبة. الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٨٣، راجع تقويم العراق ص٢٠٥.

تحت زعامة الإمام الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي (المتوفى في ٣ ذي الحجة ١٣٣٨هـ، ١٧ آب ١٩٢٠م) الذي أفتى بالجهاد والثورة ضد المحتلين[1] -كما سنرى - وعندها تزلزلت الأرض تحت أقدام الجيوش البريطانية المحتلة في معظم مناطق العراق، لاسيما الفرات الأوسط، في ثورة شاملة[2]. إن هذا الحدث التاريخي الكبير، يشكّل

---

(١) الإمام الميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي (المتوفى في ٣ ذي الحجة ١٣٣٨هـ /١٧ آب ١٩٢٠م) بكربلاء. من عائلة معروفة بالعلم والأدب والحكمة حضر على الميرزا محمد حسن الشيرازي في سامراء وصار من أبرز تلامذته. ومن ثم أصبح من كبار المجتهدين المقَّلدين. وبعد وفاة أستاذه الميرزا محمد حسن، قائد ثورة التنباك الشهيرة ووفاة السيد محمد كاظم اليزدي انتقلت الزعامة الدينية إليه. استقر في كربلاء، ومنها أعلن بفتواه الشهيرة الثورة ضد الإنكليز المحتلين للعراق سنة ١٩٢٠. توفي والثورة لا زالت مستمرة.

راجع الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، مرجع سابق، المجلد التاسع ص١٩٢، لُقّب الميرزا الشيرازي بـ (الحائري) بعد انتقاله إلى كربلاء، قبل ثورة العشرين، نسبة إلى الحائر الحسيني الشريف، والحائر هي الأرض المنخفضة التي تضم قبر الإمام الحسين عليه السلام. وذلك حينما حاول المتوكل العباسي عام ٢٣٦هـ هدم قبر الإمام الحسين عليه السلام وطمس معالمه وتضيع أثره، خشية من إنتشار الروح الثورية والجهادية وحالة الاستقامة في حياة الزائرين. هذه القيم الإيمانية الرفيعة التي تمنحها زيارة الإمام الحسين عليه السلام لزواره، فأقدم على حرث وادي كربلاء وسلط المياه على موضع قبر الإمام الحسين عليه السلام لكن الماء حار حول الوادي دون أن يخرقه فسمي المكان الذي حار فيه الماء حول القبر بالحائر ومنه لقب الحائري.

راجع، الطعمه، سلمان هادي: تراث كربلاء ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ص٢٠.

(٢) لشموليتها سميت ثورة العراق الكبرى أنظر عناوين الكتب التالية: الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، طبع صيدا ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م، ط٤، بيروت ١٩٧٨.

فياض، دكتور عبد الله: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط٢، بغداد ١٩٧٥.

فراتي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، بغداد ١٩٥٢م. وسميت بثورة العشرين لاندلاعها عام ١٩٢٠م، أنظر:

الوردي، علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس القسم الأول -حول ثورة العشرين، لندن ط٢، ١٩٩٢م.

←

مفصلاً مهماً في تاريخ العراق الحديث ومعْبراً مصيرياً لمستقبل العراق والمنطقة، لم تكن أهميته تأريخية فحسب، وإنما يعدّ هذا الحدث تجربة غنيّة من تجارب الإسلاميين في إدارة الصراع السياسي ومباشرة عمليات المقاومة العسكرية، حتى أن بعض تفاصيل أحداثها لا زال مخزوناً في أذهان الشعب، تتوارثه الأجيال المتعاقبة، كدروسٍ في الشجاعة والفخر والكرامة، وعِبَرٍ في الصبر والتحمل والاقدام تضئ الحياة للمعتبرين.

وبالفعل عبّرت تلك النشاطات عن مرحلة مهمة من مراحل التحدي والمواجهة لأعتى قوة استعمارية[1] - في حينها-. وهي اليوم تزوّد الإسلاميين المجاهدين بمختلف

→

الياسري، عبد الشهيد: البطولة في ثورة العشرين، النجف ١٩٦٦م.

كوتولوف، ل. ن: ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق ط٢، بيروت ١٩٧٥م.

كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين - معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، بغداد ١٩٧٥م.

يقول أمين الريحاني: «..أنه لأعجب ما حدث في العراق بعد الاحتلال الإنكليزي.. هو ذا بلد لا صحافة فيه تذكر، ولا طرق مواصلات حديثة صالحة، ولا قيادة [!]، تعمه الثورة فتربط أطرافه بعضها ببعض في أقل من شهر، ثم تستمر أشهراً وهي تزداد قوة وهولا..».

الريحاني، أمين: ملوك العرب، بيروت ١٩٥١م، ج٢، ص٣٦٢.

ويقول علي الوردي: «لم يحدث لأية معركة من المعارك السابقة ان امتدت في أنحاء العراق بمثل ذلك النطاق الواسع الذي امتدت به ثورة العشرين.. ويمكن القول.. إن ثورة العشرين هو أول حدث في تاريخ العراق يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم». الوردي، علي: لمحات اجتماعية.. الجزء الخامس، القسم الأول، ص١٥.

ويقول جعفر الخياط «..وقعت خلال هذه الفترة ثورات موضعية في مختلف أنحاء البلاد، وثورة كبرى في البلاد بأجمعها..». هي ثورة العشرين، راجع، بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مقدمة المترجم جعفر الخياط، على الصفحة (ب)، ط٢، بيروت ١٩٧١.

(١) عند نشوب الثورة كان عدد الجنود البريطانيين بلغ ٢٠٠و٧ بريطاني و٠٠٠و٥٣ هندي تقريباً، أي مجموعهم بلغ حوالي ٢٠٠و٦٠ عدا التابعين من الهنود ما يقارب هذا العدد، بالإضافة إلى السيارات المسلحة وسلاح القوة الجوية. بينما يقدر عدد القوات الوطنية الإسلامية حسب الجنرال

←

أصنافهم وحركاتهم دروساً حركية وجهادية، بل تزوّد عموم الحركيين من الوطنيين الأحرار في الساحة، أساليب المقاومة والثورة ضد مشاريع السيطرة الاستعمارية على البلاد والعباد – إن درست دراسة موضوعية واعية–. وعليه سنسلط الأضواء على أسباب الثورة وظروفها وأهدافها وقيادها، ثم نبيّن خلاصة أحداثها ووقائعها لتكتمل الصورة الجهادية الحية لهذا الشعب، ولنا وقفة مع نتائجها الإيجابية من الناحية السياسية، في وحدة الصف والعداء التام للاستعمار، وكذلك سنوضح نقاط ضعفها إثر هزيمتها العسكرية في تشرين الثاني عام ١٩٢٠م الموافق لربيع الأول ١٣٣٩هـ.

(هولدن) بـ٢٠٠٠و١٣١ منهم ٦٣٠و١٦ يحملون سلاحاً حديثاً و١٧٥و٤٣ يحملون سلاحاً صالحاً للاستعمال. ومع انعدام التكافؤ بين الطرفين في العُدّة والعدد، فقد استمرت الثورة زهاء ستة أشهر تكبّدَ فيها الإنكليز خسائر جسيمه في الأرواح والأموال. راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٨٢–١٨٥.

أسباب الثورة وأهدافها

إن انفجار الثورة لأية أمةٍ لا يأتي من فراغ - كما هو معلوم - وإنما هنالك أسباب وعوامل تعيشها الأمة لفترات زمنية معينة تتلخص بالقهر والاضطهاد ومصادرة الحريات، من خلالها تتراكم حالات التذمر شيئاً فشيئاً وتنمو في أجواء التعسف السلطوي، ومتى ما تلاقحت مع الشرارة المباشرة في الأحداث والمواقف، والأمة متوحدة في ظل قيادة موحدة وواعية، تندلع الثورة وتتوسع. وعندها يجد المظلومون والمقهورون فرصتهم للتعبير عن الذات والأهداف.

ومن هنا يمكن تقسيم أسباب الثورة إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، أما الأسباب غير المباشرة، فتتلخص في التراكمات المتنامية التي حصلت من جرّاء اصطدام العراقيين بسياسة العثمانيين بشكل عام والاتحاديين بشكل خاص من جهة، وبالاستعمار الغربي والبريطاني بالتحديد من جهة أخرى، وكلاهما - الاتحاديون العثمانيون والبريطانيون - شكّلا كمّاشتين متقابلتين لغرض واحد وهو استعباد واستغلال العراق، وغيره من البلاد الإسلامية.

لقد انكشفت أغراض المستعمرين بصورة تامة، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى وتقطيع أوصال الدولة العثمانية، وبالفعل «ها هو الاستعمار يكشّر عن أنيابه، ويظهر بطانته البالية السوداء، فيضرب بوعوده التي قطعها للعرب بالحرية والاستقلال عرض

الحائط، غير مبالٍ بالدماء التي سفكت في سبيل قضيته، ولا مكترث بتلك النفوس التي زهقت من أجله»[١]. هذه التجربة المريرة كان لها تقييمها المشروع لدى العلماء المتصدين للحالة الثورية، فقد استطاعت أن تكشف عمليات الخداع والمراوغة التي يستخدمها البريطانيون ضد استقلال العراق، وتبيّن إشكالية الممارسة الإدارية لسلطات الاحتلال التي تنطلق من كونها عسكرية النهج[٢]، فمن الطبيعي أن تكون استفزازية وعنيفة في الإدارة المدنية، مما وضع إدارة الاحتلال، بل الاستعمار البريطاني ككل في زاوية العداء الاستراتيجي لعلماء الإسلام، كنتيجة طبيعية لمجمل التطورات. فالعهود البريطانية للشعب العراقي تحولت إلى سراب خادع، بل ذهبت أدراج الرياح، من وعود (الجنرال مود) قائد جيش الاحتلال في العراق، التي اعلنها صباح اليوم الحادي عشر من آذار عام ١٩١٧ـ ١٨ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ عندما تم احتلال بغداد، حيث جاء في بيانه «..ان جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بصفتهم قاهرين، أو أعداء بل بصفتهم محررين.. لقد كانت أراضيكم خصبة، وكان العالم يتغذى بألبان آداب أجدادكم وعلومهم وصناعاتهم، وقت كانت بغداد إحدى غرائب الدنيا.. فقد تبادل تجار بغداد وتجار بريطانيا من فترة مائة سنة، المنفعة والصداقة، أما الألمان والأتراك الذين نهبوكم - انتم وذويكم - فقد اتخذوا بغداد مدة عشرين سنة مركزاً يهجمون منه على ثغور البريطانيين وحلفائهم في إيران والبلاد العربية، [إلى أن يقول].. لقد طرد العرب في الحجاز الترك والألمان الذين بغوا عليهم، ونادوا بعظمة الشريف حسين ملكاً عليهم، وعظمته يحكم مستقلاً حراً [!] وهو متحالف مع الأمم التي تحارب دولتي تركية وألمانيا، وهذا شأن

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، المرجع السابق، ص٨.

(٢) كانت الإدارة البريطانية عسكرية بالدرجة الأولى، أما الإدارة المدنية فقد كانت تحت إشراف السلطات العسكرية، فياض، عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص١٦٦-١٦٩.

راجع التقرير الإداري لولاية بغداد سنة ١٩١٧:

Adminisuration Report Of The Baghdad Wilayat١٩١٧.p٢ -١.

أشراف العرب وأمراء نجد، والكويت وعسير. ويجب عليكم يا أهل بغداد، يا من جئنا نحميكم من الظلم والغزو، وتضمن حرية تجارتكم، ويا من ستنالون ما يستوجب أدق اهتمام الحكومة البريطانية أنْ تعلموا أنّ هذه الحكومة لن تفرض عليكم أنظمة أجنبية عنكم، فأُمنيتها الوحيدة أن تحقق ما تطمح إليه نفوس فلاسفتكم وكتّابكم.. وأنا مأمور بأن أدعوكم بواسطة أشرافكم وشيوخكم إلى الاشتراك في إدارة مصالحكم الملكية لمعاضدة ممثلي بريطانيا السياسيين المرافقين للجيش، كي تنضموا إلى ذوي رحمكم شمالاً وشرقاً وجنوباً وغرباً، في تحقيق مطامحكم القومية»[1]. يلاحظ - هنا - بوضوح مدى الابتعاد الحِذر في لغة هذا البيان وأمثاله من ذكر الإسلام والقيم الإسلامية، مقابل التركيز على ذكر العروبة والقومية العربية، بل وعلى إثارة الحسّ العشائري والمناطقي، وهذه المسألة بحدّ ذاتها تحمل دلالات استعمارية هدفها تجزأة الأمة وتفكيك قوة وحدتها الإسلامية وبالتالي إبطال مفعول الجهاد ضد المستعمرين. وهكذا وباللغة ذاتها أكد الفريق الأول (السير وليم مارشال) قائد جيش الاحتلال في العراق بيان سلفه (مود)، بأن عليه إتمام البناء الذي وضع حجر أساسه (مود).

وقد تأكد بيان تحرير الشعوب ومنها شعب العراق، في رسالة القائد العام التي جاءت رداً على زيارة وفد علماء النجف للحاكم السياسي في ٣ تشرين الثاني ١٩١٨م - ٢٩ محرم ١٣٣٧هـ، مهنئاً انتصار الحلفاء في سوريا والبلقان![2].

---

(١) فياض، د. عبد الله، المرجع السابق، ص١٨٣-١٨٥. كان البيان قد صدر عن مركز رئاسة الجيش البريطاني ببغداد، في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥هـ، الموافق ١٧ مارس سنة ١٩١٧م. ويبدو لي أن الترجمة التي اعتمدها الدكتور فياض هي الأفضل بالمقارنة مع الترجمات الأخرى المعتمدة من قبل الأساتذة الآخرين. راجع: الحسيني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص١٤-١٦. وكذلك: الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب ج١، مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.

(٢) رسالة القائد العام للجيش البريطاني في العراق، الموجهة إلى العلماء، تجدها عند فياض، عبد الله: المرجع ذاته: ص١٨٦.

كما كان للتصريح البريطاني - الفرنسي الذي صدر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م - ٣ صفر ١٣٣٧هـ، أي بعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة، أثر واضح في تكريس العهود السابقة. ومما جاء فيه «ان الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق.. هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الأصليّين»[(١)].

تقول المس بيل - في هذا الصدد -: «كان نشر التصريح الإنكليزي - الفرنسي، في العراق ضرورة يؤسف لها، مهما كانت أهميته السياسية في الجهات الأخرى من العالم. فمع أن هذا التصريح جاء مكرراً للنوايا التي كانت قد أذيعت على العراقيين عند احتلال بغداد،قد صدر في وقت كانت فيه مصائر الحرب محفوفةً بالشك والريبة، وبذا كان يعتبر ضرورة عسكرية،بينما نشر التصريح الإنكليزي - الفرنسي بعد انتصار الحلفاء قوبل والحالة هذه بالتصديق»[(٢)].

وضمن هذا التوجه يظهر بأن البريطانيين لم يكونوا جادّين في منح العراق استقلاله، في حين أنهم أسرفوا في قطع العهود والمواثيق للعراقيين بمنحهم الاستقلال[(٣)]، وظهر ذلك في أقوال بعض المسؤولين البريطانيين بشكلٍ واضح، بأن

---

(١) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، المرجع السابق، ص٤١، وتم نشره في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٨من قبل سلطات الاحتلال في العراق. تجد النص الكامل وبترجمة أخرى في، فياض: المرجع السابق، ص١٨٦-١٨٧. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، ص٦١.

(٢) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ترجمة الخياط ص١٦٦.

(٣) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص١٨٩، ويورد أدلة تاريخية داعمة لرأيه جديرة بالاطلاع، ويذكر برقية وزير الهند في لندن بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٧ في شأن مصير العراق. كما وتجد نص الوعود البريطانية الرسمية لدى فياض: المرجع ذاته، ص١٨٣-١٩٢. وكذلك: الوردي، علي: المرجع السابق، ص٤١-٤٣. «تأثير الوعود البريطانية».

بريطانيا لا تنوي التخلي عن العراق، فهي باقية فيه إما بطريقة الحكم المباشر أو عن طريق الانتداب على الأقل[1]. وإنْ كان بعض المسؤولين البريطانيين قد أبدى تفهماً للساحة العراقية - منذ البداية - إلاّ أن أصحاب هذا الرأي لم ينجحوا في تثبيت آرائهم، التي كانت تدعو إلى إيجاد صيغة من التفاهم مع العراقيين لإرضاء طموحهم السياسي. تقول (المس بيل) في إحدى رسائلها «أبتهل إلى الله أن يهدي قادة الرأي في وطننا، ويجعلهم يفهمون، بأن الأفضل أنْ نعترف بطموح العراقيين السياسي منذ البداية، وألاّ نحاول أن نضغط على السكان»[2]، والذي حصل بالفعل على العكس من هذا الابتهال والاقتراح واتبعت سياسة مضادة لمعالجة الموقف مهّدت للعنف والثورة. فمثلاً في ١٩١٧ «كان العراق مقسّماً إلى وحدات إدارية تتألف من ١٤ منطقة، كل واحدة منها تحت إمرة ضابط سياسي، ولم يكن بين هؤلاء أي عربي، وكانت هذه المناطق بدورها مقسّمة إلى وحدات إدارية أصغر، يديرها معاونو ضباط سياسيين، ومن مجموع (٩٠) معاون ضابط سياسي تقريباً كان هناك أربعة فقط من أصل محلي وكان البقية من البريطانيين.. وفي الأول من نيسان ١٩٢٠ كان ملاّك السكك الحديدية في جميع الدرجات يبلغ ٩٢٨و٢٤. وكان الهنود يؤلفون ٨٠ بالمائة والبريطانيون ٣ بالمائة والعراقيون (عرباً وأكراداً ويهوداً) ما لا يزيد عن ١٧ بالمائة»، «وما بين ١٩١٦ و١٩١٨ عينت الإدارة ٢٨٢ مستخدماً في بغداد وكان ١٧ منهم فقط مسلمين..»[3]، وهكذا.

هذه مجمل العوامل التي مهّدت للثورة بشكل غير مباشر، أما الأسباب المؤثرة في اندلاع الثورة بشكلٍ مباشر، فهي على اتجاهين: عوامل خارجية وعوامل داخلية.

---

(١) فياض: المرجع ذاته، ص٢٤٦.

(٢) Bell ،The Letter Of G.Bell ،Vol ١١ P٣٨٨.

(٣) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية..، مرجع سابق، ص٢٠٥-٢٠٧.

العوامل الخارجية

وهي تتلخص بانعكاسات الثورة الحجازية التي أعلنها الشريف حسين في التاسع من شعبان سنة ١٣٤٤هـ، الموافق للعاشر من حزيران سنة ١٩١٦[١]. وكذلك لتطورات الثورة المصرية ضد الاستعمار البريطاني في جمادى الثانية سنة ١٣٣٧هـ، آذار ١٩١٩م وقيام الحكومة الفيصلية بالشام، قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى، ولقد كان للضباط العراقيين المقيمين في سوريا حضوراً فاعلاً في الساحة السياسية، وكانوا بدورهم ينقلون أخباراً إلى داخل العراق، مفادها أن الثورة العربية تمتلك جيوشاً قوية قادرة على إخراج الإنكليز من العراق ليحصل شعب العراق على استقلاله، ومما يذكر ان جريدة (العقاب) التي كان يصدرها حزب العهد في سوريا، قد احتلت – بأسلوبها الحماسي المثير – موقعاً مهماً في تزويد الساحة الحركية – السياسية في العراق بالأخبار والتحليلات الاستنهاضية. وكانت تنقل – أيضاً – أخبار الثورة المصرية في آذار ١٩١٩م، جمادى الثانية ١٣٣٧هـ بزعامة سعد زغلول، ويذكر أن العراقيين قد تأثروا بصور الكفاح والجهاد في الساحة المصرية التي نقلتها هذه الجريدة، مثل تخريب سكك الحديد، ومهاجمة المدافع الإنكليزية بالعصا والحجارة، مما دفع الناس للتوثّب والاستنفار لتنفيذ مثل هذه العمليات. لذلك أصبحت أخبار الثورة الحجازية والمصرية وأخبار الحكومة العربية في سوريا هي حديث الساحة العراقية، وقد بلغت الدعاية المؤثرة ذروتها بعد مبايعة فيصل ملكاً على سوريا في ٨ آذار ١٩٢٠، ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ[٢].

---

(١) لتفاصيل المراسلات والمفاوضات بين الشريف حسين والسير مكماهون التي عرفت فيما بعد بمراسلات (حسين – مكماهون). راجع: انطونيوس، جورج: يقظة العرب، بيروت ١٩٦٢، ص٢٥١ وما بعدها.

(٢) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق ص٧٧. راجع: الوردي: المرجع السابق، ج٥، ص٤٥-٥٤. الفصل الرابع (دعايات من الخارج)، الدعاية من سوريا، الدعاية من تركيا، الدعاية من إيران، الدعاية البلشفيه، وكان أهمها تأثيراً هي التي تقدم من سوريا، وذلك ←

وكذلك كان لأحداث دير الزور وواقعة تلعفر أثرهما في الساحة العراقية، ففي دير الزور، وبعد الهدنة في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨م، ٢٦ محرم ١٣٣٧هـ، وانسحاب العثمانيين منها، نشأت سلطة محلية تحكم البلدة بالأعراف العشائرية، ثم قررت هذه السلطة الانضمام إلى الحكومة العربية بدمشق، واستجابت الحكومة لهذا الطلب، ولكن لضعف الإدارة وللتقهقر الاقتصادي اجتمع رؤساء البلدة سراً، ونظموا مضبطة يطالبون فيها سلطات الاحتلال البريطاني بالانضمام إلى إدارتهم، وبعثوا بها إلى الحاكم السياسي في (عانه)[١] بالعراق، راجين احتلال بلدهم، وبالفعل تم ذلك بسهولة. إلاّ أنه تمّ – بعد ذلك – استرجاع دير الزور في كانون الأول ١٩١٩م، بقوة عشائرية نظمها رمضان شلاش الحاكم العسكري في (الرقة). فأعيدت للحكومة العربية بدمشق.

وكان لهذا الاسترجاع، وللغارات على طريق الموصل، الأثر الاستنهاضي الواضح في عموم الرأي العام العراقي وخصوصاً في الموصل وبغداد والفرات الأوسط. وقد لعبت جريدة (العقاب) دوراً مهماً في نقل تلك الأخبار[٢].

أما بعد تتويج الملك فيصل في دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠م، ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ، تشخص الطريق أمام العراقيين الموجودين في الشام باتجاه المقاومة المسلحة لتحرير العراق، وبالفعل تجمع العراقيون في دير الزور، ثم انطلقوا في حملة عسكرية نحو تلعفر[٣]، واستطاعوا الاستيلاء عليها أوائل حزيران ١٩٢٠م، فانتشرت أخبار هذا

لنشاط العراقيين المتواجدين هناك، ولقربهم الجغرافي أيضاً. يقول الوردي في ص٤٥ «كان هؤلاء العراقيون يشعرون أن ليس لهم مستقبل في سوريا، لان السوريين بدؤوا ينادون بمبدأ (سوريا للسوريين)، فأخذ العراقيون يوجهون أنظارهم نحو وطنهم العراق، يسعون للحصول على استقلاله ونيل المناصب فيه، وكان فيصل يؤيدهم في مسعاهم هذا، ويساعدهم بالمال».

(١) عانه: قضاء تابع إلى محافظة الأنبار، ومركزها (الرمادي).

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، القسم الأول ص١٣٠-١٤٨ (أحداث دير الزور).

(٣) تلعفر، قضاء تابع إلى محافظة نينوى ومركزها (الموصل) شمالي العراق، وفيه بقايا قلعة عربية.

الانتصار، ودفع الحماس بأولئك المنتصرين من أهالي مدينة تلعفر والعشائر المحيطة بها، وبعض العسكريين من جيش الشريف الذين التحقوا بالمهاجمين، أن يواصلوا زحفهم إلى الموصل، والجدير بالذكر أن الزعماء الدينيين كان لهم الدور الكبير في استنهاض الناس والوقوف إلى جانب الثوار، فإذن كانت الدوافع إسلامية هدفها التخلص من المحتلين الكافرين. كما فعل عالم تلعفر محمد سعيد أفندي ولنا أكثر من شاهد على هذا الرأي، فمثلاً حينما جاءت الإمدادات البريطانية بالسيارات، كان الثوار يهاجمونها بالخناجر والمسدسات، وكانت النساء يضربن بالأحجار تلك السيارات، ويصحن «لقد ظهر دين محمد»، ويذكر المؤرخون إنه لم ينج من جنود تلك القافلة سوى اثنين كانا من المسلمين الهنود وكانا يصرخان «دخيل دخيل، مسلمان مسلمان»[١].

ولكن تزايدت الإمدادات العسكرية البريطانية بعد ذلك، وأدركت حركة الثوار قبيل وصولهم إلى الموصل، وكانت هائلة بالنسبة لإمكانيات الثوار، فتمّت هزيمة العشائر، وعاد أهالي تلعفر من المواجهة وهَجَروا بلدهم خوفاً من اقتحامها من قبل الجيش البريطاني، وبالفعل دخل الجيش المحتل إلى تلعفر في ٩ حزيران وعاث في الأرض خراباً وفساداً. أما الموصل فبدأت سلطات الاحتلال بالتشديد على الأهالي فيها، ولكن الاضطرابات عادت إليها بحملة أخرى أواسط تموز ١٩٢٠ أواخر شوال ١٣٣٨هـ[٢].

ويبدو أن للموصل خصوصية جغرافية وسكانية - آنذاك - ساعدتها على تقبل المؤثرات الإعلامية القادمة من الخارج، «ويمكن القول.. إن الموصل كانت في تلك الآونة ملتقى لثلاثة أنواع من الدعاية، هي الدعايات التركية، والعربية، والبلشفية، وقد أخذت هذه الدعايات تتعاون فيما بينها لمحاربة العدو المشترك»[٣].

---

(١) للتفاصيل راجع: التلعفري، قحطان أحمد عبوش: ثورة تلعفر، طبع بغداد ١٩٦٦.

(٢) التلعفري: المرجع ذاته، تجد تفاصيل تلك الأحداث. وكذلك الوردي: المرجع السابق، ص١٤٨-١٧٢ (واقعة تلعفر).

(٣) الوردي: المرجع ذاته، ص٥٣-٥٤.

ومن هنا تشير (المس بيل) إلى تصاعد أعمال المعارضة في الموصل وتحدد ذلك بقولها: «في ٢١ نيسان [١٩٢٠م، ٣شعبان ١٣٣٨هـ] وصلت إلى الموصل عن طريق دير الزور أول قافلة [عراقية] من حلب، فدشّن وصولها حلول فترة جديدة مليئة بالشغب والفتن [!] في الموصل نفسها فقد عقدت الاجتماعات الوطنية، وعلقت على الجدران في الليل الإعلانات المناوئة للبريطانيين وهي تحمل ختم جمعية العهد العراقية كما ازدادت الغارات على خطوط مواصلاتنا»[١].

كانت هذه الأخبار تنعكس في بغداد والفرات الأوسط - مهد الثورة - بشكل مؤثر. إلى جانب الضجة الإعلامية حول دور (ويلسون) الرئيس الأمريكي على مساعدة العرب أثناء مؤتمر الصلح، لذلك نشطت حركة سرية في العراق نظمت من خلالها مضابط تخوّل الملك فيصل بصلاحية المطالبة بحقوق العراقيين في مؤتمر الصلح في فرساي[٢].

وكان إلى جانب هذا النشاط الاستنهاضي على المستوى الثوري والسياسي داخل العراق، ظهور نشاط سياسي وإعلامي مؤثرٍ خارج العراق. فقد أعلن العراقيون الموجودون في سوريا - بعد مبايعة فيصل ملكاً على سوريا - استقلال العراق، وبايعوا الملك عبد الله بن الشريف ملكاً على العراق. وأوصلوا نداءهم هذا إلى الداخل لاسيما إلى علماء الدين ورؤساء العشائر في الفرات الأوسط. وهذه التطورات السياسية لم تكن في غفلة عن السياسية البريطانية، وبالتحديد عن الضباط الإنكليز المتواجدين في سوريا «أولئك الذين كانوا ناقمين على إخوانهم في العراق في إدارة شؤون البلاد، [وهذا شاهد على ارتباك الإدارة الهندية]، فالضباط العراقيون إذن، والموظفون الإنكليز في الشام شجعوا العراقيين في نهضتهم.. ان الحكومة السورية التي كانت تستمد قوتها المالية

(١) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٤١٨.

(٢) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ص٧٦.

من لندن أمدت الوطنين العراقيين بالمال»[١]. ومن المعروف أن إعلان ثورة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية في التاسع من شعبان سنة ١٣٣٤هـ، الموافق للعاشر من حزيران سنة ١٩١٦م، كان ضمن الخطة الاستعمارية، حيث «عمل الإنكليز على دعم ثورته كثيراً، فقد أمدوه بالمال والسلاح والعتاد، ومهدوا لأسرى العرب الذين كانوا يقاتلوهم في صفوف الجيش العثماني للالتحاق بالثورة المذكورة، وقاموا بدعاية واسعة النطاق لتنفير العرب من الترك.. ولما كان معظم الضباط والجنود الذين التحقوا بثورة الحسين من العراقيين، كان من الطبيعي أن تنتشر أخبار هذه الثورة في العراق»[٢]. هذا، ويمكن احتساب أثر الحكومة الكمالية في تركيا ضمن المؤثرات الخارجية للثورة، خاصة على المنطقة الشمالية من العراق، القريبة من تركيا[٣].

وفي تقديرنا، إن قيام الحكومة الكمالية بنهجها العلماني، كرّس جهود الإسلاميين - لاسيما العلماء - لقيادة الحالة الجهادية من ناحية، ومن ناحية أخرى ألهب حالة الغليان الثوري العام في الساحة، وفي مناطق التوتر بالذات. فقد أصبح سعيهم منصبّاً نحو إقامة تجربة سياسية إسلامية، بعد انهيار التجربة الإسلامية العثمانية. وبالفعل استنفر الإسلاميون قواهم بهذا الاتجاه، «وكان هدف الحركة تأسيس دولة إسلامية..»[٤]، وتتحدث (المس بيل) عن أهداف الثورة وطريقة التمهيد لها، بقولها: «فوصلتْ إلى القبائل وسكان المدن كتب لا يحصى عددها مذيلة بتوقيع الميرزا محمد تقي [الحائري الشيرازي قائد الثورة]، تنبؤهم بأن الوقت قد حان للقيام بحركة متناسقة تسير على الخطوط الدستورية لتأسيس حكومة إسلامية»[٥]، - كما سنوضح ذلك قيما

(١) الريحاني، أمين: فيصل الأول، طبع بيروت ١٩٥٨م، ص٧٣.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٤) بيل، المس: المصدر السابق، ص٤٣٩.

(٥) المصدر ذاته، ص٤٤١-٤٤٢.

بعد-. وقد اشتد هذا التوجيه المركّز نحو الثورة إثر إعلان نقض العهود من قبل سلطات الاحتلال في العراق، حيث «أعلن في يوم ١٤ شعبان و٣ أيار قرار (مؤتمر سان ريمو) القاضي بفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين. وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، بناءً على ما جاء في المادة ٩٤ من معاهدة سيفر»[(١)].

العوامل الداخلية

تتداخل العوامل الداخلية المباشرة للثورة فيما بينها، وتتمحور حول فكرة تعميق الاستياء التام مما وصلت إليه التطورات السياسية، وتصعيد المواجهة من درجة التذمر والاستنكار إلى حالة التحدي والثورة. وقد استطاعت القيادة الإسلامية توجيه الطاقات الشعبية المعارضة نحو الهدف المركزي الجامع لطموحاتها، وهو طرد الاستعمار البريطاني من العراق. وستشهد الساحة بروز الدور القيادي للمرجعية الدينية الشيعية، بل تصدّي هذه المرجعية لقيادة الأمة، وبالفعل ستكون سيدة الموقف الحاسم في المعركة - سياسياً وعسكرياً-، كما سنرى ذلك بعد عرض سريع لمجمل الوضع الإداري لسلطات الاحتلال، الذي كرّس لجوء الأمة إلى الحل الفعلي بالانضواء التام تحت لواء المرجعية العليا للإمام الشيخ الشيرازي. فمنذ بداية التدخل الأجنبي في المنطقة الإسلامية كانت البيانات المعسولة والأوضاع الإدارية المحلية تسير باتجاه «الفتّ في عضد الوحدة الإسلامية، وإثارة النفرة بين العراقيين والحكومة العثمانية، جرياً على قاعدة (فرّق تسد) وهي السياسة التي تتمسك بها الحكومة البريطانية في مختلف الظروف والأحوال»[(٢)]. فما بين سنة ١٩١٨-١٩٢٠ حكمت بريطانيا العراق حكماً مباشراً، وكانت السلطة «موزعة بين وزير الخارجية ووزير الشؤون الهندية في الحكومة البريطانية.

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى - المرجع السابق - ص٥٧. راجع نص المادة ٩٤ من معاهدة سيفر في هامش الصفحة ذاتها.

(٢) الحسني، المرجع ذاته، ص٧٣.

وقد أناطت حكومة الهند إلى ضابط من ضباطها وظيفة الحاكم العام Civilcomissioner [سيفل كومسينير] وجعلته مسؤولاً عن الإدارة المدنية، ولكنها جعلته خاضعاً لسلطة القائد العام للقوات المسلحة. ويختار الحاكم الملكي العام بدوره الموظفين الإداريين وهم مسؤولون أمامه.

وقد قسم العراق إلى مناطق إدارية، يحكمها الموظفون الإداريون تحت اسم حكّام سياسيين يعاونهم في كل منطقة إدارية عدد من المعاونين حسب الحاجة وأهمية المنطقة. وكان معظم هؤلاء الحكّام السياسيين من ضباط الجيش الذين لم يألفوا الإدارة المدنية..»[١]، «فساروا في الناس سيرة خشنة وساقوهم سوقاً عنيفاً وصبّوا التكاليف الثقيلة دفعة واحدة..»[٢].

وبناءً على هذه الممارسات الاستيلائية في الإدارة، كان من الوهم أن نتصور نشوء علاقات ودية بين جيش الاحتلال وشعب العراق، بالرغم من التصريحات المهدئة للأوضاع والهدايا الثمينة التي كانت تقدمها بسخاء تلكم السلطات إلى رموز المجتمع وخاصة الفراتيين منهم[٣]. بل تحكّمت بين الطرفين -كما كان متوقعاً ومنذ البداية- علاقات ميدانية غير طبيعية، هي في الحقيقة علاقة جيش محتل لشعب يقع تحت وطأته. فكانت قيادة الجيش وعناصره تحاول وبكل ما أوتيت من قوة وحيلة، امتصاص خيرات البلاد لسد حاجاتهم الحياتية، وكذلك لغرض إذلال الشعب أمام السطوة العسكرية. فصارت هذه الحالة شديدة الوطأة على الناس عموماً، وعلى المتصدين لهم خصوصاً. فكانت «السخرة وجمع الطعام، وأشغال القطارات ببدلات ضئيلة جداً،

---

(١) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

(٢) الشرقي، الشيخ علي: النوادي العراقية، مقال نشر في جريدة (النهضة العراقية)، السنة الأولى العدد ٢٥ بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٢٧م، ٨ ربيع الثاني ١٣٤٦هـ.

(٣) سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، القاهرة ١٩٣٥-١٩٣٦م، ص٢٥ وما بعدها.

واستخدام وسائل النقل، وتقييد التجـوال والأسـفار، وعـدم الـسماح بنقـل الجنـائز إلى المراقد المقدسة. كل هذه الحالات لم يألفهـا النـاس.. وقـد زاد في الطـين بلـة، إن الـذين عهد إليهم إدارة المناطق المحلية، كانوا يجهلون نفسيات العرب عامة، والعراقيين خاصة، بل الظاهر أنهم حسبوا العراقيين هنوداً، فأسمعوهم قـارص القـول، وعـوّدوا متـشرديهم على امتهان الكرامات، ومس العواطف، وكلم الصدور، فهيمنت على الـبلاد جيـوش الفوضى والإرهاب والرشوة»[1]. «وقد كتب حاكم الشنّافية يقول: لقد اسـتخدم عـدد من العرب في بناء سكة الحديد، وكنا نلجأ إلى جمع العمال بالقوة في حالات كثيرة»[2].

يروي في هذا الصدد - طالـب مـشتاق في مذكراتـه - فيقـول: «إن أحـد شـيوخ العشائر كان جالساً ذات يوم عنـد الحـاكم الـسياسي في بعقوبـة، وبينمـا كانـا يتجاذبـان أطراف الحديث دخل كلب الحاكم إلى الغرفة، واقترب من الشيخ وأخـذ يتـشمم طـرف عباءته، فوثب الشيخ مذعوراً وصـاح: «عـوذة، عـوذة»، فاسـتغرب الحـاكم مـن ذلـك وسأل الشيخ: ماذا جرى؟ لماذا جفلت؟ إنـه كلـب مـؤدب لا يـؤذي أحـداً بحـضوري. فأجابه الشيخ: أنا لست بخائف منه، ولكنه نجس.

فآزداد استغراب الحـاكم، وصـاح في وجـه الـشيخ لا، لا هـذا لـيس بـنجس إنـه أنظف منك»[3]! ومن المفيد ها هنا أن أنقل تعليـق الأسـتاذ الـوردي علـى هـذه القـصة وأمثالها، حيث يقول: «يبدو أن بعض الحكّام البريطانيين لم يكونوا يدركون مغبة بعـض العبارات التي يخاطبون بها شيوخ العشائر، أو لعلهم كانوا لطيـشهم لا يهتمـون بـذلك، فالكلب لديهم حيوان عزيز مدلل، وهم لا يدرون أن من أبشع الشتائم التي توجـه إلى

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية، مرجع سابق، ص٧٥. ويورد الحسني شهادة عملية في هذا الاتجاه لقائد القوات البريطانية. ص٧٥-٧٦.

(٢) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٦.

(٣) مشتاق، طالب: أوراق أيامي، طبع بيروت دار الطليعة - ط١، ١٩٦٨م، ج١، ص٩١.

الفرد العراقي أن يقال له (كلب) أو (ابن كلب»)[(١)].

ويبدو أن الروايات كثيرة في هذا الاتجاه، عكست روح الاستعلاء على شعب العراق مما أثار النفوس نحو التمرد والثورة، فمثلاً «عندما عينت حكومة الاحتلال الكابتن (كرين هاوس) (house Green .S.F) حاكماً على النجف، أساء السيرة حتى أنه إذا مرّ بشارع جعل أمامه من يستعمل السوط، ليفسح الطريق للحاكم المذكور»[(٢)]. هذه الحالة وأمثالها من الممارسات الاستفزازية، اُختزنت في نفوس الناس، وأخذت تتراكم بعضها على بعض، حتى يحين وقت تفجيرها - فيما بعد - ثأراً للكرامة المهدورة، وما أَلحقت بهم سياسة الإذلال - تلك-.

أما طريقة امتصاص الخيرات لسد احتياجاتهم الاستهلاكية فكانت غير مألوفة، مما أثارت حفيظة المجتمع - أيضاً-، فقد «احتكروا الأقوات وابتاعوها بأبخس الأثمان، ثم باعوها بأثمان غالية جداً، الأمر الذي أدى إلى حدوث مجاعة عامة»[(٣)].

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، الجزء الخامس، القسم الأول، ص٢٨. ويروي فريق المزهر آل فرعون عن حاكم الديوانية (الميجرد يلي)، أكثر من موقف له وهو يوجه إهانات مباشرة إلى رؤساء وأبناء العشائر. راجع: آل فرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة، مصدر سابق، ص٤٥٥. ولذلك تعترف (المس بيل) بان سلوكه الفظ ساعد على اشعال الثورة. راجع الوردي: المرجع السابق، ص١٢٩، وفي ص٣٢، ينقل الوردي برواية (المس بيل) عن صديقها (فتوح) -عراقي سائق عربة خيل - قصصاً من هذا النوع عن (الكولونيل ليجمن) حاكم الموصل ومن ثم أصبح حاكم الرمادي، حيث وجه إهانات مباشرة إلى الشيخ ضاري شيخ زوبع، وإلى الشيخ عجيل ضاري شيخ شمّر. للتفاصيل راجع أيضاً: الريحاني، أمين: ملوك العرب، طبع بيروت ١٩٥١ج٢، ص٢٧٠.

(٢) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٥، ويذكر في هامش الصفحة ذاتها، بأنه نقل إليه «شاهد عيان، إن الناس قد ضجوا من صاحب السوط، فشكوا الأمر للشيخ عبد الكريم الجزائري، وصادف أن أجتمع الشيخ والحاكم في أحد البيوت، وقبل دخول الحاكم شهد الشيخ فعلة صاحب السوط مع الناس. فما لبث الشيخ أن صفعه، ولم يقل الحاكم شيئاً احترماً للشيخ».

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية، مرجع سابق، ص٧٦.

يقول الأستاذ الوردي: «حدثني أحد شيوخ المشخاب، إن طغار الشلب كان سعره في العهد التركي يتراوح بين الليرة الواحدة والخمس ليرات، وصار في عهد الاحتلال يتراوح بين ٣٥ و٥٠ ليرة»[1]، واستتبع ذلك ازدياد الضرائب، وقد زاد محصول الضرائب في عهد الاحتلال ثلاثة أضعاف عمّا كان عليه في عهد الدولة العثمانية، «وهناك ناحية أخرى من التضخم أدّت إلى التذمر بين الناس، هي أن التضخم أغرى التجار أن يزيدوا من استيراد البضائع الأجنبية زيادة مفرطة»[2].

ووصل الحرص المادي إلى درجة كبيرة، فوضعت ضرائب متعددة، حتى شملت الموتى والمقابر، فأخذت رسوم، سمّيت (ضريبة الدفنية) تؤخذ من ذوي الموتى لغرض دفنهم في مقبرة النجف، ممن بلغ ثلاث سنوات من عمره فصاعداً، «يصف (المستر وينگت Wingate) حاكم النجف هذه الضريبة بأنها مربحة، وإن حصيلتها في سنة ١٩١٨ كانت (٠٠٠و٤٨) روبية، وينبأ أن يكون دخلها في العام المقبل (٠٠٠و٢٠٠و١) روبية، وذلك بعد أن ترفع القيود عن نقل الجنائز. وهناك ضريبة أخرى متممّة للضريبة سالفة الذكر وتسمى ضريبة الحجر الصحي (الكرنتينة).. وقد بلغت حصيلتها في سنة ١٩١٨ (٠٠٠و٥٣) روبية، وتأمل السلطات المحلية أن تبلغ حصيلتها في السنة القادمة (٠٠٠و٢٠٠و١) روبية»[3]، «وعندما يقارن حاكم سامراء بين حصيلة ضريبة الأرض في سامراء في سنة ١٩١٧ - ١٩١٨، وفي ١٩١٨-١٩١٩،

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، ص٢١. (الطغار) مصطلح عراقي في الأوزان، يعادل عشر وزنات، والوزنة تعادل مائة كيلو غرام، فالطغار يعادل ألف كيلو غرام، والشلب هو الرز. هذا المقدار حسب معلوماتي وما أجابني عليه بعض العارفين العراقيين، بينما يذكر حنا بطاطو في كتابه، إن الطغار يعادل ألفين كيلو. راجع بطاطو، حنا، مرجع سابق ص٩٩ بالهامش. أي طنين، وكذلك ص١٧٢ بالهامش أيضاً.

(٢) المرجع ذاته، ص١٢٣.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٣-١٧٤.

يقول: إنها ارتفعت من ٧٤٥و٢٩ روبية في سنة ١٩١٨، إلى ٤٤٩و١٦٥ روبية في السنة التي تلتها»[(١)].

وبكلمة موجزة، لقد «تفنّن البريطانيون في فرض الضرائب وأسلوب جمعها، فأنهم سلبوا (الحب حتى من منقار الطائر)، واستخرجوا (المخ من العظم) حسب تعبير لسان حال ثوار العشرين، ولم يتورعوا عن إكساء الهارب عن دفع الضريبة ملابس حمراء والطواف به في سوق المدينة.. ووضعوا قواعد محددة رسمياً للجَلْد بالنسبة للمخالفين»[(٢)].

بالإضافة إلى ذلك، كان على الشعب أن يدفع تبرعات شبيهة بالإجبارية – كمصدر تمويلي آخر – مثلاً كانت تجمع تبرعات باسم (الصليب الأحمر)، وتبرعات لجمعية بناء الملاجئ للجنود البريطانيين، وتبرعات لتشييد بناء أثري للقائد (مود)، وهكذا، وعلى هذا المنوال مما أربك الوضع الاقتصادي في العراق[(٣)]. ومع ذلك، وبالرغم من قساوة هذه الأوضاع الاقتصادية التي يمكن تحملها إلى حين، كان الأمر الأدهى والأصعب على العراقيين، الذي استنفر قوى العلماء والشعب للتخلص من السيطرة الأجنبية، هو أن البريطانيين في العراق عمدوا على ممارسة عاداتهم الاجتماعية

---

(١) المرجع ذاته، ص٢٧٠. ويذكر المؤلف ارتفاع ضرائب أشجار النخيل في الشامية وغيرها أيضاً.

(٢) التكريتي، د. عبد المجيد كامل: الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣. وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) ط١، بغداد ١٤١١هـ،١٩٩١م، ص٧٧. عن: جريدة (الفرات) في النجف، العدد الخامس، محرم ١٣٣٩هـ، ١٥ أيلول ١٩٢٠م.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٢-١٧٣. وللمزيد من معرفة آثار الاحتلال البريطاني وسياسته الإدارية (فرّق تسد) وفرض الضرائب الجديدة راجع، التكريتي، د. عبد المجيد كامل: المرجع السابق، ص٦٩-٨٧.

وتقاليدهم الخلقية غير الطبيعية أمام الرأي العام. تنفيساً عن حالهم، وإرضاءً لغرورهم بالانتصار، فقد مارسوا سلوكيات غير اعتيادية، اصطدمت بالواقع الإسلامي والأعراف العربية في البلاد، فأثارت جانب الغيرة الإسلامية والشهامة العربية في النفوس لطلب الثأر والانتقام[١].

وهكذا «أقاموا في دوائرهم موظفين من أراذل النصارى واليهود، وحتى المسلمين، فكانوا عوناً على هتك حرمات الأعراض، وازعجوا العقائل في خدورهن، وابتزوا الأموال وفعلوا المنكرات.. وفي الواقع أنّ الإنكليز أرادوا أن يحكموا البلاد حكماً مباشراً، فازدروا الناس واحتقروهم.. ولم يكتفوا بذلك بل اصطنعوا طائفة ممن لا خلاق لهم، فقربوهم وأدنوهم حتى جعلوهم أخلص مستشاريهم إمعاناً في الإرهاق وتنكيلاً بأهل البلاد الشرعيين لان السياسة البريطانية كانت تستهدف سحق العنصر الإسلامي»[٢].

وظهر ذلك جلياً في البصرة لابتعادها عن خطوط النار. يقول سليمان فيضي – وهو رجل معاصر للأحداث –: «أدى انتقال الحكم من أيدي العثمانيين إلى الإنكليز، إلى حدوث تبدلات جوهرية في حياة الناس، وفي القيم الاجتماعية والسياسية للأفراد.. فبرزت إلى الميدان طبقة جديدة من التجار والمتعهدين والوجهاء بالغت في الترحيب

---

(١) ينقل الدكتور الوردي في كتابه، أنه في أثناء زيارته لطهران في صيف ١٩٥٧، التقى السيد أبو القاسم الكاشاني – من علماء الثورة – فكان يحدثه عن طريقته الاستنهاضية للعشائر، لغرض الالتحاق بثورة العشرين، فكان يدخل على شيخ العشيرة في مضيفه، فيثير نخوته على الطريقة البدوية، وغيرته على الإسلام والأعراض، وكان يوجّه كلامه المباشر إلى شيوخ العشائر بأن الإنكليز سيعتدون على أعراضكم إن لم تقاوموهم وتطردوهم من بلادكم – وحينها – ترتفع راية الجهاد وتنطلق (الهوسات) والأهازيج الثورية دون تراجع. أنظر: الوردي: المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٧٦.

بالمحتلين الجدد، وربطت مصالحها بمصالحهم»[١]. أما في بغداد، فاشتدت الأزمة الاقتصادية بعد الاحتلال، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً، بينما افتقدت المواد الغذائية، فكان يتم توزيع المواد الضرورية كالحنطة والشعير والطحين على شكل بطاقات تموينية على الناس[٢].

ومما يذكر عن إنتاج الحبوب فقد انخفض في سنة ١٩١٨ إلى ربع ما كان عليه في ١٩١٣م، وفي أواخر ١٩١٧ حذر المندوب المدني في العراق من أن المجاعة تهدد السكان، هذه الحالة أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية ففي الفترة ما بين ١٩١٣-١٩١٨ ارتفع سعر الأرز بنسبة ١٥٠ بالمائة وتضاعف سعر الشاي ثلاث مرات وسعر السكر خمس مرات[٣].

ومن المفيد أن نشير إلى أن بعض الأزمات الاقتصادية، يمكن اعتبارها ضمن التركات الماضية إلا أنها استفحلت في عهد الاحتلال، للظروف المستجدة وقد شملت المدن والأرياف. ومن أهم المشاكل كانت مشكلة الملاّكين الغائبين[٤].

---

(١) فيضي، سليمان: في غمرة النضال (مذكرات)، طبع بغداد ١٩٥٢، ص٢٠٢. راجع: العمري، محمد طاهر: مقدرات العراق السياسية، (ثلاثة أجزاء). طبع بغداد ١٩٢٤م، ج٣، ص٣-٧. يورد مشاهد عن هذا الانقلاب في الحياة الاجتماعية للناس، وسلوكية الإداريين أيضاً.

(٢) البازركَان، علي: الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مصدر سابق، طبع بغداد، ١٩٥٤، ص١٥.

(٣) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية، مرجع سابق، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٤) للتفاصيل راجع، فياض، عبد الله: مشكلة الأراضي في لواء المنتفك (الناصرية)، طبع بغداد ١٩٥٦م، وقد أشرنا إلى هذه المشكلة أثناء الحديث عن العشائر ومشكلة الأرض، في الفصل الأول من الباب الأول.

إن وعي القيادة المرجعية على مجريات الأحداث التفصيلية التي يعاني منها شعب العراق، وتصدّي المرجع الأعلى - بالذات - لقيادة وإدارة التحرك السياسي والثوري للأمة من أبرز الأسباب المؤدية للثورة. فقد أصبحت الظاهرة الاستيعابية التي أبداها القادة الإسلاميون، لمختلف شكاوى الناس من سوء السياسة الإدارية لسلطات الاحتلال، هي السمة الأساسية لتلك المرحلة، حيث مهّدت السبيل لتقوية لغة التفاهم المصيرية بين المرجعية والناس بدرجة عالية، بحيث أصبحت الأمة في المدن كما في الأرياف، وفي أوساط المجتمع بالعاصمة والمدن المهمة كما في أوساط العشائر، فالأمة بكل تفاصيلها تنتظر الموقف القيادي الصادر من المرجع الأعلى، لغرض تنفيذه مباشرة، وبذلك حلّت الثقة المطلقة.. [لتشكّل]، بين القائد والناس، مما أدى إلى تكامل أسس المواجهة والثورة. «فجاءت فتاوى العلماء.. محفّزاً لهممهم، ومهيّجاً لشعورهم، ولا غرو في ذلك فقد قاد [علماء] الدين الرأي العام في أيام الانقلاب الدستوري، وفي أثناء الحرب العامة، فكانوا من أصدق القوّاد المتفانين في سبيل مبادئهم، ومن أخلص الزعماء المؤمنين بعقائدهم»[1].

وعليه، فإن الدور القيادي للعلماء الإسلاميين، في الساحة العراقية، على المستوى الفكري والسياسي والعسكري يحدد هوية الثورة، ومنطلقاتها، كما يحدد الهدف

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٧٩.

الرئيس لها وهو إقامة حكومة إسلامية مستقلة[١].

يقول الدكتور فياض: «يعدّ العامل الديني أهم العوامل وأبعدها أثراً في تحريض العراقيين على الثورة ضد سلطات الاحتلال البريطاني سنة ١٩٢٠م. وقد قام المجتهدون من علماء الشيعة الإمامية، والساكنون في العتبات المقدسة في العراق بدور فعّال في حشد المسلمين العراقيين على قتال الإنكليز، إذ امتنعوا عن التسليم بحقوق العراقيين المشروعة بالاستقلال. وكان هؤلاء العلماء يتمتعون بنفوذ كبير على الشيعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ويعتقد الشيعة أن علماءهم نوّاب أئمتهم فلا يخالفون لهم أمراً ولا فتوى ولا حكماً من الأحكام الشرعية»[٢].

هذا، وقد استُثمرت مسألة ضرورة الدفاع عن النفس باستخدام السلاح في أوساط القبائل، باعتبارها مسألة موروثة من أيام العثمانيين ودعت إليها الضرورة في أثناء الحرب، وذلك باتجاه الإعداد للمواجهة العسكرية والثورة، وبالفعل لقد شجّع الإسلاميون عموم الناس وخصوصاً أبناء العشائر لشراء العتاد والسلاح، وحثّوهم على حسن التعليم والتدريب. وقد كانت الظروف المالية مشجعة – قبيل الثورة – لغرض اقتناء هذه الأسلحة، لتطور حركة السوق المحلية – كما أسلفنا – لذلك «عندما احتل الإنكليز العراق، لم يستطيعوا تجريد القبائل من السلاح، بالرغم من الجهود التي بذلوها في هذا الشأن»[٣]، علماً بأن توجه الإسلاميين، هذا – كما يبدو لنا – جاء في الوقت المناسب، حيث أخذ البناء العشائري يتعرّض لاهتزازات واضحة جرّاء سياسة

---

(١) ورد في بيان الإمام الحائري الشيرازي في ١٠ رمضان ١٣٣٨هـ. قوله: «وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية». راجع بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٤٤١، بالهامش رقم٢.

(٢) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٣) المرجع ذاته، ص٢٥٨.

سلطات الاحتلال، فقد منح الإنكليز، الدعم المعنوي والمادي لشيخ معين دون غيره في القبائل والمناطق الكبيرة، على أساس تبادل المنفعة، فالشيخ يحفظ الأمن والنظام فيها، مقابل دعمهم الشخصي له، وهذه السياسة «وطّدت سيطرتهم على الريف العراقي، وزادت من الإنتاج الزراعي، إنما هي من الناحية الأخرى جعلتهم مكروهين من قبل عدد كبير من شيوخ العشائر، فهم قد أرضوا بهذه السياسة شيخاً واحداً في كل منطقة، بينما هم أغضبوا الكثيرين فيها»[1].

فكان في تصورهم أن شيوخ العشائر، وأصحاب الأراضي يستغلون الطبقات العاملة والفقيرة في العشيرة، فاتجهوا نحو قبول شكاوى الفلاحين، وأبناء العشائر ضد أسيادهم. وكانوا «يظنون أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة حبّ الناس لهم، وما درْوا أنها قد تؤدي أحياناً إلى عكس ما يظنون. وقد أدرك الأتراك ذلك منذ زمن قديم، فكانوا يتحيّزون في أحكامهم نحو رئيس العشيرة لأنهم يعلمون أن رضا رئيس العشيرة عنهم أنفع من رضا أفرادها الصغار»[2]. وإنْ كان الإنكليز ضمن توجّهاتهم الخاصة عملوا على توثيق علاقاتهم مع بعض رؤساء العشائر، فاستمالوهم إلى جانبهم في فترة الاحتلال والثورة فمثلاً «كانت عشيرة البدير برئاسة الشيخ شعلان الشهد تساعد الإنكليز»[3] وتؤكد (المس بيل) في روايتها عن أحداث الثورة، بأن «شيوخ عفج وآل بدير قرنوا الأقوال بالأفعال. فقد وقفوا بجانب معاون الحاكم السياسي [الكابتن ويب، الذي عين في ١٩١٩/٤/١م، ١رجب ١٣٣٧هـ]، إلى حين انسحاب القوات البريطانية

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، الجزء الخامس، القسم الأول، ص٢٤. للتفاصيل راجع: صالح، زكي: مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد ١٩٥٣، ص١٥ وما بعدها.

(٢) الوردي: المرجع ذاته، ص٢٦. راجع: العمري، محمد طاهر: المصدر السابق، ج٣، ص٦-٧.

(٣) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية، مرجع سابق، ص٢٦٢.

من الديوانية، [وتضيف]: حتى أن أبرز شيوخ آل بدير [وهو الشيخ صكبان] رافق الرتل الإنكليزي إلى الحلة»(١).

يقول الدكتور فياض:

«ومن القبائل التي اشتهرت لا بتأييدها للإنكليز فحسب، بل كانت تقاتل الثائرين ضدهم، هي قبيلة عنزة، ورئيسها فهد بن هذال.. وكانت قبيلة البو عيسى برئاسة الشيخ علي الحسين الكريّم من أكثر القبائل تأييداً للإنكليز في منطقة سامراء.. أما تأييد قبائل الدليم للحكومة الإنكليزية فهو مشهور»(٢).

وحينما تتحدث المس بيل عن واقعة مقتل (الكولونيل ليجمن)(٣)، في ١٢/ آب/١٩٢٠، تصبّ غضبها على الثائرين، وعندها تكشف أمراً مهماً في هذا الصدد فتقول: «لكن عشائر الدليم برئاسة الشيخ علي السليمان وعنزة برئاسة فهد بك وابن محروث، الذين تمكّن (الكولونيل ليجمن) بواسطتهم من السيطرة على منطقة الفرات من الفلوجة إلى عانه، ظلّوا موالين للحكومة التي كان يمثلها هو»(٤).

ومع كل ذلك، فإنهم كانوا يسيرون ضد التيار العام - في الوسط العراقي عموماً والعشائري خصوصاً - الذي أوجدته الحالة الإسلامية بقيادة العلماء المجاهدين، لذلك رفعت العشائر - بشكل عام - مضابط موقعه من قبل رؤسائهم تنادي بالاستقلال وإطاعة العلماء المجتهدين. وذلك في صيف ١٩٢٠م، شوال ١٣٣٨هـ، بعد انعقاد أكثر

---

(١) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، المصدر السابق، ص٤٤٧. ويشير المترجم في هامش الصفحة ذاتها إلى الشيخ صكَبان، بأنه هو المقصود.

(٢) فياض: المرجع ذاته، ص٢٦٤-٢٦٥.

(٣) لتفاصيل مقتل (ليجمن) من قبل الشيخ ضاري المحمود شيخ قبيلة زوبع، راجع: العلوجي، عبد الحميد والحجية، عزيز: الشيخ ضاري قاتل الكولونيل ليجمن في خان النقطة، طبع بغداد، ١٩٦٨م، ص٤٩-٥٥، وسنتحدث عن هذه الواقعة فيما بعد.

(٤) بيل، المس: المصدر السابق، ص٤٥٣.

من مؤتمر واجتماع للعشائر[١] وكان للعلماء الدور الأبرز في تلك الاجتماعات، يقول (الجنرال هالدن): «شهدت أشهر صيف سنة ١٩٢٠م نوعاً من اليقظة في الشعور الوطني الذي كان راقداً فيما سبق، في نفوس أبناء القبائل العراقية. وقد وجدت الدعاوة الدينية، ودعاوة شرفاء مكة آذاناً صاغية في تلك القبائل، فأسفرت جهود الدعاة عن قيام عدد ضخم من الثوار المسلحين ضد قواتنا»[٢].

ومن هنا يستنتج الدكتور فياض – في دراسته – هذه الحقيقة، فيقول[٣]: «يلوح لي، أن العامل الديني هو الأول في إثارة القبائل ضد الإنكليز، وقد ظهر أثر هذا العامل واضحاً في الشعر الشعبي الذي كان يترنم به أفراد القبائل أثناء القتال مع الإنكليز، فقال أحدهم وهو يعاتب الشيخ خيّون العبيد، رئيس العبودة في قضاء الشطرة، لتقاعسه عن قتال الإنكليز، بالرغم من أن الواجب الديني، وهو الجهاد، يفرض عليه قتالهم:

---

(١) يورد الدكتور فياض نماذج من هذه المضابط في كتابه: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٢٦٥-٢٦٧.

(٢) Halddan ،A.L ،The Insurection in Mesopotamia ،١٩٢٠.Edinburgh.١٩٢٢،P ٢٨.

(٣) فياض، المرجع السابق، ص٢٥٩. وللعلم أن خيّون قاتل الإنكليز عند دخولهم العراق إلاّ أنه سالمهم فيما بعد ولم يشترك في ثورة العشرين. راجع كتاب (الكويت وجاراتها) لديكسن. يبدو أن هذا الرجل خير نموذج للشخصية المتقلبة في الموقف على ضوء المصالح والعواطف، يذكره الأستاذ الوردي في لمحاته بقوله: «..ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا الرجل تقلب عدة مرات خلال الحرب، فكان مع الإنكليز تارةً، ومع الأتراك تارة أخرى»، شارك مع عشائر الشطرة في معركة الشعيبة، وحينما حلّت الهزيمة بالأتراك في تلك المعركة قام خيون بحماية السيد محمد سعيد الحبوبي بعد إنسحابه إلى الناصرية. وحين بدت بوادر انتصار الإنكليز وقد سقطت الكوت، ذهب إلى الناصرية وقابل حاكمها السياسي (الميجر هاملتون) واستقبله بتكريم بالغ، وكلفه بإدارة الشطرة نيابة عن السلطة البريطانية، ولم تدم هذه الحالة طويلاً، حيث انقلب ضد الإنكليز حين هزيمتهم في سلمان باك. والحكومة التركية عينته قائممقام الشطرة براتب شهري، وعند احتلال بغداد في آذار ١٩١٧م ضاقت به الأرض ولكن الإنكليز أغروه فصار صديقهم وخدمهم أثناء ثورة العشرين. الوردي، لمحات اجتماعية، ج٤، ص٢٤٦-٢٥١.

يــا خيّــون شــنهو[(١)] المانعــك لليــوم	تندلّه[(٢)]، فرض مثل الصلاة والصوم
أظـن إبلـيس غـشّك بـالطمع والنـوم	ســو جنّــة عــاد اســكن بيهــا..[(٣)]
ظَـل خيّـون جاعـد[(٤)] شـنهو المعطْلـة	يكنــز للــدنيا أو دينــه امبطْلــه[(٥)]
اكَصور يريد فضة يو ذهب حطْله[(٦)]	ايكنــــزه وبيــــه ايجوّنــــه[(٧)]

وفي قضاء الرميثة بداية الثورة، صرخت إحدى النساء بأهزوجة جهادية (هوسه) أي أنشودة للتحريض على قتال الإنكليز، فقالت: «حل فرض الخامس كَوموله»[(٨)].

ومن هذه الأمثلة والنماذج الشعبية، يتبيّن عمق الشعور الإسلامي إلى مستوى الجهاد والتضحية لدى الناس بشكل عام، هذه الحقيقة لابد أن تبقى ماثلة أمام المحللين السياسيين لتأريخنا، إلى جانب الشعور الإسلامي المكثف لدى رؤساء العشائر وأعيان

---

(١) شنهو، بمعنى ما هو؟

(٢) تندلّه: باللهجة العراقية بمعنى، أنت تعرف الجهاد فرض واجب كفرضي الصلاة والصوم.

(٣) سو جنّة: بمعنى، اتعب وشيّد جنّة عاد واسكنها لوحدك. لهجة واضحة بالتهكم والازدراء.

(٤) جاعد: بمعنى قاعد أي متقاعس عن الجهاد والالتحاق بالثوار.

(٥) بمعنى، انه منغمس نحو حب الدنيا منشغل فيها، وتارك أوامر الدين بالجهاد والثورة.

(٦) اگصور، بمعنى قصور. يو، بمعنى أو، حطله أي حط له وأعطيه.

(٧) ايجوُّنه: أي يحرقونه بالذهب والفضة حين يكنزهما. وفي ذلك اقتباس واضح من الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣٤﴾ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ﴾ سورة التوبة ٩، آية ٣٤-٣٥.

(٨) أي حان وقت الفرض الخامس من فروع الدين وهو الجهاد ضد الكافرين، فقوموا لأداء هذا الفرض الإلهي. للوقوف على نماذج من أمثال هذه الهوسات والأهازيج الشعبية، المليئة بمفاهيم الجهاد الإسلامي. راجع د. فياض: المرجع السابق، ص٢٥٩-٢٦٥.

المدن، الدافع للارتباط المصيري بالقرار الجهادي للمرجع الأعلى. هاتان الحقيقتان - كمعلميْن شاخصيْن للتحرك الإسلامي آنذاك - فرضتا على القيادة الإسلامية خيار التوجه الفعلي لقيادة الحالة الجهادية، لا من خلال إصدار الفتاوى فحسب، وإنما بتثبيت خطة ميدانية متكاملة، تتوجه من خلالها طاقات الأمة نحو الهدف المحدد. وها هنا نشير إلى أن الخطة القيادية التي ارتكزت على الشعب المنفذ للفتاوى بشكل مباشر. لم تتجاوز دور الكادر الوسط - الديني والثقافي - في الساحة. فمع شدة التماسك بين المرجع والناس، كان للطبقة العلمائية الوسطى كالخطباء ووكلاء المراجع وأساتذة الحوزات وطلبة العلوم الدينية، وكذلك الطبقة المثقفة من الأساتذة والمؤلفين، الدور الأهم في استشاريات المرجع الأعلى، وإيصال المعلومات التامة عن الساحة، وكذلك نقل توجهات المرجع والقيادة الإسلامية إلى القواعد الشعبية. وقد حصل تعاون وثيق داخل الطبقة الوسطى بين المحورين، الديني والثقافي، يقول الوردي: «حصل في عهد الاحتلال تعاون وثيق بين الأفندية والملائية، وكان لهذا التعاون أثره الكبير في التقارب الطائفي الذي ظهر بوضوح في أيام الثورة.. إن الأفندية أدركوا ما للملائية من نفوذ قوي وكلمة مسموعة في أوساط العامة..»(1).

لذلك شخصت سلطات الاحتلال هذه الخطورة من النفوذ الكبير لعلماء الدين منذ بداية الاحتلال، تقول (المس بيل)، في إحدى رسائلها بعد إعلان الهدنة في تشرين الثاني ١٩١٨م، محرم ١٣٣٧هـ: «لست أدري، ماذا يفكر أصدقائي المسلمون بعد انتصارنا على الأتراك.. أما علماء الدين فلابد أنهم يشعرون بالمرارة لما أصاب سيف الإسلام من إنكسار، ولكن الجميع يشاركون في الأمل بأننا سوف نعطيهم الرفاه في

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٣٩. الجزء الخامس. القسم الأول. وكذلك راجع: البازركان، علي: الوقائع الحقيقية، مصدر سابق، ص٧٧-٧٨. وهو من الأفندية المعاصرين للأحداث وكانت علاقته بالعلماء وثيقة وتعاونه معهم كان جيداً ومهماً في بغداد والكاظمية وسامراء.

المستقبل»[١]، وتقول أيضاً: «إن المشكلة عندنا هي كيف نستطيع أن نتفاهم مع الشيعة. وإني لا أقصد سكان الريف حيث أنّ صلتنا بهم جيدة، وإنما أقصد سكان العتبات المقدسة المتدينين، وخاصة زعماء الدين، أي المجتهدين الذين بيدهم الحل والعقد»[٢].

ولابد أن نشير هنا، إلى أن البريطانيين أثاروا الحساسيات الطائفية من جانب، والتفرقة الدينية من جانب آخر، خدمةً لأهدافهم التسلطية، يقول الدكتور عبد المجيد كامل التكريتي: «فحسبما يبدو من التقرير الإداري عن شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨، أن البريطانيين كانوا ينوون تعيين قاضٍ سنّي في النجف، كما أصدروا تعليمات غريبة تقضي بأن يرتدي العمال زياً موحداً حسب إنتمائهم القومي والطائفي. فقد أصبح لزاماً على العمال العرب من السُّنة العاملين في مشاريعهم أن يرتدوا كوفية حمراء وعقالاً أسود، فيما كان على إخوتهم من عمال الشيعة أن يرتدوا كوفية زرقاء وعقالاً أبيض. وحاولوا أيضاً دغدغة عواطف المسيحيين الدينية وربطهم بهم بوشائج قوية.. [وقد] وردت إشارات صريحة في التقارير البريطانية الخاصة التي تعود إلى تلك السنوات، إلى تعلق آمال المسيحيين بالبريطانيين»[٣].

وبالرغم من ذلك استطاعت القيادة الإسلامية المتمثلة بمراجع الدين أن يحبطوا تلك المحاولات بالتمسك بالوحدة الإسلامية لضمان وحدة المسلمين بمختلف مذاهبهم وقومياتهم، وبالوحدة الوطنية لضمان وحدة العراقيين بمختلف أديانهم وطوائفهم. فقد أصدر الشيخ محمد تقي الشيرازي – المرجع الأعلى – في أواخر ١٣٣٧هـ صيف عام ١٩١٩م توجيهاته إلى العراقيين الشيعة بحضور مساجد السنّة، وتابعه في ذلك الشيخ

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٢٢، عن:

Burgoyhe ،Gertrude Bell ،vol ،٢.London ،١٩٦١ p.١٠٠.

(٢) فياض: المرجع السابق، ص٢٣٠. بالهامش عن:

Bell ،The Letters of Gertrude Bell ،vo ،١,٢London ،١٩٤٧ p.٢٩٣.

(٣) التكريتي، د.عبد المجيد كامل: مرجع سابق، ص٧٤-٧٥.

مهدي الخالصي في الكاظمية (١٢٧٦ـ١٣٤٣هـ، ١٨٥٩ـ١٩٢٥م) بتوجيهات مماثلة.

وبالفعل فقد زار جمع من العلماء الشيعة منطقة الاعظمية ببغداد للتشاور مع علماء السُّنة فيها. ويعلّق الشيخ محمد رضا الشبيبي على هذه الزيارة بقوله «لقد كانت زيارة أعلام الشيعة هذه للأعظمية وانبراؤهم فيها لتأليف القلوب، أول زيارة في التاريخ وقعت من نوعها بين الفريقين»[١].

هذا وستتوضح خطة الإعداد الثوري أثناء حديثنا عن الإمام الشيرازي مفجر الثورة ضد المحتلين، وعن كيفية توظيف الإساءة العامة من سياسة المحتلين باتجاه الثورة، وكذلك كيفية استثمار طاقات المثقفين نحو شحذ الهمم، حيث رعيت الاجتماعات المكثفة من قبل الإمام وابنه الميرزا محمد رضا الذي كان فاعلاً بدرجة عالية لغرض التصعيد إلى مستوى المواجهة السياسية في بغداد وغيرها ومن ثم المقاومة العسكرية المسلحة. يقول الدكتور الوردي: «إن بوادر الحركة الوطنية ظهرت في بداية الأمر في بغداد وكربلاء، أولاهما بتأثير الأفندية [أغلب الموظفين والضباط في العهد العثماني]، والثانية بتأثير الشيرازي وحاشيته ولا سيما ابنه الميرزا محمد رضا، ثم سرت عدوى الحركة بعدئذٍ إلى المدن والمناطق الأخرى»[٢]. فجاءت حلقات الخطة متلاحقة زمنياً يكمل بعضها بعضاً، فالقيادة الدينية سعت إلى التركيز على توظيف طاقات الأمة الفكرية والمالية والجهادية، وعلى استيعاب وتوجيه تطورات الساحة الإسلامية والوطنية في بغداد، وعلى رعاية الاجتماع المركزي في كربلاء الذي ضمّ العلماء ورؤساء العشائر ووجهاء المدن، إلى صدور فتوى الجهاد المقدس، وإلى تفجير الثورة في الرميثة، وانتشارها في معظم مناطق العراق. كل هذه التطورات الحركية والسياسية على ساحة العراق سنتدرج معها بتطور الأحداث وتلاحقها فيما يأتي من دراستنا.

---

(١) نقلاً عن الميلاد، زكي: خطاب الوحدة الإسلامية – مساهمات الفكر الإصلاحي الشيعي، دار الصفوة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م. ص١٠٧– ١٠٨.

(٢) الوردي: المرجع السابق، ص٩٢.

الإمام الشيخ الحائري الشيرازي في موقع قيادة الثورة

انتقل الإمام الحائري من سامراء إلى كربلاء في ٢٣ شباط ١٩١٨م، ٢ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ، وكان يوم وصوله إلى كربلاء يوماً مشهوداً، فخرجت الجماهير نساءً ورجالاً لاستقباله[1]. وكانت الأجواء العامة في الساحة الدينية والسياسية تشير إلى أنه خليفة المرجع الأعلى السيد اليزدي.

وبالفعل، بعد وفاة السيد محمد كاظم اليزدي في ٣٠ نيسان ١٩١٩م،٣٠ رجب ١٣٣٧هـ، أصبح الشيخ الحائري الشيرازي المرجع الأعلى للمسلمين الشيعة، وسنلاحظ انضواء العراقيين بشكل عام تحت لوائه.

وكانت قد شخّصت دوائر الاحتلال مؤهلات الشيرازي القيادية منذ البداية، فأولته اهتمامها الكبير بعد رحيل سلفه السيد اليزدي، ففي ٥ أيار أي بعد خمسة أيام من وفاة اليزدي، كتب نائب (ويلسن) (الكولونيل هاول) رسالة إلى الإمام الشيرازي يعزيه بوفاة الإمام اليزدي، ذاكراً فيها إشارات خاصة، يمتدح فيها سلفه، وهي تحمل دلالات واضحة لرسم النهج ذاته، في التزام جانب الهدوء والسكينة، بالرغم من تطور الظروف وتصاعد الأزمة، فكانت رسالة تعزية ولكنها لا تخلو من محاولة تلقين

(١) الوهاب، عبد الرزاق: كربلاء في التاريخ، طبع بغداد ١٩٣٥، ج٣، ص٢٤.

إملاءاتهم المطلوبة[١]. ومن ثمّ قام (ويلسون) بزيارته في حزيران ١٩١٩، إلى بيته في كربلاء. ومما يذكر أنه طرح عليه في بداية حديثه إلتزام الإشراف على مقام الإمامين العسكريين في سامراء، ليستدر عواطفه بهذه الإثارة التي تنفعه طائفياً، ولتكن بداية لاستدراجه واحتوائه من قبل سلطات الاحتلال، وبالفعل طلب (ويلسون) من الشيرازي ترشيح رجل من الشيعة ليحل محل سادن الروضة الحالي وهو سني المذهب، ولكن خاب ظنه حينما أجابه الإمام بقوله: «لا فرق عندي بين السني والشيعي، أن (الكليدار)[٢] الموجود رجل طيب، ولا أُوافق على عزله»[٣]. ولما فشل (ويلسون) في محاولته هذه، عرض عليه استعداداته لتنفيذ أوامره، فآستثمر الإمام هذا العرض مباشرة، فطلب منه التعجيل بالرحيل عن البلاد وتنفيذ العهود البريطانية بشأن استقلال العراق، موضحاً له بأن هذا هو طلبه الوحيد[٤]. ومن الطبيعي كان لهذا الموقف أثره السلبي لدى المحتلين ترجم بالخيبة وإعادة الحسابات، بينما آنعكس في نفوس العراقيين بالعزّة والصلابة والالتفاف الفعلي حول الشيخ القائد، وذلك لأنه ركّز على الهدف

---

(١) مما جاء في الرسالة: «كان [السيد اليزدي] تقياً وورعاً، عالماً علاّمة. محباً للخير والوطن، عاملاً على تسكين الخواطر، ناصحاً عاملاً، رشيداً حكيماً، حازماً هماماً، محرضاً للناس على التزام جانب السكينة، هادياً لهم إلى طريق الخير والصلاح، ناهياً لهم عن ارتكاب الهفوات والغلطات..». هذه اللغة واضحة الدلالة من باب (إياك أعني وآسمعي يا جاره). للاطلاع على نص الرسالة راجع: الوهاب، عبد الرزاق: المصدر ذاته، ص٥٧-٥٨.

(٢) (الكليدار) هو سادن روضة الإمامين، علي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري (عليهما السلام)، وهما الإمامان العاشر والحادي عشر - من أئمة المسلمين الشيعة - الاثني عشر.

(٣) الوهاب، عبد الرزاق: المصدر نفسه، ص٥٩-٦٠.

يبدو أن مستشاري (ويلسون) كانوا على خطأ كبير في إثارة مراجع الشيعة ضد إخوانهم السُّنة. وفاتهم أن يدركوا أن إثارة القلاقل والفتن الطائفية هي من صنع العملاء أو الجهلة بتدبير من الاستعمار. وهذا الأمر لا يخفى على المسلم الواعي فكيف بالمرجع الديني.

(٤) محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان، مرجع سابق، ص١٧٦.

الرئيس الذي تجتمع عليه الأمة، سنة وشيعة، ومما يذكر في هذا المقام أن الإمام نجح في مسعاه لتوحيد جهود الطائفتين للعمل من أجل إنقاذ العراق(١)، وقد ظهر ذلك جلياً في بغداد خلال شهر رمضان (١٣٣٨هـ، ١٩٢٠م)، ومن هذا المنطق بدأت تتحرك المسيرة التحريرية نحو ساعة التفجير الثوري، كما كانت تشير تطورات الأحداث، فالمرجع الأعلى متوثب في الميدان، وبقية المجتهدين والحوزة الدينية والسياسيين الوطنيين بل وعموم العراقيين، مع كل خطواته في التصدي والجهاد. وسنلاحظ توحيد الطاقات الحركية المنطلقة من عدة توجهات شعبية ومحلية ضمن نطاق العمل الوطني، وهي متمحورة حول الهدف المركزي الموحد الذي كرّسه الإمام الحائري في الأمة، والذي عزّز موقعه القيادي في الأوساط العراقية بشكلٍ عام، فهو بالإضافة إلى مكانته العلمية - الدينية، كان يتمتع بكفاءات شخصية نادرة، يقول السيد محمد علي بحر العلوم في حديثه مع علي البازركَان: «إن الميرزا الشيرازي له مكانة كبيرة.. وهو ذو جرأة وحزم وإقدام لا تصدّه إذا أندفع أية قوة»(٢)، لذلك اجتمعت كلمة المسلمين تحت رايته، واستوعب تحرك الوطنين ضمن خطته العامة، يقول الدكتور فياض: «يظهر أن الإمام الشيرازي كان يعتقد أن مساندة الحركة الوطنية أمر يمليه عليه الواجب الديني، وأن نجاح هذه الحركة يعني زوال حكم غير إسلامي، وإحلال حكم إسلامي محله»(٣). وبذلك

---

(١) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج١، ص١٩٠.

(٢) البازركَان، علي: الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مصدر سابق، ص٧٨.

(٣) فياض، المرجع السابق، ص٢٧٣. والملاحظ على الحركات والأحزاب الوطنية والسياسية التي أُنشأت في تلك المرحلة، أنها لم تكن علمانية المنهج، خارجة عن الإطار الإسلامي العام، وإنما «اعتمدت الأوساط السياسية العمل الحزبي كأسلوب في العمل من أجل استقلال العراق، وقد جاءت المبادرات اللاحقة على أيدي علماء الدين بالدرجة الأولى، وعلى أيدي الشخصيات الإسلامية، أو ذات الميول الإسلامية بالدرجة الثانية. حيث نلاحظ أن غالبية الأحزاب كانت تضم في قياداتها علماء دين.. ووفرت هذه الصفة المشتركة أرضية للالتقاء والتفاهم بين الأحزاب السياسية التي شهدت تنسيقاً جيداً فيما بينها في العمل السياسي المعارض، رغم التفاوت بينها ←

تحقق الربط الفعلي بين عموم الناس والقيادة في المسيرة الجهادية، ضمن خطة الإعداد الثوري التي بلورت هذا التماسك المصيري مع المرجع القائد. ويمكننا أن نقول: إن هذه المسيرة امتلكت مقومات النجاح، لوجود القائد الواحد، يعني توافر وحدة القيادة، ووحدة صفوف المعارضة، ووحدة الأهداف العامة. بالإضافة إلى العمق الشعبي الكبير لشخصية الإمام حيث أصبح الرمز القيادي لجميع المسلمين بكل طوائفهم، بل لكل العراقيين بكل أطيافهم الحركية والثقافية والسياسية.

ولقد كانت خطوات الإعداد تتركز حول تنظيم إدارة الوضع الحركي والسياسي للمعارضة العامة، ومباشرة الأعمال السياسية والإعلامية، وكذلك التحرك نحو التعبئة العامة للأمة، لغرض المواجهة السلميّة، فإنْ حصلت بواسطتها الأهداف المرجوة فبها، وإلاّ فإلى المواجهة المسلحة ضد قوات الاحتلال. ضمن هذه الخطوط العريضة تحركت مسيرة التحرير، بتوجيهات القيادة الميدانية، وعلى رأسها الإمام الشيخ الحائري الشيرازي.

ففي المجال الإداري، آنصبت الجهود نحو لملمة القيادات الدينية الثانوية إلى جانب

في الحجم والثقل الجماهيري».

شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٩.

ومما يذكر - مثلاً - ان (حزب حرس الاستقلال) الذي أسس في بغداد في شباط ١٩١٩ وهو حزب سري معارض لسلطات الاحتلال، ضم في قيادته عدد من علماء الدين والمثقفين الإسلاميين، أمثال السيد محمد الصدر، والشيخ محمد باقر الشبيبي، والشيخ يوسف السويدي،وجعفر أبو التمن، وعلي البازركان وغيرهم.

وحينما نطالع عن تلك المرحلة، نجد أن كلمة الوطنية تستعمل ضمن التوجه الإسلامي، فمثلاً عندما يتحدث الدكتور فياض عن علاقة حزب حرس الاستقلال بعلماء النجف وكربلاء يقول: «..ان لحزب الحرس صلات في المناطق العراقية الأخرى خاصة النجف وكربلاء اللتين كانتا من أهم، إن لم تكونا أهم مراكز الحركة الوطنية في العراق نظراً لوجود علماء الدين ذوي النفوذ الأكبر في نفوس الجمهور». فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٦٨.

زعماء العشائر، ووجهاء المدن، خصوصاً في مناطق التوتر السياسي - الفرات الأوسط -، وربطها بالإمام القائد. وفي هذا الصدد تم تأسيس (الجمعية الإسلامية) في كربلاء وهي جمعية سرية تعنى بشؤون التحرك والثورة وذلك في تشرين الثاني ١٩١٨م، محرم ١٣٣٧هـ[1] برئاسة نجل الإمام الشيخ محمد رضا، وكان في عضويتها: السيد هبة الدين الشهرستاني، والسيد حسين القزويني، والسيد عبد الوهاب آل طعمة، وعبد الكريم العواد، وعمر العلوان، وعثمان العلوان، والشيخ محمد حسن أبو المحاسن، وطليفح الحسون، وعبد المهدي القنبر، ومحمد علي أبو الحب[2]. وكان هدفها توحيد الكلمة في مواجهة الاحتلال البريطاني، والسعي للحصول على استقلال العراق بزعامة ملك مسلم[3]. كما - أشرنا إلى ذلك سابقاً - كما وأسس الإمام الشيرازي جمعية أخرى هي (الجمعية الوطنية الإسلامية) ضمت: عبد الحسين المندلاوي، ومهدي المولوي، ويحيى الزرندي وغيرهم. وقد أسس السيد أبو القاسم الكاشاني في الكاظمية جمعية سرية هي (الجمعية الإسلامية) كان يدعمها شيخ الشريعة الاصفهاني. وأيضاً أُسس الحزب النجفي السري في تموز ١٩١٨م، ١٣٣٦هـ ضم عدداً من علماء الدين في النجف، من أبرزهم: الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجزائري، والشيخ جواد الجواهري، السيد محمد سعيد كمال الدين، الشيخ حسين العلي، الشيخ عبد الحسين مطر، والشيخ محمد علي القسام، بالإضافة إلى بعض رؤساء العشائر ورموز المجتمع، أمثال: السيد علوان الياسري، السيد كاظم العوادي، محسن شلاش، هادي زوين،

---

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٩.

(٢) الوهاب، عبد الرزاق: كربلاء في التاريخ، ج٣، ص٢٥. وكذلك طعمة، سلمان هادي: كربلاء في ثورة العشرين، ص٤٤. ويطلق المؤلف إسم (الحزب الوطني الإسلامي) على هذه الحركة.

(٣) للتفاصيل راجع: الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، القسم الأول، الفصل الثامن، بعنوان: نشأة الحركة الوطنية في كربلاء، ص١٠٣-١١٢.

والشيخ شعلان أبو الجون[1].

ولهذه التطورات والمواقف العملية للشيخ المرجع على المستوى الحركي والتنظيمي، أصبح بمنزلة القطب من رحى الحركة العراقية، وبالفعل التفّ السياسيون الوطنيون حول شخصيته بآعتباره القائد المنقذ للعباد والبلاد، وذلك لما عرفوه من تمتعه برؤية سياسية ناضجة، وحسٍ وطني إسلامي مستقل، وقرارات ثورية حاسمة، «وقد لعب الميرزا محمد رضا، نجل الإمام الشيرازي، دوراً رئيسياً في العمل للحركة الوطنية، وفي توثيق الصلة بين أبيه الإمام الشيرازي وبين قادة الحركة السياسيين»[2].

وظهرت آثار هذه الإدارة بشكلٍ جلي في أيام الثورة وما بعدها، حيث تشكَّل مجلس لقيادة الثورة في كربلاء بزعامة الإمام الحائري ضم عدداً كبيراً من علماء الدين، بالإضافة إلى رؤساء العشائر وزعماء المجتمع، لغرض الإعداد للثورة المسلحة وتوجيهها ميدانياً. وبالفعل لقد «أظهرت الشهور الأربعة التي سبقت قيام الثورة، الدور القيادي الحاسم للعلماء في الدعوة والتحضير لها. أما بعد قيام الثورة فقد تمثل هذا الدور في الإشراف العام، الديني والسياسي، على الشؤون العسكرية والسياسية والإدارية، عبر قيادة وتوجيه الهيئات والمؤسسات التي أُنشأت إبان الثورة، بشكلٍ مباشر..»[3]. ومما

---

(١) شبر، حسن: المرجع ذاته ص٢٠٩-٢١٠. الشيخ عبد الكريم الجزائري، هو عالم جليل، وأديب كبير، وسياسي مجاهد. ولد في النجف ١٢٨٩ وتوفى سنة ١٣٨٢هـ، درس على يد كبار المجتهدين أمثال: الآخوند الخراساني والسيد اليزدي وشيخ الشريعة الاصفهاني - شارك في الجهاد ضد الإنكليز سنة ١٩١٥م في جبهة القرنة بالجنوب إلى جانب العلاّمة السيد علي الداماد. وكان من مستشاري الشيخ الشيرازي - قائد ثورة العشرين - ومن رجال الثورة المميزين. كما وأصبح المستشار الأول للمرجع الأعلى السيد أبو الحسن الاصفهاني - فيما بعد - للتفاصيل راجع، آل سميسم النجفي، الشيخ محمد حسن: سحر البيان وسمر الجنان - لبنان - بيروت دار البيان العربي، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ص٣٦٨-٣٦٩.

(٢) فياض، عبد الله: المرجع السابق، ص٢٧٧.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم، مرجع سابق، ص٢٢٣.

يذكر حول نشاطات نجل الإمام الحائري، بالإضافة إلى ما أسلفنا من نشاطه في توثيق العلائق بين أبيه والقادة السياسيين. فقد كان نشيطاً جداً في فعالياته وتحركاته بين القبائل والمدن لغرض توحيد صفوفها وتنظيم جهودها، للوقوف وقفة رجل واحد ضد سلطات الاحتلال. وكان يعدّ هو وجهازه الحركي منبع الحركات المناوئة في الفرات الأوسط، ورد ذلك في تقييم السلطات - أيضاً -[1].

أما في إطار العمل السياسي والإعلامي، فقد تكثفت النشاطات السياسية والإعلامية من قبل القيادات الدينية والسياسية، وعلى رأسها نشاطات الإمام الحائري في هذا الاتجاه. فقد مارس ضغوطاً دولية على بريطانيا، فقدم رسالة إلى الوزير المفوض الأمريكي بطهران - سراً - يوضح فيها تعسف سلطات الاحتلال البريطاني في العراق، وذلك في ١٣ شباط ١٩١٩م،١٢ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ مستعيناً في حجته بحق تقرير المصير الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (ويلسون). وكانت الرسالة واضحة المطالب، وقد ختمها بتوقيعه وتوقيع الشيخ فتح الله الأصفهاني - الذي يليه في المرتبة القيادية.

ومما ورد فيها:

«..وبما أنكم كنتم صاحب المبدأ في هذا المشروع، مشروع السعادة والسلام العام، فلابد أن تكونوا الملجأ في رفع الموانع عنه، وحيث وجد مانع قوي يمنع من إظهار رغائب كثير من العراقيين على حقيقتها بالرغم مما أظهرته الدولة البريطانية من رغبتها في إبداء آرائهم، فرغبة العراقيين جميعهم والرأي السائد، بما أنهم أمة مسلمة أن تكون حرية قانونية واختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية، وملك مسلم مقيد بمجلس وطني. وأما الكلام في أمر الحماية فإنّ

---

(١) راجع للتفاصيل، الوردي: د. علي: المرجع السابق، الفصل الثالث عشر (نشاط ابن الشيرازي ونفيه) ص١٩٧-٢١٥. ويورد رسالة من أحد رؤساء الغراف إلى نجل الإمام كدليل على محوريته في الإدارة، ورسائل أخرى صادرة عنه تدل أيضاً على أهميته المميزة في دوره القيادي. ولأهميته قررت سلطة الاحتلال اعتقاله ونفيه.

رفضها أو الموافقة عليها يعود إلى رأي المجلس الوطني بعد الانتهاء من مؤتمر الصلح..»[١].

هذا وقد نشطت الحركة السياسية داخل الأوساط العراقية، فنظمت مضابط توكيل في معظم مناطق العراق بعثت إلى الحكومة الشريفية في الحجاز وسورية، كوسيلة من وسائل المواجهة السياسية، لغرض تمثيل العراق في المؤتمرات الدولية، ومؤتمر الصلح في باريس - بالذات-[٢]. «وكانت المضابط التوكيلية التي أرسلها الشيخ محمد رضا الشبيبي في أواخر حزيران ١٩١٩ [أواخر رمضان ١٣٣٧هـ]، من العراق إلى الشريف حسين في الحجاز أكثر المضابط التي نظمت في هذا الخصوص أهمية لكثرة الموقعين عليها ولأهميتهم الدينية والسياسية»[٣]. ومما يذكر في المجال الإعلامي، أن مضابط المطالبة بالاستقلال التي نظمت في بغداد بعثت إلى سوريا بغية نشرها في الصحف الأجنبية، وكذلك ليطلع عليها فيصل وأعضاء الحكومة، وكما قدمت نسخ منها إلى القنصليات: الأمريكية والفرنسية والإيرانية في بغداد[٤]. وكان لرسالة الإمام الحائري للشريف حسين، أثرها المميز. حيث أجابه الشريف في ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٧هـ، ١٩ أيلول ١٩١٩م برسالة خاصة يَتعهد من خلالها ببذل الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة، ويطمئنه على ذلك. وقد أرسل المضابط إلى ابنه فيصل الذي كان في باريس لغرض الحضور في مؤتمر الصلح، طالباً منه الدفاع عن حقوق العراقيين[٥].

---

(١) نص الرسالة، تجدها عند الوردي: المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥. وسنذكرها في الملاحق.

(٢) بعثت هذه المضابط من بغداد وكربلاء والنجف والموصل وبقية مناطق العراق.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٣٢، ويورد الحسني نص إحدى هذه المضابط ويشير إلى الصعوبات التي اعترضت الشبيبي في طريق الوصول إلى الشريف حسين وخاصة محاولات إلقاء القبض عليه في البصرة. راجع الحسني: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥، وكذلك الوردي في المرجع ذاته، ص١٢٢-١٢٥. تحت عنوان (إيفاد الشبيبي).

(٤) البازركَان، علي: الوقائع الحقيقة - المصدر السابق - ص٨٦-٨٧.

(٥) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٢٣، نص رسالة الشريف إلى الإمام الحائري تجدها لدى: الوهاب: المصدر السابق، ص٧٥.

وعلى العموم، فإن هذا التصعيد السياسي والإعلامي للمعارضة العراقية أربك السلطة المحتلة، ودفعها لاعتقال ستة أشخاص من أهالي كربلاء هم أعوان الميرزا محمد رضا نجل الإمام، كأسلوب وقائي، وذلك في ٢ آب ١٩١٩م، ٦ذي القعدة ١٣٣٧هـ، وتمّ ترحيلهم إلى بغداد بغية نفيهم إلى الهند، وهم: عمر العلوان، وعبد الكريم العواد، وطليفح الحسون ومحمد علي أبو الحب والسيد محمد مهدي المولوي والسيد محمد علي الطباطبائي.

وعلى أثرها بعث الإمام رسالة إلى (ويلسون) في ٥ آب ١٩١٩م، ٩ ذي القعدة ١٣٣٧هـ، يحتج فيها على تسفيرهم ويطلب إخلاء سبيلهم، ودافع عن طريقتهم السلمية في المطالبة بحقوقهم المشروعة. فأجابه (ويلسون) برسالة مفصلة، يدافع من خلالها عن الأجراء الوقائي، ولكن نزولاً لرغبة الإمام سيتم تسريح السيد الطباطبائي وإرساله إلى سامراء تحت الرقابة العامة، وفي حالة عدم التزامه يتم اعتقاله ونفيه، أما السيد المولوي فسينفى إلى الهند بلده الأصلي، وأما الأربعة من أهالي كربلاء فإنهم ينشرون الإشاعات الكاذبة ضد الإنكليز ويشوشون أذهان الناس(1) وكان هذا الجواب مؤلماً للإمام الحائري، وعلى أثره استخدم تكتيكاً ذكياً أدّى إلى إطلاق سراحهم. حيث أعلن عن عزمه للهجرة إلى إيران وقيادة الجهاد ضد الإنكليز من هناك. فتوالت عليه الرسائل من العلماء ورؤساء العشائر وأعيان المدن، فتألب الرأي العام ضد اعتقالهم، وضد رسالة (ويلسون) أيضاً. وممّا جاء في إحدى الرسائل - كمثال-: «..إن حادث كربلاء المقدسة أقام قيامة العلماء وكدّر خواطر الفقهاء، أدمى القلوب وأبكى العيون، كيف لا، وأنه اعتداء على مقام الإسلام، وتوهين بمنازل العلماء الأعلام.. يا حجة الإسلام، لم يبلغنا خبر هجرتكم إلاّ وصمّمنا على اتباعكم والسير على منهاجكم فلا

(١) نص الرسالة، لدى الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٩٠-٩٢ وكذلك الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٠٦-١٠٨.

تطيب لنا بعدكم دار، ولا يكون لكافة أهل العلم قرار، فأْمرونا فإننا ممتثلون طوع أمركم، ورهن إشارتكم..»[١].

فما وجد (ويلسون) خياراً أمامه سوى استرضاء الإمام الحائري، وتراجعه عن رسالته غير الحكيمة، فأمر بإعادتهم بعد مضي أربعة شهور من إبعادهم، فعادوا إلى كربلاء في ٢ كانون الأول ١٩١٩م، فاستقبلوا استقبال الأبطال المجاهدين، كما وأرسل (ويلسون) مبلغاً من المال إلى الإمام عن طريق معتمده محمد حسين خان الكابولي في محاولة استرضائية أخرى، عسى أن تمهّد خطوته هذه لخطواتٍ أخرى للتقرّب والانفتاح ومن ثمّ التأثير المباشر على الشيخ القائد، ولكن الإمام كان حكيماً وواعياً فصدمه برفضه القاطع[٢] وأغلق الطريق عليه تماماً. وبالمقابل لقد أصبح إطلاق سراح المعتقلين انتصاراً للإمام الحائري، حيث تم ذلك بكفالته، وتؤكد (المس بيل) بان هذا الحادث شجع الناس على المقاومة وحبك الدسائس بدلاً من إيقافها[٣].

وتطورت الأحداث نحو التعبئة العامة، للوقوف أمام سلطات الاحتلال، فكانت بداية المواجهة السياسية التي تلت تلك التطورات، لغرض تحصين الناس من التأثير بأساليب المحتلين وقطع خطوط الاتصال بها، ففي أوائل آذار ١٩٢٠م الموافق لأواسط جمادى الثانية ١٣٣٨هـ، أصدر الإمام الحائري فتوى تحريم العمل الوظيفي في إداريات سلطة الاحتلال البريطاني[٤]. وقد انتشرت هذه الفتوى بين الناس كالنار في الهشيم،

---

(١) كانت هذه الرسالة بتوقيع: سعيد كمال الدين، محمد باقر الشبيبي، محمد الشيخ يوسف، سيد حسين كمال الدين، عبد الرضا السوداني، سيد أحمد الصافي، سيد سعيد جريو، للاطلاع على نص الرسالة راجع: الوهاب: المصدر السابق ج٣، ص٨٥.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٠٩.

(٣) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، طبع ١٩٧١، ص٤٤١.

(٤) المصدر ذاته، ص٤٤١. تقول المس بيل «في أوائل آذار ١٩٢٠ قيل إن الميرزا محمد تقي الشيرازي، أصدر فتوى يحرم فيها توظيف المسلمين في الإدارة البريطانية.. وان الاستقالات من خدمة الحكومة تزداد يوماً بعد يوم..».

أدت إلى حملة واسعة من الاستقالات. إنّ هذه الخطوة ـ بحد ذاتها ـ من الإمام، وما تبعها من الالتزام والطاعة من قبل عموم الناس، وضعت النقاط على الحروف في مسألة الترابط المصيري ما بين القيادة والقواعد الشعبية مروراً بالكادر الإسلامي الوسط، يقول النفيسي: «في مطلع شهر آذار اصدر المجتهد الأكبر في كربلاء فتوى جاء فيها: إن قبول وظيفة حكومية في إدارة البريطانيين، أمر تحرمه الشريعة الإسلامية، فطغت موجة من الاستقالات في منطقة الفرات الأوسط، والأسفل»[1]. فكانت هذه المبادرة القيادية بمثابة بالون اختبار لقدرة الاستجابة لدى الأمة. وبها آكتشف القائد حجم المسؤولية الدينية والوطنية، الملقاة على عاتقه، في قيادة الناس، وهم يستجيبون لفتواه، بترك مصدر رزقهم ومعيشتهم. وعلى ضوء هذه النتيجة بنى القائد انطلاقته في مواكبة الأحداث لغاية الوصول إلى قمتها التي أعلن الإمام فيها فريضة الجهاد ضد العدو المحتل بالمقاومة والثورة. وبالفعل حينما تزداد أواصر الثقة المتبادلة بين القائد والأمة تكون ظروف الإجراءات الثورية الحاسمة أكثر ملائمة.

---

(١) النفيسي، د. عبد الله: دور الشيعة، ص١٣٣-١٣٤.

تبلور المعارضة المدنية

بعد تلك الخطوة التعبوية، تبلور أسلوب المطالبة السلمية بالحقوق المشروعة، وذلك إثر الاجتماعات المكثفة التي حصلت في النجف وكربلاء، ففي ٢٧ رجب ١٣٣٨هـ ذكرى المبعث النبوي الشريف الموافق ليوم ١٦ نيسان ١٩٢٠م، دعا السيد علوان الياسري إلى اجتماع سري في داره بالنجف الأشرف، حضره عدد من علماء الدين ورؤساء العشائر ووجهاء المدن بحضور الميرزا محمد رضا نجل الإمام الحائري، تناولوا فيه فكرة القيام بالثورة المسلحة ضد الإنكليز، فاختلف المجتمعون حولها، وكان من أبرز المعارضين لها هو خيّون العبيد - المار الذكر - ومع ذلك فقد تقرر في الاجتماع ضرورة التوعية الدينية لتهيئة أجواء الثورة. وقد أُنتدب بعض الخطباء والموجهين لهذه المهمة. ويذكر الشيخ علي الشرقي وهو أحد الحاضرين في هذا الاجتماع، إن الحاضرين اتفقوا على ما يشبه حركة العصيان المدني وقرروا:

«أولاً: تأسيس جمعية باسم الجامعة الإسلامية، مركزها كربلاء ولها فروع في كل العراق ويرأسها الميرزا محمد تقي الشيرازي.

ثانياً: توزيع منشور بتوقيع الشيرازي يأمر بالوحدة وجمع الشمل والتساند في كل المهام.

ثالثاً: جعل يوم الجمعة يوم الشعب، تعطل فيه المكاسب ويترك البيع والشراء، وتنصب

المنابر في الساحة العامة ليتبارى الخطباء فوقها بما يستلزم الإثارة والتحضير»(١).

ويعدّ هذا الاجتماع بمثابة المقدمة للاجتماع الأهم الذي عقد في دار أبو القاسم الكاشاني في ليلة النصف من شعبان ١٣٣٨هـ، الموافق ٤ أيار ١٩٢٠، في كربلاء، حيث زيارة الإمام الحسين عليه السلام المخصوصة في ذكرى ميلاد الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، والتي تعدّ من الزيارات المهمة في كربلاء. حضر الاجتماع السري السيد نور الياسري، وجعفر أبو التمن كمندوب عن الحركة في بغداد، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والسيد علوان الياسري، وكاطع العوادي، والسيد محسن أبو طبيخ، والسيد هادي زوين، والسيد محمد رضا الصافي، وعبد الواحد الحاج سكر، وشعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان، ومجبل الفرعون، وعبادي الحسين ومرزوق العواد وشعلان العطية وسعدون الرسن وعلوان الحاج سعدون وهبة الدين الشهرستاني، وعبد الوهاب آل طعمة، والسيد حسين القزويني وعمر الحاج العلوان وعبد المهدي القنبر وطليفح الحسون ورشيد المسرهد وعبد الكريم العواد وغيرهم. وكان محور البحث مسألة إعلان الثورة المسلحة، فقرروا الاجتماع بالإمام الحائري ومفاتحته بضرورة الثورة المسلحة، ويذكر السيد الحسني الاجتماع الذي عقد ليلة النصف من شعبان ١٣٣٨هـ، كان «في دار السيد نور السيد عزيز، حضره لفيف من رؤساء المشخاب والشامية والرميثة وغيرها.. وترأس الاجتماع الشيخ محمد رضا

---

(١) الشرقي، علي: الأحلام، طبع بغداد، ١٩٦٣، ص١٠٨. راجع الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٢٥-١٢٦.

ويذكر السيد الحسني: «في أواخر شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٨هـ عقد اجتماع سري في مدينة النجف الأشرف حضره لفيف من العلماء والزعماء والأحرار.. فتقرر نشر دعوة واسعة النطاق ولا سيما بين رؤساء القبائل، لنبذ الخصومات، وتوحيد الكلمة والاستعداد لمجابهة طواغيت الاحتلال بكل الطرق الممكنة..». الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، طبع صيدا ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م، ص٨٧.

نجل الإمام الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي وقد تداول المجتمعون في الوضع الراهن، وأقسموا يمين الإخلاص لكل حركة تستهدف تحرير العراق وتخليصه من براثن الاستعمار والاحتلال»[1]. وهكذا توالت سلسلة من اللقاءات والمشاورات تعتبر تمهيدية، لغرض عقد الاجتماع المركزي مع الإمام الشيخ الحائري. وقد تم الاجتماع فعلاً معه في الخامس عشر من شعبان ١٣٣٨هـ - ٥ أيار ١٩٢٠م، وصارحوه بقدراتهم القتالية وتمكنهم من خوض المعركة بنجاح. وكان هذا الاجتماع بمثابة الاجتماع التأسيسي لتنظيم مسيرة الثورة ضم الرموز الاجتماعية الأولى للعشائر والمدن، يصفه السيد الحسني بأنه سري للغاية حيث عقد «في دار الإمام الحائري وتحت رآسته مباشرة، حضره العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري، والزعيم البغدادي الحاج محمد جعفر أبو التمن كما حضره من السادة: السيد نور السيد عزيز، والسيد علوان السيد عباس، والسيد هادي آل زوين، ومن الرؤساء شيخا الظوالم: شعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان، والشيخ عبد الواحد الحاج سكر والشيخ شعلان الجبر. فدارت بين المجتمعين مداولة ترمي إلى إصلاح الحالة العامة وتعرض بعضهم إلى موضوع الثورة فانتبه رئيس المؤتمر العلامة الحائري فقال: «إن الحمل لثقيل، وأخشى أن لا تكون للعشائر قابلية المحاربة، مع الجيوش المحتلة». فأيقنه الزعماء أن فيهم الكفاءة التامة لهذا العمل الخطير، وأن الثورة أمر لابد منه وإنْ كانوا لا يرون الحرب ولا يرغبون فيها. ولكنه تردد في إعطاء الجواب الحاسم، اعتقاداً منه أن الحمل ثقيل فأجابهم بقوله: «أخشى أن يختل النظام ويفقد الأمن فتكون البلاد في فوضى، وأنتم تعلمون أن حفظ الأمن أهم من الثورة، بل وأوجب منها»، فأجابه الحضّار إن قابليتهم على حفظ الأمن والنظام يجب أن لا يرتقي الشك إليها، وأنه لا مناص من إعلان الثورة، وأكدوا له أنهم سيبذلون كل ما في وسعهم لحفظ النظام واستتباب

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٨٨.

راحة العموم. فلما رأى الإمام أن الرؤساء قد ضايقوه من كل جانب لم يَرَ بُداً من القول: «إذا كانت هذه نواياكم، وهذه تعهداتكم فالله في عونكم»[(١)].

وفي اليوم التالي تم الاجتماع الثالث في دار السيد نور الياسري في محلة باب السلالمة حضره المشاركون في الاجتماع الأول وأُبلغوا بقرار المطالبة السلمية عبر الاحتجاجات والمظاهرات أولاً، فإن لم تنفع فإلى الثورة المسلحة، وبعد الاجتماع ذهبوا إلى مرقد الإمام الحسين عليه السلام وعند الضريح أقسموا بالقرآن الكريم واحداً واحداً، على إنجاز القرارات[(٢)]. ويعتبر بعض الباحثين، ان هذا الاجتماع المركزي بالإمام الحائري، هو اجتماع قرار الثورة. فلذلك يسمّونها ثورة الخامس عشر من شعبان[(٣)]. وفي رواية الدكتور عبد الله فياض، بعد لقائه شخصياً بنجل الإمام الحائري الميرزا محمد رضا بطهران سنة ١٩٥٤م، ١٣٧٣هـ، حديث واضح عن مجمل أسرار الثورة[(٤)] ونشاطات والده السياسية والحركية، وفي هذا الصدد يقول نجل الإمام: «كتب المرحوم والدي إلى أهالي بغداد كتاباً يدعوهم فيه للقيام بالمظاهرات والمطالبة بحقوقهم بصورة سلمية.. [ويضيف].. ان الإنكليز تأثروا من دعوة والدي إلى قيام المآتم الحسينية في رمضان، وكانت هذه المآتم عامة وحتى شيوخ العشائر اشتركوا بها..»[(٥)].

---

(١) الحسني، المرجع ذاته، ص٨٩-٩٠. راجع أيضاً فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٢) الوهاب، عبد الرزاق: المصدر السابق، ص١٠٢. راجع مجلة (رسالة الشرق) الكربلائية - في العدد الصادر في رجب ١٣٧٣هـ. وكذلك الوردي: المرجع السابق، ص١٢٧-١٣٠.

(٣) محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان - ثورة العشرين - (اسم الكتاب).

(٤) يفند مزاعم (المس بيل) التي تتهمه بالاتصال بالبلاشفة الشيوعيين، وينفي حوادث السلب والنهب أثناء المطالبة السلمية.

(٥) فياض، د. عبد الله: المرجع ذاته، ص٢٨٦.

هذا، وبعد عودة جعفر أبو التمن من اجتماعات كربلاء إلى بغداد، كان قد أُعلن الانتداب في بغداد[1]، حيث وصلت مقررات (سان ريمو) إلى (ويلسون) في الأول من أيار، فتّم نشرها بأمره، مرفقة ببلاغ هام يوضح معنى الانتداب ويجعله أمراً انسانياً محبباً، ومما جاء في بلاغ (ويلسون): «..يترتب على الدولة الوصية أن تجعل نفسها ذلك الحارس العاقل النبيه، البعيد النظر، الساهر على مصلحة البلاد، فيأخذ بيد شعبها ويسير به نحو الرقي، ويدربه تدريباً يجعله صالحاً للجلوس في مصاف شعوب العالم،.. وكما يستبشر الوصي ويفرح بنمو القاصر الموصى به حين يبلغ سن الرشد ويصبح رجلاً حراً مستقلاً، كذلك تستبشر الدولة الوصية وتبتهج عندما ترى المعاهد السياسية آخذةً بالرقي والتقدم حتى تصبح حرة مستقلة قوية الدعائم ثابتة الأركان..»[2].

وحينما نشر إعلان الانتداب على العراق، مع بلاغ (ويلسون)، التهبت الأوضاع في الساحة العراقية، وساد الاحتجاج والتذمر بين الناس، وتيقنوا بأن الأساليب الدبلوماسية، والطرق السلمية لمطالبة حقوق الشعب في نيل الاستقلال لا تجدي نفعاً، وبالفعل لقد «ذهب الأمل في إنشاء دولة عراقية مستقلة أدراج الرياح»[3]. بينما أخذ «الناس يعلنون تذمرهم واستياءهم من الانتداب قائلين: «هل نحن أطفال، لكي نحتاج إلى وصي يرعى شؤوننا». وانتشر بين التلاميذ في المدارس نشيد يتضمن البيتين التاليين:

الحماية والوصاية	**كلّها معنى الأسر**
وعلى العيش بذلٍّ	**أبداً لا نصطبر[4]**

(١) مقررات (سان ريمو) أعلنت في أوروبا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠م، التي قضت بأن يكون العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

(٢) نشرت جريدة (العرب) في عددها الصادر في ١٣ أيار ١٩٢٠م، نص بلاغ (ويلسون) حول الانتداب.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٣٤.

(٤) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٠٢.

يقول الأستاذ النفيسي: «كان النبأ بمثابة ضربة قاضية. وجاء هذا النبأ المشؤوم مصدّقاً لما كان قد شاع بين الناس، من أن الإنكليز إنما هم في العراق ليبقوا في العراق»[١].

ومن الجدير بالذكر، حول خطط الإمام الحائري، إنه أكد على ضرورة توسيع إطار المعارضة والمواجهة ضد المحتلين، وعلى توحيد الجهود في المدن المقدسة والفرات الأوسط والتحرك في بغداد وسائر مناطق العراق، لتأخذ طابع الشمولية التامة، وأوصى بالمحافظة على الأمن والنظام ورعاية الناس والأقليات، مؤكداً على الوحدة المصيرية في هذا الوطن، بين المسلمين السنة والشيعة وبين العرب والأكراد والتركمان والأقليات الأخرى[٢]. وكان شعار الوحدة وهو شعار المرحلة، منطلقاً من القرآن الكريم حيث قال تعالى:

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾[٣].

فانصبت جهود الإسلاميين نحو إدارة وحماية الثورة، وذلك بالمحافظة على سخونتها، وتوسيع رقعتها لتشمل كافة أنحاء العراق. وفي توحيد جهود الأمة في مسار الثورة المتصاعدة، وبذلك سيبقى لهيب الثورة مستمراً، بالخصوص في العاصمة بغداد مركز سلطة الاحتلال. وهكذا حينما يتم تصعيد رياح الثورة من المناطق المقدسة والجنوب وبغداد والشمال باتجاه الهدف المشترك، حينها يتم إنقاذ الثورة من وحل الأُطر الموضعية التي يسهل تطويقها وإخماد لهيبها كما حدث لثورة النجف عام ١٩١٨م.

لذلك ظهرت صلات ودّية بين علماء الشيعة والسنة، وأظهرت الأمة وحدتها السياسية في ظل القيادة الواعية، وهكذا فلتت الفرصة من أيدي سلطة الاحتلال للّعب في الورقة الطائفية، بإشعال الفتن الداخلية، وبالتالي تفتيت القوة الشعبية المتلاحمة لاستجابة وتنفيذ القرار الإسلامي الجهادي، وبالفعل نجح الشيخ القائد في مسعاه

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٣٤.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم، المرجع السابق، ص١١٢.

(٣) سورة آل عمران ٣/ آية ١٠٣.

لتحقيق الوحدة بين السنة والشيعة والعرب والكرد والتركمان وبقية الاقليات بل بين مختلف الطاقات والجهود، ومما يذكر في هذا الاتجاه مراسلات الإمام مع القيادات الميدانية المختلفة فمثلاً: بعث الإمام الحائري رسالة إلى جعفر أبو التمن بتاريخ ٣/رجب/١٣٣٨هـ، ٢٢ آذار ١٩٢٠م، جاء فيها:

«.. سَرَّنا اتحاد كلمة الأمة البغدادية، واندفاع علمائها ووجوهها وأعيانها إلى المطالبة بحقوق الأمة المشروعة ومقاصدها المقدسة..».

وجاء في رسالته إلى الشيخ أحمد الداود ـ أحد علماء السُّنة ببغداد ـ قوله:

«..هذا ما أعتقده في عامة المسلمين أن يكونوا على مبدأ القرآن الكريم ومنهج الحق وقول الصدق، فكيف بمن رُبّي في حجر القلم ورضع درّ الإيمان، أباً عن جَد.. يسرني أن أرى مثلك في رأس قادة المسلمين إلى الحق داعياً، وإلى الضالين هادياً، بحيث يسترشد بك المسترشدون وينهض بأمرك القاعدون..».

وجاء في رسالته إلى الشيخ موحان الخير الله ـ أحد رؤساء عشائر المنتفك ـ في ٣ رجب قوله:

«.. ان جميع المسلمين إخوان تجمعهم كلمة الإسلام، وراية القرآن الكريم، والنبي الأكرم ـ صلى الله عليه وآله وصحبه ـ، فالواجب علينا جميعاً الاتفاق والاتحاد والتواصل والوداد وترك الاختلاف..»[1].

وقد «شكلت الرسالتان الجوابيتان اللتان بعث بهما باسم الحركة الوطنية ـ الإسلامية في بغداد، كل من الشيخ أحمد الداود.. وجعفر أبو التمن.. إلى الإمام الشيرازي واجابته عليهما، فاتحة حقبة من التعاون والتنسيق وتوسيع نطاق حركة

---

(١) كمال الدين، محمد علي: معلومات ومشاهدات ص١٨٩.

المقاومة للاحتلال، وكذلك فاتحة حقبة جديدة في تطور العلاقات الشيعية ـ السنية»(١).
بالإضافة إلى انضمام التوجيهات الوطنية ضمن الإطار الإسلامي العام بتنسيق وتعاون مع القيادات الإسلامية، ويبدو أن السياسيين الوطنيين أدركوا حقيقة الشعب العراقي المسلم، وسرّ قوته هو بالتزامه بالإسلام والقيادة الإسلامية.

وهذه حقيقة واضحة يدركها السياسيون في الساحة العراقية حتى يومنا هذا، يقول الدكتور فياض: «إن المشتغلين بالسياسة من المثقفين ببغداد وغيرها من مراكز الحركة الوطنية في العراق، رأوا أن الوسائل الاعتيادية للعمل السياسي، كالانخراط في الأحزاب وغيرها، لا تزل غير كافية لإيصال أهدافهم إلى الجمهور، وبالتالي فأن وسائل الدعوة للحركة الوطنية رغم ما أحرزته من تقدم واضح في بعض الأوساط الشعبية. غير كفيلة بكسب تأييد الجمهور لهذه الحركة.

وفي ضوء ما تقدم رأى العاملون في الحركة الوطنية أن يوثّقوا صلتهم [بعلماء]

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢١٤، ٢٣١.

تقول (المس بيل) في معرض حديثها عن الحركة في بغداد: «لأجل تقريب دعوة المطالبة بالاستقلال التام الناجز إلى أفهام الرأي العام الجاهل، وجد من الضروري الالتجاء إلى التعصب الديني. وقد وضحتُ للوطنيين، خلال مدة من الزمن، الحاجة إلى تكوين جبهة متحدة من الطائفتين الإسلاميتين فتغلبت المساعي بصورة مؤقتة على التعصب الشديد الذي يفرق بين الطائفتين السنية والشيعية، ووقعت أول أعراض هذا التقارب في صيف ١٩١٩، عندما حضر السنة اجتماعين دينيين عقدا لتأبين المجتهد السيد محمد كاظم اليزدي. لكن الأهمية السياسية لهذا التقارب لم تظهر بصورة جلية إلا في شهر رمضان الذي بدأ في ١٩ مايس ١٩٢٠م. حيث أخذت حفلات المولد التي تقام احتفاءاً بولادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقام في الجوامع السنية والشيعية بالتناوب..». بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب ص٤٢٤-٤٢٥. ويقول عبد الرزاق الحسني: «.. رأى السنيّون أنْ يشاطروا إخوانهم في مصابهم، فأقاموا للفقيد العظيم [اليزدي] الحفلات التأبينية الكبرى، فكانت هذه الوفاة سبباً مباشراً لتقارب المسلمين في العراق.. وقد استغل المفكرون السياسيون هذه القوة وراحوا يدعمونها ويستعينون بها في القضايا الوطنية الكبرى..». الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، المرجع السابق، ص٥٤.

الدين أكثر فأكثر فيستفيدوا من تأثيرهم في نفوس الجمهور»[١]. وفي تقديري أن هذا التوجه من السياسيين جيد بشرط استكمالهم للمسيرة النهضوية دون نفاق، وذلك لأنهم يستغلون طيب العلماء ويستفيدون من عباءة المرجعية الدينية، وفي الوقت ذاته يتفقون - سرّاً - مع سلطة الاحتلال بغية تحقيق مصالحهم الشخصية والحزبية، وهذه الحالة يتناولها سماحة العلامة المجاهد السيد محمد باقر الحكيم بشجاعة نادرة، وذلك في أثناء تقييمه لتلك المرحلة، حيث يقول: «إن المرجعية كانت فاعلة في عملية التحرير الوطنية، ولكنها لم تكن منظمة ولا واعية لكل أبعاد العملية السياسية، وكان الوطنيون [للأسف] يقومون بدور نفاقي ويحاولون أن يستفيدوا من قوة المرجعية ونفوذها من جانب، ويتعاملون مع السلطات الإنجليزية ويحاورونها وصولاً إلى أهدافهم الخاصة من جانب آخر»[٢].

والمهم في تلك الحقبة الزمنية، جاء التصعيد السياسي والثوري لدى الإمام الحائري وبقية الزعامات الدينية والاجتماعية والعشائرية متزامناً مع نشر إعلان الانتداب، فتبلور الرأي لدى جعفر أبو التمن وبقية القادة السياسيين في بغداد باتخاذ الإجراءات المناسبة، ففي ١٠ أيار عقدت الهيئة التنفيذية لحزب حرس الاستقلال اجتماعاً مهماً، قررت فيه القيام بتظاهرات سياسية أثناء الحفلات الدينية أيام شهر رمضان[٣]. وأقيمت مراسيم المجلس الأول يوم الجمعة[٤] ١٤ أيار قبيل شهر رمضان،

---

(١) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٣٥.

(٢) مقطع من الرسالة الجوابية - المارة الذكر - للسيد محمد باقر الحكيم.

(٣) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ص١٤٢-١٤٤.

(٤) في ١ أيار ١٩٢٠ طالب الخطيب الحسيني السيد صالح الحلي في اجتماع عام عقده بالكاظمية، بالتمسك بتعطيل يوم الجمعة، وكانت خطبته مؤثرة، فانتقد أهالي بغداد على تعطيلهم يوم السبت مع اليهود فقال: إنّ هذا عار عليهم ذاكراً فضائل يوم الجمعة حسب أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأخذت الأسواق تعطل في يوم الجمعة. «والمظنون أن هذه الدعوة كانت من العوامل ←

واتخذت طابع (المولد التعزية) كما يسميها الدكتور الوردي[(١)] على نحو الجمع بين المولد النبوي الذي يقيمه المسلمون السُّنة، وبين التعزية الحسينية التي يقيمها المسلمون الشيعة، وذلك في مساجد السنة والشيعة على التعاقب، وكانت هذه الاحتفالات الدينية هي المصدر الرئيس للتوعية السياسية والتعبئة العامة ضد سلطات الاحتلال. وقد برز الخطيب الحسيني السيد صالح الحلي والشيخ كاظم الدجيلي والشيخ مهدي البصير، وغيرهم كخطباء للمقاومة والثورة، في دور كبير لتوجيه هذه المهرجانات الهادفة، وكانت الأمة من الطائفتين تجتمع بكثافة هائلة لم يشهد لها مثيل في بغداد من قبل، مما دفع السلطات إلى إيجاد عقبات فعلية لتخفيف التوجه المكثف على تلك المجالس ولكن دون جدوى[(٢)].

ولـمّا رأى العلماء والقادة أهمية مواصلة انعقاد تلك المجالس حتى في شهر رمضان المبارك، فقرروا إقامتها في المساء، وبالفعل أقيمت أول حفلة رمضانية في مساء الخميس

التي حفزت الحركية الوطنية في بغداد إلى إقامة الحفلات الدينية التي استفحل أمرها في شهر رمضان واقلقت الإنكليز إقلاقاً غير قليل». الوردي: المرجع السابق، ص١٢٧.

(١) الوردي، علي: المرجع السابق، ص١٧٣، عنوان جانبي (المولد التعزية)، ويذكر المبدع لها هو السيد صالح الحلي حسب رأي الشيخ كاظم الدجيلي، والشيخ مهدي البصير على روايتين متكاملتين.

(٢) من تلك المحاولات، دعوة الشبان إلى حفلات (المس بيل) التي كانت تقيمها في بيتها في الأوقات نفسها لغرض اشغالهم عن الحضور في تلك المجالس. راجع: فياض، عبد الله: المرجع السابق، ص٢٣٨. ويذكر - أيضاً - الأثر الكبير لهذه الحفلات الجامعة بين المولد النبوي والمأتم الحسيني، وللخطباء البارعين في إدارتها. أمثال: السيد صالح الحلي، والشيخ محمد علي الجسام، والشيخ محسن أبو الحب والشيخ باقر الحلي، ولعل أشهرهم الشيخ محمد مهدي البصير. ويصفهم بخطباء الثورة. راجع فياض: المرجع ذاته، ص٢٨٠. ويذكر طالب مشتاق في مذكراته (أوراق أيامي): إن «من حق التاريخ عليَّ أن أذكر في هذه المناسبة، أن الدكتور الشيخ مهدي البصير كان (ميرابو) الثورة بلا منازع وكانت خطبه الثورية وقصائده النارية تلهب مشاعرنا وتغمرنا بفيض من الحماسة وتدفعنا نحو الأهداف الوطنية بشكلٍ عجيب». مشتاق، طالب: أوراق أيامي، مصدر سابق ط٢، بغداد ١٩٨٩، ص٧٩-٨٠.

٢٠ أيار ١٩٢٠م في جامع الميدان[1]. وكان الحضور الجماهيري فاعلاً من الطائفتين، وتناول الخطباء جهاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومقتل الحسين عليه السلام ودعوة المسلمين لوحدة الكلمة، وتخللت تلك الخطب قصائد حماسية[2].

وكان الاحتفال الثالث في جامع الحيدر خانه مساء الأحد ٢٣ أيار ١٩٢٠م ليلة السادس من رمضان ١٣٣٨هـ. وهو الاحتفال المهم الذي دخل في تاريخ التحرك الإسلامي من البوابة السياسية، حيث خطب عدد من الخطباء من السنة والشيعة، ثم ألقى عيسى عبد القادر – موظف في دائرة الأوقاف – قصيدة مؤثرة جاء في ختامها:

وبعدُ أقول للجاسوس منّا ... تجسّس ما استطعت الحاضرينا

وبلّغْ من تريد فقد بنينا ... لاستقلالنا الأُسَّ المتينا[3]

ويبدو أن السلطات ما استطاعت أن تستوعب هذا التصعيد فاعتقلت الشاب عيسى، وعلى أثر اعتقاله اجتمع الناس بعلمائهم ومثقفيهم في الجامع وجاءت وفود من المحلات البعيدة بطبولها تنشد (الدين يا محمد والموت بالجهنم) فآزدحم الجامع والطرقات، وتدخلت السلطات بسياراتها العسكرية لإرهاب المواطنين، إلاّ أنهم كانوا يضربون العسكريين وسيارتهم بالعصي والحجارة. فآشتعلت المواجهة في معركة مكشوفة بين طرفين غير متكافئين، فالناس عزّل عن السلاح يواجهون جيشاً بترسانته العسكرية وسط بغداد.

---

(١) كانت جوامع بغداد الرئيسية كجامع الحيدر خانه وجامع الأحمدية وصحن الكاظمية ومرقد الكيلاني مراكز تجمع الناس لإلقاء الخطب وانطلاق المظاهرات. مشتاق: المصدر ذاته، ص٨٠.

(٢) من المفيد أن ننقل صورة عن بطاقات الدعوة لهذه الاحتفالات، لما فيها من أبعاد اجتماعية ومغزىً وحدوي، فكانت بطاقة هذا المجلس في جامع الميدان بالشكل التالي: «إن أهالي محلّة الميدان يتقدمون إلى حضرتكم بالدعوة للحضور في الحفلة التي يقيمونها ليلة الجمعة في جامع الميدان. للتبرك بتلاوة منقبة المولد النبوي الكريم، مشفوعة بذكرى مقتل سيدنا الحسين(عليه السلام»). راجع: البصير، محمد مهدي: المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٣) العمري، محمد طاهر: مقدرات العراق السياسية، ج٣، ص٤٢٣-٤٢٤.

الأخرس الكربلائي، شهيد الوطن

إن تلك المظاهرة الاحتجاجية الوطنية ضد الوجود البريطاني المحتل، شكلّت صورة التحدي الوطني العام، فقد اشترك فيها الكبير والصغير، المثقف والعامل، من كل مكونات شعب العراق، وقدّم المتظاهرون درساً مهماً لسلطة الاحتلال، في أن مشروع بناء الوطن المستقل ليس شعاراً لفظياً فقط، وإنما هو هدف العراقيين وطموحهم الذي يفدونه بالروح والدم. وبالفعل حينما تطورت الاحتجاجات إلى مصادمات بالأيدي والأكف، آنبرى المواطن الكربلائي النجّار بفأسه ليحطم جبروت المحتلين فهجم على إحدى سياراتهم العسكرية، وضربها فآصطدم بها فسقط ينزف دمه وهو يهتف بشعار الاستقلال، وهكذا قدّم نفسه أول شهيد في المواجهة الوطنية لتتعثر سيارات ومصفحات المستعمرين بجسده وتبقى أرضه طاهرة من المعتدين المحتلين يقول عباس النصراوي في مذكراته: «حدثت مصادمة عنيفة ذهب ضحيتها رجل أخرس من أهالي كربلاء، يمتهن النجارة واسمه عبد علي عبد الرحيم الكعبي، هجم على السيارة المدرّعة بفأسه، وقد دهسته السيارة فمات شهيداً.. صار عنواناً للجهاد والاستشهاد في سبيل الوطن»[1]. ويقول السيد الحسني: إن هذا الرجل الكربلائي أصيب «بطلق ناري..

(١) طعمة، سلمان: كربلاء في ثورة العشرين ص١٦١، نقلاً عن مذكرات عباس المجاهد النصراوي. راجع كذلك طعمة، سلمان: تراث كربلاء، ص٣٩٧، طبع بيروت ١٩٨٣م.

وقيل بل دهسته إحدى المصفّحتين، فأكبر الأهلون موته، وشيّعوه إلى مرقده في اليوم التالي بمظاهرة وطنية كبرى تحدّوا فيها السلطة.. (شهيد الوطن الأول) كما سمي الأخرس»[١].

ولذلك آجتمع الناس في جامع الحيدر خانه، وارتقى المنبر علي البازركَان، طالباً من الناس موقفهم في انتخاب خمسة عشر مندوباً يتحدث باسمهم للسعي لاطلاق سراح (عيسى)، فتمت الموافقة عليهم[٢].

وبدأت سلسلة من التظاهرات والاضطرابات في شوارع بغداد، وضربت سيارات الجيش وأصيب (الكولونيل بلفور) حاكم بغداد العسكري بحجارة في وجهه وسال دمه[٣].

«ويظهر أن مظاهرات شبيهة بالتي جرت في بغداد حصلت بكربلاء، لاسيما أن الإمام محمد تقي الشيرازي أصدر منشوراً يدعو الناس فيه إلى التظاهر. فخرجت في كربلاء مظاهرة سلمية صاخبة فاهتمت الحكومة بالأمر ونفت قادة الحركة إلى هنجام. وقد تأثرت النجف وجميع الفرات الأوسط بمنشور الإمام الشيرازي فعقدت عدة اجتماعات اشتركت بها وفود رؤساء القبائل في الشامية»[٤].

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٨٩.

(٢) وهم: «السيد محمد الصدر، ويوسف السويدي وأبو القاسم الكاشاني وعبد الوهاب النائب وسعيد النقشبندي وعبد الكريم الحيدري ومحمد مصطفى الخليل، وعبد الرحمن الحيدري، وفؤاد الدفتري، ورفعت الجاردجي، وأحمد الشيخ داود، وياسين الخضيري، وأحمد الظاهر، وجعفر أبو التمن، وعلي البازركان».

(٣) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٧٥-١٧٨.

ويذكر طالب مشتاق في مذكراته (أوراق أيامي) بأن التظاهرة الكبيرة التي انطلقت في بغداد كانت بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٢٠م. وتم انتخاب المندوبين لتقديم المطالب للسلطات. راجع مشتاق: المصدر السابق ص٨٢.

(٤) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٣٩.

تصعيد المواجهة السياسية

وبهذه التطورات دخلت الساحة العراقية في مرحلة المواجهة السياسية. المدعومة بالبعد الشعبي في أشد حالات غليانه وخاصة حينما تم تشيع (شهيد الوطن) - الأخرس - في بغداد وسط عاصفة من الجماهير الغاضبة في صباح اليوم التالي من الحادث - أي في ٢٤ أيار حيث كان الناس يلطمون على صدورهم في التشييع ويهزجون قائلين: «ماج عرش الله وتزلزل، على الشهيد الما تغسل». وداروا بالشهيد في شوارع بغداد حتى مقبرة الشيخ جنيد، حيث دفن فيها[١]. وفي عصر يوم التشييع، اجتمع (بلفور) بجعفر أبو التمن وأحمد الشيخ داود وعلي البازركان ومهدي البصير مهدداً لهم، مستاءاً من سلوكهم[٢]، وبعد الاجتماع كتب أبو التمن رسالة إلى الإمام الشيرازي، يطلعه على آخر الأحداث ويستنجد به للتدخل إثر هذه التطورات، وكانت الرسالة مؤرخة في ٧ رمضان ١٣٣٨هـ، ٢٤ أيار ١٩٢٠[٣] أجابه الإمام الحائري بالتأييد والدعم المعنوي[٤]. ثمّ أصدر الإمام الشيرازي بياناً تمّ نشره إلى كافة العراقيين في مختلف

---

(١) للتفاصيل راجع: الدجيلي، كاظم: أحداث ثورة العشرين، طبع بغداد ١٩٧٣، ص٦ وما بعدها.

(٢) لمعرفة وقائع هذا الاجتماع التهديدي راجع: البازركان، علي: الوقائع الحقيقية، مصدر سابق، ص١١٥-١١٦. وحين مطالعتها يتضح للقارئ مدى تخلخل توازن السلطة إثر ذلك التصعيد.

(٣) للاطلاع على نص رسالة جعفر أبو التمن التي أوصلها للإمام الحائري بيد باقر الشبيبي، راجع: الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة، مصدر سابق، ص١٤٤-١٤٥.

(٤) رسالة الإمام الحائري الجوابية، راجعها لدى: الوهاب، عبد الرزاق: كربلاء في التاريخ، طبع بغداد ←

مناطقهم، لمباشرة المظاهرات الاحتجاجية كعمل سياسي مشروع للمطالبة بالحقوق المشروعة. هذا نصه:

«إلى إخواني العراقيين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد، فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق - إن شاء الله - بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد وفداً للمطالبة بحقّه، متفقاً مع الذين يتوجّهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد. فالواجب عليكم، بل على جميع المسلمين الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف، وإياكم بالاخلال بالأمن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضرٌّ بمقاصدكم ومضيّع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيدكم. وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ولا تنالوا أحداً منهم بسوءٍ أبداً. وفقكم الله لما يرضيه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٠/ رمضان ١٣٣٨هـ [٢٧ أيار ١٩٢٠م]

الأحقر محمد تقي الحائري الشيرازي»[١]

وقد «طبع حزب الحرس من الرسالة العامة نسخاً كثيرةً، ووزعها في بغداد والكاظمية ومختلف أنحاء العراق»[٢]، وقُرأتْ في الصحن الكاظمي[٣]. وقد شهدت

١٩٣٥، ص٩٦-٩٧.

وسنثبت نصوص بعض تلك الرسائل في الملاحق - إن شاء الله-.

(١) البازركان، علي: المصدر السابق، ص١١٠-١١١.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٨٤.

(٣) ومما يذكر، أن وفداً يمثل اليهود والنصارى من بغداد، قابل علماء الكاظمية في اليوم التالي من

كربلاء والنجف حالة من الاحتجاجات والتظاهرات وإلقاء الخطب الحماسية. وفي الحلة، ألقيت رسالة الإمام الحائري في اجتماع دُعي له في الجامع الكبير، وذلك في عيد الفطر بداية شوال ١٣٣٨هـ - الموافق ١٩ حزيران ١٩٢٠م[١]، وفي الموصل أيضاً خرجت مظاهرات صاخبة تطالب بالحرية والاستقلال[٢]. إلاّ أنه كان محور العمل السياسي المهم يجري في بغداد، وبالفعل تمّت مقابلة المندوبين الخمسة عشر كممثلين عن بغداد، مع (ويلسون) نائب الحاكم المدني العام في العراق في ٢ حزيران ١٩٢٠م، بالإضافة إلى واحدٍ وعشرين وجيهاً بغدادياً أعدهم (ويلسون) وهم من المشهورين بالموالاة للسلطة، وذلك لتتم الموازنة في المطاليب، إلاّ أن المندوبين عقدوا اجتماعاً مع الواحد والعشرين شخصاً الآخرين بطريقة ذكية، حيث وجّهوا دعوات شخصية لعدد من الوجهاء شملت أولئك المعنيين[٣]، وهكذا جعلوهم في صورة المطاليب المشروعة، وكانت كالتالي:

«أولاً: الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل (الأمة العراقية) ليعين مصيرها فيقرر شكل إدارتها في الداخل ونوع علاقاتها في الخارج.

ثانياً: منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره.

ثالثاً: رفع الحواجز الموضوعة على البريد والبرق بين أنحاء القطر أولاً، وبينه وبين

← نشر بيان الإمام الحائري، راجين إبلاغ الشكر للإمام الشيرازي على رعايته لهم ووصاياه النبيلة بحقهم. انظر: الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ص١٤٦.

(١) الحلي، يوسف كركوش: تاريخ الحلة، طبع النجف ١٩٦٥، ج١، ص١٧٤.

(٢) البصير، محمد مهدي: المصدر السابق، ج١، ص١٥٧-١٥٨.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٤١، عن الحسني: الثورة العراقية الكبرى، ص٥٩. يقول الأستاذ النفيسي: «لكنه احتياطاً وحذراً من مغبة هذا الاجتماع، تمّ توجيه الدعوة الشخصية إلى قرابة أربعين رجلاً من الأعيان، معظمهم من اليهود والنصارى الذين كانوا موالين للعهد البريطاني في العراق». النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٣٥.

الأقطار الأخرى ثانياً، ليتمكن الناس من التفاهم مع بعضهم ومن الإطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم»[1]. والمهم تمّ الاجتماع وقد افتتح (ويلسون) الجلسة بكلمة متشعبة لا تخلو من مجاملات لفظية، وتأكيدات على الوعود البريطانية السابقة، وفيها تهديد صريح لمخالفي السياسة البريطانية الحالية، ملوحاً بالعصا العسكرية عند الضرورة، وبعد كلمته التي ألقيت بالنيابة عنه باللغة العربية، جرت مناقشة بين الطرفين وكان أبرز المناقشين من طرف المندوبين السيد محمد الصدر ويوسف السويدي. وقد أكد السيد الصدر على أنّ المطاليب سلمية وهدفها واضح بإقامة حكومة وطنية حسب وعود الحلفاء وتصريحاتهم المتكررة[2].

إن أهمية هذا اللقاء يكمن في كونه يقطع شوطاً طويلاً في مرحلة المواجهة السياسية، وذلك لأنه كشف عن المرونة الخادعة لسلطة الاحتلال، التي تستبطن نوايا الانتداب والاستعمار للعراق، وبالفعل تبين للمندوبين عدم جدوائية المطالبة السلمية، وهكذا توجّهت المساعي للتوسل بالقوة.

وفي ٣ حزيران ١٩٢٠م، الموافق ١٦ رمضان ١٣٣٨هـ، اجتمع عدد كبير من وجهاء كربلاء واختاروا سبعة مندوبين لمقابلة السلطة وهم: الميرزا عبد الحسين الشيرازي، الشيخ محمد الخالصي، والسيد محمد علي الطباطبائي والشيخ صدر الدين المازندراني، والسيد عبد الوهاب آل طعمة، والشيخ محمد حسن أبو المحاسن، وعمر العلوان، بتأييد من الإمام الحائري. وفي ٥ حزيران عقد اجتماع مثله في النجف، وتم

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٨٥.

(٢) المحضر الكامل للجلسة تم نشره في جريدة (العراق)، السنة الأولى، العدد٣،٤، بتاريخ ٣،٤ حزيران ١٩٢٠- ١٦ رمضان ١٣٣٨هـ. راجع: البصير، محمد المهدي: المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢. «كما احتج الصدر على صاحب (جريدة العراق) لأنه أثبت في خطابه الإشادة إلى مؤتمر (سان ريمو) مع أنه لم يذكر هذه الكلمة في الخطاب». فياض: المرجع السابق، ص٢٤٣.

اختيار ستة مندوبين وهم: الشيخ جواد الجواهري، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، والسيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، ومحسن شلاش. وبتأييد من الإمام الحائري أيضاً(١).

والملاحظ على هذه النشاطات السياسية أنها كانت تلتقي في النتيجة بضرورة تصعيد العمل المسلح ضد المحتلين. ففي كربلاء، عقد اجتماع كبير في حرم الإمام الحسين عليه السلام، ألقى الشيخ محسن أبو الحب قصيدة الشاعر محمد حسن أبو المحاسن، هيّج العواطف نحو المقاومة، وأعقبه عمر العلوان بخطاب حماسي مثير، وفي مساء اليوم التالي ألقى الشيخ محمد الخالصي خطاباً مثيراً في حرم العباس عليه السلام، تحدى السلطات، وأثار الهمم نحو الثورة والشهادة في ساحات الكرام.

يقول الشيخ محمد الخالصي في مذكراته: «إن الحماس اشتد بالحاضرين، وكثر البكاء بينهم وعلت الضجة وقطع بعض الرؤساء رباط عقالهم بسيفه إيذاناً بأنه مستميت في سبيل الدفاع عن العراق»(٢). وفي بغداد بعد مقتل الأخرس، وقرار (ويلسون) الحاكم المدني بالسماح بإقامة الاحتفالات الدينية، نشطت مجالس -مولد التعزية - وكان لحزب حرس الاستقلال دور الاشراف عليها وتنظيمها. فجسدت الوحدة الإسلامية، وانطلقت نداءات الخطباء والشعراء عبر المنابر تحرّض على مقاومة مشاريع السيطرة البريطانية، وللمثال نذكر شيئاً من قصيدة السيد حبيب العبيدي الموصلي حيث يقول:

أيّها الغرب جئت شيئاً فريّا	**وما علمنا غير الوصيِّ وصيّا**
قسماً بالقرآن والانجيلِ	**أو تسيل الدماء مثل السيولِ**

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٢٠٣. للاطلاع على تأييدات الإمام الحائري الشيرازي لهؤلاء المندوبين راجع: الياسري، عبد الشهيد: البطولة في ثورة العشرين، طبع النجف ١٩٦٦، ص١٤٤-١٤٦.

(٢) راجع الوردي: المرجع السابق، ص٢٠٧. عن مذكرات الشيخ محمد الخالصي المخطوطة.

لـــيس نرضـــى وصـــايةً لقبيـــلِ	أفبعـــــدَ الوصـــــيِّ زوج البتـــــول
نحــن نرضــى بالإنكلــيز وصــيّا[١]	يـــا محبّـــي آل الـــنبي الكـــرام
أيكـــون العـــراقُ ملـــك اللئـــام	وهـــو مـــيراث آل خـــير الأنـــام
أفبعـــــد الأئمـــــة الأعـــــلام	نحــن نرضــى بــالإنكليز وصــيّا

وفي هـذا الـصدد يقـول طالـب مـشتاق في مذكراتـه (أوراق أيـامي): «لم يبـق أي اختلاف بين سني وشيعي، والكل مواطنون عرب قد تشابكت أيديهم واتفقت كلمتـهم وساروا جنباً إلى جنب يكافحون الأجنبي ويطالبونه بـالحقوق الطبيعيـة المغتـصبة منـهم، ألا وهي الاستقلال التام الناجز، التي لا تشوبه شائبة من شوائب الحماية أو الانتداب.

فالسُّني كان يحضر مجلس عزاء الحسين عليه السلام، والشيعي يحضر مجالس المولد النبـوي.. وهـذا يـصلي في مـسجد ذاك وذاك يـصلي في مـسجد هـذا، وكلـهم إخـوان مؤمنون بالله، ينطقون بشهادة واحدة ويؤمنون برسـالة سيد الكائنـات محمـد صـلى الله عليه وآله وسلم، ويتمسكون بكتاب الله الذي هو مرشدهم ورائـدهم نحـو نـور الهدايـة وسبيل الرشاد..»[٢].

تقول المس بيل، في رسالتها الموجهة إلى أبيها بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٠م:

«..إن المتطرفين اتخذوا خطـة مـن الـصعب مقاومتـها، وهـي الاتحـاد بـين الـشيعة والسنة، أي وحدة الإسلام.. إنها في الواقع سياسية وليست دينية.. وكلـها تـدور حـول فكرة العداء للكفار..»[٣].

---

(١) القـصيدة طويلـة تجـدها في كتـاب: العمـري، محمـد طـاهر: مقـدرات العـراق الـسياسية – مـصدر سـابق، بغـداد١٩٢٥، ج٣، ص٢١٩-٢٢٢. وقـد أصـبحت لهـذه القـصيدة أهميـة كبيرة في الأوسـاط الشيعية بالذات.

(٢) مشتاق، طالب: أوراق أيامي، المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

(٣)Durgoyne (Gertrude Bell) – London–١٩٦١ vol. ٢.p١٣٧.

نقلاً عن الوردي: المرجع السابق، ص١٩٥.

اعتقال نجل الإمام الحائري - قائد الثورة-

كانت الساحة السياسية ساخنة في حركتها السلمية، إلا أن المتصدين للعمل السياسي تيقنوا بأن المحتلين غير جادّين للاستماع إلى مطاليبهم وتنفيذ وعودهم المعلنة، وقد أُشيع خبر عدم استقبال حاكم النجف لوفد العلماء والوجهاء من النجف، والشامية، في محاولة من السلطة المحتلة لتضييع مطالب الرأي العام. ففي حينها «ارتأى الشيخ محمد رضا الحائري، كبير أنجال الإمام الحائري أن يقوم بعمل حاسم يعيد إلى الناس حماسهم، وإلى السلطة رشدها، فأمر بإقامة مظاهرات صاخبة في صحني الإمامين الحسين والعباس عليهما السلام في مساء اليوم الرابع من شهر شوال سنة ١٣٣٨ والحادي والعشرين من حزيران ١٩٢٠.. فأقيمت المظاهرة وخطب فيها لفيف من الوطنيين..»[(١)]. وهذه الحركة التصعيدية في كربلاء أغاضت السلطة المركزية في بغداد، وقد تيقّن (ويلسون) أن نجل الإمام الحائري، هو محور هذا النشاط في الفرات الأوسط، فأصدر أوامره إلى (الميجر بولي) الحاكم السياسي في الحلة لتنفيذ أمر اعتقاله، وبالفعل تمّ اقتحام مدينة كربلاء في ٢١ حزيران، بقوة عسكرية كبيرة لغرض تنفيذ الاعتقال. ووجه حاكم الحلة السياسي كتاباً إلى الإمام الحائري يطمئنه من هذه الخطوة، وإنما يقصد منها

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٤٣.

القبض على عدد من الأشرار! فأجابه الإمام برسالة مهمة أظهرت قوة التحدّي لديه، معارضاً طريقة استخدامهم القوة ضد مطالب الأمة، مهدداً إياهم بالردّ المناسب من قبل الأمة. هذا، وكان قد عقد الإمام القائد اجتماعاً خاصاً مع مستشاريه(١). وفي الأثناء وصلت أوراق استدعاء من (الميجر بولي) يطلب فيها حضور الشيخ محمد رضا نجل الإمام مع بضعة عشر رجلاً من أعوانه، فاستقر الرأي بالذهاب إليه، فتم اعتقاله مع أعوانه(٢)، وهم رموز التحرك الإسلامي، وتمّ نفيهم إلى جزيرة هنجام(٣) وهكذا أصبح «نفي ابن الشيرازي وأصحابه من أهم العوامل في اندلاع الثورة»(٤)، كما وتم نفي مجموعة من الإسلاميين الحركيين في الحلة وغيرها من المناطق(٥). وحينذاك نشطت حملة الاحتجاجات المباشرة من قبل العلماء ووجهاء المدن ورؤساء العشائر ضد إجراءات السلطة، إلا أن الأخيرة أصرّت على موقفها، ظناً منها بأن هذا الاجراء سينهي حالة الثورة. وقد دعا (الميجر نوربري) حاكم الشامية والنجف، إلى اجتماع

---

(١) هيئة مدرسة الخالصي: زعيم الإسلام الإمام الخالصي، طبع بغداد، ١٩٥٠، ص٢١-٢٢.

وكان الشيخ الخالصي من المستشارين المعتمدين لدى الإمام الحائري. تجد نص رسالة (الميجر بولي) وردّ الإمام الحائري عليها في: الوردي: المرجع السابق، ص٢٠٩-٢١٠. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٤٤-١٤٥.

(٢) وهم بالإضافة إلى نجل الإمام: الشيخ هادي كمونه، محمد شاه الهندي، عمر العلوان، عثمان العلوان، عبد الكريم عواد، أحمد قنبر، عبد المهدي قنبر، محمد علي الطباطبائي، الشيخ كاظم أبو إذان، إبراهيم أبو والدة، والسيد أحمد البير. راجع الحسني، المرجع ذاته، ص١٤٥.

(٣) جزيرة هنجام، هي جزيرة مقفرة، صخرية، موحشة في الخليج، مناخها شديد الحرارة صيفاً، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الرطوبة فيها، وتواجد الذباب والحشرات المختلفة بكميات هائلة فيها.

(٤) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٢١١. ويذكر النفيسي انه في الأسبوع الثالث من شهر حزيران، جرت سلسلة من الاعتقالات في كربلاء والحلة. ويذكر اعتقال الميرزا محمد رضا، إلا أنه ينسبه إلى المجتهد الأكبر محمد كاظم اليزدي، وفيه اشتباه واضح، وهو غير مقصود. راجع النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٥٦.

(٥) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٧٨.

حضره بعض العلماء، وذلك قبيل اندلاع الثورة بأيام، قال فيه: «طلبت الاجتماع بكم، راجياً أن تهوّنوا على حضرة الشيخ الشيرازي مصيبته بنفي ولده». فرد عليه الشيخ عبد الكريم الجزائري بقوله: «أي ولد تعني من أولاد الشيخ، فأحرار العراق المنفيون وغيرهم كلهم أولاده، واعلم أن منزلة الشيخ، ومكانته لم ترتفع إلى هذه الدرجة إلا لأنه كان ينظر إلى العراقيين جميعاً بهذه النظرة الأبوية»[1].

وبالمقابل عقد اجتماع عشائري في مضيف الشيخ عبد الكاظم الحاج سكر في المشخاب، بتاريخ ١١ شوال ١٣٣٨هـ، الموافق ٢٨ حزيران ١٩٢٠م، حضره كبار رؤساء العشائر، ووجهوا رسالة إلى (الميجر نوربري) يحتجون فيها على اعتقال نجل الإمام الحائري واخوانه، وفيها تهديد واضح في حالة عدم إطلاق سراحه، تنتهي مرحلة المطالبة السلمية، وتبدأ المرحلة العسكرية[2].

وجرت محاولات من قبل رجال السلطة مثل (نوربري) لاحتواء الأزمة باستمالة بعض رؤساء القبائل. ولكن دون جدوى. ففي اجتماع دعا إليه (نوربري) في ١ تموز ١٩٢٠ حضره عدد من رؤساء العشائر، أراد استمالة الشيخ مجبل الفرعون وغيره، إلا أن الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ردّ عليه بطلب الاستقلال، فأجابه (نوربري) دبلوماسياً بضرورة التدريب تدريجياً على المهام الإدارية، فرد عليه عبد الواحد: هل التدريب هو نفي العلماء والزعماء، فإنْ كنتم صادقين في قولكم، فأطلقوا سراح الميرزا

(١) الشبيبي، الشيخ محمد رضا: فقيدنا الكبير، جريدة (الأيام)، السنة الأولى، العدد ١٢٤ صادر بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٣٨٢، ١٠ أيلول ١٩٦٢.

(٢) حضر الاجتماع، علوان الياسري، وعبد الواحد الحاج سكر، ومحسن أبو طبيخ، وعبد زيد، ومحمد العبطان، وهنين الحنون، وهادي المكوطر، وعلوان الحاج سعدون وشعلان الجبر، وهادي زوين، ومرزوق العواد، وودّاي العطية، وسلمان الظاهر، ولفته الشمخي، ومجبل الفرعون، وجري المريع، وغيرهم، كما حضره عبد الرحمن خضر من بغداد، والسيد محمد الباقر من الحلة. لتفاصيل الاجتماع راجع: الياسري، عبد الشهيد: البطولة في ثورة العشرين، ص١٧٠ وما بعدها.

محمد رضا نجل آية الله الشيرازي والآخرين من أحرار كربلاء، وثانياً إجْلوا الحكام السياسيين عن الفرات وآجمعوهم في بغداد، ونحن نرسل مندوبين عنا للمفاوضة معكم، وعند ذلك نصدق بوعودكم. وانفضّ الاجتماع دون نتيجة[١].

---

(١) الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٤. ويذكر أن فشل هذه المحاولة الاحتوائية من قبل سلطة الاحتلال يعود إلى وعي رؤساء العشائر، وقد برز الشيخ مجبل الفرعون في موقفه الوطني، وبذلك أدخل البهجة إلى عشيرته، فآنطلق أبناؤها يهتفون على الطريقة العراقية (الهوسات الشعبية)، مثل: «يعراق البابك فكّينا». أي يا عراق فتحنا بابك بالموقف الصارم الذي سيتبعه التحرير.

إعلان الثورة

لقد وصلت المطالبة السلمية إلى طريق مسدود مع سلطات الاحتلال، وكان آخرها - كما يبدو - محاولة الإمام الحائري بذاته، حيث تم بعد المشاورة مع المعنيين بشؤون الثورة حول إرسال وفد إلى (ويلسون) لمحاورته سياسياً. وبالفعل تم اختيار السيد هبة الدين الشهرستاني والميرزا أحمد الخراساني، ليحملا رسالة الإمام إليه، ويعرضا عليه شروطاً لإيقاف القتال الذي اندلع في الرميثة -شرارة الثورة، كما سنرى - والشروط تتلخص بانسحاب القوات البريطانية من منطقة القتال وإعلان العفو العام، وإعادة المنفيين من الخارج. ولكن (ويلسون) رفض مقابلتهما، وأعلن عدم موافقته على إطلاق سراح ابن الإمام، وبذلك فشلت الطرق السلمية برمتها[1]. حينذاك استفتى جماعة من العلماء والزعماء والرؤساء الإمام الحائري، - ويبدو لي أنها كانت ضمن خطة الإعداد للثورة كما نوّهنا لذلك سابقاً - في جواز القيام بالثورة المسلحة لتحصيل الحقوق المشروعة. وبمعنى آخر طالبوه بالموقف الشرعي في تلك المرحلة. فأعلن وجوب الجهاد دفاعاً عن حقوق الشعب المسلم بفتواه الشهيرة، هذا نصّها:

---

(١) الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ص ٣٤٧. ويورد الحسني، عبد الزاق في كتابه: الثورة العراقية الكبرى طبع صيدا ١٩٧٢م، ص١١٢-١١٣. محاولات شيخ الشريعة الاصفهاني، عبر رسالة مطولة وجهها إلى (ويلسون) الحاكم المدني ببغداد، ولكن الأخير آمتنع عن الإجابة عليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

«مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطاليبهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطاليبهم».

الاحقر محمد تقي الحائري الشيرازي

فأصبح نداء الثورة نداءً شرعياً لا مناص من تطبيقه من قبل المكلفين العراقيين[١].

يقول الدكتور الوردي: «يرجّح في ظني أن الشيرازي أصدر فتواه بعدما اشتدت المعارك في الرميثة وفشلت محاولته في المفاوضة مع (ويلسون). فقد أدرك حينذاك أن الإفتاء بالثورة المسلحة ضروري لتشجيع العشائر على مساعدة عشائر الرميثة في القتال»[٢]. وبالفعل أصبحت الفتوى محور انطلاقة الثورة، ومصدر المعنويات العالية للثوار، ومنبع الاستلهام في التحدي والجهاد في شتى أنحاء العراق.

ولـمّا كان بعض رؤساء العشائر، يفضل عدم الانضمام للثورة، لأسباب سياسية أو مصلحية خاصة، كان التيار العام للثورة يُنهي هذه الاحباطات، فيضطر المتلكئ في المسيرة أن يجاري التيار الثوري العام، خوفاً من عجلات الثورة التي تهدده بالسحق والاندثار في حالة التوقف. كما حدث مع عمران الحاج سعدون، رئيس بني حِسن قرب طويريج[٣]، فبالرغم من تصميمه الأولي بالابتعاد عن الثورة بخلاف أخيه الشيخ علوان الذي ذهب محتجاً إلى الإمام الحائري في كربلاء، وبعث رسولاً من قبله إلى عبد الواحد

(١) البصير، محمد مهدي: المصدر السابق، ج١، ص١٩٠، نص الفتوى في أغلب الكتب المعنية في تاريخ العراق في تلك المرحلة. منها فياض: المرجع السابق، ص٢٧٤. والوردي: المرجع السابق، ص٢٣٥.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٢٣٥.

(٣) طويريج، قضاء الهندية تابع إلى محافظة كربلاء.

سكر مهدداً، وممانعاً وصول لهيب الثورة إلى منطقة عشيرته وذلك في ٢٢ تموز. فأجابه عبد الواحد قائلاً: إننا نحارب الإنكليز استناداً على فتوى العلماء.

وقدّم له صورة من الفتوى لكي يحملها إلى عمران، ثم قال: إذا كان عمران مسلماً شيعياً فهذه الفتوى أمامه، ومن الواجب عليه طاعتها. ثم هدّده بأن المعركة مستمرة ضد القوات البريطانية ومن يقف معها[١].

وبالمقابل لم تقف سلطات الاحتلال مكتوفة الأيدي أمام انتشار الفتوى، فلقد كرست جهودها واستثمرت علاقاتها، في محاولات منها بهدف عرقلة الوحدة العشائرية وشمولية الثورة، ولكنها بالرغم من أهميتها إلاّ أنها لم تغيّر المسير العام للثورة، ولنا في محاولات (الكابتن مان) حاكم الشامية، خير شاهد على ذلك[٢]. وكان السبب الرئيس لإفشال هذه المحاولات، بالرغم من مشوقاتها المادية، والوعود المستقبلية، هو الالتزام الديني، ولنا في اجتماع الشامية خير دليل، حيث وزع (الكابتن مان) أموالاً على بعض رؤساء العشائر فثبّط عزائمهم باتجاه الثورة وذلك في ١٣ تموز ١٩٢٠م ـ ٢٧ شوال ١٣٣٨هـ، فأرسل عبادي الحسين رئيس آل فتلة إلى عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري يخبرهما بمحاولة (مان)، وعلى أثر ذلك عقد اجتماع في التاجيّة جنوبي الشامية (أم البعرور)، الشيخ عبد الواحد والسيد علوان ومعظم عشائر الشامية وحينما احتدم الجدال إثر تزعزع قرار الجهاد والثورة لدى

---

(١) الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) كمال الدين، محمد علي: معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى، بغداد ١٩٧١م، ص١٠٦-١٠٧. والوردي، د. علي: المرجع السابق، الفصل الخامس (محاولات ومكايدات) ص٢٣٩-٢٥٥.

أيضاً:

Mann : Administrator in The Making – London–١٩٢١ p٣١٨ -٣١٢.

البعض، قال خادم الغازي من رؤساء بني حسن - بشجاعة- : «إننا تعاهدنا وتحالفنا أمام آية الله الشيرازي في مرقد الإمام الحسين عليه السلام أن نبذل كل ما في وسعنا في سبيل قضية بلادنا، وأنْ يكاتف بعضنا البعض ويشد بعضنا أزر الآخر، وأنْ لا يخون أحدنا رفيقه، وبما أني أرى هذه أول بادرة بدرت للخيانة من بعضنا، فإذا غضّينا النظر عنها فمعنى ذلك القضاء على قضيتنا أولاً، وعلى نفوسنا وأموالنا وعشائرنا والعروبة ثانياً. فعليه أن (الكابتن مان) يجب أن يخرج من الشامية من رضاه أو بالقوة، وأنا أول واحد يحاربه منذ الساعة ان لم يخرج»[1].

---

(١) الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

خلاصة أحداث الثورة[1] - الشرارة الأولى من الرميثة-

ابتدأت الثورة – ميدانياً – في الرميثة[2]، «وأطلقت أول رصاصة للثورة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ [الثالث عشر من شوال ١٣٣٨هـ]، على أثر إلقاء الحكومة القبض على شيخ الظوالم، الشيخ شعلان أبو الجون، واطلاقه عنوة على يد جماعة من عشيرته»[3].

---

(١) للاطلاع على تفاصيل أحداث ووقائع الثورة راجع: البصير محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق جزآن، بغداد ١٩٢٤. والياسري، عبد الشهيد: البطولة في ثورة العشرين، طبع النجف ١٩٦٦م. والفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ مصدر سابق، جزءآن بغداد ١٩٥٢. وكمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى: طبع بغداد ١٩٧١م. والحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، مرجع سابق، طبع صيدا ١٩٥٢. وفياض، عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، والوردي، علي: المرجع السابق، الجزء الخامس القسم الأول حول ثورة العشرين. آل طعمه، سلمان هادي: كربلاء في ثورة العشرين، طبع بيروت٢٠٠٠م.

(٢) قضاء تابع لمحافظة المثنى (السماوة) ويقع على ضفتي الفرع الشمالي من نهر الفرات، فرع الحلة، بين الديوانية والسماوة، يبعد عن الديوانية ٦٢ كم، وعن السماوة ٢٦كم، عدد نفوس الرميثة آنذاك زهاء ٣٢٥٠ نسمة. راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٨٥.

(٣) فياض، عبد الله: المرجع السابق، ص٢٩٨. يذكر الياسري، عبد الشهيد في كتابه، ان موعد بدء الثورة – كما حدده العلماء ورؤساء عشائر الفرات – هو ١٦ شوال ١٣٣٨هـ – ٣ تموز ١٩٢٠م، ولكن اعتقال الشيخ شعلان وإطلاق سراحه بعملية جهادية لزم تقديم موعد انطلاق الثورة. راجع الياسري، عبد الشهيد: البطولة في ثورة العشرين، مصدر سابق ص١٦٨.

ويذكر السيد الحسني، بأن الاعتقال تم بأمر (الميجر ديلي) حاكم الديوانية السياسي وهو معروف بشدته وغلظته، اتخذ هذا الموقف بعد أن علم باجتماع كربلاء ليلة النصف من شعبان والاجتماعات السرية في النجف والمشخاب، كأنه أراد أن يوجّه ضربة استباقية لشيوخ العشائر إلا أن الشيخ غثيث الحرجان زعيم الظوالم أنفذ عشرة رجال على ضوء طلب الشيخ شعلان من مكان اعتقاله وبالفعل آقتحم الأبطال العشرة سراي الرميثة، وقتلوا شرطيّيْن من الشرطة وتمّ الإفراج عن شيخهم رغماً على الإنجليز، وذلك في ١٣ شوال ١٣٣٨هـ - ٣٠ حزيران ١٩٢٠م. وسط أهازيج ثورية عارمة، فكانت بالفعل «الرصاصة الأولى التي انطلقت في هذا اليوم الشرارة الأولى للثورة»[١]. وبالمناسبة يقول الشاعر الشعبي الشيخ علي البازي:

الدولة اتعرف عِدْهم خوش رسميّات	ما يدري العراك اشبيه زلم آفات
من راحن فجر يمشن سبع تفكَات	فكّوه وتمدّد ناطوره[٢]

ويذهب البصير، إلى أن سبب إلقاء القبض على الشيخ شعلان هو سبب سياسي، بخلاف ما ادعته سلطات الاحتلال، أن بذمته ديوناً للحكومة[٣]، وهذا

(١) راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٨٥-١٨٨. والأبطال العشرة هم: ١- حبشان الحاج كاطع ٢- جنحيت الحاج كاطع ٣- حمود آل راضي ٤- عبد آل عباره ٥- خضير آل عواد ٦- نجم آل عبد الله ٧- أبو عيون آل حرجان ٨- عاجل آل راضي ٩- عبد الصاحب آل سوادي ١٠- عبد الحسين آل سوادي. المرجع ذاته، ص١٨٧.

(٢) خوش: كلمة فارسية الأصل معناها جيد، العراك يعني العراق، زلم آفات: رجال شجعان كالآفات القاضية، سبع تفكَات: أي سبع بنادق بيد سبعة رجال وكان الهجوم وقت الفجر، فكّوه: أي أطلقوا سراحه، تمدّد ناطوره: قتل حارسه وتمدد أرضاً. راجع: فياض: المرجع ذاته، ص٢٩٩.

(٣) البصير، محمد مهدي: المصدر السابق، ج١، ص٢٠٢. ويذكر إنه أجرى مقابلة شخصية مع الشيخ شعلان سأله عن قضية الديون، فنكرها الشيخ تماماً. ويذكر - أيضاً - أن الشيخ شعلان كان أحد ←

الإدعاء - كما يبدو - أُريد منه أن يكون مسوغاً مقبولاً من الناحية الاجتماعية - على الأقل - لغرض تغطية الحدث. والحال أن هذه العشيرة كانت هي الأبرز في التصعيد العسكري ضد سلطات الاحتلال، ومما يذكر في هذا الاتجاه، بأن الشيخ رحوم الظالمي، من أقرباء الشيخ شعلان، وهو عالم دين من تلاميذ الإمام الحائري، بعثه إلى المنطقة لقيادة المجاهدين[1]. فجاء اعتقال الشيخ شعلان ضربة استباقية مبكرة للتحرك الشعبي المناهض، وللقيادة الإسلامية من ورائه - كما في حسبان رجال السلطة البريطانية-.

والمهم بعد نجاح عملية المجاهدين الثوار في إطلاق سراح الشيخ شعلان، بوشرت العمليات العسكرية الجهادية، فهوجمت سكة حديد بغداد - البصرة، وتم قطعها من عدة أماكن شمالي الرميثة، مما عرقل وصول قوات جيش الاحتلال، والتموين - أيضاً - للمنطقة، وحوصرت الحاميات العسكرية وتم توحيد كلمة عشائر المنطقة في (مؤتمر الشامية)[2] - المار الذكر - مستجيبةً لفتوى الإمام الحائري في جهاد الأعداء المحتلين. وفعلاً تصدى الثوار لمحاولات النجدة لجيش الاحتلال، ودخلوا معركة منظمة ضدهم. «وبالرغم مما بذلته القوات الإنكليزية من جهود بغية مواصلة السير إلى الرميثة فإنها فشلت»[3].

→ أعضاء الاجتماع المركزي الذي عقد في كربلاء، برئاسة الإمام الحائري الشيرازي في شعبان ١٣٣٨هـ.

ويقول النفيسي: «سأل أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني (المستر تشرشل) عن سبب نشوب الثورة في الرميثة، أجاب أن السلطة البريطانية ألقت القبض على الشيخ أبو الجون، لأنه كان يحاول إثارة القبائل، وحملهم على الثورة». النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٣٧.

(١) الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ج٢، ص٤٥٠.

(٢) نشرت أخبار هذا المؤتمر جريدة (الفرات) النجفية، في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨هـ.

(٣) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٣٠٢.

إلا إن الجيش البريطاني استطاع بالنتيجة أن يدخل الرميثة بإمدادات كبيرة، ويصل إلى الحامية العسكرية المحاصرة. ولكن هذا الانتصار البريطاني لم يستمر طويلاً، فقد استطاع الثوار أن ينزلوا الهزيمة بالقوات البريطانية في الرميثة، إثر هجماتهم المكثفة عليهم، وذلك في الحادي والعشرين من تموز، فألحقوا بهم خسائر فادحة بلغت (١٤٨) بين قتيل وجريح، بالإضافة إلى حصولهم على غنائم الحرب من البنادق والرشاشات[١].

وفي منطقة المشخاب، القريبة من النجف، تم اجتماع رؤسائها في مضيف الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، حضره عدد كبير من رؤساء العشائر والسادة، وقرروا رفع راية الجهاد وذلك في ١٢ شوال ١٣٣٨هـ - ٢٩ حزيران ١٩٢٠م، أي بعد يوم واحد من الاجتماع»[٢].

وكان السيد علوان الياسري، والشيخ عبد الواحد الحاج سكر في مقدمة الثائرين، فحاصروا حامية أبي صخير في ١٣ تموز وبدأت المعركة ضد الإمدادات البريطانية لإنقاذ الحامية. يقول فريق المزهر: «كان أول انتصار في المشخاب أحرزه المجاهدون لنصرة دين الله، وعزّ المسلمين، هو انتصارهم على هذه الباخرة الحربية..»[٣].

---

(١) أصدر الثوار بلاغاً حربياً عن حرب الرميثة في الحادي عشر من ذي القعدة سنة ١٣٣٨هـ، ٢٧ تموز ١٩٢٠م، ذكر فيه أن الثوار كبّدوا المحتل «خسائر عظيمة، فقتلوا ثلاثمائة جندي، وأصابوا غنائم كبيرة منها ١٠٠ بندقية و٧ رشاشات». وفي اصطدام آخر «استعرت نار الحرب بين المناهضين وبين جنود آمر اللواء (فلكنهايم) دامت مستمرة يومين، وقد انتهت بفوز العرب وانكسار أعدائهم انكساراً فاحشاً فولّوا مسافة ٥ ساعات فارين على أعقابهم. وأحاط المجاهدون بهم، وحصروهم.. وقطعوا خط رجعتهم.. أما الغنائم فقد كانت ٣٠ رشاشاً، وألفي بندقية عدا الخيل والبغال والذخيرة التي لم يتمكن الغزاة من نقلها إلى الآن. أما شهداؤنا فلم يتجاوز عددهم ١٠٠ شهيد». راجع فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٣٠٤-٣٠٦.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢٢٠.

(٣) الفرعون، فريق المزهر: المصدر السابق، ص٢٠٤.

ثم انتقلت شرارة الثورة إلى الكوفة، وبضغط من السيد علوان والحاج عبد الواحد وافق (الكابتن مان) حاكم الشامية على سحب قواته إلى الكوفة. وبدأ الحوار لتثبيت هدنة بين الطرفين، عرضه (الميجر نوربري)، لغرض فك الحصار عن حامية أبي صخير، فوافق الثوار شريطة اشتراك وفد النجف والشامية في المفاوضات، فلم يعترض (نوربري) على ذلك، وبالفعل حضر الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجواهري، في ذلك الاجتماع. وقد تم فيه الاتفاق بين الطرفين على إعلان الهدنة لمدة أربعة أيام، ابتداءاً من ١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ، الموافق ١٧ تموز ١٩٢٠م، وفي خلالها تنسحب حامية أبي صخير إلى الكوفة دون تعرض وهجوم. وبالمقابل تعهد (نوربري) برفع مطاليب الثوار إلى الحاكم العام ببغداد، والتي تتضمن:

«١ – العفو العام عن جميع العراقيين، بما فيهم أهل الرميثة والشامية والدغارة.

٢ – توقف جميع الحركات العسكرية، وإصلاح سكة الحديد، ونقل القوات العسكرية من مكان إلى آخر.

٣– إطلاق سراح جميع المعتقلين المنفيين، خصوصاً ابن الشيرازي.

٤ – تشكيل المؤتمر العراقي»(١).

هذا، وقد نقضت الهدنة من الطرفين، وعادت الثورة إلى مجاريها، بعدما ندم الثوار على الموافقة في إعلان الهدنة وانسحاب الحامية، لان المحتلين قد حصلوا على غنيمتهم المرجوة من تلك الهدنة، وعليه «يمكن اعتبار ١٩ تموز – هو اليوم الذي نقضت فيه الهدنة – بداية الحرب الجدّية بين الثوار والإنكليز في هذه المنطقة»(٢).

---

(١) للاطلاع على تفاصيل مؤتمر الكوفة راجع: الوردي، علي: المرجع السابق، ص٢٤٨-٢٥٥. والرواية التفصيلية يرويها الشيخ باقر الشبيبي لمحمد علي كمال الدين، حيث كان الشيخ باقر الشبيبي أحد الحاضرين في المؤتمر، وقد سجل محضر الاجتماع بنفسه، راجع: كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، معلومات ومشاهدات، ص١٠٩-١١٤.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع ذاته، ص٢٥٥.

وهكذا انتشرت الثورة في أغلب مدن العراق، «ومن المعلوم أن [المدن] العراقية التي اشتركت في الثورة كانت: كربلاء [محافظة كربلاء ومحافظة النجف] والحلة [محافظة بابل] والديوانية [محافظة القادسية]، وان ألوية المنتفق [الناصرية، وحالياً محافظة ذي قار، والسماوة محافظة المثنى] وديالى، وبعض أجزاء بغداد، والدليم [محافظة الأنبار] أسهمت إسهاماً محدوداً»[1]. وقد اشترك مع الثائرين من الضباط العراقيين يتراوح عددهم بين ١٣ـ١٤ ضابطاً، كان لهم دور مهم في تنظيم بعض جبهات القتال[2].

وفي مناطق الفرات الأوسط - مهد الثورة - حسم أمر أغلب المتردّدين، فآنضموا إلى صفوف الثوار، وذلك استجابةً لضغوط الرأي العام الإسلامي «الذي كان يعدّ كلَّ من لا ينضمّ إلى الثورة كافراً نصرانياً»[3]. حتى أن بعضهم أبلى بلاءاً حسناً في المعركة، وكأنما كانت غشاوة على بصيرته فآنقشعت بفعل التفاعل الجدي والمصيري مع الأحداث، كما فعل مرزوق العوّاد الذي أبدى بطولة نادرة في معركة الرارنجية، حيث قام بحركةٍ التفافية أربكت القوات البريطانية هناك، يقول الدكتور الوردي: «لقد آنقلب مرزوق العواد في خلال وقت قصير من عدوٍّ للثوار إلى واحدٍ من أعظم أبطالها»[4]. هذا، وقد كان تمركز الثورة في ثلاث مدن رئيسية هي: كربلاء والحلة والديوانية، إلاّ أنها آمتدت إلى الفرات الأدنى والأعلى، وإلى الناصرية وبعقوبة، وكذلك إلى دلتاوه شمالي بغداد، وإلى مندلي وشهربان وخانقين بالإضافة إلى كركوك وأربيل في فترة قصيرة[5].

---

(١) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٢) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٢٩٦.

(٣) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٢٥٥.

(٤) الوردي، المرجع ذاته: ص٢٦٢. للتفاصيل راجع الفرعون، فريق المزهر، ص٢٣٠-٢٣٤.

(٥) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٧٩، ص ١٨٣-١٨٤.

ولقد كان لانتصار الثوار في معركة الرارنجية التي تبعد عن الكفل[١] بثمانية أميال، الأثر الكبير في رفع معنويات المجاهدين وتوسيع نفوذهم، وقد آنتشرت أخبارها بكثافة في الأوساط العراقية، حيث تمّ انكسار وهزيمة قوات الاحتلال في ٢٤ تموز ١٩٢٠م ـ ٩ ذي القعدة ١٣٣٨هـ، بينما أظهرت العشائر قدرة فائقة في حرب المواجهة المباشرة بالسلاح الأبيض، فأصبحت هذه المعركة بتفاصيل وقائعها وبسالة رجالها نقطة تحوّل في مسار الثورة، ويبدو أنها من أعظم معارك ثورة العشرين، فقد تمزق رتل (مانجستر) القادم من الحلة إلى الكفل في معركة دامت ست ساعات. وبالإضافة إلى الانتصار الميداني الذي حققه المجاهدون، فقد غنموا في هذه المعركة غنائم كثيرة، وعلى أثر ذلك تصاعد التيار الثوري في أوساط العشائر بشكلٍ ملحوظ، حتى أن عمران الحاج سعدون ـ المار الذكر ـ صار في الزاوية الحادة من قبل أفراد عشيرته، ولم يجد مناصاً من الانضمام للثوّار[٢]. وهكذا سجلت المدن والعشائر صفحات جهادية مشرقة في تاريخ العراق الحديث، حسب درجة إمكانياها وتضحياها، وطريقة مجابهتها لجيش الاحتلال، وأصبحت تلك البطولات روايات الفخر والعزّة لعموم شعب العراق فضلاً عن العشائر والمدن والمواقع التي انطلقت منها[٣]. يقول الشاعر علي البازي في قصيدته

---

(١) تقع مدينة الكفل ما بين الحلة والكوفة.

(٢) راجع الوردي، المرجع ذاته، ص٢٥٨-٢٦٢.

(٣) لمعرفة أحداث الثورة في شرق الديوانية، ودور عشيرة الأقرع، ومعارك القطار، وعشيرة البدير، راجع الوردي، المرجع نفسه ص٢٦٢-٢٧٠. ومما يذكر في معركة القطار الذي تحرك من محطة الديوانية صباح ٣٠ تموز قاصداً الحلة، فقد استغرق أحد عشر يوماً ليقطع مسافة الطريق البالغة ٨٥كم، أي أنه كان يسير بمعدل ٨كم في اليوم الواحد تقريباً، وذلك لأن الثوار كانوا يقلعون قضبان السكة قبل مجيء القطار، فيضطر سائق القطار إلى التوقف، فيسرع عماله ومهندسوه إلى اقتلاع القضبان من وراء القطار حيث مشى عليها القطار، لينصبوها من جديد أمامه. لقد شاركت في هذه المعركة عدة عشائر وهي: عفك والأقرع وخفاجة، وآل شبل، والجبور، وألبو سلطان، وكان للسيد كاطع العوادي دور بارز فيها. راجع ←

حول معركة الرارنجية، باللهجة العراقية:

او علــى الرارنجيــة إنــشد مــن تُمُــر	**بيهـــا مَــــنْ راواه انجــــوم الظُّهُــــر**
منهو غطها اويه العِشه أو كَبل الفَجُر	**كَــضت والجـــيش أوســـرو قـــوّاده**
أو فـــاتح النهـــرين منهـــو اليـــسّره	**وبيــوم يــوم الكوفــة كــسّر منـــوره**
خـــل يجـــي الكوفـــة يــشوف المـــادره	**أو يعـرف اشـصار وسـده اعلـى اجنـاده**[(١)]

وقد كانت القيادة الإسلامية تتابع أحداث المعارك خطوة خطوة، فمثلاً حينما أُبلغ الإمام الحائري، خبر نكسة الثوار في الحلة في ٣١ تموز ١٩٢٠م الموافق لـ ١٦ ذي القعدة ١٣٣٨هـ، بعد معركة الرارنجية، نتيجة التدابير القمعية التي استخدمتها سلطات الاحتلال في الحلة، كفرض الأحكام العرفية ومنع التجوّل ليلاً، في حينها أوعز الإمام إلى السيد هبة الدين الشهرستاني أن يكتب للسيد علوان الياسري لمعرفة الموقف الميداني بدقة، فأجابه السيد علوان بالتفصيل، وهكذا كانت طريقة إدارة الشيخ فتح الله الاصفهاني[(٢)].

→ التفاصيل المفيدة في المصادر والمراجع المعنية منها الوردي، المرجع ذاته، ص٢٦٦-٢٦٩، تحت عنوان (معارك القطار).

(١) (فاتح النهرين) يعني المدفع البريطاني الذي مهد فتح بلاد ما بين النهرين، فقد تمّ أسره بأيدينا. فياض، المرجع السابق، ص٣١٧-٣١٨. للاطلاع أكثر على مثل هذه القصائد المعبرة راجع الخاقاني، علي (الناشر): فنون الشعر الشعبي، الحلقة الرابعة، بغداد ١٩٦٢م. ومما يذكر أيضاً أنه حينما تمّ أسر المدفع خاطب أحد الثوار الشيخ عبد الواحد الحاج سكر بهوسة رددها الحاضرون معه، منادياً بطريقته الحماسية «جبنالك مدفع يا هيبة». الفرعون، فريق المزهر: ج١، ص٢٣٤. وقد كتبت (المس بيل) في رسالتها بتاريخ ٢ آب ١٩٢٠ بعد معركة الرارنجية (الرستمية) عن الخطر المهدد لكيان الاحتلال أنظر:

Bell ،Lady Florence ،The Letters Of Gertrude Bell vols ،١٨١١،London،١٩٤٧ ،p.٤٠١.□

(٢) للاطلاع على نص الرسالة الجوابية، راجع: الفرعون، فريق المزهر: مصدر سابق، ص٢٦٩-٢٧٠، وتجد تفاصيل معركة الخضر (والخضر قضاء تابع لمحافظة المثنى (السماوة) ويبعد عنها ٢٨كم) ←

ففي كربلاء التي «أصبحت خلال فترة من الزمن بمثابة العاصمة لحكومة الثورة، وهي الحكومة التي كانت سلطتها المعنوية تشمل جميع المدن والأرياف التي دخلت في حوزة الثورة.. ان المدن والأرياف التي دخلت في حوزة الثورة كانت تحكم نفسها بنفسها بواسطة رؤسائها المحليين على الطريقة العشائرية، ولكن السلطة النهائية في الأمور العامة كانت في يد الشيرازي وحاشيته في كربلاء، ثم تحولت بعد وفاته [في ٣ ذي الحجة ١٣٣٨هـ، ١٧ آب ١٩٢٠م] إلى الشيخ فتح الله الاصفهاني في النجف»(١). هذا ونحن لا نستبعد ما يراه بعض الباحثين، بأن الشيخ الشيرازي قد تمّ القضاء عليه من قبل البريطانيين وذلك عن طريق دسّ السّم إليه(٢).

في رسالة اثنين من رؤساء الثوار من آل زياد إلى الشيخ فتح الله الاصفهاني. وهما هدّاد المجرم وجديع المرزوك، وهي محررة يوم السبت ٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨هـ. راجع الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص١٦١ طبع صيدا ١٩٧٢.

وبعث الشيخ الاصفهاني رسالة جوابية إلى السيد هادي المكوطر زعيم الثوار في السماوة، فيها توجيهاته الإدارية والميدانية، بتاريخ ٤ ذي الحجة ١٣٣٨هـ. راجع فياض: المرجع السابق، ص٣٤٧-٣٤٩ وصورة استنساخية عن الرسالة الأصلية في المصدر ذاته ص٣٤٨. ورسالة من جبهة الناصرية من رؤساء الجوابر إلى الشيخ فتح الله الاصفهاني حول انتصاراتهم في ١٣ ذي الحجة. راجع: الفرعون: المصدر السابق، ص٤٨٩.

(١) الوردي، علي: المرجع السابق، ص٢٩٢.

(٢) محمد كاظم، عباس: مرجع سابق، ص١٠٩.

الحكومة الإسلامية الوطنية في كربلاء عاصمة الثورة

شهدت كربلاء المقدسة عاصمة ثورة العشرين الكبرى، حركة مكوكية قوية من سفر وانتقال ولقاءات فيما بين الثوار والأحرار من مختلف مناطق العراق، وبالفعل تكثفت فيها الاجتماعات المصيرية بين أقطاب التحرك والثورة للتشاور والتنسيق فيما بينهم وبين المرجع القائد الإمام الشيخ الحائري الشيرازي ومن يدور في فلكه من العلماء والأحرار، وذلك لغرض توحيد الرؤية وتنسيق الجهود ضمن الاستجابة التامة لفتاوى المرجع القائد وتعميمها على الأمة ومواصلة الجهاد على ضوئها.

يقول: البروفيسور نوري جعفر «كانت [كربلاء] مقر قيادة ثورة العشرين وعاصمة الثورة، فإليها كان يحج جميع رجالات الثورة من مختلف أنحاء العراق للتحاور والتشاور واتخاذ القرارات اللازمة والعودة بها وبفتاوى العلماء الأعلام الشرعية لمقاومة الاحتلال وإنجاز الاستقلال»[1]. و«كان رؤساء العشائر المشاركون في الثورة يعقدون اجتماعاتهم فيها في كثير من الأحيان، ومن الممكن القول أن كربلاء أصبحت خلال فترة من الزمن بمثابة العاصمة لحكومة الثورة»[2].

---

(١) جعفر، البروفيسور نوري: كربلاء بين الماضي والحاضر، من كتاب دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري - وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن ١٩٩٦م من قبل مركز كربلاء ص١٩.

(٢) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية.. ج٥، القسم الأول ص٢٩٢.

وهكذا كانت الأنظار متجهة صوب كربلاء وقائدها بالتحديد وهو محاط برموز العلماء ورؤساء والعشائر وكبار السياسيين ووجهاء المدن، وهم ينتظرون صدور القرار الشرعي على ضوء تطورات الأحداث الميدانية والقدرات الشعبية المتاحة. وأما الاستفهام المهم الذي يدور في الأذهان فهو يتلخص في سؤال مصيري وهو: ماذا بعد صدور فتوى الجهاد والثورة؟ وماذا بعد اندلاع لهيب الثورة في عموم العراق كما حدث فعلاً؟

هل هنالك خطة متكاملة للمشروع التغييري في الأمة يتجاوز مرحلة الثورة إلى إقامة الدولة الإسلامية - الطموح المنشود - تتويجاً لجهاد العلماء ودما الشهداء وتضحيات الأمة؟

وبتعبيراً آخر، هل يمكن مناقشة موضوع تكاملية المشروع التغييري في العراق - آنذاك - من الثورة إلى الدولة؟

يبدو لي، إنه كان في ذهنية قيادة الثورة لاسيما الشيخ القائد مخطط متكامل يشمل مرحلة ما بعد الثورة أي إقامة الدولة الإسلامية التي تحقق طموح الشعب الثائر، والدليل على ذلك ظهور بوادر المخطط التكاملي في مدينة كربلاء مقرّ الإمام القائد وعاصمة الثورة، حيث تمّ تشكيل الحكومة الوطنية، من قبل رجال الثورة وبإشراف علماء الدين، يقول الدكتور علي بابا خان: «إن كربلاء أصبحت عاصمة ثورة العشرين وعقلها المفكر، وهي الثورة التي رفعت راية الجهاد واستقلال العراق وأثرت في السياسة البريطانية من احتلال العراق إلى الانتداب وتكوين الحكومة الوطنية ثم رفع راية الاستقلال السياسي.. [ويضيف].. في كربلاء انطلقت أول، مرة، وقبل دعوة الإمام الخميني رحمه الله بخمسين عاماً، فكرة الحكومة الإسلامية وفيها قامت أيضاً إدارة ذاتية وحكومة محلية»(١). وقد انعكس هذا الأمر في المناطق المحرّرة الأخرى حيث أن رجال

---

(١) بابا خان، د. علي: لمحات من تاريخ كربلاء المعاصر ١٩١٤-١٩٥٣، من كتاب دراسات حول كربلاء، ←

الثورة «أقاموا حكومات محلية فيها، استطاعت أن تؤدي خدمات عظيمة للسكان المحليين، وللثوار المقاتلين في سوح الجهاد»[١]. مثل الديوانية إلاّ أنّ الذي منع تحقيق هذا الحلم المشروع في إقامة الدولة في العراق بالشكل التام، عاملان رئيسيان:

العامل الأول: وهو الأهم في نظرنا، وهو رحيل المرجع القائد في ظروف غامضة في ذلك المنعطف التاريخي الشديد في حسّاسيته بل هو القمة في الحسّاسيّة والحرج، ومن هنا نحن نميل إلى الفكرة التي تؤكد أن موت هذا العالِم القائد لم يكن طبيعيّاً وإنما تمّ تسميمه من قبل الإنكليز وأعوانهم، نعم لقد مات مسموماً في ظرف محرج جداً للثورة والثوار[٢]، وعليه فقد تخلصت السلطة المحتلة من العقبة الرئيسية في طريق المشروع البريطاني، وبذلك تمّ إجهاض المشروع وهو في طور الاستكمال والبناء. وإنما جرت التصفية الجسديّة لهذا القائد بعدما يئست سلطة الاحتلال البريطاني من احتوائه واستيعاب طموحه. وكانت الضربة الأولى للمرجع القائد هو اعتقال أحرار كربلاء وعلى رأسهم نجله الأكبر الشيخ محمد رضا ومن ثم نفيَهم إلى جزيرة هنجام، في محاولة صريحة لإخماد لهيب الثورة، حيث بات مؤكداً لدى الدوائر البريطانية أن إشعال الثورة وتحديد مصيرها ونتائجها بيد المرجع المتصدي مفجر الثورة، فجاءت المحاولة الثانية في تصفيته بالذات للتخلص منه.

وأما العامل الثاني: فيتخلص في استيعاب طموح الثائرين في العراق وذلك بتقديم

المرجع السابق، ص٥٣٥-٥٣٦.

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص١٣٩.

(٢) يقول الدكتور الوردي: «كان لموت الشيرازي صدىً بالغ في العراق وإيران، فخرجت المواكب في كربلاء تلطم عليه، وأقيمت مجالس الفاتحة له في كل مكان، وانتشرت الإشاعات بين الناس إنه لم يمت موتاً طبيعياً بل من جراء سم دسّه له أحد عملاء الإنكليز». الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، ج٥، ص٣٠٠. وإن قضية موته مسموماً وصلت إلى حد الشهرة في أوساط العلماء والمهتمين بدراسة تلك المرحلة.

البديل الممكن، عبر تشكيل حكومة وطنية مستقلة (ظاهراً) يحكمها أمير عربي مسلم مقيّد بدستور.. وإلى آخر هذه الشعارات البرّاقة. وهكذا عاد الإنكليز إلى العراق من النافذة ليلاً بعد أن طرُدوا من الأبواب نهاراً بثورة عارمة.

وهذا لا يعني أن المسيرة الجهادية بعد وفاة الإمام الشيرازي قد توقفت وإنما استمرت من بعده إلى مسافة معينة، كما سنلاحظ ذلك عبر تطور الأحداث.

وبالعودة إلى صميم الحديث نقول: كان من المهم أن نلمس تكاملية المشروع التغييري من الثورة إلى إقامة دولة القانون التي تحترم حقوق الإنسان على ضوء الشريعة الإسلامية لدى القائد المرجع وبقية المعنيين في إدارة شؤون البلاد من حول القائد. وذلك لتتكامل صورة المخطط المرسوم من قبل القيادة، أمام الرأي العام خصوصاً لأبناء الشهداء والسائرين على نهج الثورة، باعتبار أن ذلك التخطيط يسعى إلى تحقيق طموحهم بإقامة الدولة العادلة. هذا من جانب ومن جانب آخر للوقوف في وجه إشاعات الإنكليز وأعداء الإسلام، التي ترمي الثورة -آنذاك - باتهامات باطلة وتصفها بالفوضى والاضطرابات والنهب والسلب والتمرد على القانون والحياة المدنية وحقوق الإنسان[1]. بينما أثبتت الأحداث بأن المناطق الثائرة قد أدت مسؤولياتها، التحررية ضد المعتدين المستعمرين ضمن رعاية الأمن والاحترام لعموم السكان، حتى الاقليات الدينية التي توجهت بالشكر للإمام القائد على بياناته الجليلة بخصوصهم[2].

---

(١) للأسف يجري بعض الباحثين المعاصرين في هذا الاتجاه في وصف ثورة العشرين بأنها اضطرابات وفوضى. راجع النفيسي: عبد الله، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢) يقول الأستاذ الوردي عن عهد الثورة «قد تميز بظاهرة اجتماعية تستحق التقدير هي استتباب الأمن والنظام.. وكانت في بعض المدن أقليات دينية من اليهود وغيرهم وقد لقيت تلك الاقليات رعاية وأمناً طيلة أيام الثورة». المرجع ذاته، ج٥، ص٢٩٢.

كما ويذكر الأستاذ الوردي أيضاً إنه في أعقاب البيان الذي أصدره الإمام الشيرازي إلى كافة العراقيين وأوصاهم باحترام وحماية كل المواطنين العراقيين باختلاف دياناتهم، على أثر ذلك ←

هذا ما حصل في أيام الثورة إبان الغليان الثوري للأمة، وأما في بداية الاستقرار والدخول في مرحلة تشكيل أوليات الحكومة الوطنية الإسلامية فكان الأمر أكثر وضوحاً. وبالفعل ساد الأمن والنظام في كربلاء بعد الثورة العارمة وهروب بقايا سلطة الاحتلال منها(١)، فتشكلت لجان إدارية بإشراف المرجع القائد، كانت بمثابة النواة للحكومة المرتقبة، تعنى بشؤون البلدة وضواحيها وارتباطاتها بالمدن الأخرى، وتم اختيار مجالس إدارية برعاية المرجعية الدينية مباشرة. ولابّد أن نشير إلى الاجتماع المهم الذي عقد في دار البلدية من قبل وجوه وأعيان وشخصيات كربلاء لتداول الأمور، وقد تمّ إستدعاء محمد بهادر خان [البوشهري] ممثل الحكومة البريطانية فيها، وطالبوه بتسليم الممتلكات الحكومية في كربلاء إلى الإدارة المحلية المنتخبة، مما دفع به إلى استخدام أسلوب المناورة فطلب مهلة يومين فقط ليستجمع أفكاره واتصالاته بأسياده، وتمت الاستجابة المبدئية لطلبه - أنظر إلى المعالجة السلمية من قبل أحرار كربلاء الإسلاميين لحلّ الأزمة مع المحتلين، وإنهم في موقع القوة والانتصار ولكنهم في الوقت ذاته يتعاطون مع الأعداء بروحٍ أخلاقية عالية وبشفافية سياسية نادرة. أين هذا من اتهامات الأعداء للإسلام والإسلاميين؟ وبالمقابل اتصل هذا الممثل بمدير شرطة كربلاء محمد أمين، واتفقا على التحصن في السراي الحكومي مع أفراد الشرطة حتى تصل إليهم النجدة من حكومة الاحتلال في بغداد، وبالفعل تمّ ادخار الطعام والأرزاق في السراي تحسباً لما

→

توجه وفد يمثل اليهود والنصارى من أهالي بغداد إلى علماء الكاظمية لإبلاغ شكرهم إلى الميرزا الشيرازي على وصاياه النبيلة بأهل الكتاب. المرجع ذاته، ص١٨٤.

(١) يقول السيد الحسني «وقامت حكومات مؤقتة استطاعت أن تحافظ على الأمن والنظام وتعزز الطمأنينة في النفوس لم يكن في وسع حكومة الاحتلال إلا الاعتراف بالأمر الواقع.. اعتبرت الحركة مشروعة وطلبت المفاوضة معهم على أساس الاعتراف بمطاليب الثورة الأساسية». الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص١٣٩-١٤٠.

سيجري عليهم، وهيئوا أكياس الرمل لحماية أنفسهم ودوائرهم وكذلك تمّ حفر بئر في السراي لتأمين الحاجة إلى الماء. ومما يذكر هنا، إن مدير الشرطة وقف مخاطباً بعض الناس المتجمهرين، بأسلوب دبلوماسي مكشوف، يمنّيهم بوعود معسولة، مما ألهب حناجر الثائرين ضده وهتفوا بهذه الأهزوجة - جواباً صريحاً لوعوده: «منطيعك، منطيعك يا عبد السوجر منطيعك»[1].

فدخل الخوف والاضطراب في قلب الممثل بهادر ومدير الشرطة ومعهما عريف بريطاني، فاضطروا للّجوء إلى دار أحد وجهاء البلدة القريب من السراي وبعد ذلك تم نقلهم إلى الحامية البريطانية في المسيب - خارج كربلاء على طريق بغداد - وذلك بمساعدة الشيخ فخري كموّنه. وفي حينها اقتحم أحرار كربلاء مبنى السراي الحكومي واستولوا على ما فيه من عتاد وأموال وذلك في ٢٥ تموز ١٩٢٠م. وفي اليوم التالي اجتمع رؤساء البلدة عند الإمام الشيرازي في داره وتداولوا أمر تشكيل الحكومة[2].

وفي هذا المقطع الزمني المهم برزت الأهمية الإدارية لشؤون البلدة، يقول السيد عبد الرزاق الحسني: «تألف على الأثر مجلسان: سمي أحدهما (المجلس الحربي الأعلى) وكان اعضاوه:

١ - الميرزه أحمد الخراساني.

٢ - السيد هبة الدين الحسيني.

٣- الميرزه عبد الحسين الحائري.

٤ - السيد أبو القاسم الكاشاني.

---

(١) عبد السوجر يعني الرجل المملوك والمطيع للجيش الإنكليزي.

(٢) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، ج٥، ص٢٩٣-٢٩٤. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٧٧-٢٧٨. وكذلك آل طعمه، سلمان هادي: كربلاء في ثورة العشرين ص٦١.

٥ ـ السيد حسين القزويني[1].

وكانت وظائف هذا المجلس استشارية للمجلس الملّي ورئاسة عليه، فيما يعود إلى القوات الوطنية المحاربة، وكان يعقد برئاسة أكبر الأعضاء سنّاً، فيودع الأمور القضائية إلى علماء كربلاء لحسمها، ومنازعات القبائل إلى شيوخ الثوار في (صدر الحسينية) للبت فيها.

ودعي المجلس الثاني (المجلس الملّي) [وهو المجلس البلدي - الوطني]، فكان أعضاؤه من سادات كربلاء ومن رؤساء القبائل [والأطراف] فيها، وكانت مهمته الإشراف على إدارة البلدة من حيث جباية الضرائب وتعيين الحرّاس وتأمين الطرق، أما الأعضاء السادة فكانوا:

١. السيد عبد الوهاب آل طعمه.

٢. السيد أحمد ضياء الدين.

٣. السيد عبد الحسين الدَدَه.

٤. السيد حسن نصر الله.

٥. السيد إبراهيم الحسيني (الشهرستاني).

٦. السيد محمد حسن آل طعمه (الروضخون)، أي خطيب المنبر الحسيني.

٧. السيد أحمد الوهاب.

٨. السيد محمد علي ثابت.

وأما الأعضاء من الرؤساء فكانوا:

٩. من آل عواد: عبد النبي آل عواد.

---

(١) الميرزه أحمد الخراساني هو نجل قائد ثورة الدستور الإيرانية. والميرزه عبد الحسين الحائري هو نجل قائد ثورة العشرين.

١٠. عن الوزون والسلالمة: كَمر آل نايف.

١١. عن النصاروة: هادي الحسّون.

١٢. عن الحميرات: عبد علي الحميري.

١٣. عن بني سعد: علوان جار الله.

١٤. عن الطهامزة: عبد العزيز الهر.

١٥. وعن آل المعله: محمد الشهيب.

١٦. عن المناكَيش: علي المحمد المنكَوشي»[١].

١٧. عن آل زنكَي: عزيز علوان الزنكَي. كما يضيفه الدكتور الوردي وغيره من المؤرخين.

وكان الشيخ الحاج محمد حسن أبو المحاسن الشاعر الأديب، يمثل الشيخ الشيرازي في هذا المجلس، وعينوا السيد خليل عزمي سكرتير المجلس، ومهدي السامرائي محاسباً له، ومحمد علي أبو الحب أميناً للصندوق، وعبد الرزاق أفندي كاتباً، هذا وقد باشر المجلس البلدي الوطني أعماله فعيّن الموظفين والإداريين لخدمات البلدية وجباية الضرائب وشكّل شرطة الخيّالة من ثلاثين خيّالاً وآمرهم الشيخ سمرمد الهتيمي من عشيرة المسعود، كما وشكّل المجلس قوة عسكرية من المشاة وآمرهم عبد الرحمن العوّاد، وخصص للآمريْن مرتباً شهرياً قدره مائة روبية لكل آمر[٢]. وهكذا تشخصت مهمة (المجلس الوطني) في إدارة شؤون كربلاء وما حولها، تنفيذاً لأوامر المجلس الأعلى، وقد أولى المجلس رعاية خاصة لمساعدة الناس في احتياجاتهم، ورعاية شؤونهم. وكانت الجلسات تعقد برئاسة أكبر الحاضرين سناً، وكان الآمر المطاع للمجلسين معاً هو الإمام

---

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٧٧-٢٧٨.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، ص٢٩٥.

الشيخ محمد تقي الشيرازي – قائد الثورة – أما حينما انتقل إلى رحمة الله تعالى في الثالث من ذي الحجة ١٣٣٨هـ، الثالث عشر من آب ١٩٢٠م[١]، وفجع القوم لفقده اضطربت الإدارة وضعفت هيبتها بالرغم من محاولات تثبيتها واستمرارها – وهذا ما سنلاحظه في تطور الأحداث لاحقاً –.

يقول المستشرق الفرنسي الدكتور (بيير جان لويزارد): «إن الهيئات الثورية في كربلاء التي ولدت بفعل الانتفاضة، كانت الأُولى من نوعها في العراق. لأنها تمثل سلطة أصلية جديدة مبنية على تحالف السنة والشيعة، الأرياف والمدن في مختلف مناطق البلاد ضد الاحتلال الأجنبي وتحت حماية المرجعية. وقد أصبحت تلك الهيئات نموذجاً للحكومة الوطنية التي طرحها آية الله محمد تقي الشيرازي من أجل الوحدة الإسلامية كشرط ضروري لنجاح أية حركة وطنية والتي توصلت إلى إحداث تقارب لم يسبق له مثيل في التاريخ بين الشيعة والسنة عامي ١٩١٩– ١٩٢٠، أصبحت المرجع والمثال الذي يحتذى والرمز للدفاع عن الهوية العراقية»[٢].

وبالفعل كانت تجربة رائدة في ميدانها تقودها المرجعية الدينية الشيعية بكل تفاصيلها الإدارية، إلاّ أن وفاة الشيخ الشيرازي شكّل صدمة مفاجأة للثائرين في عموم العراق، وللإداريين التنفيذيين في الحكومة الوطنية أيضاً. لما ترك رحيله من فراغ كبير وهكذا آنتكست الأمة وحزنت عليه حزناً عميقاً وأحسّت بالخسارة الكبرى إثر فقده، في ذلك الظرف الحسّاس الذي هم بأمسّ الحاجةِ إلى قيادته الواعية والمضحيّة والجامعة لكلمة العراقيين، نعم كان قائداً واعياً لمرحلته ومخلصاً لقضية شعبه ومجاهداً من أجل

---

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٧٩.

(٢) جان لويزارد، د. بيير: عنوان بحثه (كربلاء: مركز الحكومة الثورية وعاصمة ثورة العشرين ونموذج الوطنية العراقية) ضمن كتاب (دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري) الصادر عن مركز كربلاء للبحوث والدراسات، لندن، ص٤٤٥.

تحريره من الاستعمار، وحقاً لقد «كان القطب الذي حوله تدور جميع رجالات الثورة، وإليه تفزع عند الملمات، فلا غرو إذا وقعت وفاته وقع الصاعقة على الرؤس، وفزعت الناس وهالها الأمر، وخامرت الشكوك بعض الرجال»(١).

يقول الأستاذ الوردي: «كان الشيرازي برغم شيخوخته يولي الثورة اهتماماً بالغاً، وكان يرسل إليها كل ما يصله من الحقوق الشرعية ولا يبقي له منها شيئاً، [ويضيف قائلاً] حدثني أحد المطّلعين إنه في بعض الأحيان كانت تتوافر لديه أكوام من النقود ممّا يرسله إليه المقلّدون من مختلف الجهات، وكان أهل بيته يطلبون منه أن يبقي شيئاً لحاجات البيت، فكان هو يرفض ذلك رفضاً باتاً، ويصرّ على حمل النقود إلى جبهات القتال..»(٢).

ولقد جرى له تشيع مهيب في كربلاء، وسارت خلف نعشه مواكب العزاء واللطم وساهم في التشيع كبار رجال الثورة من الشخصيات الدينية والوطنية، وأقيمت على روحه مجالس التأبين ورثاه كثير من الشعراء والأدباء، بالمناسبة نذكر منهم الشاعر الأديب الشيخ محمد حسن أبو المحاسن، والشاعر الأديب الشيخ محسن أبو الحب، والشاعر الأديب محمد مهدي الجواهري والشاعر الأديب محمد البازي وغيرهم. ولا بأس أن نذكر أبياتاً قليلة مما أجادت قرائح ما ذكرناهم من الشعراء المرحومين. فقد أنشد الشيخ أبو المحاسن قصيدة طويلة جاء فيها:

يا غلة الأحشاء غاضَ الموردُ ... يا أزمةَ الأيام غاب المنجدُ

لا نجدة للمستغيث ولا روي ... يُشفي غليل حشاشةٍ تتوقدُ

حتى يقول:

غادرْتنا والخطب داجٍ ليله ... واليوم من صبغ الحوادث أسودُ

---

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص١٧٠-١٧١.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، القسم الأول، ص٢٩٨-٢٩٩.

فمـــن المـــدافع والأسّـــنةُ شـــرّعٌ والبـــيض تـــبرقُ والمـــدافع ترعُـــدُ

حـــررّت بـــالكلمِ القـــصار معاشـــراً طـــلَّ العنـــاء علـــيهم فاســـتُعبدوا

أنـــت المؤسّـــسُ نهـــضةً دينيـــةً عربيـــةً فيهـــا العلـــى والـــسؤددُ

وأما الشاعر أبو الحب فأنشد قصيدته التي جاء فيها قوله:

هو العالم الحبر (التقي) أبو الرضا ومـــن جـــلّ قـــدراً أعظـــمُ العلمـــاء

لقـد كـان كهفـاً للعروبـة ملجـأ ويحمـــل للإســـلام خـــيرَ لـــواء

وأما الشاعر الجواهري فقال في قصيدةٍ له:

ومحـــيٍ لليـــلٍ أنـــت تحمـــي بطرفـــهِ ثغـــوراً أضـــاعتها العيـــونُ الهوامـــعُ

تكـاد إذا مـا طـالع الـشهب هيبـة تخـــرّ لمـــرآه النجـــومُ الطوالـــعُ

مهيـــبٌ إذا رام الـــبلادَ بلقطـــةٍ توانـــت لـــه أطـــرافهن الـــشواسع

يطارحــه وقــع الــسيوف إذا مــشى كما طارح المشتاق في الأيك ساجع

والشيخ البازي كتب ملحمة شعرية ذكر فيها الإمام الراحل بقوله:

فطاحلُ العلـم قـادت سـفنَ نهـضتنا لـــساحة المجـــدِ واحتلـــت معاليهـــا

ثم استمدت من (الشيخ التقي) لها نـــوراً وفيـــه اهتـــدت وانقـــاد عاليهـــا

وآســتجوبتْه فأفتاهـا وقـد سمعـت فتـــاه نـــادت ألا فليحيـــا مفيتهـــا

وكـــربلا ســـاهمت في همّـــةٍ بـــذلت بهـــا الجـــدود وجـــادت في تآخيهـــا[1]

---

(١) للتفاصيل راجع آل طعمه، سلمان هادي: كربلاء في ثورة العشرين ص٦٤-٦٧. وغيره من الكتب المعنية بهذا الجانب الأدبي.

حكومة كربلاء ترفع العلم الوطني - لأول مرة في العراق-

لقد انحل المجلس البلدي بوفاة المرجع القائد، الذي كان بإشرافه، فأسرع المجلس الحربي في تدبير الأمور إثر الفاجعة المؤلمة، وقد أُنيطت له قيادة الثورة والدولة، وكان أعضاؤه من كبار رجال الثورة وزعمائها، فآختار المجلس السيد محسن أبو طبيخ متصرفاً لكربلاء أي محافظاً، وذلك لحسم الخلافات بين رؤساء كربلاء المتنافسين على إدارتها ولحفظ التوازن في عاصمة الثورة.

يقول فريق المزهر: «يعظّم المسلمون يوم ١٨ ذي الحجة وهو اليوم التاريخي الذي نصب فيه (بأمر الله تعالى) الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمه وسيفه المسلول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام خليفة من بعده في غدير خم بعد أن رفعه وقال مخاطباً المسلمين: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه..».. وتيمناً بهذا اليوم المبارك اجتمع المجلس الحربي في كربلاء وقرر تنصيب متصرف للواء كربلاء بهذه المناسبة السعيدة (عيد الغدير) واختار أعضاء المجلس السيد محسن أبو طبيخ لهذا المنصب فكان أول متصرف يعين بمنصب رسمي في الحكومة العراقية الوطنية فكان ذلك اليوم يوم سرور وفرح وفخر، وكيف لا يفرح العرب به وهم يشاهدون أول ثمرة من ثمرات

الثورة المقدسة؟ يُنصب عليهم حاكم منهم ليحكمهم في هذا اللواء الذي كان مقر قيادة الثورة ومعقل رجالها الأفذاذ»(١).

وكان هذا القرار قد أصدره المجلس الحربي ولضرورته نذكره بالنص:

«اجتمع المجلس الحربي بتاريخ ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٨هـ بمدينة كربلاء (بعد وفاة الإمام) وتذاكر فيما يخص تنظيم شؤون المدن والمراكز التي احتلها الثوار، فقررّ جعلها مناطق وجعل لكل منطقة متصرفاً يعيّن من قبل هذا المجلس، وهو يعين موظفين لمنطقته بنظره، يبقون مؤقتين حتى تُسنّ القوانين من قبل مجلس الأمة التشريعي وذلك بعد تطهير البلاد من الحكومة المحتلة. ويقوم المتصرف بأعمال الإدارة ويراجع المجلس الحربي بكل ما يهمه ويحتاج مراجعته به، وتكون وظائفه حسبما ينص به النظام الذي سيكون معمولاً به، حتى يجتمع المجلس التأسيسي في بغداد إنشاء الله والذي سيشترك فيه عموم أهالي العراق وبطريقة الانتخاب، وقد قسّم المجلس الحربي المناطق فجعل مدينة كربلاء منطقة وألحق بها طويريج والنجف وأبي صخير والشامية مع نواحيها، وعين المجلس السيد محسن أبو طبيخ متصرفاً لهذا اللواء على أن يكون راتبه الشهري ١٠٠٠ روبية، وبذلك يبلّغ ليستلم وظيفته.

(التواقيع أعضاء المجلس الحربي)

كما وان المجلس الحربي صادق على تعيين السيد نور السيد عزيز الياسري (قائم مقام) قضاء النجف ويلحق به أبو صخير، كما عين علي العفصان الراضي أحد رؤساء آل فتلة بالهندية قائم مقاماً لطويريج. هذا وقد تبرع السيد محسن برواتبه إلى المجاهدين..»(٢).

يقول السيد محسن أبو طبيخ: «لما وفق الله سبحانه، وأُخلي الفرات من

(١) الفرعون، فريق المزهر، مصدر سابق، ص٣٧٦.

(٢) الفرعون، فريق المزهر، مصدر سابق، ص٣٧٧-٣٧٨.

الإنكليز، مدنه وقراه من السماوة إلى المسيب اجتمع الرؤساء في معسكر الحسينية وقرّروا تشكيل حكومة وطنية مؤقتة في كربلاء، ورُفع العَلَم العراقي، وقد اختاروني من بينهم للقيام بهذه المهمة. وبالرغم من رغبتي في البقاء بين إخواني في ميادين القتال ولكني نزولاً عند رغبتهم قبلتُ ورجعت إلى كربلاء وشكلتُ الحكومة الوطنية المؤقتة»[١].

وهنا يذكر المؤرخون - المعنيّون بتفاصيل هذه الواقعة التاريخية المهمة - إن حشوداً كبيرة من الناس وقفت على جانبي الطريق، وهم ينشدون الأهازيج، ويطلقون الهوسات، ويهتفون بالحرية والاستقلال التام، ولما خرج السيد أبو طبيخ من داره حفّت به الجماهير المتحشدة إلى دار البلدية، وقد شق طريقه بصعوبة بالغة، وتملّك الجميع الشعور الوطني الفياض وطفحت العواطف وهي تجيش في الصدور وأطلقت النسوة الزغاريد، وأطلق الرجال الشعارات الوطنية وسط إطلاق الرصاص بالهواء، وكان في الاستقبال جمع من العلماء وقادة الجيش ووجهاء المدن ورؤساء العشائر، يقول الأستاذ الوردي: «احتشد في الساحة جمهور غفير من الناس فيهم نحو ألف رجل من حملة البنادق وحضر الاحتفال عدد من الرؤساء والوجهاء كان من بينهم رجال الحركة الوطنية في بغداد الذين التجؤوا إلى كربلاء كيوسف السويدي ومحمد الصدر وجعفر أبو التمن، وعلي البازركان، ومحمود رامز وجميل قبطان، وعارف حكمت وطه البدري، كما حضر ضاري الظاهر وهو شيخ زوبع، والميرزا أحمد الخراساني الذي كان مرسلاً من الشيخ فتح الله الاصفهاني ليمثله في الاحتفال»[٢]. هذا وقد رفع السيد محمد حسن آل طعمه[٣] العَلَم العراقي على سطح البناية وهو أول علم عربي يرفرف في سماء العراق من على

---

(١) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية ج٥، ص٣٠٠-٣٠١. نقلاً عن مذكرات السيد أبو طبيخ المخطوطة.

(٢) الوردي، المرجع ذاته، ج٥، ص٣٠١.

(٣) وينسب بعض المؤرخون رفع العلم العراقي إلى الأستاذ علي البازركَان. راجع آل طعمه سلمان: كربلاء في ثورة العشرين، ص٦٨-٦٩.

بناية الحكومة. وبهذا العمل جسّد أهالي كربلاء الروح الوطنية والإسلامية في حركتهم الاستقلالية، وفي هذه المبادرة دلالة واضحة على تطور الوعي الديني والاستقلالي، الوطني والقومي نحو التكامل النوعي لدى الثوار الكربلائيين بالخصوص والعراقيين بشكلٍ عام.

يقول ارنولد ولسن – وكيل الحاكم الملكي العام – في كتابه (الثورة العراقية): «إن الصعوبات التي جوبهت في النجف كانت عظيمة فقد كانت تساويها إذا لم تتفوق عليها الصعوبات التي كان علينا أن نكافحها للتغلب عليها في كربلاء.. إن الوطنيين في كربلاء كانوا أقوى منهم في النجف..»(١).

والجدير بالذكر أن الأستاذ علي البازركَان – وهو أحد قادة الحركة الوطنية في بغداد – ألقى خطبة مؤثرة في هذا الاحتفال الحاشد، بمناسبة رفع العلم العراقي رمز الانتصار والاستقلال والوحدة، ومما جاء فيها قوله: «ما أسعد حظّي، وما أجمل طالعي بهذه الساعة المقدسة، وأنا واقف بين أخواني الأحرار الأعزاء، أبناء الأمة العربية العراقية التي بذلت ما في وسعها من النفوس والنفائس لرفعك أيها العلم الحر، رفرف فوق رؤسنا حيّاك ربي بتحياته الحسنى، لقد بشرتنا بزوال ساعات الذل وكسر حلقات سلاسل الاستعباد، إن كل خفقة منك أيها اللواء المبارك تقول لنا (لقد ظهر الحق وزهق الباطل)، أخفِقْ على قطرنا المحبوب الذي كان يئن من ثقل وطأة المصائب كي يبتسم الجو الذي خنقتْه العبرات على ما شاهده من أنواع الظلم وأشكال الاعتساف بين هذه الأمة، أُنشر صفحاتك أيها العلم، كي تظهر للملأ أن الحرية قد صارت حليفتنا، وان الاستقلال التام صار أليفنا، رفرفْ ولا تخف بالحق لومة لائم فإنّ هذه الأمة مجردة سيوفها مشمرّة عن ساعدها لحفظ مقامك السامي ورفعك فوق أعلى قمة في هذا القطر المقدس، [حتى قال]: بشراكِ أيتها الأمة العربية العراقية بحلول هذه الساعة

(١) ولسون: الثورة العراقية، ص١٣٩-١٤١.

المباركة الذي رُفع فيها هذا اللواء المقدس الحر الذي كنتِ طالبة رفعه منذ عدة قرون، ان السعد قد رافقك وعلو الحظِّ حالفك.. ولقد سُعدت كربلاء والنجف الأشرف وما حواليكما باستنشاق هواء الحرية ورفع العلم العربي، ولم تزل بغداد تئن وتبكي تحت ظلم الإنكليز وسيطرة الدولة المحتلة.. بالله عليكم قوموا وآنهضوا نهضة الأُسود وأنقذوا قطرنا المحبوب من أيدي أعدائه، وارفعوا العلم فوق أعلى قمة فيه وبيّضوا صفحات تاريخ عراقنا المبارك كي يتم سرورنا..»[1].

وقد ألقى السيد جميل رمزي القبطان خطبة حماسية كذلك، ومن ثم ألقى خليل عزمي قصيدة وطنية من نظمهِ تحية للعلم، قال فيها:

بشراكِ يا كربلا قومي وانظري العلَما	على ربوعك خفّاقا ومبتسما
وكفكفي دمعك الهطال وابتهجي	فإنّ بند بني قحطان قدحكما
هذا هو العَلَمُ المحبوب فآحتفلي	عليه يا كربلا واستنهضي الهمما
وشاهدي كيف أمسى القلب مبتهجاً	من الحماس ويهفو أن يريق دما
شعب تفانى وراء الحق مبتغياً	نيل الكرامة جارَ الغرب أو ظلما
ظلم وجور أبت أرواحنا شمماً	أن تستكين لمن لم يرعها ذمما
واستوثقي أنّ دين الحق شيّده	وأنّ بيت الصليب آندكّ وانهدما
لله درّ بني قومي الضياغم ما	أشدّهم بوطيس الحرب حين حما
ما من زعيم بهم إلاّ له صفة	ترى به المجد والانجاد والكرما
نراهُ في الحرب ضحّاكاً ومبتسماً	والسيف ما زال يبكي في يديه دما
قد حاز بالذبِّ عن أوطانه قدماً	لا أخّر الله في حربٍ له قدما[2]

---

(١) الخطبة كاملة تجدها عند الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة - مصدر سابق - ص٣٧٩-٣٨٠. يقول قبل ذكرها «تمكنت من ضبطها كلها وها هي حرفياً». وهي بالفعل جديرة بالمطالعة.

(٢) الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة، المصدر ذاته، ص٣٧٩.

هذا وزاد حماس المحتفلين الذين يزيد عددهم على العشرة آلاف نسمة فالتهبت حناجرهم بكل قلوبهم ومشاعرهم وهم يهتفون بهذا الانتصار الكبير حيث تم تأسيس أوليات الدولة بإدارة وطنية بعد تلك الثورة العارمة. ومن أبرز تلك الهوسات (الأهازيج) التي أطلقتها الجموع المحتشدة في يوم رفع العلم العراقي في كربلاء، هي:

«رف لا ترتاعش ياهيبه»[(١)].

وكذلك:

«هـــي بيرغنـــا هـــي بيرغنـــا	اشمحـــلاك ترفـــرف بيرغنـــا
ظـــل عـــالي ظـــل عـــالي	لاتهـــاب طوبـــه ظـــل عـــالي
شرخيـــــصه شرخيـــــصه	دونـــك روحـــي شرخيـــصه
دلينـــــا دلينـــــا	شـــتا مـــر طوعـــك دلينـــا»[(٢)]

هذا، وقد باشر السيد المحافظ مهام وظيفته الإدارية بتاريخ ١٩٢٠/٩/٧م، وقد كانت هذه الإدارة - في الحقيقة - هي ثمرة جهود ودماء القادة والشهداء، لذلك مارست أدوارها الطموحة بالتشاور والتنسيق بالرغم من قصر زمانها، ومن الأمثلة الواضحة على أن تطورات الأحداث التي أفرزت نظاماً مدنياً أي حكومة مستقلة في كربلاء، كانت طموحاتها عالية لا تتوقف عند هذا الهدف، وإنما استمرت الحكومة في مواصلة دعم الحالة الثورية في الأمة ما دام الاحتلال باقياً على أرض العراق، وهذا التوجه يدل على كفاءة الإدارة في حكومة كربلاء، يذكر فريق المزهر مثالاً في هذا الصدد «يخص موضوع الصحافة، يدل على كفاءة تنظيم رجال الثورة وبُعد نظرهم.. إن صاحب جريدة الاستقلال كتب مقالاً بجريدته بعددها المرقم (٣) الصادر بتاريخ ٢٢

---

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٧٩. وقد ذكر بعض أبيات خليل عزمي كذلك.

(٢) العسكري، تحسين: مذكراتي، طبع النجف ١٩٣٨، ج٢، ص١٨٥.

محرم ١٣٣٩هـ الموافق ٥ تشرين الأول ١٩٢٠ تحت عنوان (الشتاء على الأبواب – ماذا أعددنا لتطمين حاجة الثوار في ميدان القتال؟) طالب فيه الزعماء والرؤساء بلزوم الاستعداد لتموين الثوار بالألبسة التي تقيهم البرد، وما أن طالع المقال المذكور متصرف لواء كربلاء حتى وجه إلى صاحب الجريدة الإنذار التالي:

«إلى صاحب جريدة الاستقلال:

إن مقالكم المنشور في جريدتكم تحت عنوان (الشتاء على الأبواب) مما يثبط عزم المجاهدين ويقلل من معنويتهم، كما يعطي للعدو إحساساً بضعف الثوار، وعليه ننذركم بهذا بلزوم عدم نشر كل ما يوحي بالضعف أو يدل على ذلك.

٢٥ محرم ١٣٣٩ الموافق ٨ تشرين الأول ١٩٢٠

متصرف لواء كربلاء – السيد محسن أبو طبيخ»[(١)].

ولكن هذا الإنجاز الوطني المحقّق على الأرض في هكذا نموذج ميداني من الإدارة وترتيب الأمن والنظام، والتوافق العام – تقريباً – عليه، لم يدم طويلاً فبعد مضي حوالي خمسة وأربعين يوماً آنتهى كل شيء تمّ بناؤه حيث كشّر الاستعمار البريطاني عن أنيابه المسمومة مرّةً أُخرى واحتل طويريج في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٠م، هذا الاحتلال كان يقصد منه احتلال كربلاء وإسقاط الحكومة الوطنية فيها، وبالفعل بعد سبعة أيام أي في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٠م الموافق ٦ صفر ١٣٣٩هـ استسلمت كربلاء للجيش البريطاني وغادر السيد محسن وبقية الزعماء إلى الحجاز[(٢)]، كما سنلاحظ ذلك لاحقاً.

---

(١) الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة، مصدر سابق، ط٢، ص٢١٢-٢١٣.

(٢) للتفاصيل راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى ص٢٧٨-٢٨٠. وكذلك الكليدار آل طعمه: السيد محمد حسين: مدينة الحسين، الحلقة الرابعة، ص٧٠-٧١ بالملحق.

الشيخ فخري كمونه رجل المرحلة

لما تمّ الاحتلال العسكري من قبل الجيش الإنكليزي لقضاء الهندية (طويريج) في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٠م، استعد الثوار في كربلاء لصدّ الهجوم المرتقب ومقاومة الجيش الإنكليزي الزاحف بكل ما أُوتوا به من قوة. إلاّ أن الحكمة آقتضت تدخل السادة الكبار ورؤساء كربلاء لدراسة المسألة المستجدة، باعتبارها مسألة مصيرية عامة لغرض معالجتها إلى جانب الحكومة الوطنية، وذلك عبر خطوات ميدانية عاجلة - قبل فوات الأوان - لضمان سلامة أرواح الناس لا سيما سلامة الزائرين للإمام الحسين عليه السلام في شهر صفر - زيارة الأربعين القريبة - وكذلك لضمان حفظ البلدة من الدمار المتوقع إثر الهجوم العسكري. ففي ذلك الظرف الاستثنائي الدقيق، الذي بات فيه الهجوم العسكري على كربلاء أمراً مؤكداً وهذا يعني استباحة مقدسات هذه المدينة المقدسة من قبل الجيش الأجنبي الغازي، ويعني أيضاً صب جام الغضب الإنكليزي على أهل المدينة وثوارها بالخصوص، واعاثة الفساد والخراب فيها، انتقاماً للتطورات الثورية والإدارية الحاصلة فيها - هنا - كان لابد من استيعاب الحالة السلبيّة المتوقعة بأقل الأضرار الممكنة، وبالفعل حدث أمران مهمّان في كربلاء بتلك المرحلة الحسّاسة.

الأمر الأول: وهو ذو اتجاهين، بالاتجاه الأول: قررّ وجهاء ورؤساء البلدة تشكيل وفد منهم لمقابلة القائد البريطاني في الهندية (ساندرند) وبالفعل تمّ ذلك في ٦ صفر ١٣٣٩هـ المصادف ١٩ تشرين الأول ١٩٢٠م، بالمقابل أشار المسؤول البريطاني على الوفد بالذهاب إلى بغداد لمقابلة المندوب السامي (كوكس)، وبالفعل تمّ اللقاء في بغداد بعرض شروط خاصة من قبل سلطات الاحتلال وعلى كربلاء تنفيذها سنذكرها لاحقاً.

وبالاتجاه الثاني: تمّت مغادرة السيد المحافظ وبقية المسؤولين في الحكومة الوطنية

مدينـة كـربلاء إلى الخـارج، وكـان هـذا القـرار - في تقـديرنا - صـائباً لأن المواجهـة العسكرية بالأساس بين الطرفين غير متكافئة.

والأمر الثاني: بروز رجل المرحلة - الشيخ فخري كمّونه - في واجهة الأحـداث السياسية في كربلاء، في محاولة منه لملئ الفـراغ الإداري الـذي خلّفتـه الحكومـة الوطنيـة المغادرة، كي يضبط الأمور الداخلية وسير الحياة الاعتيادية في المدينة - ولو بنسبة معينـة - وفي الوقت ذاته يحـاول فـتح صـفحة جديـدة مـع المعتـدين الإنكليـز، ويمـنح الوضـع الراهن فرصة أوسع للمناورة، بعد عرض سلسلة من التطمينات والتنازلات للغزاة، ممّا يخفف - بالنتيجة - من حدة الهجوم العدواني على المدينة ويزيد -أيضاً - مـن احتمـال القدرة على التنسيق والتفاهم والترابط بين الإنكليز والوجـه الإداري الجديـد. والحقيقـة أن الإنكليز يعرفون الشيخ فخـري وأخـاه الأكـبر الـشيخ محمـد علـي، وهـم يرصـدون حركتهما منذ زمن.

نعـود إلى الوفـد الكربلائـي وأجـواء لقائـه بالمنـدوب الـسامي وشـروط المـصالحة القاسية. يقول فريـق المزهـر الفرعـون: «أمـا أهـل كـربلاء، فبعـد أن احتلـت الجيـوش البريطانية طويريج وانسحب الثوار إلى أبي صخير، اقترح الشيخ حسين زين العابدين أن يذهب وفد يمثل كربلاء مؤلف من السيد أحمد الوهاب والسيد عبد الوهاب [آل طعمة] والسيد إبراهيم الشهرستاني وعبد المحسن آل سعود رئيس البو مـسعود والـشيخ بحـر آل شبيب رئيس أل يسار والشيخ محمد حـسن أبـو المحاسـن وعبـد المجيـد الحمـيري والـشيخ محمد حسن روضة خون [آل طعمة] ومحمد الـشهيّب وعزيـز الزنكـي لمفاوضـة الـسلطة البريطانية من أجل الصلح، وفعلاً سافر الوفد الذي تألف من الأشخاص المـار ذكـرهم إلى طويريج، وقابلوا الحـاكم الـسياسي (الميجـر بـولي) فقابلـهم بـشراسة وغلظـة وبلغـة العنف والشدة، ثم أوقفهم وبعث بهم موقوفين إلى بغـداد، وبعـد أن تواجهـوا في بغـداد مـع المنـدوب الـسامي اتفـق الطرفـان علـى شـروط الـصلح الآتيـة ووقّـع عليهـا

ممثلو الطرفين:

أولاً: تسليم سبعة عشر شخصاً للحكومة البريطانية في مدة لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة لمحاكمتهم حيث أن هناك أسباباً تدل على الاعتقاد بأنهم مجرمون وهم السيد محسن أبو طبيخ ومرزوك العواد وعمران الحاج سعدون وسماوي الجلوب والسيد هبة الدين الشهرستاني والسيد أبو القاسم الكاشاني والسيد محمد الكشميري والسيد حسين القزويني وميرزا أحمد الخراساني والشيخ محمد الخالصي وعبد الجليل العواد وعبد الرحمن العواد وطليفح الحسون ورشيد آل مسرهد والسيد حسين الدده والسيد عبد الوهاب [آل طعمة] والشيخ محمد حسن أبو المحاسن.

ثانياً: على أهل كربلاء أن يسلّموا في مدة ثلاثة أيام أربعة آلاف بندقية ومائة رصاصة مع كل بندقية منها، ويجب أن يكون نصف عدد البنادق من الطراز الحديث، والنصف الآخر صالحاً للاستعمال، وإذا لم تقدم البلدة هذه البنادق فعليها أن تؤدي غرامة قدرها عشرون ليرة عثمانية عن كل بندقية جديدة وعشرة ليرات عن كل بندقية صالحة للاستعمال، وروبية هندية واحدة عن كل رصاصة لا تُسّلم.

ثالثاً: إرجاع جميع الأموال العائدة للحكومة ودفع تعويض عن الخسارة التي لحقتها، وسيقدر مقدار التعويض عن الخسارة وسيبلغونه في فرصة أُخرى.

رابعاً: الطاعة لدوائر الحكومة.

خامساً: أن لا يقبلوا من يلجأ إليهم من الفارين عن وجه العدالة.

سادساً: إذا لم ينفذ الشرطان الأول والثاني المذكوران أعلاه في المدة المعنية ولم يقدم سبب معقول لذلك تقوم السلطة العسكرية عندئذ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك. فقبل وفد كربلاء هذه الشروط القاسية مرغماً ووقّعها ثم عاد إلى كربلاء»[1].

---

(١) الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة.. مصدر سابق، ص٤٢٤-٤٢٥.

يذكر السيد الحسني إن بلاغاً حربياً بريطانياً صدر إثر لقاء الوفد الكربلائي بالقائد العام للجنود في المنطقة، وأشار البلاغ إلى أن الوفد في طريقه إلى بغداد ليلتقي أوامر المندوب السامي. وقد نشر هذا البلاغ في جريدة العراق[1] ويذكر الحسني أيضاً صدور بيان رسمي من ديوان المندوب السامي ببغداد إثر اللقاء بالمندوب السامي وذلك في يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠م، يبدأ البيان بعبارة (مثّلَ بين يدي فخامة المندوب السامي مندوبو كربلاء أمس، فأُبلغوا الشروط الآتية»[2]، ثم يذكر الشروط التي ذكرناها قبل قليل.

وعلى ضوء هذه التطورات استطاع رجل المرحلة الشيخ فخري كمونه أن يحتل موقع الرضا لدى سلطات الاحتلال، لما كان يمتاز به من قدرات خاصة تمكنه من فرض سيطرته على البلدة وإدارتها آنذاك، كما أنه أبدى استعداداً لتنفيذ تلك الشروط المفروضة على البلدة. وبالفعل تمّ تعيينه من قبل الإنكليز قائممقام كربلاء. فأصبح «الشيخ فخري كمّونه – الرئيس الكربلائي المشهور – ممثل السلطة المحتلة في تنفيذ هذه الشروط، وقد ألّف قوةً من البوليس المحلي لهذا الغرض. ويقول البلاغ البريطاني الصادر في ٣٠ تشرين الأول المنشور في العدد (١٢٨) من جريدة العراق «نظمت في كربلاء قوة من البوليس المحلي، والمدينة الآن في يد ممثلنا، وقد سلّم إلى الآن ٢٠٠ بندقية وسلّم أيضاً معظم رؤساء الفتنة»[3].!! وهكذا يتجرّأ المحتل عبر الإعلام ويصرّح علناً وبلا آستحياء، فيحارب أسس الديمقراطية التي بشّر بها، ويقلب الموازين رأساً على عقب، فالذين كانوا من الاحرار والوطنيين، وقد آنتخبتهم الأمة لإدارة البلاد يُلقى القبض

---

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٥٩. عن جريدة العراق العدد ١١٧ في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠م.

(٢) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٣) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٦٠. - بالهامش-.

عليهم من قبل اخوانهم العراقيين! ويسلّمون إلى سلطة الاحتلال باعتبارهم (رؤساء الفتنة):

﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾.

يقول الباحث والمستشرق الفرنسي الدكتور بيير في هذا الصدد: «توجه الجيش البريطاني الذي كان يقوده الجنرال (هالدان) إلى كربلاء، وفي ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر سقطت طويريج التي تبعد ٢٤ كم عن كربلاء، وكان يحميها آل فتلة وبني حِسن مما أثار حركة استسلام مهمة في كربلاء نفسها قادها الشيخ فخري كمونه، ولإنقاذ المدينة توجه في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر وفد من كربلاء إلى طويريج إلاّ أن المسؤولين البريطانيين الذين يحكمون المدينة المحتلة أرسلوا الوفد إلى بغداد. (السير بيرسي كوكس) طلب من الوفد تنفيذ خمسة شروط غير استسلام المدينة المقدسة.. نفّذ الشيخ فخري كمونه الشروط البريطانية»[1]. وذلك بالتعاون مع أمثاله، والمقتنعين بضرورة الاستسلام، وكذلك بالضغط على الناس لغرض تنفيذ تلك الشروط القاسية، وبالتالي لتعزيز موقعه لدى سلطة الاحتلال باعتباره الحاكم الذي يمكن الاعتماد عليه في إدارة شؤون البلدة. وهنا لابد أن نشير إلى أن الشيخ فخري في عمله هذا لا يمكن استبعاد مصالحه ودوافعه الشخصية من مجمل تصرفاته، وكذلك رجال إدارته من حوله، وللإنصاف نضيف إلى ذلك أن مصالحه الذاتية لا نستبعد كونها ممزوجة مع حبّه لمدينته وأهلها أيضاً وسعيه لصد أو تخفيف الهجمة الانتقامية المرتقبة من قبل جيش الاحتلال البريطاني على عاصمة الثورة كربلاء.

وهكذا «تمكّن الاهلون من تسليم أكثر كمية ممكنة من عدد البنادق والخراطيش، تقاسمها أهل كربلاء والقبائل التابعة لهم وفق مقاييس عيّنها لهم ممثل الحكومة الشيخ

---

(١) جان لويزارد، د. بيير، المرجع السابق، ص٤٤٣.

فخري كمونه.. وقد سلم عشرة من هؤلاء الأشخاص إلى السلطة في الوقت المعين، أما الثلاثة الأول (أي السيد محسن أبو طبيخ، والحاج مرزوك العواد، وعمران الحاج سعدون) فقد لجؤوا إلى خارج العراق وكان السيد أبو القاسم الكاشاني قد سافر إلى إيران قبيل انتهاء الثورة بنيّة الاتصال بسفراء الدول الأجنبية في موضوع استقلال العراق، كما استطاع الشيخ محمد الخالصي أن يختفي في دار السيد حسين القزويني شهراً ونصف الشهر، ثم هرب إلى محل آمن، وسيق العشرة المقبوض عليهم إلى سجن الحلة فلبثوا فيها أياماً عديدة جرت خلالها محاكمتهم، وحكم عليهم بأحكام مختلفة لكنها لم تبلّغ إليهم، حتى صدور قرار العفو العام وإطلاق سراحهم في آخر أيار سنة ١٩٢١م»[١].

والجدير بالذكر أن المسألة لم تبلغ نهايتها في اتفاقية الصلح ومحاولة تنفيذ الشروط في كربلاء وإنما واصل الجيش الإنكليزي مسيرته الاحتلالية حتى بلغ ضواحي كربلاء، وتمت محاصرة المدينة، إلاّ أن ثوار كربلاء عقدوا العزم على مواصلة المقاومة والجهاد وبالفعل تمت مواجهات عنيفة ما بين الثوار داخل المدينة وضواحيها المجاورة لها وبين جيش الاحتلال، وقد استطاعت المقاومة أن تمنع تقدم القطعات العسكرية نحو كربلاء في اليوم الأول، بينما زادت الإمدادات للجيش المحتل باليوم الثاني فواصل جيش الاحتلال زحفه نحو كربلاء، وأقام مواقع للمراقبة حول المدينة، وطوّقها بالربايا والأسلاك الشائكة. ثم قطع المحتلون الماء عن المدينة بعد استيلائهم على ناظم نهر الحسينية الذي يزود سكان المدينة بالماء وكذلك البساتين والمزارع، فاضطر الأهالي إلى

---

(١) الحسني، السيد عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٦٠-٢٦١. استمر الشيخ فخري في منصبه هذا منذ سقوط الحكومة الوطنية حتى يوم ١٩٢١/١/٢٥م حيث أُعفي من منصبه واستبدل محله حميد خان بن أسد خان إذ كان يشغل قائممقامية النجف قبل هذا التاريخ من قبل الإنكليز. راجع الكليدار آل طعمه، السيد محمد حسن: مدينة الحسين، الحلقة الرابعة ص٧١ بالملحق.

حفر الآبار في قاع النهر[١] وبالنتيجة «أحاط الجيش بالمدينة من جبهاتها الأربع وبذلك صدر بلاغ رسمي بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠ ونشرته جريدة العراق البغدادية بعددها ١٢١ بتاريخ ٢٢ من الشهر المذكور.. [وهكذا] تم استيلاء الجيش الإنكليزي على كربلاء فأصبحت تحت سيطرة الاستعمار، وأخذ أهالي كربلاء في تنفيذ الشروط.. الواقع أن السلطة البريطانية قد نكلت بكربلاء تنكيلاً قاسياً سواء أكان ذلك في تعذيب وجوهها والتنكيل بأحرارها..»[٢]. وبذلك طويت هذه الصفحة المشرقة من تاريخ العراق الحديث.

وفي النجف، أعلنت الثورة في ٢١ تموز - ٥ ذي القعدة، وصارت فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة مسألة ضرورية لقطع دابر الفوضى، وقد شكلت لجنة مؤلفة من الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري وآل النقيب ومهدي الآخوند الخراساني وغيرهم، لدراسة الأمر. فقررت أن يكون أعضاء المجلس التنفيذي أربعة، هم رؤساء المحلات الأربع في النجف، أما المجلس التشريعي فأعضاؤه ثمانية من كل محلة اثنان، تمّ انتخابهم في ١٠ ذي الحجة ١٣٣٨هـ - ٢٥ آب ١٩٢٠م[٣]. ولكن لم يستمر المجلس التشريعي في أعماله لاختلاف أعضائه، ولعرقلة المجلس التنفيذي لأعماله.

---

(١) راجع كوتولوف، ل.ن: ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ص١٤٩. وكذلك الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٥، ص٣٠٢.

(٢) الفرعون: فريق المزهر: الحقائق الناصعة.. المصدر السابق، ص٢٤٦، طبع بيروت - الطبعة الثانية - مؤسسة البلاغ.

(٣) تم انتخاب سعيد كمال الدين وضياء الخرسان عن محلة الحويش، وعباس النقيب، وعلوان الخرسان عن محلة العمارة، وعبد الجليل ناجي ومحمد جواد عجينة عن محلة البراق، وحمود شبيل، وعباس شمسه عن محلة المشراق. ومما يذكر أنه في ٢٥ ذي الحجة استقال سعيد كمال الدين من عضوية المجلس، لظهور الخلافات بين أعضائه، ومن ثم أنحل المجلس تماماً.

راجع: كمال الدين، محمد علي: المصدر السابق، معلومات ومشاهدات، ص٨٢-٨٤.

الشيخ ضاري المحمود بطل الكرامة الوطنية

كان لعلماء الدين الشيعة الدور القيادي لاستنهاض الشعب بكافة مكوّناته المذهبية والقومية والطبقية لغرض أداء واجب الجهاد المقدس. فالإمام الشيرازي قائد الثورة كان يعتمد على وكلائه ومستشاريه ومساعديه من علماء الدين ورؤساء العشائر وزعماء المدن. إلاّ أنّ منطقة الفرات الأعلى بين بغداد والأنبار، كانت الأجواء فيها هادئة بل غير متفاعلة مع عواصف الثورة الناشبة في الفرات الأوسط، وذلك لأن أهم زعماء القبائل فيها وهم: الشيخ علي السليمان والشيخ فهد بن هذال، والشيخ ضاري المحمود، وهم زعماء القبائل السنية، كانوا في اتجاه التعاون مع بريطانيا ما عدا الأخير منهم. أما الشيخ علي السليمان زعيم الدليم والشيخ فهد بن هذال زعيم عنزة، فقد كانا من الموالين المخلصين والحلفاء الدائمين للإنكليز[1]. لذلك استمر الهدوء في المنطقة حتى ١٢ آب ١٩٢٠، حينها برهن الشيخ ضاري على أن منطقة الدليم ليست مغلقة

(١) يقول (هولدن) قائد القوات البريطانية المحتلة: «ومن حسن الخط أن الشيخ علي السليمان رئيس الدليم، قد تعهد بحماية (هيت).. وكان الشيخ علي، وفهد بك بن هذّال، وابنه محروث، من المخلصين للحكومة طيلة أيام الثورة، وكانوا يستلمون منا مبالغ تجاه هذه الخدمة، كما كافأناهم أخيراً على حسن خدماتهم للحكومة، وقد مكنتنا مساعدة هؤلاء الشيوخ على تركيز جيوشنا في الرمادي والفلوجة». نقلاً عن الحسيني، المرجع ذاته، ص٢٣٤.

للإنكليز ـ كما كان شائعاً ـ فأقدم على اغتيال الكولونيل (ليشمان[١] (man Leach) الحاكم السياسي في المنطقة في ١٢ آب سنة ١٩٢٠م[٢]، ومن هذه الحادثة تواصلت النشاطات المعادية للإنكليز في هذه المنطقة «حيث أخذ الشيخ ضاري يراسل زعماء الثورة في كربلاء، فعمّ الهياج منطقة الدليم من (خان النقطة) إلى (عانه) وصدر البلاغ البريطاني التالي: قطع الشيخ ضاري، رئيس عشيرة الزوبع، السكة الحديدية الممتدة من بغداد والفلوجة قرب خان النقطة..»[٣]. ومما يذكر أن الإنكليز كانوا يشكّون بهذا الرجل وقبيلته، وذلك لأن «قبيلة الزوبع كانت تميل إلى الشيعة، ومن المرجح أنها كانت

(١) باللهجة العراقية الدراجة يقال له (ليجمن). أخبرني أحد كبار السن بأن الناس كانوا يطلقون هذا الاسم بعد مقتله على بعض الأشقياء نكاية وسخرية.

(٢) وذلك حينما دعا (ليشمان) الشيخ ضاري إلى لقائه في خان النقطة - بين بغداد والفلوجة في منتصف الطريق تقريباً - وذلك في ١٢ آب، ربما ليختبر ولاءه وليربطه بالعجلة البريطانية كالآخرين في المنطقة، وبالفعل تم اللقاء وجرى الحديث عن المحاصيل الزراعية. وبالأثناء عرضت على (ليشمان) شكوى تفيد بأن مجموعة من الناس قد تمّ سلبهم بالقرب من الخان، فبعث ضابطاً ومعه عشرة رجال وخمسة من قبيلة الزوبع لملاحقة المعتدين وإلقاء القبض عليهم، ثم تحدث مع الشيخ ضاري بطريقة استفزازية قاسية متهماً رجاله بهذه الحوادث، وآتهمه شخصياً بالخيانة قائلاً له: «يا خائن». حسب رواية ولديّ الشيخ ضاري وابن عمهم عند الشيخ عبد الحسين بن الإمام الشيرازي في داره بكربلاء. كما وأنذره في حالة عدم سيادة الأمن والاستقرار في المنطقة، فانه لا يعفى من سلفة البذار الماضية، وأضاف أن السلطة المدنية سوف لا تعتبره الشيخ الأول في القبيلة. أما الشيخ ضاري فقد تحمّل هذا الكلام العنيف مع رجاله الذين كانوا معه، وسيطر على أعصابه من ردة فعل طائشة، وهو رجل معروف بالذكاء والأباء، ولكن بعد خروجه من الاجتماع اتفق مع رجاله لاغتياله، فعادوا ودخلوا عليه، وحين الدخول بادره ابنه سليمان، فاطلق عليه رصاصاً فجرحه ثم أجهز عليه الشيخ ضاري فقتله. وقد تغير اسم الخان إلى خان ضاري تكريماً له. راجع: النفيسي، المرجع السابق، ص١٤٥-١٤٧. وآل طعمه، سلمان هادي: كربلاء في ثورة العشرين، ص١٨٣. نشرت الخبر جريدة العراق في العدد (٦٩) بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٠م، وممّا جاء في الخبر: «ننعى بكل أسف وفاة الكولونيل..».

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٣١.

في تلك الفترة قد اتصلت بالنجف مركز التحريض السياسي في منطقة الفرات الأوسط»[١]. وكان «السيد محمد الصدر مبعوث المجتهد الأكبر في [منطقتي]. الدليم وسامراء يقوم بنشاط كبير بين رجال قبيلة الزوبع، قبيلة الشيخ ضاري، ولم تكن جهوده المبذولة بدون جدوى»[٢]. يقول السيد الحسني: «أما الشيخ ضاري، فإنه بعد أن راسل زعماء الثورة في كربلاء آنتقل إلى أراضي النعيمية، فكتب إليه الشيخ علي السليمان رئيس قبائل الدليم، أن يرحل عنها ولا يحرج موقفه مع الإنكليز، فانتقل الشيخ الثائر إلى أراضي الرزّازة [قرب كربلاء] فحاول الشيخ فهد الهذّال رئيس قبيلة عنزة أن يقبض عليه ويسلمه إلى خصومه، ولكن ضاري استطاع أن يفلت من هذا الشَرَك، وتوجه إلى خان العطيشي بين كربلاء والمسيب حيث آتخذه مركزاً لقيادة الجماعة التي بصحبته من قبيلة (زوبع) واشتركت في الثورة»[٣].

وعلى ضوء تلك المعطيات في القضية، تتأكد العلاقة بوضوح ما بين الشيخ ضاري المحمود زعيم قبيلة زوبع والمرجعية الدينية الشيعية، إلى درجة التنسيق في العمل الجهادي، وذلك لأن كلمة العراقيين قد اجتمعت في ظل زعامة الشيخ الحائري، وقد حاول الضابط (ليجمن) أن يثير النزعة الطائفية لدى اجتماعه بشيوخ الدليم، حيث «طلب منهم معرفة رأيهم بالثورة القائمة في الفرات وبغداد، يطالب بها الشيعة في إقامة حكومة مستقلة، فرد عليه الشيخ ضاري: ليس في الإسلام سنة وشيعة، بل هو دين واحد وعرف واحد وكلمة واحدة.. فقال الضابط الإنكليزي (ليجمن): أنتم عشائر، الأجدر بكم أن تكونوا مستقلين، فرد عليه الشيخ ضاري: إن علماءنا حكومتنا وقد أمرنا القرآن بإطاعة الله والرسول وأولى الأمر منّا، فإذا

---

(١) النفيسي، المرجع ذاته، ص١٤٦.

(٢) النفيسي، المرجع ذاته، ص١٤٧.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٣٢.

آعتديتم عليهم سننتصر لهم ونحاربكم بجانبهم، والأوْلى أن تقبلوا ما أرادوا. يروي فريق المزهر الفرعون في مقابلته لشيوخ المنطقة في الفلوجة بأن الشيخ ضاري قال لهم: إنه أصبح يقلّد علماء الدين الأجلاّء، وأنهم أمروه بالقيام بالثورة، وقد أخرج لهم الكتب التي وصلته من كربلاء»[١]. ومن هنا يتأكد التنسيق مع هذا الرجل لإشعال الثورة ضد الإنكليز في تلك المناطق، وقد وقع الاختيار على هذا الأداء الثوري في قتل هذا الضابط، لسوء أخلاقه وغروره وتكبره وشدته على العراقيين، وقد أهان الشيخ ضاري شخصياً، فالعملية تدخل ضمن الثأر للكرامة المهدورة على المستوى الشخصي والعشائري والوطني أيضاً، وذلك لأن هذا الضابط كان «قد ترأس المحكمة العسكرية التي حكمت بإعدام (١١) شخصاً من ثوار النجف الأشرف»[٢]. الحاج نجم البقال ورفاقه إثر اغتيال الحاكم السياسي لمدينة النجف (مارشال)، بل «كان على رأس هذه المحاكمات ومنفذها»[٣]. وقد تم إعدامهم في ٣٠ مايس ١٩١٨م. والمهم في هذا التنسيق وبالتوقيت المناسب هو وجود الدلالة الواضحة على وحدة العراقيين في وطنهم ضد المحتل، وبالفعل سنرى بعد هذه الحادثة الشجاعة، انطلاق مندوب المرجعية في تلك الأوساط بفعالية أكثر، وممّا يدلّ على صحة هذا الارتباط الوثيق، ما حدث بعد اغتيال (لجمن) حيث ذهب خميس وسليمان ولدا الشيخ ضاري وابن عمهما صعب إلى كربلاء والتقوا بالشيخ عبد الحسين نجل الشيرازي قائد الثورة وذلك في داره بكربلاء ذاكرين له تفاصيل الحادث. وبالفعل كانت خطوة مدروسة من المرجعية عبر هذا الشيخ المجاهد. لذلك

---

(١) طعمه، سلمان: كربلاء في ثورة العشرين، ص٢٧-٢٨.

(٢) خضير، عبد الكريم حسّان: العراق في ظل الانتداب البريطاني، حوادث وشخصيات أجنبية صنعت القرار، بغداد ٢٠٠٨م، ص١٠٨.

(٣) خضير، عبد الكريم حسّان: المرجع ذاته، ص٢٤.

اندفع الإنجليز لتطويق الحادث خشية امتداد لهيب الثورة إلى بقية العشائر السنية، حتى أن قرار (السير برسي كوكس) المندوب السامي بالعفو العام الذي أصدره في ٣٠ أيار ١٩٢١م، لم يشمل الشيخ ضاري، فبقي مشرداً طريداً، وقد أرصدت الحكومة البريطانية مبلغاً من المال لمن يسلّمه حيّاً أو ميّتاً، وبالفعل «في خريف سنة ١٩٢٧ آستكرى الرجل سيارة للذهاب إلى حلب، فجاء به سائق السيارة الأرمني (ميكائيل كريم) إلى السلطات الحكومية في سنجار فاعتقلته ونقل منها إلى بغداد، حيث جرت محاكمته أمام (محكمة الجزاء الكبرى) فيها. ويرأس هذه المحكمة قاضٍ بريطاني فقضت المحكمة بإدانته، والحكم عليه بالإعدام شنقاً، ولكنها أبدلت عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، فلم يبق المحكوم في السجن أكثر من بضعة أيام، إذ آنتقل إلى جوار ربّه في يوم أول شباط ١٩٢٨. وكان يوم دفنه يوماً مشهوداً مشت فيه بغداد كلها في جنازته»[(١)]. وأُشيع أنه قد مات مسموماً في السجن، ومما يذكر هنا أن السيد عبد الحسين الدَدَة من وجهاء كربلاء، وكان عضواً في المجلس البلدي في كربلاء بإشراف قائد الثورة الشيرازي، وهو الذي استضاف ولديْ الشيخ ضاري وابن عمهما في بيته لعدة أيام، بعد لقائهم بنجل الشيخ الشيرازي بعد مقتل (لجمن)، قد تمّ إعدامه لهذا السبب من قبل المحكمة العسكرية بعد إنتهاء الثورة. وهذا الأمر يضاف إلى الأدلة التي تعزّز ارتباط الشيخ ضاري بعاصمة الثورة، ورموزها[(٢)]. والمسألة تستحق التأمل فعلاً، حيث يتم إعدام السيد الدَدَة الذي استضاف رجال الشيخ ضاري، بينما يستبدل قرار المحكمة من الإعدام إلى السجن لرأس العملية البطولية، ممّا يدل على أن المحتلين يدركون السبب الرئيس الذي يقف وراء حركة الشيخ ضاري، فيحاولون القضاء عليه دون تردد.

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٢) راجع، آل طعمه، سلمان: كربلاء في ثورة العشرين، ص١٨٣.

ومع ذلك، إن هذه الحادثة جعلت الأجواء أكثر ملائمة لحركة مبعوث المرجعية في المنطقة لغرض إثارة الرأي العام ضد الإنكليز، وبالفعل تحرك السيد محمد صدر الدين في سامراء وقد نجح في إقناع الشيخ حبيب الخيزران شيخ قبيلة عزّة، فبعد المداولات والمناقشات أقسم الخيزران بالقرآن الكريم إنه سيكون مخلصاً للثورة ولمبعوثها في المنطقة، وبدوره تحرك الخيزران باتجاه القبائل الأخرى، يستنهضهم باتجاه الثورة، وبذلك أضاف هذا النشاط آلاف المقاتلين والمؤدين لعلماء النجف وكربلاء وللثورة[١] حينذاك أعلن مبعوث النجف السيد صدر الدين «أهداف الأعمال الحربية التي سيقومون بها ضد الإنكليز في سامراء:

أولاً: إقامة حكومة عربية في سامراء تتشكل من الشيوخ والأعيان.. يتولون إدارة شؤونها.

ثانياً: وجوب تسليم جميع الموظفين السياسيين والمدنيين إلى الثوار..

ثالثاً: جميع ممتلكات الدولة في سامراء يجب أن تنتقل إلى أيدي الثوار»[٢].

إلا أن الرائد (بري Berry .S.E) الضابط السياسي في سامراء رفض مطاليب صدر الدين، وأخذ يتهيأ للدفاع والمواجهة. حينذاك بدأ المجاهدون بأعمالهم الهجومية ضد الإنكليز فقطعوا خطوط المواصلات، وخط القطار الحديدي بين سامراء ومدينة بلد، وقطعوا أسلاك البرق وهدّموا جسراً على نهر الدجيل، وانضم أهالي مدينة بلد إلى صفوف المجاهدين بإمرة صدر الدين، وقدموا الحبوب والأطعمة لهم. وفي ٢٨ آب قام الثوار بمهاجمة مبنى القيادة العامة في سامراء بزعامة السيد صدر الدين، إلاّ أنّهم أخفقوا في الاستيلاء عليه، وفي منتصف أيلول عادت سامراء إلى الهدوء[٣].

---

(١) النفيسي، المرجع السابق، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) النفيسي، المرجع السابق، ص١٤٩.

(٣) النفيسي، المرجع السابق، ص١٤٩.

الإمام الشيخ الاصفهاني إلى قيادة الثورة

انتقلت القيادة بعد وفاة الإمام الشيرازي في ١٧ آب. إلى الإمام فتح الله الاصفهاني في النجف، الذي أكدّ آراء ومواقف الشيرازي في مواصلة مسيرة الثورة، وذلك من خلال خطابه العام الذي ألقاه في صحن الإمام علي عليه السلام[١].

هذه الظروف المتصاعدة من قبل قادة الثورة – علماء الدين ورجال المقاومة الإسلامية والوطنية – إلى جانب الاستجابة الكبيرة من قبل الناس لهم، أذهلت قادة الاحتلال البريطاني وزعزعت ثقتهم بقدراتهم في البقاء كمحتلين للعراق وبالفعل «بعد نشوب الثورة بأيام قلائل أبلغ ولسن وزارة الهند إن مطالب قادة الثورة هي طرد البريطانيين نهائياً من ما بين النهرين [العراق] وإقامة مملكة إسلامية»[٢].

---

(١) مما جاء في خطابه العام: «ان الشيرازي انتقل إلى رحمة الله، ولكن فتواه بقتال المشتركين باقية، فجاهدوا واجتهدوا في حفظ وطنكم العزيز وأخذ استقلالكم». راجع: الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى – مرجع سابق – ص٢٣٤. وقد أناب عنه السيد أبو الحسن الأصفهاني – الذي أصبح المرجع الأعلى فيما بعد – للحضور في جبهات القتال إلى جانب المجاهدين، وذلك لكبر سنّه.

(٢) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية.. مرجع سابق، ص٢٥١. عن:

F.O/٥٢٢٨/٣٧١.E ،٩٨٤٩ .Dated ١٢ July .١٩٢٠

في حينها وجه (ويلسون) رسالة بتاريخ ٢٧ آب إلى القائد الجديد الإمام الشيخ الاصفهاني، يعرض فيها الصلح، ولكن الإمام - وبعد مداولات كثيرة - شدّد على موقفه الثوري المقاوم، وممّا زاد في صلابته أن (ويلسون) في رسالته وجّه إساءة مباشرة إلى الإمام الراحل وحمّله أعباء هذه الاضطرابات والتضحيات والخسائر[1]. وللرد على رسالة (ويلسون) وما عكس لأسياده المستعمرين من خلالها، وللرأي العام أيضاً، بأن المسؤولية تقع على عاتق المرجع الراحل، قررت القيادة الدينية المرجعية، مع القادة السياسيين الميدانيين، إلى جانب قرار استمرار المقاومة والثورة[2]، أن يتم التحرك السياسي على البعد الدولي وذلك ليتوضح للعالم الموقف الوطني العام من الأحداث، وبالتالي لتصحّح تلك الرؤية في تحمل مسؤولية الأوضاع، فقدموا مضبطة إلى الدول المعنية يتحدثون فيها عن أوضاع العراق وتطورات الأحداث فيه، ومطاليب الشعب، وذلك بتاريخ ١/محرم/١٣٣٩هـ الموافق ١٥ أيلول ١٩٢٠ وقّع عليها ٧٣ شخصية

---

(١) رسالة (ويلسون) الحاكم السياسي المدني العام، نشرت في جريدة العراق في العدد الصادر بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠م. تجد فحواها عند الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية.. مرجع سابق، ص٣٣٣-٣٣٤.

أما الرسالة الجوابية فتجدها لدى الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى - مرجع سابق - ص١٣١. وسنتناول قرار استمرار الثورة لدى شيخ الشريعة الاصفهاني بالتفصيل في الفصل القادم، أي الفصل الأول من الباب الثالث.

(٢) نلاحظ لدى بعض الباحثين القوميين، محاولات حثيثة لاضعاف دور القيادة الإسلامية المرجعية للثورة، لغرض واضح وهو محاولة إبراز دور القوميين في الثورة. فمثلاً يقول وميض نظمي: «وجاء بعد الشيرازي، الاصفهاني الذي شجب العنف علناً ولم يؤيد الثورة». راجع: نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية، مرجع سابق، ص٣٩٤.

لا أستطيع أن أرد على هذا القول إلاّ بكلمة واحدة وهي «من أين لك هذا»؟!

وبالفعل لم يأتِ بمصدر أو مرجع يستند فيه على ادعائه، وكأنه يتصور أن التحليلات والتصورات هي بمثابة الحقائق، وهذا أمر مرفوض علمياً، لأن الدقة العلمية في تثبيت الحقائق التاريخية تتطلب أدلة مقنعة.

مسؤولة، وذيلّها الإمام الاصفهاني - أيضاً[١] - ومفاد المضبطة أنها ترمي بالمسؤولية على قادة سلطة الاحتلال الميدانيين، بأنهم سبب هذه الاضطرابات واستمرارها، مجددين مطاليبهم بحقوقهم المشروعة في الاستقلال كما نصّت وعودهم السابقة عليها[٢].

وإلى جانب هذا النشاط السياسي، استمرت حالة الغليان الثوري في الفرات الأوسط حتى شنت القوات البريطانية هجومها الواسع في ١٢ تشرين الأول[٣] ولأكثر من شهر استطاعت أن تفرض السيطرة على تلك المناطق. وانتهت الثورة عسكرياً بعد التوقيع على اتفاقية إيقاف القتال في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠م - ٩ ربيع الأول ١٣٣٩هـ، بين زعماء بني حجيم وسلطات الاحتلال[٤]. بينما ظلت مستمرة في الغرّاف وسوق الشيوخ حتى أواسط كانون الثاني ١٩٢١م، جمادى الأولى ١٣٣٩هـ.

---

(١) كتب عليها العبارة التالية: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه الورقة كتبت بإملاء زعماء العراق ومشايخ عشائره، وهم الموقّعون عليها باسمائهم في ١/محرم سنة ١٣٣٩هـ. حرر عن الجاني شيخ الشريعة الاصفهاني». للاطلاع على المضبطة التي وجهت إلى المفوضية الهولندية بطهران راجع الوردي: المرجع السابق، ص٣٣٦-٣٣٨. وسلّمت أيضاً لسفارات روسيا وأمريكا وفرنسا وهولندا وتركيا وألمانيا.

(٢) صورة استنساخية عن هذه المضبطة تجدها لدى، الفرعون: المصدر السابق، ص٣٨٤. وللاطلاع على منشور الجنرال مود قائد الجيوش البريطانية في العراق سنة ١٩١٧، لأهالي بغداد، راجع: «عهود الحلفاء ووعودهم وعبثهم بعهودهم ووعودهم». عنوان الفصل الثاني في كتاب الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، ص٢٢-٣٤.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٤) نص البلاغ البريطاني حول الاتفاق تم نشره في جريدة (العراق) العدد ١٤٩، الصادر بتاريخ ١٩٢٠/١١/٢٦. وكان أهم بنوده: (ان تكون للعراق حكومة عربية مستقلة). للاطلاع على بنود الاتفاق راجع، فياض: المرجع السابق، ص٣٥٦.

أمام هذه التطورات، طرأ تغيير في السياسة البريطانية باتجاه العراق، فاظهرت مرونة في تعاملها، فبعثت (السير برسي كوكس) مندوباً سامياً، بديلاً عن (ويلسون)، وذلك «لخبرته الطويلة وحذقه السياسي ليقوم بتطبيق السياسة الجديدة في العراق»[(١)]، فكان يحمل مسؤولية تأسيس حكومة عربية في العراق، بعد أن يهيأ الأجواء المناسبة لإقامتها ضمن شروطهم[(٢)].

وهكذا نلاحظ – من خلال متابعة الأحداث – تصدّر القيادة الإسلامية المتمثلة بالمرجعية الدينية الشيعية للعمل السياسي والجهادي والفكري للساحة العراقية، التي توجّت مجمل حركة الإسلاميين، بالثورة الشاملة عام ١٩٢٠م، ضد سلطات الاحتلال البريطاني، طلباً للاستقلال وإقامة حكومة وطنية إسلامية. وقد لاحظنا من بعض النصوص الشعرية، وبعض الأهازيج الثورية الشعبية، الأصالة الإسلامية وحب الوطن في حركة العراقيين والتي هي – بحد ذاتها – تظهر المفاهيم والمنطلقات السياسية في الميدان العملي بالجهاد والتضحية[(٣)].

---

(١) فياض، عبد الله: المرجع ذاته، ص٣٥٣.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص١٨٤-١٨٥.

(٣) تختلف الإحصائيات حول عدد المشاركين بالثورة المسلحة، وعدد القوات البريطانية. والجدير بالذكر أن عدد المجاهدين المسلحين هو أقل من عدد المشاركين بالثورة، يقدر محمد علي كمال الدين – مثلاً – وهو من المعاصرين للثورة والمشاركين فيها – أن عدد الثوار لا يقل عن ربع مليون رجل، ولكن أكثرهم لا يمتلك سلاحاً نارياً. راجع: كمال الدين، محمد علي: المصدر السابق، ص١٧٨.

ومع هذه الملاحظة الجديرة بالتوقف، يقدر عدد المشاركين في الثورة – حسب المصادر البريطانية – بين ١٣١ -١٣٥ ألفاً، بينما تقدر عدد القوات البريطانية بـ٩٠ ألفاً في بداية الثورة، وقد دعمت بقوات إضافية خلال تصاعد عمليات الثوار، قدمت من إيران والهند. راجع: الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢٢٢. بالهامش عن:

Haldane ،Al ،The Insurrection in Mesopotamia ،١٩٢٠ ،Edinburgh.١٩٢٢ ،p.٣٢٨.

أبرز نتائج الثورة

شكلت ثورة العشرين تجربة ميدانية أساسية للحركة الإسلامية العراقية، خلال الربع الأول من القرن العشرين، فيها من الدروس والعبر والنتائج ما تغني التحرك الإسلامي في مراحل قادمة، لو درست بصورة علمية هادفة، إلى جانب دراستها بالصورة الحماسية، التي تعزز مجد المسلمين وذلك لأنها ثورة شاملة لكل مكوّنات شعب العراق، تحت لواء القيادة الإسلامية لمراجع المسلمين الشيعة، فإنها ثورة «تمتاز عن الثورات العشائرية السابقة لها بميزة واضحة هي أنها اشترك فيها الشعب العراقي بمختلف فئاته وطبقاته، حيث رأينا فيها الرجل الريفي إلى جانب الرجل الحضري، والسّني إلى جانب الشيعي، والعربي إلى جانب الكردي، والملاّئي إلى جانب الأفندي، وكلّهم يهتفون: ليحيى الوطن»[1]. وإن ثورة العشرين تعتبر قمة المواجهة ما بين العراقيين وقوى الاستعمار سبقتها مرحلة حركية تمهيدية، وتلتها مرحلة سياسية هامة، حاول فيها البريطانيون احتواء التحرك الإسلامي عبر مشاريع مبطنة للاستعمار غير المباشر، ودخل الإسلاميون في المرحلة السياسية، بعد مرحلة شديدة من المعاناة في أيام الثورة. لذلك يذهب المحلّلون إلى أن الإسلام هو العامل الرئيس لتلك الثورة العارمة، يقول الدكتور الوردي: «كان العامل الديني من أهم العوامل – إن لم يكن أهمها – في نشر الوعي الثوري بين العراقيين. وقد بدأ هذا العامل عمله منذ حركة الجهاد أثناء الحرب»[2].

---

(١) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، ج٥، حول ثورة العشرين، ص٢٠٠.

(٢) الوردي، المرجع ذاته، ج٥، ص٢٠٠.

ويمكن القول في أبرز نتائجها، إنها أجبرت السياسة البريطانية على تغيير نهجها الاستعماري المباشر في إدارة العراق، لتتحول من كبريائها الاستبدادي إلى اتجاه السعي لتأليف حكومة عراقية على ضوء مطالب الشعب.

وبالفعل لقد أجهزت الثورة على مشروع (ولسن) البريطاني المتمثل بعدم الاعتراف بدولة عراقية، وكانت بريطانيا قد حصرت خيارها باتجاه تهنيد العراق أو جعله مهجراً لليهود في ظل البريطانيين، أو باتجاه مشروع تقسيم العراق بفصل البصرة وإلحاقها بالهند، وتقديم الموصل إلى فرنسا. فثورة العشرين منحت العراقيين فرصة ذهبية من الحرية في إقامة حكومة خاصة بهم، تفرض سيطرتها على كل أرض العراق. يقول ناجي شوكت في مذكراته: «لولا هذه الثورة العراقية الكبرى لما استطاع العراق أن يحصل حتى على شبه استقلال، ولا كان من الممكن أن يدخل عضواً في عصبة الأمم إلى جانب الدول العظمى التي كانت تتمتع بهذه العضوية. فالعراق الذي أصبح أول دولة عربية مستقلة واحتل مقامه بين دول العالم في الوقت الذي لم يكن هناك أي بلدٍ عربي يحلم بالاستقلال. إنما هو مدين لثورته الكبرى هذه»(١).

ومع ان الاستعمار البريطاني ما تخلى عن العراق كليّاً، إلاّ أن سياسته الإدارية غيّرتها الثورة. وستحاول الإدارة البريطانية عبر عملائها السياسيين أن تحصل على ما لم تحصل عليه قبل الثورة، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وهذا ما نعنيه من مرحلة الصراع الثقافي والسياسي الذي سيخوضها الإسلاميون – فيما بعد–. وبالفعل لقد «أصبح واضحاً أن الاستراتيجية البريطانية ستتغيّر بعد الثورة العراقية باستخدام ما يمكن أن نسميه الضد النوعي وتأسيس إدارة محلية يقودها (محمدي) كما يسمونه تقف في مواجهة الضدّ النوعي. وبهذا تتخلّص السياسة البريطانية من مشكلة الاصطدام المباشر مع الوطنيين العراقيين»(٢).

---

(١) ناجي شوكت، مذكرات، ص٥٦.

(٢) العلوي، حسن: الشيعة والدولة العراقية، ص١٣٤.

هذه النتيجة تعبر عن وجهة نظر موضوعية - كما تبدو لنا-. أما «بالنسبة للبريطانيين فانهم نظروا إليها على أنها كانت خروجاً على السلطة والقانون، وأنها كلفتهم ٤٢٦ قتيلاً من البريطانيين، و١٢٢٨ جريحاً، و٦١٥ مفقوداً وأسيراً. هذا إلى جانب النفقات المالية التي لم تقل عن ٤٠ مليونا من الإسترليني، وهذا المبلغ سحب من الخزانة البريطانية.. أما بالنسبة للموظفين البريطانيين، وبالنسبة إلى الموظفين الذين عملوا في الإدارة المدنية، فقد كانت الثورة فاجعة قضت على كثير مما كانوا قد أنجزوا من أعمال في العراق»(١).

أما بالنسبة للعراقيين، لا سيما القبائل الشيعية، فإنها كانت ثورة وطنية مقدسة لديهم، خاضوا غمارها بشجاعة وإخلاص ضد المحتل الأجنبي هدفها نيل كرامة الاستقلال، وقد استمدت شرعيتها من القيادات الإسلامية العليا. وبالنسبة للإسلاميين فقد كانت تجربة مهمة، مليئة بدروس الصبر والتضحية والالتزام المبدئي والوطني، حيث أوصلت العراق إلى الاستقلال والسيادة الوطنية، وبالفعل ظهرت الثمرة السياسية للثورة عند حصول العراق على استقلاله في ١٩٣٢ رسمياً، هذا الاستقلال - الذي أعقب تغيير السياسة البريطانية في العراق - يُعدُّ من نتائج هذه الثورة. كما أنه «يعدّ التغيير النسبي الذي طرأ على سياسة بريطانيا تجاه العراق من أهم نتائج الثورة العراقية»(٢).

صحيح أن ثورة العشرين بعد آنتهائها مباشرةً «لم تغيّر شيئاً من روح السياسة البريطانية العتيدة في العراق. غير أنها أثّرت في أسلوب التنفيذ، فإنها جعلت العراقيين يدركون مبلغ القوة في العمل الموحّد المركّز، الذي لم تستطع حتى الحكومة البريطانية، وما في متناولها من قوة لا تقهر، أن تقف في وجهه..»(٣). ولكنها على المدى البعيد

(١) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٥٨-١٥٩.

(٢) فياض، د. عبد اللّه: المرجع السابق، ص٣٦٠.

(٣) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٥٩.

رسخّت في نفوس العراقيين مفاهيم النهضة والمقاومة والثورة ضد المحتلين، من أجل الكرامة الوطنية والاستقلال والحرية والسيادة. وقد رسمت ثورة العشرين طريق الخلاص لشعب العراق، بل للشعوب المقهورة تحت الاحتلال.

وهكذا أُسست - في حينها - حكومة عراقية الظاهر، بريطانية المحتوى، وقد رشحت بريطانيا الأمير فيصل لعرش العراق في مؤتمر القاهرة المنعقد في ١٢ آذار ١٩٢١م، ٣رجب ١٣٣٩هـ، وعملت بجهد بالغ لتنصيبه ملكاً على العراق. منفذاً لسياستها[١].

إذن أدت هذه الثورة من الناحية العملية إلى تقديم عرش العراق إلى فيصل ضمن «صفقة سياسية معقدة»[٢] باعتباره الرجل الأنسب لأداء المهمة الصعبة. فبعد قهر الثورة في خريف ١٩٢٠ «كان البريطانيون يريدون ملكاً يتولى السلطة ولا يحكم. فيصل وهو شريف متحدر عن سلالة النبي، غريب عن العراق، كان مرشحاً مثالياً في أواخر شهر حزيران سنة ١٩٢١، سنة بعد طرده من دمشق، وصل فيصل إلى العراق»[٣].

هذا، ومن الطبيعي جداً أن بريطانيا بعد انتهاء الثورة وتنصيب فيصل ملكاً على العراق ستثأر بقوة من الإسلاميين المعارضين وعلى رأسهم علماء المسلمين الشيعة، بشتى الأساليب الانتقامية، وذلك لأنهم سبب إشعال الثورة ضدهم وإفشال المخطط البريطاني في العراق والمنطقة، فلقد «تبين أن المجتهدين الشيعة في النجف وكربلاء يعارضون الحكم البريطاني في العراق، ويعارضون الحكومة التي جاء بها البريطانيون، كان واضحاً أن بريطانيا كانت تريد حكم الأقليّة، هذه الرغبة كانت تمنع إقامة تحالف مع الشيعة. يقول أحد علماء الدين في جملة موجزة ملائمة: مع وجود السُّنة في الحكم،

---

(١) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٣٦٣.

(٢) التكريتي، د. عبد المجيد كامل: مرجع سابق، ص٨٥.

(٣) عجمي، الدكتور فؤاد: الإمام المغيب موسى الصدر وشيعة لبنان، طبع بيروت - دار الأندلس ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٤٣.

البريطانيون يستطيعون السيطرة على البلاد بواسطتهم، مع وجود الشيعة في الحكم، لن يكون هناك حكم انتداب»[(١)].

فإذن كانت من نتائج الثورة التركيز على إبعاد الشيعة عن الإدارة والحكم في العراق كنتيجة طبيعية لعمق الخلاف والمعارضة بين الشيعة وبريطانيا.

وعلى العكس أنها «سوف تضاعف من اعتمادها على وجهاء السُّنة سكان المدينة، وعلى الطبقة السياسية العثمانية السابقة، ونظام الحكم العراقي الجديد سيمضي لوحده ويستبعد الشيعة.. (جرتر ودبيل) نفسها اعترفت بالمشكلة في سجلها اليومي في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢١، كتبت تقول: الحكومة الحالية التي هي بغالبيتها من السُّنة، لا تعمل أي شيء لاسترضاء الشيعة، هي الآن تدرس عدداً من التعيينات الإدارية للمناطق، تقريباً كل الأسماء التي تمّ اختيارها هي أسماء سنية، حتى للمنطقة الشيعية الواقعة على نهر الفرات»[(٢)].

والحقيقة أن السياسة البريطانية ومنذ البداية كانت تقوم على أساس إبعاد الشيعة عن المناصب السياسية والإدارية المهمة، وكانت تثير بعض وجهاء السُّنة طائفياً لتستدر عواطفهم فيتم تعيينهم بعد أن كانوا يرفضون التعيين الرسمي، كما سنرى ذلك مع السيد عبد الرحمن النقيب أول رئيس وزراء للعراق.

وللعلم أن حدود المعركة بين الإسلاميين - الحركيين والوطنيين - وبريطانيا لم تكن محصورة بالقضايا الإدارية والتعيينات داخل إطار الحكومة، وإنما هي معركة حضارية طويلة المدى، أُستخدمت فيها شتى أنواع الأسلحة من قبل بريطانيا وواجهاتها المحلية في العراق، لغرض إقصاء الإسلاميين - وعلى رأسهم علماء الشيعة، والوجوه

---

(١) عجمي، د. فؤاد: المرجع السابق، ص٣٩. عن: بريطانيا في العراق، بيتر سلاغليت، دار نشر ايثاكا، لندن ١٩٧٦م، ص٣١٤.

(٢) المرجع ذاته، ص٤٢. عن: رسائل جرتر ودبيل، دار نشر ارنست بن، لندن ١٩٢٧م، ص٥٨٥.

السياسية الوطنية المرتبطة بهم - عن الساحة السياسية والإدارية، وذلك خشية أدائهم السياسي والإداري الذي يفرضه عليهم الإسلام بقيمه الوطنية والإنسانية المستقلة، هذا الأداء الوطني المستقل يضرّ بوجود المحتلين على أرض الرافدين وبمصالحهم المتعددة، فكانوا يحاربونهم تارةً بسلاح الطائفية والمذهبية، وتارةً أخرى بسلاح العلمانية وعدم الالتزام الديني، والحقيقة أن مغزى المعركة يستهدف الحضارة الإسلامية التي كان ينشدها الإسلاميون من خلال تأسيس دولتهم بعد تلك الثورة التحريرية التي خاضوها بشجاعة فائقةٍ وتضحياتٍ جسيمة. تلك الدولة التي أراد الإسلاميون أن يجعلوها نموذجاً لاقامة حكومة العدل الإلهي على الأرض، مستوعبةً التوجهات القومية والوطنية والمذهبية ضمن الإطار المشروع. إلاّ أن هذا الطموح الإسلامي تلكّأ تحقيقه في تلك المرحلة إثر الهزيمة العسكرية لثورة العشرين، فواصلت الدوائر البريطانية والحكومات المحلية السائرة على نهجها، مسيرتها نحو إتمام فصول المعركة المصيرية. مع أن السلاح الطائفي الذي استخدمته الدوائر البريطانية، قد تمّ كشفه وإفشاله من قبل الإسلاميين الواعين لدى الطرفين الشيعة والسُّنة، خصوصاً أيام ثورة العشرين الشاملة، وبالفعل لقد عاشت الساحة العراقية تجربة حية تجسّدت فيها الوحدة الإسلامية على المستوى السياسي والجهادي أيام الثورة، بالرغم من محاولات الإنكليز في إثارة الفتنة الطائفية لاضعاف الثورة، ومما يذكر أن الإنكليز «اصدروا البيانات ووزعوا النشرات في المناطق السُّنية من العراق تحاول صبغ الثورة بالصبغة الطائفية - الشيعية - لكي يقف أهل السُّنة على الحياد، إنْ لم يقفوا ضد الثورة إلى جانب المحتلين، لكنّ الوعي الإسلامي آنذاك أحبط المؤامرة وقضى على الفتنة في مهدها.. عندما أعلن علماء السنة وجماهيرهم عن تأييدهم للثورة وتجاوبهم معها»[(١)].

(١) الآلوسي، محمد: في التسنن والتشيع، رؤية إسلامية معاصرة - بيروت - دار المحجة البيضاء ١٩٩٢م، ص١٠٤.

أما السلاح القومي – العلماني الذي استخدمته الدوائر البريطانية – أيضاً – وعمقته بعد الثورة، كان يستهدف الإسلاميين وبالخصوص العلماء المجتهدين الساعين في تثبيت دعائم الوحدة الإسلامية بين كافة القوميات التي تدين بالإسلام.

وبالفعل «كان عالَم المجتهدين يتمّ تقويضه بشكلٍ متزايد، الحضارة التي أعطت المجتهدين مقداراً جيداً من السيطرة على الأمور الدينية والثقافية، كان يتم اخضاعها لدولة تتبع أسلوباً سياسياً وحضارياً مختلفاً تماماً، فيْصل نفسه رئيس الدولة المعيّن، كان رجلاً متسامحاً ودنيوياً.. بعض أركان حاشيته استقدم للحكم الجديد نظرة متشددة علمانية الواقع، حوّل القومية التي كانت تقريباً عنصرية في افتراضاها حول من كان (عربياً) ومن لم يكن.

كانت حضارة المجتهدين في المدن الشيعية المقدسة، والمؤلفة من الحضارتين الفارسية والعربية، عالَماً صمّمَت الطبقة السياسية الجديدة على تحطيمه.

النظام التربوي الذي حدّد وفرض مبادأه شخص اسمه ساطع الحصري (١٨٨٠–١٩٦٨م) وهو الأيدلوجي القومي الأكثر تأثيراً في ذلك الحين، اعتبر أن المجتمع الشيعي في العراق وطبقته الدينية يشكل عوائق في طريق حضارة عضوية متجانسة. من موقعه كمدير عام لوزارة التربية، ساطع الحصري الذي كان عثمانياً متحمساً، طبّق النظام التربوي الذي أعاد كتابة الكثير من التاريخ الإسلامي وعزا مفخرة المكان لجوهره العربي.. في علم التاريخ العربي (الصافي) لساطع الحصري وطبقته السياسية، الشيعة والمجتهدون الشيعة كانوا أناساً ما وراء حدود (الأمة العربية). العراق في نظر ساطع الحصري والأيديولوجيين الذين يفكرون مثله، كان يشكل نواة كيان عربي أكثر خلافاته يجب إزالتها، طوائفه المتنوعة يجب اخضاعها. المؤرخ البريطاني (ايلي كيدوري) Elie Kedourie، لخّص وجهة نظر وعقلية هذه الطبقة السياسية الحاكمة بقوله إن: «موقف

الطبقات الحاكمة نحو السكان الذين كانوا تحت حكمهم كان موقفاً مبنياً على الازدراء والنفور، كانوا رجال مدينة يحكمون سكان الريف البدائيين، كانوا الحكومة مع ما تمثله من عظمة رفيعة وقوة لا حدود لها، الآخرون كانوا أشخاصاً تابعين يجب عليهم أن يكونوا خاضعين للطاعة. مثل شيعي شعبي عبّر عن الشعور المتزايد للحرمان السياسي لدى الشيعة بالقول: الضرائب والموت هما من نصيب الشيعة، بينما المناصب هي من نصيب السنة»[1].

هذا، ونحن لسنا مع هذا التصنيف العام بين السنة والشيعة، بقدر ما نحن مع التوجه الإسلامي المعارض للسياسة البريطانية الذي ينشد إقامة دولة الشريعة الإسلامية العادلة، وإنما نقول إن السياسة البريطانية التي نفّذها الحكومات المتعاقبة، واصلت عملية أخذ الثأر من الإسلاميين المعارضين بشكلٍ عام، ومن الذين زلزلوا الأرض تحت أقدام المحتلين أبطال الثورة العراقية الشاملة - ثورة العشرين - بشكلٍ خاص، ومن الذين قادوا الثورة بايمانهم الوطني الحر بشكلٍ أخص، مع أن رجال الحكومات العراقية المتعاقبة يعلمون يقيناً، بأنه لو لا جهاد المجاهدين وعلى رأسهم علماء الدين، ومواقفهم الوطنية والاستقلالية الصلبة لما وصلوا إلى هذه المواقع الإدارية التي يشغلونها، وبالرغم من ذلك تركّز العداء وأخذ الثأر منهم بشتى الطرق والأساليب. ولكن في الوقت ذاته استمر الإسلاميون في مواقفهم الصلبة يقدّمون التضحيات الجسيمة من أجل الأهداف المقدسة.

وهكذا، لقد غيّبت الثورة سلطات الاحتلال البريطاني من واجهةً أحداث المعركة ضدّ الإسلاميين بشكلٍ مباشر، إلاّ أنّ السلطات العراقية -للأسف - خاضت المعركة مباشرة ضد الإسلاميين تنفيذاً لإرادة بريطانيا ونيابة عنها، فإذن كان المخطط البريطاني

(١) عجمي، د. فؤاد: المرجع السابق، ص٤٤-٤٥. راجع: كيدوري، ايلي: مملكة العراق، دار نشر نيقولسن، لندن ١٩٧٠م، ص٢٦١.

يستهدف الإسلاميين ورموزهم الحركية والجهادية بالتحديد وذلك لشلّ حركتهم من الأساس، يقول (ويلسون) في برقية إلى وزير الهند بتاريخ ١٩١٨/١٢/١٠: «إن نظري هو أن المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط تقع في بغداد لا في القفقاس، فإذا شجعنا فكرة السيادة العربية مقابل السيادة الأوروبية التي اُنتزعت عن الأتراك، بالدماء البريطانية والثروة البريطانية سنحَرم أنفسنا من المنافع الستراتيجية التي نحصل عليها باحتلال مركز الأعصاب هذا.. لقد تمكّنا باحتلال ما بين النهرين أن ندقّ اسفينا في العالم الإسلامي وبهذا حِلنا دون تجميع المسلمين ضدنا في الشرق الأوسط..»[1].

فإذن كان (ويلسون) أمام مخطط استراتيجي يستهدف السيادة العربية الإسلامية الوطنية في العراق، عن طريق دق اسفين التفرقة في العالم الإسلامي للحيلولة دون توحيد المسلمين في مواجهة أوروبا، وهكذا يأتي عزل العراق عن العالمْين العربي والإسلامي من أولويات هذا المخطط الاستعماري المهم، ولكن مع كل ذلك المخطط الاستراتيجي، المدعوم دولياً ـ سياسياً ومالياً ـ من الخارج، والمؤيد من قبل الطبقة السياسية المصلحية من الداخل، نقول بوضوح: لقد استطاعت ثورة العشرين ـ بكل ثقةِ قادتها وإيمانهم، وبكل براءة أبطالها وشهدائنا وإخلاصهم ـ أن تحبط ذلك المخطط الاستعماري وتعرقل نجاحه التام، بل وتُفشل تلك السياسة التسلطية على البلاد والعباد. فإنّ من يقف موقف المتبصرين عند هذا المنعطف المصيري من تاريخ العراق، بل من تاريخ أمتنا العربية والإسلامية، ويتعمّق في آثار ثورة العشرين، سيتوصل إلى معرفة الحقيقة التاريخية التي تثبت للعراق وجهاد أبنائه الفضل الكبير في صنع ذلك اليوم التحررّي المجيد لشعب العراق وعموم الأمة. إن ثورة العشرين المجيدة، زوّدت الأمة وعيّاً مكثفاً باتجاه تقوية إيمانها بالله سبحانه، وبإرادتها الوطنية، وبوحدتها المصيرية في ساحات المقاومة والجهاد.

---

(١) رقم البرقية (١٠٩٧٣). راجع العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية، ص١٣٦.

الباب الثالث

العراقيون في مواجهة مشاريع السيطرة البريطانية

تطور الصراع من أجل الاستقلال ١٩٢١-١٩٣٢

الفصل الأول

المعارضة الإسلامية الوطنية في مواجهة الانتداب البريطاني، والحكومة المؤقتة، وتنصيب فيصل ملكاً على العراق

نظرة تمهيدية

استمرت المعارضة العراقية بقيادة علماء الدين المجتهدين في حالة التصعيد المتواصل على المستوى السياسي والإعلامي، لغرض إنقاذ العراق بشعبه وخيراته من براثن السيطرة البريطانية، فقد باتت الخطط البريطانية، لغرض الاستيلاء والهيمنة معروفة لدى الوطنيين، إلاّ أن المنهجيّة الجديدة لإدارة المندوب السامي البريطاني في العراق (السير برسي كوكس) أصبحت متلائمة مع بعض الرموز الاجتماعية والدينية وذلك لدوافع مصلحية شخصية أو فئوية أو طائفية، أمثال نقيب أشراف بغداد، عبد الرحمن الكيلاني، فقد صرّح عمّا يؤمن به، بأن «الإنكليز فتحوا هذه البلاد وبذلوا ثروتهم من أجلها، كما وأراقوا دمائهم في تربتها، حيث أن دماء الإنكليز والأستراليين والكنديين ومسلمي الهند وعبدة الأصنام قد خضبت تراب العراق. ولذلك فلابد لهم من التمتع بما فازوا به..»[1].

«وهو يرى أنه لا يمكن أبداً لأي رجل محلي أن يصبح رئيساً للدولة العراقية.. [بل] كان يرغب في أن يرى العراق تحت حكم إدارة بريطانية قوية، يسندها جيش احتلال لا يقل عدد أفراده عن الأربعين ألفاً، وكان.. يخشى كثيراً من انتعاش الجمعيات

---

(١) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، الفصل الثاني عشر: آراء النقيب السياسية ص٤٧٦.

السياسية العربية التي كانت تسير على خطى منظمة (الاتحاد والترقي»)(١).

والجدير بالذكر، أن هذا التوجه الفكري - آنذاك - ما عاد أمراً شخصياً في بعض الأوساط العراقية، وإنما أضحى خطأ فكرياً، ومظهراً سياسياً له معالمه ورموزه في الأمة باختلاف النوايا الداخلية التي تتحكم في رجال هذا التوجه، وكانت أجواء السياسة البريطانية ترعى هذا الخط الفكري بشكلٍ معين لإمكانية التعامل معه، فلذلك أخذ ينمو داخل المجتمع العراقي على حساب القيادات الوطنية، وفي مقدمتها الخط الإسلامي الأصيل، فظهر هذا النمو بشكل ملموس في مؤسسات الدولة - كما سنرى - والذي حصل بالتحديد هو دخول بعض الواجهات الدينية والاجتماعية ضمن اللعبة البريطانية في تشكيل الحكومة والمجلس التأسيسي، وذلك لتغطية مشروع الانتداب البريطاني قانونياً، وتنصيب فيصل ملكاً على العراق بصورة دستورية. وما أعقب ذلك من تطورات الساحة الحركية وظهور مستجدات سياسية وتوازنات إدارية، مما أدخل اتجاهات جديدة في إطار المعارضة قد تكون بعضها ضمن صراع الإرادات والمصالح الشخصية وذلك للحصول على المناصب الحكومية المطروحة، أو أنها تمثل تيارات سياسية وفكرية معينة تتمايز عن غيرها بطبيعة تفكيرها، وبأسلوب مسايرة الحالة الواقعية المستجدة للساحة، بشكلٍ يضمن أداءها المؤثر داخل السلطة والمجتمع معاً.

وكانت لأساليب السياسة البريطانية أثرها الواضح في خلق تلك الأجواء، فمثلاً «أرسلت وزارة الحربية (لورنس) إلى البصرة، في آذار / مارس ١٩١٦م [جمادى الأولى ١٣٣٤هـ]، فيما وصف بأنه إحدى أغرب المهمات في التاريخ العسكري البريطاني، وهو تقديم مبلغ مليون باوند (زيد إلى مليونين) كرشوة لخليل باشا لفك حصار الكوت عن

---

(١) نظمي، د. وميض جمال عمر: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مرجع سابق، ص٣١١.

الإنكليز، وكلّف (لورنس) أيضاً بالبحث في البصرة عن إمكانيات قيام حركة عربية. وكان القوميون العراقيون مهيئين لمثل هذا الموقف. فقد أثارت حفيظتهم إجراءات الشنق الواسعة النطاق في بيروت ودمشق، والفظائع في الحلة، كما شجعتهم الانتفاضات الناجحة في النجف وكربلاء.. واستناداً إلى فيضي، يبدو أن (لورنس)، خلال إقامته في البصرة، قابله مرتين في ٧ نيسان/ أبريل ١٩١٦م، [٤ جمادى الثانية ١٣٣٤هـ]، لبحث شروط الحركة العربية في العراق، وكانت حجج (لورنس) تستند على الافتراض بأنه إذا ثار عرب العراق ضد الأتراك، فسوف تضمن بريطانيا لهم الحرية والاستقلال. وقد ذكر أنه لا توجد لدى الحكومة البريطانية أو الشعب البريطاني أية نوايا استعمارية إزاء العراق. ويدّعي فيضي أن (لورنس) عرض عليه تقديم كافة المساعدات والإمكانيات المتوفرة في حالة قبوله قيادة الثورة المقترحة [من قبل بريطانيا]»(١).

هذا، وقد أبدى طالب النقيب تنازلات هائلة للبريطانيين، وأبدى استعداده التام كحليف مطيع لبريطانيا(٢).

ومع نمو هذه التوجهات على الساحة العراقية في تلك المرحلة فقد «مثلت المعارضة الإسلامية التيار الأوسع والأقوى الذي قاد في الغالب سائر تيارات المعارضة»(٣). وبالفعل سنلاحظ دخول المعارضة الإسلامية بقيادتها العلمائية في مواجهة سياسية ساخنة ضد مشاريع السيطرة البريطانية باختلاف أساليبها وأطروحاتها. ولكن وبالرغم من السياسة الترويضية الشديدة التي اتبعتها سلطات الاحتلال ضد الإسلاميين بشكل عام وضد العلماء المتصدين للساحة السياسية بشكلٍ خاص، بقي العلماء

---

(١) نظمي، د. وميض: المرجع ذاته ص١١٠-١١١. حول موضوع العلاقة بين (لورنس) وفيضي راجع: فيضي، سليمان: في غمرة النضال. (مذكرات) مصدر سابق ص٢٠٦-٢٦٦.

(٢) نظمي، د. وميض: المرجع نفسه، ص١١٢.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق مرجع سابق، ص٢٣٦.

المجتهدون ومن اتبعهم بإحسان يجاهدون في جبهات المعركة السياسية، كما جاهدوا – قبلاً – في أيام الثورة من خنادقهم القتالية في جبهات المعركة العسكرية.

وسنرى من خلال تتابع الأحداث وتفاقم الأزمات السياسية، أن القيادات الإسلامية كانت هي المستهدفة من قبل السياسة البريطانية – من العلماء المتصدين، والمثقفين الحركيين، إلى عموم التيار الإسلامي – وذلك لغرض إضعاف قوتهم وتشتيت العمق الشعبي الملاصق لهم. فحينما تيقّن الساسة البريطانيون أن العلماء هم مصدر الحركة والانتفاضة والثورة في الأمة، وإنه من الصعوبة بمكان استمالتهم للمخططات البريطانية، انصبت اهتماماتهم وخططهم لشلّ حركة المعارضة الإسلامية، باعتبارها تشكل الهاجس المرعب لأحلامهم الاستيلائية[1]. لذلك بادر (كوكس) بتشكيل الحكومة المؤقتة بزعامة نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني في ١٤ صفر ١٣٣٩هـ الموافق ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠م، وتم الإعلان عن أول اجتماع رسمي للوزارة المؤقتة في ٢١ صفر عام ١٣٣٩هـ الموافق ٣ تشرين الثاني من العام ذاته، بعد أن عقد (كوكس) ارتباطها الوثيق بسلطة الاحتلال، وبشخصه مباشرة باعتبار المندوب السامي، وقد نشر بلاغاً إثر الاجتماع الأول للوزارة «ذكّر فيه الجمهور العراقي بالجهود التي بذلها في سبيل تأليف الوزارة المؤقتة وبيّن أن هذه الوزارة ستهتدي بهديه وتسير بأفكاره وتعاليمه إلى أن يتم انتخاب المجلس التأسيسي المزمع انشاؤه، وتستطيع البلاد آنئذٍ أن تعرب عن رأيها بانتخاب نواب لها يعينون الأشخاص المسؤولين ويؤلفون الحكومة الوطنية»[2]. وهكذا تحققت النتيجة الممكنة مرحلياً، التي

---

(١) بريطانيا تفكر بمصالحها الحيوية في العراق، وتحاول أن تجعل طرقها البحرية إلى الهند في أمان، بالإضافة إلى طرقها الجوية الجديدة، ومما لا يخفى أن ينابيع النفط الغنية في العراق وإيران شدّت من عزيمة بريطانيا في ترتيب الوضع السياسي في العراق. للمزيد من الإطلاع راجع: برو، توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨-١٩١٤م، ص٧٦٠.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية طبع صيدا ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م، ج١، ص١١.

سعى إليها الحاكم السياسي عبر مستشاريه كخطوة ميدانية في غاية الأهمية، على طريق استمرار الهيمنة البريطانية في العراق، بواجهة عراقية شكلية، وقد يرى البعض أن الواقعية السياسية - آنذاك - تقتضي المسايرة والقبول لهذا الطرح وتطويره كخطوة مهمة في طريق الاستقلال الفعلي، باعتبار «إن إقامة حكومة مستقلة يرضى عنها الشعب، في ظل الانتداب البريطاني، هي أفضل الوسائل إلى إشاعة الاستقرار في البلاد، شرط أن تنبثق من مجلس تأسيسي»[١]. بينما كان بلاغ المعتمد السامي واضحاً في تبيان موقع المندوب السامي البريطاني في هذه الإدارة، باعتباره المسؤول الأول للبلاد أمام الحكومة البريطانية. وقد وضع منهاجاً خاصاً للوزارة المؤقتة في هذا الاتجاه، الذي أصبح كالنظام الداخلي الملزم للوزارة المؤقتة، وكان مكوناً من أربع عشرة مادة تكرس هذا التوجه[٢].

وبالنتيجة دخلت القضية في إطار المواجهة غير المباشرة، مما عقّد مسارها، وفسح المجال لظهور نتوءات حركية في الساحة بشعارات علمانية، وقومية، ومصلحية مما أضعف وحدة حركة الأمة تحت الراية الإسلامية - الوطنية.

---

(١) برو، توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري، المرجع ذاته، ص٧٨٠.

(٢) راجع، الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات، المرجع السابق، ص١١-١٤، تحت عنوان (لائحة التعليمات للهيئة الإدارية العراقية)، وقد وردت في الفقرة (٣) أمور منها: (في الدرجة القصوى تكون المراقبة العليا خاصة بشخصي) أي المندوب السامي.

على أثر استمرار الضغط الشعبي على القوات البريطانية المتواجدة في العـراق[1].
وتوقع اشتداد الثورة، وامتدادها إلى مناطق جديـدة، واحتمـال انـضمام عـشائر أخـرى إليهـا[2]، أصـبح أمـام سـلطة الاحـتلال البريطـاني خيـاران محـددان ـ كمـا يبـدو لنـا ـ يتلخص الخيـار الأول في مـدّ جـسور المفاوضـات مـع علمـاء الـدين، ووجهـاء المجتمـع. ورؤساء العشائر، وذلك لتسوية الأمور قدر الإمكان، وفتح صفحة جديدة من التعامـل والتفاهم. وفي حالة عدم إمكانية تحقيق هذا الطموح مع قمة التحرك والتوجيه ومصدر الثورة، يتم التوجه إلى الرجال الثانويين ـعلـى الأقـل ـ لغـرض التفـاوض والتنـسيق، وقد يسبب ذلك اضطراباً داخلياً يؤثر على وحدة القرار داخل صفوف المعارضة، وهـو أمر يهمّ الإنكليز في تلك المرحلـة، بـل ويتناسـب مـع طريقتـهم الإداريـة. كـل ذلـك في

(١) يقول الجنرال (ايلمر هالدن) القائد العام للقوات البريطانية في العراق، «..لقد باشرت الحرب منذ ١٩١٤ حتى انعقاد الهدنة في الجبهة الغربية، ولم أترك الجبهة إلا لفترات قصيرة. وكانت جيوشنا في أغلب الأوقات تعمل في ظروف خطرة، ورغم كل ذلك، فإن الأيام الاثنا عشر من سنة ١٩٢٠ في بغداد، والتي هي بمثابة الاثني عشرة سنة، تفوق كل ما حلّ بي من مضايقات سابقة..».

راجع فياض، د. عبد الله: مرجع سابق ص٣٢٨، عن:

Haldan .A.L ، .The In Surrection In Mesopotamiq ،١٩٢٠ Edinburgh ،١٩٢٢ .P.١٣٩.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى مرجع سابق، ص١١٥.

محاولة جادة منهم لوضع حد فاصل لهذا النزيف المدمر لقواهم العسكرية في العراق، ووضعهم السياسي في بلادهم – أيضاً–. فقد علت صرخات داخلية في لندن تطالب الحكومة بإجلاء القوات البريطانية عن العراق. في هذا الصدد يقول (السير برسي كوكس) المعتمد البريطاني في العراق في تقرير له: «عند وصولي إلى لندن بعد بضعة أيام وجدت الرأي العام البريطاني قد اضطرب كثيراً من الوضع الذي وصلت إليه الأمور في العراق، وقد حصل هياج شديد لدى فريق من الصحف البريطانية إذ هي أخذت تطالب الحكومة بوجوب الجلاء عن العراق وإيقاف الخسائر التي تتكبدها هناك..»[١].

كما وطالبت بتغيير الخطط السياسية في الشرق الأوسط، وقد أثرت هذه الضجة على الأوساط الحكومية، فسعت الحكومة لتغيير سياستها بما يتناسب مع المرحلة المقبلة. «ولقد لخصت جريدة (التايمس) الاتهامات التي وردت في الصحافة الإنكليزية وفي البرلمان فكتبت تقول: «نحن نعلم بأن الوزارة بأجمعها تعترض على حملة ما بين النهرين، هناك عضوان فقط من أعضاء الوزارة –يبدو أنهما لويد جورج وتشرشل – يعيقان إلغاء هذا المشروع باهظ التكاليف». لقد كانت أوساط الرأي العام الإنكليزي تطالب بإصرار متزايد بسحب القوات البريطانية في العراق. إن مصاريف الاحتلال في العراق كلفت دافعي الضرائب في ١٩١٩–١٩٢٠ مبلغ ٨٠ مليون جنيه إسترليني وحتى بداية ١٩٢١ بلغت مصاريف الاحتلال ١٠٠ مليون جنيه إسترليني»[٢].

وعلى ما تقدم، أصبح خيار التفاوض مع قادة الثورة والتوصل معهم إلى نوع من التسويات المرحلية، أمر لابد من إجرائه.

أما الخيار الثاني فكان يدور حول سعي المحتلين لإيجاد محاولات جادة منهم

---

(١) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ج٦، ص٩. عن:
Lady Bell (The letters of GertrudBell) London، ١٩٤٧ P.٤٢٦.

(٢) منتشاشفيلي، البرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني (مترجم) مرجع سابق، ص١٧١.

لغرض احتواء الحالة الثورية والجهادية في الأمة، بل واستيعاب كافة المستجدات الناتجة عن التصعيد الثوري من قبل المعارضة الإسلامية ضد وجودهم المباشر. وهذا وإن كان على حساب بعض التنازلات الاسترضائية[1]، وذلك لتفادي استمرار الثورة أو اندلاعها بقوة مرة أخرى، فالثورة وتبعاتها «تركت لدى الرأي العام البريطاني آثاراً شديدة لما سببته من خسائر فادحة للحملة البريطانية، وتكاليف باهظة تحمّل عبأها دافع الضريبة البريطاني، فارتفعت في إنكلترا أصوات التذمر تطالب بانتهاج سياسة تخفف من ثقل الأعباء المالية من جهة، وتجاري الروح الحديثة التي سادت الشعوب بعد انتشار مبادئ (ولسن) في حق تقرير مصيرها من جهة أخرى»[2].

وهكذا واصل البريطانيون نشاطهم السياسي في إطار الخيارين المتقدمين، وذلك باستخدام أشخاص مختلفين لغرض التنفيذ، وإن كان يبدو أحياناً أن هناك نوعاً من التضارب بين الرموز المنفذة للإدارة البريطانية على كلا الخيارين ـكما سنرى في الظاهر ـ إلاّ أن كلا الخيارين، كانا كحلقتين متكاملتين في توزيع الأدوار لغرض الوصول إلى الهدف المنشود وهو استمرار الوجود البريطاني في العراق، باعتباره أفضل الطرق المؤدية إلى الهند ـ الدرة اللامعة في التاج البريطاني ـ كما وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على نفط الخليج، وعليه فقد مورست سياسة الشدة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني أعقبتها سياسة اللين لغرض الاحتواء السياسي للمعارضة المتنامية، وذلك حسب مقتضيات المرحلة. وقد كانت الفرصة سانحة لتنفيذ الخيار الأول في إجراء التفاوض مع زعماء الثورة الدينيين والاجتماعيين، وذلك إثر وفاة الإمام الشيرازي قائد

---

(١) إنها تنازلات ضئيلة لم تتجاوز الحدود الشكلية، بعيدة كل البعد عن المساس بالقضايا الجوهرية - كما سنرى ذلك لاحقاً-.

(٢) العمري، خيري، أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ص٣٨، طبع بغداد الطبعة الأولى - بلا تاريخ - من منشورات مكتبة آفاق عربية. أما طبعة القاهرة - دار الهلال فهي بتاريخ ١٩٦٩م.

الثورة في الثالث من ذي الحجة ١٣٣٨هـ الموافق ١٧ آب ١٩٢٠م، وانتقال الزعامة الدينية إلى الإمام شيخ الشريعة الاصفهاني[١]، المولود في ١٢ ربيع الأول ١٢٦٦هـ، والمتوفى في ٨ ربيع الثاني ١٣٣٩هـ، «فرأت الحكومة أن تبدأ بفتح باب المفاوضة مع الزعيم الديني الجديد»[٢] فبعث وكيل الحاكم الملكي العام (السير آرنولد ولسن)[٣] بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨هـ الموافق ٢٧ آب ١٩٢٠م إلى شيخ الشريعة الاصفهاني «كتاباً يطلب فيه الدخول في مفاوضات تمهيدية لحل المشكلة»[٤] القائمة بين الشعب الثائر وسلطات الاحتلال البريطاني، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع، وذلك - كما يظهر لنا - لأن مستشاري (ويلسون)، أو لأن (ويلسون) بذاته - ضمن تلك الظروف العسكرية والأوضاع النفسية المتأزمة - لم يوفّق في مخاطبة المرجع الديني الجديد بالأسلوب المرضي فقد كانت رسالته استفزازية للرأي العام، وربما كانت هذه الرسالة في ذلك التوقيت الحسّاس ضمن الخطة المرسومة من قبل الحكومة البريطانية. فجاء الردّ الطبيعي من قبل المرجع القائد بالتمسك بالثورة ورفض المفاوضات السياسية قبل الجلاء رفضاً تاماً[٥]. وكان (ويلسون) في رسالته قد حمّل أعباء المشاكل والأزمات الحاصلة في البلاد، على آراء ومواقف المرجع الراحل - كما أشرنا سابقاً - كما وذكر «..إن الحكومة الإنكليزية اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة وهي: الرحمة، والعدل،

---

(١) شيخ الشريعة هو الإمام فتح الله الاصفهاني، شارك في الجهاد ضد الإنكليز المحتلين للعراق إلى جانب العلماء الكبار وفي ثورة العشرين كان إلى جانب الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي قائد الثورة وبعد وفاته أصبح المرجع الأعلى وقائد الثورة.

الأمين، الإمام السيد محسن: أعيان الشيعة، مرجع سابق، المجلد التاسع، ص٣٩١-٣٩٢.

(٢) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٣٢٨.

(٣) (آرنولد تالبوت ولسن) (١٨٨٤-١٩٤٠) هو مساعد الضابط السياسي الأول في الحملة البريطانية ما بين النهرين، وفي ١٩١٨-١٩٢٠ كان يؤدي مهمة المفوض المدني بدلاً عن (السر برسي كوكس).

(٤) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٤.

(٥) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢٢٨-٢٢٩.

والتسامح الديني..» ومما جاء في الرسالة أيضاً، أن العراقيين في البداية «قبلوا الدولة الإنكليزية وكانوا مسرورين من إبقاء جيوشها في هذه البلاد.. ولكن لما رأى بعض المفسدين والمغرضين [!] ذلك التنقيص في جيشها، قاموا يشوّشون الأذهان..» وكذلك ضمت الرسالة نوعاً من التهديد بالقوة البريطانية التي لا يمكن معادلتها بقوة العشائر من الناحية العسكرية، بالإضافة إلى التهديد المباشر للمشايخ المحرضين للناس بالانضمام للثورة. وبعد كل ذلك عيّن – في رسالته – ممثلاً عن الحكومة لغرض المفاوضات وطالب المرجع الأعلى بتسمية مندوب أو مندوبين عن الثوار لإجراء المفاوضات. هذا وقد وزعت الحكومة آلاف النسخ من هذه الرسالة في مختلف أنحاء العراق، لا سيما مناطق الثورة بواسطة الطائرات[1]. الغرض من هذه العملية هو خلق حالة من البلبلة والتردد في الموقف الجهادي بنسبة معينة.

---

(١) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٣٢٩-٣٣٠. والحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى مرجع سابق، ص١١٨. كما وتجد فيه النص الكامل لرسالة اللفتنت كولونيل السير آرنولد ولسن الحاكم الملكي العام في العراق الموجهة للإمام الاصفهاني.

الإمام شيخ الشريعة وقرار استمرار الثورة

بالرغم من أن رسالة (ويلسون) خلقت نوعاً من التضارب في الآراء، إلاّ أن الرأي العام سادت فيه روح التحدي والإصرار على مواصلة القتال وطرد الإنكليز من البلاد. إثر تمسك الإسلاميين الثوار بموقف المرجع القائد، فقد قرر (المجلس الحربي الأعلى) للثورة عدم الدخول في المفاوضات بشكل نهائي بعد الرسالة الحاسمة للموقف من قبل الإمام شيخ الشريعة الاصفهاني التي وجهها إلى (ويلسون) في ٢ محرم ١٣٣٩هـ ـ ١٤ أيلول ١٩٢٠م. فقد أكد على ضرورة «إعطاء العراقيين حقوقهم التي طالبوكم بها مطالبة سلمية، فأبيتم إلاّ اغتصابها»، ثم «عاتب الحاكم عتاباً مُرّاً حول تعريض الحكومة بسلفه الإمام الشيرازي، حول اعتقادها، بأن المصائب التي حلت بالعراقيين كانت نتيجة لآرائه»، وكذلك فنّد ادعاءه باعتماد حكومته على الأركان الثلاثة: الرحمة، والعدل والتسامح الديني بقوله: «فإن الرحمة، فهي مقابلتكم بالأمة العراقية عند مطالبتها باستقلالها، بسوْق الجيوش الجرارة عليها، وقتل الرؤساء، ونفي العلماء.. ورمي النساء والأطفال بأنواع النيران، وحرق البيوت، وأموال ومزارع جميع من امتنع عن الإقرار بوصاية الإنكليز، وطالبكم بتأسيس الحكومة العراقية.. أما العدلُ، فالقتل والإعدام لغير جرم، وبدون محاكمة.. وأما التسامح الديني فهو رمي الطائرات، والسيارات المدرعة، المساجد وقتل المتعبّدين والنساء والأطفال، وتشكيل الإدارة العرفية

لمعاقبة من يتصدى إلى عقد مجلس لقراءة منقبة [من مناقب] النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المساجد، أو مأتم عزاء الإمام الحسين(عليه السلام»)[(١)].

ويظهر أن سياسة الإمام شيخ الشريعة أضحت تتسم «باتباع سياسة أشد عنفاً ضد الإنكليز. وقد أصدر بلاغاً وزّع في جميع الألوية [المحافظات والمناطق] الشيعية في العراق. وقد أرسل شيخ الشريعة، المجتهد الأكبر، رسلاً ودعاة جدداً أحسن نشاطاً وأشد اندفاعاً وتحمساً إلى المنتفك لكي يحتلوا الناصرية، وبذلك يضعون منطقة الفرات الأسفل كلها تحت سيطرة النجف..»[(٢)].

وفي صدد تقييم رسالة (ويلسون) وجواب الإمام شيخ الشريعة، يقول الأستاذ السيد الحسني: «لا نشك أن خطيئة (الحاكم الملكي العام) في كتابه إلى (شيخ الشريعة) أنتجت نتائج معكوسة، ومعاكسة لما قصده ورمى إليه. إذ أن اللهجة التي دبجت بها سطوره كانت بعيدة عن القصد السياسي الذي كان يهدف إليه، فلم تكن من الحكمة أن ينعت الثوار بالمفسدين والزعماء بالمشوشين. وإن التهديد والوعيد الذي تضمنه لبعض الزعماء كان سبباً لإحباط مشروع المفاوضة.. كما لم يتضمن الكتاب إيضاحاً كافياً للنقاط الأساسية، التي يجب أن تدور المفاوضة حولها. وبالإجمال لم يكن كتاب

---

(١) النص الكامل للرسالة الجوابية تجدها لدى، فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٣٣١-٣٣٢. والحسني، المرجع ذاته، ص١٢١.

(٢) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق ص١٤٤. وللأسف نجد أن الأستاذ د. وميض نظمي، استجابة لعصبيته الفارغة، يهرب من تفسير الأحداث بالمنظار الواقعي ويبدو عليه بعض التخبط، فيذكر شيخ الشريعة الاصفهاني بقوله: «كان شيخ الشريعة الاصفهاني، وقد ساهم بنشاط في (الجهاد) الذي أعلن ضد الإنكليز بعد غزوهم العراق إلا أنه تفاهم معهم بعد ذلك! وكان من مناصري الدستور الأشداء، وكانت له صلات مبكرة مع الإنكليز.. وقد أصبح المجتهد الأول في منتصف الثورة ولعب دوراً مهماً ولكن وسيطاً في تلك الأحداث» راجع: نظمي، وميض جمال عمر: الجذور السياسية والفكرية، مرجع سابق، ص١٢١. من دون أن يشير إلى مصدر واضح.

الحاكم الملكي العام تحريراً سياسياً مجرداً، فجاء بنتائج معاكسة لما أراد..». أما رسالة الإمام الجوابية فيقول عنها: «خطيئة كذلك، إذ كان عليه أن يغتنم الفرصة، ويعتبر الكتاب طلباً صريحاً لمفاوضة الصلح، وينقذ الثورة من هزيمة كانت مؤكدة، ويحفظ للثوار هيبتهم، وللعراق مقامه ومفاخره، إلا أنه تضمن روح المباهاة، والفخر، والشعور بالقوة، والاعتزاز بها، وعدّد مظالم الحكومة المحتلة فأثار حرباً جديدة، وسدّ باب المفاوضات سدّاً نهائياً»[١]. وأما الأستاذ فياض فيقول في هذا الصدد - لقد-: «أجاب شيخ الشريعة الحاكم الملكي العام بجواب ذي لهجة شديدة لا يتناسب وإمكانيات الثوار [ويضيف].. ويقوم جواب شيخ الشريعة السلبي على طلب الحكومة بالمفاوضة كدليل على قلة الخبرة السياسية لدى قيادة الثورة التي أنيطت بالدرجة الأولى بالروحانيين [علماء الدين]، رغم قلة خبرتهم بأمور السياسة ومراميها البعيدة»[٢].

ومع تقديرنا للأستاذيْن الفاضليْن على ما قرّراه، إلا أنهُ من الممكن توجيه هذا الموقف الصلب للقيادة الإسلامية في صراعها المرير ضد سلطة الاحتلال، ضمن المعطيات الملموسة على الأرض من سياستهم ووعودهم المتكررة، وعليه فإن صدقية سلطة الاحتلال أصبحت مهزوزة أمام العلماء والرأي العام أيضاً، فمنذ احتلال العراق أثبتت الأحداث مراراً، بأن الوعود البريطانية التحررية لا تتجاوز حدود الشعارات والبيانات التخديرية، وإنها غير جدية في تنفيذها على الإطلاق، يقول الشيخ محمد رضا الشبيبي «وهكذا دلت التجارب على أن العبرة ليست بالألفاظ المعسولة أو الأقوال الخلابة، وهكذا اتضح بأن السلطة البريطانية المحتلة تبيّت للعراقيين شراً مستطيراً،

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى مرجع سابق، ص١٧٨. طبع دار الكتب - لبنان، ط٤، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

(٢) فياض، د. عبد الله: المرجع ذاته، ص٣٣١-٣٣٢.

وسيطرة استعمارية غاشمة»[١]. هذا الأمر -في نظرنا - دفع الإسلاميين وعلى رأسهم القيادة العلمائية المرجعية باتخاذ الموقف المبدئي في مواصلة المعركة غير المتكافئة ضد العدو المعتدي وذلك لإيصاله إلى نقطة الجدية والصدق في تنفيذ وعوده.

ومن المعلوم أن الإسلاميين يدخلون المعركة استجابة للفتوى الشرعية التي يفترض أن تراعي الظروف الذاتية والموضوعية، فهم يؤمنون بأنّ الإرادة الإيمانية الصلبة هي أساس التحرك والمواجهة، فإن اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون الانتصار الميداني حليفاً للمؤمنين، فلذلك سيتم بإذن الله تعالى، قال سبحانه تعالى في محكم كتابه العزيز:

---

(١) الشبيبي محمد رضا: في تقديمه لكتاب الثورة العراقية الكبرى للدكتور عبد الله فياض، ص٨. وقد كتب المقدمة في ٢٠ شعبان ١٣٨٢هـ، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣م.

والشيخ محمد رضا الشبيبي ولد بالنجف وتوفي ببغداد عام ١٩٦٥م وقد ناهز الثمانين عاماً. درس في النجف الفقه والأصول والتفسير والنحو والأدب، ساهم في أواخر العهد العثماني بالإصلاح السياسي والاجتماعي وذلك في شعره ونثره وسلوكه. له ديوان مطبوع في القاهرة سنة ١٩٤٠م عنوانه (ديوان الشبيبي).

من الناحية السياسية والجهادية ساهم إلى جانب العلماء الكبار والجيش العثماني ضد الإنكليز سنة ١٩١٤ في جبهة الشعيبة. وبعد الهدنة سنة ١٩١٨ كان مع المنادين بالاستقلال والحكومة الدستورية برئاسة ملك عربي. حمل وثائق ومطاليب الشعب العراقي في الاستقلال إلى الشريف حسين في الحجاز أواخر ١٩١٩، طالباً منه بذل جهده لتحقيق استقلال العراق وبالفعل حملها ولده فيصل إلى مؤتمر الصلح بباريس. وفي دمشق ساهم في المؤتمر العراقي سنة ١٩٢٠ الذي نادى بالاستقلال وكان من المؤيدين لفيصل، وقد ساهم في خطابات الترحيب به. أصبح وزيراً للمعارف لخمس مرات في سنة ١٩٢٤و١٩٣٥و١٩٣٨و١٩٤١و١٩٤٨. وكان عضواً في المجلس النيابي أكثر من مرة، وانتخب رئيساً للمجلس النيابي سنة ١٩٤٣ كما كان عضواً لنادي القلم العراقي ورئيسه نحواً من عشرين سنة ورئيس المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٤٨. انتخب عضواً للمجتمع العلمي العربي في الشام سنة ١٩٢٣. كما انتخب عضواً عاملاً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة أواخر سنة ١٩٤٧. راجع الأمين، السيد محسن: المرجع السابق، المجلد التاسع، ص٢٨٧-٢٨٩.

﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٨ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1].

وليس معنى ذلك عدم بذل الجهد لغرض تطوير وسائل المواجهة فقد قال تعالى أيضاً:

﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[2].

وبالعودة إلى حالة التصعيد «أبرق (ويلسون) رئيس الإدارة المدنية الإنجليزية في العراق إلى لندن، مشيراً إلى الإفلاس التام للسياسة الاستعمارية الإنكليزية في العراق. وذكر بأن إنجلترا لا تستطيع أن تحافظ على وضعها كدولة منتدبة إلا باللجوء إلى العنف، وتبعاً لذلك فإنّ عليها أن تقدم طيلة سنوات عديدة القوات والأموال اللازمة للمحافظة على دوام سيطرتها، وقد اقترح (ولسون) أن تخلي إنكلترا العراق في حالة ما إذا اعتبرت الحكومة الإنكليزية هذه السياسة غير قابلة للتحقيق، أو تفوق طاقتها. [وهكذا] لقد اعتبرت برقية ولسون هذه في لندن حجة لإقالته»[3].

---

(١) سورة الأنفال ٨، الآيات ٨-١٠.

(٢) سورة الأنفال٨، الآية ٦٠.

(٣) منتشاشفيلي، البرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني (مترجم) مرجع سابق، ص١٦٨. وكذلك راجع: الأدهمي. د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، ج١، ص٩١- ٩٣. وقد نشرت جريدة (العراق) بعض البلاغات التفصيلية في هذا الصدد، بعددها الصادر في ٢١ حزيران ١٩٢٠م، الموافق للرابع من شوال، ١٣٣٨هـ.

الإنكليز، وتغيير الأسلوب الإداري

حينما تيقنت الحكومة البريطانية بأن طريق المفاوضات مسدودة ولا تؤتي ثمارها في هذه المرحلة، مارست خيارها الثاني عبر خطوة سياسية جديدة، اقتضت تغييراً في الأسلوب الإداري من قبلهم، هذه الخطوة حققت ما عجزت عن تحقيقه خطوة المفاوضات الأولى، إلا أنه كان يقتضي في هذا الجزء من المسرحية البريطانية إسناد الدور إلى شخص آخر يتمتع بمواصفات وإمكانيات تمكنه من أداء هذه المهمة، فوقع الاختيار على (السير برسي كوكس)[1]، وهكذا يأتي الشخص الجديد وهو يرتدي قناعاً دبلوماسياً شفافاً، يخبئ تحت وجهه الناعم ولسانه الدبلوماسي أنياب أسياده الذئاب الماكرين، وبذلك انتهت مرحلة (ويلسون) لتبدأ مرحلة (كوكس) بوجهه القديم الجديد وهو يتولى تنفيذ الإدارة البريطانية في العراق، منذ وصوله إلى بغداد في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ الموافق ٢٨ محرم ١٣٣٩هـ. وهكذا «رأت بريطانيا أن تحل القضية العراقية

(١) (السير برسي كوكس) شغل منصب ضابط سياسي عام في القوات البريطانية المحتلة للعراق منذ بداية الاحتلال في سنة ١٩١٤، ثم تولى منصب الحاكم المدني العام في بغداد منذ احتلالها عام ١٩١٧، ثم أصبح وزيراً مفوضاً لبريطانيا في طهران، وقد استدعي إلى لندن في ٦ حزيران ١٩٢٠. للتباحث حول تطورات المنطقة، ومنذ تركه العراق خلفه في موقعه ببغداد (السير أرنولد ويلسون)، وحينما تمّ عزله، عين (كوكس) بمنصب المندوب السامي البريطاني من قبل الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٠. وقد وصل إلى بغداد في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ لممارسة دوره السياسي.

حلاً سياسياً بعد أن ظهر لها تصميم العراقيين على رفض حكمها المباشر أو غير المباشر، أي عن طريق الإنتداب.. واختارت الحكومة البريطانية (السير برسي كوكس) لخبرته الطويلة وحذقه السياسي ليقوم بتطبيق السياسة الجديدة في العراق»[١]، فهو «الخبير في مجال الاستعمار، وفي الوقت نفسه وصلت إلى العراق من الهند تعزيزات بلغت ٣٠ ألف شخص»[٢]. ومن الضروري أن نشير إلى أن السياسية البريطانية بعد مرحلة (ويلسون) – منفذ الخيار الأول–، حاولت رمي مسؤولية هزيمتها السياسية في العراق على عاتق (ويلسون) بذاته وإدارته، وذلك في محاولة منها لامتصاص غضب العراقيين، ولإعادة صورة بريطانيا المحرِّرة إلى أذهان الشعب العراقي، وكسب آراء بعضهم – على الأقل – وفي الواقع «إن إلقاء تبعة الأخطاء في مسألة خطيرة مثل قضية العراق على شخص واحد لا تتطابق مع الموضوعية ومع حقائق التاريخ، كما أنها تظهر وكأن السياسة البريطانية لم تكن تملك دوافع استعمارية ورغبة شديدة في التسلط المباشر على الشعوب الإسلامية.

إن إلقاء اللوم على (ولسون) وحده يوحي بأن بريطانيا بريئة، وأنها غير راضية على السياسة التي طبقت في العراق باعتبارها صادرة عن قناعات رجلٍ واحدٍ يتحمّل لوحده مسؤولية أعماله.. إن (ويلسون) كان يمّثل اتجاهاً كبيراً في السياسة البريطانية، وكان يعكس بآرائه قناعات حكومة الهند بشأن الإدارة البريطانية في العراق، ولذلك فإن مسؤولية ما حدث يتحملها هذا الاتجاه بكل دوائره ورموزه ومنهم (ولسن). ومن ثم تتحملها السلطة المركزية في لندن التي اقتنعت بها، وأصدرت التعليمات بشأن وضع أسس الإدارة المباشرة في العراق»[٣].

---

(١) فياض، د. عبد الله: المرجع السابق، ص٣٥٣.

(٢) منتشاشفيلي، البرت، م: المرجع السابق، ص١٦٨.

(٣) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر – الجزء الثاني مرجع سابق – ص٢٤١-٢٤٢. ويذهب ←

والمهم، على ضوء السياسة الجديدة نجحت الإدارة البريطانية في استيعاب الأزمة الحادة في العراق عبر خطتها المدروسة في إقصاء (ويلسون) بتحميله تبعات الأحداث، وتفاقم الأزمات، وتعيين (كوكس) في منصب المندوب السامي البريطاني في العراق وهو يحمل مخططاً إدارياً جديداً، يدعو من خلاله إلى طيّ الصفحة الماضية وفتح صفحة جديدة تحوي بريقاً مرضياً لبعض الساسة العراقيين، كما وإنه كان مزوداً بصلاحيات وإمكانيات داعمة لإدارته بحيث تمكّنه من تنفيذ مشروع الحكومة المؤقتة. تلك الحكومة التي تحتل واجهاتها الأمامية الظاهرية شخصيات عراقية، إلا أن الإدارة الفعلية لها،

→ الدكتور وميض نظمي إلى أن مسؤولية الأحداث تقع على عاتق (ويلسون) لأنه «هو الرجل البريطاني الذي تولى السيطرة موضعياً، وأصبح من الواضح، أنه نفذ السياسة التي أرادها هو واعتبرها مناسبة.. فلقد سمحت الحكومة البريطانية لأحد مرؤوسيها بتنفيذ سياسة تناقض مع وعودها» راجع: نظمي، وميض: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية. مرجع سابق. ص٤٠٣، والحال أنه يذكر في هامش الصفحة ذاتها رقم (٣٢) قول ولسن: «..إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ترغب في الاستفادة من خدماتي ككبش فداء، فإني لن أحاول تفادي هذا المصير». ومما يذكر – أيضاً – إن رسالة من (هرتزل) وصلت إلى (ولسن) في ١٦ تموز ١٩١٩ بعد استقالة ناجي السويدي من منصب مشاور للحاكم العسكري (بيومين) جاء فيها: «..يبدو أنك تحاول المستحيل بتغيير التيار بدلاً من توجيهه، إنك ستواجه قيام دولة عربية سواء شئت أم أبيت، وسواء أكانت بلاد ما بين النهرين ترغب في ذلك أم لا.. إن هذا الأمر لا مناص منه.. ان فكرة تحويل ما بين النهرين إلى نموذج لبلد تابع أو محمية بريطانية تدار بصورة كفوءة، هذه الفكرة قد ماتت.. يجب أن نكيّف أنفسنا وأساليبنا وفق النمط الجديد للأفكار ونجد طريقة أخرى للحصول على ما نريده». عن المرجع ذاته، ص١٦٨.

كما ويذكر (كوكس) في حديثه عند وصوله إلى لندن أمام الضجة الإعلامية على أوضاع العراق وضرورة الجلاء عنه، يقول: «..كان جوابي أن الجلاء عن العراق لا يمكن التفكير به، إذ أن ذلك لا يؤدي فقط إلى التخلي عن العراق.. إنما يعدّ في الوقت نفسه خرقاً كبيراً لجميع التعهدات التي قطعناها على أنفسنا للعرب أثناء الحرب العالمية [ويضيف].. وبعد مناقشات طويلة سئلت هل أنا مستعد لتحمل أعباء إنشاء الحكومة الوطنية في العراق.. فأجبتهم بالإيجاب».

راجع: الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ج٦، ص٩-١٠.

وبتفاصيلها هي بيد المندوب السامي والمستشارين البريطانيين في الوزارات والإدارات. وكان لابد من مقدمات ضرورية - حسب المنطق السياسي - لكي يتسنى للمشروع أن يأخذ طريقه من خلال تلك المقدمات وبالفعل «استطاع (كوكس) عن طريق الرشاوى والوعود أن يتفق مع المجموعات الإقطاعية المتنفذة وكذلك مع الفئة العليا من البرجوازية والملاّك الذين أثار خوفهم اتساع حركة التحرر التي بدأت حتى ذلك الوقت، تتخذ بالتدرج طابعاً اجتماعاً. وهكذا تمكن الإنكليز من تجريد الثورة من قياداتها [واجهاتها الاجتماعية والسياسية بنسبة معينة]. إن الإقطاعيين العراقيين المتنفذين وكذلك ممثلي الفئات الموسرة من برجوازية المدن الذين شاركوا في الثورة كانوا يسعون لتحقيق هدف واحد هو الضغط على الإنكليز لكي يحصلوا منهم على أكثر ما يمكن من الامتيازات ولقد حققوا هذا الهدف، وذلك أن الإنكليز وعدوهم بإجراء بعض التنازلات وإنشاء مؤسسات إدارية محلية يشاركون فيها. ولذلك فإنهم لم يكونوا يرغبون بأن تتطور الثورة إلى أكثر من ذلك، ليس هذا فحسب وإنما أظهروا رغبتهم بمساعدة الإنكليز في إخمادها»[1]. في هذا المجال تطالعنا جريدة الاستقلال النجفية بقولها: «..ومن يمعن النظر في التبدلات التي حصلت حديثاً في الإدارة الملكية في بغداد، كعزل (ويلسن) واستلام (كوكس).. واستبدال الموظفين الإنكليز الملكيين بموظفين عراقيين وجعل اللغة العربية لغة الحكومة الرسمية، يتوسم الخير في سياسة (كوكس) الجديدة، ويرى من خلالها حسن العاقبة. على أن واجب الأمة العراقية الناهضة لأخذ حقوقها المغصوبة واسترجاع مجدها السالف أن تبدي نشاطها وتعمل بهمةٍ للاستيلاء على المواقع المعتقل فيها الجند الاحتلالي..»[2]. هذا وقد كان بعض المتصدين في الساحة العراقية ينظرون إلى (كوكس) نظرة إعجاب لحكمته وإدارته، مثل نقيب الاشراف عبد الرحمن الكيلاني،

(١) منتشاشفيلي، البرت، م: المرجع السابق، ص١٦٨-١٦٩.

(٢) جريدة (الاستقلال) العدد الأول الصادر في ١٨ محرم ١٣٣٩هـ، ١تشرين الأول ١٩٢٠م.

فقد صرح بذلك للمس بيل بقوله: «خاتون، هناك ألف ومائة رجل في إنكلترا بوسعهم أن يشغلوا منصب السفارة في إيران، لكنه ليس هناك من يليق للعراق سوى (السير برسي كوكس)، فهو معروف ومحبوب وموضع ثقة أهالي العراق. كما أنه رجل حنّكته السنون.. وإني أُشهد الله أن (السير برسي كوكس) لو كان موجوداً في بغداد لكنّا في غنىً عن حماقة استفتاء الناس عن رأيهم في مستقبل البلاد، حيث أن ذلك كان سبباً للاضطراب والقلاقل، ولم تخمد سورة الفتن في المدينة بعد..»[1]. وللعلم إن هذا التطبيل الإعلامي إلى جانب شخصية (كوكس) ومشروعه في تشكيل الحكومة الجديدة، لم يحقق إلا تنازلاً شكلياً في الصورة الإدارية للعراق، وإن هذا التنازل الظاهري يعدّ من ثمار ثورة العشرين، إنما تم إجراؤه حرصاً من بريطانياً على مصالحها عبر إحكام قبضتها على العراق من الداخل، وبذلك تضمن سلامة استثمارها الاقتصادي والسياسي في العراق، بل تضمن الأرض الصالحة لتمرير مخططاتها في المنطقة، تلك الأرض التي تتمتع بموقع جغرافي مهم بالنسبة للطيران والمواصلات البرقية، بالإضافة للأهمية السياسية الدقيقة للعراق حيث «إن السيطرة البريطانية على بغداد شأنها أن تعزز مركزها ووضعها في المنطقة، وأن تسهل عليها أمر تحقيق سياستها في إيران. ونحن إذا تذكرنا هذا الأمر يسهل علينا.. أن ندرك حرص الحكومة البريطانية على تهدئة العراق، وعلى إقامة حكومة وطنية تتستر وراءها، حكومة تتعهد بالاعتراف بالمصالح البريطانية في العراق بموجب اتفاقية يوقّع عليها من الجانب البريطاني»[2]. ومن هنا نؤكد ما ذهبنا إليه، بأن الإدارة البريطانية استخدمت الخيارين المختلفين في الأسلوب ولكنهما - في الحقيقة - متفقان في الجوهر المحروز بالخيارين معاً، ألا وهو تكريس الوجود البريطاني في العراق،

---

(١) بيل، ألمس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٤٧٥-٤٧٦. مذكرة المس بيل كتبتها في ١٩١٩م.

(٢) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص١٦١.

وعليه ففي «الواقع، أنه لم يكن هناك من فرق جوهري بين آراء (ولسن) و(كوكس)، وإنما كان الفارق الطفيف بينهما يقع في الأسلوب الستراتيجي الذي ستنفذ بموجبه، فقد أبدى (كوكس) تفهّماً أفضل لإباء النفس العربية واعتزازها، والواقع أنه كان يأمل الاستفادة والانتفاع بهذا الإباء وبهذا الشمم لمصلحة الوجود البريطاني ونفوذه في العراق. إذا كان العرب يريدون حكومة عربية، فليكن لهم ما يريدون طالما أن السلطة الحقيقة في العراق ستبقى في أيدٍ إنكليزية. بهذه الروح وبهذه النية راح (كوكس) يتخذ الخطوات الرسمية لإعلان تشكيل مجلس دولة»[1]. والمسألة التي تعد أكثر خطورة في الإدارة البريطانية هي محاولاتها المتكررة للقضاء على نمو الوعي الإسلامي المتنامي في العراق والمنطقة. هذا الوعي المبدئي في حقيقته يشكل التهديد الحقيقي للوجود البريطاني في البلاد الإسلامية، وللعلم أن هذه المحاولات ليست جديدة من قبل المسؤولين في الإدارة البريطانية، فمثلاً يقول (ولسن) في برقيته إلى أسياده - كما ذكرنا سابقاً - بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩١٨ : «إن المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط تقع في بغداد.. لقد تمكنّا باحتلال ما بين النهرين [العراق] أن ندق إسفينا في العالم الإسلامي، وبذلك منعنا تجمع المسلمين ضدنا في الشرق الأوسط..»[2].

---

(١) المرجع ذاته، ص١٦٥.

(٢) البرقية رقم (١٠٩٧٣) بتاريخ ١٠كانون الأول ١٩١٨.

آ. معارضة فكرة الانتداب

لقد شكّل وصول (السير برسي كوكس) إلى بغداد، في يوم الاثنين ١١ تشرين الأول ١٩٢٠م، الموافق ٢٨ محرم ١٣٣٩هـ، بداية عهد جديد للوضع السياسي في العراق، لأنه كان يحمل مشروعاً بريطانياً جديداً يحدد فيه نوع الحكم في العراق، وعلاقته بالحكومة البريطانية. وذلك بعد فشل (السير آرنولد ولسون) وكيل الحاكم العام، في سياسته الإدارية[1]. وإن هذا المشروع الجديد يحقّق بعض الطموحات العامة للشعب عبر الحكم الوطني[2] حسب الظاهر. فقد «غيّرت بريطانيا سياستها في العراق،

---

(١) جرت حفلة توديع ببغداد (للسير آرنولد ولسون) في ١٩ أيلول ١٩٢٠م، الموافق ٦ محرم ١٣٣٩هـ، ألقى فيها جميل صدقي الزهاوي كلمة: «أطرى فيها على خدمات ويلسون للعراق، وذمّ الثورة والثوار،كما ألقى السيد طالب [النقيب] كلمة بمثل هذا المعنى». الوردي، علي: المرجع السابق، ج٦، ص١٠ وفي مساء اليوم الثاني من تشرين الأول ١٩٢٠ وفي حفلة وداع (ويلسون) خطب مزاحم الباججي شاكراً (ويلسون) على خدماته، ومن جملة ما قاله في هجومه على الثورة: «..ولا تعتبروا الثورة الحالية التي تقوم بها بعض القبائل البدوية ثورة وطنية حقة تنشد الاستقلال[!] إذ لا يمكن أن تعتبر مثل هذه الحركة ممثلة لشعور المجتمع كله. إن الأسر المتنفذة في بغداد لا تعطف على حركة ضربت بلادها [!]..». الوردي، علي: المرجع ذاته، ص١٢ وقد اقتبس المؤلف هذا النص من:
Wilson (Loyalties) London –١٩٣٢ Vol.٢.P ٣٢٠ –٣١٨.

(٢) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٣٨.

وزوّدت مندوبها الجديد (السير برسي كوكس) بتعليمات من شأنها تحقيق بعض مطامح العراقيين السياسية»[(١)] وفي الوقت ذاته كان هذا الإجراء الجديد يعبر عن عجز سلطات الاحتلال من الاستمرار في سياسة القبضة الحديدية أمام التصعيد المستمر للمعارضة الوطنية الإسلامية وعلى رأسها العلماء المراجع، لما أصابها أثناء المواجهة من أضرار وهزائم سياسية.

وعلى ما تقدم كان يوم وصول المندوب السامي، هو يوم البشائر للطامحين بالحكم، بأية كيفية ووسيلة، حتى لو اقتضت المسألة تحجيم طموحات الشعب في تحقيق الاستقلال الفعلي، وضرب علماء الإسلام والمعارضة[(٢)].

وعلى العموم، ألقى (كوكس) كلمة في حفل الاستقبال الذي أقيم له ببغداد، وقد قال فيها: «..إن دولة إنكلترا أرسلتني للمساعدة والاتفاق مع أشراف ورؤساء العراق، لتحصل على الغاية المطلوبة للطرفين، وتأليف الحكومة العربية، حكومة مستقلة بنظارة دولة إنكلترا، ولقد جئت لهذا المقصد..»[(٣)]. ومما يذكر أيضاً أن مكتب (كوكس) أصدر بياناً بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٢٠م، ٤ صفر ١٣٣٩هـ أي بعد ستة أيام من وصوله

---

(١) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٣٦١.

(٢) تمّ استقبال (كوكس) في بغداد باحتفال أدبي، حيث أنشد جميل صدقي الزهاوي قصيدة في الاحتفال مدح من خلالها الإنكليز، وذم الثوار ونعتهم ببغاة الشر، ومما جاء في قصيدته مخاطباً (كوكس):

عُدْ للعراق وأصلح منه ما فسدا ... وأبثث به العدل وامنح أهله الرغدا

إنّ العراقَ لمسعودٌ برؤيتهِ ... أباً له، من بلادِ العدل قد وردا [!]

إرأف بشعبٍ بغاة الشرّ قد قصدوا ... إثارة الشرّ فيه، وهو ما قصدا

فيالها فتنة عمياء ثائرة [!] ... قد عذبت من بنيها الروح والجسدا

تجد القصيدة كاملة، وهي مؤلفة من ٤٣ بيتاً لدى، الوائلي، إبراهيم: ثورة العشرين في الشعر العراقي ص١٥٣-١٥٨.

(٣) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٦، ص٦٦.

إلى بغداد[١] إلى أبناء العراق بمختلف عشائره وطوائفه جاء فيه: «إن فخامة نائب الملك (السير برسي كوكس) يعلن لجميع أفراد العشائر وطوائف العراق بأن حكومة بريطانيا العظمى انتدبته ليعود إلى العراق لتنفيذ مقاصد الحكومة الثابتة بمساعدة رؤساء الأمة، ولتشكيل حكومة وطنية في العراق بنظارة حكومة بريطانيا، ولقد يصعب جداً على فخامته تنفيذ منويات الحكومة البريطانية، ما دامت بعض أقسام العشائر والطوائف في العراق تعادي الحكومة.. فإن كان هناك سوء مفهومية يمكن إزالتها..»[٢]. ويؤكد البصير في كتابه، على أن أغلب رؤساء العشائر بعد هذا البيان سلّموا للواقع الجديد «لا لأنه كان عظيم الأثر على عقولهم وعواطفهم، بل لأنه لم يكن في طاقتهم أن يقفوا أياماً طويلة أخرى في وجه القوات البريطانية التي كانت تتقاطر من الهند بعددها الكثير وعُددها الرهيبة»[٣]. وبهذا الأسلوب الذي يعتبر بمثابة الجرعة المنشطة للخط الموالي للأطروحة البريطانية داخل الشعب، ابتدأ حياته السياسية، كما وأن هذه السياسة «أفرزت ظاهرة اجتماعية سياسية جديدة، استفاد منها البريطانيون كثيراً، ألا وهي ظهور الطبقة الانتهازية في الساحة السياسية، واتبعت هذا النهج في تمشية أمورها، والبريطانيون لم يترددوا في الاستفادة من هذه الطبقة وقد شملت شريحة من المثقفين وشريحة أخرى من العوائل والأسر المرفهة وكبار الفلاحين.. وبات يرى هؤلاء أن لا مفر من الخضوع والاستسلام للبريطانيين، ومن جهة ثانية فإن تحقيق مصالح هذه الطبقة يتم بالارتباط مع البريطانيين أكثر من الارتباط بالشعب لأنهم كانوا أصلاً فئة منفصلة عن الجماهير ولها حساباتها الخاصة»[٤].

---

(١) الدراجي، عبد الرزاق أحمد: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، بغداد ١٩٧٨، ص١٢٤.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص١٨٤-١٨٥.

(٣) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية - مصدر سابق - ج٢، ص٣١٣-٣١٤.

(٤) ضياء الدين، خالد: العراق من الانتداب حتى الاستقلال الرسمي، مجلة البصائر، العدد الثالث، السنة الثانية ١٤٠٥، ١٩٨٥، ص٢٣١.

ويبدو أن هذه الطبقة السياسية استفادت من حالة الإحباط العام منذ مطلع ١٩٢١ الموافق لشهر ربيع الثاني ١٣٣٩هـ، حيث أُشيعت في الأوساط الشعبية فكرة المعارضة للعلماء ومن يتبعهم من المثقفين الإسلاميين وشيوخ العشائر وذلك بعد فشل ثورة العشرين عسكرياً، يقول عبد الله النفيسي، في هذا المجال: لقد «اتهمت هاتان الفئتان، فئة العلماء والأفندية، بأنهما خدعتا القبائل، وكانتا السبب في كثير من البؤس والبلاء. وفي كل مضيف كان الناس يتناقلون إشاعات وأقاويل عن المنافع التي جنوها (العلماء والأفندية) في عهد الإدارة البريطانية كسلفات البذار، والسلفات المالية بفائدة قليلة وسواها من المنافع الشخصية ويمكن إيجاز الموقف الذي كان يقفه أهل المدن ورجال القبائل في أنه كان موقفاً يتسم بالندم، وبالتوق إلى الرجوع إلى ما كانت عليه الأمور سابقاً. وهو موقف متقلب عميق الجذور في الذهنية العراقية [ويضيف].. ومن جهة ثانية نستطيع القول إن العلماء كانوا يتطلعون إلى إقامة حكم ديني يكون على رأسه نائب الإمام، المجتهد الأكبر، ولذا فإنهم يعارضون بكل ما أوتوا من قوة أي حكومة قوية تقوم في بغداد»[1].

ولكن بالرغم من خطورة الموقف السياسي اتجاه الأسلوب الجديد للسياسة البريطانية، وبالإضافة إلى إشاعة أسلوب التسقيط لرموز المعارضة الإسلامية إثر هزيمة الثورة عسكرياً، إلا أن علماء الدين وعموم الإسلاميين أدركوا - مبكراً - خطورة (التاكتيك) الجديد، الذي لا يحيد عن المخطط التآمري ضد الأمة، وذلك لإجهاض الثورة تماماً، وإحباط محاولات تحقيق أهدافها السياسية. وأرى من الضروري التعليق على حديث الأستاذ النفيسي وأمثاله في هذا الصدد، فهو حديث تشمّ منه رائحة توجيه الاتهام لعلماء الدين ولعموم الحركيين الإسلاميين، في إرهاب الساحة الاجتماعية وإجبارها على خوض مسيرة المقاومة والمعارضة لأي كيان سياسي قوي يتشكل في بغداد.

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٩٧-١٩٨.

والحقيقة أن العلماء وسائر المثقفين والحركيين الإسلاميين أبرياء تماماً من هذا الاتهام الذي تروجه بعض الكتابات ووسائل الإعلام لأغراض معينة، فإنها لا تستهدف علماء المسلمين فحسب، وإنما تستهدف بالدرجة الرئيسية الشريعة الإسلامية فتصفها بالإرهاب والعنف! والحال إن الإسلام هو دين الأخوة والمحبة والتعاون والسلام. فالناس سواسية أمام القانون و﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[1]، يقول الإمام علي عليه السلام لواليه على مصر – مالك الأشتر-: «..ولا تكوننّ عليهم سبُعاً ضارياً تغتنم أكلَهم، فإنّهم صنفان: إما أخٌ لك في الدين أو نظير لك في الخلق.. فأعطهمْ من عفوك وصفحك مثل الذي تُحب وترضى أنْ يعطَيك الله من عفوه وصفحه..»[2]. فالإرهاب إنما يتوجه لمعالجة الإرهاب فلا تستقيم الحياة ولا تسود العدالة بين الناس إذا تُرك أعداء الإنسانية والمعتدين على حقوق الإنسان والمفسدين في الأرض، من دون مواجهة بالمثل تتناسب مع إرهابهم وعدوانهم. وذلك ليتم ردعهم، وبالتالي لبناء الحياة الإنسانية الكريمة للجميع. يقول الله تعالى:

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ﴾[3].

وفي آية كريمة أُخرى:

﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ﴾[4].

فشرعية استخدام القوة متوقفة على حصر العلاج الواقعي لإعادة الحقوق السليبة إلى أهلها، وكما يقال – آخر الدواء الكيْ – هذا من ناحية ومن ناحية أخرى،

---

(١) سورة البقرة ٢، الآية ٢٥٦.

(٢) نهج البلاغة، باب الرسائل، رقم ٥٣. – عهد الأشتر-.

(٣) سورة الحج ٢٢، الآية ٣٩.

(٤) سورة التوبة ٩، الآية ١٤.

تتشخّص شرعية استخدام القوة عبر الدراسة الوافية من قبل القادة الإسلاميين وبالذات المراجع الكبار، لظروف الساحة السياسية والاجتماعية، وذلك ليتحدد الأسلوب المناسب لمقاومة المعتدين وبالتالي لتحقيق الصالح العام للإسلام والمسلمين.

وعلى ما نحن فيه بدأت اللجنة القيادية للثورة بزعامة الإمام شيخ الشريعة الاصفهاني، وعضوية السيد أبو القاسم الكاشاني والسيد أبو الحسن الاصفهاني، والميرزا عبد الحسين (نجل الإمام الشيرازي الراحل)، والشيخ أحمد (نجل الملا كاظم الآخوند الخراساني)، والسيد نور الياسري، تواصل أعمالها التعبوية لتنبّه الأمة من مخاطر الطرق المعسولة التي يتبعها (كوكس)، «وراحت اللجنة هذه تحذر العراقيين من مغبة سياسة (كوكس) الماكرة وتطلب إليهم في إلحاح وإصرار ألاّ يسرعوا في إعطاء الوعود وقطع العهود على أنفسهم إلاّ بعد الرويّة والتفكير الرصين. وكان الثوار يحتفظون بالاستيلاء على كربلاء والنجف وطويريج والرميثة وهيت، وقسم كبير من وادي الفرات بما في ذلك الجزء الأوسط من السكة الحديدية، ولم يبق في يد السلطة المدنية سوى الناصرية في لواء المنتفك. وكانت السماوة والكوفة لا تزالان محاصرتين ونهبت مكاتب الحكومة في الحلة وفي كربلاء وأحرقت الملفات والوثائق الرسمية.. وكان المتكلم باسم اللجنة [القيادية] السيد أبو القاسم الكاشاني، قد أعلن أن اللجنة ترفض الصلح، مهما يكون نوعه، كما أنها ترفض الهدنة مع جيش الاحتلال والإدارة المدنية، مشيراً إلى أن أي تسوية سلمية من شأنها أن تمنح الإنكليز الفرص المناسبة لإعادة تنظيم أنفسهم على أُسس أمتن من ذي قبل، وأن تضعهم في مركز القوة بحيث يملون شروطهم»[1].

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٦٢، وقد اقتبسها المؤلف عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

.(٤٤/٢٧١٩/١٣٣٣٨ E) ٥٠٨١/٣٧١.O.F

معاداة الإسلاميين

على ضوء هذه التطورات أصبح الهم الأكبر لإدارة (كوكس)، هو إيجاد منفذ لتهدئة الثورة في الفرات الأوسط، وقد تشخص مجدداً أن سبب الثورة، وسبب استمراريتها هم علماء الدين، لذلك انصب اهتمام (كوكس) على إضعاف العلماء وكسر شوكتهم، عبر توجيه ضربات متتالية إليهم بمختلف الأساليب، وكذلك ليتم تضعيف التماسك الشعبي الواسع الملتف حولهم بطاعةٍ وانصياع. فلذلك شهدت المرحلة صراعاً سياسياً حاداً بين سلطات الاحتلال والتيار الإسلامي الواسع على رأسه العلماء المراجع. فبدأت نبرة تشكيل الحكومة العربية والوطنية تسود الساحة السياسية، بدعم واضح من سلطات الاحتلال، وإبعادٍ مقصود للإسلاميين وبالذات علماء الإسلام. هذا من الناحية السلبية - ناحية الهدم - أما من الناحية الإيجابية - ناحية البناء - فقد سعى (كوكس) إلى إيجاد تشكيلات إدارية على الأرض لتتحول شيئاً فشيئاً إلى أمر واقع لا مفر من التعامل معه، فقد «صرّح (كوكس) في مقابلة له أجرتها جريدة الاستقلال ببغداد، إنه ستؤلّف في الوقت الحاضر حكومة عراقية مؤقتة، ينتخب أعضاؤها من الذوات الذين يرشحهم بعض أعيان البلد وسراته، أما الحكومة الدائمة فستكون وفق إرادة المؤتمر العراقي العام، وسيكون كذلك للمؤتمرين حق قبول الحكومة المؤقتة أو رفضها»[1]. يقول الدكتور فياض: «وقد أراد (كوكس) أن يؤيد بيانه -سالف الذكر - بالفعل فشرع بالعمل على تأليف الوزارة النقيبية»[2]. والذي يمكن قوله على ضوء هذين المحورين - الهدم والبناء - أي باستخدام العنف والإرهاب والإعلام المضلل إلى جانب تشكيل الحكومة: إن (كوكس) استطاع بإدارته، أن ينتزع فتيل التصعيد الثوري من مناطق التوتر، وينهي الأعمال الثورية شيئاً فشيئاً بشتى أساليب

(١) جريدة الاستقلال، عددها بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٠.

(٢) فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٣٥٥.

الترهيب والترغيب، مستغلاً الضجر العام الذي أصاب الأوساط الاجتماعية، نتيجة طول أمد الثورة نسبياً، وكذلك لضعف الحكومات المحلية كتجارب إدارية مهمة للأمة، حيث كانت تحمل شعلة الأمل للغد الواعد، ولكن تمّ إخمادها باستخدام العنف والقوة العسكرية وبالفعل خنقت في مهدها، كما حدث لحكومة كربلاء التي تحدثنا عنها، وحينما قضي عليها، ساد نوع من الإحباط العام بين الناس، وعليه تمّ «تسليم الأكثرية العظمى من الثوار دون قيد أو شرط، ما عدا من كانوا في منطقة الرميثة والسماوة فإنهم صمدوا لقوات الحكومة وأجبروها على الدخول معهم في مفاوضات أسفرت عن توقيع الاتفاق التالي في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠م [٨ ربيع الأول ١٣٣٩هـ] :

١ ـ أن تكون للعراق حكومة عربية مستقلة.

٢ ـ أن لا تطالب قبائل بني حجيم بكل شيءٍ خسرته الحكومة أثناء الثورة عدا ما تراه رجال الحكومة باقياً في أيديهم.

٣ـ أن لا تؤدي القبائل المذكورة شيئاً من الضرائب الأميرية لسنة الثورة لعدم استطاعتهم على أدائها بسبب ما لحقهم من الضرر من جراء القيام بالثورة.

٤ ـ أن يأخذوا على عهدتهم محافظة سكة الحديد التي هي بحدودهم.

٥ ـ أن يتعهدوا بتوطيد الأمن والسلام في جميع أراضيهم.

٦ ـ أن يسلموا إلى الحكومة ألفين وأربعمائة بندقية.

وهكذا طويت الصفحة العسكرية للثورة بعد أن كلفت البريطانيين (٢٢٦٩) إصابة وكلفت الثوار (٨٤٥٠) إصابة تقريباً على رواية (هالدن) وكان جلّ هؤلاء القتلى والجرحى من نصيب الفرات الأوسط.. وكلفت الثورة الخزينة البريطانية أربعين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية»[1]. ومن ثم شخصت غرامات على الحدود والمدن

---

(١) فياض: المرجع ذاته، ص٣٥٥-٣٥٦.

والقبائل بتسليم أسلحة ونقود، وحدد موعد للتسليم من قبل قائد المنطقة وفي حالة التأخير «تعد المنطقة دار حرب،.. وحينئذٍ يبدأ الجيش بحركاته العسكرية فيدك القرى إلى الأرض..، ويمارس أنواع الضغط على السكان فيقطع الماء ويخرب آلات رفعه الاعتيادية..، ويضاف إلى ذلك أن القوة الجوية الملكية تلقي قنابلها على المنطقة ليلاً ونهاراً»[١].

وبعد هذه التطورات تمكن (كوكس) من تشكيل الحكومة المؤقتة «وفقاً لنصوص الإنتداب، بناؤها الداخلي إنكليزي، ووجهها الظاهري عربي»[٢]. ومن وجهة نظر محسوبة أصبح «الانتداب على العراق يعطي الإنكليز إمكانية استخدام هذا البلد كرأس جسر للتدخل المعادي للسوفيت وتحويله إلى حصن إضافي للدفاع عن قناة السويس، كما أن تأمين السيطرة الإنكليزية في منطقة قناة السويس كان يعني بدوره سيطرة إنكلترا على المنطقة العربية كلها من مصر حتى الخليج العربي»[٣]، وأكدت (كرترودبيل)[٤]: بأن إخلاء العراق سيؤدي إلى إعادة النظر بجميع المواقع البريطانية في المنطقة. هذا فضلاً عن موارده الطبيعية وبالتحديد منابع النفط الغنية التي كانت تجذب البريطانيين بشدة نحو استثمارها، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي للعراق الذي يمنحهم السيطرة خلاله على مناطق آسيا الغربية[٥].

---

(١) Haldan .AL : The Insurrection in Mesopotamia ١٩٢٠(Edinburgh١٩٩٢.p ٣٣٠).

(٢) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٣٩.

(٣) منتشاشفيلي، البرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: د. هاشم التكريتي، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٤) توصف (كرترودبيل) بأنها رئيسة المخابرات الإنجليزية في العراق. وبعض الباحثين يصفها بالجاسوسة البريطانية إلا أن الوصف الذي أخذ طابعاً عاماً لها أنها السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني.

(٥) منتشاشفيلي، البرت، م: المرجع السابق، ص١٦٠-١٦١.

وانطلاقاً من هذه الأهمية للعراق من ناحية، ومن الإصرار البريطاني على استعماره له من ناحية أخرى، كان على بريطانيا أن تواجه عقبتين رئيسيتين أمام طموحها الاستعماري. العقبة الأولى: خارجية مع الدول الاستعمارية المتنافسة معها على الفريسة. والعقبة الثانية: داخلية مع الشعب والمعارضة. أما العقبة الخارجية فأصبحت على أشدها بين الدول المتنافسة على المنطقة، وقد «انعكست المنافسة بين دول الوفاق الودي الرئيسية بشكلٍ كبير، على توزيع انتدابات المجموعة التي جرى التوزيع بشأنها على اتفاقية (سايكس بيكو)[1]، وبعد خلافات ومفاوضات طويلة جرت

---

(١) اتفاقية (سايكس – بيكو) ١٩١٦: «تفاهم سري استعماري بين بريطانيا وفرنسا متمم لاتفاق رئيسي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم السلطنة العثمانية والاستيلاء على المشرق العربي – سورية الطبيعية – في أعقاب دخول الأتراك الحرب إلى جانب ألمانيا. وقد توصلت فرنسا وبريطانيا إلى الاتفاق النهائي بشأن التفاهم السري بعد أن عينت الحكومة الفرنسية (المسيو جورج بيكو) قنصلها العام في بيروت (في السنة التي سبقت الحرب) في ٩ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩١٥ [٢ محرم ١٣٣٤هـ] مندوباً سامياً مكلفاً بمفاوضة الحكومة البريطانية بشأن مستقبل الولايات العربية في السلطنة العثمانية مع مندوب الحكومة البريطانية (السير مارك سايكس) عضو مجلس العموم البريطاني والمهتم بالشؤون العربية والمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى. وفي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩١٦، تم تبادل إحدى عشرة رسالة تحددت بموجبها بنود الاتفاقية والتي سميت باسم المتفاوضين والتي جرى توقيعها سراً في القاهرة في ١٦ أيار – مايو ١٩١٦م [الموافق ١٤ رجب ١٣٣٤هـ].

..أما الخطوط العامة لإتفاقية (سايكس – بيكو) فقد تضمنت (إلى جانب الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية) تقسيم العراق وسورية باستثناء فلسطين إلى أربع مناطق.. على الشكل التالي:

١- منطقة ألف: سورية الداخلية، وتشمل مدن دمشق وحمص وحماة وحلب في الغرب والامتداد غرباً لتشمل منطقة الموصل شرقاً.

٢- منطقة باء: المنطقة الواقعة إلى الجنوب من منطقة ألف وحدودها غرباً خط يسير تقريباً من غزة إلى العقبة ويصل عبر شرق الأردن شرقاً. وبامتداد شمالي يصل حتى بلاد فارس وامتداد جنوبي يصل حتى الخليج العربي.

٣- المنطقة الزرقاء: تشمل مقاطعة سيليسيا في آسيا الصغرى وشقة سوريا الساحلية غرب منطقة ←

وراء الكواليس اتخذ (مجلس العَشرة) في باريس في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٠م [الموافق ١٠جمادى الأولى ١٣٣٩هـ] قراراً بفصل ما بين النهرين وبقية الأقاليم العربية من الإمبراطورية العثمانية. وفي اليوم نفسه صادق المجلس الأعلى للحلفاء بهدوء على توزيع تلك الأقاليم بين دول الانتداب»[1].

إعلان الانتداب

«في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ [الموافق ٧ شعبان ١٣٣٨هـ]، تقرر في مؤتمر (سان ريمو)[2]

ألف على أن تكون مدن دمشق وحمص وحماة وحلب خارج حدود هذه المنطقة.

٤- المنطقة الحمراء: وتشمل المساحات الممتدة من بغداد إلى البصرة.

في المنطقتين ألف وباء اتفقت بريطانيا وفرنسا على إبداء الاستعداد للاعتراف بدول عربية شبه مستقلة أو باتحاد كونفدرالي عربي بين هذه الولايات تحت رئاسة زعيم عربي، وعلى أساس أن تحتفظ فرنسا في منطقة ألف وبريطانيا بمنطقة باء بتسمية المستشارين الأجانب أو بالحصول على امتيازات اقتصادية، بينما تحتفظ فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء بالحق في ممارسة السيطرة السياسية وفق رغبة كل منهما بعد التوصل إلى اتفاق مع الدولة العربية الكونفدرالية».

الكيالي، د. عبد الوهاب: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ص١٢٠-١٢٣.

فإذن «يكون الجزء الأكبر من العراق المشتمل على ولايتي البصرة وبغداد تحت الإدارة البريطانية مباشرة ثم ألحقت بهاتين الولايتين بعد ذلك ولاية الموصل، عام ١٩١٩» سليمان، حكمت سامي: نفط العراق دراسة اقتصادية وسياسية، مرجع سابق ص١٠٢. وللوقوف على تفاصيل قضية الموصل راجع: فوستر، هنري: نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج١، الفصل الثامن: بريطانيا تفوز بضم الموصل إلى العراق، ص٢٣١-٢٨٥.

(١) منتشاشفيلي، البرت، م: المرجع ذاته، ص١٦١.

(٢) مؤتمر (سان ريمو) ١٩٢٠: «مؤتمر دولي عقده الحلفاء الغربيون (واليابان) المنتصرون على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، في مدينة (سان ريمو) الإيطالية في نيسان - إبريل ١٩٢٠، لبحث مصير السلطنة العثمانية ورسم معالم معاهدة صلح مع تركيا المهزومة في الحرب، ولتقاسم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا وتجزئته وفق خطة (سايكس بيكو) السرية الاستعمارية، ولاضفاء الشرعية الدولية على هذا التقسيم وعلى وعد (بلفور) البريطاني للحركة الصهيونية لإقامة وطن

انتداب إنكلترا على العراق بما في ذلك الموصل.. وقد وافقت فرنسا على ذلك بشرط أن تلغى الحكومة العربية في سوريا وتصبح سوريا منطقة انتداب فرنسية. وشكلت لجنة لوضع مشروع الانتداب الذي كان عليه أن يعرض فيما بعد على مجلس عصبة الأمم للمصادقة. وفي ٣ أيار ١٩٢٠ [١٥ شعبان ١٣٣٨هـ] أُعلن رسمياً انتداب إنكلترا على العراق»[1]. وهكذا تقرر في (سان ريمو) «وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب

قومي يهودي في فلسطين. وقد مثل بريطانيا (لويد جورج). وفرنسا (كليمنصو) وإيطاليا (نيني) (وجميعهم رؤساء حكومات)، بينما مثّل الولايات المتحدة سفيرها في روما، ومثّل الحركة الصهيونية زعيمها (حاييم وايزمن) بصفة مراقب. وكان مجلس الحلفاء الأعلى قد عقد اجتماعاً تمهيدياً في لندن استمر من ١٢ إلى ٢٣ شباط - فبراير ١٩٢٠ [الموافق ٢٣ جمادى الأولى إلى ٤ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ] لمناقشة مستقبل فلسطين وسورية (ولبنان) والعراق. وقد تمتّ مناقشة مصير المشرق العربي دون أي اعتبار لوعود الحلفاء التي قطعوها للعرب أثناء الحرب ومنها منحهم الاستقلال لقاء الانضمام إلى الحلفاء ضد عدوتهم تركيا (انظر حسين - مكماهون مراسلات) كما تناسى المؤتمر مبادئ الرئيس الأمريكي (ولسن).. التي تضمنت الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب، وتجاهل رغبات شعب فلسطين وسورية ولبنان المعلنة.. وافق المؤتمرون على الإطار النهائي لمعاهدة الصلح مع تركيا والتي سميت فيما بعد بمعاهدة (سيفر). كما ناقشوا موضوع اقتسام نفط الموصل، وحصلت فرنسا على ربع أسهم الشركة المحتكرة لإنتاج النفط بالعراق، وتعهدت بالسماح بمرور أنابيب النفط في سورية ولبنان وصولاً إلى شاطئ البحر المتوسط. واتخذ المؤتمرون قراراً في ٢٥/ نيسان - إبريل بتوزيع الانتدابات من فئة (أ) على البلدان العربية في المشرق العربي فوضعوا سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، ودمجوا وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين دون مراعاة للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي نصت على «أن رغبات أهل البلاد يجب أن تكون عاملاً رئيسياً في اختيار الدولة المنتدبة». الكيالي، د. عبد الوهاب: موسوعة السياسة الجزء الثالث، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

(١) منتشاشفيلي، البرت، م: المرجع ذاته، ص١٦١-١٦٢.

وقد «جاءت المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، والتي نصت في الفقرة الأولى منها على «إن المستعمرات والأراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقاً، والتي يعجز سكانها في القيام بالحكم الذاتي في بلادهم تحت الظروف الصعبة في

البريطاني، ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»[(١)].

ومما يذكر أن مبادئ الرئيس الأمريكي (ولسون) الشهيرة، كانت على خلاف هذه المقررات! ولكن إن «إدارة (ولسون) لم تكن على الأرجح ترى أن كيانات الشرق الأوسط ناضجة بما فيه الكفاية، لكي تكون مستقلة، ومن هنا قبلت واشنطن ضمناً بتقسيمات (سايكس بيكو)، وتحمست علناً لفكرة الانتداب، بينما كان العرب يرون في واشنطن قوة عصرية مؤيدة للاستقلال[!]»[(٢)]، وإذا كان بإمكاننا النطق ههنا نقول: يا للعجب من هذه الرؤية السطحية الساذجة، والحقيقة التي نراها هي أن مبادئ (ولسون) كانت ضمن اللعبة الدولية، وتقسيم الأدوار بين الأقوياء لضمان المصلحة الاستعمارية بشكل عام من جهة، وضمان المصلحة الأمريكية تحديداً من جهة ثانية. يقول الكاتب السوفيتي (منتشاشفيلي): «لقد كان نظام الانتداب عبارة عن شكل جديد من أشكال الاستغلال الاستعماري، جاءت المبادرة في تطبيقه من رئيس الولايات المتحدة (وودرو ويلسون). كان أحد الأسباب الرئيسية في إدخال نظام الحكم الانتدابي في المناطق التي استولت عليها بلدان الوفاق الودي هو تلك التناقضات العميقة التي تمزق الدول الاستعمارية آنذاك، وحركة التحرر الوطني الآخذة بالاتساع لشعوب البلدان المحتلة.. [ويضيف].. وقد اعتبر بلفور – وزير خارجية بريطانيا – الانتداب قيد وضعه

← العالم الحديث، يجب أن يطبق المبدأ القائل إن رفاهية هذه الشعوب وارتقائها وديعة مقدسة من ودائع المدنية». وفي الفقرة الثانية من المادة حددت طريقة تحقيق هذه المبادئ وهي أن تسلّم وصاية هذه الشعوب إلى الأمم الراقية.. وقد وزعت في مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠، الانتدابات من درجة (أ) التي يقصد بها أن يكون إشراف الدولة المنتدبة شيئاً مؤقتاً يقود إلى الاستقلال العام لتلك المناطق، وقد أعطي الانتداب على العراق لبريطانيا..». الأدهمي: مصدر سابق، ص٥٧.

(١) سليمان، حكمت سامي: نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢) سلامة، د. غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مرجع سابق، ص٣٤.

المنتصرون على أنفسهم في ممارسة سيادهم في الأراضي التي استولوا عليها، ولكن في الواقع إن المنتصرين لم يقيّدوا أنفسهم وإنما قيدّوا شعوب الأراضي المحتلة»[١].

ولذلك «بعد إعلان الانتداب البريطاني على العراق في ربيع ١٩٢٠، هاج العراقيون وعارضوه»[٢]. وكان في طليعة المقاومين للفكرة، المعارضة الإسلامية وعلى رأسها العلماء المراجع بل كان هاجس الخوف لدى البريطانيين من فتوى المرجع الأعلى للشيعة، تلك الفتوى التي تحرّك الساحة العراقية ضدّهم كما حدث في ثورة العشرين حيث «صدرت عن الشيرازي [قائد ثورة العشرين] فتوى في امتشاق الحسام بوجه السلطة، فأصبح الناس في حل عن الفتوى الأولى التي تدعو إلى المطالبة بالحقوق الوطنية سلمياً»[٣].

فلذلك انصبت الجهود البريطانية لمعالجة العقبة الداخلية ـ بعد الاتفاق بين الدول الاستعمارية على تقسيم المنطقة فيما بينهم بالتراضي ـ فبعث (كوكس) إلى العراق، باعتباره أفضل من يقوم بهذه المهمة في العراق وكانت له تجاربه السياسية والإدارية ـ كما أسلفنا ـ، وبالفعل باشر في إعلان بيانه الأول ـ المار الذكر ـ مؤكداً من خلاله على ضرورة التعاون لغرض تشكيل الحكومة العراقية، ودعا مناطق الثورة إلى التفاوض[٤]، ومن ثمّ أقدم ـ أيضاً ـ على اتخاذ إجراءات استرضائية معينة، كان يستهدف من ورائها كسب الرأي العام، فمثلاً أصدر عفواً عن المعاقبين وخفّف

---

(١) منتشاشفيلي، البرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص١٥٦-١٥٧.

(٢) حسين، د. فاضل: مقدمة الطبعة الأولى لكتاب المجلس التأسيسي العراقي للدكتور محمد مظفر الأدهمي، ج١، ص٧.

(٣) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، ج١، ص٩٤.

(٤) يذكر حين وصول (كوكس) إلى العراق في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠، كانت الثورة مستمرة في نصف البلاد تقريباً، وإن القبائل كانت تواصل ثورتها المسلحة. أنظر النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٦٢.

الضرائب لا سيما عن مشايخ الثورة[١]، كما وشهدت الأجهزة الإدارية توسعة ملموسة وإن كانت ملغومة بالبريطانيين، بل كان قرارها الرئيس بيد البريطانيين، وقد شهدت أيضاً رواتب الموظفين نوعاً من النمو والتطور في عهد الاحتلال، قياساً بالمرحلة الماضية في العهد العثماني[٢]. وإلى جانب هذا الأسلوب المعسول الذي بدأ يفت في عضد الأمة

(١) لم يتفق الموظفون البريطانيون في العراق على خطوات (كوكس) الجديدة، وخاصة إنها جاءت باتجاه تشويه سمعة (ويلسون) وكيل الحاكم المدني السابق، باعتبار إن سياسته كانت هي السبب الأهم في نشوب الثورة واستمرار الاضطرابات. إلى ذلك يشير كتاب صدر في لندن عام ١٩٢٣ لمؤلفه (توماس لييل):

Thomas Lyell (The Ins and outs of Mesopotamia) London.١٩٢٣

وقد كان المؤلف موظفاً في العراق -آنذاك- ومن المؤيدين لسياسة (ويلسون) الحاكم السابق، وكان أيضاً من المنتقدين لسياسة (كوكس). راجع الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ج٦، ص١٩.

(٢) أوردت (المس بيل) تفاصيل بعض التطورات التي حصلت في دائرة الزراعة، وأشادت بأعمالها التجريبية لتطوير الزراعة، كما حصل لزراعة القطن - مثلاً - وها هنا تقول: «فثبت الآن في مختلف أنحاء ما بين النهرين أن القطن يمكن أن يزرع بكميات تضاهي ما تنتجه مصر وأمريكا». راجع: بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٢٦٦. وذكرت أيضاً، ما يتعلق بالإدارة القضائية والتطورات التي حصلت في عهد الاحتلال على ضوء القانون الحديث وسلطات القضاء، ورواتب الحكّام والموظفين حيث جرت عليها زيادات واضحة، بل حتى لغة المحاكم التي كانت بالتركية تمّ تحويلها إلى اللغة العربية.. راجع: المصدر ذاته، ص٣٠١. وللتفاصيل راجع الفصل الثامن (الإدارة القضائية) من المصدر نفسه، ص٢٧٤-٣٠٨.

ويجدر بنا أن نتعرف على الاختراق البريطاني الذي استحدثه الاحتلال في الإدارات القضائية فقد كتبت (المس بيل) تقول: «وقد استبدلت هذه المحاكم [العثمانية] بالمحاكم الجديدة الآتية:

١- محكمة بداية في بغداد تتألف من رئيس بريطاني ونائب رئيس عربي وأربعة أعضاء..

٢- محكمة بداية في الحلة تتألف من رئيس بريطاني وحاكم عربي ومن قاضي المحكمة الشرعية السني أو الشيعي.. ويعمل الرئيس في عدة أماكن فيترأس المحكمة في النجف وفي كربلاء أيضاً.

٣- محكمة بداية في بعقوبة وتتألف من رئيس بريطاني..». المصدر نفسه ص٢٩٣. ونذكر أيضاً في الفصل التاسع من كتابها (فصول من تاريخ العراق القريب): «تنظيم دائرة المعارف والشرطة ←

شيئاً فشيئاً، استخدم (كوكس) سياسة العنف -أيضاً - وقد تجلّى ذلك في المناطق التي لا زالت ملتهبة بالثورة، فاستخدم ضدها القوة العسكرية، كما وفرض غرامات عليها لغرض إخضاعها ونزع السلاح منها وذلك بواسطة الجيش البريطاني، وبالفعل استطاع (كوكس) أن ينزع السلاح - بهذه الطريقة - من أغلب المناطق بشكلٍ تدريجي. حيث «لم يكن من الحكمة في شيء أن يترك أمر حل هذه المشكلة (نزع السلاح) للحكومة العربية، لأن ذلك معناه أنها ستعجز عن توطيد الأمن والاستقرار الضروريين لإقامة إدارة حكومية فعّالة. حتى أن الغرامات التي كان الجيش البريطاني قد فرضها على رجال القبائل كان يقصد بها أن تكون نوعاً من الضمانة لنجاح مشروع إقامة الحكومة العربية»[1].

وبذلك تركّز دور الجيش البريطاني حول ترتيب الأمور وتعبيد الطرق للحكومة المحلية المؤقتة، فأصبح كالدرع الواقي لها، واليد الضاربة لأعدائها. وهي مهمة كبيرة كانت في غاية الصعوبة والحساسية وخاصة في أوساط العشائر الشيعية التي تدين بولائها المطلق لسلطة المجتهد الأكبر حيث علّقت بعض المفاوضات وشروط الاستسلام لحين عرضها على الإمام شيخ الشريعة الاصفهاني، ونيل رضاه، «وكان الشيخ عبد الواحد سكر، شيخ قبيلة آل فتله، والشيخ مرزوق العواد، شيخ قبيلة الحميدات من بين الذين

والشباب والخدمة الطبية المدنية، ودائرة التجارة والصناعة، والأشغال العامة، وسكك الحديد، والمالية، والتأسيسات الرسمية الدراسية العامة ورعاية الدراسة الدينية في المدارس الحكومية، وأعمال لجنة الأوقاف». راجع المصدر ذاته، ص٣٠٩-٣٧٩.

(١) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص١٦٣. ويذكر المؤلف في الهامش رقم (٣) في الصفحة ذاتها عن:

C.O.٦٩٦.V ١٠٣٠.Administration Report Ist .October١٩٢٢ -١٩٢٠ .

«كان مجموع ما سلّم من الأسلحة والذخيرة حتى السادس والعشرين من تموز ١٩٢١ كما يلي: بنادق ٤٣٥و٦٤ منها ٠٠٠و٢١ بندقية عصرية و٠٠٠و١٨٥و٣ طلقة».

وضعوا مثل هذه الشروط للاستسلام. ولكن محاولة كهذه لم يقيّض لها النجاح - آنذاك - بسبب وفاة المجتهد الأكبر شيخ الشريعة فجأة في شهر كانون الأول، الذي كان يقوم بدور بارز في بث الدعاية ضد السلطة البريطانية، وبعد وفاة المجتهد الأكبر رفض (كوكس) مطالب زعماء القبائل. وبرفضه هذا أنزل نيابة عن سلطة الحكومة الجديدة أول ضربة قاضية على سلطة أهل الحل والعقد، تلك السلطة التي يتمتع بها العلماء، والتي تعتبر العقبة الكأداء الأولى»[1].

ومعنى ذلك أن المعركة السياسية بلغت شوطاً متقدماً في خارطة الصراع، وذلك حينما بدأ (كوكس) بمحاربة أقدس شعار للثورة وهو المطالبة بالاستقلال التام، هذا الشعار الذي كان يتمسك به الإسلاميون وعلى رأسهم القيادات العلمائية والمرجع الأعلى بالتحديد. فإذن دخلت القضية في مرحلة العنف السياسي والإرهاب الفكري لفصل العشائر عن العلماء أي تفتيت القوى المتلاحمة على طريق الثورة بقيادة المرجعية الدينية.

ب. الحكومة المؤقتة

إن المحاولات الاستيعابية من قبل سلطة الاحتلال لحركة الأمة المنادية باتجاه التحرّر والاستقلال عن أية سلطة أجنبية على المستوى الثوري والسياسي، شخصت الضرورة الملحة في تشكيل حكومة مؤقتة، يرأسها أحد العراقيين، يتم اختياره ضمن مقاييس بريطانية محسوبة، وذلك لكي يضمن سلامة الخطوة الرئيسية الأولى في مسلسل تنفيذ الخطة الاستعمارية على أرض الواقع. ولكن السؤال المهم الذي ملأ تفكير المحتلين البريطانيين - آنذاك - هو: من سيرأس هذه الحكومة؟، ومن يمتلك المؤهلات المطلوبة ليكون جسر العبور لقطار المصالح البريطانية؟ وكان لابد أن يكون شخصاً ذا وزن

---

(١) النفيسي: المرجع ذاته، ص١٦٤.

مقبول على المستوى الديني والاجتماعي، وفي الوقت ذاته يكون منفّذاً بل مطيعاً للإدارة البريطانية. فمن هنا توجهت أنظار (كوكس) ومستشاريه إلى السياسيين المعارضين لثورة العشرين، وذلك لالتقائهم معاً على نقطة إدانة الثورة والثوار. وذلك لغرض الاعتماد عليهم في تشكيل الوزارة[١]. وقد برز مرشحان أساسيان لرئاسة الوزارة بشكلٍ واضحٍ وهما نقيب الأشراف ببغداد عبد الرحمن الكيلاني «فقد كان رجلاً يحتل مقاماً دينياً محترماً، ومركزاً اجتماعياً مرموقاً»[٢]. فتم اختياره لمنزلته الدينية ولولائه التام لبريطانيا ومعارضته للثورة[٣]. أما المرشح الثاني فهو طالب النقيب الذي يعدّ المنافس الرئيس للمرشح الأول. وقد رشحت (المس بيل) عبد الرحمن الكيلاني، بينما رشح (المستر جون فيلي) طالب النقيب[٤]، وبعد استشارات عديدة قام بها (كوكس) حول الموضوع نجحت (المس بيل) من إقناع (كوكس) بمرشحها النقيب الكيلاني[٥]، ففي اجتماعٍ خاص عقد برئاسة (كوكس) في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠ الموافق ٨ صفر ١٣٣٩هـ مع الإدارة البريطانية في العراق، حضره (بونام كارتر) ناظر العدلية، والرائد (بولارد) ناظر الأشغال، (والمستر سنت جون فيلي) ناظر الداخلية، والمقدم (ايفلين هاول) والمقدم (سليتر) و(المس بيل) السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني، وتقرر بعد مداولات حثيثة، تكليف السيد عبد الرحمن النقيب الكيلاني بتشكيل الوزارة المؤقتة «تضع أمام نظره قضية تشكيل الحكومة المنوي تكوينها في العراق من جهة، وتحث

---

(١) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٦٥.

(٣) بيل، ألمس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٤٧٦.

(٤) العمري، خيري أمين: المرجع السابق، ص٤٠.

(٥) في البداية كان يرى (كوكس) أن طالب النقيب هو المرشح لرئاسة الوزارة، إلاّ أن مشاوراته مع مستشاريه جعلته يغير رأيه. راجع الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية - المرجع السابق - ج٦، ص٢٠.

الزعماء الثائرين على الركون إلى الهدوء والسكينة ليتسنى لها تحقيق ما طلبوه»(١).

وكان الهدف من إسراع (كوكس) لتشكيل الحكومة المؤقتة «يتمثل في أمرين، الأول: إيهام الشعب العراقي بأن هدفه وطموحه الوطني قد تحقق بتشكيل حكومة عربية، ومن ثم تصفية الثورة عسكرياً باعتبارها تمرداً على سلطة شرعية وطنية. والثاني: تجريد زعماء الثورة وخاصة علماء الدين من شعار الاستقلال والحكم الوطني، ومن ثم تصفية الثورة سياسياً، والتمهيد لإقامة نظام غربي إنكليزي يكرس الوجود الاستعماري في العراق لفترة طويلة»(٢).

والذي شجع سلطات الاحتلال على تجاوز القيادات الإسلامية، وغض النظر عن رأيهم في ظروف الإحباط إثر الهزيمة العسكرية للثورة، هو استغلال رفض العلماء، وزعماء الثورة لمسألة التفاوض معها بشأن تشكيل الحكومة منذ آب ١٩٢٠م(٣) فحينما وصل (كوكس) إلى البصرة في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠م الموافق للثامن والعشرين من محرم ١٣٣٩هـ، وهو يحمل مشروعاً جديداً بشعارات براقة، في حينها انتهى عهد الحكومة العسكرية البريطانية، بينما استمرت الأحكام العرفية في المناطق التي بقيت ثائرة. وحرصاً من القيادة الإسلامية على المسيرة الجهادية ونتائج الثورة، رفضت التسوية السلمية مع جيش الاحتلال، والإدارة السياسية ضمن مفاوضات الصلح – بشروط مفروضة – أو إعلان الهدنة، لأن ذلك سيوفر الفرصة الكافية لالتقاط جيش

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٩.

(٢) محمد كاظم، ثورة الخامس عشر من شعبان، مرجع سابق، ص٣٧١.

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق مرجع سابق، ص٢٣٩. وبالرغم من الهزيمة العسكرية للثورة، إلا أنها «استطاعت أن تلحق ببريطانيا هزيمة سياسية كبيرة حيث وصلت أنباء الثورة إلى العالم بأسره، مما أحرج الإدعاءات الإنكليزية التي أعلنتها لندن بأن الشعب العراقي لا يعارض الإدارة البريطانية». شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٩.

الاحتلال أنفاسه، لترتيب وضعه واستعداداته لخوض المعركة بأساليب جديدة.

هذا، ومما يذكر أن النقيب الكيلاني كان قد أكد سابقاً بعدم قبوله استلام منصب سياسي في البلاد، إلا أنّه تراجع عن رأيه بعد اجتماعه مع (كوكس)، حيث حسم تردده بالموافقة. ويبدو أن أسباباً عديدة دعت الكيلاني إلى القبول، منها ما تنقله إلينا (المس بيل) حينما قامت بزيارته إلى بيته في ٦ شباط ١٩١٩م حيث قال لها: «..أنا درويش.. إن صيرورتي رئيساً سياسياً للدولة هي ضد أشد مبادئ عقيدتي تأصلاً، ففي أيام جدي عبد القادر إعتاد الخلفاء العباسيون استشارته كما تطلبين أنتِ وزملاؤك مشورتي الآن[!]، لكنه لم يكن يوافق على الاشتراك في الشؤون العامة، وسوف لا أوافق أنا ولا أي أحد من أحفاده على أن نفعل ذلك، وهذا جوابي من الوجهة الدينية لكني سأعطيك جواباً يستند إلى أسباب شخصية، فإني متقدم بالسن، وأرغب أن أقضي الخمس أو الست سنوات التي بقيت من حياتي في الدرس والتأمل،..لا أتراجع عما قلته الآن، حتى إذا كان في ذلك إنقاذ العراق من الدمار التام»(١). ولكن المستعمرين يعرفون كيف يؤثرون على الرجال الضعاف ويغيّرون قناعاتهم، والمعروف عن الكيلاني إنه يكره علماء الشيعة الذين أفتوا بالجهاد ضد البريطانيين(٢). لذلك حينما اجتمع إليه (كوكس) أكد عليه ضرورة قبوله المنصب السياسي – في رآسة الوزارة – وإلاّ سيتحول إلى رجال الشيعة الذي يكرههم، لذلك وافق على قبول المنصب ضارباً كل مبادئه وتعهداته مع نفسه عرض الحائط(٣). وللأسف الشديد لقد آنجرّ هذا الشيخ المسكين إلى هذا الموقع بدوافع طائفية، وفاته أن يفكّر بجدّية من خلال الوعي الإسلامي والوطني في

---

(١) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٤٨٠.

(٢) المصدر ذاته، ص٤٧٨. يقول الكيلاني للمس بيل: «إن معظم أولئك الذين تكلموا ضدكم رجال لا سمعة لهم ولا شرف..»!!.

(٣) الوردي، مرجع سابق، ج٦، ص٢١-٢٣.

مصير البلاد والعباد. ومع كلّ ما تقدم، يبدو لنا إن السبب المهم الذي دعا (كوكس) للاعتماد على النقيب الكيلاني في المرحلة الانتقالية -بإصرار - لأداء هذه المهمة الصعبة، هو أنه رجل كبير السن، حيث كان يناهز الثامنة والسبعين، وكان مصاباً بداء المفاصل، وزاهداً عن مناصب دنيوية. معنى ذلك أنه كان ضعيف البنية الجسدية وضعيف الاستعداد النفسي أيضاً، لتقبل هذا المنصب مما يستبطن ضعفه أمام الإدارة البريطانية وآستسلامه أمام قراراتها السياسية، فلا يستطيع أن يتخذ قراراً وطنياً يناهض الإدارة البريطانية فأصبح أشبه ما يكون بحمامة السلام أمام القرار البريطاني، وهذا هو المطلوب بريطانياً من رئيس الحكومة. ودعماً لرأينا هذا ما سنلاحظه من انسحابه من معارضته الجادة في ترشيح فيصل ملكاً على العراق، وذلك حينما علم أن الإرادة البريطانية سائرة باتجاه تنصيبه ملكاً.

وهكذا بعد قبوله منصب رئاسة الوزارة، أخذ يقرر (كوكس) للوزارة ولأعضائها باسم النقيب لكي «لا يترك في أذهان الناس انطباعاً إنه مصدر السلطة، الأمر الذي يسيء إلى مشاعر العراقيين»[(١)].

فإذن المرحلة - حسب تقدير (كوكس) - كانت تقتضي الاعتماد على رجل ضعيف ومعجب بالسياسة البريطانية المتمثلة بالمندوب السامي، وقد كان الكيلاني شديد الإعجاب بشخصية (كوكس) تحديداً[(٢)].

وعليه فاتخذه المندوب السامي أفضل مطية للوصول إلى مآربه. وهكذا قرر تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، من رئيس وثمانية وزراء[(٣)]. يكون لكل وزير مستشار

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٦٦.

(٢) بيل، المس: فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سابق، ص٤٧٧.

(٣) يقول الأستاذ الوردي: (عددهم تسعة) إلاّ أنه يعدهم ثمانية بالأسماء. راجع الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص٢٥.

بريطاني هو الحاكم الفعلي في الوزارة[١]. بالإضافة إلى اثني عشر وزيراً دون مناصب وزارية أي بلا حقائب، وهم بمثابة الاستشاريين للحكومة. والحقيقة إن جميع الوزراء العراقيين هم بمنزلة المستشارين للمندوب السامي، وذلك لأن «جميع القرارات التي تتخذ في جميع الوزارات يجب أن تخضع أولاً لموافقة مجلس الدولة. ثانياً يجب أن تخضع لسلطة المفوض السامي البريطاني وفي كلام واضح كان الوزراء العرب وزراء اسميين لا فعليين، ولم يكن مجلس الدولة سوى مجرد ستار تتستر به السلطة البريطانية الحقيقية»[٢]. «بحيث تعرض مقترحات الوزير على مجلس الوزراء بوساطة المستشار [البريطاني] وتكون قرارات مجلس الوزراء نافذة بعد مصادقة المندوب السامي»[٣]. والحقيقة «أن هذه التعليمات تظهر بوضوح أن المستشار البريطاني كان بمثابة وزير ثان داخل الوزارة. ولم يكن مجلس الوزراء أكثر حظاً من ممارسة سلطته من الوزير داخل دائرته، إذ أن جميع الأمور أولاً وآخراً كانت تتوقف على موافقة المندوب السامي.. وبعد صدور المنشور الأخير للمندوب السامي الذي أعلن فيه تشكيلات الوزارة وصلاحياتها، استمرت جريدة الاستقلال في مهاجمة الحكومة المؤقتة»[٤].

ومن ناحيته واصل المندوب السامي (كوكس) خطواته الميدانية لغرض ترتيب أجهزة الحكومة والمؤسسات الإدارية، وهكذا أخذت تسير الأمور باتجاه آخر، في أذهان بعض السياسيين وعموم الناس، بحثاً عن المواقع الرسمية والوظائف الإدارية

(١) أي أن للوزير مساحة محدودة من الصلاحيات في إطار الشكليات الظاهرية. ولهذا المعنى يشير باقر الشبيبي في قصيدته حيث يقول:

المستشار هو الذي شرب الطلا   فعلامَ يا هذا الوزير تعربدُ

الوردي: المرجع ذاته، ص٢٧.

(٢) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٦٩.

(٣) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية عن تاريخ العراق الحديث، ص٤٤-٤٥.

(٤) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص١٣٨-١٣٩.

والاستقرار، وبذلك تعرّض الوطنيون الثائرون إلى ضغوط قاسية خصوصاً في المناطق التي مازالت مشتعلة بالثورة. وبالفعل وجه (كوكس) بعد تشكيل الوزارة بياناً إلى الشعب العراقي في تشرين الثاني ١٩٢٠، كرّس من خلاله سلطته الإدارية العليا في العراق، وأكد على أن الحكّام السياسيين البريطانيين في المناطق الهادئة ستُتخذ إجراءات استبدالهم بإداريين عراقيين، أما في المناطق التي لا زالت مضطربة وثائرة فيتعذر استبدال حكامها البريطانيين بحكام محليين. كما كان (كوكس) قد أذاع في ١٤ صفر ١٣٣٩هـ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٠م بياناً يخاطب من خلاله الثوار، ويدفعهم للتفاهم مع أقرب حاكم سياسي لهم لإملاء شروطهم وأهدافهم لغرض التوصل إلى الحل الأمثل، ويعني ذلك أن البقاء على حالة الثورة سيؤخر مناطقهم من الحصول على الامتيازات المطلوبة التي وعد بها أهل العراق[1].

وبذلك استطاع (كوكس) أن يضع الثوار في الزاوية الحرجة - بقدر ملحوظ - في «محاولة إبراز الثورة على الإنكليز كعقبة أمام تقرير العراقيين لمصيرهم»[2].

وبذلك أخذ (كوكس) ينفّذ خطواته على ضوء سياسة ما يمكن تحقيقه، من دون الانتظار لسيادة الاستقرار التام في البلاد، ومعنى ذلك إنه بدأ يستوعب بقايا امتدادات الثورة في المدن المقدسة والفرات الأوسط، عبر خطواته العملية في إنزال المشروع الحكومي على أرض الواقع. فكان بيانه بمثابة «محاولة لامتصاص المعارضة الجماهيرية، وأسلوب لتهدئة المناطق الثائرة، على اعتبار أن استمرارها في الثورة سيعيق تشكيل المؤتمر العام الذي كان يطالب بتشكيلة [يقصد بانعقاده] الشعب العراقي كما أن

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص١٦. انظر منهاج الوزارة المؤقتة الذي وضعه المعتمد السامي البريطاني في «لائحة التعليمات للهيئة الإدارية العراقية». في المصدر ذاته، ص١١-١٤.

(٢) سلامة، د. غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مرجع سابق، ص٣٤.

(كوكس) أراد أن يحصل على تعاطف زعماء العراق وتأييدهم للوزارة العراقية»[١].

موقف الإسلاميين من الحكومة المؤقتة

أمام هذه التطورات، بقي موقف الإسلاميين متجسداً بالرفض التام لتشكيل الحكومة، ولطريقة تشكيلها واختيار الوزراء، فنادوا بالانتخابات المباشرة من قبل الشعب، رافضين التعيينات الفوقية التي تصب في إطار المصالح البريطانية، ودأب العلماء على مواصلة ضغطهم ضد الخطوة السياسية - تلك - بتحريض الثوار والعشائر في الاستمرار بالأعمال الثورية، وذلك لإسقاط المخطط. فاستمر القائد الإمام شيخ الشريعة في قيادة المعارضة ضد مشروع الاحتلال البريطاني والانتداب وتشكيل الحكومة المؤقتة حتى وفاته المفاجئة في كانون الأول ١٩٢٠م، ربيع الأول ١٣٣٩هـ. وكان علماء النجف ينظرون نظرة ريبة وتخوّف إلى الحكومة المؤقتة التي يتولى أمرها الإنكليز[٢]. بينما شكك علماء الكاظمية في صدقيّتها وتمثيلها لإرادة الناس، وطالبوا بتشكيل حكومة منتخبة من قبل الشعب[٣]. وهكذا أضحى التيار الإسلامي العام ينظر إلى الحكومة المؤقتة بأنها واجهة إدارية لسلطات الاحتلال البريطاني، مهمتها تنفيذ إرادة المندوب السامي من دون مناقشة، وإنها لا تمتلك قدرة صناعة القرار، لذلك شهدت الساحة الاجتماعية والأندية الثقافية والسياسية مظاهر متعددة تعبيراً عن معارضتها للحكومة المؤقتة[٤]، مما زاد في عزلتها عن الساحة الاجتماعية فضلاً عن فقدان هيبتها في ميادين الثورة. من هنا اندفع (كوكس) مستعجلاً لتنفيذ مشروعه في استكمال إنشاء المؤسسة السياسية العليا، معرضاً عن تشكيل المجلس التأسيسي، الذي كان يراه من مهام

(١) شبر، حسن: مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٨.

(٢) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٤) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٠.

الحكومة المؤقتة في البداية، وأجّل موضوعه إلى ما بعد تنصيب الملك(١). وذلك لكي لا تدخل الحكومة في صراع حاد مع المعارضة الإسلامية الوطنية الذي بات وقوعه مؤكداً أمام مبادرة الحكومة المؤقتة في تشكيل المجلس التأسيسي، وفي حينها سيمسك الإسلاميون زمام القيادة في المجلس، وبذلك سيتقهقر مخطط المشروع البريطاني. ومن ناحية أخرى عارض عدد من زعماء الثورة اللاجئين إلى الحجاز تشكيل هذه الحكومة، وهم: جعفر أبو التمّن، والسيد هادي المكوطر، والسيد محسن أبو طبيخ، ونور الياسري، وعلي البازركان، وقد اعتبروها في رسالتهم التي وجهوها بتاريخ ١٠ شباط ١٩٢١م، ٢جمادى الثانية ١٣٣٩هـ، إلى عبد الله بن الشريف حسين «حكومة عربية كاذبة، من رجال صنعتهم (الإنكليز) يمقتهم الوطن والأهلون»(٢). ومن ثمّ بايعوا فيصل ملكاً على العراق(٣). ومن ناحيته، واصل الشيخ محمد رضا نجل الإمام الشيرازي - الذي أبعدته سلطة الاحتلال من العراق منذ حزيران ١٩٢٠م - في توجيه رسائله من منفاه في طهران إلى بعض العلماء وزعماء العشائر، يوضح من خلالها خططه في معارضة الإنكليز، مبيّناً أساليبهم الإستيلائية(٤) وذلك عبر تفريق كلمة الأمة، وتمزيق

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مرجع سابق، ص٢٤٠.

(٢) الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، مرجع سابق، نص الرسالة في الملحق رقم ١. ومما جاء في رسالتهم التي خاطبوا بها عبد الله بن الشريف قولهم: «..وحيث كان في مجالسنا العامة والخاصة التي تنعقد يكثر الهتاف بسموّكم ملكاً للعراق [!] فقد ضيقوا علينا الخناق، وساقوا الجيوش الجرارة لمحاربتنا، فصبّوا وابل نيرانهم على المساجد والمعابد، فحرقوا القوانين وقتلوا الأبرياء.. فلم يكن لنا ولأمثالنا من السادات ورؤساء القبائل إلا المدافعة عن أنفسنا وأموالنا وصيانة حقوقنا. فطال أمد الحرب نحو خمسة أشهر، وحيث لم يكن لنا مساعد لا بمال ولا بسلاح، ومن المعلوم لدى سموّكم قوة الإنكليز وجبروتهم، وقد أصروا على هضم حقوق العراقيين.. فاسترجع الحكم فيها بالشدة والضغط. فطلبوا منا كتبيًا النزول على حكمهم..»».

(٣) الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية، ص٥٢٤.

(٤) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٠.

وحدة صفوفها في وجه المحتلين. ولكن – للأسف – لقد سقط بعض المتصدين للوضع السياسي ضمن التشكيلة الوزارية في الفخ الطائفي الذي ألهب الأوضاع نحو التفرقة وتفكيك الوحدة الإسلامية والتلاحم الوطني المصيري. وقد حرص (كوكس) على استخدام هذا السلاح الخطير (فرّق تسد) للوصول إلى الغاية المنشودة في تحكيم السيطرة البريطانية على البلاد. من هنا يقول الأستاذ النفيسي: «إن الإنكليز كانوا قد عيّنوا متصرفين [محافظين] وقائممقامين سنيّين في المناطق التي غالبية السكان فيها من الشيعة في جميع أرجاء منطقة الفرات، ..وقد توقعت دائرة الاستخبارات البريطانية أن تؤدي هذه السياسية إلى الإيقاع بين الطائفتين [المسلمتين]، وخلق حالة من سوء التفاهم.. [ويضيف] إن السياسة التي اتبعها (كوكس) في إقصاء الشيعة عن الحكم في العراق لم تكن سياسة حكيمة. وكان يرى (كوكس) شخصياً إن وزيراً شيعياً واحداً من أصل تسعة وزراء لم يكن ليرضي الشيعة»[1]. وعلى المنوال ذاته استطاع أن يحدث شرخاً في بنية الصف الشيعي بنسبة محدودة، وذلك بإظهار خط فكري سياسي في وسط المسلمين الشيعة، ينادي بالتخلي عن الإلتزام بأوامر وأفكار القيادة الدينية المرجعية في الشأن السياسي، والسعي للدخول في العملية السياسية، وتحقيق بعض المآرب الشخصية والمحلية والطائفية أيضاً. هذا الشعور أثّر في المستقبل على إضعاف اللحمة الشيعية، كما قد أثر سابقاً في إضعاف اللحمة السنية، وبالتالي إضعاف الوحدة الوطنية، والمعارضة العراقية الشاملة في ظل الإسلام. إلاّ أن علماء الشيعة أدركوا مخاطر سياسة التفرقة المذهبية بين المسلمين، لذلك واصلوا في خطة مضادة لتلك السياسة البريطانية، فكانوا يبثون باستمرار مفاهيم الوحدة الإسلامية وضرورة التعاون الفعلي وتوحيد الكلمة والموقف فيما بين جميع المسلمين ضد الكفرة المحتلين[2].

---

(١) المرجع ذاته، ص١٦٧–٢٠٠. عن: O.J.٥٢٢٨/٣٧١ (E٨٤٤٦/٢٧١٩/٤٤)

(٢) راجع آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجعية العاملة، مرجع سابق، ص٤٩.

ج. تنصيب فيصل ملكاً على العراق

مضت الخطة البريطانية في مشروعها الإداري، لتسجل إنجازاً بعد إنجاز على الأرض، وإن كان سعيها الحثيث يعاني من التلكؤ الواقعي إلا أنه يعتبر خطوة وإن كانت قصيرة، ولكنها إلى الأمام، بينما أضحت المعارضة الوطنية تعيش شعارات التغيير والإصلاح ولكنها كانت تراوح في موقعها من الزاوية العملية، والمراوحة في المكان ذاته في العمل السياسي تعني التراجع ولو بخطوة قصيرة أيضاً. فبالمحصلة كان ميزان القوى على الساحة يبدو بهذه الصورة، وبالفعل بعد اكتمال الوزارة توجه الاهتمام البريطاني إلى مسألة البحث عن ملك مناسب للعراق، وذلك ليتم استكمال تشكيل المؤسسات الإدارية ظاهرياً، ومن ثمّ لتنصبّ جهود المحتلين نحو تنفيذ ما تبقى من المخطط الاستعماري للعراق.

وقد كانت مسألة عرش العراق قد بحثت للمرة الأولى في ١٩١٨ أيام (ولسون)، ومن هناك «برز في الميدان صراع سياسي يستقطب بعض الاتجاهات المناوئة للاتجاه الهاشمي الذي تبلور بترشيح الأمير عبد الله أول الأمر ثم بالأمير فيصل، في تجمع ضم عدداً من الساسة في مقدمتهم عبد الرحمن النقيب، وطالب النقيب وتوفيق الخالدي وحكمت سليمان وغيرهم. وقد حاولت هذه الكتلة الاستعانة بمعروف الرصافي [الشاعر] لإصدار جريدة تروّج لفكرة العراق للعراقيين.. كفكرة معارضة للاتجاه الشريفي الهاشمي»[1].

ومما يذكر أن طالب النقيب كان «أكثرهم اندفاعاً حتى أنه أبدى استعداده في أحد الاجتماعات التي عقدت لبحث إصدار جريدة أن يدفع ضعف المبلغ الذي يدفعه عبد الرحمن النقيب، عندما أشار الرصافي إلى أن المشروع المذكور يكلف ١٠٠و٠٠٠ ليرة

---

(١) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٤٥. مع هامش الصفحة أيضاً.

عثمانية، فاستعظم السيد عبد الرحمن النقيب المبلغ المذكور»[١].

ومع ظهور هذا الاختلاف واصلت إدارة (كوكس) عملية استكمال أجهزة السلطة، ومن المعلوم أن مسألة العرش من المسائل الخطيرة والحساسة أيضاً، فهي بحاجة إلى إخراج فني دقيق، يضمن بشكلٍ تام توجهات الحكومة البريطانية من ناحية، وفي الوقت ذاته يتوافق مع عدم إثارة المعارضة، من علماء الدين وإلى الرأي العام من ناحية أخرى، ولما كانت عدة اعتبارات تدفع باتجاه ترشيح فيصل لهذا الموقع، أبرزها الدعم البريطاني المدروس، على كافة الأصعدة ـ السياسية والعسكرية والإعلامية والمالية ـ باعتباره صنيعتهم، خصوصاً لهكذا ظرف مهم.

ولكن وبالرغم من اختلاف وجهات نظر الساسة البريطانيين، إلاّ أنها آتفقت على ترشيحه. وهنا لا بأس أن نشير إلى استخدام حملة دعائية دقيقة لترويج سمعته، وخاصة في الأوساط الشعبية، وقد استغل نسبه الشريف الذي له قيمة كبرى في أوساط العراقيين بشكلٍ عام، لقدسية موقع النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام في نفوس الناس وخاصة الشيعة[٢]. أما من الناحية السياسية فكان لزاماً على بريطانيا أن تنال موافقة فرنسا في ترشيحه، وكانت تعتبر هذه القضية السياسية، رئيسية في بُعد العلاقات الدولية وأثرها على الموضوع، لذلك عندما فاتح (اللورد كرزن) وزير خارجية بريطانيا، فرنسا بذلك، بدا الامتعاض على المسؤولين الفرنسيين فاتهموا فيصلاً بتقلبه وعدم ثباته، وإنه كان يتفق معهم سراً في سوريا ضد الوجود

---

(١) من الأحاديث التي دوّنها الأستاذ كامل الجادرجي حول الشاعر معروف الرصافي، تجد صورة منها مودعة في مكتبة المجمع العلمي ببغداد راجع، العمري: المرجع ذاته، ص٤٦. وكذلك الوردي، علي: لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ج٦، ص٥٦-٦١. تحت عنوان (نشاط السيد طالب).

(٢) سنسلط الأضواء على جوانب من أسباب ترشيح فيصل في الفقرة القادمة بعنوان: لماذا فيصل المرشح الأوحد؟.

البريطاني[١]. ومع ذلك لم تجد بريطانيا أفضل منه في تلك المرحلة، فتم الاتفاق معه بشرطين: «أولاً: أن يقبل فيصل بالانتداب البريطاني. وثانياً: أن يتجنب أي عمل عدائي ضد فرنسا في سوريا.. وإنه يجب أن يتظاهر أمام الناس بأنه مستقل وليس ألعوبة بيد الحكومة البريطانية»[٢].

وبالفعل يمكن القول، أن فيصل نجح في مهمته ونجحت الأجهزة المخططة له من خلفه، ليظهر للناس بمظهر المنقذ لهم والمحقق لطموحاتهم [!]. ويبدو أن حالة من الاضطراب عاشتها الشعوب الإسلامية ـ آنذاك ـ فكان لتحرك الشريف بريق خاص يدغدغ أحلام الشعوب العربية المسلمة، ومن هنا نفهم السر في توجهات أطراف داخل المعارضة العراقية بدأت تميل نحو الشريف وأبنائه، ظناً منها أن سبيل الخلاص يتحدد باختيار أهون الشرّين، أما الحكم البريطاني المباشر، وأما الالتفاف حول الشريف، وحينما أبدت بريطانيا حالة عدم التحمس نحو فيصل ـ ظاهرياً ـ ازداد التعلق به من قبل الشعب العراقي وبعض العلماء والرموز الاجتماعية، كل ذلك من باب ـ المرء حريص على ما منع ـ كما يقال ـ[٣] لذلك حرصت الحكومة البريطانية المركزية، على

---

(١) الوردي، علي: مرجع سابق، ج٦، ص٤٦. راجع: سليمان. موسى: الحركة العربية، طبع بيروت ١٩٧٠. ص٥٧٥.

(٢) الوردي، المرجع ذاته، ص٤٧. راجع:

Chassan Atiyyah (Iraq) Beirut.١٩٧٣ p ٣٦٥.

وللمزيد من المعلومات حول العلاقات البريطانية – العراقية أثناء حقبة الانتداب راجع: نعمة، د. كاظم: الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، طبع الدار العربية للموسوعات – بيروت ط٢، ١٩٨٨م. والكتاب بالأصل أطروحة دكتوراه في السياسة الدولية.

(٣) من العلماء الشيخ الخالصي، وسنتطرق إلى فتوى البيعة، التي صدرت عنه لفيصل، وذلك في حديثنا – فيما يأتي من فقرات هذا الفصل – تحت عنوان: (موقف المعارضة الإسلامية من تنصيب فيصل). أما من الزعماء الوطنيين فيكفي أن نقرأ رسالة القادة السياسيين اللاجئين في الحجاز التي بعثوها إلى عبد الله بن الشريف وقد ذكرنا أهم ما ورد فيها، وذلك في هامش فقرة ←

دراسة وضعها في العراق بصورة دقيقة، لتوحيد الرؤية والقرار، فلذلك أنشأت (لجنة الشرق الأوسط) تابعة لوزارة المستعمرات لتنسيق الأعمال والصلاحيات في العراق، بين وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة الهند،ووزارة المستعمرات. وأبرز عمل قام به وزير المستعمرات (ونستون تشرشل)، هو عقد مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١م، ٣ رجب ١٣٣٩هـ، حضره عدد كبير من الخبراء البريطانيين ومستشاري (تشرشل) في الشؤون الشرقية، وقد مثّل العراق، المندوب السامي برفقة القائد العام للقوات البريطانية في العراق (يلمر هلداين)، وساسون أفندي حسقيل وزير المال، وجعفر العسكري وزير الدفاع، وبعض مستشاري الوزراء، والمس بيل السكرتيرة الشرقية. وقد تناول المؤتمر مسألة اختيار ملك العراق، وقضية الجيش العراقي وخفض النفقات المالية، وكذلك ترتيب العلاقات العراقية - البريطانية. هذا وبعد أن وقع اختيار الخبراء البريطانيين في الشؤون السياسية والعسكرية الحاضرين في المؤتمر على الأمير فيصل ليكون ملكاً على العراق، حسم الأمر لدى المؤتمرين باعتباره المرشح الأوحد، وبذلك انحسر أثر المرشحين الآخرين لهذا المنصب[1].

وقد «كانت مسألة تنصيب الأمير فيصل بن الحسين، ملك سوريا السابق، قد بحثت بين فيصل والحكومة البريطانية قبل انعقاد المؤتمر. وعندما حل وقت انعقاد مؤتمر القاهرة.. كان فيصل قد وافق على العرض الذي تقدمت له به الحكومة البريطانية ليكون ملكاً على العراق، وكانت جميع النقاط البارزة قد حسمت بينه وبين الحكومة البريطانية ولم يبق لمؤتمر القاهرة غير المصادقة على ترشيحه، ورسم الخطة التي تتبع في

←

(موقف الإسلاميين من الحكومة المؤقتة) في الصفحات السابقة. وستثبت الأحداث أن الحكم البريطاني غير المباشر على العراق عبر فيصل صنيعتهم أنفع للإنكليز وأقل خسارة وكلفة.

(١) بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نسيبة فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨م، ص٧٨٢.

تنصيبه ملكاً على العراق»[(١)].

هذا، وقد كان هنالك عدد من المرشحين لهذا المنصب، إلا أن أسباباً معينة حالت دون تحقيق طموحاتهم، أبرزها أنهم لم ينالوا الحظوة المطلوبة لدى سلطات الاحتلال البريطاني. وقد وضع بعض الباحثين قائمة من ثمانية مرشحين لعرش العراق وهم: ١- عبد الرحمن الكيلاني، ٢- طالب النقيب، ٣- عبد الهادي العمري الموصلي، ٤- برهان الدين بن عبد الحميد الثاني (العثماني)، ٥- آغا خان زعيم الاسماعيلية، ٦- الشيخ خزعل أمير المحمرة، ٧- ابن سعود أو أحد أبنائه، ٨- أحد أبناء الشريف حسين[(٢)].

أما عبد الرحمن الكيلاني، فقد كان رجلاً متقدماً بالسن، ومعتلاً من الناحية الصحية، بالإضافة إلى عدم تمتعه بثقة كافية داخل أوساط المعارضة، مما أضعف المراهنة على نجاح ترشيحه. وسنتحدث عن طالب النقيب بعد ذكر المرشحين الآخرين بشيء من التفصيل قبل الحديث عن فيصل. أما المرشح عبد الهادي العمري فإنه يعتبر لدى البعض أليق المرشحين، حيث لقي بعض التأييد في استفتاء عام ١٩١٩م في عهد (ولسون)، إلا أنه فضّل البقاء في تركيا، ودخل الوزارات التركية عدة مرات. أما الأمير برهان الدين فهو من أبناء أحد سلاطين آل عثمان وكانت له شعبية داخل الأوساط الموالية للعثمانيين، وكان له نفوذ واسع في كركوك، وفي أوساط التركمان بالذات، وقد كان يطلق عليهم كلمة (كليورلر) وهي لفظة تركية معناها العائدون، وذلك لترويجهم فكرة عودة العهد العثماني. ولكن السلطات البريطانية عارضت ترشيحه لتقطع

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص١٤٧.

(٢) راجع، شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥١-٢٥٣. وكذلك النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٧٩. وأيضاً، برو كلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، المرجع السابق، ص٧٨٢، يتناول المؤلف أهمية تنصيب الملك فيصل للسياسة البريطانية وبعض أسماء المرشحين -أيضاً-.

الصلات تماماً بالعثمانيين. أما الشيخ خزعل أمير المحمّرة فيبدو أن البريطانيين أرادوه لأدوار أخرى، فلم يحصل على تأييد كامل من قبلهم لنيل هذا الطموح، بالرغم مما أشيع من أن اتجاهاً علمائياً في النجف كان يؤيد ترشيحه، تبنّاه الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ علي كاشف الغطاء، وهما من العلماء البارزين، إلا أنه سحب ترشيحه حينما أحسّ بميلان الميزان البريطاني لصالح فيصل[1].

- وفي نظرنا - هنالك ما يسوّغ لهذا الاتجاه العلمائي موقفه نحو ترشيح الشيخ خزعل المعروف بارتباطه بالإنكليز، وهو أن سُحُباً قاتمة ضيّعت الرؤية الصحيحة، وبدا نوع من التقهقر النفسي يلوح في الآفاق، مما دفع بعض القادة الإسلاميين إلى التفكير بأية وسيلة ممكنة لضمان بقايا الحقوق التي يمكن أن تفتقد كاملة، وإن هذا الشيخ قريب من بعض العلماء، فيمكنهم تحقيق بعض المكاسب من خلاله، وخاصة في المجال الإنساني، كتوفير الأمن وإطلاق السجناء، كما ورد في الرسائل الخطية التي بعثها الشيخان الفاضلان، وهما يطلبان منه إعادة النظر في قرار انسحابه أمام فيصل، والعودة إلى ترشيح نفسه لعرش العراق[2]. أما طالب النقيب، فكان يعدّ المنافس الرئيس

---

(١) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٦٥-٦٧. وكذلك، الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٦، ص٧٦-٧٩. وللعلم، إن الشيخ خزعل تحرك في هذا الاتجاه على المستوى السياسي والاجتماعي، فقد كتب إلى (كوكس) يخبره عن رغبته في حكم العراق، وكذلك واصل ارتباطه وتنسيقه مع بعض علماء النجف، ودفع بعض السياسيين أمثال: مزاحم الباججي بالتحرك في هذا السبيل، إلا أنه سحب ترشيحه واحترم نفسه أمام الإرادة البريطانية. في هذا الصدد يقول الأستاذ الوردي: «أثبت الشيخ خزعل بهذا إنه أكثر حنكةً من السيد طالب، وأبصر منه بحقائق الأمور». الوردي: المرجع ذاته ص٧٩. ولكن يمكن القول: إن خزعل كان أكثر من طالب النقيب مداهنة للبريطانيين حتى على حساب طموحاته الشخصية.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢٤١. ومما جاء في رسالة الشيخ الجزائري إلى الشيخ خزعل، بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٣٩هـ قوله: «والآن، بعد أن شاع أن الدولة البريطانية قد أعطت الحرية للعراقيين بانتخاب من يشاؤون لأمورهم العامة. وأنت لك الخصوصية عن سواك في هذا ←

لفيصل، وذلك لعلاقاته الوثيقة مع (كوكس)، إلا أن سمعته المقترنة بالعنف والبطش، بالإضافة إلى طموحه السياسي غير المحدود، الذي أثار شكوك البريطانيين في إخلاصه لهم، ممّا دفعهم لإرغامه على الخروج من دائرة الترشيح[١]، بالرغم من سعيه الحثيث لتثبيت وضعه، فقد اشتغل كثيراً لترويج سمعته في الأوساط الشعبية تمهيداً لانتخابه ملكاً على العراق، وخاصة في فرصة غياب (السير برسي كوكس) و(المس بيل) لسفرهما إلى القاهرة لحضور المؤتمر، وذلك قرابة ستة أسابيع، حيث قام بجولات ميدانية واسعة، طاف خلالها مدن وعشائر الوسط والجنوب، في الكوت والعمارة والناصرية والديوانية والنجف والبصرة، وذلك للتقرب من الناس وجمع الأنصار والأصوات لانتخابه، وكان شعاره في هذه الحملات (العراق للعراقيين)[٢]. فلما عاد (كوكس) إلى بغداد من مؤتمر القاهرة، وجد أن طالب النقيب قد قطع شوطاً في الإعلام لنفسه منطلقاً من كونه وزيراً للداخلية في الحكومة المؤقتة، ويؤيده في ذلك مستشاره البريطاني في الوزارة (جون فيلبي). فلذا خشي أن يستثمر شعبيته ويفوّت الفرصة على ما تمّ الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة، في شأن تتويج فيصل ملكاً على العراق، فكان يتحيّن الفرصة لتقليص نفوذه[٣]. وبالفعل استطاع أن يتخلص منه، فاعتقله وأبعده عن العراق بحجة تجاوزه

الأمر، فلو أعطيتهم بعضك لأعطوك كلّهم، فتدارك ما مضى من إعراضك بإقبالك عليهم، لتكون السبب في إطلاق مسجونهم، وإرجاع مشردهم، وتأمين خائفهم..». تجد نص الرسالة في ملحق رقم ٢٦، من المرجع ذاته، ص٣٢٣. نقلاً عن: النجار، مصطفى عبد القادر: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، ١٨٩٧-١٩٢٥، ص٣١٢.

(١) فيضي، سليمان: في غمرة النضال، طبع بغداد ١٩٥٢، ص٢٦٢-٢٦٣. ينقل تجربته الشخصية مع طالب، باعتباره كان حاكماً في بغداد آنذاك.

(٢) راجع، جريدة العراق، العدد ٢٤٢، الصادر في ١٦/٣/١٩٢١، والعدد ٢٤٧ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٢١ والعدد ٢٤٩ وغيرها. حيث نقلت خطابات طالب النقيب أثناء جولته في الكوت والبصرة والحلة والنجف.

(٣) يقول خيري العمري: «قدم السيد طالب نفسه الفرصة المناسبة إلى (السير برسي كوكس) لابعاده

على كرامة بريطانيا، وذلك في إحدى خطاباته[1]. وبذلك أخلى الساحة للمرشح الأوحد وهو فيصل. وهكذا فقد تعرض التكتل السياسي المعارض لفيصل «إلى ضربة فرقت رجاله، وذلك باعتقال أكبر رؤوسه وهو السيد طالب في ١٦ نيسان ١٩٢١ [الموافق للثامن من شهر شعبان ١٣٣٩هـ]، عندما حاول أن يتحدّى الاتجاه الذي استقر عليه الإنكليز في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في ١٢ آذار ١٩٢١ [الموافق للثالث من رجب ١٣٣٩هـ].. وسرعان ما أبعد عن المسرح السياسي منفياً إلى سيلان»[2]. وهكذا نلاحظ أن الطرح البريطاني للملك فيصل أخذ طابعاً هادئاً بعيداً عن إثارة

وذلك عندما وقف في مأدبة أقامها (للمستر برسيفال لاندون) أحد محرري جريدة (الديلي تلغراف) [اللندنية] في ١٦ نيسان ١٩٢١، حيث وقف في المأدبة يقول مهدداً بأنه إذا لم تكف السلطات البريطانية من التدخل والسماح لنا باختيار من نريد، فإن لدى كلٍّ من أمير ربيعة وسالم الخيون أكثر من ٢٠و٠٠٠ من حملة البنادق. كما أن السيد عبد الرحمن النقيب سوف لا يتردد من أن يبعث شاكياً إلى الهند واستنبول وباريس. وأسرع (المستر تود) الذي كان حاضراً المأدبة بنقل الخبر إلى (المس بيل) التي بادرت بإخبار (السير برسي) واتفقت معه على خطةٍ اعتقل بمقتضاها السيد طالب النقيب بعد دعوة شاي وجهها إليه السير برسي كوكس». العمري، خيري أمين: المرجع السابق، ص٥٣. حول موضوع طريقة اعتقاله وإبعاده عن العراق، وإنهاء دوره السياسي وكذلك عودته الذليلة فيما بعد إلى البصرة، ومن ثم موته. راجع، الوردي، المرجع السابق، ص٦١-٧١.

(١) أصدر مكتب المندوب السامي (كوكس) بياناً في ١٩ نيسان ١٩٢١، حول الموقف من طالب النقيب جاء فيه: «..ولكن فخامته يرى أنه والحالة هذه إذا بدا أقل تسامح في أمر التفوّه بكلام ينمّ عن تهديد شائن بإشهار السلاح في وجه حكومة جلالة الملك، ويصدر عن رجل كالسيد طالب باشا الذي يشغل منصباً خطيراً، فيكون مقصراً في القيام بواجبه نحو سكان هذه البلاد والحكومة البريطانية. فبناءً على ما تقدم، وحباً بمصلحة القانون والنظام والحكومة الصالحة، رأى فخامته من واجبه أن يطلب من القائد العام أن يتخذ التدابير اللازمة لإبعاد السيد طالب حالاً، وقد غادر السيد طالب بغداد في مساء اليوم السادس عشر من الشهر الحالي». العمري، خيري أمين: المرجع ذاته، ص٥٤. عن جريدة العراق، العدد ٢٧١، بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢١.

(٢) العمري، خيري أمين: المرجع ذاته، ص٤٦.

المعارضة واستفزاز الشعب، وقد كانت الإدارة البريطانية ترتب له الأمور في الخفاء باتجاه تنصيبه، وأما في الإعلام فكانت تطرح اسمه بصورة مدروسة لا تثير الرأي العام. لكي لا يدرك الناس إن سلطة الاحتلال تتبنى ترشيحه، بل بالعكس تماماً فقد تركت المسألة – حسب الظاهر – لرأي الشعب، لأنها تعلم تماماً إن الشعب سيوافق على ترشيح ما يعارض الرغبة البريطانية[١].

(١) يذكر الأستاذ الوردي، طريقة تخلص (كوكس) من طالب، وطريقة استيعاب صاحبه (فيلي) المؤيد لطالب، وإظهار فيصل بطريقة الحياد الودي بإعجاب، ذلك لأنه أو كل الأمر بالعراقيين أنفسهم لقبول فيصل أو رفضه، فيقول: «يمكن القول من الناحية الاجتماعية أن (كوكس) كان في موقفه هذا داهية من الطراز الأول، فلو أنه أعلن للناس رغبة الحكومة البريطانية باختيار فيصل لحصل من جراء ذلك رد فعل في أوساط الوطنيين، وربما أدى ذلك إلى إضعاف الحزب الشريفي أو تحطيمه.. فلو أن السلطة كانت راغبة في هذا الاختيار وتدعو إليه، لكان جواب الوطنيين على الضد من ذلك طبعاً. [ويضيف أيضاً]: إن هذا سر من أسرار المجتمع العراقي. والظاهر أن (كوكس) أدرك فحوى هذا السر. وأراد أن يتجنب الغلطة التي وقع فيها سلفه ويلسون». الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٦، ص٦٢.

لماذا فيصل المرشح الأوحد؟

إن تحديد فيصل بن الشريف حسين، كمرشح أوحد دون منافس لعرش العراق جاء تلبيةً لعدة توجهات، وتحقيقاً لعدة أغراض، أبرزها: تشخيص إدارة الاحتلال وبالذات (كوكس) لقوة المعارضة التي بدأت تنمو سياسياً وإعلامياً، وأخذت تكتسح الساحة الشعبية، بشكلٍ يفرض سيطرتها على القرار السياسي مستقبلياً، وبالتالي يتم انفلات زمام الأمور في المجلس التأسيسي المقترح تشكيله من يد سلطة الاحتلال، هذا المجلس الذي سيتولى قانونياً مسألة تشخيص الملك ونوع الحكم والعلاقة بين العراق وبريطانيا. فأراد (كوكس) أن يفوّت فرصة مواجهة المعارضة في المجلس التي باتت مؤكدة لديه، وذلك بآتخاذ خطوة سريعة وحاسمة لصالح مرشحهم الأوحد فيصل، خدمة للمشروع البريطاني، والحقيقة إن تتويج فيصل ملكاً على العراق. يعدّ خطوة رئيسية نحو تنفيذ المشروع، بينما في حالة تأجيل هذا التنصيب ستدخل المعادلة (الديمقراطية) في ميدان الصراع السياسي، وفي حالة الاصطدام بين الإرادة البريطانية والإرادة العراقية ربما ستتهيأ الفرصة السانحة لاندلاع الثورة من جديد. وذلك لظهور بعض المعطيات في الإطار الحركي، دالة على ذلك. ولعلّ الهاجس الخطير لدى المؤسسة البريطانية الحاكمة في العراق، يأتي من وجود ثغرات مثيرة في المشروع الاستعماري، سيجد الإسلاميون العراقيون منفذاً من خلالها لإعادة تلاحمهم مع الدولة العثمانية والدخول في مسألة الجهاد الإسلامي ضد الكفار المحتلين، مما يؤلب الرأي العام ضدهم

بصورة لا تطاق[١].

لذلك عجّل (كوكس) بتسمية الملك كخطوة رئيسية نحو استكمال المؤسسات السياسية الحاكمة وحينما يضمن هذه المسألة - ذات الأهمية البالغة - يتوجه مطمئن البال نحو تشكيل المجلس التأسيسي[٢] -كما حدث ذلك فعلاً-.

وضمن هذا السياق للسياسة البريطانية كانت لفيصل ظروفه الخاصة بعد عزله عن عرش سوريا، وإن البريطانيين شخصّوا فيه امتيازات محببّة لديهم، بالإضافة إلى تجربته السياسية والإدارية في سوريا[٣] التي صقلت شخصيته باتجاه الالتصاق بالإنكليز، وإن كانت قصيرة إلا أنها كانت بمثابة الدرس القاسي له حيث تكرست لديه ضرورة الاعتماد على بريطانيا لحفظ عرشه، وإن الاعتماد على الضباط العرب لوحدهم لا يكفي لضمان النجاح، وذلك لأن فيصل بن الشريف حسين كان يظن بأن الإنكليز قد تخلّوا عنه وسلّموه للفرنسيين في الساعة الحاسمة. ومن ناحية أخرى، إن تتويج فيصل

---

(١) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٧٠-١٧١. عن رسائل المس بيل، مصدر سابق.

Bell .Letters .٥٨٥ .

(٢) يقول (كوتلوف): «إن ترشيح فيصل لعرش العراق كان أكثر قبولاً لبريطانيا من غيره لأن فيصلاً برهن منذ زمن طويل على أنه زعيم تابع للجهات الإقطاعية الموالية للإنكليز في الشرق العربي أولاً. ولأن فيصلاً لا يستطيع هضم التعقيدات الكبرى داخل العراق. إذ كان عليه أن يواجه معارضة قوية من جانب الجماعات الموالية للإقطاع وخاصة جماعة نقيب أشراف بغداد وطالب باشا. وكانت هذه المعارضة بمثابة ضمان يجعل فيصل أكثر خضوعاً للإنكليز ثانياً. كما أن تنصيب رجل من السنة على عرش العراق، وهم أكثر من نصف عدد الشيعة، يعطي الإنكليز فرصة كبرى لإشعال الفتنة بين السنة والشيعة». عن فياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٣٦٤.

(٣) لمعرفة تفاصيل دور فيصل في الثورة العربية، وفي سوريا، وأمام مؤتمر الصلح، ومن ثم وصوله إلى العرش في العراق، راجع التكريتي، د. عبد المجيد كامل: الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ١٩٢١-١٩٣٣م، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) الطبعة الأولى، بغداد ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ص١٦-٤٥.

ملكاً على العراق عبر هذه القناعة تعدّ صفقة رابحة للبريطانيين حيث ستعيد سيطرهم على الشريف وولده فيصل، وقد أُفهم فيصل بأن مساندهم له وحمايتهم لوضعه وتقديمهم المعونة المالية لأبيه، كل ذلك متوقف على مدى انسجامه مع الخطة البريطانية والسبيل الذي يسلكه في الحكم[١]. وهذه العملية تعد إعادةً صريحة للثقة في نفوس المتعاملين مع بريطانيا، وتكريساً لمراسلات (حسين – مكماهون)، التي أكدت إبان الحرب العالمية على تكوين دولة عربية واحدة تضم سورية والعراق والحجاز[٢] على الطريقة البريطانية. فقد كان رأي وزير المستعمرات البريطانية (ونستون تشرشل) الذي ترأس المؤتمر الخاص للمسؤولين البريطانيين في أقطار الشرقيْن الأدنى والأوسط في الثاني عشر من آذار ١٩٢١م، إن عرش العراق يسند إلى الملك فيصل ممّا يوفر سيطرة بريطانية عليه وعلى أبيه شريف مكة، ومعنى ذلك السيطرة على المنطقة العربية بالكامل[٣]. ومما لا يخفى أن موقف الشريف حسين المتأرجح بين الزعامة الدينية والسياسية يجعله الشخص الأنسب للتعامل معه، للحاجة المتقابلة، وتبادل المنفعة بين الطرفين، يقول عبد الله النفيسي: «وكان موقف الملك حسين من البريطانيين، ومن الأتراك موقفاً مناسباً جداً للمصالح البريطانية في هذه البقعة من الأرض. كان الحسين في حاجة إلى مساندة البريطانيين المالية والسياسية.. ولكن الحسين مرغم على أن يضع قناعاً يخفي حقيقة صلاته مع البريطانيين لكي يتبرر أمام العالم الإسلامي.. [ويضيف] أنه كان تفاهماً ساعد على جعل الوجود البريطاني هناك أمراً يستسيغه الرأي الإسلامي العام»[٤].

---

(١) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٣-١٧٤.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى، مرجع سابق، ص٧. وللاطلاع على رحلة فيصل إلى سورية وبيروت عام ١٩١٨م، ثم باريس ولندن، راجع الاسطواني، المجاهد عبد الغني: العرب من وراء اللهب (مذكرات)، طبع دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، ص٢٧-٣١.

(٣) التكريتي، د. عبد المجيد كامل: المرجع السابق، ص٣٣-٣٤.

(٤) النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٧٢-١٧٣.

وهكذا كان الاتفاق ضرورة متبادلة. كما و«إن عدداً من رجال الجيش البريطاني الذين عملوا مع العرب في الحجاز مثل (لورنس وغيره) ساهموا باقناع الدوائر المسؤولة، بأهمية الخدمات التي أدتها الثورة العربية إلى قضية الحلفاء ودور الأمير فيصل بصورة خاصة، بالإضافة إلى أن الصحافة البريطانية لعبت دوراً في الترويج لفكرة إسناد العرش العراقي إليه، وأشارت إلى ما تنطوي عليه هذه الفكرة من مزايا عديدة منها استرضاء العرب وتخليص بريطانيا من أعباء إدارة العراق وتكاليفه المالية»[١]. ومن زاوية أخرى، ستضمن مسألة إعادة تأهيل الحليف البريطاني فيصل عودة الهدوء للرأي العام البريطاني، وذلك لأن الصحافة البريطانية أحدثت ضجة عامة ضد السياسة المتبعة مع فيصل حليف بريطانيا. فمثلاً كتبت (ويستمنستر كازيت) في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٠م، ٢٧ صفر ١٣٣٩هـ تقول: «..وفيما يتعلق بفيصل فإنه ساعدنا بعربه في التقدم نحو دمشق أكثر بكثير من الفرنسيين، ولكنا نتخلى عنه الآن..»[٢].

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن اختيار فيصل يمثل الحل الوسط من الناحية المذهبية بين السنة والشيعة[٣] ومن هنا يمكن أن نجيب على السؤال الماضي، لماذا فيصل المرشح الأوحد؟ وكذلك نتساءل لماذا انحصر خيار عموم العراقيين الإسلاميين في شخص فيصل؟. وفي الحقيقة كان ترشيح فيصل في نظرهم يمثل إختيار أهون الشّرين،

---

(١) العمري، خيري أمين: المرجع السابق، ص٦٢.

(٢) منتشاشفيلي: البرت م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم التكريتي، مرجع سابق، ص١٧٤-١٧٥.

(٣) «يروي (توماس لييل) إنه سأل عبد الواحد الحاج سكر، كيف جاز له وهو الرجل الشيعي، المتدين أن يطالب بفيصل ملكاً، مع أنه سني، فأجابه عبد الواحد قائلاً: ولكنه في أعماق قلبه شيعي. ويحكى أن جماعة من شيوخ الفرات الأوسط كانوا في زيارة لفيصل، فسأله أحدهم: يرحم أبوك يا محفوظ، هل أنت شيعي أم سني؟ فأطرق فيصل قليلاً، وأخذ يتحسس لحيته بيده، ثم قال: هل يجوز للإنسان أن يترك أمه ويلزم زوجة أبيه».

لأنه سيحافظ على الوحدة الإسلامية بين الشيعة والسنة على الأقل. «فالمجتهدون إذ كانوا يدركون مشاعر العداء بين الشريفيين وعائلة سعود الحجازية التي اعتنقت المذهب الوهابي، عوّلوا على قيام فيصل بالدفاع عن الإسلام الشيعي في العراق ضد الهجمات الوهابية المحتملة في المستقبل عن طريق إخوان ابن سعود، كما وإن فيصل أكّد لبعض المجتهدين الكبار. إنه جاء إلى العراق لينقذه من بريطانيا فقادهم بذلك إلى الأمل في أن يتمكنوا من طرد البريطانيين بمساعدة الملك»(١). لذلك جاءت تأييدات العلماء لفيصل مشروطة بعدم التدخل الأجنبي والتقيّد بالبرلمان. هذا من جانب ومن جانب آخر إن موقفه السلبي من البلشفيك يمنع انتشار الشيوعة في بلاد إسلامية تحت إدارته(٢)، وهذه المسألة تريح البريطانيين من احتمال بروز خصم منافس لهم في المنطقة والمسألة المهمة الأخرى في هذا الاتجاه هي المسألة الدستورية حيث إن المناداة بتسليم العرش لأحد أبناء الشريف تمت من قبل العراقيين أنفسهم في الاستفتاء الشعبي الذي أجراه (ولسون) عام ١٩١٨ ـ كما مر معنا ـ، وقد «كان واضعو السياسة البريطانية والمخططون لها في العراق يعتبرون الشريف حسين رجلاً يستطيع أن يمارس الضغط على أهل العراق، وأن يوجه الرأي العام بطريقة تضمن للإنكليز وجوداً عسكرياً وممارسة للهيمنة والسلطة هناك. وفي سنة ١٩١٦ كان الإنكليز يتدارسون السبل التي تمكنهم من الانتفاع بالثورة التي قام بها الحسين ضد الأتراك، والاستفادة منها في القطر العراقي، ولكنهم أكتشفوا بواسطة التقارير التي كان الضباط السياسيون يبعثون بها إلى دوائرهم، إن الثورة العربية لم تثر في نفوس رجال القبائل العراقية أي حماسة أو اهتمام. إذ يجب أن نتذكر أن معظم هذه القبائل كانت من الشيعة، وكان معظم العراقيين قد تلقوا خبر نشوب الثورة العربية

(١) نقاش، اسحاق: شيعة العراق، ص١٤٨.

(٢) العمر، فاروق صالح: حول السياسة البريطانية (دراسة وثائقية) ١٩١٤-١٩٢١، طبع بغداد ١٩٧٧، ص١٠٤-١٠٥.

بشيء من الفتور واللامبالاة، واعتبروا ثورة الشريف في هذا القطر عملاً غير مستحسن»[١]. هذا وبالرغم من ظهور الصفة الإسلامية في حركة الشريف حسين حيث «أطلق الشريف حسين الرصاصات الأولى إيذاناً بالثورة، وأصدر بيانه الأول الذي اتهم فيه الاتحاديين بالخروج على الشريعة»[٢]، إلاّ أن هذه الحركة اتسمت بالارتباط الوثيق بأوروبا، حيث «كان اتصال الجمعيات العربية في بلاد الشام بالقنصل الفرنسي (بيكو) في بيروت، كما كان اتصال جمعية اللامركزية الإدارية العثمانية بالمعتمد البريطاني (كتشنر) في مصر. وقد ظهر هذا التحالف بأجلى صورة خلال الحرب الأولى في اتفاقيات الشريف حسين مع السيد هنري مكماهون»[٣]. وبشكل عام سجلت هذه الحركة العربية المتغربة للاتجاه القومي - العلماني خدمات واضحة للمصالح الأجنبية في تلك المرحلة، يقول حسن العلوي: «إن الدعاة القوميين في البلاد العربية خاضوا في أواخر القرن الماضي، وأوائل القرن الحالي معارك حامية لفصل الدين عن السياسة»[٤].

وتجدر الإشارة إلى بروز أزمة نفسية بين فيصل وهو في طريقه لاستلام عرش العراق، وبين أخيه الأكبر عبد الله، الذي كانت رغبة العراقيين تحوم باتجاهه، حيث تم اختياره ملكاً على العراق في مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في دمشق بتاريخ ٧ آذار ١٩٢٠م، ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ[٥]، ومن داخل العراق - أيضاً - «كان رأي زعماء العراق يميل للأمير عبد الله على اعتبار أن فيصل كان قد شغل عرش سوريا، وظلت هذه الرغبة حتى بعد سقوط حكومته، لكن الإنكليز كانوا يميلون لترشيح

---

(١) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٨٥.

(٢) العمر، فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، ص٢٩.

(٣) العمر، المرجع ذاته، ص٢٩.

(٤) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٥) العمري، خيري أمين: مرجع سابق، ص٦٠. راجع النص الكامل لقرارات المؤتمر العراقي العام المنعقد بدمشق لدى العمري، محمد طاهر: تاريخ مقدرات العراق السياسية ج٣، ص٤٠٧.

فيصل، لأنهم يرونه أقدر من أخيه عبد الله»[١]. هذا وقد تمّ رفع هذه الإشكالية النفسية بين الأخوين بمبادرة بريطانية «فتعهد (لورنس) بأن يزور عبد الله بنفسه في جدّة، وفي عصر يوم واحد من المباحثات أخذ (لورنس) عهداً على عبد الله بأنه لا يعارض ترشيح أخيه فيصل»[٢]. ويذكر الوردي أن الترضية تمت في القدس بإشراف (تشرشل) وزير المستعمرات الجديد في ٢٩ آذار ١٩٢٠م، ١٠ رجب ١٣٣٨هـ[٣]، إلا أن بعض السياسيين والصحف العراقية اتخذت من هذا الانقلاب بين الأخوين مادة دسمة للأخذ والرد، للرفض والتأييد[٤].

ومما يذكر في هذه المسألة، إن الشريف حسين كان متردداً في الموافقة على إرسال أحد أبنائه لعرش العراق، وذلك لأنه كان دائماً يتذكر فاجعة كربلاء وما جرى على سبط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الإمام الحسين عليه السلام وعياله من المصائب العظيمة في عاشوراء ٦١هـ، فكان ينظر للساحة العراقية في عصره بمنظار ذلك العصر الدموي الحزين. ومن العِبرة التاريخية أن نقرأ رواية الأستاذ

---

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج٢، مرجع سابق، ص٢٥٣. ومما يذكر أن فيصل طلب ترضية والده بشأن ترشيحه بدلاً عن أخيه، فرضي بعد بعض المماطلات، ومن طريف ما ينقل عن غضب الأمير عبد الله إزاء إقصائه عن عرش العراق، كان يسأل نفسه: هل يمكن أن تعود في العراق قضية الأمين والمأمون مرةً أخرى، وهل نأتي إلى الناس بأضحوكة جديدة هي تزاحم الأخوين على عرش مصنوع في لندن؟ الزركلي، خير الدين: عامان في عمان، طبع القاهرة ١٩٢٥م، ص٤٦.

(٢) النفيسي، عبد الله: المرجع ذاته، ص١٧٤.

(٣) راجع تفاصيل الحوار بين (تشرشل) وعبد الله حول فرنسا وعرش العراق وفلسطين وطريقة الاسترضاء بين الأخوين لدى الدكتور علي الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص٤٩-٥٥.

(٤) جريدة (الاستقلال) عددها ٢٣ بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٢٠. دافعت عن الأسرة الهاشمية والملك عبد الله. وجريدة (العراق) في عددها الصادر في ٥ أيار عام ١٩٢١ الموافق ٢٧ شعبان ١٣٣٩هـ، أكدت شعار العراق للعراقيين.

علي البازركان في حديثه مع الشريف حسين، حيث يقول: «إنه كان في ضيافة [الشريف] حسين في مكة عام ١٩٢١م، عندما وصلته برقية من بعض رؤساء العراق يطلبون منه ابنه فيصل ليكون ملكاً عليهم، فقال الشريف حسين: ولكني أخشى يا شيخ أن يعامل أهل العراق فيصلاً كما عاملوا جده الإمام الحسين عليه السلام من قبل». فردّ عليه البازركان قائلاً: «سيدي لقد تغيّر الزمن وإن أهل العراق اليوم ليسوا كأسلافهم..»، عند ذلك ضرب الشريف كفّاً بكف وصاح بلهجته الحجازية «يا عيال نادوا فيصل»[1].

ويقول الدكتور الوردي: «حدثني أحمد الراوي.. إنه كان في عام ١٩٢٣ مدير شرطة المنتفك، فأرسله الملك فيصل إلى مكة لكي يأتي بعائلته وابنه غازي منها، ولكنه عند وصوله إلى مكة لم يسمح له الشريف حسين بأخذ العائلة. [قائلاً له]: «أخاف منكم يا أهل العراق أن تفعلوا بعائلته مثلما فعلتم بعائلة الإمام الحسين عليه السلام من قبل». وبالفعل عاد الراوي خائباً. ولم يوافق حتى تشرين الأول ١٩٢٤، حيث وصلت العائلة إلى بغداد في ١٦ كانون الأول ١٩٢٤[2].

---

(١) البازركان، علي: الوقائع العراقية، ص٢٣٠.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ملحق ج٦ ص١٨١-١٨٣. ويمكننا القول هنا، وبغض النظر عن مدى الفوارق المبدئية، والمنطلقات الشرعية، والأهداف الإصلاحية ما بين نهضة سبط الرسول الإمام الحسين عليه السلام، وبين السياسة المصلحية للشريف، فلا مجال لهذا الطرح، ولكن بغض النظر عن كل ذلك نقول: لقد صدقت فراسة الرجل في هذه المسألة، فلقد جرى عليهم من الجرائم والفضائح ما يندى لها جبين الإنسانية. حيث شهد قصر الرحاب ببغداد نهاية مروعة للأسرة المالكة، التي اجتمعت مستسلمة أمام أسلحة الضباط المهاجمين، فآنصبّت نيران أسلحتهم على الأسرة كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءاً، ولم يسلم عدا الأميرة هيام - زوجة عبد الإله - التي أُصيبت، ولكن تم إنقاذها وإرسالها إلى قبيلتها ربيعة في واسط. لمعرفة التفاصيل راجع: الجعفري، محمد حمدي: نهاية قصر الرحاب، تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز وصبيحتها عام ١٩٥٨م، ط١، ١٩٨٩ بغداد، ص١٦٢-١٧٢.

فيصل ملك العراق رسمياً

حينما تهيأت الأجواء المناسبة لفيصل، أعلن وزير المستعمرات البريطانية في خطابه الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني في ١٤ حزيران ١٩٢١م، الموافق ٧ شوال ١٣٣٩هـ، الموافقة الرسمية لإسناد عرش العراق إلى فيصل، ومما جاء في خطابه: «..وفي النية الاستعاضة عن الحكومة المؤقتة.. بإدارة أساسها جمعية عمومية منتخبة، وذلك في بضعة أشهر مقبلة، وليس في النية إكراه الشعب على قبول حاكم مخصوص، وستطلق الحرية التامة في البحث والإفصاح عن الرأي سواءً كان ذلك في أمر انتخاب الحاكم أو انتخاب الجمعية العمومية.. [إلى أن يقول] وقد بلّغتْ حكومة صاحبة الجلالة البريطانية الأمير فيصلاً أنها لا تعارض ترشيحه، وإنه إذا تم انتخابه فالحكومة البريطانية تؤيده، وهو الآن في طريقه إلى البصرة، ولا شك أنه إذا انتخب فيصل نكون قد توصلنا إلى حلٍ فيه خير مستقبل سعيد ناجح»(١).

وعلى ضوء هذه التطورات، أُخلي الجو لفيصل تماماً وحسم الصراع الداخلي في أجهزة السلطة البريطانية(٢)، وقد كان اعتقال طالب وإبعاده عن العراق من قبل

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج١، ص١٦٦. راجع النص الكامل لخطابه في جريدة (العراق) العدد ٣٢١ الصادر في ١٨ حزيران ١٩٢١ الموافق ١١ شوال ١٣٣٩هـ.

(٢) من المعروف أن (جون فيلي) مستشار الداخلية كان من أبرز المؤيدين لترشيح طالب النقيب لعرش العراق، لذلك أبعد عن منصبه في العراق، فتم تعينه في منصب المعتمد البريطاني في فلسطين إلا أنه اختلف مع المندوب السامي في فلسطين أيضاً، فقدم استقالته نهائياً ورحل إلى جدة، وفتح ←

(كوكس) بمثابة تلويح ذكي بالعصا الغليظة لأصدقاء بريطانيا الذين تعودوا على سياسة اللين، وذلك لكي يتعلموا كيف ومتى يسحبون آراءهم المخالفة للإرادة البريطانية وينصاعون لها؟ أو على الأقل ليحسموا موقفهم أمامها. وفي ذلك درس بالغ الأهمية لأصدقاء بريطانيا وللشعب العراقي - أيضاً - بأن السلطة البريطانية لا تتردد في اتخاذ القرارات الحازمة لغرض تنفيذ إرادتها، فالإرادة البريطانية فوق كل شيء.

من هنا نفهم سبب التراجع المفاجئ لرئيس الوزراء النقيب الكيلاني من معارضته الشديدة، في إسناد العرش لأحد أبناء الشريف حسين، حيث غيّر موقفه تماماً وذلك نزولاً لإرادة الإنكليز يقول عبد الرحمن الكيلاني للمس بيل.. «إنني من أقارب الشريف وأنحدر من نفس السلالة وأشاركه في مذهبه الديني.. إني سوف لا أوافق على تعيين الشريف أو أحد أنجاله أميراً في العراق، فإن الحجاز غير العراق [حتى يقول] إن كرهي للإدارة التركية الحاضرة معروف لديك لكنني أفضّل ألف مرة من عودة الترك إلى بغداد على أن أرى الشريف أو أحد أبنائه ينصب أحدهم هنا»[1]. وكان يبيح بمشاعره هذه إلى أصدقائه مترنماً بشعر شعبي:

كل يوم أگول اليوم	باجر يبيْنون
لنطي للمبَشرين	بوسه امن الاعيون[2]

→ وكالة استيراد للسيارات.

النفيسي، عبد الله: المرجع السابق، ص١٨٠، وللتفاصيل راجع الوردي، علي: المرجع السابق، ج٦، ص٩٣-٩٦. وعندما أقدم (كوكس) على تنحية (فيلي) عن منصبه أصدر بياناً للشعب العراقي في ٥ تموز ١٩٢١ أكد من خلاله تأييد الحكومة البريطانية لإقامة نظام ملكي في العراق بزعامة الملك فيصل، إذا رغبت الأغلبية لترشيحه ملكاً على العراق. راجع نص البيان لدى، العمري، خيري أمين: حكايات سياسية، مرجع سابق، ص٧٨-٨٠.

(١) بيل، المس: المصدر السابق، ص٤٧٩-٤٨٠.

(٢) راجع العمري، خيري أمين: حكايات سياسية.. ص٤٧. بمعنى أنه يتوقع عودة الأتراك يوماً بعد يوم، (باجر) بمعنى بكرة، وانه سيعطي قبلة من العيون للذين يبشرون بخبر عودتهم.

إلاّ أن التحول من موقف المبغض المعادي لفيصل إلى موقف المحب المناصر له من قبل الكيلاني النقيب إنما جاء استجابة للقرار البريطاني وتكريساً لمسؤوليته الدينية والوطنية أمام الله (!). وأمام العراقيين عباد الله (!) أليس كذلك؟. وهكذا أبدى رغبته الكبيرة لاستقبال فيصل(١)، فبعث في ١٩ حزيران ١٩٢١، ١٣شوال ١٣٣٩هـ، برقية جوابية للشريف حسين، يعرب فيها عن شوقه واعتزازه بفيصل، جاء فيها: «..وصرنا ننتظر قدومه ساعة فساعة.. وأما الأمر السامي الملوكي لهذا الداعي بالسعي جميعاً فيما يستلزم راحة البلاد، فهو واجب الامتثال [!]..»(٢). ومن ثم، بدأ بإحياء السيرة الماضية للشريف حسين وأبنائه عن طريق دعمه لإنشاء الحزب الشريفي الذي أسسه (كوكس) وفيصل، من الأشخاص المعتدلين(٣)، ليواصل حملته الدعائية لفيصل في أوساط العراقيين. يقول النفيسي: «وعلى الرغم من أنه لم يكن يُسمح على إنشاء أحزاب سياسية في البلاد، فإن (كوكس) وافق على إنشاء حزب معتدل سمى نفسه الحزب الشريفي غايته خلق رأي عام موالٍ لفيصل، وراحت الصحافة تعمل للدعاية لهذا الحزب الشريفي ولمساندته ولا سيما جريدة (الشرق) و(العراق) و(لسان العرب)

---

(١) الوردي، د. علي: مرجع سابق، ج٦، ص٩٨. عن:

Bargoyne (Gertcude Bell) – London ١٩٦١ Vol.٢ .P ٢٣

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج١، ص١٦٧-١٦٨. للفائدة نذكر عن المرجع ذاته نص برقية الشريف حسين إلى الكيلاني النقيب: «بغداد: فرع الدوحة النبوية فضيلة السيد الأجل حضرة النقيب ضروري أبلغكم توجه ابني فيصل إلى طرفكم بناء على طلبات الأهالي المتعددة، ولامتزاج عائلتنا بكم، فلا أحتاج أن أبحث عما يجب لسعيكم جميعاً فيما يستلزم راحة البلاد، ومضاعفة الرغبة وتأمين مستقبل الكل. هذا ما انتظره من همم نجابتكم والحسية الدينية والقومية، والله يتولاها وإياكم بالتوفيق.

عن مكة المكرمة في ١٧ حزيران ١٩٢١ التوقيع: حسين».

(٣) منتشا شفيلي، ألبرت. م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص١٧٥.

و(الأوقات العراقية»)[(١)].

وعلى العموم، وصل فيصل إلى البصرة في ٢٣ حزيران ١٩٢١م، وإلى بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٢١م الموافق ٢٣ شوال ١٣٣٩هـ، وتركزت خطة (كوكس) العاجلة بتنصيبه من قبل مجلس الوزراء، وبالفعل لقد اجتمع المجلس في ٤ ذي القعدة هـ الموافق ١١ تموز ١٩٢١ «واتخذ قراراً يقضي بمناداة فيصل ملكاً على العراق، شرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وقد شعر (السير برسي كوكس) إن قرار مجلس الوزراء لا يكفي وإنه لابد من صب عملية التتويج في قالب دستوري، وإعطائها مظهراً شرعياً.. في أن يقوم مجلس تأسيسي منتخب بترشيح فيصل وتتويجه»[(٢)]. ولما كانت الظروف غير مواتية لهذا الإجراء القانوني لكثرة المعارضين واحتمالات الفشل، استبعد إنشاء المجلس التأسيسي، وعولج الأمر بالتصويت العام عبر مضابط التصويت بالمبايعة بدلاً من أسلوب المؤتمر العام. وقد أصبحت هذه العملية مادة غنيّة للصحافة والمعارضة في حينها[(٣)].

(١) النفيسي، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٢) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية عن تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٨٣.

(٣) العمري: المرجع ذاته، ص٨٣-٨٨. راجع، جريدة (دجلة) العدد الصادر بتاريخ ١٩٢١/١/٤، تؤيد المؤتمر العام، وجريدة (العراق) في ١٩٢١/٧/١١ تؤيد التصويت العام، وجريدة (لسان العرب) ١٩٢١/٧/٦، تؤيد التصويت العام.

الخطوات الإدارية للمندوب السامي

من هنا ندرك أهمية الخطوات الثلاث التي اتبعها (كوكس) لتثبيت فيصل على العرش، وهي تصفية الأجواء له بعد التخلص من منافسيه المرشحين للعرش، ابتداءً من أخيه عبد الله، وانتهاءً بطالب النقيب. وكذلك إعلان مجلس الوزراء تأييده لفيصل، ثم توجه نحو الشعب العراقي لإجراء الاستفتاء حول فيصل، ليتم تثبيته قانونياً. وعليه فقد أصدر المجلس قراراً إلى وزارة الداخلية لاتخاذ التدابير لإجراء الاستفتاء. كما وأذاع (كوكس) بياناً في ٥ تموز ١٩٢١م، ٢٩ شوال ١٣٣٩هـ، إلى عموم العراقيين أكد فيه على حرص بريطانيا وسعيها على مساعدة العراق، ومما جاء في البيان: «..إن الحكومة البريطانية كانت دائماً ولا تزال ترى أن أفضل طريقة للقيام بعهودها وواجباتها هي مساعدة أهالي العراق على إقامة حكومة وطنية منهم بمساعدتنا، ..حكومة دستورية برآسة وازع (حاكم) مقبول لدى أهالي البلاد..»[1]، هذا وقد وضع (كوكس) في حسبانه رأي الشعب باعتباره الأهم في المسألة من موافقة الوزراء – المحروزة–. لذلك أصدر بلاغاً عاماً للشعب العراقي، صدر عن ديوانه الخاص في ١٦ تموز ١٩٢١م، ١١ ذي القعدة ١٣٣٩هـ، إلى عموم الأهالي بالنص التالي:

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج١، ص١٦٩-١٧١.

«إن مجلس الوزراء فـي جلسته يوم ١١ الجاري الموافق ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٩هـ، قـرر بالإجماع، بناءً على اقتراح صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء، المناداة بـسمو الأمـير فيـصل ملكاً للعراق، بشرط أن تكـون حكومـة سـموه، حكومـة دسـتورية نيابيـة، وديمقراطيـة مقيـدة بالقانون، وحيث أن هذا القرار قد أرسـل إلى المنـدوب الـسامي لأجـل التـصديق، وذلـك طبقـاً للأصول المتبعة، فإن فخامة المندوب السامي يشعر أنه مع وجود جميع الأسـباب التـي تحملـه عـلى الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البلاد السائد، يرى أن من الواجب عليـه أن يحصل على تصريح مباشر مـن الأمـة بموافقتهـا، قبـل أن يوافـق المجلـس بموافقتـه عـلى القـرار المذكور، وعليه قد طلب فخامته إلى مجلس الوزراء أن يوعز إلى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسـائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب، أما الطريقة المبنية للحـصول عـلى ذلـك فستعلن فـي حينها».

بغداد ١٦ تموز سنة ١٩٢١

كوكس: المندوب السامي فـي العراق(١).

وعلى ضوء تلك المستجدات السياسية الملتبسة برز دور الإسـلاميين – الـشيعة – بالخصوص، وذلك لكي لا يعينوا الظالمين على ظلمهـم، أو يعطـوا الـسكين لجزارهم، لذلك شهدت الساحة العراقيـة نـشاطاً سياسـياً إسـلامياً رغـم الإرهـاب الـذي مارسـته السلطة في وجه الأهالي. ففي بغداد حيـث الحالـة الـسياسية المتميـزة للمعارضـة، وذلـك لقربها من التطورات الإداريـة المتـسارعة والأحـداث الـسياسية الـساخنة، لـذلك بـرزت المعارضة الإسلامية الوطنية في نشاط سياسي مهم وذلـك في الاجتمـاع الـذي دعـا إليـه محافظ بغداد رشيد الخوجة في سينما رويال، وذلك في صبيحة ٢٩ تموز ١٩٢١م الموافـق ٢٤ ذي القعدة ١٣٣٩هـ، وكان للشيخ مهـدي الحلـي، الـشاعر البـصير الأثـر الكـبير في

(١) الحسني، المرجع ذاته، ص١٧٤-١٧٥.

إثارة الاجتماع بقصائده الثورية، حتى أن المحافظ لم يتمكن من مقاومة تيار المعارضة، فانبري قائلاً لهم: «إن المضابط بيدكم فضعوا عليها ما تشاؤون». وهكذا أُجبر على إضافة مطاليب المعارضة ضمن المضبطة الرسمية الجاهزة للاجتماع، وأدخلت عليها تعديلات إضافية قرأها المحافظ على المجتمعين - فيما بعد - بالنص التالي:

«اجتمعنا، فصوّتنا باجماع الرأي على تتويج سمو الأمير فيصل ملكاً على القطر العراقي، بحدوده الطبيعية على أن يكون ملكاً يرأس حكومة دستورية نيابية ديمقراطية حرة مستقلة مجردة من كل قيد، منقطعة عن سلطة الغير، وإن أول عمل تقوم به تشكيل وجمع المؤتمر العام الذي يسنّ القوانين والدستور في مدة ثلاثة أشهر من استلامه زمام الأمور»[1].

والذي يمكن قوله، إن المعارضة الإسلامية بالرغم من قوتها في إثارة الرأي العام، إلا أنها كانت تشكو من ضعف واضح في وعيها السياسي، فآنجرّت إلى أجواء هيّأتها الإدارة البريطانية بشكلٍ مدروس، لذلك ما طالبت بالدستور الإسلامي للبلاد، وهو الطرح المناسب لها، والمناقض للطرح البريطاني في الوقت ذاته، بل - أكثر من ذلك - فقد أكدت المعارضة الإسلامية تأييدها لفيصل، وطالبت بحكومة ديمقراطية!!، وهذا ما كانت تهدف إليه بريطانيا. ولكن للإنصاف أنها استطاعت أن تسجل موقفاً مهماً في هذه المضبطة ألا وهو المطالبة بالاستقلال التام ومع ذلك لا يمكن فهم هذا المطلب بوضوح، وفيصل هو الملك فهل يمكن تحقيق الاستقلال من خلاله؟!.

ومع جلاء هذه المواقف الوطنية أخذت سلطة الاحتلال تلاحق تطورات المضابط ونشاطات المعارضة، خوفاً من إتساعها، فقد أَرغم (كوكس) محافظ بغداد على تقديم

---

(١) العمري، خيري أمين: حكايات سياسية مرجع سابق، ص٨٧. عن جريدة (دجلة) العدد ٣١ في ١٩٢١/٧/٢٩، صدر هذا العدد مساء اليوم المذكور.

الاستقالة، لاستجابته لمطاليب المعارضة[١]. وبالمقابل تحرك فيصل ضمن هذه الخطة القمعية لإيقاف السيد محمد الصدر عن نشاطاته المعارضة، باعتباره المحرّض على اجتماع بغداد، فوجه إليه إنذاراً لمدة ثلاثة أيام للابتعاد عن المعارضة. هذا وبين عشية وضحاها أعلنت نتائج الاستفتاء بشكل غامض ومثير، حيث ظهرت أن ٩٧%[٢] من الشعب العراقي صوّت إلى جانب فيصل، بينما توقف ٣% فقط ضد هذا الانتخاب.!! وهي نسبة لا تصدق بتاتاً، حيث أن الأكراد والتركمان والشيعة بأعدادهم الهائلة قاطعوا الانتخابات، ووقفوا ضدها، و«إن سكان كركوك.. يؤلفون قرابة ستة في المائة من مجموع سكان العراق، باستثناء السليمانية التي قاطعت الاستفتاء»[٣]. وقد «تحفظت الموصل عن طريق المطالب بضمانات لحماية الأقليات، واشتراط البصرة أن يكون لها مجلس تشريعي خاص»[٤]. والجدير بالذكر، كان من المؤمل على ضوء تأكيدات (كوكس) ومجلس الوزراء، ووزير الداخلية، أن يعقد مؤتمر عام للوقوف على حقيقة رأي الشعب العراقي مباشرة اتجاه فيصل، إلا أن المسألة تحولت - كما يقول الحسني - إلى «مضابط التوكيل بدل المؤتمر»، وكانت هذه الطريقة الانتخابية تتم بأسلوب خطابي، بحضور أعيان المجتمع والوجهاء، وبعد الاتفاق على موعد ومكان حضور الأهالي، يفتتح الاجتماع بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم تلقى الخطب، وهي تدعو - مجملاً - لانتخاب فيصل، ثم يقرأ على المجتمعين قرار مجلس الوزراء بترشيح فيصل ملكاً على العراق، ثم يُسألون شفوياً، فتأتي الإجابة لفظية وبصورة جماعية، ينادي الخطيب: هل

---

(١) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٨١.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية مرجع سابق، ج١، ص٢١. يذكر نتيجة التصويت هذه كما أذاعه التقرير البريطاني ٩٧٪ بايعوا فيصلاً وارتضوه ملكاً دستورياً لهم. راجع العمري: المرجع السابق، ص٨٨، وأيضاً الأدهمي، محمد مظفر: المرجع السابق، ص٦٠.

(٣) النفيسي، المرجع السابق، يذكر النتيجة لصالح فيصل ٩٦٪، ص١٨٢.

(٤) العمري، خيري أمين: المرجع السابق، ص٨٨.

توافقون؟ فيقولون: نعم، نعم. هل تعارضون؟ لا، لا. ثم تقدم المضبطة وهي مطبوعة ومعدة سلفاً[(١)]، ليتم التوقيع عليها. وبذلك تغلق الدائرة ١٠٠% لصالح فيصل، ولا من حساب ولا من كتاب بعدها. ثم تجمع فيما بعد في بيت المحافظ، فيدعو بدوره نخبة من رؤساء العشائر وأعيان المدن، فتشكل وفود المبايعة، ثم تنطلق لزيارة الأمير فيصل. أما المضابط فتسلم إلى وزارة الداخلية، وتتم زيارة خاصة للمندوب السامي في هذا الإطار - أيضاً -[(٢)]. وبالفعل صدرت في بغداد ١٥٧ مضبطة كلها تبايع الملك فيصل ولكن ٦٨ منها تطالبه بالاستقلال عن سلطة الغير، وفي البصرة صدرت ٤٧ مضبطة كلها تبايع الملك فيصل، ومعظمها يشترط الاستقلال ومن الموصل صدرت ٦٨ مضبطة كلها تؤيد فيصل و٦ منها تطالب بحماية حقوق الأكراد والأقليات الأخرى. وهكذا المناطق الأخرى وقد وصلت هذه المضابط إلى بغداد في ١٩ آب ١٩٢١[(٣)].

ومما لا يخفى لقد كان للضغوط البريطانية أثرها الكبير على تمشية هذه المضابط بتلك النتائج، فقد مورس الإرهاب الفكري بشكلٍ واضح على الشعب، يقول الدكتور الوردي: «عثرتُ من بين وثائق البلاط الملكي على رسالة شخصية مؤرخة في يوم ٢٥ ذي القعدة ١٣٣٩هـ، وهو يوافق ٣١ تموز ١٩٢١م، مرسلة من الديوانية يريدون

---

(١) أما صورة المضبطة المطبوعة - سلفاً - فهي كالآتي: «نحن الموقعين أدناه، سكان محلة.. من ناحية.. من قضاء.. في لواء.. قد بلغنا قرار مجلس الوزراء المدرج أعلاه وفهمناه وتأملناه بتمام الإمعان، وكانت النتيجة موافقة للرأي.. ومبايعتهم للأمير بدون معارض». التوقيع وزير الداخلية.

يقول عبد الرزاق الحسني: «هذه صورة المضبطة التي نظمتها السلطات الحكومية، وجرت بموجبها بيعة الأمير فيصل ابن الملك حسين ملكاً على العراق». الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص١٧٥.

(٢) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، ص١٥٥. وكذلك العمري، خيري أمين: حكايات سياسية.. ص٨٦.

(٣) الوردي، المرجع السابق، ص١١٥-١١٦.

الاقتداء ببيعة حجة الإسلام الخالصي، وكان المستشار البريطاني وأعوانه من الوجهاء والرؤساء يبذلون كل جهدهم لتبديل المضابط واشتراط الوصاية البريطانية فيها. وقد ذكر صاحب الرسالة نص البيعة التي حاول هؤلاء فرضها على الأهالي وهي: «أبايع الأمير فيصل بأن يكون ملكاً على العراق، تحت وصاية الإنكليز»، ويقول أن هذه الفقرة يجب أن يكتبها كل شخص فوق توقيعه وإلا طردوه»[(١)].

بهذه الطريقة، تمّ انتخاب وتنصيب فيصل ملكاً على العراق، وبناءً على ذلك قدّم رئيس الحكومة النقيب الكيلاني استقالة وزارته للملك - أصولياً - وفي حينها شكرهم - فيصل - على جهودهم، وطلب من النقيب تشكيل أول حكومة للمملكة العراقية، وذلك في ١٥ آب ١٩٢١م الموافق ١٠ ذي الحجة ١٣٣٩هـ[(٢)]، ومما جاء في بيان منهاج هذه الوزارة أنه: «من أهم الأمور التي تعتني بها وزارتنا هو تأليف المؤتمر الممثل للشعب العراقي، ووظيفته سن القوانين الأساسية..»[(٣)].

وقد أقيم للملك مهرجان تتويج في يوم ذكرى عيد الغدير، في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ، ولم يكن هذا الاختيار لهذا اليوم عشوائياً بل لمجاملة المسلمين الشيعة في ذكرى عيد الغدير، حيث نصب الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام خليفة على المسلمين بأمر الله تعالى فقد قال سبحانه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[(٤)].

---

(١) الوردي، علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ص١١٥-١١٦. عن: وثائق البلاط الملكي رقم الإضبارة ك/١١ رقم الوثيقة ١٦٥.

(٢) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة، ص١٨٢.

(٣) الأدهمي، د. محمد مظفر: المرجع السابق، ج١، ص١٧٥.

(٤) سورة المائدة، ٥/ ٦٧.

فجمع بين عهدين مهمين عيد الغدير الأغر وعيد التتويج للملك، وقد استجاب المعتمد السامي لرغبة الملك.

وفي حفل تتويج الملك الذي أقيم في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ، ٢٣ آب ١٩٢١م، ناول المندوب السامي بياناً إلى حسين افنان سكرتير مجلس الوزراء ليتلوه على الحاضرين، جاء فيه: «لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء بناء على اقتراح سمو رئيس الوزراء المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة من سنة ١٣٣٩هـ الموافق ١١ تموز ١٩٢١م. على أن تكون حكومة سموه دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وبصفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانيا رأيت أن أقف على رضى الشعب العراقي البات قبل موافقتي على ذلك القرار، فأُجري التصويت العام برغبة مني، وأسفرت نتيجة عن أكثرية ٩٧% من مجموعة المنتخبين المثقفين على المناداة سمو الأمير فيصل ملكاً على العراق..»(١).

وبدوره ألقى الملك فيصل كلمة التتويج شكر فيها الشعب على مبايعته له!، كما وشكر بريطانيا لمواقفها التحررية إلى جانب العرب!، ومما جاء في كلمته «..ألا وأن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات، وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة أن مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية.. ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصِلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى..»(٢).

(١) العمري، خيري أمين: المرجع السابق، ص٩٨،وكذلك، الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص١٧٨-١٧٩، ووجدتُ لدى الحسني بدلاً عن كلمة «وبصفتي مندوباً..» قوله: «بصفتي معتمداً..». ويذكر الوردي، إنه وردت نتيجة التصويت بأكثرية ٩٦٪ من السكان. الوردي، المرجع السابق، ص١١٨.

(٢) للإطلاع على نص خطاب العرش للملك فيصل راجع: الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٢٢-٢٤.

وعلى سبيل التقويم نؤكد على أن هذه الحفلة كانت تظاهرة سياسية لا تتجاوز الشكل الديكوري، الهدف منها تمرير الأهداف البريطانية من خلق تلك المسرحية، وفي الحقيقة لم تكن هذه الحفلة نابعة عمّا أعلنته سلطة الاحتلال من نتائج الاستفتاء، ومما يدلل على عدم صدقيتها لدى العراقيين هو ضعف الحضور والتفاعل الشعبي في تلك الحفلة، وقد انعكس ذلك في الصحافة الإنكليزية، فمثلاً كتبت جريدة (الديلي هيرالد) الإنكليزية في عدد ٣ كانون الثاني ١٩٢٢م، الموافق للخامس من جمادى الأولى ١٣٤٠هـ، عن التتويج قولها: «لقد تُوّج فيصل خلسة في الساحة بين الأعمدة الخشبية، وبحضور الموظفين الإنكليز وقلة من أنصاره الشخصيين، وإلى خلفه كانت تقف كتيبة من المشاة البريطانيين، وحرابها على أهبة الاستعداد»[1].

(١) منتشا شفيلي، البرت. م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، مرجع سابق، ص١٧٧.

موقف المعارضة الإسلامية من تنصيب فيصل

بقيت المعارضة الإسلامية تمثل أقصى توجّهات المعارضة العامة، فقد كانت أجواؤها مخالفة تماماً لسياسة (كوكس) ومن ورائه الحكومة البريطانية، في مسألة الانتداب، وتشكيل الحكومة المؤقتة، وتتويج فيصل ملكاً على العراق، وذلك لأن التوجه الإسلامي منذ بداية ثورة العشرين كان منصباً نحو التغيير الجذري في سبيل تحكيم الشريعة الإسلامية على أرض الرافدين، وإن ذلك لهو الطموح الطبيعي لشعب العراق المسلم. وفي مقدمته القيادة الدينية، فقد كان الموقف العام للمرجعية الدينية العليا سلبياً اتجاه تنصيب فيصل ملكاً على العراق، فقد أشيع في الأوساط الإسلاميّة، والشيعيّة بالتحديد، بأن المجتهد الأكبر - السيد أبو الحسن الاصفهاني - غير راضٍ على تنصيبه وذلك لأنه يمثل السلطة البريطانية في العراق، لا الشعب المسلم. وقد انعكس رأي المرجعية داخل الأوساط الحركية والتجمعات الشعبية، فظهرت عدة مواجهات ضد الملك المرشح وسلطات الاحتلال بشكلٍ واضح، فمثلاً هتف المجتمعون في المدرسة الجعفرية في التاسع من تموز ١٩٢١م الموافق لـ ٣ ذي القعدة ١٣٣٩هـ، بعد خطاب فيصل، بشعار الاستقلال التام الناجز، وركّزوا على ضرورة فك الارتباطات البريطانية عن العراق، وهذه الهتافات تعد رسائل واضحة الدلالة للملك ومن وراءه[1]. لذلك

(١) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص١٧٨. راجع جريدة (دجلة) عددها الصادر بتاريخ ١١/ تموز/ ١٩٢١، تنقل وقائع اجتماع المدرسة الجعفرية.

يلاحظ المتتبع للأحداث، اهتمام فيصل المتزايد بالعلماء منذ وصوله إلى العراق، لأنه كان يحمل صورة واضحة عن خطورة أدوارهم السياسية، ومدى تأثيرهم الواسع على إثارة الرأي العام باتجاه المعارضة السياسية إلى مستوى الثورة ضد المشروع البريطاني ولمن يمثله. فلذلك بدأ حياته السياسية في زيارات ميدانية في الفرات الأوسط والمدن المقدسة في محاولة منه لاستمالة بعضهم أو تحييدهم. ففي المدة التي قضاها في العراق قبل تتويجه والتي بلغت شهرين منذ ٢٣ حزيران إلى ٢٣ آب ١٩٢١، أي منذ ١٧ شوال إلى ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ، شهدت الساحة عدة احتفالات، وولائم تكريمية متعددة له. ألقيت فيها الخطب والأشعار الحماسية[1] كان يحاول فيصل من خلالها التقرب من الإسلاميين وقادتهم، إلا أنه استقبل استقبالاً فاتراً رغم الدعاية والإعلام له، لا سيما في كربلاء والنجف[2]. وهكذا أخذت تعيش المعارضة الإسلامية حالة المواجهة الفعلية ضد النظام المفروض على الساحة، فانصبّ سعي الإسلاميين بجدٍ ومثابرة «على التنكّر لتلك الخطة الاستعمارية المرسومة بعد الثورة، وتعددت الانتفاضات والثورات طوال الحكم.. وندد قادة الرأي بأساليب الحكم والحكّام، ووقفوا منها موقف المعارض من الأول إلى الأخير»[3]. ومع ذلك يمكن أن نتساءل: لماذا لم تتجدد الثورة الشاملة – كثورة العشرين – في وجه هذا المشروع الاستيلائي؟

وللإجابة يمكن القول: إن تطورات خاصة حصلت في الساحة الإسلامية إثر الهزيمة العسكرية لثورة العشرين، وغياب المبادرات السياسية من قبل القيادة الإسلامية

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٩٩-١٠٦. ينقل أهم وقائع الحفلات ودلالاتها الاجتماعية والتاريخية. راجع جريدة (العراق) عددها الصادر في ٢ تموز ١٩٢١، وعددها في ١١ تموز، ١٣ تموز، ١٦ تموز ١٩٢١، تنقل بعض وقائع تلك المهرجانات الخطابية.

(٢) محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان – ثورة العشرين – مرجع سابق، ص٣٨١.

(٣) فياض، الدكتور عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، ص٣٦٦، نقلاً عن الشبيبي، الشيخ محمد رضا: الأيام، البغدادية، العدد ١٢٤، الصادر في ١٠ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ، ١٠ أيلول ١٩٦٢م.

تتجاوز الحالة النظرية وتمتاز بالصفة العملية والميدانية، هي التي عرقلت حالة التصعيد الثوري مجدداً. وقد يتبرر هذا الغياب الفعلي بسبب وفاة الإمام الشيرازي قائد الثورة، وذلك في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٣٨هـ وكذلك خلفه الإمام شيخ الشريعة الاصفهاني الذي وافاه الأجل في ٨ ربيع الثاني ١٣٣٩هـ، في وقت كانت الثورة لم تزل في استمراريتها، مما جعل التركة تتحول إلى عبءٍ ثقيل على اللجنة القيادية العلمائية التي استلمت أمور القيادة - فيما بعد-. وقد يكون هذا التوقف عن تكرار الانفجار الثوري، ناتجاً عن ضعف الوعي السياسي العام في صفوف الإسلاميين عموماً، أو لدى بعض القياديين الإسلاميين. ولربما الإدارة البريطانية أحسنت إخراج مسرحيتها ذات الفصلين المتعارضين من الناحية الشكلية - كما أسلفنا - وقد مثّل دور البطل في الفصل الأول (ولسون)، وفي الفصل الثاني (كوكس)، مما أرهق وضع الإسلاميين، فصرفوا قسطاً مهماً من طاقاتهم وجهودهم نحو ترميم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته الثورة وعمليات المقاومة وحالات التحدي.

وبالرغم من ذلك الموقف المبدئي للمرجعية الدينية العليا، إلا أن الموقف الإسلامي انتابه ضعف عام، إثر انقسام القرار القيادي الذي عكس - بدوره - تزعزعاً في تماسك البنية الإسلامية، فشهدت الساحة نوعاً من التصدع الداخلي لعدم اتفاق القيادة الدينية على رأي موحد في تلك الظروف والملابسات أمام ترشيح فيصل. فبرز اتجاه سياسي إسلامي مخالف لاتجاه المرجعية العليا، وعليه فقد انقسمت الساحة الإسلامية إلى اتجاهين مختلفين حول ترشيح فيصل، مثّل الاتجاه المعارض لترشيحه اثنان من كبار العلماء المجتهدين في النجف وهما: الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني - المرجع الأعلى - والشيخ محمد حسين النائيني - أحد كبار الفقهاء - وكان رفض هذا الاتجاه يستند إلى ضرورة حصول الاستقلال التام للعراق وتشكيل حكومة دستورية إسلامية. ومعنى هذا إن معارضتهم شاملة لكل مرشح في ظل

الانتداب البريطاني. - كما بيّنا سابقاً - أما الاتجاه المؤيد لفيصل، فقد برز في الكاظمية وبغداد، ومثّله عالمان كبيران - أيضاً - وهما: الشيخ مهدي الخالصي، والسيد محمد الصدر[١]. فقد أيدّ الشيخ الخالصي ترشيحه، والتعاون معه ضمن ضوابط وشروط. ويبدو أن فكرة الشيخ الخالصي لم تكن وليدة الساعة، وإنما كانت ضمن الأجواء العامة التي كانت تتسم بترشيح مشروطٍ لفيصل. وقد شجع - هذا التوجه - عددٌ من العلماء وزعماء العشائر، وكانوا قد أبرقوا للشريف حسين في مكة، يطالبونه بإرسال ابنه فيصل ليكون ملكاً على العراق، مقيداً بالمجلس النيابي، ويذكر - في ذلك الوقت - إنه حينما هُيأت البرقيات من قبل الخالصي وبقية الرؤساء والوجهاء، تدخلت اليد الشيطانية البريطانية في اللعبة السياسية، حيث عارضت إرسالها دائرة البرق في الكاظمية، فأَدخل الشيخ الخالصي، نوري السعيد وسيطاً في القضية، فحصلت الموافقة - فيما بعد - على إرسالها فبعثت، وقد عُدّ في وقته هذا العمل، إنجاز مهم للقضية الوطنية![٢].

وحينما تطورت الأحداث، ووصل فيصل إلى العراق، وبدأ بتحركه، زار الشيخ الخالصي في ١١ تموز ١٩٢١م الموافق للرابع من ذي القعدة ١٣٣٩هـ، أي في يوم إعلان قرار الحكومة بترشيحه، وهنا أعرب الشيخ الخالصي عن رأيه صراحة، قائلاً له: «إننا نبايعكم ملكاً، على أن تسيروا بالحكم سيرة عادلةً، وعلى أن يكون الحكم دستورياً ونيابياً، وأن لا يتقيد العراق في عهدكم بأية قوة أجنبية»[٣].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٢٤٢.

(٢) راجع نص رسالة الشيخ الخالصي إلى نوري السعيد بهذا الشأن، وكذلك جواب نوري السعيد إليه، عند الوردي: المرجع السابق، ص٧١-٧٥.

(٣) كبه، محمد مهدي: مذكراتي في صميم الأحداث، ص٢٤، طبع بيروت ١٩٦٥م. وكذلك، الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٧.

هـذا وتـوّج الـشيخ الخالـصي[١] رأيـه بإصـداره فتـوى البيعـة، وقـد تم نـشرها في الصحف المحلية، هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي:

الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق فأيّدهم بالنصر برئاسة مـن حـاز الـشرف والفخر، الملك المطاع، الواجب [!] له علينا الإتباع. الملك المبجّل عظمة مليكنا [!] فيـصل الأول - دامت شوكته - نجل جلالة الملك حسين الأول - دامـت دولتـه - فـأحكموا بيعتـه، وأبرمـوا طاعته، واهتفوا باسمه، مذعنين لحكمه، ونحن ممن اقتفى هذا الأثر، وبايعـه فـي الـسر والجهـر، على أن يكون ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بـالنهي

---

(١) الـشيخ مهـدي الخالـصي، ولـد بالكاظميـة سـنة ١٢٧٦هـ، ١٨٥٩م وتـوفي بخراسـان سـنة ١٣٤٣هـ، ١٩٢٥م، مـن أسـرة علميـة دينيـة معروفـة بالكاظميـة. مـن أبـرز أسـاتذته المـيرزا محمـد حـسن الشيرازي، له عدة مؤلفات منها (تلخيص الرسائل) للشيخ مرتضى الأنصاري، وحاشية كتبها على كتـاب الكفايـة للـشيخ الآخونـد. وقـد أصـبح مـن العلمـاء المجتهـدين البـارزين في العمـل الـسياسـي والجهـادي، اشـترك مـع العلمـاء والمجاهـدين في جبهـة الحـويزة ضـد الجـيش البريطـاني المحتـل، اشترك في ثورة العشرين إلى جانب كبار العلماء، واستمر في جهاده السياسي بعد الثورة، إلاّ أنـه أيّـد فيـصل في البدايـة لكنـه سـحب تأييـده فيمـا بعـد، وأعلـن مقاطعتـه التامـة لمشاريع الـسيطرة البريطانية فأُبعد مع كبار العلماء إلى إيران، ولم يوافق على شروط العودة كبقية العلماء. بقي في خراسان حتى وفاته. الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، مرجع سابق، المجلد العاشر، ص١٥٧.

وأما السيد محمد الصدر فهو من علماء الدين والسياسة في الكاظمية من عائلة معروفة ينتهي نسبها للإمـام موسـى الكـاظم عليـه الـسلام. ولـد في ١٨٨٣م وتـوفي في ٣ نيـسان ١٩٥٦م، واصـل دراسـته الدينية بعد الكاظمية في النجف ثم عاد إليها لمواصلة أداء رسالته. نـادى بالاسـتقلال، اشـترك في تأسيس حزب الحرس الوطني، تولى رئاسته، حمل البندقية إلى جانب العلماء ضد الإنكليز في جبهات الفرات. حضر سوريا في تشرين ١٩٢٠ والقـاهرة ونجـد وعـاد مع فيصل إلى العراق. عـين عضواً بمجلس الأعيان في ١٦ تموز ١٩٢٥م، وانتخب رئيساً له عدة مرات. أصبح رئيساً للوزراء من ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ إلى ٢٦ حزيران ١٩٤٨م. بصري، مير: أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ص١١٠-١١٣.

والأمر، ولله الأمر.

الراجي عفو ربه محمد مهدي الخالصي عفي عنه

٧ ذي القعدة ١٣٣٩ هـ - ١٣ تموز ١٩٢١»[1].

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١١٠-١١١. عن جريدة (العراق) في عددها الصادر في ١٦ تموز ١٩٢١م.

وكذلك الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص١٧٦. وفي الصفحة ذاتها يعلق السيد الحسني بعد ذكر فتوى الخالصي بقوله: «يقول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في حكمته المشهورة (ليت لي عنقاً كعنق البعير)، يريد بذلك أن يكون عنقه طويلاً فلا تصدر مِن فيه كلمات مرتجلة قبل أن تكون قد مرّت بمراحل التبصر والتأمل، فيندم على صدورها. فقد لزمت بيعة الإمام الخالصي مقلديه كافة، من المسلمين الأثني عشرية، بمثل بيعته، فهل تحققت الشروط الواردة في صك البيعة، على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على العراق مقيداً بمجلس نيابي منقطعاً عن سلطة الغير؟».

بينما يذكر الشيخ محمد نجل الإمام الخالصي في معرض تبيان ظروف الفتوى الإيجابية لفيصل، الذي هو شخصياً - الابن محمد - كان يخالف العلاقة الودية بين فيصل وأبيه، فيقول: «.. زار [فيصل] والدي مراراً في مدرستنا في الكاظمية، بزيّ عرب الحجاز، يحمل قطعة من ستار الكعبة مكتوباً عليها آية الكرسي بالذهب، مظهراً إنه لا غاية له إلا نشر تعاليم القرآن وتأييد الكعبة وتخليص البلاد الإسلامية من تسلط الأجانب، وأهدى تلك القطعة إلى أبي، وخلا به في إحدى زياراته له، وأظهر إنه إنما جاء للعراق لينقذه من الإنكليز، وإن عمله لا يتم إلا بموافقة أبي، وبيعته له، فإن بايع، وإلا اضطر فيصل إلى الرجوع من حيث أتى.. فأحضر القرآن الكريم بينهما تيمنّاً وتبركاً، وبايع فيصل أبي على أن يطيع أوامره في إنقاذ العراقيين من الإنكليز، وتحصيل الاستقلال التام الناجز، الذي لا تشوبه أي شائبة، مهما كان اسمها ورسمها، وإذا لم يستطع ذلك فارق العراق لأول إشارة تصدر من أبي، وترك العراقيين وشأنهم..». وحين مناقشة الشيخ محمد (الابن) مع والده حول شكوكه بفيصل، وإنه صنيعة الإنكليز، أجابه والده «..يجوز أن يكون الإنكليز قد اتخذوا آل الشريف لمصالحهم فيجعل الله في آل الشريف أنصاراً للمسلمين أعداءاً للإنكليز، [ثم يضيف تكملة قول والده له]، أتحسب أنك تعلم ما لم أعلم أنا؟ إن فيصلاً فوق ما ذكرت ولكني خشيت أن يبايعه الناس بيعة مجملة ولا قوة لنا على طرده، فيذهب حق العراقيين بإمضائهم صك العبودية جهلاً ولو بإسم فيصل..». الوردي: المرجع السابق، ص١٠٨-١٠٩، نقلاً عن مذكرات الشيخ محمد نجل الخالصي (المخطوطة).

والذي يمكن قوله – بروح إيجابية هادئة – حول هذا التنوع في المواقف والأدوار، إن حلحلةً سياسية أصابت الساحة الإسلامية العراقية – لا سيما لدى الشيعة – وكان بالإمكان ممارسة دور ذكي من خلال الموقفين السياسيّين المتضاديْن لدى العلماء والقادة الدينيين باتجاه ترشيح فيصل، ليتم الضغط المؤثر على فيصل ومن يقف وراءه، من الجانبين، بهدف إصلاح الوضع السياسي خدمة للعباد والبلاد، وذلك عبر المحافظة على مواقع القوة في الصراع السياسي، من دون ضعف أو تقهقر في ساحة المواجهة السياسية. ولكن هذه التكاملية في العمل السياسي بين الموقفين لم تحصل، والأدهى من ذلك ابتلاء بعض القادة بالبساطة والطيب المفرطيْن في التعامل السياسي، مع وجهٍ ليّنٍ يُظهر الصدق في لسانه والتقوى في ظاهره، لكنه يحمل في داخله قلب الثعلب الماكر، يقول محمد الخالصي: «وكان فيصل أقدر إنسانٍ وجدناه، على التزوير والخداع»[1]. ولصفته هذه تمّ آختياره ليكون الواجهة لذئاب السياسية أي القرصنة الدولية، فإنهم يتعاملون مع البسيط الطيب باعتباره الحمل الوديع، فهو أفضل فريسة تقع بين مخالبهم وأنيابهم، وقد يضحكون إلى حد الاستلقاء على الأرض من طيبنا وبساطتنا، وحقاً من البساطة بمكان، أن يسعى أحد لتحقيق الاستقلال التام عن طريق التعاون مع فيصل. فقد كانت اللعبة السياسية أكبر بكثير من هذا التصور الساذج. لأن مبايعته تقتضي الاستسلام للإرادة البريطانية، التي تريد فرض فيصل على العراقيين.

ولعل أصحاب الاتجاه المؤيد لفيصل، أدركوا أن تنصيب فيصل ملكاً على العراق، أمر مفروض لا مفر منه، وعليه – طبقاً لهذا الرأي – من الأوْلى الانحناء أمام العاصفة البريطانية. ولا يتحقق ذلك إلا بالمبايعة المقيّدة بشروط محددة، وفي حالة إخلاله بها تسقط البيعة الملزمة من أعناق الناس. يقول الإمام الخالصي مدافعاً عن رأيه: «..ولكني خشيت أن يبايعه الناس بيعة مجملة، ولا قوة لنا على طرده، فيذهب حق

(١) الخالصي، محمد مهدي: في سبيل الله (كتاب مخطوط) ص٣٦٥-٣٦٦.

العراقيين بامضائهم صك العبودية جهلاً ولو باسم فيصل..»[١].

وعلى ما تقدم، لقد كان فيصل معروفاً لدى أقطاب المعارضة، بأنه مرشح الإنكليز، إلا أن أحد القادة يأتي منفرداً ويستخدم تكتيكاً سياسياً معه، يتوقع من خلال تكتيكه أن يربح الجولة ضد الإنكليز!، هنا بالتحديد تكمن السذاجة في العمل السياسي، وبالفعل لقد خسر التاكتيك والاستراتيجية فيما بعد. يقول محمد مهدي البصير: «سأل بلفور – حاكم بغداد العسكري – السيدي~ن جعفر أبو التمن وعبد الرحمن الحيدري، من اخترتم، فردّ عليه الحيدري بقوله: اخترنا حليفكم»[٢].

وهنالك فكرة يمكن أن نقدمها – أيضاً – في اتجاه التحليل لظاهرة الاختلاف في الموقف السياسي، وهي أن العمل الجهادي والثوري – عادةً – يفرض تنسيقاً في حدود معينة في الجهود، ويدفع نحو رصّ الصفوف ضد العدو المشترك والهدف الموحد، فلا يبرز موقف معاكس للموقف العام في ظروف المقاومة والتضحية إلاّ نادراً. وإن كانت بذور الاختلاف موجودة في الأوساط الحركية، إلا أنها لا تجد المناخ المناسب لنموها وبروزها في الساحة السياسية والدينية، وبالذات لدى القيادات الواعية، ولكن في العمل السياسي وما يرافقه من الظهور في وسائل الإعلام، والحصول على الإمكانيات المالية والمواقع السياسية والوطنية، ضمن هذه المؤثرات، – عادةً – تبرز القناعات المتضاربة، وعندها تُسكب العبرات، وكلٌّ يحمّل وجهة نظره استحقاقات المرحلة، ويقدّم مسوّغات خاصة لتدعيم رأيه، وهذا المطبّ الخطير هو الذي أضعف الموقف الوطني في المعارضة السياسية في المرحلة الحرجة، و«ذلك لأن تأييد أحد الاتجاهين لفيصل، والركون إلى سياسته، شلّ من فاعلية المعارضة للإنتداب والحكومة، وسهّل بالتالي لكثير من قيادات المعارضة الدينية والسياسية، لاسيما رؤساء العشائر، الانتقال إلى جانب الحكومة

---

(١) الخالصي، محمد مهدي: في سبيل الله (مذكرات) ص٣٦٥-٣٦٦.

(٢) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، ج١، مصدر سابق، ص٨٦.

وموالاة الإنكليز أحياناً»[1].

مع العلم أن الرأي المعارض لفيصل كانت له قاعدة شعبية أوسع من الرأي المؤيد له، ضمن أوساط الإسلاميين. وفي نهاية المطاف تراجع الخط المؤيد لفيصل عن تأييده بعد أن اكتشف بوضوح أن تنصيبه كان ضمن اللعبة السياسية البريطانية، التي حيكت فصولها في لندن والقاهرة.

وهكذا تراجع الإمام الخالصي عن موقفه، فخلع بيعة الملك حينما أعلن في مدرسته (جامعة العلم) في الكاظمية ذلك بقوله: «لقد بايعنا فيصلاً ليكون ملكاً على العراق بشروط، وقد أخلّ بتلك الشروط فلم يعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي أية بيعة»، كما وأصدر الإمام الخالصي فتوى لحرمة الدخول في الأجهزة الإدارية التابعة للدولة، لأنه نوع من التعاون مع الكافرين، وذلك في الشهر الأول من عام ١٩٢١. عندما فتحت الحكومة أبوابها للوظائف الإدارية[2]، يقول النفيسي: «لقد أدرك زعماء الشيعة وقادتها إدراكاً تاماً أن الملك فيصل إنما يمثل استمرار الوجود البريطاني في العراق»[3].

وانعكس الموقف السلبي اتجاه فيصل على الساحة الاجتماعية العامة، حتى أنه شمل المخدوعين بأساليبه، ظهر ذلك جلياً بعد خطبة الملك يوم التتويج - كما أشرنا لها آنفاً - ولسان حال الناس عبّر عنه السيد حسين الصدر بقوله: «إن فيصلاً رجل رفيع النسب، سامي الخلق، إلا أنه أفسدته علاقته مع البريطانيين، وارتباطه بهم. حيث أشار في خطبته إلى ثقته بالحكومة البريطانية، وهذه هي الحجة القاطعة والدليل الصارخ على بريطانيته»[4].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٢) الوردي، علي: لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث. مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٣) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة.. مرجع سابق، ص١٧٨.

(٤) النفسي، المرجع ذاته، ص٢٠١.

كما وظهرت المعارضة على الساحة بعدة مظاهر إعلامية وثقافية، وخاصة في بغداد والمدن المقدسة، فمثلاً في الكاظمية، دُعي الملك فيصل من قبل السيد محمد الصدر في ٢٥ آب ١٩٢١م، ٢٠ ذي الحجة ١٣٣٩هـ. وقد أقيمت له حفلة عامة، استغل الإسلاميون هذه الفرصة لإظهار مواقفهم السياسية أمام الملك، ولتحصين التيار الإسلامي العام من محاولات الملك في استدراج الناس وخداعهم. وبالفعل القيت في الاحتفال كلمات حماسية، وقصائد شعرية، وكانت الإثارة الصريحة في قصيدة رشيد الهاشمي التائية التي قال فيها مخاطباً الملك:

يا لابسَ التاج في بغداد هُنّيتا ... بهِ إذا كنْت لاستقلالِهِ جيتا

يا قائدَ الشعب لا تُفسد قيادته ... ولا يرى لك حبلَ العهدِ

وهكذا شكل تراجع الإمام الخالصي عن خطوته المؤيدة لفيصل، منعطفاً جديداً نحو توحيد الساحة الإسلامية، عبر توحيد فتاوى القيادات الدينية. وبناءً على ذلك انطلقت المعارضة الإسلامية في عملها السياسي، رافعة شعاراتها وأهدافها التي تجسد طموحات الشعب المسلم، وكانت أول مبادرة عكست وحدة الموقف لدى قيادات المعارضة الإسلامية، الاتفاق على انعقاد مؤتمر كربلاء، الذي نعتبره مفصلاً تاريخياً مهماً في تلك الأحداث. وبالفعل توحد مسار الإسلاميين في طريق المعارضة، كما وسنلاحظ المواقف الإسلامية الموحدة ضد المعاهدة البريطانية - العراقية والمجلس التأسيسي - أيضاً -.

(١) الجبوري، عبد الله: ديوان رشيد الهاشمي، طبع بغداد ١٩٦٤، ص٦٩-٧٠.

مؤتمر كربلاء المِفْصل التاريخي الهام

لقد عقد ما بين (١٠-١٥ شعبان ١٣٤٠هـ، ٨-١٣ نيسان ١٩٢٢م) مؤتمر كربلاء، وذلك حينما بلغت التراكمات السلبية ضد سلطات الاحتلال والملك أوجها، وقد اتضح فشل الملك في إيجاد مظلة شرعية واقية لسلطته، من علماء المسلمين وعموم المعارضة الوطنية، لذلك انحصر الخيار البريطاني بافتعال قضية هجوم قوة من الوهابيين التابعين لابن سعود على عشائر العراق، ففي ١١ آذار ١٩٢٢م الموافق ١٣ رجب ١٣٤٠هـ، أي بعد سبعة أشهر تقريباً من تتويج فيصل، أغارت قوة كبيرة بقيادة فيصل الدويش على عشائر المنتفك وكان هجوماً واسعاً أوقع خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات[1]. وكان لواء الهجّانة في بداية تشكيله قد وقع ضحية الهجوم المباغت أيضاً، وجاءت الخسائر بالشكل التالي:

٦٩٤ إنساناً، ١٣٠ خيلاً، ٢٥٣٠ جملاً، ٣٨١١ حماراً، ٤٣٠١٠ رأس غنم، ٧٨١ بيت شَعَر، وأعلن فيصل الدويش إن حدود نجد هي خط سكة حديد البصرة - الناصرية[2].

---

(١) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧٥.

(٢) الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن، مرجع سابق، ص١٥٣-١٥٤.

إن هذه الحادثة المروعة أحدثت ردة فعل شديدة في الأوساط العراقية، خصوصاً حينما لوحظ أن الموقف الرسمي للحكومة لم يتناسب مع حجم الكارثة، وقد وجهت القيادة الدينية والمعارضة السياسية اتهامها إلى الإنكليز في هذه العمليات الهجومية.

ويبدو أن الإنكليز أرادوا بهذا التحريك العسكري لابن سعود ضرب عصفورين بحجر واحد – كما يقال – وذلك لإرباك التحرك الإسلامي وخاصة الحركة الجهادية المتنامية في وسط وجنوب العراق، عبر إيجاد نقلة نوعية في شعور العراقيين نحو العدو المتربص بالعراق ووحدته وخيراته، ومما لا يخفى أن هذه الحالة تفرض تفاعلات معينة في الساحة، ومن الطبيعي أن تتجمّد – مرحلياً – شعارات ونشاطات المعارضة للانشغال بالعدوان على الوطن من قبل عصابة الوهابيين، الذين ينطلقون من مبدأ تكفير الآخرين خصوصاً الشيعة، فآستخدمتهم قوى الاستعمار ليعيثوا في البلاد فساداً ودماراً، بالعنف والقتل والسلب بحق المؤمنين الآمنين في ديارهم، فالتكفيريون كانوا ولا زالوا ينطلقون من أفكارهم الهدّامة، هدفهم تفريق وحدة المسلمين وتمزيق تماسكهم، وذلك عبر إثارة الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة، خدمةً للمصالح الاستعمارية، فعملهم الإرهابي العدواني على مدن وعشائر شيعة العراق تمّ بتدبير الإنكليز، وبالتالي أدى إلى تكريس مسألة ضرورة وأهمية الاحتفاظ بالقوات البريطانية في العراق لصد العدوان عن الوطن وأهله. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان هذا العمل الإرهابي بمثابة رسالة شديدة اللهجة إلى الملك، ليسير بانضباط تام تحت المظلة البريطانية، وعليه لا يمكن أن «ننسى ما كان بين العائلتين الهاشمية والسعودية، من عداء قديم، وعندما حدثت غارة (الأخوان) تألم الملك فيصل منها ألماً شديداً، وقد زاد في ألمه ما وجد لدى (كوكس) من فتور وتردد في اتخاذ التدابير الرادعة ضد الأخوان»(١)، «وكانت خطة الإنكليز أن يسعوا بعد الحادث إلى القيام بدور الحَكم المصلح وتنظيم

(١) الوردي، المرجع السابق، ج٦، ص١٣٢.

معاهدة بين الطرفين، وبذلك يصبح الإنكليز أبطال التحرير والسلام في نظر الشعب وعندها يمرّ صك الانتداب بسلام»[١].

إلاّ أنه، قد انقلب السحر على الساحر، وكُشفت الدسيسة البريطانية من قِبل الشعب، ولم تحقق ـ هذه الخطة ـ أياً من الهدفين، وقد فكّر الملك بمؤازرة العشائر وتسليحهم لصد الحملات العدوانية إن حدثت في المستقبل، وهذا الأمر أي التسليح الشعبي سوف يمنح الثورة فرصة جديدة للانفجار ضد المحتلين في يومٍ ما، إلا أن سلطات الاحتلال أدركت خطورة الموقف فطأطأت برأسها أمام العواصف، وقد تراجع الملك عن فكرته.

أما الذي حدث رسمياً هو ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ آذار ١٩٢٢م، ١٨ رجب ١٣٤٠هـ بتخويل محافظ المنتفك (الناصرية) في تقدير الخسائر وتسديدها للمتضررين من الحوادث، وفي جلسته المنعقدة في ١٨ آذار قرر المجلس إرسال لجنة للوقوف على أسباب الحادثة، وتفصيلاتها وأسبابها، ومن ثم تقدير الخسائر وما يلزم من المعونات للأهالي. وبالفعل قدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الوزراء في ٢٧ آذار، بعد جولتها الميدانية، وقد أرفقت تقريرها بعدة توصيات خاصة، لتفادي أمثال هذه العمليات الهجومية في المستقبل[٢].

ولقد كان الملك فيصل منذ تتويجه في ٢٣ آب ١٩٢١م، ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ، يعيش حالة من التجاذب بين المندوب السامي وبين أوساط المعارضة

---

(١) محمد كاظم: عباس: مرجع سابق، ص٣٨٥. والحال إن الحدود العراقية – النجدية، لم تكن واضحة – آنذاك – ففي حالة التحشيد في شباط ١٩٢٢ حذر محافظ المنتفك وزير الداخلية من هذه التطورات، وطالب بالتدخل لعرقلة الهجوم، – ولكن من دون جدوى – شبر، حسن: المرجع السابق، ج٢، ص٢٦٣.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٣٠-٣١. وتجد فيه خلاصة للتقرير المطوّل الذي قدمته اللجنة.

الإسلامية. وكان - كما يبدو لنا - يريد أن يمسك العصا من الوسط بشكلٍ متوازن، ليضمن دعم بريطانيا لعرشه من ناحية، ولكي لا يثير المعارضة الإسلامية ضده من ناحية أخرى. فكأنه يحاول أن يسير في حقلٍ مزورعٍ بالألغام، بشكلٍ حذر. وكانت حالته القلقة تظهر في أحاديثه وخطاباته، وإن كان أمره واضحاً لدى القيادات الإسلامية إلاّ أن محاولاته التقريبية لا تخلو من تأييد شعبي معين، وأحياناً كانت تخدمه حالة الحماس الشخصي فيقف إلى جانب مطاليب الشعب باندفاع، فمثلاً في مسألة الاعتداء على عشائر العراق من قبل آل سعود، يذكر أن الملك كان متحمساً لمعالجتها، إلا أنه اكتشف - فيما بعد - بأن الخطة كانت مدبرة[١].

وفي المجلس انقسم الوزراء على أنفسهم أثناء مناقشة تقرير اللجنة، فخلقت أزمة وزارية - في حينها -[٢]. وقد انعكست هذه المشادة من داخل مجلس الوزراء إلى أجواء الرأي العام والصحف المحلية[٣]. إلاّ أن الطريقة الدبلوماسية الهادئة التي سلكتها الحكومة لحلحلة أزمة الاعتداءات الخارجية على عشائر العراق، كرست قناعة القيادة الإسلامية، بأنها من تدبير السياسة البريطانية، وذلك لتشكل ضغطاً فعلياً على الوطنيين في العراق لا سيما في أوساط التيار الإسلامي الثوري، من خلال إثبات عجزهم عن ردّ تلك الاعتداءات، ومن ثمّ لبلورة الفكرة القائلة، إن الدفاع عن البلاد مهمة كبيرة، لا يمكن احرازها إلاّ بالاعتماد على بريطانيا عسكرياً ودبلوماسياً. حيث كان من أهدافهم المهمة «إقناع العراقيين بضرورة بقاء الحماية البريطانية، والوجود العسكري في

(١) محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: المرجع ذاته، ج١، ص٣١-٣٤. وكذلك، الوردي، د. علي: مرجع سابق، ص١٣٤-١٤٠ تحت عنوان (أزمة وزارية).

(٣) راجع افتتاحية جريدة (الاستقلال) في عددها الصادر في ٣٠ آذار ١٩٢٢، بعنوان (الدفاع! الدفاع) وافتتاحية جريدة (العراق) في عددها الصادر في ٣٠ آذار ١٩٢٢، بعنوان (حول اعتداء الأخوان على عشائر المنتفك).

العـراق، لأنـه مـن دون ذلـك، فـإن العـراق عـاجز عـن أن يقـف علـى رجليـه أمـام المخاطر»[١] ، ومما لا يخفى أن معارضـة فكـرة ضـرورة الاعتمـاد على بريطانيـا بـصورة عملية، قد كلّفت الإسلاميين كثيراً مـن الجهـود والطاقـات، وذلـك لوجـود شخـصيات عشائرية مهمة عقدت مصيرها بتحالفها المستميت مع بريطانيا وسلطة الاحتلال مباشرة أمثال: الشيخ فهد بن هذال، وغيره[٢].

---

(١) ضياء الدين، خالد: العراق من الانتداب حتى الاستقلال الرسمي، مقـال في مجلة البـصائر، العدد ٣، السنة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص٢٤٠.

(٢) تـذكر ألمس بيل، ان شخصيات عشائرية أودعـت بريطانيـا ثقـة كـبرى، فوقفـوا ضـد التوجـه العـام للمعارضة الإسلامية وبالذات العلماء الكبار، فمثلاً تصف ابن هـذال بقولهـا: إنـه «حليفنـا المقـدام فهد بك». بيل، المس: فصول مـن تـاريخ العـراق القريـب ص٤٠٩. وفي هـامش الـصفحة تـذكر حينمـا كلفه عبد الرحمن النقيب رئيس الوزارة بمهمة لدى شيوخ الفرات الأوسط فلم يمتثل حتـى أعلم (المس بيل) (والمستر فيلي) وقال لهما: إنه لا يعرف من هـي الحكومة العربية وإنما يعرف (كوكس) وحده، لذلك يلتمس رضاه. وتذكر أيضاً: إنه حضر يوماً مع شيوخ الدليم للسلام على الملك فيصل الأول عنـد أول زيـارة لـه للرمـادي وكانـت (المـس بيـل) حاضـرة وحينمـا تكلـم فيـصل ناصحـاً المشايخ بالالتفاف حول الحكومة العراقية الجديدة أجابه فهد: نحن معك طالما كنت مع الإنكليز. المصدر ذاته، ص٤٠٩ بالهامش.

مؤتمر كربلاء، وحدة الموقف الوطني

إن تطور الأحداث في الساحة، مع ما رافقها من تطور في أساليب السلطة، بهدف تهميش الإسلاميين وإظهار ضعفهم، بل لدفعهم خارج إطار حلبة الصراع السياسي، كل ذلك أيقظ الشعور الجهادي في الأمة، وعلى رأسها علماء الدين الإسلامي، لذلك قرر الإسلاميون التصدي وشحذ الهمم الشعبية للوقوف أمام تلك الاعتداءات التي هتكت حُرمات الشعب المسلم في وطنه. وبالفعل عقدت عدة اجتماعات تداولية، بين علماء النجف وعلى رأسهم السيد أبو الحسن الاصفهاني، - المرجع الأعلى - والميرزا حسين النائيني - أحد كبار الفقهاء -، قرروا عقد مؤتمر في كربلاء، يحضره كبار العلماء، ورؤساء العشائر، ووجهاء المدن، لمناقشة الأمور المستجدة، واتخاذ ما يلزم شرعاً باتجاهها. وبالفعل - مرة أخرى - يجتمع العلماء الكبار، وقد ردمت الهوة السابقة فيما بينهم، وتوحدت وجهات نظر الإسلاميين والسياسيين الوطنيين، وتكرست هذه الوحدة - ميدانياً - عبر التعاطي المباشر وغير المباشر مع موقف الحكومة والملك إثر هذه الأزمة. وبالفعل بعث السيد أبو الحسن الاصفهاني، والشيخ محمد حسين النائيني برقية إلى الشيخ مهدي الخالصي في الكاظمية لشد الأزر والتوجه بكامل الثقة لغرض إنجاح مؤتمر كربلاء، هذا نصها:

جناب حجة الإسلام محمد مهدي الخالصي – دامت بركاته–.

إنه لا ينبغي الاتكال على وعود السلطة البريطانية في دفع شر الخوارج الإخوان عن المسلمين فبناء عليه نأمل حضوركم في كربلاء قبل الزيارة بأيام [زيارة الإمام الحسين عليه السلام المخصوصة ليلة النصف من شعبان]، وتأمرون رؤساء العشائر كالسيد نور (الياسري)، وأمير ربيعة، وسائر الرؤساء بعد إبلاغهم سلامنا بالحضور كما أننا نحضر مع من في طرفنا من الرؤساء لأجل المذاكرة في شأنهم، إن شاء الله تعالى.

ختم أبو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين الغروي النائيني»[١].

وقد استجاب الشيخ الخالصي لهذا الطلب، فبعث حوالي مائة وخمسين برقية إلى رؤساء العشائر والشخصيات السياسية يحثهم على الحضور في المؤتمر، بالنص التالي:

«بمناسبة تجاوز الأخوان على حدود العراق، تقرر أن يحضر العلماء وجميع رؤساء القبائل في اليوم العاشر من شهر شعبان المعظّم فيلزم حضوركم في اليوم المذكور إلى كربلاء»[٢].

وممّا يذكر هنا إن الحكومة تدخلت لعرقلة وصول البرقيات عبر دوائر البرق، إلاّ أن جدية الشيخ وطريقته الخاصة في توصيلها، باعتماده على البريد الشخصي –يداً بيد – أجبرت الحكومة على التراجع عن قرار المنع، وبالتالي سمحت بإرسال البرقيات[٣].

وكان موعد انعقاد المؤتمر هو في ١٠–١٥ شعبان ١٣٤٠هـ الموافق ٨–١٣ نيسان ١٩٢٢م لذلك تشكلت لجنة لإدارة المؤتمر في أوائل نيسان ١٩٢٢م، برئاسة الشيخ الخالصي وعضوية السيد نور الياسري، والشيخ كاظم أبو التمّن، والسيد كاطع العوّادي، والسيد علوان الياسري، والشيخ محمد باقر الشبيبي، والحاج عبد الحسن

---

(١) البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩١-٣٩٢.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٦، ص١٤١.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٣٦.

الجلبي. وقد اجتمعت اللجنة واتفقت على وضع منهاج من ثلاث عشرة مادة، طبعت في بغداد وأهم ما ورد في المنهاج تشكيل أربع لجان فرعية هي:

«اللجنة الأولى: تؤلف من محمد الخالصي [الابن] وعبد الحسين الجلبي وأبو طالب الاصفهاني، ومهمتها بث النصح في وجوب المحافظة على الراحة التامة والسكينة في الاجتماعات..

اللجنة الثانية: تؤلف من السيد صادق الاسترابادي، وحمدي الباججي، وعبد الرسول كبه، وإدريس الكاظمي، وعبد الهادي الجلبي، ويكون كاظم أبو التمن المسؤول عنها والموكول بإدارة شؤونها، ومهمتها إعداد العدة لسفر الشيخ مهدي الخالصي ومن معه من أهالي الكاظمية وبغداد إلى الحلة فكربلاء.

اللجنة الثالثة: تؤلف في كربلاء من محمد حسن أبو المحاسن. وعيسى البزاز، وخليل الاسترابادي، وهاشم شاه، ومحمد الكشميري، ومحمد رضا نصر الله، وعمر العلوان، وعبد الكريم العواد. ومهمتها تنظيم الاجتماعات في كربلاء.

اللجنة الرابعة: تؤلف من رؤساء وخدم العتبات المقدسة في كربلاء، ومهمتها التعرف على القادمين وتعيين محل سكناهم وتمهيد طريق إيصالهم إلى الاجتماعات»(١).

وقد قررت اللجنة في اجتماعها، موعد الانطلاق إلى كربلاء يوم التاسع من شهر شعبان ١٣٤٠هـ، ٧ نيسان ١٩٢٢م. كما وحدّد المجتمعون - أعضاء اللجنة - برنامج المؤتمر وهدفه الأساس(٢)، الذي يدور حول الاعتداءات الأخيرة على عشائر العراق، وأكدوا على أن قرارات المؤتمر تعتبر نافذة على المسلمين بعد إمضاء المرجعية الدينية العليا عليها. ثم آتفقوا على أن يكون مكان انعقاد المؤتمر في دار الإمام الشيرازي الراحل، وأشاروا أيضاً إلى أن المؤتمر يؤيد سياسة فيصل في صد العدوان. ولقد

(١) الوردي، المرجع السابق، ج٦، ص١٤٢.

(٢) راجع التميمي، د. خالد: مرجع سابق، ص١٣٨-١٥٠، «غارات الوهابية ومؤتمر كربلاء».

استجابت الشخصيات الدينية والعشائرية عموماً وأعيان المدن والوجهاء من مختلف مناطق العراق للدعوة والحضور، إلا أن قبائل الدليم أبرقت بعدم حضورها للمؤتمر، لأنها تعتبر هذه الأمور من اختصاص الحكومة [!](1).

ويذكر الحسني بأن الشيخ الخالصي حينما وصل إلى بغداد استقبل استقبالاً حافلاً وانضم إلى موكبه عدد كبير من البغداديين، وقد ضجت كربلاء بالحشود المتجمهرة، والتي قدرت بنحو مائتي ألف شخص(2)، وقد نزل الإمام الخالصي بعد زيارته للإمام الحسين والعباس (عليهما السلام)، في دار الإمام الشيرازي ـ القائد الراحل(3).

وحضر المؤتمر رؤساء القبائل وعلماء الدين السُّنة والشيعة، كما وأصدر عدد من علماء المسلمين السنة بيانات وفتاوى تؤيد المؤتمر وتستنكر اعتداء الوهابيين على المسلمين. وهكذا تحققت الوحدة الإسلامية من خلال مؤتمر كربلاء، وقد تفاعل علماء السنة مع هذا الحدث بشكلٍ جدّي، ففي بغداد اجتمع عدد منهم في تكية الخالدية لبحث هجوم الإخوان والموقف المطلوب وذلك في ٥ نيسان ١٩٢٢م. الموافق ٨ شعبان ١٣٤٠هـ وكان الشيخ عبد الوهاب النائب هو المتحدث في الاجتماع. وبعد التداول استقر رأي المجتمعين على انتخاب وفد إسلامي للمشاركة في مؤتمر كربلاء، فتم اختيار الشيخ النائب رئيساً للوفد، وأحمد الشيخ داود، وإبراهيم الراوي، وعبد الجليل الجميل، بصفة أعضاء، كما وأصدروا الفتوى التالية بناءً على الاستجواب الذي قدّم إليهم على الشكل التالي: «ما قول علماء المسلمين الأعلام فيمن يدعي الإسلام ويحكم بشرك من خالف معتقدهم من جماعات المسلمين مستحلين قتالهم ودماءهم وأموالهم وسبي ذراريهم بغير سبب، وقد هجموا على بلاد المسلمين غداءً وبداءً، فهل يجب قتالهم ودفاعهم أم لا؟ أفتونا مأجورين: الجواب والله

---

(1) الدراجي، عبد الرزاق أحمد: مرجع سابق، ص١٦١.

(2) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٣٦.

(3) الوردي، المرجع السابق، ص١٤٣، نقلاً عن جريدة (الرافدين) عددها في ١٢ نيسان ١٩٢٢م.

تعالى أعلم: نعم، يجب قتالهم والحالة هذه». وقد وقّع عليها عدد كبير من العلماء منهم، عبد الوهاب النائب، وعبد الملك الشواف، وإبراهيم الراوي، وخضر القاضي، ومنير القاضي، ونعمان الأعظمي، وبهاء الدين النقشبندي وغيرهم(١).

وهكذا، وصل وفد علماء المسلمين السنة من بغداد إلى كربلاء في ١٠ نيسان، ووصل أيضاً من الموصل وفد علماء المسلمين السنة في مساء ١٠ نيسان مؤلف من: مولود مخلص، وسعيد الحاج ثابت، وأيوب عبد الواحد، وعبد الله النعمة، وثابت عبد النور، وعبد الله آل رئيس العلماء، وعجيل الياور، ومحمد آغا رئيس الكركرية. ووصلت برقية للشيخ الخالصي من أهالي تكريت وشرقاط يؤيدون المساعي التحررية وقد انتدبوا مولد مخلص ليمثلهم في المؤتمر وإنهم قيد التنفيذ لقرارات المؤتمر(٢).

وكان الشيخ الخالصي قد وجّه دعوة إلى الملك فيصل للحضور وترؤس المؤتمر(٣)، وقد استجاب لذلك في البداية على أن يحضر يوم ١٤ شعبان، إلا أن المندوب السامي عرقل حضوره(٤)، خشية الضغط المتزايد على فيصل وبالتالي إجباره بتأييد طلب الاستقلال التام للعراق من بريطانيا، وقد انتدبت الحكومة وزير الداخلية توفيق الخالدي ليحضر المؤتمر، مزوداً بأوامر مشددة بالالتزام بمنهج الخالصي المعلن فحسب، وذلك «ليراقب المؤتمر عن كثب، ويوافي البلاط الملكي بكل ما يدور فيه»(٥). هذا، وقد بعثت الحكومة قوة عسكرية إلى كربلاء لمراقبة الأحداث تحسباً للتطورات المفاجئة تحت غطاء المحافظة على الأمن، وهي قوة مؤلفة من ٢٠٠ جندي مشاة و٥٠ من الخيالة بقيادة محي الدين السهروردي، وكانت التفاتة الشيخ محمد الخالصي ذكية أمام هذا

---

(١) جريدة الاستقلال، عددها في ٦ نيسان ١٩٢٢م.

(٢) للتفاصيل راجع: الوردي: المرجع ذاته، ص١٤٤-١٤٦، تحت عنوان (مشاركة أهل السنة).

(٣) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٤) الوردي، المرجع السابق، ج٦، ص١٤٦، عن دائرة الوثائق العامة بلندن رقم: (O،N،٧٧٧٠-٣٧١٠).

(٥) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ص٣٦.

الإجراء الحكومي، فقد زار الجنود في مقرهم بصحبة محمد حسن أبو المحاسن وألقى عليهم كلمة حذّر من خلالها استجابتهم للإنكليز في رمي إخوانهم المسلمين المجتمعين لمصلحة البلد والشعب، وقد أيّد أحد الضباط كلام الشيخ مؤكداً له، لو نشبت الحرب فالجيش معكم ضد الإنكليز[1].

ضمن هذه الأجواء المتوترة ازداد الحماس الشعبي، فعقد المؤتمر في أول جلسة له في دار الإمام الشيرازي وذلك في اليوم الحادي عشر من شعبان ١٣٤٠هـ الموافق ٩ نيسان ١٩٢٢م، ثم استمر في عقد الاجتماعات في أماكن مختلفة[2]. وكان في مقدمة الحضور المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الاصفهاني والشيخ مهدي الخالصي، ولم يحضر الميرزا النائيني ولعله كان يحمل منهجاً للمؤتمر يختلف عن منهج الإمام الخالصي، ولكنه ما كان يرى الظروف المحيطة تناسب طرحه، ولعله - أيضاً كما يبدو - قد توفرت لديه معلومات صحيحة باختراق المؤتمر من قبل السلطة، مما يجعل عملية قطف الثمار المرجوة من انعقاده صعبة المنال، وقد ذكر الشيخ محمد الخالصي في مذكراته المخطوطة بأن الميرزا النائيني «امتنع من الحضور معتذراً بأنه بلغه إنّنا رتّبنا منهجاً لهذا الاجتماع»[3].

ويذكر - أيضاً - أن توفيق الخالدي كان في مقدمة المجتمعين باعتباره ممثلاً للملك فيصل، مع كبار المدعوّين، وبعد لقاءات أولية وجلسات مكثفة بين علماء الدين ورؤساء العشائر ووجهاء المدن والسياسيين، عقد المؤتمرون اجتماعهم الأخير في صحن الإمام الحسين عليه السلام في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان ١٣٤٠هـ الموافق ١٣ نيسان ١٩٢٢م، وخطب الحاج محمد جعفر أبو التمن خطبة وضّح من خلالها أهداف المؤتمر وضرورته وما توصل إليه من قرارات.

---

(١) الوردي، المرجع السابق، ج٦، ص١٤٧. نقلاً عن مذكرات الشيخ محمد نجل الإمام الخالصي.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) الوردي: المرجع السابق، ص١٤٣. عن مذكرات الشيخ محمد الخالصي.

البيان الختامي للمؤتمر

أصدر المؤتمرون بيانهم الختامي(١)، هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

نحن الموقعين أدناه: سادات وزعماء وأشراف مدن العراق، أصالة عن أنفسنا ووكالة عن منيبينا، تلبية لدعوة حجج الإسلام دامت بركاتهم، الذين يمثلوننا والرأي الإسلامي العام. قد حضرنا الاجتماع المنعقد بكربلاء للنظر في قضية الأخوان، تلك الاجتماعات المبتدئة من عاشر شعبان والمنتهية بالخامس عشر منه [سنة ١٣٤٠هـ]، وبناء على ما أوقعه الخوارج الأخوان بإخواننا المسلمين من الأفعال الوحشية، من القتل والسلب والنهب. وقد اتفقت كلمتنا بحيث لم يتخلف منا أحد عن كل ما تقتضيه مصلحة بلادنا عامة، وحفظ الأماكن المقدسة وقبور الأولياء خاصة، وسلامتها من جميع طوارئ العدوان خصوصاً عادية الأخوان، وقررنا معاونة القبائل بكل ما في وسعنا واستطاعتنا لمدافعة الأخوان ومقاتلتهم، العائد أمر تدبيرها لإرادة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول، الساهر على حفظ استقلالنا واستقلال بلادنا [!!]، وبناءً على تعلقنا بعرش جلالته [!] فإنا نطلب من جلالته أن يتكرم بإسعاف طلب الأمة المتعلق بإغاثة منكوبي

(١) تم توقيعه وامضاؤه من قبل الزعماء المؤتمرين، ثم رفعوا البيان إلى الملك فيصل، وصورة عنه إلى العلماء. راجع الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٣٦.

حوادث الإعتداء وتعويضهم عن الخسارة اللاحقة بهم[١]. وقد نظمنا لهذا الميثاق نسختين قدمنا أحدهما لأعتاب صاحب الجلالة، والثانية للعلماء الإعلام، والله المستعان»[٢]. (التواقيع)

وعلى ضوء ما قرّرناه من أن هذا المؤتمر ببيانه الهادف يعدّ، مفصلاً تاريخياً مهماً، عن حالة ظنية واحتمالية لدى المتصدين لأعمال المؤتمر من كبار العلماء ورؤساء العشائر، في وعيهم السياسي، هذه الحالة تقتضي استدراج الملك فيصل إلى جانب المعارضة الوطنية في مطاليبها، ومعنى ذلك إيقاد شعلة الخلاف بينه وبين أربابه الإنكليز، عبر إيقاع الخلاف أو تعميقه بين الملك وسلطة الاحتلال، وعلى رأسها المندوب السامي، يقول الشيخ محمد نجل الإمام الخالصي في مذكراته الموسومة (في سبيل الله): «إن الشيخ مهدي الخالصي كان يخطّط لعملٍ ضد الإنكليز على غرار ثورة العشرين، وإنه اغتنم فرصة دعوته من علماء النجف، فصمّم على جمع القبائل والعلماء في كربلاء، وإنذار الإنكليز بإنهاء الاحتلال وترك العراق.. والظاهر أن تفكيره كان يتجه إلى توجيه الإنذار باسم الملك»[٣]. وفي هذا الصدد يقول (كوكس) المندوب السامي في

---

(١) مهما بررنا للمؤتمرين هذا الاعتراف الكبير للملك، فإنه أضفى شرعية كافية للملك كان يحلم بها، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على سذاجة المتصدين لأعمال المؤتمر من العلماء إلى عموم التيار الوطني.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات، المرجع ذاته، ص٣٦-٣٧. وكذلك البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية. مصدر سابق، ج٢، ص٣٩٦-٣٩٧، تجد صورة عن البيان مخطوطة باليد، تتضمن تواقيع وفد أعالي دجلة والوفد الموصلي بالأسماء، وذلك لدى الطريحي، الرئيس الأول الركن محمد حسن: مذكرات ضابط عراقي، تحقيق الدكتور محمد حسن الزبيدي، مجلة الموسم ص١٧٥، نقلاً عن المخطوطة الفريدة، المحفوظة في مكتبة جامعة ليدن - هولندا، رقم٢٢,٩٤٧. وينقل الوردي في لمحاته، المرجع السابق، ص١٤٨، عن جريدة (العراق) في عددها الصادر بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٢، صورة عن مضبطة من المضابط، قريبة إلى هذه الصياغة، باختلاف بعض الألفاظ.

(٣) الخطاب، رجاء حسني: العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ طبع بغداد ١٩٧٦م، ص٢٨٠، نقلاً عن: ←

رسالته الخاصة التي وجهها إلى مدير مكتب الملك قبل انعقاد مؤتمر كربلاء بأسبوع، جاء فيها: «إن هدف التحركات التي تشهدها النجف، ليس للدفاع ضد الإخوان، إنما الهدف هو استدراج الملك إلى حضور الاجتماع، ومن ثم إجباره بواسطتهم لأن يطلب من الحكومة البريطانية منح العراق استقلاله التام فوراً، وإن المؤتمرين سيحاولون الحصول على السلاح من السلطات البريطانية لغرض الدفاع عن الحدود العراقية ومن ثم استخدامه لغرضهم المذكور أعلاه»(١).

ومع هذه التوقعات السلبية من قبل سلطة الاحتلال إزاء المؤتمر، إلا أن الملك أظهر ارتياحاً لبيان المؤتمر الذي تضمن اعتراف المعارضة الإسلامية - الوطنية بملوكيته على العراق، وكان هذا الاعتراف وبهذا الحجم الكبير، وبحضور المرجع الأعلى وكبار العلماء، يشكل قفزة نوعية للوضع السياسي للملك شخصياً، حيث كان إقرار الإسلاميين به هاجسه المقلق منذ البداية. لذلك أبرق إلى كربلاء - تعبيراً عن ارتياحه لنتائج المؤتمر - بالبرقية التالية:

«إلى حضرات حجج الإسلام الأعلام والرؤساء الكرام: لقد بلغنا ما تجلى به اجتماعكم

الخالصي، محمد: في سبيل الله، مذكرات الشيخ محمد نجل الشيخ مهدي الخالصي، مخطوطة ومحفوظة في مكتبة (مدرسة جامعة العلم) في الكاظمية، ص٣٧٦.

(١) الخطاب، رجاء حسني: المرجع ذاته، ص٢٨١. هذه الرسالة وثيقة محفوظة في مكتبة (مدرسة جامعة العلم) في الكاظمية، وهي مصورة من الوثائق البريطانية، تتألف من خمس صفحات، أنظر:

Confidentait .The residency ،Bughdad ٤ ،Th April .١٩٢٢ Aletter From perey Co X to Restum.

ويذكر الوردي هذه الرسالة المكتوبة الصادرة من (كوكس) إلى سكرتير الملك في ٤ نيسان، بألفاظ قريبة ممّا أوردنا، ولعل الاختلاف في الترجمة فقط.

راجع الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص١٥٣-١٥٤. ومن المفيد قراءة الرسائل المتبادلة بين (كوكس) وفيصل من جهة، وبينهما وبين لندن من جهة أخرى، باعتبارها ملجأ الطرفين. راجع الوردي: المرجع ذاته، ص١٥٥-١٥٦، نقلاً عن دائرة الوثائق العامة بلندن رقم (اف. او٣٧١٠-٧٧٧٠).

هذا التاريخي، من مظاهر الحمية الشريفة، والوطنية الصادقة، ومآثر الحكمة والروية، وما أظهرتموه من الإخلاص نحونا، جزاكم الله عنّا وعن الدين والوطن والأمة خير الجزاء، وأنا أبتهل إلى الباري تعالى، أن يوقفنا وإياكم لما فيه حفظ كيان الوطن المحبوب، وتعزيز كلمة الأمة وإعلاء شأنها، والله خير مجيب، والسلام عليكم أجمعين»[1].

والملاحظ على هذه الرسالة التي تمتاز بالعواطف والتحيات، خالية من موقف سياسي مباشر محدّد، وهذا ما كان يميز أحاديث الملك، فهو لم ينتقد هجوم الوهابيين ولم يرمِ بالمسؤولية على الحكومة، ولا على بريطانيا، وذلك يدلل على لباقته السياسية في إدارة الأمور. هذه اللباقة (التكتيكية) التي غالباً ما تورط صاحبها في القرارات المصيرية والمواقف الصعبة، وذلك لأن المسألة لا تتوقف على مجرد الكلام والخطاب.

---

(١) البصير، محمد مهدي: المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٧-٢٩٨.

مؤتمر كربلاء في الميزان السياسي

في تقيمنا لمؤتمر كربلاء، يمكن القول: إنه بالفعل كان (بالون) اختبار، يكشف عن قدرات القادة السياسيين في توحيد مواقفهم، والتنازل عن بعض الذاتيات، وذلك لمسك زمام حركة الأمة. وقد نجح علماء الإسلام في ذلك، حيث إنهم جمعوا كبار القوم، وحرّكوا مشاعر الأمة ضمن تعبئة هادفة. ومعنى ذلك أن الهزيمة العسكرية لثورة العشرين، وما تبعتها من آثار اجتماعية وسياسية محبطة للآمال، لم تؤثر على المسيرة التحرريّة للعراقيين المخلصين، لذلك عادت المعارضة الإسلامية - مرة أخرى - لتحمل راية المقاومة والرفض لمشاريع السيطرة البريطانية، في محاولة جادة نحو تثبيت شعار الاستقلال التام عن أية قوة أجنبية، كهدف مقدس لجهاد الشعوب في البلدان المحتلة، لا يمكن التخلي عنه رغم المتغيرات المرحلية. ومع ذلك تبقى الملاحظة الأساسية التي تسجل على مؤتمر كربلاء، تدور حول عدم بلورة مشروع سياسي للأمة يقاوم الاحتلال، ويضع سقفاً زمنياً لخروج المحتل ونيل الاستقلال التام كمطلب وطني عام، بالإضافة إلى ما ذكر في البيان من مساندة العشائر لمقاومة المعتدين من الخارج. وفي تقديرنا إن عدم المبادرة لطرح هكذا مشروع من خلال المؤتمر يعني إن المعارضة ضيعت على نفسها فرصة مهمة من الفرص الذهبية في ذلك الظرف الحساس وللأسف صار سعيها في حقيقة الأمر وراء الأحداث السياسية، في حين كان بإمكانها التخلي عن السياسة القديمة -غير النافعة - في محاولة استدراج الملك إلى جانبها، بل كان من

المفروض أن تعتمد على قدراتها الذاتية التي هي قدرات الأمة الواعية، وتصنع إنجازاً وطنياً في مشروع إنقاذ متكامل للوطن. بينما أظهرت تلك النتيجة حالة الاتكالية لدى المعارضة وبانَ ضعفها في مواجهة المشاريع البريطانية، وبما أن الملك هو حلقة مهمة من حلقات المشروع البريطاني، فبدأ التخطيط من خلاله لتفتيت وحدة المعارضة الوطنية وتشتيت قوتها.

إن ضعف المبادرات من جانب المتصدين للمعارضة العراقية في مجال الإدارة والحكم ما بعد الثورة شجّع الإنكليز في مواصلة اقتحامهم للساحة عبر الإمكانيات الكبيرة المتوافرة لديهم، مما جعل نجاح الخيار السياسي في الصراع ضد الإنكليز بالاتفاق مع الملك الذي أشادَ به بيان مؤتمر كربلاء، صعب المنال. وقد سعت سلطة الاحتلال عبر جهود مكثفة، وبمعّية المتعاونين المحليين معها، لتشويه مساعي الإسلاميين بالذات، وإشاعة حالة الإحباط في الأمة، وذلك من خلال إثارة السلبيات والشكوك حول التحرك الإسلامي والوطني، ومدى قدرة المعارضة على الوقوف والمواجهة ضد المحتلين وكانت للمندوب السامي محاولات جدّية في هذا الاتجاه، عبر تحريك العشائر الموالية للإنكليز في إبداء معارضتها للوطنيين في المعركة السياسية. فبعد مؤتمر كربلاء أُعدّت مضابط عديدة، مضادة لمضابط المؤتمرين بتوجيه خاصٍ من سلطة الاحتلال، وذلك لإيجاد حالة من التوازن السياسي في الأمة - ولو بالإطار الظاهري - وكذلك للضغط على الملك، كي لا ينساق وراء توجهات المعارضة الوطنية. وإنما يحصر خياره تماماً بالارتباط الوثيق بالإنكليز، والدخول في العملية السياسية ضمن هذا الخيار، ثم سعت سلطة الاحتلال لإفهام الملك عملياً، وذلك فيما بعد المؤتمر، فمثلاً في ٢٣ نيسان وبتوجيه من (كوكس) مباشرة «ذهب علي سليمان، ومعه أربعون من رؤساء العشائر، وقابلوا الملك وأخذوا يتحدثون إليه بما أوصاهم به (كوكس)، فذكروا له بعبارات

واضحة، إنهم لم يقسموا بالولاء له إلا بشرط أن يصغي للنصائح البريطانية»[(١)].

ومع كل تلك الملاحظات حول المؤتمر، وكذلك محاولات تشويهه من الجانب البريطاني فقد عبر مؤتمر كربلاء عن بقاء الكلمة الكبرى في التأثير على مجريات الساحة العراقية بيد المعارضة الإسلامية وعلى رأسها القيادة العلمائية، وبالذات المرجع الأعلى للأمة، فالمؤتمر أعاد الدور القيادي للعلماء إلى الواجهة بعد الهزيمة العسكرية لثورة العشرين. بالإضافة إلى أنه قلّص فجوة الخلاف بين علماء النجف بما فيهم المرجع الأعلى وعلماء الكاظمية وعلى رأسهم الشيخ مهدي الخالصي، وبذلك توحدت مواقف العلماء اتجاه الملك فيصل والمعاهدة البريطانية -العراقية. وكذلك فوّت مؤتمر كربلاء الفرصة أمام سلطة الاحتلال لإرهاب الرأي العراقي العام عبر هجمات الوهابيين وأمثالها، ولذلك استمرت المعارضة الإسلامية في معركتها المفتوحة ضد المعاهدة البريطانية العراقية بقوة[(٢)]. إلا أن المسالة الحساسة التي لابد من التأكيد عليها، وقد يشاركني أكثر من باحث في هذا الاتجاه[(٣)]، وهي تتلخص في كون هذا المؤتمر الكبير بحجمه، والكبير في تنوّعه بالحضور والمساهمة، لم يسفر عن نتائج متناسبة مع الكمّ الهائل

---

(١) كان (كوكس) لا يحبذ نشر هذه المضابط خوفاً من الدخول في معركة المضابط والمضابط المضادة. ولكن حينما زاروا الكيلاني شجعهم على إصدارها، وبالفعل أصدروها.

راجع، الوردي: المرجع السابق، ص١٥٠-١٥١. عن وثائق البلاط الملكي. ومما يذكر أنه قد وقع ما كان يكرهه (كوكس)، فقد أصدرت بعض العشائر قرارات خلع رؤسائها وبعثوا بنسختين من مضابطهم تلك إلى الإمام الخالصي ليحتفظ بنسخة، ويسلّم الحكومة النسخة الثانية، ومن الطبيعي أن هذا الصراع الظاهري يستبطن صراعاً داخلياً بين فيصل والإدارة البريطانية أي (كوكس)، وهذا من نتائج مؤتمر كربلاء -أيضاً-. راجع، البصير: المصدر السابق، ج٢، ص٣٩٨. وكذلك الوردي: المرجع السابق، ص١٥٢-١٥٦.

(٢) راجع آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجعية العاملة، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) راجع، البصير: المصدر ذاته، ج٢، ص٣٩٤، والرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٢٥٠. وكذلك شبر، حسن: مرجع سابق، ص٢٧٢.

لآمال الرأي العام، المتوثب لتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر في تلك الظروف الخاصة، كما أن مجاملتهم للملك فيصل بالصورة التي رسخت ملوكيته ومنحت عرشه المستند أصلاً على الإنكليز شرعية وطنية خاصة. من المؤكد إن هذه المجاملة لا تتناسب مع حركة المؤتمرين الهادفة نحو الاستقلال التام. ومن هنا، يظهر أن بعض المعارضين كان ينقصهم الوعي السياسي المطلوب، لخوض غمار المعركة السياسية بنجاح، ضد أعداء الأمة، وذلك بمسك زمام المبادرة في التصدي للمحتلين وصنيعتهم الملك على حدٍّ سواء. ولكنهم – وللأسف – ساهموا مساهمة فعّالة ببيانهم هذا، في تقوية رمزية الملك فيصل في الأوساط العراقية العامة، مما وضع الساحة الشعبية في حالة من الترقب والانتظار لفيصل ومبادرته في تحقيق آمال الشعب في الاستقلال التام والدفاع عن أراضيه وقيمه!!، وعقدت بعض الأطراف الشعبية آمالها على شخصه وسعيه!!، إلا أنه حينما انفلق فجر الصباح تبيّن أن (حاميها حراميها) –كما يقال– ، بينما بقي الموقف الإسلامي – داخلياً – ينظر إلى فيصل بريب وشك بل وقف منه موقفاً مضاداً بشكل تام، وبذلك دخلت المعارضة الإسلامية تقييماً جديداً للمستجدات، وأفرزت عن ظهور حالة لها خصوصيتها في النشاط والتحرك السياسي – كما سنرى ذلك مع تطور الأحداث–.

ولابد أن نشير في الختام إلى النتيجة السياسية الملموسة لمؤتمر كربلاء، الذي تفاعلت فيه الأمة بكل أطيافها، تمحورت حول إجبار سلطة الاحتلال على تغيير أسلوبها الإداري فقط، من دون المساس بالخطة الجوهرية المؤدية إلى استعمار العراق، فاتبع (كوكس) سياسة الاحتواء لهذا التصعيد الإسلامي والوطني في الساحة خوفاً من تطوره في قنوات تنظيمية قد تؤدي إلى الانفجار الثوري في المستقبل. لذلك أبرق (كوكس) لابن سعود، طالبه فيها بإيقاف الهجمات على العراق، وتمت المصالحة في

ترسيم الحدود[١]، وذلك في معاهدة (المحمّرة) بحضور المندوبين عن (كوكس) والحكومة العراقية وابن سعود، واكتملت في اجتماع (العقير) مقابل البحرين بين (كوكس) وابن سعود مباشرة بحضور صبيح نشأت وزير المواصلات والأشغال، وكذلك فهد الهذّال رئيس عشيرة عنزه، و(الميجر مور) القنصل البريطاني في الكويت، و(الميجر ديكسون) الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. وذلك في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م، واستمرت المفاوضات ستة أيام أسفرت عن رسم الحدود بشكل تمّ فيه إرضاء الجانب العراقي، ثم أخذ من الكويت ليعطي ابن سعود»[٢].

يقول النفيسي «فقد كان (تشرشل) يعلم أنّ مقْدم فيصل إلى العراق سيغيظ ابن سعود، وبسبب هذا اقترح ابن سعود أن تزداد المعونة المالية التي تدفعها له بريطانيا إلى مائة ألف ليرة إسترلينية سنوياً، تدفع له شهرياً شريطة أن يحافظ ابن سعود على السلم مع كلٍّ من العراق والكويت والحجاز..»[٣].

---

(١) راجع، الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩-٢٣٣.

(٢) الوردي، علي: المرجع السابق، ج٦، ص١٦٠.

(٣) النفيسي، عبد الله: مرجع سابق، ص١٧٤، للتفاصيل راجع: الشيخ خزعل، حسين خلف: تاريخ الكويت السياسي، طبع بيروت، ١٩٧٠، ج٥، ص١٤٤.

الفصل الثاني

المعارضة الإسلامية الوطنية في مواجهة المعاهدة البريطانية- العراقية وانتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤م

أ. معارضة المعاهدة البريطانية - العراقية

سلطة الاحتلال وسياسة الخطوة - خطوة

جدّدت المعارضة الإسلامية وعلى رأسها القيادات الدينية العليا، ريادتها للساحة السياسية عبر مؤتمر كربلاء، واتضح للإنكليز مجدداً مدى القدرات الهائلة التي لا زالت في يد العلماء المجتهدين والحركة الإسلامية، وتأثيرها المباشر في العمق الجماهيري الكبير الذي يمثل تيار المعارضة العراقية عموماً. وعلى ضوء هذه الحقيقة بدأ يتصرف (كوكس) بحذرٍ شديد عبر الخطط المدروسة وذلك لتكملة مؤسسات الدولة بشكلٍ لا يؤلب عليه التيار الإسلامي بصورته الشاملة. وكان من المفروض تشكيل مؤتمر عام لشعب العراق لمناقشة دستور الدولة، وترسيم حدود العلاقة بين العراق وبريطانيا، إلا أن البريطانيين تحاشوا الاصطدام بصخور المعارضة الإسلامية وامتداداتها الواسعة في الأمة. هذا الاصطدام – إن حدث – سينعكس داخل المؤتمر لصالح الإسلاميين وفي حينها ستبرز المطالبة الملحّة بالاستقلال التام للوطن ورفض الانتداب.

لذلك قرر البريطانيون فتح جبهات غير أساسية لغرض الانشغال في معارك جانبية على حساب المعركة المصيرية الفاصلة، وذلك لإبعاد فرصة المعركة الحقيقة من أمام الإسلاميين الذين باتوا على أهبة الاستعداد التام لخوضها. ومن المعلوم أن المعارك الجانبية توزع الاهتمامات والطاقات بدلاً عن تركيزها في اتجاه مركزي واحد، والمسألة

الأهم في الثورات الشعبية أن المعارك الجانبية لم تستنفر الطاقات والقوى بأكملها، وبذلك ستخلق أزمات وانعكاسات قد تكون حادة أحياناً، تعرقل شمولية المسيرة المناهضة للمخططات البريطانية.

وفي أجواء هذه الأزمة المتنامية أخذ يعاني من معالجتها الملك ورئيس الحكومة معاً، وذلك لحصرها بين توجّهين مختلفين أساساً: التوجه الأول لدى سلطة الاحتلال حيث إنها تحاول إبرام معاهدة تكون بمثابة صورة طبق الأصل عن الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى تحقيق بعض المكاسب المالية أيضاً لتغطية نفقات الاحتلال.

والتوجه الثاني لدى المعارضة، فإنها تريد من المعاهدة أن تنظم العلاقة بين البلدين بإلغاء الانتداب واعتبار العراق بلداً مستقلاً[(١)].

فمن خلال التجربة العملية للوجود البريطاني في العراق، قررت سلطة الاحتلال عدم الاصطدام المباشر بالمعارضة الإسلامية التي تعتبر معارضة شعبية واسعة، فقد «أظهرت ثورة ١٩٢٠ العداء الذي يكنّه الشعب العراقي لنظام الاحتلال الإنجليزي، ولإدخال الحكم الانتدابي في العراق على السواء. ولقد اتعظ الإنجليز بالتجربة المرّة، فقرروا أن يعطوا الانتداب شكل معاهدة ثنائية تعقد بين إنجلترا والعراق، غير أن ذلك لا يعني بأنهم تبنوا فكرة الجلاء عن البلد، بل على العكس أرادوا بهذه الخطوة أن يرسخوا الاحتلال ويطيلوه، ذلك أن هذه الخطوة في رأي دهاقنة الاستعمار الإنجليزي كانت ستقضي على خوف العراقيين من الحماية المقنّعة، وهو ما كان الانتداب بعينه في

---

(١) بعض الباحثين يعتبر طرفي الصراع الملك و(كوكس) راجع الوردي: المرجع السابق، ص١٦٣. نقلاً عن: (كوكس ودوبس): تكوين الحكم الوطني في العراق، ترجمة بشير قرجو، الموصل ١٩٥١م، ص٥٦–٥٨. فالملك يريد إلغاء الانتداب وإجراء معاهدة تحالف بسيطة، بينما الجانب البريطاني يريد المعاهدة في حدود الانتداب، وإنما الفارق – في الحقيقة حسب رؤيتنا – بالألفاظ والأشكال فقط بينما يبقى الجوهر واحداً.

الواقع، وسيمنح الإنجليز حرية العمل.. لقد كان على المعاهدة المقترحة أن تحفظ لإنجلترا كافة الامتيازات والحقوق الأساسية للدولة المنتدبة، حيث كان الاستعماريون يعتبرون بأن مصالحهم التوسعية يمكن أن تتحقق عن طريق المعاهدة والتواطؤ مع كبار الإقطاعيين والتجار أفضل منها عن طريق الاحتلال العسكري الطويل الأمد»[1].

وفي الواقع هنا يكمن سرّ المعركة فالملك أخذ جانب التوجه الثاني وذلك بتقربه للمعارضة، وقد شجعت السلطات البريطانية هذا التوجه لدى فيصل ليتم توزيع الأدوار بينهما في الإدارة، وبالتالي سيتم استيعاب توجهات الساحة من الجانبين، ولكن حينما نمت هذه الحالة لدى فيصل، توجَّس البريطانيون منه، ودخلهم إحساس مضاد نحوه، بنسبةٍ معينة. خوفاً من تطور وضعه في المضي تحت تأثير المعارضة إلى درجة الاستجابة لبعض مطاليبهم العادلة كالاستقلال. مما يسبب لهم متاعب إضافية، هم في غنىً عنها.

تقاسم الأدوار، بين الشدة واللين

لقد مارس المندوب السامي والحكومة دور البطش ضد المعارضة بينما توجهت جهود بريطانيا لإبراز فيصل بالوجه اللّين، لأن إقحام الملك في الدور العنيف مضيعة لجهود بريطانيا، ومعنى ذلك انفلات بعض الخيوط الاجتماعية في ساحة المعارضة ولو على المستوى الشعبي من المدار المرسوم لسياسة الملك، وهذا يعني رفد المعارضة الإسلامية بدماء جديدة تزيد حركتها نشاطاً. ونتيجة لهذه السياسة الإدارية، انخدع قسم من التيار العام بسياسة الملك ولو لفترة قصيرة. هذا الأمر يفسّر لنا تعلّق بعض الناس عاطفياً بشخص الملك، وكانت تردُه بعض الرسائل المؤيدة لشخصه من ميدان

---

(١) منتاشفيلي: ألبرت م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم التكريتي، مرجع سابق، ص١٧٠.

المعارضة، وذلك ليكون في صورة الأحداث التفصيلية باعتباره نصيرهم![(١)]. ومن الطبيعي أن هذا السلوك الساذج وفّر مناخاً مناسباً لنمو روح الازدواجية القاتلة لدى بعض المحسوبين على المعارضة الوطنية ـ كما سنلاحظ ذلك أثناء تطور الأحداث ـ.

ومقابل هذه السياسة اللينة اتخذ (كوكس) التوجه الأول وذلك بانتهاج سياسة العنف والشدة إلى جانب الحكومة. وما بين السياستين كَمُن شيطان الخلاف بين (كوكس) والملك، وبرزت المحسوبيات الشخصية والطموحات الذاتية، مستغلة هذه الفراغات بين جانبي صراع الارادتين والمصالح، فتساقطت بعض الشخصيات وسحقت بعض الآراء ونمت في الأجواء المتناقضة شخصيات متناقضة ـ أيضاً ـ أجادت لعبة القفز على أكتاف المنتصرين بروحٍ نفاقية واضحة، ستظهر على المسرح السياسي بدعم من الإدارة البريطانية ـ كما سنرى ـ والمعروف أن (كوكس) الذي يمثل تلك الإدارة كان يسعى لتشكيل حكومة عراقية المظهر، بريطانية الجوهر، وذلك بإبقاء روح الانتداب البريطاني في العراق، ولكن عبر واجهة عراقية تتجسّد في «حكومة أكثر ثباتاً وأوسع نفوذاً بحيث لا يكون بإمكانها أن توقّع المعاهدة فحسب، وإنما ستستطيع تنفيذها أيضاً»[(٢)]. بينما كان الملك ماضٍ في سعيه لكسب ودّ بعض أطراف المعارضة الإسلامية، وخاصة بعض العلماء، وذلك لتثبيت وتقوية وضعه الشخصي في الإدارة والحكم. «..وكثيراً ما كان يطلب الملك من أصدقائه أن يعينوه على الحكم وعلى الصمود في وجه المندوب السامي أو رئيس الوزراء من أجل تحقيق أهدافهم، وأهداف الشعب..!

---

(١) راجع رسالة أحد المخدوعين بالملك، وهو من المنتفك (الناصرية) موجهة إلى سكرتير الملك وذلك في حزيران ١٩٢٢م، حيث يختتم رسالته بقوله: «فنسأل الله أن يوفقنا لرضائه ورضا العلماء وطاعة ملكنا وسيدنا دامت شوكته». نص الرسالة لدى الوردي: لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ج٦، ص١٦٩-١٧٠.

(٢) منتشاشفيلي، البرت م: المرجع السابق، ص١٧٠.

[والحقيقة] من أجل المحافظة على كرسيه من الاهتزاز، ومن أجل امتصاص نقمة الشعب وغضب الثوار..»[١]. هذا، وقد سجلت هذه السياسة الإدارية بشقيها العنيف واللين تأثيراً واضحاً على الساحة، ولكن «رغم بروز اتجاهات متذبذبة ومترددة، ضمن تيارات المعارضة، وخاصة بين رؤساء عشائر الفرات، وضمن قيادة المعارضة في بغداد، فقد ظلت القيادة الدينية تتمسك بموقفها المبدئي الثابت، وتحتفظ بموقفها كممثلة للاتجاه الأقوى تأثيراً في الأحداث»[٢]. وعلى العموم، باشر (كوكس) خطته في إبرام المعاهدة – ضمن تلك الأوضاع – وكانت الخطوة المهمة التي تلي الموافقة المحروزة من الملك والحكومة، تتلخص في عرض المعاهدة على المجلس التأسيسي، وحينما يصادق عليها، يتم قانونياً حكم العراق عن طريق المعاهدة البريطانية – العراقية التي تتضمن روح الانتداب.

فالبريطانيون في محاولتهم هذه «أرادوا أن يحكموا العراق بطرق قانونية مزورة، ويلبسوا الحكم الجائر ثوباً من الشرعية والاستقلال، فصاغوا معاهدة ظاهرها الاستقلال وباطنها الانتداب والحكم المباشر، وقدموها للملك فيصل وللشعب العراقي سنة ١٩٢٤. بغية تصديقها من سلطة دستورية مسؤولة، وأرفقوا بهذه المعاهدة مشروع (قانون أساسي) ودستور، تنشأ بموجبه حكومة (برلمانية) وملك مسؤول مقيد بالدستور»[٣]. لذلك سعت بريطانيا سعياً حثيثاً «لمجيء مجلس تأسيسي تضمن فيه أكثرية متجاوبة مع السياسة والمصالح البريطانية، يقوم بتصديق المعاهدة العراقية البريطانية، ومناقشة لائحة القانون الأساسي العراقي، وإبرامها دون إجراء تغييرات جذرية فيها

---

(١) الكاتب، أحمد: تجربة الثورة الإسلامية في العراق، مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(٣) المفتي، حازم: العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي طبع بغداد، تاريخ التقديم ١٩٨٩م. ص٢٣.

تتناقض مع المعاهدة التي صب فيها معظم بنود لائحة الانتداب البريطاني على العراق. والمتتبع لقرارات المجلس التأسيسي يرى أن ذلك قد طبق فعلاً فقد صُدّقت المعاهدة وأُقرت لائحتا القانون الأساسي وقانون انتخاب النواب بالصيغة التي كان يريدها المندوب السامي تنفيذاً لسياسة حكومته»[1]، «أي إن الحكومة البريطانية أرادت تنظيم علاقاتها بالعراق بأقل كلفة وأقل احتكاك مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشراً،..وقد ظهرت فكرة المعارضة الشعبية في العراق لأي شكل من أشكال السيطرة الخارجية.. أما العراقيون فلم تكن المعاهدة تعني بالنسبة لهم، غير زوال الانتداب المقوت، لأن المعاهدة تدل على الاستقلال، وهي لا تعقد إلا بين الأمم المستقلة..»[2].

ومما يذكر أن المندوب السامي قدم مسوّدة المعاهدة للملك في ٢٩ أيلول ١٩٢١م الموافق للرابع والعشرين من شهر محرم ١٣٤٠هـ، أي بعد تتويجه بـ ٣٦ يوماً، لغرض المناقشة، وكانت للملك محاولات في تعديل بعض بنودها[3]. ومن جانبها واصلت المعارضة الإسلامية في فترة الربيع والخريف لعام ١٩٢٢م، بنشاط دؤوب لإسقاط هذا المخطط فاجتهدت لتوصيل صوتها الرافض للانتداب، وكذلك للمعاهدة التي تعتبر صورة مبطنة عنه. وذلك إلى المسؤولين المعنيين وإلى الأمة أيضاً لغرض تنبيهها من مخاطر المعاهدة. وكانت المعارضة قد باشرت في حركتها السياسية بهذا الاتجاه منذ بداية المفاوضات بين الوزارة النقيبة ودار الاعتماد البريطاني حول المعاهدة الأولى، وحينما علمت أن حكومة النقيب موافقة على المعاهدة صعّدت المعارضة من أعمالها ضد الحكومة «فقد اشتركت فئات شعبية في التنديد بعبد الرحمن النقيب، ووصفته بالمرتد

---

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص١١.

(٢) المرجع ذاته، ص١٧٧.

(٣) سنورد في الملاحق، لائحة المعاهدة العراقية – البريطانية وملاحقها لعام ١٩٢٢م، التي حلت محل الانتداب البريطاني، وهي مرسلة من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم.

عن الإسلام، لا سيما في فترة اندفاعه لتوقيع معاهدة ١٩٢٢ مع بريطانيا»[١]. وقد نظّم الفراتيون بالخصوص مواثيق خاصة، يطالبون فيها بالاستقلال التام ورفض الانتداب، بل يطالبون بإلغاء الانتداب رسمياً، وكذلك بإطلاق حرية الصحافة ليقف الرأي العام مباشرة على أحداث المفاوضات وبنود المعاهدة[٢].

ومن المفيد أن نسجل ملاحظة مهمة حول أدبيات المعارضة الإسلامية -آنذاك-، فمما يظهر من خلال مطالعتنا لبعض المواثيق والبيانات الصادرة عنها، إنها كانت تستخدم مصطلحات سياسية حديثة تتلائم مع مفاهيم السياسة الغربية، كالديمقراطية والقومية، وذلك لغرض مخاطبة مراكز القرار السياسي في العالم بلغة مفهومة لديهم، ولما كانت المرحلة سياسية فلابد من توجيه الخطاب السياسي بتلك اللغة.

المعارضة الإسلامية والتصدي السياسي

توحّد الاتجاه الإسلامي في الساحة السياسية المعارضة - بكافة قادته وقطاعاته الشعبية، مستوعباً التوجهات السياسية الحديثة التي أخذت تنادي بالوطنية في بغداد، وذلك ضمن خطة المقاومة الشاملة ضد كل معاهدة تمس الاستقلال التام للعراق، وقد أبلغت القيادات الدينية كلاً من الملك والحكومة تصميمها المبدئي في التمسك بالاستقلال التام[٣]. يقول منتشاشفيلي: «ونظمت المعارضة بتوجيه من مهدي الخالصي، مظاهرات احتجاج في العاصمة، فأغلقت الأسواق والحوانيت والورشات في المدينة، ونتيجة الدعاية المعادية للإنكليز توقف بشكل تام تقريباً نشاط الإدارة المحلية في الألوية، وبدأت بالظهور بوادر جدّية للهياج الشعبي. أما جباية الضرائب وهي الدليل

(١) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٣٩.

(٣) الخطاب، رجاء حسني: العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، ص٢٩٨. مرجع سابق، عن الخالصي، الشيخ محمد: مذكرات، مصدر سابق، ص٣٨٠.

الموثوق لهيبة الحكومة فإنها هبطت إلى الصفر في هذه المناطق»[(١)].

والذي شخّص الموقع المتقدم للمعارضة الإسلامية في خارطة العمل السياسي – على المستوى الدولي والشعبي معاً – هو وزير المستعمرات البريطانية (ونستون تشرشل) حيث صرّح في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٢٢م الموافق ٢٦ رمضان ١٣٤٠هـ، بقوله: «إن الملك [فيصل] وحكومته لم يخبرا بريطانيا عن رفض الشعب العراقي للانتداب»[(٢)]. ولما كان المناخ السياسي العام مناسباً لحركة المعارضة وتوسيعها في الأوساط الشعبية، فقد زاد هذا التصريح من حماسها، وعليه انطلقت المعارضة في المدن المهمة وعشائر الفرات، فنظمت احتجاجات سياسية واسعة ضد الانتداب والمعاهدة، وكذلك نددت بالحكومة المستسلمة أمام الإرادة البريطانية. وقد إلتهبت الأوساط – تماماً – عندما نشرت جريدة الاستقلال تصريح (تشرشل) الذي أشرنا إليه، وذلك في ٢٨ أيار/ مايس ١٩٢٢ الموافق للأول من شوال ١٣٤٠هـ، ودعت أهالي بغداد إلى عقد اجتماع في عصر ذلك اليوم، الذي صادف اليوم الأول لعيد الفطر المبارك، وذلك في جامع الحيدر خانه ببغداد[(٣)].

وقبيل هذا الاجتماع أي في صبيحة ٢٨ أيار ١٩٢٢م، وهو اليوم الأول من شهر شوال ١٣٤٠هـ – عيد الفطر المبارك – أُلقيت خطباً حماسية بالحشود الجماهيرية بحضور أقطاب من المعارضة وذلك في جامع (الوزير)، مما زاد من تماسك المعارضة، وتقرر الاجتماع عصر اليوم ذاته في جامع الحيدر خانه، ومما يذكر أن محاولات منع الاجتماع من قبل الشرطة باءت بالفشل الذريع[(٤)]. وفي هذا الاجتماع المهم ألقيت – كذلك –

---

(١) منتشاشفيلي، البرت م: المرجع السابق، ص٢٣٠-٢٣١.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات، مرجع سابق، ج٢، ص٨٠-٨١.

(٣) الأدهمي، محمد مظفر: المرجع السابق، ج١، ص١٨٣.

(٤) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٣٩.

الخطب الحماسية ليسمعها مباشرة (تشرشل) - الذي استنكروا تصريحه - والإدارة البريطانية، كتعبير واضح عن رفض الشعب القاطع للمعاهدة والانتداب، وأكدت على مطلبه الرئيس وهو الاستقلال التام للعراق. وقد حضر الاجتماع أشخاص ينوبون عن الشعب، وبالفعل تشكلت لجنة إدارية للمتابعة، أُنتخبت من المجتمعين، لتمثيل رأي الشعب في تحركهم السياسي المعارض ومتابعة التطورات وهم: السيد محمد الصدر، والشيخ محمد الخالصي نجل الإمام الخالصي، والشيخ أحمد الداود، ومحمد مهدي البصير، وحمدي الباججي. وقررت اللجنة مقابلة الملك وإبلاغه الرفض الشعبي التام، وكذلك قررت توصيل ندائها عبر البرقيات إلى الهيئات الدبلوماسية والمجالس النيابية المعنية. أما الملك فإنه رفض المقابلة بالصفة الرسمية في البداية[1]. إلا أنه وافق على اللقاء في اليوم التالي، وأخذ الملك بأسلوبه الدبلوماسي يتحدث باتجاه مصالح العراق[2]. إلا أن الشيخ محمد الخالصي على ما يذكر في مذكراته تقييماً لحديث الملك بأنه «أخذ يخادعنا على عادته بمهارة تفوق الحد، ولكنها لم تؤثر علينا لمعرفتنا بأساليب خداعه، وقد وافق بعد الإلحاح على أن نعلن رفض الانتداب، ونُعلم عصبة الأمم بذلك برقياً»[3].

وقد نظمت اللجنة - بعد ذلك - البرقية التالية:

«لقد أثبت العراقيون رغبتهم الأكيدة في الاستقلال التام، ورفضهم أي انتداب كان

(١) أخبر الشيخ محمد الخالصي، الملك إرادة الشعب فوق القانون الوضعي، فلا يمكن فرض المعاهدة على الشعب بخلاف إرادته، فوافق الملك على اللقاء بهم رسمياً. راجع شبر، المرجع السابق، ص٢٧٦.

(٢) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٢. وكذلك، الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص١٨٣.

(٣) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، المرجع السابق، ص١٦٥-١٦٦، عن مذكرات الشيخ محمد الخالصي.

رفضاً باتاً، وحركتهم الخطيرة سنة ١٩٢٠م، أعظم شاهد على ذلك، وبمناسبة تصريح (المستر تشرشل) في البرلمان الإنكليزي بشأن مسألة الانتداب في العراق، أقام الشعب العراقي مظاهرة سلمية فوّضَنا فيها أن نعلن أمام مجلسكم الموقر، ولدى البرلمانات الأخرى عن رأيه في رفض الانتداب. وعليه فإننا نرفض كل انتداب ونحتج على كل قرار يعارض الاستقلال التام للعراق».

التواقيع: محمد الخالصي، السيد أحمد الداود، السيد محمد الصدر، حمدي بك الباججي، محمد مهدي البصير[1].

وقد أبلغت اللجنة نداءها عن طريق البرقيات إلى عصبة الأمم، والمجالس النيابية في إنكلترا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، وذلك لاستكمال العمل السياسي في البعد الدولي، ولكنها اصطدمت في دائرة البرق ببغداد، وطهران أيضاً، حيث مُنعت البرقيات عن الإرسال والنشر من قبل الرقابة في الدائرتين. والحقيقة تمّ المنع بأوامر السلطة البريطانية لكيلا يصل صوت الاحتجاج الشعبي إلى المحافل الدولية خارج العراق[2]. وعلى ضوء هذا المنع للبرقيات، أصدر وزير الداخلية بياناً يمكن وصفه بأنه امتصاص للنقمة، ضمن محاولات الحكومة لتخفيف حدة الموقف المعارض، وكان يمتاز بدبلوماسية عالية، حيث أكد البيان على رفض العراقيين للإنتداب، كما وأشار إلى أن المفاوضات لا زالت مستمرة في شأن إبرام معاهدة أمنية تحدد العلاقة بين بريطانيا

---

(١) البصير، محمد مهدي: المصدر السابق، ج٢، ص٢٦٤.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٤٠. وكذلك البصير: المصدر السابق، ج٢، ص٤٦٢-٤٦٤. وهنا شعر الملك بالحرج الشديد أمام الإنكليز من ناحية، وأمام المعارضة من ناحية ثانية، إلاّ أنه حسم أمره بالانصياع التام لأوامر الإنكليز، فمنع البرقيات أيضاً. وتعلّق (المس بيل) على ذلك بقولها: «أهٍ من الملك! ياليته كان أكثر حزْماً وصلابة!». وبعد إصدار المنع من الملك قالت: «إني أشعر الآن بكثير من السرور، فلقد وافق الملك على منع البرقيات المذكورة نهائياً»، الوردي: المرجع السابق، ص١٦٧ عن:

Burgoyne (Gertrude Bell) London-١٩٦١ Vil. ٢.p .٢٧٤ -٢٣٣.

والحكومة العراقية، قائمة على أسس التحالف بين الطرفين، وإن الحكومة ماضية في بذل سعيها لتحقيق آمال الشعب بالتدريج، كما وصدر بيان آخر من وزير الداخلية – أيضاً – منع فيه الاجتماعات السياسية غير المرخصة من وزارته[١]. إلا أن هذه المحاولات لم تؤثر كثيراً على تصعيد احتجاجات المعارضة في مختلف مدن العراق وبالفعل «اندلعت الاحتجاجات ضد تصريح (تشرشل) خارج العاصمة أيضاً، وبدأت حملة تنظيم العرائض المناوئة للانتداب.. وبدأت دلائل خطيرة للاضطرابات تظهر من جديد في مناطق الفرات. كما أن جمع الضرائب الذي تقاس به سلطة الحكومة قد آضمحل إلى أن أصبح مهملاً، وكان أخطر ما في الحال تعطّل الإدارة في بعض المناطق نتيجة الاضطرابات. وفي الموصل أعلن عن رفض الانتداب على لسان أعضاء مجلس إدارتها ومجلس بلديتها ووجهائها، وأرسلت برقيات عديدة أخرى، وكانت صحف الوطنيين في بغداد تنشر هذه البرقيات كجزء من حملة قوية ضد الانتداب»[٢].

وهكذا فقد نشطت المعارضة الإسلامية[٣] لفضح المؤامرة، فسادت الاضطرابات والمظاهرات الصاخبة في بغداد في يوم ٢٤ حزيران ١٩٢٢م، الموافق ٢٩ شوال ١٣٤٠هـ، من مختلف الأصناف المهنية، كالحدّادين والبقّالين وغيرهم، أي أخذت طابع الشمولية في الرفض والاحتجاج. وقد قدّم جعفر أبو التمن وزير التجارة استقالته من الحكومة احتجاجاً على موافقة الحكومة على المعاهدة، ففي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٢٢ الموافق ٢٧ شوال ١٣٤٠هـ، اعترض جعفر أبو التمن وزير التجارة

---

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي، مرجع سابق، ج١، ص١٨٣-١٨٤.

(٢) المرجع ذاته، ج١، ص١٨٤.

(٣) كانت المظاهرات والاحتجاجات من تدبير الإسلاميين بقيادة الشيخ الخالصي، راجع الوردي، ص١٧٤، عن التقرير البريطاني:

Report on the Adminitration of Iraq.١٩٢٣-١٩٢٢– p .١٣.

على المعاهدة قائلاً: «إن هذه المسألة لا يمكن للمجلس أن يقوم بها، ويجب أن تعرض على البرلمان، إن السادة الدينيين وأعمدة الإسلام ضد أية معاهدة إطلاقاً».

فتأجل الاجتماع إلى ٢٥ حزيران، وبحيلة دبلوماسية رتّبها الملك فيصل ضد أبو التمن، ودعاه إلى مقاطعة المجلس رعاية لصحته، فانعقد المجلس في ٢٥ حزيران بغياب أبو التمن، وتمت الموافقة على المعاهدة. هذا وقد ذيّلها النقيب الكيلاني بضرورة تصديقها من قبل المجلس التأسيسي[١]، – ويبدو لنا – إن جعفر أبو التمن، كان بمثابة العين الساهرة من قبل الإسلاميين[٢] في داخل الحكومة، لذلك في يوم استقالته بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٢، اجتمع عدد من رؤساء العشائر ووجهاء المدن بالإمام الخالصي، أكد لهم بأن بيعة الملك فيصل لاغية عن الجميع. فتصاعدت نشاطات المعارضة داخل بغداد، وقد آنعكس تطورات الأحداث فيها على عموم الساحة العراقية، خصوصاً في وسط وجنوب العراق. حيث شهدت النجف وكربلاء وعشائر الفرات تصعيداً ملحوظاً في أعمال المعارضة سياسياً، ابتداءً من المسيرات العامة، وبرقيات الاحتجاج للملك والحكومة، وإلى الاضطرابات وعمليات المقاومة المسلحة أحياناً ضد قوات الحكومة في بعض المناطق[٣].

فمثلاً كتب أحد المعارضين الإسلاميين في أواسط حزيران ١٩٢٢م الموافق ٢٠ شوال ١٣٤٠هـ. من المنتفك رسالة شخصية إلى سكرتير الملك جاء فيها: «إن قبائلنا اليوم، هم على أحسن ما يرام من القيام بالمظاهرات السلمية والاحتجاجات

(١) وكان هذا التذييل من قبل النقيب لفتة كريمة، وحينما حضر أبو التمن في جلسة ٢٦ حزيران ١٩٢٢، قدّم احتجاجه ضد المعاهدة، وقدّم استقالته كذلك، وقد قبلت استقالته في ٢٩ حزيران. أنظر، الدارجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، مرجع سابق، ص١٧٦-١٨٠.

(٢) الدراجي، عبد الرزاق: المرجع نفسه، ص١٨٠. وكان يتبنّى رأي العلماء في مجلس الوزراء.

(٣) الخطاب، رجاء حسني: العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، مرجع سابق، ص٢٩٥-٢٩٧.

الإسلامية، وذلك عند ورود مشاور المنتفك ومعاونه (كجنك) ورفقهائهم الفجرة إلى سوق الشيوخ في مرات عديدة.. وقد أرسلت برقيات مجموع صورها ٢١ كلها ممضاة من الزعماء الكبار تصرّح في رفض الانتداب من جملتها لسعادتكم [وفي الختام].. فنسأل الله أن يوفقنا لرضائه، ورضا العلماء وطاعة ملكنا وسيدنا دامت شوكته». الأحقر محمد الشيخ حيدر[١].

ومن هنا نفهم نجاح اللعبة البريطانية في توزيع الأدوار بين الملك و(كوكس) بتلك الطريقة الخادعة التي نعتبرها ضمن التخطيط الداخلي لهما. وعليه فقد استغلت جهود بعض المعارضين، وبالتحديد على المستوى الميداني لا القيادي في اتجاه تقوية سلطة الملك حيث، آعتبروه ملاذهم ولو لفترة وجيزة. ومع ذلك كان يثير تصرف الملك بهذا الاتجاه حفيظة الأجهزة البريطانية وذلك خوفاً من تحوّل توجهات الملك بشكلٍ صادق إلى جانب مطاليب المعارضة!، وعليه فسيعود (سيناريو) الثورة من جديد بشكلٍ معين. وقد عبرت (المس بيل) عن قلقها حول تطور المسألة لدى الملك وذلك في رسالتها الطويلة التي كتبتها لأبيها في أوائل حزيران ١٩٢٢ شوال ١٣٤٠هـ[٢].

---

(١) الوردي، علي: المرجع السابق، ج٦، ص١٦٩-١٧٠. عن وثائق البلاط الملكي رقم الإضبارة ك/١١، رقم الوثيقة ١٦٧. وقد أشرنا إلى ختام هذه الرسالة في هامش الصفحات السابقة عند حديثنا عن (تقاسم الأدوار بين الشدة واللين).

(٢) ننقل من حديثها المباشر مع الملك - لأهميته - قالت له: «فقد كنتُ قد كونتُ تمثالاً من الثلج جميلاً فاتناً ومنحته ولائي، ثم رأيت التمثال يذوب أمام عيني، وقبل أن تختفي ملامحه النبيلة فضلتُ أن أذهب.. وإني سأستقيل.. لأني سوف لا أنتظر أن يقوم الأنذال [في المعارضة] الذين وضع الملك ثقته فيهم بتسويد سمعتي في عينه، [حتى قالت] وقد احتدت المحاورة بيني وبينه حول هذه المسألة، وأخذ هو [فيصل] يقبل يدي مرة بعد أخرى مما أدى إلى ارتباكي الشديد..». راجع الوردي، المرجع السابق، ص١٧١-١٧٢ عن:

Burgoyne (Gertrude Bell) London-١٩٦١ Vil. ٢.p.٢٧٣ -٢٧٢.

والرسالة - هذه - متكونة من ثماني عشرة صفحة تحمل دلالات مفيدة، إنها جديرة بالإطلاع.

المعارضة الإسلامية ومطالبة الحقوق بالطرق السلميّة

استمرت المعارضة الإسلامية في مطالبة الحقوق بالطرق السلمية، وكادت أن تأخذ طابع الشمولية في عموم الأوساط العراقية، فللمثال نذكر المذكرة الاحتجاجية المهمة التي رفعت إلى الشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر، والتي وقعت من قبل اثنين وتسعين رئيساً من رؤساء عشائر الفرات في أوائل تموز ١٩٢٢م، الموافق ٧ ذي القعدة ١٣٤٠هـ، فيها مطالبة واضحة للاستقلال التام ورفض الانتداب والمعاهدة معاً، كما وأنهم استنكروا موافقة الحكومة على المعاهدة[1]. وهكذا «عاش العراق مدة غليان ونشاط لقوى المعارضة للانتداب الذي يريد الإنكليز تثبيته في المعاهدة وتصديق المجلس التأسيسي عليها.. [ففي النجف الأشرف] عقد اجتماع للأهالي هناك في جامع الهندي صباح يوم الجمعة ٢٧ تموز ١٩٢٢م [٣ذي الحجة ١٣٤٠هـ].. فألقيت الخطب والقصائد في رفض انتخابات المجلس التأسيسي.. ورفض أية معاهدة تمس استقلال البلاد.. وفي بغداد نظمت عريضة موجّهة إلى الملك فيصل.. تعبر عن التصميم للحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة.. كما وأصدر مهدي الخالصي فتوى أعلن فيها إن هؤلاء الذين يفشلون في حماية استقلال وطنهم من السلطات الأجنبية يجب أن يطردوا من مجتمع ذوي العقائد الحقة، وأنهم لا يستحقون حتى الدفن في مقابر المسلمين. كما عقدت اجتماعات في كربلاء، وفي اجتماع الرابع من آب تقرر إرسال برقيتين سياسيتين إلى الملك فيصل والمندوب السامي، طالبت الأولى الملك برفض الانتداب، وإعلان بريطانيا إلغاءه رسمياً، وإسقاط أية وزارة تصدّق معاهدة لا يرتضيها الشعب.. وإطلاق حرية الصحافة. وقد طالبت البرقية المرسلة إلى المندوب السامي برفض الانتداب رسمياً، وعدم مراجعة حكومة العراق لوزارة المستعمرات، بل لوزارة الخارجية، ومنع

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٥٣.

تدخل ممثلي أية سلطة أجنبية»[١].

وفي النجف الأشرف، وبمناسبة ذكرى عيد الغدير في ١٨ ذي الحجة، اجتمع بالعلماء عدد من رؤساء العشائر، ووجهاء المدن، وعدد كبير من الزائرين، وكان الظرف حساساً، نتيجة تطور الأوضاع في بغداد، فأحست السلطة بخطورة الموقف فبعثت قوة كبيرة من الشرطة لمراقبة الأحداث والسيطرة على المستجدات المحتملة، وكذلك بعثت السلطة محافظ كربلاء عبد العزيز القصاب ليراقب بنفسه التطورات المرتقبة. وقد وصل محافظ الحلة أيضاً وقائممقام الشامية وأبو صخير وبعض موظفي الحكومة من الحلة، للغاية ذاتها. وكان يلوح في الآفاق أمام أنظار السلطة وضعاً خطيراً فاتخذت هذه الإجراءات لغرض التواجد الفعلي في الساحة خوفاً من خطورة تطور الموقف الذي قد يؤدي إلى انفجار ثورة على غرار ثورة العشرين[٢]. بينما كانت المعارضة الإسلامية - على رأسها العلماء - مستمرة في التأكيد على مطاليبها بالطرق السلمية، ففي مساء ١١ آب ليلة عيد الغدير اجتمع الأعيان ورؤساء العشائر بالمرجع الأعلى السيد أبو الحسن الاصفهاني، في داره، فبعث على محافظ كربلاء ليحضر أيضاً، فحضر وكان من الحاضرين عبد الواحد الحاج سكر، ومحسن أبو طبيخ، وعبادي الحسين، وعلوان الياسري، وشعلان أبو الجون، وقاطع العوّادي. وقد افتتح المؤتمر الإمام أبو الحسن الاصفهاني مطالباً رفع ضغوط المستشارين البريطانيين في المناطق عن الأهالي، وذلك ليمارسوا حقهم المشروع في المعارضة السلمية، وأن يعلنوا عن مطلبهم

---

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص١٩١. تجد نص البرقيتين الصادرتين بتاريخ ٤ آب، ١٩٢٢م - ١٠ ذي الحجة ١٣٤٠هـ، لدى الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٤٦-٤٧. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج٢، ص١٨.

(٢) الوردي، علي: لمحات اجتماعية، المرجع السابق، ج٦، ص١٧٩.

الوطني والديني في نيل الاستقلال التام للعراق. وفي نهاية هذا المؤتمر المهم رفعت مذكرة عن طريق محافظ كربلاء عبد العزيز القصاب إلى الملك، فيها قرارات المؤتمرين ومطاليبهم[1].

وقد انعكست هذه الحالة في الأوساط العامة، فتواصلت الاحتجاجات في عموم المناطق في الفرات الأوسط وبغداد.

الحكومة واتباع منهج السياسية الغربية

لقد أصدر مجلس الوزراء في ٢٥ حزيران ١٩٢٢م - الموافق ٣٠ شوال ١٣٤٠هـ، قانوناً يمنح الإجازة الرسمية لتشكيل الأحزاب السياسية، وذلك بهدف تقنين نشاطات المعارضة، وحصرها تحت سقف الموافقة الرسمية، ليتعوّد السياسيون المعارضون في العراق على أسلوب الأحزاب المعارضة في الدول الغربية، فلا تظهر مظاهرات أو احتجاجات المعارضين للحكومة إلاّ بموافقة قانونية. ومعنى ذلك شل النشاطات الإسلامية وخاصة السياسية منها، وبالفعل لقد تعرضت التجمعات غير المجازة رسمياً إلى الاستجواب والعقوبة الصارمة على ضوء هذا القانون[2]، يذكر الحسني إن وزارة

(١) يذكر القصاب في مذكراته، إن الإمام الاصفهاني افتتح المؤتمر وطلب من السيد محسن أبو طبيخ أن يتحدث، وفي حديثه سلّط الضوء على مسألة المستشارين الإنكليز في المناطق وضغوطهم على الأهالي، وقد أكد على أنه أوصل هذا الأمر إلى مستشار الداخلية (كورتواليس) الذي أوعد بإزاحتهم، ولكن عملياً لم تتم الإزاحة. فوجّه الإمام سؤاله إلى القصاب فأجابه بأنه سيتصل بالداخلية ويستفسر عن ذلك، فطلبوا منه الإسراع وليكن الموعد غداً، إلا أن الخبر - فيما بعد - جاء سلبياً وطلبت الداخلية من القصاب تكذيب خبر الوعد. فازداد الموقف إحراجاً. ثم استطاع القصّاب - كما يذكر - أن ينتزع من الإمام فتوى بحرمة التجمعات في النجف خوف انفجار الوضع، وبالفعل أصدر الفتوى لغرض المحافظة على أمن الزائرين. للتفاصيل راجع القصاب، عبد العزيز: من ذكرياتي، طبع بيروت ١٩٦٢ ص٢٢٥ وما بعدها.

(٢) الوردي: المرجع ذاته، ج٦، ص١٨٥.

الداخلية «سنت قانوناً للاجتماعات نشرته في ٢٧ ذي القعدة ١٣٤٠هـ، ٢١ تموز ١٩٢٢م، منعت بموجبه عقد أي اجتماع لم تصدر فيه رخصة رسمية، وقد جاء هذا القانون مقيداً لحرية الاجتماع والتفاهم»[1]. ويقدّم الدكتور الوردي عدة أسباب دعت الحكومة إلى اتخاذ هذا القرار، ويبدو أن أهمها هو السبب الأول الذي يقول فيه «كانت الحكومة تخشى أن تطور الحالة في صيف ١٩٢٢م إلى مثل ما تطورت إليه في صيف ١٩٢٠م، من حيث إقامة المظاهرات السياسية باسم المواليد النبوية والتعازي الحسينية، فأرادت ذلك عن طريق القانون»[2].

وبغضّ النظر عن هذه التحليلات، فلقد شهدت الساحة العراقية تشكيل ثلاثة أحزاب سياسية في أيلول وآب ١٩٢٢. أحدها مؤيد للسلطة هو (الحزب الحر) الذي أُسس بدعم رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب، وبإيعاز من دار الاعتماد البريطاني، وتوجيه (المس بيل) بالذات، وذلك لدعم الوزارة في مشروع التوقيع على المعاهدة، وكذلك إجراء انتخابات المجلس التأسيسي. فشكل الحزب في ١٣ أيلول ١٩٢٢، برئاسة الابن الأكبر لرئيس الوزراء السيد محمود النقيب. وكذلك أُسس (الحزب الوطني) في بغداد في ٨ ذي الحجة ١٣٤٠هـ الموافق ٢ آب ١٩٢٢م، وكان مدعوماً من الإمام الخالصي، أما الحزب الثالث فهو (حزب النهضة) الذي أُسس في الكاظمية في ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٠هـ. الموافق ١٩ آب ١٩٢٢م، وكان مدعوماً من السيد محمد الصدر[3].

---

(١) الحسني، الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٤٠.

(٢) الوردي، المرجع ذاته، ج٦، ص١٨٥.

(٣) أسس (الحزب الحر) برئاسة السيد محمود نجل الكيلاني نقيب الأشراف في ١٣ أيلول ١٩٢٢م، ١٨ محرم ١٣٤١هـ، أما اللجنة التنفيذية فكانت مؤلفة من: جميل صدقي الزهاوي، وعبد المجيد الشاوي، وفخري الجميل، وحسن غصيبة، وداود النقيب.

أما (حزب النهضة) في الكاظمية فقد أسس في ١٩ آب ١٩٢٢م، ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٠هـ، وكان أعضاء لجنته التنفيذية هم: أمين الجرجفجي، وأحمد الظاهر، وعبد الرسول كبه، وآصف قاسم آغا، ←

ويمكننا أن نوجه موقف الإمام الخالصي اتجاه الحزب الوطني توجيهاً خاصاً، يتلخص في ضرورة مواكبة مستجدات الساحة السياسية، وعدم العزلة والإنكفاء عن مواصلة مسيرة بناء الوطن المستقل، والحقيقة - كما نراها - إن هذه المواكبة -بحد ذاتها - تحمل دلالة النضج السياسي في العمل الميداني، ولكنها في الوقت ذاته تعدُّ استجابة غير موفقة في توقيتها، فكأنما هي تعبير عن حالة الرضوخ لظروف الاستدراج في شراك اللعبة السياسية بصورة غير طبيعية، وذلك من خلال قرار حكومي ينتهج سياسة الإستقواء على المعارضة بهدف لوي ذراعها بطريقةٍ قانونية. ومع هذا التوجيه المرحلي تشكل هذه المواكبة تجربة مهمة تضاف إلى تجارب المعارضة السياسية، فإنها سعت لحفظ التوازن السياسي، فلما كانت الأحزاب تنشأ بموافقة الحكومة، دخل الإمام الخالصي داعماً الحزب الوطني، ليمسك بيده سلاحاً عصرياً، قد ينفع التحرك المعارض في ظروف لاحقة، ولكي لا يتخلّف الإسلاميون عن مزاولة هذا السلاح - أيضاً-.

وبالفعل كان لظهور هذه الأحزاب، مساهمة دفعية لتصعيد أعمال ونشاطات المعارضة المبدئية، خصوصاً في بغداد حيث «يعدّ الحزب الوطني وحزب النهضة من أوائل الأحزاب المجازة.. وكانا حزبين معارضين للحكم المزدوج، البريطاني - العراقي مع مطالبتهما بإزالة الانتداب وطلب الاستقلال الكامل للبلاد»[1]. وعلى أثر تصعيد

وعبد الرزاق الأرزي، ومهدي البير، ومحمد حسن كبه، وكان هذا الحزب مدعوماً من السيد محمد الصدر.

وأما (الحزب الوطني) الذي أسس في بغداد في ٢ آب ١٩٢٢م، ٨ ذي الحجة ١٣٤٠هـ، كان أعضاء لجنته التنفيذية هم: جعفر أبو التمن، وأحمد الشيخ داود، وحمدي الباجچي، ومولود مخلص، وعبد الغفور البدري، ومهدي البصير، وبهجت زينل، وكان مدعوماً من الإمام الخالصي، للتفاصيل راجع: العمر، فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ مرجع سابق، ص١١٣-١١٤، ص٦٠، ص٦٧، وص٧١ وما بعدها. وكذلك البصير: المصدر السابق، ج٢، ص٤٥٠ وما بعدها.

(١) العمر، فاروق صالح: المرجع ذاته، ص٦٦.

نشاطات المعارضة ضد المعاهدة، سقطت حكومة النقيب الثانية، حيث قدّم النقيب استقالته في ١٩ آب ١٩٢٢م الموافق ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠هـ[١]. وقد أُشيعت فكرة تشكيل الحكومة برئاسة أحد العلماء، وقد تردد اسم محمد الصدر لهذا المنصب، إلا أن المرجع الأعلى والعلماء الآخرين وقفوا ضد هذا التوجه، لأن هذه الحكومة غير مستقلة، وإن العلماء لا يعيّنون من قبل الإنكليز، وقد تبين - فيما بعد - أن الإنكليز كانوا وراء هذه الإشاعة[٢].

إنّ التصعيد السياسي للمعارضة، أدى إلى تعكير الأجواء بين الحكومة والملك، - حيث قدمت الحكومة استقالتها، كما قلنا-، وهذه التطورات عكست ظلالاً قاتمة على العلاقة بين الملك والمندوب السامي، فكان (كوكس) المندوب السامي يعتبر فيصلاً ليناً في تعامله مع قادة المعارضة المستمرة بالمطالبة بالاستقلال التام بشتى الطرق والوسائل، مما دفع (كوكس) والإدارة البريطانية بالتفكير لاتخاذ إجراءات مناسبة لقمع ثورة إسلامية مرتقبة، بدلاً من الدخول في صراع ضد الملك، وذلك لأن المعارضة ستقفز بحركتها أثناء الصراع الداخلي بين (كوكس) والملك إلى موقع متقدم في الصراع ضد المشروع البريطاني من الأساس[٣].

وقد كتب الملك إلى المندوب السامي في العاشر من آب ١٩٢٢م الموافق ١٦ ذي الحجة ١٣٤٠هـ، يطالبه بتحديد المسؤول الأول في الإدارة الداخلية للسلطة، ليستطيع أن يحدد طريقته الإدارية لمعالجة الأمور، والتوصل إلى الهدف المنشود. ومما جاء في كتابه «..إني لست مسؤولاً عن نتائج التردي والتغاضي في الإدارة والسياسة التي لا يبعد أن

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج٢، ص١٧.

(٢) الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج١، ص٤٣، وكذلك الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج٢، ص١٩-٢٠.

ينشأ عنها ثورة شديدة (الخطر)، وبقي لي أن أطلب من فخامتكم أحد أمرين: أما أن تأخذوا على شخصكم باسم بريطانيا مسؤولية البلاد، وتطبقوا سياستكم بكل حزم وجدّ لتخليصها من الخطر المحدق بها والخراب الذي يتهددها، وأما أن تلقوا المسؤولية على عاتقي وتتركوني مطلق اليدين لتدبير الأمور..»[(١)].

ومما يذكر «أن المندوب السامي كتب جواباً شديداً في الحال، يلقي فيه مسؤولية الحالة الراهنة، على عاتق الملك نفسه، إلاّ أنه أوقف إرسال هذا الجواب لئلاّ يحدث تأثيراً سيئاً على الاحتفال يوم التتويج الذي أصبح قريباً جداً»[(٢)].

سياسة القمع والإرهاب ضد الإسلاميين

من المعلوم إن هذا التخبط الإداري في القمة الإدارية، دليل واضح على قوة التصعيد المؤثر للمعارضة ضد توجهات رموز السلطة، إلا أن الملك، كما (كوكس) والإدارة البريطانية أيضاً، أحسوا بخطورة تصعيد العمل السياسي للمعارضة الوطنية العامة، هذه الخطورة ليست متجهة لجانب من جوانب الإدارة في البلاد، وإنما هي شاملة، تستهدف المندوب السامي والحكومة والملك والإدارة المحلية في نتيجة الأمر، ولكن ضمن مراحل. لذلك قررت بريطانيا عن طريق مندوبها السامي (كوكس) اتباع سياسة القمع والإرهاب ضد الإسلاميين، وامتداداتهم في الساحة باعتبارهم رأس الحربة في مشروع المعارضة الوطنية الشاملة، ليتم حينذاك إنهاء معارضتهم بشكلٍ تام[(٣)]. كما

---

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص١٩٣-١٩٤. ونعتقد بأن تاريخ رسالة الملك هو العاشر من آب كما ذكرنا في المتن، لا كما ذكر الدكتور الأدهمي في العشرين من آب. وذلك لأن اليوم العاشر من آب الذي يوافق ١٦ ذي الحجة، هو اليوم القريب جداً من ذكرى التتويج، يوم عيد الغدير في ١٨ ذي الحجة.

(٢) الأدهمي، د. محمد مظفر: المرجع ذاته، ج١، ص١٩٤.

(٣) المرجع ذاته، ج١، ص١٩٩.

أن هذا الإجراء القمعي سيضع الملك في الزاوية الحرجة، ومن ثم سيعود بوضوح إلى بيت الطاعة البريطاني.

وفي الأثناء، قفزت فرصة ذهبية أمام (كوكس)، فانفرد في إدارة الحكم لوحده، وذلك لإبتعاد الملك عن المسرح السياسي فجأةً، وذلك لإجرائه عملية استئصال الزائدة الدودية في ٢٥ آب ١٩٢٢م الموافق في ٣ محرم ١٣٤١هـ[1]، فاستغل الفرصة لتنفيذ سياسة القمع والعنف بقراره المركزي، الذي يتحمل أعباءه مباشرة، وفي الوقت ذاته، حافظ على وضعية الملك المتناسبة مع دوره المرسوم له، باعتباره يمثل جانب اللين في المخطط البريطاني.

وقد اتخذ (كوكس) من حادث وقع في احتفال التتويج، ذريعة مباشرة لسياسته القمعية، وكانت هذه الحادثة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، خلاصتها: إن (كوكس) أثناء دخوله للاحتفال، هتف أحد الحاضرين (ليسقط الانتداب، ليسقط الإنكليز)، فغضب (كوكس) لهدر كرامة حكومته!! وفي البداية أراد توريط الملك في المسألة[2]، إلا أن سرعان ما تم استدراك الأمر من قبلهما. إلى أن انفرد (كوكس) بالقرار الرسمي لمرض الملك، ولاستقالة الحكومة منذ ١٩ آب ١٩٢٢م - الموافق ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠هـ، يقول السيد الحسني: «فتذكر المعتمد، عمرو بن العاص يخاطب حمامة الفسطاط:

صَفا لكِ الجوُّ فبيضِي واصْفِري ... ونَقّري ما شئتِ أن تُنقّري»[3]

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٤٤.

(٢) يذكر أن (كوكس) زار الملك قبيل إجراء العملية الجراحية، مصطحباً معه قرار إنزال العقوبة بسبعة من رموز المعارضة، إلا أن الملك رفض التوقيع عليها وهو في طريقه لغرفة العمليات. تتفق روايتان على هذا المعنى. يذكرهما الوردي في لمحاته (مرجع سابق) ص١٩١-١٩٤، رواية الريحاني، أمين: فيصل الأول، ص١١٨-١٩٩، نقلاً عن فيصل شخصياً، ورواية (غريفز) المؤرخ البريطاني نقلاً عن (كور نواليس) مستشار وزارة الداخلية العراقية.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ص٢١.

فأصدر (كوكس) بلاغاً عرفياً في ٢٦ آب ١٩٢٢، إلى عموم أهالي العراق، ملؤه الوعيد والتهديد[١]، فقرر تعطيل الحزب الوطني وحزب النهضة رسمياً، وأمر باعتقال أو إبعاد قيادات الحزبين إلى جزيرة هنجام في الخليج، وهذا الإجراء يعدّ خطوة أولية، مهدّت لإنزال الضربة المباشرة ضد رموز التحرك الإسلامي. فسارع بآتخاذ التدابير التالية:

أولاً: أمر بإلقاء القبض على الأشخاص التالية أسماؤهم: جعفر أبو التمن، مهدي الباججي، الشيخ مهدي البصير الحلي وغيرهم.

ثانياً: إقفال الحزب الوطني وحزب النهضة مؤقتاً، لتقديم ضمانات كافية للسير على طريقة قانونية.

ثالثاً: تعطيل جريدتي (المفيد) و(الرافدين) وإبعاد مديريْهما[٢].

أما الخطوة الثانية (لكوكس) وهي الأهم، فقد تركزت لضرب التحرك الإسلامي مباشرة، وبدأت هذه الخطوة من يوم ٢٨ آب ١٩٢٢، ٦ محرم ١٣٤١هـ حيث تم توجيه إنذار إلى الإمام الخالصي وإلى السيد حسن الصدر بإخراج ولديْهما إلى خارج العراق خلال ٢٤ ساعة، وإلاّ ستلحق الإهانة بهما مباشرة، وبالفعل استجابا لذلك وتم تسفير (المحمديْن) ولديهما إلى إيران[٣]. ومما يؤسف له لم يحدث شيئاً مضاداً داخل الساحة العراقية، مؤثراً ومشهوداً، وكان هذا الإجراء وما تبعه - كما يبدو لنا - (بالون) إختبار لحركة الأمة ومعارضتها السياسية في حالة إبعاد الخالصي بذاته أو بقية العلماء ورموز الحركة الإسلامية. ويمكن القول: إنّ هذه الإجراءات الشديدة كانت تعتبر مفاجأة قاسية للإسلاميين «فوجمت بغداد ساكتة ساكتة تتحمل مضض الصبر والألم، واستمرت

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٤٤.

(٢) المرجع ذاته، ج١، ص٤٤-٤٦.

(٣) الحسني، تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج٢، ص٢١.

حواضر الفرات الأوسط في صلابتها، فأرسل المعتمد رفاً من القاذفات البريطانية قصفت قبيلة (آل فتلة) في (المهناوية)، وقبيلة (الأكرع) في (عفك)، وقبيلة (خفاجة) في (الشطرة)، وقبيلة (العزّة) في (المنصورية)، ووابلاً من القنابل، دمر الأكواخ والمنازل وأحرق الزرع والضرع، وسبى الأطفال والنساء، فقضى على المعارضة قضاءً ظاهرياً، وتجاوز عن النار تحت الرماد»[١].

وكان يستهدف من هذه الإجراءات العنيفة إيقاف صوت المعارضة الإسلامية، بتحقيق هدوء نسبي يمكّن إدارة (كوكس) من تمرير المعاهدة عبر تشكيل المجلس التأسيسي في أجواء العنف والإرهاب.

أما الملك فبعد شفائه شكر (كوكس) على أعماله ووصفها بالسياسة الحازمة، والتدابير الضرورية، وحينما خيّر الملك بين الاعتذار عن مواقفه السابقة، أو الاستقالة عن منصبه فاختار الاعتذار، فكتب إليه في ١١ أيلول ١٩٢٢م الموافق ٢٠ محرم ١٣٤١هـ، يقول:

«عزيزي السير برسي، الآن وقد تم شفائي بحمد الله تعالى وسمح لي أطبائي أن أستأنف أشغالي في الدولة، أرى من واجبي، قبل أن أتولى هذه التبعة أن أقدم إلى فخامتكم تشكراتي القلبية، وأن أعبر لكم عن إعجابي الشديد للسياسة الحازمة، والتدابير الضرورية التي اتخذها فخامتكم، بصفتكم ممثلاً لحكومة صاحب الجلالة، لصيانة المصالح العامة، والمحافظة على النظام والأمن، أثناء مرضي المفاجئ الذي صادف بغتة في المدة التي تنقضي عادة بين استقالة الوزارة، وتأليف وزارة غيرها، وختاماً أكرر تشكراتي الخالصة لفخامتكم على مساعدتكم الثمينة. بغداد ١١ أيلول ١٩٢٢ . صديقكم المخلص فيصل»[٢].

---

(١) الحسني، تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج٢، ص٢١-٢٢.

(٢) الحسني، المرجع ذاته، ص٢٢.

وهكذا أصبحت الكلمة الأولى ومن دون نقاش للمندوب السامي، فبعد تلك الإجراءات القمعية وما تبعتها من أجواء إرهابية، وظهور طبقة اجتماعية – سياسية منحازة إلى القوة[1]، واصل ضرباته المتتالية للمعارضة الإسلامية ورموزها. إلا أنه وفي سبيل إحكام القبضة على الملك والحكومة معاً، طلب (كوكس) من الملك فيصل أن يكلف عبد الرحمن الكيلاني بتشكيل الحكومة للمرة الثالثة، وبالفعل تشكلت الوزارة في ٨ صفر ١٣٤١هـ – ٣٠ أيلول ١٩٢٢م، برئاسة النقيب الكيلاني، كما وأسندت وزارة الداخلية إلى عبد المحسن السعدون[2]، والمالية إلى ساسون حسقيل، والدفاع إلى جعفر

---

(١) بعث الشاعر معروف الرصافي إلى (المس بيل) في ٢٨ أيلول ١٩٢٢ يعرض احترامه وتقديره لها ومما ورد في رسالته: «..أنا الرجل الوحيد الذي يجاهر في العراق ويعتقد اعتقاداً جازماً بأن مصلحة أهل العراق اليوم مرتبطة كل الارتباط بسياسة الدولة الإنكليزية، وإن العراقيين لا ينجحون إلا إذا اعتمدوا على بريطانيا العظمى ومشوا معها..». راجع نص الرسالة لدى التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمن، مرجع سابق، ص١٨٤–١٨٥. وإن الرصافي وأمثاله يمثلون ظاهرة اجتماعية متذبذبة الرأي.

(٢) عبد المحسن السعدون: ولد سنة ١٨٧٩م في الناصرية (المنتفك)، دخل مدرسة العشائر في استانبول حينما بلغ الثالثة عشرة من عمره ثم تخرج من المدرسة الحربية، فأصبح هو وأخوه عبد الكريم مرافقيّن للسلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٥. أُنتخب عبد المحسن نائباً عن العمارة في مجلس المبعوثين عام ١٩٠٨، ثم نائباً عن المنتفك عام ١٩٢٢، تردد على بغداد حتى استقر فيها في تشرين الثاني ١٩٢١. عُيّن وزيراً للعدلية في وزارة النقيب الثانية في ٢٤ نيسان ١٩٢٢. ثم عُين وزيراً للداخلية في وزارة النقيب الثالثة في ٣٠ أيلول ١٩٢٢. أصبح رئيساً للوزارة من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣. انتخب نائباً عن البصرة في المجلس التأسيسي، ثم انتخب رئيساً له في ٢٧ آب ١٩٢٤. وانتخب رئيساً لمجلس النواب في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦و١٩٢٧. أصبح أربع مرات رئيساً للوزارة، حتى آنتحر في بغداد بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩. وذلك لعدم تمكنه من إيجاد حالة من التوازن والتوفيق بين قرارات الإنكليز ومطالب المعارضة – كما جاء في وصيته– . للتفاصيل راجع، بصري، مير: أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريّس للكتب والنشر لندن ١٩٨٥م، ص٦٧–٧٥.

وكذلك العلوي، حسن: التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، مرجع سابق، ص٩١–
←

العسكري، والمواصلات والأشغال إلى صبيح نشأت، والعدلية إلى توفيق الخالدي، والأوقاف إلى محمد علي فاضل، وبقيت وزارة المعارف شاغرة لاعتذار عبد المحسن شلاش من قبولها وذلك لكثرة أعماله التجارية(١).

والمعروف عن شخصية النقيب الكيلاني إنه كان مستسلماً أمام الإرادة البريطانية – كما أوضحنا موقفه من قبل – أما الوزراء فقد أمكن إفهامهم بالخطة البريطانية قبل إصدار الملك بلاغه بتأليف الحكومة، وذلك عبر كتاب غير رسمي بعثه المندوب السامي (كوكس) إلى الملك، الذي أحاله بدوره إلى الوزراء المرشحين. والحقيقة لم يكن أعضاء الوزارة الجديدة يختلفون عن الوزارة السابقة سوى أنها شهدت تصعيد محمد علي فاضل إلى وزارة الأوقاف، وتبادل توفيق الخالدي والسعدون منصبيهما. هذا ويتلخص هدف الخطة البريطانية في إيجاد صيغة قانونية لاستعمار العراق بإرادة العراقيين ابتداءً من مجلس الوزراء العراقي!!. وهكذا وقّع على المعاهدة في أجواء استثنائية كل من النقيب عبد الرحمن الكيلاني في ١٩ صفر ١٣٤١هـ، ١١ تشرين الأول ١٩٢٢، والمندوب السامي (كوكس)، وذيّلها الملك بتوقيعه أيضاً. وقد تمّ نشر نصها الإنكليزي في لندن في اليوم التالي أي ٢٠ صفر، ١٢ تشرين الأول، مرفقاً ببلاغ وزير المستعمرات (المستر تشرشل) الذي جاء فيه: «..إن الحكومة البريطانية وهي شاعرة بقوة العهود الوثيقة التي قطعتها للعراق مقتنعة بأن إبقاء هذه العهود حتى الوفاء يتم بواسطة معاهدة التحالف

←

٩٥. ومما يذكر أيضاً عن حياته السياسية إنها تميزت بالارتباط الوثيق بالإنكليز، لاعتقاده بأن الظروف تفرض هذا المنهج، ولذلك اتبع سياسة الشدة اتجاه المعارضة وخاصة نحو العلماء الذين نادوا بالاستقلال التام، إلا أنه اصطدم بالحقيقة في النهاية وترجم خيبة أمله من منهجه السياسي -بالانتحار – راجع، فرج، د. لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مطبعة الخلود – بغداد (بلا تاريخ)، نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية، ص٣٦٢–٣٦٤. وللمزيد من التعرف على أسباب انتحاره راجع المرجع ذاته، ص٣٤٥–٣٦١.

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٤٨–٤٩.

التي أُمضيت.. وعندئذٍ تبذل الحكومة البريطانية خير مساعيها في سبيل حمل عصبة الأمم على قبول العراق في عضويتها بشرط تنفيذ هذه المعاهدة..»[١].

هذا وقد أصدر الملك فيصل بلاغاً في ٢١ صفر ١٣٤١هـ، ١٣ تشرين الأول ١٩٢٢م، أشاد بالمعاهدة وبيّن أنها بنيت على أساس المصالح المتبادلة بين بريطانيا والعراق وآعتبرها في مصلحة العراق وشعب العراق، وهي خطوة في طريق الاستقلال التام والدخول في عصبة الأمم. وطالب الشعب العراقي باحترام المعاهدة والاستعداد للخطوة القادمة وهي انتخابات المجلس التأسيسي، ووضع القانون الأساسي[٢]. ومما جاء في بلاغه «..وكما أننا أخذنا على أنفسنا أن نحترم عهود بريطانيا العظمى ومصالحها الدولية، فإنها تعهدت بمعاونتنا واعترفت باستقلالنا السياسي وباحترام سيادتنا وجميع الاتفاقيات التي تتفرع عن المعاهدة ستبنى على أساس هذه المبادئ ولم يبق علينا إلاّ أن نباشر بالانتخابات لجمع المجلس التأسيسي، ووضع القانون الأساسي، وبذلك نخطو خطوة ثانية..»[٣].

وهكذا تتلاحق الأحداث المفروضة على الساحة بقوة الإرهاب من قبل سلطة الاحتلال، بعد طول معاناة، وقد واصلت هذه السلطة أسلوبها الهجومي خطوة بعد خطوة نحو استكمال المشروع البريطاني في السيطرة على العراق[٤]، وعلى ضوء هذه

(١) الحسني، عبد الرزاق: المرجع ذاته، ج١، ص٤٩. وكذلك الحسني، تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦.

(٢) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص١٩٩. عن جريدة (العراق) العدد الصادر في ١٤ تشرين الأول ١٩٢٢م.

(٣) الحسني: تاريخ الوزارات، مرجع سابق، ج١، ص٥٠، والحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥-٢٦. (النص الكامل لبلاغ الملك).

(٤) نص المعاهدة العراقية البريطانية الأولى، تجدها لدى الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٥١-٥٥ من دون تعليق. وكذلك الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع ←

التطورات أخذت تواجه المعارضة الإسلامية الوطنية مزيداً من الأتعاب والجهود المضنية مما أثقل كاهلها، وحقاً إنها لم تعالج أزمة ولم تخرج من استيعاب ظرفٍ عسيرٍ وهي مثخنة بجراحها إلاّ وتواجه حلبة صراع أخرى كان لزاماً عليها أن تقتحمها أيضاً، وتجرّب نصيبها فيما نُصب لها من عقبات وأزمات، وهكذا آستمرت بكل ما أوتيت من قوة في حالة المقاومة الدائمة لمظاهر السياسة البريطانية وخطوات مشروعها على الساحة العراقية.

→ سابق، ج٢، ص٢٧-٣٦. مع هوامش توضيحية نافعة. وللاطلاع على نص المعاهدة راجع الملحق رقم ٣١ من ملاحق الكتاب.

ب - معارضة انتخابات المجلس التأسيسي

مما مضى من الأحداث يجسد فشل (كوكس) والإدارة البريطانية بالإضافة إلى الحكومة والملك في الوصول إلى الهدف المنشود، وهو استعمار العراق بالشكل القانوني!، مما جعل (كوكس) يشعر بعدم جدوائية الوسائل الدبلوماسية المتاحة، لذلك أراد بلوغ هدفه عبر اتباع سياسة القمع والإرهاب وإبطال مفعول سياسة اللين والتراضي خاصة مع قادة الإسلاميين، بالإضافة إلى اتباع سياسة إقصاء ما يمكن من الإداريين في الحكومة، الذين هم في خط الملك، أي ضمن خطة سياسة اللين مع المعارضة.

وسنلاحظ في هذه المرحلة، وأمام هذا الأسلوب العنيف من قبل (كوكس)، تراجع الملك - ضمن الخطة الإدارية المرسومة - وابتعاده عن مواجهة الأحداث مباشرة وذلك لتبقى له بقايا من السمعة الطيبة داخل الأوساط العراقية التي تهمّ السياسة البريطانية العامة في دعم مصالحها في البلاد، علاوة على ضرورة المحافظة على رصيده الشخصي - أيضاً - للمرحلة اللاحقة.

ولذلك استمرت آمال الإنكليز مرتبطة بتشكيل المجلس التأسيسي لغرض الحصول على المظلة القانونية في تنفيذ سياستهم، وكذلك كان الأمر بالغ الأهمية لدى الملك فيصل فقد كان متحمساً هو الآخر، وذلك ليأخذ شرعيته القانونية في ممارسة

سلطته الدستورية[١]. وعليه فقد آتخذت تدابير خاصة في مجلس الوزراء في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٢، رفعت إلى الملك فأصدر موافقته في ١٩ تشرين الأول، محدداً موعد الشروع لانتخابات المجلس التأسيسي في غرّة ربيع الأول ١٣٤١هـ، ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢م، وقد حصرت مهمات المجلس «في ثلاثة أمور هي:

١- البت في المعاهدة.

٢- سن الدستور للملكة.

٣- وضع قانون الانتخابات للمجلس النيابي»[٢].

وذلك على ضوء النظام المؤقت لقانون الانتخابات للمجلس التأسيسي الذي أقرّته الإدارة الملكية في الرابع من آذار ١٩٢٢م، ومن ثم نشر في الصحف المحلية في الأول من أيار / مارس ١٩٢٢، ٥ رمضان ١٣٤٠هـ[٣].

وكان السعي متواصلاً لتشكيل المجلس وذلك «ليقرّ القانون الأساسي للملكة العراقية، وقانون انتخاب مجلس النواب والمعاهدة العراقية البريطانية»[٤]، وقد نشر إلى جانب قرار الإرادة الملكية، بيان وزير الداخلية إلى شعب العراق يوضح فيه مسؤولية

---

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، ج٢، ص٢٨٥.

(٢) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٥٦.

(٣) «يتكون النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي من مقدمة في الاصطلاحات وسبعة فصول تحتوي على ٧٢ مادة، وتحتوي المقدمة على مادة واحدة لتعريف اصطلاح العراق وتقسيمه إلى اثني عشر لواءً، وتعريف اصطلاح العراقي، بأنه كل عثماني متوطن في بلاد العراق وغير مدعّ بتابعية أجنبية». الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج٢، ص١١. راجع تفاصيل النظام المؤقت للانتخابات وطريقة الانتخابات والشروع بها، في المرجع المذكور، ص١١-٢٠. وكذلك لمعرفة سير أعمال المجلس ودور فيصل راجع التكريتي، د. عبد المجيد كامل: مرجع سابق، ص١١٧-١٦١.

(٤) الأدهمي، المرجع السابق، ج٢، ص٢٠.

الشعب في ممارسة حقه في الانتخاب، كما وقدّم توصيات في الإلتزام بالسكينة، وعدم إفساح المجال للمشوشين المعارضين، كما وجه تعليماته للمحافظين والموظفين لاتخاذ جانب الحياد في الانتخابات(١).

موقف المعارضة الإسلامية من الانتخابات

أمام هذه الإجراءات السريعة من قبل الملك والحكومة، وبشكل مباشر وزير الداخلية تحدد الخيار أمام المعارضة الإسلامية، في صب الجهود لغرض عرقلة مسيرة هذا المشروع، وإبطال مفعول سريان الانتخابات. ولذلك تحفزّت المعارضة لخوض هذه المعركة الوطنية، باعتبارها خطوة أساسية نحو تصديق المعاهدة، كما تريد بريطانيا، وذلك لأن النتائج كانت معروفة لدى الإسلاميين - سلفاً - لإيمانهم بأن هذه الانتخابات لا تتم بشكلٍ حرٍ وفي الهواء الطلق، فعليه قرر الإسلاميون بقيادة العلماء الكبار عرقلة الانتخابات من البداية، والوقوف أمام اللهاث السياسي الذي تبديه بعض الأطراف في الساحة بشكل عام، جراء الإغراءات بالمواقع السياسية، وتحقيق بعض المصالح الشخصية.

وفي حالة تشكيل المجلس بالطريقة البريطانية، ستحقق الإدارة البريطانية هدفها الكبير في استعمار العراق بإرادة ممثلي شعب العراق في المجلس التأسيسي، وهكذا اعتبر الإسلاميون نجاح الانتخابات بالطريقة التي تطمح إليها الحكومة، خسارة كبرى للشعب في آخر حصن من حصون المقاومة السياسية، بالمقابل اعتبر الإسلاميون، إن نجاح عرقلتهم للانتخابات يمنح المعارضة فرصةً مهمة تفتح من خلالها آفاق مستقبل جديد في المعترك السياسي، وبمعنى آخر، إن المعارضة الإسلامية ستنجو من ضربة قاضية يوجهها المجلس التأسيسي إلى مشروعها الوطني في حالة تشكيل المجلس، لأن الهدف من تشكيله

---

(١) المرجع ذاته، ص٢١.

بالدرجة الأولى المصادقة على المعاهدة، وعليه سيطول أمد الصراع السياسي والجهادي عبر محاولات رفض مشاريع السيطرة البريطانية لأجل نيل الاستقلال التام. ولكن، بالرغم من أن جراح المعارضة لا زالت عميقة، وهي لـمّا تندمل بعدُ من ضربة المندوب السامي في شهر آب الماضي، إلاّ أنها تصدّت للمؤامرة الجديدة بثوبها القانوني، وذلك بكل قوة وصلابة لم تتوقّعها سلطة الانتداب البريطاني، لما أصابها من محن وأزمات في طريق تنفيذ خطتها.

فأصدر المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الاصفهاني الفتوى التالية لحسم الأمور لدى الناس باتجاه مسألة الانتخابات، هذا نصها:

«إلى إخواننا المسلمين، إن هذا الانتخاب يميت الأمة الإسلامية، فمن انتخب بعد ما علم بحرمة الانتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته، ولا يجوز رد السلام عليه، ولا يدخل حمّام المسلمين[1]، هذا ما أدى إليه رأينا والله العالم بالصواب».

أما الشيخ الخالصي فأصدر فتوى شرعية فيها تنديد لأعمال (كوكس) من نفي وتشريد وإرهاب الناس بالأساليب العنيفة، وقصف العشائر بالطائرات، ومما جاء فيها:

«..إن المداخلة بالانتخابات وكل ما يبتنى على هذا الأساس المضر بمستقبل العراق، بل

---

(١) تعتبر أمثال هذه الفتاوى في درجة القمة في سُلَّم التحدّي لكبرياء السلطتين المزدوجتين، سلطة المندوب السامي وسلطة الحكومة العراقية. وتدل فتوى الإمام الاصفهاني، على أن المخالف لها يخرج من إطار المسلمين، فتحرم عليه زوجته، وزيارته، ولا يجوز السلام عليه ولا يدخل حمّام المسلمين، أي لا يعد من المسلمين بل من الخارجين عن طاعة أولي الأمر الذين هم الفقهاء المراجع وطاعتهم هي من طاعة الله. أما بالنسبة لحرمة دخوله في حمام المسلمين، فقد كانت - آنذاك - حمّامات عامة للرجال، وحمّامات عامة للنساء. فلو خالف المسلم هذه الفتوى يخرج من إطار المجتمع الإسلامي، ودخوله حينذاك إلى الحمام كدخول المرتد عن الإسلام في تلك الحمامات الخاصة بالمسلمين. وعليه ينجس الماء والمسلمين. وبالنتيجة تعتبر مقاطعة اجتماعية كبيرة للمخالفين، أي غير المنفذّين للفتوى.

بجميع شؤونه محرمة شرعاً بإجماع المسلمين ونحكم بخروجه عن ربقة المسلمين..»[١].

وقد بلغت هذه الفتاوى القمة في ١٥ ربيع الأول ١٣٤١هـ، الموافق ٥ تشرين الثاني ١٩٢٢م[٢]. حينما صدرت من العلماء الثلاثة الكبار، المتصدين للساحة السياسية – وهم الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني، والميرزا محمد حسين النائيني، والشيخ مهدي الخالصي – إجابات لاستفتاءات وجهت إليهم من قبل الأمة تشدّد على حرمة الدخول في لعبة الانتخابات، وتؤكد على الفتاوى السابقة التي صدرت عنهم في هذا الاتجاه، وكانت الإجابات بالشكل التالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم. نعم قد صدر منّا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير خفي على كل بادٍ وحاضر، فمن دخل فيه أو ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأولياءه صلوات الله عليهم أجمعين».

الأحقر أبو الحسن الموسوي الاصفهاني

«بسم الله الرحمن الرحيم. نعم حكمنا بحرمة الانتخاب وحرمة الدخول فيه على كافة الأمة العراقية، وإن من دخل في هذا الأمر أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حاد الله ورسوله والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، أعاذ الله الجميع من ذلك».

الأحقر محمد حسين الغروي النائيني

---

(١) الوردي، علي: المرجع السابق، ج٦، ص٢٠٣. عن وثائق البلاط الملكي رقم التسلسل ١١٥، رقم الوثيقة١.

(٢) يذكر الأدهمي: إن الفتاوى الدينية لمقاطعة الانتخابات صدرت موقعه بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٤١هـ، المصادف ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢م، نقلاً عن المركز الوطني لحفظ الوثائق ببغداد وكان مصدرها كربلاء والكاظمية والنجف. راجع الأدهمي: المرجع السابق، ج٢، ص٢٣. كما ويشير في هامش ص٥٧، رقم ٣٦، إن التقرير البريطاني ذكر تاريخ صدور الفتاوى في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م.
British Repor. (١٩٢٣ –١٩٢٢) ..p .٢٦.

«بسم الله الرحمن الرحيم. نعم قد صدر منّا الحكم بتحريم الانتخاب على كافة الأمة العراقية، فمن دخل، أو تداخل أو ساعد فيه فقد حاد الله ورسوله، وقد قال عزّ من قائل في كتابه المجيد: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1]. **أعاذ الله الجميع من ذلك».**

الراجي محمد مهدي الكاظمي الخراساني الخالصي عفي عنه[2]

وبعد صدور هذه الفتاوى تم استنساخها وتوزيعها في الأوساط العامة بشكلٍ مكثف كالنار في الهشيم[3]، مما جعل موقف الحكومة محرجاً أمام الناس، وانحصر في موقع الدفاع عن قرارها - كما سنرى - كمعالجة سياسية أُرغمت على اتباعها إثر ذلك التصعيد، وقد جاءت مطالب المعارضة الإسلامية واضحة من خلال تلك الفتاوى الشرعية التي أعلنت مقاطعة الانتخابات تتلخص في: «أنه لا يجوز للشعب أن يشترك فيها، ما لم تنزل الحكومة عند رأيهم، فتجيب مطاليبهم المشروعة وهي:

١ - إلغاء الإدارة العرفية.

٢ - إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات.

٣- سحب المستشارين (البريطانيين) من المناطق إلى بغداد.

٤ - إعادة المنفيين السياسيين.

---

(١) سورة التوبة، ٩/ ٦٣.

(٢) الوردي، المرجع السابق، ج٦، ص٢٠٢، عن وثائق البلاط الملكي رقم الإضبارة ٣ رقم الوثيقة ٧.

(٣) يذكر (محمد مهدي كبه) وهو من المعاصرين للأحداث، في كتابه (مذكراتي في صميم الأحداث) طبع بيروت ١٩٦٥، ص٢٧. تحرّك الشباب المسلم إثر صدور هذه الفتاوى فيقول: «كنت وجماعة من شباب الكاظمية ومن طلاب مدرسة الخالصي دائبين على العمل في كتابة صيغ الاستفتاء، ومواجهة علماء الدين، واستصدار الفتاوى منهم، وانتدب بعض الشباب لكتابتها على الأوراق والكربون وتوزيعها بين الناس وإرسالها إلى بغداد وغيرها في أنحاء البلاد».

٥ـ السماح بتأليف الجمعيات (الأحزاب السياسية)..»[١].

وهكذا نلاحظ اتفاق كلمة المجتهدين المتصدّين، وسائر العلماء في هذا الاتجاه، وكان للشيخ الخالصي الدور الكبير في توضيح بعض الحقائق التي اكتشفها بنفسه عن كثب، وذلك في فترة مبايعته للملك، ممّا أثرى – بعد نقضه للبيعة – المسيرة الجهادية بزخمٍ هائل من المعلومات المفيدة والقناعات المستجدة التي زادت في معنويات المعارضة. وعليه فإن الموقف الحاسم الذي اتخذته القيادات الإسلامية، بآنعكاساته المباشرة على الرأي العام، أَدخل الإنكليز في نفق مظلم ذي شُعبٍ متعددة مرة أخرى، وذلك لأنّ تعطيل الانتخابات يعني عدم تشكيل المجلس التأسيسي، وبالنتيجة عدم إبرام المعاهدة، وبمعنى آخر عودة المشروع البريطاني من الأساس – مرة أخرى – إلى المربع الأول. بينما دخلت القضية في صراع حاد بين فتاوى العلماء المحرِّمة لإجراء الانتخابات من جهة، وبين الحكومة المصرّة على إجرائها من جهة ثانية. وقد نشر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بياناً إلى الشعب مشدّداً على ضرورة إجراء الانتخابات، ومؤكداً على أن «واجب الشعب أن يعضد الحكومة في هذا السبيل، ولا يفسح المجال للتلاعب بمقدساته»!![٢]، ويبدو لنا، إن الشعور المتبادل بين الطرفين قد بلغ ذروته عند هذه المعركة، وأُعتبرت معركة مصيرية بالنسبة لسلطة الاحتلال والحكومة التابعة لها، وبالفعل وصلت المسألة إلى القمة الفاصلة بين الارادتين، فلو تمّ تجاوز هذه العقبة بنجاح لنال المنتصر استحقاقات المواقف السابقة. فالإسلاميون كانوا يعتبرون انتصارهم تتويجاً لجهادهم الطويل، وإن إخفاقهم يعني ضياع الفرصة الذهبية في الصراع السياسي. ومن

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج١، ص٥٦.

(٢) المرجع ذاته، ص٥٦. الوزارة النقيبية الثالثة شكّلت في ٧ صفر ١٣٤١هـ، ٣٠ أيلول ١٩٢٢م، ولم تستمر طويلاً، فبعد إبرام المعاهدة في المجلس بتاريخ ١٠ تشرين الأول آستقالت في ٢٧ ربيع الأول ١٣٤١هـ الموافق ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م. المرجع ذاته، ص٤٩.

هنا يمكن فهم أجواء المرحلة الحرجة التي كانت تمرّ على سلطة الاحتلال ومن ضمنها الحكومة، لذلك اختل توازنها وأقدمت على استخدام أساليب العنف والإرهاب لتثبيت مشروعها الاستعماري. وفي حينها فشلت الحكومة في منع نشر فتاوى التحريم في عموم المناطق، حيث تم نشرها في الصحف المحلية عموماً، فعمدت الحكومة على إشاعة الأكاذيب، وبالفعل أشاعت في الأوساط العامة بأن العلماء لا يعارضون أصل الانتخابات، وإنما لديهم شروط من الممكن التفاهم عليها. وكانت هذه الخطوات وقائية خوفاً من تطور الأحداث، إلا أن الإسلاميين نشطوا في توزيعها وتأكيدها للناس، كما وصدرت تأييدات علمائية وسياسية لحث الناس على التمسك بفتاوى المراجع الكبار[1]. وكذلك بدأت الحملة الإسلامية ضد رموز الحكومة بعد موافقتها المبدئية على المعاهدة، فقد وصفت بعض الإعلانات النقيب الكيلاني بأنه مرتدٌّ عن الشريعة الإسلامية لتأييده المعاهدة، لأن تصديقها يعني مصادرة آراء المسلمين في العراق، وتضييع ثمرات جهادهم المرير[2]. وكان الناس يتبادلون أقوال الشاعر الشعبي عبود الكرخي في ذم النقيب منها:

يا نقيبْ يا نقيبْ	عجبْ ما عندك صحيبْ
من عگب جدّك محمّد	صار إلك (كوكس) حبيبْ[3]

السعدون رجل المهمات البريطانية الصعبة

أمام هذا التطور الخطير، كان البريطانيون يبحثون عن رجل المرحلة، فرأوا في شخصية عبد المحسن السعدون ضالتّهم، وأصبح عند حُسن ظنّهم، في وقتٍ كان

---

(١) فرج، لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد ١٩٧٨. منشورات وزارة الثقافة والفنون، ص٦٨-٨٧.

(٢) الأدهمي، المرجع السابق، ج٢، ص٢٤.

(٣) الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص٢٠٤.

الكيلاني، قد ضاق ذرعاً من تصعيد أعمال المعارضة الإسلامية – سياسياً – وبالفعل فشلت الحكومة النقيبية الثالثة في إجراء الانتخابات، في جميع أنحاء العراق، وذلك لموقف المعارضة الإسلامية في الوسط والجنوب إثر الفتاوى الدينية المحرِّمة للانتخابات، وكذلك لضعف سيطرة الحكومة على المناطق الكردية في الشمال(١). وعليه اضطرت الحكومة على تقديم استقالتها في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م، ٢٧ ربيع الأول ١٣٤١هـ(٢). أي بعد صدور الفتاوى بأسبوعٍ واحد تقريباً على ضوء التقرير البريطاني الذي حدد صدور الفتاوى في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م، ١٩ ربيع الأول ١٣٤١هـ(٣). حيث فشلت اللجان الانتخابية في النجف وكربلاء والحلة والكوفة، في إجراء الانتخابات. وفي الكاظمية أعلن الموظفون فشلهم في تشكيل اللجان. وفي كربلاء حاول المحافظ تجديد الهيئة التفتيشية لأكثر من مرة، لكنه فشل في ذلك. وفي بغداد والموصل تعطلت الحركة الانتخابية، وهكذا في سائر أنحاء العراق إثر فتاوى العلماء(٤).

وبعد هذه الهزيمة للحكومة ولسلطة الاحتلال، رجحت كفة النظرية السعدونية، الداعية إلى استخدام العنف، وبالفعل انبرى السعدون لتشكيل الوزارة بتكليف من الملك بعد يومين من استقالة الحكومة، فأصبح السعدون فيها رئيساً للوزارة، ووزيراً للعدلية بالوكالة(٥). وبالفعل أصبح رجل المهمات البريطانية الصعبة، حيث إنه تصدّى

---

(١) للتفاصيل راجع، الأدهمي: د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج٢، ص٢٨-٣٣. تحت عنوان (الأكراد والانتخابات).

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٥٧. وكذلك الأدهمي: المرجع ذاته، ص٢١-٢٢.

(٣) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي، ج٢، ص٢٣. عن:

BritishRepor.١٩٢٣- ١٩٢٢..p .٢٦.

(٤) للوقوف على تفاصيل عوامل توقف الانتخابات وانعكاساتها في الصحف المحلية، راجع، الأدهمي، د. محمد مظفر: المرجع نفسه، ص٢٥-٣٦.

(٥) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، المرجع السابق، ج١، ص٥٧.

لشعبه والمعارضة بالتحديد بأشد الأساليب القمعية، وذلك لإخماد صوهم وطموحاهم، فكان تشخيص الإنكليز له ناجحاً، لمؤهلاته الشخصية المساعدة لأداء هذا الدور، فمنذ أن كان السعدون «نائباً عراقياً سابقاً في مجلس (المبعوثان العثماني).. أظهرت حياته النيابية تلك بأنه لم يكن سياسياً بارزاً ولم يتميز بعاطفة وطنية مندفعة، وهذان الأمران كانا كافييْن لكي يشغل عبد المحسن السعدون منصب الوزارة..»[١].

وفي حينها صمّم السعدون على إجراء الانتخابات في جوٍّ ضاغط، فقد أشار في بيانه الوزاري إلى قانون الانتخابات المتضمن معاقبة المقاطعين لها والمخلّين بالأمن، والناشرين لفتاوى العلماء الداعية للمقاطعة، إلاّ أنه قوبل بالمقاطعة الشاملة – أيضاً – ليس فقط في المناطق الشيعية، فمثلاً في ٢٥ كانون الأول ١٩٢٢ الموافق ٧ جمادى الأولى ١٣٤١هـ أكدت رسالة الموصل على أن الهيئة التفتيشية لتدقيق الدفاتر الأساسية المنجزة اتخذت قراراً بالتوقف عن العمل و«أعلنت فيه أن هناك عراقيل تقف في طريق عملها وهي تأثير الفتاوى الدينية، وسماع الشتائم في المجتمعات العمومية.. وقد أرسل متصرف لواء الموصل في ٢٨ كانون الأول [١٩٢٢م] قرار الهيئة التفتيشية هذا إلى وزارة الداخلية معلناً إن الهيئة التفتيشية في الموصل لم تعد ترغب بمواصلة مسعاها»[٢]، و«يذكر التقرير البريطاني، إن أثر الفتاوى الدينية لم يقتصر على الشيعة وحدهم، بل استجابت الطائفة السنيّة له أيضاً، وقام رجال الدين المسيحي بالدعوة لمعاضدة المسلمين في حركتهم»[٣]. ففي الموصل لم تقتصر المقاطعة على المسلمين بل شملت المسيحيين أيضاً

(١) فرج عبد الله: د. لطفي جعفر: مرجع سابق، مطبعة الخلود بغداد، ص٥٤.

(٢) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧.

(٣) فرج عبد الله، د. لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون، مرجع سابق، طبع بغداد مطبعة الخلود، ص٧٤–٧٥. نقلاً عن التقرير البريطاني:

BritishRepor.١٩٢٤ –١٩٢٣..p .٦

حيث «ظهرت إعلانات موجهة إلى المسيحيين تخبرهم بأن رجال الدين المسيحيين أفتوا بمقاطعة الانتخابات، ومؤازرة المسلمين في ذلك»[1].

إن هذه التطورات وضعت الحكومة في الزاوية الحرجة، فاضطرت إلى إيقاف الانتخابات في المدن الشيعية، وحينما أخذت المقاطعة طابع الشمولية العامة في معظم المناطق، أعلنت الحكومة إيقافها في كانون الثاني ١٩٢٣. «وهكذا فشلت الانتخابات التي بدأت في تشرين الأول ١٩٢٢، وانتهت إلى الانهيار، ولم يستطع المجلس التأسيسي الاجتماع في كانون الثاني ١٩٢٣ كما كان مقرراً له»[2]. وبذلك انتهت الجولة الأولى للانتخابات بالفشل بسبب المقاطعة الشعبية.

وعند هزيمة الحكومة في هذه الجولة أمام إرادة المعارضة الوطنية قدّم السعدون نفسه متطوّعاً بإصرارٍ على أداء المهمة الصعبة، ومتعهداً بإخلاصٍ على تقديم العراق لقمة سائغة إلى البريطانيين المحتلين، وقد عرض عليهم طريقته الخاصة في سبيل إنهاء الأزمة لصالحهم، عبر إرغام الشعب على خوض الانتخابات، بشرط قبولهم على تصديه المباشر للقرار السياسي بشكلٍ يضمن إطلاق يده في إتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لغرض إرهاب الشعب وتضييق الخناق عليه بشتى الوسائل، وذلك عبر توليه وزارة الداخلية إلى جانب رئاسة الوزراء، وإسناد وزارة العدلية إلى ناجي السويدي – وزير الداخلية الحالي –. ولـمّا رأت سلطة الاحتلال هذا الخيار بالنسبة إليها يعدّ إنقاذاً لمشروعها الاستعماري، سارعت إلى إجراء التعديل الوزاري المطلوب وذلك في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣م[3] لينطلق السعدون في إدارته القمعية، بقرارات يتخذها لوحده بصورة مباشرة وسريعة، من القناة الأولى رئاسة الوزارة إلى القناة التنفيذية وزارة

---

(١) الأدهمي: المرجع السابق، ج٢، ص٢٧.

(٢) المرجع ذاته، ص٣٤.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٥٧.

الداخلية، وبذلك يضمن تنفيذ قراراته الحاسمة باتجاه رموز المعارضة الإسلامية دون تلكؤ أو تأجيل، وعندها سيُجبر الشعب على الدخول في الانتخابات مرغماً في ظل الإرهاب الفكري واستخدام القوة والبطش. إلاّ أنّه حينما استلم السعدون المسؤوليتيْن، وعلى خلاف التوقّعات، اتبع سياسة التساهل واللين، في البداية كخطوة لامتصاص قسطٍ من غضب المعارضة وذلك عبر تحقيق بعض مطاليبها التي ابتدأت الحكومة منذ ٨ كانون الأول ١٩٢٢ الموافق ١٩ ربيع الثاني ١٣٤١هـ، باتباعها أي قبيل توقف الانتخابات، واستمرت على هذا المنوال -فيما بعد - فأعادت المعتقلين السياسيين المبعدين إلى (هنجام). بعد أن قدّموا تعهداتهم الخطية، بعدم تدخلهم في أعمال المعارضة المخلّة بالأمن والنظام(١).

وهكذا واصل السعدون سياسته اللينة - على الظاهر - مع المعارضة في تلك المرحلة، حسب ما تقتضيه المصلحة البريطانية حيث «ضمن منهاجه حرية الصحافة وحرية الاجتماع، وتأليف الأحزاب وفقاً للقوانين المرعيّة»(٢).

ومما لا يخفى أنّ هذه الأمور هي من مطاليب المعارضة، وكذلك أقدمت الحكومة على اتخاذ إجراء آخر يعدّ من مطاليب المعارضة - أيضاً - وهو تعديل نظام التفتيش الإداري الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٣م الموافق ٣ جمادى الثانية ١٣٤١هـ(٣).

وعليه تكون بغداد المقر العام للمفتشين الإداريين، والمقر العام يتولى مهمة إرسال المفتشين إلى المناطق حسب الحاجة التي تشخصها وزارة الداخلية، وكان الهدف من هذا الإجراء هو «إقناع العقول السياسية في العراق من المعارضين لبريطانيا، وانتزاع

---

(١) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٨.

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٥٩.

(٣) المتضمن ٢١ مادة، راجع الحسني: المرجع ذاته، ص٦٣.

الشك السائد بأن بريطانيا ترمي إلى سيطرة دائمة على العراق»(١).

ويمكن تشخيص السبب الدافع للسعدون ولسلطة الاحتلال باتباع سياسة اللين هو ضغط الظروف الموضوعية المحيطة بالقضية العراقية ـ آنذاك ـ حيث تصاعدت نبرة التهديدات التركية في الشمال لمطالبتها بالموصل(٢)، فتركت بريطانيا والحكومة العراقية لتلك التهديدات فسحة زمنية لتعمل عملها في إشغال الرأي العام العراقي بمشكلة الموصل، وذلك ليدرك العراقيون ضرورة الالتفاف حول الحكومة لتقويتها أمام العدو الخارجي، وذلك في مرحلة هزيمتها أمام الشعب إثر توقف الانتخابات(٣).

ولعل التغيير الذي حصل في الإدارة السياسية في بريطانيا نفسها، يعدّ العامل الأهم والمباشر لاتباع هذه السياسة، ففي ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٢ الموافق ٣ ربيع الأول ١٣٤١هـ، استقالت وزارة (لويد جورج) الائتلافية، فظهرت صيحة صحفية ونيابية ضد الوجود البريطاني في العراق، لما أعقبه من تكاليف مالية باهضة، مما استدعي (كوكس) إلى لندن فذهب إليها في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣، ٢ جمادى الثانية ١٣٤١هـ، مخلفاً (السير هنري دوبس) وكيلاً عنه. وحينما عاد المندوب السامي (كوكس) إلى بغداد في ٣١ آذار ١٩٢٣م الموافق ١٤ شعبان ١٣٤١هـ، كان يحمل الإجراء الأبرز في جعبته باتجاه سياسة إرضاء المعارضة، وهو توقيع ملحق للمعاهدة البريطانية ـ العراقية، بين السعدون رئيس الوزراء، والمندوب السامي، الذي يقضي بتقليص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات، وعليه أذاع الملك في ٣٠ نيسان ١٩٢٣م الموافق ١٤

---

(١) الأدهمي: المرجع ذاته، ج٢، ج٢، ص٤٨. عن التقرير البريطاني:

British Repor.١٩٢٤ -١٩٢٣ ..p.٨-٧.

(٢) للتفاصيل راجع، الوردي، علي: لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ج٦، ص٢١١-٢١٥ تحت عنوان (استفحال التهديد التركي).

(٣) الأدهمي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٧.

رمضان ١٣٤١هـ، بلاغاً إلى الشعب العراقي جاء فيه:

«بعناية الله عز وجل وروحانية نبيه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم تمكّنت حكومتنا بأن تخطو خطوة كبيرة أخرى في سبيل تحقيق أماني الأمة، وذلك بعقدها الملحق الجديد للمعاهدة العراقية ـ البريطانية»[(١)].

«وأهم ما جاء في هذا البلاغ، قول الملك: إن دخول العراق عصبة الأمم سيتم بعد تحقيق شرطين مهمين خلال مدة أربع سنوات، الأول: تحديد تخوم العراق الذي سيتم عما قريب، ويقصد بالذات حدود العراق ومشكلة الموصل[(٢)]. والثاني: هو ما يبذله شعبنا الكريم من التفاني والمؤازرة في سبيل تعزيز جانب الحكومة.. وعلى ما ستصرفه حكومتنا من الجد والعزم في تنفيذ خططها، وجمع المجلس التأسيسي بالسرعة اللازمة وتوطيد دعائم الحكومة على أسس دستورية مدنية»[(٣)].

المعارضون والسلطة - التحدّي المتبادل

إن المعارضة الإسلامية كانت تعتقد ـ كما يبدو لنا ـ بأن هذه الإجراءات الاسترضائية، لاسيما تخفيض المدة إلى أربع سنوات، إنما هي معالجة تخديرية تحتاج إلى مواصلة أسلوب المعارضة والرفض لكي ينال الشعب أهدافه، وتشخّص لدى العلماء المتصدين لقيادة الأمة أنّ البريطانيين سيضطرون إلى الخروج عن البلاد في حالة الإصرار

---

(١) الحسني، الوزارات، مرجع سابق، ج١، ص٦١-٦٢، وقد وقّع الملحق (السير برسي كوكس)، وعبد المحسن السعدون، في الثلاثين من نيسان ١٩٢٣م الموافق الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١هـ. ثم سافر (كوكس) عائداً إلى بلده، حيث أنتهت خدماته في العراق، الحسني: المرجع ذاته، ج١، ص٦٠. وكذلك الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ص٣٩-٤٠.

(٢) لمعرفة تطورات قضية الموصل خلال عام ١٩٢٣ وأثرها في سياسة السعدون راجع، فرج عبد الله: المرجع السابق، مطبعة الخلود، بغداد ص٧٦-٨٠، وكذلك لمعرفة تطورات قضية الموصل في ١٩٣٤-١٩٣٦ وأثرها في سياسة السعدون، راجع المرجع ذاته، ص١٤٩-٢٤٠ (الفصل الثالث).

(٣) الأدهمي: المرجع السابق، ج٢، ص٣٩.

المتواصل على مطلب الاستقلال التام، وما هذه الإجراءات والتنازلات البريطانية إلا وسيلة واضحة للهروب من مواجهة المعارضة، لذلك استمرت المعارضة في التصعيد ضد الوجود البريطاني والمطالبة بالاستقلال التام، بينما كان المؤمل أن تحدث هذه الإجراءات والتنازلات البريطانية حلحلة معينة في مواقف الإسلاميين، وتخّفف الاحتجاجات ضد الحكومة باعتبارها خَطَتْ خطوات عديدة نحو التراضي والمصالحة. وعلى العكس من ذلك، وقف الإسلاميون وعلى رأسهم العلماء موقفاً حازماً، رافضين تلك القرارات الترقيعية الصادرة من الحكومة والإدارة البريطانية، وكان رد الفعل على تقليص أمد المعاهدة «قوياً، حيث عملوا على توظيفه لتوسيع نطاق معارضتهم للمعاهدة وللانتخابات في آنٍ معاً»[1].

ومع هذا الموقف الصلب، أتيحت فرصة للحكومة – على ضوء سياسة اللين – بفتح بعض الثغرات داخل الجدار الشعبي المتماسك خلف القيادة الدينية، لأن جهود الحكومة والملك وإدارة الاحتلال، انصبت نحو عزل القيادة الإسلامية عن القادة الثانويين والميدانيين في بغداد، وكذلك عن رؤساء العشائر في الفرات، ومن ثمّ إضعاف تأثير الفتاوى الإسلامية الصادرة من العلماء المراجع على الرأي العام. يقول الأستاذ النفيسي: «وقد أدرك الوطنيون [! خطورة العلماء وعمقهم العشائري]، فدأبوا على تحطيم قوة العلماء وسلطة شيوخ القبائل، كما أن الوطنيين[!] أدركوا في جلاء إنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بقوتهم وبمكانتهم. لهذا السبب كان المعتدلون الوطنيون[!] يرون إن خلاصهم الوحيد هو في بقاء الإنكليز في البلاد، لكي يساندوا هذه السياسة، سياسة القضاء على قوة العلماء والشيوخ ويعضدوها لمدةٍ من الزمن»[2].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢) النفيسي، عبد الله: دور الشيعة، مرجع سابق، ص١٩٨. وما أدري كيف ينعت النفيسي الذين يقفون إلى جانب الإنكليز ضد المعارضة الوطنية بقيادة علماء الدين بأنهم وطنيون!؟ ربما يقصد ←

ومن ناحيتها استغلت حكومة السعدون مسألة تجديد التهديدات التركية لاعادة الموصل إليها، وبالفعل حشد الأتراك قواهم على حدود العراق الشمالية، وقد شكلت هذه التطورات ضغطاً معاكساً ضد المعارضة، باتجاه الانسجام مع مقررات الحكومة لضرورات مرحلية، تحت شعار وحدة العراق، وإبقائه موحداً بيد العراقيين، وبالتالي ستتاح فرصة جيدة للحكومة لإنجاز الانتخابات، في أجواء التعبئة العسكرية لحماية الوطن من الطامعين، وبالفعل لقد حشدت سلطة الاحتلال قواها المتواجدة في العراق لمواجهة تركيا، وهكذا حشدت الحكومة العراقية قواها من الجيش العراقي للغاية ذاتها. كما وهاجمت الطائرات البريطانية في ١٣ آذار ١٩٢٣م الموافق ٢٦ رجب ١٣٤١هـ، مدينة السليمانية التي كانت تحت سيطرة الشيخ محمود البارزاني، وكان الأتراك قد بعثوا دعاتهم إلى داخل العراق بصورة سرية للاتصال ببعض زعماء المعارضة من العلماء المجتهدين ورؤساء العشائر لا سيما الكردية منها، وسلّموهم رسائل بهذا الخصوص، وقد حصل الإنكليز على عدد من تلك الرسائل. وكان الوتر الحساس الذي تثيره الدعوة التركية هو أن الأتراك من المسلمين، وإن الإنكليز من الكفار، والشارع الإسلامي لا يجيز استبدال المسلمين بالكافرين لحكم العراق – البلد الإسلامي –(1).

ومن ناحيتهم أدرك علماء الإسلام في العراق خطورة اللعبة، فتداركوا الأمر «لأنهم بطبيعة مهمتهم لا يعترفون بالحدود القومية أو السياسية التي تفرق بين المسلمين، فالمسلمون (في نظرهم) أمة واحدة لا فرق فيها بين التركي أو العربي أو الفارسي،

→ بالوطنيين هم رجال الحكومة الذين لا خيار لتثبيت سلطانهم إلاّ بالوقوف مع الإنكليز، لأنهم صنايع الإنكليز، يأتمرون بأوامرهم، فلذلك يعضدونهم لضرب العلماء في رأس المعارضة الإسلامية، وامتداداتهم في الأمة خصوصاً العشائر.

(١) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ج٦، ص٢١٢-٢١٣ عن:

Burgoyne Cop-cit-١ Vol ٢.p٣٠٩ -٣٠٨.

والمسلم أوْلى من الكافر على أي حال»[1]. ولكن العلماء يعلمون يقيناً بأن الحكومة التركية – آنذاك – هي جزء مهم في اللعبة الاستعمارية الساعية إلى إنهاء الدولة العثمانية المسلمة وتمزيق الوحدة الإسلامية، لذلك وقف العلماء ضد هذه الإثارة، وضيّعوا على الإنكليز والسلطة المحلية فرصة الاستفادة من هذه التهديدات، فأصدر العلماء المتصدّون فتواهم الشرعية بهذا الخصوص، وهذه الفتوى في الحقيقة هي رسالة إلى سلطة الاحتلال أكثر من أنها رسالة لحكّام تركيا، وذلك لكي لا يلعبوا بالنار، ومن ناحية ثانية هي محاولة جدّية لتركيز اتجاه المعركة ضد الإنكليز وصنايعهم بهدف نيل الاستقلال بدلاً من تشتيت الطاقات على أكثر من جبهة. لأن تلك المعركة الوهمية مع الأتراك لا يجني ثمارها إلاّ الإنكليز أولاً بأول. لذلك أصدر المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الاصفهاني، والشيخ النائيني والشيخ الخالصي، فتوى شرعية في ١٢ نيسان ١٩٢٣م، ٢٦ شعبان ١٣٤١هـ، تحرم على المسلمين محاربة الأتراك المسلمين. تقول (المس بيل): «إن المجتهدين أصدروا فتوى في تحريم الدفاع عن العراق ضد الأتراك، وألصقت على باب صحن الكاظمية، [وتضيف] وقد وصلتني نسخة منها مبكراً في هذا الصباح» أي في صبيحة ١٢ نيسان[2].

وهكذا أُحبطت محاولة استثمار قضية الموصل لصالح سلطة الاحتلال والحكومة، بفضل الوعي السياسي المتميز للعلماء المراجع، مما دفع المسؤولين البريطانيين للتفكير في طريقة أخرى للتخلص من القيادات الإسلامية المعيقة لمشروعهم الاستعماري. تقول

---

(١) الوردي: المرجع ذاته، ج٦، ص٢١٣. وقد ورد في نص الوردي (لأنهم بطبيعة مهنتهم). وأظن انّ ذلك ورد خطأً، والصحيح (بطبيعة مهمتهم) كما ثبّتنا ذلك في المتن، وأرجو أن يكون هذا الخطأ ضمن ملاحظته في نهاية كتابه حيث يأمل (أن يفطن لها القارئ ويصححها بنفسه)، المرجع نفسه، ص٣٢٠.

(٢) الوردي، المرجع نفسه، ص٢٠٨ عن:

Burgoyne Grert rude Bell – London–١٩٦١ Vol.٢.p.٣١٣.

(المس بيل) - استمراراً لكلامها الماضي - «..والسؤال هو: ماذا سوف تصنع الحكومة العراقية في هذا الشأن؟ ففي رأي (المستر كورنواليس) إن المجتهدين الموقعين على الفتوى يجب نفيهم إلى إيران باعتبارهم رعايا إيرانيين، ولكن هذا قرار خطير»[١].

وبذلك بدأ التفكير الجدي للتوصل إلى طريقة حاسمة للتخلص من العلماء المتصدين للتحرك السياسي المعارض لوجود الإنكليز في العراق.

الإسلاميون يخوضون معركة مكشوفة

١- تشديد الموقف الإسلامي

استمر التصعيد الإسلامي ضد توجهات الحكومة وسلطة الاحتلال، فقد جدّد علماء النجف والكاظمية تشاورهم في أواسط أيار ١٩٢٣م - بداية شوال ١٣٤١هـ فاتفقوا على الاستمرار في التصدي لمقاطعة الانتخابات، ففي ١٧ أيار ظهرت إعلانات ملصقة على أبواب صحن الكاظمية ليلاً، تؤكد على ضرورة الالتزام بفتاوى العلماء الملزمة لحرمة المشاركة في الانتخابات، وتطالب الأمة باليقظة والحذر من مكر وخداع الحكومة، وتنادي بالناس «إن الحكومة تحاول الآن خداع الشعب في العراق بملحق المعاهدة، بدعوى إنها خطت خطوة واسعة في سبيل الاستقلال،..فلا تنخدعوا بزخارف القول. إن الحكومة الآن تبذل قصارى جهدها في إجراء الانتخابات، ضاربة بفتاوى العلماء الأعلام.. فَعُوا وابصروا يا أولي الألباب»[٢].

وفي ٣٠ أيار ١٩٢٣م الموافق ١٥ شوال ١٣٤١هـ، أصدر العلماء فتوى مشتركة أكدوا فيها على حرمة الانتخابات. فتم توزيعها بالطرق الشعبية في المدن المقدسة، وبغداد، وبقية مناطق العراق، بتوقيع السيد أبو الحسن الاصفهاني، والميرزا حسين

---

(١) المرجع ذاته، Ibid، Vol. ٢.p.٣١٣.

(٢) الأدهمي، محمد مظفر: المرجع السابق، ج٢، ص٤٤.

النائيني، والسيد محمد مهدي الصدر، وعلي الشيرازي، ومحمد الأسدي.. والشيخ الخالصي وقد ذيّلها بقوله: «نعم، ما حَكَمَ به حجج الإسلام وآيات الملِك العلاّم ماضٍ نافذ، والراد عليهم راد على الله وهو على حدّ الشرك بالله»[١]. فانعكست هذه الفتاوى في الساحة العراقية، وعلى أثرها تصاعدت ضغوط الرأي العام بشكل شمولي تقريباً ضد الانتخابات وضغوطات الحكومة على الناس، إلا أنه بالرغم من الموقف الصلب للعلماء الإسلاميين، فإن بعض التيارات السياسية في بغداد بدأت تتململ في مواقفها، أمام محاولات التقرب والاسترضاء التي بذلتها إدارة الاحتلال والحكومة، وخاصة باتجاه العلماء المتصدين لقيادة الأمة، وعلى المستوى الشخصي لهم[٢]. وكما اتبعت الحكومة سياسة الشدة واللين مع العشائر – أيضاً – فاحتوت بسياستها تلك بعض رؤساء العشائر بعد إعلان التوقيع على الملحق، وكانوا من المعتمدين لدى العلماء المراجع. وقد استخدم الملك فيصل لغة ودّية – ضمن الخطة المرسومة له – مع رؤساء عشائر الفرات وجنوب العراق، فقد استدعى الملك مجموعة من شيوخ عشائر الفرات الأوسط منهم، عبد الواحد الحاج سكر، ومحسن أبو طبيخ، وعلوان الياسري، وقاطع العوادي، وشعلان أبو الجون، وأقنعهم بضرورة الانتخابات، وإن هذا الملحق لصالح العراق، فوافقوا على رأيه عدا محسن أبو طبيخ الذي أكد حرصه على موافقة العلماء المراجع[٣]. وقد كلف الملك كلاً من علوان الياسري وقاطع العوادي بالتحدث مع الإمام الخالصي لسحب فتواه بحرمة الانتخابات، ولكنهما فشلا في المهمة، بل اتهمهما

---

(١) الوردي، المرجع السابق، ج٦، ص٢١٧.

(٢) حاولت الحكومة والمندوب السامي استرضاء الإمام الخالصي كمساومة شخصية لإعادة ابنه الشيخ محمد من منفاه، ولكن الشيخ رفض هذا العرض رفضاً قاطعاً.

أنظر، الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره، مرجع سابق، ص٢١٦. عن الشيخ محمد: بطل الإسلام، كتاب مخطوط، ص١٦٢.

(٣) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج٢، ص٥٠١.

الخالصي بالكفر - كما قيل-[١]، ومن ثَمَّ طلب الملك من محسن أبو طبيخ مغادرة البلاد، فغادرها إلى سوريا في ٢٩ شوال ١٣٤١هـ - ١٤ حزيران ١٩٢٣م[٢] وكذلك ما اكتفى باستدعاء بعض رؤساء العشائر، وإنما قام بجولة ميدانية في ١٨ حزيران ١٩٢٣م، في المناطق العشائرية في الوسط والجنوب، وقد اجتمع إلى بعضهم، واستطاع بالنتيجة أن يقنع بعض المعارضين من رؤساء العشائر بحديثه، فتعهدوا له بالمشاركة في الانتخابات، وبالفعل تحول بعضهم من صفوف المعارضة إلى الصف الموالي للملك والحكومة[٣].

وربّ سائل يسأل، على ضوء تلك التحولات: أين نفوذ العلماء والمجتهدين في أوساط العشائر بالوسط والجنوب أمام محاولات الملك لاستمالة بعض رؤسائهم؟ وللإجابة المختصرة يمكن القول: إن عوامل عديدة أدت إلى بروز هذه الظاهرة التراجعيّة، أهمها: ضعف الوعي السياسي عموماً، وقد استغل الملك هذا الضعف، وملأ فراغ القائد السياسي للساحة بنسبةٍ معينة، وإن من الذين ساهموا - للأسف - في تقوية الرمزية السياسية للملك في الأوساط الاجتماعية هم بعض العلماء والزعماء المحليين - كما مرّ معنا-. ومن العوامل المهمة أيضاً هو التقصير الواضح لدى الإسلاميين في طريقة التعاطي مع الأوساط الشعبية، مما أضعف التفاعل الكبير مع الفتاوى المعطلة، حيث لم يكن في مقدور الإسلاميين الشروع في برنامج سياسي له صفة بنائية عملياً. بينما أجاد الملك وحاشيته استخدام اللغة المناسبة، التي قوامها إبراز القوة وإظهار حالة الكرم بالتواصل الاجتماعي المباشر مع الناس، في جوٍّ مشبّعٍ بحيوية الوعود العسلية، لذلك خلق اتجاهاً مؤيداً له في تلك الأوساط. ونتيجة لاتباع هذه السياسة الجديدة في التحرك

---

(١) الوردي، لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ج٦، ص٢١٦، وكذلك، الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٦٢.

(٢) الوردي، المرجع ذاته، ص٢١٩.

(٣) الخطاب، رجاء حسني: العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، مرجع سابق، ص١٠٤.

على القواعد الشعبية، وبعض الوجهاء وبعض القيادات الدينية أيضاً، تفكّكت – بنسبة معينة – أواصر المعارضة، وتفتّت التماسك المصيري الذي كان يربط الناس بالعلماء المراجع بدرجة كبيرة، فـ «زعماء العشائر من جهتهم انقسموا على أنفسهم حول الموقف، مما أدى ذلك إلى إثارة أزمة [اللاّثقة] في صفوف المعارضة، وهذا ما كانت تريده بريطانيا»[1]. فانشق تيار المعارضة الإسلامية في بغداد وعشائر الفرات في الوسط والجنوب، وتخلخل توازن الإسلاميين وامتداداهم، بانجذاب بعض رؤساء العشائر باتجاه الملك، فعزلت بعض القيادات الدينية عن الساحة السياسية بصورة عملية. ومع هذه التطورات استمرت القيادة المرجعية على مواقفها المبدئية الثابتة ضد الأجنبي المحتل، وواصلت مواقفها الوطنية على الطريقة ذاتها، ضد الحكومة العراقية الماضية في مشروع التسوية على حساب حق الشعب في محاولة حصوله على الاستقلال التام.

وربما كان من المفروض – كما يبدو لنا – إثر معطيات المواقف المستجدة أن تتبدّل السياسة القديمة لدى القادة الإسلاميين بـ(تكتيكات) مرحلية مناسبة لـ (تكتيكات) السلطة والملك، وذلك ليتم الحفاظ على العمق الشعبي للقيادة الإسلامية، الذي هو بمثابة الدروع الحصينة للعلماء المراجع، والسواعد المعتمدة لتنفيذ فتاواهم في ساحة المعركة، لكي لا يدخل العلماء والإسلاميون في معركة مكشوفة ليس لها الغطاء الاجتماعي الكثيف، الذي يضمن إسقاط الشرعية الشعبية من العدوّ الماكر، ويعرقل تقدمه. ومع ذلك نعود لنقول: إن استمرار القيادة على النسق نفسه في التصعيد والمواجهة ودخول المعركة بإصرار – هو بحدّ ذاته – تعبير عن الإرادة الإسلامية الصلبة، لدى المراجع الكبار، وذلك لما يتحلّون به من روحٍ مبدئية صادقة. إلاّ أنهم انفردوا – تقريباً – في مواجهة الإجراءات التعسفية التي نالت أشخاصهم بالنتيجة.

---

(١) ضياء الدين، خالد: العراق من الانتداب حتى الاستقلال، مجلة بصائر، العدد الثالث، السنة الثانية، ص٢٤٤.

٢ـ اعتقال ونفي العلماء المراجع – رأس التحرك الإسلامي ورموزه–

لقد شخّصت سلطة الاحتلال – بدقةٍ ووضوح – العقبة الكأداء أمام مشروعها الاستيلائي، بأنّها تتجسّد في العلماء المراجع ومن يتبعهم من رموز التحرك الإسلامي والوطني الذين يحركون الساحة باتجاه المعارضة. لذلك توصلت سلطة الاحتلال مع الحكومة والملك، إلى أن مشروعهم الاستعماري لا يمكن اجراؤه بسلام إلاّ بعد أن يتم تجفيف مصادر الفتاوى الشرعية، وتصفية المراجع الكبار، وذلك بإبعادهم عن الساحة السياسية تماماً، والذي سيعكس هذا الإجراء بدوره تشتيت العمق الجماهيري للعلماء المراجع في كافة مناطق العراق. وبالفعل انصبت الجهود نحو تحقيق الهدفين المذكورين عبر توجيه ضربة قاصمة للعلماء أشبه ما تكون بالمغامرة، والاستفادة من محاولات تقريب بعض وجوه العشائر والأعيان لمواقف الملك والحكومة. وفي حالة إنزال الضربة للعلماء يتم التخلص من وجودهم الفاعل بالساحة، ومن ثم تشل الحركة الإسلامية من الصميم وبالتالي يتفرق الناس بصورة عامة عن تلك المواقف الصلبة. وبالنتيجة سيصلون – على الأقل – إلى معركة سياسية متكافئة الجانبين، ليتمكنوا من الحضور في حلبة الصراع، والشروع بالمواجهة الفعلية، على عكس الجولة الأولى التي انتهت بهزيمة نكراء للسلطة أمام الإسلاميين. في هذا الظرف الحساس، أصبحت الحاجة ملحة لدى السلطات البريطانية لرجل المهمات البريطانية الصعبة، مقررةً دعمه دعماً استثنائياً في سبيل دفعه لخوض هذه المغامرة، وكانت استعدادات عبد المحسن السعدون واضحة للإنكليز – كما بيّنا سابقاً – فاتخذوه خير مطية لتطبيق سياسة العصا الغليظة ضد المعارضة الإسلامية، وعلى رأسها العلماء المراجع[1]. وبالفعل كان السعدون رجل

---

(١) راجع مواقف السعدون وتدابيره ضد التحرك الإسلامي، وبالذات علماء الدين لدى: فرج عبد الله، د. لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون، دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مرجع سابق، طبع مطبعة الخلود بغداد، ص٨٦-٩٢.

المرحلة، وذلك لما يمتاز به شخصياً بالولاء الكبير للإنكليز، وحماسه المتميز في تطبيق قرارات الحكومة البريطانية، بالإضافة إلى اتصافه بالحزم والقسوة ضد المعارضة وإنه يمتلك قدرات خاصة في فرض جوٍّ من الإرهاب والعنف في الساحة، غرضه تسوية الأمور الداخلية لصالح الإنكليز والحكومة القائمة.

وأما بالنسبة للقضايا الخارجية فقد أنيطت لسلطة الاحتلال والحكومة البريطانية لذلك «وقبل أن تباشر الوزارة السعدونية أعمالها في ١٩٢٢/١١/٢٠م أُحيل الخلاف بين بريطانيا والعراق من جهة، وبين تركيا من جهة أخرى حول قضية الموصل، إلى مؤتمر لوزان، ولم تتوصل مباحثات مؤتمر لوزان الأول الذي أنهى أعماله في ١٩٢٣/٢/٢٢ إلى حلّ حاسم لتلك المسألة، حيث إن الأتراك تمسكوا بمطالبتهم بولاية الموصل، وأعربوا عن رغبتهم في إجراء استفتاء محلي يؤخذ فيه رأي السكان، أما الجانب البريطاني فقد فنّد مزاعم الأتراك، واقترح إحالة المشكلة إلى عصبة الأمم، إذ أرسل (اللورد كرزن) ممثل بريطانيا في المؤتمر في ٢٥ / كانون الأول / ١٩٢٣م [الموافق ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ] رسالة إلى السكرتير العام للعصبة، راجياً إدخال الموضوع في جدول أعمال اجتماع مجلس عصبة الأمم في باريس»[١].

وعلى ضوء توزيع الأدوار بين الداخل والخارج، فقد تنمّر السعدون لإنزال ضربة موجعة للعلماء المراجع – مباشرة – لأجل إضعاف المعارضة الإسلامية وفاعليتها في الساحة السياسية، وذلك قبل خوض الجولة الثانية للانتخابات، وبالفعل كلفت هذه العملية الحكومة السعدونية حوالي ستة أشهر[٢]. حيث صعّدت المعارضة الإسلامية نشاطاتها باتجاه مقاطعة الانتخابات، فتمّ نشر الفتاوى الشرعية في أوساط

(١) فرج، د. لطفي جعفر: المرجع نفسه، ص٧٧.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: المرجع السابق، ص٢٦٤.

الأمة بكثافة، وفي حينها توترت الأوضاع كثيراً، فأصدرت الحكومة بياناً - شديد اللهجة - في ١٠ ذي القعدة ١٣٤١هـ الموافق ٢٥ حزيران ١٩٢٣م، يتضمن تعديلاً في قانون العقوبات ضد المخالفين لسياستها، وكذلك منحت لنفسها الحق في نفي الأجانب عن العراق في حالة إعاقتهم لمسيرها ومخالفتهم لسياستها، ومما جاء في البيان «..ورغماً عمّا بذلته الحكومة من الجهود في هذا الشأن، والسعي المتواصل إلى صيانة حقوق الشعب لتثبيت أركان الدستور، قام نفر من الدخلاء الذين لا علاقة لهم بالقضية العربية [!]، ولا همهم مصالح الشعب والبلاد الحقيقية. يختلقون أقوالاً زعموا أنها مستنبطة من الشرائع الدينية، وأنهم لم يقصدوا بذلك إلا الإخلال بسير الانتخابات، وتضليل الرأي العام بنشرهم الإعلانات وإلصاقها بالجدران، لتأخير تقدم سير الإدارة نحو النجاح، والوقوف في سبيل الشعب من الوصول إلى السلطة التي له أن يتمتع بها. وإنّ ما أظهرته الحكومة من الحلم والأناة تجاه هذه الأعمال، قد شجع هؤلاء الغرباء المتهوسين على التمادي في التضليل حتى إنهم تجاوزوا مؤخراً حرمة المراقد المقدسة بحركات تخالف الآداب الدينية [!].. إن الحكومة لا يمكنها أن تتهاون في مثل هذه الأعمال، وستعاقب كل من يتصدى للعبث بحقوق الشعب المشروعة»(١).

وكانت نقطة الضعف التي شخّصتها سلطة الاحتلال وحكومة السعدون في المعارضة الإسلامية، هي أن أغلب المجتهدين الكبار، المتصدين لقيادة الساحة سياسياً وجهادياً، هم من حملة الجنسية الإيرانية، «فمنهم من كان من أصل إيراني فعلاً، ومنهم

---

(١) راجع نص البيان لدى، الحسني: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٦٣-٦٥، وكذلك البصير: مصدر سابق، ج٢، ص٥٠٣-٥٠٥، والوردي: مرجع سابق، ص٢٢٣. وقد علقت جريدة (العاصمة) الناطقة باسم الحزب الحر للكيلاني النقيب، على البيان بأن مقاطعة الانتخابات فكرة أعجمية غريبة عن العراق، راجع، الوردي: المرجع ذاته، ص٢٢٤، عن جريدة (العاصمة) عددها الصادر في ٢٥ حزيران ١٩٢٣م.

من اتخذ الجنسية الإيرانية في العهد العثماني هرباً من التجنيد الإجباري. وقد وجد السعدون في هذا، ثغرة يمكن أن ينفذ منها إليهم. فكان رأيه إن المجتهدين عجم، وهم إذن غرباء عن العراق، وليس لهم حق التدخل في سياسة هذا البلد، أما إذا أرادوا العمل في السياسة فالواجب عليهم أن يتجنسوا بالجنسية العراقية، وإلا فإن الحكومة يجوز لها أن تبعدهم عن البلاد»[1]. ومن المعلوم أن الغرض الأساس لهذا البيان هو سياسي بحت، يستهدف الإسلاميين وبالذات القيادة الإسلامية، عبر إخراج كبار العلماء من ساحة العمل السياسي العراقي بذريعة كونهم إيرانيّين، وبهذا الإجراء سيدبّ الضعف في تيار المعارضة الوطنية، وستبرز الخلافات داخل صفوف المعارضة، وبالتالي ستسهل عملية السيطرة على قرار الأمة. لذلك باشرت الحكومة بالخطوة العملية، حيث قرر مجلس الوزراء في جلسته الخاصة في ١٧ حزيران ١٩٢٣م الموافق ٤ ذي القعدة ١٣٤١هـ، بالأكثرية البدء بالجولة الثانية للانتخابات وذلك بعد عودة الملك من جولته في المناطق المختلفة من العراق، وكان هدفه من تلك الجولات الميدانية كسب ودّ الناس. وقد تناولت الجلسة الحكومية – أيضاً – مسألة إنزال العقوبة للمقاطعين للانتخابات، وتأديب المقاومين لها والمشوشين عليها، بالإضافة إلى مسألة إخراج الأجانب من البلاد[2].

أمام ذلك، نشط الإسلاميون في توزيع فتاوى العلماء الداعية إلى المقاطعة، وقد صدرت فتاوى جديدة تحرّم الاشتراك في الانتخابات، تمّ نشرها في أنحاء العراق. ممّا دفع الحكومة السعدونية إلى تنفيذ المخطط المرسوم لها سلفاً، وبما أن الإمام الخالصي كان في واجهة المعارضين للحكومة في العاصمة بغداد، والمنادين بمقاطعة الانتخابات عبر فتاواه ومواقفه الشهيرة، فقد أقدمت الحكومة على ممارسة سياسة الإرهاب بحقّه، وبحق مؤيديه، فطوقت مدرسة الشيخ الخالصي (جامعة العلم) برجال الشرطة والأمن،

(١) الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص٢١٨.

(٢) الأدهمي: مرجع سابق، ج٢، ص٤٨-٤٩.

وأخذت تلاحق الموزعين للفتاوى والمنشورات الإسلامية، والملطقين لها على جدران المساجد وصحن الكاظمين بشكلٍ آستفزازي، فوقع اصطدام بين الشرطة والناس في ٢١ حزيران ١٩٢٣ الموافق ٨ ذي القعدة ١٣٤١هـ، واعتقل على أثر ذلك نجل الخالصي وعدد من العلماء وكثير من الناس(١).

ويبدو أن محاولة الملاحقة والاعتقال للإسلاميين، وبالذات نجل الإمام الخالصي، كانت بمثابة جسّ النبض لردود الفعل من قبل المعارضة والأمة، وعلى ضوء موقف الأمة من هذه الاعتقالات، سوف تتحدد سياسة الحكومة، ضد رموز التحرك الإسلامي أي العلماء الأعلام، فإمّا تستمر الحكومة في عملية الاعتقال، ومن ثمّ التسفير للعلماء الكبار، أو التراجع عن هذه المغامرة الصعبة، في حالة تصعيد المعارضة من احتجاجاتها إلى درجة الغليان الشعبي، فحينئذٍ ستفشل الحكومة في سياستها القمعيّة كذلك، ويبدو أن هذه السياسة كانت آخر الخطوات في مسلسل السياسة البريطانية. وفي حالة كون ردود الفعل عند الأمة ممكنة الاحتواء فستقابل بالمزيد من العنف، ومن ثمّ سيتمّ ترويض الساحة العامة بطريقة الترهيب والترغيب لغرض الدخول في عملية الانتخابات وإنهاء الأزمة.

ومن جانبها دعت المعارضة الإسلامية إلى الإضرابات العامة ضد تلك الاعتقالات، فأغلقت الأسواق وعمت الاحتجاجات والتظاهرات منددة بتلك الإجراءات القمعية ضد علماء الدين(٢). بينما نصبت الحكومة نفسها، بمنزلة المحامي عن الوطن والمدافع عن الإسلام والمسلمين، في محاولة منها لتضعيف الدوْر القيادي للعلماء المراجع، وتشويه رؤيتهم الوطنية، فدفعت الساحة باتجاه الحرب الإعلامية ضد العلماء فنشرت جريدة (العاصمة) دعوة مكشوفة لمحاربة الأجانب الطارئين على العراق،

(١) الدراجي: المرجع السابق، ص٢١٧-٢١٨. وكذلك البصير: مصدر سابق، ج٢، ص٥٠٥.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، مرجع سابق، ص٢٧١.

وطالبت الحكومة بطرد غير العراقيين وغير العرب بسبب تدخلهم في سياسة العراق الداخلية[1]. وتعدّ هذه الحرب الإعلامية مقدمة تمهيدية لتسديد ضربة شديدة ضد العلماء والتحرك الإسلامي ابتداءً بالشيخ الإمام الخالصي[2].

هذا ومنذ أوائل أيار عُيِّن (السير هنري دوبس) مندوباً سامياً في العراق، فقد كان متخوفاً - أيضاً - من الإجراءات العنيفة ضد الإسلاميين وبالذات العلماء المراجع، إلا أنه ترك الأمر للسعدون، لشدته وتعهده بعدم حصول اضطرابات أمنية مؤثرة على إجراءات الحكومة، وأبدى إمكانية استيعابها لو حصلت[3].

وضمن الخطة المرسومة محاولة تشتيت أفكار الناس، وتهدأة عواطفهم، وذلك عبر توزيع الأدوار على رموز السلطة، وبالفعل قام الملك في جولة ميدانية لجنوب العراق - العمق الشعبي للمعارضة الإسلامية - ابتدأها بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٢٣م، وذلك لتقوية شعبيته ورمزيته في الأوساط العامة، والهدف الأدق في تلك المرحلة هو اشغال الرأي العام هناك عمّا يجري في الكاظمية وبغداد ضد العلماء والتحرك الإسلامي. ومما لا يخفى أن الملك كان متردداً في قبول الإجراءات العنيفة ضد العلماء المراجع، إلا أن السعدون أصرّ على المضي في سياسة الشدة والعنف ضدهم ليضمن إرغام الناس لغرض إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، وهكذا تشجع السعدون في مواصلة الاعتقالات التي ابتدأت باعتقال نجليْ الإمام الخالصي من دون أن يحدث شيئاً مؤثراً يزعزع وضع الحكومة، ويردع سلطتها القمعية، فبادر

---

(١) جريدة (العاصمة) عددها الصادر في ١٤ حزيران ١٩٢٣م.

(٢) البصير: مصدر سابق، ص٥٠٦.

(٣) الوردي: مرجع سابق، ج٦، ص٢٢١. آخر مهمة أداها المندوب السامي (كوكس) توقيعه مع السعدون على الملحق، في الثلاثين من حزيران ١٩٢٣ ثم غادر البلد، راجع الحسني: الوزارات، مرجع سابق ج١، ص٦٠.

على اعتقال الإمام الخالصي بذاته مع مساعديه ونفيهم جميعاً خارج العراق. - كما سنرى ذلك - ومما يؤسف له حقاً أنه عند اعتقال نجليْ الإمام الخالصي حسن وعلي، لم يحدث شيئاً مربكاً للسلطة، لذلك طمأن السعدون كلاً من الملك و(دوبس) بعدم حدوث اضطرابات كبيرة، فقد بعث برقية إلى الملك في البصرة مخبراً إياه للإقدام على الخطوة الحاسمة، ومما جاء فيها: «..الشيخ مهدي يحرّك الناس جهراً على القيام في بغداد والكاظمية. وعلى كل حال لا يمكن للحكومة أن تصبر على أفعاله، فأرى من الضروري إبعاده عاجلاً هو وأولاده والقطيفي [أحد تلامذته] والشيخ علي [تقي] حفيد الخالصي. المعتمد السامي يوافق على إبعادهم بشرط أن لا يكون ذلك إلى إيران، فإذا توافقون يرسلون إلى البصرة ومنها إلى جدة بحراً». أجابه الملك ببرقية جاء فيها: «إذا كان العمل ضرورياً اتجاه الشيخ مهدي فأرغب أن يكون بكل احترام، وبصورة لا تخل بكرامته الشخصية، وأن لا تعجز عائلته ولا تخوّف»، ثم أعقبها ببرقية أخرى يكشف عن سياسته الحقيقية جاء فيها: «لكم الصلاحية المطلقة فيما تروه مناسباً في الكاظمية وبغداد لحفظ الأمن وشرف الحكومة، ويجب اتخاذ خطة حازمة بعد الكاظمية. أخبروا مجتهدي النجف بواسطة المتصرف [المحافظ] بكل ما جرى مع الخالصي واتباعه، وطمّنوهم بأن يداوموا محافظين على السكينة وقائمين بواجباهم الدينية مع إبلاغهم أسف الحكومة على اضطرارها إلى اتخاذ هذه الإجراءات رغماً عن الوسائل السلمية التي اتبعتها حتى الآن. أعلنوا ذلك في الصحف بصورة مناسبة»[1].

وبعد دراسة أحداث الساحة، وتقييم أوضاع ردود الفعل من الناحية الشعبية، قررّت الحكومة وسلطة الاحتلال، اعتقال الإمام الخالصي، وبالفعل تمّ اعتقاله من قبل قوات الشرطة مساء ٢٦ حزيران ١٩٢٣ من بيته ليلاً، وبعث هو ونجليه وحفيده علي

(١) الوردي: مرجع سابق. ج٦، ص٢٢٣.

تقي مع أبرز تلامذته الشيخ سلمان الصفواني القطيفي بقطار خاص إلى البصرة ثم إلى الحجاز. ثم انتقلوا إلى مدينة قم في إيران(١).

لقد كان نفي الشيخ الخالصي وأنصاره ضربة موجعة للمعارضة ولرموز التحرك الإسلامي وبالذات بقية العلماء المراجع المتصدين للعمل السياسي. وقد عبّرت الجماهير العراقية عن احتجاجها لنفي الخالصي بالإضرابات العامة، والتظاهرات الاحتجاجية في الكاظمية وبغداد والنجف وكربلاء وبعض مدن وعشائر الفرات والبصرة. ولكي تتعمق حالة الاستياء العام في أوساط الأمة سواء في العراق أو إيران، قرر العلماء الكبار الالتحاق بالشيخ الخالصي في إيران احتجاجاً على اعتقاله ونفيه من العراق، تعبيراً عن استيائهم الشديد لذلك الإجراء، ويبدو لنا إن الهدف الرئيس من قرار العلماء – هذا – هو وضع الأمة في زاوية تحمل المسؤولية المباشرة، للوقوف في وجه إجراءات الحكومة ضد علماء الإسلام، وذلك بالاحتجاج والتظاهر المستمر والإضرابات لشل الحياة الاقتصادية في البلد، والانتصار لكرامة العلماء وبالذات الشيخ الخالصي، وبالتالي لتثمر الضغوط على الحكومة وسلطة الاحتلال بتغيير سياستها اتجاه شعب العراق الذي يقوده العلماء المراجع. ففي ٢٨ حزيران وصل عدد من علماء النجف كان في مقدمتهم السيد أبو الحسن الاصفهاني، والميرزا النائيني، إلى كربلاء في طريقهم للهجرة، فتظاهر عدد من العلماء ومجاميع من الناس المؤيدة لهم في كربلاء، إلا أن السلطات اعتقلت تسعة من كبار العلماء في كربلاء، في مقدمتهم السيد أبو الحسن الاصفهاني، والميرزا حسين النائيني، والشيخ جواد الجواهري، والسيد عبد الحسين الطباطبائي، ومهدي الخراساني، وحسن الطباطبائي بصحبة خمسة وعشرين عالماً آخر، وقد تم تسفيرهم في ١ تموز ١٩٢٣م الموافق

---

(١) البصير: مصدر سابق، ص٥٠٦، راجع الوردي، المرجع ذاته: ج٦، ص٢٠٨-٢٢٧، فبعد أن أدى فريضة، سافر إلى إيران ونزل في مدينة قم. للتفاصيل راجع، الخالصي، بطل الإسلام (مذكرات الشيخ محمد الخالصي) طبع طهران ٢٠٠٧م. ص٢٢٤ وما بعدها.

١٨ ذي القعدة ١٣٤١هـ إلى إيران عن طريق خانقين(١). وفي الحلة اعتقلت السلطات الشيخ محمد سماكه وكيل العلماء الكبار هناك، لقيادته مظاهرة احتجاجية على نفي العلماء المجتهدين، وذلك في ٢ تموز ١٩٢٣م، وتمّ إبعاده إلى بغداد(٢).

هذه الإجراءات الشديدة التي اندفع عبد المحسن السعدون لتنفيذها، كانت قد رسمتها له دار الاعتماد البريطاني منذ البداية ففي بيانه الوزاري - المار الذكر - تضمّن تلويحاً خاصاً على معاقبة من ينشرون الفتاوى بموجب المواد ٦٤، ٦٥، ٦٦ من قانون الانتخابات(٣). فتم بموجبها «إخراج علماء الدين من العراق، وإبعادهم إلى خارج البلاد وعلى رأسهم الشيخ مهدي الخالصي، ومع أن إلقاء القبض على الشيخ كان يحمل معه مخاطر الهياج الجماهيري، إلا أن الحكومة دبرت خطة تتماشى بها مع الخطر المحتمل..»(٤)، فقد استعرض السعدون قواته في ساحات وشوارع الكاظمية تحسباً لردة فعل شعبية، وبذلك أضاف جواً إرهابياً مباشراً في الساحة، وما اكتفى بإرهاب الكاظمية، وإنما كان قد عمّم الحالة الإرهابية إلى أوساط العشائر - مبكراً -، وذلك لتطويق نشاطاتها، وتحجيم معارضتها فهي تعتبر العمق الاجتماعي والاقتصادي للقيادة الإسلامية. ففي ١٩٢٣/١/١٩م الموافق ٢ جمادى

(١) الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص٢٢٩.

(٢) الدراجي: مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٣) فرج، د. لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر. ص٧٥-٧٦. ويذكر الوردي صدور تعديل في قانون العقوبات البغدادي بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٣، وبموجبه أصبح للحكومة الحق في نفي الأجانب المعارضين إلى الخارج، وإحالة العراقيين المعارضين إلى المحاكم. أنظر: الوردي: مرجع سابق، ج٦، ص٢١٨. هذا وقد أكد المندوب السامي موقف الحكومة إزاء تسفير العلماء بالذات الشيخ الخالصي بقوله: «إن الشيخ مهدي الخالصي إنما أبعدته الحكومة العراقية بموجب قانون الإقامة، لأنه تدخل في سير الانتخابات بصورة غير قانونية وأصدر فتوى بتكفير الذين يشتركون فيها..». المرجع ذاته، ص٢٣٠.

(٤) محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان -ثورة العشرين - مرجع سابق، ص٣٩٢.

الثانية ١٣٤١هـ وجه السعدون قوة من الجيش العراقي من بغداد إلى سامراء لاتخاذ الإجراءات التأديبية ضد قبيلة العبيد، ونجح في إلزامها بالتخلي عن السلاح ودفع الغرامة المالية التي فرضت عليها، وقد حدث أيضاً أن ثارت عشيرة بني أسد في الجبايش ضد الحكومة، وقتلت أفراداً من الشرطة متحدية بذلك الحكومة علناً، فسعى السعدون إلى تقديم ضمانات وتعهدات للجهات البريطانية لاستخدام الطيران ضد بني أسد، وبالفعل أمطرت الطائرات البريطانية بالقنابل مواقع بني أسد، فكانت الضربة أكبر مما يتوقعون، فتوالت البرقيات إلى الوجه اللين في النظام، وهو الملك فيصل، وذلك لغرض إيقاف القصف الحكومي[١].

وعلى أثر هذه الأجواء الإرهابية لم تتحرك الساحة إثر اعتقال العلماء وتسفيرهم، بالشكل المطلوب. ورب سائل يسأل لماذا وصلت ساحة المعارضة إلى هذه النتيجة؟ في الواقع، تكثر المسوغات لهذه المواقف الصعبة، إلا أن الظروف الذاتية للساحة العراقية، والعوامل الموضوعية المحيطة بالقضية، فرضت حالة من التلكؤ الحركي في الأوساط العامة، فالحكومة عبر ممارستها وإعلامها حصرت أزمتها السياسية في جانب الإسلاميين وبالذات العلماء المتصدين، مما أولد حالة من المراجعة وإعادة النظر من قبل بعض السياسيين المعارضين وعموم الناس، في سبب صلابة فتاوى العلماء، خصوصاً لو عرفنا أن الساحة الاجتماعية بنسبة معينة بدأت تميل إلى السلوك الودي للملك، وإلى الإجراءات الاسترضائية من قبل الحكومة - كما نوهنا سابقاً - بالإضافة إلى أن العمل الإرهابي من قبل الحكومة أوقف قسطاً كبيراً من فاعلية نشاطات المعارضة. خصوصاً لو عرفنا أن المواجهة ما ابتدأت بصفة شمولية من قبل الحكومة وسلطات الاحتلال وإنما تجزّأت في ظاهرها واتحدت في حقيقتها وأهدافها، لذلك قوبلت بردة فعل على غرار أدائها لا تحمل صفة الشمولية. وعليه فإن «التغيير الحاصل

---

(١) فرج، لطفي جعفر: المرجع السابق، ص١١١.

في شكل التحدي وليس جوهره، واستخدام بريطانيا للواجهة وسياسة المرونة والتآمر، وحساب الأمور بدقة، أدى إلى ضياع الحدود المعلومة للعدو. ومع وجود نقاط القوة العديدة في المعارضة إلاّ أن سقف الذهنية العامة في العراق يصعب عليه تجاوز ظواهر الأمور إلى خلفياتها.. [وكذلك]، إن بروز التيار القومي شطر المعارضة إلى شطرين عندما حاول التصدي في الساحة، وتحولت تطلعات فئات من الشعب إلى تطلعات قومية، كما أن القوميين حاولوا أن يكونوا بديلاً عن القيادة الإسلامية»[١].

ومع ذلك فقد تحرك الحزبان (الوطني) و(النهضة) في بغداد، كواجهتين حركيتين في الساحة السياسية باتجاه التنديد والعمل ضد إجراءات الحكومة في شأن العلماء الإسلاميين، فرفع الحزبان مذكرتين في تموز ١٩٢٣ إلى قناصل الدول الأجنبية في بغداد، تعبّران عن احتجاجهما على نفي العلماء خارج البلاد[٢]، إلاّ أن الحكومة استمرت في سياستها التي تعتبرها الخيار الأوحد لتحقيق المصالح البريطانية، لذلك - على ضوء بيان الحكومة السالف الذكر[٣] - انعكست المفاهيم لدى الحكومة السعدونية فمثلاً «أصبح الشيخ مهدي الخالصي زعيم المعارضة العراقية عدو العروبة وفقاً لبيان السعدون»[٤].

وقد انعكست أصداء هذا التصعيد ضد العلماء والتحرك الإسلامي في العراق على المسلمين في إيران، وعليه سجلت الأمة المسلمة في إيران حضوراً فاعلاً في الساحة بتظاهراتها واحتجاجاتها ضد إجراءات حكومة العراق وسلطة الاحتلال البريطاني بحق

(١) ضياء الدين، خالد: مرجع سابق، ص٢٤٥.

(٢) الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن، ص٢٢٣، أنظر وثائق الخارجية البريطانية:

Public Record Office (P.R.O) : .F.O ٣٧١٩٠٤٧ .Extract from Intellingence Report N .١٨ Baghdad ٢٦ July ١٩٢٣ .P٧٩٦ ٢٤٨-٢٤٧.

(٣) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص٦٣-٦٥.

(٤) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق، مرجع سابق، ص١٤٧.

العلماء مما جعلها تنال من السياسة البريطانية الحاكمة في المنطقة بشكل عام[1]. هذا الموقف الكبير من قبل الشعب الإيراني المسلم لنصرة الإسلاميين العراقيين يدلل وبوضوح على عظمة روح الأخوة الدينية بين الشعوب المسلمة. وقد أصبح موقف الإسلاميين الإيرانيين من أهم الضغوط على سلطة الاحتلال البريطاني وبالتالي على الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات عودة العلماء المراجع إلى العراق. إلاّ أن الملاحظ على الساحة العراقية، بعد اعتقال ونفي الإمام الخالصي، ومن ثم نفي كبار العلماء، أنها فرّغت من القيادات الدينية الكبرى، حيث بقي الإسلاميون -عند غياب القادة الكبار – يغذون الساحة السياسية بالفتاوى السابقة، وذلك لبث روح المقاومة والمقاطعة للانتخابات. ومعنى ذلك أن المراجع الكبار بعد نفيهم ما أتيحت لهم الفرصة المناسبة لقيادة وتوجيه المعارضة في العراق، مما جعل المعارضة الإسلامية تفتقد حيويتها السابقة في مواكبة الإجراءات المستجدة من قبل الحكومة وبريطانيا، وعليه فإن وجود المرجع الأعلى في المنفى مع بقية العلماء المتصدين للساحة السياسية، أضعف التيار الإسلامي فأخذ يسجل تراجعات واضحة أمام إجراءات السلطة، – ويبدو لنا – إن العلماء كانوا يتوقعون من خطوتهم تلك – الهجرة خارج البلاد – الكثير من التطورات، إلا أن الذي حدث دون مستوى التوقعات داخل المعارضة السياسية والاحتجاجات

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ص٢٦١.

ومما يذكر إن العلماء وعلى رأسهم السيد أبو الحسن الاصفهاني – المرجع الأعلى – حينما وصلوا إلى مدينة قم، كان في استقبالهم علماء الدين الإيرانيون وعموم الناس وكان الحضور كبيراً من قبل العلماء والشعب حيث تقرر تعطيل الدراسة في الحوزة الدينية مدة شهر احتجاجاً على تسفير العلماء من قبل سلطة الاحتلال البريطاني في العراق. وقد بلغ الاحتجاج العلمائي والشعبي أوجه خلال تلك الحقبة الزمنية مما أضطر ملك إيران (أحمد شاه) وهو آخر الملوك القاجاريين أطاح به رضا خان بهلوي وأركان حكمه أن يشكلوا وفداً رسمياً لزيارة السيد أبو الحسن في قم، ليظهروا التودد للمرجعية الدينية. راجع، آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجعية العاملة، مرجع سابق، ص٦٧.

الشعبية. ومع ذلك فقد استمر الإسلاميون في نشاطاتهم ببقية العلماء المتواجدين في الساحة العراقية، وأخذوا يواكبون الأحداث بنسبة معينة، كما واصلوا في توزيع الفتاوى الشرعية السابقة التي تمثل الزاد الروحي لحركة المعارضة الإسلامية، بالرغم من نفي العلماء المصدرين لها. وظهرت آثار تلك النشاطات بوضوح في المدن المقدسة: النجف، وكربلاء، والكاظمية، وكذلك الحلة والحي. وقد اجتمع العلماء والوجهاء في النجف اجتماعاً سرياً في أواسط تموز ١٩٢٣ برئاسة الشيخ عبد الكريم الجزائري، وجواد الجواهري، ومحمد علي بحر العلوم، ومحسن شلاش، وعباس الكليدار، وهادي النقيب، وقرروا مواصلة المقاطعة للانتخابات، ووقعوا مضبطة في ذلك، عدا الكليدار فإنه تخلف عن التوقيع[١].

أما أجواء الحكومة والملك ودار الاعتماد البريطاني، فقد ساد فيها الارتياح العام، لما أنجزته الحكومة السعدونية عبر سياسة الشدة والقمع التي آتبعتها ضد علماء الإسلام وإرادة شعب العراق.

وقد بعث جعفر العسكري مندوب العراق في لندن إلى حكومته ببغداد في ٢٣ آب ١٩٢٣ الموافق ١١ محرم ١٣٤٢هـ، كتاباً قال فيه:

«لقد أثّرت مسألة نفي العلماء تأثيراً حسناً في جميع دوائر لندن وصحفها، أما المحافل الرسمية والمالية، فبدأت تعتقد بوجود سلطة وطنية، وقوة أهلية كافية لردع من يريد إيقاع الفوضى في البلاد، وإن أكثرهم أتوني شاكرين على عمل الحكومة وباركوا هذه الموفقية»[٢].

الإمام الخالصي في مدينة قم - مشروع فردي

وصل الشيخ الخالصي إلى منفاه، في مدينة قم، أواخر تشرين الأول ١٩٢٣م

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٦، ص٢٦٧.

(٢) فرج، لطفي جعفر: مرجع سابق، ص٩٥.

الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٢هـ، والتقى بالعلماء المراجع الذين وصلوا إليها قبله. وإلى جانب التأييد الشعبي الكبير للعلماء المغادرين من العراق، إشتد غضب الشعب الإيراني ضد السلطات البريطانية، باعتبارها هي التي أهانت مقدسات الإسلام والمسلمين بتسفير العلماء. وقد نشط الشيخ الخالصي مع أعوانه في حركة معادية للاستعمار البريطاني، فأصبحت سلطة الاحتلال والملك بين كماشتين ضاغطتين بالرغم من تسجيل الحكومة تقدماً ملحوظاً، إثر إفراغ الساحة من القادة الكبار. فالمعارضة مستمرة في نشاطاتها داخل العراق بشكلٍ أو بآخر، وكذلك اشتدت المعارضة في إيران ضد البريطانيين المحتلين، ممّا جعلهم يحذرون من بلورة حالة الاستياء، وتطورها إلى التذمّر العام ومن ثمّ إلى اندلاع الثورة، لذلك فكروا بجدية لإنهاء هذه القضية، وإخماد النيران قبل اندلاعها من تحت الرماد، لذلك سافر السفير البريطاني في طهران إلى بغداد في ٢٢ تموز ١٩٢٣م الموافق ٩ ذي الحجة ١٣٤١هـ، لإجراء مفاوضات إعادة العلماء المنفيّين من العراق قبل اشتداد المعارضة الإسلامية بقيادتهم في إيران، ضد الوجود البريطاني في المنطقة[١].

إلا أن الملفت للنظر في توجهات المجتهدين المنفيين كونها لم تتفق مع الشيخ الخالصي، وذلك لأنهم آثروا العودة إلى النجف لمزاولة أدوارهم الدينية العامة[٢]. وكانت سلطة الانتداب في بغداد قد اتخذت خطوات مدروسة في اتجاه عودتهم، فلم يحرقوا كل أوراقهم في هذه المغامرة، لذلك بقي الملك بوجهه اللين، وبأسلوبه الدبلوماسي الهادئ، يعالج المسألة بروحٍ مطاطية عالية، وإنه ما قطع شعرة معاوية مع العلماء المنفيين وبقية الإسلاميين، إنما كان يدسّ السمَّ بالعسل أثناء حواراته «ورغم أن حكومة السعدون اتفقت والمسؤول البريطاني على أن من الأفضل إرجاء ذلك إلى ما

---

(١) المرجع ذاته، ص٩٤.

(٢) الوردي، علي: لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ج٦، ص٢٥٧ وما بعدها.

بعد إتمام الانتخابات، وعقد المجلس التأسيسي، فإن الاهتمام الذي أبداه الإنكليز بالأمر كان يعكس مدى المخاوف التي ساورهم من تفاعلات ردود الفعل في إيران على هذا الإبعاد»[١].

ففي تلك المرحلة نشطت المراسلات فيما بين الملك والعلماء المنفيين، وآستطاع الملك بأسلوبه الخاص أن ينتزع الفتيل من صاعق الانفجار عند العلماء المراجع، وذلك بإلقاء مسؤولية هذه الأحداث على إجراءات رئيس الحكومة السعدون، وأوعدهم الملك في مراسلاته بإسقاط حكومته وتشكيل حكومة برئاسة رجل شيعي!! مؤكداً عودهم إلى العراق، والسعي الحثيث على إلغاء المعاهدة البريطانية - العراقية[٢]. وكما قلنا لقد «اعتمد النظام على (تكتيك) معين هو سياسة الوجهين (العنف واللين).. وكان يمثل الوجه الأول البشع دائماً رؤساء الوزارات المختلفون.. أما الوجه الثاني الجميل، فقد كان يمثله الملك الذي كان يجهد باستمرار على الظهور بمظهر الوطني والمخلص ومحب الشعب وربما المعادي للاستعمار..»[٣]. وعلى ضوء مراسلات الملك ووعوده، بعث العلماء إلى وكلائهم في العراق بتجميد فتاواهم المحرمة للانتخابات، وذلك لتعهدات الملك بالاستجابة لمطاليب الأمة، كما وطلبوا من وكلائهم عدم نشر هذا التطور لديهم، ليروا تنفيذ الملك لتعهداته[٤]. هذا من جهة ومن جهة أخرى استمرت المباحثات من وراء الستار بين الحكومتين الإيرانية والعراقية ومَن ورائهما الإدارة البريطانية، إلى أن تمت الموافقة على عودة العلماء في أوائل شباط ١٩٢٤م الموافق أواخر جمادى الثانية ١٣٤٢هـ، وذلك بشرط تقديم تعهداتهم الخطية بعدم

---

(١) الرهيمي: مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٢) الوردي: المرجع ذاته، ج٦، ص٢٥٧.

(٣) الكاتب، أحمد: مرجع سابق، ص٩٤.

(٤) الوردي: المرجع السابق، ج٦، ص٢٥٧-٢٥٨.

تدخلهم في الشؤون السياسية للعراق، ومما يذكر أن الموافقة حصلت لجميع العلماء باستثناء الإمام الخالصي(١)، وكانت خطة الشيخ الخالصي تتلخص في الاستمرار بتوجيه الضربات نحو الاستعمار البريطاني في إيران كما في العراق، يقول الشيخ محمد نجل الإمام الخالصي، في مذكراته عن موقف والده من بقية العلماء المنفيين في إيران: «..لما ورد أبي إلى قم، ورأى ما أصاب العلماء من الوهن والخوف بمراجعتهم لفيصل، وعزمهم على العودة إلى العراق لامهم أشدّ اللوم، وبيّن لهم أنّ التكليف الشرعي، والأمر الإلهي لا يساعدان على هذا العمل، وأنه يجب البقاء في إيران والسعي في إصلاحها ثم إصلاح العراق وسائر البلاد الإسلامية بواسطتها، لأنها إذا صلحت تكون مركز الحركات الإصلاحية في جميع البلاد الإسلامية، لموقعها الجغرافي واستقلالها التام، وإنه يحرم التسليم إلى الإنكليز، وفيصلهم، ولا سيما بعدما أقدموا عليه من نفي العلماء جميعهم، وعدم رعايتهم حرمة أحد منهم، وبيّن لهم أن رضوخهم إلى الضيم واستسلامهم إلى الذل برجوعهم إلى العراق يوجب يأس العالم الإسلامي، واستسلام سائر الطبقات من المسلمين إلى مثل ما آستسلم إليه العلماء، وفي هذا هلاك المسلمين عامة، وإيران خاصة، وإن ذلك من أشد المحرمات الشرعية»(٢).

بهذا الوعي الثوري الذي تبلور لدى الشيخ الخالصي من خلال تجربته المؤلمة مع الملك، انطلق في معالجة الأزمة السياسية في العراق، ولكن حصرت هذه المبادرة في شخصه ولم يؤيده العلماء الآخرون، ولعلّ تجربته الفردية مع الملك التي أشرنا إليها، هي التي جعلت مبادرته الحالية فردية أيضاً بتبادل الموقفين في ظرفين مختلفين. ولذلك عجّلت سلطة الاحتلال بالتعامل معه على انفراد، فقد ورد في التقرير البريطاني الذي قدّم إلى عصبة الأمم ما يلي: «تقرر في شباط ١٩٢٤م، بعد موافقة المندوب السامي، أنْ ليس

(١) البصير، مصدر سابق، ج٢، ص٥٠٦.

(٢) الوردي: المرجع ذاته، ص٢٤٦-٢٤٧، نقلاً عن مذكرات الشيخ محمد الخالصي المخطوطة.

هناك ما يمنع عودة المجتهدين، ما عدا الشيخ مهدي، بشرط أن يتعهدوا للملك بأنهم سوف يتجنّبون التدخل في السياسية.. [ويضيف التقرير] إن الحكومة العراقية تستحق التهنئة على موقفها الصلب الذي انتهى بانتصارها على (رجال الدين) الإيرانيين المشاغبين[!]»(١).

ومن ناحيته ما آستطاع الشيخ الخالصي أن يقنع العلماء المنفيين بآتخاذ موقفه الثوري المعارض لسلطة الاحتلال والحكومة والملك في العراق، رغم إلحاحه عليهم وتحذيره إياهم من إبداء الموافقة على العودة المشروطة للعراق، ودعاهم لتجنّب التوقيع على التعهدات الخطية الملزمة لهم بعدم التدخل في شؤون السياسة العراقية. والحقيقة إن الشيخ الخالصي كان يعي خطورة هذه التعهدات على الحركة الإسلامية وعموم المسلمين في ذلك الوقت، وفي المستقبل - أيضاً، لأنها تحمل -ضمناً - استحقاقات كارثية ستستمر الأمة الإسلامية على دفعها مرغمةً، على شكل فواتير من الضرائب الدائمة، لا تقف عند تلك المرحلة فحسب، بل تتعداها إلى مراحل مقبلة، وستورث أبناء العراق الوطنيين تركة ثقيلة من المشقة والعناء، يقول الشيخ جواد الخالصي، حفيد الإمام الخالصي(٢): «لقد كان لقاء العلماء في قم والحوار الذي جرى حول العودة إلى العراق وفق شرائط فيصل و[سلطة] الاحتلال أو رفض هذه العودة المشروطة، نقطة التحول في قيادة العلماء لشعب العراق. فإن فريقاً منهم وكان على رأسهم السيد أبو الحسن الاصفهاني والميرزا حسين النائيني - رحمه الله - قد أبدوا ليونة أمام الطرح الذي

---

(١) الوردي: المرجع ذاته، ص٢٥٨-٢٥٩ عن:

Roport on the Administration of IRAQ ١٩٢٤ -١٩٢٣ – p .١٣.

(٢) الشيخ جواد بن الشيخ محمد بن الشيخ مهدي الخالصي الكبير، وجهت إليه السؤال التالي: - حينما أصر الإمام الخالصي على مقاومة الإنكليز في العراق وإيران معاً، لماذا تخلّى العلماء المنفيّون عنه وآثروا العودة إلى النجف؟ وما هو مشروعه في المقاومة؟ فأجابني بخطه، وذلك في دمشق بتاريخ ١/٤/١٩٩٦م. تجد صورة عن هذه الرسالة الشخصية في ملاحق الكتاب.

قُدّم إليهم للعودة مقابل إعطاء تعهد شخصي وخطي بعدم تدخلهم في شؤون العراق السياسية. وكان الشيخ الكبير [الإمام الخالصي] رحمه الله ومعه الشيخ محمد (الوالد) يريان أن هذا التعهد يشكل نكبة كبرى لجهاد المسلمين في العراق والمنطقة، واستسلام مريع لإرادة العدو، وتفريط بكل الجهود والدماء المبذولة طوال سنوات المقاومة. [ويضيف] قد جرى الحوار، وتصاعدت وتائره لأن الشيخ الخالصي كان يصرّ وبعنف، وكانت تأتي ضغوط على الآخرين لكي يتخلصوا من ضغوطه ويستمروا على هذا القرار.. وبسبب استمرار الخلاف طلب الإمام الخالصي الكبير، التحكيم عند أيّ عالم بارز يقبله الطرف الآخر، وقد اختاروا الشيخ الحائري اليزدي. مؤسس حوزة قم، وأستاذ المراجع المتأخرين، وقد حكم الرجل رغم عدم إشتغاله بالسياسة، لصالح الموقف الذي طرحه الشيخ الخالصي»[1]. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو، لماذا تخلّى العلماء عن الخالصي في تلك الظروف الحساسة؟ نترك الإجابة لحفيد الإمام الخالصي الشيخ جواد حيث يقول: «أما سبب تخلي العلماء.. فإن ذلك يعود إلى سببين خارجيين، وسبب نفسي داخلي، أما الخارجيان فهما محاولات الاسترضاء من قبل فيصل ومن ورائه الإنكليز في دعوتهم إلى العودة المذكورة مع إصرار الإنكليز على ترك الشيخ الخالصي فيما لو أصر على مواقفه وهو مصرّ عليها كما يعلمون. والثاني الذي يتممّ الأول هو ضغط الحكومة الإيرانية، لدفع العلماء إلى العودة بأي شكل من الأشكال. تخلصاً منهم، واحتمال اعتراضهم على بعض مشاريعه، وتنفيذاً للخطة الإنكليزية التي تريد عودتهم مقيّدين وعاجزين عن أية حركة. أما السبب النفسي الداخلي، فهو إحساسهم (العلماء العائدين) بعجزهم عن مواصلة المسيرة واليأس من استمرار الكفاح بعد تسلط الإنكليز على أكثر البلاد الإسلامية، وتشتيت المجاهدين وسقوط الدولة العثمانية. هذا كله إضافة إلى الرغبة في بناء المجد الشخصي (فإنهم بشر

(١) من الرسالة الجوابية للشيخ جواد الخالصي. المشار إليها في الهامش السابق.

لا ملائكة)، الذي ما كان ليُبنى بشكلٍ سريع في قم، حيث يجدون منافسين كثار هناك»[1]. المهم، لما يئس الإمام الخالصي من العلماء انفصل عنهم، وهو مُعرِض عن مشروع العودة المشروطة إلى العراق، ومن ثمّ آثر السفر إلى مدينة خراسان والبقاء فيها، وبالفعل وصلها في أوائل عام ١٩٢٤م، وأسس (جمعية استخلاص الحرمين وبين النهرين)[2] لنصرة الشعب العراقي ضد المحتلين البريطانيين وأعوانهم. كما وأصدر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤م - ١٦ جمادى الثانية ١٣٤٢هـ - بلاغاً دعا فيه الأمة الإسلامية لتطهير الأماكن المقدسة في الحجاز والعراق، وقد ترجم إلى عدة لغات[3]. وكان مشروعه محدّداً في استمرار المقاومة في إيران والعراق بالخطوات التالية:

«١ - استمرار المقاومة السلبية عبر الفتاوى التي استجاب لها الشعب، فأسقطت الانتخابات المزيفة.

٢ - دعم الجماهير، وخصوصاً أبناء العشائر، وحثهم على الثورة المسلحة من جديد.

٣- مواجهة مؤامرة تسليط رضا خان في إيران، وقيادة الكفاح لمساعدة العناصر الوطنية مع المرحوم مدرّس [أحد العلماء القادة للحركة الإسلامية في إيران آنذاك]، وباقي العاملين.

٤ - تقوية الجيش الإيراني، وتخليصه من العملاء حتى يكون قادراً على الدفاع عن إيران ومساعدة العراق في ثورته.

---

(١) جزء من الرسالة الجوابية للشيخ جواد الخالصي - أيضاً-.

(٢) لمعرفة تفاصيل أعماله ونشاطاته في مشهد راجع: الخالصي، الشيخ محمد (مذكرات): بطل الإسلام الإمام الشهيد الشيخ محمد مهدي الخالصي، وثائق أحداث العراق في حركة الجهاد والثورة، ١٩١٤-١٩٢٥م. ص٣٤٤-٣٥٤ بعنوان: (أعماله في مشهد).

(٣) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ص٢٤٨.

٥ – الاستفادة من العامل الدولي، والاتصال بالبلاشفه لمساعدة العراقيين تسليحاً ودعماً سياسياً، مع رفع الضغط عن المسلمين في الجمهوريات السوفياتية. والدعوة إلى فهم الإسلام من جديد»[1].

هذا وقد استمر الإمام الخالصي في نشاطاته الإسلامية في مشهد حتى وافاه الأجل في ١١ رمضان ١٣٤٣هـ، الموافق ٥ نيسان ١٩٢٥م، ودفن فيها ضمن تظاهرة – علمائية وشعبية – نادرة. وكان لنبأ وفاته أثر كبير في بغداد والكاظمية وبقية مدن العراق، على المستوى الحركي والشعبي. حيث ضجّ الناس في الكاظمية بالبكاء والعويل، وأصبح اليوم التالي يوم حداد عام، وخرجت مواكب العزاء من كافة أطراف الكاظمية نحو مدرسة الخالصي، ويذكر أن موكب الأعظمية من الطائفة السنية قد شارك مع مواكب العزاء بهذه الأهزوجة:

«يا عمود الإسلام حامي الشريعة　　　يتّمت ها لمخلوق سنة وشيعة»

وكانت الحكومة بمثابة الشخص المتفرّج على تفاعلات الأحزان عبر إلقاء الأشعار والخطب وإقامة الاحتفالات الحزينة، التي كانت تستبطن روح المقاومة الإسلامية ضد الحكومة والإنكليز[2].

---

(١) جزء من الرسالة الجوابية للشيخ جواد الخالصي.

(٢) الوردي، المرجع ذاته، ج٦، ص٢٤٨-٢٥٤. تجد تفاصيل بعض الاحتفالات، كذلك ذكريات المؤلف الشخصية عنها. ومن طريف ما يذكره عن مجالس الفاتحة والعزاء وأحاديث الخطباء وأقوال الناس في تلك المجالس، حسب ما يستذكره من أيام صباه، ومن المناسب أن نستمع إليه حيث يقول: «كنت يومذاك صبياً في الثانية عشرة من عمري، ومن طريف ما أذكره، إن الناس حين كانوا يتحدثون عن نفي الخالصي وموته يشبهون ذلك بمقتل الحسين عليه السلام، فكانوا يقولون إن يزيد بن معاوية هو اليوم جورج الخامس، وعبيد الله بن زياد هو فيصل، وعمر بن سعد هو عبد المحسن السعدون، أما شمر بن ذي الجوشن فهو عبد الرزاق الفضلي، ونسي الناس أن يذكروا أنهم أنفسهم أهل الكوفة». الوردي، د. علي: المرجع نفسه، ص٢٥٢.

الإسلاميون يواصلون نشاطاتهم ضد إجراء الانتخابات

حينما أُفرغت الساحة العراقية من القيادات الإسلامية الرئيسية، انصبت جهود سلطة الاحتلال نحو إجراء الانتخابات، ولو بصورة شكلية أو سرية، فالمهم أن تشكل غطاءً قانونياً لوجودهم وممارساتهم الإدارية لذلك حينما آلتقى في ٣٠ مايس ١٩٢٣م، ١٥ شوال ١٣٤١هـ، المندوب السامي (هنري دوبس)[1] مع الملك فيصل، أكد الملك من خلال اللقاء على ضرورة إجراء الانتخابات في هذه الفرصة الثمينة، وقد أطلعه على نتائج زيارته إلى الموصل، والتفاف الناس من حوله. هذا وجرى استقراء عام من قبل المحافظين والإداريين التابعين لوزارة الداخلية حول إمكانية خوض الانتخابات بنجاح، وذلك بصورةٍ سرية، فجاءت الإجابات من المناطق المختلفة تقترب من إمكانية إجراء الانتخابات. فمثلاً رفعت إجابة محافظة بغداد في الثالث من تموز ١٩٢٣م، ٢٠ ذي القعدة ١٣٤١هـ، أي بعد نفي الإمام الخالصي وأنصاره. ومن جهتها قررت الوزارة السعدونية إجراء المرحلة الثانية للانتخابات، بعد تلك المغامرة الكبيرة التي خاضتها سلطة الاحتلال والحكومة ضد العلماء المجاهدين في اعتقالهم ونفيهم، وذلك ابتداءً من ١٢ تموز ١٩٢٣م - ٢ ذي الحجة ١٣٤١هـ، بعد أن تقرر في الجلسة الخاصة لمجلس الوزراء التي عقدت في القصر الملكي برئاسة الملك فيصل في ٣ تموز ١٩٢٣م، وقد تم الاتفاق على: تجديد اللجان الانتخابية في كافة المناطق، وقد وضعت مادة قانونية ملحقة لحماية أعضاء المجلس التأسيسي، وغيرها من الترتيبات، كما وتقرر استبدال الهيئات التفتيشية السابقة بأخرى جديدة[2].

وعلى ضوء الوقائع التاريخية، «يمكن تقسيم عملية انتخابات المجلس التأسيسي

---

(١) أصبح (هنري دوبس) هو المندوب السامي، منذ أوائل أيار ١٩٢٣.

(٢) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، ج٢، ص٧٥. ولمعرفة التفاصيل لتقارير المحافظات والمناطق. حول إمكان إجراء الانتخابات في تلك الظروف، راجع المرجع ذاته، ص٧١-٧٥.

إلى مرحلتين، الأولى تبدأ منذ صدور الأمر بإجراء الانتخابات في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢م. حتى توقفها بدون إتمامها.. في أواخر كانون الثاني ١٩٢٣. وتبدأ المرحلة الثانية عند صدور الأمر بإجراء الانتخابات مجدداً في ١٢ تموز ١٩٢٣م، بعد توقفها وحتى نهاية الانتخابات»(١).

ولقد «تمكنت حكومة السعدون وباستعمال أساليب الضغط والإرهاب من إنجاز المرحلة الأولى من هذه الجولة في تشرين الأول ١٩٢٣، بانتخاب المرشحين الثانويين، وأخذت تستعد لإنجاز انتخاب النواب في المرحلة الثانية والأخيرة»(٢). حيث تتألف هذه المرحلة من: تسجيل الناخبين الأوليين(٣)، وانتخاب المرشحين الثانويين، ومن ثم انتخاب نواب المجلس التأسيسي، ففي الخطوة الأولى واجهت السلطة صعوبات في عملية تسجيل الناخبين الأوليين وتشكيل الهيئات التفتيشية وتعليق الدفاتر الأساسية في المدن المقدسة، ففي النجف لم يكتمل انتخاب الهيئة التفتيشية إلاّ في ٢٢ تموز ١٩٢٣، بعد جهود مضنية باشرت الهيئة أعمالها، وجاء في تقرير محافظ كربلاء الإداري للنصف الأخير من تموز ١٩٢٣، أن الهيئتين التفتيشيتين في مركز كربلاء والنجف واصلتا أعمالهما، بينما أبرق المحافظ أيضاً إلى وزير الداخلية في الثالث من آب يضعه في صورة الاجتماع العلمائي المعارض للانتخابات، الذي حرّر مضبطة رافضة للانتخابات. وكان في الاجتماع الشيخ عبد الكريم الجزائري والجواهري، وبحر العلوم وغيرهم. وقد استلم

---

(١) الأدهمي، المرجع ذاته، ج٢، ص١٩-٢٠.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٣) «بعد تنظيم الدفاتر الأساسية التي تحوي أسماء الناخبين الأوليين الخطوة الأولى في عملية انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، ويتم تنظيم الدفاتر في كل قضاء بواسطة هيئة مؤلفة من رؤساء البلديات والأئمة والقساوسة والحاخامين والمختارين، وعدد من الوجوه لا يتجاوز الثلاثة.. والناخب الأولي هو كل من أقام في محلة أو قرية مدة سنة واحدة، وأكمل سن الحادية والعشرين». الأدهمي، د. محمد مظفر: مرجع سابق، ج٢، ص٨٠.

المحافظ تعليمات مشددة على معرفة أخبار هذا الاجتماع وتطور انعكاساته على الساحة، وتوجيه التوبيخ للشيخ عبد الكريم الجزائري وغيره من العلماء، للابتعاد عن هذه المداخلات، هذا وبالفعل صدّقت الدفاتر وعُلقت في ٨ آب بمدينة كربلاء، أما في النجف والكوفة فقد تم تعليقها في ١٥ آب، بينما في الكاظمية - مدينة الإمام الخالصي المنفي - تحرك مؤيدوه لإحياء الفتاوى السابقة له، وإلصاقها على جدران الصحن الشريف، فقد جاء في إعلان ملصق منها: «..تعرفون جميعكم أن دعامة الإسلام (الشيخ الخالصي)، قد أعلن براءته من جميع الذين يشاركون في الانتخابات، التي آنتهت من كونها مسألة سياسية، وأصبحت مسألة دينية، إننا يجب أن نكون مخلصين لديننا ومعينين له»، ويعلّق الأستاذ الأدهمي على هذا الإعلان بقوله: «..فقد تخلى خلفاء الخالصي من قيادة حركة المقاطعة، بهذا الإعلان عن الجانب السياسي»، ومع ذلك شكّل غياب الإمام الخالصي إرباكاً للحالة الإسلامية والوطنية المعارضة، لذلك شكلت الهيئة التفتيشية بالكاظمية في ٢١ تموز ١٩٢٣ وباشرت أعمالها. وأما في بقية المحافظات والمناطق فقد تمت فيها العملية الأولى بصورة أبسط. وفي ٥ أيلول ١٩٢٣م الموافق ٢٤ محرم ١٣٤٢هـ، كمل التسجيل في قضاء أربيل وفي ٢ أيلول علقت في المحلات العامة للاطلاع على أسماء الناخبين الأولين في قضائي أربيل وكويسنجق، والملاحظ على المناطق الكردية، أن التوجه القومي لم يشكل عائقاً رئيسياً كالسابق، وإنما أصبح الخوف من التجنيد الإلزامي المعيق لعملية التسجيل، وكان للوعود بالحكم الذاتي للأكراد في الشمال، الأثر الواضح في تقدم الانتخابات[1].

أما الخطوة الثانية في هذا الاتجاه، هو موضوع انتخابات الناخبين الثانويين، من

---

(١) لمعرفة تفاصيل صعوبة تسجيل القرى والأرياف المأهولة بالعشائر، وسير الانتخابات في المدن، وصعوبات تسجيل الناخبين الأوليين في المدن والمناطق الكردية وكركوك، راجع الأدهمي: المرجع السابق، ص٨٠-٩٩.

أهل المدن والعشائر. وفي هذه الخطوة واجهت الحكومة والأجهزة الإدارية بالذات صعوبات كبيرة من قبل المعارضة الإسلامية، وأصبحت في بعض المناطق المهمة «ذات تأثير أقلق السلطات البريطانية، وأحدث في بعض الأحيان سوء تفاهم بين الملك والمندوب السامي»[1]. وقد ابتدأت في بغداد بتاريخ ٢٨ آب ١٩٢٣م، ١٦ محرم ١٣٤٢هـ، ودخلت المعارضة في تنافس شديد مع الحكومة في كسب أكبر عدد ممكن من الناخبين الثانويين، ففي الموصل كانت المعارضة شديدة، لما يذكر من أن المحافظ كان متعاطفاً مع المعارضة. فتدخلت السلطة في الموصل لتعديل النتيجة النهائية لصالح المعاهدة والحكومة. أما في الفرات الأوسط فقد نشطت المعارضة الإسلامية – على طريقتها السابقة – في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. وشهدت مدينة الحلة تلكؤاً شديداً في سير العملية، وعليه تعرض السيد عبد الحكيم، الذي يعتبر من قادة المعارضة الإسلامية للاعتقال، وعلى أثر هذه السياسة تقدمت العملية الانتخابية قليلاً. أما في كربلاء فواجهت المحافظ صعوبات كبيرة عرقلت إجراء الانتخابات للناخبين الثانويين، فلم يرشح أحد نفسه إلى الانتخابات، ولا إلى عضوية المجلس التأسيسي، ولم يتقدم من يضع صوته في صناديق الاقتراع إلا بصعوبة. ومع ذلك فقد تمت الانتخابات الثانوية في كربلاء والنجف في ١٢ أيلول ١٩٢٣م، ١ صفر ١٣٤٢هـ، بالرغم من التصعيد الإعلامي للمعارضة الإسلامية، حيث استمرت حالة التفاعل مع الفتاوى الدينية المعارضة للانتخابات في الكاظمية وكربلاء والنجف والحلة والعمارة وعشائر المنتفك (الناصرية). ففي منطقة الحي – لواء الكوت – مثلاً،

---

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المرجع السابق، ج٢، ص١٠٥-١٠٦. راجع تفاصيل الاختلافات بين الملك والمندوب السامي. لدى الأدهمي: المرجع ذاته، ص١٠٧-١١١. عن المركز الوطني لحفظ الوثائق المستعملة. ملفات البلاط الملكي. ملف سير الانتخابات للمجلس التأسيسي، رقم ٢/٦/٥. رسالة المندوب السامي، بالورقتين رقم (١٨-١٩)، ورسالة الملك بتاريخ ٣ أيلول ١٩٢٣، الأوراق (٣١-٣٤)، وكذلك رد المندوب السامي الذي يبدو عليه الأسف لعدم فهم الملك مغزى رسالته، في الأوراق (١٥-١٧).

كتب ٨١٧ ناخباً أولياً على أوراقهم كلمة (حرام) بدلاً من تدوين أسماء المرشحين فيها[١]. أما في الكاظمية، المدينة المقدسة المهمة، فقد أشارت مضبطة انتخابات المجلس التأسيسي إلى أن وجهاء البلد قد حصلوا على اقل الأصوات، في حين حصل على أكثر الأصوات مرشحون غرباء عن المنطقة[٢]. مما يدل على التلاعب الواضح في إجراء الانتخابات وقد نشرت جريدة (الاستقلال) بعد انتهاء مهام المجلس التأسيسي، مقالاً تقول فيه: «جرى انتخاب المجلس التأسيسي الفائت، وكُتب الكتاب، ونادى المنادون، ولكن أسْمعت لو ناديت حياً. فجرى التلاعب، وعبث الأيدي وتدخل ذوي النفوذ في سائر الألوية، والأمة صامتة..»[٣].

تلك الإنجازات! والتطورات السياسية التي لحقت الولادة غير المتكاملة للانتخابات، دعت السعدون إلى تقديم الاستقالة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ الموافق ٥ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ[٤]، يقول الدكتور نعمة: «لقد تسببت واقعة إبعاد علماء الدين في توتر العلاقات بين البلاط والحكومة وحاولت دار الاعتماد رأب الصدع بينهما. ولكن في تشرين الأول تبيّن أن بقاء حكومة السعدون غير مرغوب فيه وقد نجح فيصل في تنحيتها»[٥]. ولم يمانع المندوب السامي ذلك، فإن خروج السعدون من الوزارة سيضمن مجيئه رئيساً للمجلس التأسيسي، فجاءت موافقة المندوب السامي بناءً على تعهد الملك

---

(١) للمزيد من الاطلاع على أحداث الناخبين الثانويين، راجع: المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات وزارة الداخلية، ملف الانتخابات في الحلة رقم S/١/٤/g، تسلسل ١٤٢، وفي كربلاء رقم k/ S/١/٤ تسلسل ١٢٢. وفي الموصل رقمم ١/٤/B /S تسلسل ١٥٦، وفي المنتفك رقم S/١/٤/J، تسلسل ١٨٣.

(٢) الأدهمي، المرجع السابق، ج٢، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) جريدة (الاستقلال) العدد الصادر بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٤.

(٤) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٦٩.

(٥) نعمة، د. كاظم: الملك فيصل والإنكليز والاستقلال، طبع الدار العربية للموسوعات بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص١٣١.

في ذلك[١]. فأسرع الملك بتكليف جعفر العسكري[٢] أحد رجاله المعتمدين لتشكيل الحكومة. وبالفعل تشكلت الوزارة العسكرية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ – ١٦ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ[٣]. وعلى ضوء هذا الإجراء وتلك الاتصالات، تحلحل وضع المعارضة بنسبة معينة. أما التعهد المهم من قبل الملك للعلماء المنفيين، وهو العمل على إلغاء المعاهدة، فقد بقي يراوح في موقعه دون تقدم، تحت ذريعة دراسة الموضوع وترتيب إخراجه. إلا أن الأجواء الهادئة وفّرت فرصة مهمة أمام حكومة العسكري، لإجراء انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي كخطوة أخيرة في مسلسل الانتخابات. وقد كان الاتفاق بين الملك و(دوبس) المندوب السامي يقضي بتأخير عودة العلماء المراجع إلى ما بعد إجراء الانتخابات، وحينما اعترض العلماء المنفيون على استثناء الإمام الخالصي من مسألة العودة[٤]، دخلت القضية في المفاوضات بين الطرفين مما أطال الوقت، وكان الزمن لصالح الحكومة. وهكذا أجريت الانتخابات الأخيرة في ٢٥ شباط ١٩٢٤م، من

---

(١) الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس السياسي العراقي، مرجع سابق، ج٢، ص١١٨.

(٢) جعفر العسكري، بالأصل هو من قرية (عسكر) العراقية التابعة إلى قضاء جمجمال التابع لمحافظة كركوك، ولد ببغداد في ١٨٨٥م. أكمل فيها الإعدادية، والتحق بالمدرسة العسكرية في استنبول وتخرج منها عام ١٩٠٤، خدم في الجيش، وعيّن سنة ١٩١٣ معلماً في المدرسة العسكرية بحلب. وبعد جولة من الأعمال العسكرية إبان الحرب العالمية الأولى، انضم إلى ثورة الحجاز عام ١٩١٧، فعين قائداً للجيش النظامي الشمالي بإمرة فيصل وإشراف بريطانيا. ثم عين حاكماً عسكرياً في عمان ثم حلب في ١٩١٩. ثم عُين كبير أُمناء الملك فيصل ملك سوريا في آذار ١٩٢٠. غادر الشام مع فيصل إلى أوروبا بعد موقعة ميسلون في تموز ١٩٢٠. استدعي للعودة إلى العراق فعين وزيراً للدفاع في الوزارة النقيبية الأولى والثانية والثالثة. وتدرّج في بعض المناصب حتى صار رئيساً للوزارة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ إلى ٣ آب ١٩٢٤ – للمرة الأولى–.

للتفاصيل راجع، بصري: مير: أعلام السياسة في العراق الحديث. مرجع سابق، ص٨٥–٩٣.

(٣) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٤) الوردي: المرجع ذاته، ص٢٦٠. عن دائرة الوثائق العامة بلندن، رقم (اف. و٣٧١٠–١٠١٤٧)، فقد ورد في تقرير الاستخبارات العراقية في ٥ آذار، إن المجتهدين المنفيين «يقولون إن من العار عليهم أن يعودوا من غير أن يكون الشيخ الخالصي معهم».

قبل الناخبين الثانويين، من دون مقاطعة تذكر، بشكلٍ شمولي مؤثر[١].

ومـمّا يذكر «خلال انتخابات الناخبين الثـانويين، حـثّ مستـشار وزارة الداخليـة (كور نواليس) كل المفتشين الإداريين في الألوية [المحافظات]، ببرقية سـرية جـداً مؤرخـة في ١١ أيلـول ١٩٢٣م، الموافـق ٣٠ محـرم ١٣٤٢هــ، علـى أن يبرقـوا أسمـاء المرشـحين لعضوية المجلس التأسيـسي مـن المفـضلين لـديهم ولـدى المتـصرفين، [المحـافظين]، ومـن الذين يعتقد أنهم سيصوتون لصالح المعاهدة فيما إذا تم انتخابهم، وبالتشاور بـين المفـتش الإداري والمتصرف في كل لواء وصـلت إلى الداخليـة قائمـة بأسمـاء المرشـحين المعنـيين، وبعد دراسة مستفيضة لهذه الأسماء، ولعدة أشـهر أرسـل مستـشار وزارة الداخليـة في ٨ شباط ١٩٢٤م إلى كل لواء قائمة بأسماء الذين ترغـب الحكومـة أن ينتخبـوا أعـضاءاً في المجلس التأسيسي، وقد أوضح المستشار في مذكرته الموجهة إلى جميع الألويـة، إن قائمـة كل لواء قد جاءت نتيجةً لدراسة قام بها الملك فيـصل ورئـيس الـوزراء، وإن إخـلاص كل مرشح لسياسة الحكومة كان بضمان أحدهما أو كليهما»[٢].

هكذا تـمّت الانتخابات وبعد إتمامها، عقد المجلس التأسيـسي جلـسته الافتتاحيـة في ٢٧ آذار ١٩٢٤م ـ ٢١ شعبان ١٣٤٢هــ، بحضور الملـك والمنـدوب الـسامي. وقـد اعتبر يوم افتتاحـه عطلـة رسميـة، وأقيمـت المهرجانـات في بغـداد والمحافظـات بالمناسـبة، وأُطلق سراح بعض السجناء، وخُفّضت بعض المحكوميات. وقـد تم انتخـاب الـسعدون رئيساً للمجلس بإيعاز من الإنكليز، وقد ألقى الملك خطاب العرش في البداية، عبّر فيه عن فرحته بافتتاح أول مجلس شورى! في العراق، مؤكداً على ضرورة البت في تصديق المعاهدة باسم الإسـلام!! حيـث قـال: «إن أحكـام الإسـلام مؤسـسة علـى الـشورى،

---

(١) نعم حدثت بعض المقاطعات المحلية، في الموصل والسليمانية والمنتفك، للتفاصيل راجع، الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي، المرجع السابق، ص١٢٥-١٣٢.

(٢) الأدهمي، د. محمد مظفر: المرجع السابق، ج٢، ص١٩٩.

وأعظم ما ارتكبته الطوائف الإسلامية من الخطيئات حيادها عن قوله تعالى: ﴿..وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾(١)، ويترتب على كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه، حاكماً كان أو محكوماً، أن يؤيد هذا الحكم الإلهي، ومن تكاسل عنه فقد خالف أمر الله.. [ومن زاوية أخرى قال].. إن الأمة قد انتخبتكم أيها النوّاب للنظر في أمور جوهرية هي الأسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها. أولاً: البت في المعاهدة العراقية – البريطانية، لتثبيت سياستها الخارجية. ثانياً: سن الدستور العراقي، لتأمين حقوق الأفراد، ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها..»(٢). هذا وقد كتبت جريدة (Baghdad Times) بعد انتهاء الانتخابات تقول: «انتهت الآن انتخابات المجلس التأسيسي العراقي، ويرى حكّام أكْفاء إن التصديق المعقّد للمعاهدة العراقية الإنكليزية سينتهي بدون شك»(٣). وبذلك انحلّت عقدة الحكومة والملك والمندوب السامي. بينما العلماء المنفيون يواصلون سيرهم في طريق عودهم إلى العراق، فقد وصل معظمهم في ٢٢ نيسان ١٩٢٤م، الموافق ١٨ رمضان ١٣٤٢هـ، بعد تسليم تعهداتهم الخطية بعدم التدخل في الشؤون السياسية للعراق. وكان على رأسهم المرجع الأعلى – السيد أبو الحسن الاصفهاني، والشيخ حسين النائيني، وقد استقبلوا على الحدود العراقية – الإيرانية، وفي العاصمة بغداد وفي كربلاء والنجف من قبل المؤمنين، كما اشتركت الحكومة في قسم من مراسيم الاستقبال لهم(٤). ومن المفيد أن نقرأ نموذجاً من تلك التعهدات الخطية للعلماء، فقد كتب الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني تعهّده

---

(١) سورة الشورى، ٤٢/ ٣٨.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٧٨-٧٩. تجد النص الكامل لخطاب الملك في جلسة الافتتاح.

(٣)Baghdad Times.٥. th March .١٩٢٤ .

(٤) الحسني: عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٨٣.

بالشكل التالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم حضرة جلالة ملك العراق، أيّد الله ملكه: بعد السلام عليكم، والسؤال عن أحوالكم ورحمة الله وبركاته. نعرض أن كتابكم المؤرخ ٢٦ رجب، المرسل مع حجتي الإسلام جناب الشيخ جواد صاحب الجواهر، وجناب ميرزا مهدي آية الله زاده - دامت بركاتهما - أخذْته بكمال الاحترام، وكما ذكر تموه فيه، وأودعتموه في مطاويه صار معلوم لدينا، ولقد أفادا بما دار بينكم من الشؤون، وبيان الأسباب الموجبة إلى تأخير حركتنا وطلب جلالتكم المؤازرة، وكذلك المحروس السيد باقر سركشيك، أقام بواجبه وبلّغ خطاباته الشفاهية، هذا وإن كنا قد أخذنا على عاتقنا عدم المداخلة في الأمور السياسية والاعتزال عن كلما يطلبه العراقيون، ولسنا بمسؤولين عن ذلك، وإنما المسؤول عن مقتضيات الشعب وسياسته جلالتكم، لكن المؤازرة الملوكية الهاشمية حسبما تقتضيه الديانة الإسلامية ذلك من مبدئنا الإسلامي، وأما ما أمرتم من توحيد الكلمة، وتوطيد عرى الصداقة بين إيران والعراق، فذلك من وظائفنا الدينية، وحينما دخلنا إيران لن نزل نبذل الجهد في ذلك، وسوف تظهر نتيجة أعمالنا المبرورة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢١/ شعبان من سنة ١٣٤٢هـ [٢٧ آذار ١٩٢٤] الأحقر أبو الحسن الموسوي الاصفهاني»[1].

يذكر جواد الخالصي تعليق والده الشيخ محمد نجل الإمام الخالصي بقوله: «وقد علّق الشيخ الخالصي (الابن) في مذكراته..واسمها (في سبيل الله) بأن العلماء الذين أعطوا هذا التعهد قد قسّموا الإسلام إلى قسمين، احتفظوا بواحد لأنفسهم وتركوا

---

(١) الوردي: المرجع السابق، ص٢٦١-٢٦٢، عن وثائق البلاط الملكي، ورقم التسلسل ٣، ورقة الوثيقة ٥٩. وتجد في رقم التسلسل ٣ رقم الوثيقة ٥٥، رسائل مشابهة من قبل العلماء الآخرين أمثال الميرزا حسين النائيني والسيد عبد الحسين الطباطبائي.

الآخر للإنكليز، أما القسم الذي بقي لهم فهو الحيض والاستحاضة والنفاس وأحكام الآبار والنجاسات. أما الذي تركوه للإنكليز فهو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة العدل والحكم بين الناس، وبناء الدولة»[١].

محاولات الإسلاميين في عرقلة تصديق المعاهدة

ومع كل هذه التطورات، لم تنته نشاطات المعارضة الإسلامية في رفض المعاهدة، فقد عادت إلى سطح الأحداث بعد افتتاح المجلس وانتخاب السعدون رئيساً له، حيث قدّم مشروع المعاهدة إلى أعضاء المجلس، وكان قد وقّع جعفر العسكري رئيس الوزراء، نيابة عن الملك والمندوب السامي (دوبس) الاتفاقيات الأربعة الملحقة بالمعاهدة. وذلك قبيل افتتاح المجلس التأسيسي بيومين، أي في الخامس والعشرين من آذار ١٩٢٤م الموافق ١٩ شعبان ١٣٤٢هـ، وهي المعاهدة الخاصة بالموظفين البريطانيين في العراق، والاتفاقية العسكرية، والاتفاقية العدلية، والاتفاقية المالية. وفي الجلسة الثالثة للمجلس في ٣١ آذار ١٩٢٤، قدّم رئيس الوزراء مشروع المعاهدة العراقية البريطانية. والملحق أيضاً، وذلك لغرض تصديقها، وكان المشروع مشفوعاً ببيان توضيحي للعوامل الرئيسة التي تؤكد ضرورة تصديقها باعتبارها لمصلحة العراق[٢]. وتحدّث رئيس الوزراء جعفر

---

(١) من الرسالة الجوابية المشار إليها سابقاً – للشيخ جواد الخالصي، المؤرخة في ١/٤/١٩٩٦م.

(٢) الأدهمي: المرجع السابق، ج٢، ص١٦٦.

أما بالنسبة للاتفاقيات الأربع، فقد «أصبح للإنكليز بموجب الاتفاقية العسكرية الحق في تجنيد المتطوعين من بين سكان العراق، على أن تلتزم الحكومة العراقية إذا ما طلب قائد القوات الجوية، بإزالة كافة العقبات التي تعيق هذا التجنيد، وأن تبدي كل مساعدة ضرورية لتسهيل إنجازه.. أما الاتفاقية المالية فقد نصت على أن تسلم إلى العراق، الطرق والجسور وخطوط التلفون والتلغراف، ومنشآت الري التي أقامتها السلطات العسكرية الإنجليزية أثناء الحرب العالمية مقابل سبعة ملايين جنيه إسترليني، تدفع على شكل أقساط في مدة عشرين سنة. وقد التزمت الحكومة العراقية في المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية بأنْ لا تضع أمام الإنجليز أية عقبة في مسألة ←

العسكري للمجلس محاولاً إقناع أعضائه لإبرام المعاهدة، «فقام ناجي السويدي مندوب بغداد قائلاً: نحن الآن قد وصلنا إلى النقطة الحيوية المتعلقة بحياة البلاد أو مماتها.. اقترح توزيع صور لائحة المعاهدة على النواب كلهم لتدقيقها والوقوف على نصوصها والمداولة بشأنها. ثم يجب إعلانها للشعب الذي هو الواسطة الوحيدة للبت فيها، ونحن مضطرون إلى العمل برأي الشعب..»(١).

وبناءً على تطور هذه المطالبة، انفتحت أمام الإسلاميين فرصة مهمة، انتعشت فيها حركة المعارضة السياسية وذلك عبر إدخال العمق الشعبي الذي يتمتع الإسلاميون بتأييده في المعركة بصورة مباشرة، وإن هذا الرصيد الكبير سيغير المعادلة ويعيدها إلى نقطة الصفر، إن استثمر بالشكل المطلوب. وبالفعل إزاء تلك المطالبة انقسم أعضاء المجلس على أنفسهم، ما بين مؤيد للمعاهدة وملاحقها بشكلٍ مطلق، وبين مطالب بتعديلها، فأصبح الجو العام مشككاً بنيل الاستقلال التام للعراق، في حالة إبرام هذه المعاهدة وملاحقها.

وحينما انعكس الأمر على الساحة العامة، تحرك المحامون والمدرسون وطلاب الحقوق، بالاتفاق مع علماء الدين، وعقدوا اجتماعاً مهماً في ١٧ نيسان ١٩٢٤ ببغداد، حضره أعضاء المجلس وعدد كبير من المحامين والمثقفين الاختصاصيين، ناقشوا

شرائهم وبيعهم للأراضي أو المباني التي تؤلف ملكاً خاصاً، كما أنها وافقت على أن تمنح السلطات الإنجليزية دون مقابل ملكية الأراضي الفقراء طيلة مدة نفاذ المعاهدة، لكي تستخدمها للأغراض العسكرية. لقد أُلقيت أيضاً على عاتق الحكومة العراقية مصاريف المقيمية الإنكليزية في بغداد. وأما الاتفاقية العدلية فقد جردت المحاكم العراقية من الحق في النظر في قضايا الأجانب أو إصدارها الأمر باعتقالهم في ذلك، إن جلسات المحاكم التي تنظر في قضايا الأجانب لا يمكن أن يترأسها إلا حاكم إنجليزي». منتشاشفيلي، ألبرت.م: مرجع سابق، ص٢٣٧.

(١) نص كلمة رئيس الوزراء، وكلمة ناجي السويدي لدى، الحسني: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص٨٠-٨١.

من خلاله بنود المعاهدة وانعكاساتها السلبية على العراق[١]. وبذلك دخلت المعارضة في إطار آخر، فأخذت تناشد أعضاء المجلس بضغوط اجتماعية ونفسية ليقفوا باتجاه عدم المصادقة، فكانت تتم زيارات للنواب في بيوتهم، فيثيرون فيهم النخوة العشائرية والأحاسيس الوطنية، والمسؤولية الشرعية، لكي يتخذوا الموقف الشريف الذي تنادي به المعارضة، وقد لعبت النساء دوراً مؤثراً في هذا الاتجاه. وإلى جانب هذا التحرك جرت محاولة اغتيال في ٢٠ نيسان ١٩٢٤م، ١٥ رمضان ١٣٤٢هـ، لاثنين من شيوخ العشائر هما (عدّاي الجريان) و(سلمان البراك) مندوبي الحلة، وهما معروفان بتأييدهما للمعاهدة، وإن كانت أصابتهما غير خطيرة، إلا أنها أولدت حالة من الفزع والخوف لدى النواب الآخرين ليتجنبوا تأييد المعاهدة، وبالفعل أخذ عدد النواب يقل في حضور الجلسات، وقد قدّم بعضهم استقالته إثر رسائل التهديد الموجهة إليهم[٢]. فأُحرج الملك ورئيس الحكومة جعفر العسكري، وطالبا المندوب السامي بمفاتحة الحكومة البريطانية للحصول على ضمانيْن لقطع التردّد من قبل أعضاء المجلس في تصديق المعاهدة، وهما:

---

(١) الوردي، علي: مرجع سابق، ج٦، ص٢٧٤-٢٧٦. والأدهمي: مرجع سابق، ص١٦٨-١٧٢. لقد تقدم المحاميان داود السعدي، ورشيد رشدي بطلب إجازة من محافظ بغداد، لإقامة هذا الاجتماع في ١١ نيسان ١٩٢٤، يدعى إليه أعضاء المجلس التأسيسي ووجهاء وأشراف العاصمة. فحصلت الموافقة إلا أنها سُحبت بأمرٍ من وزارة الداخلية، ولكن المسألة أُثيرت في المجلس في العاشر من نيسان، من قبل مندوب الديوانية عبد الرزاق الرويشدي، طالباً إعادة السماح بعقد الاجتماع، وبعد المناقشات حصلت الموافقة، وتمّ الاجتماع في ١٧ نيسان ١٩٢٤.

للاطلاع على تفاصيل أول حركة للمعارضة داخل المجلس التأسيسي راجع: مذكرات المجلس التأسيسي، وثائق الحكومة العراقية، ج١، ص١٣١-١٣٧.

(٢) الوردي: المرجع ذاته، ص٢٧٦-٢٨٠.

للاطلاع على دور نوري السعيد في تبيان رأيه في المجلس صراحةً، بضرورة إبرام المعاهدة قبل تعديلها، وتطورات الأحداث بعد ٢٩ أيار، ودوره في كبح المعارضة الداخلية، حتى جلسة المجلس في ٣ حزيران ١٩٢٤. راجع النصيري، عبد الرزاق أحمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ص١٠٩-١١٥.

الأول لحماية حدود الموصل من الأتراك، والثاني لإنهاء الانتداب فعلاً بعد أربع سنوات، سواء أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم أو لم يصبح[١]. ويمكن القول «إن طلب الملك فيصل ورئيس وزرائه لم يكن كما هو إجراء تعديل في المعاهدة بحيث تصبح غير مفيدة للاستقلال التام بل كان يهدف [كما يقول الدكتور الأدهمي] الحصول من الحكومة البريطانية على تطمين للمترددين في الموافقة على المعاهدة»[٢]. وبالنتيجة وافقت الحكومة البريطانية على تقديم الضمانيْن، ولكن بقيود رفضتها المعارضة. ثم أكد المندوب السامي على أن الحكومة البريطانية لا تمانع من إعادة النظر في المعاهدة والاتفاقيات الملحقة من وقت لآخر حسب المادة ١٨ من المعاهدة، وأكد للملك أن بريطانيا لا تريد البقاء في العراق، بعد انتهاء المعاهدة، وقد نشرت الصحف المحلية تلك التطورات في أوائل أيار ١٩٢٤، أواخر رمضان ١٣٤٢هـ، لتشكّل عوامل ضاغطة على الرأي العام، الذي بدوره يضغط على أعضاء المجلس التأسيسي للإسراع بالمصادقة على المعاهدة، خوفاً من ضياع الموصل ومصلحة الوطن[٣].

ومع ذلك قدّم العسكري استقالته في أوائل أيار، وفي هذه الأجواء برز دور ياسين الهاشمي، الرجل المصلحي المزدوج في سلوكه، باعتراف السلطات البريطانية،

---

(١) الأدهمي: مرجع سابق، ج٢، ص١٧٣ عن: Bell. Personal Papers.P.٣٣٩

(٢) الأدهمي: المرجع نفسه، ج٢، ص١٧٣.

(٣) جريدة العراق، العدد الصادر في ٢٩ نيسان، وكذلك في ١و٢و٥و٩و١٣و١٤، أيار ١٩٢٤. ولغرض الاطلاع على الرسائل السرية من المندوب السامي إلى الملك فيصل في نهاية نيسان ١٩٢٤م، راجع: المركز الوطني لحفظ الوثائق المستعملة، ملفات البلاط الملكي، ملف المعاهدة البريطانية العراقية رقم ج/٩، ١٩٢٤-١٩٢٥. كتاب سري رسمي من المندوب السامي إلى الملك فيصل بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٤ عدد ١١٧، وكتاب سري شبه رسمي مستعجل للغاية من المندوب السامي إلى الملك فيصل بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٤، عدد ١١٦، الأوراق رقم ٤٣و٤٨و٤٩، جريدة العراق في ٢ أيار ١٩٢٤، والعالم العربي في ٢ أيار ١٩٢٤، والأوقات البغدادية في ٢ أيار ١٩٢٤.

فكلفه الملك بعد إشارة المندوب السامي بتشكيل الحكومة، وكان طموح الهاشمي أن يعتلي كرسي الوزارة وهو يحمل بشائر مطمئنة للشعب بعد إجراء التعديلات على المعاهدة وبذلك سيعلو نجمه في سماء العراق، إلا أن أمله خاب حينما رفض المندوب إجراء تلك التعديلات المقترحة، فرفض قبول الوزارة في ذلك الظرف، لتتم المصادقة على المعاهدة في عهد العسكري، وقد وافق العسكري على أداء هذا الدور(١).

وقد كانت اللجنة الخاصة بدراسة المعاهدة في المجلس التأسيسي قد قدمت تقريرها في ٢٠ أيار ١٩٢٤ – الموافق ١٦ شوال ١٣٤٢هـ، مطالبة بإجراء بعض التعديلات على المعاهدة وملاحقها باتجاه مصلحة الاستقلال وذلك قبل تصديقها(٢).

والأمر المستجد الذي حصل نحو حسم الموقف، هو الضغط البريطاني المباشر على الحكومة العراقية والمجلس التأسيسي، حيث حددت بريطانيا في قرارها الأخير، أن يوم ١١ حزيران ١٩٢٤م، الموافق ٩ ذي القعدة ١٣٤٢هـ، هو آخر موعد للبت في المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي، وذلك لأن جلسة عصبة الأمم ستكون في هذا التاريخ، لغرض اتخاذ الموقف الدولي المناسب بشأن العلاقة بين بريطانيا والعراق(٣).

وقد أبلغ المندوب السامي (دوبس) الملك رسمياً بأن التعديلات على المعاهدة والاتفاقيات الملحقة لا يمكن إجراؤها إلاّ بعد تصديق المعاهدة من قبل المجلس(٤)، وقد

(١) الوردي: مرجع سابق، ص٢٨١.

(٢) الأدهمي: المرجع ذاته، ج٢، ص١٧٥-١٧٦.

(٣) الأدهمي: المرجع ذاته، ج٢، ص١٧٦.

(٤) جاء في بلاغ (دوبس) الرسمي: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تقبل قبل الإبرام أية تعديلاتٍ ما في المعاهدة والاتفاقيات التي قد سبق توقيعها، بالنيابة عن الحكومتين، ولكن ستكون بعد الإبرام مستعدة لأن تبحث بروح الاعتدال في كل ما قد يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية..». المركز الوطني لحفظ الوثائق المستعملة، ملفات البلاط الملكي، ملف المعاهدة ←

تأكد الملك من نوايا الحكومة البريطانية خطياً من قبل المندوب السامي بإمكانية إجراء التعديلات بعد الإبرام(١).

من ناحيتها استمرت المعارضة في أعمالها ونشاطاتها التصعيدية حتى انفجرت شوارع بغداد بمظاهرات صاخبة يوم ٢٩ أيار ١٩٢٤م، ٢٥ شوال ١٣٤٢هـ، حول بناية المجلس التأسيسي، وهو يوم الاجتماع المهم لأعضاء المجلس، للموافقة على المعاهدة أو رفضها، «وعند افتتاح الجلسة نحو الساعة التاسعة والربع شرع المتجمهرون يزيدون، وقد أحاطوا بالبناية وآلتصقوا بأسوارها وبابها، وهم يهتفون لبعض النواب، ويصيحون قائلين: ليحيا سالم الخيون [مندوب المنتفك].. ليحيى الاستقلال، لا تمهروا المعاهدة، لا تمضوها، وكثيراً ما حاول رجال الشرطة بالكلام إسكاتهم وتهدأتهم، وهم يأبون إلا ازدياداً في الصراخ والعويل»(٢).

وقد حاول أعضاء المجلس تهدأتهم، فلم ينجحوا، ولم يسمعوا كلام مدير الأمن العام، فخرج إليهم رئيس المجلس عبد المحسن السعدون مهدءاً إياهم، ولكن من دون جدوى. وكذلك فشلت الشرطة في تفريقهم، فتدخلت الخيالة من الجنود والشرطة وتمّ إطلاق الرصاص في الفضاء لتفريقهم(٣).

وقد شهدت القاعة في ذلك اليوم، خطابات حماسية من قبل بعض الأعضاء

العراقية البريطانية رقم ج/٩، ١٩٢٤-١٩٢٥. كتاب رسمي من المندوب السامي (هنري دوبس) إلى الملك فيصل بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٢٤، عدد ١٢٧، ورقة رقم ٢٠.

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق المستعملة ملفات البلاط الملكي. ملف المعاهدة العراقية البريطانية ج/٩. ١٩٢٤-١٩٢٥، رسالة من الملك فيصل إلى المندوب السامي (هنري دوبس) بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٢٤، ورقة رقم ٢١.

(٢) جريدة العالم العربي، العدد الصادر في ٣٠ أيار ١٩٢٤م.

(٣) الأدهمي: المرجع السابق، ج٢، ص١٨٩.

ضمن «مبارات خطابية» لمعارضي المعاهدة، كما سمّاها الأستاذ الوردي[١]. وقد «كان الخوف من تحمل مسؤولية تصديق المعاهدة ظاهراً حتى بين الوزراء الذين كانوا أمام الرأي الصاخب يترددون من الإدلاء بأي حديث، أو في اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرّضهم للانتقاد الشخصي أو كراهية أبناء شعبهم»[٢]. وعلى ضوء استمرار المناقشات الحادة[٣] تأجل الاجتماع إلى ٣١ أيار. وفي هذا التاريخ لم يكتمل نصاب الحضور من النواب، فقرر رئيس المجلس تأجيل الاجتماع إلى ٢ حزيران، إلا أن المندوب السامي (دوبس)، ومعه (كورنواليس) دخلا إليهم في غرفة الاستراحة، وضغطا عليهم بالموافقة على المعاهدة، وأبرزا تهديدات تركيا لضم الموصل. لتكون عامل ضغط مباشر على اتخاذ الموقف الإيجابي من المعاهدة، وذلك لضمان تنفيذ معاهدة لوزان التي عقدت بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز ١٩٢٣، وما يتبع هذه المعاهدة من اتفاقيات ملحقة بها، وذلك ليتم ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، واعتبار الموصل كجزءٍ من العراق[٤].

---

(١) راجع الوردي: مرجع سابق، ج٦، ص٢٨٥-٢٨٨. تحت عنوان (مبارات خطابية).

(٢) الأدهمي: المرجع ذاته، ج٢، ص١٩١.

(٣) مثلاً قال الشيخ رايح العطية: «وقد علمنا تمام العلم، أن رغبات الشعب أجمع هي تعديل المعاهدة كما جاء في تقرير اللجنة التي اعتمد عليها، ولا يمكن لنا التخلف عما أبدته اللجنة.. والشاهد على رغبات الشعب هو هذه الضجة الترحيبية التي تحوم حول مجلسنا الموقر». مذاكرات المجلس التأسيسي، وثائق الحكومة العراقية، مصدر سابق، ج١، ص٢٧١.

(٤) معاهدة لوزان، هي معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا، عقدت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣. وتمّ الاتفاق بما يخص الحدود التركية العراقية، في الفقرة الثانية من المادة الثالثة، على أن يتمّ تعيين خط حدودي بين الطرفين بترتيب ودّي. وفي حالة عرقلة الاتفاق الودي خلال تسعة أشهر ترفع القضية إلى عصبة الأمم، على أن يتم الالتزام بعدم الإثارة لحين صدور القرار. وبالفعل عقد الاجتماع في القسطنطينية في ١٩ أيار ١٩٢٤، وكان الوفد التركي برئاسة فتحي بك رئيس المجلس الوطني، أما الوفد البريطاني فقد كان برئاسة (كوكس) المندوب السامي في العراق سابقاً. واستمر المؤتمر إلى ٥ حزيران ١٩٢٤م، ولكن من دون التوصل إلى اتفاق، فرفعت المسألة إلى عصبة الأمم. وكانت هذه الفترة بالذات هي فترة اضطرابات المجلس التأسيسي بشأن ←

ومن ثمّ واعدهم (دوبس) بإجراء التعديلات على المعاهدة بعد المصادقة عليها، وكتب إليهم رسالةً عهدية لتكن وثيقة خطية بأيديهم، جاء فيها: «إن الحكومة البريطانية مستعدة للنظر في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، بما يتفق والسخاء المعروف عن الشعب الإنكليزي، ما دامت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة نفسها جوّزت مثل هذا التعديل على أن يكون بعد الإبرام»[١]. وبعد انتهائه من كتابة الرسالة سلّمها إلى رئيس المجلس، وغادر المكان مع صاحبه مستشار وزارة الداخلية. إلا أن المسألة ما انتهت لدى المعارضة بعد تقديم هذه الوثيقة الخطية، بل استمرت من قبل بعض النواب داخل المجلس وبصورة أشد، وذلك لاشتداد حيرة المندوبين[٢]. بينما اجتهدت المعارضة الوطنية في خارج المجلس، بتعبئة الأمة ضد المعاهدة. تقول (المس بيل) في رسالتها بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٢٤، ٢٥ شوال ١٣٤٢هـ: «في هذا الصباح جاء عجيل الياور، مندوب الموصل، الرجل العشائري الهادئ، وقد قال: خاتون جئت لأخبرك بأنه ليست هناك قوة في العالم يمكن أن تدع المعاهدة تنجز من قبل هذا المجلس، فليس لديك فكرة عما يجري في هذه المدينة، فهناك بائع متجول مرابط أمام داري ليل نهار، إنه ليس كبيراً، بل ولا صغير، وهو كلما خرجتُ ودخلت يمسك بيدي ويقبلها، ويقبل عباءتي وأطراف ملابسي ويبكي ويصرخ قائلاً: أواه أيها الشيخ، أواه يا والدي، أرفض هذه المعاهدة، لا تبعنا للإنكليز [ويضيف] إذا كان هناك ولد واحد يقف أمام بابي، فهناك ثلاثة أو

مصادقة المعاهدة البريطانية - العراقية، فاتخذت هذه المسألة ذريعة ضاغطة باتجاه تشتيت المعارضة وضرورة الانصياع حالياً لبريطانيا حفظاً لوحدة العراق وعدم خسارة الموصل.

راجع، الأدهمي: مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٠. ويقصد بالموصل - ولاية الموصل العثمانية - التي تشمل الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية - وهذا هو المقصود من الموصل جغرافياً آنذاك-.

راجع الأدهمي: المرجع ذاته، ص٢٤١. هامش رقم ٦٧.

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج٢، ص٨٧-٨٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٨.

أربعة أمام دار كل نائب»[١]. وينقل الأدهمي عن محمد مهدي البصير، في لقاء شخصي معه، قوله: «إن شباب العاصمة من معارضي المعاهدة شكّلوا وفداً لزيارة كل عضو من أعضاء المجلس التأسيسي، للطلب منه عدم موافقته على الشروط الثقيلة المقيدة للاستقلال، الموجودة في المعاهدة وملاحقها»[٢].

وبالفعل حينما عقدت جلسة المجلس في الثاني من حزيران ١٩٢٤م، الموافق للتاسع والعشرين من شوال ١٣٤٢هـ، حصلت مناقشات حادة بين الأعضاء[٣]، كما وانعكست في الصحافة المحلية، طيلة شهري أيار وحزيران ١٩٢٤. وبالنتيجة أصبح للمعارضة الداخلية ثلاثة آراء، الرأي الأول، ينادي بتعديل المعاهدة وعدم الاستسلام للضغوط البريطانية. ورأي ثان ينادي بضرورة إبرامها للمحافظة على الموصل، ورأي ثالث وسطي، ينادي بتعليق المناقشات والتصديق، لحين حلّ مشكلة الموصل.

ومع كل هذه المناقشات الحادة أحياناً، فإنها انتهت إلى زوبعة في فنجان، حيث تم استيعابها، واستمرت معظم الصحافة المحلية[٤] – كما أشرنا – في اتجاه الترويج لتصديق المعاهدة خاصة في أواخر أيار وشهر حزيران. ففي عصر يوم التاسع من حزيران، جاء دور آخر العنقود في السلة البريطانية، وهو الاحتياطي الأخير في الجعبة البريطانية، صاحب الوجه الليّن ألا وهو الملك فيصل، فقد قابل أعضاء المجلس التأسيسي، وأكد

---

(١) الأدهمي: د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٠ عن:
Bell .Personal Papers .P .٣٤٣.

(٢) المرجع ذاته، ص١٩٠.

(٣) مذكرات المجلس التأسيسي، وثائق الحكومة العراقية، مصدر سابق، ج١، ص٣١٠-٣٢٠.

(٤) جريدة المفيد، العدد الصادر في ٢٦ أيار ١٩٢٤: نشرت مقالاً بعنوان (الوطن في خطر، أين المنقذون؟). أما في عددها الصادر في الأول من حزيران، فحذرت من مضار الرفض، وفي الثالث من حزيران ١٩٢٤ كتبت تحت عنوان (الموقف الغامض) أكدت على أهمية المعاهدة لحفظ الموصل.
وجريدة العراق أشارت إلى خطر ضياع الموصل في أعدادها الصادرة في أيار وحزيران ١٩٢٤.

لهم ضرورة تصديق المعاهدة، وذلك بأسلوب وجداني، وممّا قال لهم: «..أنا لا أقول لكم اقبلوا المعاهدة أو ارفضوها، وإنما أقول آعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة البلاد، فإن أردتم رفضها فلا تتركوا فيصلاً معلقاً بين السماء والأرض..»(١). وفي جلسة اليوم العاشر من حزيران، فشلت الضغوط في تصديق المعاهدة، فافتقدت سلطة الاحتلال صوابها، وغضب (دوبس) وفكر في حلّ المجلس عن طريق الملك، والمضي في الإدارة المباشرة للعراق، من دون الحاجة إلى المجلس. إلا أن الملك ورئيس الحكومة وأعوانهما، جمعوا ثمانية وستين نائباً في الساعة العاشرة والنصف ليلاً ووضعوهم أمام الأمر الواقع ضمن سياسة الترغيب والترهيب(٢). وكان أمام السعدون تقريران: الأول يدعو إلى تصديق المعاهدة ومن ثم الدخول في المفاوضات لتعديلها، والثاني يطالب بالتعديل قبل المصادقة، وجرى التصويت في ظل الأجواء الضاغطة، وبالنتيجة أيدّ سبعة وثلاثون نائباً إجراء التصديق على المعاهدة قبل تعديلها، ورفض ذلك ثلاثة وعشرون نائباً. فيما امتنع ثمانية عن التصويت. نعم هكذا تمّت المصادقة على المعاهدة(٣). والواقع «إن تصديق المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي كان مشروطاً بإعادة النظر فيها فور تصديقها، لكن السلطة البريطانية اتخذت من المعاهدة وتصديقها ذريعة لتقييد حركة

---

(١) جريدة (العالم العربي) بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٤، وكذلك جريدة المفيد، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

(٢) تقول (المس بيل): «كانت المدينة تبحث عن أعضاء المجلس، فقد ذهب مدير الشرطة، عقيل جعفر العسكري، وأخذ مرافقي الملك بالسيارات، وحملوا أعضاء المجلس على اختلافهم إلى أماكنهم». ويروي الحاج ناجي (للمس بيل)، وهو أحد أعضاء المجلس. فيقول: «إن الشرطة آنتزعوه من فراشه [!] وحشروه في السيارة، وهو لا يعرف إن كانوا سيأخذونه إلى المشنقة أولاً».

Bell .Personal Papers .P.٣٤٨ –٣٤٦.

(٣) للتفاصيل راجع، الوردي: لمحات اجتماعية، المرجع السابق، ج٦، ص٢٩٥–٢٩٩، تحت عنوان (ليلة ليلاء). وكذلك الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي، مرجع سابق، ج٢، ص٢١٧–٢٣٠. ويذكر الأدهمي، إن عدد أعضاء المجلس الحاضرين هو ٦٩، والرافضين للمعاهدة ٢٤.

المجلس التأسيسي باتجاه تعديل القانون الأساسي وقانون الانتخابات عن مناقشته لهما، بحجة أن تلك التعديلات تتناقض مع بنود المعاهدة التي صادقها المجلس. وهكذا أراد البريطانيون أن يكون للانتداب وبنوده وجود دائم في أسس الدولة العراقية الجديدة لخدمة مصالحهم الاستعمارية»[1].

وبعد عملية التصديق – هذه – اختفى الأثر المباشر للنشاطات الوطنية في الشوارع والساحات العامة، وانتهت ملاحقة أعضاء المجلس وتوجيه التهديدات إليهم، بينما دخلت المعارضة الإسلامية في مرحلة أخرى من مراحل العمل السياسي، مستثمرة عوامل التذمر والسخط لدى الشعب، وقد بدت واضحة باتجاه المعاهدة وتصديقها[2].

إلا أن المجلس استمر في أعماله حتى الثاني من آب ١٩٢٤، حيث عقدت جلسة الختام، وهي الجلسة التاسعة والأربعون. وفيها ألقى بعض الأعضاء كلمات بالمناسبة، وأعلن رئيس الوزراء جعفر العسكري فيها بيان استقالة الوزارة، بعد إتمام أعمالها، وتلا – أيضاً – قرار السلطة الملكية بفض المجلس التأسيسي وذلك لإنهاء أعماله، فانفض المجلس[3].

وهكذا فقد «عقد [المجلس التأسيسي] ٤٩ جلسة، قام خلالها بتصديق المعاهدة مع بريطانيا، وباعتماد دستور البلاد، وبسنّ قانون للانتخابات. وكان هذا الترتيب

---

(١) الأدهمي، المرجع ذاته، من مقدمة المؤلف للجزء الثاني، ص٥.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي، ج٢، ص٩٩.

(٣) لمعرفة تفاصيل جلسة الختام راجع المذاكرات، ج٢، ص١٣٢٥–١٣٣٥. يذكر الحسني، أن الوزارة العسكرية استقالت في ٢ محرم ١٣٤٣هـ، ٣ آب ١٩٢٤م، ومما جاء في خطاب الاستقالة لوزارته قوله: «..وأكبر عمل تمكنت من القيام به هو إنجاز الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي». الحسني: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص١٠١–١٠٢.

الزمني للأحداث الثلاثة من تدبير المعتمد البريطاني..»[١].

وحينما استقالت وزارة العسكري ووافق الملك على استقالتها، كلف ياسين الهاشمي بتشكيل وزارة جديدة، فتشكلت بتاريخ ٣ محرم ١٣٤٣هـ، ٤ آب ١٩٢٤م[٢].

وفي ٢١ تموز ١٩٢٤م، الموافق ١٨ ذي الحجة ١٣٤٢هـ، وافق مجلس العموم البريطاني على المعاهدة وملحقاتها بعد نقاش طويل، وفي ٢٧ أيلول ١٩٢٤م، وافقت عصبة الأمم على وضع المعاهدة وملاحقها محل الانتداب البريطاني في العراق[٣]. «وقد اعترف الإنجليز حتى في تقريرهم الحكومي الرسمي، بأن المجلس وافق على المعاهدة مكرهاً، وإنه لم يخفِ اشمئزازه من طابعها الانتدابي، وإن مثل هذا الموقف من المعاهدة انعكس على عمل جميع الحكومات العراقية المتعاقبة»[٤] إلاّ أن سلطات الاحتلال والملك والحكومة لم يخفوا إرتياحهم من ذلك الإنجاز، فتبادل المندوب السامي والملك برسائل معبرة عن فرحتهم، وذلك لإتمام تلك الخطوة المهمة[٥]، في طريق فرض الهيمنة البريطانية على العراق.

---

(١) سلامة، غسان (الدكتور): المجتمع والدولة في المشرق العربي مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٨٧. الفصل الثالث: (أزمة التمثيل الشعبي) ص١٢٢.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، ج١، ص١٤٣.

(٣) الأدهمي، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٢، وكذلك الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٢.

(٤) منتشا شفيلي، البرت م: مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٥) بعد إبرام المعاهدة وملحقاتها ليلة ٢١/٦/١٩٢٤ في المجلس التأسيسي. عبّر المندوب السامي عن فرحته بتلك النتيجة في رسالته للملك في ١٨/٦/١٩٢٤م، ١٥ ذي القعدة ١٣٤٢هـ. وقد أجابه الملك على تهانيه وتبريكاته في ١٩/٦/١٩٢٤، ١٦ ذي القعدة ١٣٤٢هـ. تجد نص رسالة المندوب السامي، والرسالة الجوابية من الملك لدى الحسني: تاريخ العراق السياسي ج٢، ص٩٧-٩٩. وكذلك الوزارات العراقية، ج١، ص١٠٠-١٠١.

الفصل الثالث

الإسلاميون في المعترك الثقافي والحركي، منذ منتصف العشرينيات حتى الاستقلال الرسمي عام ١٩٣٢م (دخول العراق عصبة الأمم)

حصيلة التجربة الجهادية والصراع السياسي

تعدّ التجربة الميدانية للإسلاميين في المواجهة العسكرية ضد المحتلين البريطانيين في ثورة العشرين، من أكبر معالم تاريخ العراق الحديث، لما امتازت به من مواقف مبدئية ومشاهد بطولية للقيادة الإسلامية، وللشعب المسلم ضد القوّات الأجنبية المحتلة. ولكنها انتهت إلى ما انتهت إليه من دون أن تحسم المعركة لصالح الثوار، بالرغم من أنها لقّنت العدوَّ دروساً بالغة الأهمية، إلا أن العدوّ المحتل عمدَ إلى زجّ الأمة في معركة مفتوحة على عدة جبهات، لغرض تشتيت جهود الأمة نحو الجبهة السياسية والإعلامية، والجبهة الفكرية الثقافية إلى جانب الجبهة العسكرية، فآنبرت الأمة بقياداتها لأداء وظيفتها المبدئية والوطنية بما أوتيت من قوة، ولعل محدودية الوعي السياسي لمجمل المتصدين الإسلاميين، وعدم وضوح السبل الموصلة إلى النتائج المرجوة من الثورة، وكذلك لحصرها في العراق مما جعلها تحمل الهمّ الإقليمي في مواجهة عدوٍّ محتل للمنطقة عموماً، فهو عدو مشترك لشعوب المنطقة، إلاّ أن مواجهته لم تكن شاملة بالشكل المطلوب، لذلك ظهر عدم تكافؤ الطرفين في المعركة، من الناحية الاقتصادية والعسكرية والتكنيكية[1].

---

(١) منتشا شفيلي، آلبرت،م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم التكريتي، ص١٦٩.

يقول السيد محمد باقر الحكيم: «إن الوعي السياسي العام لدى المرجعية المتصدية (مرجعية الشيخ الشيرازي) كان محدوداً حيث كان يحكمها تصوّرُ أنّ البديل للسلطة الأجنبية (الإنجليز) هو الحكم الإسلامي، إذ لم يكن معروفاً وجود خيار وصيغة ثالثة في التاريخ الإسلامي. ولذا كان التصور إنه بمجرد خروج العراق من الهيمنة الأجنبية [يعني] قيام الحكم الإسلامي. وأما الحكم الوطني فهو حكم مجهول وغريب، مع أن هذا الحكم كانت له قواعد في الأوساط السياسية المتصدية خصوصاً السنيّة بتأثير جمعية الاتحاد والترقي التركية والنشاط السياسي للاستعمار والأجانب»(١).

صحيح أنّ ضعف الوعي السياسي والإداري المشار إليه، من السمات العامة لتلك المرحلة لعموم المتصدين للساحة العراقية، قياساً بالوعي الثوري والجهادي، إلاّ أننا قد أشرنا سابقاً بأن مفجر الثورة ـ الإمام الشيخ الشيرازي ـ كانت لديه خطة إدارية للبلاد ما بعد الثورة، ستنتهي إلى تشكيل حكومة إسلامية وطنية مستقلة في العراق، ولكن القَدَر لم يُمهله، ففي قمة التحدي وعلى عتبة قطف ثمار الثورة على المستوى السياسي والإداري، فارق الحياة في ظروف حرجة، أو مات جرّاء سمّ دسه له الإنكليز كما أُشيع بين الناس(٢). والذي يدعم رأينا ضمن المعطيات التاريخية على أرض الواقع، هو تشكيل حكومة وطنية في كربلاء، عاصمة ثورة العشرين، ومقرّ قائد الثورة، وقد أُقيم احتفال وطني كبير في يوم رفع العلم الوطني العراقي لأول مرةٍ يرفرف في سماء العراق من على بناية بلدية كربلاء ـ كما تحدثنا عن هذا الاحتفال سابقاًـ. إلاّ أن المستعمرين البريطانيين كشّروا عن أنيابهم السامة، وفقدوا صوابهم أمام هذا التطور

---

(١) مقطع من الرسالة الجوابية للسيد محمد باقر الحكيم بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٤١٨هـ، على الرسالة الخاصة التي وجهتها لسماحته، وقد أصدر الجواب مكتبه بطهران، العدد: ١٠١٧٢/ط ع، بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٧م. سنثبت نص الرسالة الجوابية في الملاحق.

(٢) الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، ج٥، ص٣٠٠.

الخطير بالنسبة لوجودهم، فحاربوا هذه الحكومة بقوة العسكر، من دون خجل أو إستحياء، ظناً منهم -وهو ظن في محله - إن هذه الحكومة ستكون النواة الطبيعية للتعاون مع التشكيلات المحلية في المناطق الأخرى، وبالتالي ستشكل منها حكومة عراقية مستقلة. ومن هنا قضوا على الشيخ القائد ليقطعوا الطريق أمام نجاح التجربة الإدارية في كربلاء، ومن ثمّ فكّروا في البديل، فآندفعوا لتشكيل حكومة عراقية المظهر بريطانية الجوهر، قراراتها في قبضة المحتلين البريطانيين.

ومع ذلك بقيت آثار الثورة السياسية والمعنوية تتفاعل في الساحة العراقية عموماً، وفي داخل صفوف المعارضة الإسلامية بشكلٍ أدق، لأنها عاشت تجربة جهادية حيّة. وبالمقابل حصلت في خطط الاستعمار البريطاني، تغييرات وتنازلات ما تجاوزت حدود الظواهر والأسماء الخارجية. بينما ظهرت أزمات اجتماعية واقتصادية في الساحة العامة، أثقلت كاهل المعارضة فآنشغلت نحو ترميم النواقص، بدلاً عن صبّ الجهود في طريق البناء، فقد آتضح بعد ثورة العشرين أن جراح الشعب بليغة، وهي لـمّا تندمل بعدُ، وعوائل الشهداء، وعموم المتضررين مادياً ومعنوياً يتطلعون إلى ترميم نواقص حياتهم المادية والاجتماعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، واصلت سلطة الاحتلال برفقة عملائها من العراقيين، سعيها الحثيث لفتح خطوط اجتماعية مؤيدة لها، عبر تقديم بعض الخدمات والوعود العسلية المحدودة، في تلك الظروف الخاصة. كل ذلك لتحجيم حركة الإسلاميين وبالذات العلماء المتصدين للعمل السياسي. وبالرغم من حصول بعض التطورات على ضوء تلك الحقيقة، التي لابد أن تؤخذ بنظر الاعتبار، إلا أن المستجدات السياسية فرضت على المعارضة الإسلامية الدخول في مرحلة الصراع السياسي، بدلاً عن مواصلة العمل الجهادي الثوري. وبالفعل استجاب الإسلاميون لمتطلبات المرحلة، فدخلوا المعترك السياسي بعد ثورة العشرين. وإن شئت فقل، لقد وقعوا في الفخ الذي نصب لهم - سلفاً - فتراجعوا عن أسلوب الجهاد

المسلح من دون أن يقطفوا ثمار الثورة بالشكل الطموح. والحقيقة أن دوّامة الصراع السياسي ضد الحكومة، ومن ورائها سلطة الاحتلال، تعني سحب الإسلاميين من ميدان المقاومة الجديّة إلى قشور العملية السياسية عوضاً عن الدخول في لباب القضية من أجل بناء الوطن. وبالفعل وقع المحذور فبرزت اختلافات المعارضة في العمل السياسي، وتحت قبّة البرلمان، بل آنقسمت داخل البرلمان وخارجه وتعددت التوجهات بتعدد الأحزاب والآراء، لذلك تقيّم المعارضة السياسية «خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٣٠، [بأنها] ضعيفة وغير فعالة لأسباب شتى أهمها عدم اتفاقها على برنامج محدّد أو أهداف واضحة نابعة من واقع قوتها وقدرتها في تغيير الأوضاع، وهي لم تتدرب بعد على أصول اللعبة البرلمانية كما لم يكونوا قادرين على مقاومة التلاعب الذي قامت به عناصر الحكومة في الانتخابات، وتدخل السلطات في مناطق خارج بغداد. لذلك لم يستطيعوا الفوز بأكثر من ٢٢ مقعداً من مجموع ٨٨ مقعداً. لقد كانت هناك خلافات أساسية بين الفئات السياسية بشأن المسائل الكبرى التي كانت تواجه البلاد. مثال ذلك مستقبل علاقات المملكة العراقية مع بريطانيا، والسياسية المالية والتنجيد الإجباري..»[١].

إلا أنه وبالرغم مما تقدم، كان سعي الإسلاميين متواصلاً يستهدف إيقاف المشاريع الاستيلائية في البلاد، بل رفضها من الأساس. ففي هذه المرحلة سجل الإسلاميون مواقف مبدئية أمام الخطوات السياسية المتعاقبة للمشروع البريطاني في العراق، ابتداءاً من تشكيل الحكومة المؤقتة، وتعيين فيصل ملكاً على العراق. وانتهاءً بعرقلة إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، ومروراً بتشكيل الوزارات العراقية، ومحاولات تنضيج سياسة الاستعمار المقنّن للعراق عبر المعاهدات البريطانية - العراقية، التي - بملاحقها - سعت لترسيخ أسس الانتداب والسيطرة البريطانية على العراق، بصورة دستورية!!.

---

(١) التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، ص٢٢٧-٢٢٨.

وفي هذه المرحلة - أيضاً - خرج الإسلاميون من المعركة السياسية، وهم يحملون على أكتافهم أوسمة التضحية والشهادة والفداء، كما حملوها أثناء المواجهة العسكرية في ثورة العشرين، ولكنّ النتيجة العملية ما كانت لترضي أدنى طموحاتهم في الإدارة والحكم، «ويظهر أن الثورة لم تحقق هدفها الكبير، كما رسم الثوار، وإن الثمرة التي أُنتجت عنها كانت مبتسرة، لأن الحكومة التي تمخضت عنها الثورة كانت واجهة يكمن وراءها الإنتداب البريطاني»(١).

«وقد استمر النسق فعلاً زهاء أربعة عقود، سلطة سياسية مستقلة حقوقياً، تؤمّن لبريطانيا ثمن تبعية البلد بأسره»(٢). يقول الشيخ محمد رضا الشبيبي عن الحكومة الجديدة، إنها «مستقلة، ذات سيادة في الظاهر ولكنها لم تكن كذلك في الواقع، فالاستقلال كان استقلالاً ملوثاً أو ناقصاً فاضحاً، بل كان الحكم ثنائياً بين الإنكليز، وبين فريق من صنايعهم وأعوانهم في غالب الأحيان، وكان الغُنم للسلطة البريطانية وصنايعها، والغُرم على الشعب العراقي، واتضح لهذا الشعب الكريم إن هناك خطة استعمارية مرسومة، اعتبرت الثورة العراقية الكبرى بموجبها جريمة منكرة، وحركة مضادة لمظاهر التقدم والحضارة..»(٣). وفي هذا الصدد يقول الشيخ عبد الكريم الجزائري: «إن الغاية التي قصدناها بنهضتنا ومجازفتنا [في ثورة العشرين] ما حصلت، فالحالة الدينية والحالة الاجتماعية إلى ضعف، بل إلى اضمحلال!، أسأله جلّ شأنه أن يغيّر حالنا إلى أحسن حال»(٤).

---

(١) فياض، د. عبد الله: مرجع سابق، ص٣٦٢.

(٢) سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) فياض، المرجع السابق، ص٣٦٢. عن (فقيدنا الكبير) الأيام البغدادية، العدد ١٢٤ بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ، ١٠ أيلول ١٩٦٢م.

(٤) فياض: المرجع ذاته، ص٣٦٥.

التوجه الثقافي، خيار العلماء الإسلاميين

بعد تلك المواجهات السياسية الساخنة بين الإسلاميين من جهة، والحكومة العراقية - البريطانية من جهة أخرى، والتي أدت إلى إخراج العلماء الكبار من العراق، ومن ثم تمت عودتهم المشروطة - كما تحدثنا سابقاً-. تلك الأجواء عكست ظلالاً قاتمة من الخيبة والإحباط داخل التيار الإسلامي الوطني المعارض، امتدت آثارها على عموم الساحة الإسلامية، ولعلنا نتلمس بعض آثارها حتى اليوم. إن هذه النتيجة الخطيرة تدفعنا لنتساءل عن أسباب موافقة العلماء على تلك التعهدات المشروطة؟ وفي بيان الإجابة يمكن القول: إن العلماء العائدين وعلى رأسهم المرجع الأعلى السيد أبو الحسن الاصفهاني، كانوا ينظرون إلى الأمة المسلمة في العراق بأنها ما بلغت المستوى الثقافي المطلوب إسلامياً وإيمانياً - بالرغم من تضحياتها الجسيمة - وخاصة إزاء اعتقالهم وإخراجهم من البلاد بتلك الصورة المؤلمة، التي من المفروض أن تفجر الغضب الشعبي ليتحول إلى حممٍ بركانية على رؤوس المعتدين، بل لتزلزل الأرض تحت أقدام السعدون وحكومته الجائرة ومن يقف وراءهم من المحتلين البريطانيين. إلاّ أن هذا الغضب تحوّل - للأسف - لدى البعض إلى بكاء ونياحة، وبعضهم حوّله إلى القدَر الإلهي، والقليل من الواعين آنتفض في انتفاضة محدودة ما غيّرت من الأمر الواقع شيئاً،

وفي الحقيقة إن هذه السلوكية العامة بحد ذاتها تشير إلى حاجة الأمة إلى وعي إسلامي مكثف، يزيل عوامل التخلف والتردد والخوف من مواجهة الظالمين ويطرد الضعف أمام اغراءات مادية ووعود مصلحية، وذلك لكي تنطلق الأمة في مسيرتها البنائية بثقة وثبات، وكذلك لتتمكن الأمة من طرد الثقافة الدخيلة التي بدأت تفتح ثغراتها داخل الساحة، وهذا بالضبط ما يفسر التوجهات الثقافية والإصلاحية للمرجع الأعلى السيد الاصفهاني(١) في تلك المرحلة وما بعدها.

ولكن، مهما حملت هذه التوجهات من تبريرات ومسوّغات تمنح للعلماء الكرام الحق في اتخاذ هذا القرار إلا أن موافقتهم على تلك التعهدات المشروطة عمّقت فكرة الابتعاد عن العمل السياسي والإداري للأمة. - على أقل تقدير(٢) - فضلاً على الآثار السلبية التي تركت بصماتها على الساحة العراقية، فأمام انكماش الحالة الحركية

(١) الإمام السيد أبو الحسن الموسوي الاصفهاني، هو ابن السيد محمد بن السيد عبد الحميد، ولد سنة ١٢٨٤هـ في قرية من قرى أصفهان وتوفي في ٩ ذي الحجة ١٣٦٥هـ، الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٤م - في الكاظمية عن ٨١ سنة. قرأ المبادئ في أصفهان ثم رحل إلى النجف لمواصلة دراساته العليا. اختص بالمرجع الشيخ كاظم الآخوند الخراساني. وبعد وفاته ١٣٢٩هـ أصبح أستاذاً متميزاً في الأصول خاصة. وأصبح عَلَماً من أعلام الدين ومن ثم انحصرت الزعامة الدينية به وبمعاصرهِ الميرزا حسين النائيني. أُبعد مع زميله النائيني وكثير من العلماء من قبل الحكومة العراقية الإنكليزية إلى إيران لقيادتهم الشعب في معارضته الوطنية، قاد الثورة الثقافية في العراق بعد إنتهاء ثورة العشرين، وعودته مع رفاقه العلماء من إيران إلى النجف، تلك العودة المشروطة بعدم التدخل في شؤون السياسة العراقية. راجع الأمين، السيد محسن: المرجع السابق، المجلد الخامس، ص٣٣١-٣٣٥.

(٢) كانت تتردد في أجواء الدراسة الدينية في النجف الأشرف - في منتصف السبعينيات - كلمة تعجب بعض الأساتذة والطلبة، وهي تحمل دلالات معبرة عن خلفية تاريخية ومعاناة معينة من تلك المرحلة، وهي: «لا تدخلوا السياسة فإنها نجاسة»، وأتذكر إن أحد أساتذتنا المرحومين كان يردّدها على سبيل المزاح. ومن الطبيعي إن هذه العبارة لا ترفع المسؤولية الشرعية عن كاهل المؤمنين على كافة المستويات، ومنها المستوى السياسي النزيه.

للإسلاميين، فتح المجال أمام الحركات العلمانية والإلحادية لتشق طريقها في الساحة وتملأ الفراغ السياسي في حياة الشباب الطامحين للعمل السياسي والثوري. وهذا ما يسميه الدكتور علي الوردي بالوعي السياسي الذي خلّف مرحلة الوعي الديني، وذلك لأن رجال السياسة يريدون إبعاد الدين عن السياسة، على العكس من الإسلاميين الذين يرون العمل السياسي جزءاً من الشريعة الإسلامية(١). ولكن - على ضوء تلك التعهدات وما تلتها من أحداث - أخذت تسود الأفكار الانهزامية، التي لا تحمّل أصحابها مسؤولية قيادة الأمة ولا صياغة قرارها السياسي إسلامياً!! ومن المؤكد أن دوائر الاستكبار العالمي كانت تغذي هذه التوجهات المخدّرة للأمة الإسلامية والتي مفادها فصل الدين عن السياسة، وذلك ليسهل التسلط عليها. وعلى ما تقدم بدأت تفرز الساحة طبقة اجتماعية لها خصوصيتها الثقافية، تعمل بالسياسة، ضمن شعارات مرحلية براقة، وهذه الطبقة لا تنطلق في عملها السياسي من الشريعة الإسلامية، والثوابت الوطنية، وإنما دوافعها مصلحية خاصة، تسعى لتنفيذ الإرادة البريطانية. التي صبّت جهوداً كبيرة لغرض إبعاد الإسلاميين والوطنين المخلصين عن العمل السياسي، وبالفعل لقد تمّ خنق نشاطات الأمة سياسياً كي لا تعود المعارضة الإسلامية إلى موقع الصدارة في العمل السياسي والجهادي، فالمرحلة التاريخية «من سنة ١٩٢١ إلى ١٩٣٢ هي فترة تأسيس الدولة العراقية في العصر الحديث، وفيها وضع دستور البلاد المقرر للنظام السياسي والاجتماعي للعراق، ومؤسسات الحكم وحقوق الشعب والأفراد، وكيفية عمل الأجهزة والروابط بين مختلف الأجهزة وبين الفرد والدولة. وقد أثبتت وقائع تاريخ هذه الفترة إن مسيرة الحكم والقائمين عليه في فترة التأسيس هذه طبعت تأثيراتها ومفاهيمها على الحكم، في عهد الاستقلال الرسمي الذي تقرر للعراق مذ قُبل عضواً في عصبة الأمم بتاريخ ١٣ تشرين الأول سنة

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع السابق، ج٦، ص٣١٤-٣١٥.

١٩٣٢ [١٣ جمادى الثانية ١٣٥١هـ]، مقيدة سيادته بأحكام معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، إلى أن سقط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، [٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ].. إن نظام الحكم الذي تقرر للعراق في دستور ١٩٢٥ رغم أنه كان يقوم على أساس الديمقراطية السياسية[!]، وقد أخذ بالنظام البرلماني في التطبيق، أبعدوا الشعب عن كل مساهمة حقيقة في حكم نفسه، وأهملوا ما كان للشعب والأفراد من حقوق في الدستور»[١].

على ضوء تلك المستجدات وما كان يختزنه العلماء من توجهات خاصة بهم، عادوا ليفكروا مليّاً، بأن المرحلة هي مرحلة المواجهة الثقافية، فتشخّصت الوظيفة الشرعية لديهم باتجاه بناء الأمة عقدياً وثقافياً وتوعوياً، الهدف منه استئصال الغدد المسببة لتلك الأمراض – التي أشرنا إليها – داخل الأمة، وبالتالي إعادة الثقة لنفوس الناس، تلك الثقة التي تزعزعت فترة غياب القيادة المرجعية عن الساحة، لا سيما لو عرفنا أن الإنكليز والحكومة والملك استغلوا فترة الغياب لمصلحتهم فأشاعوا في الأمة أفكاراً مغرضة مؤداها أن حالة عدم استقرار النظام وسيادة الاضطرابات، إنما تعود لتدخل علماء الدين بالسياسية، وهكذا فقد سادت في الساحة الاجتماعية العامة ثقافة خاصة ترمي بالمسؤوليات على علماء الدين، وقد عبّرت بعض الأهازيج الشعبية عن تلك الظاهرة، نذكر أُهزوجة واحدة كشاهد على تلك الثقافة الجديدة وهي: «وجّوها وذوبّوها اعلينه». أي إن العلماء قد ألهبوا الساحة بنار الثورة، ورموها علينا، فتركونا لوحدنا نتحمل مسؤولية نتائجها[٢].

---

(١) جميل، حسين: في تقديمه لكتاب الأحزاب السياسية في العراق، ١٩٢١-١٩٣٢م تأليف الدكتور فاروق صالح العمر، مرجع سابق، ص٧.

(٢) كانت ولا زالت هذه الأهازيج الشعبية، تلخّص معاناة وآلام الأمة، كما وهي تعبّر عن طموحاتها – أيضاً –.

ومما لا يخفى، لقد كان الإنكليز يشجعون هذه الثقافة لزرع الفرقة، بين العلماء والناس، من ناحية، وإثارة الفتنة بين الناس أنفسهم من ناحية أخرى، مستغلين طيب العراقيين خصوصاً أبناء العشائر، لذلك تحوّلت المعارضة الإسلامية من أسلوب الهجوم والاقتحام والمبادرة في الساحة، إلى حالة الدفاع والسعي وراء الأحداث، مما أضعف تأثيرها، بينما واصل ساسة الحكم طريق الاقتحام من معركة إلى معركة، ومن خندق إلى خندق، ضمن خطة بريطانية متواصلة الحلقات، وعبْر تزوير الحقائق وإشاعة الوعود الخلاّبة، والتضليل الإعلامي. وهكذا حتى استتبت الأمور بصورتها الدستورية - شكلياً - في المجلس التأسيسي، وحينها فرضت السياسة البريطانية على العراق.

الإنكليز يفتحون جبهة المعركة الثقافية

لم يكتفِ الإنكليز بهذا الإنجاز، بل فتحوا جبهة جديدة كأسلوب هجومي إلى عقر الدار، ألا وهي الجبهة الثقافية ـ الفكرية، وذلك عندما تيقنت السلطات البريطانية عبر مراحل الصراع السياسي في العراق، إن سرّ القوّة لدى الشعب يكمن في التزامه بالإسلام، وبالقيادة المرجعية ـ العلمائية التي تستوحي مبادأها وعزيمتها من الإسلام، وبمعنى آخر، وانطلاقاً من إدراك الدوائر البريطانية في أن العقبة الكأداء أمام مشاريعها الاستيلائية في المنطقة هو الإسلام، فعليه تمّ تشخيص العلاج الواقي لهذه الأزمة في زعزعة أسس هذه العقيدة من نفوس المسلمين عبر عمليات الغزو الفكري والثقافي، فلذلك عملت جهدها لضرب هذه القيم المتأصلة في أعماق العراقيين، ففتحت آفاقاً واسعة للمعركة الثقافية، مما زاد في مسؤولية العلماء الإسلاميين للوقوف أمام الشبهات المثارة حول الشريعة الإسلامية وتقديم الوعي الإسلامي الأصيل للأمة. وكيف لا تتضاعف مسؤولية العلماء والمربين الإسلاميين على ضوء مستجدات المعركة الثقافية؟. والحال أن بعض الباحثين يعود بتشخيصه لهذه المسؤولية إلى ما قبل ثورة العشرين، حيث يعدّ من أسباب عدم مواصلة العمل الجهادي ضد الغزاة وأذنابهم إلى «ضعف

المستوى الثقافي لجماهير الشعب، وعدم انتشار حركة التبليغ [الإسلامي] بينها»[١]. بالمستوى المطلوب، لذلك اضطر الإسلاميون، وعلى رأسهم العلماء لخوض المعترك الثقافي العصيب، خوفاً من محاولات تمييع الهوية الإسلامية لدى الشعب، من خلال تشويه معالم الإسلام، وتضعيف القيم الأصيلة، وذلك تحت بريق التطور العلمي والتكنولوجي، إلى جانب إغراء الناس بتوزيع المناصب والمنح والعطايا والخدمات بشكلٍ معين. فأدرك الإسلاميون بوضوح أن المعركة الثقافية أخطر من المعركة العسكرية وأكثر إيلاماً للأمة. لأنها تستهدف هويتها وتهدّد وجودها، وإن الشرّ المستطير قادم من بريطانيا، فهي العدو الأكبر للشريعة الإسلامية والقيم الوطنية التحررية.

وبالرغم من نضوج هذا الوعي وتطوره، إلاّ أن تعهّدات العلماء العائدين للعراق بعدم التدخل في السياسة تركت أثرها في أوساط الإسلاميين، فقد «تعمق الرأي السائد - آنذاك - بعدم السماح لعلماء الدين بالتدخل في الشؤون السياسية، بل حتى الحديث للناس من على المنبر من قبل العلماء مستهجن مرفوض من قبل الحوزة، وأصبح العرف السائد هو أن يكون العالِم ساكناً لا يتدخل في الشؤون الاجتماعية، لا من قريب ولا من بعيد إلاّ في المسائل التي يفرضها وجوده كإنسان»[٢]!!. وهنا أرى من المفيد توضيح الإجابة على تساؤل بفرض نفسه، وهو كيف نفسر موقف العلماء من تقديم تلك التعهدات من الناحية الشرعية؟ الحقيقة إننا قد أجبنا ضمناً على ذلك

---

(١) الزيدي، العقيد الركن أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، بيروت، دار الروضة ١٩٩٠م، ص٦٧.

(٢) السراج، عدنان إبراهيم: الإمام محسن الحكيم ١٨٨٩-١٩٧٠م، بيروت ١٩٩٣م، ص١٨٧. والحوزة، هي بمثابة الجامعة الدينية التي تختص بدراسة الشريعة الإسلامية وفق المذهب الشيعي الامامي، إلى جانب دراسة آداب اللغة العربية، وتمتاز الحوزات الشيعية بالاستقلالية من الناحية الفكرية والمالية والسياسية، وتكون تحت نظر العلماء وإشراف المرجعية الدينية. للمزيد من المعلومات راجع كتابنا: الحوزات والجامعات تقويم ومقارنة، طبع بيروت دار البلاغ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

التساؤل، ونضيف أيضاً: إن مسألة إعلان المعارضة السياسية أو المقاومة الجهادية تخضع لشرائط شرعية ترعى مصالح العباد والبلاد. فمن باب الضرورة المرحلية توجّه العلماء إلى ترسيخ العمل الثقافي والتربوي من خلال تقوية الحوزة الدراسية والتبلغية، وتشجيع النشاطات الإسلامية وتأسيس الهيئات التربوية وإقامة الشعائر الدينية في أوساط الأمة. لغرض إعداد المؤمنين والمجاهدين الواعين ليحملوا أهداف الأمة في التحرر ونيل الاستقلال، ولكي يثبتوا أمام العواصف الفكرية واغراءات الوجاهة والسلطة. فالمسألة - فعلاً - في إطار تغيير الأسلوب في مواجهة التحديات. فالبناء الإيماني للقلوب هو المطلوب خصوصاً في ظروف الإكراه. يقول سبحانه:

﴿.. XWVUTS..﴾[1].

فالأمة - آنذاك - عاشت المعركة الثقافية من عدة جبهات، حيث شجع الإنكليز تلك التيارات الفكرية والسياسية غير الإسلامية أن تغزو الساحة العراقية، «فوقع الجيل المثقف فريسة تلك التيارات حتى أخذت الأمة تنبهر عندما ترى مثقفاً يصلي أو يلتزم بأحكام الإسلام»[2]. وهكذا «أدت هذه السياسة إلى تفتيت البنية الاجتماعية والسياسية، إضافة لذلك فإن إنزواء العلماء والتزامهم الصمت والانكفاء، أعقبه بروز تيار في المراكز العلمية بالنجف وكربلاء وسامراء والكاظمية، يقف بوجه تدخل العلماء في السياسة خوفاً على الحوزة العلمية من الضياع»[3]. وعليه أصبح همّ العلماء، المحافظة على المراكز العلمية الفقهية، لكي تؤدي رسالتها الدينية والإصلاحية العامة، بعيدة عن الصراع السياسي، وذلك لتتمسك الأمة بمصدر عزّها، أي بهويتها الإسلامية وقيمها الإنسانية، وفي الوقت ذاته تتصدى لمشاريع الغزو الثقافي للعراق عبر الإرساليات

(١) سورة النحل، ١٦/١٠٦.

(٢) السراج، عدنان إبراهيم، الإمام محسن الحكيم، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٣) المرجع ذاته، ص٨، من مقدمة المؤلف.

التبشيرية، والأحزاب الإلحادية والعلمانية، وغيرها من المشاريع الهدّامة الوافدة للعراق. وهكذا آنصبت جهود العلماء نحو إعادة ثقة الناس بالشريعة الإسلامية، وردّ إشكاليات الأعداء المتربصين بالإسلام والمسلمين، وذلك بالحجج الوافية وبالأسلوب العصري، لغرض تخليص الساحة من الشوائب الفكرية الوافدة من الخارج، ومحاولات التشكيك بالمبادئ والمفاهيم الإسلامية. وكذلك لتخليص الساحة من الخرافات العالقة بها جراء البساطة والسطحيّة لدى بعض المسلمين، وكما هو معلوم أن الأفكار المغرضة كانت تأخذ طريقها في وسط تلك البساطة، وذلك التخلف الثقافي.

وهكذا، فضّل الإسلاميون الدخول في المعركة الثقافية ضد أعداء الإسلام مباشرة بدلاً من الانشغال بالمعارك الجانبية ضد الواجهات العراقية التي تحكم بإرادة بريطانية وطموحها محصور في طلب الرئاسة والحكم.

- وفي نظرنا - كان قرار الإسلاميين في محلّه، على ضوء معطيات تلك المرحلة، حيث إن المعركة انتقلت إلى موقع آخر يعدّ مصيرياً بالنسبة للعراقيين، ولسان حال المخلصين من الإسلاميين والوطنيين يعبّر عنه المثل الشعبي القائل: «جِزنه إمن العنب أنريد سلّتنه»، فحينما تظافرت جهود المستعمرين والمحتلين وأذنابهم من العراقيين وآستولوا على القرار السياسي في البلد، شنّوا غاراتهم في حرب ضروس تستهدف أسس التحرك والنهضة لدى العراقيين، فأرادوا طمس هويتهم الإسلامية وقيمهم الوطنية النابعة من الإسلام، لأنها سبب النهضة والثورة والمقاومة ضد المستعمرين. لذلك تكثّفت همم الناشطين الإسلاميين للتصدي لعمليات الغزو الثقافي، ومن المعلوم إن هذه العمليات أشد إيلاماً وأسوء آثاراً من عمليات الغزو العسكري، فآجتهد الإسلاميون بهدف تفويت الفرصة أمام البريطانيين في محاولاتهم لانتزاع الروح الإسلامية من العراقيين، وكذلك تجنيب التيار الإسلامي الشعبي من الدخول في معركة آستنزافية ضد الدوائر السياسية والثقافية المحلية المتأثرة بالثقافة الغربية، وبالتالي تجاوزها

للدخول في المعركة الثقافية المصيرية ضد خطط الاستعمار مباشرة. والذي زاد في الطين بلّةً في تلك الحقبة الزمنية، هو شيوع صناعة الأحزاب السياسية لأغراض شخصية، دعماً للوزارة أو دعماً لمعارضة سياسية داخل المجلس، فـ «لم يؤلّف الحزب على أن الحزب يحمل رسالة سياسية عقائدية، يحاول أن يجمع الناس حولها، كما هو مفهوم الحزبية في الأنظمة الديمقراطية، بل إن كل واحد من زعماء العراق ألّف حزباً بعد تأليفه الوزارة من نوّاب المجلس ليسندوا وزارته وهو في الحكم. بحيث إن تلك الأحزاب كان ينتهي وجودها بخروج زعيم ذلك الحزب من الحكم. ينطبق هذا الكلام على حزب التقدم الذي ألّفه عبد المحسن السعدون، وهو رئيس الوزراء، وبعد ظهور نتيجة الانتخابات، وآنتهى وجوده بعد انتحار السعدون. وحزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي الذي كان امتداداً لحزب الأمة، الذي أراد الهاشمي أن يجمع حوله أكثرية من النواب وهو رئيس وزراء في سنتي ١٩٢٤و١٩٢٥. انتهى وجوده بالانحلال والهاشمي خارج الحكم. وحزب العهد الذي ألّفه نوري السعيد ليسنده في التصديق على معاهدة ١٩٣٠، وانتهى وجوده بعد سقوط نوري السعيد في سنة ١٩٣٢..»[1].

واستمرت هذه الحالة حتى شكّلت ظاهرة عامة داخل الأحزاب السياسية فيما بعد سنة ١٩٣٢م، حيث كانت الأحزاب السياسية في تأسيسها ومنطلقاتها حكومية، وليست بعيدة عن الدعم البريطاني، خصوصاً لو عرفنا ولاء المؤسسين لها أمثال السعدون الذي كان ولاؤه بشكل مطلق لبريطانيا، وكان الهدف من تأسيسها الوقوف ضد المد الإسلامي العَقَدي الذي لا يلتقي مع البريطانيين المحتلين، إلا أن الحاجة المرحلية ضغطت بآتجاه مواكبة الصناعة الحزبية، موضة العصر آنذاك، فدخل بعض الإسلاميين على خط العمل الحزبي ولو بنسبة معينة، كالإمام الخالصي الذي ساند

---

(١) جميل، حسين: مرجع سابق، ص٨-٩. ويذكر أمثلة أخرى تشبه هذه التجارب الحزبية، وذلك في مرحلة ما بعد عام ١٩٣٢م.

(الحزب الوطني العراقي)[١].

ولكن الحالة الحزبية الحكومية كانت تحمل مشوقات مهمة ضمن تحقيق طموحات شخصية على المستوى السياسي أو الإداري، من دون أن تحمل رسالة وطنية هادفة. يقول الأستاذ حسين جميل: «لا نجد في فترة الانتداب حزباً له رسالة، ولو كانت محدودة بحدود سياسية فقط هي العمل للوصول إلى الاستقلال، غير حزب واحد هو الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفر أبو التمن..»[٢]، المعروف بتوجهاته الإسلامية وعلاقاته المميزة بالعلماء، وبعض مواقفه الدالة على ذلك بوضوح[٣].

المهم، ضمن هذه الأجواء المشبعة باللهاث المادي والسلطوي، تركزت مسؤولية العلماء الإسلاميين، إثر التراجع في العمل الجهادي والصراع السياسي، باتجاه تكريس الثقافة الإسلامية في الأمة، بتطوير أساليب ووسائل نشر الوعي الإسلامي، ورد الشبهات المثارة حول الإسلام نتيجة التأثر بالإعلام الغربي الموجه ضد الإسلام والمسلمين من ناحية، وجهل كثير من الناس بمقاصد الشريعة الإسلامية من ناحية أخرى. وبذلك تمّ توجيه الثقافة السياسية للأمة، في اتجاهها الصحيح، باعتبارها جزء من الثقافة الإسلامية العامة، على أسس تربوية متينة. لغرض تحصين الشعب المسلم من ورطة الانزلاق في وحل الأنفاق المظلمة التي أُعدت له - سلفاً-.

---

(١) (الحزب الوطني العراقي) كان مدعوماً من قبل الإمام الخالصي، كما أن (حزب النهضة) كان مدعوماً من السيد محمد الصدر. راجع الوردي، علي: مرجع سابق، ج٦، ص١٨٦. وكذلك البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، ج٢، ص٤٥٠-٤٥١.

(٢) جميل، حسين: المرجع ذاته، ص٩.

(٣) مثال ذلك، دوره في مؤتمر كربلاء الذي انعقد في ٩-١٣، نيسان ١٩٢٢. حيث افتتح الجلسة الختامية وألقى خطاباً أثنى من خلاله على علماء الدين. وله مواقف إسلامية ووطنية معروفة. راجع الوردي، د. علي: مرجع سابق، ج٦، ص١٤٨-١٤٩. وكذلك البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩٦-٣٩٨.

ومن المعلوم أن تجريد المجتمع المسلم من قيمه الإسلامية، يعني ذلك تحويله إلى قطيع من الكائنات الحيّة، اللاهثة وراء علفها لإشباع غرائزها الحيوانية. فدفعاً لهذه المؤامرة الكبرى ضد الأمة الإسلامية، سعى العلماء وبنشاط مكثف لترسيخ قواعد الإسلام والإيمان عبر ثورتهم الثقافية في تلك المرحلة. ويمكن اعتبار هذا العمل هو الأساس الذي سيتولد منه التيار الحركي الإسلامي الذي سيهيئ الأمة لخوض المعارك السياسية والجهادية في المستقبل ضد أعداء الإسلام والمسلمين، لأن الأسس العقدية الصلبة حينما تتوافر في الأمة، فإنها ستتمكن من تحمل أعباء المسيرة، وآجتياز العقبات الصعبة في الطرق الشائكة، وبذلك ستطرد روح الانهزامية والمصلحية والازدواجية من واقع الشخصية العراقية. تلك معاناة المصلحين المبدئيين ومن هنا «أدرك السيد أبو الحسن الاصفهاني [المرجع الأعلى] هذه الحقيقة المؤلمة، ولـمّا عاد من إيران توصل إلى قناعة ثابتة بعمالة النظام، وبضعف القاعدة الدينية فآجتنب الخوض في الألاعيب السياسية اليومية، وراح يعمل بجدٍ وقوةٍ على إرسال العلماء والمشايخ إلى القرى والأرياف، وخصوصاً النائية، يعرّفها الإسلام ويربّيها على الحرية، ويوثّق علاقاته التنظيمية والسياسية المرجعية معها، ويدّخرها لساعة الثورة»(١).

ولقد سار أغلب العلماء على هذا المنهج التربوي والإصلاحي في حركةٍ توعويّة مدروسة، وكانت قد تبلورت أسس هذه الحركة الثقافية لدى العلماء وهم في المنفى، «وكأنهم حينما كانوا في المنفى قد خيّروا أنفسهم بين أمرين:

الأول: الابتعاد عن مركز المرجعية [الشيعيّة أي النجف الأشرف] مع الأضرار الكبيرة التي سوف تصيبها.

الثاني: الرجوع إلى المركز وإكمال المشوار، على أن يبتعدوا عن السياسة في كلتا

---

(١) الكاتب، أحمد: مرجع سابق، ص١٠١.

الحالتين، لأنهم إذا بقوا في إيران وأرادوا أن يوجهوا بنداءاتهم العراقيين فسوف يكون لها تأثير ضعيف، خصوصاً بعد أن وجدوا أن الإنكليز قد أحكموا قبضتهم على مقادير العراق من خلال المندوب السامي البريطاني، ومن خلال صنيعتهم الملك فيصل وبطانته، فضلاً عن أن الحكومة الإيرانية سوف تمنعهم من سرية العمل السياسي في أراضيها، وذلك لخضوع السياستين لدى الحكومتين العراقية والإيرانية في تلك الأيام للسياسة البريطانية، ولربما أدرك العلماء أن الإنكليز كانوا يطمحون من وراء تسفيرهم، إبعادهم عن الساحة السياسية والعلمية كذلك، فليسلموا إذن على إحدى الساحتين قبل أن يخسروهما معاً..»[1].

وللعلم إن انتصار الإسلاميين في المعركة الثقافية، سيفتح الباب بعد نضوج الساحة نحو العمل السياسي والجهادي لنيل الاستقلال، والتخلص من حالة التبعية للمستعمرين. وهنا أرى من المفيد أن أشير إلى أن السيد الاصفهاني - المرجع الأعلى - كان هو المؤهل الرئيس لقيادة الأمة سياسياً وجهادياً، وذلك لأنه يشكل الامتداد المنهجي للمدرسة الثورية التي أطلقها المجدّد الشيرازي الكبير في سامراء - قائد ثورة التنباك - إلا أن ظروف الساحة ومتطلبات المرحلة أفرزتا لديه ذلك التوجه الثقافي. والدليل على ذلك عودة الإمام الاصفهاني - مرة أخرى - للتصدي السياسي والجهادي ضد الإنكليز عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، حيث أفتى بالجهاد لطرد الإنكليز من العراق، بفتوى مشهورة هذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على كافة إخواننا المسلمين، وأخص العراقيين منهم، إن الواجب الديني يقضي على كل مسلم بحفظ بيضة الإسلام وبلاد الإسلام بقدر استطاعته، وهذه

(١) شبر، حسن: مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٧.

البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الأئمة ومعاهد الدين، يجب علينا جميعاً محافظتها من تسلط الكافر، والمدافعة عن نواميسها الدينية، فإلى هذا أحثكم وأدعوكم، وفقنا الله وإيّاكم لخدمة الإسلام والمسلمين إن شاء الله تعالى.

١٦ ربيع الثاني ١٣٦٠هـ - أبو الحسن الموسوي الاصفهاني»(١).

يقول السيد ضياء الدين: «وكان لفتوى السيد أبو الحسن ولعلماء الآخرين، وبالخصوص الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دور كبير في تحريك قبائل الفرات الأوسط ودفعها إلى المشاركة بالمعركة لصالح الاستقلال والتحرر»(٢).

وكانت لنشاطات السيد الاصفهاني - المرجع الأعلى - والعلماء الآخرين على المستوى السياسي والجهادي آثارها الواضحة في طريق الاستقلال. وقبل هذا الموقف العام كان السيد الاصفهاني يجسّ النبض الثوري في الأمة، ويحاول إيجاد مستلزمات الثورة من أبواب متعدّدة، فمثلاً حينما زار الأمير عبد الله ملك الأردن، العراق التقى السيد في الصحن العلوي بالنجف الأشرف، يروي مدير عام البلاط الملكي السيد باقر البلاط، المنظم لبرنامج الزيارة، إن اللقاء كان مهماً، خصوصاً وإن الملك كان لا يرى أهلية سياسية لعلماء الشيعة، وكان يستكثر تعظيمهم، ولكن حين اللقاء طلب منه السيد الاصفهاني ترك التبعية لبريطانيا فحينما قدّم له عرضاً مفاده أن الأردن بلد صغير وضعيف. قال له: «أنا بإمكاني إزالة ضعف المال لديكم بأن أكتب للمقلدين لي أن يوجّهوا مقداراً من الحقوق الشرعية إليكم، فهل هذا أحسن أم اللجوء إلى الكفرة الأجانب فشعر الملك بالضآلة أمامه»(٣).

---

(١) الأسرار الخفية، لحركة ١٩٤١م، ص٢٧٠.

(٢) آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجعية العاملة، مرجع سابق، ص٨٩، للمزيد من الاطلاع اقرأ فقرة: «الحرب العالمية الثانية، وعودة لتصدر العمل السياسي المباشر». ص٨٧-٩٠.

(٣) المرجع ذاته، ص١٥٤-١٥٥. ينقل القصة حفيد السيد الاصفهاني السيد عبد الحميد.

تطوير مراكز الثقافة الإسلامية

شهدت الحوزات الدينية في النجف وكربلاء ازدهاراً وتطوراً ملحوظيْن في عهد الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني المتوفى في التاسع من ذي الحجة ١٣٦٥هـ الموافق للثالث من تشرين الثاني ١٩٤٦م، حيث سعى سعياً حثيثاً لتقوية الحوزات العلمية وتأسيس معاهد التعليم الديني، ومراكز حفظ القرآن والحديث، ودعم بناء المساجد والحسينيات ودور الطباعة والنشر وكافة المؤسسات التوعوية مادياً ومعنوياً، كما وأسس هيئات دينية لإقامة الشعائر الإسلامية، واهتم بإعداد المبلغين ونشرهم في أوساط الناس، واعتنى عناية خاصة بخطباء المنبر الحسيني، والشعراء والكتّاب الهادفين، وذلك في عموم العراق. وكذلك أسس أو نشّط كثيراً من المشاريع الاجتماعية والخيرية والثقافية المهتمة بقضايا التربية والإصلاح في الأمة. فعلى سبيل المثال ما حصل في مدينة كربلاء على مستوى الدراسات الدينية والتثقيف الإسلامي يقول الشاهرودي: «ويمكن القول إن هذه الحقبة كانت فترة خصبة جداً بالنسبة لحوزة كربلاء العلمية، نظراً لأنها أفرزت فيما بعد علماء أجلّاء، وأساتذة مبرّزين، ومراجع متميزين، ممن تولّوا الرئاسة الدينية أو مسكوا بناصية الحركة التدريسية على الساحة العلمية»[1].وكذلك المرجع السيد حسين القمي الذي استلم المرجعية بعد وفاة السيد الاصفهاني حتى توفي بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٦هـ الموافق للخامس من شباط ١٩٤٧م، فقد كانت اهتماماته

(١) الشاهرودي، نور الدين: تاريخ الحركة العلمية في كربلاء، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص١٩٦.

متوجهة بدرجة كبيرة نحو العمل الإصلاحي والتوعوي والإنساني بين المسلمين لتمكينهم من الوقوف في وجه التيارات المنحرفة[١]. وذلك بفكر إسلامي متين، وبسدّ النقص المادي - قدر الإمكان - لغلق النوافذ أمام محاولات الأعداء لاستغلال هذا الضعف الحياتي، فأُسست جمعيات خيرية للرعاية الاجتماعية والاقتصادية[٢].

ومما لا شك فيه، إن هذه التوجهات المهمة للمؤسسة الدينية عكست آثارها على الساحة العراقية في المجال التثقيفي والدعوي، وخاصة لو عرفنا إن المنظومة الإدارية لنظام الحوزات العلمية، وبالأحرى لنظام المرجعية الدينية الشيعية، تمد أذرعها عبر الوكلاء والخطباء إلى العمق الشعبي، في المدن والأرياف لأغراض التبليغ والتوجيه. وعليه، فقد شهدت الساحة العراقية تخريج طبقات من الدارسين والمثقفين الإسلاميين من علماء ووكلاء للعلماء، وخطباء ومبلغين، وموجهين تربويين، تم توزيعهم في كافة أنحاء العراق للقيام بوظائفهم الدينية، لغرض مسك الأمة من الناحية العقلية والعاطفية عبر هذه الامتدادات المنتظمة تحت لواء المرجعية الدينية والقيادة الإسلامية، وأخذت تواصل جهدها في زرق المضادات الفكرية لتمكين التيار الإسلامي من مواجهة عمليات الغزو الفكري بطرق متعددة.

لقد كانت قضية توزيع الوكلاء في المدن والأقضية والنواحي وحتى القرى النائية في العراق، ذات أهمية بالغة، وذلك لأن هؤلاء الوكلاء للمرجع هم المتخرجون من الحوزات الدينية، والمعتمدون من قبل المرجع في إقامة المهام الدينية والإصلاحية والاجتماعية نيابة عنه، ويذكر أن السيد الاصفهاني آعتنى بتربية وإعداد الوكلاء عناية فائقة، وقد وسّع شبكة وكلائه لتشمل بعض الوجهاء الملتزمين والتجار المتدينين من غير

(١) المرجع ذاته، ص١٩٦-٢٠١. السيرة العلمية للسيد حسين القمي.

(٢) راجع سيرة السيد أبو الحسن الاصفهاني في هذا المجال لدى، آل ضياء الدين، السيد ضياء: مرجع سابق ص١٢٨.

طلبة العلوم الدينية، وهذه التوسعة تعتبر في غاية الأهمية في الأوساط العامة، وكذلك منح وكالته للثقاة من غير طلابه والملازمين لدروسه، فقد وصل عددهم زهاء أربعة آلاف وكيل في شتى أنحاء الدنيا[١]. بينما كانت الساحة العراقية تعاني في حينها من قلة الوكلاء والخطباء والمربّين والموجهين الدينيين، حتى في المدن الرئيسية، ناهيك عن القرى والأرياف والمناطق النائية، فإنها كانت بشكلٍ عام «تشكو من غياب العلماء وافتقادهم، ولذلك كان الجهل الديني يتفشّى فيهم بشكلٍ مريع، ولم يكونوا يعرفون ألف باء الإسلام، أو الأحكام الأولية منه، ما عدا بعض القصص التاريخية المتعلقة ببطولة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام والإمام الحسين الشهيد عليه السلام فحسب. وقد سبب هذا الفراغ الديني من العلماء إلى أن تفقد الجماهير الشيعية صلتها الوثيقة بالمرجع، وتوثق علاقتها بالمقابل برئيس العشيرة أو شيخ المحلة، وبالتالي تخضع لعلاقاته واتجاهاته السياسية»[٢]، فكانت منهجية السيد الاصفهاني تهدف إلى توثيق العلاقة المصيرية بالمرجعية الدينية عبر الوكلاء والمربين.

ومن الإنجازات العصرية المهمة التي أرسى دعائمها السيد الاصفهاني في هذا الاتجاه، مباشرته بتأسيس مدارس إسلامية حديثة على غرار المدارس الحكومية، تعنى بتربية الجيل الصاعد تربية إسلامية واعية، ويعدّ هذا الإجراء العملي إجراءاً مضاداً لخطوات السلطة في تأسيس المدارس الحكومية. وهكذا تمّ تأسيس «مدارس الإمام الجواد في بغداد والكاظمية، ومدارس منتدى النشر في النجف الأشرف، وبعض المدارس الأخرى في البصرة وكربلاء وغيرها من المدن العراقية»[٣].

ففي مدينة كركوك - مثلاً - شجع السيد الاصفهاني، الشيعة هناك للدخول في

---

(١) آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢) الكاتب، أحمد: المرجع السابق، ص١٠٠-١٠١.

(٣) المرجع ذاته، ص١٠١.

سلك طلبة العلوم الدينية، وكذلك دفعهم باتجاه إقامة الاحتفالات الدينية في المواليد والوفيات وخاصة إحياء شهر رمضان المبارك وأيام عاشوراء، فقد كتب لهم رسالة في العبادات باللغة التركية السائدة هناك. وبنى لهم مساجد ومكتبات وحسينيات كمراكز للتربية الإسلامية ونشر الوعي الإيماني[١].

علماً بأن هذه المشاريع التربوية والإنسانية شملت شتى أنحاء العراق حتى أنها دخلت بعض الأماكن الحساسة (كالحبّانية) فكان موقف السيد الاصفهاني يتجسد برفع راية المبادرة وتشجيع المؤمنين على الاستمرار في الدعم، فأنشأ في الحبانية حسينية لإقامة البرامج الدينية ودروس في تفسير القرآن الكريم، وذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام كما وعيّن وكيلاً عنه ليباشر تلك المهام[٢]. بالإضافة إلى نشاطات السيد الاصفهاني المكثفة لتطوير الحوزة الدينية في النجف الأشرف مادةً وأسلوباً، كما ورعى طلبة العلوم الدينية رعاية أبوية متميزة، فكان حريصاً كل الحرص على تماسكهم ومساعدتهم مادياً ومعنوياً، وذلك ليشقّوا طريقهم العلمي والتربوي بثقة ونجاح، إما عن طريقهِ مباشرة أو عن طريق وكلائه المعتمدين[٣]. ومع كل هذا الاندفاع نحو العمل الثقافي والتربوي لا

---

(١) آل ضياء الدين: المرجعية العاملة، مرجع سابق، ص٨٦. عن: الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، مج٢، ص٣٣٢.

(٢) آل ضياء الدين، المرجع ذاته، ص١١٨-١١٩. يروي قصة طريفة سبّبت إنشاء تلك الحسينية بعد مساعدته المباشرة لأحد المؤمنين هناك. والحبانية مدينة عسكرية قرب بغداد باتجاه الرمادي. وخلاصة القصة، إن رجلاً شيعياً كان يعمل نجاراً في الحبانية، ربح ورقة يانصيب فرضت عليه، استحرم استعمالها، أخذها للسيد الاصفهاني، وبعدما اطلع على أوضاع الحبانية، طلب السيد منه تأسيس حسينية بها وزاده أموالاً، ومن ثمّ عيّن وكيلاً عنه في تلك المنطقة. وبالفعل تم تشييد حسينية مجازة. وقد كانت لي شخصيّاً زيارات ولقاءات متعددة مع بعض المؤمنين فيها، وقد حضرت بعض نشاطاتها العامة في بداية الثمانينيّات من القرن الماضي.

(٣) للاطلاع على شواهد عملية لسلوكية السيد الاصفهاني مع طلبة العلوم الدينية، وكذلك مع سائر الناس. راجع آل ضياء الدين: المرجع ذاته، ص ١٠٢-١١٧.

يمكننا القول بأن الإسلاميين قد انكفؤا تماماً عن العمل السياسي - كما يذهب لذلك بعض الباحثين-[1]. وإنما صرفوا معظم طاقاتهم وإمكانياتهم نحو العمل الثقافي، أي وضعوا رسالة التغيير الثقافي على رأس قائمة الأولويات، وذلك لاعتبارات المرحلة التي فرضت تقديم الأهم على المهم. ولقد سجلت للمعارضة الإسلامية في تلك المرحلة، مواقف ونشاطات مؤثرة إزاء تطورات الأوضاع السياسية التي سنستعرضها، ولكن بشكل عام كان أداؤها السياسي ضعيفاً قياساً بالمرحلة السابقة، إلاّ أنها بتلبيتها لنداء الثورة الثقافية - كضرورة مرحلية - أخذت تختزن طاقاتها وتطور أساليبها بصورة متناسبة مع الظروف المحيطة، كالنار تحت الرماد، وذلك بتطوير وتنمية بعض المشاريع العلمية، فمثلاً استطاع الشيخ محمد رضا المظفر بدعم وتأييد من السيد الاصفهاني أن يحصل على إجازة رسمية «لجمعية منتدى النشر» في النجف الأشرف من وزارة الداخلية عام ١٣٥٣هـ، ١٩٣٥م[2].

لذلك شعرت الأسرة الهاشمية الحاكمة بأن الوعي الإسلامي أخذ يمتد في الأمة العربية لا سيما في العراق، بزعامة المرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف، فبروز هذه الزعامة الدينية على الساحة الإسلامية بفعل نشاطاتها وامتداداتها مسألة تتحسس منها الأسرة الهاشمية كثيراً، وذلك لأنها تعتقد بأن الزعامة الدينية والخلافة الشرعية هي لعميد أسرتها قائد الثورة العربية الشريف حسين، لذلك أشاعت فكرة مبايعة الشريف حسين بالخلافة الإسلامية، لسد النقص الذي كانت تشعر به إزاء نمو الوعي الإسلامي لدى الأمة بفضل الزعامة الشيعية. خصوصاً بعد إعلان مصطفى كمال باشا في ١ آذار

(١) راجع الرهيمي، عبد الحليم: مرجع سابق، ص٢٨٣. يقول: «ومنذ هذا التاريخ ستسود فترة طويلة من انكفاء العمل السياسي قبل أن يستأنف العلماء دورهم في قيادة التحركات السياسية الإسلامية في الخمسينات». والحال أن أساليب مقاومة الاستعمار ومشاريعه متعددة تحكمها الأولويات والضرورات المرحلية.

(٢) آل ضياء الدين، السيد ضياء: مرجع سابق، ص١٢٠-١٢١.

١٩٢٤ إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا، فأخذ عبد الله بن الشريف يحث أباه على انتهاز فرصة الفراغ القيادي للأمة الإسلامية من ناحية، ونمو القيادة الشيعية على الساحة الإسلامية من ناحية أخرى، ليعلن نفسه خليفة على المسلمين، فوافق على ذلك، وجرت البيعة له في ٥ آذار في قرية (الشونة) قرب عمّان بالأردن، حيث وصلت وفود البيعة من عدة أقطار عربية، فقام ولده عبد الله بمبايعة أبيه، ثم تبعه أمين الحسيني باسم فلسطين، ثم بقية الوفود، وقد ألقى الشريف خطبة بالمناسبة، ذكر فيها حرصه على إقامة الشعائر الإسلامية وصيانة الشريعة، وأوضح فيها إنّ استجابته لأهل الحل والعقد من العلماء في الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى، هي من أهم دوافع قبوله بالبيعة للخلافة. ثم توالت عليه برقيات متعددة من مختلف الأقطار الإسلامية تبايعه بالخلافة (سنة وشيعة). وفي العراق اجتمع أعضاء المجلس التأسيسي في القصر الملكي، وأعلنوا بيعتهم للشريف أمام ولده الملك فيصل. وفي يوم الجمعة ١٤ آذار ١٩٢٤، أدى الملك فيصل صلاة الجمعة في جامع السراي، وتليت الخطبة بآسم خليفة المسلمين الشريف حسين بن علي، وقد نشطت الجرائد في نقل أخبار البيعة والتهنئة(١).

كما ونشر الملك فيصل بلاغاً في ١٣ شعبان، ١٩ آذار شكر فيه العراقيين على مبايعة والده خليفة للمسلمين!(٢).

---

(١) للمثال نذكر برقية السيد هبة الدين الشهرستاني رئيس مجلس التمييز الجعفري، التي نشرتها جريدة العراق، وقد بعثها للشريف حسين بالنص التالي: «لأعتاب صاحب الجلالة الهاشمية، الملك حسين المنقذ الأعظم أرواحنا فداه، أتشرف بلثم تلك اليد الطاهرة معترفاً بالخلافة الإسلامية الكبرى لذلك الإمام الهاشمي الفاطمي، معتقداً في عزماته الحسنى على جمع شمل الموحدين وتعظيم شعائر الدين وحماية حوزة المسلمين، نصرهم الله تعالى تحت لوائه، آمين». راجع الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية، ملحق ج٦، ص٢٠٩-٢١١، تحت عنوان (الحسين خليفة). وللمزيد من الاطلاع على هذه الأخبار، راجع جريدة العراق في أعدادها الصادرة بتاريخ ١٠و١٢و١٥و١٨و٢٠ آذار ١٩٢٤م.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٧٣.

المعارضة الإسلامية تسعى وراء الأحداث

إن المعارضة الإسلامية، ومنذ انطلاقتها كانت تعبّر عن منهجيتها الهادفة نحو التغيير والإصلاح، عبر العمل السياسي والجهادي والإعلامي، ومن لوازم هذه المنهجية الحصول على الاستقلال التام عن أية سلطة أجنبية. إلاّ أنّ الذي يمكن قوله، في المرحلة التي تلت ثورة العشرين والصراع السياسي - فيما بعد - هو أن الإسلاميين شعروا بمرارة ضياع الفرصة الذهبية من أيديهم، من دون تحقيق الهدف المنشود أي الاستقلال. فأصبح لزاماً عليهم مضاعفة الجهود الفكرية والعلمية بآتجاه الأوساط الاجتماعية، التي تعتبر العمق الاستراتيجي لحركة الإسلاميين وقوتهم، بعد الاتكال على الله سبحانه وهو أمر في غاية الأهمية، لأن التوكّل على الله ينبع من المبدأ الأساس للعقيدة الإسلامية، الذي يؤدي إلى نجاح المتوكلين على الحيّ القيوم في حركتهم ومعركتهم في كافة الجبهات، فالله سبحانه هو الذي ينصر عباده المؤمنين، يقول تعالى:

﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾[1].

وفي هذا الاتجاه يقول الإمام علي عليه السلام: «ولقد كنّا مع رسول الله صلى

---

(١) سورة غافر، ٤٠/٥١.

الله عليه وآله، نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا: ما يزيدنا ذلك إلاّ إيماناً وتسليماً.. فلما رأى اللهُ صدقنا أنزل بعدِّونا الكبت، وانزل علينا النصر..»[١]. فبذلك الاستبسال الفذ الذي يعتمد على التوكل الواعي على الله سبحانه في المعركة، تزداد الأمة تماسكاً وتلاحماً مع مبدئها وقادها، وعندها ستغلق الثغرات في جدار المجتمع العراقي، حيث من الممكن نفوذ الإنكليز من خلالها، لغرض ضرب الإسلام والمسلمين من الداخل.

ولكن الذي حصل، هو اندفاع البريطانيين نحو إيجاد وتشجيع صيغ من المعارضة السياسية تحمل شعارات القومية والوطنية والعلمنة،[٢] كبدائل منافسة للمعارضة الإسلامية الوطنية الأصيلة. وقد أخذت تلك المعارضة السياسية العلمانية ترفع شعارات الاستقلال والكرامة والتطور العلمي، والخدمات العامة، ولكن على طريقتها، فأخذت تجمع أطراف الساحة وهموم الناس من حولها، بهدف إضعاف الإسلاميين بل إنهاء تحركهم السياسي. لذلك نلاحظ في هذه المرحلة أن المعارضة الإسلامية، مع ما أصابها من عوامل الإحباط بعد العودة المشروطة للعلماء الكبار، كانت تسعى سياسياً، إلا أن سعيها - في الأغلب - كان ضعيفاً ومن وراء الأحداث. وهذا ما سنلاحظه عبر الفقرات التالية:

١. تطور الأوضاع السياسية وإداريات الحكم.

٢. الإنكليز، والبحث عن الرجل الأنسب للمرحلة.

٣. نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة.

---

(١) نهج البلاغة، باب الخطب، رقم ٥٦. الكبت يعني الإذلال.

(٢) للتفاصيل راجع، الطائي: نجاح عطا: الفكر القومي إسلامياً وتاريخياً، مرجع سابق، ص٣٣. «دور اليهود في نشوء الحركة القومية التركية»، وفي ص٧٢ «دور فرنسا في الحركة القومية العربية»، وفي ص٨٨ «دور بريطانيا في الحركة القومية العربية».

١- تطور الأوضاع السياسية وإداريات الحكم

استمر الإسلاميون في المعارضة المبدئية التامة لسلطة الاحتلال، وصنائع الإنكليز في الحكم، بينما سعت المعارضة القومية بعد بروزها، باتجاه التصدي للمعارضة من داخل المجلس النيابي، وكان ياسين الهاشمي[1] من أبرز المعارضين القوميين تحت قبة المجلس.

ومعنى ذلك ركّز القوميون معارضتهم من داخل المؤسسة السياسية الحاكمة، لا من خارجها، ليتقاسموا الحصص والأدوار، بينما بقيت المعارضة الإسلامية في مواقعها المبدئية ضد سلطة الاحتلال والحكومة معاً. ومع ذلك شهدت بغداد مظاهر احتجاجية من التيار القومي - كحالة استعراضية عامة - وهي تندد بالمعاهدة البريطانية - العراقية، وتطالب بتعديلها إلا أن المندوب السامي (دوبس) استطاع أن يقنع القوميين بالعودة إلى الهدوء، وقد عاهدهم بتعديلها بعد إبرامها، ولكنها كانت مسرحية مدبّرة، انكشفت فصولها تماماً أمام الناس فيما بعد، وذلك بعد المصادقة على المعاهدة من قبل أعضاء المجلس التأسيسي، حيث بقي الشعب ساخطاً ضدهم[2]. وذلك لأنهم تركوا مسألة التعديل لانشغالهم بحصد المواقع الإدارية في النظام، فبدلاً من نمو المعارضة القومية في داخل المجلس النيابي، عمدت الخطة البريطانية على استيعابها عملياً، وذلك

(١) ولد ياسين الهاشمي ببغداد عام ١٨٨٤م، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بالمدرسة العسكرية في استنبول، وتخرج منها سنة ١٩٠٢. انضم إلى حزب العهد السري الذي أنشأه عزيز علي المصري، خدم بالجيش التركي إبان الحرب العالمية الأولى، ثم التحق بالجيش العربي بالشام في أول تشرين الأول ١٩١٨م، فعُيّن رئيس أركان الحرب في سوريا بحكومة فيصل. وبعد واقعة ميسلون ٢٤ تموز ١٩٢٠. عاد إلى بغداد فعيّنوه محافظاً للمنتفك في ٢٩ حزيران ١٩٢٢. ثم أصبح وزير المواصلات والاشغال في حكومة السعدون في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢. ثم انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي، وقد كُلّف بتأليف وزارته الأولى في ٤ آب ١٩٢٤. للتفاصيل راجع، بصري، مير: أعلام السياسية في العراق الحديث. مرجع سابق، ص٩٤-١٠٣.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي، مرجع سابق، ج٢، ص٩٩.

لفصل هذا الجناح الداخلي المعارض سياسياً عن الحالة العامة للمعارضة، ليقف بالنتيجة إلى جانب سلطة الاحتلال ضمن اتفاقيات الدعم والترضية بين الطرفين، وذلك لأن دعم هذا التيار وتشجيعه في الأوساط، يمنحه فرصة التوسّع شعبياً، وإدارياً، وبالنتيجة ليتمكن - نيابةً عن بريطانيا مباشرة - من مواجهة التيار الإسلامي ورموزه، هذا التيار الذي لازال محافظاً على موقعه القيادي في الساحة السياسية بنسبة ملحوظة، وذلك لأن الخطة البريطانية كانت تستهدف التحرك الإسلامي - تحديداً - ليزداد انكماشاً وانعزالاً عن الساحة السياسية والشعبية.

ولقد قررت السلطات البريطانية إسناد رئاسة الحكومة إلى ياسين الهاشمي، وبالفعل طالبه الملك بتشكيلها، فوافق الهاشمي حينما استقالت حكومة جعفر العسكري في ٣ آب ١٩٢٤م الموافق الثالث من محرم ١٣٤٣هـ[1].

وكانت السلطات البريطانية قد شخّصت إمكانيات الهاشمي، واختبرته أثناء مناقشات المعاهدة في المجلس التأسيسي، ومن خلال حديثه المباشر مع المسؤولين البريطانيين، كان يبدي استعداده على تغيير آرائه وقراراته، وإن ما ينادي به من أفكار معارضة ليست بالمستوى الجدّي[2]. وهكذا أدى القوميون - في تلك المرحلة - مهمة

---

(١) أصبح جعفر العسكري رئيساً للحكومة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ إلى ٣ آب ١٩٢٤.، بصري، مير: أعلام السياسية في العراق الحديث، ص٨٧.

(٢) فرج، لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص١٧١.

تقول (المس بيل) في رسالتها إلى أبيها بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٢ «..اعتقد أن ياسين رجل القدر..»، وفي رسالة تالية قالت: «..وهو [ياسين] أقل خطراً في داخل الوزارة مما في خارجها، لقد عزم أن ينقلب ويؤيد المعاهدة [!]، وعمل نحو أسبوع لهذا الهدف[!]». وحينما شكّل وزارته الأولى في آب ١٩٢٤م، زارها ياسين، ولما صافحها قال لها: «نريد معونتكم ومعونتكِ أنتِ بوجهٍ خاص». راجع، بصري، مير: أعلام السياسة في العراق، مرجع سابق، ص١٠١-١٠٢. وكان الهاشمي يتودد (للمس بيل) لينال الحظوة لديها، راجع الوردي: مرجع سابق، ج٦، ص١٩٥-١٩٧.

ركوب موجة المعارضة داخل المجلس، وذلك ليملؤوا فراغ المعارضة داخل المؤسسات الحكومية، وبالتالي لامتصاص حالة الغضب الشعبي. ولو أن المعارضة الإسلامية كانت تبادر بفتح جبهة لها داخل البرلمان لاستطاعت أن تحقق عدة أغراض على صعيد العمل السياسي أهمّها: تفجير طاقات نخبة من الإسلاميين في هذا المضمار، وبذلك كانت تسجل تجربة مقاومة سياسية تضاف إلى سجل إنجازاتها الأخرى، وفي تلك المرحلة كانت تملأ ذلك الفراغ، الذي لا مرشح آخر يسدّه بجدارة.

إلاّ أنه - كما يبدو لنا - أما لضيق أفق الإسلاميين في التفكير بفتح هذه الجبهة الحساسة، لعدم ضمان عواقبها، وأما لعدم توافر الإمكانيات المناسبة لممارسة هذه الأدوار المهمة، وعلى ضوء هذين الاحتمالَيْن فإن هذا الفراغ المهم دفع بالإنكليز إلى التفكير الجدي لملئه بصنائعهم من القوميين، أمثال ياسين الهاشمي، الذي أبدى استعداده لتغيير موقعه من جبهة المعارضة، إلى رجل السلطة -وفي الحقيقة - إن هذا السلوك المزدوج والمتقلب هو أمر طبيعي للمعارضة التي لا تمتلك جذوراً حقيقية داخل الأمة، ولا تستند إلى الثقافة الوطنية المبدئية، بل تعتبر ثقافتها ومنهجيتها طارئة على ثقافة الشعب المسلم، فالهاشمي يمثل الظاهرة الاعتيادية في التيار القومي -العلماني - كما يراه بعض الباحثين[(١)]. وللعلم لقد تلخص منهاج الوزارة الهاشمية في «الإسراع في نشر القانون الأساسي، وقانون انتخابات النواب، ووضعهما موضع التنفيذ، وجمع المجلس النيابي، والتآزر مع الدولة الحليفة للإسراع في تسلم المسؤوليات والسعي للاستفادة من مركزها وخبرتها لإنهاض العراق، وتطبيق المعاهدة بكل دقة، والسعي في تحقيق التعديلات المشار إليها في قرار المجلس التأسيسي وفي تخفيف الأعباء، عن عاتق الدولة العراقية..»[(٢)].

(١) ضياء الدين، خالد: العراق من الانتداب حتى الاستقلال، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، ج١، ص١٤٣.

وما اكتفت بريطانيا في تثبيت معاهدة ١٩٢٢ بالصورة القانونية، بل استمرت في وضع الأغلال المكبلة لحكومة العراق، وذلك عبر إيجاد شبكة من الارتباطات المالية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وذلك ليصعب فك الارتباط بين الجانبين، وليصل العراقيون على المستوى الحكومي والشعبي إلى قناعة مهمة، هذه القناعة تبقى شاخصةً أمام العراقيين، يدور محورها حول عدم إمكانية فك الارتباط المصيري ببريطانيا. فمن الناحية العسكرية خلقت تهديدات تركيا لضم الموصل إليها في الشمال، وكذلك أظهرت العمليات المستمرة من قبل ابن سعود في الجنوب. أشباحاً مرعبة تلاحق أحلام الحكومة العراقية وعامة الشعب. ففي الشمال «بناءً على ضرورة القيام بحركات عسكرية على الحدود الشمالية، بناء على اجتياز قوات الأتراك غير النظامية حدود العراق وعبثها بأموال وأعراض الناس، وافق مجلس الوزراء في جلسة ١٥ أيلول على إجراء هذه الحركات وإيداع قيادة قطعات الجيش العراقي المحتشدة في لواء الموصل، إلى قائد الطيران البريطاني العام في العراق مؤقتاً»[(١)].

وبمعنى آخر إن الضرورة المرحلية منحت الحق للحكومة في ارتباطها الوثيق ببريطانيا «فالضرورات تبيح المحظورات» كما يقول الفقهاء[(٢)]. وفي الجنوب أيضاً، بناء على الأنباء التي وردت آنذاك باندحار جيش الحجاز ودخول ابن سعود مكة، عقد مجلس الوزراء جلسة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول، ناقش فيه مسألة استيلاء ابن سعود على مكة واكتساحه الحجاز، «ورأى أن استيلاء هذا السلطان على البيت الحرام سوف يؤول إلى عدم إمكان أداء فريضة الحج، ويخلّ بالموازنة بين البلاد العربية، ويُضطر في نهاية الأمر العشائر القاطنة ما بين سورية والعراق وعلى طول الفرات غرباً، إلى اعتناق

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٤٦.

(٢) إنها قاعدة فقهية، راجع البجنوردي، السيد ميرزا حسن الموسوي: القواعد الفقهية، ج١، طبع النجف ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، ص١٧٦-٢٠٩.

المذهب الوهابي، تخلصاً من تجاوزات دعاته وتعدياتهم، وسوف يهدد سلامة المواصلات بين العراق وسورية وفلسطين. وقرر المجلس الوزاري الاحتجاج على هذا الاستيلاء الفعلي والطلب إلى الحكومة البريطانية الاشتراك الفعلي في محافظة حدود العراق وحماية عشائره بصورة دائمة من غارات الوهابيين»[١]. والجدير ذكره، إن أقسى هجوم للنجديّين على العراق كان في ٢٦ كانون الأول ١٩٢٤ الموافق للثلاثين من جمادى الأولى ١٣٤٣هـ[٢].

أما من الناحية الاقتصادية، فقد أُثقلت ميزانية الحكومة العراقية باستحقاقات بريطانية، من ديون والتزامات مالية، كما أضيفت إليها ديون الدولة العثمانية، حيث وزعت على الدول المنسلخة عنها، حسب تقديرات مؤتمر لوزان الأول[٣]، الذي عقد ما بين ١٩٢٢و١٩٢٣م.

فقد كان من المفروض على الدولة العثمانية أن تدفعها للدول المنتصرة في الحرب

---

(١) الحسني: المرجع ذاته، ص١٤٩-١٥٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٩.

(٣) «لوزان مدينة سويسرية تقع على الضفة الشمالية لبحيرة جنيف. عقد فيها ما بين ١٩٢٢و١٩٢٣ مؤتمر دولي ضم الدول العربية الحليفة واليونان وتركيا وانتهى في ٢٤ تموز - يوليو ١٩٢٣، بالتوقيع على معاهدة كرّست انتصار الدولة التركية في حربها ضد اليونان، وإلغاء معاهدة سيفر المجحفة التي كان الحلفاء قد فرضوها على تركيا، واسترجاع هذه الأخيرة لصلاحياتها وامتيازاتها التي كانت لها قبل الحرب وأهمها: استرجاع تراقية الشرقية وسيطرتهم على منطقة الدردنيل بشرط أن تبقى منطقة منزوعة السلاح، وعلى بعض جزر بحر إيجه وإقليم أزمير. كما نجح الأتراك في إلغاء الامتيازات الأجنبية على أراضيهم ومناطق النفوذ فيها، واتفقوا مع اليونان على تبادل الرعايا.

وفي شهريّ حزيران - يونيو - وتموز - يوليو - من عام ١٩٣٢. كانت لوزان مسرحاً لمؤتمر دولي هام نتج عنه عملياً إلغاء معظم التعويضات الألمانية التي كان قد فرضها عليها الحلفاء في معاهدة فرساي».

الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج٥، ص٥٠٥.

العالمية الأولى، وقد قدّرت حصة العراق بحوالي سبعة ملايين باون، على أن تضاف إليها الفوائد السنوية، وأمانات استهلاك الديْن، وبالإضافة إلى استحقاقات البنوك للديون السابقة، كآستحقاقات (بنك نسيونال دي تركي) الذي أقرض بلدية بغداد منذ ١٩١٢، مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف من الليرات العثمانية. ومن الأمور الاقتصادية التي عمّقت التزامات العراق المالية باتجاه بريطانيا، مسألة ميناء البصرة، فقد نقلت بريطانيا الميناء إلى الحكومة العراقية في ١٩٢٢/١٠/٢٤م، ٤ ربيع الأول ١٣٤١هـ في عهد عبد الرحمن الكيلاني النقيب، على أن تدفع الحكومة العراقية مبلغاً قدره (٠٠٠و٨٩٦و٧) روبيّة ونظراً لسوء أوضاع خزينة الدولة تقرر أن يتم دفع الديْن على شكل أقساط سنوية لمدة ثلاثين سنة بضمانات مشروطة. وبذلك تصبح مهمة الميناء تجميع الواردات لتسديد الديون البريطانية مع فوائدها، بينما تبقى لبريطانيا الهيمنة على الميناء[1].

لذلك نصّت المادة الرابعة من المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢: «بأنه ما دامت حكومة العراق مدينة لحكومة بريطانيا فعلى ملك العراق أن يستدل بما يقدمه ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح ملك بريطانيا الدولية والمالية، وذلك طول مدة هذه المعاهدة. ويستشير ملك العراق المندوب السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى سياسة مالية أو نقدية سليمة»[2]. ومما زاد الأزمة الاقتصادية خطورة إصابة «المزروعات العراقية في عهد الوزارة الهاشمية بآفات طبيعية كثيرة، فارتفعت أسعار الحبوب في كانون الثاني ١٩٢٥م، ارتفاعاً فاحشاً، وتوقف سير الجباية توقفاً غير منتظر»[3]. وأما قضية امتيازات النفط التي فتحت المجال أمام بريطانيا للانفراد في استغلال هذه الثروة الطبيعية، فقد تمّ الأمر

(١) فرج، لطفي جعفر: مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) المرجع ذاته، ص١٢٤.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج١، ص١٦٢.

لبريطانيا قبل إنهاء مشكلة الموصل، وذلك لأن مشكلة الموصل أضحت تشكل ضغطاً شديداً على الحكومة العراقية وتدفعها باتجاه المزيد من التراجع عن مطاليبها، والتنازل أمام الإرادة البريطانية[(١)].

وهكذا كرست هذه المعاهدات وملاحقها، وجود بريطانيا الفعلي في العراق وبالصورة الدستورية، وبذلك تمّ انسحاب بريطانيا من المواجهة المباشرة للشعب العراقي، عبر استبدال الحكومة العراقية محلها، والتي تسير على ضوء إرادتها تحت ضغوط تبادل المنفعة بين بريطانيا والحكومة العراقية، وعليه فقد اتفقت الحكومتان البريطانية والعراقية على استخدام العنف والقمع ضد حركة المعارضة الإسلامية، على أن تقوم بتنفيذ المخطط أيدٍ عراقية حاكمة. كما واتبعت بريطانيا ضمن خطتها الاستيلائية، سياسة تبديل الوجوه الحاكمة، استجابة لمعطيات المرحلة، وما تمليه الظروف الموضوعة للساحة، بهدف إرباك المعارضة وسحب المبادرة منها، كي تتبعثر جهودها ولا تستطيع أن تركز حركتها المعارضة ضد رموز الحكم، بإثارة الشارع نحو اسقاطهم. هذا من جهة ومن جهة أخرى، لوجود إمكانية امتصاص نقمة المعارضة بهذا التبديل أثناء الدخول في المفاوضات والمساومات أحياناً مع بعض الأطراف. ويبدو من خلال التجربة الميدانية، أن عبد المحسن السعدون هو رجل المهمات البريطانية الصعبة - كما وصفناه-، قد أبدع في أداء الدور المرسوم له، وكذلك أصبح نوري السعيد في درجة الإبداع - أيضاً - وهو يؤدي دوره من بعده!!. عبر اصطناع حالة من الصراع الداخلي - بتدبير من دار الاعتماد البريطاني أو الملك فيصل-، وذلك بين توجهيْن مختلفين داخل المجلس، لكنهما يدوران في الفلك البريطاني[(٢)]. ومن هنا يمكن القول، بأن

---

(١) المرجع ذاته، ص١٦٣-١٦٦.

(٢) العمر، فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق، مرجع سابق، ص١٧٣-١٧٥. كان وراء هذا الصراع فيصل ودار الاعتماد البريطاني، وللمزيد من الاطلاع راجع المرجع ذاته، ص١٥٧-١٩٠. وكذلك العمري، خيري أمين: حكايات سياسية، مرجع سابق، ص١٩٦-١٩٧.

الإدارة البريطانية – على ضوء مستلزمات المرحلة – قد وزعت الأدوار على السياسيين الدائرين في فلكها، بين مؤيد ومعارض، وذلك لامتصاص غضب الشعب، بترويضه عبر اشغاله بتطورات الصراع الداخلي. فكان أسلوب بريطانيا في معالجة الأمور يمتاز بدبلوماسية عالية وتخطيط دقيق، حسب مجريات الأحداث، في إثارتها واستيعابها بهدوء، صحيح أن بريطانيا انحنت أمام عواصف المعارضة الإسلامية – حسب الظاهر – وهو في الحقيقة تغيير في الأسلوب الإداري لا غير، حيث قلصت أمد معاهدة ١٩٢٢ إلى أربع سنوات، إلا أنها ما كانت تنظر نهاية عهدها في العراق عام ١٩٢٦م، لذلك سعت جاهدة لتثبيت وضعها بإيجاد صيغة جديدة من الاتفاق والترابط بين الحكومتين البريطانية والعراقية.

٢. الإنكليز والبحث عن الرجل الأنسب للمرحلة

هذه المعاهدة الجديدة كانت بحاجة إلى بطل تنفيذي مقتدر! يرأس الحكومة العراقية من موقعه الرسمي يعاكس إرادة شعبه خدمة للإنكليز، فتوجه التشخيص البريطاني – مرةً أخرى – إلى رجل المهمات البريطانية الصعبة، عبد المحسن السعدون. وبالفعل قدمت الوزارة الهاشمية استقالتها في ٢٨ ذي القعدة ١٣٤٣هـ – ٢٠ حزيران ١٩٢٥م، وذلك لضرورات مرحلية، فرضتها المعاهدة الجديدة بين بريطانيا والعراق[١]. وعندها كلّف الملك – بأمر المندوب السامي – عبد المحسن السعدون بتشكيل الحكومة وذلك في ٤ ذي الحجة ١٣٤٣هـ – ٢٦ حزيران ١٩٢٥م، وفي اليوم ذاته شكّل السعدون حكومته ونال موافقة الملك![٢]. وكان منهاجها، هو

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٦٩.

(٢) هذه السرعة في تشكيل الحكومة، ونيل موافقة الملك تحمل دلالة واضحة على تنسيق الأمور تحت الطاولة من قبل.

خطاب العرش الذي ألقاه الملك في المجلس[١]، وبذلك أضحت أمام الحكومة الجديدة مهمتان رئيستان هما:

الأولى: ترتيب الصيغة الجديدة للعلاقات المستقبلية بين العراق وبريطانيا.

الثانية: معالجة مشكلة الموصل.

وكانت بريطانيا قد آتخذت من مشكلة الموصل منفذاً مهماً لتثبيت معاهدة جديدة مع حكومة العراق بالشكل الذي ترتأيه الإدارة البريطانية، وبالفعل بادرت لإعطاء حق امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة الشمالية من العراق لتركيا، مقابل تنازلها عن الموصل. فلما بعثت عصبة الأمم لجنة خاصة لتقصّي الحقائق في مشكلة الموصل وأبعادها، اطلعت على الترتيبات الجديدة التي رضيت بها تركيا أمام التخليّ عن الموصل، وبالفعل تم التنازل عن الموصل من قبل تركيا. وبعد هذه التطورات الجديدة والسرية لصالح بريطانيا في العراق، دخلت في صفقة منتظرة مع الحكومة العراقية كثمرة لهذا الإنجاز، «فعملت على إملاء شروط جديدة في علاقاتها مع العراق، ففي ٤ آب ١٩٢٥ [١٢ محرم ١٣٤٤هـ]، أخبر المندوب السامي، السعدون بأن تقرير لجنة الحدود قد أُبلغ إلى الحكومتين البريطانية والتركية، وأنه سوف يُعلَن بعد موافقة الحكومتين حالما يصل التقرير إلى أنقرة. وقبل أن يطلع السعدون على محتويات التقرير بُلّغ من قبل المندوب السامي بأن الحكومة البريطانية توقعت أن يكون للتقرير مردودات عكسية وأن (المستر إيمري) وزير المستعمرات، طلب عدم مناقشة التقرير في البرلمان البريطاني، وإنّ على عبد المحسن السعدون أن يعمل على عدم مناقشة التقرير في البرلمان العراقي، إلى أن يتم فحصه من قبل مجلس العصبة الذي سيلتئم أوائل أيلول ١٩٢٥ [أواسط صفر ١٣٤٤هـ]»[٢].

---

(١) للاطلاع على خطاب العرش، راجع الحسني، عبد الرزاق: المرجع ذاته، ج١، ص١٧١-١٧٥.

(٢) فرج: المرجع السابق، ص١٩١.

وهكذا بعد تنضيج الأجواء تم الإعلان العام وبصورة رسمية في ١٩٢٥/١٢/١٦م من قبل عصبة الأمم بأن مدينة الموصل أصبحت جزءً من العراق، ولكن ضمّنت هذا الإعلان شرطاً بريطانياً واضح الدلالة، ومفاده تكبيل العراق بمعاهدة جديدة مع بريطانيا «تتضمن دوام عهد الانتداب بينهما لمدة ٢٥ سنة! ما لم يدخل العراق قبل تلك الفترة عضواً في عصبة الأمم، وفقاً للمادة الأولى من ميثاق العصبة»[١].

وقد سعت الحكومة العراقية من طرفها على إخفاء صوت تمرير المعاهدة، بإشغال الرأي العام، فحوّلت الساحة العراقية إلى ضجيج إعلامي واسع تمجيداً للانتصار الذي تحقق في حسم مشكلة الموصل، وذلك بإلحاق الموصل رسمياً بالعراق، وفي هذا الاتجاه أرسل الملك فيصل رسالة شكر إلى ملك بريطانيا (جورج الخامس)، كما بعث السعدون رسالة شكر إلى رئيس مجلس عصبة الأمم[٢].

ومع هذه المظاهر الإعلامية الصاخبة، انحصرت القضية في الإطار الرسمي وما تجاوزته كثيراً، بينما واصلت المعارضة الإسلامية في تعبئة الأجواء الشعبية، ضد المعاهدة باعتبارها تشكّل خسارة كبيرة للسيادة الوطنية والاستقلال، وسيدفع ضريبتها شعب العراق، عبر فواتير مستمرة، فجددت مطاليبها الأساسية في تحقيق الاستقلال التام، ونيل السيادة التامة، ورفض المعاهدات، وهكذا تعرقل إبرام المعاهدة طيلة عام ١٩٢٦، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى تغيير رئيس الوزراء، وتم ذلك فعلاً، عبر تصعيد جعفر العسكري إلى رئاسة الوزارة للمرة الثانية. ففي ١٩٢٧/١٢/١٨م أقرت الوزارة العسكرية الثانية معاهدة جديدة بين بريطانيا والعراق، استمراراً للمعاهدات السابقة إلا أن تطوراً ملحوظاً حصل ضمن الاتفاقيات الجديدة وهو حصول حكومة العسكري على وعد بريطاني بشأن مساعدة

---

(١) ضياء الدين، خالد: مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٢) المرجع ذاته، ص٣٥٣.

العراق للدخول في عصبة الأمم عام ١٩٣٢[١].

وصحيحٌ إن هذا الوعد كان بمثابة المخدّر لأعصاب التيار الاجتماعي العام في العراق، فقد عاشت الأمة - عموماً - أحلاماً سعيدة في أجواء الاستقلال الرسمي ودخول عصبة الأمم، إلا أن الاستياء العام - أيضاً - بلغ قمته إثر سياسة الوعود إلى جانب المعاهدات، ليس فقط في أوساط الإسلاميين وإنما تعدّى ذلك إلى الدبلوماسيين والإداريين أيضاً. فقد «صرّح مزاحم الباجچي [ممثل العراق الدبلوماسي في إنكلترا] لأحد المراسلين الإنكليز حول موقفه من معاهدة ١٩٢٧، فقال: إنّ هذه المعاهدة تؤكد الانتداب الذي يثير المقت الشديد لدى العراقيين، إن العراق كان ينتظر معاهدة جديدة في ١٩٢٨، تعترف باستقلاله التام، لا معاهدة تؤكد الانتداب أي الوصاية الأجنبية»[٢]. وبالمقابل «كانت الأوساط الاستعمارية الإنكليزية تسعى لأن تصور للجميع بأن إنجلترا لم تفرض وصايتها على العراق، بل بالعكس فالعراقيون هم الذين طلبوا من الإنجليز أن يساعدوهم في إدارة الدولة»[٣].

ومع ذلك، استمرت بريطانيا على طريقة المعاهدات مع الحكومة العراقية، حيث كان يتم إخراجها بالصيغة القانونية عبر موافقة المجلس ومصادقته عليها. وعلى ضوء هذه التطورات حصر الصراع السياسي - من الناحية العملية - ما بين المعارضة الإسلامية للحكومة وبين مؤيدي الاتجاه البريطاني في المجلس، أي وضع الصراع في زاوية محدودة باتجاه الحكومة، باعتبارها الجهاز المحلي، بل لنسميه الجهاز العراقي الكفيل بتنفيذ الإرادة البريطانية في العراق. أما سلطات الاحتلال البريطاني فقد عزلت وضعها عن التدخل في تفاصيل الأمور الإدارية واكتفت بمراقبتها للتطورات بطريقتها

---

(١) فرج، لطفي جعفر: مرجع سابق، ص٢٤٢.

(٢) منتشا شفيلي، ألبرت.م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٣) المرجع ذاته، ص٢٨٥.

المتعالية، وكانت تطيل التفكير لإعداد معاهدة أخرى تضمن من خلالها المصالح البريطانية المرجوّة. ولأجل إبرام معاهدة جديدة تحقق أطماع بريطانية جديدة تستوجب تنازلات أخرى من الحكومة العراقية، كانت تسعى سلطات الاحتلال على تغيير رئيس الحكومة، كأسلوب إداري ضاغط، وبذلك يتم توزيع التنازلات على أكثر من وزارة، وتحسباً لتصعيد نشاطات المعارضة الإسلامية ضد معاهدة ١٩٢٧، تمت استقالة حكومة العسكري في ١٩٢٨/١/١٨، أي في ٢٦ رجب ١٣٤٦هـ، وتشكلت الحكومة برئاسة السعدون للمرة الثالثة، بإشارة من سلطات الاحتلال وقد تم تكليف السعدون من قبل الملك، واستمرت الحكومة هذه من ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ إلى ٢٨ نيسان ١٩٢٩[١].

وبصعود السعدون هذه المرة طلب منه تغيير سياسته اتجاه المعارضة الإسلامية كأسلوب إداري جديد يمكن تمرير المعاهدة الجديدة من خلاله. فعمّم منذ البداية كتاباً سرياً إلى الوزراء بتاريخ ١٩٢٨/١/٢٣ أكد فيه على ضرورة تحسين المعاملة مع المعارضة الإسلامية، والشيعية بالتحديد، وطلب تعيين الكفوئين منهم في مناصب إدارية وعلمية لائقة[٢]. ومن ثم أقدم على خطوة جريئة، حلّ بموجبها مجلس النوّاب، وطلب الإعداد للانتخابات النيابية، سعياً منه لاشغال المعارضة والرأي العام بالإجراءات الجديدة، وفعلاً: «بدأت الانتخابات في أواخر كانون الثاني ١٩٢٨، بعد أن أبرقت وزارة الداخلية في ١٩٢٨/١/١٩ إلى المتصرفين [المحافظين] بوجوب الشروع بالانتخابات الجديدة لمجلس النواب حالاً»[٣].

---

(١) بصري، مير: أعلام السياسة في العراق الحديث، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) جاء في كتابه: «..أن يعتنوا عناية خاصة بهم، وتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدرتهم، وتحسين حالة من كان موجوداً في وظائف الحكومة..». عن ضياء الدين، خالد: المرجع السابق، ص٢٤٥.

(٣) فرج، لطفي جعفر: مرجع سابق، ص٢٥٠.

والملاحظ في عملية تبديل الوجوه المتصدية لرئاسة الحكومة، أن هناك تنافساً واضحاً بين أقطاب السياسيين المرتبطين ببريطانيا أمثال: عبد المحسن السعدون، ونوري السعيد، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي، وكانت السلطات البريطانية تدير صراعاً خفياً بين هذه الشخصيات المتصدية للحالة السياسية الرسمية، وذلك بآصطناع أزمات خاصة فيما بين السياسيين أنفسهم أو فيما بين بعض السياسيين وسلطة الاحتلال، كل ذلك لتمرير مصالحها، فإن المصالح البريطانية هي فوق كل شيء لديها. لنقرأ هذه العبارة، ونحاول قراءة ما بين الكلمات والسطور لمعرفة هذه الحقيقة المرة التي عاشتها المعارضة الوطنية بالذات وعموم الشعب، يقول عبد الرزاق النصيري: «بلغ الخلاف بين نوري السعيد والبريطانيين في تلك الفترة حداً، أنهم بدؤا يضعونه في صف واحد مع ياسين الهاشمي ويعتبرونه مثله، ومثل الملك فيصل مصدر متاعب لهم. كما أبدوا شكوكهم من إمكانية ضمان ظروف ملائمة لهم في العراق. ما دام نوري السعيد وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي في الموقع المؤثر على الملك فيصل. وقد ذهب المعتمد السياسي ومستشاره إلى حدٍّ أبعد من ذلك عندما غدوا يعتقدون أن لا أمانَ ما لم يطرد الملك ونوري والهاشمي من العراق، وقد وردت بعض العبارات الجارحة بالنسبة لنوري بالتخصيص في الوثائق والتقارير البريطانية السرية التي تعود إلى تلك [المرحلة]»[1]. ونتساءل عندما يتم طرد هؤلاء وأمثالهم فعلى رأس من يمرِّر البريطانيون معاهداتهم ومصالحهم.

ضمن هذه المعلومات، والإشاعات البريطانية الهادفة وبريق المناصب الإدارية، نمت لدى أولئك السياسيين حالة من السلوك المتقلّب، ولذلك يمكن اعتبار أبرز سمات تلك المرحلة لهذه الطبقة السياسية، هي الانتهازية والازدواجية والتكتلات

---

(١) النصيري، عبد الرزاق أحمد: نوري السعيد ودوره في السياسية العراقية، حتى عام ١٩٣٢، بغداد ط٢، ١٩٨٨م، ص١٢٥-١٢٦.

المصلحية ضمن دائرة الارتباط ببريطانيا، فكان كل منهم يحاول أن ينال الحظوة لدى السلطات البريطانية باستعراض قوته الشخصية مقرونة بانصياعه لأوامرها، وبالتالي تحقيق مصالحها. فحينما كان يحكم أحدهم يتربّص الآخرون به الدوائر لغرض إبراز نقاط ضعفه، وبعبارة أخرى، تبدأ عمليات الحفر الباطني لوضعه وسلوكه السياسي وإنجازاته، إلى أن تحصى سلبياته فتتجاوز المقياس البريطاني، أي حتى ينتهي مفعوله، فتضعف ثقة السلطات البريطانية بإمكانياته. فتطلب منه أن يستقيل ليفتح المجال لوريثه المتربص به، الذي تعتبره الدوائر البريطانية - في تلك المرحلة - هو الرجل الأنسب، والأكثر كفاءة!. وفي الأثناء تفتعل أحاديث وحكايات تسرّبها إلى الواقع الاجتماعي، وبذلك تتم عملية صقل الشخصيات الواقفة في الظل، والمنتظرة لدورها القادم. فمثلاً نوري السعيد، يقال إنه: «تصرف طيلة فترة وجوده في تركيا كممثل لدولة مستقلة فعلاً، وقد حاول إبراز ذلك وتجسيده في كل مناسبة مواتية.. وبعد عودته إلى بغداد ١٢ حزيران ١٩٢٦م [٢ ذي الحجة ١٣٤٤هـ] اقترح نوري على الحكومة قبول قنصل تركي في بغداد، والسماح للصحف التركية بالدخول إلى العراق»(١). مثل هذه الفعاليات كانت تؤهل هؤلاء الساسة للدخول في لعبة المحاور وصراعاتها الداخلية.

هكذا كانت السياسة البريطانية تدير الأمور، وتجني ثمار دسائسها بعد ذر الرماد في عيون المعارضين، ولكن بالرغم من تلك الحالات استمرت المعارضة الإسلامية في

---

(١) النصيري، المرجع ذاته، ص١٢٤. وقد انتدب الملك فيصل نوري السعيد لمفاوضة الحكومة التركية إلى جانب السفير البريطاني في أنقرة حول قضية الموصل بعد قرار ضمّ الموصل إلى العراق، ففي ٥ حزيران ١٩٢٦، وقّع نوري السعيد باسم العراق تلك المعاهدة الثلاثية، العراقية - التركية - البريطانية. حول هذا الموضوع راجع، النصيري: المرجع ذاته، ص١٢٢-١٢٤.

أعمالها ونشاطاتها – المحدودة – على المستوى الشعبي والإعلامي إلا أنها كانت تسعى وراء الأحداث على الأغلب – كما قلنا –، فقد ضعفت لديها المبادرات الحركية المضادة لتوجهات الحكومة. ففي ذلك الظرف استطاعت أجهزة الحكومة أن تنتقي لعضوية المجلس النيابي الجديد، الرجال الموالين للمشاريع البريطانية ليكونوا في طليعة المرشحين، مما استفزّ الرأي العام، فقدمت شكاوى بهذا الخصوص إلى المحاكم من قبل الناس، والتي حولتها إلى مراكز الشرطة، وكانت تلتقي تلك الدعاوى أُذناً صمّاء، فالشرطة تدّعي عدم اختصاصها وصلاحيتها بهذه الأمور، والمحاكم تردّها إلى الشرطة، حتى ضاعت الفرصة لهذا المسعى الرافض لهذه الترشيحات المنحازة، وبالنتيجة أُجريت الانتخابات بالطريقة الرسمية في أواخر كانون الثاني ١٩٢٨م، بدايات شعبان ١٣٤٦هـ، ومن ثم تمت المصادقة على المعاهدة الجديدة الموقعة عام ١٩٢٧ من قبل الحكومة[١].

إلاّ أن هذا الانتصار الحكومي لصالح بريطانيا لم يشف غليل بريطانيا، فسعت ضاغطة على الحكومة العراقية لتحصل على المزيد من المكتسبات، مثلها كمثل نار جهنم يوم الحساب، كلما أُلقي فيها لا تشبع وتطلب المزيد، يقول تعالى:

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[٢].

ولقد كانت تلك المرحلة فرصة الإدارة البريطانية للانقضاض على خيرات العراق، لذلك استمرت في ضغطها على الحكومة العراقية ليتم المزيد من إخضاعها لشروطها، وهكذا تمكنت من إحكام القبضة الحديدية على عنق صنيعتيها الملك والحكومة، وتحريكهما كيفما تشاء. وبالمقابل انحصر خيار الحكومة الأوحد بالالتصاق المصيري ببريطانيا[٣].

---

(١) فرج، لطفي جعفر: المرجع السابق، ص٢٥٠. وكذلك ضياء الدين، خالد: المرجع السابق، ص٢٥٤.

(٢) سورة ق ٥٠/ ٣٠.

(٣) من جملة الإثارات الضاغطة: إثارة المندوب السامي في ١٩٢٨/٥/١٩ مسألة الاستحقاقات المالية ←

وحينما كانت تقديرات الإدارة البريطانية، تشهد حالة عدم التوافق ونوعاً من التعارض بين الحكومة العراقية وممثلها المندوب السامي، كانت تعمد إلى تغييره كأسلوب إداري كفيل بامتصاص الأزمة، لذلك عندما طلب السعدون من الحكومة البريطانية إجراء تعديلات على معاهدة ١٩٢٧ - كأقصى طموحٍ يراوده - وبالذات تعديل الاتفاقية العسكرية التي تسلب الحكومة العراقية هيبتها على قواتها المسلحة[١]، رفضت بريطانيا ذلك بشدة فقدم السعدون استقالته في أواخر نيسان ١٩٢٨م[٢]. ورفض تشكيلها مرة ثانية، هنا قررت الحكومة البريطانية تبديل الوجه البريطاني في العراق فعيّنت (كلبرت كلايتون) معتمداً سياسياً في العراق منذ آذار ١٩٢٩م، شوال ١٣٤٧هـ[٣]، الذي يعدّه البريطانيون صديقاً للعرب!!، بدلاً من (هنري دوبس) وبالفعل جاء وهو يحمل بشرى سارة إلى أزلام الإنكليز - الملك والمتنافسين على الحكومة - وبعد وصوله بثلاثة أسابيع وصلته برقية من وزارة المستعمرات البريطانية تنص على إبلاغ الحكومة العراقية والشعب العراقي باستعداد بريطانيا لترشيح العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢م، وبذلك سينال العراق استقلاله الرسمي.

هكذا كانت بريطانيا تدير رجال السلطة والإدارة في العراق، سعياً لتحقيق مصالحها الاستعمارية[٤].

للقوات البريطانية المتواجدة في العراق. وذلك في كتابه إلى السعدون. راجع: فرج، لطفي جعفر: مرجع سابق، ص٢٦٩. ولما استتب لبريطانيا الأمر بالاستسلام التام لها من قبل الملك والحكومة وعدم تأثيرهما بالمعارضة الإسلامية والناس، توقف المندوب السامي عن إثارتها وذلك في ١٩٢٨/٩/٢٥. راجع: ضياء الدين، خالد: مرجع سابق. ص٢٥٥.

(١) الزيدي، العقيد الركن أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص١٠١.

(٢) بصري، مير: أعلام السياسة في العراق، ص٦٩.

(٣) النصيري، عبد الرزاق أحمد: المرجع السابق، ص١٢٩.

(٤) كُلّف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة وهو المستشار السياسي للسعدون فشكّلها في ١٩٢٩/٤/٢٨ ←

ومع ذلك، فإنها كانت بحاجة ماسة - حينما تشتد الأزمات - إلى رجل مناسب للمرحلة، يستطيع أن يجتاز الظروف الصعبة، فيمرّر المؤامرة بتنازلات جديدة، فبعد استقالة حكومة ناجي السويدي في ١٩٣٠/٣/٢٢م الموافق ٢٢ شوال ١٣٤٨هـ، بضغطٍ بريطاني في ظرفٍ إزدادت فيه حالة الغضب الشعبي العام ضد الإنكليز والحكومة معاً. إثر إشاعات مثيرة حول المعاهدة الجديدة. وبالفعل شهدت بغداد مظاهرات احتجاجية عامة في آذار ١٩٣٠، وأُعلن الإضراب العام وعطلت الأسواق، واجتمع المتظاهرون في جامع الحيدر خانه ببغداد، وقد ندّد الخطباء وبشدة أساليب السياسة البريطانية. ثم واصل المتظاهرون مسيرهم إلى السفارات الأجنبية وهم يهتفون ضد بريطانيا ويطالبون بالاستقلال التام[1]. هذه التطورات الحركية جددت الحاجة الملحة للبحث عن الرجل الأنسب لإدارة الحكومة، يمتاز بقوة شخصية قادرة على اتخاذ قرارات الاستسلام المطلق للمشروع البريطاني، ومواجهة الشعب بالخداع والعنف في الوقت نفسه.

إلا أنها أُسقطت في ١٩٢٩/٨/٢٥، لأنها ما حققت طموحات الإدارة البريطانية، فتوجهت الأنظار إلى رجل المهمات البريطانية الصعبة (السعدون)، فشكّل حكومته الرابعة والأخيرة، في ١٩٢٩/٩/١٩م. واستمرت حتى يوم انتحاره في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م. ومن ثمّ أسندت الوزارة إلى (ناجي السويدي) حيث ألّفها في ١٩٢٩/١١/١٨، واستمرت حكومته إلى ١٩٣٠/٣/٢٢م. وفي كانون الثاني ١٩٣٠، أعلنت بريطانيا في عصبة الأمم عن عزمها على سحب الانتداب من العراق وترشيحه لمجلس العصبة، ويبدو أن من أهم الأسباب لهذا الموقف هو استمرار المعارضة الإسلامية الوطنية ضد الوجود البريطاني المباشر في العراق. راجع، العمري، خيري أمين: حكايات سياسية في تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق، ص٢٠١. وكذلك العمر، فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق، مرجع سابق، ص١٨٥، هامش رقم ٢. وأيضاً: بصري، مير: أعلام السياسة في العراق، مرجع سابق، ص٦٩-١١٥. ومنتشا شفيلي، ألبرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(١) منتشا شفيلي، ألبرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص٢٨٩.

٣. نوري السعيد[(١)] إلى رئاسة الحكومة

شكّل نوري السعيد وزارته، بتكليف من الملك في ٢٣ آذار ١٩٣٠م، ٢٣ شوال ١٣٤٨هـ[(٢)] وأعلن منهاجه الوزاري الذي جاء فيه: «..جئنا إلى السلطة وفي أذهاننا هدفان رئيسيان هما: ١- انتهاج سياسة ترمي إلى إنشاء عراق مستقل مسالم معترف بالجميل لحكومة (بريطانيا). و٢- معالجة الوضع الاقتصادي الصعب في البلد»[(٣)]، ومما يذكر فإنه بدأ بداية قوية في أعماله السياسية والإدارية، فطلب من الملك إجراء انتخابات المجلس النيابي لغرض تصديق المعاهدة، والنظر في قضية الدفاع والجيش النظامي، وأطلق شعارات للاصلاح الإداري، والمسألة الأهم التي تركزت في فترة حكومته الأولى، مواصلة المداولات والمفاوضات مع السلطات البريطانية منذ ٣ نيسان

---

(١) نوري السعيد: هو محمد نوري بن سعيد أفندي من عشيرة القره غول. ولد في بغداد عام ١٨٨٨م. أتم دراسته في المدرسة الإعدادية العسكرية سنة ١٩٠٣م، ثم واصل دراسته في استنبول بالمدرسة العسكرية، وتخرج منها في ١٩٠٦ برتبة ملازم ثان، وقد التحق بالجيش العثماني السادس المرابط في العراق. ثم دخل مدرسة أركان الحرب. عمل مع عزيز علي المصري وأحرار العرب في جمعية العهد، فرّ من استنبول إثر الملاحقات للشباب العربي إلى مصر ثم بغداد والبصرة حيث التجأ إلى زعيمها السيد طالب النقيب.

انضمّ إلى الشريف حسين وعُيّن رئيساً لأركان الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل، صحب فيصل إلى باريس للاشتراك في مؤتمر السلام، وزار لندن وباريس مرة أخرى مع فيصل في عام ١٩١٩ لمفاوضة الحكومتين البريطانية والفرنسية. وبعد انهيار حكومة فيصل بالشام عاد إلى بغداد في ١٩٢١ فعُيّن رئيساً لأركان الجيش العراقي، فمديراً للأمن العام، ثم عاد لرئاسة الأركان بالإضافة إلى وكالة وزارة الدفاع في الوزارة السعدونية الأولى ١٩٢٢ ثم وزيراً للدفاع في ١٩٢٣. وقد انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي ١٩٢٤، ثم نائباً عنها في مجلس النواب ١٩٢٥. وقعّ معاهدة صداقة مع تركيا في استنبول نيابة عن الحكومة العراقية. ألّف وزارته الأولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠، وقد تولى رئاسة الوزارة بالإضافة إلى وكالة وزارة الدفاع لأربع عشرة مرة حتى ثورة تموز ١٩٥٨.

للتفاصيل راجع: بصري، مير: أعلام السياسة في العراق الحديث، مرجع سابق، ص١٢٦-١٤٠.

(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ج٣، ص٦.

(٣) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ج٣، ص٦٩-٩٧.

١٩٣٠م[١]، حتى تم التوقيع على المعاهدة الجديدة، وملاحقها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م، ٤ صفر ١٣٤٩هـ، على أن تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول منذ دخول العراق عصبة الأمم، ولمدة ٢٥ عاماً. وبموجبها يصبح العراق دولة مستقلة ظاهراً، ولكن في الحقيقة، مستعمرة بريطانية بواجهات عراقية ليس غير، حيث «تربطها ببريطانيا عرى الصداقة والتحالف الأبديين[!]، واحتفظت بريطانيا بحق التشاور في مسائل السياسة الخارجية، وشكلت بريطانيا مع العراق حلفاً عسكريّاً، قدم العراق إلى القوات البريطانية بموجبه حق استخدام السكك الحديدية والمطارات والموانئ والأنهار، وجرى الاعتراف بالمصالح الخاصة لبريطانيا في العراق، واحتفظت بريطانيا بقاعدتي الحبّانية والشعيبة العسكريتين، والتزم العراق باستدعاء المستشارين الأجانب والبعثات العسكرية في بريطانيا وحدها»[٢]. فعلى ضوء معاهدة ١٩٣٠م، تمّ لبريطانيا تحقيق أهدافها الاستعمارية عبر الحكومة العراقية، وقد تحوّل اسم المندوب السامي إلى سفير بريطانيا[٣].

ومن جانبه، نجح نوري السعيد في سعيه لحل المجلس النيابي، وذلك في الأول من تموز عام ١٩٣٠م، ٥ صفر ١٣٤٩هـ، وقد اتخذ عدة إجراءات لإضعاف صوت المعارضة الإسلامية ومن يروّج لأفكارها من الصحف، وفي محاولة لمنع تأثير الإسلاميين داخل المؤسسات الحكومية، وخصوصاً في أوساط العسكريين «أصدرت رئاسة أركان الجيش كتاباً إلى جميع الوحدات العسكرية منعت بموجبه العسكريين من مختلف المراتب من حضور المناسبات الدينية [خشية التأثير عليهم وتوعيتهم]، ومن حمل السلاح [الذي قد يستفاد منه لأغراض التدريب الشخصي لعناصر المعارضة]، وتقرر أيضاً تقليص

---

(١) وصفت الصحافة - آنذاك - وزارة السعيد الأولى بأنها «وزارة مفاوضات» أنظر: النصيري، عبد الرزاق أحمد: مرجع سابق، ص١٨٧. عن: العالم العربي: العدد الصادر بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٠م.

(٢) كوتولوف، ل.ن: تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، ج١، ص٢٩٧.

(٣) النصيري، المرجع السابق، ص٢٠٦.

إجازاهم الاعتيادية، وبحجة إسناد الوظائف إلى ذوي الكفاءة والمقدرة أجرى نوري تنقلات عديدة بين كبار الموظفين بضمنهم عدد من.. [المحافظين].. [كما] أنه مارس ضغطاً متزايداً على أصحاب الصحف بواسطة أجهزة الشرطة من أجل إبعادهم عن المعارضة وأفكارها [الإسلامية والوطنية]..»[1].

أما بشأن أعضاء المجلس المرشحين، فقد استخدمت الحكومة ضغوطاً خاصة عليهم، حيث طلبت تقديم تعهدات خطية بقبول المعاهدة، وأداء اليمين للتصويت إلى جانبها!!. وقد تحرك خلف البلاط ودار الاعتماد لترتيب تعيينات جديدة لأعضاء المجلس الجديد - هذه هي الحقيقة[2]!، «فالانتخابات لم تجرِ، وإنما كل ما حصل كان تعيينات من قِبل الحكومة، فوصل إلى عضوية المجلس شلّة يضمن نوري السعيد والملك تأييدهم المطلق لنوري والملك وإرادة الحكومة البريطانية»[3].

لقد اجتمع المجلس في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠م، وفي الجلسة الأولى تمت مصادقته على معاهدة ١٩٣٠. وبذلك تجذر الاستعمار البريطاني في العراق بالطريقة القانونية، على يد حكومته الوطنية!! (البريطانية)، ولمدة خمسة وعشرين عاماً بعد الاستقلال الرسمي للعراق! وحقاً «أقل ما يقال على المعاهدة الجديدة، هو أنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم، وأباحت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها، وأضافت إلى القيود والأثقال الحالية قيوداً وأثقالاً جديدة أشد وطأة»[4].

---

(١) النصيري، المرجع ذاته، ص٢١١-٢١٢. وقد أصبح عدد الصحف المعطلة لحين المصادقة على هذه المعاهدة أكثر من عشرين جريدة. المرجع ذاته، ص٢١٩.

(٢) للتفاصيل، راجع المرجع نفسه، ص٢١٣-٢١٧.

(٣) ضياء الدين، خالد: المرجع السابق، ص٢٥٨.

(٤) منتشا شفيلي: ألبرت. م: المرجع السابق، ص٢٩٣.

الإسلاميون ومراجعة الحسابات

بعد تلك التطورات أصبح لزاماً على الإسلاميين أن يراجعوا حساباتهم، وما آلت إليه الحالة السياسية في البلاد، وذلك في اتجاهين محددين:

الاتجاه الأول: الدخول في العمل الثقافي والتربوي، لتكريس الحالة الإيمانية في الأمة، كمرحلة تأهيل وإعداد، لغرض تمكينها من خوض المعارك المصيرية للأمة مستقبلاً، وكان هذا الاتجاه هو خيار الإسلاميين من العلماء والمثقفين الملتزمين.

الاتجاه الثاني: الدخول في العملية السياسية، والاستمرار في المعارضة إذا آقتضى الأمر، لصالح بناء الوطن، وذلك من داخل النظام وتحت قبة البرلمان. وكان هذا الخيار قد سلكه التيار الإسلامي المسيّس، الذي بقي في الساحة السياسية معارضاً في حدوده الخاصة، جنباً لجنب مع الوطنيين في معارضتهم لحكومة نوري السعيد «وذلك بعقد مؤتمرات عشائرية في منطقة الفرات الأوسط [عمق التحرك الإسلامي]، ففي كانون الثاني ١٩٣١، قام ممثلو المعارضة بجولة في الحلة وكربلاء والنجف، إلا أن نوري أعدّ العدة للتصدي لمثل هذه المؤتمرات، وتمتع في ذلك بتأييد الملك. فقد سخّر (صدى العهد) لشن حملة صحفية ضدها، وأوعز للسلطات المحلية في مدن الفرات الأوسط بالضغط على تحركات المعارضة ووفودها ومنع توسيع

دائرة نشاطها ونفوذها»[(١)]، ويبدو أن نوري السعيد أدرك بوضوح أثر الإسلاميين والصحافة المحلية في حركة المعارضة السياسية، لذلك واصل أسلوبه القمعي ضد العلماء والصحافة الهادفة أو القريبة من الاتجاه الإسلامي. فعطل عدداً من الصحف البغدادية، مثل (الثبات) و(الأخبار)، كما امتد قرار التعطيل إلى خارج العاصمة مثل (البلاغ) و(الحق) الصادرتين في الموصل. وقد استحدث دائرة (ملاحظية المطبوعات) لغرض توحيد مصادر الأخبار للصحفيين، كما ووضع قانوناً جديداً للمطبوعات، يمنح الحق لمجلس الوزراء أو وزير الداخلية، في تعطيل أية جريدة أو مجلة في مدة تتراوح ما بين الشهر والسنة، ومن دون إجراء تحقيق في ذلك، بل تحدده ضرورة النظام[(٢)].

وهكذا، تمّ ترويض هذا الاتجاه الإسلامي المسيّس بشكلٍ عام في إطار المعارضة المطلبية المحدودة، أي البعيدة عن أطروحة التغيير الجذري، لإنقاذ البلاد والعباد من مخالب الاستعمار البريطاني، والوصول إلى الاستقلال التام للعراق. ولعل الظروف الذاتية والموضوعية لا تسمح لأصحاب هذا الاتجاه بتبنّي خيار الجهاد ومقاومة الاستعمار، وهم كذلك غير مقتنعين بخيار العمل الثقافي والتربوي، ففكروا بالوقوف في وسط الطريق كخيار وسطي، ولكن في الحقيقة لم يفلحوا كثيراً في خيارهم، وذلك لضعفهم من جانب، ولصعوبة الظروف المحيطة بهم. ولقد كان هذا الخيار ـ بحد ذاته ـ يعدّ تراجعاً واضحاً عن أسس المعارضة الإسلامية. وعليه أخذت تنحى منحى المعارضة السياسية العامة. فبدأت تطالب بإلغاء الضرائب، وحل أزمة البطالة، وإطلاق سراح المعتقلين، كما طالبت بحرية الاجتماعات، واستخدمت أسلوب الإضرابات كأداة ضاغطة لتنفيذ مطاليبها، وتطورت أحياناً

---

(١) النصيري، عبد الرزاق أحمد: المرجع السابق، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٢) المرجع ذاته، ص٢٣٠-٢٣١.

إلى درجة الاصطدام الدموي بين الناس ورجال السلطة كما حدث في بغداد والمنتفك وغيرهما، فسجلت نجاحاً محدوداً. ولكن واصلت الحكومة والقوات البريطانية في قمع المعارضة عسكرياً، كما واستخدمت الطائرات في البصرة لإخمادها[1]، وفي مناطق أخرى أخذ الإضراب طابعاً شمولياً ضد رسوم البلديات، خلال تموز ١٩٣١م[2].

---

(١) منتشا شفيلي: المرجع السابق، ص٢٩٦.

(٢) النصيري: المرجع السابق، ص٢٧٢-٢٨٤. تجد تفاصيل موقف نوري السعيد والقوات البريطانية من إضرابات عام ١٩٣١. وقد نُفذ الإضراب العام في بغداد وكربلاء والنجف والحلة وغيرها من مناطق العراق ابتداءاً من ٥ تموز ١٩٣١. وانتهاءً في ٢٤ تموز ١٩٣١، للتفاصيل راجع: التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، ص٢٩٨-٣١٣.

الإنكليز وإتباع أسلوب الهجوم في عمليات الغزو الثقافي

كانت الخطة البريطانية تستهدف الإسلام والمسلمين على كافة الأصعدة، وذلك لشلّ حركة الإسلاميين بتحويل الشريعة الإسلامية إلى توابيت قديمة تحمل أجساداً أثرية محنطة، لا يفهم منها إلاّ العبادات الشكلية. لذلك منذ البداية تعرض علماء المسلمين بشكلٍ عام إلى حملة إعلامية مضادة من قبل الإنكليز وأذنابهم في العراق، عبر الصحف والأندية والإشاعات المغرضة وأخذت تصفهم بأنهم متخلفون ورجعيون، لا يدركون أبعاد العمل السياسي العصري ومصالح البلاد. وضمن هذا الوسط الموبوء نشطت الاتجاهات السياسية غير الإسلامية في حملتها التشكيكية بالمبادئ الإسلامية في التوحيد والعدل الإلهي والعقائد الإسلامية الأخرى، بل تعدى ذلك إلى محاربة بعض السلوكيات والالتزامات الإسلامية كالحجاب الإسلامي بالنسبة للمرأة المسلمة. فمنذ ١٩٢٢ بدأت النوادي الأدبية والمهرجانات الشعرية تدعو إلى السفور، فأنشد في حينها معروف الرصافي قصيدة هاجم فيها المسلمين الملتزمين، وعلى رأسهم علماء الدين، وممّا جاء فيها:

أَلَمْ تَرَهُمْ أمسوا عبيداً لأنّهمُ ... على الذّلِ شبّوا في حجور إماءِ

أقولُ لأهلِ الشرقِ قولَ مؤنّبٍ ... وإنْ كانَ قولي مسخط السفهاء

ألا أنّ داءَ الشرقِ من كُبرائهِ ... فبعداً لهم في الشرق من كبراءِ

وأقبحُ جهلٍ في بني الشرقِ أنّهمْ ... يُسمون أهلَ الجهلِ بالعلماء

هذا، وقد ردّ عليه عبد الحسين الأزري، بقصيدة هادفة جاء فيها:

أكريمةَ الزوراءِ لا يذهب بك الـ نهج المخالف بيئةَ الزوراء

أو يخدعنّك شاعرُ بخيالهِ إنَّ الخيالَ مطيةُ الشعراءِ

حَصَروا علاجَك في السفور وما دروا إنّ الذي وصفوه عينَ الداءِ

أسفينةَ الوطن العزيز تبصري بالقعرِ لا يغررك سطحَ الماءِ

وحديقة الثمر الجني ترصّدي عبثَ اللصوص بليلةٍ ليلاءِ

أو لمْ يروا أنّ الفتاةَ بطبعها كالماءِ لم يحفظ بغير إناءِ

كما وانعكست هذه المعركة في الصحف المحلية، فمثلاً جريدة (دجلة) شنت حملة ضد الرصافي، في مسألة تشجيع النساء على ترك الحجاب. وقد تصدي العلماء لذلك فصدرت فتاوى عديدة في هذا الاتجاه حرصاً على حفظ الدين والأخلاق[١].

وللهدف ذاته، أصدرت بولينا حسون مجلة (ليلى) النسائية عام ١٩٢٣، تدعو إلى النهضة النسائية في العراق والتحرّر من القيود. وكان أغلب دعاة السفور هم خريجوا أوروبا ومتأثرون بالتطور الغربي وبما حصل من تغيير في تركيا ومصر من تحولات نحو العلمانية[٢].

بينما، اتخذت جريدة (البدائع) - لصاحبها داود العجيل ورئيس تحريرها بهجت الأثري - موقع الدفاع عن الحجاب الإسلامي، باعتباره متناسب مع الفطرة الإنسانية والشرائع السماوية[٣].

---

(١) العمري، خيري أمين: مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها، وقد تناول المؤلف في الفصل الثالث من كتابه، تفاصيل المسألة، وهو بعنوان (معركة السفور في العراق)، ص١١٠-١٤٣.

(٢) العمري، خيري أمين: المرجع ذاته، ص١٠٣، وما بعدها.

(٣) جريدة البدائع، العدد ١٠٨ لسنة ١٩٢٤. مقال الأستاذ بهجت الأثري، المدافع عن الحجاب.

أما جريدة (المفيد) لإبراهيم حلمي العمر، فقد اتخذت منهجاً متوازناً بين الدعوتين، ولكن صاحبها كان يقف غالباً إلى جانب الحجاب[(١)].

وشهدت جريدة (العراق) معركة صحفية عالية الوتيرة بين دعاة السفور، وبين الملتزمين بالحجاب الإسلامي. وكانت (فتاة غسان) تدفع في أحاديثها نحو المطالبة برفع قيود الأسر عن المرأة، برفع برقعها وعباءها، وكانت تطالب الرجال أن يجربوها على أنفسهم ليشعروا ويتحسسوا معنى الأسر والضيق. وكانت تشهد الصحيفة ردوداً من بعض الإصلاحيين المسلمين أمثال: مصطفى عزت عبد السلام. كما وحفلت بالأشعار المتبادلة بين الجانبين. إلا أنها كانت بالنتيجة متحمسة للسفور وضرب القيم الإسلامية[(٢)].

ويبدو أنه قد حصل تطور لدى بعض دعاة التحلّل والتحرر من الإسلام إلى درجة التشكيك بوجود الله والدعوة إلى الإلحاد، مما ألهب الأوساط الإسلامية ـ علماء ومثقفين ـ فدخل العلماء بفتاواهم وخطبهم وأحاديثهم، يندّدون ويستنكرون، بل أعلنوا «.. حرباً شديدة عليها، فكفّروا دعاها [دعاة الإلحاد والتشكيك بالله وتحدّي القيم الإسلامية]، ورفعوا المضابط ضدهم، وأصدروا الفتاوى بحقهم، بل استباح بعضهم دماءهم. واعتبر مقاومة دعوتهم لوناً من ألوان الجهاد في سبيل الإسلام»[(٣)].
وعلى ذلك تحرك الوسط الاجتماعي محاصراً هذه الدعوات ومراكزها، مثل نادي النهضة النسائية ببغداد، الذي افتتح في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤. ليكون مركزاً للدعوة

---

(١) جريدة المفيد، العدد ٢٥٧ سنة ١٩٢٤. مقال محمد رشيد، يتهم دعاة السفور بالجشع لإشباع غرائزهم. وجريدة المفيد، العدد ٢٥٩ سنة ١٩٢٤. مقال لخليل إسماعيل، يدافع فيه عن العادات الأصيلة في المجتمع الإسلامي مثل الحجاب والعفاف.

(٢) جريدة العراق، العدد ١٣٧٠و١٣٧٩و١٣٨٤و١٣٩٣ لسنة ١٩٢٤م.

(٣) العمري، خيري أمين: مرجع سابق، ص١١٥.

إلى تحلّل وتبرّج المرأة وإفساد المجتمع، وإيصاله في نهاية المطاف إلى التشكيك بالمبادئ الإسلامية والتنكر لقيم الإسلام. وقد كشفت أهداف هذا النادي بالرغم من التطبيل الإعلامي لافتتاحه، فمثلاً رحبت جريدة (العراق) به واعتبرته (فتحاً جديداً) إلا أنه تحول إلى مقهى لشرب الشاي - فيما بعد - وذلك لتصعيد الضغوط الاجتماعية حوله نتيجة التصعيد الإسلامي ضده[١].

وكذلك مجلة (الصحيفة) التي صدرت في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٢٤م - ٢ جمادى الثانية ١٣٤٣هـ، وهي مجلة نصف شهرية. محررها مصطفى علي، ومسؤولها حسين الرحال، وساهم في الكتابة فيها (طالب مشتاق) و(عبد الحميد رفعت) و(ساطع الحصري) وغيرهم. فمثلاً يقول خيري العمري عنها: «وفي وسعي أنْ أقرر أن هذه المجلة على صغر حجمها، وبساطة إخراجها، استطاعت أن تهزّ الأوساط المحافظة وتزعزع بعض القيم القديمة السائدة»[٢]. وبالمقابل ازداد الإسلاميون صلابة في وجه دعاة سفور المرأة وتبرجها، وهذا ما نلمسه - مثلاً - في رسالة أسماء

---

(١) افتتح في بغداد نادي النهضة النسائية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤م، بحفلة فخمة ساهمت فيها (الليدي دوبس) زوجة المندوب السامي، و(المس بيل) سكرتيرة دار الاعتماد البريطاني وغيرهما. وتألفت هيئة النادي من: الرئيسة، أسماء الزهاوي شقيقة الشاعر جميل الزهاوي، ونائبتها نعيمة السعيد، والسكرتيرة، ماري عبد المسيح ماري، وأمنية الصندوق، فخرية العسكري، عقيلة جعفر العسكري راجع جريدة (العراق)، العدد ١٣٧٠ وكذلك ١٣٨٦ لسنة ١٩٢٤. وجريدة المفيد العدد ٢٥٦ لسنة ١٩٢٤. وهنالك وصف استعراضي (للمسز ستيفنسن) عقيلة (المستر دارور) مستشار وزارة المالية، تنقل فيه أجواء تأسيس النادي، وما أثار من صخب وضجيج من قبل التيارالإسلامي الملتزم، ومن ثم كيف تحول المركز إلى محل لشرب الشاي في المستقبل. المقالة ترجمتها جريدة البلاد عن (النيرابست) في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٩.

ونشرت (البلاد) أيضاً رد الآنسة صبيحة الشيخ أحمد على مقالة (مسز ستيفنسن) في عددها الخامس بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٢) العمري، خيري أمين: مرجع سابق، ص١٢٦-١٢٧.

الزهاوي رئيسة نادي النهضة النسائية التي وجهتها إلى نور حماده، رئيسة المجمّع النسائي العربي في بيروت في مارت ١٩٢٩ والتي اقترحت عليها فكرة انعقاد مؤتمر نسائي عربي في إحدى العواصم العربية، فاعتذرت أسماء عن انعقاده في بغداد خشية من التيار الإسلامي الملتزم(١).

(١) جاء في جواب أسماء الزهاوي قولها: «..أما في بغداد، فقد كانت الظروف ملائمة في أوائل الأمر، فتقدمنا في خدمة القضية قليلاً، ثم اصطدمنا بصخرة التعصب الذي هو عندنا ذو صلابة لا تلين، حتى كادت السفينة تتحطم، لولا أن تداركتها يد آمتدت لمساعدتها من رجال أحرار»، نص رسالة نور حماده رئيسة المجمع النسائي العربي في بيروت، ونص جواب أسماء الزهاوي منشوران في (صدى الوطن) العدد ١٢ لسنة ١٩٢٩.

الإنكليز ونشر الثقافة الهدّامة

لقد عرف المستعمرون إن قوة الشعب في المقاومة والثورة والمطالبة بالاستقلال التام نابعة من تمسكه بالإسلام وقيمه المعنوية والأخلاقية، هذا الدين يفرض على أتباعه الجهاد والتضحية لطرد الذّل والخنوع عن أنفسهم وبلادهم، ليعشوا حياة العزّة والكرامة، يقول تعالى:

﴿..وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

إنّ هذا التشخيص البريطاني لمنبع القوة لدى شعب العراق، تبلور بوضوح بعد ثورة العشرين، ممّا دفع المستعمرين لوضع خطةٍ استراتيجية مدروسة، هدفها إبعاد العراقيين وعزلهم عن مصدر قوتهم وعزتهم أي الإسلام، لكي لا تتكرر مأساتهم في مواجهة غضب الشعب كما حدث في ثورة العشرين، وهذه الخطة توحي باستمراريتهم في استعمار العراق والمنطقة. وذلك لشدة سيلان لعابهم لخيرات العراق، ولموقعه الجغرافي الهام بالنسبة لأطماعهم في المنطقة. فباشروا بنشر الأفكار الهدامة بين الناس وشجعوا ترجمتها، فعلى المستوى العاطفي كان سلاحهم المعتمد هو تحرير المرأة من قيود الحجاب ولباس العفة والاحتشام. وعلى المستوى العَقَدي كان سلاحهم التقليدي يدور حول إثارة الشكوك حول وجود الخالق والوحي، والشبهات حول القرآن الكريم، والفرائض

(١) سورة المنافقون، ٦٣/ ٨.

الدينية، وما يترتب على العاصين من العذاب في يوم الحساب وبقية المعتقدات والقيم الإيمانية.

إن هذه الإثارة الفكرية والسلوكية من قبل الأعداء تحقق هدفهم المطلوب ضمن مرحلتين:

بالمرحلة الأولى: من المؤكد ستلقى دعوتهم بشعاراتها البراقة آذاناً صاغية من عناصر اجتماعية مستعدة ذاتياً لتطبيق تلك الثقافة المنحرفة والتبشير بها، مستغلة الضعف الإيماني لدى عموم الأمة - وهذا تقصير يتحمّله الإسلاميون الواعون - وبالنتيجة ستشق هذه الشعارات طريقها وتخلق حالة مضطربة ما بين مؤيد ومعارض، وستتطوّع تلك المجموعة لخوض المعركة نيابة عن المستعمرين، وستوضع تحت تصرفهم الإمكانيات المطلوبة من المال والأعلام والغطاء السياسي. وبالمقابل سيندفع الملتزمون لمواجهتهم، وستنشطر الأمة على نفسها، وستستهلك المعركة طاقات الأمة، وكلما اقترب الملتزمون من عتبة الانتصار يمدّ الاستعمار جانبه المتستر خلفه بإمدادات جديدة مادية ومعنوية، وذلك لتستمر المعركة، وبالنتيجة سيتم إبعاد خطر الثورة والمقاومة والمطالبة بالسيادة الوطنية والاستقلال التام، هذه التطورات المتوقعة تشكل تهديداً جدياً لوجودهم كمحتلين للعراق.

وبالمرحلة الثانية: ستنمو بذور تلك الثقافة الهدّامة وتتطور لتشكل ظواهر اجتماعية وتكتلات سياسية، تحوم حول التشكيك بالمبادئ الإسلامية، وتعميق حالة الانحراف السلوكي، وسيجني ثمارها المستعمرون في المستقبل. حيث ستتحول شيئاً فشيئاً إلى حركات فاعلة تكون بمثابة السواعد التنفيذية للمشروع الاستعماري، وسيقف رجالها في مواجهة الشعب نيابةً عنهم، بعدما يصلون ضمن المخطط الاستعماري إلى موقع القرار السياسي وإدارة البلد، أو سيكونون من أطراف الحكومة وفي حمايتها، فمن

خلال القرار الحكومي سيتفننون في إنزال أقسى الأساليب الإرهابية، لقمع حركة الأمة ونهضتها الوطنية الاستقلالية.

فإذا كانت سلطة الاحتلال من خلال حكومة السعدون قد آتخذت أبشع وأظلم قرار ضد حركة الشعب بإبعاد العلماء القادة عن الساحة العراقية، فإنّ قوى الاستعمار في المستقبل ستحقق إرادتها عبر السلطة العراقية بل من قبل رئيس النظام الذي سيبذل قصارى جهده لقمع إرادة الشعب بالحديد والنار والدمار، ويجرأ على إعدام العلماء القادة بدلاً عن إبعادهم، ويحوّل بوادي وسط وجنوب العراق إلى مقابر جماعية للشعب الناهض بدلاً عن الدخول معهم في حوار سياسي والالتفاف حول مطاليبهم كما فعل أسياده، وسيمطر الشعب بالأسلحة الكيمياوية المحرمة دولياً في كردستان العراق بدلاً عن اعتقال رموزهم ونفيهم عن البلاد. كل تلك الجرائم يؤديها الحكم الذي يدّعي الوطنية! والرئيس الذي يدّعي السيادة!.

والعجيب في الأمر إن بعض الناس لا زالوا يؤمنون بأن بريطانيا تملك خشبة الإنقاذ للعراقيين حتى اليوم[1]!.

وهكذا آتبعت الإدارة البريطانية - آنذاك - طريقة نشر الثقافة الهدّامة بين العراقيين. ومن المعلوم حينما يتجرّد المسلمون من مبادئهم وقيمهم وتاريخهم وعاداتهم،

---

(١) إن هذا الموقف لدى بعض العراقيين والعرب لم يأتِ من فراغ. وإنما يأتي من المقارنة بين معاملة الحكومات في منطقتنا التي تدّعي الاستقلال والسيادة الوطنية مع شعوبها، والتي بدورها تعاني هذه الشعوب من أنواع الاضطهاد والحرمان والتعسف في ظلّ حكوماتها! وبين معاملة الحكومات الاستعمارية لمواطنيها وشعوبها، بل معاملة اللاجئين عندها من العرب. والأدهى من ذلك حينما يقارن العراقي أو العربي ما يجري في سجون بلاده لسجناء الرأي في ظل الحكم الوطني - كما يقال - مع حالة السجناء السياسيين في سجون بلاد المستعمرين. وكما يقول المثل العراقي الشعبي: «راوي الموت يرضَ بالصخونة». أي يرضى الشعب بسخونة المرض متأملاً الشفاء، إذا رأى الموت والدمار.

يتحولون إلى أدوات معدنية جامدة، تتحرك بإرادة خارجية، فيكون همهم الأساس إشباع بطونهم وغرائزهم الحيوانية، حيث تتهدد حتى هويتهم الإنسانية! على عكس التربية الإسلامية التي تحمّل الإنسان المؤمن رسالة الحياة الكريمة الهادفة، يقول الإمام علي عليه السلام: «..فما خُلقتُ ليشغلني أكْلُ الطيبات، كالبهيمة المربوطة، همّهُا علفُها، أو المرسلةِ شُغُلُها تقمّمُها، تكترش من أعلافها، وتلهو عمّا يرادُ بها..»(١).

فهناك أهداف نبيلة ورفيعة من أجلها خلق الله الإنسان، يقول تعالى:

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(٢).

وفي الوقت ذاته إبتلاه في هذه الدنيا بإغراءات وشهوات، هل يستطيع أن يسايرها في الإطار المشروع كي يبلغ أهدافه السامية؟ أو يفشل في هذا الاختبار المصيري. فالأنبياء والأئمة والصالحون يدعون الناس إلى الاستقامة والتهذيب، ومن ثمّ إلى مواجهة الباطل ومقاومة الظلم. يقول تعالى:

﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٣).

بينما يسعى الشيطان والمستعمرون لتضليل الإنسان وتذويب إرادته ليفشل في الامتحان وبذلك تسهل السيطرة عليه واستغلال خيراته واستعمار بلاده. ومن هذا المنطلق استمرت الإدارة البريطانية في نشر الثقافة الهدّامة ضمن اتجاهين متكاملين لتحقيق هدفها المحوري، وهما:

---

(١) نهج البلاغة، باب الرسائل رقم ٤٥. تقمّمُها: التقاطها للقمامة، أي الكناسة، تكترش: تملأ كرشها، الأعلاف: جمع علف وهو أكل الدابة.

(٢) سورة المؤمنون ٢٣/ ١١٥.

(٣) سورة العنكبوت، ٢٩/ ١-٣.

١ ـ المناداة بحقوق المرأة وحريتها الشخصية، فركزّوا على إخراجها من حالة الحجاب والالتزام، إلى حالة التبرّج والسفور والاختلاط مع الرجال باعتبار إن هذه الحالة من مظاهر الحداثة والتقدم. فصَدرت كتب في هذا الاتجاه ونشرت قصائد شعرية، وأشاعوا الأغاني والأفلام والمجلات، بهدف تزيين سفور المرأة، فانبرى الشعراء والأدباء لدغدغة عواطفها بكلمات معسولة، فمثلاً يخاطبها الشاعر جميل صدقي الزهاوي بقوله:

إسفري فالحجاب يا ابنةَ فهرٍ	هو داءٌ في الاجتماع وخيمُ
إسفري فالسفور صبحٌ زاهرٌ	والحجاب ليلٌ بهيمُ
كل قديم إلى التجدّد ماضٍ	فلماذا يقرّ هذا القديم؟[١]

٢ ـ المناداة بالحرية الفكرية في مجال العقيدة والعبادة والسلوك، بهدف زعزعة ثقة المسلمين بعقيدتهم وتعاليمهم وتاريخهم وقيمهم. فقد أشاعوا الإلحاد والتشكيك بوجود الخالق، والوحي الإلهي، وأثاروا شبهات عديدة حول القرآن الكريم، والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والمعاد يوم القيامة، ونشروا الكتب التضليلية، وكتب تناولت التاريخ الإسلامي بغية تشويه الحقائق ونزع ثقة المسلمين بتاريخهم، وكتب توجهت في سعيها نحو إثارة المسألة الطائفية في أوساط المسلمين، فمثلاً صدر في بغداد أواخر عام ١٩٢٦م، ١٣٤٥ هـ كتاب بعنوان (الدولة الأموية في الشام) للمؤلف أنيس زكريا النصولي. فأثار ضجة هائلة في الأوساط الثقافية والاجتماعية وخاصة عند الإسلاميين والشيعة منهم بالتحديد. وكان زمن نشره يساعد على توجيه هجمة ثقافية ضد الإسلاميين من البوابة التاريخية. فانعكست ردود الفعل في النوادي الاجتماعية ومجالس

(١) ذكرتُ هذه الأبيات من محفوظاتي المدرسية أيام المتوسطة والإعدادية، وللأسف كان المنهج الدراسي يطالب بحفظها، وأعتقد إن المنهج المقرّر بتلك الصورة للشباب والشابات ضمن مؤامرة الغزو الثقافي الاستعماري للمسلمين.

العلماء والصحف المحلية، وآنبرى بعض العلماء للرّد على الكتاب، ومن الكتب التي صدرت ضده هو كتاب، «دولة الشجرة الملعونة الشامية» للسيد محمد مهدي القزويني مطبعة دار السلام ١٣٤٦هـ[1].

ومما لا يخفى، أن تحريك هذه المعارك كان يتم بتدبير من البريطانيين، كأسلوب هجومي ضد التيار الإسلامي، لدفعهم بآتخاذ الإجراءات المضادة في إطار المعركة الثقافية والاجتماعية فيما بين المسلمين أنفسهم، ليبعدوهم عن المحور السياسي والإداري والمطالب الوطنية. يقول خيري العمري: «ولا شك أن قضية النصولي سببت خلق جوٍّ مشبع بالتوتر، مملوء بالريب. وبطبيعة الحال لم يختفِ هذا الجو بآنتهاء القضية المذكورة، بل بقيت ذيولها ونتائجها، وانعكست آثارها في الأحداث التي تعاقبت والقضايا الأخرى التي طرحت الموضوعات التي برزت فيما بعد، فقامت مساجلات عنيفة ودارت مناقشة حامية على صفحات الصحف ساهمت فيها بخبث جريدة (التايمس) البغدادية، التي كانت تعبّر عن آراء دار الاعتماد البريطاني، [ثم يتساءل الكاتب بقوله]، وبقي سؤال يدور في الأذهان، ترى من الذي كسب من وراء هذه الضجة؟ [ويجيب بقوله] أغلب الظن أن دار الاعتماد البريطاني هي التي خرجت من المعركة غانمةً، فقد كسبت تصديع عرى الوحدة [الوطنية]، وكسبت جواً مشبعاً بالحقد الطائفي، غير أن دار الاعتماد البريطاني لم يفتها استغلال هذه الظروف في تحقيق أغراضها السياسية وإحباط المفاوضات العراقية ـ البريطانية، التي استهدف منها الجانب العراقي تعديل الاتفاقية العسكرية على نحو يقرر إدخال التجنيد الإجباري، فلم تجد دار الاعتماد ـ وهي التي كانت تعارض هذا المشروع ـ خيراً من هذا الجو تستغله في

---

(١) راجع تقييمات كتاب النصولي في مجلة (العرفان) العدد السابع، السنة الثالثة عشرة، آذار ١٩٢٧. وكذلك مجلة (المقتطف) في العدد ١ مارس سنة ١٩٢٧. الجزء الثالث من المجلد السبعين. ونشرت مجلة (الكشّاف) العدد الثالث السنة الأولى. آذار ١٩٢٧ بعنوان (مظاهرة حول كتاب النصّولي).

خنق المشروع المذكور، الذي دعت إليه بعض الأوساط الوطنية فتمكنت من القضاء عليه بحيث طوي بعيداً»[١].

وبالفعل كان سلاح إثارة الطائفية الذي استخدمته بريطانيا والمرتبطين معها، من أخطر الأسلحة التي تؤدي إلى تمزيق وحدة المسلمين، وقد كانت يقظة علماء الدين الواعين بالمرصاد لإحباط تلك المحاولات التي أُثيرت ضد الدين الإسلامي أو ضد وحدة المسلمين، وقد شهد تاريخ السيد الاصفهاني - المرجع الأعلى للشيعة آنذاك - معالجات واعية بتوجيهٍ منه، وذلك لصرف النظر عن طباعة الكتب الهدّامة والممزقة للساحة الإسلامية عن طريق شراء المخطوطات من أصحابها مثلاً. وكذلك لإقناع بعض الكتّاب بضرورة الابتعاد عن كتابة تلك الإثارات في الصحف والمجلات. وفي حالات خاصة حينما كانت تصل الأمور إلى درجة لا تطاق، كان السيد المرجع يستخدم الحسم الشرعي لقطع دابر المضلّلين عبر الفتاوى الصارمة، كما فعل ذلك مع أحد الخطباء وهو ينال من قدسية بعض الأنبياء والأولياء بدوافع قومية فمثلاً كان يستهين بمواقف الإمام زين العابدين عليه السلام لأن أُمّهُ فارسية!!. ومما يذكر أيضاً في هذا الصدد للمرجع السيد الاصفهاني إنه استطاع أن يخمد نار الفتنة التي كادت أن تشتعل بين المسلمين في البصرة، من خلال بعض الإثارات الاعتقادية المهمة[٢]. كل ذلك لغرض رصّ

---

(١) العمري: مرجع سابق، ص١٦٩-١٧٠. راجع التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم عن أحوال العراق لسنة ١٩٢٧، ترجم في جريدة العالم العربي، بأعدادها التالية: ١٧و١٨و٢٠، تشرين الثاني عام ١٩٢٨.

ولمعرفة تفاصيل كتاب النصولي ووجهات النظر في نقده، راجع، العمري: المرجع ذاته، الفصل الرابع، بعنوان (كتاب وأزمة)، ص١٤٤-١٧٠.

(٢) تجد نص رسالة السيد أبو الحسن الاصفهاني لأهالي البصرة لدى، آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجع السابق، ص١٦٥-١٦٦. للاطلاع على النص الكامل للرسالة راجع الملحق رقم ٤٠ في نهاية الكتاب. ويذكر المؤلف قصصاً كثيرة في صدد تعامل السيد مع بعض المؤلفين المغرضين، حيث استطاع أن يقنعهم بعدم نشر كتبهم. راجع المرجع ذاته، ص١٥٩-٢١٧.

الصفوف وتوحيد كلمة المسلمين.

وبالفعل ما كانت تلك الإثارات المغرضة من نشر الكتب الهدّامة والمقالات المضلّلة إلا حلقات مترابطة هدفها شلّ الأمة عن حركتها الفاعلة. فقد سبقتها محاولات متعددة في كتب مشابهة، فمثلاً في ١ أيلول عام ١٩٢٣، ظهر في بغداد كتاب (النهضة الإسرائيلية وتاريخها الخالد) يدعو لنصرة الصهيونية علناً، فتصدت له جريدة الاستقلال التي كان يصدرها عبد الغفور البدري، وكانت من أشهر الصحف حماسة في الدفاع عن فلسطين والقضية الفلسطينية، فنشرت في ١٤ أيلول ١٩٢٣، ٣ صفر ١٣٤٢هـ، كلمة حول الكتاب، ومما جاء فيها: «الكتاب ليس كما يدّعي المؤلف في عنوانه نهضة وتاريخ، بل دعوة إلى الإنضواء إلى لواء الصهيونية»..، وفي ١٥ أيلول نشرت مقالاً ورد فيه «..ويشهد الله إننا كنا قد غضضنا الطرف عن الصهيونية، ولكننا لما رأيناها تتفشى بيننا، ورأينا النجمة الصهيونية مرسومة على أبواب المخازن، والتبرعات تذهب إلى فلسطين، كما بُلّغنا، وكتاب (النهضة الإسرائيلية) يباع على مشهدٍ منّا، رأينا السكوت عن ذلك خيانة»[١] بينما «كانت حوادث فلسطين الدامية تترك صداها العميق في الرأي العام وقد سارع الجمهور بسبب موقف الصحافة، وفي مناسبات مختلفة من عام ١٩٢٥-١٩٢٦و ١٩٢٧، إلى عقد الاجتماعات الاحتجاجية، وجمع الإعانات المالية لمساعدة فلسطين العربية»[٢]، وأيضاً من الطرق التي استهدفت تمييع القيم الإسلامية في داخل المجتمع العراقي، تلك المحاولات التطبيعية من قبل الحركة الصهيونية، منذ أوائل عام ١٩٢٨ مع دول الشرق الأوسط، وذلك لأغراض اقتصادية في ظاهرها، ولكنها تستبطن أغراض جوهرية في الاستغلال والاستعمار الثقافي. فانتشرت إشاعة بأن (السير الفردموند) أحد أقطاب الحركة الصهيونية وكبار رجال الأموال، سيصلون بغداد في ٨

(١) جريدة الاستقلال: العدد ٢١٩. بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٢٣. وكذلك العدد ٢٢٠ في ١٥ أيلول ١٩٢٣.

(٢) العمري، خيري أمين: المرجع السابق، ص١٧٢.

شباط ١٩٢٨م، ١٧ شعبان ١٣٤٦هـ، وإن الأقلية اليهودية في بغداد تعدّ لاستقبالهم، مما أثار الرأي الإسلامي العام ضد هذه الخطوة التي تعدّ استفزازاً مباشراً لصميم مشاعر الشعب، لذلك «في ظهر يوم ٨ شباط إجتاحت شارع الرشيد [ببغداد] مظاهرة طلابية تحمل الأعلام العراقية، وترفع لوحات كتب على بعضها (يسقط وعد بلفور) (فلتسقط الصهيونية)، (فليرجع الزعيم الصهيوني الفردموند)، وقد تصدى رجال الشرطة إلى هذه المظاهرة في محاولة لمنع مواصلة سيرها نحو جسر الخر، فاشتبكوا معها في معركة عنيفة استعان فيها الطلبة بالحجارة والعصي والقناني واستخدم فيها الشرطة هراواتهم وخيولهم.. [مع ذلك] واصل الطلبة سيرهم نحو جسر الخر في جوٍّ من الحماسة ونشوة الظفر، وعند جسر الخر رابط الطلبة وعيونهم ترقب بحذر ونشاط وتفتش السيارات القادمة بغية العثور على سيارة (الفردموند) حتى إذا خيّم الظلام ولم يجدوا أثراً لسيارة (موند) عادوا إلى شارع الرشيد في الليل وهم يهوّسون [يهتفون] بحماسة أشد [بقولهم]: «رَدّينا السير موند وجينا»[1]. فلم يبق في بغداد كثيراً بل رحل في ١٥ شباط ١٩٢٨ بصورة غير اعتيادية[2]. بعد أن نُقل تحت الحراسة المشددة والسّرية التامة إلى دار الاعتماد البريطاني. وتطورت القضية حيث تحولت إلى مجلس الوزراء، وأراد المستشار القانوني لوزارة العدل (المستر دراور) اصدار مرسوم يخوّل وزير المعارف حق معاقبة الطلبة المعارضين، كما ويخوّل وزير الداخلية سلطة وضع الأشخاص تحت الرقابة وللمرسومَيْن أثر رجعي لما مضى من الوقائع. وهنا رغب وزير العدلية حكمت سليمان بالاستقالة، وهدّد وزير المعارف السويدي بالاستقالة فسحب المستشار العدلي الأثر الرجعي للمرسومَيْن، لكن السلطة أنزلت عقوبات على عدد من الطلبة عبر محاكم

(١) أي أرغمنا (السير الفردموند) على العودة والخروج من بلدنا، ومن ثم عدنا ظافرين. العمري، المرجع ذاته، ص١٧٤-١٧٥. أنظر ملحق جريدة العراق في ٩ شباط ١٩٢٨، وجريدة العالم العربي في ١٠ شباط ١٩٢٨.

(٢) العمري، المرجع ذاته، ص١٩٠.

الجزاء، بتهمة المظاهرات المعادية للسلطة، وبالفعل تم طرد بعض الطلبة من المدرسة[١].

في حينها تعاطف الرأي العام مع الطلبة، فعقد اجتماع في جامع الحيدر خانه، في أول جمعة من وقوع المظاهرات، ندّد المجتمعون بقرار فصل الطلبة ورفعوا شعارات تؤيد جهاد الفلسطينيين وتعادي الصهيونية وإسرائيل، فانعكست هذه النشاطات في الصحف المحلية والخارجية[٢].

والملاحظ على هذه التطورات أن السلطات البريطانية، بتخطيطها وتنفيذ الحكومة المحلية، قد استبدلت المعارك المبدئية بين الإسلام والكفر، وذلك لأنها تؤدي إلى توحيد صفوف المسلمين ضد الكافرين، بمعارك داخلية فيما بين المسلمين أنفسهم، وذلك لأنها تحمل طابعاً تحريضيّاً يستبطن إثارة غرائزية وعدوانية، وفي حالة نشوبها ستتنازع الأمة فيما بينها، وتفكك عرى الوحدة بين الناس، وتتفرّق الأمة إلى أجزاءٍ متعددة يسهل على الاستعمار تحريك بعضها ضد البعض الآخر عن طريق إثارة الروح الطائفية أو القومية وأحياناً المحلية، وبذلك سيجني المستعمرون وأذنابهم في السلطة ثمرة تلك الصراعات الداخلية، فهم الغزاة لبلادنا، والغزاة لا يفكرون إلا بمصالحهم الخاصة، وهذه المصالح لا تتحقق لهم إلاّ عبر إذلالنا وتفريق كلمتنا وتشتيت وحدتنا، يقول الإمام علي عليه السلام: «آغزوهم قبل أن يغزوكم، فوالله ما غُزي قوم قطّ في عُقر دارهم إلاّ ذَلّوا»[٣].

---

(١) العمري، المرجع ذاته، ص١٧٧-١٧٨. تجد قائمة بأسماء الطلبة المفصولين في هامش صفحة ١٧٧، رقم(١).

(٢) العمري، المرجع السابق، ص١٧٩. راجع ملحق جريدة العراق، الصادر بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ وقد نقل العمري أقوال الصحف المحلية والعربية وتفاعلات القضية في الساحة العراقية على المستوى الشعبي والرسمي، وداخل مجلس النواب أيضاً. كما ونشرت (الديلي اكسبرس) مقالة بعنوان (الرقابة لكمّ الأفواه في العراق) أشار إليها مراسل الصحيفة إلى أن السلطة العراقية تحجر البرقيات لتعرضها على المندوب السامي. وإن سكرتير المندوب السامي منع إرسال البرقيات حول المظاهرات الطلابية ضد (موند). وقد أثيرت المسألة داخل مجلس العموم البريطاني. كذلك، راجع العمري، المرجع ذاته، ص١٧٩-١٩٢.

(٣) نهج البلاغة، باب الخطب، رقم ٢٧. عُقر الدار - بالضم -: وسطها وأصلها.

بـالرغم مـن طغيـان الموجـة القوميـة والعلمانيـة في المعـارك الجديـدة، إلا أن الإسلاميين سجلوا محاولات للخروج من المأزق السياسي الخانق للحالة الإسلامية، لاسيما من قِبل العلماء الواعين، وذلك ليعيدوا المعادلة الحقيقية إلى الساحة الطبيعية، أي إلى المعركة المبدئية بين الكفر والإسلام، وبين الاحتلال وطلب الاستقلال، وذلك عبر تعميم نداء الاستغاثة بالمسلمين للخروج من المعارك الجانبية المحدودة إلى المعركة المصيرية، فدعوا الأمة الإسلامية إلى خوض الجهاد المقدس ضد الكفار المعتدين على بلادنا، وطالبوا الأمة بتوحيد طاقاتها من أقصاها إلى أقصاها ضد الصهيونية والاستعمار. ففي تلك المرحلة برزت شخصيات علمائية تحمل همّ الأمة الإسلامية الموحدة، أمثال: الشيخ حبيب الله العاملي، والشيخ محمد جواد البلاغي، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ محمد رضا المظفر، فمثلاً نطالع المواقف المبدئية النبيلة للعالم الكبير الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في قضية اغتصاب الصهاينة لفلسطين، وممّا يذكر في ترجمة حياة ومواقف هذا العالِم المصلح: إن «تسليم الأرض المقدسة إلى الصهاينة كان أهم حادث أهاج عنده كامن الأحزان وأثار لاعج الأشجان، فبعد حضوره للمؤتمر الإسلامي المنعقد في بيت المقدس ٢٧ رجب ١٣٥٠هـ، ٧ كانون الأول ١٩٣١م، ظل يخطب وينشر المقالات والفتاوى منذراً بالخطر الداهم، مثيراً المشاعر والهمم لتلافي الخطر. وقد آلمه الخمود والهمود والخنوع والخضوع الذي عمّ العالم

العربي والإسلامي إزاء المصيبة الفادحة، بسبب سيطرة المستعمرين القاهرة، وتسلط عملائه وصنائعه في البلاد العربية، وآلمه أن يجد العين بصيرة واليد قصيرة والجناح كسيرة، والأمر لا يطاع والكلام صيحة في واد، ونفخة في رماد.

لقد أسمعتَ لو ناديتَ حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

كما كان يكرر ذلك، ودفعه إلى أداء واجبه في الكلام والكتابة والخطابة رغبته في تنفيس الكرب ونفث ما في الصدور، وتخفيف العبء، وترويح النفس، وأملاً بأن يُحدث الله بعد ذلك أمراً، وإن الليالي حُبلى تلد كل عجيب ولابد للضعيف من ناصر ولابد للمظلوم من يومٍ ينتصر فيه على الظالم»[١].

إن هذه المواقف المسؤولة أطلقها هذا الإمام الكبير بشجاعةٍ فائقة، في وقت منع فيه العلماء من التدخل في الشؤون السياسية، فكأنما توزعت الأدوار ما بين العلماء الإسلاميين للتصدي للمستعمرين من كافة الجبهات. ففي العراق كانت الخطة البريطانية متزامنة في خطوتين خطيرتين:

الأولى: تجميد النشاط السياسي للعلماء الكبار.

الثانية: تعريض الساحة الإسلامية على المستوى الشعبي والنخبوي عبر المدارس الحديثة والإرساليات التبشيرية، لصراعات فكرية حادة تستهدف زعزعة ثقة المسلمين بالقرآن والتعاليم الإسلامية. إلا أن المرجع الأعلى الإمام الاصفهاني والعلماء الآخرين تصدّوا لقيادة الثورة الثقافية في تلك الظروف الصعبة، فبرزت نشاطات إسلامية وفعاليات تربوية هادفة في تلك الآونة وخصوصاً في النجف وكربلاء والكاظمية، وغيرها من مدن العراق. وذلك عندما أحسّت القيادات الدينية بخطورة الحملات التبشيرية التي كانت تمتاز بالخدمات الصحية، والمساعدات الإنسانية وتوزيع الكتب

---

(١) كاشف الغطاء، محمد حسين: في السياسة والحكمة، دار التوجيه الإسلامي (بلا تاريخ)، من تقديم الكتاب، بقلم ولده عبد الحليم، ص٩، تاريخ المقدمة سنة ١٩٧٥م.

الخاصة بالتبشير المسيحي، والتشكيك بالإسلام، لذلك تصدى الإسلاميون خصوصاً العلماء للوقوف أمامها. ففي مدينة العمارة في جنوب العراق - مثلاً - نشطت الإرساليات التبشيرية، لذلك ذهب إليها الشيخ حبيب الله العاملي في ١٩٢٨، لمواجهة التحرك الصليبي، المتميز بالإمكانيات المالية الكبيرة للحملات التبشيرية إلى جانب السلطة والقوة العسكرية البريطانية التي تضفي هالة معينة لتحركهم، إلا أن الشيخ العاملي استطاع أن يؤسس فيها مكتبة إسلامية هادفة، جذبت الشباب إليها بدلاً من المكتبة البريطانية، وأصدر مجلة الهدى سنة ١٩٢٩، وهي مجلة إسلامية ثقافية تربوية، آعتنت بتسليح الجيل الصاعد بالثقافة الواعية أمام الهجوم الثقافي لأدوات المحتل الغادر. ومن ثم استطاع أن يعرقل نجاح المشفى البريطاني التابع للحملة التبشيرية، وذلك بإصداره فتوى تحرم مراجعة المشفى المذكور، لأن رجال التبشير كانوا يستغلون المرضى في حالة ضعفهم، لإملاء الأفكار الصليبية عليهم، وقد نجح الشيخ في مهمته بعد أن رتّب البديل على نفقته الخاصة بالإتفاق مع طبيب لبناني. وممّا يذكر حول هذه النشاطات الإصلاحية والثقافية إنها كانت تعتبر ضمن نشاط التحرك الإسلامي في منظور أجهزة السلطة، لذلك كانت لهؤلاء المصلحين معاناة خاصة مع الإداريين والشرطة المحليين، لأنهم كانوا إلى جانب الحملات التبشيرية والمشاريع الحكومية، وبالمقابل كانوا يعرقلون مشاريع التيار الإسلامي حتى في المجال التربوي العام، خوفاً من تطوره وانتقاله إلى المجال السياسي والجهادي.

وقد كانت القيادات الدينية بما فيها المرجع الأعلى في سعي حثيث وعمل متواصل لدعم هذه المحاولات التربوية. ومن المفيد أن نذكر أن العمل الثقافي في تلك المرحلة كان يلقى استجابة - أحياناً - من رجال السلطة أيضاً، إما لتوازنات خاصة بين أجنحة النظام، أو لهدف معين يقصدونه ضمن الخطة، ولكن المهم أن الحصيلة النهائية تصب إلى جانب الإسلاميين المصلحين. كما حدث مع الرجل المصلح الشيخ العاملي،

حيث التقى الملك فيصل، فطلب منه تغيير رئيس الأطباء ومدير الشرطة والمحافظ لمدينة العمارة الذين كانوا يعتبرون بمثابة العقبة الكبيرة أمام توجهاته الثقافية والتربوية هناك. واستجاب الملك لمطاليبه. فأُعيد نشاط المشفى الملكي الحكومي وأغلق مشفى الحملة التبشيرية، ومن نشاطاته الثقافية أيضاً، أصدر قصة ممتعة بعنوان (محمد الشفيع) رداً على كتاب أصدرته الحملة التبشيرية بعنوان (من يشفع لنا؟) وقد أكّدت هذه الدراسة على أن النبيّ عيسى بن مريم عليه السلام هو الشفيع يوم الحساب(١).

كما وأصدر الشيخ محمد جواد البلاغي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ، ١٩٣٤م، كتب مهمة منها: الهدى إلى دين المصطفى، وكتاب التوحيد والتثليث، وأنوار الهدى، والبلاغ المبين، ورسالة في رد شبهات الملحدين..، وكانت هذه الكتب في غاية الأهمية آنذاك في اتجاه تقوية الإيمان بالشريعة الإسلامية الخاتمة للديانات، فكانت تنبّه المسلمين المرشحين لقبول تأثيرات الصليبيين، وذلك بدفع الشبهات عن الشريعة الإسلامية بأُسلوب علميّ واضح(٢). وكانت هذه الكتب وأمثالها تبث الوعي الإسلامي في المجتمع، وتقف بحزم أمام الأفكار المستجدة التي تعتبر من إفرازات الثقافة الغربية، كفصل الدين عن السياسة، وحصر الدين الإسلامي في إطار العبادات دون المعاملات، يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في حديثه عن الأحزاب والسياسة: «..أما التدخل بالسياسة، فإن كان المعنيّ به هو الوعظ والإرشاد، والنهي عن الفساد والنصيحة للحاكمين بل لعامة العباد والتحذير من الوقوع في حبائل الاستعمار والاستعباد، ووضع القيود والأغلال على البلاد وأبناء البلاد. إن كانت السياسة هي هذه الأمور.. نعم أنا غارق فيها إلى هامتي، وهي من واجباتي وأراني مسؤولاً عنها أمام الله والوجدان وهي من وظائفي.. فسياستنا هي سياسة النبي والأئمة ـ سلام الله عليهم ـ الخالية عن كل هوىً وهَوَس

(١) شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي، ج٢، ص٣٠٥-٣١٠.

(٢) شبر، حسن: المرجع ذاته، ص٣١٢.

وطمع ودنس.. وإذا كان المعنيّ بالسياسة، هو إحداث الفتن والثورات والاضطرابات للتوصل إلى الحكم والجلوس على الكراسي الناعمة لمعاملة الناس بالخشونة والغطرسة والكبرياء واستغلال النفوذ للمنافع الذاتية، والأطماع الدنيويّة والسمسرة للأجانب على البلاد، وتسلطهم على الأمة، ولو بإراقة الدماء، إن كانت السياسة هذا وما إليه، فإني أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الغوي الرجيم..»[1].

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن هذه الطريقة من الوعظ والإرشاد لغرض الإصلاح، طريقة مهمة، تنفع للتذكير والتنبيه والتصحيح، إلاّ أنها بحاجة إلى الجانب العملي والميداني، وبه تستكمل شرائط النهضة، فالسؤال المطروح هو: هل يكفي هذا الأسلوب الإرشادي من دون مشروع عملي، ضمن الظروف الموضوعية المتاحة؟

في الواقع إن هذا الأسلوب يصلح في ظل حكومة وطنية مسلمة تحتاج إلى ترميمات لنواقصها وسلبياتها. أما حينما تكون هوية المسلمين مهددة من قبل المستعمرين في بلادهم، فالمسألة تحتاج إلى خطة عميقة، تتظافر فيها جهود المخلصين، لتتكامل شرائط بناء الإنسان والوطن. بدءاً من التخلص من المحتلين وانتهاءاً بإقامة حكومة العدل والمساواة، ومروراً ببث الوعي الأصيل ولملمة طاقات الأمة، وتوحيد صفوفها. وهذه الحالة أخذت تتبلور لدى بعض العلماء المجتهدين، وظهرت فيما بعد شيئاً فشيئاً.

فلقد أكّد الإمام المصلح الشيخ كاشف الغطاء على حثّ المسلمين على التمسك

---

(١) كاشف الغطاء، محمد حسين: المرجع السابق، ص١٠٥-١٠٦. ولمعرفة موافقة السياسة المعبرة عن موقف الإسلاميين بصورة عامة، بشأن قضية فلسطين والجهاد ضد الصهاينة، راجع المرجع ذاته، ص٥٩-٦٦. وفي الكتاب بحوث حول المطالب الأساسية للمسلمين في تلك المرحلة، والأهداف الكبرى للإسلام في المؤاخاة والوحدة الإسلامية، والردّ على التفرقة الطائفية، والأفكار الهدّامة، راجع بحثه (حول قضية البهائية) المرجع نفسه، ص٥٥-٥٨. كذلك بحثه (نداء إلى الطوائف الإسلامية في البحرين) ص٤٧-٤٨.

بعقيدهم. ووحدة صفوفهم، حيث قال: «..إن قصاراي من دعوتي هذه، أن أستنهض همم إخواني المسلمين واستلفتْ أنظارهم واستحضرْ أفكارهم، وأستثير مدافع غِيرهم ونيران عزايمهم بجميع شُعبهم وعناصرهم وأسناخهم وأواصرهم راغباً بعاطفة الإسلام إليهم ناشراً عليهم دعوته وصرخته فيهم وبغيته منهم، متوسلاً بكل وسيلة أن يجدّوا ويجتهدوا.. في إعادة مجدهم المؤثل، والعود إلى مقامهم الأول، ولا يتسنى لهم ذلك إلا بأن ينتبهوا من خدر الكسل إلى نشاط العمل، وينهضوا من وهدة الجهل إلى ذروة العلم، ويمتطوا صهوة المعارف وغارب الطلب ويبذلوا النفْس والنفيس دون التفاني على التمسك بعرى هذا الدين، ويحملوه أشد ما يكون بكلتا اليدين بل في القلوب وعلى الرأس والعين، فإن فيه معادن البركات وينبوع الخيرات وجامع السعادات.. [حتى يقول].. والإسلام في أشد الحاجة اليوم إلى ما كان محتاجاً إليه بالأمس، من اتحاد الكلمة وجمع شتات عناصر الأمة والتحزب والتآلف بجامعة حكمة التوحيد المقدسة والتعاون والتعاضد بقوة العلم وسطوة العمل..»[١].

ومن النماذج المهمة أيضاً، الشيخ الكبير محمد رضا المظفر المتوفى عام ١٩٦٣م، فهو يعد من أبرز العلماء المهتمين بتطوير المناهج الدراسية للحوزات الدينية، وقد أظهر براعةً مهمةً في تحديثها بما يتناسب مع التجديد المتأصل، فكتب عدة كتب دراسية، وقد أصبحت معتمدة في الدراسات الفقهية، ومن أبرزها كتاب: المنطق، وكتاب: أصول الفقه، وكتاب: عقائد الإمامية[٢]، حيث يشهد جيلنا الحالي بفضله وخدماته العلمية، ومساهماته الكبيرة في إنجاح المشروع الكبير لجمعية منتدى النشر التي أُسست في ١٣٥٣هـ، ١٩٣٥م. حيث كانت «مقاصد المنتدى تعميم الثقافة الإسلامية والعلمية والإصلاح الاجتماعي بواسطة النشر والتأليف والتعليم، وغير ذلك من الطرق

(١) كاشف الغطاء، محمد حسين: المرجع ذاته، ص٣٢.

(٢) هذه الكتب للشيخ محمد رضا المظفر طبعت مراراً في النجف وبيروت وقم.

المشروعة، التي يسنها مجلس إدارته»[(١)].

وقد أُسست في بغداد (جمعية الهداية الإسلامية) في ١ كانون الثاني ١٩٣٠، وكانت غايتها مقاومة الإلحاد وفضح أساليب نشره في صفوف شباب المسلمين. وكانت برئاسة الشيخ إبراهيم الراوي[(٢)].

وفي كربلاء أحدث المرجع السيد حسين القمي المتوفى سنة ١٣٦٦هـ -١٩٤٧م نقلة نوعية في الحركة العلمية بكربلاء إثر دروسه وبحوثه، فكان يشترك كبار الأساتذة والعلماء فيها، أمثال الميرزا مهدي الشيرازي والسيد محمد هادي الميلاني والمرجع الكبير أبو القاسم الخوئي الذي حضر كربلاء لفترة قصيرة باحثاً وأستاذاً. وحتى حينما آلت المرجعية العليا إلى السيد القمي وانتقل إلى النجف الأشرف بقيت كربلاء تؤدي رسالتها العلمية في الفقه والأصول، والإصلاحية عبر التبليغ فظهر فيها «علماء كبار فطاحل يصنفون بالطبقة الممتازة ممّن أغنوا الحوزة بدروسهم وبحوثهم الفقهية والأصولية أمثال العالم الشيخ علي الشاهرودي المتوفى سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م »[(٣)] والعلامة الميرزا هادي الخراساني الحائري المتوفى سنة ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م، الذي عرف بالتأليف والتحقيق، فصدر عنه كتاب (دعوة الحق) و(أصول الشيعة وفروع الشريعة)، وغيرهما. وكذلك ظهر السيد عبد الحسين الحجة أحد كبار علماء كربلاء المتوفى سنة ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م، بأسلوبه الخاص في التعامل مع المسؤولين والإداريين، فقد عرف بالشجاعة والتصدي المباشر لهم، وكانت داره تعرف بالمحكمة من قبل الناس لفضّ المنازعات وحل الخصومات.

---

(١) شبر، حسن: المرجع السابق، ج٢، ص٣٣١. وقد حصل الشيخ المظفر عبر جهوده الكبيرة على موافقة رسمية لتأسيس (كلية الفقه) في النجف الأشرف. وأسست الجمعية (لجنة الوعظ والخطابة) لتخريج الخطباء الهادفين وكذلك بعض المشاريع الصحية والثقافية والخدماتية. وهذا الحديث يخص ما بعد مرحلة بحثنا. راجع شبر، المرجع ذاته، ص٣٢٩-٣٣٨.

(٢) المرجع ذاته، ص٣٤٢.

(٣) الشاهرودي، نور الدين: الحركة العلمية في كربلاءص١٨٥.

وقد أصدر السيد حسين القزويني الحائري المتوفى سنة ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م كتاب (المدينة الفاضلة في الإسلام)، رسم فيه معالم بناء السعادة في ظل الإسلام. وهكذا شهدت الساحة الإسلامية علماء كبار كان لهم الأثر الواضح في تلك المرحلة[١].

وعلى المستوى الحركي، حصل تطور محدود في وضع الشيعة، يقول الدكتور خالد التميمي: «في الفترة بين حزيران/ يونيو - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٢، تمّ اتخاذ خطوات من قبل علماء النجف وكربلاء ورؤساء القبائل في الفرات الأوسط، نحو تأسيس حزب للشيعة، ففي ١٦ تموز/ يوليو ١٩٣٢، جرت محاولة للقيام بتكوين (جمعية شباب الشيعة)، وقد بلّغ ضباط قسم المباحث الجنائية عن العديد من المحاولات التي قامت بها عناصر من شباب الشيعة لتنظيم أنفسهم في جمعيات طوعية أريد بها توسيع نسبة الشيعة في السلطة، لكنهم لم ينجحوا بسبب عدم شهرتهم وتأثيرهم في الناس بالمفهوم التقليدي للتسلسل الاجتماعي. ومن بين الجمعيات التي أُسست آنذاك جمعية سرية تأسست في النجف في شهر آب/ أغسطس وسميت (الصباح).. وجمعية شباب الشيعة هي التي أنشأها عبد الحسين كبه وسيد محمد حسين في شهر تموز/ يوليو ١٩٣٢ في بغداد [أُنشأت] بمحاولة أخرى في ٥ آب/ أغسطس ١٩٣٢، لكن عبد الحسين كبه أهمل الجمعية لما علم مسبقاً بأنه سيصبح عضواً في الوفد العلمي المبعوث إلى مصر للدراسة. ومن الجمعيات الشيعية الأخرى هي (جمعية الإحسان) التي دعمها الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء»[٢].

---

(١) للمزيد من الاطلاع راجع المرجع ذاته، فقرة الحركة العلمية في كربلاء بالنصف الثاني للقرن الرابع عشر ص٦٥ وما بعدها فقرة حوزة كربلاء بعد الشيرازي ص١٨٣ وما بعدها.

(٢) التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، مرجع سابق، ص٣١٣-٣١٤.

دخول العراق عصبة الأمم - بداية عهد الاستقلال الرسمي

قُبل العراق عضواً في عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٣٢، وبه أُلغي الانتداب عنه، وأُعلن استقلال العراق رسمياً[١]. ويعتبر العراق «أول دولة منتدب عليها تحرز الاستقلال وتتخلّص من الانتداب»[٢]، وهكذا تمّ «ظهور دولة جديدة إلى عالم الوجود بسلام بينما كان ذلك لا يحدث في الماضي إلاّ بوسائل العنف»[٣]. وبذلك «أصبح العراق العضو السابع والخمسين في العصبة، وثالث دولة في الشرق الأوسط تدخل المنظمة الدولية»[٤]، إلا أنه أُعلن - أيضاً - عن التزام العراق بكافة المعاهدات

(١) منتشا شفيلي، ألبرت، م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(٢) بصري، مير: أعلام السياسة في العراق الحديث، مرجع سابق، ص٢٦٦.

وللتفاصيل راجع: فوستر، هنري: نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الثاني، الفصل الثاني عشر: إنهاء الانتداب ص٤٤٩-٤٨٦. والفصل الثالث عشر: الحكاية بإيجاز ص٤٨٧-٥٠٤.

(٣) التكريتي، د. عبد المجيد كامل: مرجع سابق، ص٣١٧. مقتبس عن دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، إضبارة (دخول العراق عصبة الأمم)، تسلسل ٤٦٧٦- وع، رقم ك/١/١. كتاب رقم ٩٢٤ في ٢١ حزيران ١٩٣٢.

(٤) كانت نتيجة التصويت لصالح انضمام العراق إلى عصبة الأمم بالإجماع تقريباً، حيث صوّتت ٥٢ دولة من أصل ٥٦ دولة تشكل المنظمة الدولية (عصبة الأمم) وقد أصبح نوري السعيد أول مندوب عربي يدخل العصبة. وبعد صدور القرار ألقى نوري السعيد خطاباً أمام المجلس، شكر فيه الحضور على قبول العراق عضواً في العصبة. النصيري، عبد الرزاق أحمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، مرجع سابق، ص٢٩٩. وقد نُشر خطابه في جريدة (صدى العهد) بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٣٢.

التي عقدها مع بريطانيا، وبجميع الالتزامات المالية اتجاه الشركات الأجنبية، وكذلك حقوق الأقليات القومية، وصدر في العراق النظام القضائي الموحّد للعراقيين والأجانب بعد دخوله عصبة الأمم[١].

وهكذا انتقل العراق إلى فصل جديد من فصول المسرحية الاستعمارية الطويلة، فالجوهر الاستعماري بقي كما هو، بل تجذر عبر عملائه، فالإنكليز هم الحكّام الحقيقيون للعراق، وما رجال السلطة المحلية إلاّ كدمى طيّعة بأيديهم، يوجهونهم لأهدافهم، ويديرون الصراعات الداخلية وحالة المنافسة فيما بين السياسيين العراقيين، بطريقة تضمن لهم تحقيق المزيد من أهدافهم ومصالحهم، وذلك بأفضل السبل وأقل التكاليف. وكانت تلك السياسة البريطانية تقتضي تبديل وجوه أبطال المسرحية والشعارات والأسلوب الإداري، حسب الحاجة، «وعلى كل حال فإن يوم الاستقلال لم يكن أكثر من تكريس للاستعمار السياسي والاقتصادي البريطاني للعراق»[٢]. و«صحيح أن العراق قد أحرز الاستقلال الوطني من الناحية الاسمية، ولكنه مع ذلك كان تحت الانتداب. كما أن البلد لا يمكنه أن يوجد جيشاً قوياً قادراً على الدفاع عن الحدود دون إقرار الخدمة العسكرية الإلزامية، ولكن ليس بمقدوره إقرار الخدمة الإلزامية لأنه لا يملك جيشاً قوياً يمكّنه من فرض هذا القانون.. لقد كان الوزراء، ورؤساء الوحدات الإدارية العراقيون يصرّحون علناً بأنهم يصادفون هذا (الوضع الشاذ) في كل دائرة، فالحكومة العراقية كانت تدير السكك الحديدية وميناء البصرة، ولكن لم تكن تملكها.. والحكومات الأجنبية كان بمقدورها أن تمارس تمييزاً موجهاً ضد الرعايا العراقيين في قضايا التعريفات وغيرها من المسائل، في حين لم يكن من حق الحكومة العراقية أن تقابلها بالمثل. والرعايا الأجانب يتمتعون بحقوق قضائية خاصة في العراق،

---

(١) منتشا شفيلي: المرجع السابق، ص٢٩٧.

(٢) ضياء الدين، خالد: مرجع سابق، ص٢٦١.

لكن الرعايا العراقيين لا يتمتعون بامتيازات متشابهة في الخارج. والحكومة العراقية كانت تدفع نصف مصروفات المندوب السامي وموظفيه في العراق، لكنها لا تملك الإشراف على صرفها..»[1]. فأُدخل العراق في تلك المرحلة تحت الوصاية الفعلية للإنكليز، فالمندوب السامي الذي أصبح سفير بريطانيا في العراق بعد دخوله عصبة الأمم، «ظل يلعب دوراً بارزاً في حياة البلاد السياسية، فمن غير الممكن عملياً تشكيل أي وزارة دون موافقة منه، كما أنه كان يحضر اجتماعات الحكومة إلى جانب العديد من الموظفين المستشارين (الخبراء) الذين كان جهاز الدولة يعجّ بهم، والبعثة العسكرية الإنكليزية التي كانت تسيطر على الجيش العراقي»[2].

وهكذا نرى عهد الوصاية بآسم الاستقلال لم يختلف عن عهد الانتداب، حتى في الأشخاص، وإنما التغيير قد نال العناوين الظاهرية فقط، يقول الأستاذ حسين جميل: «إن الحاكمين في عهد الاستقلال (الناقص لسبب أحكام معاهدة ١٩٣٠ التي تنتقص من هذا الاستقلال) هم نفس الحاكمين في عهد الانتداب (المندوب السامي) حل محله (السفير البريطاني) بمركزه الممتاز الذي هيّئته له معاهدة ١٩٣٠، وامتيازات بريطانيا في العراق، واستمرار نفوذها فيه، والملك.. والوزراء نفس الوزراء السابقين، واستمر تزييف النظام البرلماني ومفاهيم هذا النظام ومؤسساته، بتكوين مجالس للنواب يختار الحاكمون أعضاءها، بحيث لم يكن للناخبين رأي في نوابهم إلى سنة ١٩٤٧.. بحيث أصبح مجلس النواب، ليس مجلس نواب الشعب، بل مجلس نواب الوزارة..»[3].

والآن، وبعد الوصول إلى هذه النتائج إثر تلك التجربة الإسلامية المليئة

---

(١) منتشا شفيلي: المرجع ذاته، ص٢٨١-٢٨٢.

(٢) منتشا شفيلي: المرجع نفسه، ص ٢٨٣.

(٣) جميل، حسين: في تقديمه لكتاب الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مرجع سابق، ص٩-١٠.

بالتضحيات والمواقف والنشاطات، يبقى أمامنا السؤال المصيري التالي:

أين النتائج التي كانت متوقعة لعموم التحرك السياسي والجهادي والتربوي في تلك المرحلة؟ وبمعنى آخر، أين مواطن الخلل التي حالت دون الوصول إلى تلك النتائج؟ والذي يمكن قوله -باختصار - في الإجابة عن هذه الإثارة، هو إن الخطة التغييرية كانت تشكو من ضعف قدرتها على توظيف طاقات الأمة في الساحة السياسية، على ضوء رؤية المراجع القادة، ولعل السبب يعود إلى ضعف حلقة الوصل ما بين القائد والأمة، هذه الحلقة التي من المفروض أن تكون على درجة عالية من الوعي والحكمة لتتمكن من توجيه حركة الأمة وضبطها في حالة المعارضة السياسية أو العمل الثوري، وأما السبل التي أُتبعت للوصول إلى الأهداف الكبيرة في إقامة حكم وطني إسلامي مستقل على أرض الرافدين، قد أدخلت القضية في دهاليز متعددة وأحياناً كانت مجهدة إلى درجة كبيرة، وخاصة بالنسبة للقيادات الدينية العليا حيث إنها غابت عن الساحة في لحظات حرجة، كما حدث لقائد ثورة العشرين. ومن ثم التراجعات من قبل العلماء القادة عن التدخل في الشؤون السياسية للعراق، وأخيراً الدخول في المعارك الثقافية، والوقوف عند حدّها - تقريباً - في تلك الحقبة الزمنية، كمدافعين أو مهاجمين، كل ذلك أدى إلى وصول القضية إلى هذه النتائج، غير المتناسبة مع التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب العراقي المسلم في مسيرته التحرّرية. ولكن بالإضافة إلى ما تقدم، تبقى تلك الحقبة الزمنية حيّة في وجدان الأمة، نابضة بالمعنويات والذكريات البطولية، وغنية بالمواقف والعبر، التي لو وظّفت بشكلٍ صحيحٍ في المسيرة السياسية الحالية، لكانت تؤتي ثمارها لصالح الأمة، أي في بناء الوطن كما يطمح الواعون والمخلصون.

وبالعودة إلى تلك المرحلة، وعلى المستوى السياسي والإداري، فقد تمّ ربط العراق ببريطانيا ربطاً محكماً عبر الحكومة العراقية، تحت غطاء الاستقلال الرسمي المعلن

إلا أنه في الحقيقة كان استقلالاً اسمياً لا فعلياً[١]، وبالإضافة إلى ذلك تمّ تحقيق الهدف المركزي للاستعمار البريطاني في العراق، وهو إبعاد الإسلاميين وبالذات العلماء المراجع، من التدخل في الشؤون السياسية، وبذلك تم تحجيم الشريعة الإسلامية في زاويا العبادات وبعض الشؤون الاجتماعية كالزواج والطلاق، منفصلة عن السياسة والإدارة للبلاد.

وقد كرّست الحكومات العراقية المتعاقبة مبدأ فصل الدين عن السياسة. كنتيجة مستحصلة من السياسة الاستعمارية، وشيئاً فشيئاً تعمّقت هذه الفكرة بين العراقيين، وأصبح الشعب مزدوج الثقافة، فثقافة تغذيه من الجانب الروحي في العبادة والسلوك الاجتماعي، يتولاها علماء الدين، وثقافة الواقع السياسي والإداري والوظيفي، تتولاها الحكومة المرتبطة بالأجنبي. وقد ضعف دور العلماء في حياة الأمة حتى في الدور التربوي والعبادي، نتيجة لتلك السياسة الاستعمارية وما أُشيع حول علماء الدين من دعايات مغرضة هدفها شلّ حركتهم داخل الأمة، وقد بلغت الأزمة شدّها حينما تجسّد ذلك الواقع المرير في ظهور خط فكري استسلامي داخل الأمة، وبذلك تحققت أمنية الاستعمار في محاولة تحنيط تعاليم الإسلام ضمن طقوس فارغة من الروح الحركية الفاعلة، التي تؤدي إلى بناء الوطن والحياة الكريمة.

والأدهى من ذلك إن الإدارة السياسية العراقية كرست هذه التوجهات البريطانية كأساليب وقائية، خوفاً من انتشار الوعي الإسلامي العام مجدداً ونهوض المسلمين ضد العملية السياسية القائمة، بل استخدمت لتحقيق هذا الهدف أنواع الإثارات الطائفية، والمذهبية وكذلك القومية والإقليمية والمحلية أحياناً، مما ساعد على حصر فعالية العلماء والإسلاميين وإبعاد الناس عنهم وعن أطروحتهم الحياتية. ومما يذكر في هذا الصدد، إن

---

(١) التكريتي، د. عبد المجيد كامل: مرجع سابق، ص٣٢٨-٣٢٩. راجع، صايغ، د. أمين: في مفهوم الزعامة السياسية من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر، بيروت ١٩٦٥، ص٤٩.

الملك فيصل الأول شعر بعد مرور عشر سنوات على تأسيس الدولة العراقية على «أن سلطته تعاني من عدم التوازن في التصرف المذهبي والقومي، فكتب مذكرة إلى الزعماء العراقيين يسألهم فيها، إذا كان صحيحاً ما يقال من أن على الشيعة والأكراد، التجنيد والضرائب دون حقوق أخرى وأنهم لمحرمون من حقوق العمل في المؤسسات الحكومية، وإن مناطقهم تعاني من تمييز مقصود في حصتها من المؤسسات التعليمية والصحية؟ وأضاف الملك.. إننا ورثنا حكومة على أنقاض الحكومة العثمانية فكيف نعمل؟ وما هي الحلول المقترحة؟ وكان قد أجاب معظم الذين استلموا مذكرة الملك فيصل، على انفراد، لكن شبه إجماعٍ كان يتمثل في إجابة ناجي شوكت التي أشار إليها في مذكراته قائلاً: إن على الحكومة أن تسعى بصورة محسوسة لتقليل نفوذ علماء الدين، بل لإبادته كلياً..»[1].

ولكن وبالرغم من تلك المحاولات من قبل الاستعمار وصنائعه، فإن مبدأ فصل الدين عن السياسة، الذي خدمته الظروف الموضوعية الضاغطة - آنذاك - قد أفرزته تلك التعهدات الخطية من العلماء - كما تحدثنا سابقاً - لم يستمر خارج تلك الظروف المحدودة، زماناً ومكاناً إلاّ لدى بعض النفوس الميّالة إلى الراحة وعدم تحمل المسؤولية الصعبة لقيادة المسيرة الإسلامية. ولذلك سيبرز في العراق كبار العلماء الإسلاميين الوطنيين لقيادة الساحة في الفترة اللاحقة وهم ينسفون ذلك المبدأ الاستعماري (فصل الدين عن السياسة) من الناحية الفكرية والعملية الميدانية - أيضاً -[2] إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن تطور تلك المحاولات لإزالة الركام الاستعماري المؤثر عن صدر الأمة،

---

(١) نقلاً عن العلوي، حسن: التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي، مرجع سابق، ص١٦١.

(٢) أنظر شبر، حسن: مرجع سابق، ج٢، ص٣١٠-٣٢٨. نشاطات ومواقف الشيخ محمد جواد البلاغي، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ محمد رضا المظفر، كنماذج من العلماء المجتهدين منذ ١٣٥٢هـ، ١٩٣٤م وما بعدها.

كان يواكبه على الدوام تطور ملحوظ في أساليب الاستعمار والحكّام المتسلطين على الأمة للوقوف أمام حركة الإسلاميين الناهضة.

وهكذا يبقى الهاجس المخيف لطموحات المستعمرين وصنائعهم في المنطقة، هو الإسلام والمبدئيون الواعون، لذلك اجتهدت –وتجتهد باستمرار – دوائر الاستعمار في محاولات طمس معالم هذا الدين الحنيف، خصوصاً في اتجاه النهضة السياسية وبناء الوطن، وذلك بشتى الوسائل والأساليب الماكرة. وقد كانت هنالك – للأسف – استعدادات ذاتية لدى بعض الناس لتقبّل تلك التاثيرات الخارجية، وبصراحة أدق، إنها ساعدت عملية إنزال الفأس بالرأس – كما يقال، ومع ذلك أعود وأكرر القول – بأن الخوف الواقعي الذي يهزّ أعماق المستكبرين والانتهازيين، يأتي من الشريعة الإسلامية ومن أصحاب المبادئ، الملتزمين والواعين الذين يتحملون مسؤولية توجيه الأمة، فكرياً وسياسياً وإدارياً. وذلك لكون الشريعة الإسلامية تمتلك من الحيوية الدائمة والحركية المتفاعلة مما يؤهلها لقيادة دولة الإنسان، وإدارة شؤون البشر بعدلٍ وأمنٍ واستقامةٍ، طبعاً إذا توافرت لها الشروط والإمكانيات الكافية لتحطيم تلك القيود ودفع الشبهات التي وضعها المستعمرون، أمام المسلمين، لغرض إقفال طريق النهضة أمام مسيرتهم، وتطويق الشريعة في أُطرٍ محدودة، وإشغال المسلمين فيما بينهم بالنزاعات الداخلية، وإثارة الفتن الطائفية والقومية والإقليمية.

ففي هكذا ظروف إيجابية ستفجر الأمة المتماسكة بمبادئها وقيمها طاقاتها العلمية والعملية، في سبيل تنفيذ ما يتوصل إليه العلماء المجتهدون، والواعون لمقاصد القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار من أهل البيت عليهم السلام، والعارفون بسيرة الصالحين من الصحابة والتابعين، في طريق بناء الوطن المزدهر بخيراته، والعزيز بشعبه.

الخاتمة والاستنتاجات والملاحق

الخاتمة والاستنتاجات

إن دراسة الأحداث المهمة في التاريخ تعني الدخول في مدرسة التجارب الحياتية بفصولها المتنوعة. هذه المدرسة التي تختزن كمّاً هائلاً من الدروس بنتائجها الملموسة، والعِبر بمواعظها الثمينة، والسعيد من آتعظ بتجارب غيره، ولقد قال تعالى في الكتاب العزيز:

﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ.. ﴾(١).

فلا يمكننا فهم حركة الأمة، واستيعاب الظواهر السلوكية التي نشاهدها على سطح الأحداث بالمستوى الفردي أو الجمعي، من دون معرفة الجذور التاريخية والخلفيات الثقافية، والموروثات النفسية، التي أنتجت هذه الظواهر الاجتماعية، وهي أساساً منطلقة من جوهرها القديم، لكن بصياغة حديثة مطعّمة بالمستجدات الطارئة على ضوء تطور الظروف. أمّا من يمتلك طموحاً لقيادة الأمة، والدخول في العملية السياسية وإدارة المؤسسات الدستورية، فالمسألة عندئذٍ تكون بالغة الأهمية وذلك لخطورة المهمة وثقل المسؤولية. لأن دراسة أحداث التاريخ، من خلال نشاطات وفعّاليات الناس على المستوى الحركي والسياسي تقتضي الانتقال إلى تلك الأيام السالفة، والتعرف على التجمعات الناشطة، والسير مع الناس في الطرق والأزقة،

(١) سورة يوسف، ١٢/١١١.

والجلوس معهم في نواديهم واجتماعاتهم، واستنطاق ما يدور في فكرهم وطموحهم، والتعرف عن كثبٍ على المعالجات التي وصفت أو التي آتبعت لحلحة أزمة إقامة النظام، وكم حققت من نسبة النجاح على أرض الواقع؟ وما هي إفرازات تلك المعالجات، وما هي طرق الوقاية منها؟ وذلك لغرض ترميم النواقص ومعالجة السلبيات بعد ربطها بالواقع المعاصر في تجربتنا الحالية. كل هذه الإضاءات تمنح الساعين لخير وصلاح الأمة خبرة عالية الدلالات، وتزوّد المتصدين للقيادة السياسية وعملية التوجيه التربوي للأمة وعياً تجريبيّاً ثميناً، وتنير الطريق أمام عموم المشتغلين، في العملية السياسية، دروساً كبيرة، بل تفتح أمامهم آفاقاً ميدانية متوازنة، وترسم لهم خارطة طريق لبناء الوطن بالشكل الطموح.

من هنا تأتي أهمية محاولة السبر والتنقيب في أعماق الأحداث التاريخية، ومعايشة ملابسات ظروفها، خصوصاً للمتصدين السياسيين، والذين يشغلون مواقع إدارية مهمة في الحكومة، وذلك لكي يدرسوا تلك المرحلة الماضية، وينتقوا الطريقة الفضلى لخدمة الإنسان في ظل دولة القانون والمؤسسات.

ولكي نقرّب الصورة بوضوح نذكر حالتين متقابلتين في التعامل القيادي مع الآخرين، من خلال واقعنا الحالي، وهما:

الحالة الأولى: يتبنّى بعض القادة الإسلاميين والساسة الحركيين والزعماء المحليين ووجهاء المدن فكرة خاصة في التعامل مع كوادرهم وقواعدهم والجمهور العام، هذه الفكرة تنبع من تربيتهم وظروفهم وحالتهم النفسية التي يمتازون بها، فلكي يحافظوا على موقعهم القيادي بين الناس، أو مكانهم في رأس الهرم التنظيمي في أحزابهم يتبعون القاعدة التي تقول: «جوّع [شعبك] يركض وراءك». فيتعامل هذا القيادي مع عناصره، ويده مغلولة إلى عنقه بينما يبسطها كلَّ البسط لأغراضه الشخصية والعائلية

والدعاية والإعـلام، منطلقـاً مـن مقولـة: «الأمـوال تفـسد الرجـال، والفلـوس تخرّب النفوس».

وفي الحالة الثانية: ينبري قيادي آخر في تعامله مع عناصره وجمهوره وهو مبسوط اليد، يعتمد في سلوكه على الكرم والبذل فيهتم بحياتهم المعيشية وبذلك يكسب ودّهم وإخلاصهم له. منطلقاً من مقولة: «الأموال تكسب الرجال، وأصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب».

من هاتين الحالتين نستخلص درساً مهماً من الناحية الواقعية، خلاصته أن الأمة لا يمكن أن يسودها بخيل وأناني. يقول الإمام علي عليه السلام في وصفه للقائد الناجح وإمام الحق: «..لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيلُ، فتكون في أموالهم نهمتُهُ..»[1]. بل أكثر من ذلك يدعو الإمام علي عليه السلام إلى عدم اتخاذ البخيل في الهيئة الاستشارية، فقد قال عليه السلام في عهده لمالك الاشتر: «ولا تدخلنّ في مشورتك بخيلاً يَعْدل بك عن الفضل ويعدُك الفقر، ولا جباناً يضعفُك عن الأمور، ولا حريصاً يزيّن لك الشرَّه بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله»[2]. إن هذه المسألة لا تتوقف عند حدودها فكما أنها حسّاسة من الناحية النفسية، فهي بالغة الخطورة من الناحية العملية، وذلك لأن المستعمرين والمحتلين بالذات سيلعبون بورقة الكرم والعطاء على حساب المبادئ فيجنّدون ما يحلو لهم من عناصر وحركات بهدف عرقلة المسيرة السياسية، وذلك عن طريق الإرهاب وإثارة الفتن، للضغوط على المتصدين لقبول شروطهم. بينما ينجلي العلاج من خلال التجارب التاريخية في إتباع الكرم المدروس من قبل المتصدين لقيادة الأمة من مراجع الدين أو القادة السياسيين، ليتم قطع الطريق أمام العدو المتربص

(١) نهج البلاغة، باب الخطب، رقم ١٣١.

(٢) نهج البلاغة، باب الرسائل، رقم ٥٣.

بالساحة والجاثم على صدر الأمة، الذي يسعى بشتى الأساليب والطرق ليخلق أجنحة داخلية تخدم مصالحه ولو بعد حين.

وهكذا يزوّدنا التاريخ دروساً مجرّبة باتباع الأسلوب الأمثل في طريقة التعامل مع الجمهور على مستوى القيادة والإدارة أو المداراة المطلوبة للوصول إلى هدف الإصلاح والنهضة. فالقائد المتصدي لقيادة الساحة، هو الذي يسلك سبيل الاندماج الميداني بآلام وآمال الشعب، يتحسس معاناتهم وينطلق بجدية التضحية نحو تحقيق طموحاتهم في الحياة. أما الذي يتصور بأن الناس يفكرون بعيونهم لا بعقولهم، إنما يستخفّ بقدرات الأمة، ويسخر من عقول الناس، فإذا كان يظن بأنّ ظهوره الإعلامي في المقابلات والمحاضرات، والتعامل مع الأحداث عبر البيانات والتصريحات، هذه الطريقة تكفيه لقيادة الناس، فإنه واهم، وذلك لأنه سوف لا يجد أحداً في الميدان الفعلي من الواعين يوافقه على طرحه. لأنه في الحقيقة يستبدل الأداء القيادي الفعلي بالخطابة والمنشورات العامة.

يقول الإمام علي عليه السلام في عهده للاشتر: «..وأكِثر مدارسةَ العلماء، ومناقشة الحكماء، في تثبيت ما صَلَحَ عليه أمر بلادك، وإقامة ما آستقام به الناس قبلك...وليكن آثرُ رؤوس جندك عندك من واساهم في معونته، وأفضَلَ عليهم من جِدَتِهِ، بما يسعُهم ويسعُ مَن وراءَهم. من خلوفِ أهليهم، حتى يكون همّهم همّاً واحداً في جهاد العدو، فإن عطفك عليهم يعطفُ قلوبهم عليك، وإنّ أفضل قُرّةِ عينِ الولاةِ آستقامةُ العدل في البلاد، وظهورُ مودّةِ الرعية. وإنه لا تظهر مودّتُهُمْ إلاّ بسلامةِ صدورِهم..»(١).

إن الأمة التي تختزن في داخلها طاقات الصمود الأسطوري في ميدان المقاومة،

---

(١) نهج البلاغة، باب الرسائل، رقم ٥٣. واساهم: ساعدهم بمعونته لهم. أفضَلَ عليهم: أي أفاض. الجِدَى -بكسر ففتح -: الغنى.

وقدرات التحدي الجبار في ساحة الجهاد، وإمكانيات تربوية هائلة، وامتدادات تاريخية ملهمة لمسيرة بناء دولة المؤسسات، إنما تسير على خطى القائد المنقذ لأزماتها، لا الكاتب والخطيب والشاعر، مع الاحترام والتقدير لهذه الأدوار المهمة.

وفي العراق تتجلى أهمية دراسة حركة العراقيين في التاريخ الحديث بقيادة الإسلاميين الوطنيين وعلى رأسهم المرجعية الدينية الشيعية، حيث تمّ الاستنهاض الوطني للشعب بكل مكوّناته بواسطة فتاوى الجهاد، فوقف الشعب صفاً واحداً ضد المحتلين، الذين آستهدفوا الوحدة الوطنية، وعرقلوا بالقوة استمرار تصدي الإسلاميين للشأن السياسي،وقمعوا الحركة الوطنية الاستقلالية بالحديد والنار لتموت في مهدها، فأسقطوا حكومة كربلاء الوطنية التي تشكلت بعد ثورة العشرين بإشراف المرجعية الدينية، والأدهى من ذلك زرعوا بؤر الفساد وخلايا الإرهاب داخل البلاد، ليثيروا الفتنة الطائفية متى أرادوا، وذلك لغرض تمزيق كلمة الشعب، وهكذا استخدموا شبكات الإرهابيين كقنابل موقوتة تهدّد السّلم الأهلي، بالسلب والنهب والقتل والاعتداء، وقد أوعزوا لأعداء الشعب بمهاجمة البلاد من الخارج، فباشر الوهابيون (الإخوان)[1] الذين قدموا من الحجاز هجومهم الوحشي ضد أهل العراق في الوسط والجنوب، لأسباب سياسية جنت ثمارها سلطة الاحتلال، خصوصاً في اتجاه عرقلة قيام الدولة الوطنية المستقلة.

إن دراسة تاريخ العراق الحديث في الحقبة الزمنية الممتدة من ثورة الدستور ١٩٠٨م حتى الاستقلال الرسمي عام ١٩٣٢م، والتي احتوت على أحداث وتطورات ونشاطات سياسية وجهادية، كشفت بوضوح مدى قابلية الشعوب الإسلامية على التصدي للمحتلين، ومقدار تضحياتها وهي تخوض معارك المصير ضد مشاريع السيطرة والاستغلال للبلاد والعباد، ما دامت متمسكة بالإسلام مصدر عزها وقوتها، وبوحدة

---

(١) الخالصي، الإمام الشيخ محمد: بطل الإسلام، ص٤٠.

حركتها الوطنية. فلقد قدّم العراق صوراً ناصعة في الجهاد والكفاح من أجل نيل الاستقلال، وقد كلفت تلك التجربة المهمة شعب العراق أنهاراً من الدماء، وسيولاً من الدموع، واهتزت لصراخ الثائرين، ولآهات المظلومين أرض العراق حتى البراري والوديان، كما وغطّت سماء العراق نداءات التحرير وشعارات السيادة والاستقلال. وما أحوجنا اليوم إلى وعيٍ متجدّدٍ لتلك التجربة التحررية في ظل الاحتلال الجديد، وما رافقه من توظيفٍ سياسي للتكفيريين بوجههم الإرهابي البغيض، الذين استهدفوا السلم الأهلي وإثارة الفتنة الطائفية خدمةً للمحتلين. فمن خلال دراستنا التحليلية لتلك المرحلة المهمة من تاريخنا الحديث، نسجل أهم النتائج التي توصلنا إليها، عسى أن تكون في موقع الصواب والرضا، بغية رفد المسيرة الوطنية المعاصرة بما يشدّ من عزائم المتصدين، ويمدّهم بما ينتفعون به في العملية السياسية لبناء العراق الجديد، وذلك عبر الفقرات التالية:

١ - إنّ الدين الإسلامي بمعناه الشمولي للحياة على المستوى العَقدي والعبادي والسلوكي، الشخصي والجمعي، وكذلك من الناحية الحركية والسياسية والجهادية، هو الضمانة التامة للحياة الكريمة. والوسيلة الناجحة لإنقاذ وضع المسلمين من حالة التدهور والضياع، لأنه يزوّد المؤمنين بالعزائم المتينة والهمم العالية التي تمكّنهم من الوقوف أمام مشاريع المستعمرين بصلابة وحزم، لإحباط مؤامراتهم بالرغم من تطور أساليب الأعداء التي تستهدف في جوهرها روح الإسلام، وتنوع أسلحتهم التي تستهدف المسلمين في قدراتهم وخيرات بلادهم. فالالتزام الواعي بالإسلام هو سبيل الخلاص من قبضة المستعمرين، وإنقاذ أجيالنا الصاعدة من شِراكهم، وتخليص خيرات العراق من أنيابهم، وذلك لأن الإسلام هو الدين الإلهي الذي يضمن للبشرية حين تطبيقه حياة الاستقرار والعدالة والأمان، وذلك باسترجاع الحقوق إلى ذويها، والمحافظة عليها من دون ظلم أو استغلال، في عصرٍ لا يفهم إلاّ لغة القوة والعنف. فالتطبيق

الصحيح للإسلام يضمن حقوق الجميع بما فيهم الأقليات الدينية والقومية بشكلٍ عادل، وسيعلم المستعمرون بأن الروح الإسلامية تبقى حية متفاعلة في نفوس المؤمنين، تتفجّر من خلالها ينابيع الخير والسلام لمن يحترم حقوق الإنسان والأمة، وتنفجر حِمماً بركانيةً على من يتآمر على حقوق الأمة، ويعتدي على كرامتها ويستهدف استقلالها. وكلما حاول المستكبرون بمختلف المراحل الماضية والحالية، أن يدخلوا إلى حياة المسلمين بشعاراتٍ برّاقةٍ تستبطن أهدافهم التسلطية، سرعان ما كان يفضحها الوعي الإسلامي. ومع أنهم كانوا يحصدون ما زرعوا ولكن حصادهم لم يبلغ ذروته، ففي كل مرحلة كانوا يواجهون جبلاً من التحدي وسيْلاً من المقاومة لمشاريعهم الاستعمارية. ولا نقول إن المعركة قد آنتهت فصولها أبداً، وإنما تبقى مستمرة ما دام في المسلمين تلك الروح النابضة بالحياة الكريمة، ومن خلال التجربة الواعية نستخلص بأن الإسلام الصحيح هو الوعاء الطبيعي الذي يستوعب مشروع الإنسان في تنظيم حياته، ووصوله إلى آماله النبيلة في إقامة دولة العدل ونظام المؤسسات الدستورية واحترام الحقوق. وإنْ ظهر خللٌ في حياتنا فهو يعود إلى ضعف وعينا بالإسلام، لا يرمّم هذا الضعف بالترقيعات المستوردة من الأنظمة الوضعية.

٢ـ إن العراق الغنيّ بموارده الطبيعية، وخصوبة أرضه، وموقعه الجغرافي المهم، إلى جانب كثافته السكانية، وما يمتلك من تاريخ حضاري عريق، جعله هدفاً متميزاً للطامعين المستعمرين. لذلك تعرّض للاحتلال البريطاني خلال الربع الأول من القرن الماضي، ويتعرض اليوم في بداية القرن الحالي للاحتلال المباشر أيضاً، مما يدلّل على أهمية هذا البلد في الخارطة العامة لهذا الكوكب، ولكن في الوقت نفسه يمنح هذا الموقع الاستراتيجي شعبَ العراق وسام الصدارة في الوقوف أمام المستعمرين ومقاومة جيوشهم وإفشال مخططاتهم الاستيلائية في المنطقة. ولعل هذه الحالة من التحدي الطويل جعلت شعب العراق شعباً متحمساً نهضوياً، وشاعراً عاطفياً، وناقداً بل

وسريع الغضب، وغيوراً في دفاعه عن حقه وعِرضه وجاره، بل مضحياً من أجل الكرامة والعقيدة، ولكنه في الوقت ذاته يكون بنسبة عامة متقلباً ـ أحياناً ـ في مواقفه. وقد عرف بالشجاعة والقساوة والتمرد والثورة على مرّ العصور. وتعدّ تجربته التحررية في ثورة ١٩٢٠م تجربة رائدة بالمنطقة جديرة بالدراسة والتحليل، فهي غنية بالمواقف الشجاعة ضد المحتلين في مختلف جبهات المواجهة ـ العسكرية والسياسية والثقافية ـ. ولم يتوقف العراقيون في جهادهم عند حدودهم الجغرافية، فكما انبرى علماءُ المسلمين الشيعة في العراق لقيادة المجاهدين العراقيين إلى جانب القوات العثمانية النظامية ضد الغزاة البريطانيين عند دخولهم جنوب العراق عام ١٩١٤م، كانت لهم مبادرات جهادية ضد الغزاة الإيطاليين لليبيا عام ١٩١١م، وفي غيرها أيضاً.

٣ـ تعدّ تجربة الإسلاميين في العراق من التجارب الفريدة بأبعادها ومراحلها، وأُطر حركتها، فقد أغنت الحالة الإسلامية العامة برؤى فكرية مبدئية، ومواقف سياسية نهضوية، وصور جهادية نادرة، أضافت إلى حلقات التاريخ الإسلامي مسلسلاً جهادياً مليئاً بالتضحيات والمعاناة والمواقف الصلبة. ويمكن القول بأنها كانت السبّاقة في تصدّيها لمواجهة الاحتلال الأجنبي ـ آنذاك ـ وقد تفاعلت مع التاريخ الجهادي والبطولي للأمة الإسلامية منذ فجر الإسلام، وبذلك أضافت للإرث الحركي والسياسي والجهادي للأمة الإسلامية عموماً وللأمة العربية خصوصاً صوراً ناصعة وصفحات مشرقة في التاريخ الحديث، فأصبح المسلمون بهذه التجربة يمتلكون رصيداً غنياً في طريق التحرير ونيل الاستقلال وبناء الوطن.

٤ ـ أدرك الإنكليز أن قوة الإسلاميين الوطنيين تكمن في أمرين أساسيين هما:

الأمر الأول: يتعلق بالقيادة المطاعة وهي تتمثل بالمرجعية الدينية الشيعية، التي تمتاز بالمبدئية والصرامة والشجاعة في اتخاذ القرار الثوري. والأمر الثاني: يتعلق بالعمق

الشعبي الكبير المتمثل بالعشائر وأبناء المدن. فخطّط الإنكليز مع مؤيديهم المحليين لإنزال ضربة قاصمة تحطم قوة العلماء من ناحية، وسلطة شيوخ العشائر من ناحية أخرى، فآندفعت الحكومة المحلية لتنفيذ المخطط البريطاني بكل قوة وذلك لكون العلماء ورؤساء العشائر وامتداداهم يشكلون العقبة الكأداء أمام المشروع البريطاني للاستيلاء على العراق والمنطقة.

٥- ضمن المخطط البريطاني تمّ إقصاء الشيعة بالذات عن المناصب الإدارية داخل الحكومة منذ تشكيلها أول مرّة. فلقد كانت السياسة البريطانية التي نفّذها (كوكس) بهذا الاتجاه. ومما لا شك فيه إن هذه السياسة الإدارية تحمل هدفاً أساسياً واضحاً على المدى القريب والبعيد، وهو شحن الاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة، لخلق العداء بين الطرفين الذي يمهّد لإثارة الفتنة داخل الأمة، وإشعال الحرب الأهلية. بينما كان من المفروض على العراقيين المتصدين للشأن السياسي والإداري - بدءاً من السيد النقيب الكيلاني في بداية الأمر، ومَن جاء من بعده من المسؤولين - أن يتعاملوا مع الشعب بكل أطيافه بشكل عادل، وأن لا يزجّوا بأنفسهم في تنفيذ خطة طائفية غير حكيمة، فرضتها السلطة الأجنبية المحتلة، التي لا تريد الخير لكل العراقيين، وإنما تبحث عن مصالحها فقط. فكان الأجدر بالمسؤولين الإداريين الذين اعتمدت عليهم سلطة الاحتلال أن لا ينساقوا وراء سياسة (فرّق تسد)، وأن لا يكونوا رأس الحربة ضد السادة العلماء، ورؤساء العشائر، واخوهم من الوطنيين المخلصين، الذين لولا جهادهم لم تغيّر بريطانيا سياستها، ولم توافق على الاعتماد عليهم ولو بهذا القدر، ليكونوا واجهات عراقية يمرّر المخطط الاستعماري من خلالهم، ففي تقديرنا، لقد ساهمت الحكومات المحلية للأسف الشديد في تخزين وقود الفتنة الطائفية عبر إقصاء الشيعة إدارياً ومحاربتهم سياسياً، وهم أكثرية شعب العراق.

٦ـ لقد تبلورت حركة العراقيين سياسياً وجهادياً بعد آنتهاء دور الدولة العثمانية، وتعرّض المنطقة للاحتلال الأجنبي، لذلك تعتبر تلك الحقبة الزمنية التي شهدت بزوغ حركة النهضة والتحررّ من الاستعمار، هي مرحلة تأسيسية للتحرك السياسي الحديث في العراق، فلقد شكّلت تلك المرحلة انطلاقة حركة الوعي السياسي في الأمة، التي رسمت خارطة الطريق لبناء الوطن السيد المستقل، ولقد تحمّل الإسلاميون الوطنيون صعوبات المرحلة التأسيسية لمسيرة النهضة الحديثة. ومن أبرز تلك الصعوبات حجم التضحيات من قبل العلماء المتصدين ورؤساء العشائر والسياسيين (الافندية) على ما يصطلح عليهم، وعموم الشعب، وقد اجتمعت المكّونات المتعددة للشعب تحت راية المرجع الأكبر للمسلمين الشيعة، وهذه مسألة ليست بسيطة خصوصاً في أدوار المعارضة السياسية والمقاومة الثورية، فالقيادة الدينية وحّدت الساحة العامة باتجاه المعارضة والثورة، إلاّ أن المسألة الخطيرة التي برزت بعد ثورة العشرين كانت تتمحور في محاولات الاحتواء لبعض الساسة، وقد استطاعت الإدارة البريطانية من خلق أو دعم بعض الوجوه العراقية، ممن يمتلكون استعداداً عدوانياً ضد الشعب. خصوصاً حينما سال لعابهم لدنيا فرعون العصر، ووجدوا ما كانوا يحلمون به في الجلوس على عرش الرشيد ببغداد، وللأسف لقد نجحت الإدارة البريطانية في احتوائهم وزجّهم لمحاربة شعبهم وجهاً لوجه كما تريد بريطانيا. حتى وصلت الأمور إلى مستوى توجيه الاتهامات إلى الثائرين والمضحين وقادة التحرر، حيث تمّت ملاحقتهم وسجنهم ونفيهم من البلاد. وهذه الفضائح المحزنة لم يرتكبها المحتل مباشرة ولكن للأسف ارتكبتها أيدٍ عراقية!! وكان الأجدر بها أن تنأى بنفسها عن هذه المظالم. والأعجب من ذلك تتعرض اليوم تلك المرحلة التأسيسية إلى محاولة احتواء من قبل بعض الباحثين غير الإسلاميين، من ذوي التوجهات العلمانية (القومية والقطرية) لغرض جعل تلك المرحلة خلفيّتهم النضالية التي يبنون عليها أسس تطلعاتهم الحاليّة والمستقبلية، وسنشير

إلى هذه المسألة بالتفصيل لأهميتها في فقرة خاصة.

إن الدراسة التاريخية التي بين أيديكم - اخوتي وأعزائي - هي محاولة جادّة هدفها تخليص تاريخ العراق الحديث من محاولات الطمس والتهميش للوعي الإسلامي وجهاد الإسلاميين الوطنيين، فمن أهم الأهداف لهذه الدراسة إعادة الحق إلى نصابه عبر تحرير الوقائع التاريخية من قيود العصبية وأغلال المصادرة المفضوحة للجهود الخيّرة التي أرست دعائم الاستقلال والسيادة والكّرامة في العراق.

٧- العلماء - مراجع الدين - الذين تصدوا للعمل السياسي والجهادي في المرحلة التأسيسية، انطلقوا من مبدأ الوحدة الإسلامية واعتبروها من المسائل الجوهرية في حركتهم السياسية بالتحديد، بغية توحيد الصف الوطني في مقاومة المحتلين. ووأد الفتنة الطائفية التي تسعى لإشعالها دوائر المستعمرين، وقد تجسّد هذا المبدأ في تلك المرحلة قبل ثورة العشرين وأثناء اندلاعها وما بعدها أيضاً. فقدموا صوراً ناصعة لهذا الطرح الوحدوي الجامع في مواجهة مشاريع السيطرة الأجنبية، وقد أفشلوا عدة محاولات استعمارية استهدفت الوحدة الوطنية ما بين المسلمين(١). لاعتقادهم بأن الوقوف في وجه الأعداء بشكلٍ موحّد يحقق أهداف الأمة، ويغلق الثغرات في الجدار الوطني، حيث من الممكن أن ينفذ العدو من تلك الثغرات لتفريق الكلمة. ومن خلال التجربة التاريخية نقول: إن الأمة التي تمتلك استعدادات الفرقة في كلمتها والتمزّق في مواقفها تحت ذرائع المصلحة الذاتية أو المحلية أو الطائفية، إنها أمة تمنح المفترِس -

(١) راجع موقف قائد ثورة التنباك المرجع السيد محمد حسن الشيرازي في سامراء، سنة ١٣١١هـ، ١٨٩٣م الذي رفض مقابلة القنصل البريطاني في بغداد حيث سافر إلى سامراء لهذا الغرض حيث أراد أن يستغل الاعتداء الشخصي على الإمام وأن يمنح الشيعة امتيازات على أثر ذلك. وغيره من المواقف الوحدوية لبقية المراجع الذي تصدوا لقيادة الساحة من بعده، وذلك في كتابنا هذا وفي غيره من الكتب المعنية.

المتربّص بها ـ فرصة الانقضاض عليها، لسلب خيراتها والتحكم بمصيرها. وبالتالي يحصل الاستسلام لخطة المستعمرين الذين يجدون مصلحتهم في إشعال نار الفتنة بين المسلمين. خصوصاً حينما تلتقي تلك الخطة مع مصلحة المتضررين من التطورات السياسية، كما هي أوضاع العراق اليوم، وكذلك حينما تلتقي مع هوى التكفيريين الذين تتبلور مهمتهم في الشحن الطائفي وتكفير المسلمين وإباحة دمائهم وأموالهم وأعراضهم، لتتحوّل الساحة الآمنة ـ على أيديهم ـ إلى بحيرات من دماء الأبرياء وأشلاء مقطعة من أجساد النساء والأطفال ـ كما يحصل في العراق اليوم ـ أيضاً ـ. ويبدو لنا إن المعالجة العملية لهذه الأزمة، تتحدد في تعميم ثقافة الوحدة الإسلامية، وفضح ارتباطات التكفيريين بمشاريع تخدم أعداء الأمة من المستعمرين والصهاينة، الذين يحاولون نسف قيم الإسلام الأخلاقية في المحبة والسماحة والأُخوة الإنسانية، وإظهار الإسلام للبشرية بأنه دين عدواني وإرهابي متوحش ـ والعياذ بالله ـ.

وبالإضافة إلى هذه الخطوة المهمة في المعالجة، لابد أن تستكمل بمباشرة الحالة التنفيذية على الأرض، وذلك في توظيف الكفاءات العلميّة وزج الطاقات العملية من مختلف مكونات شعب العراق، لغرض إعادة أعمار العراق، والمسألة الدقيقة في هذا الإطار تتعلق بإسناد المواقع الإدارية للأكْفاء من أبناء الشعب، الذين يمتازون بالنزاهة ونظافة اليد والحرص على بناء الوطن إلى جانب قدراتهم العلميّة، بشكلٍ يضمن تفعيل الساحة وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، ضمن شعار الوحدة الوطنية.

ومن المفيد أن نشير إلى أن هذه الوحدة التي ننشدها لا تعني إلغاء الخصوصيات القومية أو المذهبية، وإنما المطلوب وضعها في إطارها الطبيعي الذي يضمن الحقوق والحريات في أداء الشعائر والمراسيم بشكلٍ يمنع انجرار الساحة إلى إثارة الفتنة والتناحر والتكفير. بهذا الوعي الإيماني الذي ينطلق من القرآن الكريم والسنة الشريفة في تحديد التقويم العادل للأعمال على أسس التقوى والعمل الصالح، تتقدم الأمة وتنتصر في

ميادين الجهاد والبناء بشرط توافر النوايا الصادقة، يقول الإمام علي عليه السلام: «ولقد كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، [أي كنا مع مدار الحق، الواجب علينا إطاعته بأمر الله سبحانه حيث يقول:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ.. ﴾].

نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلاّ إيماناً وتسليماً، ومضيّاً على اللَّقَم، وصبراً على مضض الألم، وجِدّاً في جهاد العدو.. فلمّا رأى الله صدقنا أنزلَ بعدوِّنا الكبت، وأنزل علينا النصر..»[1].

بهذه المنهجية التي آعتمدت كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة تحركَ القادة الإسلاميون الشيعة في العراق، وردّوا كل محاولات المستعمر المحتل لدسّ أنفه في حياة المسلمين وخصوصياتهم.

٨- من خلال دراستنا يتطلع المتلقّي اليوم بوضوح بأن التحرك الوطني العام لشعب العراق كان يعتمد على فتاوى مراجع الدين المتصدين للساحة فقهياً وسياسياً وجهادياً. وكانت الأمة تتلقى تلك الفتاوى بالطاعة التامة، انطلاقاً من صدق الإيمان وإخلاص الولاء، باعتبار المرجع الفقيه هو نائب الإمام خليفة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فقراراته شرعية واجبة التطبيق على المكلفين. وكأن الفتوى الشرعية بمثابة المفتاح السرّي للتحرك السياسي وصاعق الانفجار الثوري ضد المحتلين والسلطة المحلية. ولقد كانت المنظومة الإدارية للعلماء المجتهدين، تشكّل حلقة الوصل ما بين المرجع الفقيه وما بين الناس، والفتوى الصادرة من المرجع تخاطب عموم الأمة مباشرة، وفي مقدمتهم حلقة الربط التي أشرنا إليها، وهي تتألف من جماعة المدرّسين

---

(١) الآية المباركة من سورة النساء، ٤/ ٥٩. وكلام الإمام في نهج البلاغة، باب الخطب، رقم ٥٦. اللقَم: معظم الطريق أو جادته. مضَض الألم: لذعته. الكبت: الإذلال.

والأساتذة في الحوزة الدينية، ومن المسؤولين الإداريين لشؤون الطلبة والتبليغ والمسائل المالية، فالمرجع الأعلى ينتقي – عادةً – من هؤلاء المقرّبين ليكونوا بمنزلة المستشارين له في شؤون الإدارة العامة للأمة.

بالإضافة إلى طبقة الوكلاء المعتمدين لديه، المتواجدين في أنحاء البلاد – داخل وخارج العراق – الذين يشكلون حلقة الارتباط التي تنظم العلاقة الحركية ما بين المرجع والأمة – كالنسَغَ الصاعد والنَسَغ النازل – فتصل للمرجع من خلال الوكلاء آلام الناس الحياتية وآمالهم المستقبلية، بالإضافة إلى المسائل الفقهية محل الابتلاء، والمشاكل الاجتماعية، والنشاطات الثقافية والتربوية. ويقبض الوكلاء الحقوق المالية كالخمس والزكاة والكفارات ليتم توزيعها في محلها خدمة للإسلام والمسلمين بإجازة المرجع.

هذا الارتباط الحياتي الوثيق بالمرجع هو الذي يصطلح عليه في أوساط المسلمين الشيعة بالتقليد، فالناس يقلّدون أي يتّبعون المرجع الجامع للشرائط. ويرتبطون به روحياً وفقهياً وحياتياً ومالياً بل ومصيريّاً. كما ويتعزّز هذا الارتباط عَقَدياً من خلال المربّين والمؤلفين وخطباء المنبر الحسيني، وخطباء الجمعة، والشعراء وعموم المثقفين الذين يدورون في المدار الفلكي للمرجعية الدينية. وكان الخطباء يمثلون لسان حال المرجعية وبالذات أعني الخطباء الحسينيين في أغلب الأحيان، وقد لعبوا دوراً مهماً في رفد النهضة والثورة ومسألة التقارب ما بين المسلمين في الإطار الوحدوي لمواجهة العدو المشترك، وشهدت تلك الحقبة الزمنية نشاطات مهمة في هذا الاتجاه، جديرة بالمراجعة، لا لأجل الثناء والافتخار وإنما لغرض الدرس والاعتبار لدعم المسيرة الحالية.

وبعد تلك التجربة القيادية للمرجعية الدينية، لم تقف قوى الاستعمار والحكومات العراقية المتعاقبة مكتوفة الأيدي أمام قوة أداء المرجع خصوصاً في الفتاوى

السياسية والجهادية، فلقد استطاع المستعمرون والحكّام المحليون ـ للأسف ـ أن ينْفذوا إلى صفوف الأمة، ويزرعوا عيوناً على المراجع وعلى عموم العلماء والحركيين، في محاولة منهم لحبس أنفاسهم ومراقبة نشاطاتهم، وجعلهم تحت رحمة الجلاّدين العابثين. ولكن مع ذلك بقيت قيادة العلماء هي ضمانة الاستقامة والثبات على المبادئ الوطنية.

ومن هذه المسألة بالذات، ومن رحم المعاناة المؤلمة نتوصل إلى ضرورة تطوير الأسلوب التقليدي لقيادة الأمة، وذلك عبر إيجاد قنوات اتصال مدروسة، تمسك الأمة في وعيها والتزامها المصيري، وتحفظ تحركها من تلك العيون، وترسم للأمة في أيام جهادها السرّي أو العلني المسار المطلوب ضمن المسؤولية الشرعية، في ظل القيادة المرجعية، وترعى جانب تحصين الأمة من عملية الاختراق المعادي، عبر الضوابط الأمنية والحسّ الاستخباري الهادف، لتتم صيانة التحرك الميداني بشكلٍ يضمن سلامة المسيرة والأهداف.

وهذا الاستنتاج لا يعني إطلاقاً إن الأحزاب والتنظيمات السياسية الإسلامية هي البديل القيادي للمرجعية الدينية، وإنما تمثل الدوْر الوَسَطي، بالتعاون والتنسيق مع الإمام المرجع، وذلك لتنظيم الربط الأمين بين القمة المتمثلة بالمرجع، وبين القواعد الشعبية أي الأمة. فالمرجع هو القائد الشرعي الذي يمثل قيادة الإمام خليفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ـ كما ذكرنا آنفاً ـ وهذه مسألة مبدئية في جوهر التحرك الإسلامي الشيعي، تشكّل الملجأ الشرعي المتين الذي يحتضن الجميع، فلا يمكن أن تكون الحركات الإسلامية الشيعية بديلة عن القيادة المرجعية، بل من المفترض أن ترعى المرجعية جميع نشاطات وفعاليات الأمة، بدءاً من تشكيلاتها الحزبية السياسية والجهادية، ومروراً بالنشاطات الثقافية والاجتماعية والخيرية، وانتهاءاً برعايتها للشؤون الإدارية والسياسية للدولة حسب الظروف المتاحة.

كما لابد أن تتوافر في شخصية المجتهد المرجع الأعلى[1]، مواصفات عصرية مهمة تؤهله إلى قيادة الأمة بثقة وآقتدار، إلى جانب المواصفات الشرعية الخاصة، فلا يكفي الأُسلوب السابق في قيادة صراع الأمة مع الجاهلية الحديثة، لأن أسلحتها قد تطّورت، وأساليبها التنظيمية والحزبية دخلت في الأوساط الشعبية بشتى الأطر والأسماء. فالمفروض تحقيق مواكبة التطور الحديث بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، لتفويت الفرصة على العدو. والمسألة تتعلق بالدرجة الأولى حول مسؤولية بث الوعي الإداري والتنظيمي والأمني في الأمة لحماية القيادة المرجعية، وذلك باختيار الأنسب والأكفأ في موقع التمثيل للمرجع والتوجيه التربوي للأمة، فيكون الوكلاء والخطباء والمربون على درجة كبيرة من الوعي الحركي والإداري، إلى جانب المؤهلات الفقهية، التي تعتبر هي الأساس في شخصية الوكيل والموجّه والفقيه.

٩ـ الإسلام هو دين الحياة بكل تفاصيلها، فالثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الإسلامية، والعمل الحركي والسياسي والجهادي، انطلاقته من الشريعة الإسلامية، فالإسلام الذي يحتوي الحياة بجميع مظاهرها على المستوى الفردي والجمعي لا يقبل التجزأة، فهو دين الله القويم الذي يختزن القدرة الدائمة لقيادة الحياة. إلاّ أن للظروف الموضوعية ضغوطها الواقعية التي تفرض لكل مرحلة سلّم الأولويات في تقديم الأهم على المهم بما يتناسب مع مصلحة العباد والبلاد. فتتبلور المرحلة الجهادية على ضوء ظروف الأمة والمصلحة العامة لإعلان المقاومة والجهاد ضد العدو، كما تتعين المرحلة الثقافية والتربوية بما يتناسب مع مصلحة المسلمين، ومع ذلك لا يعني هذا التصنيف المرحلي للعمل الميداني تجزأة الإلتزام بالإسلام إطلاقاً، وإنما تتحدد الاستجابة للظروف بحدود دفع الضرر عن الأمة، وتفعيل الأساليب الممكنة لنشر الوعي الحركي والثقافة

---

(١) درجة الاجتهاد هي «ملكة تحصيل الحجج على الأحكام الشرعية أو الوظائف العملية شرعية أو عقلية». الحكيم، السيد محمد تقي: الأصول العامة للفقه المقارن، ص٥٦٣.

السياسية لتمكين الأمة من الوقوف والتصدي بجدارة في ساحات المقاومة والجهاد سياسياً وعسكرياً، ومعنى ذلك حينما تُشخّص المرحلة الثقافية، تتوجه الطاقات والاهتمامات في هذا الاتجاه، على سبيل الإعداد للمراحل المقبلة، لا لإلغائها من الحسبان، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يغزُ، ولم يحّدِث به نفسه، مات على شعبة من نفاق»[1].

١٠ – إن المستعمرين يخططون ويراوغون باستمرار في سبيل تحقيق مصالحهم وأطماعهم، فيوظفون المال والإعلام والقوة والدعم السياسي لإنجاح مشروعهم، حتى لو جوبهوا بثورة شعبية عارمة كثورة العشرين، وإنما يبذلون قصارى جهدهم لاستيعاب الصدمة التي تكلّفهم تضحيات مادية ومعنوية، فينحنون أمام عواصف غضب الأمة في مراوغة محدودة، وبالفعل يخرجون من الباب ويدخلون من الشباك – كما يقال – وهذا هو الذي حدث في العراق. فجاء ترشيح فيصل ملكاً على العراق، وتشكيل الحكومة والمؤسسات الإدارية، وتمّ توزيع الأدوار بين المسؤولين البريطانيين ضمن هذا السياق، فنجحت بنسبة مهمة سياسية القفز على أكتاف الثائرين وهم في طريق الانتصار، وتمّت سرقة أهداف الثورة في الاستقلال والحرية والسيادة وإقامة الحكومة الإسلامية. وقد أفرزت تلك التطورات طبقة من السياسيّين المصلحيّين اللاهثين وراء قطف الثمار عبر التصدي لإدارة البلاد بالطريقة المرسومة في لندن، بل دخلوا في حلبة المنافسة الوضيعة فيما بينهم لنيل الحظوة لدى المحتلين وتقديم المزيد من التنازلات على حساب حقوق الشعب، فاصبحوا الواجهة المحلية لتمرير السياسة الاستعمارية. بينما بقيت الساحة الوطنية الإسلامية عاجزة عن صنع الواقع السياسي، فظلت تراوح محلها، ولعلّ هذه المراوحة هي بحد ذاتها تعدّ تراجعاً أمام الخطة الاستعمارية، وأكثر من ذلك حينما تصدّع الموقف العلمائي القيادي أمام ترشيح فيصل، وبان ضعفه برز الملك وجهاً

---

(١) صحيح مسلم، المجلد الثاني، ج٣، ص١٥١٧.

سياسياً ليناً، طمح الشيخ الخالصي في كسبه إلى الجانب الوطني، ظناً منه بأن تأييد الملك بشروط كلامية سيجعل أمره بيد الشيخ، وهذا ما لم يوافق عليه أحد من كبار العلماء والوطنيين آنذاك، وبالفعل تراجع الشيخ عن تأييده عند انكشاف أمر الملك على حقيقته، ولكن بعد فوات الأوان، حيث تكرّست شخصية الملك في البعد الشعبي بنسبة مؤثرة، خصوصاً حينما استغل نسبه الشريف في أوساط العامة، باعتباره من السادة الأشراف الذي ينتهي نسبهم إلى آل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تقرب بذلك من الشيعة، واظهر اهتماماً بالعتبات المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء.

وعلى ضوء ما تقدم تزعزعت الثقة بنسبة مهمة داخل الأمة من الطرح السياسي للإسلاميين الوطنيين، لأنهم لم يتمكنوا من تطوير وضعهم عبر مبادرة سياسة مضمونة النتائج، فتركوا فراغاً محسوساً على الساحة السياسية، تمّ ملؤه من الطرف الآخر، فآنتقلت القضية إلى موقع آخر، حتى أن المبدئيين من الناس عاشوا حالة من الاضطراب ما بين القبول بالأمر الواقع على الأقل في المستوى الإداري والوظيفي وما بين الالتزام بالعلماء والمبادئ الوطنية. وكأن أحلام الخلاص والإنقاذ على يد العلماء أخذت تتبدّد لـمّا بان ضعفهم أمام متطلبات المرحلة ميدانياً، خصوصاً في المواجهة التصعيدية التي اتبعتها سياسة الاحتلال والسلطة المحلية، ضد القيادات الإسلامية والوطنية المخلصة، وتعمّق الأمر أمام إغراءات المناصب الإدارية والمواقع السياسية فأخذت تظهر الانهيارات بين الناس فسقط البعض في الفخ المصلحي القاتل على حساب مصلحة الأمة.

وقد شجعت الدوائر الاستعمارية نشوء الأحزاب السياسية بمختلف الواجهات المحلية وبشعارات الديمقراطية والوطنية وذلك على الطريقة الغربية، أي لم تمت إلى الدين بأية صلة وخاصة في العاصمة بغداد. ممّا زاد من إرباك الساحة الوطنية المخلصة، وشعر

الإسلاميون كأنهم جسر العبور إلى مصالح تلك الحركات السياسية المتنافسة على ركام عرش صنع في بريطانيا!! وبناءاً على هذه التطورات تضاعفت مسؤولية الإسلاميين الوطنيين في اتجاه التربية ونشر الثقافة الواعية التي تعتبر أساس التحرك السياسي الهادف.

واليوم تتكرر التجربة بنمط متقارب، وبناءًا على ذلك تتكثف مسؤولية المتصدين للساحة السياسية والإدارية في العراق، خصوصاً أبناء الحركات لإسلامية والوطنية الذين قضوا حياتهم في جهاد الظلم والانحراف وعانوا في مسيرتهم الجهادية من القتل والتشريد والتهجير وتعرضوا للسجن والمطاردة، فهم اليوم يمثلون الإرث الكبير لتضحيات مسيرة الإسلاميين والوطنيين المخلصين في العصر الحديث، تلك المسيرة التي تزيّنها صور الشهداء الأبرار وعلى من العلماء الكرام، وتضحيات المؤمنين والمؤمنات داخل وخارج العراق، هذا الإرث المتراكم يحتّمُ استمرار القناعة بمنهجية المقاومة من أجل السيادة والاستقلال وإقامة الحكم الوطني العادل. وهنا نرفع بإخلاص إشارة الإنذار والخطر من احتمال انزلاق بعض المتصدين في الفخ المصلحي - شخصياً أو عائلياً أو طائفياً - لأن هذا الانزلاق سيظهر أمام الشعب وتسقط حينذاك محاولات التغطية على العيوب خصوصاً أمام أعداء متربصين بالعراق ينتظرون اللحظة المناسبة لإسقاط هيبة العملية السياسية بما تحمل من إرثٍ شعبي طويل وطموحات وطنية كبيرة.

١١- إن قادة التحرك الإسلامي مسكوا بناصية الساحة السياسية وقادوا سفينة النهضة الوطنية بصدقٍ ووضوح، فمنذ البداية وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية ضد المستعمرين المحتلين، ووقفوا ضد المشروع البريطاني - الشريفي، أيضاً، لأن هذا المشروع في وعيهم المبدئي يستهدف الدولة العثمانية المسلمة، فلم يستجيبوا لتيار الثورة العربية بالرغم من شعاراتها البراقة، وقد واصلوا معارضتهم ضد مشاريع السيطرة الاستعمارية في العراق والمنطقة. وقدموا تضحيات هائلة في

مسيرهم. ولكن – كما يبدو لي – إن أصحاب الحق الذين يتعاطون الشأن السياسي على أسس المبادئ الإسلامية، هم دائماً ضحايا المسيرة ويقدّمون أنفسهم قرابين من أجلها في مختلف الظروف، بينما يجني غيرهم ثمار المراحل السياسية المتناقضة كلما سنحت الفرصة لجني تلك الثمار سياسياً وإدارياً، وذلك عبر الاتفاقيات الخاصة – تحت الطاولة كما يقال – مع الحاكم، بغض النظر عن شرعيته ومبادئه!!.

فإن الذي لاحظناه في تاريخ العراق الحديث عن قادة التحرك السياسي وهم علماء المسلمين الشيعة الذين جسّدوا مبادئ الإسلام في مواقفهم ووضعوا مصلحة الإسلام والمسلمين فوق كلّ شيءٍ، وتحمّلوا سياسة الإقصاء بل الإلغاء والمحاربة من أجل تلك المواقف المبدئية في العهد العثماني وفي عهد الاحتلال كذلك، وكأنما كتب عليهم وعلى امتدادهم الشعبي أن يضحوا من أجل الإسلام والقيم الوطنية، بينما على الآخرين أن يحكموا وينعموا في دنيا العهديْن معاً!!

وقد عشنا مع بعض تلك التضحيات الجسيمة التي قدمّها العلماء الإسلاميون، بدمائهم وأموالهم إلى جانب الجيش العثماني المسلم ضد المحتلين الكفّار، وقد نقلنا بعض مواقف الإعجاب والإكبار من القادة العثمانيين اتجاه جهاد علماء الشيعة في مقاومة المحتلين في حركة الجهاد الإسلامي وما جرى على العلماء في جبهات القتال وعلى رأسهم السيد الحيدري. حيث وقف علماء الشيعة مع الدولة العثمانية المضطهدة للشيعة في العراق وذلك ضد المحتلين البريطانيين الذين حاولوا أن يتفقوا مع الشيعة المضطهدين ضد الأتراك. لكنهم رفضوا بدوافع شرعية ووطنية. بينما نلاحظ على الطرف الآخر من المفتين الرسميين الذين أغدقت عليهم الدولة العثمانية أسباب الراحة والنعم بالأموال والمواقع الإدارية لم يقفوا إلى جانبها في حربها ضد الإنكليز بل اتفقوا مع الإنكليز لينعموا بالمناصب والأموال في ظل الاحتلال أيضاً. وخير مثال هو عبد الرحمن النقيب الذي رضي أن يحرق تاريخه الديني وهو الرجل المسنّ ليكون مطية المحتلين،

فعاش منعّماً بدنيا العثمانيين والمحتلين البريطانيين معاً على حساب المبادئ الإسلامية والقيم الوطنية وحقوق الشعب.

ويذكر لنا التاريخ كلمة القائد التركي سليمان عسكري بيك الذي كان يرقد في المشفى ببغداد إثر جرحه في المعركة ضد المحتلين الإنجليز، وقد قالها مخاطباً أحد رجال الدين الحكوميين حينما زاره في المشفى: «أنت ها هنا ترفل بالراحة والطمأنينة والنعيم مع أنك تتقاضى راتباً ضخماً من الدولة طيلة عمرك، وإن الإمام السيد مهدي السيد حيدر يحارب الإنجليز بنفسه - على شيخوخته وعظمته - وهو الآن في الصفوف الأولى، مع أنه لم يقبل من أموال الدولة قليلاً ولا كثيراً طيلة عمره»(١).

١٢- للأسف إن النموذج المكرّر عادةً في أوساط السياسيين هو أنه حينما يستلم أحدهم موقعاً إدارياً متقدماً في الحكومة، يصاب بمرض انقلاب الموازين، بين مناداته بمطالب الأمة قبل استلام السلطة وما بين الواقع العملي بعد الاستلام، وكأنه قد وصل إلى مقصوده وهدفه النهائي، بينما المفروض أن تبدأ مسؤولياته اتجاه الشعب منذ تسلمه الموقع الإداري والسياسي، منطلقاً نحو تطبيق الشعارات التي حملته لهذا الموقع، وعليه أن يجتهد بكلّ طاقاته لخدمة الناس. والمسألة تبلغ قمة التعقيد حينما تتغير القناعات، وهنا تكمن الخطورة ويتطور حبّ كرسي الرياسة إلى درجة لا يمكن إشباعها إلا بنقلها إلى الوريث، لا لكونه الأكفأ أو الكفوء في الأداء، وإنما لكونه ابن الزعيم السياسي.

١٣- وهنالك مرض آخر قد يستفحل لدى بعض المتصدين الإسلاميين والوطنيين، وهو تشغيل أنفسهم بأداء معين دون توقف، مهما كان نوع الأداء وأثره في الحياة، فالمهم لديه أن يقدّم شيئاً يظهر به أمام الأعين في حديث أو كتاب، من دون حسيب أو رقيب، وهذه الحالة من المؤكد أنها تنمّي روح الأنانية لدى هذا القيادي،

---

(١) الوردي، د. علي: المرجع ذاته، ص١٣٧-١٣٩. والحسيني، أحمد: الإمام الثائر ص٥٩.

فيرى نفسه دائماً على الحق ويسوّق أداءه مهما كان ساذجاً بطريقة إعلامية لا ترضي إلاّ البسطاء والمصفقين من حوله، حتى لو كان أداؤه خارج السرب العام لمسار القضية ولا يدور حول المصلحة المرحلية للأمة، وكأن المسألة لا تخرج من إطار صراع الإرادات. وهنا تقع الكارثة حينما يخسر هذا القيادي النخب الواعية من حوله والذين يقومون بدور الصقل لشخصيته ومواهبه، فيصاب بالتسطيح الفكري والمحدودية في العطاء، بينما من المفروض أن يكون القائد قوياً مبدعاً من خلال جماعته المقتنعة بأدائه أولاً، ثم يأخذ حقّه الطبيعي في ميزان الأمة، وذلك بمدى ارتكازه على مبدأ خدمتها والسعي لصلاح ما فسد فيها.

١٤ـ إن التحرك السياسي بقيادة علماء المسلمين الشيعة في تلك الحقبة الزمنية لم يكن طائفياً إطلاقاً، بالرغم من الظلامات الكثيرة التي لحقت بالشيعة في العهد العثماني والتضحيات الكبيرة التي قدمها المسلمون الشيعة ضد المحتلين الإنكليز إلى جانب الجيش العثماني أيضاً. وباختصار كانت الظلامات في العهد التركي ضد الشيعة ترتكز على الطائفية والقومية والدكتاتورية، ومع ذلك استطاع علماء الشيعة أن يضبطوا المسيرة في الشارع الشيعي ضمن الحالة الوطنية، وهذا إنجاز إداري يبلغ الذروة في الأهمية لأنه يؤدي إلى تكريس السلم الأهلي، واحترام حقوق الناس، حيث يعيش المواطنون باختلاف مكوناهم وطوائفهم بأمن واستقرار في ظل التصدي القيادي لعلماء الشيعة، وما كان طرحهم في إقامة حكومة إسلامية، كما في بعض التصريحات المنسوبة لبعض العلماء، على مستوى الفرض والإجبار وإنما هو شعار وطموح يخضع بالنتيجة لإرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع بصورة ديمقراطية.

١٥ـ القيادة المرجعية استغلت كافة السبل لرفع مظلومية شعب العراق إثر الاحتلال البريطاني، فتحركت سياسياً على البعد الدولي لشرح معاناة الشعب وعرض مطاليبه المشروعة في السيادة والاستقلال ورفض الاحتلال، فإنْ دلّ هذا التحرك

السياسي على شيء فإنه يدل على وعي القيادة المرجعية لتغطية حركة المعارضة والمقاومة دولياً، وذلك بآنعكاس المطالب عبر مخاطبة الدول المعنيّة. فلذلك بعث الإمام الشيخ الشيرازي - مفجر ثورة العشرين - رسالة مباشرة إلى الرئيس الأمريكي، حملت توقيعه مع توقيع شيخ الشريعة، ولهذا التوقيع المشترك الذي يدل على وحدة الموقف القيادي انعكاسات سياسية على العامل الدولي للقضية العراقية إلى جانب التأثير المعنوي المهم على الشعب في الداخل.

١٦- من حقنا أن نتساءل عن سبب إصدار فتوى الجهاد من قبل المرجع الشيخ الشيرازي ضد الغزاة الإنكليز: هل كان يتوقع تحقيق الانتصار العسكري على جيش الاحتلال؟ مع وجود الفارق الكبير بين القوتين في العدة والعدد.

في تصوري إنه من السذاجة بمكان أن يتوقع القائد انتصاراً عسكرياً في ميادين المواجهة والقتال، وذلك لعدم تكافؤ القوتين المتحاربتين. وإنما حقّقت الثورة انتصاراً سياسياً خلّصت العراق من القبضة الاستعمارية، كما حقّقت مكاسب معنوية حصّنت الأمة دينياً وأخلاقياً، حيث أَدخلت الأمة في دورة تربوية هادفة، عبر ميادين المعترك العسكري تحت راية الجهاد، وبالتالي تجذّر العداء ضد المحتلين خصوصاً حينما زيّن الشهداء بدمائهم ميادين التحرير.

يروي أستاذنا سماحة السيد عبد المنعم الحكيم[1] نقلاً عن خاله آية الله السيد يوسف الحكيم نجل المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم، بأن الإمام الشيخ الشيرازي قائد ثورة العشرين المعروف بالزهد والتواضع والعزوف عن الدنيا، حينما سئل عن كيفية تصور التوافق ما بين تقواه وزهده عن الدنيا مع تصديه لقيادة الثورة،

---

(١) من حديث خاص لسماحة الأستاذ السيد عبد المنعم الحكيم في جوابه لسؤالنا المذكور. وذلك في مكتب المرجع الديني الكبير السيد محمد سعيد الحكيم في منطقة السيدة زينب بدمشق، في يوم الجمعة ٤ شوال ١٤٢٣هـ، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٣م.

وما يتبع ذلك من مخاطر حياتية على الأمة من إراقة الدماء وإزهاق الأرواح، وآثار اجتماعية صعبة من زيادة عدد اليتامى والأرامل، بالإضافة إلى الانعكاسات النفسية السلبية على عموم الأمة، نتيجة تضاؤل احتمال الانتصار العسكري للثوار.

فأدلى قائد الثورة الإمام الشيرازي، على ضوء رواية السيد يوسف عن المرحوم والده الإمام الحكيم، بجوابٍ مبدئي واضح عن هذا السؤال المشروع خلاصته: إن المسلمين في العراق بل عموم الناس في المنطقة كانوا قد آنبهروا بالغرب عموماً وبالإنكليز خصوصاً لما حقّقوا من تطورات على المستوى الصناعي والتقني والخدمي، بالإضافة إلى الانتصارات العسكرية في المنطقة، هذا الانبهار المقترن بالإعجاب الذي قد يوصل الأمة إلى درجة الافتتان بهم، على المستوى العقدي والأخلاقي. وقد ظهرت بوادر المشروع البريطاني في المنطقة الذي كان يستهدف الإسلام وعقول المسلمين وأخلاقهم وعاداتهم إلى جانب خيرات البلاد، ومن المعروف إن هذا المشروع له بريقه الإعلامي ومظاهره الجذابة، وإمكانياته الترفيهية والمالية التي تحوم حول ضرب القيم الإسلامية وتربية الجيل على أخلاق الأجانب وعاداتهم ودينهم، وبذلك سينهد ركن الإسلام في عقر داره – والعياذ بالله–. وحينذاك أصبح خيار المرجع الشيرازي محصوراً باتجاه إعلان الثورة ضد الغزاة الكفرة المحتلين، لكي ينهض المسلمون استجابة لنداء دينهم إلى ساحات المواجهة والقتال قبل فوات الأوان. وبالتأكيد ستجري هنالك الدماء أنهاراً، والدموع سيولاً، ويكفيها عزّةً وكرامةً أن تكشف حقيقة العدو ونواياه الفعلية، وحينذاك ستبنى حواجز نفسية كبيرة، تعرقل مشروع المحتلين في العراق، خصوصاً باتجاه إيمان الناس وأخلاقهم وقيمهم الإسلامية. وهذا الإنجاز يعتبر انتصاراً استراتيجياً للمسلمين، في معركة فُرضت عليهم من قبل قوى الاستعمار والتسلط، فهم جاؤا إلى بلاد المسلمين وهم أقوى سلاحاً وأموالاً ومكراً، من دون شك، والعلماء يعرفون بأن الانتصار العسكري صعب المنال، ولكن هذه التضحيات الجسام ستحافظ على دين

الناس وأخلاقهم وبالنتيجة سيحصلون على استقلالهم.

ومن المعلوم إن المجتهدين ليسوا بمعصومين وإنما على ضوء اجتهادهم وتسديد الله تعالى لهم، يسعون بكل إمكانياتهم ليحافظوا على الإسلام وبلاد المسلمين، ولولاهم لما بقيت استقامة في حياة المؤمنين، ولا إيمان صحيح في قلوبهم، وقد كان الغزاة يريدون تحويل الإسلام إلى مجموعة طقوس شكليّة تقترب من العادات الموروثة، وهذا هو هدف الاستعمار الحقيقي، إذ إنه يحاول بكلّ ما أُوْتي من قوة ومكرٍ وخديعة، أن يحوّل الإسلام إلى جثةٍ هامدةٍ، وبَدَنٍ محنّطٍ لا روح فيه ولا قدرة حركية له لقيادة الحياة. فالإمام الشيرازي بموقفه الشجاع حدّد وظيفة المسلمين اتجاه دينهم فآنتزع العراق بشعبه وخيراته من فم البريطانيين الذين أرادوهُ أن يكون لقمة سائغة لهم. وهكذا تبقى المرجعية الدينية ضمانة استمرار الحياة الكريمة.

والآن بعد هذا التوضيح للموقف المبدئي من حقنا أن نتساءل أيضاً: أين هذا الوعي والفتوى التحررية من الاحتلال الحالي للعراق من قبل أميركا وحلفائها، فلماذا لم يعلن المرجع الأعلى في العراق فتوى الجهاد اليوم؟

الحقيقة إن الإجابة على هذا السؤال واضحة على ضوء إجابة الإمام الشيرازي حسب الرواية التاريخية التي ذكرناها، فالمسألة تختلف في ظروفها وأهدافها، وذلك لأن شعب العراق – اليوم – بكل أطيافه يكره المحتلين الأمريكان وحلفاءهم، وهذه الكراهية تحمل جذوراً تاريخية من بركات تلك الفتوى المباركة وما سبقتها من حركة الجهاد، وما لحقتها من نشاطات سياسية معارضة، وهي لم تزل كفيلة بوضع الحواجز النفسية المطلوبة أمام مشاريع الاستعمار – الثقافية والسياسية – خصوصاً مشروعهم في طمس معالم الإسلام وقيمه المعنوية والأخلاقية، وعليه لا داعي لإراقة مزيد من الدماء لتنشيط هذه الكراهية، ولتحطيم حالة الإعجاب والافتتان بالأجانب، وفي الحقيقة إن

ذلك التاريخ الجهادي العريق لشعب العراق، زوّد الأجيال المتعاقبة وعياً مدروساً لبناء العزة والكرامة في وطنٍ سيّدٍ مستقل، وتبقى طرق الخلاص من المحتلين مفتوحة على كل الاحتمالات ولكن الفرصة الآن للمعركة السياسية التي ستحقق الاستقلال والسيادة والحرية على يد المخلصين من أبناء العراق، بإذنه تعالى.

١٧ – توصّلنا بموضوعية تامة إلى أن فقهاء المسلمين الشيعة وزعماء عشائر الفرات الأوسط وأبناء المدن، خصوصاً المدن المقدسة، بجهادهم المزيّن بدماء شهداء المقاومة والثورة هم المؤسسون الحقيقيون للعراق المستقل، وهم البُناة الفعليون للوطن، حيث إنهم رسموا الصفحات المشرقة لتاريخ العراق الحديث بمواقفهم المبدئية وتضحياتهم الجليلة. هم الذين صنعوا ملاحم أحداث السيادة والاستقلال وكتبوا التاريخ بأحرفٍ من نور، وليس رجال السلطة السياسية الذين حكموا البلاد منفذين لإرادة المحتلين الإنكليز.

١٨ – الذي لمسته بمرارةٍ وألمٍ من خلال قراءة الكتب الحديثة التي تناولت تلك المرحلة التأسيسية من تاريخنا الحديث، وذلك من قبل الذين يتبنّون المشروع العلماني، ويسوّقونه في أوساط الشباب. إنهم يحاولون استبعاد الدوْر الأساس لعلماء المسلمين الشيعة، قادة الحركة الاستقلالية في العراق، الذين قادوا الساحة العراقية بجدارةٍ وحزمٍ ونزاهةٍ وتضحية، وقد جنّد العلماء ما آستطاعوا من طاقات –ذاتية وموضوعية – لغرض طرد الأجنبي المحتل، وبناء العراق المستقل. ففي تقديري إن أمثال هؤلاء يعيشون عقدة نفسية من الإسلام والتحرك الإسلامي، لذلك يسعون –من خلال كتاباتهم – إلى تقليل دور العلماء والمجاهدين، لكي يجدوا موطأ قدمٍ في تلك المرحلة المهمة لمشروعهم العَلماني الطارئ على الساحة العراقية، وذلك بلباس الوطنية أو القومية أو الديمقراطية. وسنسلط الضوء على هذه الفكرة بالتفصيل في الفقرة القادمة.

١٩ ـ لما رأى الإنكليز أن قوة العراقيين نابعة من تمسكهم بالإسلام عبر علماء الدين، حاولوا تضليل الناس من خلال تسويق تجربتهم المريرة مع رجال الدين المسيحي في بلادهم، تلك التجربة التي أوصلتهم إلى مبدأ (فصل الدين عن السياسة)، هذا المبدأ ـ كما يدّعون ـ أنقذ الغرب من سلطة رجال الدين، وكان الهدف من إشاعتهم لهذه الفكرة الغربية مقطوعةً عن ظروفها وملابساتها، هو التأثير على المسلمين تحت شعار الحرية والحقوق الشخصية، لينحوا المنحى ذاته، وذلك ليتسنى لهم الانفراد بالشعب وتمرير مؤامرتهم الاستعمارية على الوطن، ودفعوا السلطة المحلية لتنفيذ خطة إقصاء العلماء الإسلاميين عن الحياة السياسية، وتحديد نشاطهم في زوايا العبادة والشؤون الاجتماعية والعمل الثقافي، وكان من أبرز ثمار تلك الخطة ما حصلوا عليه من التعهدات من العلماء المنفيين من البلاد، تلك التعهدات الخطية التي اشترطت عدم تدخلهم في الشؤون السياسية في العراق بعد عودتهم إليه، وقد تحدثنا عن المسوّغات التي دفعت العلماء إلى تلك الموافقة وكانت تتمحور حول تقديم الأهم على المهم، فالأهم عندهم هو مسك الأمة روحياً ودينياً وأخلاقياً وقد فصّلنا هذه المسألة في حينها، والذي توصّلنا إليه بالرغم من الملاحظات والمؤاخذات عليها، إنها ـ بحقٍّ ـ فوّتت الفرصة على المستعمرين في محاولتهم لتجفيف منابع الوعي الإسلامي والوطني في الأمة، وقد بلغ هاجس الخوف قمتّه لدى المستعمرين والحكومات التابعة لهم من اسم الإسلام، ومن العلماء الواعين، والحركيين الوطنيين فعمدوا على مواصلة أسلوبهم العدائي ضد العلماء، لغرض إسقاط هيبتهم، وتشويه حركتهم، ومطاردة الناشطين منهم.

وضمن هذا السياق جرت كتابة تاريخ تلك الحقبة الزمنية، مبنيّةً على طمس حقائق الأحداث إرضاءاً لغرائز بعض الباحثين الخاصة في رسم أحداث التاريخ على ذوقهم بما يخدم توجّهاتهم الفكرية، في محاولة واضحة لمصادرةٍ قسريةٍ ومكشوفةٍ لدور

الإسلاميين الريادي للساحة في تاريخنا الحديث، وكأن الإسلام يشكّل أمامهم البعبع المخيف، وأخذوا ينظرون إلى الإسلاميين من منظار الفزع الأكبر، فصبّوا جام غضبهم على الإسلاميين، بل جيّروا جهادهم وتضحياتهم في الأطر التي ترضي غرورهم برعاية السلطة السياسية التي فرضت كتابة التاريخ بهذه الطريقة، ولقد باءت وتبوء حالياً أيضاً هذه المحاولات بالفشل الذريع إن شاء الله، يقول تعالى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[1].

ومن أمثلة تلك المحاولات التي سعت لتشويه حقائق التاريخ بالاعتماد على تصورات وتقريرات المحتلين الأجانب الذين ثبت عداءهم للشعب، ولعبوا على عدة أوتار لإثارة الفتنة بين الناس، وتفريق كلمتهم، ما قرره الدكتور وميض جمال عمر نظمي في أطروحته المطبوعة بعنوان: «الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق»، معتمداً على تقريرات المحتلين، رافضاً كتابات المؤرخين والأكاديميين الموثّقة من مصادرها، وذلك ليستمر في طريق تشويه جهاد العلماء، الذين عُرفوا حتى لدى الأعداء بأنهم قمة النزاهة والإخلاص لدينهم وشعبهم، ووطنهم. لنقرأ ما قررّه بالنص ضد علماء الإسلام، تاركاً لنباهة القارئ الكريم الحكم العادل على أمثال هذه الكتابات، يقول الدكتور وميض نقلاً عن تقرير بريطاني حول المرجع الأعلى في حينه السيد محمد كاظم اليزدي: «إنه في قرارة نفسه موالٍ لبريطانيا»[2]. وإن الحاكم السياسي للشامية حينما زار السيد اليزدي في ٢٨ نيسان ١٩١٨م «شكا اليزدي بمرارةٍ من المحاولات التي يقوم بها بعض العلماء لجرّه إلى موقفٍ مناوئٍ لبريطانيا.. إن من الصعب تقدير المساندة المتواصلة (لليزدي) حق قدرها بالنسبة لنا».

(١) سورة التوبة، ٩/٣٢.

(٢) نظمي، د. وميض: الجذور السياسية، مرجع سابق، ص١٢١.

ومن ناحية أُخرى يردّ على الدكتور عبد الله النفيسي الذي ذكر في أطروحته أيضاً، والتي هي بعنوان «دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث»، حول السيد اليزدي بأنه «بذل جهوداً كبيرةً في السرّ لزعزعة السلطة البريطانية». ويردّ الدكتور وميض هذا الكلام بقوله: «إن إدعاء عبد الله النفيسي.. إدعاء غير مؤكد»![1].

وهكذا نلاحظ على الدكتور وميض إنه يأخذ كلام المس بيل وهي من قادة الاحتلال البريطاني للعراق، وكأنها الصادقة والنزيهة، وكلامها من باب المسلّمات، وهي لا تسعى لتشويه العلماء وتفريق كلمة الأمة!.

وقد ثبت كذبها وتحريفها للوقائع لدى كبار المؤرخين العراقيين، نذكر للمثال ما نقله السيد عبد الرزاق الحسني، وكذلك الشيخ فريق المزهر الفرعون وغيرهما، عن وقائع اجتماع (ولسن) الحاكم الملكي العام مع علماء وشخصيات النجف في كانون الأول سنة ١٩١٨م، بأن السيد هادي الرفيعي الذي كان في الاجتماع أيّد الاحتلال، وقد قوبلت دعوته بالاستنكار والشجب من قبل المجتمعين الآخرين بحضور (ولسن)، بينما تنقل (المس بيل) إن جميع المجتمعين أيّدوا الاحتلال البريطاني كذباً وزوراً[2].

وللعلم نحن في مقدمة الكتاب، وفي تقييمنا للمصادر والمراجع ذكرنا إشكاليةً على الدكتور النفيسي بأنه يعتمد غالباً على ما كتبته أقلام المحتلين من تقريرات ورسائل وكتب، ومع ذلك يرمي الأستاذ وميض هذه الحقائق الواضحة عرض الحائط ليعتمد على أقوال (المس بيل) المليئة حقداً على العراقيين الوطنيين، خصوصاً العلماء المجتهدين

---

(١) نظمي، المرجع ذاته، ص٣٥٠.

(٢) راجع الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى ص٥٦ وما بعدها، وكذلك راجع الفرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة.. ص٧٥. وراجع أيضاً النفيسي، عبد الله: دور الشيعة.. ص١١٩-١٢١. وقد بيّن النفيسي مغالطة (المس بيل) في مقالها «مذكرة حول تقرير المصير». و(ايرلند) في كتابه (العراق، دراسة في التطور السياسي). وذكر النفيسي أيضاً دفاع السيد جعفر أبو التمن عن نفسه من اتهامات المس بيل وقد نفاها تماماً.

ليصوغ أطروحته على أسسٍ واهيةٍ ضد قادة الحركة الإسلامية الوطنية الاستقلالية، خدمة للمشروع الاستعماري. ومن المعيب حقاً على الباحث العروبي أن يردّ أخاه المسلم العربي ويكذبه، بينما يعتمد على المحتلين الكاذبين والمراوغين. فلنكمل قراءة كلام الدكتور وميض لتتوضح الصورة حيث يقول: «إن إدعاء عبد الله النفيسي.. إدعاء غير مؤكد، ويكفي أن نعيد إلى الذهن كلمات غروترو دبيل «إن أحداً منّا من الذين شاركوا في الدراما (الاستفتاء) لن ينس الإسناد الذي تلقيناه من.. السيد محمد كاظم اليزدي»!![1]. إنها من سخرية القدر أن نعتمد على كلام المحتلين بآتهام رجل النزاهة والعلم والتقوى وحب الوطن.

ولا يسعني في الرّد إلاّ أن نستذكر قول الشاعر:

وإذا أتتك مذمّتي من ناقصٍ ... فهي الشهادةُ لي بأني كاملُ

ولسنا مضطرين لإثبات هدف الأعداء من تشويه سمعة المرجعية الدينية بكل الذين تصدوّا لقيادة الأمة في مختلف المراحل، فالعدو المحتل يدرك تماماً أهمية المرجعية الشيعية وقدرتها على قيادة الأمة وتوجيهها للنهضة والثورة والمقاومة. ولعل الدكتور وميض وأمثاله يتناسون الفتوى الجهادية التي أصدرها المرجع السيد اليزدي ضد المحتلين البريطانيين حين دخولهم البصرة عام ١٩١٤م. ومواقفه التصعيدية المستمرة آنذاك، وقد أمر – ولده السيد محمد – بالاشتراك في اجتماعات حركة الجهاد الإسلامي في الكاظمية والمشاركة الميدانية أيضاً، وكان من وجوه المجاهدين المرابطين في مقدمة المقاتلين في جبهة الشعيبة وقد آستشهد في تلك الجبهة مع ثلة من العلماء والشباب[2].

---

(١) نظمي، د. وميض، المرجع ذاته، ص٣٥٠.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، ص١٧١-١٧٢. راجع للتفاصيل: الفصل الأول من الباب الثاني في كتابنا هذا، بعنوان: حركة الجهاد الإسلامي ضد الغزو البريطاني. وراجع النفيسي، المرجع السابق، ص٨٦. يذكر خطاب السيد اليزدي في الصحن الحيدري مؤكداً فتواه الجهادية وذلك في ٦ كانون الأول ١٩١٤م، ١٩ محرم ١٣٣٣هـ. وقد قدّر عدد القتلى والأسرى ←

وفي نظرنا إن الخطأ الذي وقع فيه الدكتور وميض هو عدم فهمه لطبيعة موقع المرجعية الدينية، فإن هذا الموقع - أي موقع المرجع الأعلى - على درجة كبيرة من المسؤولية الشرعية أمام الله تعالى والأمة، فالمراجع الكرام يدرسون الظروف الموضوعية للأمة بدقّة عاليةٍ، ويحدّدون وظيفتهم الشرعية على ضوء اجتهادهم بالمسألة، كما أنهم يتدارسون الفتاوى المفصلية والمصيرية في حياة الأمة مع مستشاريهم بأعلى درجات الوعي والتقوى والإخلاص للإسلام وللأمة الإسلامية وللوطن.

٢٠- وأخيراً أدعو نفسي والقرّاء الكرام إلى اتخاذ منهج الموضوعية الحيادية في قراءة التاريخ في المرحلة التأسيسية - كما سميناها-، وذلك لأن عملية الكشف والتنقيب عن تاريخيّة المرحلة بحاجة إلى عمليات رفع الانقاض المتراكمة على حقائق مدفونة بفعل العوامل السياسية والأيدلوجية التي سعت لكتابة التاريخ بطريقة مختلفة، وهذه الممارسات استمرت لعدة عقود متتالية، وبالفعل طُمست آثارٌ وزُيّفت وقائع، وأصطُنعت أحداث، لغرض إبراز وقائع التاريخ بتشكيلة هجينة تغذّي النظرية السياسية الجاهزة.

ولقد ضُخّمت أدوار، وزُخرفت أحداث، فأصيب التاريخ العراقي الحديث بمرض الانتفاخ المشبوه الذي لا يحمل مضموناً واقعياً يشكل امتداد الحضارة العريقة، وأمام ظاهرة الانتفاخ السياسي برزت حالة الضمور القسري للمحركين الأساسيّين للنهضة والثورة، فتمّ إقصاء صنّاع التاريخ أحياناً، وأحياناً أخرى تمّ إلغاؤهم عن الساحة الفعلية، وهم العلماء المجتهدون الذين قادوا الحركة الاستقلالية في العراق بكلّ نزاهةٍ وشجاعةٍ وتضحيةٍ. ويمكنني القول بأن عملية إسدال الستار على جهاد الشعب

من المجاهدين بالآلاف وكان من بينهم عدد من العلماء منهم: الشيخ باقر حيدر، والشيخ عيسى مال الله، والسيد محمد بن المرجع الأعلى السيد اليزدي.

راجع: كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص٧.

بقيادة العلماء في حركة الجهاد عام ١٩١٤م، وفي ثورة العشرين، قد تمّت ظلماً وعدواناً، وذلك للقضاء على ما تشكل تلك التجربة التحررية من دلالات مبدئية وإنجازات ثورية خافوا من إظهارها للأجيال، لأنها الدافع للثورة ضدهم، ولعل البعض أسدل هذا الستار على جهاد الشعب في وقت غفل فيه عن ذكر سياسة القمع والإرهاب ولغة النار والحديد والدمار في ممارسات المستعمرين والسائرين على نهجهم.

على العموم إن هذه الأُطروحة محاولة تملك خصوصية استنهاضية في إطار.

﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾[1].

محاولة سلكت درباً محفوفاً بقلق المؤرخ الهادف، ورجاء المتأمل العارف.

---

(١) سورة الأعلى، ٨٧/ ٩.

الملاحق

١ـ جواب الإمام الشيخ كاظم الخراساني على استفتاء العلماء من دعاة الدستور في إيران.

٢ـ فتوى المرجعية الدينية في النجف الأشرف بإعلان الجهاد ضد الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب سنة ١٩١١م.

٣ـ برقية المرجع الأعلى السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي إلى الشيخ خزعل يدعونه للجهاد.

٤ـ برقية عدد من المجتهدين في النجف إلى الشيخ خزعل أمير المحمرة يدعونه إلى الجهاد.

٥ـ المرجع الأعلى السيد اليزدي يؤكد وجوب الجهاد في جوابه على رسالة الشيخ شعلان العطية وأهالي عفك في ذي الحجة ١٣٣٣هـ، ١٩١٥م.

٦ـ نداء المرجع الأعلى السيد اليزدي إلى أهالي الشطرة بوجوب الجهاد.

٧ـ بلاغ (الجنرال مود) القائد العام للقوات البريطانية في ١٩ آذار ١٩١٧.

٨ـ التصريح الإنكليزي الفرنسي في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨.

٩- رسالة إدارة الحاكم الملكي العام في العراق إلى الإمام الميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي في ٥ أيار ١٩١٩م.

١٠- جواب (السير ولسن) قائممقام الحاكم الملكي العام في العراق على رسالة الشيخ الشيرازي، المهدِّدة بالهجرة من كربلاء.

١١- الرسالة الجوابية التي بعثها الشريف حسين إلى الإمام الشيرازي.

١٢- رسالة الشيخ محمد، نجل الإمام الشيرازي إلى ولي عهد المملكة الحجازية.

١٣- رسالة الإمام الشيرازي وشيخ الشريعة إلى الرئيس الأمريكي ولسن، بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس.

١٤- رسالة الإمام الشيخ الشيرازي إلى الأمير فيصل بن الحسين.

١٥- رسالة الإمام الشيرازي للشيخ أحمد الشيخ داود.

١٦- رسالة الإمام الشيرازي إلى جعفر أبو التمن.

١٧- نداء الإمام الشيرازي إلى جميع العراقيين.

١٨- كتاب الإمام الشيرازي إلى الحاكم السياسي في الحلة.

١٩- رسالة الإمام شيخ الشريعة إلى الحاكم الملكي العام في العراق بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٨هـ، ٢٥ حزيران ١٩٢٠م.

٢٠- جواب الحاكم الملكي العام في ١٦ شوال ١٣٣٨هـ، ٢ تموز ١٩٢٠م.

٢١- ردّ الإمام شيخ الشريعة على جواب الحاكم الملكي العام، في ٢١ شوال ١٣٣٨هـ، ٨ تموز ١٩٢٠م.

٢٢- رسالة الإمام شيخ الشريعة إلى المؤمنين ورؤساء العشائر لممارسة الطرق السلمية للمطالبة بالحقوق المشروعة.

٢٣- رسالة الحاكم الملكي العام شيخ الشريعة الاصفهاني، ألقتها الطائرات البريطانية على كربلاء يوم ١٩ ذي الحجة ١٣٣٨هـ، ٢٦ آب ١٩٢٠م.

٢٤- جواب المرجع الأعلى الإمام شيخ الشريعة على رسالة الحاكم الملكي العام ببغداد.

٢٥- لائحة الانتداب البريطاني على العراق.

٢٦- رسالة الشيخ عبد الكريم الجزائري إلى الشيخ خزعل.

٢٧- تعليمات الإدارة البريطانية، التي وجهت إلى مجلس الدولة.

٢٨- نص منهاج تنظيم سفر الوفود إلى مؤتمر كربلاء المنعقد بين ١٠-١٥ شعبان ١٣٤٠هـ، ٨-١٣ نيسان ١٩٢٢م.

٢٩- البيان الختامي الصادر من مؤتمر كربلاء المنعقد بين ١٠-١٥ شعبان ١٣٤٠هـ/ ٨-١٣ نيسان ١٩٢٢م.

٣٠- نموذج من الفتاوى التي أصدرها العلماء لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي.

٣١- المعاهدة الإنجليزية - العراقية المنعقدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢م.

٣٢- لائحة إحلال المعاهدة العراقية - البريطانية وملاحقها لعام ١٩٢٢م محل الانتداب البريطاني، مرسلة من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم.

٣٣- ملحق المعاهدة الإنكليزية - العراقية لسنة ١٩٢٢م، بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣م.

٣٤- المعاهدة الإنكليزية - العراقية المنعقدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦م.

٣٥- المعاهدة الإنكليزية - العراقية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م.

٣٦- ملحق المعاهدة الإنكليزية - العراقية لسنة ١٩٣٠م.

٣٧- الاتفاقية الإنكليزية - العراقية حول المسائل المالية المنعقدة في ١٩ آب ١٩٣٠م.

٣٨- الحكّام العسكريون والمدنيون الإنكليز في العراق.

٣٩- الوزارات العراقية، أسماء الرؤساء وفترة حكمهم.

٤٠- نص رسالة الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني لأهالي البصرة، لتوحيد الكلمة.

٤١- الرسالة الجوابية لسماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

* * *

الملحق رقم (١)

جواب الإمام الشيخ كاظم الخراساني على استفتاء العلماء من دعاة الدستور في إيران[1]

«جواب الاستفتاء: هذا ما قرّره المجتهدون الأعلام، بسمه تعالى وبه نستعين. بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على القوم الظالمين إلى يوم القيامة. أما بعد. فبالتأكيدات الإلهية والمراحم السماوية وتحت توجيهات الهادي العالي الشأن حضرة صاحب الزمان (روحنا فداه): إن قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة وهي فرض على جميع المسلمين إن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها. وعليه نكرر قولنا: إن الإقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف، فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس».

التوقيع: كاظم الخراساني

وقد وقّع الرسالة عدد من كبار علماء المسلمين الشيعة في العراق (باستثناء كاظم اليزدي) وهم: محمد تقي الشيرازي، عبد الله المازندراني، حسين الشيخ خليل، شيخ الشريعة، السيد مصطفى الكاشاني، السيد علي الداماد، عبد الهادي شليلة، حسين النائيني، محمد حسين القمشي، مصطفى النقشواني.

---

(١) نقلاً عن: كمال الدين، محمد علي: التطور الفكري في العراق، بغداد ١٩٦٠م، ص٢٤.

ملحق رقم (٢)

فتوى المرجعية الدينية في النجف الأشرف بإعلان الجهاد ضد الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب سنة ١٩١١م[1]

بسم الله الرحمن الرحيم إلى كافة المسلمين الموحدين وممن جمعتنا وإياهم جامعة الدين والإقرار بمحمدٍ سيد المرسلين، السلام عليكم أيها المحامون عن التوحيد والمدافعون عن الدين والحافظون لبيضة الإسلام لا يخفى عليكم أن الجهاد لدفع هجوم الكفار على بلاد الإسلام وثغوره مما قام إجماع المسلمين وضرورة الدين على وجوبه. قال الله سبحانه: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2]. هذه كفرة إيطاليا قد هجموا على طرابلس الغرب التي هي من أعظم الممالك الإسلامية وأهمها فخربوا عامرها وأبادوا أبنيتها وقتلوا رجالها ونساءها وأطفالها، ما لكم تبلغكم دعوة الإسلام فلا تجيبون، وتوافيكم صرخة المسلمين فلا تغيثون، أتنتظرون أن يزحف الكفار إلى بيت الله الحرام، وحرم النبي والأئمة عليهم السلام ويمحوا الديانة الإسلامية عن شرق الأرض وغربها، وتكونوا معشر المسلمين أذل من قوم سبأ، فالله الله في التوحيد، الله الله في الرسالة، الله الله في نواميس الدين، وقواعد الشرع المبين، فما بعد التوحيد إلا التثليث، ولا بعد الإقرار بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم إلا عبادة المسيح، ولا بعد استقبال الكعبة إلا تعلق الصليب، ولا بعد الآذان إلاّ قرع النواقيس فبادروا إلى ما افترضه الله عليكم من الجهاد في سبيله، واتفقوا ولا تفرقوا، واجمعوا كلمتكم وابذلوا أموالكم وخذوا حذركم ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ

---

(١) نقلاً عن مجلة الموسم لصاحبها ورئيس تحريرها محمد سعيد الطريحي، العدد السادس - المجلد الثاني (١٩٩٠م، ١٤١٠هـ)، ص٣٨٢، ضمن بحث «المرجعية الشيعية وقضايا العالم الإسلامي»، ص٣٧٧-٤٢٥.

(٢) سورة التوبة، الآية ٤١.

﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ..﴾[١] لـئلا يفـوت وقـت الـدفاع وأنـتم غافلون، وينقضي زمن الجهاد وأنتم متثاقلون ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢].

[أختام العلماء وتواقيعهم]

خادم الشريعة المطهرة محمد كاظم الخراساني،

الأحقر الجاني عبد الله المازندراني،

الجاني شيخ الشريعة الاصفهاني،

أقل خدام الشريعة محمد حسين القمشي،

الأقل علي رفيش،

أقل خدام الشريعة الغراء حسن ابن المرحوم صاحب الجواهر،

الأحقر الجاني السيد علي التبريزي،

الأقل الجاني مصطفى الحسيني الكاشاني،

الراجي عفو ربه محمد آل الشيخ صاحب الجواهر (قدس سره)،

الراجي عفو ربه الغفور محمد جواد الشيخ مشكور،

الأحقر جعفر ابن المرحوم الشيخ عبد الحسن،

بسم الله الناصر المعين أنا وكل مسلم نستعين،

الأقل محمد سعيد الحبوبي.

* * *

(١) سورة الانفال، الآية ٦٠.

(٢) سورة النور، الآية ٦٣.

ملحق رقم (٣)

برقية المرجع الأعلى السيد محمد كاظم الطباطبائي
(اليزدي)

إلى الشيخ خزعل أمير المحمرة يدعوه للجهاد[١]

إلى حضرة الشيخ خزعل خان عن النجف :

عشار – محمرة. سلام على السردار الأرفع معز السلطة الشيخ خزعل دام إجلاله :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى أن من أهم الواجبات المحافظة على بيضة الإسلام والدفاع في النفس والنفيس عن ثغور المسلمين ضد مهاجمة الكفار. وأنت في ثغرهم من تلك الثغور، فالواجب حفظ ذلك الثغر عن هجوم الكفار بكل ما تتمكن، كما يجب ذلك على سائر العشائر القاطنين في تلك الجهات واللازم عليك تبليغ ذلك إليهم، كما أنه يحرم على كل مسلم معاونة الكفار ومعاضدهم على محاربة المسلمين، والأمل بهمتك وغيرتك أن تبذل تمام جهدك في دفع الكافرين والله. يؤيدك بالنصر على أعدائه إن شاء الله تعالى.

١/ محرم ١٣٣٣هـ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤م

محمد كاظم الطباطبائي

***

(١) نقلاً عن النجار، مصطفى عبد القادر: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، ١٨٩٧–١٩٢٥، القاهرة ١٩٧١، ص٣٠٢–٣٠٣.

ملحق رقم (٤)

برقية عدد من المجتهدين في النجف إلى الشيخ خزعل أمير المحمرة يدعونه إلى الجهاد[1]

عشار - بواسطة الأجل الحاج حمود الملاك لحضرة الأجل الأكرم سردار أرفع دام إقباله:

باسم الشريعة المحمدية، يجب عليك النهوض والقيام، واتفاقكم مع المسلمين في مدافعة الكفار عن ثغر البصرة بالمال والنفس وبكل ما تقدرون عليه وهذا حكم ديني لا يفرّق بين إيراني وعثماني، جاهدوا بأموالكم وأنفسكم لينصركم الله بحوله.

خادم الشريعة الأحقر الأقل

محمد حسين المهدي سيد مصطفى الكاشاني شيخ الشريعة الاصفهاني

الأحقر آية الله زاده خراساني الأحقر السيد علي التبريزي

١/ محرم ١٣٣٣هـ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤

* * *

ملحق رقم (٥)

المرجع الأعلى السيد اليزدي يؤكد وجوب الجهاد في جوابه على رسالة الشيخ شعلان العطية، إلى المؤمنين من أهالي عفك في ١ ذي الحجة ١٣٣٣هـ، ١٩١٥م

إلى كافة إخواننا المؤمنين الموحدين من أهالي عفك: لا يخفى عليكم تحقق هجوم الكفرة على ثغور المسلمين، فانفروا كما قال الله خفافاً وثقالاً، ولألفينكم كما يقول عز من قائل: ﴿أَشِدَّآءُ

---

(١) المرجع ذاته، ص٣٠٢.

﴿عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ .﴾[1] فانهضوا بتوفيق الله إلى جهاد عدوكم وعدو نبيكم. ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ..﴾[2]. فقد أعلنّا بوجوب الدفاع عن حوزة المسلمين وبيضة الدين وقد ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[3].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد كاظم الطباطبائي (اليزدي)

* * *

ملحق رقم (٦)

نداء المرجع الأعلى السيد اليزدي إلى أهالي الشطرة،
بوجوب الجهاد

السلام على كافة إخواننا في الشطرة وفيما حولها ورحمة الله وبركاته. غير خفي عليكم أنّا أبرقتا غير مرة لكم ولغيركم وكتبنا حتى كَلَّ القلم، وشافهتُ حتى اضطرب اللسان حثّاً على الدفاع وإلزاماً بحفظ الثغر المهاجم وأقول الآن عوداً على بدء: يجب عليكم الدفاع وحفظ بيضة الإسلام فبأي عذر بعد اليوم تعتذرون ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[4].

محمد كاظم الطباطبائي

* * *

---

(١) سورة الفتح، الآية ٢٩.

(٢) سورة الانفال، الآية ٦٠.

(٣) نقلاً عن شبر، حسن: مرجع سابق، ج٢، ص٤١٧، والآية الكريمة من سورة النساء، الآية ٩٥.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

ملحق رقم (٧)

بلاغ (الجنرال) مود[1] القائد العام للقوات البريطانية إلى سكان ولاية بغداد

باسم جلالة ملكي، وباسم الشعوب التي يملك عليها، أخاطبكم بما يلي:

إن غاية عملياتنا العسكرية هي قهر العدو وطرده من هذه الديار. وفي سبيل إنجاز هذه المهمة قد أُوليت سلطة تامة عليا في جميع المناطق يقوم فيها الجيش البريطاني بعملياته العسكرية، ولكن جيشنا لم يدخل مدنكم وأراضيكم كجيشٍ فاتحٍ، أو كجيشٍ عدوّ، بل جاء محرراً لكم.

منذ زمن هولاكو والمواطنون عندكم يقاسون ظلم الغرباء، وأصبحت قصوركم أطلالاً، وجنائنكم قفراً يبابا. وكان أجدادكم يئنّون من الجور والاستعباد كما أنكم أنتم أيضاً تعانون من الظلم والبلاء. وقد كان أبناؤكم يؤخذون إلى ساحات الحرب التي لم يكن فيها مأرب. وكان أناس ظلاّم ينهبون ثرواتكم ليبذّروها في أماكن بعيدة.

ومنذ زمن مدحت باشا والأتراك يتكلمون عن الإصلاح، ولكن انظروا الآن إلى الخرائب والأراضي المقفرة المجدبة، ماذا تجدون؟ أليست دليلاً قاطعاً على وعودهم الكاذبة؟

وليست هي إرادة جلالة ملكي وشعبه وحدها، بل أنها إرادة الشعوب العظيمة المتحالفة معه أن تكون أمّة متقدمة مزدهرة كما كنتم في سالف الزمن عندما كانت أرضكم خصبة معطاء، عندما أعطى أسلافكم العالم أدباً عظيماً وعلماً وفنّاً، عندما كانت بغداد يوماً من عجائب الدنيا.

ولقد قامت علاقات ودّية وثيقة بين شعبكم وشعوب إمبراطورية جلالة ملكي، وظلّ تجّار بغداد والتجّار البريطانيون يتبادلون التجارة والمنافع المشتركة طوال مئتي سنة. من جهة ثانية

---

(١) نقلاً عن: النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٥.

لقد جعل الألمان والأتراك الذين نهبوكم وسلبوكم أموالكم، من بغداد مركز قوة لهم يهاجمون منه بريطانيا وحلفاءها في إيران والجزيرة العربية. ولذا لا يسع الحكومة البريطانية أن تظلّ مكتوفة اليدين إزاء ما يجري في بلادكم الآن، أو ما سيجري في المستقبل، لأنه، نظراً إلى مصالح الشعب البريطاني وحلفائه، لا يسع الحكومة البريطانية أن تسمح مرّةً ثانية باستخدام بغداد مركزاً لمحاربة المصالح البريطانية كما فعل الألمان والأتراك في أثناء الحرب.

وأما أنتم، أهل بغداد، الذين تُعنى الحكومة البريطانية بازدهار أعمالكم، وتهتم بتجارتكم وبتحرّركم من الظلم والاعتداء الخارجي، فلا ينبغي أن يتبادر إلى أذهانكم أنّ الحكومة البريطانية ترغب في أن تفرض عليكم أنظمة ومؤسسات غريبة لا ترضون عنها. بل الأمر على نقيض هذا فإن الحكومة البريطانية تأمل في أن تتحقق يوماً الأماني والآمال التي كان يحلم بها مفكّروكم وأدباؤكم. وسيزهو أهل بغداد وسينعمون بثرواتهم وأموالهم في ظل أنظمة ومؤسسات منبثقة من شريعتكم المقدّسة، ومنسجمة مع سجاياكم وخصائصكم القومية. إن عرب الحجاز قد طردوا الأتراك والألمان الذين ظلموهم وأعلنوا الشريف حسين ملكاً عليهم، ولهذا أن جلالته الآن يحكم البلاد حُرّاً مستقلاً، وقد انضم إلى صفوف الأمم التي تحارب الأتراك والألمان. وهكذا فعل أشراف العرب ونبلاؤهم في نجد والكويت والعسير.

عديدون هم العرب الأشراف النبلاء الذين استشهدوا في سبيل الحرية على يد الحكّام الأتراك الغرباء الذين أذاقوهم من الظلم والبلاء ألواناً. وقد وطّدت حكومة بريطانيا العظمى، بالتعاون مع الدول العظمى من حلفائها. العزم على أن استشهاد العرب النبلاء الذين ضحّوا بحياتهم لن يذهب عبثاً. إن الشعب الإنكليزي وشعوب الدول المتحالفة معه ترغب وتأمل في أن تنهض الأمة العربية النبيلة، وتعود إلى سالف عزّها ومجدها أمةً عظيمةً بين أمم الأرض، وأن تتحد في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل.

يا أهل بغداد، تذكّروا أنكم قاسيتم العذاب والظلم طوال ستة وعشرين جيلاً في ظل حكم طُغاة غرباء كان دأبهم تحريض قومٍ منكم على قوم وإثارة عشيرة ضد عشيرة كي يجنوا الخير من انقساماتكم. ولذا فإني مُخوّل أن أدعوكم، بواسطة شيوخكم وإشرافكم وممثّليكم، إلى الاشتراك في تصريف شؤونكم المدنية بالتعاون مع الممثلين السياسيين لحكومة بريطانيا العظمى الذين أُتبعوا بالجيش البريطاني، فاتحدوا بإخوان لكم في الشمال والشرق والجنوب والغرب كي تحققوا الأماني الجسام التي تحلُم بها أمتكم العظيمة.

ف.س.مود

القائد العام للقوات البريطانية في العراق

صدر عن مركز القيادة في بغداد، في ١٩ آذار ١٩١٧ الموافق ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هجرية.

* * *

ملحق رقم (٨)

التصريح الإنجليزي – الفرنسي في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨[١]

إن هدف فرنسا وبريطانيا العظمى في الحرب الدائرة الآن في الشرق والتي أشعلتها الأطماع الألمانية هو التحرير التام والنهائي للشعب الذي اضطهده الأتراك طويلاً، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة السكان الأصليين واختيارهم الحر.

---

(١) نقلاً عن منتشاشفيلي، البرت م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة الدكتور هاشم التكريتي، ص٣٥١.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف فإن فرنسا وإنكلترا متّحدتان في تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات أهلية وكذلك في الاعتراف بها حالما تتكون واقعاً، في سوريا وفي ما بين النهرين، التي انتهى الحلفاء من تحريرها في الوقت الحاضر، وفي المناطق التي يعملون الآن على تحريرها. إنهما مهتمّتان فقط بإبداء المساعدة والمساندة الكافية في العمل الصحيح للحكومات والإدارات التي ينتخبها السكان بحرية، بعيداً عن الرغبة في فرض أية مؤسسات على سكان هذه المناطق..

تلك هي السياسية التي تساندها الحكومتان الحليفتان في المناطق المحررة.

* * *

ملحق رقم (٩)

رسالة إدارة الحاكم الملكي العام في العراق إلى الإمام الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي في ٥ أيار ١٩١٩

إدارة الحاكم الملكي العام في العراق..

الرقم ١٣٢٩٤

التاريخ ٥ أيار سنة ١٩١٩م

إلى حضرة آية الله العالم العلامة، الحبر الفهامة الميرزا محمد تقي الشيرازي دام ظله العالي.

تحية وسلاماً وبعد:

نعت إلينا الأخبار بمزيد الأسف انتقال المرحوم الطيب حضرة آية الله السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، فأكْبرنا وتغلّب علينا الحزن لفقدان ركن من أهم أركان حضرات الأعلام وحجج الإسلام دامت بركاتهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وإنا لله وإنا إليه

راجعون، هذا قضاء الله لا مردّ له.

نعم إن الرزء أليم، والخطب جسيم، لا سيما وإن الراحل الكريم كان تقيّاً ورعاً عالماً علاّمةً، وحَبراً فهامةً، مطاعَ الأمر والنهي، في كل ماله تعلق بالأمور الدينية والدنيوية، محباً للخير والوطن، عاملاً على تسكين الخواطر. ناصحاً عاقلاً، رشيداً حكيماً، حازماً هُماماً، محرّضاً للناس على التزام جانب السكينة، هادياً لهم إلى طريق الخير والصلاح، ناهياً لهم عن ارتكاب الهفوات والغلطات، على أنه في أشخاص حضرات آيات الله العلماء الأعلام، وحجج الإسلام، دامت بركاتهم، أكبر معزّ عن فقده، ولنا في تحليهم بصفاته، واتباعهم خُطاه الحكيمة خير سلوان يخفف عنا وطأة فراقه.

فنسأل الله أن يتغمّد الراحل الكريم برضوانه، ويسكنه فسيح جنّاته. وأن يعوضنا عنه بكم خيراً، ونطلب من المولى تعالى أن يطيل بقاءكم، ويسعد أيامكم، ويعلي قدركم بين الأنام، بما أنتم أهل له من رفعة المقام، آمين.

وقد أوفدنا من جانبنا حضرة النواب محمد حسين خان البوليتيكل أتاشية لدولة الحاكم الملكي العام بالعراق إلى كربلاء المعلّى والنجف الشرف لتقديم واجب التعزية إلى حضرات أنجال وأعضاء عائلة الراحل الكريم، وإلى حضرات العلماء الأعلام، وحجج الإسلام دامت بركاتهم، فنرجوكم أن تشملوه بعناية خاصة. هذا واسمحوا لنا بالتعبير لكم عن تقدير الحكومة البريطانية العظمى لخدمات حضرات العلماء الأعلام دامت بركاتهم، واستعدادهم لقاء ما ترونه فيه خير العباد ولكم منا السلام أولاً وأخيراً.

القائم مقام آ. ب. هاول

القائم بأعمال الحاكم الملكي العام بالعراق

* * *

ملحق رقم (١٠)

جواب (السير ولسن) قائممقام الحاكم الملكي العام في العراق على رسالة الإمام الشيرازي المهددة بالهجرة من كربلاء

إدارة الحاكم الملكي في العراق - بغداد ٦-١٩١٩

حضرة آية الله العظمى، حجة الإسلام الميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي دامت بركاته.

لي الشرف أن أعرض لكم أنه وصَلنا كتابكم المؤرخ ٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٧هـ تذكرون بكل أسف أن الأعمال التي أقدمتْ عليها حكومة بريطانيا العظمى لإجراء واجبات وظائفها، ولحفظ أحكام القوانين والأنظمة أوجبت استياء وتشويش العلماء الأعلام دامت بركاتهم في كربلاء، وكنت أعتقد في تجارب الأربع سنوات الماضية قد ثبت لدى حضرتكم والمتعلقين بكم، بأن الحكومة البريطانية اعتنت بصيانة وسلامة العتبات المقدسة أكثر من أيام دولة أخرى.

كانت كربلاء منذ مدة طويلة بؤرة للاغتشاشات والثورات بين الأهالي والحكومة، وكما لا يخفى عليكم بأن هذه الثورات كانت تُحدث أضراراً وخسائر وتَلفيات كثيرة من قبل الجنود الترك على الأهالي والمدينة، لا سيما أن شرف العلم والعلماء كان غير مصون في تلك العصور، مما أدى إلى تيقّظ الحكومة البريطانية واهتمامها بمثل هذه الأصول المخالفة للعادات البريطانية. لقد حصلت لنا اطلاعات كافية في مدة الأثني عشر شهراً الماضية تثبت أن بعض الأشخاص في كربلاء يقومون بتشويش الأذهان، وينشرون أخباراً غير مرضية وغايتهم من ذلك تشويش أفكار الناس ضد الحكومة البريطانية، وكنت منتظراً من مدّة طويلةٍ إنهاء هذه الإشاعات. غير المرضية بعد إعلان الصلح، لكني الاحظ أن الأمر قد انعكس، وإن بعض الجاهلين قد زادت جسارتهم وكثر سعيهم في تشويش الناس، فلذا لاحظت أن من الواجب القبض على بعض الأفراد، وإن

الأشخاص الذين قبض عليهم هم أربعة من أهالي المدينة الذين لم تكن لهم علاقة معكم ولا مع العلماء الأعلام والروضات المطهرة.

والإثنان اللذان هما من السادة وإن لم يكونا من ذوي الأهمية إلاّ أنهما ينشران الإشاعات الكاذبة ضد الإنجليز، وهو باعث لتشويش أفكار الأهالي، ونظراً لاقداماتكم فقد عزمنا على تسريح السيد محمد علي الطباطبائي وإرساله إلى سامراء على أن يسكن هنالك ولا يخرج منها بدون إجازة منّا، فنرجوكم إشعاره بهذا الأمر تحريرياً عند وصول كتابنا هذا إليكم مع إخباره بأن يبقى هناك ساكناً ولا يتدخل في أمور الناس، وإذا تخلف عن التقيّد بهذا الأمر فإنّا بكمال حريتنا ننفيه عن هذه المملكة إلى محل لا يتمكن فيه من إحداث أي تشويش.

وأما السيد محمد مهدي المولوي فإن له اليد الطولى في تشويش أفكار العموم، وبما أنه هندي الأصل فقد استحسنّا إرساله إلى وطنه الأصلي، حيث يعيش بكمال الحرية، لأنه لا يمكن إبقاءه في كربلاء حيث وجوده موجب لعدم استراحة الناس فيها.

لنا وثيق الرجاء أنّ بعض الأشخاص في كربلاء قد آنتبهوا واحترزوا في إعطاء جميع الناس الرفاهية التامة، لكننا لا نودّ أن يستعمل بعض الأشخاص هذه الحرية والرفاهية لأغراض الاغتشاشات والتشويشات بين الناس. وقد قدمتُ هذه الرسالة بواسطة النواب محمد حسين خان المعروف بالخدمة لدينا، وفي الحقيقة إنه الرجل الوحيد الذي نعتمد عليه. وقد زوّدته ببعض معلومات شفوية ليعرضها على حضرتكم والسلام.

أ.ت. ولسن

قائممقام الحاكم الملكي العام في العراق

* * *

ملحق رقم (١١)

الرسالة الجوابية التي بعثها الشريف حسين إلى الإمام الشيرازي رداً على الرسالة التي كان قد بعثها في صيف ١٩١٩ مع الشيخ رضا الشبيبي[1]

الديوان الهاشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

من الحسين بن علي. إلى الجهبذ الأفضل، والحبر الأكمل، مولانا الشيخ تقي الشيرازي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأنا في أهنأ الساعات تلقينا محرركم الكريم، وطيّه صور إفاداتكم للجنة وعُلم مآل الجميع، وإني بعناية الله سأبذل كل ما في الجهد لحصول رغائبكم. وكيف لا أقول ذلك وأنها هي إحدى أساسات الأعمال التي ارتكبنا من أجلها التهلكة. فكونوا مطمئنين بالله تعالى بأنا على ما تؤمّلون. أما الفوز برغائبكم بل رغائبي فيكم التي هي قرّة عيني أو ترك الدنيا وما فيها، والله يتولانا وإياكم بتوفيقه فإنه يخلق ما يشاء ويختار، وسلامي عليكم كافة ورحمة الله وبركاته.

٢٤ ذي الحجة ١٣٣٧هـ الحسين بن علي

* * *

(١) نقلاً عن: كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين - معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى، سنة ١٩٢٠، بغداد ١٩٥٧، ص١٨٥-١٨٦.

ملحق رقم (١٢)

رسالة الشيخ محمد، نجل الإمام الشيرازي إلى ولي عهد المملكة الحجازية الأمير علي بن الحسين. أرسلت في صيف ١٩١٩[(١)]

إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير علي ولي عهد السلطة العربية، حفظه الله تعالى.

بعد الثناء على ذاتكم الكريمة المحترمة، والدعاء لبقاء العرش الهاشمي، واستمرار حياته، فإنه أصل حياة الأمة العربية ومادة وجودها.

نبدي إلى سموكم أننا لا زلنا ولن نزال نتوسل إلى الله تعالى أن يعيد شرف الأمة الإسلامية إلى نصابه الأول على أيدي رجال النهضة الحديثة، الذين كوّنوا في هذه الظروف الحرجة دولة أصبحت موضع إعجاب الأمم الكبرى، ومحط آمال الشعوب العربية التي ما فتأت تنظر إلى ماضيها السعيد، وتتشوق إلى حضارتها القديمة.

يا سمو ولي العهد، لا شك في أنكم جاهدتم في سبيل الأمة العربية جهاداً، قدّره حق قدره كل عربي أضيم، فالشعب العربي في كل أنحاء المعمورة مدين لكم بتفاديكم العجيب، لإنقاذكم إياه من شِراك الظلم والاستبعاد، ومخالب العتو والاستبداد.

يا سمو ولي العهد: إن القطر العراقي كسائر الأقطار العربية التي بايعت جلالة الملك أبيكم، وأزيدكم إنه لأكثر تحمساً في سبيل الاستقلال التام، وأشد نعرة قومية، وأقرب إلى الوحدة العربية، وذلك لأنه مسكون بشعب عربي بحت ليس فيه دخيل يُخشى شرّه، وها هو

---

(١) نقلاً عن: كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، المرجع السابق، ص١٨٤-١٨٥.

اليوم ينتظر بفروغ الصبر أن يسمع صدى دفاعكم عنه، فقد أكله الظلم، ونخر عظامه الاستبداد.

ولا يُخفى على سموكم ما لاقاه العراقيون منذ بدء الاحتلال إلى هذا اليوم من المصائب العظيمة، والخطوب الجسمية، وتحملوا من المظالم والاعتسافات في سبيل انتخاب أحد أخويكم الأمرين عبد الله وزيد ما لا يمكن سرده لكم، ولا ريب في أنكم تدركون أن موقف العراقيين إزاء الحكومة المحتلة موقف ملؤه المخاوف والأخطار، لذلك يصعب عليهم مباشرة رفع أصواتهم إلى مؤتمر الصلح وعصبة الأمم وإلى الصحافة الحرة والحكومات الديمقراطية. ومن أجل ذلك كله فقد انتدب أبي حضرة الفاضل الشيخ محمد باقر الشبيبي ليفيدكم عما ينبغي عمله بالفعل لإنقاذ هذه البلاد الطاهرة التي عاث فيها أعداء الإسلام فساداً، وضيّقوا الخناق على إخوانكم الذين أبكاهم التحكم الغريب، والظلم العجيب. ومن جرّاء أفاعيل حكومة الاحتلال التي اعتدت ظلماً وعدواناً على الأماكن المقدسة مقامات أجدادكم الطاهرين، وأهانت مراكز العلماء الروحانيين، صمم أبي وجماعة العلماء الأعلام على مغادرة هذه البلاد إلى بلاد فارس، فقد كبر عليه أن يرى تحقير المسلمين وازدراءهم من أعدائهم. نعم كبر عليه أن يرى الأعلام الصليبية تخفق على البلاد العربية، فالله الله في العراق وانتشاله من مهاوي الحيف والجور.

والسلام عليكم ودوموا مؤيدين.

الأحقر محمد رضا نجل آية الله الحائري

* * *

ملحق رقم (١٣)

رسالة الشيخ الشيرازي وشيخ الشريعة إلى الرئيس الأمريكي ولسن، بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس[1]، يطلبان فيها مساندته في دعم العراقيين بإقامة دولة عربية مستقلة إسلامية يرأسها ملك مسلم مقيد بمجلس وطني

لحضرة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية المحترم

ابتهجت الشعوب جميعها بالغاية المقصودة من الاشتراك في هذه الحروب الأوروبية من منح الأمم المظلومة حقوقها وإفساح المجال لاستمتاعها بالاستقلال حسب الشروط المذاعة عنكم، وبما أنكم كنتم المبدأ في هذا المشروع، مشروع السعادة والسلام العام، فلابد أن تكونوا الملجأ في رفع الموانع عنه، وحيث قد وجد مانع قوي يمنع من إظهار رغائب كثيرة من العراقيين جميعهم والرأي السائد - بما أنهم أمة مسلمة - أن تكون حرية قانونية واختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية، وملك مسلم مقيد بمجلس وطني. وأما الكلام في أمر الحماية فإنّ رفضها أو الموافقة عليها يعود إلى رأي المجلس الوطني بعد الانتهاء من مؤتمر الصلح.

فالأمل منا حيث أنا مسؤولون عن العراقيين في بث آمالهم وإزالة الموانع عن إظهار رغائبهم بما يكون كافياً ليطّلع الرأي العام على حقيقة الغاية التي طلبتموها في الحرية التامة، ويكون لكم الذكر الخالد في التاريخ بحرية العراق ومدنيته الحديثة.

في ١٢/ جمادى الأولى ١٣٣٧ هـ

شيخ الشريعة الاصفهاني محمد تقي الحائري الشيرازي

* * *

---

(١) نقلاً عن كمال الدين، محمد علي: المرجع السابق، ص١٨٢.

ملحق رقم (١٤)

رسالة الإمام الشيرازي إلى الأمير فيصل بن الحسين إلى
حضرة صاحب السمو فيصل نجل ملك العرب خُلّد ملكه

بعد الدعاء بدوام عزّكم. وبقاء مجدكم، نبدي لكم أننا لازلنا نسمع أنباء تفاديكم العظيم، في سبيل إحياء الجامعة العربية التي هي عنوان المجد الإسلامي، ذلك المجد الرفيع، الذي رفع قواعده أجدادكم الطاهرون، وحمى حوزته أسلافكم الماضون، فحيا الله نخوتكم الهاشمية، وغيرتكم الإسلامية، وأدامكم ملكاً تقرُّ به عيون المسلمين، وتفخر به أئمة الدين، هذا ولا يخفاكم ما تكابده الأمة العراقية المظلومة في كل لحظة من أنواع الظلم الفاحش، مضافاً إلى الاستهانة بمكانتها التاريخية، والإزدراء بتقاليدها الإسلامية، وما زالت تئن من التحكّم الباطل، والاعتداء على حقوقها المشروعة، وقد بلغ الظلم مبلغاً لا يجوز معه الصبر، وحيث أن هذا المحيط العراقي مضغوط عليه كل الضغط من كل الجهات، حتى أنه لا يمكنه رفع صوته مباشرة إلى الأمم التي ترأف بالضعيف وتشفق عليه، رجحنا أن نعتمد الشيخ محمد باقر الشبيبي ليوقفكم على الأعمال القاسية الجارية في العراق، ويكشف لكم عن المظالم التي ما زالت تستعملها حكومة الاحتلال، فترفعوها إلى الصحافة الحرة في كل أنحاء العالم، وتظهروها صريحة إلى الحكومات الأوروبية والأمريكية، حتى تتمكن بواسطتها من تحصيل مقاصدنا العالية، وتيقّنوا أن السكوت عن الضيم أمر لا يستطيع العراقيون تحمله، فساعدوا إخوانكم الذين اعتمدوكم من قبلُ للمطالبة باستقلال بلادهم، ولا تجعلوا سبيلاً لتشبث الأجنبي كيف كان، وامتداد نفوذهم إلى هذه الديار الإسلامية، ودوموا مؤيدين ظافرين.

محمد تقي الحائري الشيرازي

٧/ رمضان ١٣٣٨ هـ

ملحق رقم (١٥)

رسالة الإمام الشيرازي للشيخ أحمد الشيخ داود[١]

حضرة الأمثل الأفضل الأوحد نجل الشيخ داود أحمد دام فضله.

سلام واحترام وبعد:

فقد تلقيت بالابتهاج برقيتكم فما وجدتها أعربتْ مقدراً ولا أبرزتْ مستتراً، هذا ما أعتقده من عامة المسلمين أن يكونوا على مبدأ القرآن ومنهج الحق وقوْل الصدق، فكيف بمن ربّي في حجر العلم ورضع درّ الإيمان أباً عن جَد، ولا أرى أنه يسرك أن تراني مقتنعاً بما عاهدت عليه الله، وقد أخذ من ذلك عليك عهدك من قبل أن يراك، بلى فسرّني أن أرى مثلك على رأس قادة المسلمين، إلى الحق داعياً، للضالين هادياً، بحيث يسترشد بك المسترشدون وينهض بأمرك المتقاعدون لتكن أهلاً لذلك. فإنك له أهل وليكن التوفيق رائدك في عمل الخير وكن لساناً ناطقاً بالصواب، داعياً إلى الشرع الشريف أهله، سالكاً بهم محجته البيضاء، فإنك مقتدى للمسلمين وهذا هو الأجدر بي وبك ومن جرى مجرانا من خدّام الدين وأنصار الشرع المبين. وأرجو إبلاغ جزيل السلام والدعاء والدعوة لإخواننا المؤمنين، نسأل الله لهم خير الدارين، وبلوغ الحُسنيين، فآنصروا الله وآثبتوا فإنكم ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[٢]، وثقوا أنكم ستجنون ثمرة الجهاد والعناء في سبيل الله وإن الله معكم إن آتقيتم. ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٣].

محمد تقي الحائري (الشيرازي)

---

(١) الوهاب، عبد الرزاق: كربلاء في التاريخ، مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) سورة محمد، الآية ٧.

(٣) سورة العنكبوت، الآية ٦٩.

ملحق رقم (١٦)

رسالة الإمام الشيرازي إلى جعفر أبو التمن[1]

إلى ولدنا الأنجب الأكمل محمد جعفر أبو التمن أعزه الله وحرسه.

السلام عليكم، لا يخافك وصلنا كتابك المشتمل على بيان الحركة الإسلامية في بغداد، وزادها جلاء ولدنا الفاضل الأديب الشيخ محمد باقر الشبيبي وفقه الله، فسرّنا إتحاد كلمة الأمة البغدادية، وآندفاع علمائها ووجوهها وأعيانها إلى المطالبة بحقوق الأمة المشروعة ومقاصدها المقدسة، فشكر الله سعيك ومساعي إخوانك وأقرانك من الأشراف، وحقق المولى آمالنا وآمال علماء وفضلاء حاضرتكم الذين قاموا بواجباتهم الإسلامية، هذا وإننا نوصيكم أن تراعوا في مجتمعاتكم قواعد الدين الحنيف، والشرع المنزّه عن الوصاية الذميمة، وأن تحفظوا حقوق مواطنيكم الكتابيّين وتصونوا نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، محترمين كرامة شعائرهم الدينية كما أوصانا بذلك نبينا الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

والسلام عليكم وعلى العلماء والأشراف والأعيان.

محمد تقي الحائري (الشيرازي)

* * *

---

(١) نقلاً عن: الوهاب، عبد الرزاق: كربلاء في التاريخ، مرجع سابق، ص٩٦-٩٧.

ملحق رقم (١٧)

نداء الإمام الشيرازي إلى جميع العراقيين[١]

إلى إخواني العراقيين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد: فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء وغيرها من أنحاء العراق قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد، وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد. الواجب عليكم، بل على جميع المسلمين الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف، وإياكم والإخلال بالأمن، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض إن ذلك مضرّ بمقاصدكم، ومضيّع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم، وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ولا تنالوا أحد منهم بسوءٍ أبداً، وفقكم الله جميعاً لما يرضيه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٠/ رمضان ١٣٣٨هـ

(الموافق ٢٩ أيار ١٩٢٠م)

محمد تقي الحائري (الشيرازي)

* * *

---

(١) نقلاً عن الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، مرجع سابق، ج١، ص٩٧-٩٨.

ملحق رقم (١٨)

كتاب الإمام الشيرازي إلى الحاكم السياسي في الحلة[١]

إلى حاكم سياسي الحلة الميجر بولي هداه الله

قرأنا كتابكم وتعجبنا غاية العجب من مضمونه، حيث إنه جلب العساكر لمقابلة الأشخاص المطالبين بحقوقهم المشروعة الضرورية لحياتهم، من الأمور غير المعقولة، ولا تطابق أصول العدل والمنطق بوجه من الوجوه ويحتمل أن يكون الأشخاص الذين يقصدون الإفادة من إيجاد الخلاف بين أهالي العراق والإنكليز هم الذين غشّوكم ليحقّقوا بواسطته مقاصدهم. وفي الليلة الماضية أردت مقابلتكم لرفع الشبهة عن نفسكم، كي لا تغفلوا عن هذه النكتة، ولكنكم امتنعتم عن ذلك. وإن نظريتنا في أمور المملكة أصلح وأنفع من سوْق الجيوش، واستعمال القوة الجبرية. وأدعوكم عجالة لأبلغكم: إن توسلكم بالقوة في قبال مطالب البلاد واستدعاءاتها، مخالف للعدل، ولإدارة البلاد. وإذا امتنعتم عن المجيء في هذه المرة أيضاً، فتصبح وصيتي للأمة بخصوص مراعاة السلم ملغاة من ذاتها، وأترك الأمة وشأنها، وبهذه الصورة تقع مسؤولية كل نتائج السوء عليك وعلى أصحابك. وفي الختام لي الأمل في أن تؤثر فيك هذه النصيحة كي لا يقع ما يفسد النظام والأمن، وكي لا تكونوا سبباً لإراقة دماء الأبرياء.

محمد تقي الحائري الشيرازي

* * *

(١) نقلاً عن الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص١٠٢. والرسالة غير مؤرخة، لكنها أرسلت مباشرة بعد إرسال قوات الاحتلال وحدة عسكرية لمدينة كربلاء بهدف اعتقال منظمي تظاهرة صحني الحسين والعباس في ٤ شوال ١٣٣٨هـ، ٢١ حزيران ١٩٢٠م.

ملحق رقم (١٩)

رسالة الإمام شيخ الشريعة الاصفهاني إلى الحاكم الملكي العام في العراق بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٨هـ، ٢٥ حزيران ١٩٢٠م[1]

إلى حضرة الأجل الحاكم الملكي في العراق عمّت معدلته بعد تقديم الاحترامات اللائقة..

أبدي أنكم قد عرفتم وجربتم، في هذه المدة الطويلة التي حدثت فيها هذه المظاهرات والاجتماعات: إن أهل العراق سالكون سبيل السلم والهدوء والسكون، ويطالبون بما يريدون في حقوقهم، حسب مواعيدكم من أول الأمر، وبموجبها تقرّر لدى الدول المعظمة من حرية الشعوب. وكان طلبهم على وجه المعقول المشروع خالياً من القلق والمشاغبات خالصاً من إثارة أي فتنة أو فساد، وذلك بمقتضى سجيتهم ومتانة عقولهم وسلامة فطرتهم ونُصح عقلائهم، مؤكداً كل ذلك بما برز قولاً وكَتْبا كِراراً ومراراً من آية الله الشيرازي دامت بركاته ومن بقية العلماء الأعلام من إيجاب السكون العام عليهم وإلزامهم بترك كل ما فيه الإخلال بالأمن، لهذا أفتينا بوجوب السكون وحرمة الثورة والفساد. وقد برهنوا في حركتهم ومظاهراتهم المتواصلة على تمسكهم بالنظام والقانون والانقياد لفتاوى العلماء. إلا أنه بلغنا خبر عجيب كان يصعب علينا تصديقه حتى تحقق من القبض على نجل آية الله الشيرازي وجماعة من أهالي كربلاء والحلة، ولا ذنب لهم إلا مطالبة ما يطالبه إخوانهم، ومس كرامة كل الروحانيين. وتأذى من هذه الجسارة كل المسلمين، وعن قريب يعمّ كل أهالي إيران والهند والقفقاس، وكل بلدة وقصبة يسكنها المسلمون. وهذا عمل هادم لكل ما بنت فيه من قديم الزمان أولياء الدولة الفخيمة من إشاعة العدل والإنصاف. وهو يورث سوء الظن جميع

---

(١) هذه الرسائل المتبادلة بين الإمام شيخ الشريعة والحاكم الملكي العام في الملاحق ١٩-٢٣. نقلاً عن شبر، حسن: المرجع السابق، ص٤٠٢-٤١١.

الأمم في الحكومة البريطانية وبالجملة فقد تشوشت الأفكار، وتبدلت الظنون، ويكاد يؤدي إلى الإخلال بالنظام الذي تريدون حفظه. وأرى أنّ الأصلح أن تأمر بفكّهم سريعاً قبل أن ينجر لما يخرج علاجه عن مقدرتنا. ولا أدري كيف خفي عليكم هذا الأمر غير المناسب لهذا الوقت والزمان. وأنتظر الجواب سريعاً إن شاء الله.

شيخ الشريعة الاصفهاني

* * *

ملحق رقم (٢٠)

جواب الحاكم الملكي العام في ١٦ شوال ١٣٣٨هـ الموافق ٢ تموز ١٩٢٠م

إلى جناب عمدة العلماء وقدوة الفضلاء العظام حجة الإسلام آية الله في الأنام حضرة الشيخ فتح الله شيخ الشريعة الاصفهاني دام بقاؤه العالي.

رداً على تلغرافكم المؤرخ ٨ شوال ١٣٣٨هـ المرسل إلى دولة القائد العام لجيوش الاحتلال، فقد أشار عليّ حضرة القائد العام أن أعبر لكم عن مزيد أسفه عما صدر بواسطة الضباط الذين في الإدارة الملكية والذين تحت إدارته عن سابق مصادفته والتي كانت منبع هم وقلق سيادتكم لأن الحكومة في العراق منذ الاحتلال وإلى الآن تعدّ من سيادتكم كأحد أركان السلم ومن لا يترك عمل أي خير لمنفعة الأهالي. فدولة القائد العام ونفسي كلانا متأسفان كل الأسف عن العمل المحتم وجوب تنفيذه من ضباط الحكومة والذي صار منبع هم وقلق سيادتكم.

إنّه لمعلوم لدى سيادتكم ما صار من الاغتشاش في أقضية الفرات أخيراً. فقبل حدوث القبض هجمت بعض القبائل على طريق السكة الحديدية (الشمندوفير) وأضرّت به، والذين أقدموا على هذه الأعمال غير القانونية هي بتحريض بعض الأشخاص. فتخريب الشمندوفير هو

عبارة عن فقد أرواح أو الإضرار بأرواح بريئة من الجمهور. وأيضاً السرقات من القوافل (الكروانات) ومن الحجاج الذين يزورون الأماكن المقدسة من الحلة على طريق كربلاء، كانت غالبة الحدوث قبل إلقاء القبض. ولقد شوشت أفكار الجمهور في بحثهم عن الأشخاص الذين يجتهدون تعمداً في وجود القلاقل والذين يهيّجون أميال وأهواء الجهلاء. فمثل هذه الأمور - والحقيقة - هي ضد حفظ السلام في أي مملكة، لا سيما في العراق، حيث إن أهلها في كفاءة قليلة من العلم، بل وقابلين لتتبع النصائح المضرة والملقاة لهم من أي شخص كان. ولقد يهمنا كثيراً سلامة الأماكن المقدسة وأيضاً سلامة حجاج إيران والذين هم يترددون بكثرة في هذا الفصل من السنة وبالأخص سلامة الأمة في العراق. ولقد صمّمت الحكومة الإنكليزية بأن تؤيد بأقرب فرصة تسنح فيها ما قد أعلنت به هي بنفسها في خصوص مستقبل هذه المملكة. ولكن لا يمكن عمل ذلك إذا كانت أفكار الناس مشوشة والقلاقل سائدة. ويتوقف نجاح هذا المشروع على حفظ السلام العام.

فلتلك الأسباب صار ذلك القبض ودولة القائد لجيوش الاحتلال لمتأكد على مقدار علم سيادتكم الواسع في أحوال الإنسانية وصراحتكم وحكمتكم الغزيرة. فيتضح لدى سيادتكم على أنه لا يوجد أي مجرى آخر تتخذ الحكومة بوقتها غير هذه الاحتياطات التي قد اتخذتها ولا كان في وسعها تأخيره في وقت آخر.

وفي ضمنٍ أن النصر من سيادتكم بأن تستمروا على مساعدتكم الثمينة للحكومة في العراق لخير البلاد ولسهولة كيانه السياسي ولزيادة نجاح ورفاه الأمة.

الفتننت كولونيل السير

أ.ب. ولسن

قائممقام الحاكم الملكي العام في العراق

ملحق رقم (٢١)

ردّ الإمام شيخ الشريعة على جواب الحاكم الملكي العام في ٢١ شوال ١٣٣٨هـ، ٨ تموز ١٩٢٠م

حضرة صاحب الفخامة قائممقام الحاكم الملكي العام في العراق دامت معدلته.

أخذنا كتابكم المؤرخ ٢ يوليو (تموز) ١٩٢٠ وفهمنا مقاصدكم وما يريده القائد العام لجيوش الاحتلال. وقد أظهرتُ لكم سابقاً في لزوم اتخاذ التدابير السلمية وإرجاع المنفيين وإظهار الشفقة على سواد الناس من الحاضر والبادي، قبل تفاقم الأمر وقبل أن ينجر إلى ما يخرج علاجه من مقدرتنا.

والآن قد بلغ الأمر إلى ما كنّا نكره وقوعه، وجعل الناس يقولون أن حضرة آية الله الشيرازي دامت بركاته يأمرنا بالسكوت والمحافظة على الأمن العام، والحكومة كل يوم تلقى القبض على جماعة منا بلا ذنب ولا سؤال ولا جواب.. وما ذكرتم من الفساد وتخريب الشمندوفير، فهو من القبض على من قبضتهم عليه في الحلة وكربلاء. ويشهد بذلك تسييرهم إلى البصرة بالقطار. وفي الحقيقة هو هذا التخريب وبعض القلاقل مستند إلى سياسة ضباط الإنكليز. فقد ألقوا القبض على رئيس الظوالم شعلان بلا ذنب، فصار سبباً لإراقة الدماء في الرميثة والأبيض. وقد كانت عشائر الشامية ورؤساؤها عازمين على ملاقاة الحكومة، فلما بلغهم إلقاء القبض على الحاج مخيف وابن أخته تشوشت أفكارهم، فإن أحوال الحاج مخيف وسكونه والتزامه للسلم والطاعة للحكومة معروفة لدى العموم. وأما السرّاق للقوافل والكروانات فهو أمر عادي.

والسبب الوحيد في هياج الناس أنهم يعتقدون أن القبض على من قبض عليه، ليس إلا

لمطالبتهم بالحقوق المشروعة. وهو أمر يشترك فيه كـل العـراقيين. فـإذا قـبض عـلى نجـل آيـة الله الشيرازي دامت بركاته، وهو بريء من كل ذنب خال من كل فساد، فمن الذي يـأمن بعـد ذلـك على نفسه؟

وما ذكرتم أنه لا يمكن الكلام في الحقـوق المـشروعة، ولا إنجـاز مـا وعـدتم بـه مـن أول الأمر، ما دامت التشويشات بهذه الصورة. فهم يقولون إنّا نعلم وكل عالم شاعر يعلم أنـه في كـل وقت تطالب الأمة بحقوقها المـشروعة تحـدث مـن ضـباط الحكومـة المحتلـة الحركـات الموجبـة للتشويش لكي تعتذر من إعطاء الحق بهذه الاعتذارات.

وفي هذه المدة الطويلـة قـد عـرفتم مـسلكي أن أطلـب دائـماً راحـة العبـاد وتـأمين الـبلاد والروابط الودية بين الحكومة المعظمة والأمة العراقية. والذي أقوله صداقة، وأراه طريقاً وحيداً في تسكين التشويشات وحفـظ الأمـن العـام، وإعـادة الأحـوال إلى سـابقها أن تـساعدونا وتقبلـوا شفاعتنا في إطلاق سراح المنفيين واستعمال المودة لـسائر المتظـاهرين، حتـى الـذين نُـسبت إلـيهم بعض التشويشات، لكي يسعنا التسكين ومكاتبة الجميع بالانقيـاد والطاعـة. وموافقـة الحكومـة متى أرادت مواجهتهم. فإذا رأينا ورأوا من الحكومة إحـترام الحقـوق الأمميـة ومعاملـة العـراقيين معاملة مودّة وشفقة، صار لنا كل الأمل بقدرتنا على إعادة الأحوال إلى سـابقها، وتـسكين النـاس من الهياج. والله المستعان.

شيخ الشريعة الاصفهاني

٢١/ شوال سنة ١٣٣٨ هـ

* * *

ملحق رقم (٢٢)

رسالة الإمام شيخ الشريعة إلى المؤمنين ورؤساء العشائر، لممارسة الطرق السلمية للمطالبة بالحقوق المشروعة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام على إخواننا المؤمنين ورؤساء العشائر وزعماء القبائل ورحمة الله وبركاته.

أبدي لكم أنه بعدما بلغنا خبر بعض المشاغبات وبعض المضادات مع الحكومة رأيناه على خلاف المصلحة الحاضرة، فأشغلنا بمذاكرة الحكومة على التأمين التام، حتى على من علم منه بعض التشويشات وعلى إرجاع المنفيين وعلى إصلاح ذات البين. ونرجو التوفيق في جميع ذلك.

إلا أن اللازم فعلاً السكون وترك مضادة الحكومة وسلوك الطرق السلمية والاقتصار على مطالبة الحقوق الشرعية من غير ثورة ولا فتنة، حتى نقدر على استدعاء المواد السابقة الذكر من الحكومة.

وإياكم أن تقابلوا الحكومة بقول أو فعل ينافي مطلوبنا ومطلوبكم وأرجو من جميعكم عدم الخروج من هذه الخطة إن شاء الله.

شيخ الشريعة الاصفهاني

* * *

ملحق رقم (٢٣)

رسالة الحاكم الملكي العام للإمام شيخ الشريعة الاصفهاني، ألقتها الطائرات البريطانية على كربلاء يوم ١٩ ذي الحجة ١٣٣٨هـ، ٢٦ آب ١٩٢٠م

دائرة الحاكم الملكي العام ببغداد.

في: ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨ الموافق ٢٠ آب ١٩٢٠م

حضرة العلاّم الفهام حجة الإسلام والمسلمين آية الله في العالمين شيخ الشريعة الاصفهاني دام علاه.

بعد إهداء السلام والتفقد عن صحة ذاتكم الشريفة، نؤمل أن كتابنا الذي أظهرنا فيه إحساساتنا الودية وتبريكاتنا الصميمية بتقلدكم هذا المقام المنيع والشرف الرفيع الذي أنتم حائزون عليه الآن قد وصلكم سالماً. ولكن في الحقيقة ونفس الأمر أن المقام الرفيع يستوجب التعزية والتسلية لا التبريك والتهنئة في هذه الأيام، نظراً إلى المصائب التي انتابت العراق وسائر الممالك. وكان هذا من آراء المرحوم العلامة المبرور الميرزا محمد تقي الشيرازي طاب ثراه الذي كما هو معلوم لدى العموم عبّر في إحدى مفاوضاته الأخيرة أنه يريد الصلح بين الحكومة والملة واجتناب سفك الدماء وإزهاق النفوس.

ولا يمكنني أن أشك بأن الذات الممتازة بصفات الإنسانية والتقوى كحضرتكم لابد أن تشعر بهذا الشعور السامي. وأما من جهة الحكومة، فكما هو المعلوم في أقطار العالم أن الحكومة الإنكليزية المعظمة قد اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة وهي الرحمة والعدل والتسامح الديني. ومن قبل أن تقع الحرب العظمى كان للدولة الإنكليزية التي شعارها المسالمة جيش صغير للدفاع

عن نفسها، فلما شرع الألمان والأتراك من تلقاء أنفسهم بالهجوم على بريطانيا العظمى قامت الأمم الموجودة في الممالك الإنكليزية قومة واحدة ودخل أبناؤها صفوف الجيش. ولما انكسر العدو شر كسرة ووضعت الحرب أوزارها، كان للدولة الإنكليزية جيش جرّار عدده خمسة ملايين منتشراً في بلاد العدو في العالم بأسره.

ولما انتهت المنازعات بادرت الدولة الإنكليزية بترخيص عساكرها بالرجوع إلى منازلهم وأوطانهم، والعودة إلى الحياة السلمية، فنقص بذلك عددهم نقصاً كبيراً، على أنه يمكن حشد هذا العدد العظيم مرة أخرى متى دعت الحاجة إلى ذلك.

وأما من جهة ثروة الدولة الإنكليزية وسائر موادها، فلا يلزم أن أشرح، هو ظاهر كالشمس في رابعة النهار، فأهل العراق قبلوا الدولة الإنكليزية، وكانوا مسرورين من إبقاء جيوشها في هذه البلاد لما غُلبت الأتراك.

ولكن لما رأى بعض المفسدين والمغرضين ذلك التنقيص في جيشها، قاموا يشوشون الأذهان ويحشدون الأفكار. وملخص الكلام هو أن ظهرت هذه الحالة الحاضرة التي توجب الأسف.

وما هي الحالة الآن..؟ هي أن العشائر العراقية في حالة الحرب وقوية، ولكن عددها قليل، وليس لها من الدراهم إلا القليل، ولا توجد وسائل لاختراع الآلات الحربية كالمدافع والبنادق والرصاص، ولا يمكنها أن تحصل على المعاونة من الخارج. وإذا لم ترجع إلى زراعتها فإنها ستتلف وتموت العشائر جوعاً.

ها قد بذل العرب حتى الآن كل ما في وسعهم من الجهد، ولا يمكنهم أن يأتوا بعمل فوق ما عملوا، وهم يرون رأي العين أن قوتهم مائلة إلى الزوال، بعكس الحكومة فإن قوتها كانت في مبدأ الأمر قليلة، فتمكنت العشائر أن تسبب لها بعض المضايقة. ولكن الآن ترد المراكب في

البصرة كل يوم حاملة العساكر والمدافع والقنابل والبنادق والرشاشات والذخائر الحربية وسائر ما يلزم للأعمال العسكرية.

وإذا اقتضى نظركم الشريف أن تبعثوا معتمداً إلى بغداد لكي يشاهد هذه الأشياء بعينه فإنّنا نرحب به ونرجعه سالماً آمناً بدون تأخير!

فبناء عليه إنّ النتيجة النهائية هي معلومة، فَلِمَ يدوم سفك الدماء؟ إن الدولة الإنكليزية عملاً بقواعدها الجارية ستجازي بعض المشايخ وغيرهم الذين ضلّلوا بالناس، وأسماؤهم معلومة عندي كما هي معلومة لديهم، ولا ريب أن فضيلتكم تعرفونهم أيضاً، ولا حاجة إلى ذكرها هنا. ولكن لا خوف على غيرهم ولا على عامة الناس، بل يمكنهم أن يرجعوا لأوطانهم ومنازلهم سالمين وستسلم نفوسهم.

وكما لا يخفى على فضيلتكم بأني لما رأيت لزوم هذه المسألة وأهميتها، فقد عينتُ حضرة (الكولونيل هاول) ناظر المالية نائباً عني ليدخل في المفاوضات والمراسلات التي لابد أن تجري قبل أن تنتهي المنازعات. وبما أن حضرتكم مشغولوا البال في الأمور الدينية والمسائل الروحانية على الأغلب فلهذا نرجوكم أن تعينوا معتمداً معبراً أو معتمدين لكي يلاقوا الكولونيل هاول في محل مناسب ويتباحثوا معه في هذه المسائل المهمة.

هذا ما لزم ذكره لفضيلتكم، وفي الختام نبلغكم احتراماتنا الوافرة وتحياتنا الصميميّة والسلام.

اللفتننت كولونيل السر ارنولد ويسلن

الحاكم الملكي العام في العراق

❊ ❊ ❊

ملحق رقم (٢٤)

جواب المرجع الأعلى الإمام شيخ الشريعة على رسالة الحاكم الملكي العام ببغداد[1]

حضرة الحاكم الملكي العام ببغداد.

استشعرنا من إلقاء طياراتكم في عدة أماكن صورة كتابكم إلينا مضافاً إلى طبعه في جريدة العراق اهتماماً بوقوفنا عليه وطلباً لجوابنا عنه. ومن الغريب أن كتابكم هذا سبق جوابه منّا قبل أن تحرروه بمدة طويلة أخرى بثثنا نصائحنا فيه وأنذرناكم قائلين لكم تداركوا الأمر قبل خروج علاجه عن مقدرتنا، ولا شك أنكم تعلمون أن تداركه بإعطاء العراقيين حقوقهم التي طالبوكم بها مطالبة سلميّة فأبيتم إلا اغتصابها وجعلتم أصابعكم في آذانكم حذراً من أن تسمعوا مطالباً بها، وأخذتم بعد الوعود بالوعيد وبعد التأميل بالتضليل واستعملتم الشدة والغلظة فنفيتم وقتلتم وسجنتم وأخفتم وأضمرتم العداء الذي أظهرتم آثاره وطلبتم نفوس أولئك المتظلمين وأموالهم وما يجب الدفاع عنه من حرمهم فدافعو كم قياماً بواجبهم وهاجمتموهم تبعاً لهوى نفوسكم فوقفوا موقفاً حذرناكم عاقبته وأنذرناكم سوء منقلبه، أنا والسلف المرحوم آية الله الشيرازي الذي سقتم مساق تعزيتي بفقد نفسه الزكية نسبة المصائب التي انتابت العراقيين إلى آرائه المقدسة فإنكم ما وقفتم على كتاباته إلى جميع الجهات وإلزام العموم بالهدوء والسكون والمطالبة السلمية بحقوقهم المشروعة، فجرحتم بتلك النسبة عاطفتي خصوصاً وعواطف المسلمين عموماً وجئتم بها نكراء بلغ سيلها الزّبى وضاقت لها حلقتا البطان وأرسلتم بواخركم المشحونة بأسباب الدمار وآلات النار وقدتم العساكر وكتبتم الكتائب إخضاعاً لتلك الأمة

(١) راجع مجموعة وثائق عن الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠م، المحفوظة لدى مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت ومصنفة: (MA ٢٨ F.٩٥٠٧.MS)

المظلومة وسحقاً لحقوقها المهضومة.

وقد جاء في كتابكم «أن الحكومة الإنكليزية المعظمة قد اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة وهي الرحمة والعدل والتسامح الديني» فأما الرحمة فهي مقابلتكم للأمة العراقية عند مطالبتها باستقلالها بسوْق الجيوش الجرّارة عليها وقتل الرؤساء ونفي العلماء والمندوبين والزعماء ورمي النساء والأطفال بأنواع النيران وحرق بيوت وأموال ومزارع جميع من امتنع عن الإقرار بوصاية الإنكليز، وطالبكم بتأسيس الحكومة العربية العراقية، وهتك الأعراض ومصادرة الأموال ومحاصرة البلاد بقصد إماتة سكّانها جوعاً والتحصن في البلاد الغير المحكمة خلافاً للقوانين الموضوعة. وأما العدل بالقتل والإعدام لغير جرم وبدون محاكمة والنفي والتبعيد لمجرد التفوّه بطلب الاستقلال والزجّ في السجون لأقل شبهة وعدم قبول استماع دعوى ما على إنكليزي وغير ذلك مما لا ينطبق على عقل ولا قانون. وأما التسامح الديني فهو رمي الطيارات والسيارات المدرعة المساجد وقتل المتعبدين والنساء والأطفال وتشكيل الإدارة العرفية لمعاقبة من يتصدى إلى عقد مجلس لقراءة منقبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المساجد أو مأتم عزاء الإمام الحسين عليه السلام إلاّ بأخذ جواز (باص) وقطع مراسم أعياد المسلمين المعتادة وغير ذلك مما لو أردنا شرحه لطال.

والأعجب أنكم تطلبون إلتئام هذا الصدع الذي لا يجبر كسره وتقولون نحن لا نريد أن نجازي العراقيين، كلا إنما نجازي من أسماؤهم عندنا وعندكم معلومة بزعم أنهم مفسدون. فكأن تعريف الفساد عندكم هو المطالبة بالحق ونحن لا نعرف من أحوالهم إلاّ أنهم طالبوا بحق فمنعتموهم وأدرتم عليهم رحى الحرب الطاحنة فدافعو كم عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ولو تركتموهم وحقهم ما سالت منكم ولا منهم قطرة دم ولكنكم أنتم فتقتم هذا الفتق الذي لا يخيط بالخيوط ولا الإبر، فأنتم السبب وعليكم التبعة ورأينا في الأمر أن يمنح العراقيون

استقلالهم التام حالياً عن كل شائبة عارياً عن كل قيد.

أما أمر المفاوضة فلم تتضح لي غايته ولن أثق بحسن نهايته وعلى كلٍّ فهو أمر دقيق يحتاج إلى جلاء وتأمل ومن الله نسأل حسن الختام.

٢/ محرم سنة ١٣٣٩ هـ (١٥ أيلول ١٩٢٠م)

شيخ الشريعة الاصفهاني

* * *

ملحق رقم (٢٥)

لائحة الانتداب البريطاني على العراق[١]

بناء على نص المادة (١٣٢) من معاهدة الصلح الموقع عليها في (سيفر) في اليوم العاشر من شهر آب ١٩٢٠ التي تنازلت بموجبها تركيا عن كل حقوقها وتملكها في العراق إلى الدول المتحالفة الرئيسة، وبناء على المادة (٩٤) من تلك المعاهدة التي قررت الدول الكبرى بموجبها، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من الفصل الأول من ميثاق عصبة الأمم بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة، يشترط عليها قبول المشورة الإدارية والمساعدة من قبل منتدبٍ إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها، وإن تحديد تخوم العراق، سواء ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب، وتتفق عليه الدول الرئيسة المتحالفة، وبما أن الدول المتحالفة الرئيسة قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية قد قبل أن يكون منتدباً على البلاد المذكورة، وتعهد بذلك بالنيابة عن عصبة الأمم، طبقاً للمواد الآتية، فعصبة الأمم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي:

---

(١) نقلاً عن: الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٤-٢٤٨.

المادة الأولى: المنتدب يضع في أقرب وقت، لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة فينشره سريعاً، وهذا القانون سُنّ بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة. وفي المدة قبل العمل بالقانون الأساسي تجري إدارة العراق طبقاً لروح الانتداب.

المادة الثانية: يحق للمنتدب أن يحتفظ بقوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لأجل الدفاع عنها. وإلى أن ينفذ القانون الأساسي. ويوطد الأمن العام له أن يؤلف جيشاً محلياً لتأييد الأمن والدفاع عن البلاد يجنّده من الأهالي القاطنين في البلاد فقط، ويكون هذا الجيش مسؤولاً لدى الحكومة المحلية وخاضعاً دائماً للمشارفة (للسلطة) التي يتولاها المنتدب على هذا الجيش. ولا يجوز للحكومة العراقية أن تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر غير ما ذكر سابقاً إلا بموافقة المنتدب، ولا يُحوّل شيء مما هو مذكور في هذه المادة دون اشتراك الحكومة المحلية في نفقات أي جيش كان، يُقيّمُهُ المنتدب على العراق، ويحق للمنتدب في كل وقت استعمال الطرق والسكك الحديد والمراسي في العراق لتحريك القوات المسلحة ونقل الوقود والأرزاق.

المادة الثالثة: يفوّض المنتدب بإدارة علاقات العراق الخارجية، وله الحق بإصدار التفويض للقناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية فيه، وكذلك يكون له الحق بفرض الحماية السياسية والقنصلية على رعايا العراق في البلدان الأجنبية.

المادة الرابعة: على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالأراضي العراقية فلا يتنازل عنها ولا يؤجر ولا توضع تحت سلطة دولة أجنبية.

المادة الخامسة: يلغى بتاتاً في العراق إعفاء الأجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاماً أو عرفاً في السلطة العثمانية.

المادة السادسة: على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمّن:

١- مصالح الأجانب.

٢- القانون.

٣- وعلى قدر ما يلزم الاختصاص الشرعي المرعي الآن في العراق فيما يتعلق بالأمور المختصة بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف مثل (نظام الأوقاف والأمور الشخصية) وخصوصاً يوافق المنتدب على أن الإشراف على الأوقاف وإدارتها يجريان طبقاً للشريعة الدينية وإرادة الواقفين.

المادة السابعة: ريثما تعقد معاهدات خاصة مع الدول الأجنبية فيما يمسّ العراق من تسليم المجرمين الفارين إليه، يعمل بالمعاهدات الحاضرة بين المنتدب والدول الأجنبية.

المادة الثامنة: يؤمّن المنتدِب للجميع حرية الوجدان التامة وحرية العبادات في كل هيئاتها وأشكالها بشرط أن لا يخلّ ذلك بالأمن العام والآداب، ولا تميز فئة على أخرى في العراق بسبب جنسية أو دين أو لغة، والمنتدِب يشجع التعليم بلغات العراق الوطنية ولا ينكر على فئة حقها ولا تضار في تأييد مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة على شرط انطباق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة.

المادة التاسعة: لا يجوز أن يؤول شيء مما ذكر في هذا الانتداب بأنه يمنح المنتدِب حق التدخل في مباني أو إدارة العتبات المقدسة التي تبقى صيانتها مكفولة.

المادة العاشرة: على المنتدِب أن يراقب أعمال المبشّرين في العراق حسبما تقتضيه الحاجة لتوطيد الأمن العام وحسن إدارة الحكومة، وفيما سوى ذلك فلا تؤخذ وسيلة ما من الوسائل لمعارضة تلك الأمور والمداخلة فيها، ولا تميز فرقة على أخرى بسبب مذهب أو جنسية.

المادة الحادية عشرة: على المنتدِب أن يمنع في العراق التمييز بين رعايا أية دولة مهما كانت من أعضاء عصبة الأمم (شاملاً ذلك الشركات المؤلفة طبقاً لأنظمة تلك الدول) فلا يكونون دون رعايا المنتدِب، أو رعايا أية دولة أخرى في كل ما هو متعلق بالضرائب والتجارة والصناعة والفنون أو في معاملة السفن التجارية أو الطيران الملكي وكذلك لا يكون تمييز في العراق بين البضائع الصادرة عنه إلى أية دولة أو الواردة إليه منها، وتكون حرية النقل تامة في كل البلاد بشروط عادلة، وفيما سوى هذا فللحكومة العراقية الحق -بعد استشارة المنتدِب - أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية كما يقتضي، وأن تتخذ أحسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية وتأمين منافع الأهالي، ولا يُحوّل شيءٌ مما في هذه المادة دون حق الحكومة العراقية - بعد مشورة المنتدِب - بعقد اتفاق جمركي مع أية دولة كانت في سنة ١٩١٤م داخلة في تركية الآسيوية أو جزيرة العرب.

المادة الثانية عشرة: يوافق المنتدِب، بالنيابة عن العراق على المعاهدات الأممية المتبعة الآن، أو التي ستعقد فيما بعد مصادقة عصبة الأمم، في كل ما هو متعلق بالنخاسة أو تجارة الأسلحة أو العقاقير المخدّرة أو للمساواة التجارية أو حرية النقل والملاحة، والملاحة الجوية، والسكك الحديد، والبريد والبرق واللاسلكي والملكات الفنية والأدبية والصناعية.

المادة الثالثة عشرة: يضمن المنتدِب مؤازرة الحكومة العراقية، ما سَمحت لها الأحوال الدينية والاجتماعية، على تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض ومحاربتها شاملاً ذلك أمراض النبات والحيوان.

المادة الرابعة عشرة: يضمن المنتدِب، أنه في أثناء اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الانتداب أن يسنَّ نظاماً للآثار القديمة ويجري بموجبه طبقاً على ما في المادة (٤٢١) من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية. عوضاً عن نظام الأثريات التركي، ويكفل المساواة في كل ما له

مساس بالتحريات الأثرية بين كل رعايا الدول التي هي أعضاء في عصبة الأمم.

المادة الخامسة عشرة: بعدما ينفّذ القانون الأساسي يُعقد اتفاق بين المنتدِب والحكومة العراقية على الشروط التي بموجبها تتسلم الأخيرة الأعمال العمومية والأشغال الأخرى الدائمة التي يرجع منافعها إلى الحكومة العراقية، ويعرض هذا الاتفاق على مجلس عصبة الأمم.

المادة السادسة عشرة: لا شيء ممّا في هذا الانتداب يمنع المنتدِب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوّح له.

المادة السابعة عشرة: يرفع المنتدِب كل سنة إلى مجلس عصبة الأمم بياناً بالأعمال المتخذة في تلك السنة لتنفيذ الانتداب، ويرفقه بنسخ من كل الأنظمة والأوامر الصادرة في تلك المدة.

المادة الثامنة عشرة: يقتضي رضى مجلس عصبة الأمم لتعديل شروط هذا الانتداب على شرط أنه إذا اقترح المنتدِب تحويراً يكفي للعمل به أن ينال رضى أكثرية المجلس.

المادة التاسعة عشرة: إذا وقع اختلاف بين أعضاء عصبة الأمم على تأويل أو تنفيذ مواد هذا الانتداب ولم يكن تسويته بالمفاوضات فيرفع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة المذكورة في المادة (١٤) من ميثاق عصبة الأمم.

المادة العشرون: عندما ينتهي الانتداب الممنوح بهذا التصريح، يتخذ مجلس عصبة الأمم التدابير اللازمة لجعل الحكومة العراقية، بكفالة العصبة تدفع كل المصاريف القانونية التي صرفها المنتدِب مع حقوق الموظفين بالمكافأة ومعاش التقاعد.

تحفظ هذه النسخة في خزانة عصبة الأمم، ويرسل أمين عام العصبة نسخة رسمية إلى كلٍّ من الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع تركيا.

* * *

ملحق رقم (٢٦)

رسالة الشيخ عبد الكريم الجزائري، أحد علماء النجف، إلى الشيخ خزعل يطالبه فيها ترشيح نفسه ملكاً على العراق[١]

بسم الله وله الحمد

حضرة الأجل الماجد صاحب الدولة السردار أقدس الشيخ خزعل خان المحترم أدامه الله وأبقاه ووفقنا وإياه بما يحبه ويرضاه، آمين.

بعد السلام والاحترام والدعاء بحسن الختام.

لا يَخفى، أني أعجب كل العجب منك، مع علمي بمعرفتك وعقلك، تجنبك في هذه المدة أمور العراقيين، مع أنك تربطك بهم رابطة المذهب والوطن واللسان، هذا مع قطع النظر عن الخصوصيات السابقة مع آبائك – وبالأخص النجف – فإن آثارك بها قديماً وحديثاً، والآن بعد أن شاع أن الدولة البريطانية قد أعطت الحرية للعراقيين بآنتخاب من يشاؤون لأمورهم العامة، وأنت لك الخصوصية عن سواك في هذا الأمر، فلو أعطيتهم بعضك لأعطوك كلهم، فتدارك ما مضى من إعراضك بإقبالك عليهم، لتكون السبب في إطلاق مسجونهم، وإرجاع شاردهم، وتأمين خائفهم وحفظ كافة شؤونهم، وحفظ صداقتهم، بل وصداقة العرب مع الدولة المعظمة البريطانية وتحوز فخر الدنيا والآخرة، وفقك الله تعالى لكل خير، آمين.

حرر يوم ٢٣ رجب ١٣٣٩هـ (١٩٢١م)

عبد الكريم الجزائري (ختم)

* * *

(١) نقلاً عن النجار، مصطفى عبد القادر، مرجع سابق، ص٣١٢.

ملحق رقم (٢٧)

تعليمات الإدارة البريطانية التي وجهت إلى مجلس الدولة[١]

أولاً: ينبغي لمجلس الدولة أن يدرك إلى أن يتم عقد مجلس وطني لإقرار دستور للعراق، فإننا، نحن المندوب السامي مسؤولون شخصياً ومباشرة تجاه حكومة جلالته عن إدارة البلاد.. وعليه فإن أي خلاف يقع في وجهات النظر بيني وبين مجلس الدولة حول شؤون مطروحة لدى المجلس فإن القرار الأخير في شأنها يعود إليّ.

ثانياً: إنه بالنظر إلى أن انتخاب مجلس وطني وعقده يتطلبان بعض الوقت، فقد قرَّرتُ أن أتخذ تدابير أولية لتسيير شؤون الإدارة (باستثناء الشؤون السياسية الخارجية والاعتبارات العسكرية) وفي إشرافي، بتشكيل مجلس دولة في رئاسة معالي النقيب. وسيشمل هذا المجلس عدداً من الوزراء بعضهم يتولّون مصالح الدولة المختلفة، وبعضهم الآخر يكونون أعضاء في المجلس ولكن من دون حقائب وزارية.

ثالثاً: إن رئيس كل مصلحة من مصالح الدولة سيكون الوزير المسؤول عن تلك المصلحة، ويعهد في إدارتها وتصريف شؤونها إليه شريطة:

(أ) أن يراقب المجلس أعمال الوزراء.

(ب) وأن تؤخذ الآراء التي يبديها الموظّف البريطاني الذي أعيّنه أنا كمستشار لمختلف المصالح في الاعتبار.

أما في ما يتعلق بهؤلاء المستشارين فإن وظائفهم ليست تنفيذية بل استشارية. ولكن لي ملء الثقة بأن المجلس، والوزراء المسؤولين عن مختلف المصالح، يدركون أن هؤلاء الموظفين

---

(١) نقلاً عن النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مرجع سابق، ص٢١٩-٢٢٢.

الذين اخترتهم مستشارين بفضل ما لهم من اختبار واسع في الشؤون الإدارية. وبفضل معرفتهم بسير الأمور في مختلف الدوائر التابعة للوزارات. ولذا ينبغي أن تراعى وجهات نظرهم وأن تؤخذ استشاراتهم بعين الاعتبار.

(ج) وأن يبقى معلوماً لدى المجلس أن القرار الأخير يعود إليّ.

رابعاً: يبدو لي أن أفضل طريقة لتصريف شؤون دوائر الدولة المختلفة هي إحالة جميع المعاملات المتعلّقة بوزارةٍ ما على الوزير بواسطة المستشار. وينبغي للمستشار أن يرفع جميع المراسلات والأوراق التي يتسلمها إلى الوزير من دون إبطاء كي يتمكّن الوزير المختص من اتخاذ الإجراءات القانونية في صددها، بعد أن يكون قد استشار المستشار في الأمر. كذلك إذا أراد الوزير أن يتخذ إجراءاً ما في صدد قضيةٍ تتعلّق بوزارةٍ يتوجّب عليه أولاً إما دعوة المستشار لأخذ رأيه في الأمر، وإما إصدار أوامره إلى الدائرة المختصّة بواسطة المستشار كي يتمكّن هذا المستشار من إبداء رأيه في الأمر قبل أن تتخذ القضية المنظور فيها شكلها النهائي.

خامساً: فإذا كان الوضع هكذا، ينبغي أخذ احتياطات لاحتمال وقوع اختلاف طارئ في وجهات النظر حول قضيةٍ ما بين الوزير ومستشاره كما يلي:

(أ) في حالة إبداء المستشار نصحاً أو رأياً لوزيره وشعور هذا الوزير بأنه لا يستطيع الأخذ برأي المستشار أو نصحه فينبغي، عندئذٍ، للوزير أن يستدعي المستشار للتداول في الأمر. وإذا لم يتمكّنا، بعد التشاور، من الوصول إلى اتفاق في الرأي، وإذا شعر المستشار بأن الأمر موضع البحث على كثير من الخطورة وأن لا نفع من الاستمرار في النقاش حوله فإن له الحق في أن يطلب إلى الوزير إحالة القضية على مجلس الدولة لينظر فيها. في هذه الحالة على الوزير أن يرجئ اتخاذ أي إجراء حول القضية إلى أن ينعقد المجلس عندما تُطرح القضية عليه لدرسها.

(ب) في الفترة التي تكون فيها القضية قد أُحيلت على مجلس الدولة لينظر فيها، يُترك

للوزير وللمستشار الحقّ الكامل في رفع القضية إلى المندوب السامي. وهكذا يُتاح لي أن أنقل وجهة نظري إلى مجلس الدولة من دون أيّ انحياز إلى أحد الطرفين، وذلك بناء على المادة العاشرة من هذا المنهج.

سادساً: أما في ما يتعلق بمجلس الدولة فيجب أن يعقِد اجتماعات منتظمة مرَّة واحدة في الأسبوع أو أكثر إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

سابعاً: ولكي يسهل العمل على المجلس في تسييره دقّة الإدارة ينبغي أن يكون له أمين عام ذو كفاءات ممتازة مع عدد من الكّتاب ينبغي أن يصير تعيينهم حالاً.

ثامناً: كلّ قضية تُرفع إلى المجلس لدرسها ينبغي أن يبعث بها الوزير المختص إلى الأمين العام للمجلس الذي عليه أن يُعدّ جدولاً بالأعمال المطروحة لكل اجتماع يعقده المجلس يُوزّع على:

(أ) المندوب السامي.

(ب) وجميع أعضاء المجلس والمستشارين البريطانيين. وذلك قبل انعقاد المجلس بما لا يقل عن ٢٤ ساعة. ومن القوانين المتّبعة ألاّ يبحث المجلس في أي قضية لا تكون مُدرجة في جدول الأعمال. ولكن ينبغي ألاّ يوضع قرار خاص في هذا الشأن، إذ قد تُطرح على المجلس قضية خطيرة مستعجلة يجب بتّها فوراً.

تاسعاً: للأمين العام أن يحضر جميع الجلسات التي تعقدها الوزارة وأن يُسجّل جميع وقائع الاجتماعات فيثبتها في شكل جدول ويذكر الأمور التي اتُخذت في شأنها قرارات. وهذه الوقائع توزّع في خلال ٢٤ ساعة من انعقاد الجلسة ويوقّع عليها الأمين العام، ويبعث بنسخة منها إلى:

(أ) المندوب السامي.

(ب) كلّ من الوزراء والمستشارين، ويكون كلٌّ وزير مسؤولاً عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الدولة والمتعلقة بوزارته. والوزير المختص يبعث بتقرير إلى الأمين العام الذي بدوره يُطلع المجلس على ما نُفذ في اجتماعه التالي. ومن الأمور المتّبعة في المجالس الرسمية أن تبقى المداولات التي تجري في شأن القضايا المطروحة للدرس سرّيةً ولا ينبغي إفشاؤها خارج المجلس.

عاشراً: إن جميع قرارات المجلس تكون مبرمة نهائية بعد موافقتي عليها بصفتي رئيس الحكومة. وبصفتي المندوب السامي أحتفظ بحقي في نقض أي قرار يُتخذ في المجلس أو تعديله بناءً على المصلحة العامة.

البند الحادي عشر: ولكي يبقَ المجلس على إطلاع على الأمور المتعلقة بالمواضيع الواردة في جدول الأعمال، فإنه ينبغي حضور المستشار المختص اجتماع المجلس عندما يُبحث في القضايا العائدة إلى الوزارة التي هو فيها مستشار. وله الحقّ في أثناء المداولات في أن يبدي رأيه في القضية المطروحة على بساط البحث، ولكنه لا يشترك في التصويت.

البند الثاني عشر: هذا ولي ملء الثقة بأن هذه التعليمات المتعلّقة بسير العمل في مجلس الدولة وفي الوزارات المختلفة، والتي تحدّد علاقاتها بي من جبهة، وبالمستشارين من جهة ثانية، ستؤدّي إلى تيسير ماكينة الإدارة في القيادة العامة. أما في ما يتعلّق بالدوائر المركزية التي تعمل الآن في الإدارة، وبالنظر إلى أنها لسنوات خلت كانت تعمل في يُسر وكفاءة فإن إلحاقها بالحكومة التي أُنشئت، بعد إدخال بعض التعديلات عليها، لن يكون أمراً صعباً. أما في ما يتعلق بالإدارة في الألوية فمن المحتمل أن تجابه بعض الصعوبات. ولكن - إن شاء الله - لن تكون صعوبات لا حلّ لها.

البند الثالث عشر: تعلمون إن إدارة الألوية المختلفة والأقضية في العراق لا تزال، كما كانت إلى وقتٍ مضى، تخضع لنظام يديره ضبّاط بريطانيون سياسيون، وفي تصرُّفهم موظفون

إداريون من الدرجة الثانية كقائمقامين ومدراء.. الخ. وتعلمون أيضاً أن الإدارة في بعض الألوية لا تزال تعاني بعض الفوضى والتشويش، كما أن للجنود البريطانيين هناك وجوداً. ولذلك فإنه من العسير، في بعض المناطق، تغيير نظام الإدارة البريطانية العسكرية وتسليمه إلى موظفين عراقيين في الأحوال الراهنة. ومن جهة ثانية هناك ألوية يمكن اتخاذ خطوات فيها لنقل الإدارة من أيدي البريطانيين، كما هو مرغوب فيه، إلى أيدي الوطنيين العراقيين عندما يتوافر لدينا موظفون ذوو كفاءات.

البند الرابع عشر: وبما أن من المهمات الملقاة على عاتق مجلس الدولة اتخاذ إجراءات إدارية للتعجيل في تهدئة الوضع في الألوية، فإن على المجلس المذكور أن يهتم فوراً باختيار مرشحين وطنيين لائقين من ذوي الاختبار لتعيينهم تدريجياً في هذه المناصب حيث يعود تعيينهم بالخير والنفع. وعندما يتم هذا الأمر فإن على أعضاء المجلس أن يضعوا مقترحاتهم مع أسماء المرشحين ويرفعوها إليّ للنظر فيها وإصدار ما يلزم من قرارات.

* * *

ملحق رقم (٢٨)

نص منهاج سفر الوفود إلى مؤتمر كربلاء المنعقد بين
١٠- ١٥ شعبان ١٣٤٠هـ، ٨- ١٣ نيسان ١٩٢٢م[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

منهاج السفر للاجتماع في كربلاء المشرفة

١ - بأمر آية الله الشيخ مهدي الكاظمي (الخالصي) وتحت رياسته، تألفت هيئة مركبة من

(١) عن جريدة (ألف باء) البغدادية، العدد ١٤، نيسان ١٩٢٢.

الزعماء والأشراف وهم: السيد نور والسيد عزيز الياسري والشيخ كاظم أبو التمن والسيد كاطع العوادي والسيد علوان الياسري والشيخ محمد باقر الشبيبي والحاج عبد الحسين الحجيجي فوضعت الهيئة المذكورة المنهاج للسير والعمل بموجبه.

٢- يوم الجمعة في ٩ شعبان ١٣٤٠ الموافق ٨ نيسان ١٩٢٢ هو اليوم المعيّن للحركة والسفر إلى كربلاء للاشتراك في الاجتماع المزمع عقده هناك ويجوز لمن تأخر أن يلتحق في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان صباحاً.

٣- الغاية من هذا الاجتماع هي المذاكرة في شأن عادية الخوارج الأخوان على حدود العراق واتخاذ التدابير لحفظ البلاد عامة والعتبات خاصة إزاء ما يحتمل ويتكرّر وقوعه.

٤- يراعى في هذا الاجتماع أصول الاجتماعات الدينية والمتبع فيها والنافذة من مقرراتها هي مقررات الرؤساء الروحيّين دامت بركاتهم.

٥- يؤيد هذا الاجتماع سياسة صاحب الجلالة الملك المفدى بناء على ما هو المعهود من آراء وأفكار الأمة العراقية النجيبة.

٦- قبل يومين من اليوم المعيّن للحركة تسافر عن طريق الحلة فالنجف فكربلاء هيئة مؤلفة من ثلاث ذوات وهم الفاضل الشيخ محمد نجل آية الله الكاظمي والحاج عبد الحسين جلبي الحجيجي والفاضل السيد أبو طالب صهر آية الله الشيرازي مهمتها البت والنصح في وجوب المحافظة على الراحة العامة والسكينة في الاجتماعات.

٧- لأخذ أهبة السفر من الكاظمية وبغداد وتنظميه في الطريق قد عهد إلى هيئة مؤلفة من الذوات الآتي ذكرهم وهم: محمد صادق جلبي الاسترابادي وحمدي أفندي الباجةجي وعبد الرسول جلبي والسيد إدريس الكاظمي وعبد الهادي جلبي الحجيجي، والمسؤول بالهيئة والموكل بإدارة شؤونها هو الشيخ كاظم أبو التمن.

٨- حركة السفن في الكاظمية تقوم في الساعة الثالثة صباحاً من يوم الجمعة فيمر الجمع على بغداد من الجانب الغربي مستطرقاً دون أن يتأخر ووجهته كربلاء ماراً على الحلة.

٩- في اليوم الثاني عشر من شهر شعبان يسافر الوفد العلمي من بغداد المؤلف من الأفاضل عبد الوهاب أفندي النائب برياسة الوفد والشيخ أحمد أفندي الشيخ داود والشيخ إبراهيم أفندي الراوي وعبد الجليل أفندي جميل رأساً إلى كربلاء.

١٠- المحل في كربلاء لعقد الاجتماع والمذاكرة هو دار المرحوم حجة الإسلام آية الله الميرزا الشيرازي (قدس سره) وأول اجتماع يعقد يبتدأ فيه بخطابه في موضوع الغاية من الاجتماع ثم ينفرد العلماء والأعلام بالزعماء والرؤساء ومن ينسبهم العلماء للاشتراك بالمذاكرة فيقرّروا ما يجب تقريره من اتخاذ التدابير وينتهي عقد الاجتماعات عند انتهاء المذاكرات.

١١- لتنظيم الرابطة في الاجتماعات التي تعقد في كربلاء يعهد إلى هيئة مؤلفة من الذوات الآتي ذكرهم وهم: الشيخ محمد حسن أبو المحاسن والسيد عيسى جلبي البزّاز وخليل جلبي الاسترابادي والسيد هاشم شاه والسيد محمد الكشميري والسيد محمد رضا نصر الله ومن المشايخ عمر الحاج علوان وعبد الكريم عوّاد.

١٢- لأجل معرفة الواردين إلى كربلاء من الرؤساء والأشراف ومعرفة منازلهم وتمهيد طريقة إيصالهم إلى الاجتماعات التي تنعقد يجب أن تقوم بذلك هيئة مؤلفة من رؤساء وخدّام العتبات المقدسة في كربلاء وانتخاب الذوات للهيئة المذكورة، منوط وعائد إلى الهيئة المنوّه عنها في المادة العاشرة وهي المسؤولة بذلك.

١٣- يُعمل بهذا المنهاج اعتباراً من يوم نشره وهو اليوم الثامن من شهر شعبان ١٣٤٠هـ.

ملحق رقم (٢٩)

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر كربلاء المنعقد بين ١٠- ١٥ شعبان ١٣٤٠هـ (٨- ١٣ نيسان ١٩٢٢) بمناسبة اعتداءات الوهابيين على العراق[1]

نحن الموقعين أدناه سادات وزعماء وأشراف مدن العراق أصالة عن أنفسنا ووكالة عن منيبينا تلبية لدعوة حجج الإسلام دامت بركاتهم الذين هم يمثلونا والرأي الإسلامي العام قد حضرنا الاجتماعات المتعددة بكربلاء للنظر في قضية الأخوان، تلك الاجتماعات المبتدئة من ١٠ شعبان والمنتهية بالخامس عشر منه وبناء على ما أوقعه الخوارج الأخوان بإخواننا المسلمين من الأفعال الوحشية من القتل والسلب والنهب، قد اتفقت كلمتنا بحيث لم يتخلف منّا أحد عن كل ما تقتضيه مصلحة بلادنا عامة وحفظ المشاهد المقدسة وقبور الأولياء خاصة وسلامتها من جميع طوارئ العدوان خصوصاً عادية الأخوان وقرّرنا معاونة القبائل بكل ما في وسعنا واستطاعتنا لمدافعة الخوارج الأخوان ومقاتلتهم العائد أمر تدبيرنا لإرادة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول الساهر على حفظ استقلال بلادنا، وبناءاً على تعلقنا بعرش جلالته، فإنّا نطلب إلى جلالته، أن يتكرّم بإسعاف طلب الأمة المتعلقة بإغاثة منكوبي حوادث الأعتداء وتعويضهم عن الخسارة اللاحقة بهم، وقد نظّمنا لهذا الميثاق نسختين، قدمنا إحداهما لأعتاب صاحب الجلالة والثانية للعلماء الأعلام والله المستعان.

* * *

---

(١) البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، ج٢، مصدر سابق، ص٣٩٦-٣٩٧.

ملحق رقم (٣٠)

نموذج عن الفتاوي التي أصدرها العلماء لمقاطعة المجلس التأسيسي[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كافة إخواننا المؤمنين المتدينين المتمسكين بشريعة سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين. لا يخفى عن كلِّ ذي لُب، أنه قد صدر منّا الحكم بحرمة الانتخابات، وأعلنّا به إلى كافة المؤمنين وكتبنا إن الداخل فيه والمساعد عليه، كمن حارب الله ورسوله وأولياءه صلوات الله عليهم أجمعين. وقد بُلّغنا أنّ بعض ذوي الأغراض والأمراض الذين لا خلاق لهم في الإسلام ربما يلقي في قلوب المتدينين أننا قد سكتنا عن ذلك فلا يدخل بذلك في قلب أحد شك ولا شبهة. وليعلم أنّ حكم الله تعالى لا يتغير، وإن الجهة التي دعتنا إلى التحريم لم تتبدل. والآن، كما كان ولم نسكت على ذلك، ونعلن جديداً، إنه لا يجوز لمسلمٍ يؤمن بالله تعالى واليوم الآخر المساعدة في الأمر والدخول فيه، وإن المساعد عليه مُعادٍ لله ولرسوله صلوات الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، أعاذ الله المسلمين عن ذلك، والسلام على من اتبع الهدى.

٨/ جمادى الثانية ١٣٤١هـ (كانون الأول ١٩٢٢م)

* * *

---

(١) ايرلند، فيليب: العراق، دراسة في تطوره السياسي، ص٣٠٧.

ملحق رقم (٣١)

المعاهدة الإنجليزية - العراقية المنعقدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢م[١]

المادة ١ – بناءاً على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأنْ يقدم في أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمسّ ذلك بسيادتها الوطنية.

يمثل جلالة بريطانيا في العراق بمعتمدٍ سامٍ وقنصلٍ عامٍ تعاونه الحاشية الكافية.

المادة ٢ – يتعهد جلالة ملك العراق بأنْ لا يُعيّن مدة هذه المعاهدة موظفاً ما في العراق من تابعيةٍ غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية.

المادة ٣– يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظّم قانوناً أساسياً ليُعرَض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط أن لا تكون مخلّة بالآداب والنظام العموميْن.

وكذلك يَكفل ألاّ يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة، ويؤمّن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق، ويجب

---

(١) نقلاً عن: منتشاشيفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص٣٩٢-٣٩٦.

أنْ يُعيِّن هذا القانون الأساسي الأصول الدستورية تشريعية كانت أو تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية.

المادة ٤ - يوافق جلالة الملك وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧و١٨ من هذه المعاهدة على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة - بواسطة المعتمد السامي - في جميع الشؤون المهمة التي تمسّ بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة.

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة فيما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمِّن ثبات وحُسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانيا.

المادة ٥ - لجلالة ملك العراق الحق في التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقيْن الساميْن المتعاقديْن وفي الأماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق يوافق جلالته على أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها. وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم.

المادة ٦ - يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأنْ يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب ما يمكن.

المادة ٧- يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأنْ يقدّم الإمداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت إلى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد وهذه المساعدة وشروطها وتبلَّغ هذه الاتفاقية إلى مجلس

عصبة الأمم.

المادة ٨- لا يتنازل عن أراض ما في العراق ولا تؤجر إلى أية دولة أجنبية ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت إلا أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجنبيين ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة.

المادة ٩- يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف. ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة، وتبلَّغ إلى مجلس عصبة الأمم.

المادة ١٠- يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق، وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها. وتُبلّغ هذه الاتفاقيات إلى مجلس عصبة الأمم.

المادة ١١- يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى، على رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم أو رعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدول الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الأمور التجارية المتعلقة بالضرائب أو الملاحة أو ممارسة الصنائع والمهن أو معاملة السفن التجارية أو الطيران المدني. وكذلك يجب ألا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها أو المصدَّرة إليها. ويجب أنْ تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة.

المادة ١٢ – لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير أو للتدخل فيها أو لتمييز مبشر ما على غيره بسبب اعتقاده الديني أو جنسيته على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة.

المادة ١٣ – يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدرِ ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها وتدخل في ذلك أمراض النبات والحيوان.

المادة ١٤ – يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسنّ نظام للآثار القديمة في خلال اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة، ويكمل تنفيذه ويكون هذا النظام مؤسّساً على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ويضمن في مسائل تحرّيّ الآثار القديمة المساواة بين رعايا جميع الدول من أعضاء عصبة الأمم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدةٍ على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة.

المادة ١٥ – تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى حكومة العراق ما ينفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت إلى آخر. وينص فيها من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل وتُبلّغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم.

المادة ١٦ – يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدرِ ما تسمح له تعهداته الدولية بأنْ لا يضع عقبةً ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد جمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول

العربية المجاورة.

المادة ١٧ - في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقيْن الساميْن المتعاقديْن فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من ميثاق عصبة الأمم. وإذا وجد في حالةٍ كهذه أنّ هناك تناقضاً في المعاهدة بين النص الإنكليزي والنص العربي يعتبر النص الإنكليزي المعمول به.

المادة ١٨ - تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تُصدَّق من قبل الفريقيْن الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي. وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة. وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة، فإذا رأى الفريقان الساميان المتعاقدان لم يبقَ من حاجة إليها يصير إنهاؤها ويكون أمر الإنهاء عرضة للتثبيت من قبل عصبة الأمم. ما لم تدخل المادة السادسة في حيّز التنفيذ قبل ذلك التاريخ. وفي الحالة الأخيرة يجب أن يُبلَّغ إشعار الإنهاء إلى مجلس عصبة الأمم. ولا مانع للفريقيْن الساميْن المتعاقديْن من إعادة النظر من وقت إلى آخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقيات المنفردة الناشئة عن المواد ٧و١٠و١٥ بقصد إدخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذٍ، وكل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يُبلَّغ إلى مجلس عصبة الأمم.

❊ ❊ ❊

ملحق رقم (٣٢)

لائحة إحلال المعاهدة العراقية - البريطانية وملاحقها لعام ١٩٢٢ محل الانتداب البريطاني، مرسلة من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم[1]

(١) نقلاً عن: الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي ج١، مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٤.

لما كانت الدول المتحالفة الرئيسة قد وافقت على أنّ بلاد العراق التي كانت في السابق تابعة للإمبراطورية العثمانية، يجب إيداعها ضمن الحدود التي تعيّنها الدول المذكورة إلى دولة منتدبة (وَصِيّة) يُعهد إليها وظيفة تقديم المشورة والمساعدة الإداريتين للأهالي وفقاً لنصوص ٢٢ (فقرة٤) من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت الدول المتحالفة الرئيسة قد قرّرت إن بالانتداب (الوصاية) على البلاد المشار إليها أعلاه يجب أن يعهد به صاحب الجلالة البريطانية الذي قد قَبِله. ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهّد بأن يمارس هذا الانتداب بالنيابة عن عصبة الأمم وفقاً للشروط الآنفة الذكر. ولما كانت المادة ٢٢ (فقرة٨) تنص على أنه إنْ لم تكن درجة السلطة وحق المراقبة والإدارة التي ستقوم بها دولة الانتداب معينة حسب اتفاق سابق بين أعضاء عصبة الأمم. وجب على العصبة أن تسرع حالاً في تنظيمها ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد اعترف بحكومة مستقلة في العراق وعقد مع صاحب الجلالة ملك العراق معاهدة مع ملحق (بروتوكول) واتفاقيات متفرعة كما هو مبيَّن في الجدول المربوط وهي المعاهدة المعبر عنها فيما يلي بمعاهدة التحالف.

فبناءاً عليه إن مجلس عصبة الأمم يوافق على إحلال معاهدة التحالف المذكورة محل الانتداب ويقرر علاوة على ذلك ما يأتي:

المادة الأولى: يجب أن تنتهي معاهدة التحالف عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم. وعلى كل حال يجب أن لا يتأخر انتهاؤها عن أربع سنوات من دخول معاهدة لوزان في حيّز التنفيذ.

المادة الثانية: إن امتيازات وصيانات الأجانب بما في ذلك منافع القضاء القنصلي والحماية القنصلية على نحوِ ما كان يتمتع بها في السابق في الإمبراطورية العثمانية بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف، يجب عدم تطبيقها في العراق أثناء تنفيذ معاهدة التحالف.

المادة الثالثة: في أثناء تنفيذ معاهدة التحالف يتخذ صاحب الجلالة البريطانية باستشارة صاحب الجلالة ملك العراق ما يلزم من التدابير لأجل عقد اتفاقيةٍ خاصةٍ بالنيابة عن العراق لتسليم المجرمين، ويجب تبليغ صور جميع هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم.

المادة الرابعة: يجب أن يقدِّم صاحب الجلالة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم تقريراً سنوياً ينال رضى المجلس عما يتعلق بالتدابير المتخذة في أثناء السنة لأجل القيام بنصوص معاهدة التحالف، ويجب أن يرفق مع هذا التقرير صور جميع القوانين والأنظمة الصادرة في أثناء السنة.

المادة الخامسة: ينبغي الحصول على موافقة مجلس الأمم على كل تعديل في شروط معاهدة التحالف.

المادة السادسة: عند انتهاء معاهدة التحالف على مجلس عصبة الأمم أن يستعمل نفوذه لأجل أن يضمن في المستقبل قيام الحكومة العراقية بما كانت قد أخذته على عاتقها أثناء مدة معاهدة التحالف من التعهدات المالية بما فيه رواتب التقاعد والمخصْصات.

المادة السابعة: في حالة حدوث خلافٍ ما، مهما كان، بين صاحب الجلالة البريطانية وعضوٍ آخر من أعضاء عصبة الأمم فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق نصوص معاهدة التحالف، يوافق صاحب الجلالة – إذا لم يكن بالإمكان حسم هذا الخلاف بالمفاوضات – على إحالته إلى محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من ميثاق عصبة الأمم.

إن نصَّ هذه الوثيقة الأصلي يجب إيداعه في خزانة سجلات عصبة الأمم وعلى السكرتير العام لعصبة الأمم أن يرسل نسخاً مصدقةً منها إلى جميع أعضاء العصبة.

* * *

ملحق رقم (٣٣)

ملحق المعاهدة الإنجليزية العراقية لسنة ١٩٢٢ بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣[١]

قد تمَّ الاتفاق بين الفريقيْن الساميين المتعاقدين على أنه رغماً عن نصوص المادة (١٨) يجب أن تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضواً في عصبة الأمم، وعلى كل حال يجب ألاّ يتأخر انتهاؤها عن أربع سنوات من تاريخ إبرام الصلح مع تركية. وليس في هذا (البروتوكول) ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لأجل تنظيم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين ويجب الدخول في المفاوضات بينهما لأجل ذلك الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة في أعلاه.

❋ ❋ ❋

ملحق رقم (٣٤)

المعاهدة الإنجليزية - العراقية المنعقدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦م[٢]

المادة الأولى: إنّ الأحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة بين الفريقيْن المتعاقديْن الساميْن الموقّعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية وفي البروتوكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية، يُلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة المذكورة معمولاً بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً من اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً

---

(١) نقلاً عن: منتشاشيفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص٣٩٧.

(٢) منتشاشيفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص٣٩٨-٣٩٩.

في عصبة الأمم قبل انقضاء المدة المذكورة، وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين الساميين المتعاقدين الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر تبقى فيما يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة معمولاً بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وأما في الخصومات الأخرى فلا تمسّ أحكامها.

المادة الثانية: يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على أنهما فوراً بعد إبرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس عصبة الأمم عليها يواصلان النظر بجدٍ ونشاطٍ في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول ١٩٢٢.

المادة الثالثة: يتعهد جلالة ملك بريطانيا وذلك من غير مساس بأَحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ المتعلقة بإدخال العراق في جمعية الأمم أو أحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة أو أحكام بعض الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان بشرط موافقة عصبة الأمم بأن ينظر بجدٍ ونشاطٍ في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي فيه أن تنتهي معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣، ثم بعد ذلك في فترات متتابعة مدة كل أربع سنوات إلى أن تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة أو إلى أن يدخل العراق في عصبة الأمم:

(١) هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق في عصبة الأمم.

(٢) إن لم يكن في استطاعته ذلك ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ بناء على التقدم الذي بلغته المملكة العراقية أو بناء على أي سببٍ آخر.

ملحق رقم (٣٥)

المعاهدة الإنجليزية - العراقية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠[1]

المادة ١ : يسود سلمٌ وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويُؤسَّس بين الفريقيْن الساميْن المتعاقديْن تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودّي وصلاتهما الحسنة. وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ممّا قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بألاّ يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

المادة ٢ - يمثل كلاً من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل دبلوماسي، يعتمد وفقاً للأصول المرعية.

المادة ٣- إذا أدى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحِّد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

المادة ٤ - إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذٍ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه.

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في

---

(١) نقلاً عن: منتشاشيفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص٤٠٠-٤٠٣.

اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية.

إنّ معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حربٍ أو خطرٍ محـدقٍ تنحـصر في أن يقـدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميـع مـا في وسـعه أن يقدِّمـه مـن التـسهيلات والمـساعدات ومـن ذلـك اسـتخدام الـسكك الحديديـة والأنهـر والمـوانئ والمطـارات ووسـائل المواصلات.

المادة ٥- من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الـداخلي في العراق وأيضاً - بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعـة أعـلاه - مـسؤولية الـدفاع عـن العـراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق.

مع ذلك يعترف ملك العراق بأن حفـظ وحمايـة مواصـلات صـاحب الجلالـة البريطانيـة الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك.

فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانيـة وفقـاً للـمادة الرابعـة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صـاحب الجلالـة البريطانيـة مواقـع لقواعـد جويـة في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيهـا صـاحب الجلالـة البريطانيـة في غـرب نهر الفرات.

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قـوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة على أن يكون مفهوماً أنّ وجود هذه القوات لن يعتبر بوجهٍ من الوجوه احتلالاً ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق.

المادة ٦- يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة ٧- تحلُّ هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليـوم العـاشر

من شهر تشرين الأول لسنة آثنتين وعشرين وتسعمائه بعد الألف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة إحدى وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة. لسنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الهجرية مع الاتفاقيات الفرعية الملحقة بهما التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ.

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والإنكليزية ويعتبر النص الأخير المعمول به والمعمول عليه.

المادة ٨- يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات والاتفاقيات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتّب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

ومن المعترف به أيضاً أنّ كل ما بقي من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لأي وثيقة دولية أخرى ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة ٩- ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال أو بخس بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقديْن أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثمان وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية.

المادة ١٠ – إذا نشأ خلاف مّا يتعلق بتطبيق هـذه المعاهـدة أو تفـسيرها ولم يوفّـق الفريقـان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذٍ وفقـاً لأحكـام ميثـاق عصبة الأمم.

المادة ١١ – تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن، ثـم يجـري تنفيـذها عنـد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً مـن تاريخ تنفيذها. وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ المشروع في تنفيذ هـذه المعاهـدة عـلى الفريقيْن الساميْن المتعاقديْن أن يقوما بناءاً على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينصّ فيها عـلى الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانيـة الأساسـية في جميـع الأحـوال، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم.

***

ملحق رقم (٣٦)

ملحق المعاهدة الإنجليزية – العراقية لسنة ١٩٣٠م[١]

١) يُعيّن صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالتـه في العراق، وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مـشاورة صـاحب الجلالـة ملـك العراق في الأمر.

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيـذ هذه المعاهدة، وذلك لكي يمكّن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المنتخبة للحلـول محل تلك القوات. وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانيـة قـد انـسحبت

(١) نقلاً عن: منتشاشيفيلي، البرت. م: مرجع سابق، ص٤٠٤-٤٠٦.

من الهنيدي، ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدَّها الأعظم خمس سنوات تبتدئ من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة. وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة. ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن.

٢) بشرط أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الأميرية، وفي ذلك الإعفاء من الضرائب التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين. وأيضاً يواصَل العمل بأَحكام أي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة. وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبادلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملاءمة بوجهٍ من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

٣) يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

٤) يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأَنْ يقدِّم بناءاً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للشروط التي يَتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله

قوات جلالته البريطانية وفقاً لأحكام هذه المعاهدة، وأن يؤمّن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر.

٥) يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأنْ يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي:

" تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة.

" تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طرازٍ متيسرٍ إلى قوات جلالة ملك العراق.

" تقديم ضباط بريطانيين بحريّين وعسكريّين وجويّين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق.

٦) لـمّا كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشيْن العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين.

ويتعهد أيضاً بأنّ أيَّ أشخاص من قواته من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكري يرسلون إلى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط ألاّ يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من إرسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهدة ودور التدريب المذكورة إلى أي قطر آخر كان.

ويتعهد أيضاً بأنّ التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة وقوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها.

٧) يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك،

بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق، ولنقل وخزن جميع المُؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق. وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً في زيارة شط العرب، بشرط إعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية.

* * *

ملحق رقم (٣٧)

الاتفاقية الإنجليزية - العراقية[١] حول المسائل المالية، المنعقدة في ١٩ آب ١٩٣٠م

١ - تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية، إلى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف المضاة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠، المطارات والمعسكرات التي في الهنيدي والموصل، والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية. وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات إليها «ما عدا سقيفتين فولاذيتين من نوع (A) ومعدات الثلج الموجودة في الهنيدي والموصل، التي ستنقلها حكومة المملكة المتحدة» بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته، ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والإنشاءات الدائمة الموجودة هناك، ولا يدخل في هذا الحساب المباني الطينية التي تنتقل إلى الحكومة العراقية بلا ثمن. ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ إلى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه

---

(١) الحسني، عبد الرزاق: العراق في ظل المعاهدات، ط٢، صيدا ١٩٥٨، ص٢١٥-٢١٨. وكذلك منتشاشفيلي، البرت م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص٤٠٧-٤١١.

الانتقال المذكور.

وفي خلال المدة القصوى عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في إشغال مواقعها الحالية في الهنيدي والموصل والشعيبة وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري، ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات إيجار لهذه الأماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن.

٢- عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيدي والموصل، وفق أحكام الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف، إذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبّانيّة، تتخذ الحكومة العراقية حينئذٍ جميع التدابير الممكنة بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين، لإنشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية.

٣- لا تستوفى بدلات إيجار عن مواقع القواعد الجوية، التي تؤجر من حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وفق أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف، متى كانت تلك المواقع في أرض أميرية خالية. إما إذا كانت تلك البقاع في أراضي غير أميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الإيجارات بشروط معقولة، على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الإيجارات، بناءاً على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة المملكة المتحدة. وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم، وتظل الإيجارات نافذة المفعول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد، وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها، أو وفق أحكام أي تحديد آخر لها. وعند انتهاء أجل إيجار المواقع المذكورة أو أجل إيجار أيٍّ منها بصورة نهائية، أما أن تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والإنشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع، بتثمينٍ معقول مع اعتبار استعمالها، وأما أن تجرى التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين

حكومة المملكة المتحدة في تصريفها على أفضل صورة وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول، لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أيٍّ كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق.

٤ - تنفيذ التدابير التالية، المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وإدارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدَّها الأقصى، على كل حال سنة واحدة ابتداءاً من دخول معاهدة التحالف حيّز التنفيذ.

آ - تنقل حكومة المملكة المتحدة ملكية السكك الحديدية الشرعية إلى الحكومة العراقية وتسجَّل باسم الحكومة العراقية، وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخوّل هيئة خاصة أو نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الإيجار أو غيره، ويبدل إيجار إسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة على أن تؤلف هذه الهيئة أو مجلس الإدارة بقانون خاص تسنّه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين.

ب - تكون النقابة مسؤولة بأجمعها عن إدارة السكك الحديدية العراقية وتدبير شؤونها ولها وحدها دون غيرها جمع رأسمال جديد باكتتاب عام أو بعقد قرضٍ خاصٍ مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على أن تراعي في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره.

جـ - يتألف رأسمال النقابة المذكورة مما يلي:

١ - يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٣٧٥ لك روبية من الأسهم الممتازة بفائدة ٦٪ ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداءاً من تاريخ انتقال ملكية السكك الجديدة ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ويحسب ٢٥ لك روبية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب النصفية.

٢- يخصّص للحكومة العراقية ٤٥ لك و٨٥ ألف روبية من الأسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي اقترضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي أُعفيت من الفائدة.

٣- أيضاً يخصّص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك روبية من الأسهم المتأخرة وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية.

د - يتألف مجلس إدارة النقابة من خمسة مديرين تُعيّن اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الإدارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون أول رئيس لمجلس الإدارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي.

هـ - تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لإصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد أيّ كان من الحكومتين بضمان هذا القرض، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال.

و- كل رأسمال تقترضه النقابة لإصلاح السكك الحديدية العراقية أو لتوسيعها يقوم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (جـ) السابقة.

ز - تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقبى للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة. ومقابل هذه التبعة تحوِّل حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ما تساوى قيمته الإسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية إلى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة به.

ح - توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية إلى منح عقود

مدتها ثلاث سنوات وفق شروط (المعاهدة) لموظفي السكك الحديدية البريطانية الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقي لذلك. ولا تبطل هذه العقود بعد منحها إلا بموافقة حكومة المملكة المتحدة. أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدد أطول من هذه المدة، فتترك لقرار مجلس الإدارة بعد تأليفه.

٥- إن المُلك الكائن في ميناء البصرة، الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل إلى الحكومة العراقية وتقوم بإدارة الميناء هيئة تدعى مجلس أمناء الميناء. ولهذه الغاية يسنّ العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف مجلس أمناء الميناء له شخصية قانونية. على أن لا يعدل هذه التشريع إلا بموافقة حكومة المملكة المتحدة، ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الديْن المتعلق بالميناء.

وعند التشريع المذكور، وتأليف مجلس أمناء الميناء، يُنقل المُلك الكائن في الميناء إلى الحكومة العراقية ويسجّل بإسمها. وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال، يمنح مجلس أمناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الإيجار. أو الامتياز أو بواسطة أخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط، وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مديناً لحكومة المملكة المتحدة، بأي جزءٍ كان من الديْن.

* * *

ملحق رقم (٣٨)

الحكّام العسكريون والمدنيون الإنجليز في العراق[١]

ستانلي مود: القائد العام للقوات الإنجليزية في العراق في ١٩١٦-١٩١٧.

وليم مارشال: القائد العام للقوات الإنجليزية في العراق في ١٩١٧-١٩١٨.

(١) منتشاشفيلي، المرجع ذاته، ص٤١٢.

برسي كوكس: الضابط السياسي الأول من ١٩١٦ حتى نيسان ١٩١٨.

أرنولد تالبوت ولسون: المفوض المدني من أيار ١٩١٨ حتى ١ تشرين الأول ١٩٢٠.

برسي كوكس: المندوب السامي من ١ تشرين الأول ١٩٢٠ حتى أيار ١٩٢٣.

هنري دوبس: المندوب السامي من أيار ١٩٢٣ حتى حزيران ١٩٢٩.

جيلبرت كلايتن: المندوب السامي من ١١ حزيران حتى ١١ أيلول ١٩٢٩.

فرنسيس همفريز: المندوب السامي من ١١ أيلول ١٩٢٩ حتى ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢، ثم سفير بريطانيا العظمى في العراق.

***

ملحق رقم (٣٩)

الوزارات العراقية بأسماء الرؤساء وفترة حكمهم[١] في المملكة العراقية، بعهد الملك فيصل الأول (١٩٢١- ١٩٣٣م)

في البداية تمّ تشكيل الحكومة المؤقتة برآسة السيد عبد الرحمن النقيب [الكيلاني]، (بغداد ١٨٤٥-١٩٢٧)، ابتداءاً من ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ حتى ٩ أيلول ١٩٢١م.

١- السيد عبد الرحمن النقيب، حكومته الثانية، تشكلت في عهد الملك فيصل، في ١٠ أيلول ١٩٢١-١٩ آب ١٩٢٢.

٢- السيد عبد الرحمن النقيب، حكومته الثالثة، ٣٠ أيلول ١٩٢٢- ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢.

٣- عبد المحسن السعدون، (الناصرية ١٨٨٠-١٩٢٩م)، حكومته الأولى ابتداءاً من ١٨

---

(١) بصري، مير: أعلام السياسة في العراق، ص٢٨٢-٢٨٣.

تشرين الثاني ١٩٢٢ - ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣.

٤ - جعفر العسكري (بغداد ١٨٨٥ -١٩٣٦م)، حكومته الأولى ابتداءاً من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ - ٣آب ١٩٢٤.

٥ - ياسين الهاشمي، (ولادة بغداد ١٨٨٤ -١٩٣٧) حكومته من ١٤ آب ١٩٢٤ - ٢٠حزيران ١٩٢٥م.

٦ - عبد المحسن السعدون، حكومته الثانية من ٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٦.

٧- جعفر العسكري، حكومته الثانية من ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ١٣ كانون الثاني ١٩٢٨.

٨- عبد المحسن السعدون، حكومته الثالثة من ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ -٢٧ نيسان ١٩٢٩م.

٩- توفيق السويدي، (بغداد ١٨٩٢ -١٩٦٨م)، حكومته من ٢٨ نيسان ١٩٢٩ - ١٨ أيلول ١٩٢٩.

١٠ - عبد المحسن السعدون حكومته الرابعة من ١٩ أيلول ١٩٢٩ - ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩.

١١ - ناجي السويدي، (بغداد ١٨٨٢ -١٩٤٢)، حكومته من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ٢٢ آذار ١٩٣٠.

١٢ - نوري السعيد (بغداد ١٨٨٨ -١٩٥٨م)، حكومته الأولى ابتداءاً من ٢٣ آذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الأول ١٩٣١.

١٣- نـــوري الـــسعيد، حكومتـــه الثانيـــة مـــن ١٩ تـــشرين الأول ١٩٣١-٢ تـــشرين الثاني ١٩٣٢.

١٤- ناجي شوكت (الكوت ١٨٩٣-١٩٨٠م)، حكومتـه ابتـداءاً مـن ٣ تـشرين الثـاني ١٩٣٢- ١٩ آذار ١٩٣٣م.

١٥- رشـيد عـالي الكـيلاني (بغـداد ١٨٩٢-١٩٦٥م)، حكومتـه ابتـداءاً مـن ٢٠ آذار ١٩٣٣-١٩ أيلول ١٩٣٣.

***

ملحق رقم (٤٠)

نص رسالة الإمام السيد أبو الحسن الاصفهاني إلى أهالي البصرة - لتوحيد الكلمة - إثر سؤال بعض البصريين حول بعض المسائل الاعتقادية المهمة[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كافة المؤمنين المتدينين بشريعة سيد المرسلين وفقكم الله لما يحبّ ويرضى.

بعد السلام عليكم والدعاء للجميع بحسن التوفيق.

لا يخفى، وردني مكتوبكم الموقع فيه أسماء جماعة تذكرون فيه عقائدكم من نفي الغلـو ومن الإقرار بالمعاد الجسماني والمعراج الجسماني وانشقاق القمـر وغـير ذلـك مـن ضروريـات الإسلام، وإنكم لا تقولون بوحدة الناطق ولا تنكرون شيئاً من اعتقادات المـؤمنين المـشهورة

(١) آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجعية العاملة، مرجع سابق، (كتاب مخطوط)، ص١٦٥-١٦٦.

بين الفرقة الناجية ومع ذلك إن جناب السيد مهدي (سلمه الله) قد صدر منه في البصرة ما يوجب تفرقة الكلمة والتحزّبات الدينية، نعم من كانت هذه عقيدته فهو أخونا في الدين وحاله حال جميع المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، ولا أظن بالسيد وبمن دونه التعرّض إلى من كانت عقيدته هذه العقيدة، ولعل ما وقع في البيْن ناشئ من سوء التفاهم بين الطرفين، فأما إن السيد إعتقد أنه عقيدتكم غير تلك العقيدة، وأما أن الأمر ليس كما بلغكم، وعلى أي حال يلزم رفع الاشتباه وإزالة الشحناء من الطرفين، وأظن أن العمدة في منشأ هذه الضوضاء انتشار الكتاب الذي صنّفه جناب السيد قبل عشر سنين، وإني بعون الله تعالى مهتم بكمال جِدّي وجَهدي في رفع هذه الغائلة والتوسل بكل وسيلة في إطفاء هذه النائرة، وقد التمست من السيد سلّمه الله اللزوم على الطريقة اللينة مع كافة البصريين على اختلاف مشاربهم، والأمل فيكم أيضاً أن تجتنبوا معه طريق الشدة فإنه أجل من أن يرضى بتفرقة الكلمة خصوصاً في مثل هذه الأيام الحرجة، ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[1].

وفقني وإياكم لما يحب ويرضى، والسلام على من آتبع الهدى، هذا ويبلغكم علي بن موسى عني شفاهيات إذا أصغيتم إليها يكون صلاحكم، والسلام.

١٤ ذي القعدة ١٣٤٤هـ

الأحقر أبو الحسن الموسوي

* * *

(١) سورة هود، الآية ٨٨.

ملحق رقم (٤١)

الرسالة الجوابية لسماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفاضل الكامل العالم الشيخ محمد جواد مالك دام عزّه

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. والدعاء لكم بالتوفيق والتسديد لا سيما في بحثكم الذي يتناول موضوعاً هاماً يحتاج إلى متابعة وتفسير وتحليل، أسأله تعالى لكم التوفيق والنجاح.

أمّا بالنسبة إلى السؤالين المذكورين في رسالتكم:

الجواب عن الأول: هو أن النجف لم يكن يسكنها أحد من أبناء السنّة إلاّ مجموعة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهم من أتباع طريقة البكداشية التي تُكنُّ حبّاً شديداً لأهل

(١) آية الله السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، هو نجل الإمام السيد محسن الحكيم، المرجع الأعلى للمسلمين الشيعة حتى عام ١٩٧٠م. بعث لنا جوابه مشكوراً بالفاكس من طهران بتاريخ ١٠/ جمادى الأولى ١٤١٨هـ، وقد اصدر مكتبه الموقر في طهران هذا الجواب بالعدد: ١٠١٧٢/ط ع، في ١٩٩٧/٩/٢٤م. وكان السؤال الأول حول شخصية السيد هادي الرفيعي، والسؤال الثاني حول قضية عودة العلماء المشروطة من إيران إلى العراق.
وقد واصل نشاطاته السياسية والجهادية من منفاه، حتى تمّ احتلال العراق وسقوط النظام في بغداد بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٩م، وبعد ذلك آنتقل من مقرّ إقامته في إيران إلى النجف الأشرف في موكب كبير، وقد استقبله الشعب العراقي استقبال الفاتحين المنتصرين، بكل مكوناته في كل قرية أو ناحية أو محافظة وصل موكبه المهيب إليها. فاستقرّ في النجف وأصبح إمام الجمعة في الصحن الحيدري. آستشهد إثر التفجير الإرهابي الذي نفذته قوى الشرّ من أعداء العراق، وقد نالت تلك العملية الإرهابية شخصيته مع جمع غفير من المصلين وذلك بعد أدائه صلاة وخطبة الجمعة بتاريخ٢٠٠٣/٨/٢٩م، فسمي بشهيد المحراب، وقد خسر العراق بشهادته رمزاً علمياً، وعَلَماً جهادياً، وبطلاً وطنياً ساعياً لبناء العراق في ظل العدالة والإيمان.

البيت عليهم السلام ويُحسبون على الشيعة في مشاعرهم وعواطفهم ولديهم حضور كبير في تركيا وألبانيا. ولذا يكون من الطبيعي أن يتولى النقابة شخص كالسيد (رضا الرفيعي) الذي هو من السادة الأشراف الذين تمكنوا أن يحوّلوا سدنة الروضة من عائلة إلى أخرى وهي عائلة الملالي إلى هذه العائلة العريقة وهي (آل الرفيعي)، وبقيت السدانة والنقابة تنتقل إلى أبنائه حتى انتقل الأمر إلى السيد أحمد بن السيد محمد حسن فأختص هو بالسدانة وانتقلت النقابة إلى عمه السيد هادي، باعتباره كبير السن ويتناسب سنّه مع هذا الموقع الإشرافي.

ولا شك أن ضعف الدولة العثمانية في عهد السيد رضا، وتولّي العلماء لإدارة البلد (النجف) كان له دور في ذلك.

ويمكنكم مراجعة ماضي النجف وحاضرها (ج١ ص٢٦٣-٢٦٧).

وأما الجواب عن السؤال الثاني: فهنا لابد أن نأخذ بنظر الاعتبار عدة حقائق كانت تُلقى بثقلها على الأحداث ونتائجها:

الأولى: إن الشيعة وفيهم المرجعية الدينية في العراق كانوا يعيشون عزلة سياسية تكاد أن تكون شاملة في العهد العثماني لأنهم أقلية مضطهدة، وكان دخولهم في حركة الجهاد ضد الغزو الإنجليزي استجابة للتكليف الشرعي.

الثانية: إنّ الوعي السياسي العام لدى المرجعية المتصدية (مرجعية الشيخ الشيرازي) كان محدوداً حيث كان يحكمها تصوّر البديل للسلطة الأجنبية (الإنجليز) هو الحكم الإسلامي، إذْ لم يكن معروفاً وجود خيار وصيغة ثالثة في التاريخ الإسلامي. ولذا كان التصور أنه بمجرد خروج العراق من الهيمنة الأجنبية قيام الحكم الإسلامي. وأما الحكم الوطني فهو حكم مجهول وغريب، مع أنّ هذا الحكم كانت له قواعد في الأوساط السياسية المتصدية خصوصاً السنية بتأثير تيار جمعية الاتحاد والترقي التركية والنشاط السياسي للاستعمار والأجانب.

الثالثة: إنّ الحوزة العلمية كانت منقسمة على نفسها في موقفها من ثورة العشرين بين واجب الخروج عن سلطة الأجانب الذي كان يتولاه الشيخ الشيرازي وبين الإحساس بوجود الانحراف السياسي فيما يسمى بدعاة الوطنية والذي كان يقوده السيد اليزدي، وكانت العشائر العراقية متأثرة بهذا الانقسام أيضاً، ولم تكن العملية واضحة.

وهذه الحقائق وغيرها تعني أنّ المرجعية كانت فاعلة في عملية التحرير الوطنية ولكنها لم تكن منظمة ولا واعية لكل أبعاد العملية السياسية، وكان الوطنيون يقومون بدوْر نفاقي ويحاولون أن يستفيدوا من قوة المرجعية ونفوذها من جانب ويتعاملون مع السلطات الإنجليزية ويحاورونها وصولاً إلى أهدافهم الخاصة من جانبٍ آخر.

والحديث في هذا الموضوع يحتاج إلى دقّة في التحليل ومتابعة للمعلومات ومقارنة بينها، لا تسعه هذه الفرصة من الحديث.

وتوجد إشارات لذلك في مقالنا حول حركة الإصلاح والحوزة العلمية، وفي تحليل مختصر عام لموقف العلماء من ثورة العشرين، لم ينشر.

سددكم الله وبارك في جهودكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٠/ جمادى الأولى ١٤١٨هـ

محمد باقر الحكيم

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: - القرآن الكريم.

ثانياً: أ - الرسائل الجامعية.

ب - الكتب العربية والمترجمة إلى العربية.

ج - المقالات الفكرية المنشورة في الكتب والصحف والدوريات العربية.

د - أرشيف الجرائد والمجلات العراقية.

هـ - المراسلات والمقابلات الشخصية.

و- الوثائق.

ز - الكتب الأجنبية.

ثانياً: أ - الرسائل الجامعية

١- الأدهمي، د. محمد مظفر: المجلس التأسيسي العراقي، دراسة وثائقية في التاريخ السياسي الحديث لمقدمات وانتخابات ومناقشات أول مؤسسة تشريعية في العراق. جزآن، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، بغداد

١٩٨٩م. (الكتاب بالأصل رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة بغداد).

٢- الأنصاري، د. فاضل: مشكلة السكان، نموذج القطر العراقي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٨٠م. (بالأصل رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الاستشراق في موسكو عام ١٩٧٨م).

٣- التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، الناشر دار الوراق للدراسات والنشر، مطبعة الإخاء - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. بالأصل أطروحة دكتوراه قدمت إلى جامعة لندن عام ١٩٨٣م.

٤- الجابري، محمد هليل: الحركة القومية العربية في العراق بين ١٩٠٨- ١٩١٤، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ ١٩٨٠م.

٥- الجبوري، عبد الجبار حسن: الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨- ١٩٥٨، بغداد ١٩٧٧. (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد).

٦- جليل، جليلي: انتفاضة الأكراد في سنة ١٨٨٠، أطروحة دكتوراه في التاريخ، والمؤلف سوفياتي كردي، موسكو ١٩٦٦ باللغة العربية.

٧- حلاّق، حسان علي: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧- ١٩٠٩، ط٢ بيروت - الدار الجامعية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. (بالأصل رسالة ماجستير في الدراسات العربية والإسلامية، قدمت إلى جامعة بيروت العربية ١٩٧٧م).

٨- الخطاب، رجاء حسني: العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، طبع بغداد ١٩٧٦. (رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة بغداد).

٩- الدراجي، عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، بغداد ١٩٧٨. (رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة بغداد)، ط٢، دار

الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٠.

١٠- الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخ ١٩٠٠-١٩٢٤، بيروت ط١، ١٩٨٥م. (رسالة ماجستير في التاريخ قدمت إلى الجامعة اللبنانية ببيروت).

١١- العمر، فاروق صالح: الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، بغداد ١٩٧٨. منشورات مركز دراسات الخليج العربي (١٨)، (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة عين شمس في القاهرة عام ١٩٧٠).

١٢- فرج، لطفي جعفر: عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد ١٩٧٨، منشورات وزارة الثقافية والفنون - الجمهورية العراقية - سلسلة الأعلام والمشهورين (٥)، (رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة بغداد). ومطبوع أيضاً في مطبعة الخلود ببغداد (غير مؤرخ) نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية. بإضافة بسيطة لإسم المؤلف هكذا، فرج عبد الله، د. لطفي جعفر.

١٣- الفياض، د. عبد الله: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، بغداد ١٩٦٣. (بالأصل رسالة ماجستير قدمت إلى الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٥٤). ط٢ بغداد ١٩٧٥.

١٤- الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، تعريب: نادرة الخضيري الكبيسي، الناشر: مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، ١٩٨٥ بيروت. (رسالة دكتوراه قدمت إلى الجامعة الأمريكية بواشنطن عام ١٩٧١).

١٥- النجار، د. جميل موسى: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، ١٨٦٩-١٩١٧. ط١، القاهرة ١٤١١هـ، ١٩٩١م. (بالأصل رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٨٩).

١٦ـ النصيري، عبد الرزاق أحمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد ط٢، ١٩٨٨م، (بالأصل رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة بغداد عام ١٩٨٥).

١٧ـ نظمي، د. وميض جمال عمر: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥)، طبع بيروت ط١، ١٩٨٤م. (رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة درهام).

١٨ـ نعمة، د. كاظم: الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات ـ بيروت ط٢، ١٩٨٨. والكتاب بالأصل أطروحة دكتوراه في السياسة الدولية من جامعة ويلز في المملكة المتحدة عام ١٩٧٤.

١٩ـ النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ترجمة دار النهار، بيروت ١٩٧٣. (رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة كمبردج عام ١٩٧٢).

ب ـ الكتب العربية، والمترجمة إلى العربية

٢٠ـ ابن هشام: السيرة النبوية، ج٣، طبع بيروت ١٩٨٥.

٢١ـ أحمد، حليم: موجز تاريخ العراق الحديث ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، دار ابن خلدون ـ بيروت، تاريخ المقدمة حزيران ١٩٧٨.

٢٢ـ أرسكين، مسز ستورث: فيصل ملك العراق، مطبوعات المكتبة الأهلية في بيروت ربيع الأول ١٣٥٣هـ، تموز سنة ١٩٣٤م، عرّبه عن الإنكليزية عمر أبو النصر.

٢٣ـ الأسد آبادي، السيد جمال الدين. وعبده، الشيخ محمد: العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، طبع إيران.

٢٤ـ الأسدي، حسن: ثورة النجف ضد الإنكليز، بغداد ١٩٧٤.

٢٥ـ الإسطواني، المجاهد عبد الغني: العرب من وراء اللهب (مذكرات)، تقديم أحمد غسان سبانو، راجعه وعلّق عليه: أحمد راتب حموش ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، مطبعة خالد بن الوليد بدمشق.

٢٦ـ أسود، العميد عبد الرزاق محمد: المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب، الدار العربية للموسوعات، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨١م ـ ١٤٠١هـ.

٢٧ـ الآصفي، محمد مهدي: تاريخ الفقه الشيعي، تقديم لكتاب اللمعة الدمشقية للشهيد محمد بن جمال الدين مكي العاملي (الشهيد الأول)، والروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للشهيد السعيد زين الدين الجبعي العاملي (الشهيد الثاني)، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٨ـ الآلوسي، محمد: في التسنن والتشيع، رؤية إسلامية معاصرة، بيروت، دار المحجة البيضاء ١٩٢٢م.

٢٩ـ الأمين، السيد محسن: أعيان الشيعة، طبع بيروت ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٠ـ أمين، أحمد: فجر الإسلام، الناشر مؤسسة الخانجي بمصر، تاريخ المقدمة ١٩٥٢ والطبعة العاشرة سنة ١٩٦٩، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٣١ـ انطونيوس، جورج: يقظة العرب، ط٤، بيروت ١٩٧٤. وط٧ دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس.

٣٢ـ ايرلند، فيليب: العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت ١٩٤٩م.

٣٣ـ البازركان، علي: الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، بغداد ١٩٥٤.

٣٤- البجنوردي، السيد ميرزا حسن الموسوي: القواعد الفقهية، الجزء الأول طبع النجف ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، وهو سبعة أجزاء.

٣٥- بدر الدين، صلاح: الأكراد شعبا وقضية، من سلسلة المكتبة التقدمية الكردية (١٥)، بيروت ط١، دار الكاتب ١٩٨٧.

٣٦- برّو، توفيق علي: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨- ١٩١٤، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٠.

٣٧- برو كلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نسيبه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، تموز ١٩٦٨.

٣٨- البزاز، عبد الرحمن: محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية ١٩٥٣-١٩٥٤. دار مصر للطباعة ١٩٤٥ عن جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية.

٣٩- بصري، مير: أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٥.

٤٠- البصير، محمد مهدي: تاريخ القضية العراقية، جزآن، بغداد ١٩٢٤.

٤١- بطاطو، حنا: العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الأول، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية ط١، ١٩٩٠م.

٤٢- بطي، روفائيل: مقدمة ديوان عبد المحسن الكاظمي، القاهرة ١٩٤٨م.

٤٣- البهي، د. محمد: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، طبع القاهرة - مكتبة وهبة ١٣٥٩هـ، ١٩٧٥م، ط٨.

٤٤- بل، مس غير ترود: فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر

الخياط، ط١، بيروت ١٩٦٧، ط٢، بيروت ١٩٧١.

٤٥- بيل، مس: خلق الملوك (من رسالة لأبيها) ترجمة عبد الكريم الناصري، جمع وتحقيق بثينة عبد الكريم الناصري، منشورات مكتبة النهضة، بغداد - بيروت، ط١، أيلول ١٩٧٣.

٤٦- التكريتي، د. عبد الحميد كامل: الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العربية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣. وزارة الثقافة الإعلام دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) الطبعة الأولى بغداد، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٤٧- التلعفري، قحطان أحمد غبوش: ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة. ساعدت وزارة التربية على نشره، مطبعة الأزهر - بغداد ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.

٤٨- التميمي، د. خالد: محمد جعفر أبو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الورّاق للدراسات والنشر، دمشق ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٤٩- الجاردجي، كامل: من أوراق كامل الجاردجي جزآن، طبع بيروت دار الطليعة ط١، ١٩٦٩-١٩٧١.

٥٠- الجعفري، محمد حمدي: نهاية قصر الرحاب، تفاصيل أحداث ليلة ١٤ تموز وصبيحتها، ط١، ١٩٨٩م. مطابع دار الشؤون الثقافية في بغداد.

٥١- جليل، جليلي: نهضة الأكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نقله عن الروسية بافي نازي دمولا ثور، كدر، رابطة كاوا للثقافة الكردية، منشورات المكتبة التقدمية٩، ط١، بيروت ١٩٨٦.

٥٢- جميل، حسين: مقدمة كتاب الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢ للدكتور فاروق العمر، طبع بغداد ١٩٧٨.

٥٣ـ الجندي، أنور: السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث، ط١، بيروت ١٤٠٧هـ. دار ابن زيدون ـ بيروت، دار الكتب السلفية ـ القاهرة.

٥٤ـ الجواهري، عماد أحمد: تاريخ مشكلة الأرض في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢، طبع بغداد ١٩٧٨.

٥٥ـ الجوهري، الحاج محمد صالح: ضياء الصالحين، كتاب يحوي مجموعة من الأدعية والزيارات، طبع النجف ط١٢، ١٣٨٩هـ.

٥٦ـ حسن، د. محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق، ١٨٦٤ـ١٩٨٥، طبع صيدا ١٩٦٥.

٥٧ـ الحسني، سليم: دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠ـ١٩٢٠، الغدير للدراسات والنشر بيروت لبنان ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٥٨ـ الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الصحافة العراقية، ج١، صيدا ـ لبنان ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، ط٣.

٥٩ـ الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، ثلاثة أجزاء، طبع صيدا، ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨م، وط٢ منقحة، صيدا، مطبعة العرفان ١٩٧٥م.

٦٠ـ الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، صيدا، ١٩٦٥. طبع الجزء الأول في صيدا، ١٣٥٢هـ، ١٩٣٣م.

٦١ـ الحسني، عبد الرزاق: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط٤ بيروت ١٩٧٨م.

٦٢ـ الحسني، عبد الرزاق: العراق في دوري الاحتلال والانتداب، جزآن، صيدا ١٩٣٥م.

٦٣- حسين، د. فاضل: مقدمة الطبعة الأولى لكتاب (المجلس التأسيسي العراقي ج١ للدكتور محمد مظفر الأدهمي)، ط٢، بغداد ١٩٨٩.

٦٤- حسين، محمد توفيق: عندما يثور العراق - دراسة في تاريخ العراق الحديث، دار العلم للملايين بيروت، ط١ كانون الثاني ١٩٥٩.

٦٥- الحكيم، محمد تقي: الأصول العامة للفقه المقارن، مدخل إلى دراسة الفقه المقارن، طبع بيروت - دار الأندلس، ط٣، ١٩٨٣.

٦٦- حلاق، حسان: دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨-١٩٠٩، بيروت الدار الجامعية. ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٦٧- الحلي، يوسف كركوش: تاريخ الحلة، طبع النجف ١٩٦٥.

٦٨- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة، ترجم كريم عزقول، طبع بيروت ١٩٦٨.

٦٩- الخاقاني، علي: شعراء الغري أو النجفيات، اثنا عشر جزءاً النجف ١٩٥٥م.

٧٠- الخاقاني، علي: فنون الشعر الشعبي - الحلقة الرابعة - بغداد ١٩٦٢.

٧١- الخالصي، الشيخ محمد (مذكرات): بطل الإسلام الإمام الشهيد محمد مهدي الخالصي، وثائق أحداث العراق، حركة الجهاد والثورة ١٩١٤- ١٩٢٥م. عن مركز وثائق الإمام الخالصي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٢- الخالصي، الشيخ محمد: في سبيل الله (مذكرات) - مخطوطة ومحفوظة في مكتبة (مدرسة جامعة العلم) في الكاظمية - بغداد.

٧٣- خدوري، مجيد: أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، بيروت ١٩٦٦.

٧٤- خدوري، مجيد: العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر ط١، ١٩٧٤. المؤلف رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جونز هربكتر - واشنطن.

٧٥- الخرسان، صلاح: التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق. ١٩٤٦ - ٢٠٠١م. مؤسسة البلاغ، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧٦- خزعل، حسين خلف (الشيخ): تاريخ الكويت السياسي، طبع بيروت ١٩٧١.

٧٧- الخوئي، السيد أبو القاسم: منهاج الصالحين، طبع بيروت - الطبعة العشرون - بلا تاريخ - الجزء الأول، العبادات، (الرسالة العملية).

٧٨- الدجيلي، كاظم: أحداث ثورة العشرين، بغداد ١٩٧٣.

٧٩- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، عهد الخلفاء الراشدين، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام التدمري، طبع بيروت، دار الكاتب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٧٨م.

٨٠- الرصافي، معروف: ديوان الرصافي، ط٣، القاهرة ١٩٤٧.

٨١- الريحاني، امين: فيصل الأول، مطبعة صادر - بيروت ١٩٤٣م، ط٢ بيروت ١٩٥٨. دار الريحاني.

٨٢- الريحاني، أمين: ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، بيروت ١٩٥١، دار صادر، جزآن. مطبعة الريحاني.

٨٣- الزركلي، خير الدين: عامان في عمّان، طبع القاهرة ١٩٢٥.

٨٤- الزعبي، د. محمد علي: الماسونية في العراء، طبع ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - لم يذكر مكان الطبع - إلا أن أغلب الظن بيروت، لأن الدكتور علي زيعور، أستاذ

الفلسفة في الجامعة اللبنانية يتحدث عن الكتاب والمؤلف على الغلاف الخلفي للكتاب.

٨٥- الزيدي، العقيد الركن أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، دار الروضة بيروت ط١، ١٩٩٠م، ١٤١١هـ.

٨٦- زين، نورالدين: نشوء القومية العربية، بيروت ١٩٦٨م.

٨٧- السحمراني، د. أسعد: التصوف منشؤه ومصطلحاته، طبع بيروت - دار النفائس ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٨٨- السرّاج، عدنان إبراهيم: الإمام محسن الحكيم ١٨٨٩-١٩٧٠م، طبع بيروت ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٣م.

٨٩- سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى - تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن، القاهرة ١٩٣٥ - ١٩٣٦م، جزآن.

٩٠- السعيد، نوري: مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العراقي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ - ١٩١٨م، ألقاها الفريق الركن نوري السعيد على طلاب كلية الأركان ببغداد في مايس ١٩٤٧، بيروت الدار العربية للموسوعات ط٢، ١٩٨٧م.

٩١- سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي - عن مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٨٧م. الفصل الثالث (أزمة التمثيل الشعبي) ص١١٧ وما بعدها.

٩٢- سليمان، حكمت سامي: نفط العراق - دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩م منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، توزيع الدار الوطنية ١٩٧٩م، سلسلة دراسات، رقم (١٩٣).

٩٣- آل سميسم النجفي، الشيخ محمد حسن: سحر البيان وسمر الجنان، حققه

وشرحه وترجم لأعلامه: حسام الدين آل سميسم، بيروت - لبنان دار البيان العربي ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٩٤- السويدي، توفيق: مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي - بيروت ط١، ١٩٦٩م.

٩٥- الشاهرودي، نور الدين: أسرة المجدد الشيرازي، طبع قم ط٣، ١٣٧١هـ.

٩٦- الشاهرودي، نور الدين: تاريخ الحركة العلمية في كربلاء، بيروت ط١، ١٩٩٠م.

٩٧- شبر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، جزآن:

جـ ١ - العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨م، ط١، دار التراث العربي - بيروت ١٩٨٩م.

جـ ٢ - التحرك الإسلامي في العراق ١٩٠٠-١٩٥٧، ط١، دار المنتدى للنشر بيروت ١٩٩٠م.

٩٨- الشبيبي، محمد رضا: مقدمة كتاب الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ للدكتور عبد الله فياض، طبع بغداد ١٩٦٣.

٩٩- شراره، عبد اللطيف: الرصافي دراسة تحليلية، من سلسلة شعراؤنا ٢، طبع بيروت، دار صادر - غير مؤرخ.

١٠٠- شرف، د. محمد جلال: التصوف الإسلامي، مدارسه ونظرياته، طبع بيروت، دار العلوم العربية، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٠١- شرف، د. محمد جلال: دراسات في التصوف الإسلامي، شخصيات ومذاهب، طبع بيروت ١٩٨٤م.

١٠٢ـ الشرقي، علي: الأحلام، طبع بغداد ١٩٦٣ ط١، شركة الطبع والنشر الأهلية.

١٠٣ـ شمس الدين، الشيخ محمد مهدي: عاشوراء سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ط١، الدار الإسلامية ـ بيروت.

١٠٤ـ شمس الدين، الشيخ محمد مهدي: عهد الأشتر، بيروت مؤسسة الوفاء ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٠٥ـ الشهرستاني، السيد هبة الدين: الهيئة والإسلام، جزآن، بغداد ١٣٢٨هـ ـ ١٩٠٩م.

١٠٦ـ شيركوه، د. بله ج: القضية الكردية ـ ماضي الكرد وحاضرهم، النشرة الخامة، دار الكاتب ـ بيروت ط١، ١٩٨٦م.

١٠٧ـ صالح، د. زكي: مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، محاضرات على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٦٦م.

١٠٨ـ صالح، زكي: مقدمة في دراسة العراق المعاصر، طبع بغداد ١٩٥٣م.

١٠٩ـ صايغ، دكتور أنيس: في مفهوم الزعامة السياسية من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر، بيروت ١٩٦٥م.

١١٠ـ صفوة، نجدة فتحي: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ط١، ١٩٦٩م.

١١١ـ آل ضياء الدين، السيد ضياء: المرجعية العاملة، دراسة تحليلية لحياة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد أبو الحسن الموسوي الاصفهاني ـكتاب مخطوط ـ نسخة كاملة محفوظة في مكتبة الحوزة العلمية الزينبية بدمشق.

١١٢ـ الطائي، نجاح عطا: الفكر القومي إسلامياً وتاريخياً، طبع طهران ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. الناشر: معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي – الجمهورية الإسلامية في إيران.

١١٣ـ الطاهر، عبد الجليل: العشائر العراقية، بغداد ١٩٧٢م.

١١٤ـ الطبرسي، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – ستة مجلدات – بلا تاريخ.

١١٥ـ الطريحي، الرئيس الأول الركن محمد حسن: مذكرات ضابط عراقي تحقيق الدكتور محمد حسين الزبيدي، مجلة الموسم، العدد الرابع عشر ١٩٩٣م، ١٤١٣هـ، ص١٥٩ـ٢١٣، وللمنشور في هذا العدد تتمة في العدد القادم. نقلاً عن المخطوطة الفريدة المحفوظة في مكتبة جامعة ليدن – هولندا تحت رقم ٩٤٧و ٢٢.

١١٦ـ الطعمة، سلمان هادي: تراث كربلاء – بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١١٧ـ الطعمة، سلمان هادي: كربلاء في الذاكرة، بغداد ١٩٨٨م.

١١٨ـ العاملي، السيد محسن الأمين: لواعج الاشجان في مقتل الحسين عليه السلام، طبع لبنان – صيدا، مطبعة العرفان ١٣٣١هـ.

١١٩ـ العاملي، السيد محسن الأمين: المجالس السنية في مناقب ومصائب العترة النبوية، المجلد الأول. من منشورات الشريف الرضي – قم ١٤٠٦هـ الطبعة الخامسة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١٢٠ـ طوران، مصطفى: أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة: كمال خوجه ط٢، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م دار السلام – بيروت.

١٢١ـ عبد الحميد الثاني، السلطان: مذكراتي السياسية ١٨٩١ـ ١٩٠٨م،

مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٢٢– عجمي، الدكتور فؤاد: الإمام المغيب موسى الصدر وشيعة لبنان، طبع بيروت، دار الأندلس الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٢٣– عزالدين، يوسف: تطور الفكر الحديث في العراق، دار المناهل للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٦.

١٢٤– العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين احتلالين، ثمانية أجزاء، بغداد، مطبعة بغداد الحديثة ١٩٣٥–١٩٥٦م.

١٢٥– العزاوي، المحامي عباس: عشائر العراق، بغداد ١٩٣٧م، ١٣٥٦هـ أربعة أجزاء. ٣، أهل الأرياف، شركة التجارة والطباعة المحدودة بغداد ١٩٥٥م.

١٢٦– العشماوي، محمد سعيد: روح العدالة، طبع بيروت ط٣، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٢٧– العلوجي، عبد الحميد، والحجية، عزيز جاسم: الشيخ ضاري قاتل الكولونيل لجمن في خان النقطة، بغداد ١٩٦٨م. مطبعة أسعد.

١٢٨– العلوي، حسن: التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء – لندن ١٩٨٨م.

١٢٩– العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق، باريس ١٩٨٩م.

١٣٠– عمارة، دكتور محمد: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، القاهرة – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨م.

١٣١– عمارة، دكتور محمد: الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، ط٢، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥م.

١٣٢ـ العمر، فاروق صالح: حول السياسة البريطانية (دراسة وثائقية) ١٩١٤ـ ١٩٢١، طبع بغداد ١٩٧٧.

١٣٣ـ العمري، خيري أمين: حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، طبع بغداد ط١، (بلا تاريخ)، من منشورات مكتبة آفاق عربية. أما طبعة القاهرة ـ دار الهلال فهي بتاريخ ١٩٦٩م.

١٣٤ـ العمري، خيري أمين: شخصيات عراقية، ج١، مطبعة دار المعرفة، بغداد ١٩٥٥م.

١٣٥ـ العمري الموصلي، محمد طاهر: تاريخ مقدرات العراق السياسية، ثلاثة أجزاء، بغداد ١٩٢٤ـ١٩٢٥. المطبعة العصرية.

١٣٦ـ عوّاد، عبد الحسين مهدي: الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، دار الرشيد للنشر ١٩٨١، منشورات وزارة الثقافة والأعلام ـ الجمهورية العراقية، سلسلة الأعلام والمشهورين (١٦) دار الحرية للطباعة بغداد. ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م.

١٣٧ـ الغريفي، السيد عبد الله: التشيع ـ نشوؤه ـ مراحله ـ مقوماته، بيروت ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٣٨ـ الغلامي، عبد المنعم: أسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨ـ ١٩٢٥م، ج١، أشرف على طبعه مؤيد الغلامي مطبعة شفيق بغداد ١٩٥٨م.

١٣٩ـ غنيمه، يوسف: تجارة العراق قديماً وحديثاً، بغداد ١٩٥٢م.

١٤٠ـ فراتي (جعفر الخليلي): على هامش الثورة العراقية الكبرى، بغداد ١٩٥٢ شركة النشر والطباعة العراقية.

١٤١ـ آل فرعون، فريق المزهر: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها. جزآن، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٢م.

١٤٢ـ فريد، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة ١٨٩٣م، ١٣١١هـ. ودار الجيل ـ بيروت ١٩٧٧م.

١٤٣ـ فضل الله، السيد محمد حسين: مقدمة كتاب (تاريخ العراق السياسي المعاصر)، للسيد حسن شبر ج٢، طبع بيروت ١٩٩٠م.

١٤٤ـ فوستر، هنري: نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج١، ج٢، الطبعة الأولى بغداد ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

١٤٥ـ فياض، عبد الله: مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، بغداد ١٩٥٦م.

١٤٦ـ فيضي، سليمان: في غمرة النضال (مذكرات)، بغداد ١٩٥٢م.

١٤٧ـ فيلبي، جون: أيام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، بيروت ١٩٥٠م.

١٤٨ـ قزانجي، فؤاد: العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ـ١٩٣٠م تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني، دار المأمون للترجمة والنشر بغداد ١٩٨٩م. طبع دار الحرية بغداد ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

١٤٩ـ القصاب، عبد العزيز: من ذكرياتي، بيروت ١٩٦٢م.

١٥٠ـ الكاتب، أحمد: تجربة الثورة الإسلامية في العراق منذ ١٩٢٠م حتى ١٩٨٠م طبع طهران ـ دار القبس ـ ١٩٨١م، ١٤٠٢هـ.

١٥١ـ كبة، محمد مهدي: مذكراتي في صميم الأحداث، بيروت ١٩٦٥م.

١٥٢ـ آل كاشف الغطاء، محمد حسين: أصل الشيعة وأصولها، ط٤، بيروت ١٩٨٢م.

١٥٣ـ آل كاشف الغطاء، محمد حسين: الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية، بيروت ـ دار المعرفة ـ غير مؤرخ ـ.

١٥٤ـ آل كاشف الغطاء، الإمام الأكبر محمد حسين: في السياسة والحكمة، دار التوجيه الإسلامي - بلا تاريخ-، ومقدمة الكتاب بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٥م، ٣ ربيع الثاني ١٣٩٥هـ.

١٥٥ـ الكاظمي، عباس علي: زعيم الثورة العراقية، صفحات من حياة السيد محمد الصدر، بغداد ١٩٥٠م.

١٥٦ـ الكاظمي، عبد المحسن: ديوان الكاظمي، ج١، طبع دمشق، مطبعة ابن زيدون - بلا تاريخ - ج٢ طبع القاهرة ١٩٤٨م.

١٥٧ـ الكرباسي، موسى: موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية، الألواح التاريخية، القسم الأول مطبعة العمال المركزية بغداد ـ ١٩٨٨م.

١٥٨ـ الكرباسي، موسى: موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية، النوادي العراقية القسم الثاني. وبيت الأمة وطبقاتها القسم الثالث، مطبعة العمال المركزية بغداد ١٩٨٩م.

١٥٩ـ كمال الدين، محمد علي: التطور الفكري في العراق، بغداد ١٩٦٠م.

١٦٠ـ كمال الدين، محمد علي: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين ـ معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، بغداد ١٩٧٥.

١٦١ـ كنه، خليل: العراق أمسه وغده، ط١، بيروت ١٩٦٦م.

١٦٢ـ كوتولوف، ل.ن: حركة التحرر الوطني في المشرق العربي (منتصف القرن التاسع عشر ـ ١٩٠٨) ترجمة: سعيد أحمد، دمشق ١٩٨١م.

١٦٣ـ كوتولوف، ل.ن: ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق، ترجمة: د. عبد الواحد كرم، بغداد ١٩٧١. سلسلة الكتب المترجمة ٨ وزارة الإعلام ـ مديرية الثقافة العامة، ط٢، بيروت ١٩٧٥م.

١٦٤ـ كوثراني، د. وجيه: الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل عامل والمشرق العربي ١٨٦٠ـ١٩٢٠، ط١ بيروت ١٩٧٦م.

١٦٥ـ كوكس، بيرسي: تكوين الحكم الوطني في العراق، ترجمة: بشير فرجو، الموصل ١٩٥١م.

١٦٦ـ الكيالي، د. عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ط١، ١٩٨٧ - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ستة أجزاء.

١٦٧ـ لوتسكي، ف. أ.: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو ١٩٧١م.

١٦٨ـ لونكريك، ستيفن همسلفي: أربعة قرون من تاريخ العراق، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت ط١، ١٩٤١م باللغة العربية. أما باللغة الإنجليزية فقد طبع الكتاب عام ١٩٢٥م، وطبع الكتاب طبعة رابعة في مدينة قم بتاريخ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، (والجدير بالذكر أن المؤلف رجل بريطاني عسكري، اشترك مع الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية برتبة آمر لواء، وهو المفتش الإداري في الحكومة العراقية سابقاً).

١٦٩ـ مالك، محمد جواد: العقائد الإسلامية، دراسة منهجية في أصول الدين طبع بيروت - مؤسسة البلاغ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٧٠ـ مالك، محمد جواد: الحوزات والجامعات، تقويم ومقارنة، بيروت - مؤسسة البلاغ، ط، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٧١ـ آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر: ماضي النجف وحاضرها، جزآن. طبع صيدا ١٣٥٦هـ، ط٢ بيروت ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٧٢ـ المحلاتي، ذبيح الله: مآثر الكبراء في تاريخ سامراء، جزآن، النجف ١٣٦٨هـ.

١٧٣- محمد كاظم، عباس: ثورة الخامس عشر من شعبان - ثورة العشرين - الثورة الإسلامية الأولى في العراق. سلسلة نحو حضارة إسلامية ١٨، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مكان إصدار السلسلة في لندن.

١٧٤- المخزومي، محمد باشا: خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني، بيروت: دار الحقيقة ط١، ١٩٣١م، ١٣٤٩هـ. ط٢، ١٩٨٠م، ١٤١٠هـ.

١٧٥- مراد، محمد عدنان: بريطانيا والعرب - تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي - عميد ركن ماجستير في العلوم العسكرية، دار طلاس، دمشق ط١، ١٩٨٩م.

١٧٦- مشتاق، طالب: أوراق أيامي، بغداد والعراق والوطن العربي ج١، ١٩٠٠-١٩٥٨، الطبعة الأولى - دار الطليعة بيروت ١٩٦٨م. ط٢، الدار العربية للطباعة بغداد ١٩٨٩، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، أشرف على تحرير الطبعة الثانية وأعدها للنشر ولده حازم طالب مشتاق أستاذ الفلسفة اليونانية القديمة - كلية الآداب - جامعة بغداد.

١٧٧- مشكور، الدكتور محمد جواد: موسوعة الفرق الإسلامية، تعريب: علي هاشم: مجمع البحوث الإسلامية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

١٧٨- المطهري، مرتضى: الحركات الإسلامية في القرن الأخير، ترجمة صادق العبادي، بيروت دار الهادي ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٧٩- المظفر، الشيخ محمد حسين: تاريخ الشيعة، ط٢، بيروت ١٩٨٢م.

١٨٠- معلوف، لويس: المنجد في اللغة والأعلام - دار المشرق - بيروت، القسم الثاني في الأعلام، ط١٢، ١٩٨٢م.

١٨١ ـ مغنية، محمد جواد: الشيعة في الميزان، طبع بيروت ـ دار التعارف الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٨٢ ـ مغنية، محمد جواد: الشيعة والحاكمون، طبع بيروت ـ ط٥، ١٩٨١م.

١٨٣ ـ المفتي، حازم: العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي، طبع بغداد تاريخ تقديم الكتاب بقلم: الدكتور عماد عبد السلام رؤف، ١٩٨٩/٧/١٤م.

١٨٤ ـ مكاريوس، شاهين: فضائل الماسونية، طبع القاهرة ١٨٩٩م.

١٨٥ ـ منتشاشفيلي، ألبرت. م: العراق في سنوات الانتداب البريطاني. ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٨. (المؤلف مستشرق سوفياتي معاصر، وأسمه الكامل هو: البرت ميخايموفتش منتشاشفيلي).

١٨٦ ـ المؤتمر العربي الأول: اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر، القاهرة ١٣٣١هـ، ١٩١٣م.

١٨٧ ـ مؤسسة الجهاد: الحركة الإسلامية في العراق، دراسة موضوعية عن الماضي والحاضر والمستقبل، بيروت ـ لبنان ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٨٨ ـ موسى، سليمان: الحركة العربية ـ المرحلة الأولى للنهضة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤ بيروت ١٩٧٧م.

١٨٩ ـ الموسوي، محسن: آفاق المستقبل في العالم الإسلامي ـ بيروت دار المنهل ط٢، ١٩٨٧م، ١٤٠٧هـ.

١٩٠ ـ الميلاد، زكي: خطاب الوحدة الإسلامية ـ مساهمات الفكر الإصلاحي الشيعي، دار الصفوة بيروت ـ لبنان ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٩١ ـ مينور سكي، ف. ف: الأكراد ملاحظات وانطباعات، الأكراد أحفاد

الميديين، ترجمة الدكتور معروف خزنه دار، المكتبة التقدمية الكردية (١٤)، طبع دار الكاتب - بيروت ط١، ١٩٨٧م.

١٩٢- النائيني، المحقق النائيني: تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب: عبد الحسن آل نجف، تحقيق عبد الكريم آل نجف، مؤسسة أحسن الحديث، قم ط١، ١٤١٩هـ.

١٩٣- النجار، مصطفى عبد القادر: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، ١٨٩٧-١٩٢٥، القاهرة ١٩٧١م.

١٩٤- الندوي، أبو الحسن: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، دار الكاتب العربي - بيروت ط٧، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٩٥- نديم، العميد الركن شكري محمود: حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ دراسة علمية، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٤ الطبعة الثامنة.

١٩٦- نقاش، اسحق: شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، منشورات دار المدى، رقم ٨ دمشق، الطبعة العربية الأولى ١٩٩٦م.

١٩٧- نوار، د. عبد العزيز سليمان: تاريخ العراق الحديث - من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا - القاهرة ١٩٦٨م، ١٣٨٧هـ. إصدار وزارة الثقافية - مصر، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.

١٩٨- الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، بغداد ١٩٥٩م.

١٩٩- الهلالي، عبد الرزاق: معجم العراق، سجل تاريخي سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي - يبحث بايجاز دقيق عن مختلف نواحي الحياة العامة في العراق منذ العهد العثماني حتى اليوم، الجزء الثاني طبع دار الكشاف ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

٢٠٠- هيئة مدرسة الخالصي: زعيم الإسلام الخالد المجتهد الأكبر الإمام

الخالصي، بغداد ١٩٥٠م.

٢٠١- الوردي، د. علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ستة أجزاء في سبعة كتب، بغداد، مطبعة الإرشاد ١٩٦٩-١٩٧٦م.

٢٠٢- الوائلي، إبراهيم: الشعر العراقي وحرب طرابلس، بغداد ١٩٦٤م.

٢٠٣- الوهاب، عبد الرزاق: كربلاء في التاريخ، بغداد ١٩٣٥م.

٢٠٤- الياسري، عبد الشهيد: البطولة في ثورة العشرين، النجف ١٩٦٦م.

٢٠٥- آل ياسين، محمد حسن: تاريخ الصحافة في الكاظمية - بغداد ١٩٦٩م. لجنة بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية (١٨٦٩-١٩٦٩م).

ج - المقالات الفكرية المنشورة في الكتب والصحف والدوريات العربية

٢٠٦- الشابندر، غالب: التحولات الفكرية والسياسية في العراق خلال القرنين الأخيرين، مجلة (الفكر الجديد)، السنة الأولى، العدد الأول كانون الثاني ١٩٩٢م، رجب ١٤١٢هـ. تصدر عن دار الحكمة - لندن.

٢٠٧- الشبيبي، محمد رضا: ثورة النجف، مجلة (الثقافة الجديدة) العدد الخامس الصادر في تموز ١٩٦٩م.

٢٠٨- الشبيبي، محمد رضا: (فقيدنا الكبير)، (الأيام) البغدادية العدد١٢٤، ١٠ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ، ١٠ أيلول ١٩٦٢م.

٢٠٩- الشرقي، الشيخ علي: النوادي العراقية، في جريدة (النهضة العراقية) السنة الأولى العدد ٢٥، بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٢٧، ٨ ربيع الثاني ١٣٤٦هـ.

٢١٠- ضياء الدين، خالد: العراق من الانتداب حتى الاستقلال الرسمي مجلة (البصائر) العدد ٣ السنة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢١١- الطريحي، محمد سعيد: المرجعية الشيعية وقضايا العالم الإسلامي، الغزو الإيطالي للقطر الليبي وحرب طرابلس سنة ١٩١١م. وفتوى المرجعية في النجف الأشرف بإعلان الجهاد المقدس ضد الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب سنة ١٩١١م. مجلة (الموسم) الفصلية التراثية، العدد السادس المجلد الثاني. ١٩٩٠م، ١٤١٠هـ. ص٣٧٧-٣٨٢. ويستمر هذا الملف في المجلة إلى ص٤٢٥.

٢١٢- العطية، د. غسان: التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى، مجلة (دراسات عربية) العدد ١٢، السنة الثامنة، بيروت ١٩٧٢م.

٢١٣- عمارة، د. محمد: القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الفصل الرابع، طبع ١ بيروت ١٩٨١م.

٢١٤- فتى الثورة من كربلاء: افتراءات (المس بيل) على التاريخ مجلة الموسم، العدد الرابع عشر ١٩٩٣م، ١٤١٣هـ، ص١٢١-١٢٧. نقلاً عن مجلة العرفان الصيداوية، المجلد ٢٤، سنة ١٩٣٣م - وهذا العدد خاص بشيعة العراق.

٢١٥- الكوثراني، د. وجيه: العصر العثماني، المجتمع والسلطة والعالم. في فترة حياة بهاء الدين العاملي ٩٥٣-١٠٣١هـ، ١٥٤٧-١٦٢٢م. مجلة الثقافة الإسلامية العدد الخامس ١٤٠٦هـ عدد خاص بالشيخ البهائي، المجلة تصدرها المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق.

٢١٦- مركز كربلاء للبحوث والدراسات في لندن، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري، وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن بتاريخ ٣٠-١٩٩٦/٣/٣١م، الموافق ١٠-١١ ذي القعدة ١٤١٦هـ. ط١، مؤسسة الزهراء الخيرية - الكويت.

٢١٧- النائيني، الشيخ محمد حسين: تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب: صالح الجعفري،

تقديم ومراجعة محمد سعيد الطريحي، مجلة (الموسم) التراثية الفصلية تحت عنوان (كتاب الموسم) العدد الخامس، المجلد الثاني، ١٩٩٠م، ١٤١٠هـ، بيروت، ص٣٦-١٤٢.

٢١٨- نظمي، وميض جمال: شيعة العراق وقضية القومية العربية - الدور التاريخي قبل الاستقلال، الفصل السابع من كتاب (دراسات في القومية العربية والوحدة) إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)، طبع بيروت ط١، ١٩٨٤، ط٢، ١٩٩٢م.

٢١٩- الوردي، الدكتور علي: تمهيد تاريخي، المشروطية الإيرانية وأثرها في العراق مجلة (الموسم) التراثية الفصلية، العدد الخامس، المجلد، ١٩٩٠م، ١٤١٠هـ، بيروت ص٥٠-٧٠.

د - أرشيف الجرائد والمجلات العراقية

١- جريدة (الاستقلال)، بغداد ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٤.

٢- جريدة (الأوقات البغدادية) سنة ١٩٢٤.

٣- مجلة (الثقافة الجديدة) عدد خاص في تموز ١٩٦٩.

٤- جريدة (الرقيب) البغدادية، السنة الأولى ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م، العدد ٧، ١١، ٥٦.

٥- مجلة (رسالة الشرق) الكربلائية، ١٩٢٠.

٦- جريدة (العالم العربي) بغداد ١٩٢٠، ١٩٢٤، ١٩٢٨، ١٩٣٠.

٧- جريدة (العراق) بغداد ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٨.

٨- مجلة (العلم) النجفية ١٩١٠-١٩١١م، للسيد هبة الدين الشهرستاني، العدد الأول ربيع الأول ١٣٢٨هـ، ٢٩ مارس ١٩١٠م.

٩- جريدة (الفرات) بغداد ١٩٢٠.

١٠- جريدة (الفرات) النجف ١٩٢٠.

١١- (الوقائع العراقية) الجريدة الرسمية سنة ١٩٣٠م.

هـ - المراسلات والمقابلات الشخصية

١- الحكيم، السيد محمد باقر، نجل المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. من طهران - رسالة جوابية-.

٢- الخالصي، الشيخ جواد، حفيد الإمام الخالصي بدمشق - رسالة جوابية-.

٣- حديث مع سماحة العلاّمة السيد عبد المنعم الحكيم في دمشق.

و- الوثائق

١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤م (وثائق الحكومة العراقية)، جزآن، بغداد ١٩٢٤م، ١٣٤٣هـ.

٢- دائرة الاستخبارات البريطانية - تقرير سري عن العشائر والسياسة، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، بغداد ١٩٥٨م.

٣- العراق في الوثائق البريطانية، ترجمة: فؤاد قزانجي، بغداد ط١، ١٩٨٩م.

٤- المركز الوطني لحفظ الوثائق المستعملة في بغداد، ملفات البلاط الملكي، ملفة المعاهدة العراقية الإنكليزية رقم ج/٩، ١٩٢٤-١٩٢٥. وملفات وزارة الداخلية (حول الانتخابات في المناطق)، ملفة الانتخابات في الحلة رقم D/١/٤/g، تسلسل ١٤٢، وفي كربلاء رقم D/١/٤/k، تسلسل ١٢٢، وفي الموصل رقم D/١/٤/B، تسلسل ١٥٦، وفي المنتفك رقم D/١/٤/J، تسلسل ١٨٣. وملفة مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ١٩٢١-١٩٢٨.

ز - الكتب الأجنبية

1-Administration Report of the Baghdad Wilayat, 1917,p. 12-.
2-Batatu.Hannd: The old social classes and the revolutionary movement of Iraq. Newjercy, 1978.
3-Bell. Lady florence: The letters of Gertude Bell, 2 vols (London) 1974.
4-Birae: JK. Aguide to Turkish Area Study. Washington, 1949.

٥ – التقارير البريطانية المرفوعة إلى عصبة الأمم، صورة عنـها في المكتبـة المركزيـة ببغداد (شعبة الأمم المتحدة).

6-British Colonial office. Report on Iraq Administration, April. 1922 – March 1923, (London 1924).
7-British Colonial office. Report by his Britannie majesty's Govermenton the Administration. of Iraq, for the perod, April 1923, December, 1924 (London – 1925).
8-Haldan, A.L: The Insurrection in Mesopotamia 1920 (Eclinburgh, 1922).
9-Ireland, W.Iraq. London, 1937.
10-Longrigg, S.H: Iraq, 1900 to 1950 Apolitical social and Econmic History (London, 1953).
11-Mann: Administrator in the Making – London 1921.
12-Thomas Lyell. (The Ins and outs of Mesopotamia) London 1923.
13-Wilson. A.T: Mesapotamia 19171920- Aclash of loyalities, Apersonal of Historical record. Vol.2 (London,1937).

أما الكتب باللغة الفارسية المطبوعة في إيران فقد اقتبست ترجمتها من :

شبّر، حسن: تاريخ العراق السياسي المعاصر، ج٢، التحرك الإسلامي ١٩٠٠م – ١٩٥٧م. طبع دار المنتدى بيروت ط١، ١٩٩٠م.

وأهمها:

دروني، علي: نهضت روحانيون إيران.

الطهراني، آغا بزرك: ميرزاي شيرازي.

كفائي، عبد الحسين مجيد: مرگي در نور.. زندگاني آخوند خراساني.

ملك زاده، د. مهدي: تاريخ انقلاب مشروطيت إيران.

المحتويات

الباب الأول

الإسلاميون في مواجهة السياسة العثمانية أواخر عهدها ١٩٠٨-١٩١٤م

صراع من أجل الإصلاح

الباب الثاني

العراقيون في مواجهة الاحتلال البريطاني ١٩١٤–١٩٢٠ صراع من أجل الحرية

الباب الثالث

العراقيون في مواجهة مشاريع السيطرة البريطانية

تطور الصراع من أجل الاستقلال ١٩٢١-١٩٣٢

إصدارات قسم الشؤون الفكرية والثقافية

في العتبة الحسينية المقدسة

ت	اسم الكتاب	تأليف
١	السجود على التربة الحسينية	السيد محمد مهدي الخرسان
٢	زيارة الإمام الحسين عليه السلام باللغة الانكليزية	
٣	زيارة الإمام الحسين عليه السلام باللغة الأردو	
٤	النوران ـ الزهراء والحوراء عليهما السلام ـ الطبعة الأولى	الشيخ علي الفتلاوي
٥	هذه عقيدتي ـ الطبعة الأولى	الشيخ علي الفتلاوي
٦	الإمام الحسين عليه السلام في وجدان الفرد العراقي	الشيخ علي الفتلاوي
٧	منقذ الإخوان من فتن وأخطار آخر الزمان	الشيخ وسام البلداوي
٨	الجمال في عاشوراء	السيد نبيل الحسني
٩	ابكِ فإنك على حق	الشيخ وسام البلداوي
١٠	المجاب بردّ السلام	الشيخ وسام البلداوي
١١	ثقافة العيدية	السيد نبيل الحسني
١٢	الأخلاق (تحقيق: شعبة التحقيق) جزآن	السيد عبد الله شبر
١٣	الزيارة تعهد والتزام ودعاء في مشاهد المطهرين	الشيخ جميل الربيعي
١٤	من هو؟	لبيب السعدي
١٥	اليحموم، أهو من خيل رسول الله أم خيل جبرائيل؟	السيد نبيل الحسني
١٦	المرأة في حياة الإمام الحسين عليه السلام	الشيخ علي الفتلاوي

ت	العنوان	المؤلف
١٧	أبو طالب عليه السلام ثالث من أسلم	السيد نبيل الحسني
١٨	حياة ما بعد الموت (مراجعة وتعليق شعبة التحقيق)	السيد محمدحسين الطباطبائي
١٩	الحيرة في عصر الغيبة الصغرى	السيد ياسين الموسوي
٢٠	الحيرة في عصر الغيبة الكبرى	السيد ياسين الموسوي
٢١	حياة الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ـ ج١	الشيخ باقر شريف القرشي
٢٢	حياة الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ـ ج٢	الشيخ باقر شريف القرشي
٢٣	حياة الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ـ ج٣	الشيخ باقر شريف القرشي
٢٤	القول الحسن في عدد زوجات الإمام الحسن عليه السلام	الشيخ وسام البلداوي
٢٥	الولايتان التكوينية والتشريعية عند الشيعة وأهل السنة	السيد محمد علي الحلو
٢٦	قبس من نور الإمام الحسين عليه السلام	الشيخ حسن الشمري
٢٧	حقيقة الأثر الغيبي في التربة الحسينية	السيد نبيل الحسني
٢٨	موجز علم السيرة النبوية	السيد نبيل الحسني
٢٩	رسالة في فن الإلقاء والحوار والمناظرة	الشيخ علي الفتلاوي
٣٠	التعريف بمهنة الفهرسة والتصنيف وفق النظام العالمي (LC)	علاء محمدجواد الأعسم
٣١	الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية لمجتمع الكوفة عند الإمام الحسين عليه السلام	السيد نبيل الحسني
٣٢	الشيعة والسيرة النبوية بين التدوين والاضطهاد (دراسة)	السيد نبيل الحسني
٣٣	الخطاب الحسيني في معركة الطف ـ دراسة لغوية وتحليل	الدكتور عبدالكاظم الياسري
٣٤	رسالتان في الإمام المهدي	الشيخ وسام البلداوي
٣٥	السفارة في الغيبة الكبرى	الشيخ وسام البلداوي
٣٦	حركة التاريخ وسننه عند علي وفاطمة عليهما السلام (دراسة)	السيد نبيل الحسني
٣٧	دعاء الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء ـ بين النظرية العلمية والأثر الغيبي (دراسة) من جزءين	السيد نبيل الحسني
٣٨	النوران الزهراء والحوراء عليهما السلام ـ الطبعة الثانية	الشيخ علي الفتلاوي
٣٩	زهير بن القين	شعبة التحقيق
٤٠	تفسير الإمام الحسين عليه السلام	السيد محمد علي الحلو
٤١	منهل الظمآن في أحكام تلاوة القرآن	الأستاذ عباس الشيباني
٤٢	السجود على التربة الحسينية	السيد عبد الرضا الشهرستاني
٤٣	حياة حبيب بن مظاهر الأسدي	السيد علي القصير
٤٤	الإمام الكاظم سيد بغداد وحاميها وشفيعها	الشيخ علي الكوراني العاملي

٤٥	السقيفة وفدك، تصنيف: أبي بكر الجوهري	جمع وتحقيق: باسم الساعدي
٤٦	موسوعة الألوف في نظم تاريخ الطفوف ـ ثلاثة أجزاء	نظم وشرح: حسين النصار
٤٧	الظاهرة الحسينية	السيد محمد علي الحلو
٤٨	الوثائق الرسمية لثورة الإمام الحسين عليه السلام	السيد عبدالكريم القزويني
٤٩	الأصول التمهيدية في المعارف المهدوية	السيد محمدعلي الحلو
٥٠	نساء الطفوف	الباحثة الاجتماعية كفاح الحداد
٥١	الشعائر الحسينية بين الأصالة والتجديد	الشيخ محمد السند
٥٢	خديجة بنت خويلد أُمّة جُمعت في امرأة — ٤ مجلد	السيد نبيل الحسني
٥٣	السبط الشهيد — البُعد العقائدي والأخلاقي في خطب الإمام الحسين عليه السلام	الشيخ علي الفتلاوي
٥٤	تاريخ الشيعة السياسي	السيد عبدالستار الجابري
٥٥	إذا شئت النجاة فزر حسيناً	السيد مصطفى الخاتمي
٥٦	مقالات في الإمام الحسين عليه السلام	عبدالسادة محمد حداد
٥٧	الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني	الدكتور عدي علي الحجّار
٥٨	فضائل أهل البيت عليهم السلام بين تحريف المدونين وتناقض مناهج المحدثين	الشيخ وسام البلداوي
٥٩	نصرة المظلوم	حسن المظفر
٦٠	موجز السيرة النبوية — طبعة ثانية، مزيدة ومنقحة	السيد نبيل الحسني
٦١	الجمال في عاشوراء — طبعة ثانية، منقحة	السيد نبيل الحسني
٦٢	أبو طالب ثالث من أسلم — طبعة ثانية، منقحة	السيد نبيل الحسني
٦٣	ثقافة العيدية، - طبعة ثالثة، منقحة	السيد نبيل الحسني
٦٤	المولود في بيت الله الحرام: علي بن أبي طالب عليه السلام أم حكيم بن حزام؟	السيد نبيل الحسني
٦٥	تكسير الأصنام بين تصريح النبي وتعتيم البخاري	السيد نبيل الحسني
٦٦	رسالة في فن الإلقاء	الشيخ علي الفتلاوي